



كتاب الدر المختار

شرح تنوير الابصار للعلامة محمد

علاء الدين ابوالشيخ عيل

الانعام بجامع بني

اميتهم مشق

الحمد الحنفى

غفرته

آمين

٤٠٠

احمد
اصول الفقه
في غفرته

كتاب الصوم ٧٨

كتاب العتق ١٤٧

كتاب الجهاد ١٨١

كتاب المصوم ١٩٨

كتاب الكفارة ٢٥٠

كتاب الزكاة ٢٧٧

كتاب المضارة ٣٠٣

كتاب الابارة ٣١٦

كتاب الحج ٣٣٢

كتاب القسم ٣٤٢

كتاب الاضحية ٣٤٨

كتاب الصيد ٣٦٣

كتاب المعاقلة ٣٨٦

كتاب الزكوة ٦٩

كتاب اطلاق ١١٢

كتاب السرقة ١٢٦

كتاب الابوة ١٩٧

كتاب السوء ٢١٧

كتاب الشهادة ٢٦٨

كتاب الصلوة ٣٠٠

كتاب الية ٣١٢

كتاب الاكراه ٣٣٠

كتاب الشفعة ٣٣٨

كتاب الذبايح ٣٤٦

كتاب الاشربة ٣٦٢

كتاب الديار ٣٧٧

كتاب التواضع ٤٠١

كتاب الصلوة ٢٥

كتاب النكاح ٩٧

كتاب الحدود ١٦٨

كتاب اللقطة ١٩٦

كتاب الرصد ٢٠٣

كتاب القضا ٢٥٧

كتاب الاقرار ٢٩٣

كتاب العارية ٣١٠

كتاب الولاء ٣٢٩

كتاب الغصب ٣٣٤

كتاب المساقاة ٣٤٦

كتاب احياء الموات ٣٦٠

كتاب الجبايات ٣٧١

كتاب الخنثى ٣٩٦

كتاب الطلاق

كتاب الحج ١٥٥

كتاب الوصية ١٥٤

كتاب اللقطة ١٩٥

كتاب الشفعة ١٩٩

كتاب احواله ٢٥٦

كتاب الدعوى ٢٨٤

كتاب الابداع ٣٠٧

كتاب المكاتب ٣٢٧

كتاب المازد ٣٣٢

كتاب المراجعة ٣٤٥

كتاب الحظر والابتناء ٣٥١

كتاب الرهن ٣٦٥

كتاب الوصايا ٣٨٧



بسم الله الرحمن الرحيم
حمد لك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا، وبورت
بصائرنا بتنوير الأضواء لاحقا، وافضيت علينا من شجرة شريعتك
للطهارة سحرا راقيا، واغدقت لدينا من حارمك الموقرة نهرافايقا
وانممت فمك علينا حيث يسرت ابتداء تبين هذا الشرح المختصر
بجاه وجه منبع الشريعة والدرر، وجميعه للجليين اي بكر وعمر
بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعليه وصحبه الذين حازوا من مخ
فتح كشف فيض فضلك الوافي خاتما **وبعد** فيقول سيدنا
شيخ الاسلام والمسلمين، عيني المحققين، راس المدققين، عمدة
التأخرين، راجي لطف ربه الخفي، محمد علا الدين بن الشيخ الامام علي
جامع بني امية، بدمشق المحيية، الخفي لما بينت الجزا والاول من جزاين
لا سرار، وبدايع الاكوار، في شرح تنوير الابصار، وجامع البحار
قدرته في عشر مجلدات كبار، فصرفت العناية بحوالا خضار
وسميت بالدر المختار، في شرح تنوير الابصار، الذي فاف
كتب هذا الفن في المصنوع والضمير والاختصار، والعري لفسد
اضحت روضة هذا العلم به منقحة لا زناد، سلسلة الانهار، من
عجابه ثمرات التحقيق مختار، ومن غرايبه دواير تدقيق تحير الافكار
شيخ شجاعتنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله المتري الخفي الغزي عن
التأخرين الاخيار، فاي اروي عن شيخنا الشيخ عبد النبي الجليل عن المصنف

عز ابن جسيم المصري بسنده الى صاحب الذئبة اي حيفة بسنده
الي النبي صلى الله عليه وسلم المصطفى المختار، عن جابر بن عبد الله الواحد
القهار، كما هو مبسوط في اجازاتنا بطرق عديدة عن المشايخ المتبحرين
الكبار، وما كان في الدرر والدرر، لم اعزه الا ما ذكره، وما زاد وعز نقله
عزوتهم لقائله روي للاختصار، وما مولى من المناظر فيه ان ينظر
بحيث لرضا والاستبصار، وان يتلاني تلافه بقدر الامكان، ويصح
ليصح عنه عالم الاسرار والافكار، ولعمري ان السلسلة من هذا القطر
لا يمر بعري البشري، ولا عذرة فان النسيان من خصائص الانسان
والخطا والزلل من شعار الادمية، واستغفر الله مستغفرا من
حسد سدا بالانصاف، ويرد عن جميل الاوصاف، لا وان
الحسد هتك، من خلقي به هلك، وكفى للحساد ما في اخر سورة الفلق
في اضطرابه بالقلق، لله در الحسد ما اعد له، بدابصاحه فقله
، وما انا من كيد الخسود بآمن، ولا جامل يزري ولا يتدبر،
في الله در القابل
، اجمدون وشر الناس كلام، من عاش في الناس يوما فحسوا
اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح، وحسود يقبح، لا من
زرع الاحسن، حصدا المحن، فالليم يفيض، والكرم يصلح
لكن يا اخي بعد الوقوف على حقيقة الحال، والاطلاع على ما حذر
المتأخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والمنصف وجزا المرحوم
وعز بن زاده واخي زاده وسودي أفندي والزليحي والاكمل والكمال
واين الكمال مع تحقيقات سمح بها الباري، وتلقينها من حول الرجال
وياي الله العصمة لكتاب غير كتابه، وللنصف من اغترق قليل خطا
المرئيه كثير صوابه، ومع هذا من اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر
ومن طفر عافيه، فيقول عافيه، كم ترك الاول للآخر، ومن حله
فقد حصل له الخطا الوافر، لانه البصر لكن بلا ساحل، ووايل القطر
غير انه متواصل بحسن عبارات، ورمز اشارات، وتفتح بقاني
وتحريم مباني، وايسر لفكر العيان، وستقر به بعد التأمل العيان
تخذ ما نظرت من حسن روضه الانعام، ودع ما سمعت من حسن وسلا
خدا ما نظرت ودع ما سمعت به، في طلعة الشمس فانك عن رمل

هذا وقد اوضحنا اعراض المصنفين اعراض سهام السنة الحساد
وتفاسيس بضائهم معرضة بايديهم تنهت فوايد ما بالكساد
• اذا العلم لا يتجمل مصيب مصنف • ولم يتقرر زلة منه تحرف •
• فكم افسد الراوي كلاما يغفله • وكم حرف الاقوال فوما وكمهوا •
• وكم ناسخ اصحى احسن من غيره • وكم سبلى لم يردده المصنف •
وما كان قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحذرين من المصنفين
والمؤلفين بل المفسدين بآثار الفريجة • وحفظ المذوع العجوة
مع ربحا الغفران • ودعا الاحواز • وما علي من عتراض الحاسدين
عنه حال حياتي فستلقونه بالقبول ان شاء الله تعالى بعد وفاتي
• تري الفتي نكر فضل الفتى • لو ما وخبنا قاذما ذهبت •
• لح به الخرص علي نكتة • يكبتها عنه بما المذهب •
فهاك مؤلفا ومهديا لمهمات هذا الفن مظهر الدقائق استعملت
الفكر فيها اذا ما الليل جن مخزيا ارجح الاقوال • واخرج الحبارة
مغمدا في دفع الايراد الطفال لشارة • فربما خالف في حكم او
دليل مخبى من الاطلاع ولا فهم عدو ولا عن السبيل وربما
غيرت تبعا لما شرح عليه المصكلة او حرفا وما دري ان ذلك
لنكتة تدق عن نظره وتخفي • وقد استدري شيخني الخبر الشامي
والبحر الطائي • واحذر ماته وحسنه اوانه •
• قل لم يزل العاصر شيئا • ويرى لا وائل النقدية •
• ان ذاك القدم كان خطيا • وسيتبقى هذا الحديث قديما •
وعلي ان المصنوع والمرد ما استدريه شيخني راس المحققين
والنقاد محمد افندي المحاسني **وقد الجاد**
• كل بني الدنيا مراد وقصود • وان مرادي صحة وفراغ •
• لا تبلغ في علم الشريعة مبلغا • يكون به لي في الجناد بلاغ •
• فقي مثل هذا فلينا فراقا • وحسبي من الدنيا الخرد ولاغ •
• فما الفؤاد الا في غيم مؤبد • به العيش رغد والشراب يباح •
مقدمة

حق علي من حاول علما ما ان يتصوره نحوه اورثته ويعرف موضوعه
وغاياته واستمداده • فالفقه لغة العلم بالشيء ثم خص علم الشرع

وفقه بالكسرة فقها علم وفقه بالضم فقاهة صار فقهاء واصطلاح
عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية
وعند الفقهاء حفظ المذوع واقفه ثلاث • وعند اهل الحقيقة
الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري اما الفقيه الخضر عن الدنيا
الزاهدة في الآخرة البصير بجيوب نفسه • وموضوعه فعل المكلف
ثبوتها او سلبها • واستمداده من لكتاب والسنة والاسماع
والقياس • وغاياته الفوز بسعادة الدارين • ولما فضله فكثير
شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظري في كتب اصحابنا
من غير سماع افضل من قيام الليل • وتعلم الفقه افضل من تعلم
باقي الفرائد وجميع الفقه لا بد منه في الالتقط وغيره عن محمد
لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والقول لا ان احراره الى المسئلة
وتعليم الصبيان • ولا بالحساب لان احراره مساحة الارضين ولا
بالفسير لان احراره الى التذكير والعصم بل يكون علمه في الحلال
والحرام وما لا بد منه من الاحكام كما قيل •
• اذا ما اغترد وعلم بعلم • فعلم الفقه اولى باعتزاز •
• فكم طيب فوج ولا كسك • وكم طير يطير ولا كباد •
وقد مدحه الله بسميته خيرا لقوله ومن يوت الحكمة فقد اوتي جزلا
كثيرا • وقد صدر الحكمة لمررة ارباب التفسير بعلم المذوع
الذي هو علم المذوع ومن هنا قيل •
• وخير علوم علم فقه لانه • يكون الى كل العلوم نوسلا •
• فان فقهها واحدا متورعا • علي الفدي فضل تفضل اولاد •
• وهما ما خوذاد بما قيل للامام محمد •
• تفقه فان الفقه افضل قايد • الي البر والنقوي واعذر قاصد •
• وكره مستغنيا كل يوم زيادة • من الفقه واشخ في بحور الفوائد •
• فان فقهها واحدا متورعا • اشد علي الشيطان من الفاعل •
ومن كلام علي رضي الله عنه
• ما الفضل الا لاهل العلم انهم • علي الذي لم استهدي ادلا •
• ووزن كل انري ما كان حسنه • والجاهلون لا مل العلم اعدا •
• فقد يعلم ولا يتجمل به اجلا • الناس مؤتي والاهل العلم احيا •

وقد قيل العلم وسيلة لكل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك
ولا العلم الملك الامراء فانما العلم لاربابه ولا ية لغيرها غرر اذا امير
يصح امره عند غرله انزال سلطان الولا ية كان في سلطان فضله
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه
وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لمفع غيره وسدوبا وموال التبحر
في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشريعة والتنجيم
والرمل وعلوم الطبائعين والسر والكميانية ودخل في الفلسفة
النطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكر ومنا ومواشعار
المولد من الغزل والبطالة وما باها كاشعارهم الذي لا يستحق فيها كذا
في نوادر شقي من الاشياء والنظائر ثم نقل في مسئلة الرباعيات
ومحطها ان الفقه موثرة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب
المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى بهم فلهذا
الصادق المصدوق من ربه الله به خير يفقهه في الدين وفيها
كل شئ يسال عنه العبد يوم القيامة الا العلم لا نه طلب من قبله
ان يطلب الريادة منه وفلرب ردي علماء فكيف يسال عنه وفيها
اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفتنا قلنا وجوب مذهبنا صواب يحتمل
للظن ومذهب مخالفتنا خطأ ويحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقدا
ويعتقد خصوصنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما علمه خصوصنا
وفيها العلوم ثلاثة علم لا ينفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير
وعلم نفع فاحترق وهو علم النحو والاصول وعلم نفع واحترق وهو
وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه رزعه عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه وسقاه علقمة وحصده ابراهيم النخعي ودراسه
حامد وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبزه محمد وسائر
الناس ياكلون من خبزه وقد نظم بعضهم فقال
الفقه رزق ابن مسعود وعلقمة حصاده ثم ابراهيم دراس
نغان طاحنه يعقوب عاجنه محمد خابرو والاكل الناس
وقد ظهر علمه بتصانيفه كالحاجين والمبسوطات والريادات والنوادر
حتى قيل انه مشف في العلوم الدينية شجاية وشعنة وشعير كتابا
ومن تلامذته الشافعي رضي الله عنه ونسج بام الشافعي وقوس الى كنية

وماله فسيببه صار الشافعي فقيها ولقد انصف الشافعي حيث قال
من زاد الفقه فليدرم اصحابا في حنيفة فان العا في قد يفسدت لهم
والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن وقال اسمعيل بن ابي
رجاز اني محمد في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال
لو اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم بينك فقلت له اين ابو يوسف
قال فوقنا بد رجلين قلت فابو حنيفة قال هيهات ذاك في اعلا
عليين كيف وقد صلي الحجر بوضو العشا اربعين سنة ورحم حمنا وحمنا
حجة وراي ربه في المنام مائة مرة ولما قصته مشهورة وفي حجة
الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين العودين على حله
اليمني ووضع اليسري على ظهره حتى ختم نصف القرآن ثم رجع
وسجد ثم قلم على رجله اليسري ووضع اليمنى على ظهره حتى ختم القرآن
فلما سلم بكى وناجي ربه وقال الي ما عبدك هذا العبد الضعيف عبدك
لكن عرفك حق معرفتك فبنت نقصان خدمته كمال معرفته فنهض
هائفة من جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وقد خدمتنا
فاحسنت الخدمة وقد غفرنا لك ولمن اتبعك فمن كان علي مذهبك
الي يوم القيامة وقيل لابي حنيفة بم بلغت ما بلغت قال ما خلعت
بالا فاده وما استنكفت من الاستفادة وقال مسافر من كرار من
جعل ابي حنيفة بينه وبين الله رجوت ان لا يخاف **وقال فيه**
حسبي من الخيرات ما اعدته يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الودي ثم اعتقادي مذهب النعمان
وعنه عليه الصلاة والسلام ان ادم افتخر بي وانا افتخر برجل من
امتي اسمه نعان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه عمران
سائر الانبياء يعفرون بي وانا افتخر يا حنيفة من راحته فقد احبني
ومن ابغضه فقد ابغضني كذا في المقدمة شرح مقدمة ابي الليث قال
في الدنيا المعنوي وقول ابن الجوزي انه موضوع فانه نقصب لا ندرى
بخطي مخالفة وادري الجواني في مناقبه بسنده سهل بن عبد الله
الاستوي انه قال لو كان في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لما هودوا
ولما نصرخوا ومناقبه اكثر من ان تحضر ومنف فيها سبط ابن الجوزي بحرين
كبيرين وسماه الانصار لامة الامصار ومنف غيره اكثر من ذلك

والخاص ان ابا جاح النعمان من اعظم معجرات المصطفى بعد القرآن وحسبك
 من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قوله الا اخذ به امام من الائمة الاعلام
 وقد جعل الله الحاكم لا محابته واتباعه من مذهبه الى ذلك الايام الى ان يحكم بمذهبه
 عليه عمر وهو كالصديق رضي الله عنه له اجر واخر متروك للفقهاء والله
 وقرع احكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام وهذا يدل على امر
 عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه
 كثير من الاولياء الكرام ممن انصف ثياب المجاهدة وركض في ديوان
 الشامة كما يراهم نراهم وشقيق البليخ ومعروف الكرخي وابي
 يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللقاني وحظ
 ابن ابيوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وابو بكر الوراق
 وغيرهم ممن لا يحصى له عدة ان يستقصي فلو وجدوا فيه شبهة
 ما تجوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال الاستاذ ابو القاسم
 الفشتيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة
 سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة
 من ابي القاسم النضر ابا دق وقال ابو القاسم انا اخذتها من شاذلي
 وما اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود الطائي
 وما اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل من اتم شي عليه وافترضا له
 فحبالك يا اخي لم يكن اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار كما يؤاثرهم
 في هذا الاقرار والافتخار وبما اية هذه الطريقة وارباب الشريعة
 والحقيقة ومن جدهم في هذا الامر فلم يتبع وكلما خالف ما اعتقدوه
 مردود ومبتدع والبلح له فليس ابو حنيفة في هذه ورعه وعباد
 وعلمه وفهمه بمشاركه ومما قال فيه ابن المبارك
 ، لقد زاد البلاد ومن عليها ، امام المسلمين ابو حنيفة ،
 ، باحكام وانار وفقه ، كايات الزبور على صحيفة ،
 ، فاني المشرقين له نظير ، ولاني الخريز ولا بكوفة ،
 ، يبيت مشهر شهر الليالي ، وصام نهاره لله خيفة ،
 ، فمن كاي حنيفة في علاه ، امام الخليفة والخليفة ،
 ، رايت لغايبين له سفاه ، خلافت الحق مع حج صبيغة ،
 ، وكيف جلال يودي فقيه ، له في الارض انار شريفة ،

، وقد قال ابن ادريس نقالا ، صحيح النقل في حكم لطيفة ،
 ، بان الناس في فقه عيال ، علي فقه الامام ابي حنيفة ،
 ، فلحنه ربنا اعداد رمل ، علي من رد قول ابي حنيفة ،
 ، وقد نعت ابن ثابنا والدا الامام اذ ركع الامام علي بن ابي طالب فدعاه
 ، ولد ريته بالبركة وصح ان ابي ج سمع الحديث من سبعة من الصحابة
 ، كما بسط في اخر منية الفتي واذكرك بالسنة نحو عشرين محابيا كما بسط في
 ، اوائل الفتي وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد بن النضر بن عرب شاه الانطا
 ، الحنفي في منظومته الالفية المسماة بجوامع الحقايد ودرر القلايد
 ، ثمانية من الصحابة ممن روي عنهم الامام الا عظم ابو ج رحمة الله عليه
 ، وعليهم اجمعين حديث قال
 ، معتقدا مذهب عظيم الشان ، ابي حنيفة الفتي النعمان ،
 ، التابعي سابق الائمة ، بالعلم والدين سراج الامة ،
 ، جعلا من اصحاب النبي دكا ، اثرهم قد اقتفى وسلكا ،
 ، طريفة واصحة المنهاج ، سللة من الفضل الداعي ،
 ، وقد روي عن اسر وجابر ، وان ابي وفي كذا عن عامر ،
 ، اعطى بالطيفيل ابن وائل ، وابن اسر المقتني وواثله ،
 ، من ابن جرو قد روي الامام ، وبنت عجر وبني التمام ،
 ، ورضي الله الكريم دايما ، عنهم وعن كل الصحابة العظام ،
 ، وتوفي بغداد قيل في السجدة الفضاولة سبعون سنة تبارخ حسنين
 ، ومائة قيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي فخر من مناقبه وقد قيل الحكمة
 ، في مخالفة تلاميذه انه راي صبيتا يلعب في الطين فحذره من السقوط واجابه
 ، انذر انت السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم فح قال لا محابة
 ، ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل واحد برواية عنه ويرحمها ومذا من
 ، غاية احتياطه وورعه وعلم بان الاختلاف من اثار الرحمة فمما كان اكثر
 ، كائنا لرحمة اذ فرما قالوا **برسم الفتي** ان ما اتفق عليه اقمنا بنا
 ، في الروايات الطائفة يفتي بها قطعنا واختلف فيما اختلفوا فيه والامع
 ، كما في السراجية وغيره ان يفتي بقول الامام علي لا طلاق ثم يقول الثاني
 ، ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وصح في الخاوي الفدي
 ، قوة المدرك وفي وقت البحر وغيره متى كان في المسئلة قولان صحاح

جاز القضاء والا فناء باحد مما وفي اول الفصوات اما العلامات للفتا
 فقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه نأخذ وعليه الاعتقاد وعليه عمل اليوم
 وعليه عمل الامة وهو الصحيح او الاصح او الاظهر او الاشبه او الوجه
 او المختار ونحوها مما ذكرته حاشية البرزوي انتهى قال شيخنا الرمي
 في فتاويه وتجزئ لا لفظ اكثر من بعض فلفظ الفتوى اكثر من لفظ الصحيح
 والاصح والاشبه وغيرهما ولفظه يفتي اكثر من الفتوى وعليه والاصح
 اكثر من الصحيح والاحوط اكثر من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح
 النية للحلي عند قوله ولا يجوز من مصنف لا بفلا فله اذا انفرد عن امامان
 مضربان غير احدهما بالصحيح والاخر بالاصح فالأخذ بالصحيح أو الاصح
 اتفاقا على انه صحيح والاخذ بالمتفق او وفق فليحفظ ثم رأيت في رسالة
 اداب المفتي اذا دلت رواية كتاب معتمد بالاصح او الاولي او الارفق
 ونحوها فله ان يفتي بها وبخالفها ايضا ايا شا واذا دلت بالصحيح
 او المأخوذ به او به يفتي او عليه الفتوى لم يفت بخالفه هو الصحيح فيجوز
 الا اذا كان في المداينة مثلاً هو الصحيح وفي الحاشية بخالفه هو الصحيح
 فيجوز ونحوه الا فتوى عنده والا ليق والاصح انتهى فليحفظ والحاصل
 ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين الفتوى والقاضي الا
 ان الفتوى يختص بالحكم والقاضي ملزم به وان الحكم والفتوى بالقول
 الرجوع جمل وحرق للاجماع وان الحكم الملحق باطل بالاجماع وان الرجوع
 عن التقليد تجد العمل باطل اتفاقاً وموافقاً في المذهب وان الخلاف
 خاص بالقاضي المجتهد وأما المقلد فلا ينبغي قضاؤه بخلاف مذهبه اصلاً
 كما في القينة **قلت** ولا سيما في زماننا فان السلطان يفتي مشور
 على منبه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مدنية يكون
 معذراً ولا بالنسبة بغير العمد من مذهبه فلا ينبغي قضاؤه فيه وينقض
 كما بسط في قضايا الفسخ والبر والغير وما قال في البرهان وهذا صريح
 الحق الذي يقتضي عليه بالنواجد نعم امر الامير بمتي صادق فضلاً بمجتهد
 فيه نفذ امره في سيرالنا نرحابية وشرح السير الكبير فليحفظ وقد
 ذكرنا ان المجتهد المطلق قد فقد وأما المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة
 ولما نحن فعلينا اتباع ما رجحه وما صححه كما افتوا في حياته **فان قلت**
 قد يحكون اقواله بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت يعمل مثل ما علموا

من اعتبار تخيير العرف واحوال الناس وما هو الا وفق وما ظهر عليه
 التامل وما قوي من وجهه ولا يخالوا الوجود عن غير هذا حقيقة لا ظناً
 وعليه لم يميز ان يرجح لمن يميز لبراة ذمته فسال الله التوفيق والقول
 بحجاء الرسول كيف لا وقد جسر الله تعالى الله تعالى بتدبيره في الرخصة
 المحروسة والبقعة المانوسة تجاه وجه صاحب الرسالة وحاشا
 الكمال والبسالة وصحبيعية الخليلين لدرع عليهما الكاملين رضي الله عنهما
 وعن الصحابة اجمعين ووالدنيا ونفله عنهم باحصان الي يوم الدين ثم تجاه
 الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم والمقام والله الميسر للتمام

كتاب الطهارة

قدمت لعبادات علي غير ما اتمتها باشانها للصلاة تالفة للايمان
 والطهارة مفتاحها بالنص وشرطها مخلص لا زم لها في كل الاركان
 وما قيل قدمت لكونها شرطاً لا يسقط اصلاً ولا فاقداً للطورين
 بومر بالصلوة وما اورد من ان النية كذلك مردود كل ذلك اما
 النية ففي القينة وغيرها من فتايت عليه الموم تكفيه النية بلسان
 ولما الطهارة ففي الظهيرية وغيرها من قطع بده ورحله وسيله
 وبوجه جراحه يصلي بلا وضوء ولا يتيم ولا يعيد في الاصح وأما فاقد
 الطهورين في الفيض وغيرها انه يتشبه عند ما واليه صح جوع الامام
 وعليه الفتوى قلت وبه ظهران تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر
 كصلاته لغير القبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر للذهب كما في الحاشية
 وفي سير الوهبانية وفي كمن من صلى بغير طهارة مع العهد خلف في الرواية
 شطرنج هو مركب اضافي مبتدأ وخبر ومفعول لفعل محذوف فان ارد
 التقدير بني على السكون وكسر مخلصاً من الساكنين وضافته لامية لامية
 وهو يتوقف حده لقناع علي معرفة مفردة به الراجح نعم فالكتاب مصدر
 يعني الجمع لجهة جعل شرعاً عنوان السائل مستقلة يعني المكتوب والطهارة
 مصدر طهر بالفتح وبضم يعني النظافة اذ وكذا اذرها وشرعاً النظافة
 من حدثا وحدث ومن جم فطره انواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها
 استباحة ما لا يخل بدونها **وسببها** اي سبب وجوبها **لاجل** فعله فرضها
 كان او غيره كالصلاة وسر العصف **الابها** اي بالطهارة صاحب البحر قال البحار

سرد الاقوال ونقل كلام الحال الظاهر ان السبب في الازادة في الوضوء
والنفل لكن بترك اعادة النفل يسقط الوجوب ذكره الربيعي في
الظهار وقال العلامة قاسم في نكته الصحيح ان سبب وجوب الطهارة
وجوب الصلاة او اعادة ما لا يحل الا بها وقيل سببها الحدث في الحكمة
وهو وصف شرعي في الاعضاء يزيل الطهارة وما قبلها منها شرعية
قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم والحدث من الحقيقة
وموعد من استقذرة شرعا وقيل سببها القيام الى الصلاة ونسب
اقل الظاهر وفسادها ظاهرا واعلم ان اشر الخلاف لما
يظهر في نحو المتألق بخوان وجب عليك طهارة فانت طاهر فيكون
الاثم للاجتماع على عدمه كما بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح
وبما اندفع ما في السراج من ثبات الثمرة من جهة الاثم بل وجوبها
موسع بدخول الوقت كالصلاة فاذا اصاب الوقت صار الوجوب
مضيقا وشرائطها ثلاثة عشر على ما في الاشباه شرائط
وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة ونظمها شيخنا
العلامة علي المقدي في شراح نظم الكثر فقال
 ، شرط الوجوب العقل والاسلام ، وقذرة ما واختلف ،
 ، وحدوث ونفي حيض وعدم ، نقاسها وضيق وقت قدح ،
 ، وشرط صحة عموم البشرة ، نهاية الطهور ثم في المرة ،
 ، فقد نقاسها وحسنها وان ، يزول كل ما عمن البدن ،
 وجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها الحسي وجود المزيل والمزال
عنه والقدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعي كون المزيل
مستوعب الاستعمال في مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث
وشرط صحتها صدور المظهر من اصله في محله مع فقد ما يوجب فظما
 ، تعلم شروطها للوضوء مهمة ، مقسمة في اربع وثمان هـ ،
 ، فشرط وجود الحسن ثلاثة ، سلامة اعضاء وقذرة اماكن ،
 ، استعمال القراح والمومعا ، وشرط وجود الشرع خذ يا محبا ،
 ، فطلق ما منع طهارته ومع ، طهورته ايضا فزبيبات ،
 ، فشرط وجوبها واسلام بالغ ، مع الحدث التحسين بالعقل بايان ،
 ، وشرط التخصيص الوضوء والاملا ، سجد ايضا للمياه من ادران ،

، كشع ورمض ثم لم يتجمل ، وصفه عنان يا عظم الشان ،
 ، وزيد علي هذين ايضا تقاطر ، مع الغسلات ليس هذا الثاني ،
 وصنفها فرض للصلاة وواجب للطواف قبل ومس المصنف للقول
بان المظهر من الملايكة وسنة للنوم ومنه وجب في نيف وثلاثين وضوء
ذكرتها في الخبرين منها بعد كذب وعيبة وقهقهة وشعر وكل جزور
ولعل كل خطيئة والمحدث من خلاف العلماء وركنها غسل فرج
وذوالخمس ، والتهامات ورايت وخواتم ، ودليلها اية اذا قمتم
الي الصلاة وتيمموا بنية اجتماعا ، واجمع اهل السير ان الوضوء
والغسل فرضا بكم مع فرض الصلاة بتسليم جبريل عمر وانه عليه
الصلاة والسلام لم يسل قط الا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا دليل
هلا وضوءي وضوء الا نبيا من قبلي وقد تقدم في الاصول ان شرع
من قبلنا شرع لنا اذا قصده ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخ
فائدة نزول الآية بتقدير الحكم الثابت وياتي اختلاف العلماء
الذي هو حجة كيف وقد اشتمل على نيف وسبعين حكما مبسوطة فيتم
الضيا عن فوايد الهداية وعلى ثمانية امور كلها مشي طهارتها وضوء
والغسل ومظهر من الماء والتراب والصعيد ، وحكمتين الغسل والمسح
وموجبين الحدث والجنابة ، ومبشرين المرض والسفر ، ودليلين للنف
التفصيل في الوضوء والاجازي في الغسل وكما يتبين الغايط والملازمة
وكرا متين نظير الذنوب واتمام النعمة اي بموته شهيدا للحدث
من دأوم على الوضوءات شهيدا ذكره في الجوهرية ، ولما قال ابنوا
بالجنبة دون امنتم ليعم كل من امن الي يوم القيامة قاله في الضيا
وكا نمبني على في الآية التفاتا والخصيخ خلافة ، واتي في الوضوء
باذا التحقيق وفي الجنابة بان التكيكية للاشارة الى الصلاة
من الامور اللازمة والجنابة من الامور العارضة ، وصرح بذكر الحدث
في الغسل والتيمم دون الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدث
شرط للشاي لا للاول فيكون الغسل على الغسل والتيمم على التيمم عشا
والوضوء على الوضوء على يور اركان الوضوء اربعة عبر بالاركان لانه اعيد
مع سلامته عما يقال ان اريد الغرض القطعي يريد تفقد المسح بالرفع
وان اريد العمل يراى الغسل وان اجب عنه بالخصا في شرح المستفي

ثم الركنا يكون فرضا داخل المامنية واما الشرط فانيكون خارجا
 فالفرض اعم منها ومثما قطع يلزمه حتى يكفر جاحده كاصل مسح
 الرأس وقد يطلق علي الحلي وهو ما تفوق الحقبة يفوقه كالمقدار
 الاجتهاد في الفروض فلا يكفر جاحده غسل الوجه اي سائلة المانع
 التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرتان في الاصح مرة لان الامر
 لا يقتضي التكرار وهو مشتق من المواجعة واشتقاق الثلاثي
 من الزيد اذا كان اشهر في الحني شايح كاشتقاق الرد من الزيد
 واليم من الينيم من مبد اسطر جبهته اي المتوضي بغيرنية المقام الي غسل
 ذقنه اي منبت اسنانه السفلى طولا كان عليه شعرا ولا عدل عن
 قولهم من فضا شعده الجاري علي الخالب المطر ليغ الاغم والاضلع
 والا نزع وما بين شحني الاذنين عرضا وحيد فيجب غسل
 المياقي وما يظهر من الشفة عند انغماسها وما بين العذار والاذن
 لدخوله في الحد وبه يفني لا غسل باطن العينين الا كف والضم
 واصول شعر الحاجبين والحية والشارب وونيم ذباب الحج
 وغسل اليدين استقط لفظ فرادي لعدم تقييد الفرض بالانفراد
 والرجلين البادتين السليمتين فان الحذر وحسين والمستورتين
 بالحف وظيفتهن المسح مرة لما مر مع المرفقين والكعبين علي
 المذهب وما ذكر وامر ان الثابت بعبارة النص غسل يدي ورجلي
 والاخرى بدلائله ومن البحث في الي وفي الفرائدين في ارجلكم قال
 في البحر لا طائر تحت بعد انعقاد الاجتماع علي ذلك ومسح ريع الرأس
 مرة فوق الاذنين ولو باصا به مطرا او بلل باق بعد غسل علي المشهور
 لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو ما اصبح او اصبح من غير ان
 يكون مع الكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما او بياه ولو دخل
 راسه الا نا او حفيه او جيارته وهو محدث اخراه ولم يصير الماسحلا
 وان نوي اتفاقا علي الصحيح كالي البحر عن البدايع وغسل جميع المحمة
 فرض يعني عليا ايضا علي المذهب الصحيح المقتضي الرجوع اليه وما عدا
 هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدايع ثم لا خلاف ان المستتر
 لا يجب غسله ولا مسح بل يسن وان الحنفية التي ترى بشرتها يلزم
 غسل ما تحتها كالا في النهر وفي البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها

الشعر كالحب وشارب وعنفقة في المختار ولا يجاد الوضوء ولا بل المحل
 حلق راسه وحيتته كما لا يجاد الغسل للمحل ولا الوضوء حلق شاربه
 وحاجبه وقلم ظفده وكشط جلده وكذا لو كان علي اعضا وضوية
 فروجة كالجملة وعليها جلدة رقيقة فتوضا وامر الماعليتها
 ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل علي ما تحتها وان تالم بالترج علي
 الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الحف كما لو نزع مسح حفه
 ثم حته او قشره ونزع في اعضا به شفاف غسله ان قدره والاسم
 والا تركه ولو بيده ولا يقدر علي الما يتم ولو قطع من المرفق غسل محل
 محل القطع ولو خلق له يداي ورجلات فلم يبطش بهما غسلهما
 ولو باحد ما فهي الاصلية فيغسلها وكذا الزيادة ان ثبت في محل الفرض
 كاصبع وكف زايدة يمين والا فاحادي منهما محل الفرض غسله وبالا
 فلا لكن يندب بجنتي وسننه اذا دانه لا واجب للوضوء ولا للغسل ولا
 لغدومه وجمعها كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكمها ما يجر علي فعله
 ويلام علي تركه وكثيرا ما يعرفون به لا نه محط مواقع انظارهم وغرفا
 الشمي بما ثبت بقوله ان يغسله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف
 لمطلقها والشرط في الوكدة مؤاظبة مع تركه ولو حكما لكن بنبات
 الشروط ان لا تذكر في المقاريف واورد عليه في البحر للباح بنا علي
 ماهو المنصور من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثيرا
 ما يلحون بان الاصل لا ياتح فالعريف بنا عليه البدلية بالنية
 اي نية عبادة لا تقح الا بالطهارة كوضوء ووضوء حدث او شال امر
 وصرحوا بانه ليس بعبادة وياثم بتركها وبانها فرض في الوضوء
 للمامور به وفي التوضي يسور حمار ونبيذ عكر كالتيتم وبار وقفتها
 عند غسل الوجه وفي الاشياء يتبعي ان تكون عند غسل اليدين
 للرسخين لينال ثواب السنن **قلت** لكن في القهستاني وحكما
 قبل سائر السنن كما في الحنفية فلا تشتر عندنا قبل غسل الوجه
 كما تفرض عند الشافعي نتهي وفيها سبع سوالات مشهورة انتهى
 نظمها العراقي فقال
 • سبع سولات لذي الفهم انت • حكلي كل عالم في النية •
 • حقيقة حكم محل رسن • وشروطها والفضو والكيفية •

والبدء بالبسملة قولاً وحضراً كل ذكر لكن الوارد عنه عليه الصلاة والسلام
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستنجاء وتعدده الاحال
الكشاف وفي محل نجاسة فليست بقليلة ولو شربها فمضى في خلالة لا لحض
السنة بل المندوب واما الاكل فحض السنة في باقيه لا فيما فات
وليقول بسم الله في اوله وآخره والبدء به بغسل اليدين الطامنتين ثلاثاً
قبل الاستنجاء وتعدده وقيد الاستيقاظ اتفاقاً ولعلهم يقل قبل ادخال
الاناء ليلا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة
مختلفة اكثر مفاهيم النصوص كذا في النهرونية من الحج للمفهوم معتبر
في الروايات اتفاقاً ومنه اقوال الصائفة قال ويبغى تفتيده بما
يدرك بالراي لا مالا يدرك به انتهى وفي المنتهين عن حدو
النهاية المفهوم معتبر في بعض الحقوق كما في قوله تعالى كلا هم عن
رهم يومئذ مجبورون واما اعتباره في الرواية فاكثري لا كلي الربيع
بالضم بفصل الكف بين الكوع والكرسوع ولما البوع في الرجل قال
، وعظم على الابهام كوع وما يلي ، مختصره الكرسوع والرسع في الوسط ،
، وعظم على ابيه رجل ملقب ، ينعى فخذ بالعلم واحذر من الغلط ،
ثم ان لم يكن رفع الا اذا دخل اصابع يسهه مضمومة وصبت على اليدين
لاجل التيامن ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صارا لما استعملوا وان اراد
الاغتراف لا ولولم يكن الا غتراف بشي ويداه مجستان يتم وصلي ولم
بعد وهو سنة كما ان الفاحشة واجبة تنوع عن الغرض وغسلها ايضا
مع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهر عند المضمضة وقيل
قبليها وهو للوضوء عند تال الا اذا انشبه فندوب للصلاة كما يندب
لا صفار سن وتغير راحة وقراءة قرات واقله ثلاث في الاعالي
وثلاث في الاسافل بمياه ثلاثة وثلاثة مساكن بمياه وكونه بينا
مستويا بلا عقد في غلط خصر وطول شبر وبسبب ان عرضاً لا طولاً
ولا مضطجاً فانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور
ولا يصعد فانه يورث العي ثم يغسله والا فليست كالشيطان به ولا يزداد
على الشبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يصنعه بل ينسبه والاعطال الجوف
فستاني ويكره بوز ويجرم بذي شم ومن منافعه انه شفا للمادون الموت
ومذكر للشهادة عنده وعند فقده او فقد اسنانهم تقوم الحرقلة الحقة

او الاصبح مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع الفطرة عليه
وغسل الفم اي استنجاؤه وكذا عبر بالغسل او للاختصار رعيته
ثلاثة والاثني يبايع الماء الماركة بمياه ومما سنتان موكدتان
مشملتان على سنن غسل الترتيب والتشليل وتجديد الماء وفعلها
باليمين والمبالغة فيهما بالغرغرة وبجاءرة الماركة لغير الصابم
لا حقال الفساد وسنن تغنيهما اعتناء لا باوصاف المالان لونه
يدرك بالبصر وطعمه بالشم وزجه بالانف ولوعنده ما يلقى الغسل
مرة معهما وثلاثاً يدونهما غسل مرة ولو اخذ ما عظمض بعضه
واستنشق بياضه اخراه وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في فيه
واقفه الاولي ثم فستاني وتخليل الهية لغير المحرم بعد التشليل
وتجمل ظهره الى عنقه وتخليل لا صابع اليدين بالتشليك والطين
تختصر يد اليسرى بايديا مختصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء
خلا لهما فلو منضمة فرض وتشليل الغسل المستوعب ولا عبرة
للخرفات ولو اكتفي بمرة اذ اعتاده ثم والا لا ولوراد لطمائنه لقلب
اولمقد الوضوء على الوضوء باسبه وحديث فقد نخدي بحول على
الا اعتقاد ولعل كراهتهم تركه في مجلس فترجيه بل في القهتان
معزياً للجواهر الا سرف في الماء الجاري جائز لا نه غير مضيغ فتأمل
ومسح كل راسه مرة مستوعبة فلو تركه وداوم عليه ثم واذا نه معاً
ولو بما به لكن لو مس عمامته فلا بد من ما جديد والترتيب المذكور
في النص وعند الشافعي رضي الله عنه فرض وهو مطالب بالدليل
والاولا بكسر الواو وغسل المتأخر او مسحه قبل جفاف الاول بلا عذر
حتى لو قتي ما لم يضي طلبة لا باس به ومثله الغسل واليتم وعند
فرض ومن السنن ذلك وترك لطم الوجه بالماء وغسل فريجه الحاج
ومستحبة ويسمي مندوباً او ادباً وفضيلة وهو ما فعله عليه الصلاة
والسلام مرة وتركه اخري وما احبه السلف التيامن في اليدين والرجل
ولو سحلا الاذنين والحنين فيجترأ اي عصون لا يسبح التيامن
فيهما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الخلقوم لا نه بدعة ومن اد ابه
عبر عن لان له ادا با اخر وصلها في الفتح الى نيف وعشرين واذا
صلها في الحراير الى نيف وسنين استقبال القبلة وذلك اعضايد في

المرة الاولى واذا حال خضره المبلولة صماخ اذ نه عند مسجها وتغذية
 على الوقت لغير الحذور وهذا احد السبل الثلاث المستثناة من قاعدة
 الفرض افضل من النقل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وتعدده فرض الثانية
 ابراهيم من افضل من انظاره الواجب الثالثة الا بتدبا بالسلام
 سنة افضل من رده وهو فرض ونظرة فقال
 ١ الفرض افضل من تطوع عابد ٢ حتى ولو قد جازمه باكثر
 ٣ الا النظير قبل وقت وابتداء للسلام كذا ابراهيم
 وتحريك خطمه الواسع ومثله القنطرة وكذا الصبي اذ علم وصول الماء
 والا فرض وعدم الاستحالة بخبره الا لعذر وانما استغفانه عليه الصلاة
 والسلام بالخيرة فلنقل الخوازم وعلم النكلم بكلام الناس لا الحاجة
 نفوته والجلوس مكان ثم رفع تحذرا عن الماء المستعمل وعيارة
 الكمال وحفظ ثيابه من التقاطر وهي اشارة الى بنية القلب
 وفعل اللسان هذه رتبة وسطي بين من سن التلفظ بالنية ومن كرهه
 لعدم نقله عن السلف والشمسية كما مر عند غسل كل عضو وقد
 رواه ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام من طرق قال يحقق
 الشافعية الرمي فيجعله في فضائل الاعمال وانكره النووي
فاجاب شرط العمل بالحدوث الضعيف عدم شدة ضعفه
 وان يدخل تحت اصل عام وان لا يخفى سنية ذلك الحديث وانما
 الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا اقرت ببيان ضعفه
 والصلاة والسلام على النبي بعده اي بعد الوضوء كونه في الزمان اي كل
 عضو وان يقول بعده اي الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
 من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل وضوئه كما زعم مستقبل
 القبلة قايما او قاعدا وفيما عداها يكره قايما فترها وعن ابن عمر كنا
 ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نحشي ونشرب حتى قيام
 ورضي المسافر شربه ماشيا ومن لا ذاب تقاهد موقه وكعبية وعقوبة
 واحضيه والطالة غرته وبجيلة وغسل رجلية بيسارة وبها عند
 ابتداء الوضوء في الشتاء والشمس عتيلا وعدم نفض يده وقرارة سورة
 القدر وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة ومكرهه لطم الوجه
 او غيره بالماء تزيينا والتفتير والاشراف ومنه الزيادة على الثلاثة

في غير وقت الصلاة
 في غير وقت الصلاة
 في غير وقت الصلاة

فيه تحريما لوتما النهرو والملوك له اما الموقوف على من يظهر به ومنه المدارس
 تحريم وتشليل المسح بما جرد اما بما واحد فمذوب او مسنون من منها
 التوقي فيفضل ما المذابة اذ في موضع تحريم لما الوضوء حرمة او في
 المسح الا في انا او موضع اعد لذلك والفا التمامة والا تحاط في الماء
 وينفضه خدج كل حاج يحمل بالفتح ويكسر منه اي من المتوضي الحي
 متغادا الا من استبدل بالاولا الي ما يطهر باليسا المفعول اي يلحقه
 حكم التطهير ثم المراد بالخروج من السبيلين محدود الظهور
 وفي غيرهما عين السيلان وتوبا القوة لما قالوا الوضوء الدم كما يخرج
 ولو تركه لسالك تقصير الا لا كما لو سال في باطل عين او جرح او ذكر
 ولم يخرج وكدمع وعرق الاعرق من الجرح فاقصر على ما سيذكره
 المص ولذا فيه كلام وحديث عن جرح من راح اوده اوصاة
 مراد به لا خروج ذلك من جرح ولا خروج راح من قبل راح عين
 منفضة اما ما في فيندب لها الوضوء وقيل يجب وقيل لو مشته وذكر
 لانه اختلاج حتى لو جرح راح من الدبر ولو تعلم انه لم يكن من الاعلا
 فهو اختلاج فلا يفيض وانما فيد بالراح لا خروج الدودة والحفاة
 منها ما نافر اجاعا كما في الجوهرة ولا خروج دودة من جرح او اذن
 او انف اذم وكذا الخم سقط منه لطهارتها وعدم السيلان فيها عداها
 وهو مناط النقص والمخرج بعصره الخارج بنفسه سائر في حكم
 النقص على المختار كما في البرازية فان كان في الخارج خروجا
 فصار كالقصد في كافي الفتح عن كافي انه الاصح واعتمد الفهنا
 وفي الفينة وجامع الفتاوي انه لا شبهة ومعني انه لا شبهة بالنقص
 رواية والراجح درايته فيكون الفتوي عليه وينفضه في ملاقاة
 بان يضبط يتكلف من مرة بالكسري صفرا او غلق اي سود او اما
 العلق النار من الراس فغير نافض وطعام او ما اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر ويخرج من مغلط ولو من جبي ساعة ارتضاعه هو الصحيح
 الخالطة البخاسة ذكره الخليلي ولو لم يوج المري فلا نقض اتفاقا كافي
 حية اود ودكتير لطهارته في نفسه كما فهم لنا انما طاهر بطلان
 خلاف ما فهم الميت فانه يحس كافي عن حرز بول وان لم ينقض لقلته
 لخاصته بالاصالة لا بالمحاذرة لا ينفضه في من يلزم على المختار اصلا

الا مخلوط بطعام فيغير الغالب ولو استويا وكل على حدة وينقضه
دم ما يبع من جوفه ذم على براق حكمه للغالب او ساواه احتياط
لا ينقضه المخلوط بالتراق وانتلات من الدم ومثلها القتراد ان
كان كبير الا نه ح يخرج منه دم مستوح سايل والا تكن الحلقة
والقتراد كذلك لا ينقض كعبوض وذيات كما في الثانية لعدم الدم
المستوح وفي التستائي لا ينقض ما لم يتجاوز الورم ولو شربا ربا
ان تغد البيل الخارج نقض وتجمع متفرق التي ويجعل كق واحد لا يخلد
السبب وهو الغشيان عند مجمل وهو الاضداد الاصل إضافة الحكم
الا المانع كما بسط في الكافي وكل ما ليس بحدوث اضلا بقرينة زيادة
الباقي قليل ودم لو ترك لم يسأل ليس يخص عنه الثاني وهو الصحيح
دفعاً باصحاب الفروع خلافاً للمحدث في المؤخرة يصح بقول محمد
لو المصاب ما يغا وينقضه حكماءهم بزيل مسكنة اعمقته الماسكة
نحيث ترول مفقده من الارض وهو النوم على احد جنبيه او كونه
او ففاه او وجهه ولا يزل مسكنه لا ينقض وان تعده في الصلاة
على المختار كالنوم قاعدا او مستنداً الى شيء يسقط على المذهب وساجداً
على الهيئة السوئية ولو في الصلاة على العقدة ذكره تلميذ في مشوركا او
محتبياً وراسه على ركبته او شبه المنكب او في حمل او سرج او كاف او
اكاف او الدابة عدياً فان حال المبووط نقض والا لا ولو نام قاعداً
بقايل فسقط ان انبته حين سقط فلا نقض به يعني كناعش يفهم اكثر
ما قيل عنده والعبه لا ينقض كقوم الا نبيا عليهم الصلاة والسلام
وهل ينقض غما ونام وغشيم ظاهراً كلام المبووط نعم وينقضه انما
ومنه الغشي وجنون وسكر يدخل في مشبه تبايل ولو باكل الحشيشة وقهقهة
هي ما يسمع جيرانه بالغ ولو امرأة سهواً فيظان ولا يبطل وضو صبي
ونائم بل صلاة تمامه بقيت يصلي ولو حكما كالباني بظلمة صغرى
ولو نيتها مستقلة فلا يبطل وضو ولو في ضمن الغسل لكن ربح في الخامة في
والفتح والهد النقض عقوبة له وعليه الجهور كما في الاخبار الاشرفية
صلاة كاملة ولو عند السلام عمداً فانها تبطل الوضوء الصلاة خلافها
لذو كراهية في الشرب لا نية ولو قهقهة امامه او احدث عمداً ثم قهقهة
الموتح ولو مستوقفاً فلا نقض بخلافها بعد كلامه عند في الاصح ومن سائل

الامتنان ولو نسي الباقي المسح فقهية قبل قيامه للصلاة لا يبرأ
لبطلانها بالقيام اليها وبباشرة فاحشة بنما من الفرجين
ولو بين المراتين والرجلين مع الا بتشار الجانين المباشر والمباشر
ولو بلا بلل على العتمة لا ينقضه مس ذكر لكن يغسل يده ندبا وامرأة
وامرأه لكن يندب للخروج من الخلاف لا سيما للامام لكن بشرط عدم
لزوم ارتكابه مكره مذهبه كما لا ينقض لو خرج من اذنه ونحوه كونه
وقد يه قبح ونحوه كصد يد وما سرة وعين لا يوجب وان خرج به يوجب
نقض لا نه دليل الخرج قد مر من جنبه رندا وعش باقض فان استمر
صار ذاعذر محبتي والناس عنه غافلون كما ينقض لو خشي احليله
بقطنة وابتل الطرف الظلام من هذا الوضوءة عالية او حاذية
لدا من الاحليل وان منسقلة عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدبر والفرج
الداخل وان ابتل الطرف الداخل لا ينقض ولو سقطت فان رطبة
انقض والا لا ولو ادخل اصبعه في دبره ولم يغنيها فان غنيها او ادخلها
عند الاستنجاء بطل وضوه وصومه **فروع** يستحب للرجل ان
يحتشي ان رابه الشيطان وتجب ان لا يقطع الابرة قد رما يصلي باسوري
خرج دبره ان ادخله به انه انتقض وضوه وان دخل بنفسه لا وكذا
لو خرج بوض الدودة فدخلت من ذكره راسا فالذي لا يخرج منه
البول المعتاد بمنزلة المخرج من الحثي غير المشكل فرجه الاخر المخرج
والمشكل ينقض وضوه بكل منكر الوضوء بل يكفر ان انكر الوضوء للصلاة
نعم واخبرها لا شك في بعض وضوئه اعاد ما شك فيه لونه خلا لا
ولم يكن الشك عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضواً وشك في بقية
غسل رجله اليسرى لانه اخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بللوث
او بالعكس اخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر
ومثله الميتيم ولو شك في نجاسة ما اوثب او طلاق او عتق لم يجز
وتمامه في الاشياء وفرض الغسل اراد به ما يعم السني كما مر في الغسل
المفروض كما في الجومرة وظاهره عدم شرطية غسل قدمه وانه في السنو
كذا في البحر يعني عدم فرضهما فيه والا فها شرط في تحصيل السنة ان
غسل كل قدمه ويكفي الشرب عمداً لان الح ليس بشرط في الاصح وانه حتى
تحت الدون وباقي يذنه لكن في الغرب وغيره البوت من المنكب الى الكلية

وج فالراس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخلية بغير شرا
لا ذلك لا نه متم فيكون مستحيا لا شرطا خلافا لما لك ونجيب اي
يفرض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج مرة كاذن وسرة وشارب
وحاجب وانشا الحية وشعر راس ولو مثلها لما في ظاهره وانما المباحة
وقر ح خارج لا نه كالم لا داخله لا نه باطن ولا تدخل اصبعها في
فتلها به فيقي لا يجب غسل ما فيه حرج كعين وان اختلف بكل جنس
وتغلب تضم وداخل قلقة بل يندب هو الاصح قاله الكمال وعلمه
بلخرج سقط الاشكال وفي السعودي ان امكن فتح القلقة بلا
مشقة تجوز الا وكفى بل اصل صغيرتها اي شعر المرأة المظفور يخرج
اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقا ولو لم يتل اصلها تجب تغسل مطلقا
هو الصحيح ولو ضررها غسل راسها تركته وقيل تتحجج ولا تمنع نفسها
من ذوقها ويسجي في التيمم لا يكفي صفرتها فينفضها وجوبا ولو علويا
لو تركها لا مكان حلقة ولا يمنع الطهارة ونيم اي خرد دباب وورعوف
لم يصل الماحضه وحنا ولو جرمه به فيقي ودرت ووسخ عطف تفسير
وكذا دمن ودسومة وزياب وطي ولوي طفر مطلقا اي خرويا او دينا
في الاصح خلاف نحو عجين ولا يمدح ما على طفر صباح ولا طعام بين سانه
اوية سنة المحوف به فيقي وقيل ان صلبا منع وهو الاصح ولو كان خامة
صنفا نزع او حرره وجوبا كقرط ولو لم يكن بشقب اذ نه قرط قد دخل
لما فيه اي الثقب عند مرقوه على اذ نه اخره كسره واذن دخلها الما ولا
يدخل اذ حله ولو باصبعه ولا يتكلف تحجب وحجوه والمعتبر غلبة طنة
بالوصول **خروج** سني المفضضة او جمل من بدنه فليتم تذكر ولو
اقلام بعد عدم صحة شروعه عليه غسل وئة رجال لا بدعه وان
راوه والمرأة بين رجال او رجال ونسا توخره لا يتنسا فقط ولطف
في الرجل بين رجال ونسا او نسا فقط كما بسط ابن النخعي وحينئذ في لها
ان تتيم وتضلي لجزها شرعا عن الما واما الاستنجاء فترك تطلقان
والعرق لا يجزي وسننه كسنة الوضوء في الترتيب وادابه
كادابه سوي شقباد القبلة لا نه يكون غالبا مع كشف عورة
وقالوا لو مكث في ما جارا وحوض كبير لا مطر قد رد الوضوء والغسل خفي
اكمل لسنة البداة بغسل يديه وفرجه وان لم يكن به خبة بناه الحدة

وخت

وخت بدنه ان كان عليه خبت ليل لا يشيع ثم يتوضا اطلقه فانصرف
الي الكامل فلا يوحرق دميته ولو في مجمع الما لما ان المعتمد طهارة الما
المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفضاله عن كل البدن
لا نه في الغسل كعضو واحد لا حاجة الي غسلها ثانيا الا اذا كانت
بدنه خبت ولعل القائلين بتاخير غسلها انما استحبوه ليكون
البدا او الختم باعضاء الوضوء وقالوا لو توضا اولا لا ياتي به ثانيا
لا نه لا يستحب وضوء الغسل اتفاقا اما لو توضا بعد الغسل
واختلف المحل على مذهبا او فضل بينهما بصلاة كقول الشافعية
فليست ثم يفيض الما على كل بدنه فلا تاسموعيا من الما المهود في
الشرع للوضوء والغسل وهو ثمة اذ طال وقيل المقصود عدم الاثر
في الما الحار لا نه غير مضيع وقد قدمنا عن القهستاني باديا
ملكه لا يمين ثم لا يشترط براسه ثم على بقية بدنه مع ذلك وقيل
يثني بالراس وقيل يبدأ بالراس وهو الاصح وظاهر الرواية الاحاد
قال في الجرويه ينصف نصف الدر وصب نعل بلة عضو الى عضو
احرقه بشرط النقا طر لا نه الوضوء امر اذا البدن كله عضو واحد
وفرض الغسل عند خروج متى من العضو ولا فلا يفرض اتفاقا
لا نه في حكم الما بطن يفصل عن بقوه هو صلب الرجل وزياب المرأة
ومنيه ابيض ومنهها اصفر فلو اغتسلت فخرج منها مني اذ منها
اعادت الغسل لا الصلابة والا لا شهوة اي لذة ولو حكا تحكم ولم
يذكر المراجع الدفق يشمل مني المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر واما
اسناده اليد ايضا في قوله تعالى خلق من ماء ارق لا نه يحمل الثقب
فالمستدل بها كالفهستاني في حيا جلي غير صيب نامل ولا نه
ليس بشرط عندهما خلافا للثاني ولذا قاله وادلم يخرج من راس
الذكر بها وشرطه ابو يوسف ويقول في ضيق خاف ربييه واجبا
كما في المستصفى وفي القهستاني والثاني انما ثمة معزيا للنوازل ويقول
ابي يوسف لاخذ لا نه ايسر على السطين قلت ولا سيما في الشتاء
والسفر وفي الخائبة خرج مني بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل
وقال في البحر ومحمد ان وجد الشهوة وهو تقييد فقام لعدم الغسل
مخروجه بعد البول وعند ايلاج حشفة هي ما فوق الختان اذ هي خزان

من الجنى يعني اذا لم ينزل واذا لم ينظر لما في صورة الايدي كما في البحر
او ايلج قدرها من مقطوعها ولو لم يتق منه قدرها قاله في
الا شياه لم يتعلق به حكم ولم ادره في احد سبيلي دي حتى يباح
مثله ينبغي خذره عليها اي الفاعل والمفعول لو كانا مكلفين
ولو احدثا مأكلا فغلبه فقط دون المزامنة لكن يمنع من الصلاة
من الصلاة حتى يغتسل ويؤمر به ابن عشر ناديا وان وحده
لم ينزل منيا بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه
فخرج في النهر عدم الوجوب الا بالانزال ولا يرد الخشني المشكل
فانه لا غسل عليه بايلاجه في قبل او دبر ولا على من جملته الا
بالانزال لان الكلام في خشفة وسبيلين محققين وعند
روية مستيقظ خرج السكران والحي عليه منيا او مديا وان لم
يتذكر الا حلام الا اذا علم انه مدي او شك انه مدي او دوي
او كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه انما فاك او دوي
لكن في الجوامع الا اذا نام مضطجعا او تنفسا نه مديا وتذكر حليا
فغلبه الغسل والناس عنه غافلون لا يفرض ان تذكر مع الله
والانزال ولم يصر على راس الذكر بل بالاجماع وكذا المرأة مثل الرجل
على المذهب ولو وجد بين الزوجين ما ولا يميز ولا تذكر ولا نام
فصلها غيرهما اغتسلا او في خشفة او قدرها مضمومة مخوفة
ان وجد كذا في الجاه وجب الغسل والا لا على الاصح والاحوط الوجوب
وعندنا فظطاع خيرونقا من هذا وما قبله من اضافة الحكم الى
الشرط اي يجب عنده لانه بل بوجوب الصلاة او ارادة ما لا يقل
كما مر عند مدي وودي بل الوضوء منه من البول جيعا على الظاهر
ولا عندنا حال اصبح وخوه كذا غير ادي وذا كرخني وميت
وصبي لا يشترى وما يصنع من نحو خشب في الدبر او القبل على
المختار ولا عندنا وطى بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشبهة بان
تغير مفضاة بالوطى وان غابت الخشفة ولا يتقضى الوضوء فلا
الغسل المذكور في عن النظم وسيجي ان رطوبة الفرج طامة
عند فقيهه بلا انزال لغضول الشهوة اما به فحتمال عليه
كلا لا غسل لو اي عذرا ولم يزل عذرها بضم فتكون البكارة فانها

تمنع التقا لقائين الا اذا حلت لا تزالها وتعيد ما صلت قبل
الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها الداخل شرط
لوجوب الغسل على الصبي به ولم يوجد قاله الحلي ويجب اي يفرض
على الا حيا المسلمين كفاية اجماعا ان يغسلوا بالتخفيف المستعمل
الا الخشني المشكل يتيم كاتجب على من اسلم حيا او حيا او نفسا ولو
بعد الا نقطاع على الاصح كما في الشرع بلائنة عن البرهان وعلى الحال
يقا الحديث الحكمي او بلغ لا يسر بل بالانزال او حيا او ولد
ولم ترد ما او اصاب كل بدنه نجاسة او بجمعه وخصي كانها في الاصح
راجع للجمع والا بان اسلم ظاهرا او بلغ بالسف فندوب وسن
لصلاة حجة وصلاة عيد هو الصحيح كما في عذر الاذكار وغيره
وفي الثانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يفتي براجعا ويكتفي واحدا
لحد وجبة اجماعا مع جباية كما لو من جباية وحض ولا حل احرام
ويجوز عرفة بعد الزوال وندب لم يحون افاق وكذا الغني عليه كما
في عذر الاذكار وهل السكران كذلك وعند حجة وفي ليلة راة
وعرقه وقدر اذا راها وعند الوقوف بمزدلفة عدة يوم النحر
او الوقوف وعند دخول منى يوم النحر ليري الجار وكذا البقية
الري عند دخول مكة لطواف الزيارة وصلاة خوف وكوف
واستسقاء وفرع وظلمة وريح شديد وكذا الدخول المدينة والوضوء
بجمع الناس وليس لمن ثوبا جديدا وغسل ميت او يراد قتله ولتأ
من ذنب ولقادم من سفر والمستحاضة ان تقطع دمها ثم ما
اغتسلاها ووضوئها عليه اي الزوج ولو غنية كما في الفسخ لا نه
لا بد لها منه وضار كالشرب فاجرة الحام عليه ولو كان الاعمال
لا من جباية وحض بل لا زالة الشفت والتعب قال شيخنا الظاهر
انه لا يلزمه ويجزم بالحدوث الا كبر دخول مسجد لا يصل عند وجبة
ورباط ومدرسة ذكر الص وغيره في الحضر وقيل لو ترك في وقف
الفتنة المدرسة اذ لم يمنع منها الناس من الصلاة فيها في مسجد
للعبور خلافا للشافعي لا ضرورة خلت لا يمكنه غيره ولو اضم منه ان
خرج مسرعا يتيم نه باوان مكشوف فوجوبه ولا يصلح لا يقر ويجزم به
تلاوة قرآن ولو دون اية على المختار بقصده فلو قصد الدعاء او الشا او الشا

امرا والتعلم ولحق كلمة كل في الاصل حتى لو قصده بالفاقة الشنا
فانها خيرية لا نهيا في محلها فلا يتخير حكمها بقصده وسر محصف
ستدركه بما بعده وتما قبله ساقط من شرح الشرح فانه لا من ذكره في
الحض ويحرم به الطواف لوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكس
وبالاصغر من محصف اي ما فيه اية كدرهم وجوار ومثل سر نحو المؤدة
كذلك ظاهرا كلامهم لا الا بخلاف محصف غير مشرا او يصرف به يفي
وحل قلبه بعود واختلفوا في مسه بغير اعضا الطهارة وبما غسل منها
وفي القرارة جدا الضميمة والمنع اصح ولا يكره النظر اليه اي القرآن
حب وحايض ونفسا لان الجنابة لا تخل العين كالا تكرر ادعية اي تحريم
ولا فالوصف لطلق الذكر مردوت وتركه خلافا لابي وهو مرجع
كراهة النورية ولا يكره من صبي لمصف وكوح فلا بد فقه له وطلبه
منه للضرورة اذ الحفظ في الصغر كالنقش في الحجر ولا تكرر كتابته قرآن
والضعيفة او اللوح على الارض عند الثاني خلافا لمحمد في ينبغي ان يقال
ان وضع على الضعيفة ما يحول بينهما وبين تديده يؤخذ بقول الثاني
والا فيقول الاول الثالث قاله الحلبي ويكره له فؤاة نورة واجل
وزبور لان الكل كلام الله وما يدل غير معين وحزم المعنى في شرح
المجمع بالحكمة وحضها في النهر عا لم يندل فؤاة قنوت ولا اكله وشربه
بعد غسل يديهم ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم يات
اهله قال الحلبي ظاهرا لا حديثا انما تقييد التذلل لا تقييد الجوار الفاد
من كلامه والتفسير كمصف لا الكتب الشرعية فانه رخص مسهها
بالميد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستجيب
ان لا ياخذت الشرعية بالكم ايضا تعظما لكن في الاشياء من قاعدة
اذا اجتمع الحلال والحرام رجع الحرام وقد جوازها بما سكت التفسير
للحديث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير او قرائنا وتوقيد باعتبارها
للغالب كان حقا قلت لكنه يخالف من رفته بر **خروج**
المصف اذا صار خال لا يقرأ فيه يدين كالمسلم ويبيع الكافر من سه
وجوزه محو اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن عسي يمتدي ويكره
وضع المصف تحت راسه الا للحفظ والقلعة على الكتاب لا لكتابة
ويوضع النجوم فقه التفسير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ

ثم التفسير تكرر اذا تكرر ذمهم عليه اية الا اذا كسر رقية في غلاق
مخاف لم يكره دخول الخلاء به والاحترار افضل يجوز رمي برية القلم
الجديد ولا ترمى برية القلم المستعمل لاحترامه لحديث المسجد وكناسه
لا تلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاهنه فيه فقه وفي
كتب الطب وكوفيه اسم الله والرسول فيجوز نحوه ليلف فيه شيء وهو بعض
الكتابة بالبرقي يجوز وقد ورد النهي في نحو اسم الله بالبراق وعنه
عليه الصلاة والسلام القرآن احادي لله تعالى من السموات والارض
ومن فيمن يجوز قرآن المرأة في بيت فيه مصحف مستور بساط او
غيره كتب عليه الملك لله يكره تسطه واستعماله لا تقليد للزينة
وتنبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والاول
اوسع وثالث في البحر وكراهية القنية **باب المياه**
جمع ما بالماء ويقصر اصله موه قلت الواو والفاء والها همزة وهو جسم
لطيف سائل به حاة كل نام يرفع الحدث مطلقا بما يطلق هو ما يتبادر
عند الاطلاق كما سماوا ودية وعيون وابار وبحار وتلج مذاب تحت
تقياط ويرد وحمد وتاهلا تقسيم باعتبار ما يشاهد والا فالكل
من السما قوله الم تر ان الله اتزل من السماء الاية والذكر ولو
مشتة في مقام الامتنان نعم وما زوم بلا كرامة وعن احمد يكره
وبما قصد تسليمه بلا كرامة وكرامته عند الشافعية طيبة
ذكره احمد السنن بالخاسنة ويرفع ما يتقده به ملح لا با حاصل
يدويان لا بما يصح ملح لبقا الاول على طبيعته الاصلية وانقلاب
الثاني الى طبيعته المحيية ولا يصح نبات اي يختص من شجر او ثمر
لان مقتضى خلاف ما يقطر من الكرم والفواكه بنفسه فانه يرفع
الحدث وقيل لا وهو لا يظهر كما في الشرب لانية عن البرمان واعتمده
القيساني فقال ولا غتصار يعم الحقيقي والشمي كالكرم وكذا
ما الدابوتة والبطيخ بلا استخراج وكذا يبيد الثمر ولا يملأ
شي ظاهرا الغلبة اما بما لا لا متزاج يتشرب نبات او بطيخ بما لا
يقصد به التنظيف واما بغلبة الخائفة فلو جاهد بسخا نه مالم يزل
الاسم كنبذ ثمر ولو ما يعا فلو ما يينا لا وصافه فيتنغير اكثرها
او ثولا فقا كلين فبا حدها او ثما فلا كسستل فبا لا بخرا فان الطلق

اكثر من النصف جازا التطهير لكل والا لا ومذايق الملقى والملاقي
 ففي النسخ يجوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل على ما حقق في البحار
 والنهر والمخ لكن الشرب لا يفي شرحا لو لم يمانية فرفق بينهما فليل
 وجوز رفع الحدث بما ذكر وان مات فيه الماء وتوقف لا غير موى
 كرتور وعقرب وبق اي بغوض وقيل ببق الخشب وفي المحتجب الاصح
 الاصح في غلق مضاد دم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق واد وعلو
 وفي لو لم يمانية دود الفتر وماوه دندرا وخره ظاهرا كرودة
 متولدة من النجاسة وماوي مولد لو كلب الماء اختزيره كسمك
 وشطال وصدع لا بريانية دم سائل وماوما لا يسايره بن اصابه
 فيفسد في الاصح كحبة برية ان هادم والا لا وكذا الحكم لو ما
 ماذكر خارجة والفقهاء في الاصح فلو تفتت فيه فوضفد
 جاز الوضوء لا شربة حرمة له ويحسن الماء القليل بوقت ما ي
 معاش يري مولد في الاصح كبط واد وحكم سائر المايغات
 كالماء في الاصح حتى لو وقع بولة في عصير عشرين فيفسد
 ولو سال دم رجله مع العصير لا يجنس خلا فالجدة كره التثمتي
 وغيره ويتخير احد اوصافه من لونا او طعم او ريح يجنس لكثير ولو
 حاريا اجاعا اما القليل فينجس وان لم يتغير خلا فالما لك
 لا لو تغير بطول مكث ولو علم نكته بنجاسته لم يجز وتوشك
 فالاضل الطهارة والتوضي من الخوض افضل من لئلا رغا الغر
 وكذا يجوز بما خالطه طامرا جامدا مطلقا كاشنان وزعفران
 لكن في البحر عن الفقيه ان امركن الصلح به لم تحرك كبريتان
 عثر وفاكهة وورق شجر ان تحترق كل اوصافه في الاصح ان يفت
 رقة اي واسمه لما سر ويجوز بحال وفتح فيه نجاسة والحار يهوئما
 يعالج ربا عرفا وقيل ما يذهب بنسبه والاول اظهر والثاني
 اشهر وان وصيلة لم يكن حريانه لمدد في الاصح ولو سدر النهر من
 فوق فتوضا رجل بما يجري بلا مدد جاز لا نه جار وكذا الوحر هل
 من حوض صغار اوصيت رقيق لما في طرف ميزاب وتوضا فيه
 وعند طرفه الاخر وان لم يجمع المايحار توضي فيه وعند طرفه الاخر
 ان لم يراي علم اثره ولو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضا اخر لم يعل

جاز ما لم يثره اجزا يثره وماواطاطع او لونا ودخ ظاهرا يعم الخيفة
 ويؤثر وجه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار وقواه في النهر وال
 المص في الهندستاني عن المصنف عن النصاب وعليه انه يفتي وقيل
 ان جري عليها نصفه فاكثر لم يجز ولو اخطو الخفا بالحاري حوض
 الحمام لو الماء نازلا والفرق متداركا كحوض صغير يدخله الماء جانب
 ويخرج من اخر يجوز التوضي من كل الخوايب مطلقا يفتي وكعن ي
 حنين في جنس يتبع المأتم به يفتي في هندستاني محزيا للنسبة
 وكذا يجوز براد ككثير كذا في دفع عليه بحسن يثره ولو يجمع
 وتوقع المربة به يفتي والعتيرة مقدار الراد كبر راي المبني
 به فيه فان غلب على طنه عدد حوض اي وصول النجاسة الى
 الحال الاخر جاز والا لا ظاهرا لراية عن الامام واليه يرجع
 محمدا وهو الاصح كما في الغاية وغيره ما وحقق في البحر انه للذهب
 وبه يعمل وان النفوذ بعشر في عشر يرجع الى اصل يعتمد عليه
 ورد ما اجاب به صدر الشريعة كن في النهر وان خبير بان اعتبار
 العشر ضبط ولا يتما في خمر لا راي له من لقوام فلذا افق به
 المتأخرون الا غلام اي في المربع بأربعين وفي المدد ستة وثلاثون
 وفي الثلث من كل جانب خمسة رجا وخمسا بذراع الكرياس ولو
 له طول لا عرض كنه يبلغ عشرة في عشر جاز ليسير او لواعلاه مثل
 واسفله اقل جاز حتى لو يبلغ لا قل ولو بعكسه فوقع فيه نجس
 لم يجز حتى يبلغ العشر ولو خمد ماوه فتقرب ان للمنفصلا
 عن الجدة جاز لا نه كالمستغف وان منفصلا لا نه كالفصحة حتى
 لو وقع فيه كلب نجس لا لو وقع فيه ثبات تسفله ثم المختار طهارة
 المتخصص بمجر دحريانه وكذا البير وحوض الحمام هذا وفي الهندستاني
 والمختار ذراع الكرياس وهو سبع فتصات فقط فيكون ثمانا
 في ثمان بذراع زما ثمانا فتصات فقط فيكون ثمانا في ثمان
 بذراع زما ثمانا فتصات وثلاثا صابع على القول الثاني
 بالعشر في ولو حكما ليغ ماله طول بلا عرض في الاصح وكذا يبر عبقها
 عشرة في الاصح ولو ما وما بقدر العشر لم يجنس كما في المدنية ج
 فحق خمس صابع تقريبا ثلاثا الف وثلاثا مائة واثنى عشر مائة

من الماء الصافي ويُسحق عذير كل ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً ذراعاً
وقلابة ذراعاً ونصف اصبع ثم يذبح ذراعاً ذراعاً
وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام أنه المعتمد عدم اعتبار
العق وحده فتغير ولا يجوز بما بالمد وال طبعه وهو السيلان والادوا
والا نبات بسبب طبع كرق وتاباً فلا الا اذا قصد به التطيق
كاشنان وصايون فيكون ان بقي رقبته او بما يستعمل لا جل قربة أي ثوباً
ولو مع رفع حدث او من يميز الاحاضل لحادة عبادة او غسل ميتاً او يد
لا كل اومدة بلينة السنة او لا جل رفع حدث ولو مع قربة كعضو محدث
ولو للبرد ولو توضع منوطه لنترح او تحليم او لطين بيده لم يقص
مستعمل اتفاقاً كزيادة على الثلاث بلا نية قربة وكغسل
خو فخذ او ثوب طامراً او ذاته توكل ولا جل اسقاط فصره الا اصل
في الاستعمال كانه عليه الكمال بان يغسل بعض اعضائه او يخل
يده او رجله في جب اغتراف وكوه فانه يصار مستعمل اسقوط
الغرض اتفاقاً وان لم يزل حدث عضو او جناية منه ما لم يتم لعدم مجزئتها
ذوالا وثبوتاً على المعتمد قلت ويتبع ان يزداد او سنة ليح المصنعة
والاستنشق فتأمل اذا انفصل من عضو وان لم يستقر في شيء على
الذهب وقيل اذا استقر رشح للحرج ورد بان ما يصيب سديلاً
المسوخ و ثياباً عفو اتفاقاً وان كثر ولو طامراً ولو من جنب على
الطامراً كمن يكره شربه والحج به تنزيهاً للاستقدار وعلا رواية خاصة
عزماً وحكمه انه ليس بطاهر حدث بل لغت على الطامراً الراجح ان
فروع اختلف في محدث الغسل في يبرد لو او شرب سنجاً
بالماء والعص عليه ولم يبر ولم يتد لك والاصح انه طامراً ولا يستعمل
لا اشتراط الا انفصال للاستعمال والمراد انما انفصل باعضائه
وانفصال عنها مستعمل كل الماء على ما مر وكل اهاب ومثله الثانية والكرس
والاوي وما ربح ولو شمس ومو حتمها طهر فيصلي به ويتوضأ منه
وما لا يحتملها فلا وعليه الفتوى فلا يطهر جلد حية صغيرة ذكره الزيلعي
لما قضى بها طامراً وفارة كما انه لا يطهر وفارة كما انه لا يطهر نيكاة
لتقيد ما بما لا يحتمل جلد خنزير ولا يطهر وقد مر ان المقام
للامانة وادي فلا يدب كرامته ولو دبح طهر وان جزم به الحاله

حتى

حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يוכל في الاصح احتراً لما وافاد كلامه
طهارة جلد كلب وقيل ومو المعتمد وما اي طهر به يد باخ طهر نيكاة
على المذهب لا يطهر لجه على قول الا كثر ان كان غير ما يكون هذا اصح
ما يقتضي به وان قال في الغيصر الفتوى على طهارته ومثل يشترط لطهارة
جلده كون الزكاة شريعة بان تكون عن الامانة المحل بالسنة قبله
وقيل لا ولا طهر لان دبح الجوز وتارك السنية عملاً كالدبح وان صح
الثاني صححه الزامدي في القنية والمجتهى واقره في البحر جرد مخرج
من دار الحرب كاستنجاب ان علم ان دبحه بطامراً فطامراً ويخص فنجس
وان شك فغسله افضل وشعر الميتة غير الخنزير على المذهب وعظمها
وعصها على المشهور وحاقها وقدرها الخالية عن الدسومة وكذا كل
مالا لحله الحية كالا نهي والبن على الراجح وشعر الانسان غير
المنشوف وعظمه وسنه مطلقاً على المذهب واختلف في اذنه ففي
البدائع حبة وفي الخاصة لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كحيته الا
في حق صاحبه طامراً وان كثر وبفسد لما يوقع قدرا الطهر من جلده
لا بالطفرودم سمك طامراً واعلم انه ليس للكل يخص العين عند الامام
وعليه الفتوى وان رشح بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشيحة فيبايع ولو
جرد بضم وتيجد جلده نصلي ودوا ولو اخرج جازم يصيب فيه الماء
لا يفسد ما اليه ولا التوث بان نقاضه ولا بفضه ما لم يبرهقه ولا صلا
حامله وكوكبير وشرط الحيوان في شدته ولا خلاف في نجاسته وطهارة
شعره والسك طامراً ولا يוכל بكل حال وكذا انا حقه طامراً مطلقاً
على الاصح فتح وكذا الزباد اشياء لا سقطت له الى الطيب وبول يוכל
الحم بحسن نجاسته بحققة وظهره محل لا يشرب بوله اصلاً لا للتداوي
ولا لغيره عند أبي حنيفة **فروع** اختلف في التداوي بالحم
وظامراً المذهب المنع كاليه رضاع البحر كن نقل المصائمة وهذا عن الخاوي
وقيل يرضع اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم ذوا اخر كما رخص الحذر للعطشان
وعليه الفتوى **فصل** في البير اذا وقعت نجاسة حيوان ولو
مخففة او قطرة بول او دم او ذب فارة لم يسمع فلو سمع فقبة ما في
الفارة في يردون القدر ككثير كما مر ولا عبرة للعق على المعتمد
الا الشهيد التنظيف والمسلم الغسل لما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط

حتى

حيوان دموي غير مائي لما مر وانفتح او تقطع او تنفس ولو تنفس خارجيا
ثم وقع فيها ذكره الوائي يخرج كل ما بها الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن
الكمال بعد الخراج الا اذا انغذرت خشبة او خرقة متنجسة فخرج الماء
الى جرد لا يبل نصف الدلو بظهر الكل يتبعه ولو خرج بعضه ثم زاد في الجرد
خرج فذر الباقي في الصحيح خلاصته قيد بالموت لانه لو اخرج حيا
وليس بجنس العين ولا به حدث او به حدث لم يخرج شيء لا ان يدخل
فيه الماء فيجبر لسوره فان جحسا نرح الكل والا لا هو الصحيح نعم
يندب عشرة في الشكوك لا جل الطهورية كما في الثانية زاد في التا
ثاخرية وعشرين في الفارة واربعين في سورا ودجاجة مخللة كادي
محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربت من يدها ولا اليرقان بل كلب
لا شاة من سبع فاذا كان خرج كله مطلقا كما في الجوهر لكن في النهر
عن المجتبى الفتوي على خلا فمكن في بواها شكوا وان تغذرت خرج كلها
لكونها معينا فيقدر ما فيها وقت ابتداء الترح فانه الجلي يوجد ذلك
بقول رجلين لما بصاة بالما به في في وقيل في عا قتي الى ثلاثية
وهذا اليسر وذاك احوط فاذا اخرج الحيوان غير مستنج ولا مستنقع ولا
مخطفان كان كادي وكذا سقط وسفله وحدي واذركبير نرح كله
وان كان كجامة ومرة فخرج اربعين من لاله وجوبا الي ستين ندبا
وان كن كحصفوزة وفارة عشرون الى ثلاثين كما مر وهذا يعم العين
وغيرها بخلاف كحوصه يخرج وجب حيث يهراق الما كله لتخصيص الار
بالا تارخرو وهو قال المصنف حواشيه على الكثر وعوه في الشق
ونقل عن القنية ان حكم الركبة كالبيرو عن الغوايد ان الجبال الطهور
اكثره في الارض كالبيرو وعليه والمخرج والذير الكبير يخرج منه كالبيرو
فاغنم هذا التحريم انتهي بدلو وسط ومود لو تلك البيرو فان لم
يكن فما ابيع ماعا وغيره جيتب به ويكفي ملوا اكثر الدلو وقصر ما وجد
وان قل وجريان بعضه وغوران يقض قد لا الواجب وما بين جامة
وفارة في الجنة كفارة في الحكم كما انه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة
فلحق بطريق الدلالة بالاصح كما يدخل في الاكثر كفارة والثلث
الى الجنس كرهه والست كشاة على الظاهر وحكم بها مستنقعة من وقت
الوقوع ان علم والا لمدة يوم وليلة في حق الوضوء والغسل وما عجن به

فيظهر

فيطعم للكلاب وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره كغسل ثوب فحكم
بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر ان لم يتنجس او لم ينجس من حدث او غسل
من حدث والالم يكفر شي اجماعا جوهره وسند ثلاثة ايام بلبا لهما
ان انتفخ او تنفس استحبنا او قاله من وقت الغسل فلا يلزم ثم شقوله
وبه يفتي **فرد** وحديث ثوبه ميا او بولا او دما اعدا من وقت
الغسل والا فثلاثة ايام ولو منشفة او ناشفة والا فيوم وليلة
ولا ترح في بول فارة في الاصح فيض ولا يجوز حمامة وعصفور وكذا
سباع طير في الاصح لتعذر صونها عنه ولا يتقاطر بول كروان
او غبار خبث للعفوة عنهما ويجزئ بل وعظم كما يجزئ لو وقعت في جلب
وقت الحلب فزميتا فورا قبل تقطت وتلون والتغير بالبعزين
اتفاقي فما فوق ذلك كذلك ذكره في الفيض وغيره ولذا قال القليل
العفو عنه ما يستقله الناظر في الكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في
الحداثة وغيرها لان ابا ح لا يقدر بشيا بالبراي **فرد** البعدين
البيرو والمالوعة بقدر ما لا يظهر المخبر اثر ويعتبر سور عسير
اسم فاعل من اسارى بقى لا خنلا طر بلعابه فورا في استلذا اخر
واستعمال ريق الغير ومولا يجوز مجتبي وما كوف لم وسنه الفرس
في الاصح مثله مثله ما لادم له طامرا الفم قبل لكل طامرا طهور بلا كرامة
وسور خنزير وكلب وسباع سباع ومنه المرة البرية وشارب حذر
فور شرهما ولو ساعه طويلا لا سيو عده اللسان فنجس ولو بعد
ومرة فورا كل فارة جحس مغلط وسور دجاجة مخللة وابل وبقر جلالة
فالاحسن تركه دجاجة ليم الا بل والبقر فستاني وسباع طير لم يعلم
رهما طهارة منقارها وساكن بيوت طامرا للضرورة مكررة قترها
في الاصح ان وجد غيره والالم يكفر اصلا كالكه لفير وسور حمار اناي
ولو ذكر ان في الاصح وبغلامه حماره فلو فرسا او فصرة فطامرا ومولد
من حمار وحشي وبصرة ولا غيره لعلة الشبهة لغيرهم حل كاذب
ولدت شاة اعتبارا للام وجواز الا كل يستلزم طهارة السور كالا
يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من يصح عدم الحل قال شيخنا غيب
مشكوك في طهوريته لا في طهارته حتى لو وقع في ما قليل اعتبر
بالاجز او بل يظهر الخبث فولا في توضا به او يغسل ويقيم اي جمع بينهما

احتياطاً في صلاة واحدة ان فقد ما يطلقا وفتح تقديم ايها شي في الامم
ولوتيم وصلي ثم اراقة لزمه اعادة التيمم والصلاة لاحفال طهوريته
وتقديم علي نبيذ الضرب على المذهب الصحيح المفتي به لان الجحيم اذا رجع
لا يجوز الاحتذاء وحكم العرق كسور ففرق الحار اذا وقع في الماصر ككلا
علي المذهب كناية المستضي في المحيط عرق الجلالة عفوية الثوب
والبدن وفي الثانية انه ظاهر **باب التيمم** ثلاث
ناسياً بالكتاب ومومن خصا يص هذه الامة بلا ارتياب بموقعه القاصد
وشرعاً قصد صحيح بشرط القصد لانه النية مطهر يخرج الارض
المتنجسة اذا خفت فانها كلها المستعمل بصفة مخصوصة هذا يقيد
ان الضربتين ركن واستعماله حقيقة او حكماً لا جلا فامة القرنة
مزج التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربتان والنية
وشرط شدة النية او المسح وكونه ثلاثاً اصابع فاكثرة الصلابة
وكونه مطهر او فقد الماء وسنته ثمانية الضرب بباطن كفيه هو
واقبالهما وادبارهما ونفضهما ونصير مخ اصابعه ونسجته وترتيب
وولا وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام فردته وصحتها في سنته
الثمانية في بيت اخر وغير شرط بنية الاول فقل
• والاسلام شرط عذر ضرر ونية • ومسح وتيمم صحيح مطهر •
• وسنته سمي بطن وفرج • ونفض ورب قال اقبل وتذكر •
من عجز مبتدئ حنره تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارته
لصلاة تقف الي خلق لجمدة ولو فيهما في المصربلا اربعة الاف
ذراع وما واربع وعشرون اصبعاً وما في ست شعرات ظهر بطن وهي ست
شعرات بطن او لرض يشتر او عتيد بجلدة ظن او قول حاذق مسلم ولو
بخول او لم يجد من يوضيه فان وجد ولو باحر مثل وله ذلك لا تيمم في ظاهر
المذهب كناية البحر وفيه كناية علي احد الزوجين نوضي صاحبه او تعبد
وفي مملوكه تحت او برء لهلك الجنب او بمرضه ولو في المضرا ذالم ركن
له احره حمام ولا ما يد فيه وما قبله نية زما ننا يعقيل بالعدة ثمالم
ياذن به الشرع نعم ان كان له مال غاي لمومه الشر انسية ولا لا او خوف
عدو تحية او نار علي نفسه ولو من فاسق او حلس غريم او ما له او امانة
ثم ان شغل الخوف بسبب عيد اعاد الصلاة ولا لا لا سماوي او عطش

لكل به او رقيق القافلة حالاً او مالا وكذا الحيث ان اذا لم يجز كما يستحي
وقيد ان كمال عطش دكا به يتعدي حفظ الغسالة لعدم الا نافي
السترار المضطر اخذ فخر او قتاله فان قتل ربا لما فهدر وان المضطر
ضمر لوجود اودية او عدم النظام مرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وان
باد لا به او شفة نصقين قدر قيمة الماء لو وجد من يترك ليد حيدر
تيمم هذه الا غدار كلها حتي لو تيمم لهدم المائم مرض مرصا يبيع التيمم لم
يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الا حلتساب
بالرخصة الاولى ونصير الاولى كان لم تكن جامع الاصولين فيلحق
مشو عباً وجهه حتي لو ترك شعرة او ورة مخترق لم يجز ويديه
فمنزع الحاتم والسوار وحرك به يفتي مع مرفقة فيمسحه
الا قطع بضرين ولو من يقوم مقامهما كما في الخلاصة وغيرها
لو حرك راسه او ادخله في موضع الغيار بنية التيمم جاز والشرط
وقوع الفعل منه ولو جنباً او حائضاً ظهرت لعادتها اولها عطل
من جلس الارض وان لم يكن عليه نفع اي عيار في لولم يدخل بين اصابعه
لم يجز الي ضرته ثالثة للخلل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو يحم
غيره يضرب ثلاثاً للوجه واليمني واليسري فاستاني وبه مطلقاً
عجز عن التراب ولا لا نه تراب رقيق فلا يجوز بل لو لمسحوقاً
لتولد من حيوان البحر ولا بمرجان لشبهه بالنبات بكونه اشجاراً نائية
في قصر البحر على ما حرره المصرا لا ينطبق كفضة وزجاج وتمرمد
بالاحتراق الاريا والحي فيحوز كحجر مدقوق او مقبول وطين بطن
او محصص واوان من طين غير من هوب وطين غير مغلوب بماء
لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوت وقت ليل يصير مثله بلا
ضرورة ومعادن في محالها فيحوز لتراب عليها وفيه الا سيجالي
بان لسنتين اثر لتراب عديده عليه وان لم يستين لم يجد
وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كخطة فوحة فليحفظ والحكم للغالب
لو اخلط تراباً بحيرة كذهب وفضة ولو مستوي كين وارض محترقة
فلوا الخلية لتراب جار ولا لا حانية ومنه علم حكم الماء وطار
قبل الوقت ولا كثر من فرض وجاز لغيره كالنقل ولا نه يد مطلق
عند نال ضروري وجاز خوف فوت وقت صلاة جازة اي كل تكبيراتها

لم يعد

ولو اجنبيا او حائضا ولو حي باخري ان امكنه التوضي بينهما ثم زال يمكنه
اعاد التيمم واللا به يعني اوفوف عند فراغ امام اوله وان شمس
ولو كات بيني بنا بعد شروعه متوضيا وسبق خدته بلا فرق بين كونه
اماما او لا في الاصح لان المناط خوف الغفوف لا الي بدل فجاركتوف
وسنتين روايت ولو سنة فيخاف فونها وحدها ونوم وسلام ورده
وان لم يجز الصلاة به قال في البحر وكذا الكل لا تسترط له الطهارة
لما في المتن في وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء للندم فيه واقفه
الممكن في انهم الظاهر ان مراد المتقي الحجب فسقط الدليل قلت
وفي المنية وشرحها يتم لدخول مسجد ومسرح مع وجود الماء ليس
بشي بل هو عدم لانه ليس بجادة يخاف فونها لكن في الهندستاني
عن المختار المختار حواره مع الماء المسحوق التلاوة لكن سيجي تفصيله
بالسفر الحضر ثم رأت في الشريعة وشرحها ما يؤيد كلام البحر قال
وظاهر الرواية جوازه للشع مع وجود الماء وان لم يجز الصلاة به
لا يتم لغوات جمعة ووقت ولو وقت فتر لغواتها الي بدل وقيل يتم
لغوات الوقت قال الحلبي فالأحوط ان يتم ويصلي ثم يعيد ويجوز ان
يفترض طلبه ولو برسوله قدر علوه فلا ثمانية ذراع من كل جانب
ذكره الحلبي وفي البداية الاصح طلبه قدر بنفسه ورفقته بالانتظار
ان ظن ظنا قويا قرينة دون ميل بامارة او اخبار عدل ولا يغلب علي
ظنه قرينة لا يجب بل يندب ان رجاء الا لا ولو يصلي يتم ثم يركع
ثم اخبره بالاعاد الا لا وشرطه اي للتيتم في حق جواز الصلاة
بنية ولو صلاة جازة او سجدة تلاوة لا شكر في الاصح مقصودة
خرج دخول مسجد ومسرح لا تقع اي لا تحل لتيتم قراءة القرآن
لحجب بدون طهارة خرج السلام ورده فلتعائهم كالفلا ومنه لانه
ليس باهل للنسبة بما يقتضي اليها لا يصح منه وصح يتم جنبه الوضوء
به يعني وندب لراجه رجاء قويا اخر الوقت المستحب ولو لم يؤخر
ويتم ويصل حاز بنية وبين المأميل والا يصلي من اليس في العريان باليتم
نسي الماء رحله وهو مما يني عادة ولا اعادة عليه ولو ظن قنا الماء
اعاد اتفاقا كما لو نسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه راكبا
وموخره سايقا او نسي ثوبه وصلي عريانا او في ثوب جسد مع جسد

مايزله او توضا بما جسد او صلي ثم ذكر اعاد اجماعا وبطله وجوبا
على الظاهر من رفق من موضع فان مقصود لانه بان استهلكه
يتم لتحقيق جدره وان لم يعطه لا يتم مثله او يعجز لسيروه ذلك فاضلا
عن حاجته لا يتم له اعطاه باكثر يعني بخان فاحش وهو ضعف
فيمتد في ذلك المكان او ليس له ثم ذلك يتم واما للعطش في
على القادر شراره باضعاف قيمته احيا لنفسه واما بحسب المثل
في تسعة عشر موضعا مذكورة في الاشياء وقبل طلب الماء يتم
على الظاهر اي ظاهرا الرواية عن اصحابنا لا ثم مبدول عادة كما في البحر
عن البسوط وتعليق في طلب الماء والرشا وكذا لا تتظار لو قال له
حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الا عطا قطع
ولا لا لغيره الهندستاني عن المحيط ان ظن اعطاه الماء او الدلالة وجب
الطلب الا لا والمحصور فاقد الماء والقراب الطهورين بان طين في مكان
جسد ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاخر عنهما المرض يؤخر عنده
وقالا في شعبة بالمصلين وجوبا في ركع ويسجدان وجد كما يابسا
ولا يوي قاعدا ثم يعيد كالصوم يعني في وجوبه في الامام كما
في الفيز وفيه ايضا تقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجه حراة
يصلي بغير طهارة ولا يتم ولا يعيد على الاصح وهذا ظاهرا ان تعبد
الصلاة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقد مر وسيجي في صلاة المريض
وشروع صلي المحوسر بالتيمم ان في المصراعاة والا لا هل يتم لمحة
التلاوة ان في السفر نعم والا لا الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم
مالم يكن كثيرا يعلم انه للوضوء ايضا ويشرب مما للوضوء ليجب ان يباح
من حايض ومحدث وميت ولو لا حاد مالم فهو اوله لو مشترك في يميني صفة
لميت جاز يتم جماعة من محل واحد حيلة جواز يتم من بعد ما زمره ولا
تخاف العطش ان يخطئه بما يغلبه او يهده على وجه يمنع الرجوع وباقصر
لا قضا لا صل ولو غسلا فلو يتم للحاجة ثم احدث صار محدثا لا جبا
فيوضا ويترع خفيه ثم يغسل يمينه عليه مالم يمر بالماء في عبارة
صدر الشريعة يعني بعد كانه ان مع الحسرا فاقامهم وقدره ما ولو
اباحه في صلاة كاف لطهوره ولو مرة مرة فصل عن حاجه لعطش وعين
وغسل جسد ما نزع ولمعه جباة لان الشغول بالحاجة وغيره كما في كالحام

لا ردة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده اليتم اذا وجد بعده لا يباحا
 لعذر بطل بزاواله والحاصل ان كل مانع وجوده اليتم ينقض وجوده اليتم
 وما لا يمنع وجوده اليتم لا ينافي فلا ينقض وجوده بعد ذلك التيمم
 ولو قال وكذا رواه ما اياه في التيمم كمالا ظهر واخصر عليه لو تيمم
 بعد ميل فسارفا تنقض انتقض فليحفظ ومروا عن ميتهم عن حدث
 او يام غير متمكن من تيمم عن جبانة على ما كان كاستيقظ فينقض انقضا
 تيممه وهو الرواية الصحيحة عندنا التحذرة للفنوي كما لو تيمم وبقيت ما
 لا يعلم به كانه البحر وغيره واقره المصنف لو كان اكثره اي اكثر اعضا
 الوضوء عدد اذ في الغسل مساحه تجدوا اياه جدي اعتبارا للاصل
 وبكسبه يغسل الصحيح ويمسح الجرح وكذا ان استويا غسل الصحيح وايضا
 الوضوء ولا روايته في الغسل ومسح الباقي منهما وموالا صح لانه لو كان
 اولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما يذبح لو اخرج بيده وان وجد من ثوبه
 خلا فالما ولا يجمع بينهما اي تيمم وغسل كما لا يجمع بين حيض وحمل فاستحاضه
 او نفاس ولا ينفسا واستحاضه او حيض ولا زكاة وعشر او حراج او
 فطره ولا عشر مع حراج ولا فدية وصوم او قضاء ولا ضمان وقطع
 او اجر ولا حله مع زحم او نفق ولا مهر ومثناة او حرا وممان افضاها او
 موتها من جماعة ولا مهر مثل وتسمية ولا ميراث وغيرها مما سيجي
 في محله ان شاء الله تعالى من به وجع راس لا يستطيع تحته مسحه محررا
 ولا غسله جنبا ففي الفيض عن غير روايته يتييم وان في قاري الهداية
 انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جيرة ففي مسحا قولان كذا
 يسقط غسله في مسحه ولو عليه جيرة لم يضر والا سقط اصلا وجعل
 عادما لذلك العضو حكما كما في العدم حقيقة **باب المسح على الخفاف**
 اخره لثبوتهم بالسنة وهو لغة امر لا يد على الشيء شرعا اصابة الملة
 لخصم مخصوص في زمن مخصوص والنفوس شرعا السائر الكعبين فاكثر من جلد
 وكوه شرط مسحه ثلاثة امورا لا ول كونه سائر محل فزحل الغسل المقدم
 مع الكعب ويكون نقضا نه اقل من الحرق المانع فيجوز على الزبول
 لو مشدود الا ان يظهر قدر ثلاثة اصابع ونحو مشايخ سمرقند
 الكعبين باللفافة والساني كونه مشغولا بالرجل يصح من ثوبه لو
 فلو واستمسح على الزايد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولا يصح روية

رجله من

من اعلاه والثالث كونه مما يمكن متابعة الشيء فيه فاستحاضه فاكثر فلم يجز
 على فخذ من رجاج وخشب او حديد ويؤجأ يرفا الغسل الفضل لا يهتم
 فهو افضل بل ينبغي وجوبه على من ليس به الا ما يكفيه او خوف فوت
 او خوف عرقه بخروجه القسافي انه رخصة مسقطه للعزيمة
 ولذا لو صب الماء في خفه بنية الغسل ينبغي ان يصير الماسنة مشهورة
 منكرو مبتدع وعلى رأي الثاني كافتروية الخفة ثبوتها بالاجماع بل
 بالتواتر روايته اكثر من ثمانية منهم الحشره وتسناني وحليل
 بالكتاب ورد بانه غير متعين بالكعبين اجماعا فالجواب الجواب المحدث
 ظاهره عدم جواز له لحدود الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك
 صار كما نه محدث لا يجب وكذا يفيض المنفى لا يلزم بوضوئه وفيه ان
 المنفى الشرعي يقتضي الاشياء عقلية ثم ظاهره جواز مسحه بغسل جهة
 وكوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يعد ان يجعل يحكمه فالاحسن
 لمؤذي لا لغسل السنة ان خطه خطوطا باصابع يد مفرجة قليلا
 بيد ام قبل اصابع رجلاه متوجها الى اصل الساق ومحله على ظاهره
 من روبرا صابعه الى مفصل الشراك ويستحب لجمع بين ظاهره وباطنه
 طامرا وجر موقيه ولو فوق خطا ولفافة ولا اعتبار بما في فتاوى
 الشاربي لا نه رجل محمول لا يقلد فيما خالف النقول او جوريه ولو
 من غرر او شعر الخميني بحيث يمشي فرحا ويثب على الساق بقية
 ولا يرى ما تحته ولا يمشي الا ان الى الحق قدر الفرض ولو ترع جرت
 اعاد مسحه خفيه ولو نزع احداهما مسحه الحق وللوقفي الباقي ولو ادخل
 يده تحتها ومسح خفيه لم يجز والمنعيلين يسكون النون ما جعل على
 اسفله حلة والمجلدين مرة ولو امرأة او خشي ملبوسين على ظهره فلو
 احدث ومسح خفيه اولى بمسح فليس موقيه لا يسح عليه تام خروج
 الناقص حقيقة كلمه او متعني كتييم وتعذروا فانه يسح في الوقت
 فقط الا اذا توضا والبسر على لا نقطاع وكما يصح عند الحديث فلو
 تحقق الحديث ثم خاض الماء قبل قدميه ثم وضوه ثم احدث جازان
 يسح يوما وليلة لمقيم وثلاثة ايام وليا لها المسافر وابتداء المدة من
 وقت الحديث فقد يسح المقيم ستا وقد لا يتمكن الا من اربع كبر نوا
 وتحقق قبل الفجر فلما طلع صيا فلما شهد احدث لا يجوز على حيا منه

اعاد مسحه خفيه

ويرفع وقفارين لعدم الخرج وقرضه عملا قدرا فلا تقاصا بـ
يد اصغر مما طولا وعرضا من كل رجل لا من الخف فتقوا فيه مالا صبيح
فلومسح بروس اصابعه وجاني اصولها لم يجز الا ان يتل من الخف عند الوضع
قدرا الفرض قاله الصم ثم قال وفيه الدخلة ان الما يتقاطر جاز ولا لا ولو
قطع قدومه ان بقي من ظهره قدرا الفرض مسح ولا غسل كمن قطع من كعبه
ولو له رجل واحدة مسحها او جاز مسح خف مضمون خلافا للحنابلة كما جاز
غسل رجل مضمونة اجماعا والخرق الكبير بموحدة او متلفة ومتوقدا
ثلاثة اصابع القدم الا ما غر بها او تقطوعها يعتبر باصابع مماثلة
مبعدة الا ان يكون فوقه خطا حرا وحر موق فيمسح عليه وهذا للخرق
على غير اصابعه وعقبه وكبرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث
ولو كبارا ولو عليه اعتبر به واكثره ولو لم يرا القدر المانع عند المشي
اصل انه لم يمنع وان كثر كما لو انقضت الظهارة دون البطانة وجمع
الحروف في خف واحد لا فيهما بشرط ان يقع فرضه على الخف نفسه
لا على ما ظهر من خرق يسير واقل خرق يجمع لجميع المسح الحالى والاتصال
كما ينقضي المامني فاستبان قلت ومنه ان ما ينقض التيمم يمنع
ويرفع كحاسته وانكشف حتى انعقادها كما سيجي فليحفظ ما تدخل
فيه المسئلة لا مادونه الحاقا له بمواضع الخرز بخلاف نجاسة متفرقة
وانكشف عورة وطيب محرم واعلام يوجب جبر فانها تجمع بطلانها
فاختلف في جمع خروق اذ في اعية وجب تبني ترجيح الجمع احتياطا
وباقضه ناقض وضوئه لانه يعضه وخرق خف ولو واحدا ومضي
الدم وان لم يمسح ان لم يجز عليه الظن ذهاب رجله من برد للضرورة
فيصير كالجيرة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف وكذا قالوا لو تمسك لده
وهو في صلاته ولا ما مضى في الاصح ويقيم وهو لا شبه وبعد ما اي
الترج والاصح غسل المتوفيه رجله لا غير لظهور الحديث السابق فقدمته
الا لمانع كبره فيقيم خ وخرج اكثر قدميه من الخف للشرع وكذا
اخراج ترع في الاصح اعتبارا لالاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روي من النقص بيزول عقبه فمقيد بما اذا كان بنية لرجع الخف
اما اذا لم يكن اي زوال عقبه بنية بل لسعة او غير ما فلا ينقض بالاجماع
كما يعلم من التبرجدي فخر بالنهاية وكذا الفتشاني لكن باختصار

حتى

حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه وينقضي ايضا بغسل اكثر
الرجل فيه لو ادخل الما خفيه ومحمه غير واحد وقيل لا ينقض وان بلغ
الما الركبة وهو الاظهر كما في البحر عز السراج لان انتشار القدم بالحق
يمنع سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسل بغيره فلا يوجب بطلان
المسح به فليحسبها ثانيا بعد المدة او الترع كما مر وبقى من نواقضه
الخرق وخرق الوقت للعدو ومسح مقيم بعد حدث ثم فسا فزقل تمام
يوم وليلة فلو بعدة ترع مسح ثلاثا ولو سافر بعد خي مدة مقيم
ترع والا فلهما لا نه صار بمقام حكم مسح جبيرة اي عتدان جبرها
الكسر وخرقة فخرقة وموضع فصدوكي وكذا لك كعصاة حراجه
ولو راسه كغسل ما تحتها فيكون فرضا يعي عليها لثبوتها بطي
وهذا قولنا واليه رجع الامام خلاصته وعليه الفتوى شرح مجمع
وقفتنا ان لفظ الفتوى كذا في الصحيح من المختار والاصح والصحيح
ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكرتها ثلاثا عشرة قال فلا
يتوقت لانه كالغسل حتى الاضحا ولو بد لها باخرى او سقطت العليا
لم يجز اعاد المسح بل يندب وجمع مسح جبيرة رجل معه اي مع غسل
الاحري بل مسح خفا بل خفيه ويجوز ان يمسح مسحها ولو شئت بلا
وضوء وغسل دفعا للخرق ويترك المسح كالغسل ان ضرر الا لا يترك
وهو اي مسحها مشروط بالبحر عن مسح بعض الموضع فان قدر عليه
فلا مسح عليها والحاصل لزوم غسل المحل ولو بما جاز فان ضربه
سقط اصلا وبسح هو مقتصد وخرج على كل عصابة مع فرضه في الاصح
اذ ضرر الما او عليها ومنه ان لا يمكنه ببطا بنفسه ولا يجد من يربطها
انكسر ظفره ففعل عليه دوا او وضعه على شقوق رجله اجري الما عليه
ان قدر والاسمحة والتركه والمسح بطلان شقوقها عزيز والا فان
سقطت في الصلاة استأنفها وكذا الحكم لو سقطت الدوا او برء مؤثما
ولم يسقط بجني وتبني تقيد به بما اذ لم يضربا لهما فان ضربه
فلا يجز والرجل والمرأة والمحدث والنجس في المسح عليها وعلى ثوبها
سواء اتفاقا فلا يشترط في مسحها استيعاب وتكرار في الاصح فيكفي
مسح اكثر مرة به يفتي وكذا لا يشترط فيها نية اتفاقا بخلاف الخف
في قول ومافي نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه **باب الخفض**

عنون به لكثرة واصلته والافني ثلاثه حيض ونفاس والا فاستحاضة
مولغة السيلان وشرعا على القول بانها من الاحداث ما فيه شرعية بسبب
الدم المذكور وعلى القول بانها من الاجناس دم من رحم خرج الاستحاضة
ومنه ما تراه صغيرة وأيسة ومشكلة لولا دة خرج النفاس وسببه
ابتداء ابتلا الله لحي لاكل الشجرة وركته نزول الدم من الرحم بشرط تقدم
نضاب الطهر ولو حكا وعدم نقضه عن اقله وادائه بعد الشبع وقت ثبوته
بالبروز وترك الصلاة ولو تمثلا لا يوجب الاصح لان الاصل الصحة والحض
دم صفة شمني واقله ثلاثة ايام وليا لها الثلاث فالاضافة لبيان العدة
القدر بالساعات الفلكية لا للاختصار فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام
وكذا قوله واكثره عشرة عشر ليال كذا رواه الدارقطني وغيره
والناقص عن اقله والزيادة على اكثره او اكثر النفاس او على الكادة
وكا واكثرهما لما تراه صغيرة دون شبع على العمد وائسة على
ظاهر المذهب حامل ولو قبل خروج اكثر الولد استحاضة واحل
الطهرين الحيضين او النفاس والحض خمسة عشر يوما وليا لها
اجماعا ولا حد لا كثره وان استغرق الغمر الا عند الاحتياج الى ضبط
عادة لها اذا استمر بها الدم فيجد لا حل العدة شهرين به يغني وكتم
كلامه المبتدأ والمعتادة ومن نسبت عادتها وهي المختيرة والمصلحة
واضلا لها اما بحد او مكان او بهما كما بسط في البحر والملاوي وحاصله
انها تحري ومتى تردت بين حيض ودخول فيه وطهر تنقضا لكل
صلاة وان بينهما والدخول تغتسل لكل صلاة وتترك غير موكدة
وسجدا واجامعا ونصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوما ان علمت بانها
ليلا والا ثنتين والعشرين ونظوف لركن ثم تعيد بعد عشرة ولصد
ولا تعيد تغيا لطلاق سبعة عشر على المفتي به وما تراه من لون
كدره وترتبه في مدة المعتادة سوايها ض خالص قيل هو شئ يشبه
الخط لا يتخض ولو المري طهر تحللا بين الدمين فيها حيض لا ت
العدة لاوله واخره وعليه المتون فليحفظ ثم ذكر احكامه بقوله
يمنع صلاة مطلقا ولو سجد شكر وصوم او تغتضيه لزوما دونها
الحرج ولو شرعت نظوعا بينهما فحاضت فضاها خلافا لما روى صد
الشرعية بحروف الفيض تولامت طاهرة وفانت حايفة حكم الحيض

مدقات وبكسبه مذ ثانت احتياطا ويمنع حل دخول مسجد حل للطواف
ولو تعد دخولها المستحد وشدة عبادته وقربان ما تحت الارض
ما ينزله وركبة ولولا شهوة وحل ما عداه مطلقا وبالحال التطهر
ومباشرتها له فيه تزدد وقراءة قرآن بقضده ومحبته ولو بالبارية
في الاصح الا بغلافه المنفصل كما مر وكذا يلزم حكم كلوج وورق فيه
اية ولا بأس لحايض وجب بقراءة ادعية وسمها وحملها وذكر الله تعالى
وتسبيح وزيارة فتور ودخول مصلي عبدا واكل وشرب بعد مضمة
وغسل يد واما قتلها فيكره لحيض وحايط ما لم تحاصب بغسل ذكره للحيض
ولا يكره تحريم مس قرآن بكم عند الجمول بتيسيرا وصح في المداينة للكرامة
وهو احوط ويحل طهها اذا انقطع حيضها لا كثره بلا غسل وجوبا
بل ندبا وان انقطع لدون اقله تنوضا ويصلي في اخر الوقت وان
لا قله فان لدون عادتها لم يحل او تغتسل وتصل وتضم احتيا
وان لحادتها فان كفاية حل في الحال والا لا يحل حتى تغتسل او تنم
بشرطه او يمضي عليها رمل سبع الغسل للبشر الثياب والعزيمة
يجزي من اخر وقت الصلاة لتخليتها بوجوبها في ذمتها حي لو طهر
شي وقت الحد لا بدان يمضي وقت الطهر كما في السراج وهل تغتسل
العزيمة في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لولا كثره
والا فمن الحيض فتقتضي مطلقا ان يبقى قدر الغسل والعزيمة ولو
لعدة فقيد العزيمة فقط ليلا تزيد ايامه على عشرة فليحفظ
وطهها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد وكذا يستحل وطى الدبر
عند الجمول ومحبتي وقيل لا يكفر في المسلمين وهو الصحيح خلاصة
وعليه الحول لا نه حرام لغيره وكما في المرتد انه لا يفتي بتكفي
مسلم كان في كفره خلاف ولو روايته ضعيفة ثم هي كبيرة لو عامدا
مختارا عالما بالحرمه لا حاملا او مكرها او ناسيا فتدفع التوبة ويؤ
بصدقها بدنيا راد ونضفة ومصرفه كركوة وهل على المرأة تصدق
قال في الصبا الظاهر لا ودم استحاضة حكم كركوة وقنا كما لا ينع
صوما وصلاة ولو تفلا وجماعا حديث نوضا وصيا ولو ان قطر الدم على
وعلى الحصر والنفاس لغة فلا دة المرأة وشرعا دم قلم اثره هل يكون
نفا المحدث نعم يخرج من رحم فلو ولدته من شرتها ان سال الدم من

الدم فلفسوا ولا قدات جرح وان ثبت له احكام الولد عفت ولد
او اكثره ولو منقطعاً عضواً عضواً ولا قلته تؤمنا ان قدر في او تقيم
وتوي بصلاة ولا تؤخر في عذر الصحيح العاد روحه كالحق كل شيء
الا في سبعة ذكرتها في الخرائن وشرح المنتقى منها أنه لا حد لقلته
الا اذا احتيج اليه لعدة كمولة اذا اولدت فانت طالق فقال الشافعي
عدي فقد الامام خمسة وعشرين يوماً مع ثلاث حصص والثالثة
ما بعد عشر والثالث ساعة واكثره اربعون يوماً كذا رواه الترمذي
وعنه ولا ناكثه اربعة امثال اكثر الحيض والزائد على اكثره
استحاضة لو مستمداً اما المعتادة فتزدل عاداتها وكذا الحيض فان
انقطع على اكثر مما فالكل نفاس وكذا حيض ذكليه ظهر تمام والا
فعادتها وهي تثبت وتشتل مرة به فيتي وتامة فيما علقناه على التلقي
والنفاس ثم يؤمن من الاولين والثلاث اكثر منه في الاصح انقضا العدة من الاخر
الثلاثة ولو يميز لا ولا الثالث اكثر منه في الاصح انقضا العدة من الاخر
وفاذا انقطع بالافراغ لسقط مثلث السنين اي سقوط طهر بقص
خلقه كيد ورجل واصبع او ظفر او شعر ولا يستبين خلقة لا بعد بابة
وعشرون يوماً ولوح كما قصير المرأة به نفسا والامة ام ولد وحيت به
في غليته وتفتي به العدة فان لم يظهر له شيء فليس بشيء وللرئح
ان دام ثلاثا وتقدم طهر تمام والا استحاضة ولو لم يدرك حاله والاعد
ايام حملها ودام الدم تدع الصلاة ايام حيضها يتقين ثم يغتسل ثم يضي
كمحذور ولا يجزى بامر عدة بل هو ان يتلع من السن ما لا يحض منها فيه
فاذا بخلته وانقطع دمها حكم بايا سها فارتاة بجلا لا نقطاع حيض
فيبطل لا عنداد بلا شهر ونفسد لا نكحة وقيل بجرح خمس سنه وعليه
العول والفتوى في زمانا مجتبي وغيره تيسر اوجده في العدة خمس
وحسين قال في الدنيا وعليه الاعقاد وما نانا ثم بعد ما اي بعد المدة
للكورة فليس بحيض في طاهر المذهب الا اذا كان دما خالصا محض
حتى يبطل لا عنداد بلا شهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة
وهو المختار للفتوى حومرة وغيرها وسخفة في العدة وصلى عذر من
به سلس بول لا يكتة اساكه او استطلاق بطن او انقلاط ريح او استحاضة
او جينة غش او جرب او رمد وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وتري وشر

ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة باذ لا يجزى في جميع وقتها
لما يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكا لا لا نقطاع البس
ملحق بالعدم وهذا شرط العذر في حق الا بتدوينه في حق التقاضي ووجه
في جزم الوقت ولو مرة وفي حق الزوال بشرط استعانة لا نقطاع
الكامل وحكمه الوضوء لا غسل ثوبه ونحوه كل فرض للام للوقت كما في لو كان
الشمس ثم يصلي به فيه فرضا ونفلا فدخل الواجب بالا ولي فاذا خرج
الوقت بطل اي ظهر حدثه السابق حتى لو توضا على لا نقطاع ودام الخروج
لم يبطل بل يخرج ما لم يظهر حدث اخر ويسيل كسيلة مسح خده وثباته
وتوضا بعد الطلوع ولو جدد او اصحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهور
وان سال على ثوبه فوق دراهم جاز له ان لا يغسله ان كان غسله يحس
قبل الفراغ منها اي الصلاة والا يتخير قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله
هو المختار للفتوى وكذا مريض لا يسقط ثوبا الا تحس فوراً له تركه
والعذر وانما تنقي طهارته في الوقت بشرطين اذا توضا لعذره ولم يبطل
عليه حدث اخر اما اذا توضا لحدث اخر وعذره منقطع ثم سال او توضا
لعذره ثم طهر عليه حدث اخر بان سال احد مختريه او جرحه او فزجه ولو
من جرحه ثم سال الاخر فلا تنقي طهارته فروع يجب رد عذره او
تقليله بقدر قدرته ولو بصلاته يوميا وبره لا يبقى عذر بخلاف الحيض
ولا يصلي من به انقلاط ريح خلفه من به سلس بول لا نه معه حدث خبي

باب الخامس

جمع خبرين في حقين وهو لغة بمع الحقيقي والحكمي وعرفا يخص بالاول
مجرد رفع نجاسة حقيقية عن محلها ولو انا او ما كولا علم محلها او لا بما ولو
مستولاه يفتي وبكل ما بيع طاهر قالع للنجاسة بنقص بالعصر كحلها
ورديق الرقيق فتطهر اصبع وتدي تجبر ثلاثا بخلاف فحوا ليس كزيت لانه
غير قالع وما قيل ان اللبن وبول ما يوكل من ريل فخلاف المختار ويبطرح
ونحوه كحل تجبر يدي جرم هو كل ما يري بقدر الخفاف ولو من غير كحل
اصابه تراب به يفتي بذلك يزول به اثرها ولا جرم لها في غسل ويبطرح
صقيل لتمام له كمرأة وظفر وعظم وزجاج وانبة مذمومة او خرايطي يمسح
فضة غير منقوشة بمسح يزول به اثرها نطقا به يفتي ونظير ارض خلاف
كوسا طيبها اي جافها ولو برح وذهب اثرها كلون وريح لا جلا صلاة على

مستولاه يفتي

لا يثبت بها لان المستروط لها الطهارة وله الطهارة وحكمه جرحه وكلت
 مفرد وشخص بالحقا تحيزه سطح وكل قايمن في ارض ذلك اي كارض يظهر
 بحفاف وكذا كل ما كان ثابتا فيها لا حده حكمه بانضاله بها فالمنفصل
 يضل لا غير الا حجر احشا فكارض ويظهر مياي محله باس يفرق ولا يضر
 بقا اثره ان ظهر راس حشفة كان كانه مستنجيا بما وفي المجتبى والى فترع
 فان لم يظهر الا بفسل لتوثقه بالفسل فتبني اي برطوبة الفرج فيكون
 مفردا على قولها نجاستها اعنده فظاهرة كساير رطوبات البدن
 جوهرية ولا يكن باسها ولا راسها طاهرا كساير النجاسات ولو دما
 غليظا على المشهور بلا فرق بين مائه ولور قيقا لمريضه وميته ولا
 بين مياي دمي وغيره كالحثه الباقي ولا بين توب لوعينه جريدا او غليظا
 في الامع ويدل على ان طاهر من المذهب ثم مل يوجود نجاسته بعد فركه
 المعتمد وكذا كلما حكم بطهارته بخير ما بع وقد امنت في القران الطهارة
 الي نيف وثلاثين وغرت نظم ابن وهبان فقلت
 ، وغسل ومسح الجفاف مطهر ، ونحت وقلب العين والفر يدكر
 ، ودبغ وتخليل ذكاة تخلل ، وفرك وذلك والدخول الثقود
 ، تصرفه في البعض بدن ودرج ، وناو غلي غسل بعض ثغور ،
 ويظهر ريت نجس جعله صابونا به يعني للتلوي كستور رشق باجنس
 لا باس بلخبر فيه كطين نجس فجعل منه كوز بعد جملته في النار يظهر ان لم
 يظهر فيه اشرا نجس بها الطبخ ذكره الحلبي وعفي الشارح عن قدر
 درهم وان كره حتر بما فيجب غسله وما دونه تنزيها فليست دفوفة بطلان
 فيقرض والعبرة وقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر وهو متفق
 عشرون قيراطا في نجس كئيف له جرم وعرض مقعر الكف وهو داخل
 فاصل الاصاب في رقيقه من غلظه كعدرة ادمي وكذا كلما خرج منه
 موجبا لوضوء غسل غلظ وبول غير ما كور ولو من صغير لم يطعم الا بول
 الحثا شر وجزه فطاهر وكذا بول الفارة لتغذرا الخرز عنه وعليه الفتوى
 كافي التنازعانية وسيجي ائرا كتابا ذكرها لا يفسد ما لم يظهر اثره
 في الاشياء بول السنور في غير اواني الماعضو وعليه الفتوى ودم منسوج
 من ساير الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه وما بقي في لحم متناول وعروق
 وكبد وحلاد وقلب وما لم يسيل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاذ في السراج

ومان وما في القاموس كمان ذوتية حمر اسكاسة فالمستثنى ثني
 عشر وخمرو في باقي الاثنية رويات التليط والتخفيف الطهارة
 رجع في البحر الاول وفي النهر الا وسطا وخره كل طير لا يزرقي في الماء كالبط
 ودجاج اما ما يزرقي فيه فان ما كولا فطاهر ولا تخفف رويث
 وخني افاد ما نجاسته حره كل حيوان غير الطيور وما خففه وفي
 السرايلا لمة قولها اظهر وطهرها بحرا ليلوي وبه قال ما كولا ولو
 اصابت نجاسته غليظة ونجاسته خفيفة جعلت الخفيفة تبع الغليظة
 احتياطا كما في الظهيرة ثم حيث اطلقوا النجاسته فطاهره التليط
 وعفي دون ربيع جميع يدك وتوب ولو كبير هو المختار ذكره الحلبي ورجحه
 في النهر على التقدير بربيع المصاب كبد وكما قال في الحقائق عليه
 الفتوى من نجاسته محففة كبول ما كور ومنه الفرس وطهره محمد
 وخره طير من السباع وغيرها غير ما كور وقيل طاهر ومحي ثم الحقه
 اما تطهرت غير ما فلنخط وعفي عن دم سمك ولحاح بقا وجمار
 وللذهب طهارتها وبول انتضج كدوسا بركلا جانها الاخر وان كثر
 باصابة الماء للضرورة لكن اذا وقع في ما قليل نجسته في الامحلات
 طهارة الماء كجوده وفي القنية لو انقل وانبط وزاد على قدر
 الدرهم ينجي ان يكون كالدمن الجسر اذا البطا وطير شاع وغار
 نجس وغار سرقين وحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر مواقع قطرا
 في الالاعفو وما بالمدور داي جري على نجس جسر اذا ورد كله واكثره ولو
 القله لا تحطه في نهر او نجاسته على سطح لكن قدما ان العبرة لا تتركه
 انما اذا وردت النجاسته على الماء اذا لا في المتنجس عالم ينقل فيلحظ
 لا يكون نجسا ماد قدره الا لزم نجاسته الحيز في ساير الامصار
 ولا ملح كان حمارا او خنزيرا ولا قدر وقع في بئر فصار طينا لا نقلا
 العين به يعني وغسل طرف اوبدك اصابت نجاسته محلا منه يعني
 المحل مطهر له وان وقع بخير حتره والمختار ثم لو ظهر اهما في طرف اخر هل يبر
 في الخلاصة نعم وفي الظهيرة انه لا يجبر الا الصلاة التي يوفيهما كالا
 حمر حضا لتعليط بولها اتفاقا على حطة ندوسها نقسم او غسل بعضه
 او ذهب بمية او اكل او بيع كما مر حيث يظهر الباقي وكذا الذاهب كمال
 وقوع النجس في كل ظرف كسيلة التوب وكذا يظهر محل نجاسته اما عينا

فغير

فلا تقبل الطهارة مريئة تجد جفاف كدم بقلها اي برؤا عينيها وانزها
ولو مرة او ثمة فوق ثلاث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك
ولا يضربها الا تركلوني وريح لا ريم فلا يكلف في ازالة الى ما حار
او صابون وخواه بربطها ما صبح او خضب بخمر بغسله ثلاثا والاول
عنه الى ان يصفوا الماء لا يضربا ثلثه من الادهن ودك مشية لا نه
عن النجاسة حتى لا يدخ به جلد بل يستصبح به في غير مسجد ويظهر محل
غيرها اي غير مريئة بخلة ظل غاسل لو بكفا والا فتستعمل طهارة
محلها بلا عدد به يفتي وقد رد لك لو سول غسل وعصر ثلاثا
او سعادتها بعصر ما لجا حيث لا يقطر ولو كان لعصره غيره فطر
طهر بالبسة الميرون ذلك الغير ولو لم يبلغ لوقته هل يظهر الا ظهر
للضرورة وقد ثبتت جفاف اي تقطاع القطا طر في غيره اي غير مضم
مما يشرب النجاسة والا فيقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجازة
اما لو غسل في غير اوص عليه ما كثر وحري عليه الما طهر مطلقا
بلا شوط عصر وتغفيف وتكرار غسل هو المختار ويظهر ليد غسل
ودس ودهن يغلي ثلاثا والحج طرخ خمر يغلي وتبريد ثلاثا وكذا دجاجة
ملقاة حادة على الشنف قبل شقها فتح وفي التجنيس حنطة طخت
في حملا تظهر ابداه يفتي ولو انتخت من بول نقت بصفبت ثلاثا
ولو خن خبزه خمر صب فيه حل حتى يذهب اثرها فطر **فصل**
في الا سنيخا ازالة نجس عن سبيل فلا يس من ربح وخصاة
ونوم وقصد وهو ستة موكة مطلقا وما قبل ان افترضه لغير
لغيره ونجاسة يخرج فلتساع واركانه اربعة نجس مستحي وشي
مستحي به كما اوجر ونجس خارج من احد السبيلين وكذا الواصا به من خارج
وان قام من موضع على المعتد ونجس دبر او قبل يخرج مما هو عين طاهرة
قاله لا قيمة لها كمد ريق لا نه المفضود فينجار الا تبلغ والاسلم على النلق
ولا يتقيد باقبال الواد بارشتا ومسا وليس العدد ثلاثا عشرون فيه
بل مستحي ما الغسل بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن موسوما
فيقدر بثلاث كما مر تجده اي لا يجز بلا كشف عودة عند احدا ما
ماعه فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا لو كشف لا غتسدا او غتوط
كاحته ابن النجاسة مطلقا به يفتي سراج وحبان يفرص غتسكه

منه

ان جاور المحجج نجس مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة فيما ورا موضع
الا سنيخا لان ما على المحجج ساقط شرعا وان كثر ولم يندل لا ترك الصلاة به
وكره خمر يعلو وطعام وروث يابس كحذرة يابسة وحجر استحي به الا في
آخر واجر وخرف وزجاج وشي محترم حذرة ديباج وعين ولا عذر
سراة فلو مشلولة ولم يجد ما جازيا ولا صابا ترك الماء لو شلتا سقطا صلا
تخريف ومريضة لم يجد من محل جماعة ونجس وعلق حيوان وحق غير وكلها
ينتفع به ولو فعل اجرام الكراهة حصول الا نفا ومنه نظر لما مر
انه سنة لا غير فيسبحي ان لا يكون مقبلا لها بالمضي عنه كالكراهة
استقبال قبلة واستند بارها لاجل بول او غائط فلو للاستقبال بكرم
ولو في بيان لا طلاق النبي فلو جلس مستقبلا لها غافلا ثم ذكره اخرت
ند بالحديث الطبري من جلس ببول قبلة القبلة فذكرها فاحرق عندها
اجلا لها لم يتم من مجلسه حتى يخبر له ان امكنه والا يمس فلا وباس
وكذا يكره هلك نجس التحريمية والتزيمية للمرأة امساك صغير ببول
او غائط نحو القبلة وكذا مدرجها اليها واستقبال شمس وقمر طراي لاجل
بول او غائط ببول او غائط في ما ولو جازيا في الاصح وفي البحر انها في الركد
تحريمية وفي الحاري من سبيته وعلى طرف نهر او بئر او حوض وغيره
شجرة مثمرة وفي زرع او في ظل ينتفع بالظل فيه ونجس مسجد ومصل عب
وفي مقابر بيت واد وفي طريق الناس وفي مهب ريح وحرقارة اوجبة
او غلة وثقب زاد في العيني وموضع يجر عليه احد او يقصد عليه
ويجب طريق او قافلة او خيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها والنكاح علم
وان يبول قائما او مضطجعا او متجردا من ثوبه بلا عذر او يبول في موضع
يتوضاها او يغتسل به فيه حديث لا يبولن احدكم في مستحبه فان علمه
التوضا من منه **فصل** وجب جبالا ستر عيني ونجس في يوم على شقة
الا يسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة الفضول يظهر البذر ويشترط
ازالة الدابة عنها وعن المحجج الا اذا احجز والناس عنه غافلون فيسبحي
التوضي ان على وجه السنة بان ارجي انتقصر والا لا دام وشي على نجاسة
ان ظهر عينها نجس والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب ثوبه فطر اثرها
نجس والا لا طاهر في نجس مبتل بما ان نجس لو عصر فطر نجس والا لا
ولو لم يمتل ببول ان ظهر ثوبه او اثره نجس والا لا فارة وجبت

في جوفه فتنحلل ان تنفسه فتجس و لا لا وقع حتره خل ان
 مظرة لم يجل الا بعد ساعة وان كرا حلية الحال ان لم يظهر اثره فارة
 وجدت في قمعة ولم يد لهل ماتت فيها ام بيجرة ام بين يحمل على ثلاثة
 قريب من حسن وعسل و دبس اخذ من كل حصه و خلط فوجر فية فارة
 لضحقها في الشمس فان خرج منها الدهن فتمس و لا فان بقي بحال الجدر
 فاعسل او متلطخا فالديس فخل بخير اخرته في الذبيحة و يجز الحاح
 ما او طعام يتخري في ثيابه فلها طاهر وان اكثرها طاهر الا اقلها
 بل يحكم بالا غلب لا لضررة شرب يحرم لم اكل ان تن لا نحو سمن و لبن
 و شعير في بقر و روث صله بيوكل بعد غسله و في خثي لا مرارة
 كل حيوان كبوله و جرته كرنيله حكم العصير حكم المار طوبة الفرج طاهر
 خلا فالما العبرة للطاهر من تراب و ما اخلط به يفتي مشي في حمام
 و حوه لا يجس بالم يعلم انه غسالة نجس لا يبيتي اخذ الما من لا نبوة
 لانه يصير الما راكدا التذكير الي الحمام ليس من المروة لان فيه اظهار
 مغلوب الكفاية ثياب الفسفة و اهلا لخدمة طاهرة و ثياب اهل فارس
 لمخام فيه البول ليريقه راي في ثوب غيره نجسا ما كان غلب على
 ظنه انه لو اخره انا لها و جت الا لا فالامر بل عرف على هذا حمل
 السجادة في زماننا اولى احتياطا الما ورد اول ما يسال عنه في الفتر
 الطهارة و في الموقفا الصلاة

كتاب الصلاة

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يجل عنها شريعة مرسل
 و لما صارت قرية بواسطة الكتبة كانت دون الايمان لانه بل من
 فروع و هي لغة الدعاء في الامم و الاخرس و هي فرض عين على كل مكلف
 بالاجتماع فرضت في الاسرا ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة
 لسنة ونصف وكانت قبله صلاة تين قبل طلوع الشمس و قبل غروب
 شمسي و ان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بحتبة الحديث مروا
 اولادكم بالصلاة و هم ابنا سبع و اضربوهم و هم ابنا عشر قلت الصوم
 كالصلاة على الصحيح كما في صوم المنستائي معريا للظاهر في خط الخطا
 انه يوم بالصوم و الصلاة و ينهي عن شرب الخمر لما في الخبر و ترك
 الشر و يكفر جاحدها لثبوتها بدليل قطعي و بار كما عمدا بجائته اي كما سلا

فاسق

فاسق جليس حتى يصل لا نه يجلس حتى العبد نحو الحق اخق و قيل يضرب حتى
 يسيل منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاة واحدة و قيل كقولهم
 باسلام فاعلمها بشروط اربعة ان يصلي في الوقت مع جماعة مواعظا
 وكذا الواد في الوقت او سجدة للثلا وة او في الساعة صار مسلما لا
 لو صلي في غير الوقت او منفردا او لملا و افسدها او فعل بنية العبادة
 لا نه لا تختص بشر يعنتا ونظمها صاحب المنهاج فقال

- وكافري الوقت صلى يا قتيلا • مضمنا صلا نه لا مفيدا •
- او اذن ايضا معلنا او ركي • سويا كان سجد فركي •
- مسلم لا بالصلاة تنفرد • ولا الكفاية والصيام لم يزد •

وهي عبادة بدنية محضة فلا نيات فيها اصلا اي لا بالنفس كما
 صحت في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم بالقدية بالماضي لا بها
 تجوز باذن الشرع ولم يوجد سببها من زاد في النعم ثم الخطاب في الوقت
 اي الجزاء الاول منه ان انصتبه الا اذا لا في اي جز من الوقت يتصل
 به الا اذا لا يتصل الا اذا اجز فالسبب هو الجزاء الاخير ولو ناقضا

حتى تجت علي مجنون ومعني عليه افاقا و حايض ونفسا طهرا و صبي
 بلغ و مرقد اسلم وان صليا في اول الوقت وبعد حروجه يضاق السبب

الي حملته ليثبت الواجب بصفة الكمال و انه الاصل حتى يترجم لم يقضا
 في كامل هو الصحيح وقت صلاة الفجر قدمه لا نه لا خلاف في طرفيه
 و اول من صلاه ادم و اول الخمر و جوبا و قدم محمد الطاهر لا نه اوها ظهورا
 و بياننا ولا يخفى توقف وجوب الاداعلى العلم بالكيفية فلذا لم
 يقض نبينا صلا الله عليه و سلم الفجر صبيحة ليلة الاسرا ثم هل كان
 قبل البعثة متعبدا بشرع احد النخا و عندنا لا بل كان يعمل بما ظهر له من

الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره و صح تعبد في حلال
 بحر من اول طلوع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر المستطال في قيل
 ذكا بالضم غير منصرف اسم الشمس و وقت الظهر من زواله اي ميل
 ذكا عن كبد السما الى بلوغ الظل مثليه و عنه مثله وهو قولهما و زفر
 والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوي و به تاخذ و به عزرا لا ذكار
 وهو الماخوذ به في البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهو نص في البتة
 وفي الفيض و عليه عملا لنا من اليوم و به يفتي سوي في يكون للاشيا قيل

كالوع

الزوال ويختلف باختلاف الزمان والمكان وتولم يجدنا يحذر اعتبار
 ثمانية و مائة ستة اقدم ونصف بقدمه من طرف ايمانه ووقت العصر
 منه الي قبيل الغروب فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت لظاهرهم
 وهي الوسطى على المذهب ووقت المغرب منه الى غروب الشفق وهو
 الحرة عند ما اوبه قالت الثلثة ذالتيه رجح الامام كما مر
 في شرح الجمع وغيرها فكان هو المذهب ووقت لعتا والنزول
 الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليهما الوقت الا ناسيا لوجوب
 الترتيب لانهما فرضان عند الامام وفاقد وقتها كجلاء فانه فيها
 بطلان المجر قبل غروب الشفق في اربعين سنة الشك مكلف بهما
 فيقدر لهما ولا ينو القضا لفقده وقت لا اذ اتي في ابرزها في الكبير
 واخاره الكمال ونجده ابن السخنة في الفارة ففهمه فرفع المصنف
 انه المذهب وقيل لا يكلف لها لعدم سببها وبه جزم في الكثرة والدرر
 والمتقي وبه اقيى التها في ووافقه الحلواني والمرعاني ورجحه
 الشرنبلالي والجلي واوسع المقال ومنع ما ذكره الكمال قلت
 ولا يساغه حديث الدجال لا نه وان وجب اكثر من ثلاثمائة
 ظهر مثلا قبل الزوال ليس مسئلتنا لان المفقود فيه العلامة
 لا الزمان اما فيها فقد الامران والسحب للرجل لا يتداني البحر
 بالاسفار والختم به هو المختار حيث يتدل اربعين اية ثم يحتمل
 بطهارة لو فسد وقيل لو خرج لان الفساد هوهم الاحاج بمرد لقه
 فانقلبس فضل كراهة مطلقا وفي غير الا فضل لها انتظار فراع الجملة
 وناخر ظهر الصنف بحيث يمشي في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره الا
 بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة وما في الجوهرة
 وغيرها من اشتراط ذلك منظور فيه ووجه كظهور اصلا واستجابا
 في الزمان لا بها خلفه وناخير عصر صيفا وشتا وسقه للموافاق
 ما لم يتخير ذكايان لا تخار فيه العين في نهاية الاصح وناخير عشا
 الى ثلث الليل فبده في الخائنة وغيرها بالشتا اما الصيف
 فتبدل تحملا فان اخرها الى ما اراد على النصف كراهة لتخيل الجملة
 اما الية فبناح واهل العصر الى صفر اذ كان فلو شرع فيه قبل التغير قد
 الية يكره واخر المغرب الى شتاك اليوم اي اكثر منها كراهة اي التاخر

لا الفعل لا نه ما مور به تحريما الا لعذر كسفر وكونه على كل وتأخر
 الوقت الى اخر الليل لوانق بالانشاء والافضل لنوم فان افاق
 فانه لا فضل والسحب بحمل ظهر شتا لمحق به الربيع وبالصيف الحرف
 وبحمل عصر وعشا يوم عيم وبحمل مغرب مطلقا وناخرة فيه هذا
 في ديار يكثر شتا وما يفضل دعاية او قامة اما في ديارنا فزاعي
 الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة بحملا وناخير او كره تحريما وكل
 ما لا يجوز مكره صلاة مطلقا ولو قضا او واجبه او نافلة او على جازة
 وسجدة تلاوة وسهولة شكر قسمة مع شروق الا العوام فلا ينعو
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجايز عند البعض ولو ترك
 اصلا كما في القسمة وغيرها واستوا الا فعل يوم الجمعة على قول
 الثاني المصحح المعتمد كما في الاشياء ونقل الجلي عن الحاوي ان عليه
 الفتوي وعرو ولا عصر يومه ولا يكره فعله لاداءه كما وجب
 بخلاف المجر والاحاديث تفارقت فلنا فقت كما بسطه صدر
 الشريعة ويتعقد نقل بشروع فيها بكرامة التحريم لا يتعقد
 الفرض وما هو لمحق به كواجب لحيته كوقد وسجدة تلاوة
 وصلاة جازة تليق الامة في كامل وحضر قبل لوجوبه كاملا
 فلا يتبادى لافضا فلو وجبتا فيما لم يكره فعلها اي تحريما وفي التحفة
 الا فضل ان لا يؤخر الجازة ومع مع الكراهة تطوع بداءه فيها
 وتدراداه فيها فافسده لوجوبه نافضا في ظاهر الرواية وجوب
 القطع والقضا في كامل كما في البحر وفيه عن النجبة الصلاة فيها
 على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكانه لانهما
 من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان ركنا لها وكره نقل فضل
 ولو تحية مسجد وكل ما كان واجبا لحيته بل بخيره وهو ما يتوقف
 وجوبه على فعله كمنزور وركعتي طواف وسجدة في شهر والذي شرع
 فيه في وقت مسجدا او كره ثم افسده ولو سنة الفجر بعد صلاة تحزن
 وصلاة عصر ولو بالمجموعة بحرفة لا يكره قضا فائنة ولو وثرا
 ولا سجدة تلاوة وصلاة جازة وكذا الحكم من كراهة فعل
 وواجب اخيره لا لفرض وواجب اخينه بعد طلوع فجر سوى سنة لفل
 الوقت به تفديرا حتى لو نوي تطوعا كان سنة المجر بلا تعيين

قد رر كعتب كره تدها وناخر غير ما

وقد ذكره فينا وقضا بطهارة

وقيل صلاة مغرب لكرامة تاجره الا يسيرا وعند خروج امام من الحجة
او قيامه للصعود ان لم يكن له حجرة لخطبة ما وسيجيئها عشر الى تمام صلاة
مخلاف فائنة فانها لا تكون وقيد ما المصنف للجنة بواجبة الترتيب الا
فكره وقيل يحصل التوقيت بين كلامي النهاية والعتد وكذا يكره تقطوع
عند اقامة صلاة مكتوبة اي اقامة امام مذهبه لحديث اذا اقيمت
الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا سنة حجة ان لم تحف فوفت جماعة
ولو بادراكك تشهد ما فان خاف تركها اضلالا وما ذكر من الجدل
مروود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقيل صلاة
العتد من مطلقا وتعد ما يسجد لا يبيت في الاصح وقيل صلاة في
الجمع بحرفة ومرد لغة وكذا بعد ما اكمل امر وعند مدافعة الاختين
او اخر ما او الريح وقت حضور طعام نافت نفسه اليه وكذا ما يتصل
باله عزافها او يحل خشوعها كايما ما كان فذلك ينف وتلتون
وقنا وكذا انكره في اماكن كسوق وفي طريق ومربلة ومجزرة ومفرقة
ومغسل وحلم وبطن واد ومعاطن ابرو غنم وبقر اذ في الكافي
ومرابط دكا اذ اسطبل وطاحون وكثف وسطوحها وسيل وادع
وارض مخصوصة او للخير او مرروعة او مكررة ويكره التوم قبل
العشا والكلام المباح بعذرها وبعد طلوع الفجر الى اذاه ثم لا بأس
عشية لحاجته وقيل يكره الى طلوع دكا وقيل الى ارتفاعها فيضي
ولا جمع بين فرضين في وقت بعد سفر ومطر خلافا للشافعي وما رواه
محمود على الجمع فعلا لا وقتا فان جمع شد لوقوم الفرض على وقت
وحرم لو عكس اياه عنه بطريق القضاء الا الحاج بعرفة ومرفة
كما يسيح ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن ان يكثر من جميع
ما يوجب ذلك الامام ما قدمنا ان الحكم الملتصق تامل بالاجماع

باب الاذان

لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص لم يقل يدخول الوقت ليقيم
ويتنادي الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذلك اي مخصوصة
سببه ابتداء اذان جبريل ليلة الاسراء واقامته حين اقامته عليه
الصلاة والسلام ثم روي عن عبد الله بن زيد اذان الملك التازل
من السما في السنة الثانية الاولى من الهجرة وملا وجبريل وقيل

وقيل

وقيل وسببه بقاء حول الوقت وهو سنة للرجال في مكان عال موكدة
بني كواجب في حقوق الامم للمصنف الحسيني وقتها ولو قضا لا نه
سنة للصلاة حتى يرد به لا الوقت لا يسر لغيرها كعيد معاد
اذان وقع بعضه قبله كالا قامة خلافا للشافعي في الفجر يترى
تكمير في ابتداءه وعن الثاني ثنتين ولا ترجيع فانه مكرره في
ملتقى ولا لحرفيه اي تخفي بخير كلامه فانه لا يحل فعله وسببه
كالتمني بالقران وبلا تغيير حسن وقيل لا بأس به في الجليلين
ويترسل فيه سكتة بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته
وتلقت فيه وكذا فيها ملتقى وقيل ان المحل مستعاضا بمينار
فقط ليلا يستدبر القبلة بصلاة وفلاح ولو جده او لولود
لا نه سنة الا اذان مطلقا ويستدبر في المنارة لو منسعة
ويخرج راسه منها ويقول بعد ثبأ فلاح اذان فجر الصلاة حين
من التوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل ندبا اصبعيه في صمغ
اذنيه فاذا نه بدونه حسن وبه احسن والا قامة كالا اذان
فليأمر لكره في اي الا قامة وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يصح
المقيم اصبعيه في اذنيه لانه اخفض بحدريضم الدال اي يسرع
فيها فلو ترسل لم يعد ما في الاصح ويكره قد قامت الصلاة بعد
فلاحها مرتين وعندا ثلثة مي فزادي ويستقبل على
الراكب للقبلة بها ويكره تركه فزادها ولو قدم فيها موحدا
احادتها قدم فقط ولا يتكلم فيها اصلا ولو رد رسالته قال
تكلم استأنفه قال ويؤب بين الاذان والا قامة في لكل
للكل بما تغار فوه ويجلس بينهما بقدر ما يحضر الملا منون مراعي
لوقت الذب الاني الحرب فليست قائما قدر ثلاث ايات
قصار ويكره الفصل اجماعا فائدة التسليم بعد الاذان حدث
في ربيع الاخر سنة سبع مائة واخرى ومائتين في عشا ليلة
الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سبيل حدث في الكل الا الحرب
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة وليس ان تؤذن وتقيم ليلية
را فاصوته لوجاعة او حرا الا ببسته منفردا وكذا يستأن لا ولي
الفوايت لا لاطسدة ويجوز فيه للباقي لولي مجلس وفعله ابي يقيم

لكل ولا يسن ذلك فيما يقضيه النساء اذا وقضا ولو جماعة جماعة
صبيان وعبد ولا يستأن ايضا ظهر يوم الجمعة في مصر ولا فيما
يقضي من الموايت في مسجد لا نه فيه تسويشا وتخليطا ويكره
قضاؤها فيه لان التاجر يعصيه فلا يظهر ما يرايه وتكون لا كرهه
اذا نسي مرايق وعبد ولا يحل الا بالاذن كاجر خاص واعى وولد زنا
واعرابي وما يستحق ثوابا بالمؤذنين الا اذا كان عالما بالسنة
والاوقات ولو غار محلش مجرد ويكره اذا نسي وقامه محث
لا اذ انية على المذنب واذان امرأة وخفي وفاسق ولو عالما كنهه
اولي امامته واذان من جاملتقى وسكران ولو لمباح كعتوه وصبي
لا يعقل وقاعلا لا اذن لنفسه وراكب لا المسافر وكجا اذا نسي
ندبا وقيل وخونا لا اقامة لشره وعنه تكراره في الجمعة ونكرارها
وكذا ايخاد اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران وصبي لا يعقل
لا اقامتهم لما رويجب استقبالهما لو تودن وعشيه وخرسه
وحضرم ولا ملقن ودمابه للوضوء سبق حدث خلاصة ككن عابر
في السراج وجزم المص بعلام صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل
قلت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله في الديانات وكراهة تركها
مع المسافر ولو منفرد او كذا تركها لا تركه لحضور الرقة بخلاف مصل
ولو جماعة في بيته عجزا وركبه لها سيجل فلا يكره تركها اذا نسي في بيته
او مصل في مسجد بعد صلاة جماعة بل يكره فعلها وتكرار الجماعة لا في محل
على طريق ولا تاسر بذلك جماعة اقام غير من اذان نجسة اي المؤذن
لا يكره تطلقا وان حضور كره ان تحفه وحشة كما كرهته في اقامته
وتجيبه جوابا وقال الخوا في ندبا والواجب لا جاية بالقدم من سمع الا اذان
ولو جينا لاحايضا ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة وجازة فجا
ومستراح واكل وتعليم علم وتعلم بخلاف قرآن بان يقول بلسانه
كما كتبه ان سمع المسنون منه وهو ما كان عربيا لا نحن فيه ولو كرر
اجاب لا اول الا في الخيعتين فيقول في الصلاة خير من النوم
فيقول صدقت وتررت ويندب لقيام عند سماع الاذان من اذنيه
ولم يكره بل يستمر الى فراغه ويجلس ولو لم يجبه حتى فزع لم اره يستعي
نداركه ان قصر الفضل ويدعوا عند فراغه بالوشيد لله رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو كان

ولو كان في المسجد حتى سمعه ليل عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب
بالشيء اليه بالقدم ولو اجاب باللسان لا به يكون جيبا وعليه اهتوى
فقط قراة القرآن ان كان يقبل بمنزله ويجيب لو مسجد لا نه لاجاب
بالحضور وهذا متفرع على قول الخوا في النظام لا وجوبها بلسانه
لظامر الامر في حديث اذا سمع المؤذن فقول مثل ما يقول كاسطي البحر
واقره للصوت وقواه في النهر ناقلا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد
السلام ولا يسلم ولا يقبل بل يقطعها ويجيب ولا يستغل بغير الاجابة
قال ويستفي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان من يدي
المطيل وان يجيب بقدمه اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لو جوب
السعي بالخص وفي التا تاريخانية انما يجيب اذان مسجده وسيل ظهر الدبر
عن سمعه ان من جهات ما اذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده
بالفعل ويجيب الا قامته ندبا اجاعا كالاذان وتقول عند قامت
الصلاة اقامها الله وادامها وقيل لا يجيبها وبه جزم الشافعي وروى
صلي السنة بعد الاقامة او حضر الامام لا يجيب ما يرايه وقت ينجي
ان طال الفصل او وجد ما يعذر قاطعا كالان تغادر دخل المسجد والمؤذن
يقوم فعلا في قيام الامام في مصلاته وليس المحلة لا ينتظر ما لم يكن شريرا
والوقت ممتنع يكره له ان يؤذن في مسجد من ولايته الا اذا والاقامة
لباني المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عد لا الا فضل كون الامام هو
المؤذن وفي الطيا انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلي
الظهر وقد حفتاه في الخراين **باب شروط الصلاة**
في ثلاثه انواع شرط انعقاد كسبة وحزمية ووقت وحظية وشرط
دوام كطهارة وسائر عورة واستقبال قبلة وشرط بقا فلا يشترط
فيه تقدم ولا مقارنته بايت الصلاة وموا القراة فانه ركبة في
نفسه شرطية غيره لوجوده في كل الاركان فقد يراو لا لم يجد
استحلاف الا في ثم الشرط لغة العلامة الدارمة وشرعا ما يتوقف
عليه الشيء ولا يدخل فيه في ستة طهارة بدنه اي جسده لدخول الاطراف
في الجسد دون البدن فليحفظ من حدث ينوعه وقدمه لانه اغلظ
وحيث مانع كذلك وبؤبه وكذا لما يتحرك بحركة او يعلل ملا له كصبي
عليه جنس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا يجب وكذا ان شرفه

في الاصح ومكانه اي موضع قدميه او احدهما ان رشح الاخرى وموضع
سجوده انفا قاني الاصح لا موضع يديه وركبته على الظاهر الا اذا
سجد على كفه وتوبه ومكانه كما ينبغي من الثاني اي الجنب كقوله تعالى
وتشاكف فظهر فبذنه ومكانه بالاولي والاربع ستر عورته وجوبه
عام ولو في الخلوة على الصحيح الا لغرض والبشر يوجب جنس في غير صلاة
وماي للرجل ماتحت ستره الى ماتحت ركبته وشرط احمد ستر احد ملكيه
ايضا ونحو عن مالك في القبل والدر فقط وما عورة منه عورة من
الامة ولو خشي او مذبذبة ارمكانة او ام ولد مع ظهورها وبطنها
واما جبينها فتحت لئلا لو اغشها فمكينة ان استترت كما قد رقت
محمدا والا لعلت بغيره او لا على المذهب قال ارضيت صلاة
محمدا فان حرة فتلها ففصلت بلا قناع يابغي الظاهر القبلية
ودفع العتق كما رجحه في المظلالا في الدوري والحرة ولو خشي جميع
بدنها حتى شتمها النازلة في الاصح خلا الوجه والكفين فظهر الكف
عورة على المذهب والقدمين على القدم وصوتها على الراح وذراعها
على المرحوح ومنع السراة الساية من كشف الوجه يترد حال لانه
عورة بل خوف الفتنة كستره وان اس الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبت
به حرمة المصاهرة كما ياتي في الحظر والاحور النظر اليه بشهوة كوجه امر
فلا يحرم النظر الي وجهها ووجه الامر اذا شك في الشهوة اماندها
فيباح ولو جيلد كما اعلمه الكمال قال حلال النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم
يشته فقبل ودبر ثم تعلق الى عشرين سنين ثم كباغ وفي الاشياء يدخل
على النساء الى خمسة عشر سنة حسب وينبع حتى انقضاءها ككشف
ربع عضو قد راد اركان بلا صغره من عورة غلظة وخفيفة على العقد
والخليفة قبل ودبر وما حوله من الخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة
ويختص بالاجل الوفي عضو واحد والا فبالقدر فان بلغ ربع اذناها
كاذن منع والشرط سترها عن غيره ولو حكا مكان مظلم لا سترها عن
به يفتي فلوراما من ريقه لم تفسد وان كره وعادم سائر لا يصف
مختلة ولا يغير التضاقه وتسلطه ولو حريرا وطيبا يبقى الى تمام الصلاة
اوسا كرا لا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في جميع الاثر تحت علم

في الاصطلاح لا الاختيار يصلي فاعدا كما في الصلاة وقيل ماد ارجيه
موميا بركوع وسجود وموافقا من صلاة قائما بركوع وسجود وقائما
بايما او بركوع وسجود لان الستر امام من اذا الاركان ولو اتي له توب
ولو باعادة تثبت قدرته هو الاصح ولو وعده ينظر ما لم يخف
فوق الوقت لا يظهر كراحيها وتوب وعهارة مكان ومثل يلزمه
الشر يمين مثله يفتي ذلك ولو وجد ما يستر اكله خفس ليس باصل
كحللية لم يذبح طمرا يدب صلاة فيه وكازا لا يما كرام وحقم محل
لنسه واستحسنه في الاسرار به قالت الثلاثة ولو كان ريقه ظاهر
يصلي به حقا اذا اربع كالحل وهذا اذا لم يجد ما يستر به الخجاسة او قبلها
فتختم للبراقل ثوبه نجاسة والضايط ان من استلى بيمينين فان
تساويا خيرا واختلغا اختار الاخف ولو وجد في الحرة النجاسة سائر
ليستر به ما مع ربع راسها يجب سترها فلو تركت ستر راسها اعتاد
بخلاف المرافقة لانه لما سقط بعذر الرق فبغدر الصبي اولى ولو كان
ليستر اقل من ربع الراس لا يجب بل يندب لكن قوله ولو وجد المكلف
ما يستر به بعض العورة وجب استئمانه ذكره الكمال زاد الحلي راقل
يقضي وجوبه مطلقا قنامل ويستر القبل والبر او لا فان وجب
ما يستر احدهما قيل يستر البر لا نه الخش في الركوع والسجود وقيل
القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح وفي النهر الظاهر ان الخلاف في
الاولوية التخليل يفيد انه لو صلح بالاي ياتين ستر القبل ثم خذ
ثم بطل المرأة فظهر ان الركبة ثم الباقي على السوا واذا لم يجد المكلف
المسافر ما يستر به نجاسته او قبلها ليجده ميلا او لعطش صير معها او
عاريا ولا اعادة علمه وحينئذ يسترها لو اخرج عن منزل وسائر يفعل
العباد كما في التيمم ثم هذا المسافر لان المقام يشترط السائر وان لم
يملكه فمستأني الخاسر المنة بالاجماع وفي الارادة المرجحة لاحد المتساوين
اي ارادة الصلاة لله تعالى على الخصوص لا مطلق العلم في الاصح الا يري
من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والعبر منها عمل القبل للادام فلا
عبارة للذكر باللسان وان خالف الغلب ان يعلم بؤاذه بلا تأمل الصلاة
يصلي فلوم يعلم الا بتأمل لم يحزوا التعلق عند الارادة بها مشقة هو المختار
ويكون بلفظ الماضي ولو فارسي لانه الغلب في الانشآت ونفع الحال

فتمسكنا في وقيل سنة احبه السلف يعني سنة علمادنا اذ لم ينقل عن العظماء
 ولا الصحابة والتابعين بل قيل بوجوه في المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة
 كذا فيسرها لي وتقبلها مني وسيجي في الحج وجاز تقديها على التكبير ولو
 قبل وفي البدايع خرج من له يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام لم يحضر
 السنة جاز لتفاده حواز تقدم الا بتدائها فيلحقها ما لم يوجد بينهما
 قاطع من عمل غيره بقى لصلاة وما وكل ما يمنع البناء بشرط الشافعي وانها
 فيندب عندنا ولا عتبة بنية مناخرة عنها على المذهب وجوزة
 الكرخي الى الركوع ويكفي بنية بطلان الصلاة وان لم يقل الله بغير سنة
 لائنة ومزاج على العقد بغيرها بوقوعها وقت الشروع والتعيين
 احوط ولا بد من التعيين عند البنية فلو جهل الفريضة لم يجز ولو علم
 بميز الفرض من غيره ان نوي الفرض في الكل جاز وكذا لوام غيره
 فيما لا سنة قبلها الفرض انه طهر او عصر فانه باليوم او الوقت ولا
 هو الاصح ولو الفرض قصدا كونه يعين طهر يوم كذا على العقد والاكل
 نية اول طهر عليه او اخر طهر وفيه الفهستاني عن البنية لا يشترط
 ذلك في الاصح وسيجي في الكتاب وواجب انه وترا وند او وجود
 تلاوة وكما شكر بخلاف سفيان ونهين عدد ركعاته لخصو
 منها فلا يضر الخطا في عددتها ونوي القندي المتابعة ايضا لانه لو نوي
 الاقل بالامام او الشروع في صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح
 في الاصح وان لم يعلم بها جهله نفسه بتمام الصلاة الامام بخلاف
 ما لو نوي صلاة الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم بنية الاقل
 الا في جهة وجازة وعقد على المختار لا خصوصا بها بالجماعة ولو نوي
 فرضا لوقت مع بقائه جاز في الجمعة لا في غيرها لان يكون عمله في
 اعتقاده انها فرض لوقت كما هو رأي البعض فتصح ولو نوي طهر
 الوقت مع بقائه اي الوقت جاز ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد خرج
 وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله فرض الوقت فالاولى بنية فرض
 اليوم لحواره مطلقا لصحة الفضا بنية اذا العكسه هو المختار
 ومضي الجازة نوي الصلاة لله تعالى ونوي الدعاء الميت لانه الولي
 عليه فيقول صلى الله عليه داعيا الميت وان اشتمه عليه الميت ذكر ام اني
 يقول نوي صلى الله عليه مع الامام علي من يصلي عليه الامام فاذا في الاشياء جاز

ظهر

انه لو

انه لو نوي الميت المذكور فبان انه اني وعكسه لم يجز وانه لا يضر تعينه
 عدد الموتى الا اذا بان انهم كعدم بنية الزايد والامام نوي صلاة فقط
 ولا يشترط لصحة الاقل بنية امامة المقندي بل ليل الشواي عند
 اقتلا احده لا قتله كما بحثه في الاشياء ولوام رجل فلا حيث في لا يوم
 احدها لم ينو الامامة وان ام لسافان افقت به المرأة محاذية لرجل
 في غير صلاة جازة فلا بد لصحة صلاتها من بنية امامتها ليل
 تكلم الفساد بالمحاذاة بلا التزام وان لم تقصد محاذية الخلف
 فيه فقبل بشرط وقيل لا تجازة اجتماعا وبهجة وعقد على الاصح
 خلاصته واشياء وعليه ان لم تحاذ احدا غنت صلاتها والا لا ونية
 استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على الراجح فاقيل لو نوي بنا
 الكعبة او المقام او محراب سجده لم تجز بضرع على المرحوح كنية
 تعيين الامام في صحة الاقل فانها ليست بشرط فلو ايقم به
 يظنه زيدا فاذا ما بوجه الا اذا عينه باسمه فباز غير الا اذا غم
 بكان كالمحراب كقائم في المحراب او اشارة بهذا الامام الذي هو زيدا
 الا اذا اشار لصفة مختصة بهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح
 وعكسه يصح ولان الشاب يدعي شيخا لعله وفي المجتبى نوي اذ لا
 يصلي خلف من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم تجز **فاجله**
 لما كان الاعتبار للشمية عند نالم بخلص ثواب الصلاة في مستطاه
 عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظوا السادس استقبال
 القبلة حقيقة او حكما كاخروا الشرط حصوله لا طلبه زائد للاتلا
 يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر فليكن وكذا المديف
 ليثوث قبلتها بالوجي اصابت عينا يعم العابرة وغيره لكن في البحر
 انه ضعيف والاصح ان غز بنيه وبينها حائل كالغايب واخره المصنف
 قابلا للمراد بقولي كمي يجازي الكعبة والظاهرة اي غير معينها
 اصابت جهتها وتعرف بالذليل وهو في القري والامصار بحار يب
 القحطانية والتابعين في المفاوز والبحار والنجوم كالقطب الا في الاصل
 العالم بها من لو صاح به سمعه والخبر في القبلة العرصة لا البناء في من
 الارض لسابعة الى العرش وقبله العاخر عنها الموضع وان وجد من جهات عند
 الامام او خوي حال وكذا كل من سقط عنه الاركان جهة قدرته ولو مضطجعا

حالة

بابا كخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة ويختري
مؤيد المحمود لنيل المقصود عاجز عن حرفة الصلاة بما سرفان ظهر
خطاوه لم يجد ما مر وان علم به في صلاة ثم اوتول رايه ولو في سجوده ساء
استدار وبني حتى لو صلا كل ركعة بجهة جاز ولو بجهة او سجد مظل ولا يلزم
قرب ابواب ومسجد لا روي في شواهد رجل بني ولم يقيد الرجل ولا بمصل
عول ولو اتم بجوزيلا غير ان اخطا الامام ولو سلم فتقول رايي سبق
ولا حق استدعاء المسبوق واستانفا لاحق ومن لم يقع تحريمه على شيء
صلى كل جهة مرة ومن عول رايه لجهة الا في استدعاء من ترك سجدة
من الاول استأنف ولو شرع بلا خدر لم يجز وان اصاب تركه فرض
البحري الا اذا علم اصلا بته بعد فراغه فلا يعيد تلقا فخلل فخالف
جهة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كمصل على نه محدث او توبه بحسن
او الوقت لم يدخل فبان خلا فله لم يجز صيا جماعة عند استثناء الصلاة
فلزم تشيئة ان اصاب جاز بالبحري مع امام وبتين منهم صلوا الى جهات
مختلفة فمن تفرق منهم مخالفة امامه في الجهة او تقدمه عليه حلة
الا اذا بعدة فلا يضر لم يجز صلا ثم لا اعتقاده خطأ اماله وتركه
فرض المقام ومن لم يعلم ذلك فصلا ثم صحه كما لو لم يتعين الامام بان
راي رجلين يصلان فاتم بواحد لا يجنبه **فروع** النية عندنا
شروط مطلقا ولو عقبتها بمشيه فلو ما يتعلق باقوال كطلاق وعناق
بطلوا والا ليس لنا من ينوي خلاف ما يودي الا على قول محدود في الجملة
وهو ضعيف العمدان العبادات ذات الا فخال تستحق بينها على
كلها افتتح خالصا ثم خالطه الريا اعتبر السابق والرياء انه لو خلى
عن الناس لا يصلي فلوهم يحسنها ووحده لا فله ثواب اصل الصلاة
ولا يترك خوف دخول الريا لا نه امر متوالوم ولا رياء في الهزاض
في حق سقوط الواجب قيل لشخص صل الظهر ولك ديار ضلي هذه
النية ينبغي ان يجزى ولا يستحق الديار الصلاة لا رضا الضوم لا تصيد
بل يصلي لله فان لم يعف خصمه اخذ من حسنا نه جأ انه يؤخذ لانق
سبماية صلاة بلجاعة ولو ادرك القوم في الصلاة ولم يد افرض ام
نزاع ينوي الفرض فان لم فيه صح ولا تقع نقلا ولو نوي فرضين
مكتوبة وجازة فليكتوبة ولو مكتوبتين فلو قتيبة ولو فائتين

فللاولي لو مر اهل الترتيب والا لعا فليحفظ ولو فائته ووقتيه فللقا
لو الوقت مستعلا ولو فرضا ونفلا فللفرض ولو فائتين كسنة محمد
وتحية مستحدر فخرهما ولو فائلة وجازة ففائلة ولا يتطلبنية
القطح مالم يكن بنية مخايرة ولو نوي في صلا نه الصوم مع

باب صفة الصلاة

مندروع في الشروط بعد بيان الشروط في لغة مصدر وعرفا
كيفية مستقلة على فرض واجب سنة ومندرج من فرائضها التي لا تقع
بذمتها الخيرية قايما وما لا تصح شرط في غير جازة على القادر
به يفتي بخور بنا النقل على النقل وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض
او نقل على الظاهر ولا يضاهيها بالا ركان روي لها الشروط وقد منعه
الربلي لم يرجع اليه بقوله ولين سلم بخبره التلويح بتقديم الشرح على
المسلم اولى لكن نقول الاحتياط خلا فله وعيادة البرهان وانما اشترط
لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار انضالها بالقيام
الذي هو ركبتها ومنها القيام بحيث لو مد يده لا ينال ركبته ومفروضه
وواجبه ومسنونه ومندوبه بقدر القدرة فيه فلو كبر قايما فزكم
ولم ينف صح لان ما اني من القيام الى ان يبلغ الركوع بكيفية فسته
في فرضه ملحق به كذا وسنة فخره الاصح لقادر عليه وعلى السجود
فلوقدر عليه دون السجود ندجا ياره قاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد
وقد يتختم القعود لمن يسيل جرحه اذا قام او سلس بوله او
يبدل رابع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان
ولو اضعفه عن القيام الخدوج لجماعة صلى في بيته قايما به يفتي
خلا فالاشياء ومنها القدرة لقادر عليها كما سيجي وهي ركن
زايد عند الاكثر لسقوطه بلا خلف بالا ففلا ومنها الركوع بحيث
لو مد يده نال ركبته ومنها السجود بجهته وقديته ووضع اصبع
واحدة منهما شوط وتكراره تعبد ثابت بالسنة كعدد الركعات
ومنها القعود الاخير والذي يظهر انه شرط لا نه شرع للخدوج كالسجدة
للمشروع وصح في المدايع انه ركن زايد بحيث من خلف لا يصلي بالرفع
من السجود وفي السراجية لا يكفر منكم قد زاد في السراجية قراءة الشهد
الي عبده ورؤله بلا شرط والا لا وعدم فاصل كما في لما في اللولو الجيد

عليه رجا وجلس لحظة لظنها لظنها ثلاثا فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم
 فان كلا الجلسين قدرا للشهادة صحت والا لا ومنها الخروج بصحة
 كقوله الثاني لما بعد تمامها وان كره تحريا والصحيح انه ليس بفرض
 اتفاقا قاله الزيلعي وغيره واقرة المردية المحببة وعليه المحققون
 وبقي من الفروض غيبية المفروض ترتيبا لقيام على الركوع والركوع على
 السجود والقعود الاخير على ما قبله وتمام الصلاة والا نفي المراكز
 الاخر ومنها بعت الامامة في الفروض ومحة صلاة امامه في زايه وعدم
 تقدمه وعدم مخالفة في الجهة وعدم تذكر فائتة وعدم مخالفة
 امرأة بشرطها وتعديل الاركان عند الثاني والاية الثالثة قال
 العيني وهو المختار واقرة المردية في الخلايق وشروط في اديان
 اي هذه الفرائض **قلت** وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم
 الشرح في شرحه للوهبة ائمة الشريعة عشرين شرطاً واخيراً ثلاثة
 عشر فقال -

- شروط التحريم خطبت بحجها • مهذبة حسنة الدهر ترهل
- دخول وقت واعتقاد دخوله • وسر وطهر والقيام المحذور
- ونية اتباع الامام ونطقه • وتعيين فرض وجوب فذكر
- بحملة ذكر خالص مراده • وبسملة عربيا انما يقدر
- وعن ترك واوقات لها حلاله • وعن مده ممرات وبنا با كسر
- وعن فاصل فعل كلام مبين • وعن سبق تكبير ومثلك بعد
- فدونك هدي مستقيما القبلة • اعلك تحظي بالقبول وتشكر
- فجلتها العشر وذل زبد غيرها • وناظرها يبرجوا الجواد فيحفر
- ولحقها من بعد ذاك غيرها • ثلاثة عشر للمصلين تظاهر
- قيامك في المفروض مقدار اية • وتقرأ في ثنتين منه تحير
- وفي ركعات النفل والنوفل • ومن كان موقفا فقل تلك خطر
- وبعد قيام والركوع فسجدة • وثانية قد صرح عنها نوخذ
- على ظهر ركعة وعلى فضل ثوبه • اذا تظاهر الارض الجوار مقرر
- سجودك في حال فظاهر مشارك • لسجودها عند اذ طمك يحفر
- اما ذك افعال الصلاة بقطعة • وتغير من فرض عليك مقرر
- وختم افعال الصلاة بقوده • وفي صنعه عنه الخروج محمل

الاختيار اي لا سنيقاظا ما لو ركع او سجد ذاملا كل الذم بول اخراه
 فان ايها او باجدها بان قام او قرا او ركع او سجد او قعدا لا خيرا نيا
 لا يفته بما اتي به بما يجده والقراءة او الفضة على الاصح وان لم
 بعده نفسا لصدره لا عز اختيار فكان وجوده تعديه والناس
 عنه غافلون فلو اتي القاييم بركعة تامة نفسا صلا فله لانه زاد
 ركعة وبقي لا تقبل الرخص ولو ركع او سجد فنام فيه اخراه لحصول
 الرخ منه والوضع اختيارا لها واجبات لا نفسا بتركها وتجاه
 وجوبها في العذر والسهو وان لم يسجد له وان لم يجدها يكون فاسقا انما
 وكذا كل صلاة اديت مع كرامتها التحريم تجب عاداتها والمختار انه
 جائز الاول لان الفرض لا يتكرر وتبي على ما ذكره اربعة عشر قراءة
 فاتحة الكتاب فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في المحببة
 يسجد بترك اية منها وهو اولى **قلت** وعلمته كل اية واجب
 ككل تكبيرة وتعديل ركن وانما كل وترك كل كما ياتي فيلحفظ وضم
 افصح سورة كالكوثر او ما قام مقامها وهو ثلاث آيات فصار نحو
 ثم نظر ثم علس وبسره ادبر واستكبر وكذا لو كانت الاية او الايتان
 تعدل ثلاث فصار اذ كره الحلي في الاوليين من الفرض من وهل يكره
 في الاخيرين المختار لا وفي جميع ركعات النفل لان كل شفع منه صلاة
 وكل الوتر احتياطا وتعين القراءة في الاوليين من الفرض على الذهب
 وتقديم الفاتحة على كل السورة وكذا ترك تكررها قبل سورة الاوليين
 ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما تكرري كل ركعة كالسجدة
 او في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو شئ سجدة من لا قبل قضائها ولو
 بعد السلام قبل الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم يشهد لا نه
 يبطل بالعود الى الصلابة والثلاوية اما السهوية فترفع الشبهة القعدة
 حتى لو سلم بتعدد رفعه منها لم تفسد بخلاف تلك السجدة زين وتعديل
 الاركان اي تسكين الجوارح فذكر التسمية في الركوع والسجود وكذا في الرفع
 منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان كل الفرض واجب على الواجب
 سنة وعند الثاني الاربعة فرض والقعود الاول ولو لم نقل في الاصح
 وكذا ترك الزيادة منه على التشهد واراد بالاول غير الاخير لكن يرد
 عليه لو استخلف ساقا فسبقه الحدث ثما فان القعود الاول فرض

عليه وقد يجاب بأنه عارض والتشهدان وسجد السهو وترك بعضه كله
وكذا في كل فعدة في الأصح اذ قد يترك ركعتين أو ركعة في تشهد
الركعة وعليه سجد السهو وتشهد ثم تذكر سجدة تلاوة وسجد معه
وتشهد ثم سجدة السهو وتشهد معه ثم قضى لركعتين بتشهدين ووقع له
كذلك قلت ومثل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا ذكرها أيضا
لما زيد أربع آخرها مرفق يرد ولم أر من ينه عليه والله اعلم ولفظ
السلام مرتين فالشأن واجب على الأصح برهان دون عليكم تنقضي
فدرة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا وعليه الساقطة خلافا للثقة
وقدرة فتوقف لو ترك في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة تحل
فليحفظوا لغير الامام والاشهر لكل فيما يجهر فيه ويسر وبقي من الروايات
استان كل واجل وفرض في محله فلو اتى الفزاة فكثرت متفكر السهو
ثم وتذكر ركع السورة راكمها فاما اعاد الركوع وسجد السهو وترك
تذكر ركوع وتسلط سجود وترك ففقد قبل ثانية او لا بقية وكل زيادة
تتحلل بين فرضين وايضا المقتضي متابعة الامام يعني في الجهد
فيه لا في القطوع بسجدة او لعدم سنيته كفتوت حجر وانما تضمنت
مخالفته في المفروض كما بسطناه في الحزبان **قلت** فبلغت
اصولها نيفا واربعين وبالسبط اكثر من مائة الفا واحده ما يتبع ٣٩
من صرب خمسة فعدة المضروبين بها وترك نقص منه وزيادة
فيه او عليه في ٧٨ كما مر والتبع ينفي الحصر فينبغي ان لا يستوجب
٣٩ واجبا وسننها ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة
لوعامدا غير مستحق وقالوا الاساءة اذ لم يترك ركعة ثم على ما ذكره
ثلاثة وعشرون رفع اليدين للحركة في الخلاصة ان اعتاد تركه
ثم ونشر الاصابع اي تركها كلها وان لا يطا طاراسه عند التكبير
فانه بدعة ويجهر الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالشميع والسلام واما الموت والمفرد فليسمع نفسه
والشأن والمفرد والشميع والتامين وكونهن تسل ووضع يمينه
على يساره وكونه تحت المرفة للرجال لقول علي رضي الله عنه من السنة
وضعت تحت السرة لخلق اجتماع الدم بدروس الاصابع وتكبير
الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قائما والسابع فيه ثلاثا

والصاق

والصاق كعبه واخذ ركبته بيديه في الركوع ونفخ اصابعه
للرجل ولا يندرج لتفخخ الالهنا والضم الا في السجود وتكبير السجود
نفس الرفع منه بحيث يستوي كالسا وكذا تكبيره وتبجعه فيه
ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا يلزم طهارة مكانهما
عندنا مجح الا اذا سجد على كفه كما مر واقتراش رجله اليسرى
في تشهد الرجل فاجلسه بين السجدين ووضع يديه على فخذي
كالتشهد للتوالت وهذا مما غفله اهل المتون والشرح كما في امثله
الفتاح للشربلاني **قلت** وباتي معزيا المسنة فافهم والاهلا
والسلام في الفعدة الاخيرة وفرض الساقية قول الملم صل على محمد
وسلموه الى السنة وذو مخالفة الاجماع والدعاء باستقبال سؤلة من
من العبادات وبقي بقية تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة الفتوة
على قول والشميع للامام والتجديد لغيره وخويل الوجه عنه ويش
ولها اذ ابتركه لا يوجب اساءة ولا عتبا كما تركت سنة الروايد
لكن بغله افضل نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى طاهر
فدنيه حال ركوعه والى ركبته حال سجوده الى حجره حال تقوده
والى ملكه الايمن والاشرع عند التسليم الاوى والثانية لتفصيل
الخشوع وامساك انقه عند التثاوب ولوباخذ سقته بسنه
فان لم يقدر غطاء يظهر يده اليماني وقيل باليماني لوقا لما ذكره
فيساره بحيثى وكفه لان التقطية بلاضرة مكرهه واخراج
كفيه من تحته عند التكبير فتجنبه والقيام لامام وموتم حين
يقول حي على الفلاح خلافا لفرقة عند حي على الصلاة ان كان
الامام يقرب المحراب الا فيقوم كل صف ينتهي الى الامام على الامام
وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام الامام
بنفسه في سجد فلا يقفوا حتى يتم قائمته طهارة وسرور الامام
في الصلاة منذ قال قد قامت الصلاة ولواخر حتى انها لا بأس به
اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو اعزل المذاهب كما في شرح
المجمع للمصوفي المتسببا في تحزيب الخلاصة انه **الاصح في رفع**
قول يعلم ما في الصلاة من فرائض وسنن اخره فتبين
فصل واذا اداد الشروع فيها كبر لوقاد لا لا فتاح

اي قال وجوب الله اكبر ولا يصح اشارة بالبدا فقط كانه ولا باكر
فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام واكثر قبله او ادرك الامام
راكعا فقال الله اكبر قايما واكبر ركعا كالم يصح في الاصح كما لو فتح من الله
قبل الامام ولو ذكره لاسم بلا صفة مع عند الامام خلا فالحمد لله
اذ من احد المرفعين فسد وتعد كضر وكذا الباقي الاصح ويشترط كونه
قايما ولو وجب الامام راكعا فكبر مخضيا اذ الى القيام اذ يصح ولغة
تكبيرة الركوع **فصل** كبر غير عالم بتكبير امامه ان اكبر راية
انه كبر قبله لم يجز والا حذر محيط والوارد تكبيرة التخي المتابعة
المؤذن لم يصح اشارة ويجزم القول صيا الله عليه ولم الاذان حذرم
والا قامته حذرم والتكبير حذرم مخ ومرفي الاذان وانما يصح
اشارة بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بما والا
يلزم العاجز عن النطق كاحرس وامي تحريك لسان وكذا في حق القراءة
ما لم يصح لعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي
ان يشترط فيها القيام وعدم لقيامها مقام التحريم ولم اراه ثم في الاشارة
في قاعدة التابع تابع فللفقي به لزاما في تكبيرة وتبليغ لا قراءة وقع
بديه قبل التكبير وقيل معه ما ساءا بها فيه شحني اذ فيه هو للرد
بالحاذاة لانها لا تتيقن الا بذلك ويستقبل بكيفية القبلة وقيل
حذرم وللرداة ولو اتمه كما في البحر لكن في النهي عن السراج انها هنا
كالرجل في غيره كالحقة ونرفع بحيث يكون رول صابها حذرم لنيكها
وقيل كالرجل في صح شرع ايضا مع كرامة التحريم بتبليغ وتبليغ
وحثيد وسائر كالم التعظيم الخالصة له تعالى فلو مشركه كرجيم وكريم
في الاصح وخصه الثاني باكر وكبير منكرا ومفرا زاد في الخلاصة
والكتاب مثقلا ومخفيا كما صح لو شرع بغير عربية اي لسان كان
وخصه البردعي بالفارسية لزمتهما حديث لسان اهل الجنة العربية
والفارسية الدرية بتبليغ الفهستاني وشرطا حجره وعلى هذا
الخلاص الخطبة وجميع اذكار الصلاة اما ما ذكره بقوله او امر او كبر او
سلم او سمي عند دمج او شهد عند حاكم اورد سلافا ولم ار لو شئت عاطا
افتراسا عاجزا فحاز اجماعا فليد الفتر بالبحر لان الاصح رجوعه الي
قولهما وعليه الفتوى **قلت** وحمل الجني الشروع كالقراءة

لا يلف

لا يلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله في التا تاريخية كالتبليغ يجوز
اتفاقا قطا مده كالمثل رجوعهما اليه لا ما اليهما فخطه فقد اشبه على
كثير من القاصرين حتى الشراي في كنية لا يصح ان اذن بها على الف
وان علم انه اذا ذكره لم يجز اذ اعتمد لا يلبس المتعارف **فصل**
قرا بالفارسية او التورية والاحيل ان قصد تقسده وان ذكره الا والحق به
في البحر الشاذ لكن في النهي الا وجه انه لا يفسد ولا يجزي كالتبليغ
ويجوز كتابة اية او اثنين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تفسير
تحتها ما ولو شرع بتبليغ حلقته كقود وسملة وحوقلة والهم
اغفر لي اذكرها عند الذبح لم تجز بخلاف الهم فقط فانه يجوز
فيهما في الاصح كيا الله ووضع الرجل يمينه على يساره تحت سترته
الحذر استنها بخصه واهامه هو المختار ووضع المرأة والفتي الكف
على الكف تحت ثديها كما فزع من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو
سنة قيام ظامرة ان القاع لا يصح ولم اراه ثم رأيت في مجمع
الانهر المراد من القيام ما هو الاصح لان القاعد يفعل ذلك
له قار فيه ذكر مسنون ليضع حائله الشاوي في الفتوف وتكبيرات
الجازة لا يسوغ في قيام بين ركوع وسجود لعدم القرآن ولا بين تكبيرات
الصيد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقرا كما ذكر سبحانك
الهم وتبارك اسمك وجل ثناؤك الا في الجازة مقتصر عليه فلا يصح
وجهت وجهي لاني النافلة ولا تقسده بقوله ولا اول المسلمين في الاصح
الا اذا شرع الامام في القراءة سواء كان مسبقا او مذكرا وسواء كان
امامه يجهر بالقراءة او لا وان لا ياتي لما في النهي عن الضري ادرك
الامام في القيام يثني ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في المخافة يثني ولو
ادركه راكعا او ساجدا ان اكبر لا يدها ثم يدركه اذ به وكما استفتح بقود
بلفظ عود على المذهب سلقيل للاستفتاح ايضا وهو كالمستأذن لقراءة
فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكمالها ويثبت ان يستأنها ذكره
الحلي ولا يتعود التلمذ اذا قرأ على استاذه خيرة اعي لا يسر فيلحظ
فياتي به المسبوق عند قيامه لما قاله ثم لقرا ثم لا المقندي لعدمها
ويؤخر الامام المقود عن تكبيرات العيد لقرا بها بعدتها وكما تقود
سمى كل ركعة ولوميرته لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا ولو شرعية

ولا تكبره اتفاقا وما صحه الزاهدي من وجوبها صنعته في البحر وما ياتي واحدة
من القرآن انزلت للفضل بين السور كما في الضل بعض ايتهم اجماعا وليست
من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فتحرم على الجنب ولم يجز الصلاة بها
اضطبا ولم يكفر جاحدا لما شبهته اختلاف ما لك فيها وكما سمي في المصل
لواما ما اوتفهم الفاتحة وقرا بعده وجوبا سورة ثلاث ايات ولو كان
الاية او الايات ثلث ثلاث ايات فصار انتفت كراهة التحريم ذكره
الخطيب ولا تنافي لتزيمية الا بالمسنون وان لم يردوا قصر وامالة وكلفند
بدمع تشديد اخوف لا يقصر مع احدهما او بهدم معهما وهذا مما تقدمت
بتحريمه الامام سراجا موم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله
في مثل خروجهم وعيدوا ما حديث اذا امن الامام فامنوا من التعلق بجلوم
الوجود فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل لامام الفاتحة بدليل اذا قال اللهم
ولا الضالين فقولوا امين ثم كما فرغ يكبر مع الانخفاض للركوع ولا يكبر ولا
الغزاة بتكبيره ولو بقي حرفا او كلمة قائمة حاله الا خلا لا يامر به عند
منية المصلي ويضع يديه معهما على ركبتيه ويهجر اصبا بعد
للممكن ويسن ان يلقى كعبه وينصب ساقيه ويبسط ظهره ويسوي
ظهره بحجرة غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح فيه واقله ثلاثا فلو تركه
او نقصه تركه تركها وكره تحريمها اطالة ركوع او قراة لا ذراك الخافي ان
عرفه والا فلا بأس به ولو اراد التقرب الى الله لم يكبره اتفاقا لكنه اذا روي
مسيله الربا فينبغي التحرز عنها واعلم ان مما ينبغي على لروم المتابع
في الاركان انه لو رفع الامام راسه من الركوع او السجود قبل ان يتم المأمور
المتبقيات الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه فيجوز ولا يصير
ذلك ركوعين بخلاف سلامه او قيامه لثلاثة قبل تمام الموعود للشهد
فانه لا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم الموعود بعد ادغنه
الشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون ثم يرفع راسه من
ركوعه مستمعا في الواجبة لو انزل النون لا ما نفسد وهل يقف يحزم
او يحرك قولان ويكتفي به الامام وقال بعضهم التحميد سراجا في التحميد
للموعود وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط
ويجمع بينهما المومند اعلى الحمد فيسمع رافعا ويحمد مستويا ويقوم
ستويا لما رآه سنة او وجب او فرض ثم يكبر مع الانخفاض ويسجد واضحا

ركبتيه

ركبتيه اولا لقربهما من الارض ثم يديه الا لعذر ثم وجهه مقدما انفه
لما سبقت كعبته اعتبارا بالركعة باوهاضاما اصابع يديه لتوجه القبلة
ويجلس بوضعه وسجودا تقديرا على ما صلب منه وجهته حذرها طولان
الصنع الى الصنع وعرضا من اسفل الحاجبين الى الخف ووضع اكثرها
واجب وقيل فرض بعضها وان قل وكره اقتضاره في السجود على احدكما
ومنها الاكتفا وبالاثنت بلا عذر ولا يبرح رجوعه وعليه الفتوى
كما حرراه في شرح الملتقى وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو واحدة
حو القبلة ولا لالم تحزوا الناس عنه غافلون كما يكبر ثم يركبها بكون عمامته
الا لعذر وان صح عندنا بشرط كونه على جهته كلها او بعضها كما سجد
اما اذا كان الكور على راسه فقط وسجد عليه فقتصر اي ولم نصب الارض
جهته ولا ارضه على القول به لا يصح اعدم السجود على محله ويشترط
طهارة المكان فان يحد حجم الارض والناس عنه غافلون ولو سجد على كره
او فاضل ثوبه صح لو كان المبسوط عليه ذلك طاهرا والا لا مالم يحد
سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو بعضه ككعبته
للاصح وتخذذه ولو تخدر لا ركبته لكن صح الخطي كتحذره وكره بسط ذلك
ان لم يكن ثمة ترابا وحصة او حبرا وبرد لا ترفع والا يكن دفعا فان لم
يحد اذا لا بأس به فيكم ثم يركبها وان خافه كان مسلحا وفي الريلي اذا
دفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الخطي عدم كراهة بسط
الخزقة ولو بسط الفبا جعل كعبه تحت قدميه وسجد على ديله لا نه اوب
للمواضع وان سجد للزحام على ظهره هل فيد احترازا لم اراه يصل صلاته
التي هو فيها جاز للصورة وان لم يصلها بل صلى غيرها ولم يصل اصلا وكان
فرضه لا يصح وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط
في المجبتي سجود السجود عليه على الارض فالشروط لكن نقل الفتا
للواز ولو الخافي على ظهر الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل
ما كول بل على غير الظاهر كالحديد للعذر ولو كان موضع سجوده ارفع من
القدمين بقدر ربتين مضمومتين جاز سجوده وان اكثر لا لا لوجه
كما مر والمراد لبنة بخارقه وهي ربع ذراع عن ستة اصابع فقلد لا ينفذ
نصف ذراع ثبتي عشر اصبا ذكره الخطيب ويظهر عضديه في غير راحة راي
يظنه عن تحذيره ليظهر كل عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقنود

اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل باطراف أصابع رجلية القبلة
 ويكره أن لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدما ورفع أخرى بلا عز وجل
 ثلاثا كما أمر والركعة تنخفض فلا يثدي عضديها وتلتصق بطنها
 بفخذها لا نه استرخى رزنا في الخدين منها تخالف الرجل خمسة
 وعشرين ثم رفع رأسه مكبرا ويكفي فيه مع الكراهة أن يما يطول عليه
 اسم الرفع كما صح في المحيط لتعلق الركبة بالأول كسائر الأركان
 بل لو سجد على لوح فترع فسجد بل الرفع أصلا صح وصح في الهداية
 أنه إن كان إلى القنود أخرج وضعا ولا فلا وجه في النهي والسر بلالية
 ثم السجدة الصلاة تمت بالرفع عنه وعليه الفتوى كالنفل ونحوه
 اتفاقا مجمع وحاصل بين السجدة ينطلقا للمرو وضعا يديه على فخذه
 كالشهادة منية الصلي وليس بينهما ذكر سنون وكذا ليس بعد رفعه
 بعد رفعه من الركوع دعاء كذا لا يأتي في ركوعه وسجوده بخير التيسير
 على المذهب وما ورد محمول على النفل ويكره وسجدة ثانية مطمينا
 ويكره النهوض على صدره فتميمه بلا اعتماد وقعودا استراحة ولو
 نفل لا بأس ويكره تقدم إحدى رجلتيه عند النهوض والركعة الثانية
 كالأولى فيما مر غير أنه لا يأتي بثنا وتعود فيها إذا لم يشرع إلا مرة
 ولا يسر موكدا رفع يديه إلا في سبع مواطن كما ورد بناء على أن الصفا
 والروية واحد تطول للمسي ثلاثة في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنو
 وعيد وحسنة في الحج استلام الحجر والصفا والمروة وعرفات والحجرات
 وجعلها على هذا الترتيب فمحمس صحيح كما ينظم لابن القضيح
 فتح قنوت عند استلام الصفا مع مروة عرفات والحجرات
 والرفع حذرا ذنبه كالخرقة في الثلاثة الأولى وأما في استلام الحجر
 عند الحجرتين الأولى والوسطى فإنه يرفع حذرا من كبره ويجعل يدها
 حجر المحر والكتيبة وأما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعها كالرعا
 والرفع فيه في الاستنظار يستحب فيلبيس يديه خواصه حو
 السما لا نه قبل الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بسجدة لحد كبير
 ويكفي المسح بوجهه على وجهه سنة في الأصح شر بلالية وفيه وقد
 البحر الدعاء أربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعاء رغبة يجعل كفيه
 لوجهه كالمستخيت عن الشيء ودعاء تضرع يخفد الخضر والبصر بخلق

وليشين

ويشين بسجدة ودعا الخفين ما يفعله في نفسه وبعد فراغه من سجدة
 الركعة الثانية يفتش الرجل رجلاه اليسرى فيجعلها بين يديه ويحضر عليها
 ويحاسب رجله اليمنى ويوجه أصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة
 في الفرض والنفل ويضع يمينه على فخذة اليسرى وكسراه على اليسرى
 ويبسط أصابعه مفرجة قليلا جاعلا أطرافها عند ركبتيه ولا يأخذ
 الركبة هو الأصح لتوجه للقبلة ولا يشير لسيابته عند الشهادة وعليه
 وعليه كما في الولو واجبة والتخمين وسنة الفتي وعليه الفتوى لكن
 ما صححه السراج ولا سيما المتأخرون كالكمال والجلي والبهمني والبقلا
 وشيخ الإسلام الجوزي وغيرهم أنه يشير لفعله عليه الصلاة والسلام
 وسبوه لمحروا الإمام بل في متن دري البخاري وشرحه عن اللادكار
 المفتي به عندنا أنه يشير بإصبعه أصابعه كلها وفي الشربلية عن
 البرهان الصحيح أنه يشير بسجدة وحدها يرفعها عند الفتي ويضم
 عند الانتهاء فاختارنا بالصحيح عما قيل لا يشير به ثم خلا ف
 الدراية والرواية ويقولنا بالسجدة عما قيل عند الإشارة انتهى
 وفي العيني عن النخبة الأصح أنها مسخبة وفي المحيط سنة وتيمر تشهد
 ابن مسعود وجوبا كما جحد في البحر لكن كلام غيره بعيد نذبه وجزم
 شيخ الإسلام الجريان الخلاف في الفضيلة وكوه في مجمع الأنهر ويقصد
 بالفاظ التشهد معاينها مرادة على وجه الأنس وكأنه يحكي الله تعالى وسلم
 على نبيه وعلى نفسه وأوليائه لا إلا جاز عن ذلك ذكره في المحتسب وظاهر
 أن ضمير عليا المحاضر لا حكاية سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه
 إن رسول الله ولا يزيد في الفرض على التشهد في العدة الأولى إجماعا
 فإن زاد علمه بركه فحجب له عادة أو ساهيا وجب عليه سجود السهو أن قال
 اللهم صل على محمد فقط على المذهب المفتي به لا خصوص الصلاة بل لتأخير
 القيام ولو فزع الموت قبل إمامه سكنت اتفاقا وأما المسبوق فيترسل
 عند سلام إمامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة والفتي المفترض فيما
 بعد الأولى بالفاحة فإنها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو محس
 بقررة الفاتحة وصح العيني وجوبها وسبغ ثلاثا وسكوت قدرها
 وهي لهاية قدر تسجدة فلا يكون ميا بالسكوت على المذهب لشبوت
 التحيير عن علي وابن مسعود وهو الصادق المواصل عن الوجوب

٧ العيني

يفعل في القعود الثاني الا فترا شركا لا اول ولشهادتي على النبي
صلي الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرارا انك حميد مجيد وعدم
كراهة الترحم ولوا يتدا وبدا لسيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين
سلوك الادب فهو افضل تمكن ذكره الشافعي وغيره وانما نقل لا شرعي
في الصلاة فكذب وقوله يستودوني بالياحق ايضا والصواب بالواو
وخص براهيم لسلامه علينا اولا نه سمانا المسلمين اولا لان المطلوب صلاة
يخذه بها خليا وعلي لا خير فالتمس فيه ظاهرا ولا رجوع لا رجوع والتمس فيه
به قد يكون اذني مثل مثل ثوره كشكة وهي فرض علة بالامر في شعبان
ثاني المجزأة مرة واحدة اتفاقا في الحرف فلو بلغ في صلاة ته ثابت عن الفرض
من بحثا وفي المحتجب لا يجزئ علي النبي صلي الله عليه وسلم ان يصلي على نفسه
واختلف الطحاوي والكرخي في وجوبها على السامع والذاكر كلما ذكر صلي الله
عليه وسلم والخيار عند الطحاوي تكراره اي لوجوب كلما ذكر ولو اخذ المجلس
في الاصل لان الامر يقتضي التكرار بل لا نه تعلق وجوبها بسبب متكرر
وهو الذكر فمتكرر تكرره وتضار بنا بالترك فتفني لا بها حق عبد
كالتمسيت بخلاف ذكره تعالى والمذهب الاستحباب في التكرار وعليه
الفقوي والاعتماد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي في بيان المصحة
الخلي وغيره ووجه في البحر ما با حاديث الواحد كرم وابعاد وسفا
وجمل وجائز قال فيكون فرضيا في الحد وراجعا كلما ذكر على الصحيح
وحراما عند فتح التاجر متاعه وخو به سنة في الصلاة ومسحبة في كل
اوقات الامكان ومكرهه في صلاة غير تشهد اجبر فلذا الاستثنا
في دورا بحار بخير الذاكر حديث من ذكرت عنده فليخط واز عاج
الاعضا برفع الصوت جميل والمأهود عال له والدعا يكون بين الجهر والخاصة
كذا اعتمد الناجي في كثر الا سارا لعفاف وحررا بما قد تزد ككلمة التوحيد
مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصمعياني وغيره عن النبي قال لا رسول
الله صلي الله عليه وسلم من صلي على مرة واحدة فتقبلت منه محي الله عنه ذنوب
ثمان سنه فتقدم المأهود بالفتور ودعا بالخرية وحرم جهرها لغير نفسه
واقويم واستاذه المومنين وحرم سواك الغائبة هذا الدهر او جهر
الدارين ودفع شرهما او المستحيلات الكاذبة كقول المذنب قبل
والشرعية والحق حرمتا لدعا بالخبرة للكافر لا لكل المومنين كل ذنوبهم بحر

بالادعية

بالادعية المذكورة في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس فطر
كلامهم ولا سيما المص والمختار كما قاله الخليلي لما هو في القرآن او الحديث
لا يفسد ولا يفسد لوقيل قد لا تشهد والا تتم به ما لم تذكر سجدة
فلا تفسد بسؤال الخيرة مطلقا ولو لمحي ولو لمحي وكذا الزرق
ما لم يقبله مال وخو به لا يستعمل في العبادة بحازا ثم سلم عن عينه
وسايره حتى يري بياض خرو ولو عكس سلم عن عينه فقط ولو تلقا
وجنه سلم عن يساره احي ولو شي اليسار ان به ما لم يستدبر الفضيلة
في الاصح وتقطع الخيرية بسلامة واحدة برهان وفي التا ناطة
ما شرع في الصلاة مثني فللواحد حكم المثني فيحصل لسلام واحد كما حصل
بالمثني وتنفيد الركعة بسجدة واحدة كما تنفد بسجدة تزد مع الامام
ان اتم الشهيد كما امر ولا يخرج الموت بمو سلام الامام بل بمقتضاه
وحديثه عمدا لا تتفاخر مناهما فلا يسلم ولو انه قبل امامه فكلم كان
وكره فلو عرض تفسد صلاة الامام فقط كالخيرية مع الامام
وقالا لا فضل فيهما بحد فابلا السلام عليكم ورحمة الله هو الامة
وصرح الحاردي بكرهه عليكم السلام وانه لا يقولها وبكرهاته
وجعله النووي برعه ورده الخليلي وفي الحاوي انه حسن وجعل
الثاني اخفض من الا وخصص في المسنة بالامام واقره المص ويؤي الامام
خطا به السلام على من في عينه ويساره ويساره من معه في صلاة ته
ولو جازا او اسما اما سلام الشهيد فيتم لعدم الخطا والمقطعة فيها بلا
نية عدد كالايمان لا لا نبيا وقد قدم القوم لان المختار خواص بني ادم
ومهم لا نبيا افضل من كل الملائكة وعوام بني ادم وهم الا تقيا افضل من عوام
الملائكة والمراد بالالتقيا من اتقى الشرك فقط كالنفسه كما في
البحر عن الروضة واقره المص **قلت** وفي مجمع الانهر تنبها
للفهستان خواص البشر واساطير افضل من خواص الملك واساطير عند
اكثر الشايع وهل تنعير الحقة قولان وبما رقه كانت الستات عند جامع
وخلا وصلاة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله عليه
نعم في حاشية الاشياء تكتب في رق بلا حرف كتبها في العقل فلو احد
ما قيل في قوله تعالى وكتب - سطور في رق منشور وضح النبي ابوري في تفسير
انها يكتبان كل شي حتى انينه **قلت** وفي تفسير الديلم يكتب المباح

كتاب السراة ونحو يوم القيامة وفي تفسير الكا زروني المعروف بالاجوين
الاصح ان الكا قرأ ايضا نكسب على الله ان كان كاتب يمين كالشاهد على كاتب اليسار
وفي البرهان ان ملايكة الليل غير ملايكة النهار وان ملايكة الليل مع انوارهم
بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد الا وفدو كل الله به فربيه
من الجن وفريته من الملايكة قالوا يا ربنا يا ربنا الله قال ولا تاتي ولكن الله
اعانني على ما سئل ردي بفتح الميم وضمها ويريد الموت السلام على امامه في
الستية الاولى ان كان الامام فيها والا في الثانية ونواه فيها والا في الثانية
ونواه فيها لو محاذيا ويؤي المنهج الحقة فقط لم يقل الكسبة ليح المحاذ
الا كسبة معه ولعمري بعد صاها كالتسوية للسوية لا يكاد يتوكل في حديثا
شيا الا القتها وفيهم نظر ويكره تاخير السنة بقدر اللهم نت السلام الى اخره
قال الخواشي لا بأس بالفضل بالاولاد واختاره الكمال قال الحلبي ويستحب
ان يستخف للا ثاويقرة اية الكرسي والعودات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا
وثلاثين ويهلل تمام المائتين ويدعو او يحتم بسبحان ربك وفي الجوهرية
يكبر للامام التتفليذ مكانه لا الموت وقيل ويستحب كسر الصفوف وفي الثانية
يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني ليار المصلي المتفضل وورد وخبره
في المنية بين حويله عينا وشمالا ولما ما وظفوا ذهابه ليمينه واستقيا له
الناس بوجهه ولودون عشرة مالم يكن محاذيه مصل ولو جردا على المذهب
فصل ويجوز للامام وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه اساقوق
ان بعد الفاتحة بجزء بالسورة ان فضل الامامة والا فلا يلزمه في الجزء
واولي العشاين اذا وقضا وجبة وعيد من وخر او لم وتوجد اي في مضام
فقط للتوارث **قلت** في تفسيره بيحدها قطر الحرة فيه وان لم
يصل التراوح على الصحيح كانه لا يجمع الا في يوم في الفهستاني بقا
للقاعدية لا سبوتية المخافة في غير الفريضة كعيد وتر نعم الحرس
افضل في غيرها وكان عليه السلام يهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر
لدفع اذي الكفار كما في كسفنل بالنهار فانه يسر ويخير المنفرد في الجهد
وهو افضل ويكتفي بانه ان ادي وفي السرية يخاف خما على المذهب
كسفنل بالليل منفر اقلوا جهر لتجنبته النقل للفرض ربيع والمخافة
المنفرد حقا وجوبا اذا قضى الجهرية وفي المخافة كان صلى العشا
وبعد طلوع الشمس كذا ذكره المص بعد عدل الوجبات **قلت** وهذا ذكر

ابن الكمال

ذكره ابن الكمال في شرح المنار من تحت القضا على الصحيح كما في الهداية لكن حقيقة
غير واحد ورجحوا تخييره كمن سبق بركة من الجنة فقام يقضيها بخير
واذ في الجهر سماع غير واتي المخافة سماع نفسه ومن يقربه فلو سمع
رجل ورجل فليس يهر والجهر ان يسمع الكل خلاصة ويجري ذلك المذكور
في كل ما يتعلق بنطق كسمنية على دبعة وجوب حجة تلاوة وعناق وطلا
واستئذان وغيرها فلو طلق او استثنى لم يسمع نفسه لم يصح في الاصح
وقيل في جوابيع يشترط سماع المشتري ولو ترك سورة اولي العشا
ولو عملا قراها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرية الاخيرين لان الجمع بين
جهر ومخافة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قراها واعاد الركوع ولو
ترك الفاتحة في الاولين لا يقضيها في الاخيرين للزوم تكرارها ولو ذكرها
فيل ركوعه قراها واعاد السورة وقرض لقراءة اية على المذهب هي لغة
العلامة وعرفا لها لغة من القرآن مترجمة اقلام سنة احرف ولو تذايرا
كلم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مرارا الا اذا حكم
حاكم فيجوز ذكره الفهستاني ولو قرا اية طويلة في الركعتين فالاصح
الصحة اتفاقا لانه يريد على قدر ثلثة فصار قاله الحلبي وحفظها
فرض عين متعين على كل مكلف وحفظ جميع فاتحة الكتاب وسورة واجب
على كل مسلم ويكره نقص شي من الوجبة بسبب في السفر طلقا اية حاله قرار
وقرار كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر وورد ما في الهداية وغيرها
من التفصيل ورده في النهر وحرران ما في الهداية هو المحل الفاتحة وجوبا
اي سورة شأ وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في الحضرة امام ومفرد ذكره الحلبي
والناس عنه غافلون طول الفصل من الحرات الى البرق في البحر والظاهر
ومنها الى اخره يكتن واساطره في العصر والعشا وباقية قطاره في الغرب
اي في كل ركعة سورة مما ذكر في فكر الحلبي واختاره في البدايع عدم التقدير
وانه يختلف في الوقت والقوم والامام وفي الحجة يقل في الفرض بالترسل
حرفا حرفا وفي التراوح بين بين وفي النقل ليل لهما ليسع بعد ان يقرأ كما يفهم
ويجوز بالروايات السبع لكن الاولى ان يقرأ بالعربية عند العوام صيانة
لديهم ونظا لاولي البحر على ثاينتها بقدر الثلث وقيل الضعف ندبا فلو
محض لا سببه فقط وقال محمدا في لكل حتى التراوح قيل وعليه الفتوى
واطالة الثانية على الاولى يكره مثريها اجماعا بثلاث ايات ان تقارب

طولا او قصرا والا اعتبر الحروف والكلمات واعتبر الحلي فخر الطول لا عدد
 الايات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر في النقل عدم
 الكرامة مطلقا وان باقل لا يكره لانه عم صلي بالعبود فينزل ولا يتبين شي من
 القرآن اضلا على طريق الفرض بل يعين الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التيقن
 وهل في فخر كل جمعة بل يندب فرائها احياها والمؤمن لا يقرأ مطلقا ولا
 الفاتحة ولا في السرية وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال فان قرا
 كره تحريما ونقض في الامع وفي ذور البحار عن مبسوط خواهر زاده انها
 نفسا ويكون فائضا وموتروني عن عدة من الصحابة فالمنع لحوط بال
 يستمع اذا لم يروى ويستأذنا لسر لقول ابي هريرة رضي الله عنه في خلافه لم
 فنزل واذا قرى القرآن فاستمعوا وان وصله قرا الامام اية ترغيب
 او ترهيب وكذا الامام يستعمل غير القرآن وما ورد حمل على النقل منفردا
 كما ركز الخطبة فلا ياتي بما يفوق الاستماع ولو كانت اورد سلام
 وان صلي الخطيب على النبي صلي الله عليه وسلم لا اذا قرأ انتم صلوا
 عليه فيصلي المستمع سرائر نفسه ويصلي بلسانه عملا بالمروى صلوا
 وانصتوا والجيد عن الخطيب والقريب سياتي في ان تراخى الانصات
فروع يجب الاستماع للقرآن مطلقا لان العبرة لجوهر اللفظ لا
 بالبراد يقرأ سورة ويحيدها في الثانية وان يقرأ في الاولى من محفل في الثانية
 من اخر ولو من سورة ان بينهما ايتين فاكثروا بكرة الفصل سورة قصيرة وان
 يقرأ منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الثانية قرائي الاولى كما قرئ
 وفي الثانية لم تراو نبت ثم ذكرتم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره في النقل
 شي من ذلك وثلاث تنبع قدرا فصر سورة افضل من اية طويلا
 وفي سورة وتحت سورة العبرة للاكثر وبسطة في الخلداني

باب الامانة

هو ضري وكبري والكبري استحقاق تصرف عام على الانام وتحقيقه
 في علم الكلام ونصيه اهم الواجبات فلذا قدوة على ذي صاحب المحررات
 ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغ قادرا قريبا لا هاشميا علويا
 محصوما ويكره تضليل الفاسق ويحول به الا لفتنة ويجب ان يدعى بالصالح
 ونفع سلطنة بتخليل الضرورة وكذا صبي ويمنع ان يفوض امور التقليد
 على اول تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الولي الذي يخدمه

اذنه بقضا وحجة كما في الاشياء غير المزانية وفيها لو بلغ السلطان والوالي
 محتاج الى تفليد جديرو الصغرى ربط صلاة المؤمن بالامام بشرط عشر
 نية للمؤمن الا قنلا او اتحاد مكانا وصلاهما وصحة صلاة امامه وعدم
 محاذاة امرأة وعدم تقدمه عليه بعقبه وعمله بانثقالا نه وكاله
 من اقامة وسم ومشاركة في الاركان وكونه مثله او دونه فيها
 وفي الشرايط كما بسط في البحر قيل وثبوتها باركوا مع الراعي ومن
 حكمها نظام الالفه وتعلم الجامل من العالم بما فضل من الاذان عندنا
 خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر بن الخطاب لا دنائي مع
 الامامة اذ اجمع افضل وقال بعضهم لم خلاف تركت الفاتحة ان يعاتبني
 الشافعي اوقد انما يعاتبني ابو حنيفة فاختار في الامانة والجماعة
 سنة مؤكدة للرجال قال الرازي ارادوا بال تأكيد الوجوب الا في جمعة
 وعيد فشرط وفي التزاوج سنة كفاية وفي ترديد من مستحبته على
 قول ذي وتر غيره ونطوع على سبيل التداي مكرهة وسفينة ويكره
 تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محله الا في مسجد طريق او مسجد الامام
 له ولا يودن واقامها اثنان فاحد مع الامام ولو حيزا او ملكا او حيا في مسجد
 او غيره ونقض امانة الحلي اشياء وقيل واجبة على العامة في عامة شليقا
 وبه حزم في القصة وغيرها قال في البحر وهو ارايح عند اهل المذهب
 فليس واجب ثمرة نظيره الا ثم يتر كاهمة على الرجال العقلاء
 الباقين الا حلال القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو فاته
 ندب طلبها في مسجد اخر الا المسجد الحرام وخوفا فلا يجب على مريض ومفقود
 وزمن ومضطوح يدور جالس خلاف او رجل فقط ذكره الحادي اخلوج
 وشيخ كبير عاجز واعمي وان وجد قايما ولا على من حال بينه وبينها
 مطروطين وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليلا لا نهرا وخوف على
 ماله او من غيرم او ظالم او ملافحة احدا لا خشين وارادة سفرو ضيامة
 بمريض وحضور طعام تنوقه نفسه ذكره الحادي وكذا اشتغاله بالجمعة
 لا بخيره كذا حرم به الباقي في بخا للمسيحي اي لا اذا اظلم تكاسلا
 فلا يعذر ويعذر ولو بلغه المال يعني بحسبه عنده ولا تقبل شأنة
 الا يتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته والا حق بالامانة فقد يما
 بل تصاحب الا نهر العلم باحكام الصلاة فقط صحة وساد البطريراقنا

للفواحش الظاهرة وحفظه وقدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم
الاحسن للاوة او تجوز الفترة ثم الاوزع اي لا كبر اتقا للشبهات
والنفوي اتقا المحرمات ثم الاسن اي لا قدم اسلا ما فيقدم شاب على
شيخ استلم وقد لو يقدم ورعا في الشهر على الزاهد عليه بقاس سائر الخصال
فيقال يقدم اقدمهم علما وخوة وح فقلما يحتاج للمفرقة ثم الاحسن خلقا
بالصم الفة بالناس ثم الاحسن وجهها اكثرهم تبحرا اذ في لزاد ثم اصبحهم
اي استحجم وجهها ثم اكثرهم حسنا ثم الاشرف نسب اذ في البرهان ثم الاحسن
صوتا وفي الاشباه قيل من المثل ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر طقا
ثم الاكثر ثوبا ثم الاكثر لساوا الاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم المخذ
الاصلي على الغنيق ثم المقيم عن حوث على المقيم عز جابة **فاجابة**
لا يقدم احدي التراجيم لا بموجب ومنه السابق الى الدرر والافتاء والدعوي
فان استؤوا في المي فدرع بينهم انتهى كلام الاشباه وفي محاسن القل
لابر وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شاو اكثر
مشايخا على تقديم الاستوي فاو لم يرسنه ابن كثير فان استؤوا ايقع
بين المستويين والخيال الى القوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير
الاولي اساو بلا ثم واعلم ان صاحب البيت ومثله امام المسجد
الراي اوي بالامانة من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض
فيقدم عليه لعموم ولا بينهما وصرح الخوازي بتقديم الوالي على الراي
والاستعفاء والاستعفاء حق من المالك لما لوام قوما وامم له كارهون
ان الكراهة لفساد فيه او لا نعم احق بالامانة منه كره له ذلك حرجيا
لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما ومم له كارهون وان لم
احق لا والكراهة عليهم ويكره خبزها امامة عبدا ولو منعها قنسا
عن الخلاصة ولعله ما قدمناه من تقدم المخذ الاصل اذ الكراهة
فتنه واعرا في مثله تركان واكراد وعامي وفاسق واعمي وخوة الاعي
نهر الا ان يكون اي غير الفاسق اعلم القوم فهو اوي في مقدم اي حجب
بدعة وهي عقاد خلاف الظاهر المروف لا عن الرسول لا يثا تده
بل ينوع شبهة وكل من يكون من قبلتنا لا يكفر بها حتي الخواارج الذين
يسخطون دما ناولوا وسب الرسول ويكره صفاته تعالى وجاز
رويته لكونه عن ناويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا لخطائيه وماس

كفرهم وان انكر بعض ما علم من اذ من ضرورة كفرها كقول الله تعالى حتم
كالاجسام وانكاره صحة الصديق فلا يصح الا قتداه اضلا فليحفظ اوله
الزنا هذا اذ وجد غيرهم ولا فلا كراهة بحرجا وفي الشهر عن المحيط
صلي خلف فاسق او مبتدع ناله فضل الحاجة وكذا انكر خلف امرد وسفيه
ومفلوج وابصر شاع برصه وشارب حمرا وكل ربا ونام ومراي ومتنع
ومنام باخوة فنهستاني زادا برمالك ومخالف كشافي لكن في وتر البحر
ان يتقن المراعاة لم يكره او عدها لم يصح وان شك كره ويكره تحريما يطول
الصلاة على القوم زايديا على قدر السنة في قراءة واركان رضي القوم او لا
لا طلاق الامر بالتحفيف نهرو في الشرب بلا لينة ظاهرا حديث معاذ انه
لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقا ولذا قال الكمال الا لضرورة وحج انه
عليه السلام قد بالعودتين في العجز حين سمع بكجي ويكره تحريما جماعة
النساء ولو في النزاهة في غير صلاة جنازة لا منها تشرع مكررة فلو اقر
تفرق من صغراغ اخذاهن ولو امت قتها رجلا لا تقاد لسقوط الفرض
صلا تها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة
الكل فان فعلن تفقد الامام وسطحت فلو تقدمت امت لا الحنق
فيقدم من كالتدلة فيتوسطهم الامام وتكره جماعتهم تحريما فتح ويكره
حضورهم الجماعة ولو لوجه وعيد وعظ مطلقا ولو يجوز البلاء لفساد
الزمان على المذهب المفتي به واستثنى الكمال تحت العجز المتفانية
كما تكره امامة الرجل من بيت ليس من رجل غيره ولا محرم منه
كاخوته او زوجته او امته اما اذا كان منهن واحد من ذكر او امهات
المسجد لا يكره بحرج ويقف الواحد ولو صبيا ايا الواحدة فتتأخر بحاذيا
اي شاو باليمين امامه على الذهب ولا عبرة بالراس بل بالقدم فلو
صغرا فالاصح ما لم يتقدم اكثر قدم الموت لا تفسد فلو وضع عن ايساره
كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على لاجم مخالفة السنة والوايد يقف
خلفه فلو توسط اثنين كره فخرهما وتحريما لو اكثر ولو قام واحد اجنب
الامام وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصنعهم الامام بان يامرهم
ند لك قال الشامي وينبغي ان يامرهم بان يتوضوا ويسدوا للفل
ويسوا ساكنهم ويقف وسطه وحيز صفوف الرجال او لها في غير
جنازة ثم ثم ولو صبيا على ردف المسجد اذ وجد في حقه مكانا كره كفيانه

في صف خلف صف فيه فزجه **قلت** وبالكراهة ايضا صرح الشافعية
وقال السيوطي في سبط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل موقوف لفضيلة الجماعة
الذي هو التضعيف لا لاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها
هي عود بركة الكامل له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة
غفر له ومع خياركم اليكم مناكب في الصلاة ولهذا يعلم جمل من يتيسر
عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه رياء كما بسط في البحر كن نقل
المع وغيره عن التقنية وغيرهما ما يخالفه ثم نقل نصيحه عدم الفساد
في مسألة من جازب من الصف فتأخر قبل ثم فرق فليجوز الرجال ظاهرهم
يعم العبيد ثم الصبيان ظاهره تعدد هم فلو واحد دخل في الصف ثم الخائفا
ثم الساقا والاصفوف المكنة اثني عشر تكن لا يدرهم صحة كلها لحاملة
الخائفا بالاضروا اذا احادته ولو بوضو واحد وضو الزيلعي بالساق والكتب
امراة ولوامة مشتهرة حالا كينت تشع مطلقا وثان وسبع بوضو
وما ضا يجوز ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع في غلظ اصبع او فرجة سبع
رجلا في صلاة وان لم تتخذ كينتها ظاهرا بعصبي عصر علي الصحيح سراج
لانه يصح نقلا على المذهب حرو وسيجي مطلقا خرج الجائزة
مشتركة فيحاذاة الصلابة لمصل ليس في صلاتها مكرود ولا مفسد
فتح مخترية وان سبقت ببعضها واداد لو حكما كلاخيرين بعد فراع
الامام بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق ولتحدث الحجة
فلو اختلفت كما في خوف الكعبة وكيلة مظلة فلا فساد في صلاة
لومكفا والا لا نوي الامام وقت مشروعه لا بعده اما متها وان لم تكن
حاضرة على الظاهر ولو نوي امراة معينة او النساء الا هذه علمت
نيته والا ينهاه سد صلاتها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم تأخر
لنكها فرض المقام فتح وشرطوا كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في كل
كامل فالثم عشرة ومحاذاة الامرد الصبيح المشتمل فيفسدتها
على المذهب تضييع لما في جامع المحمدي ودرر البحار من الفساد لانه
في المرأة غير محمول بالشهوة بل بترك فرض القيام كخفة ابن المقام
ولا يصح اقتدار رجل بامرأة وخشي وصبي مطلقا ولو في جازاة ونقل
على الاصح وكذا لا يصح الاقتدار بحول مطبق او متقطع في غير حاله
افاقته او سكران او معتوه ذكره الحلبي ولا طاهر بعد وهذا ان قارن

الوضو الحديث او طرا عليه بعباده وصح لو فوضا على الا تقطاع وصلو كذلك
كاقندا بمقتدر امر خد وج الدم وكاقندا امراة يمثلها وصبي يمثلها
ومعذور ومثله وودي عذرا من بوي عذرا لا عكسه كذي انقلاب بذي سلس
لا رمع الامام محدث ونجاسة وما في المحتبي بالمائل صحيح الا ثلاثة
الحضائي المشكل والصاله والمستطاضة اي لا حمال الحضر فلو انتمى مع ولا
حافظا يتيم من القران بغير حافظ لها ولو الامي ولا امي باخر من القدرة الامي
على الحرمة وضع عكسه ولا مستنور عورة تجار فلو اتم القاري عرايا
ولا يسين صلاة الامام ومما ثله جازية اخفاقا وكذا ذو جرح
مثله ولا يصح ولا قادر على ركوع وسجود بجاخر عنهما لبنا الفتوي
على الضعيف ولا مفترض بغيره ولا مفترض فرضا اخر لان اتحاد
اتحاد الصلاة في شرط عندنا وصح ان مرادها كان يضاي مع النبي صلى
الله عليه وسلم تقلا وبقيته فرضا ولا نادر بغيره ولا يفترض ولا ينادي
لان كلامهما كغير فرض فرضا اخر الا اذا نذر احدا ما عاين من ذوالاخر
للاتحاد ولا نادر يخالف لان المندورة اقوي فصح عكسه وخالف
وبغيره ومصليا ركعتي طواف وكذا ذين وتوا شتركا في نافلة
فاستداهما صح الا قندا الا اذا استداهما من دون ولو صليا الظاهر
وتوي كل امامة اخر صحت لان نوبا الا قندا والفرق لا يخفي
ولا لا حق ولا مستيق بمثلها لما اتفرد ان الا قندا في موضع الا تفرد
مفسد كعكسه ولا سافر بغيره بعد الوقت او فيه فخرج صحوايم
تبع الامام اما بعد الوقت فلا يتخير فرضه فيكون اقتدارا بغيره
في حق او فارة باقتداره في شفع اول او ثان ولا نادر براكب ولا ركب
بركبتا بته اخري فلو معه صح ولا غير التبع به اي بالتبع على الاصح
كما في البحر عن المحتبي وحرر الحلبي وابن الشحنة انه بعد بدل
جهد د ايا حتما كالادي ولا يوم الامثلة ولا نطق صلاته ان
امكنه الا قندا بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض من لا تتبع
فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الا تتبع وكذا من لا يقدر على التلطف
محرر من الحروف او لا يقدر على اخراج الفا لا يتكرر واعلم انه اذا قصد
الا قندا باني وقت حركه كان لا يصح شفعه في صلاة نفسه لانه قصد
المشاركة وهي غير صلاة الا تفرد على الصحيح محيط وادي على البحر

في غير ما ينظر كالظهور من القيم

انه المذهب قال المصنوع كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول مجرد خاصته
قلت وقد ادعي فيما مر بعد تحقيق السراج بخلافه ان المذهب انما
تفلا فتسلح فلا شبهة ما في الزيلعي انه متى فسد لفقد شرط كطاهر
يخذول لم تنفقد أصلاً وان لا خلافاً للصلايين فتتخذ نفلاً غير
مضوق وتترتب الا تنقاض بالهفوة وتبيح من الاقدار صف من المسا
بلا حيل قدر ذراع او ازفاعة من قدر قائم الرجل بفتح السعادة
او طريق متروكة بحلة التي يجرها القول او تهرج في حية السقن وتور
رقاً وتزيد المسجداً وحلاً في فضا في الصحر او في مسجد كبير جبر المسجد
القدس يبيح صفين فاكثراً اذا انقضت الصفوف فيصح مطلقاً
كان قلم في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لا واحد اتفاقاً
لانه كراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلقه والحال
لا يمنع الا قدراً ان لم يشتهه حال امامه بسمع او رتبة ولو باج
مشكك يمنع الوضوء في الاصح ولم يخلف المكان حقيقة تمسك وبنت
في الاصح قضية ولا حكمة عند انقضاء صفوف ولو اقتدي من سطح داره
المتصلة بالمسجد لم يجز لا خلافاً المكان دور ونحو وغيرهما واقر
المصنوع تخفيه في الشبهة لا في نقل عن البرهان وغيره ان
الصحيح اعتبار الاشياء فقط قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر
ومفتاح السعادة ونجس الفناوي والنصاب والخاصية انه الاصح
وفي النهي عن الزاد انه اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتداء من
لا مامعه بمنهم ولو منع متوضي بسور حمار مجتبي وغسل بياض ولو
على جارية وقام بقاعد يركع ويتشهد له ثم غمر صلى اخر صلاة
قاعداً وهم قيام وابوبكر يمدحهم تكبيرة وبه علم جواز رفع المؤذنين
اصواتهم في حجة وغيرها معني اصل لرفع اماماً تبارفوه في زماننا
فلا يجد انه مفسد اذا الصياح ملحق بكلام فتح قائم بل جاز لا يبلغ
حرمة الركوع على المعتد وكذا باعرج وغيره اولى وتوم عبثه الا ان
يوجب الامام بضبط حال الموتى قاعداً او قائماً هو المختار ومستقل بغير
في غير التراجع في الصحيح خاتمة ولا نه لا نه سنة على هيئة محض
فيروي وضعها الخاص المخرج عن المعهدة **فروغ** صح اقتداء
متنفل ومن يدي لو قدر واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصد

وهو

وهو مقيم بعد الغروب من قبله الا تخادوا واذا ظهر حذر المصنوع وكذا
كل يفسد في رأي يفتد بطلت فيلزم اغادتها لتضمنها صلاة الموت
صحة وفساد انما يلزم الامام اخبار القوم اذا اقام وهو وحده
او جنب اذا قد شرط او ركن وهل عليهم عادة ان عدد لا نعم والاذن
وقيل لا لفسقه باعترافه وكورع انه كاف لم يقبل منه لا الصلاة
دليل الاسلام واجبر عليه بالقدر الممكن بلسانه او بكتاب او رسول
على الاصح لو معينين ولا لا يدر منه يخرج عن المعراج وصح في مجامع
القناوي واذا اقتدى في وقاري باي نفس صلاة الكل للقدر
على القراءة بالاقدي بالقاري سواء علم به او لا بواه او لا على المذهب
واستخلف الامام امياً في الاجريين ولو في الشهادت ما بعده فتصح
لخروجه بصفه ففسد صلاتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخلو
عن القراءة ولو تفذروا وصحت لو صل كل من الاصح والقاري وحده
بخلاف حضور الاصح بعد افتتاح القاري اذا لم يقف يد ومثلي
منفرد افانها ففسد في الاصح لما مر واعلم ان المذكور من
صلاها كاملة مع الامام واللاحق من قائمته الركعات كلها
او بعضها لكن بعد اقتدائه بغير ركعته ورجعة وسبق حدث
وصلاة خوف ومقيم ايتم عساف وكذا بلا عذر بان سبق امامه
في ركوع وسجود فانه يقضي ركعة وحكمه كونه فلا ياتي بقرة
ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية اقامته ويبدأ بقضائياته
عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صل
ما نام فيه بلا قدارة ثم ما سبق به مما ان كان مسبقاً ايضاً
ولو عكس صح وان لم تكن الترتيب والمسبوق من سبقه الامام
لها او بعضها وهو منفرد حتى يثني ويتعوذ ويقرأ وان قرع
الامام لعدم الاعتداد بها لكرهتها بفتح السعادة فيما يقضيها
اي يتابعه الامام ولو قبلها فلا ظهر المفساد فيقضي اول صلاة في
حق قدارة ولزمها في حق تشهد تدرك ركعة من غير في ياتي بركعتين
بالحجة وسورة وتشهد بينهما وترا بغيره الراعي بفتح فقط ولا
يقف قبلها الا يدرج فكيف تدرجها لا يجوز الاقتداءه وانصح
استخلافه في حرذاته لاحالة القضاء فلا استثنى اصلاً عما رجع

في الاشياء نعم كوني احذر المستوفين ففني ملاحظا للاخرين لا اقلد اجمع
وثانيها ياتي بتكبيرات التشريق اجماعه وثالثها لو كبر يتيقن
صلاة وقطعها بصير مستانقا وقاتلا في الخلاف المستقيم كما سيجي
ورابعها الوقام الي قضى ما سبقه وعلى الامام بحدنا فهو ولو قبل القتل
فصلية ان يعود ويكتفي ان يصلي حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولو قام
قبل السلام هل يعيد بادائه ان قبل فعود الامام قد روي التشديد
لان بعده نعم وكره تخريا الا بعد خوف حدث وخروج وقت
خروج الجماعة وعيد ومعدرو غام هذه مسح وقروا ما روي به
فان قرح قيل سلام امامه ثم تابعه فيه صحته ولو لم يعد كان عليه
ان يسجد للسلام في اخر صلاته استحضارنا في رايه بالسلام ولا الامام
لو تذكر سجدة سهوية او تلاوته فوضعت لمتابعة وهذا كله قيل
تقيدها قام اليه بسجدة اما بعده فتفسد في صلوية مطلقا كذا
في تلاوته وسهوا وان كان لا ولو سلم ان بعد امامه لزمه السهو
والا لا ولو قام الامام خامسة فتابعه ان بعد الفعود تفسد والا لا
حق تقيدها خامسة بسجدة ولوطن الامام السهو وسجد له فتابعه
فبان ان لا سهوا فلا شبه الفساد لا قنائه في موضع الانقار

باب الخلاف

اعلم ان الجواز البنا ثلاث عشرة شرطا كون الحديث سماعيا
مؤيد نه غير موجب الفصل ولا نادر وجود ولم يواد ركزا مع حدث
او مشوق لم يفعل شيئا او فعلا منه بد ولم يتراخ ولا عذر
كرهية ولم يطرر حدثه السابق كصومدة مسحة ولم يتذكر فائنة
وهو ذريرت لم يتم الوتم في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير
صالح لها سبق الامام حدث سماعي لا اختيار للعبد فيه ولا في نيته
كسفر جلة من شجرة وكحدثه من نحو عطا من علي الصبح غير مانع للبنا
كما قدناه ولو بعد التشهد لياقي بالسلام استخلف اي جاز له ذلك
ولو جاز به باشارة او حراجه ولو لم يتوق ويشير باصابع ليقا
ركعة وباصبعين ثم ركعتين ويضع يده على ركبته لترك ركوع وعلى
جبهته لسجود وعلى فقه لقلعة وعلى جبهته ولسانه لسجود ثلاثة
او صدرة لسهوا لم يجاوز الصفوف لولي الامر امام لم يتقدم فخره الترة

او موضع

او موضع السجود على العتد كالمفرد وما لم يخرج من المسجد او الجبانة
او الدار لو كان يصلي فيه لانه على امامته ما لم يجاوز هذا الحد لم يتقدم
احد ولو بنفسه مقامه ناديا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر
فائنة او تكلم لم تفسد صلاة القوم لانه صار متقدما ولو كان الما
في المسجد لم يخرج للاستخلاف واستثنى فيه افضل خيرا عن الخلاف
ويتعين الاستثناء ما لم يكن تشهدا يكتنون او حدث عمدا وخروجه
من مسجد فخطب حدث او اخلاص بنوم او تفكر او نظرا ومس لشيء
او انما او قهقهة لندرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا حضر عن
قناة فذر المفروض الحديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه فانه لما
احضر بالني صلى الله عليه وسلم حضرنا لقرأة فشاخ فقدم النبي
صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة ولو لم يكن جازي لما فعله بداهة وقال
تفسد بعكس الخلاف لو حضر يبول او عايط ولو سجد عن ركوع وسجود
هل يستخلف كالقرأة لم اراه ليجل اي لاجل جلاله وخوفه واعتداه لا
يستخلف اجماعا لوني القرأة اصلا لانه صار امينا واصاحبه
عطف على السنن لو ذكر كثير ابي جليل مانع من غير سبق حدثه ولو منه
فقط بني وكشف عورته في الاستنساخ او للراة ذر لها اللوضو والم
يضطر منه فلو اضطر لم تفسد او قدر في حالة الذهاب والرجوع
لا دايه كذا مع حدث ومشي بخلاف تشيخ في الاصح او طلب الما
بالاشارة او شرا بالمعاطاة المنافي وكذا وراي قدر اخر الا قدر البنا
علي المختار او مكث قدرا دأركي وان لم ينوا الا بعد سبق الحدث
الا بعد ركوع ورعاف واذا ساع له البنا تضافوا بكل سنة وبي
علي ما مضى بلا كراهة ويتم صلاة ثمعة وهو اولى تقبيل المشي
ويعود الي مكانه ليتخذ مكانا ما كسفر فانه محذور وهذا ان ذرع ان
خلفته والاعاد الي مكانه لو بدنه ما ما يمنع الا قننا كالمقندي اذا
سبقه الحدث واعلم انه اذا تعذر عملا بيا فيها بعد جلوسه قدر التشهد
ولو بعد سبق حدثه تمت لتمام قرايتها نعم بقاد لترك واجب
السلام ولو وجد المنافي بلا منعه قبل الفعود بطلت اتفاقا ولو
بعده بطلت في المسائل الا ثلثي عشرية عنده وقال لا صحته ورجحه
وفي الشربلا لية والظاهر قولنا بالصحة في الاثني عشرية وهي ما ذكر

بقوله كاستطل لو فرغ ما بقا كما في ذكره وكان اذ في بقدره المنيح على الما
واما مسئلة رفته الموضي الموم بمشيم الما فيها خلافا في فقط وتنقل
تفلا يصح مدة مسجده ان وجد ما لم يخف تلف رجله من برد ولا فيصحي على
الاصح ولا فيصحي كما في بابه وتعلم ان في اي ذكره او حفظه بلا منع
ولو كان الامي يفتد بالتقاري على ما عليه الاكثر لكن في الظهيرية صح
الصحة قال الفقيه وبه نأخذ وجود القاري سائر انضج الصلاة به
ومثله لو صلى بغيره فوجد ما يزيلها او عتقت الامة ولم تنقنع فورا وترى
الماسح خلفه الواحد جعل يسير ولو يكثر ثم اتفاقا وقدره موم على الاركان
وتذكر فانيته عليه او على امامه وهو صاحب ترتيب الوقت متشع وتقد
القاري علميا مطلقا وقيل لا فساد لو كان استخلافه بعد التشهد بالاجماع
وهو الاصح كما في كايه لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الظهر والها
في الصلوة ودخول وقت من الاثلاثه على مصالي العضا ودخول وقت الغص
بان بقي في مودته الى ان صار الظل مثليه في الجهة بخلاف الظرفانها
لا يتطل وروا عن المذور بانهم يغيثون في الوقت الثاني وكذا خروج
وقتة وسقوط جيرة عن بر واعلم انه لا تنقل الصلاة في هذه
لواضع العشرين تقلا اذا بطلت الا في ثلاث فيما اذا ذكر فانيته
او طلعت الشمس وخبر وقت الظهور في الجهة كما في الجوهر زادي الخا
والموجي اذا قدر على الاركان ويزاد مسئلة الموم بمشيم كما قد مرنا والظا
ان رواها في العيد ودخل الاوقات الكروية في القضا كذلك لم اره
ولو استخلفه الامام مستوقا ولا حقا او نفعا وهو سافر مع والدرك
اولي لو جعل الكمية مودته كل ركعة احتياطا لو سبوا بر كعتين
فرضنا القعدتين ولو اشار انه لم يقبل في الاولين فرضنا لقراءة في الاربع
فلو اتم المستوق صلاة الامام قدم مذكرا للسلام ثم لو اتي بما فيها الكفاية
تفسد صلاة دون الصوم للدركين لقام اركانها وكلا تفسد صلاة من
حاله كحاله للمنا في خطاها وكلا تفسد صلاة الامام الاول المحذوران لم
يفزع فان فرغ باد تওয়া ولم يفته شي لا تفسد في الاصل ما سترافه كونه
وتفسد صلاة مستوق عند الامام بغيره امامه وحده المذوق في رجل
تعوده قدرا التشهد الا اذا قدر ركعة بسجدة لتاكدا نظاره ولو ذكركم
اما ما خرج من مسجده لا تفسد اتفاقا لانها منهيان لا يفسدان

ولذا

ولذا يلزم المدركين السلام ويقضون في القنينة بلا سلام بخلاف ذلك
فانه كالامام اتفاقا ولو لا خفا في ساد صلا ثم يفتحان صح في البرج
الفساد وفي الظهيرية عديمه وظاهر الخبر والتميز بين الاول والآخر
الامام لا خصوصية له في هذا المقام في ركوعه او سجوده تওয়া وبني العاد
في البناء على سبيل الفرض ما لم يرفع راسه منها مريرا للاداما اذ
رفع راسه مريرا به اذا ركن فلا يبيى بل تفسد ولو لم يزد الا اذا فرغنا
كما في الكمال وفي المجتبى وتباخر محدودا بالولا يرفع مستويا تفسد ولو
تذكر المصلي في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة صكسية او تلا روية
فاخط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجوده فسجد لها عقبه فذكر اعادها
اي الركوع والسجود ندبا لسقوطه بالنسيان وسجد للسهو ولو اخرها
لا خصلاته قضاها فقط ولو ام احدا فقط فاحذر الامام وخرج
من المسجد ولا فهو على امامته كما فرضت الاموم للامامة لو صلحها اي كامة
الامام بلا نية لعدم المزاحم والايصال كصبي ضد صلاة المقتدي اتفاقا
دون الامام على الاصح بقا الامام اماما والموم بلا امام اذا لم يستخلفه
صلاة الامام والمستخلف كليهما باطلة اتفاقا ولو ام رجل رجلا واحدا
وخرج من المسجد تمت صلاة الامام وبقي على صلاته وسجد صلاة المقتدي
لما مر لخره زعاف يكت الى فقط اعاد ثم يتওয়া ويبيى لما مر

باب ما يفسد الصلاة

وما يكره فيها عقب العارض لا حنطاري بالاختباري يفسد ها التكم
هو النطق بحرفين او حرف مفهم كحوق امرا لو استخلفه كلبا ومرة
او ساق حمارا لا تفسد لانه صوف لا تحاله عمده وسهوه قبل تعوده قدر
التشهد سيان وسوا كان لاسباب او نايما او جابلا او خطيئا او مكرها
موا الحنار وحديث رفع عزامتي الخطا يجوز على رفع الائمة وحديث
ذي اليد من مستوح تحويث مسلم ان ضللا تنال يصلح فيها شي من كلام
الناس الا السلام للتعليد اي للخروج من الصلاة قبل اتمامها على ظن
اكتاها فلا يفسد بخلاف السلام على انسان للتحية او على ظن انها
تروجة مثلا او سلم قائما في غير جازاة فانه يفسد ها مطلقا وان لم يقبل
عليكم ولو ساءيا فساد الام القنينة تفسد مطلقا وان لم يقبل عليكم وسلام الخليل
ان عمده ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يبيده بل يكره على المحدث نعم

لوصاف بنية السلام قالوا تفسد لانه عمل كثير وفي الشهر عذر

الدين العزى
سلامك مذكورة علي من ستمع ومن بعد ما ابدي سيد ذيق
مصل وتال دكر ومحدث خطيب ومن يمتعي ليهتم ويسمع
مكرر فقه جالس لقضايه ومن خشيوا في الفقه دعاهم لينفخوا
موذن ايضا او مقم مدرس كذا الاجنبات الصليات الجمع
ولهاب شطرح وشبه خطبهم ومن هو مع اهل له يستمع
ودع كافر ايضا ومكتوبة وموهوب في حال النفوط اشنع
ودع الا الا اذا كنت طائعا وتعلم منه انه ليس يمنع
كذلك استاذ محسن مطير فهذا ختام والزيادة تنفع

وصح في الدنيا بوجوب الرجوع بعضها وتجد منه بقوله سلام عليكم
بحزم الميم والتخفيف تحرفين بلا عذر اصابعه بان نشا من طبعه فلا
او بلا عرض صحيح فلو لم تحسن صوته او لم يندري املته او اعلام انه
في الصلاة فلا فساد علي الصحيح والدعاء يشبه كلامنا خلافا
والا نين قوله اه بالقصر والتاوه قوله احم بالمد والتايف واذا تف
واليك بصوت يحصل به حروف لوجع او مصيبة فيد للارتبة الارض
لا يملك نفسه عن اثنين وتاوه لا نوح كعطاس وسعال وجان وتثاوب
وان حصل حروف للضرورة لا تذكر الجنة والتاوه فلو اجتهد قراءة الامام
فجعل يكي ويقول بلي او نعم او اري لا تفسد سراجته لدلالة علي التنوع
وتفسد ما تشمت عا طس اخيرة بيجرك الله ولو من العاطس نفسه
لا وبكسه التامين بعد التسميت وجواب خبره سو بالاسنخاخ علي
المذهب لانه يفسد الجواب صار كلام الناس وكذا يفسد ما كلفه
به الجواب كان فيله امع الله الله فقال لا اله الا الله او ما لك فقال
الحيا والبغال والخيول ومن اين جيت قال وبيد معطلة وقصد مشيد
او الخطاب كقوله له لمن اسمي يحيى او موسي مخاطبا يا يحيى هذا الكتاب بقو
او وما تلك يمينك يا موسي مخاطبا لمن اسمك ذلك او لمن يا يحيى من
دخله كان اسما **فدوع** سمع اسم الله ورسوله تفسدان ففسد جوابه
ولو سمع ذكر الشيطان فلعنه تفسد وقيل لا ولو حو قله ففح الوسوة
ان لا مور الله يفسد لا لا مور الاخرة ولو سقط شيء من السطح فبطل

وادعي

وادعي لاحد واعليه فقال امين تفسد ولا تفسد في اكل عند الثاني
والصحيح قولنا لا يفسد المتكلم حتى لو انصف احد فوسع له تفسدت ثلث
يكث ساعة ثم يتقدم براهيه من مستاني مخزيا للزاهدي وروايات
قبيته وقد يفسد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه
بافه في الصلاة لا تفسد اتفاقا ابن مالك ومليني وفتح علي
غير امامه الا اذا اراد الغلاوة وكذا الاحد الا اذا ذكر قتلي
فيل تمام الامام الفتح بخلاف فتحه علي امامه فان لم يفسد مطلقا
لفتح واخذ بكل حال الا اذا سمعه للموت من غير مصل ففتح به بطل
صلاة الكل ويؤي الفتح لا لقراءة ولو جري علي لسانه نعم او اري
ان كان يصادها في كلامه تفسد لانه من كلامه ولا لانه قران
واكله وشربه مطلقا ولو سمعته ناسيا الا اذا كان بين لسانه ما كلف
دون الحصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي فابتلع لما المضغ
تفسد كسكر في فيه يبتلع ذوقه ويفسد ما انتقله من صلاة الي
مخايرها ولو من وجهه حتى لو كان منفردا فبكر ينوي لا فسادا او عكسه
صار مستانفا بخلاف نية الظاهر بعد ركعة الظاهر الا اذا تلفظ
بالنية فيصير مستانفا مطلقا وقد انتم من مصنف اي ما فيه قران
مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حاقظا لما قراه وقرا بلا حلق وقيل
لا تفسد الا باية واستظاهرة الخليلي وخوزه الشافعي بلا كراهة
وهما بما للتشبه باهل الكتاب ايجاز ففسده فان يتم لا يكره في كل شيء
بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر ويفسد ما كل عمل كثير
لليس من اعلمها ولا صلاحها وفيها اقوال خمسة اجمعها ما لا يشك
بسببه الناطق من جديد فاحله انه ليس فيها وان شك انه فيها
امر لا يقليل لكنه يشك بالسر والتفصيل فامل فلا تفسد برفع يديه
في تكبيرات الزوايد علي المذهب وما روي من الفساد فسادا ويفسد
تجوده علي خير وان اعاده علي طاهر في الاصح خلاف يديه وركبته
علي الظاهر ويفسد ما اذا ركن حقيقة اتفاقا او تمكنه منه بنية
وهو قدر ثلاث تسبيحات مع كشف عورة او خجاسة مائة او قو
لوحمة في صف نسا او امام امام عند الثاني وهو المختار في الكل لانه
احوط قاله الخليلي وصلا ته علي مصل يضر بخسر البطانة بخلاف

غير ضرب وبسوط على جس ان لم يظهر لوف اوتج وتحويل صدره عن
القبلة اتفاقا بخير عذر فلوطن حديثه فاستدبر القبلة ثم علم عدمه
اما قبل خروجه من المسجد او بعده فسقط **فدفع** مشي مستقبل
القبلة هل تقصد ان قد اصف ثم وقف قد ركن ثم مشي ووقف كذلك
وهكذا لا تقصد وان كثر ما لم يخلف المكان وقيل لا تقصد حالة العذر
ما لم يستدبر القبلة استحضار ذكره المستباني وهل يشترط في المقصد
الاختيارية الحيارية نعم وقال الحلبي لا فان من دفع او جرت به الدابة
خطوات او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مصرغها ثلاثا
او مرة ونزل بينها او سبها بشهوة او قبلها بغيرها فسد فلا تقبلت
ولم يثبتها **الفرد** اذ في تقبيله مع الجماع معه او هي به طائرا
لم تقصد ولو انساها تقصد كضرب ولو مرة لانه مخصوصه او تاديبا
وملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقي من المفسدات ان تداد تقبله
وتوفد فحشون وانما وكل موجب بوضو وغسل وترك مسح ركن بلا
قضا وشروط بلا عذر ومسا بقية الموضع بركن لم يشارك فيه لما فيه
كان ركع ورفع لاسه قبل امامه ولم يجده معه او بعده وسلم مع الامام
ومتابعه المستبوق امامه في سجود السهو بعد تارك الفقرة اما بعد
فتجب متابعتها وعدم اعادتها بعد الجلوس الاخير بعد اداء سجدة
صلية او تلاوته تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادتها ركن اداء نائما
فهذه امام المستبوق بعد الجلوس الاخير ومنها بعد الفقرة في التكبير
كما مر ومنها الفقرة بالاحسان ان غير المعني والالا لانه في حرفه
ولين ان تحشر والالا بنوايته ومنها رلة الفاري فلو في امره وتخصيف
مشدد او عكسه او بزيادة حرف فاكثروا الصراط الذين لا توصل
حرف بكلمة اخوايا كعباد او لوقف وابند لم تقصد وان غير المعني
به يصح بنوايته الا تشدد بدرجة العالمين واياك نعيد وبتركه تقصد
ولو لاد كلمة او نقص كلمة او نقص حرفا او قدمه او بدله باخر نحو من
شبهه اذا اثمروا استخضعوا لغيري جدرينا لا تفوت بذلك نفرت
اياك بدل او اجلم تقصد ما لم يتخير المعني الا ما يشق تمييزه
كالضاد والظا فاكثروا بفسدها وكذا لو كرر كلمة وصح الباقي
الفساد ان غير المعني نحو رب رب العالمين للاضافة كما لو بدل كلمة

بكلمة وغير المعني نحو ان الفجار لفي جنات ونمامه في الطولات ولا يفسد
نظره الى مكتوب وقلمه ولو مستقيما وان كره ومدور ما زل في الصحرا
او مسجد كبير بوضع سجدة في الاصح او سروره بين يديه الحائط القبلة
في بيت ومسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة وكلما
او سروره أسفل الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها اي لو كان بشرط
تحاذية بعض اعضا المار بعض اعضاه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع
دون قائمه المار وقيل دون السترة كما في عذرا الاذكار وان اثم
المار الحديث البزار لو جلم المار ما ذا اعليه من الورق ووقف ركنين جريا
في ذلك المار ولو بلا حائل ولو ستارة ترتفع اذا سجد ففقد
اذا قام ولو كان درجة فلما دخل ان يمر على ركنه من لم يسدها لانه
اسقط حرمة نفسه فتنبه وتحرر ركنه بآداب الامام وكذا التمسك
في الصحرا وكذا سترة بقدر ذراع طول غلط اصبع لتد واللتام
بقدره دون ثلاثة اذرع على هذا احد طبعه لا بين عينيه
والا عن افضل ولا يكفي الوضع ولا الخط وقيل يكفي فقط طول
وقيل كالحجاب ويدفعه هو رخصة فتركه افضل بآداب قال الباقي
فلو ضربه فأت لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا
علي ما يفهم من كتبنا الشيخ او حلا بقراءة او اشارة ولا يرد عليها
عندنا فمستباني لهما فانه يكتم والمرأة تصفق لا بطن على بطن
ولو صفق او سبحت لم وصف تركا السنة نائما ركنية وكنت سترة
الامام لكل ولو عدم للدور والطريق جاز تركها وافضلها اولى وكرو
هذه نعم المصلحة التي مرجحها خلاف الاولى فالفارق الدليل
فان طحاظ الشوق ولا صارف فحرمته ولا فستة طهية فسد
تحريم الله تعالى اي ارسا الله بلا لبس مضاد وكذا القباكم الى وراذكم
الحلي كشد ومندبل برسالة من كتفه فلو من احد ما لم يكن كحالة عذ
وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يزل اليد في كم الفري
الخنا رانه لا يكتم وهل يرسل الكم او عيك خلاف والاحوط الثاني
فمستباني ذكره كفه اي رفعه ولو لثراب كسفر كم او يدل وعينه يد
اي يتوبه ونحوه للمعني الحاجة ولا يابسه خارج الصلاة وصلاة
في ثيابه بده يلبسها في بيته ومهنة اي خدمته ان له غيره والالا لا

وانخذ درهم وخوه في فيه لم ينج منه من القرارة فلو منعه نفسه وصلاة
حاشا اي كاشفا راسه للتكاسل ولا تأسر به للذل ولما لالهاته بها
فكفر ولو فاعادتها افضل الا اذا اخافت لتكريرا وعمل كثير وصلاة
مع مداخلة الاختين واحدهما او اليخ للنهي وعقض شعره للنهي عن
عن كفه ولو تحته او ادخل اطرافه في اصوله قبل الصلاة اما فيها
تفسد وقلب الحصى للنهي لا سجوده التام في رخص مرة وتركها الى
و فرقة الاصابع وتبيلها ولو تستفل لصلاة او ماشيا اليها للنهي
ولا يكره خارجها الحاجة والقصر وضع اليد على الخاصر للنهي ويكره خارجا
تترها والاشفات بوجهه كله او بعضه للنهي وبصره ويكره تزيينها
وبصره تفسد كما مر وقيل قايلة قاضي خات تفسد بحويله والتخذ
لا واقاره كالكل للنهي واقتران الرجل ذراعيه للنهي وصلاة
الى وجهه انساك كراهة استقباله فلا استقبال لومن للصلي فالكراهة
عليه والافعلي المستقبل ولو معيدا ولا هابل ويرد السلام بيده او راسه
كما مر **فروع** لا تأسر بتكلم المصلي واجابته بداسه كما لو طلب
منه شي او راي درهما وقيل اجد قايي بنم اولا وقيل كم صليتم
فاشار بيده انهم صلاوا كعتين اما لو قيل له تقدم فتقدم او دخل
احواله فوسح له فورا فسدت ذكره الجلي وغيره خلافا لما مر
غر الحركه التربع فترها الترك الجلسة المستوية بغير عذر
ولا يكره خارجها لانه عليه السلام كان حل جوسه مع اصحابه التربع
وكذا عمر رضي الله تعالى عنه والتأوب ولو خارجها ذكره مسكين
لانه من الشيطان والانياء محفوظون منه وتنجس عيبيه للنهي
الاكمال الحشوع وقيام الامام في المحراب لا سجوده فيه وقدماء خارج
لان العبرة للقدم مطلقا وان لم يشبه حال الامام ان علل بالثبته
فان بالاشتباه ولا اشتباه فلا اشتباه في نفي الكراهة وانفراد
الامام على الدكان للنهي وقدر الارتفاع بذراع ولا بأس بما دونه وقيل
ما يقع به الامتياز وهو لا وجه ذكره الكمال وغيره وكره عكسه في الاصح
وهنا كله عند عدم العذر كحجة وعيد فلو قوا على الرقوى والامام
على الارض وفي المحراب لضيق المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم
في الاصح وبدرجته العادة في جوامع المسلمين ومن العذر ارادة التعليم

او التبليغ

او التبليغ كما بسط في البحر وقد حثا كراهة القيام في خلف صف فيه رجة
للنهي وكذا القيام منفردا وان لم يجد رجة بل يجذب احدا من الصف ذكره
ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اوي فلذا قال في البحر يكره وحده
الا اذا لم يجد رجة وليس يوجب فيه عما قيل في روح وان يكون في
راسه او بين يديه او خذابه يمنة او يسرة او محل سجوده ثم السد
ولو في سادة مقصوبه لا مقروسة واختلف فيما اذا كان القتال
خفه ولا ظهر الكراهة ولا يكره لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه
لا يها منها اوي يد عبارة الشمني بدنه لانها مستورة بشيابه
او على ختامة بنقش غير مستبين قال في البحر ومفاده كراهة
المستبين لا المستبين بكيك او صرة او خولج او اقرو المصاوات
صغيرة لا تميز تفاصيل اعضائها للناظر قايما وهي على الارض
ذكره الحلبي ومقطوعة الرأس والوجه او محو عضوا لا تجلس بدونه
او غير ذي روح لا يكره لانها لا تغيب وخبر جبريل بخصوص غير الملائكة
كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة
بما على التقدير فتفاء عاض واثبتته النووي وكره تزيينها على
الاي والسور والستيج باليد في الصلاة مطلقا ولو نقلا اما خارجا
فلا يكره كرهه بقلبه او بغيره انا لله وعليه حمل ما جاز صلاة النبي
فروع لا بأس باتخاذ مسجدة لغير ربا كما بسط في البحر لا يكره
قتل حية او عقرب ان خاف الاذي اذا الامر للاباحة لانه منقعة
لنا فالاولى ترك الحية البيضاء الخوف الاذي مطلقا ولو بعد كثير على الاظهر
لكن صح الحلبي الفساد ولا يكره صلاة الي ظهر قاع او قايي ولو يجتهد
الا اذا خيف الخطر بحيث ولا الى مصحف او سيف مطلقا او شمع او سراج
او نار توقد لان المحرم انما يغيب المحر لا النار الموقدة فتنبه او على
بساط فيه عما قيل ان لم يسجد عليها المصروف يكره اشتمالت
الصا والاعتجار والتلثم والتختم كل عمل قليل بلا عذر كتحرض
لقلة قبل الاذي وترك كل سنة او مسح وحمل الطفل وما ورد نسخ
بحديث ان في الصلاة اشغلا ويباح قطعها لغو قتل حية وندابة
وفورقة روضياع ما قيمته درهم له او غيره ونسب لما فقه الاختين
والخروج من الخلاف لان لم يخاف فوت وقت او جماعة ويجوز لغيره

ف

وحرق الا لندا احدا بويه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي باس
ان يجيبه وان لم يعلم اجابه ويكره تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء
بلد بيت القنوط وكذا استدبارها في الامم كاركه لبالب اشاك جي ليول
عوها وكاركه مدرجته في نوم او غيره اليها اي عدلانه اساة اب قاله مثلا
يا كرا والى **محض** او شي من الكتب الشرعية الا ان تكون على موضع من لم يح
عن المجازاة فلا يكره قاله الكمال وكاركه غلق باب المسجد لا حقوق على متاعه
به يفتي وكره تحريما الوحي فوجه **دال** بول والتقوط لانه مسجل في عنان السما
واتخاذ طريقا بغير عذر وصرح في القنية بفسقه باعتياده وادخل في
فيه وعليه فلا يجوز الا مستصباح بدهن يحسن فيه ولا نظينه يحسن ولا البول
والضد فيه وتوكل في اما ويحرم ادخال صبيان ومجانين حيث غلب تخيلهم
والافكره وينبغي لداخله تعاهد بخله وحفه وصلاته فيهما افضل لا يكره
فوق البيت جعل فيه مسجد يلهو لا فيه لانه ليس بمسجد شرعا ولما المتخذ
لصلاة جنازة او عيد فهو مسجد حتى جاز الا قتلا وان انفصل الصفوف
رفقا بالناس لا في حق غيره به يفتي مما يه محل دخوله لجبا فهاض كفنا
مسجد ورباط ومدرسة ومسجد حياض واسواق لا فوارع ولا ياتشبه
خلا حرا به فانه يكره لانه يلهي المصلي ويكره التكلف بدقايق النفوس
وخوها خصوصا في جدار القبلة قاله الخليل وفي خطر المحتجب وقيل يكره
في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب
جدار القبلة فيلخصه **محض** وما ذهب لوجباله الخلال لا من هذا الوقت
فانه حرام وضمت مؤلفيه لوفعل النفس واللبا ضالا اذا خيف
ظلم الظلمة فلا بأس به كما في والا اذا كان لاحكام القضا والواقف
فعل شله لقولهم ان يعمر الوقف كاذ ونعامة في البحر **فرد**
افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم
الاقرب وسجدا ستاده لدرسه ولسماع الاخبار افضل تقا قوسجد
حيه افضل من الجامع والصحيح انما الحق بمسجد المدينة لمخونه في الفضيلة
نظم الاولاني وهو ما يه في ما يه ذرايح ذكره مثلا على في شرح لباب
المناسك ويحرم فيه السوال ويكره الاعطاء وقيل ان تخطا وانشا ضالة
وشعر الاما فيه ذكر ورفع صوت بذكر الا المتفقه والوضو الا فيما عدل ذلك
وعمر لا شجار الا لتفح كقفل وتكون المسجد واكل وقوم الا لعنتك نمر

ودخل

ودخل اكل خوتوم ويمنع منه وكذا اكل مود ولوبلسانه وكل عقد الا لعنتك
بشرطه والكلام المباح وقيد في الظهيرة بان يجلس لاجله لكن في الزهر
الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره ولو قد را
واذا ضاق فلم يصلي ازعاج القاعد ولو مشتغلا بقراءة او درس بل ولا هل
الحلة منع من ليس منهم من الصلاة فيه ولهم نصب متولي وجعل المسجد
واحدا وعكسه صلاة لا درس او ذكر في المسجد عظة وفراق واستماع
العظة اولى ولا يكتفي الكتابة على جدران ولا بأس برمي عثر خاشع
لتفتيه **باب الوتر والنوافل**
كل سنة نافلة ولا عكر هو فرض عملا وواجبا اعتقادا وسنة ثبوتها هذا
وقوافير الروايات وعليه فلا يكفر بضم فسكون الي لا ينسب الي الكفر
بجاهده وتذكره في الفرض بفساده كعكسه شرطه خلا فالما وكلمة يقضي
ولا يصح قاعدا ولا راكبا انقارا وهو ثلاث ركعات بتسليمه كالمغرب
حتى لو نسي التخذ لا يعود لوعاد بكتفي المضاد كما سيجي ولكنه يقرأ
في كل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة احتياطا والسنة السور الثلاث
وريادة العوذتين لم يجزها الجمهور وكبر قبل ركوع ثالثة رافعا يده
كما مر ثم يعتمد وقيل كالداعي وقت فيه ويسن لدعا المشهور ويصلي
على النبي صلا الله عليه وسلم به يفتي وصح للحد باب الكسر بعني الحق والمحق
بعني لاحق ونحضر بدال مهلة بخافنا على الامم مطلقا ولواماما
لحديث خير الدعا الحق وصح الا فتدافيه ففي غير اولى ان لم يتحقق منه ما
يفسدها في اعتقاده في الامم كما بسط في البحر شافعي مثلا لم يفصله
سلام لا ان فضله على الامم فيهما للاتحاد فان اختلف الاعتقاد ولذا
ينوي الوتر والواجب كما في العيدين للاختلاف وباقي المأموم
لقتوت الوتر ولو شافعي يفتي بعدا لركوع لا نه يجتهد فيه لا الفجر
لا نه ملسوح بل يفتي ساكنا على لا ظهر مرسل يديه ولو لبه اي الفتوة
ثم تذكره في الركوع لا يفتي فيه لفتوت محله ولا يعود الى القيام في الامم
لان فيه رفض الفرض للواجب فان عاد اليه وقت ولم يعد الركوع لم
تفسد صلاته تكون ركوعه بعد قراءة تامة وسجد لله وقفا ولا
لنواله عن محله ركع الامام قبل فراع المقدي من الفتوت قطعه وتابعة
ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع معه بخلاف ركعة الشهاد

لان مخالفة فيما هو من الاركان او الشرايط مفسدة لا في غيرها ذكر
قنت في اول النور او ثمانية سهوالم فقيت في الثالثة اما لو شك انه في ثمانية
او ثالثة كرهة مع القعود في الاصح والفرق ان الساجي قنت على تسجود
القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك ودرج الجلي تكراره لما هو اما السجود
فقيت مع امامة فقط ويصير مذكرا بذكر ركوع الثالثة ولا يقيت
غيره الا لنزالة فقيت الاقام في الجهر ويؤيد في الكل **فاجابة**
حسنة يتبع فيها الامام فنوت وقعود اول وتكبير عيد وجازة وركن
وقيام خامسة وثمانية تفعل مطلقا الرفع بحرية والتشا وتكبير الثقل
وتسليم وتسبيح وقراءة تشهد وسلام وتكبير تسترقي ومن يوكد اربع
قبل الظهر واربع قبل الحجة واربع بعدها بتسليمة فلو بتسليمين لم تنب
عن السنة ولذا لو تدرها لا يخرج عنه بتسليمين وبجسه يخرج ركعتان
قبل الصبح وبعد الظهر والعرب والعشا شرعت البعديتين لخير النقصان
والقبليتين لقطع طمع الشيطان ويسجد اربع قبل العصر وقبل الصلوات بعد
وان شاركتين وكذا بعد الظهر لحديث الترمذي من حافظ علي اربع قبل
الظهر واربع بعدها حرمه الله علي النار وسجد المغرب ليكتب من الايتين
بتسليمه او تسليمن او ثلاث والاول ادم واشق وهل تحب الموكدة من الحج
ويؤدي الكل بتسليمه واحدة اخذوا المال ثم وجوا باخرة ركعتين خفيفتين
قبل المغرب واقرة في البحر والصلو والسنة اكدتها سنة الفخر اتفاقا ثم الاربع
قبل الظهر في الاصح لحديث من تركها لم ينله شفاعتي ثم الكل سواء قبل وجوا
فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا بلا غدر علي الاصح ولا يجوز تركها العالم
صار مرجعا في الفتاوى بخلاف ما في السنن فله تركها الحاجة الناس الي
وجبني الكفر على منكرها ونقض اذ اقامت معه بخلاف الباقي ولو صلى
ركعتين نطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع فدا صلى اربعا
فوقع ركعتان بعد طلوعه لا تخزيه عن ركعتيهما علي الاصح بخلاف
لان السنة ما واظب عليكما الرسول بخبره مستداه وذكره الزيادة علي
اربع في فضل النهار وعلي ثمان ليلا بتسليمه لانه لم يرد والا فضل
فيها الرباع بتسليمه وقال لا بد للبدن المشي افضل قيل وبه يفتي
ولا يصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم في الفضة الاولى في الاربع قبل الظهر
والحجة وبعدها ولو صلى ناسيا فخلية السهو وقيل لا شمني ولا يستغفر

اذا قام

50 اذا قام الي الثالثة منها لانه لا تذكها اشبهت لمريضه وفي البواقي
مردوات الاربع يصلي علي النبي ويستغفر ويتغود ولو نذر الان
كل تسفع صلاة وقيل لا ياتي في الكل وصحة في القنية وكثرة الركوع
والسجود احب من طول القيام كما في المجتبى ووجه في البحر لكن فطر فيه
في النهر من ثلاثة اوجه نقل عن الخراج ان هذا قول محمد ان مذهبه
الامام الفضيلة القيام وصحة في البداية **قلت** وهكذا رآته
بمنحني المجتبى محذرا لمحمد فقط فنبهه وهل طول قيام الاخر افضل
كالقاري لم اراه وليس صحة ركعتان وحي ركعتان واذا الفرض او غيره وكذا
دخول بنية فمرا واقفا ينوب عنها بلا نية وتكفيه لكل يوم مرة
ولا تسقط بالجلوس عندنا بحر **قلت** وفي الصياغ القوت من لم
يتمكن منها حدثا وغيره يقول ندب كاهات التسبيح الاربع اربعا ولو تكلم بين
السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل
ينافي التحريم علي الاصح قنية وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع وشرا وكل
اعادها وبلغة وشربة لا تبطل ولو جري طعام ان خطف ذهاب حلاوته
او بعضها تناولته سنن الا اذا خاف الوقت ولو اخرها الي اخر الوقت
لا تكون سنة وقيل تكون **فدرو** الاسفار السنة الفجر افضل وقيل
نذر السنن واي بالمندور ومو السنة وقيل لا اراد النوافل بنذر ثم يصليها
وقيل لا ترك السنن ان راها خاضا ثم والا كسر الا فضل في النفل غير الخارج
المترد لا خوف شغل عنها والاصح افضلية ما كان اخشع وخلص وندب
ركعتان بعد الوضوء يعني قبل الخفاف كما في الشهر لا ليلة عن المواهب
ونادى اربع فصاعدا في الضحى من بعد الطلوع الي الزوال ووقتها المختار
بعد ربع النهار وفي المسنية اقلها ركعتان واكثرها ثني عشر ووسطها
ثمان وموافضلها كما في الدخاير الا شرفية لتبوتها بفعله وقوله عليه
السلام واما اكثرها فضولة فقط وهذا الوصل الاكثر سلام واحدا ما لو
فضل فكما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المذوبات
ركعتا السفر والهدوم منه وصلاة الليل واقبلها علي ما في الجوهر ثمان
ولو جعله اثلاثا فالاول وسط افضل ولو اضاف فالخير افضل والخياليلة
الحديد والصف والعشر الاخير من رمضان والاول من ذي الحجة ويكون كل
عبادة نعم الليل واكثره ومنها ركعتا الاستخارة واربع صلاة التسبيح

بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الخلعة وقيل ركعتان وفي
الحاوي منها اثني عشر بسلام واحد وبسطة في الخوازيق وتغرض الصلاة على
في ركعتي الفرض مطلقا أما نقيضين الأولين فواجب على المشهور وكل النقل المنفرد
لأن كل شفيع صلاة لكن لا يعم الركعة الموكدة فتأمل وكل الوتر احتياطا
ولزم نقل شرح فيه احتياطا بتكبيره الاحرام والقيام لثلاثة شروعا بها
فضلا إلا إذا شرع متفلا خلف مفترضا ثم قطعها فتدري ما ويا ذلك الفرض
بعد ذكره أو تطوعا آخر وفي صلاة طائفة أو أي امرأة أو محروفا بخي
وانفسه في الحال أما لو اختار المصلي ثم انفسه لزمه المقضا ولو غلب
وطول واستواء على الظاهر فأتى انفسه حرم لقوله تعالى ولا ينظروا
إلا بعد روج فضاه ولو فسد به غير فعله كتميم رأيها فتصليته أو صاية
حاضت واعلم انما يجب على العبد بالزمام نوعان ما يجب بالقول وهو التذرع
وسيجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في التوافل ويحجبها قوله من التوافل
سبع تدرج الشارح • بخلاف ذلك مما قاله الشارح • صوم صلاة •
طواف حجة رابع • عكوفه عمرة احرامه السابع • وقضى ركعتين
أو نوي أربعاً غير مولدة على اختيار الحلي وغيره وتقتضي في الشفيع الأول
والثاني أي تشهد الأول والآخر نفسا لكل اتفاقا والاصل أن كل شفيع صلاة
الاجازة اقتدا أو نذر أو ترك فتعود أو كما يقضي ركعتين لو ترك الصلاة
في شفيعه أو تركها في الأول فقط والثاني ولحري ركعتي الثاني ولحري
ركعتي الأول والأول والأول الثاني لا غير لأن الأول لما يظلم ببيع بنا
الثاني عليه فذلك تسع صور للزوم ركعتين وقضى رجا في ست صور لو ترك
الصلاة في أحري كل شفيع أو في الثاني أو أحري الأول وبصورة الصلاة في كل
تبلغ ستة عشر لكن تفيها إذا لم يقعد أو قعد ولم يقيم لثلاثة أوقاف ولم يقعد
بشدة أو قعد ما فتينه وبغير المتداخل وحكم مؤتم ولو شهد كما مام
ولا قضا لو نوي رجا وقعد قد لا تشهد لم تقعد لأنه لم يشرع الثاني وشرع
في فرض طائفة أنه عليه فذكر إذا د القلب فعلا غير مضمون لأنه شرع
مقطا لا ملزما أو صلي رجا فكثر ولم يقعد بينهما استحسانا لأنه بقيامه
جعل الصلاة واحدة فتبقى ولجته والخاتمة هي الفرضية وفي الشرح صلي
الف ركعة ولم يقعد لأن آخرها صحيح خلق الحمد ويسجد لله سجدة ولا ينبغي
ولا يجوز في حفظه يتنفل مع قدرته على القيام قاعدا كمن طلع الأبعد

ابتدا وكنا بنا بعد الشروع بلا كرامة في الأصح كعكسه بحر وفيه اجر غير
النبي صلى الله عليه وسلم على النصف إلا بعد ولا يصلي بعد صلاة مفروضة
مثلها في الصلاة أو الجماعة ولا تعاد عند توهم الفساد للنهي وما نقل في الاما
تضي صلاة عمرة فان صح نقول كان يصلي المغرب ولو شرار رجا ثلاث
فولات ويتنفل في كل نافلة كما في الشاهد على المختار ويتنفل المقيم ركعا
خارج المصير على المصير موقفا ولو سجد اعتبرا لما فيها لما شرعت بالأيام إلى
جهة توجت دأته ولو ابتداء عندنا أو على سرية بخبر كثر عند أكثر ولو سجد
بطل قليل لا بأس به ولو افتتح ركبا ثم نزل في عكسه لأن الأول أدى العمل
مما وجب والثاني بعكسه ولو افتتح بها خارج ثم دخل المصير ثم على الدابة بما وقيل
لا بل ينزل وتعليقه لا كثر قاله الحلي وقيل يتم ركعا ما لم يبلغ منزله فتسلي
وبني بما إلى القبلة أو قاعدا ولو ترك نفسه لأنه عمل كثير بخلاف النزول
ولو خطب عليه أنه في شق محمل وهو يقدر على النزول بنفسه لا يجوز الصلاة
عليها إذا كانت إلا أن تكون عينا المحمل على الأرض بأن ركن تحت خفة
وأما الصلاة على الجملة على الدابة وهي سيرا ولا تسير وهي صلاة على
الدابة فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم لا غيرها ومن العذر للطر
وطين يغيب فيه الوجه وذهاب الفقار دابة لا ترك الأبعين أو تعجز ولو
بحرما لأن قدرة الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه مشايخ شقي محمل وإذا نزل
لم تقدر تركب وحدها جاز له أيضا كما أفاده في البحر في حفظه ان لم يكن
طرف الجملة على الدابة جاز ولو وقفه لتخليطهم بأنها كالسراير هذا كله
في الفرض والواجب بأنواعه وسنة العجز بشرط ايقافها للقبلة
أن أمكنه ولا ينقذ إلا مكان لا خلاف في سائر أماكن وأما
في النقل فيجوز على المحمل والجملة مطلقا فإدري لا جماعة الأعلى دابة
واحدة ولو جمع بينية فرض ونقل ولو تحي وجح الفرض لقوته وانطها
بحر والائمة الثلاثة ولو نذر ركعتين بغير طهر لزم به عند كافي أي
يوسف كما لو نذر بغير قراءة أو عريا نا أو ركعة وكذا نصف ركعة عند أي
يوسف وهو المختار وأهذه الثلاثة أي محلا لنذر عبادة في مكان كذا
أفاده في قل من شرفه جاز لأن المقصود العزيمة خلا فالزفر الثلاثة
ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة في غدا فحاضت فيه يلزمها قضاء ولا نه
ممنع لاداء الوجوب ولو نذر يوما يوم حياها لا لأنه نذر عصبية

التراويح سنة لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء جماعة وقتها
 بعد صلاة العشاء الى فجر قبل التور وتجدد في الاصح فلو فاتهم بعضها
 وقام الامام للتور وترمعه ثم صلا ما فانه يستحب تأخيرها الى ثلث الليل
 او نصفه ولا تكره بعد في الاصح فان قضاهما كان نقلا مستحبا وليس تراويح
 كسنة مغرب وعشاء ولما في الجماعة على الكفاية في الاصح ولو تركها لم يسل
 انوالا لو ترك بعضهم وكلما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل قاله الحلبي
 وبني عشر دون ركعة حكمته مساواة الكل بخير تسليمات فلو فعلها
 بمثلته فان تعد لكل شفع صحت بركه والانايت عن شفع واحده يفي
 جبرئيل بيز كل رتبة بمقدورها وكذا بين الخامسة والوتر وخبرون بين شيع
 وقراءة وسكوت وصلاة فرادي خم يكره صلاة ركعتين بعد كل ركعتين
 والختم مرة سنة وترتين فضيلة وثلاث افضل لا يترك الختم كسك
 القوم لكن في الاختيار الافضل في زماننا لا يشغل عليهم واقرة للصف
 وغيره وفي المجتبى عن الامام لو قرا ثلاثا افضل اذ اية طويلة في الفرض
 فقد احتسب لم يسي فاطنك بالتراويح وفي ضايل رمضان للرازي ان في
 ابو الفضل الكرماني واليوري انه اذا قرأ في التراويح اية او اثنتين لا يكره
 ومن لم يكن علما باهل بيته فهو جاهل ويأتي الامام والقوم بالشافي كل شفع
 ويتردد الامام على التشهد الا ان يعل القوم فياتي بالصلوات ويكتفي بالهم
 صل على محمد نه الفرض عند الشافي وترك الدعوات ويحتسب المنكرات
 هدر منه بالقراءة وتركه وقود وتسمية وحلانية وتبديع واسراخه
 وتكره فاعاد الزيادة تأكيد ما حقي قيل لا يفتح مع القعدة على القيام كما كره
 تلخير القيام الى ركوع الامام للنسبة للمنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض
 لم يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع فضيلة وحده يصلونها اي التراويح بالامام
 او صلا ما مع غيره له ان يصلي الوتر وحده بقي توتركها لكل هل يصلون
 الوتر جماعة فليترجم ولا يصلي الوتر ولا المخلوع جماعة خارج رمضان
 اي يكره ذلك على سبيل النداء على ان يفتدي كل رتبة بواحد كما في الدرر
 ولا خلاف في صحة الاقتداء كلما نع نهر وفي الاشياء عن البرازية يكره الاقتداء
 في صلاة رغباء وبراء وقد رآه اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام
 بالجماعة انتهى **قلت** وتتمه عبارة البرازية عن الجماعة ولا ينبغي
 ان يتكلف كل هذا التكلف لا مكرهه وفي التتارخانية لو لم يواظبوا على كركه

على الامام فيلخص وفيه اي رمضان يصل الوتر وقيامه بها ومن افضل
 في الوتر الجماعة المتزل تقصيران لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضي
 ان للذهب الثاني واقرة المصنف وغيره **باب** **ادراك الفريضة**
 شرع فيها اد اخبر النافلة والمندورة والقضا فانه لا يقطعها منفردا
 ثم اقيمت اي شرع في الفريضة في صلاة لا اقاعة المودن ولا الشروع في
 مكان وموتية غيره يقطعها لعذر اخر اذا لم يجره كما لو نذرت اية او قرا قذرا
 او خاف ضياع درهم من مال او كان في النفل في بخازنة وخيف فوتها قطع
 لا مكان قضائه ويجب القطع لخواج غزني وحرني ولو دعه احد ابويه
 في الفرض لا يجبه لان يستغث به وفي النفل ان علم انه في الصلاة
 فدعه لا يجبه ولا اجابه قايلان الفقد مشروط للصلوات وهذا قطع
 لا تحلل ويكتفي بتسليمه واحدة هو كاصح غاية ويقتدي بالامام وهذا
 ان لم يقم بالركعة الاولى سجدة او قعد بها ما في غير رتبة او فيها ولكن قم
 اليها ركعة اخرى وجوبها ثم ياتي اخر اذا النفل او الجماعة وانصلي ثلاثا منها
 اي الرباعية ثم مشروط ثم يقتدي بالامام متنفلا ويذكر بذلك فضيلة الجماعة
 كما في الاية العشر ولا يقتدي كراهتها لنفل بعدة فالشارع في نقله يقطع
 مطلقا ويترك ركعتين وكذا سنة الظهور سنة الجمعة اذا اقيمت وخطب الامام
 بينهما اربعاً على القول لراجح لا بها صلاة واحدة وليس القطع للكمال
 بل لا بطلان خلا فالراجح الكمال وكره عزيم الدين خروج من لم يصل
 من مسجد اذن فيه جري على الغالب والسراد دخول الوقت اذ فيه اول
 الا ان ينظم به جماعة اخرى وكان الخروج لمسجد حله ولم يصلوا فيه او
 لا سناده لدراسة او سماع الوعظ والحاجة ومن عزمه ان يعود فهو راجح
 لمن يصلي الظهر والعشاء وحده مرة فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة الا عند
 الشروع في الاقاعة فيكره مخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدي بمتفلا
 والا لم يصلي الفجر والعصر والعرب مرة فيخرج مطلقا لان اقيمت كرامة
 التقل بعد الاوليين وفي الاوليين وفي المغرب احد المحفلين السائر
 او مخالفة الامام وفي الهند ينبغي ان يجب حروجه لان كراهته
 مكثه بالصلوة **اشد** **قلت** افاد الغنستاني ان كراهته النقل
 بالثلاث تنزيهية وفي الضمير لو اقتلاد فيه لا ساء واذا خاف فوت ركعتي
 الفجر لا شغل له بسننها تركها لكون الجماعة كمال والا بان رجاء ركعة

اعرف

في ظاهر المذهب وقيل التشهد واعقده المص والسنن بلا ينعى للبصر لكن ضعفه
في النهل يتركها بل يصليها عند أيام المسجد ان وجد مكانا ولا تركها لان ترك
الركعة مقدم على دفع السنة ثم ما قيل يشرع فيها ثم يكر للركعة او ثم يقطعها
او يقضيها مرة واحدة بان درء المسئلة مقدم على جلب المصلحة ولا يقضيها الا
بطريق المتعينة لفرضا قبل الزوال لا بعده في الاصح لو روي لم يقض
في الوقت للمصلحة بخلاف القياس فغيره عليه لا يفسد بخلاف سنة الظاهر وكذا
للمعنى فان كان خاف خوف ركعة يتركها ويقضي ثم ياتي بها على ما سئلت في
وقته اي الظاهر قبل شفعه عنده وبه يفتي جوهرة واما قبل العشاء فلو
لا يقضي مالا ولا يكون مصليا جماعة اتفاقا من ادرك ركعة من ذلك وان ابرج
لا نه مستفد ببعضها لكن ادرك فضلها ولو بادرك التشهد اتفاقا لكن قوا به
دون المدرك لفوات التكبير الا في ذلك للاحق كالمدر كونه موعا حكما
وكذا مدرك الثلاث لا يكون مصليا جماعة على الاظهر وقال السرخسي لاكثر
حكم الكل وضعفه في البحر وان لم يوف الوقت نطوع ما شاق قبل الفرض ولا
بل يحرم التطوع لقوته الفرض ويأتي بالسنة مطلقا ولو لم يشرع اعلى
الاصح لكونها مكملات واما في حقه عليه الصلاة والسلام فلزيادة الدرجة
ثم قول الدرر لان فاتته مشكل بما سرفق به ولو اقامت في امام ركع
فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك الركعة لان المشاركة في خير
من ترك شرط ولم يوجد فيكون مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف
ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فاته يصير مدركا فيكون لاحقا فيأتي بها
قبل الفراغ ويقوم يدرك الركوع معه في المتابعة في السجدين وان لم يجيبا
له ولا تصد بتركها ولو لم يدرك الركعة ولم يتابعه كنهه لما سلم قام واتي بركعة
فضلا ته نامة وقد ترك واجبا من علي التجانس ولو ركع قبل الامام فلقه
امامه في ركوعه وكره تحريما انقلا الامام فذو الفرض ولا لا يجزيه
وان سجد الموعم مرتين والامام في الاولى لم يجزه سجدة عن الثانية ونامة الاخيرة

باب قضاء الضوائب

لم يقل المذركات ظنا بالمسلم اذا التخصر بلا عذر كبيرة لا نزول بالقضاء
بل بالتوبة او الحج او من العذر والعدو وخوف لقابلة موت الولد لا نه عليه السلام
اخرها يوم الحديق ثم الادا فعل الواجب في وقته وبما الترخية فقط بالوقت يكون
اذا عتد بركعة عند الشافعي والاعادة فعل مشهورة وقته لخلل غير الفضا

لقوام

لقوام كل صلاة اديت مع كرامته التحريم بقا اي وجوبه في الوقت واما بعد
فقد باو القضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتي قيل
الظاهر بخار الترتيب بين الفروض الخمسة والوقت اذ قضاءه لازم بقوت
الجواز بقوته للخبر المشهور من نام عن صلاته وبه يثبت الفرض العملي وقضاء
الفرض والواجب والسنة فرض وواجب وسنة لف وشر مرتب وجميع اوقات
المعروقت للقضاء الا الثلاثة للسنة كما سرفق لم تجز تفريع على لزوم
الحذر من تذكر انه لم يوتر لوجوبه عنده الا استثنائا من اللزوم فلا يلزم
الترتيب اذ الوقت المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تقويت المذاكرة اتفاقا
ولولم يسع الوقت كل الفوائت فالاصح جواز الوقتية بحسبي وفيه ظن
من عليه العشاء ضيق لوقت الفجر فضلا لها وفيه سعة يكررها الى الطلوع
وفرضه الاخير ان سببت الفاتية لانه عذر اوقات ست اعتقاد به
لدخولها في جواز التكرار المقضي بالخرج لحدوج وقت السادسة على الاصح
ولو سرفق او قد يمه على المعتمد لا نه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق
المتنوع بخار او ظن ظنا معتبرا اي يسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن
المعتبر كمن صلي الظهر اكر التركة الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلي
العصر اكر الظهر بخار العصر اذ لا فائتة عليه في ظنه حال اداءه العصر
وهو ظن معتبر لا نه محتمل وفيه وفي المحتسبي من جعل فرضية الترتيب يلحق
بالناسي واخاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما في القينة صبي
بلغ قبل وقت الفجر وصلي الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب لهذا القدر
ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرتها اي الفوائت يعود الفوائت
الي القلة بالقضاء بسبب القضاء بعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود
وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بيا في المسقطات السابقة من النسيان
والضيق ثم تذكر التسع الوقت يعود اتفاقا وخوة في الاشياء في بيان الساقط
لا يعود فليخرج لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تقصد وهو مود
هو الاصح محتسبي وفساد اصل الصلاة بترك الترتيب موقوف عند اتي خيفة
سواظن وجوب الترتيب اذ لا فان كثرت وصارت الفوائت مع الفاتية
متي ظهر صحتها بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائت لا دخول
وقت السادسة غير شرط لا نه لو ترك فجر يوم وادي باقي صلواته اقبلت
صحتها بعد طلوع الشمس والا بان لم تصر ستا لا يظهر صحتها بل يصير قلا

لا يظهر معها بل يصير نفلا وفيها بقا لصلاة تصحح خائفاً وأخري تفسد حياء
ولومات وعليه صلوات فائتة فأوصى بكفارة يعطي لكل صلاة نصف
صاع من بركة الفطرة وكذا حكم الوقت والصوم وإنما يعطي من ثلث ما لا
ما لا يستقرض وأوقته نصف صاع مثلاً ويصدقه الفقير ثم يصدق الفقير
ثم وثم حتى يتم ولو فاقه وركبته ما لم تجزها بما عبادته بخلاف الحج لا يقبل
النية ولو أدى الفقير أقل من نصف صاع لم تجز ولو أعطاه الكل جاز ولو أدى
عن صلاة نية مرضه لم يصح بخلاف الصوم ويجوز تلخيصها وأما وجوب
علي الفجر وبعد السجدة على العباد وفي الحج على الأصح وجوبه الثلاثة والذ
للطلق وقصار رمضان موسم وضيق الخواص كذا في المجتبى ويجزى بليل خراج
اسلمة ومكثمة فلا قضاء عليه لأن الخطاب لما يلزم بالعلم أو بدليله
ولم يوجد كما لا يقضي متردد فاته ركنها ولا ما قبلها إلا في بالردة يصار
كالقضاء الأصلي لأن يلزم بأعادة فرضه ثم ارتد عقبه وتاب إلى أسلم
في الوقت لأنه حط بالردة قال تعالى ومن يكفر بالآيات فقد حط الله
مخالف الشافعي بدليل فيمت ولو كافر قلنا أفادت عمليين وجزار بين
أحاط العمل والخلود في النار فلا حابط بالردة والخلود بالموت عليه فيلحق
فروع صبي أحتم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لركنه
قضاء وأما صبي لم يرضه بالتيمم والأيام فاته في صحته صح ولا يعيد
لوح كثر الفوات نوي أول كل صلاة أو آخره وكذا الصوم لو من
رضاً نيت ولو الأصح ويبني أن لا يطالع غير علي قضائه لأن النفي
مقصية فلا يظهرها **باب سجود السهو**
مضافة لحكم إلى كنية وأولاه بالفوات لأنه لا صلاح ما فات
وهو الشك والسيان وأحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع واليوم
الطرف الرابع **باب سجود السلام** وأحد عن يمينه فقط لأنه المأمور به
يحصل التحليل وهو الأصح يخرج عن المجتبى وعليه لو أتى بسلامته من
سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكره نذرهما وعند مالك
قبله في النقصان وتعد في الزيادة فيعتبر القاف بالثقاف والذال
بالذال سجدة ثان ويجب أيضاً تشهد وسلام لأن سجود السهو يرفع التشهد
دون القعدة لقوته بخلاف الصلابة فانهما يرفعهما وكذا التلاوة على
المختار وباقي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتفكره عما احتج شغله

عن ركن

عن ركن وتأخير إحدى سجدي الركعة الأولى إلى آخر الصلاة منه وإن تكر
لأن تكرار غير مشروع كركوع متعلق بركعة وبعد قبل قراءة الواجب
لوجوب تقديمها ثم إنما يحقق ترك بالسجود ولو تذكر ولو بعد الرفع
من الركوع عاد ثم عاد الركوع إلا أنه في تذكر الفائتة بعد السجدة
وتأخير قيام إلى الثالثة من زيادة على التشهد بقدر ركن وقيل بحرف
وفي الزيلعي لأصح وجوبه باللام صل على محمد وآل محمد فيما كانت للام
وعكسه لكل يصل في الأصح والأصح تقديمه بقدر ما يجوز به الصلاة في
الفصلين وقيل قابله فاضي خان يجب السهو بهما أي بالحجر والخافضة
مطلقاً أي قبل أو كثر وهو ظاهر الهداية واعتناده الحلواني على منعه
متعلق بوجوب ومقتد بسهو أمامه أن سجوداً أمامه لوجوب المتابعة لا سهو
أصله والسبوق يسجد مع أمامه مطلقاً سواء كان السهو قبل أو بعد
أو بعده ثم يقضي ما فاته وكوسى فيه سجدة ثانية وكذا اللحق كنهه يسجد
في آخر الصلاة ولو سجده مع أمامه أعاده وللقيم خلق المسافر كالمسافر
وقيل كاللاحق سهى عند الفقد الأول من الفرض ولو علمها أما النفل
فيجوز ما لم يعيد بالسجدة ثم تذكره عاداً لغيره وتشهد ولا سهو عليه
في الأصح ما لم يستقم قايماً في ظاهر الرواية المذهب وهو الأصح فتح والذ
أي وإن استقام قايماً لا يعود لاستغاله بفرض القيام وسجد للسهو لتركه
الواجب ولو عاد إلى الفقد بعد ذلك تفسد صلاة ته لفضل الفرض باليسر
بفرض وصححه الزيلعي وقيل لا تفسد كنهه يكون مسياً ويسجد للتحريك الواجب
وهو الأشبه كما حققه الكمال وهو الحق بخبر وهذا في غير الموت فيجوز
حتى وإن خاف فوت ركعة لأن الفقد فرض عليه بحكم المتابعة سراج
وظاهر أنه لو لم يجد بطلت تحذوفه كلام والظاهر أنها واجبة في
الواجب فرضه في الفرض نهى ولنا فيها رسالة طائفة فراجها ولو
عن الفقد الآخر كله أو بعضه عاد ويكتفي كون كلا الجلستين قد
التشهد ما لم يفتد بها بسجدة لأن ما دون الركعة محل الفرض وسجد للسهو
ه لتأخير الفقد وإن قيد بما بسجدة عامة أو ناسياً تحول فرضه نفلاً
بفرضه لجهته عند محمد وبه يفتي لأن تمام الشيء بلخره فلو سجد للسهو
قبل رفعه نؤاخذ به خلافاً لابي موسى حتى لو عاد ولم يعلم فلا زمة صلاة
فسدت أصلها الحديث والعبرة للامها حتى لو عاد ولم يعلم به الصوم

حتى تجددوا لم تفسد صلاتهم ولم يتعدوا السجود فيها يلغز أي يصل ترك
 الفقد الأخير وقتل الخامسة بسجدة ولم يتطل فرضه وضم سادسة ولو في
 الضر والحران شال لخصاص كراهة والاعتماد بالفضل ولا يسجد للسهو
 على الأصح لأن الفضل بالفساد لا يتخير وأن فدية الرباعية مثلاً
 قد لا تشهد ثم قام عاد وسلم ولو سلم قائماً صح ثم الأصح أن تقوم بنظر
 فإن عاد تنجوه وإن سجد الخامسة سلموا إلا أنه تم فرضه إذا لم يتوجه عليه
 إلا السلام وضم إليها سادسة ولو في الضر وخامسة في الحر والرباعية في الفجر
 به يفتي بصير الركعتان له قفلاً والضم هنا أكد ولا عدة لو قطع ولا ين
 بالتمام في وقت كراهة على العتد وسجد للسهو في الصورتين نقصان فرضه
 بناخر السلام في الأولى وتركه في الثانية والركعتان لا يربيان عن
 السنة الرابعة في الأصح لأن المواظبة عليه مما كانا كانت بتجزيه بسجدة
 ولو اقتضى به فيهما صلاتاً مما أيضاً وإن أسد لخصاً بما يفيتي تقايم ولو ترك
 السجود الأول في السجود سجدوا سجدة لم تفسد استخفافاً لأنه كما شرع ركعتين
 شرع أربعاً أيضاً وقد قد مناهما وجود ما لم يتعد الثالثة بسجدة وقيل لا
 وإذا سجد ركعتين فرضاً ونفلًا وسجد فيهما فسجد به بعد السلام ثم أراد
 بناشفع عليه لم يكن له ذلك البناء أي يكره تخريفاً ليل يطل سجوده
 بالضرورة بخلاف المسافر إذا نوى إلا قلته لأنه ما لم ين بطلت ولو
 نحل ما ليس له من البناء بناوه لبقا التحريم ويجد هو والمسافر
 سجود السهو على المختار لبطلا منه بوقوعه في خلال الصلاة سلام
 من عليه سجود سهو يخرج من الصلاة خذراً فلو فوفوا أن سجود عاد
 إليها ولا ولا وعليها في صح لا قذابه ويطل وضوءه بالفتنة ويصير
 فرضه أربعاً بنية الإقامة أن سجود السهو في المسائل الثلاث ولا يسجد
 لا تثبت الأحكام المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط في الأخيرتين
 والصواب أنه لا يطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجوداً ولا سقوط السجود
 بالفتنة وكذا بالنية ليل يقع في خلال الصلاة وتامة في المختار
 والنهر ويسجد للسهو ولو مع سلامه ناوياً للقطع لأن نية تغيير الشرع
 لغو ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم بغير الله تعالى أو يسي السهو أو سجدة
 صلوية أو تلاوته يكون ذلك ما دام في السجود سلم فصل الظهر مثلاً أو في
 الركعتين تمامها أربعاً وسجد للسهو لأن السلام ساهياً لا يطل إلا أنه

دعا من وجه بخلاف ما لو سلم على أن فرض الظهر ركعتان بأن فطن أنه سافر
 أو أنها السجدة أو كان قريباً عهداً بالسلام ففطن أن فرض الظهر أو كان في صلاة
 العشا ففطن أنها التزادح أو سلم إذا كان عليه ركعتان حيث يتطل لأنه سلام
 عهد وقيل لا يتطل حتى يقصد به خطاباً دني والسهو في صلاة العتد
 والسجدة والكتوبة والنطوح سواء المختار عند المتأخرين عدمه في الأولين
 لدفع الفتنة كما في سجدة الحر وأقر المصنوع به جرم في الدلالة وإذا شك في
 صلاة تم من لم يكن ذلك إيا شك عادة له وقيل من لم يشك في صلاة فقط
 بعد بلوعة وعليه أكثر المشايخ بحر عن الخلاصة كم صلاتاً في منافع
 وبالسلام قاعدة الأولى لا نه المحلل وأن كثر شكه بغالب طئه أن كان ظن الخرج
 والاخذ بالقل لتيقنه وتم في كل موضع نومه موضع فعوده ولو لها
 ليل يصير تاركاً فرض الفقد أو واجبه وأعلم أنه إذا شغله ذلك الشك
 فتفكر في ركعتين ولم يشغل حاله الشك بقراءة ولا بسجدة ذكره في الكثرة
 وجب عليه سجود السهو في جميع صورة السك سواء عمل بالحرى أو نوى على الأقل
 فتح لتأخر الركعتين في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ لا في المطلق وفي عليه
 الفطن أن تفكر في ركعتين **فصل** أخبره عدل بأنه ما صلى أربعاً
 وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً ولو اختلف الإمام والقوم فلو
 الإمام على يقين لم يعد ولا أعاد بقولهم شك إماماً ثانياً الوعد لم يأن
 قنت وقد تم صلاتاً أيضاً وقتاً يضاهي الأصح منك هل كبر للفتحة أو لا
 أو أحرف أو لا أو أصابه بخاسية أو لا أو مسح رأسه أو لا استقبال كان أو لا
 مرة أو لا أو اختلف لو شك في أركان الحج وظاهر الرواية وظاهر
 البناء على الأقل وعليك بالاشباه في قاعدة المقتل لا يزول بالشك

باب صلاة المترخص

من إضافة الفعل لفاعله أو محله ومناسبة كونه عارضاً سادياً فإخذ
 سجود التلاوة ضرورة من تعذر عليه القيام أي كلة لمرض حقيقي وجده
 أن يحقه بالقيام ضرورة به يفيتي ضلها أو فيها أي لفرضه أو حكمي بأن
 زيادته أو بطلان بربه بقيامه أو دوران داسه أو وجد لقيامه المشاهدة أو
 لو صلي قائماً سجد بوله أو تعذر عليه الصوم كما مر في قاعدة أو لو سئدا إلى
 وسادة أو انسان فانه يلزمه ذلك على المختار كيف شاء على المذهب والشرع
 اسقط عنه الأركان فالهيات الأولى وقال وفركا لتشهد قبل به يفيتي

ركعتان

بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام ولو متكيا على عصي او حائط قام لازما
بقدر ما يقدر ولو قد لا يثبته على المذهب لان البعض يعتبر بالكل وان
تعدرا ليس تعدرا ما شرط بل تعدرا السجود كاف لا القيام او ما بالمرقاعا
وهو افضل من الاما قايما لقربه للارض ويجعل سجوده اخضر من ركوعه لزوما
ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه فانه يكره تحريما فان فعل بالبنا المحمول
ذكره العملي وهو يخفف بغيره براسه بسجوده اكثر من ركوعه صحيح على نه
الان لا يسجد الا ان يحجم قرة الارض ولا يخفف لا يصح لعدم الايمان وان تعدر
الفقود ولو حكا او ما استلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة غير انه ينصب
ركبته كراهة من الرجل الى القبلة ويرفع راسه يسيرا يسيرا وجهها
او على جنبه الا من اول اليسر ووجهها اليها والاول افضل على المعتد وان تعدر
الا بما راسه وكثرت الفتوات بان زادت على يوم وليلة سقطت القضاء عنه
وان كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كانه الملبس به لان سجود
العقل لا يكفي لتوجه الخطايا واذا سقطت الاركان سقطت الشرائط
عند الخثرة بالاولي ولا يفيد في ظاهر الرواية بدائع ولو اشبهه على مريض
تعدر الركعات والسجرات لتعاس بلحظه لا يلزم الا اذا وادى ما شغل
غيره كمنعني ان يجزئه كذا في القنية ولم يوم بعينه وقلبه وحاجته خطا
لزم ولو عثر في ركعة في صلاة ثم قام على المعتمد ولو قيل قاعد بركوع
وسجود صحيح بنا ولو كان يصلي بالانصاف لا يدين الى اذ اصبح قبل ان يوي
بالركوع والسجود لو كان يوي مصطحا فم قدر على القعود ولم يقدر
على الركوع والسجود فانه يستأنف على المختار لان حالة القعود اقوي
فلم يجز بناؤه على الضعيف والمنطوع الا تكا على شيئا حصا وجلا مع الاعيا
اي لقب بلا كراهة وندونه يكره وله القعود بلا كراهة مطلقا لو كره
ذكره المال وغيره صلا الفرض في ذلك جاز قاعدا بلا عذر مع الغلبة
المعروا ساوقا لا يصح الا بعدد وهو الاظهر برهان والمربوطة في الشط
كالشط في الاصح والمربوطة ببلد البحر ان كان الريح يحركها شديدا فكالمسار
ولا فكا لواقفة ولا يلزم استقبال القبلة عند الافتتاح كما اذا رت وكو
ام قوما في فلكين مربوطين مع ولا لا ومن جن او غم عليه ولو بفرج سبع
او ادي يوما ويلة قضى الخمس وان زاد وقت صلاة سادسة لا يخرج
فلو افاق في المدة فاذ لا فاقته وقت معلوم قضى والا لا زال عقله

بيح

بيح او حمر او د والزمه القضاء وان طال لانه يضع العباد كالنوم وكو
قطعت يديه ورجلاه من المرقق والكعب بوجهه جراحة ميتا بغير طهارة
ولا يتيم ولا يعيد هو الاصح وقد مر في التيم وقيل لا صلاة عليه وهل يلزم
غسل موضع القطع **فدفع** امكن العزق الصلاة بالانما بلا عك
كثير لزمه الا اذا والا امره الطبيب بالاستلقاء التزع المامن عينه صلي
بالانما لان حرمة الاعضا كحرمة النفس مريض تحته ثياب خسة وكما بسط
شيئا تجلس من ساعته صلي على حاله وكذا لو لم يتجسس الا انه يلحظه مشقة تجر
باب سجود التلاوة

من اضافة الحكم الى سببه سبب تلاوة انه اي كثرها مع حرف
السجدة من ربيع عشرة اية اربع في النصف الاول وعشرة في الثاني منها
اولي الحج اما ثانيا بته فضلا بته لا فترا بته بالركوع ومن خلا في الشافعي
والحمد ونقيها لك سجود الفصل بشرط سماعها فالسبب لتلاوة وان يوجع
السماع كالتلاوة الاصح والاشجاع شرطية حق غيرا لتالي ولو بالفارسية
اذا اخبر بشرط الا يتم اي لا فترا بته تلاها فانه سبب لوجوبها ايضا
وان لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة ولو تلا الموم لم يسجد المصلي اصلا في
الصلاة ولا بعدها بخلاف الخارج لان الحجر ثبت لعينين فلا يعدوهم
حتى لو دخل محرم سقطت ولا يجب على من تلا في ركعة او سجدة او تشهد
لغيره في صلاة الفقرة بشرط الصلاة المتقدمة خلا التحريم ونية العيان
ويفسد هاما يفسدها وركنها السجود او بدله ركوع مصلي واجبا مريض او
وهي سجدة بين كبيرتين مستويتين جهرا وبين قياتين مستحيتين بالاربع
يد تشهد وسلام فيها تسبيح السجود في الاصح على من كان متعلقا بغير اهلا
لوجوب الصلاة لا نه من اجزاها اذا كان لا صم اذا تلاها او قضاها كالحجب
والسكران والنيام فلا يجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفسا قدرا
او سمحوا لانهم ليسوا اهلا لها وجب تلاوتهم يعني المذكورين خلا المجنون
المطبق فلا يجب تلاوته لعدم اهليته ولو قصر جتونه وكان يوما ويلة
او اقل تلاوته تلا او سمع وان اكثر تلاوته بل تلا من سجدة على منكر
خبر لكن جزم الشرع لا في باختلاف الرواية ونقل الوجوب بالاشماع
من المجنون عن الفتاوى الصغرى والوهره **قلت** وبه جزم الفتاوى
لا يجب سماعه من الصدا او الظير او من كل قال خرفا ولا بالتهجي اشباهه ولا

بيح

الموت لو كان السامع صلاة أي صلاة الموت بخلاف الخارج كالموت وي
 على التراخي على المختار ويكره تأخيرها لما فيها من تأخيرها عن وقتها عليه
 بلا تعيين ويكون مؤدبا ونسقط بالحيز والردة وأن لم تكن صلاة وفيه
 فغلى الفور لصار وقتها جازا ومنها ما فيها ثم ينال خيرها وتفضيها مادام
 في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فمختم هذه السنة هي الصواب وقوام
 صلاته خطا فله المص كن في الحثاية أنه خطا مستعمل وهو عند
 الفقهاء خير من صواب راد ولو من سجد من أمامه ولو تأخره فإيتم
 به قبل أن يسجد الإمام لها يسجد معه ولو أتم بعد ولا يسجد أصلا كما
 أطلق في أكثر نكح الأصل كان لم يقدره أصلا يسجد لها ولو اقتدى به
 في ركعة أخرى على ما أضافه البرزوي وغيره وهو ظاهر المداينة ولو
 تلاها في الصلاة سجدة فيها لا خارجها ما مر وفيه البداهة وأذا لم
 يسجد أتم قبل التوبة إلا إذا فسدت الصلاة بخير الحيز فلو لم تسقط
 عنها السجدة ذكره في الخلاصة فيسجد خارجا لأنها لما فسدت لم يبق
 إلا مجرد تلاوة فلم تكن صلوة ولو بعد سجدها لم يعد لها ذكر في الفية
 ويخالف ما في الحثاية تلاها في نفل فاضد قضاء دون السجدة
 إلا أن يجعل على ما إذا كان بعد سجودها وتؤدي بركوع وسجود غير ركوع
 الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في
 ظاهرا المروي بزيادة نيتها أي للتلاوة وتؤدي بركوع صلاة إذا كان
 الركوع على الفور من قراءة آية أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر
 كما في البحر أن يوايه أي كونه الركوع لسجود التلاوة على التراخي وتؤدي
 بسجودها كذلك أي على الفور وأن لم ينو بالاجتماع ولو نواها في ركعة
 ولم ينوها الموت لم يحجزه وسجد إذا سلم الإمام ويجوز الفعدة ولو نواها
 فسدت صلاته كذا في الفية ويستحب حملته على الجهرية بغير ركوع
 وسجد لها فوراً نافع بلانية ولو ركعها فظن الفقيه أنه ركع من ركع فوضعه
 وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة أجزأته عنها ومن ركع وسجد سجدين
 فسجدت صلاته لأنه لا تعدا بركعة تامة ولو سمع المصلي السجدة
 من غيره لم يسجد فيها لأنها غير صلاة نية بل يسجد بعد السماع من غير
 محذور ولو سجد فيها لم يحجزه لأنها نية فنية لا يتبادر لها الكمال
 ولعادة السجود لها إلا إذا تلا المصلي غير الموت ولو وجد سماعا دونها

أي الصلاة لأن زيادة مادون الركعة لا يفسد إلا إذا تابع المصلي الثاني
 فنفسه متتابعة غير امامه ولا تجزئ عما سمع تجزئ وأن تلاها في
 غير الصلاة فسجدتها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها يسجد أخرى ولو لم يسجد
 أو لا كفنه واحدة لأن الصلاة آتية أقوى فليست تنقطع غيرها وأن الخلف
 المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطا في الأصح وأتم كما مر ولو كررها
 في مجلس تكررت وفي مجلس واحدة لا تتكرر بل كفنة واحدة وفعلها بطل
 إلا ولي في قنية وفي البحر التاخر حوط والأصل أن ينالها على المدخل
 دفعا للحرج بشرط اتحاد الآية والمجلس ولو تدخل في السبب بان
 يجعل الكل كالألوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي بغاها وهو
 الابق بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها شنيع لا تدخل في الحركة
 بأن يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجدة فأكثرت في الواحدة
 لأنه الابق بالحظوة لأنها للزجر وهو يتزجر بواحدة فيحصل المقصود
 والكرام يعنونه قيام سبب العفونة وإفاد الضيق بقوله فتسبب
 الواحدة في تدخل السبب محققا ومحذورا ولا ينوب في تدخل الحكم
 إلا عما قبلها حتى لو زني في ذلك ثم زنا في المجلس جازا نيا واسدا التوبة لها
 وإياها وانتقاله من عصى شجرة إلى عصى أخرى سجدة في شهر أو حذر
 بتدليل المجلس والآية فيجب سجدة أو سجدة أخرى بخلاف رواية يسجد
 ونيت وسفينة سائرة وفعل قليل ككل التحنين وقيام ورد سلام وكذا
 آية يصلي عليها لأن الصلاة تجمع الأماكن ولو تنكر ولم يصل تنكر كما لو
 تبدل مجلس سامع دون نال حتى لو كررها يأكب مصل وغلامه
 عيشي تنكر على الخلام لا الركب لا تنكر في عكسه وهو تبدل مجلس
 الثاني دون السامع على المفتية وهذا ليفقد ترجيح سببه السماع
 ولما الصلاة على الرسول فذلك عند المتقدمين قال المتأخرون تنكر
 إذا تدخل في حقوق العباد ولما العباس والأصح أنه إذا دخل على
 الثلاث لا يسمته خلاصته وكره ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة
 لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه وانتاع النظم والتأليف
 ما مر به بداهة ومفاده أن الكراهة تحريمية لا يكره عكسه ولكن نذير
 ضم آية أو آيتين لما قبلها أو بعدها دفع توهم التفضيل إذا كل حيث
 أنه كلام الله في رتبة وأن كان لبعضها زيادة فضيلة بأشكاله على

صفاته تعالى واستحسن اخا ومدا عن سامع غير متي للسنجود خلف
 المصلي وجوبها على من شغل بجل ولا يسهلها والراجح الوجوب جزالة على شغل
 عن كلام الله فقل سامعاً له بهرضيه ان يسمع ولو سمع اية سجد من قوم من
 كل واحد منهم حرف لم يسجد له لم يسهلها من تال خانية فذا فاد اتحاد العالي
 شرط مهم كل مهمة في الكافي قيل من قرأ اية السجدة كلها في مجلس وسجد كل منها كاه
 اسم الله وظاهره ان يقرأها ولا ثم يسجد ويحتمل ان يسجد لكل اية فذاتها
 وهو غير مكرره كما مر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي كنهانكره بعد الصلاة
 لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل من سجد يودي اليه فكره ويكره للاهم
 ان يقرأها في مخافته وخوفاً فبعد الا ان تكون بحيث يودي بسجود
 الصلاة او سجودها ولو تلي على المنبر يسجد وسجد السامعون

باب المسافر

من اضافة الشيء الى الشرط او محله ولا يخفى ان الصلاة عارض بعبادة ن
 والسفر عارض بمباح الا عارض فلذا لفرق سمي به لانه يسفر عن اخلاق
 الرجال من خبيث من عارة من موضع اقامته من جانب خروجه وان لم يحاو
 من الجانب الاخر وفي الحانية ان كان يتنقل بين المصرا قل من علوة وليس بينها
 مرزعة يستلزم تحاورته والا فلا قاصدا ولو كان طواف الدنيا بلا قصد
 لم يقصر مسيرة ثلاثة ايام وليا لهما من ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم
 الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر بالفرسخ على المذهب بالسير الوسط مع
 الاستراحات المعتادة حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريفا
 احد تمام مدة السفر والاخر قل قصر في الاول والثاني صلى الفرض الرباعي
 ركعتين وجوب القول بن عباس ان الله فرض على لسان نبيكم صلاة المقيم ربعا
 والمسافر ركعتين ولذا عدل المص عن قوله قصر لان الركعتين ليستا قسلا
 حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمل ليس بخصه في حقه بل سادة
قلت وفي شروح البخاري ان الصلوات فرضت ليلة الاسل ركعتين
 سفر وان حضر الا المغرب فلما هجر عليه الصلاة والسلام والهاك بالمدنية
 زيدت الا الفجر لطول لقراءة فيها والمغرب لانها وترا النهار فلما استقر فرض
 الرباعية خفف منها في السفر عند تروى قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا
 من الصلاة وكان قصرها في السنة لا بقصر من المجزاة وهذا جمع الادلثا نبي
 كلامهم فليحفظ ولو كان عاميا بسفره لان القبح للمسافر المجاوز ما يقدم المشروعية

حتى يذبح موضع مقامه ان سار مدة السفر والا فيتم بحجزة نية الحدود لعدم
 استكمال السفر او ينوي ولو في العتلة اذ لم يخرج وقتها ولم يكن لاحضا اقامته
 نصف شهر حقيقة او حكما في البرازية وغيرها ولو دخل الحاج الشام ولم
 انه لا يخرج الامع القافلة في نصف شوال اتم لا تكتاوي الا قامة بموضع
 واحد صالح لها من مصر او قرية او محراب دارنا وهو من اهل الاخيرة فيقصر
 ان يوي الا قلته في اقل منها من نصف شهر او يوي فيه كني غير صالح كبحر
 او جزيرة او يوي فيه لكن موضعين مستقلين كحكة ومني فلو دخل الحاج مكة
 ايام العشر لم تقص نيته لانه يخرج الى منى وعرفة فيصلي ركعتين
 الا قامة في غير موضعها وبعد عذره من منى يضح كالنووي مبينه باحد ما
 او كان احدا مما تبعه للاخر بحيث يجب للجمعة على ساكنها اتحاد حكمها لم يكن
 مستقلا براه كعبه وامراة او دخل بلدة ولم يبقها اياما الا قامة بل
 ترقب السفر عما بعده ولو بقي على ذلك سنين الا ان يعلم تاخر القافلة نصف
 شهر كالمسافر وكذا يصلي ركعتين كسرحل ارض حرب واخصر حصنا فيها اختلاف
 من دخلها بايمان فانه يتم او اخصر اهل الحرب البغي في دارنا في غير مصر
 مع نيته الا قامة مدتها للزدد بين القرار والفرار بخلاف اهل اخية كحرب
 وتركان نووها في الفارة فانها تضع في الاصح وبه يفتي اذا كان عند تمام
 من الماء والكلاما يكفيهم مدتها لان الاقامة اصل الله اذا قصدوا موضعا
 بينهم ما مدة السفر فيقصر ون ان نوا سفر والا لا ولو نوي غيرهم الا قامة
 معهم لم يفتح في الاصح والحاصل ان شروط الا تمام ستة النية ولادة
 واستقلال الارادة وترك السير واتحاد الموضع وملاحيته فستاتي
 فلوا تم مسافرا في القعدة الاولى ثم فرضه ولكنه اساء لو غاملا
 لتاخير السلام وترك واجل القصر وواجل فتنناح النفل وخطا النفل
 بالفرض وهذا لا جيل كما حذرره الفهنيستاني بعد ان قرأ سا بام واستحق
 النار وما زان قل كصلي الفرضين الفجر اربعا وان لم يقعد بطل فرضه
 وصار الكل نفلا لترك القعدة المفروضة الا ان يوي الا قامة قبل ان يقيد
 الثالثة بسجدة لكنه يخيل لقيام والركوع لوقوعه نفلا فلا ينوب عن
 الفرض ولو نوي في السجدة صار نفلا وصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت
 وسجدة فاذا قام المقيم الى الا تمام لا يقصر ولا يسجد للمسهوي في الاصح لانه
 كاللاحق والفقدان فرض عليه وقيل لا قنية ونوب الامام هذا يخالف

الحاشية ونعنيها ان العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية للمهدي
الشرط العلم بحال النبي لانه لا يتدلى في شرح الارشاد فينبغي ان يحرم
قبل شروعه والا منع سلامه ان يقول بعد التسليمين في الاصح امتوا
صلاةكم فاني مسافر قد رفع توام انه سبي ولو نوي الاقامة لا تحقيقها بل يتم
صلاة للقيم من يصومها ولما اقتضا المسافر بالقيم فيجب في الوقت ويتم
لا بعده فيما يتخير لانه اقتضا المفترض بالتسفل في حق الفعدة لواقته في
الاولين او القرارة لاني الاخيرين وبقي المسافر بالسن ان كان في حال امن
وقرار والا بال كان في خوف وقرار لا ماني بهما والمختار لانه ترك لعدو تجانس
قبل السنة الفجر والخبر في تظير الفرض اخل الوقت وهو قد يامع الحرية
فان كان المكلف في سفر مسافر وجب ركعتان والا فاربعة لانه المعتبر في السيرة
عند عدم الاداء قبل الوطن الا صلي وهو موطن ولا دية او تاهله او توطنه
بيطل مثله اذا كان لم يبق له بال اول اهل قلوب لم تبطل بل يتم فيها لا غير
ويبطل وطن الاقامة مثله وبالوطن الاصل وبانفسا السفر والاصل ان لا يثي
يبطل مثله وبما فوقه وبما دونه ولم يذكر وطن السكي وهو ما نوي فيه اقل
من نصف شهر لادم فائده وما صورته الزيلعي رده في البحر والعترية
المتنوع لانه الاصل لا التامع كالمرة وفاهما مهرها المجل وعبد غير كان
وحددي بر خرق من الامير او بيت المال واجبر واسير وغيره وتليد
مع زوج ومولي وامير ومستاجر له وكسرت مرتب **قلت** افقتد
العمة ملاحظ في تحقيق المنجبة مع ملاحظة شرط اخر محقق لذلك وهو
الاتفاق في مسئلة المهدي ووقفا المهدي للراة وعدم كتابة العبدية
بان جواب حادثه جزيرة كريد سنة ثمانين والف ولا بد من علم التابع
بنية للتبوع فلو نوي التبوع الاقامة ولم يعلم التابع وهو مسافر حتى يعلم
على الاصح كافي المحيط وغيره دفعا للضرر عنه كافي الخلاصة عند مسافر ام
يؤلاه فنوي للولي الاقامة ان اتم صلاتهما والا لسبني على غير الاصح
والقضا حكي لا اذا سفر او حضر لانه بعد ما تقرر لا يتخير غير ان المريد يفتي
فائدية الصفة في مرضه بما قدر **فروع** سافر السلطان فصر فزوج
المسافر بيلد صار مقبلا على الوجه طهرت الحايضه بغير قصد هيا يومان ثم في
الصحيح كسبي بلغ بخلاف كافرا سلم عند مشترك بين مقيم ومسافر ان لها يا
فصر في نوبة المسافر ولا يفرض عليه المفقود الاول ويتم احتياطها ولا يتم

بمقيم اصلا

بمقيم اصلا وهو مما يلحقه قال النسايم من لم يور من كن كم ركعة فرض يوم وليلة
فهي طائفة فقالت احد من عشرون والثانية ١٧ والثالثة او الاربعة
الابطلقن لان الاول في ضمة لو فخر الثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة
والاربعة للمسافر **باب** **الجمعة**
بتشليث الميم وسكونها في فرض عين يكفر جاحدها بشوئها بالدليل القطعي
كما حققه الكمال وهي فرض مستقل كد من الظهور وليست بدلا عنه كاحرره الناق
مخبر السري الدين بن الشيخة وفي البحر وقد اقيمت بعدم صلاة الاربع
بعدها بنية اخر ظاهرا خوف اعتقاد عدم ادافرضية ومو الاحتياط في زمانها
واما من لا يخاف عليه مضرة منها فالاولى ان تكون في بيته خفية وبشيط
لصحتها سبعة اشيا الاول الصبر وهو لا يسع الا بر مساجده املة المكلفين
بها وعليه فتوي كثر الفقهاء مجتبي لظهور التواني في الاحكام وظاهر المذهب
انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة الحدود كما حذرناه فيمعلقناه
على المستفي وفي الهند في اذن الحاكم بينا الجامع في الرساق اذن للجمعة
اتفاق اعلى ما قاله السرخسي واذا التصل به الحكم صار مجعاع عليه للخطا وفاقا
بكر الفا وهو ما حوله انضربه او لا كاحرره ابن الكمال وغيره لاجل مصالحة
كوفن الموتى وركض الخيل والمختار للفتوي تقدم به بفرسخ ذكره التولابي
والثاني السلطان ولو متغلبا او امارة فيجوز امرها باقامة لا اقامتها
او ما موربا قاننها ولو عدا ولي عدل لاحتها وان لم يحز انكته وافضيتها
واختلف في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم او من جهة نايبه هل يملك الانشاء
في الخطبة فقبيل لا مطلقا اي ضرورة اوله الا ان يفوض اليه ذلك وقيل ان
ضرورة جازوا لا وقيل نعم يجوز مطلقا بضرورة لاية على شرف الفوات
لنوقته فكان الامر به اذا بالاستقلال دلاله ولا كذلك الضما
وهو الظاهر من عباراتهم ففي البدايع كل من ملك بالمعنى ملك اقامة غيره
وفي النخبة في تعداد الجمعة لا بجزا شرا عما يشترط الاذن لاقامتها عند
بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستصحب لكل خطيب فامة
في البحر وما قبله الزيلعي لا دليل له لما ذكره مثلا مشرف وغيره رده ابن
الكمال في رسالة خاصة بذهن فيها على الجواز بلا شرط والطب فيها وابع
وكن يور من الفوايد اودع في مجمع الامهلا نه جائز مطلقا في زمانها لانه
وقع في تاريخ وارجحين وسنحابة اذن عام وعليه الفتوي وفي السراجية

لو صلى الجهر فبعضه اذا خطيب لا يجوز الا اذا اذن في بيته ولا تبطل الخطبة بغير ذلك
 انه يلزم اذا انقلبت جماعة واقفه شيخ الاسلام مات والي مصر فجمع خليفته
 اذ صاحب الشرط يفتي بحكم السياسة والقاضي للماذون لا ذلك جاز
 لان نفوس من الجماعة اليهم اذن بذلك لا فلقاضي الفضاة بالشام ان
 يقيمها وان يولي الخطيب بالاذن صريح ولا تفصيل بالاشارة والواقعها المير
 البلاغ الشرطي ثم القاضي ثم من ولا فاقاضي الفضاة ونصب الجماعة الخطيب غير
 مستبرع وجود من ذكر امامهم فيصور الضرورة وجازت للمعتني في الموم
 حفظ الوجود للخطبة او لمير الحجاز والعراق او مكة ووجود الاسواق والسكك
 والسكك وكلها بنية يتولها الخليفة وعدم التفتيد في التفتيد يجوز
 لا مير الموم لقصوره لا يتولها على امور الخليفة لا اذن له جاز ولا يقرقات لا منها
 مفاضة وتودي في مصر واحد بوضع كثيرة مطلقا على المذهب عليه الفتوى
 شرح الجمع للفتي وامانة فتح القدر بدفع الحاج وعلى مرجع فالحجة
 لمن سبق ختمه ونفسه بالحجة والا شذبهه فتصلي بجهدها اخر ظهر وكل ذلك
 خلافا للمذهب فلا يقول عليه كما حكره في البحر ويجمع الامم من غير الخطيب
 والاحوط نية لظهور اذكت وقتها لان وجوبه عليه باخر الوقت فتنبه
 والثالث وقت الظهور فينبطل الحجة بوجه مطلقا ولا خلاف بعد
 يوم او جمعة على المذهب لان الوقت شرط الاداء شرط الافتتاح والرابع
 للخطبة فيه فلو خطب قبله ويكفي لم يقع والخامس كونها قبلها لان شرط
 الشويمان بق عليه محضه جماعة تنفذ بهم ولو كانوا اصحابا ونياما ولو خطب
 وحده لم يجز على الاصح كما في البحر عن الظهير لانه الامر بالسعي للذكر
 ليس لا لا سقاعة ولا موافق جمع وحرم في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد
 وكفت حميدة او تمليلا او تسمية الخطبة المفروضة مع الكراهة
 وقالا لا بد من ذكر طويل واقله قدر التشهد الواجب بينتها فلو حمد لعطاه
 او تحملا لم يفت عنها على المذهب كما في التسمية على الدعية لكنه ذكر
 في الذبايح انه يوجب قائل وكسب خطبتان خفيفتان وتكره زيادتها
 على قدر سورة من طوال الفصل بحسبه بينهما بقدر ثلاث ايات على المذهب
 وتاكره سعي على الاصح كتركه قراءة فذل ثلاث ايات وحمد بالثانية
 لا كالأولى ويبدأ بالنعوذ شرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين والتمني لا دعا
 للسلطان وجوزة الفهستاني ويكره تحريما وصفه عما ليس فيه ويكره نكته فيهما

الا لاسر

في الخطبة
 والتمني لا دعا

الا لاسر وفلا منه منها ومن السنة جلوسه في محله عن يمين المنبر واليسار
 وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوي على المنبر
 سلم بجنبه وكلمة وسنة عودته قائما وهل هي قايمة بتمام ركعتين لا صح لا
 ذكره الرليعي بل كسرها في الشواهد ولو خطب جنيبا ثم اغتسل وصلى جاز
 ولو فضل باجبي فان طال بان رجح لم يفته فتغري وجامع واغتسل
 استقبل خلاصة اي لزوما لبطلان الخطبة سراج كمر نسيجي انه لا يشترط
 اتحاد الامام والخطيب والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير
 الثلاثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام بالنص لا نه لا بد من الذكر
 وهو الخطيب وثلاثة سواه فبعض فاسقوا الى ذكر الله فانهم واقل جود
 وقالا قبل التقدمة بطلت وان بقي ثلاثة رجال وكذا في بالنسبة
 ونهر وان بعد جوده او عادوا او ادركوا كذا او نهر وان بعد الخطبة وصلي
 باخرين لا تبطل وانما الحجة والسابع الاذن العام من الامام وهو يحمل
 بفتح ابواب الجامع للواردين كما في فلا يضر غلق باب الفتحة لحد
 اولخاذه فذمة لان الاذن العام نعمت لاهله وغلقه منع العدو
 لا الصلي نعم لولم يخلق لكان لحسن كما في مجمع الامم مخرجا لشرح
 عيون المذاهب قال وهذا اقل مما في البحر والمنع فيلخص فلو دخل
 امير حصنا او قصره واغلق بابا به وصلى باصحابه لم تنقض ولو فسخه
 واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام في دينه ودينه الى العامة
 محتاج فستحاج من حذرة عمل لاجتناب وشرط لا فترامها سنة
 تختص بها اقامته عصر ولما المنفصل عنه فان كانه يسمع الذي في
 عليه عند محله يفتي كما في الملتقي وقد منعوا لولولية تفديده
 بفتح ورجح في البحر اعتبار عودته لم يفته فلا حكمة وصحة والحق
 بالمريض المريض والشيخ الفاني وحرية والاصح وجوبها على مكاتب
 ومعتز وجبر ويسقط من البحر بحسبه لو تعبدوا والا لا ولو اذن
 له نوله وجبت وقيل بخير جوهرة ورجح في البحر التحيير وذكره حقيقة
 وبلوغ وعقل ذكره الرليعي وغيره وليسا خاصين ووجود بصرف
 على الاعور وقدرته على المشي جرم في البحر بان سلامة احدنا
 كاف للوجوب كمن قال اشمتي وغيره لا يجب على مفلوج الرجل وقطو
 وعدم حبس وعدم خوف وعدم مطر شديد وحل وحل وخوها

الاذن العام

في الخطبة
 والتمني لا دعا

وقادها اي هذه الشرط او بعضها ان اختار العزيمة وصلاها وهو مكلف
بالخ عاقل وقعت فرضا عن الوقت لئلا يعود على توضع بالنقض وفي الجهر
في افضل الا لمرأة وتصل بالجماعة فيها من صلح اما لا غيرها فاختار في المساء وعند
ومريض وتنفذ الجمعة بهم اي يحضرونهم بالطريق الا في حرم لمن لا غدره
صلاة الظهر قبلها اما بعدها فلا يكره غايته في يومها يصير لكونه سببا لتفويت
الجمعة وهو حرام فان فعل ثم ندم وسعى عبره ابتاعا للانية ولو كان في المسجد
لم ينطل الا بالشرع فيد بقولها اليها لا نه لو خرج الحاجة اوسع فراغ الامام
اقل فيهما اصلا لم ينطل في الاصح فالخطلان به مفيد بامكان اذا راها
بان انفصل عن ما يداد والامام فيها ولو لم يرها بعد المسافة فالاصح
انه لا ينطل سراج ينطل ظهره لا صل الصلاة ولا ظهر من قنديه ولم
يسمع ادركها ولا بل لا فرق بين معذور وغيره على المذهب ذكره خريفا
معدور ومسجون ومسافر اذا ظهر الجماعة في مصر قبل الجمعة وبعدها
لتقليل الجماعة وصورة الحاضنة فاذا ان المساجد تخلق يوم الجمعة
الا الجامع وكذا اهل مصر فانهم الجمعة فانهم يصلون الظهر في غير اذان الا
اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى قدح الامام وكذا ان لم يجر
هو الصحيح ومن ادركها في شهر او سجود سهو على القول به فيها يومها
جمعة خلا فالحمد كما يتم في العيد نفا قان في عيد الفصح كونه السراج
انه عند محله لم يصير مذكرا له وينوي جمعة لا ظهر اتفاقا فلو نوى الظهر
لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر وغيره من حيث
واذا اخرج الامام من الحرم ان كان والا فقباه للصعود شرح المجمع فلا
صلاة ولا كلام الي نالها وان كان فيها ذكر الظلمة في الاصح خلا فضا
فانية لم يسقط الترتيب بينهما وبين الوقفية فانها لا تترك سراج وغير
لزوم صحة الجمعة والا لا يخرج وهو في السنة او بعد قباه لثلاثة
التقل يتنزه الاصح ويحفظ لقراءة كلما حرم في الصلاة حرم فيها الخ
الخطبة خلاصته وغيرها فيجزم اكل وشرب وكلام ولو شربا ورد سلام
او امر معروف بل يجب عليه ان يستمع ويسكت فلا فرق بين فريه وتعيد في الاصح
محيط فلا يريد تخدير من خيف هلاكه لا نه يجب لحق ادي وهو محتاج اليه
والانصاف لحق الله تعالى ومثابه على المساجدة وكان ابو يوسف ينظر في
كتا به ويصحه والاصح بان لا يفسر بان فيشير برأيه او يده عند روي

منكر

منكر والصواب انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في
نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يفتي وكذا يجب لا سماع لسائر الخطب
الخطبة تكاح وختم وعيد على المعتمد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة
وتعدها واذا جلس فيه الثاني والخلاف في كلام يتخلق بالحرية لغيره
فيكم اجماعا وعلى هذا الترقية المتعارفة في زماننا نكره غنده لا عند
ولما ينقله المودنون حال الخطبة من الشري ويحبه فتركه اتفاقا
وعلمه في البحر والجم من المرفي يهني عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
ثم يقول انصتوا وحكم الله **قلت** الا ان يحمل على قولها فتنبه
ووجه سعي اليها وترك بيع ولوم السعي في المسجد اعظم وزرا بالاذن الاول
في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وافاد في بحر صحة اطلاق
الحرمه على الكره بحرما ويؤذن بين يديه اي الخطيب افاذ موحدة الفعل
ان المودن ان كان اكثر من واحد اذ نوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في
الحالي والقرنا شي ذكره الهندستاني اذا جلس على المنبر فاذا انتم اقامت
ويكره الفصل بامر الدينار ذكره العيني لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لانها
كتفي واحدا فان فعل بان خطيب صبي بان السلطان وصلي بالبحر جاز هو المختار
ولا بأس بالسفر يومها اذا اخرج من الحرم المشرق قبل خروج وقت الظهر
كذا في الحاشية لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال
في شرح المشية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره
قبل الزوال الفروي اذا دخل مصر يومها او نوي الكت ثمة ذلك اليوم
لزمته الجمعة وان نوي الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها او بعدها
لا تفرقه كونه في النهار نوي الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح
المشية ان نوي الكت الي وقتها لزمته وقيل لا كما لا يلزم لو قدم مسافر
يومها على عزيم ان لا يخرج يومها ولم ينو الا قامه نصف شهر يحط الامام
لسيف في بلدة فوجب به كتمه والا لا كل المدينة وفي الحاشية
اذا فرغ المودنون قام الامام والسيف بيساره وهو منى عليه وفي الحاشية
ويكره ان يركب على قوس او عصا **فروع** سبع المذاذ هو ياكل تركه انما
قوت حجة او مكتوبة لاجاعة وسناتي سعي يريد الجمعة وحواجه ان عظم
مقصود الجمعة نال ثواب السعي اليها وهذا يعلم ان من شك في عبادته فالعزة
للاغلب الا فضل خلق الشعر وقلم الظفر تعدها لا بأس بالخطي لم يأخذ

المؤمن ان لا يركب
في سفره على سائر

الامام في الخطبة ولم يود احدا الا ان لا يجد الا فرجة امامه فيخطي اليها
للضرورة ويكره الخطي للسواد بكل حال وسيل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الي ذيق الصلاة وهو الصحيح وقيل
العصر واليه ذهب المشايخ كما في التواريخ ائمة ومنها سئل بعض المشايخ
ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكامات الاشياء
مما اخبر به يومها قراءة الكف فيه ومنهم عطفه على قوله ويكره
افزاده بالصوم واذا ليلة بالقيام فقد وهم وفيه يجتمع الادراج
وتزاد المنور ويأمن الميت من عذاب القبر لقوليات فيه اولى ليلة
امن من عذاب القبر ولا يستجر فيه جنم وفيه يزور اهل ربهم سبحانه وتعالى

باب الحبيدين

سمي به لان الله فيه عوائد الاحسان وفود به بالسرور غاليا ونفا ولا
ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل
عيد وعيد وعيد صرت محمداً وجه الحبيدين يوم العيد والجمعة
فلما جئنا لم يلزم الصلاة احد مما قيل الا في صلاة الجمعة وقيل
صلاة العيد كذا في الفهستائي عن المرتاشي **قلت** قد راجع
المرتاشي قد بينه حكاية عن اخير وتصيغه المتري في نسخة وشرح
في الاولي من البحار بحجج صلاتها في الاصح على من رتب عليه الجمعة بشرائطها
المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعد هذا في القسمة صلاة العتبات
في القرية كره حريماً اي لانه اشتغال بما لا يصح لان المصير شرط الصحة
وتقدم صلاة على صلاة الجنازة اذا اجتمع لانه واجب الجنازة
كهاية وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة وعلى سنة الخروج غيرها
والعيد على الكسوف كمن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوي
على تاخير الجنازة عن السنة واخره المطا كانه الحاق لها بالصلاة لكن
في اخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف على الفرض
مالم يفتق وقتها فتأمل وندب يوم الفطر كله طوافاً ولو فوريا
قبل خروجه الى الصلاة بها واستياكه واغسله ونظف يديه بما له ربح
لا لون ولله اخذ ثيابه وكو غير ابيض واذا فطرته فح غطفه على
اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة ثم خروجه ليفيد
مناجاة عن جميع ما مر ما شيا الى الجنة وهي المصلي الحام والواجب مطلق التوجه

اليها الى الجنة لصلاة العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو الصحيح
ولا بأس باخراج منبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس بمنابيه دون اخرج
ولا بأس بجوده راكبا وندب كونه من طريق اخر واظهار الشاشة والكار
الصدقة والحقم والتمنية تقبل الله منا ومنكم لا تكبر ولا يكبر
طريقها ولا يستعمل قبلها مطلقا يتعلق بالتكبير والنفل كذا في
المصنوع بالبحر لكن تخفيه في النهرورج تقينيد بالبحر راد في البرهان
وقال الجمهور سنة كالا صحي وهورا واية وجهها ظاهر قوله تعالى
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ووجه الاول ان دفع الصوت
بالذكر بدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى وكذا لا يتنفل بعدها
في صلاة فانه مكرره عند العامة وان تنفل بعدها في البيت جائز
ينبغي تنفل بارج وهذا الموضع اما العوام فلا يمنعون من تكبير ولا تنفل
اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات بحروية حاشية خط ثقة وكذا
صلاة رعايب وثبارة وقد ران عليا رضي الله عنه راي رجلا يصلي
العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت
الوعيد قال الله تعالى ارايت الذي ينهاي عبدا اذا صلى ووقتها من
الارتفاع قد راجع فلا يصح قبله بل تكون فقلا محرما الى الزوال
باستقاط الغاية فلوزالت الشمس وهو في اثباتها فسدت كافي الحق
كذا في السراج وقد سماه في الاثني عشرية ويصلي بهم الامام ركعتين
مشيا قبل الزوال وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة ولوزلا تابعة
الى سنة عشر لانه ما ثور الا ان يسمح من تكبيرين فياتي بالكل ويوالي
ندبا بين القرايين ويقرأ الحمد ولو ادرك الموت الامام في القيام
فقد ما تكبر في الحادي يري نفسه لانه سبوق ولوسبق ركعة
يقرا ثم يكبر ليلاتي الى التكبير فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر
للووم لا يكبر في القيام ولكن يركع ويكبر في الركوع على الصحيح لان
الركوع حكم القيام فالتيان بالواجب اولى من المشنون كالركوع الامام
قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يجوز الى القيام ليكبر في
ظاهر الرواية فلو عاد فينبغي الفساد ويرفع يديه في الزوايد والم
يرامله ذلك الا اذا كبر ركعتا من ركعتين يرفع يديه على الخمار لان اخذ
الركعتين سنة في محله وليس بين تكبيراته ذكر مسنون ولذلك يرسل يديه

سكت يترك التكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات هذا يختلف بكثرة الركعات
وفلته ويجعل بعد خطبتين ومما سئله فلو خطب بعدها مع واسا
ترك السنة وما يسند في الجمعة ويكره يسند فيها ذكره والخطبتان
بل عشرتين بالتحديد فيها ثلاث خطبة جمعة واستسقاوتكاح وينبغي
ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اراه ويبدأ بالتكبير
في خمس خطبة الحدين وثلاث خطب الى الاذان التي مكة وعرفة
يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزانة ابي العيث
وتسبخت ان يستفتح الاول بمسبح تكبيرات تترى متتابعات
والثانية لسبع هو السنة وان يكره قبل ترويه من المبرار بعشر
واذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج ويعلم الناس فيها احكام
صدقة الفطر ليوذيها من لم يودها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها
لخرجوها في محالها ولم اراه وهكذا كل حكم اخبرني النبي شرعت للتعليم
ولا عليها وحده ان قامت مع الامام ولو بالاشهاد اتفاقا في الاصح كما
في يوم الجحور فيها يلغز اي جل اسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء
عليه وان امكنه الذهاب الى امام اخر فله ان يذهب اليه في يوم واحد
بما وضع كسيرة اتفاقا فان عجز صليار بها كالتصلي ونحوه فله ان يركل
الى الزوال من الغد فقط فوقتها من الثاني كالاول وتكون قضا لا اذا
كما ينبغي في الاضحية وحكي المنسائي في قوله احكامها احكام الاضحية
لكن هنا يجوز تلخيصها الى ثالث ايام الاخر بلا عذر في الكراهة
وبه اي بالعدرب ومنها العذر هنا يبقى للكراهة وفي الفطر للصحة
ويكرهها اتفاقا في الطريقي قيل وفي المصلي وعليه على الناس ان
لا يذبح الميت ويندب تلخيصها عنها وان لم يصح في الاصح ولو اكل
لم يكره اي يحرمها ويعلم الاضحية وتكبير الشري في الخطبة ووقوف
الناس يوم عرفة في غيرها تسببها بالواقفين ليس بشي هو يكره
في موضع فتعلم انواع العبادة من فرض وواجب وسقط فيعيد الاباح
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي لو اخطعوا الشرف ذلك
اليوم لسماع الوعظ بلا وقوف وكشف راس جاز بالكراهة اتفاقا
ويجب تكبير الشري في الاصح للامر به مرة وان زاد عليها يكون فضلا
قاله الخيني صفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

والله اعلم هو لما ثور عن الخليل والمختار ان الذي استغفيل في القاموس
انه الاصح قال وقناه مطيع الله عقب كل فرض عيني بلا فضل عيني
ادي جماعة او فني فيها منها من عامه القيام وقته كالاضحية مسخرة
خرج جماعة النساء والحرارة لا كغيره في الاصح جوهره اوله من فخر عرفة
واخره الى عصر العيد باذلال الغاية في ثمان صلوات وجوبه على امام
مقيم بقصر وعليه بقية من سافر وخزوي وامرأة بالتبعية لكن المرأة تخاف
ويجب على مقيم اقتدي بمسافر وقال بوجوبه فور كل فرض بطلا ولو سافر
او سافر وامرأة لانه تبع للمكتوبة الى عصر اليوم الخامس اخرايا
الشري وعليه الاعتقاد والعمل والفتوى في عامة الامصار وكافة
الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان المستلين توارثوه فوجب اتباعهم
وعليه المجنون ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام العشر
ناخذ بحر ومحبي وغيره وياي الموثم وجوبا وان تركه امامه لا دايه بعد
الصلاة قال ابو يوسف صليت بم الخرب يوم عرفة فسهووا ان يكر
تكبيرهم ابو حنيفة والسبوق يكبر وجوبا كالاخر لكن عقب القضا
لما قامه ولو كبر مع الامام لا تفسد ولو لم يفسدت ويبدأ الامام بسجود
الشه لو جوبه في حرميتها ثم بالتكبير لوجوبه في حرميتها ثم بالتلبية
لو حرما القدم كما خلاصته وفي الولول حجة لو بدأ بالتلبية سقط السجود والكبير

باب الكسوف

مناسبتة امام حيث الاتحاد او التضاد ثم الجمهور انه بالكاف والحا
للشمس والقمر يصلي بالناس من عليك اقامته الجمعة بيان للمسبح
وما في السراج لا بد من شرايط الجمعة الا الخطبة ورده في البر عند
الكسوف ركعتين بيان لا قلها وان اشأ الربا او اكثر كل ركعتين
بشليمة او كل اربع مجتبي وصفتها كالنقل اي بركوع واحد في غير
وقت مكره بلا اذن ولا اقامته ولا جهر ولا خطبة ونبأ في الصلاة
جامعة ليحتملها ويحتمل فيها الركوع والسجود والقلة والادعية
والاذكار والذي هو من ضايع النافلة ثم يدعوا بعد هذا جازا
مستقل القبلة او قايما مستقلا الناس والقوم يؤمنون حتى تجلي الشمس
كما وان لم يحضر الامام الجمعة صلي الناس فزادي في منازلم تحررا من
الفتنة كالخوف للفر والرجح الشديدة والظلمة القوية بها والاضو

القوي ليلا والفرع الغالب يحوز لك من لا يات المخوفة كالزلازل والصواعق
والثلج والمطر والدايين وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون
ومنه قول ابن حجر بدعة اي حسنة وكل باطعون ولا عكس وتماث في
الاشباه وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاثر وجوبها
وصلاة الخوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان
صلاة الاستسقا فلذا **آخر باب** **الاستسقا**
هو دعاء الاستسقا فانه السبب لارسال المطر بلا جماعه سنوية
بل هي جائزة وبلا خطبة وقال لا يفعل كالعيد وهل يكر للزوايد يظن
وبلا قلب رد اخلاق الحمد بلا حضور ذي فان كان الراجح ان دعا
الكافر قد يستجابه استدراجا ولما قوله تعالى وما دعاء الكافرين الا
ضلال ففي الاخرة شروح مجح عليهم وان صلوا فزادي جاز في شرو
المفرد وقول الخفة وغيرها ظاهر الرواية لا صلاة اي جماعة ويجوز
ثلاثة ايام لا نه لم ينقل اكثر منها متتابعات ويستحب للامام ان يامرهم
بصيام ثلاثة ايام قبل الخدوج وبالثبوت ثم يخرج بهم في الرابع مشاة في
ثياب غسيلة او مرفقة متدلين من مواضع خاشعين لله ناكسين رؤسهم
ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويحذرون التوبة ويستغفرون
المسلمين ويستقون بالضعفاء والشيوخ والعجائز والصبيان ويبعدون
الاطفال عن امهاتهم ويستحب خراج الدواب في الاخرى والامام بهم
وان خرجوا باذنه وبغير اذنه جاز ويحفظون في المسجد بكنه وبين المقدس
ولم يذكر المدينة كما نه لصيقه وان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعاء
عجسه وصرفه حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذرا ليجزوا شكرا
لله تعالى **باب صلاة الخوف** من اضافة
الشي لشرطه هي جائزة بعدة عليه السلام عند ما اي عند اي حيفه
ومحمد رحما الله خلا فاللشاي بشرط حضور عدد معين ولو صلوا على
ظنه فبان خلافة اعداوا وسبغ اوجية عظيمة وكونها اوقاف خرو
الوقت كما في جميع الانهر ولم اره لغيره فيلخص **قلت** ثم ايت في شرح
البحاري للعيني انه ليس بشرط الا عند البعض حال الحام للمركب فيجوز الا
طائفة بازا العدو وارها باله ويصلي باخري ركعة في الشاء ومنه الجملة
والعيد وركعتين بغيره لزوما وذهبت لية ويحاج الاخري فصلي هم ما بقى

وسلم

وسلم وحده وذهبت اليه نديا وحات الطائفة الاولى وانتوا صلا تتم
بلا قراة لا هم لا حقون وسلموا ثم جا الطائفة الاخرى وانتوا صلا تتم
بقرة لا هم مسبقون هذا ان تنازعوا في الصلاة خلف واحد والاول
فالا فضل ان يصلي بكل طائفة امام وان استند خوفهم ويحذرون الزوا
صلوا ركبا بافرادي الا اذا كان رد يها للامام فيصح الا فدا بالايما
الي جهة قد رتبتم للضرورة وضدت بشي اخيرا منطقات وسبق
حدث وركوب مطلقا وقتال كثير لا بتقليل كريمة سهم والساج
في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاه ساعة صلى بايما والا لا نفع كصلاة
لما شي والسابق وهو يضرب بالسيف **فدفع** لراكبا ان كان مطلقا
نفع صلاته وان كان طالبا لا لعدم خوفه شرعا ثم ذهب لعدو ولم
يجز اخرا فهم وبكسنة جاز لا تشرع صلاة الخوف للعامة في سفره
كما في الظهيرية وعليه فلا نفع من لقاء صح انه عليه السلام صلاها
في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعثمان وذوي فزد والله اعلم
باب صلاة الجنازة
من اضافة الشي لسببه وهي بالفتح الميت وبالكسر لسترير وقيل
لقتان والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية بوجه
المختصر وعلامته استرخا فذهبه واعوجاج مخره ولخساف صدغه
الفيلة هو السنة وجار الا ستلقا على ظهره وقدماه اليها وهو المعتاد
في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا لتيوجه للمقبلة وقيل بوضع كاتيف
عليه لا صح صحة في المنتقى وان شق عليه ترك على طاله والرجوم لا يوجه
مخراج ويلقن نديا وقيل وجوبا يذكروا الشهادتين لا لا ولي لا تقبل
بدون الثانية عنده قبل الغررة والخلف في قبول توبة الياس
والمختار بقول بؤبؤه لا يمانه والفرق في البرازية وغيرها من غيرهم
جاء ليل ليخبر واذا قالها مرة كفاه ولا يكره عليه ما لم يتكلم ليكون اخر كلامه
لا اله الا الله وينادي قراة يسين والرعول لا يلحق بعد الحمد وان دخل
لا ينهي عنه وفي الجوهر انه مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان
يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل صليت بالله ربنا وبلا سلام دينا ونحل
بما قيل برسول الله وان لم يعرف اسمه قال ينبغي لجوا ومن لا يسيل ينبغي
ان لا يلحق والاصح ان الانبياء لا يسيلون ولا اطفال المؤمنين وتوقف

مام

الامام في اطفال المشركين وقيل بام خدام اهل الجنة ويكره تنقي الموت وتمايمه
في النهر وسيجي وما ظهر منه من كفات كفرية يغتفر في حقه ويغسل بماء
مؤتي المسلمين حملا على انه في حال ذوال عقله وكذا انصار بعضهم ذوال
عقله قبل موته ذكره الكمال واذا مات لشدة حياؤه وانحسرت عيناه حسنته
ويقول مخضه بسم الله وعلى طلة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل
عليه ما بعده واسأله بقايتك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يد
اغضاه ويوضع على بطنه سيف او حديد لئلا يتفتح ويحضر عنده الطبيب
ويخرج من عنده الخايض والنفسا والجنة يعلم به جيرانه واقرباؤه
ويسرع في جماره ويقرا عنده الفزان الي ان يرفع الي الحسل كما في الفتا
معربا للشف **قلت** وليس في الشف الي الفصل بل ان يرفع
فقط ونشره في البحر برفع وعبادة الربيعي وغيره تكرم القراءة عنده حتى يخله
وعلة الشربلالي في امداد الفتاح ثمرتها للفرات عن نجاسة الميت
لنجسه بالموت قبل نجاسة حث وقيل حدث وعليه وينبغي جوارها
كقراءة المحدث ويوضع كما مات كما تيسر في الامم على سر الحجر وقرا
الي سبع فقط فتح ككفنه وعند موته في ثلاث لا خلفه ولا في الفتي
وكره قراءة قرآن عنده الي تمام غسله عبادة الربيعي حتى يغسل وعبادة
النهر قبل غسله وتستعورته الغليظة فقط على الظاهر من الرواية
وقيل بطلان الغليظة والحقيقة وحججه الربيعي وغيره ويغسل تحت
خرقة السترة بعد لف خرقة مثلها على يديه خرومة المسك لتطهر ويحذر
من ثيابه كما مات وغسله عليه السلام في ثيابه فيضه من خواصه
ويومي من يومه بالصلاة بلا مضمة واستنشاق الحرج وقيل بطلا
مخرقة وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا او نفسا فحلا اتفاقا
تيمما للطهارة كما في امداد الفتاح مستملا من شرح المقدسي في ثيابه
ويمسح راسه ويصب عليه ماء على بسدر ورق الشيق او حرض يضم شوك
بالاشفاق ان تيسر والا فخالص على ويغسل بلسه ولحيته بالخلط
بالعراق ان وجروا الا فبالصابون ويحذر هذا لو تهما شعور حتى لو كان امر
او احرد لا يغسل ويضم على بشاره بمصينه فيغسل حتى يصل الي ما يلي
التحت منه ثم على عيونه كذلك ثم يجلس مستملا بابينا المفعول اليه ويمسح
بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم بعد افتحاده يصبغ على شقه اليسر

ويغسله

ويغسله وهذا غسله وهذا ثالثة لغسل المسنون ويصب عليه الماء عند
عدو كل اضطجاع ثلاث مرات لما مر وان زاد عليها او نقص جاز اذا اذن
مرة ولا يغاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه لان غسله وجب كرفع الموت
والنقاية بالموت بل تنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان العلم
يظهر بالغسل كرامة له وقد حصل حرو شرح مجمع ويلشف في ثوب
ويجمل الحنوط وهو بفتح الحاء العطر المركب من الاشياء الطبية غير
ذغفران وورس كرامتها للرجال وجعلها في الكفن جعل على راسه
ولحيته بديا والكافور على مساجده كرامة لها ولا يسرح شعره اي يكره ذلك
حرميا ولا يقص ظفروه ولا شعره ولا يجتر ولا يابس يجعل القطن على وجهه
وفي تحارقته كبر وقيل واذن وخم ويوضع يده في جانيه لا على صدره
لان من عمل الكفارة بزمالك ويجمع روجها من غسلها مستملا من النظر
اليه على الاصحسية وقالت الائمة الثلاثة يجوز ان عليها غسل
فالحة رضي الله عنهما قلنا هذا محمول على بقا الزوجية لقوله عليه السلام
كل سب ولب ينقطع بالموت الاسدي وسببي مع ان بعض الصحابة
انكر عليها شرح الجمع للجنبي وهي لا تمنع من ذلك ولو ذمته بشرط بقا الزوجية
بخلاف ام الولد والدة البرة والكتابة فلا يغسلونه ولا يغسلون على المشهور
مجنبي والمخير في الزوجية صلاحيتها لغسله حالة الغسل لاحالة
الموت فتمنع من غسله لو كانت قبل موته او ارتدت بعده ثم استأوت
التمه بشهوة لزوال النكاح وجاز لها غسله لو اسلم زوج المجوسية فأت
فاستلمت بعده جيل سمحاح اعتبارا بحالة الحياة وجروا راسا دي والحد
شقيه لا يغسل ولا يغسل عليه بل يرفق لان يوجد اكثر من بصفه ولم يلا
راسه ولا فصلان يغسل الميت مجانا فان ابتغى الفاسل الاخر جاز ان كان
ثمة غيره والا لا تغيبه عليه ويغيب ان يكون حكم الحال في الجمار كذلك
سراج ولو غسل الميت بغير نية اجرا اي بطهارته لا لا سقاطا لغرض عن
ذمة المكلفين ولذا قالوا الوجوه ميت في الماء لا بد من غسله ثلاثا لا كما كثر
بالغسل فيكره في المأبئية الغسل ثلاثا فح ويغسله بغير اثم لوموا
عليه بلا اعادة غسله صح وان لم يقط وجوبه عنهم فله برة وفي الاق
الاصافية تحصيل الملائكة لادم عليه السلام وقالوا الولد هذه سنة
موتكم هو **فروغ** ولم يد راسه ام كافر ولا علامة فان في دارنا

غسل وصلي عليه والا لا اخلط موتانا بكفار ولا علافة اعتبر اكثر
 فان استقوا غسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل الدفن كدفن ذبيحة جلي
 من مسلم قالوا والا حوط فيها على حدة ويجعل ظهروها الى القبلة لا روجه
 الولد لظهورها ما نبت بين رجال او امم يبرزوا عنه المحرم فان لم يكن
 فالاجنبي جحرقة وتيمم الحنفي المشكل لومراهما والا فكله في غسله
 الرجال والنساء يم لفقد ما وصلي عليه ثم جدد ومسلوه وصلوا ثانيا
 وقيل لا ويسن في الكفن له ازار وقصص ولقافة وتكره الخامة لبيت
 في الاصح مجتبي واستحسنه المتأخرون العلم والاشراف ولا بأس بالزينة
 على الثلاثة وحسن الكفن حديث حسنوا الكفان لموتى فانهم يتزاور
 بها بينهم ويتفانون بحسن الكفانهم ظهريه وطاهر اي قيص
 وازار وخار ولقافة في الاصح لها ثوبان ويكره اقل من ذلك وكفن
 الضرورة لها ما يوجد واقل ما يم اليد عند الشافي ما يسترا العورة
 كالحج يتسط اللقافة والا لم يتسط الا زار عليها ويقص ويوضع على
 الازار ويلف ببساره ثم يمسح به ثم اللقافة كذلك ليكون اليمين
 على اليسر وهي تلبس الدرع وتجعل شعرها صفي زين على صدرها فوقه
 اي الدرع ولها فوقه اي الشعر تحت اللقافة ثم يفعل كما مر ويعد الكفن
 ان حيف انتشاره وخشي مشكل كما مره فيه اي الكفن والمحرم كالجلال
 والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق اي كفن في واحد كاز والسقط يلف به كفن
 كالعضو من الميت وادبي منوش طري لم ينفسخ بكفن كالذي لم يدفن مرة
 بجلاخري وان نفسخ كفن في ثوب واحد واليهما صار الكفنون احد
 عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبي ولا بأس في الكفن ببرد
 وكتان وفي الناجد ببرد ومن عرفه وحضره لجوازه بكل ما يجوز لبسه حال
 الحياة واحبا لياض او ما كان يصلي فيه وكفن من الاما له على من حث عليه
 نفقته فان تردد وافعل قدر حيرتهم واختلف في الزوج والفتوى
 على وجوب كفنهما عليه عند الثاني وان تركت مالا خافية ورجحه في المجتبي
 بانها الظاهر لا نه كسوتهما وان لم يكن ثمة من حث عليه نفقته في بيت
 فقريبه الماد فان لم يكن بيت الماد معورا فمتطهر في المسكن كفننه
 فان لم يقدر واساوا الناس له ثوبا فان فضل شي رد المصدق اذ علم والا فكن
 به مثله والا تصدق به مجتبي وظاهره انهم لا يجب عليهم السوال كفن

الضرورة

في كفن الميت
 في كفن الميت
 في كفن الميت

الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك لو احل
 ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع
 والصلاة عليه ضيقها فرض كفاية بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر
 الاجماع قسنة كدفنه وغسله وخبأه فانها فرض الكفاية وشرط
 ستة اسلام الميت وطهارته ما لم يهل عليه التراب فيصلي على قبره بلا غسل
 وان صلي عليه او لا استحقا نافي القسنة الطهارة من الخساسة في ثوب
 وبدن ومكان وسترة العورة شرط في حق الميت والامام جميعا فلو لم يلاطها
 والقوم بها اعيدت وبكسرة الا كالموت امرأة ولوامة لسقوط فرضها
 بواحد وبقي من الشروط بلوغ الامام تامل وشرطها ايضا حضوره وصحة
 وكونه هو اكثره امام المصلي وكونه للقبلة فلا تصح على غيب محمول
 على خود انة وموضوع خلفه لانه كالا امام من وجه دون وجه بصحتها
 على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اخوته اوصى صبي
 وصحت لو وضعوا الراس موضع الرجلين واساوا ان تخدوا ولو اخطوا
 القبلة صحت ان خدوا والا لا تفتح السعادة وركنها شيان التكبير
 الاول ركن ايضا لشرط فلذا لم يحجز بها احدي عليها والقيام
 فلم تجز قاعدا بلا عذر وستنها فلا ثمة الحميد والثناء والدعاء
 ذكره الزاهدي وما فهمه الحال من ان الدعا ركن والتكبير لمت الاول
 شرط رده رده في البحر ينقض محرم بخلافه وهي فرض على كل مسلم مات
 خلا ربح بغاة وقطاع طريي فلا يغسلوا ولا يصلي عليهم اذا اقتلوا
 في الحرب ولو بعده صلي عليهم لانه حلال وقصاص وكذا اقل عصبية
 وما بر في مصر ليل اسلام وخاف خلق غيره مرة فحكمهم كالبنغة
 من قتل نفسه ولو عمدا يغسل ويصلي عليه به يفتي ان كان اعظم وزرا
 من قاتل غيره ورجح الحال قول الثاني كما في مسلم انه عليه السلام ان رجل
 قتل نفسه فلم يغسل عليه ولا يصلي عليه فانما هو اذ بويه اهانته له والحقه
 في النهر بالبنغة وهي ربح تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة يرفع يديه
 في الاولى فقط وقال ائمة بلح في كلها ويؤتي بعدها وهو سبحانه لا للم
 ويحمدك ويصلي على النبي عجم كما في الشهيد بعد الثالثة لان تقدما
 سنة اليها ويدعووا بعد الثالثة بامور لاخرة والماتوا اول وقدم فيه
 الاسلام مع انة الايمان لا نه يفتي عن الانقياد فكانه دعا في حال الحياة

بالامانة والانتفاء والامانة في حال الوفاة في الانتفاء وهو العمل غير موجود
 ويسلم بلاد عاتق الامة تسليمتين لاويًا الميت مع القوم ويسلم لكل
 الا التكبيرة ريلج وغيره لكن في البدائع العزلة ريلج لنا على الجهر بالتسليم
 وفي جواهر الفتاوى يجزى بواحدة ولا فداة ولا تشهد فيها وعين
 الشافعي الفلحة في الاولى وعندنا يجوز بنية الدعاء ويكره بنية الفداة
 لعدم ثبوتها عنه عزم وافضل ضيقها لزمها الظاهر لا للتواضع وكثير
 امامه حسام يفتح لانه منسوح وبمكت الموضع حتى يسلم معه اذا سلم
 به يعني هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي لا فتاح
 بكل تكبيرة وكذا في العبد ولا يستخضر فيها الصبي ويحتمل ومنعني
 لعدم تكليفهم بل يقول بعد دعا المبالغين اللهم اجعل لنا قسطا
 بفقتن اي ياتنا الى الخوض ليهيئ الماد وهو دعاءه ايضا يتقدمه في
 الجهر لا سيما وقد قالوا حسنة الصبي لا لا بويه بل لما تواب الخليم
 واجعله ذخر ابيضم اللال المحبة ذخيرة وشافعا شفعاء مقبول الشفاعة
 ويقوم الامام نه ياخذ الصدر مطلقا للرجل واللمة لانه محل الامانة
 والشفاعة لا جله والمسبوق يحض التكبيرات لا يكبر في الحال
 بل ينظر تكبير الامام ليكبر معه ولا فتاح لما مر ان كل تكبيرة كركعة
 والمسبوق لا يبدا بما فاتة وقال ابوس لا ينظر الحاضر في حال
 التكرمة بل يكبر انما قال للتكرمة لانه كما ذكرتم ثم يكبر كما فاتهما
 بعد الفراغ سقا بلاد عادات ان حشاها مع الميت على الاعناق
 وما في المجتبى من ان المذكر يكبر لكل الحاك شاذ نهز فلو كان المسبوق
 بعد تكبيرة الامام الاربعة فانتته الصلاة لتخذر الدخول في
 تكبيرة الامام وعندنا في يوسف يدخل بقية التكرمة فاذا سلم الامام
 كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره واذا اجتمعت
 الجنائز فافراد الصلاة على كل واحدة اولي من الجمع وتقدم
 الا فضل افضل وان جمع جازم ان شاحل الجنائز صفا واحدا
 وقام عند افضلهم وان شاحلها صفا مما يلي القبلة واحدا خلف
 واحد بحيث يكون صدر كل جنازة مما يلي الامام يقوم عند صدر الكل
 وان جعلها رجلا محسن لحصول القعود وراعي الترتيب المحمود
 خلفه كاله حياة فيقرّب منه الافضل فالافضل الرجل مما يليه

فالصبي

فالصبي فالحنثي فالبا لامة فالمرأهقة والصبي لم يقدّم على العبد
 والعبد على المرأة ولما ترتيبهم في قبر واحد ضرورة فنحس هذا
 فيحصل الافضل مما يلي القبلة فتح وتقدم في الصلاة عليه السلطان
 ان حضر اوباسه وهو امير المصم ثم التقاتي ثم صاحبه لشرط ثم خلفه
 القاضي ثم امام الحي فيه ايمام وذلك ان تقدم الولاة واحدا تقدم
 امام الحي مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولي والا فالولي اول
 كما في المجتبى وشرح الجمع لمصنفه وفي الدراية امام المسجد الجامع
 اولي من امام الحي اي مسجد محله ثم سرع الولي بترتيب عضوية النكاح
 الا الاب فتقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب
 جاهلا وان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران ومولي العبد الذي من بيته
 الحر لتمام ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه
 وله اي للولي ومثله كل من تقدم عليه من باج والاولى الا ذن لغيره فيها
 لا نه حقه فيملك ابطله الا انه ان كان هناك من يساويه فله
 ان يذ لك المساوي ولو صغر سنا المنع لمشاركته في الحي ما البعيد
 وليس له الشفع فان صلى غير ابني الولي بمن ليس له حق التقدم على الولي
 ولم يتابعه الولي اعاد الولي ولو على قبره ان شاحل حقه لا لا سقاط العرض
 ولا اقلنا للمسلمين صيل عليهما ان يصيد مع الولي لان تكرارها غير
 مشروع والا اي وارضى من له حق التقدم كقاض واباسه وامام
 حي او من ليس له حق التقدم وتابعه الولي لا يصيد لانه اولي بالصلاة
 منه والاصلي هو اي الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلي غيره بوجه
 وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما لو صيل الولي بحضرة السلطان
 مثلا اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من له ولاية
 له كعدم الصلاة اضلا فيصلي على قبره ما لم يتمرق وان دفن
 واهيل عليه التراب خير صلاة او بها ملا غسل ومن له ولاية له
 صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نفسه من غير
 تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في نفسه صلى عليه
 لكن في الزهر عن محمد لا كانه تقدم لما منع ولم يجز الصلاة على
 ركبته ولا قاعدته عذرا استحسانا وكرهت كرها وقيل تنزهها
 في مسجد جماعة هو اي للميت فيه وحده او مع القوم وتختلف في الخارج

عن المسجد وحده أو مع بعض القوم والخيار الكراهة مطلقا خلاصة
بما علي أن المسجد لما بني للكتابة ولما بنيها كنافلة وذكر تدوير
عالم وهو الوافي لا طلاق حديث أبي داود من صلى على بيت في المسجد
فلا صلاة له ومن ولد مات يغسل ويصلي عليه ويقرأ ويورث
ويسمي إن استهل بالبدن الفاعل أي وجدته ما يدل على حياته بعد
خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصبح قد خرج رجل
فخلية الخرة وإن قطع أذنه فخرج حياته فخلية الدية
والأشهر غسل سمي عند الثاني وهو الأصح فيفتي به علي خلاف
ظاهر الرواية إكرام النبي آدم كما في حديثي البصار وفي النهي عن الطيرية
وإذا استبان بعض خلقه غسل وحس هو الخيار وأرجح في خرقه وذوق
ولم يصلي عليه وكذا لا يرفأ إذا انفصل بنفسه كصبي سبي مع أخيه أو يديه
لا يصلي عليه لأنه تنبع له أي في أحكام الدنيا لا العقبى لما رآهم خرم
أهل الجنة ولو سبي بدنه فهو مسلم يتعال الدار والساي وبه فاسم هو واسم
الصبي وهو عاقل أي ابن سبعين عليه لصاير ورقة مسلما قالوا لا ينبغي
أن يسأل العاقل عن الإسلام بل يذكر عهده حقيقته ويلجأ لا يمان به
ثم يقال له هل أنت تصدق بهذا فإذا قال نعم أكتبه ثم ولا يصير يوقف في حوائج
ما لا يمان ما لا سلام فتح ويغسل المسلم ويكفن ويدفن فريه كحالها
الأصلي أما السر تدفيل في حفرة كالكلب عند الاحتياج فلوله فريه
والأولي تركه لهم من غير مراعاة السنة فغسله غسل التوباء الجسدية
في حفرة ويلبسه في حفرة وليس للكا فرغسل فريه المسلم فإذا حلت الجفارة
وضع يد باعدها بكسر الدال فيفتح وكذا الوخر علي عيونه عشر خطوات
لحداب من حلة جفارة أربعين خطوة كقرقار بعين كبيرة ثم وضع موحرها
علي عيونه كذلك فيفتح الفراخ خلف الجفارة فيصلي خلفها ووجهه عليه
السلم حلة جفارة سعد بن عباد ويكره عندنا حلة بين عمودين السريير
بل يرفع كل رجل قلعة باليد لا علي الخنق كالامتنعة ولذلك كره حمله علي ظهر
دابة والصبي الرضيع والعظيم أو فوق ذلك قليلا حمله واحد علي يديه
ولو اكبا وإن كان كبير حمل علي الجفارة ويسرع بها بلا حياء أي عدو
سريع ولو به كره وكره تأخر صلاة ودفعه ليصلي عليه جمع عظيم
بعد صلاة الجمعة إلا إذا خيف فوثما بسبب دفعه فيه كما كره لمستها

جلوس

جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من غير المصلي لها إلا إذا راها
قبل وضعها ولا من مرت عليه هو الخيار وما ورد فيه منسوخ زيلجي
وتدب المشي خلفها لأنها مستوعدة إلا أن يكون خلفها نساء أو مشي
أمامها أحسن اختيار ويكره خدر وحمل حزاما ونزجر الناحية
ولا يترك اتباعها إلا جملها ولا يمشی عن يمينها ويسارها ولو مشي أمامها
جاز وفيه فضيلة أيضا ولكن أن تساعدهما أو تقدم الكل وركب
أمامها كره كما كره فيها رفع صوت نذكر أو قراءة فصح وحفر فيه في غير
دار مقدار نصف قامة فإن زاد محسن ويجوز ولا يشق إلا في أرض
رخوة ولا يجوز أن يوضع فيه مصرية وما روي عن علي في غير مشهور
ولا يؤخذ به ظهريه ولا بأس بالخياذ تابوت وتوسنجر أو حديد
له عند الحاجة كرخاوة الأرض وليس أن يقرش فيه التراب
مات في سفينة غسل وكفن وصلي عليه والقي في البحر إن لم يكن
فربا من البرقح ولا ينبغي أن يدفن الميت في الدار ولو كان صغيرا
لا خصاص هذه السنة بالأنبياء وأقوات وتيسر أن يدفن من قبل
القنلة فإن موضع من جهتها ثم يحمل فيلجأ وإن يقول وأضحه بسم الله
وبالله وعلى سنة رسول الله ويوجه إليها وجوبا وينبغي كونه علي
شفقه الأيمن ولا ينبغي لبس لوجه إليها وحل الحقة للاستخفاف عنها
ويسوي اللبن عليه والعقب لا الأحب الطوبى والحب لو حوالت
أما فوقه فلا يكره إن ملك **فاحذرة** عدد لبنات الحدابني عليه
السلم تسع مائة وبارك ذلك حوله بأرض رخوة كالتابوت وسجي
أي يغطي قبرها ولو خشي لا قبره إلا لعذر كطرونها التراب عليه
وتكره الزيادة علي ما خرج منه من التراب لأنه معتلة البناء وتيسر
حشيه من قبل رأسه ثلاثا وجلوس ساعة بعد دفنه لدعاء قراءة
بقدر ما يجر الجرد ويصرف لوجه ولا بأس برش الماء عليه خطا
لترابه عن الأندراس ولا يربح للمني ويسمى ندبا وفي الظهريه وجو
قد رشيروا لا يحصى للمني عنه ولا يطحن ولا يرفع عليه ناء قبل
لا بأس به وهو الخيار كما في كراهة السراخنة وفي خايزها لا بأس بها
أن يخرج إليها حتى لا يذهب لها ضرر ولا يمتنن ولا يخرج منه بعد
أهالة التراب لا يجي أدبي كان تكون الأرض مغصوبة أو أخدت

بشفقة وخير المالكين اخرجهم مساوا ثم بالارض كما جاز زرع والبنا
عليه اذ ابلى وصار نارا يتلجى حامل ماتت وولدها حي يضطرب شق بطنها
من لا يتبر ويخرج ولدها وتوبا لعن وخيف على الام قطع واخراج
لومينا والا كما في كراهة الاختيار وتولبع ماله غيره ومات هل يشق
قوله والاولي نعم فتح **فد** الاتباع افضل من التوافق
لوقولهم ان جوار او قبيل صلاح مخوف يندب ذنبه في جنة مؤمنه
ويخيله وسائر موضع غسله فلا يراه الا غاسله ومن اجنيه وان راي
ما يكره لم يجز ذكره لحدوث ذكره بحسن موثقه وكفوا عن مساوهم لان
نقله قبل ذنبه وبالاعلام مؤمنه وبارئيه بشعر وغيره لكن يكره الا فرط
في مدحه ولا سيما عند خبازهم لحدوث من تخر اخرج الجاهلية وتخزيه
اهله وترغيبهم في الصبر وبلخاذه طعام لهم وبلخوس لها في غير مسجد
ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغيب وتكره الخزيه ثانيا
وعند القبر وعند باب الدار ويقول عظم الله اجره واحسن عزاك
وعف لميتك وبريازة القبور ولوللناس الحديث كنت نبيكم عن زيارة
القبور الا تزورها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا
ان شا الله اكلم لا حقون ويقل ليس في الحديث من قرأ الاخلاص
احد عشر مرة ثم ذهب اجرها للموات اعطى من الاجر بعدد الاموات
ويحفر قبر نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره طيبته نحو الكفن
بخلاف يكره المشي في طريق ظن انه محرق حتى اذا لم يصل الى قبره
الا بوطي قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اخلاص الفاري عند
القبر وهو المختار عظم الله الذي محترم الما يغدر لميت بيتا اهله
اذا اوصى بذلك كتب على جيمته الميت او عمامته او كتبه عندها
ينجي ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جيمته وصدا
بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روي في المنام فسيل فقال
لما وضعت في القبر جاتي ملايكة العذاب فلما راوا مكتوبا على
جيمتي بسم الله الرحمن الرحيم قالوا انت من عذاب الله
تاج **الشهيد**
فصيل يعني بفعله لا نه مشهود له بالجنة او فاعل لا نه حي عند ربه
فهو شاهد هو كل مكلف مسلم ظاهر فاحيا بخوان رأت ثلاثة ايام

عنت

غسلت والا لا لعدم كونها حايضا ولم يجد عليه السلام غسله خطلة
لحصوله بفعل الملايكة بدليل قصه ادم قتل ظلما بخير حتى بجارحة
اي بما يوجب القصاص ولم يجب بنفسه الفعل ماله بل قصاص حتى لو وجب
المال لعارض كالصالح او قتل الاجل به لا تستفظ الشهادة ولم يثبت قتل
ارتت غسل كما ينبغي وكذا يكون شهيدا لو قتل باع او حرر في وقاطع
طريق ولو بخصا او بخير الة جارحة فان مقتول لم شهيد باي لة
قتلوه لان الاصل فيه شهيد احدى طريق ولم يكن كلام قتيل سلاح
او وجد جرحا سببا في تحريكهم المراد بالجرح صفة علامة القتل
تخرج الدم من عينه او اذنه او حلقه لا من فمه او ذكره او دبره
او حلقه جامدا فيخرج عنه مالا يصلح للكفن ومن ادان نقص
معلقة عن كفن لسنه ونقص لاجل ان يتم كفته المستون ويصل
عليه بالاعمال ويدفن بدنه وثيابه حديث رملوهم بكلوهم من
ويصل من وجد قتيلا في مضر او قرية فيما اى موضع يجب فيه الدية
ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع ولم يعلم قاتله او علم
ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيد كمن قتلها للصوف يومنا
في المضر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله للصوف غاية
الامر ان عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل
بحد او قصاص ايجل وكذا يتعلم براء او افتراء سبع او جرح وارتت
وذلك بان اكل واوشرب او نام او نذاوي او قتيلا او اوي خيمة
او مضى عليه وقت صلاة وهو يقبل ويقدر على ديارها او نقل من
المركبة وهو يقبل سوا وصل حيا او مات على الابل وكذا لو قام من مكانه
الى مكانه اخر يدباج لا خوف وحي الخيل او اوصى بامور الدنيا وان بامور
الآخرة لا يصير مرتثا عند سحر وهو الاصح جوهره لانه من احكام
الاموات او باع او اشترى وتكلم بكلام كثير والا فلا وهذا كله
اذا كان بعد انقضاء الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرتثا بشي مما
ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرتث شهيد لآخرة وكذا في
وحوه ومن قضا الحد وقاصات نفسه والخرق والخرق والغريب
والمهدوم عليه والمبطون والمطعون والناسا والميت ليلة الجمعة
وصاحب دابة من مات وهو يطلب العلم وقد عدم السوطي نحو الثلثين

باب الصلاة في الكعبة

في البناء زيادة على التوجه وهو صحت يصح فرض وتقل فيها وفوقها ولو بلا مسطرة لأن القبلة عند ناي العضة والهوي إلى غمان السما وأذكره الثاني للنهي وترك العظيم مقعدا أو جماعه وإن وصلية اختلفت وجوههم في التوجه إلى الكعبة إلا إذا جعل قفاه إلى وجهها فلا يصح اتداده لتقديمه عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا خيل ولو لحسنه لم يكره فني أربع نفع لو تخلفوا حوا إليها ولو كان بعضهم قرب إليها من إقامة أن لم يكن في جانبها كخارجها حكما ولو وقف مسامتا لو كن في جانب الامام وكان أقرب لمرأه ويدين في الفساد احتياطا لترح جنة الامام وهذا وكذا الواقدي من خارجها امام فيها والنا مفتوح صح لا نه

كتاب الزكاة

فزانها بالصلاة في ثياب وغا ينزوها في المنزل على حال الاتصال بغيرها وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان لا تجب على الانبياء الجماعة هي اخذ الطهارة والتماوش على كبرج الا باخه فلو اطعمت فيما ناولا الزكاة لا تجزيه الا اذا دفع اليه الطمطم كالوكساء بشرط ان يعقل القبض جزيا لخرج المنفعة فلو استكن فقيرا داره سنة ناولا لا يجزيه عينه الشارح وهو ربح عشر نصاب حولي خرج النافله والفضة من مسلم فقير ولو متوفى غيرها شهي ولا مولا اي لا يفتقر وهذا يعني قول اكثر عمليك المال الى اليهود اخراجهم شرعا مع قطع المنفعة عن الملك من كل جهة فلا ينفق لاهله وفرعه لله تعالى بيان لا شرطا النية وشرطا اقتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به ولو حكا ككونه في دارنا وسيمه اي سبب اقتراضها ملك نصاب حولي نسبة الحول لولا نه عليه تام بالرفع صفة ملك خرج للكات اقولا انه خرج باشرط الحرية على ان المطلق يصرف للمكاحل ودخل ما ملك بسبب حيث كخصه في خاطره اذا كان له غيره منفصل عنه يوفي دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سواء كان له زكاة وخبراج والعبد ولو كفالة او مولا ولو صدق زوجة المولود للفراف او نصفه لزمته بقضا او ضا بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب لا يمنع الدين وجوبه وشراخ

وكفارة

وكفارة وفارغ عن حلقه الاملية لان المشغول بها كالغدر ومفسر ابن الملك بجاية فغ عنه الهلاك تحقيقا كشيابه او تفديرا كدينه نام ولو تفديرا بالقدره على الاستعانة ولو نيا به ثم فرغ على سبيله بقوله فلا زكاة علي مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب كذا دون ولا في موهوك بعد قبضه ولا فيما اشتره للتجارة قبل قبضه ومديون للعبد بقدر دينه فيترك الزايد ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محل ورجحه في البحر ولو له نصيب صرف الدين لا يسترها قضا ولو لاجسام من لا قهار زكاة فان استويا كاربين وخمس بل خير ولا في شياء ليدت المحتاج اليها لدفع الحر والبرد ابن ملك واقاظ المنزل ودور السكنى ونحوها وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم تنفق للتجارة غير ذلك لاهل له اخذ الزكاة وان ساوت نصبا الا ان تكون غير نفقة وحديث ونفسير او نريد علي مستحقين منها هو المختار وكذلك الآت المحترفين الامانيه احتر عينه كالعصر لدفع الجدة نصيبه الزكاة بخلافها لا ينبغي كصابوز ياتو نصبا وان حال الحول وفي الاشياء الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها في دين العباد ففتح له ولا ييمان بفقود وجهه بعد سنين وساقطية تحرا سخرجه بعدها وقصوب لا يئنه عليه فلوله بئنه بخلاف ما مضى الا في غصب الساعه فلا يجب وان كان لغاصب مقداما في الخائبة وقد فون بغيره نسي مكاته ثم تذكره وكذا الوديعه عند غير معارفه بخلاف الدفون في حرره واختلف في الدفون في كرم وارض مملوكة ودين كان محلا لمديون سليل ولا يئنه عليه ثم صار له بان اقرعدها عند قوم وفيدته فيصرف للخائبة بما اذا اختلف عليه عند القاضي اما قوله فيجب ما مضى واما اخذ مصادره اي طلما ثم وصل اليه بعد سنين لعدم القبول الاصل فيه حديث علي رضي الله عنه لا زكاة في مال القمار وهو لا يمكن الانتفاع به مع بقا الملك ولو كان الدين على مقبرتي او على قبر محسر او فاس اي يحكم باقلاسه او على جاحد عليه بئنه وعن محمل زكاة وهو الصحيح ذكر ابن الملك وغيره لان البئنه قد لا تقبل او علم به قاضي فوصل الى ملكه سجي الحقى عدم القضا بعلم القاضي لزم زكاة ملحقه وسفصل الدين زكاة المال وسبب لزوم ادائها توجه الخطاب يعني قوله تعالى انوا الزكاة وشرطه

أي شرط افتراض إذا ما حوّلان للقول وهو في ملكه ونسبة المال كالأول
والدنايد لتخمينها للتجارة بأصل الخلقة فتكون الزكاة كيف ما استلزمها
ولو للنفقة أو للسوايم بقيدها التي أو بنية التجارة كما ينبغي أو لا
في الحر وما صريحاً ولا بد من مقدارها العقد التجارة كما ينبغي أو لا لانه بال
يشترى عينا بخرص التجارة أو يوجرداره التي للتجارة بخرص فتصير
للتجارة بلا نية صريحاً واستثنوا من شرائط النية ما يشترطه المصارف
فانه يكون للتجارة مطلقاً لانه لا عليك بما غايتها ولا نية التجارة
فيخرج من رضة العشرة أو الحراجة والمستأجرة أو المستحارة ليلاليج جمع
الحضان وشرط صحة ادائها نية مفارقتها له أي للملاذ ولو كانت المقارنة
حكماً كما لو دفع الوكيل بلا نية ثم نوى والمال قائم بيد الفقير أو نوى عند
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلا نية أو دفعها الذي بيد فقير المسفح جاز
لان الخبر بنية الامر وكذا لو قال هذا قطوع أو عن كفاري ثم نواه عن
الزكاة قبل دفع الوكيل صح ولو خط زكاة فهو عليه صحت وكان مبرراً
الا اذا وكلها لفقير أو للوكيل ان يدفع الفقير وزوجه لا لنفسه الا اذا
قال رهاضها حيث شئت ولو نصدق بدراهم نفسه اجرا ان كان
عليه نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمه او مقارنته بعزلها ما وجب عليه
او بعضه ولا يخرج عن العدة بالحرز بل بالاداء للفقير او نصدق بكله
الا اذا نوى تدرا او اجابا اخر فيصح ويضمن الزكاة ولو نصدق ببعضه
لا تسقط حصته عند الثاني خلا فالثالث وأطلقت نعم الدين
والعين حتى لو ابتاع الفقير عن المضاعف وتفظ عنه واعلم ان اذا
الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واد الدين عن الدين
وعن دين سيقض لا يجوز وحيلة الجواز ان يصلي مديونه الفقير
زكاته ثم يأخذها عن ماله دينه ولو امتنع المديون مديونة واحدة
لكونه ظفر بطن فان ما دفعه رفعه للمضاعف وحيلة التكفير بها
الصدق على فقير ثم هو يكفر فيكون الثواب لها وكذا في غير المسجد
وتما في حيل الاشياء لافتراضها عمري أي على التراخي صححها الباقي
وغيره وقيل فوري وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية فيما تم تلخيصه
بلا عذر وتزد شهادته لان الامر بالصرف الى الفقير معه فريضة
الفور وهي انه لو دفع حاجته وهي محجلة فتفي لم تجب على الفور لتصل

المقصود

المقصود من لا يجاب على وجه التمام وتعلمه في الفتح لا ينبغي للتجارة
ها أي عند مثلاً اشتراها فلو يبعد ذلك خدمته ثم ما نواه للخدمة
لا يصير للتجارة وان نواه لها لم يبعه بغير ما فيه الزكاة والصدق
ان التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف الاول فانه ترك العمل
فيتم لها وما اشتراها أي للتجارة كان لها المقارنة النية لعقد
التجارة لا ما ورثه ونواه لها لعدم العقد الا اذا تصرف فيه أي ناوياً
فتجب الزكاة لا قتران النية بالعمل الا الذهب والفضة والسائمة
لما في الخانية لو ورث سائمة لزمه زكاتها بعد حوله بوي او لا وما ملكه
بصفه كسبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عز قود فيد بالموثوق لان
العقد للتجارة اذا قتلته عبد خطا ودفع به كان المدفوع للتجارة خاتمة
وكذا كل ما به مال للتجارة فانه يكون لها بلا نية لما مر ونواه لها كان
لها عند الثاني والاصح انه لا يكون لها بحر عن البدايع وليا اول الاشياء
ولو قارنت النية ما ليس بدل مال مال لا تنص على الصحح لا زكاة في
المالي والمواهر وان ساقف الفاتفاق الا ان تكون للتجارة
والاصح ان ما عدا الحجرين والسوايم اما يترك بنية التجارة بشرط عدم المانع
للودي الى الشيء وشرط مفارقتها لتعقد التجارة وهو كسب المال بالمال
بعقد شراء او امانة او استقراض فلو نوى للتجارة بعد العقد واشترى
شيئاً للعين ناوياً انه ان وجد ربحاً بعه لا زكاة عليه كما لو نوى للتجارة
فيما خرج من رضه كما مر وكذا لو اشترى ارضاً لخرجه ناوياً للتجارة
او عشرته وزرعها او بذرا للتجارة وزرعه لا يكون للتجارة لقيام المانع

باب التسائمة

هي لغة الداعية وشرعاً الكفنية بالرجع المباح ذكره الشافعي في أكثر
العام لغرض الدر والنسل ذكره الزيلعي وزاد في المحيط والزيادة
والسمي ليعم الذكور فقط لكن في البدايع لو أسامها للرجل والركوب
ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لسفرهم
بلحظ في ولو علقها بصفه لا تكون سائمة فلا زكاة فيها للشك في الغم
ويطرح حول زكاة التجارة جعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة الظا
مخلفا قد راو سبياً فلا يبين حول اخذها على الاخر فلو اشترى لها أي
للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الحول للسوم كما لو باع

الساعة في وسط الحول او قبله بيوم جلستها او بعينها او بقدر ولا تقدر عنده
او بغيره وتويها التجارة فانه يستقبل حولا لخر جوهرة وفيها سبعة
سواك لوقف ولخيل المسيلة ذكاة لخدم المالك ولا في المواشي العبي والمقطوع
الفتايم لانها ليست بساعة **باب نصاب لابل**
تكرس لابل وتستن مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ايلي بفتح الهمزة
سميت به لانها يتول على فخذها خمس ويؤخذ من كل خمس منها الى خمس
وعشرين بنت تحت جمع حتى وهو ماله سمانان منسوجا في تحت خصر لانه
اول من جمع بين العربي والحي فولد منها ولد فسمي تحتيا او عرب شاه وبها
النصاب عفو وفيها الى الخمس وعشرين بنت محاض وهي التي طخت في السنة
الثانية سميت به لان امها غالبا تكون محاضا اي حاملا بلحري وفي بنت
وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طخت في الثالثة
لان امها تكون ذات لب لا حري غالبا وفي بنت واربعين الى ستين حقة
بالكسر وهي التي طخت في الرابعة وحق ركوبها وفي احدى وستين
الى خمس وستين جذعة بفتح الدال المحجمة وهي التي طخت في الخامسة
لانها تجزع اي تفلح اسنان اللبن وفي ست وستين الى تسعين بنت لبون
وفي احدى وتسعين حقات الى مائة وعشرين ركبا كتب النبي صلى الله عليه
الي ابي بكر رضي الله تعالى عنه ثم تستانق الفريضة عند تافؤ حوز في كل خمس
شاة مع الحقاتين ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت محاض وحقات ثم في
كل مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تستانق الفريضة بعد المائة والخمسين
ففي كل خمس شاة مع الثلاث حقات ثم في كل خمس وعشرين بنت محاض
مع الحقات ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين
ارب حقات الى مائة ثم تستانق الفريضة بعد المائة بتبين ابدالها شاتاف
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمسين حقة ولا
تجزي دكورا لابل بالقيمة للاناث خللا في البقر والغنم فان المالك محض

باب ذكاة البقر

من البقر بالسكون وهو الشق يسمى به لانه يشق الارض كالنور لانه يشر
الارض وحفره ثقبه والنال للوحدة نصابا للبقر والجاموس ولو متولدا
من وحش واهلية بخلاف عكسه وحش بقر وغنم وغيرهما فانه يصفي
النصاب ثلاثون ساعة غير مشتركة وفيها يتبع لانه يتبع امه ذوة

كاملة

كاملة او فبيحة انشاه وفي اربعين مسند وستين او مائة وثمانون
علي المسنة الاربعين بحسابه في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لا شيء
فيما زاد الى الستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو قولنا والثلثة
وعلمية الفتوي يخرج عن النصاب وتصح الذبوري ثم في كل ثلاثين
يتبع ولي كل اربعين سنة الا اذا انداخت كناية وعشرين فيخبر بين اربع
البخعة وثلاث مسنات وهكذا **باب ذكاة الغنم**
مشتق من الغنم لانه ليس لها الذراع فكانت غنمية لكل طالب نصاب
الغنم ضاننا فانها سوا في تكمل النصاب الاضحية والربا لا في اذ الراجح
والايمان اربعون وفيها شاة نعم الذكر والاغني وفي مائة واحدى
وعشرين شاة وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي اربع مائة
اربع شياه وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربع مائة في كل مائة شاة الى
غيرها ثم ويؤخذ من ذكاتها في الغنم التي من الضان والمعد وهو ما
غنت له سنة لا الجذع الا بالقيمة وهو ما اتي عليه اكثره على ظاهر
وعنه جواز الجذع من الضان وهو قولنا والدليل رحمه ذكره الكمال
والثاني من البقر اربع سنين ومن الابل ابل خمس والجذع من البقر سنة
ومن الابل ابل اربع ولا شيء في خيل مائة عندها وعليها الفتوي خالية
وعندها ثم عند الامام هل لها نصاب بقدر الاصح لا لعدم النقل بالنقد
ولا في خيال وحير سائمة اجماعا ليست للتجارة فلوها فلا كلام لانها من
العروض ولا في عوامل وعلوقة ما لم تكن الخلقة للتجارة ولا في حمل
بفصيلين ولد الشاة وفصيل ولدا لثاقه وحول بوزت سنور ولد البقرة
وصورة ان عوف كل الكبار ويتم الحول على اولادها الصغار لا نبحا
كبير ولو ولد واحد ويحيى لك الواحد ما لم يكن جيدا فيلزم الوسط وبذلك
يسقطها ولو تعدد الواجب جدا كبيرا فقط ولا يكمل من الصغار خلافا
للثاني ولا في عفو وهو ما بين النصب في كل الاموال وخصاه بالاستوايم
ولا في هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها بالعين لا بالذمة
وان هلك بخصه سقط خطه ويصرف الهالك الى العفو ولا ثم الى نصاب
بليه ثم ثم بخلاف المستهلك بعد الحول لوجود التردى ومنه ما لو خطها
عن الخلف او المصطفى هلك فيضرب ببيع والفتوي بعد العرض والاعارة
واستبدال مال التجارة والسابع في سائمة استهلاكه وجاز دفع القيمة

او غيرها

في زكوة وعشر وخراج وفطرة وتعد كفاية غير اعتناق وتعتبر القيمة يوم
الوجوب وقال يوم الاذنية السوايم يوم الاذنية اجتماعها هو الاصح ويقوم في بلد
المال الذي فيه ولو في مفازة ففي ادخل المصدا اليه فتح والمصدق لا يأخذ
الا الوسط وهو غلا الا في وادي الاغلا ولو كله جيد جيد وان لم يجز للصلا
وكذا ان وجد فالقيمة تنافي ما وجب من ذات سدقة المالك الا في
مع الفضل جاز على الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى ورد الفضل
بلا جبر له شر لا بشرط الرضا هو الصحيح سراج او دفع القيمة ولو دفع
ثلاث شيئا عز ربح وسط جاز والمستفاد ولو من جهة او ارض وسط
لحل يضم الي نصيب من حيشه وتركه يحول لاصلا ولو ادى زكاة نفقة
ثم اشترى به سائمة لا يضم ولوله نصيبان مما لم يضم احدهما كمن سائمة
مزكاة والف دهم وورثت الفاضل في فوتهما حولا وزح كل يضم
الى ضله اخذ البعارة والاسلاطين الجارية زكاة الاموال للظاهرة
كالسوايم والعشر والخراج لا اعادة على اربابها ان صرف لما خوذ في حكم
الاتي ذكره ولا يصرف فيه فاعلمهم فيما بينهم وبين الله تعالى اعادة غير
لانه مضارفة واختلف في الاموال الباطنة ففي الوالوية وشي
الوهابية المنيية عدم الاجراء وفي البسوط الاصح القيمة اذا نوي
بالدفع للظلمة زمانا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات
فقر حالي في امير يلج بالصيام لكفارة عن عيونه ولو اخذها الساعي
جرم لم يفتح زكوة لكونها بلا اختيار ولكن يجبر بالحبس ليؤدي بنفسه
لان الاكراه لا ينافي لا اختيار لكن في المختار من المنيية سقوطها في الاموال
الظاهرة لا الباطنة ولو خلط السلطان للمال المصروف بما له ملكه تجب
الزكاة فيه ويورث عنه لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تمييزه عند
اي حنيفة وقوله ارفق اذ لم يخلو مال عن عيب وهذا اذا كان له مال
غير ما استهلكه بل خلط من فضل عنه بقدر دينه والا فلا زكاة كما لو كان
الكل حبيثا كما في النهر عن الخواشي السعادية وفي شرح الوهابية عن الفزار
انما يكفر اذا صدق بالحرام القطعي اما اذا اذن من انسان مائة ومن حرمانية
وخطيئة ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرام لعينه بالقطع لاستهلاكه
بالخلط ولو جاز ذوقا بركوته لسنتين او تصدق مع لوجود السبب
وكذا الجمل عشر زوجه او ثمره بعد الخروج قبل الا ذراك واختلف فيه

قيل

قيل النبات وطلوع الثمرة والظاهر الجواز وكذا لو جاز خراج رأسه ونما
في النهر وان وصيلة اليسر الفقير قبل تمام القول او مات او ارتد وذلك
لان الاعتبار كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعدة ولو غرس في ارض
الخروج كرميا لم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع بجميع الفتاوي ولا شيء
في مال جبي فخلط في اللام وتكسر بنسبه بني تغلب بكسرهما قوم
من نصاري العرب وعلي للمرة ما على الرجل منهم لان الضلع وقع منهم
كذلك وتوحد في زكاة السائمة الوسط لا للخدم ولا الكرام ولا لاجل
من تركته بخير وصية لفقد شرطها وهو النية وان اوصي بها لغير
من الثلث الا ان يخير الودثة وحولها اي زكاة فكري بحر عن القيمة
لا شمس ويصح الصرف في العينة شك انه ادى الزكاة او لا يودها
لان وقتها العمد اشباه **باب ٧ زكاة المال**
ادنيه للمعهود في حديث هاتوا عشر اموالكم فان المراد به غير السائمة
لان زكاتها غير مفردة به نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة
ما يتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرة مثاقيل
والدرهم اربعة عشر مثاقيل والقيراط خمس شجرات فتكون الدرهم الذي
سبعين شجرة والمثقال مائة شجيرة فهو درهم وثلاث اشباع درهم
وقيل بقيتي في كل بلد نورهم والمعتبر وزنها ادا وجوب لا قيمتها والا
مستد في صرف كل منهما ومهولة وكونها اوطيا مطلقا مباح الاستعمال
اولا ولو للتعقل والتفقه لانهما خلقا اثنا فيتركها كيف كانا في عرض
بخارة قيمة نصاب الحلة صفة عرض وهو هنا ما ليس بقدر واما صحة
النية في نحو الارض الخرجية فليقيام المانع كما قد سالا لان الارض ليست
من العرض فنية من ذهب وورق اي فنية مضروقة فاذا ان المقوم
انما يكون بالسلوك عماد بالعرف مقوما باحداهما ان استويا فلوا احدهما
ازوج تخير المقوم به ولو بلغ باحداهما باذون الآخر تخير ما يبلغ
ولو بلغ باحداهما نصابا وحشا وبالاخر اقل فوتمها بالا نفق للفقير سراج
ربع عشر حنيفة قوله اللازم وفي كل جنس يضم الحاسبه ففي كل ربعين
درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل فيرا طان وبما ينحصر الى الجنس عفو وقال
ما زاد حشابه وهي مسألة الكسور وغالب الفضة والذهب فنية او ذهب
وما غلب غشه منهما يقوم كالارض ويشترط فيه النية الا اذا كان لخلص

زم

فيبلغ نصابا أو أقل وعنده ما يتم به أو كانت الثمانية أربعة وبلغت نصابا
 من الذي نقدت زكاته فوجب وألا فلا واختلاف في الغش المساوي والاختلاف
 لرومها الضباط الخائنة ولذلك سماع الأوزنا ولما الذهب المخلوط بفضة فإن
 غلب الذهب ذهب وألا فإن بلغ الذهب أو الفضة نصابا وجبت وشط
 كمال النصاب ولو ساءت في طريق الحول لا يندل لا بفقد وفيه لا شك للوجوب
 فلا يقصر نقصانه بغيره فلو هلك كله بطل الحول ولما الدين فلا يقطع ولو
 مستغفرا وقيمة العرض للبخارة يضم إلى الثمنين لأننا لكل للبخارة وصفا
 وجلا ويضم الذهب إلى الفضة وعكسه بجامع القيمة وقال بالاجرا
 فلو همتا درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وأربعون جبة ستة عشر
 فافهم ولا تجب زكاة عند ناسي نصاب مشترك من سائمة ومال بخارة وإن
 صحت الخلطة فيه بالخذ واسباب الاسامة النسخة التي يجزها أو من يشفع
 ومكانة في شروح الجمع وإن تعدد النصاب تجب جماعة وتبرأ جان بالحصص
 وبما نه في الحادي فإن بلغ نصيبا من النصاب بأزكاه دون الآخر ولو بينه
 وبين ثمانية رجلان شاة لا شيء عليه لأنه مما لا يقسم خلافا للمثاني
 سراج وأعلم أن الدين عند الامام ثلاثة قوي ومتوسط وضعيف فتجب
 زكاتها إذا تم وحال الحول لكن لا فور بل عند قبض أربعين درهما من الدين
 القوي كعرض وبدل مال بخارة فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم وعند
 قبض ما يتبين لا غيرها أي من بدل مال الخير بخارة وهو المتوسط كمن سائمة
 وعبيد خدمه وأحوها مما هو مشغول بحولهم الأصلية كطعام وشراب ولما لا
 ويختار ما بقي من الحول قبل القبض في الأصح ومثله ما لو ورث ديني علي
 رجل وعند قبض ما يتبين مع حوله من الحول بعده أي بعض القبض من حوله
 ضعيف وهو بدل غير مال كمبرودته وبدل كتابه وخلع الأذن إذا كان عنده
 ما يضم إلى الضعيف كما مر ولو أبراره الدين المديون بعد الحول فلا زكاة
 سواء كان الدين قويا ولا خائنة وتبدي في المحيط بالحسد ما هو سرفه ولا يهلك
 فيلغظ بحر قال في النهر وهذا ظاهر في أنه لقيمة الإطلاق وهو غير
 صحيح في الضعيف كما لا يخفى وحبث عليها أي المارة زكاة نصف مهر من
 فقد مردود بعد قبض الحول من ألف كان قبضته لا تخبر في الفسوق
 والعقود وتسقط الزكاة عن موهوبه في نصاب رجوع فيه مطلقا سواء
 رجع بقضا أو غيره بعد الحول لو ردد الاستحقاق في غير الموهوب

في طريق ساء

ولذا

ولذا لا رجوع بعد ملاكمه فيديه لأنه لا زكاة على الواهب ثم قال عدم
 الملك وهي من الخيل ومنها أن يهبه لطفله قبل النكاح بتمام يوم

باب العاشر

قبل هذا من سائمة الشيء باسم بعض أخواله ولا حاجة إليه بل الضم
 علم لما نأخذ العاشر مطلقا ذكره شيخنا في علم جنس هو حرم مثل هذا
 يعلم حرمة تولية اليهود على أعمال غيرهما شيء لما فيه من شبهة الزكاة
 قادر على المأثم من اللصوص والقطاع لأن الجبانية بالحاجة ضربه إلا ما على
 الطريق المسافر من خراج الساعين فإنه الذي يسعي في القبائل ليأخذ صدقة
 الواشي في أماكنها ليأخذ الصدقات تغليب العباد على غيرهما من التجار
 بوزن فجار المارين بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد من ذم
 العشار يحمل على الأخذ ظاهرا من تكرم الحول أو قال لم أنوال بخارة
 أو على دين يحيط أو منقص النصاب لأن ما يأخذ زكاة محدج وهو
 الحقير ولذا أطلقه المصنف وقال أدبني في عاشر آخر تحقيق أو قال أدب
 أنا إلى الفقير للصرة بعد الخروج لما يأتي وحلف صدق في الكل بالأخراج
 براءة في الأصح لا شبهة له لخطا حتى لو أتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر
 وحلف صدق وعدف عما ولو ظهر كذبه بعد سنين أخذت منه إلا في السوايم
 والأموال الباطنة بعد إخراجها من البلاد لأنها بالأخراج التحق بالأموال
 الظاهرة فكان الأخذ فيها للامام ويكون هو الزكاة والاول ينقل بطلا
 ويأخذها منه بقوله لقول عمر لا تبشوا على الناس بمأثم كنهه بخله
 إذا أتم وكل صدق فيه مسلم بما مر صدق فيه ذي لم ما لنا إلا في
 قوله أدبنا إلى الفقير لعدم ولا يه ذلك لا يصدق حرث في شيء إلا في أم
 ولله وقوله لخلام بولد مثله هلا ولدي لفقد المالبية فإن لم يولد عتق عليه
 وعشر لأنه اقربا لعتق فلا يصدق في حق غيره ولا في قوله أدبنا إلى
 آخر ومثله عاشر آخر ليل يودي إلى استيصال المال جزم به من لا خسر
 وذكره الرزيلي تبع السراجي بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن البحر كنز
 به في الخائنة والخائنة بعدم نصدقه ورجحه في النهر وأخذ من أربع عشر
 ومن الذي ضعفه ومن الحزبي عشر نيك امر عبد بشرط كون المال كل
 واحد نصابا لأن مادونه عفو وبشرط حوجه لما بقدر ما أخذ وأما
 فإن علم أخذ مثله مجازاة إلا إذا أخذوا الكل فلا تأخذه بل ترك له

وكان عاشر آخر

ما يبلغه مائة انما للامان ولا نأخذ منهم شيئا اذ لم يبلغ مائة نصابا
وان اخذوا منها في الاصح لانه ظلم ولا متابعة عليه اولى يلحقوا بها ليستقروا
ولا نأخذ به بالمكاد ولا يؤخذ العشر من مال صبي حربي الا ان يكونوا باعوا
من اموال صبياتنا شيئا كما في الحاكم اخذ من لحي مرة لا يؤخذ منه ثانيا
في تلك السنة الا اذا عاد اليه الرجز او لم جواز الاخذ بلا جحد وحول
او عذر ولو من لحي بغيره ولم يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج
ثانيا لم يجز للمضي لسقوطه بانقطاع الولاية بخلاف المسلم والذمي
لعدم المسقط ذكره الربيعي يؤخذ نصف عشر من قيمة جحد وجلوده
كافر ولو للبخارة وبلغ نصابا ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلا نية بخلاف
ولا يؤخذ من المسلم شيئا نقا لا يؤخذ من خنزيره مطلقا لانه قيمى
فاخذ قيمته كقيمة بخلاف الشفعة لانه لو لم يلحق الشفعة بقيمة
الخنزير لم يطل حقه امتلا فينصرف ويؤخذ من ماله مائة مستثناة ذكره
سدي لا يؤخذ ايضا من مال في بيته مطلقا ولا من بضاعة الا ان يكون
لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يربح المضارب فيجوز بضائبه ان يبيع نصابا
ولا من كسبه ما دون مديون يدين بحيط بماله ورقبته او ما دون غير
مديون لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم
ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا كان هلاما مال البيت ولا من عبد
ومكاتب مر على عاشر الخواص فضرره ثم مر على عاشر اهل العدا اخذ
منه ثانيا لتقصير مبدوره بهم بخلاف ما لو اعلوا على جلد
فروع مرتبضاب رطاب للبخامة كبطيخ وكحة لا يقشر
عند الامام الا اذا كان عند العاشر فخره لا يدفع لم يهرجنا

باب الزكاة

الحقوة بالزكاة لكونه من لوطا بغير المائة هو لغة من ذكر
اي لا ثبات بحبي الزكوة وشرعا مال مذكور تحت ارض اعم من كون
راكبه الخالق او المخلوق فلذا قال معدك خلقي خالفنا الله ومن
كثر ايمال مدقون دفنه الكفار لانه الذي يجنس وجهه مستم اودي
ولو قنا صغيرا او ثني معدك نقد ومحمد يد وهو كل جامد ينطبع بالنار
ومنه الزبيق فخرج المايح كلفظ وقار وغير المنطبع كعادن الاحجار
في ارض حرارية او عشرية يخرج الدار والمفازة لدخولها بالاول

جنس مخففا اي اخذ خمسة ثم رتب وفي لركاز الجنس وهو نعم المعدن كما مر
وباقية ملكها ان ملكك ولا تجبل ومفازة فللواحد والعقد لا شيء فيه
ان وجهه في داره فحانوته وارضه وفي روايته الاصل واختارها في اكثر الاشياء
في باقوت وزمرد وفيرز وكوها اجرت في جبل اي في معادنها ولو وجد
في جبل اهلية اي كثر احسن كونه غنمة والحاصل ان اكثر جنس كيف كان
والعقد ان كان ينطبخ ولا يذوب لو نطرا الربيع وغير حشيش البحر
او حتى ذابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من جلبية ولودها بان كانت
كثر في فخر البحر لانه لا يرد عليه الفهر فلم يكن غنمة وما عليه منه
الاسلام من الكثرة نقلا او غيرا فلنقطة سيجي حكمها وما عليه منه القس
جنس وباقية المالك اول الفتح ولوارثه نوحيا والافليت المار على
الاجرة وهذا ان ملكك ارضه ولا فللواحد ولودها قنا صغيرا ان لا يتم
من اهل الغنمة خلاصه مستان فانه يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل
في الغاور باذن الامام على شرطه فله المشروط ولو عمل رجلان في طلب
الركاز فهو للواحد وان كانا احيرين فهو للمستاجر وان خلا عنها اي العاقبة
او استبته الضرب فهو حايلا على ظاهر الذهب ذكره الربيعي لانه الغالب
وقيل كاللحظة ولا يحسن ركاز معدك كان او كثر او جدي صخر اذ الحرب
بل كله للواحد ولو مستان لانه كالمستلصص ولذا لو دخل جماعة ذنقة
وهم والشي من كنوزهم ومعدنهم جنس كونه غنمة وان وجهه اي اياها
مستان في ارض مملوكة لبعضهم رده اليها كانه حثريا عن العذر فاذا لم
يرده فاخرجه منها ملكه ملكا حيثما سبيله النصدق به ولو باعاه
صح لقيام ملكه لكن لا يطيب المشتري ولو وجهه اي لركاز غيره اي غير
مستان فيها اي في ارض مملوكة لم حل له فلا يرد ولا يحسن لغيره بل الفرق
بين مستان وغيره وما في النقائنه من ان ركاز مستان ارض لم تملك جنس بها
الا ان يجبل على متاعها الموجود في ارضها **فروع**
للواجر صرف الجنس لنفسه واصله وفرعه واجبي بشرط فقره ثم

باب الجنس

جنس اشر في عمل وان قل ارض غير الخراج ولو غتر عشرية
تجبل ومفازة بخلاف الخراجة لئلا يجتمع العشر والخراج وكذا
جبا اشرية عشرة جبل ومفازة ان جاءه الامام لانه مال مقصود

لا اذ لم يحج كما في الصيد ويجب في سقي سماي مطر او سيج كنهه بلا شرط مضاب
 راجع لكل وبلا شرط بقا وحول لا حول لان فيه تعني المونة وكذا كان للامام
 اخذه جبر او يؤخذ من التركة ويجب مع اليدوية ارضه غير يؤخذون ومكان
 وماذون ووقف وشمعية زكاة مجازا لا فيما لا يقصد به استغلال الارض
 نحو خطبة فصب فارسي وحتيش وطين وسف وسمغ وفطران وخطمي
 واشنان وشجر فطن وباذحجان وبذر بطيخ وقناراد وشمكية وسور
 حتي لو شغل ارضه بها يجب العشر ويجب نصفه في سقي غداية لو كسب
 وداليتي دولاب لكثرة المونة وفي كتب الشافعية او سقاء بما اشتراه
 وقواعدا لا نأباه ولو سقي سحبا وبالة اغني عن الغالب لو استويا فنصفه
 وقيل ثلاثة ارباعه بلا رفع مونة اي يلف الزرع وبلا الخراج الزرع البذر
 لضررهم بالعشر في كل الخارج ويجب نصفه في ارض عشرية لتخلي بطلقا
 وان كان طفلا او انثى او اسلم او ابتاعه من اسلم او ابتاعه منه اسلم او دي
 لان التضعيف كالحراج فلا يتبدل واخذ الخراج مدي غير تخلي
 اشترى ارضا عشرية من مسلم ونصفها منه للتناهي واخذ العشر من مسلم
 اخذها منه من الذي يستفقه لتحويل الصفقة اليه او ادق عليه بضاد البيع
 او حيا او الشرط او ذرية بطلها او عيب بقضا او بغيره بقيت خراجية
 لا لا اقالة لا فسخ واخذ حراج من دار جعلت سبانا او مزرعة ان كانت
 لذي بطلقا او اسلم وقد سقاها بيا به لوصاه به واخذ عشر ان سقاها المسلم
 بالله او بما لا نه اليق به ولا سقي في دار ومغبرة ولو تذي ولا في غير قرا عزف
 ونقطه من يعول الماطل في ارض عشرية حراج ولكن في حريمه الصالح
 للزراعة من ارض الحراج الحراج لا فيها لتعلق الحراج بالتمكن من الزراعة
 واما العشر فيجب في حريمها العشرية نزرعه والا لا لتعلقه بالحراج ويؤخذ
 العشر عند الامام عند ظهور الشرة وبد صلاحها برهان وشرطي في انهن
 امن فسادها ولا يحل لصاحب ارض حراجية اكل غلبتها قبل اذ احراجها ولا ياكل
 من طعام العشر حتى يودي العشر وان اكل ضمن عشره جمع الفتاوى ولا اكل
 حطب الحراج الحراج ومن منع الحراج سيق لا يؤخذ لما عطي عند ضعف
 خائنه وفيها من عليه عشر او حراج اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لا يركب
 بلوت والاراد ظاهرا لرواية **فروع** تمكن ولم يزرع ويجب الحراج
 دون العشر ويسقطان بملاك الحراج والحراج على الخاص ان زرعهما كان

حاجد او لا بنية له بها والخراج في بيع الوفا وعلي البائع ان يبيع في يده ولو
 باع الزرع ان قبل ادراكه فالعشر على المشتري ولو بعده وفي البائع والعشر
 عليهما جرح كحراج موطف وقال علي المستاجر كسعيه مسلم وفي المزارعة
 ان كان البذر من ربة الارض فعليه ولو من العامل فعليه بما بالحصه ومن له
 حظ في بيت المال فله ما يوجب له اخذه ويأخذ للمودع صرف ودبعة
 ما قدر بها ولا وارث لنفسه او غيره من المصارف دفع النايبة والظلم عن
 نفسه او لا الا اذا تحمل حصه باقيم ونصح الكفاية بها ويوجر من قام
 بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف كالمادة
 الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجي تمامه مع بيان بيوت المال
 ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن التتمة فقال
 هاربعة لكل مصارف يتبينها العالمون
 قاذبا الغنائم والكنوز الكار وبعدا المضيقون
 وثالثها خراج مع عسور وجالية يليها العالمون
 ورابعها الضرايح مثل ما لا يكون له اناس وارثون
 فصرفا لا ولين في نص وثالثها حوله تقابلون
 ورابعها مصروف في جهات تساوي النفع فيها السلوك

باب المصروف

اي مصروف الزكاة والعشر اما حسن المعدن فمصرفه كالغنائم هو فقير
 وهو من له ادي شي اي دون مضاد وقدر مضاب او قدر مضاب غير تام
 مستغرق في الحاجة ومسكين من شي له علي المذهب لقوله تعالى وسكنا
 ذائرتة وايتة السفينة للترحم وعامل يعم الساعي والعشر فيعطى ولو
 غنيا لاها شحميا لا نه قد فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الي الكفاية والغني
 لا يمنع من تناولها عند الحاجة كما ين السبيل يخرج عن المدايح وبهذا التعليل
 يقوي ما نسب للوافقات من ان طالب العلم يجوز له اخرا الزكاة ولو غنيا
 افاق فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادته بحجته عن الكسب والحاجة
 داعية الي ما لا بد منه كذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى بكيفية واعوانه بالوسط
 لكن لا يراى علي نصف ما يقبضه مكاتب لغيرها شمي ولو عجز حل لولاه ولو
 غنيا كفقير يستغني وابن سبيل وصل اليه مكنت عن الموقفة قلوبهم لظهور
 اما برزوال العلة او نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام لحاذ في اخره احد

خذها من اغنيائهم وردّها في فقرائهم ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه
وفي الظهيرية الدخ للديون او لغيره للفقير وفي سبيل الله وهو منقطع
الغلاة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وفسره في البداية جميع الفري وغيره
الخلاف في نحو الاوقاف وابن السبيل وهو كل ماله لا معه ومنه ما لو
كان ماله موجلا او على غايه ونصدا وباطحا ولو له بنية في الاصح يصرف
لغيره الي كلهم او لا يحضهم ولو واحد من ابي صنف كان لان الجنسية تطل
للمجنه وشرط الشافعي ثلثة من كل صنف ونشرط ان يكون الصنف ملكا
لا اباحة كما مر لا يصرف الي بناء مسجد ولا الي كفرنيت وقصا دينه
اما دين الحلي الفقير فيجوز لو بامر له ولو اذن فاخت في اطلاق الكتاب فيقيد
عدم الخواز وهو الوجه ثم ولا الي غير ما اى فن يخلق لخدم التملك
وهو الركن وقد مر ان الحيلة تنضدق على الفقير ثم بامر به فقل هذه الاشيا
وهل له ان يخالعها والظاهر نعم ولا الي من يتيمها ولاد ولو مملوكا لفقير
او يتيمها زوجية ولو ميا نة وقالا ندفع هي لزوجهها ولا الي مملوك الخزي
ولو مكاتبنا او مديرا ولا الي عبد اعنق المزكي يحضه سوا كان له او بينه
وبين بنيه فاعتنق الاب حظه معسر لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب بنيه
ولما المشترك بينه وبين اجنبي فحكمه علم بما مر لانه اما مكاتب نفسه
او غيره يجوز بطلان لانه حركه او حر مديون فاقم ولا الي غني يملك قد
نصاب فاذع عن حاجته الاصلية من اى مال كان كمل له نصاب سائيه
لا تساوي ما ياتي درهم كما جرد به في البحر والنهر واقره المصرا في لايه
يظهر منصف ما في الوهبانية وشرحا من انه تحل له الزكوة وتلزمه الزكاة
اختي لكن اعتمدها في الشربلا بية ما في الوهبانية وحرر وجزم
بالساق في البحر وهم ولا الي مملوكه اى لغني ولو مديرا او ميا ليس في عيال
مولاه او كان مولاه غاييا على الذهب لان المانع وقوع الملك لولاه غير
المكاتب وللاذوق الديون بحيط فيجوز ولا الي طفله بخلاف ولده الكبير
وابيه وامراته الفقيرة او طفلا الغنية فيجوز لا تنفق المانع والي ينيهاشم
الامر بطلان الضر فزائنه وهم يوطب فقل لمن اسلم منهم كما تحل ليني لطلب
ثم ظاهر المذهب بطلان المانع قولنا لغني ولها شي مجوز له دفع زكاته مثله
صوابه لا يجوز خذولا الي عواكهم اعني عيالهم فاقامهم او يجرشوا الي
الموم منهم وهل كانت تحل سائر الانبياء خلاف واعتمده في النهر حلالا لاقوام

وجازت

وجازت التطوعات من الصدقات ونقلت الاوقاف لم ينيهاشم سوا
سماهم جازوا الا لا ولا تدفع الي ذي حث معاذ وجاز دفع غيرها وغير
العشر والخراج اليه اى لذمي ولو قاجا كندم وكفارة وفطرة خلافا للثاني
ويقوله فيني حايي القدي ولما الحربي ولو مستامنا بجميع الصدقات
لا يجوز له انفاقا بخر عن الخاية وغيرها لكن جزم الزبلي بجواز التطوع له
دفع بخر لمن يظنه مضرا فبان انه عبده او مكاتبه او حربي ولو مستامنا
اعادها لما مر وان بان غناؤه او كونه دنيا او انه ابوه او ابنه او امراته او
هاشمي لا يعيد لانه اتي بما في سهمه حتى لو دفع بالاختار لم يجز ان لخطا
وكره اعطا فقير نصابا او اكثر لا اذا كان المدفوع اليه مديونا او كان
صاحب عيال بحيث لو صرفه عليهم لا يحضر كالا ولا يفضل بجد دينه نصيب
فلا يكره فتح وكره نقلها الا الي قدراته بل يني الظهيرية لا تقبل صدقة
الرجل وقرا بته محاق حقي ينيهم فليس حاتم او احوج او اصلح
او اوزع او اوقع للمسلمين او من ادخل في دار السلام او الي طالب علم
وفي الخراج الصدق على العالم الفقير افضل او الي الزهاد او كانت محلة
قبل تمام الحول فلا يكره خلاصه ولا يجوز دفعها لاهل البه كالكرايمه
لانهم مشبهه في ذات الله وكذا المشبهه في الصفات في المختار لا يفتي
للعرقه من جهة الذات بلحق عبوت العرقه من جهة الصفات فجمع الفتا
كما لا يجوز دفع زكاة الزاقي لولده منه اى من الزنا وكذا الذي يغاه اخياطا
الا اذا كان الولد من ذوات زوج معروف وضولين والكل في الاشباه لا
يجل ان يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفحل او بالقوة كالعج
للكتب وياثم قطبيه ان علم بحاله لا غائته على المحرم ولو سال الكسوة
او لا شتخاله عن الكسب بالجهاد او طلبه لعلم جاز لو محتاجا **فرو**
يندرج دفع ما يغنيه يومه عن السؤا واعتيا بطاله من حجة وعيال
والعابر في الزكاة فقرا مكان المال وفي الوصية مكان الوصي وفي الفطم
عند حمله هو الاصح لان رومهم تبع لرأسه دفع الزكاة الي صبيان اقربائهم
برسم عياد او الي مبشر او مهدى الباكورة جاز الا اذا نص على التخيض
ولو دفعها لاخته ولها علي رفضها مهر يبلغ نصابا وهو مملو مقرو ولو طلبت
لم يمتنع عن الادا لا يجوز والا جاز ولو دفعها المعلم لخطيفته انا كان بحيث
يجل له لوم يظه ص والالا ولو وصفا علي كفه فانتهبها الفقد جاز

ولو اسقط مال فرفعه فغيره فبغيره جاز ان كان بغيره والمال قائم خلاصة

باب صدقة الفطر

من اضافة الحكم لشروطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مؤلف من قبل الحن
وامر بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه الصلاة
والسلام يجتنب قبل الفطر يومين يامر باخر ليعاد ذكره الشمني يجب
وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر خمسة قدر الاجماع
علي ان مكرها لا يكف بوسعي الحديث عند اصحابنا وهو الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
بان الامر بادائها مطلق كزكاة علي قول كاسر وليناف فادائها وارثه جاز
وقيل مضافا في يوم الفطر عينا فبذلك يكون قضاء واخاره الكمال في تحريمه
علي كل حد مسلم ولو صغيرا ومجنونا حتي لو لم يخرجها ولها وجه لا اذا بعد
البلوغ دي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية كدينه وخروج عياله وان لم
ينم كما مروى في فني اي هذا النصاب كثر الصدقة كما مروى في الاصلية
ونفقة المارم وان لم يشترط الفولان وجوبها بقدر مكنة هي ملحق بحديث التمكن
من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقا الوجوب لانها شرط محض لا بقدر فيفسد
هي ملحق بحديث التمكن بصفة اليسر فغيره من العسر الي اليسر فيشترط
بقاؤها لانها شرط في تحقيق العلة وشرطها فيما علقناه علي المنار
ثم عليه فلا تسقط الفطرة وكذا الحديث بلاك المال بعد الوجوب كما لا يبطل
النكاح بموت الشهود بخلاف الزكاة والعشر والخراج لا يشترط بقاؤه
الميسرة عن نفسه متعلق بيجي ان لم يصح اخذ رطله الفقير والكبير
المجنون ولو تعدد الا باوخلي كل فطرة ولو زوج طفلة الصالحة فخدمة الزوج
فلا فطرة والجد كلاب عند فقده او فقده كما اختياره في الاختيار وعبد
لخدمته ولو مدينونا او مستاجر او موهونا اذا كان عنده وفا بالدين ولما لم يوج
لخدمته لو احرر وبرقبته لاخر ففطرته علي مالك رقبته كالعبد العارضة
والودعة والجاني وقول الريلج لا يجب سبق قلم فتح ومديرة ولم ذلك ولو كان
عنده كافر التحقق السبب وقورا من موته وبلي عليه لا عن روجه وذلك
الكبير القائل لو ادي عنها بلا اذن اخرا استخسانا للاذن عادة وعبد
الابق والماسور والعضوب الحديث دان لم يكن عليه بينة خلاصته لا بعد عود
فوجب للمضي لا عن كاتبه ولا يجب عليه لان ما في يده لولاه وعبد مشترك
الا اذا كان عبدين اثنين ونهايا وجب الوقت في نوبته احدهما فوجب في قول

وتوقف

وتوقف الوجوب لو كان المملوك مسيحا جاز فاذا امر يوم الفطر والخياري باق
تلقم من يصير له نصف صاع فاعل يجب من بر او دقيق او سويق او زبيب
وجعله كالتمر وهو رواية وصحها البسمي وغيره وفي الخاقاني والشرنبل
عن البرهان وبه يفتي وصاع تمر او شعير ولو ردا وما لم ينص عليه كذرة
وغيره يعتبر فيه القيمة وهو اي الصاع المعتبر ما يسع الما واربعين درهما
منها شل واعدس انا قدرهما للتساويهما كيلا ووزنا ودفع القيمة الي الدرهم
افضل من دفع العين علي المذهب المضي به جوهره وجر عن الظهيرية
وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل كما لا يخفي بطلوع فجر
الفطر متعلق يجب فتر مات قبله اي الفجر او ولد قبله او اسلم لا يجب عليه
وتستحب اخذها قبل الخروج الي المصلي بعد طلوع فجر الفطر عيلا
بامرهم وفعله عليه الصلاة والسلام وصح ادائها اذا قدمه علي يوم
الفطر واخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجود اذا لم يورث بشرط دخول
ريضان في الاول اي مسيلة التقديم هو الصحيح وبه يفتي جوهره وجر
عن الظهيرية لكن غائبة المتوفى والشرع علي صحة التقديم مطلقا
وصححه غير واحد وجه في النهر ونقل عن الولولجية انه ظاهر الرواية
قلت فكان هو المذهب وجاز دفع كل شخص فطرته الي مسكينين
او مساكين علي ما عليه الاكثر وبه جزم في الولولجية والخانية والبدائع
والمحيط ويتعمد الريلج في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان
فكان هو المذهب كتمزيق الزكاة والامر في حديث اغنوهم للمذهب
فيقيد الاولوية وكذا قال في الظهيرية لا يكف التاجر اي كل عاقل جاز
دفع صدقة جماعة الي مسكين واحد بلا خلاف بحقه خطا مرة
امرهما زوجة بل فطرته حطمة بخطينها بغير اذن الزوج ودفع
الي فقير جاز عنها المامران المخطا ط عند الامام استهلاك يقطع
حق صاحبه وعند ما لا يقطع فيجوز ان اجاز الزوج ظهيرية ولو
بالعسر قال في النهر لم اره ومقتضى ما مر جوازه عنها بلا اجازتها
ولا بيعت الامام علي صدقة الفطر بعاياله لانه عليه الصلاة والسلام
لم يفعله ببايع وصدقة الفطر كالزكاة في الصارق في كل حال لا في جواز الدفع
الي ذي وعدم سقوطها بهلاك المال وقد مروى مع صدقة فطرة
الي زوجة عبده جاز وان كانت فقيرة عليه عدة الصاوي للشهيد

حاشية وأحيات لا سلام ستبعة الفطرة وتفقة
ذي رم ووتر وأخيه وعزة وخزعة أبويه وللراة لزوجها رادي
كتاب الصوم

قيل لو قال الصيام لكاه أوي لما في الظاهرية لو قال الله علي صوم لربه
توفرو لو قال صيام لربه ثلاثة أيام كما في قوله تعالى فقد نيه من صيام
وتعقبت بأن الصوم له أنواع عيلا أن لا يتطل محتي الجمع والاصح أنه لا يك
فول رمضان وفرضه صرف القبلة إلى الكعبة لشهر شعبان بعد
الحجة سنة ونصف هو لغة أساك مطلقا وشرا أساك علم المظ
النية حقيقة أو حكما كمن أكل ناسيا فانه ممسك حكما في ذلك خصوص
وهو اليوم من شخص مخصوص مسلم كالم في دارنا وعالم بالوجوب ظاهر
من حيث ونفا من النية للعبادة وأما البلوغ والاقامة فليسا من
شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جنس أو غي عليه بعبادة النية وأما لم ينج
صومها في اليوم الثاني لعدم النية وحكم نيل الثواب ولو منهي عنه كما في
الصلاة في أرض مخصوصة وسبب صوم المنذور والنذر والكفار الخ
والقتل رمضان شهود جز من الشهر من ليل أو نهار على المختار كما في الجارية
واختار في فخر الإسلام وغيره أنه الجز الذي يكمل نية الصوم فيه من كل
كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليله أو في آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه
وعليه الفتوى كما في المجتبي والنهر عن الدراية ومعه غير واحد وهو الذي
كما في الثانية وهو قتامة ثمانية فرض وهو نوعان معين الصوم رضا
أو غير معين كصوم قضاء وصوم الكفارات لكنه فرض عملا لا اعتقادا
ولذا لا يكسر جاحده قالوا البهسي تنجأ لا بن الكمال ويجب هو نوعان معين
كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق ولما قوله تعالى ولو فوا نذرهم
فدخله الخصوص كالنذر بعصية فلم يبق قطعا وقيل قايله للأكل وغيره
واعتمده الشرنبلالي وتعضه سعدى بالفرق بأن المنذرة لا تؤدي
بعد صلاة العصر بخلاف الثانية هو فرض على لا ظهور كالكفارات
يعني عملا لأن مطلق الاجتماع لا يفيد القطعي كما بسطه خندرو ونقل غيرها
بمع السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والذوق كأيام البيض من كل شهر ويوم
للحجة أو مستور أو عرفة ولو لم يحتاج لم يصفه والكراهة كالعبد من وتتر
كعاشوراء وحده وسبت وحده وفيرور ومهرجان أن هذه وصوم دهر

وصوم دهران فتهه وصوم صمت ووصال وأن اطلأ الأيام الحسة وهذا
عند أبي يوسف كما في المحيط في خمسة عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة
متبا بعد رمضان وكفارة ظهار وقتل وعين وأقطار رمضان وتدر
محين واعتكاف واجتبت ستة يحير فيها نفل وقضا رمضان وصوم تنقية
وقد يخلق وجزا صيد وتدر مطلق إذا تقر هذا فيصح إذا صوم رمضان
والنذر المعين والنفل بنية من الميل فلا تنقض قبل الغروب لا عذبه إلى
الصحة الكبرى لا بعد هذا ولا عذبه اعتبارا لا كثيرا اليوم ويطلق النية
أي نية الصوم قال بول عن المضاف إليه وبنية نفل لعدم المزاحم ويخطا
في صوم النية واجبا حريه إذا رمضان فقط لنيته بتعين الشارع إذا
وقعت النية من مريض ومسا فرجحت يحتاج إلى التيقن لعدم تعيينه في
حفظها فلا يقع عن رمضان بل يقع عما نوي من نفل أو وجب على ما عليه لا كترج
وهو الأصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف المحدث
لكن يذهب أو يلبس الأشياء الصبح وقوع الكل عن رمضان موي مسافر نوي ولما
أخر واختاره ابن الكمال في الشرنبلالية عن البرهان أنه الأصح والنذر
للعين لا يصح بنية واجبا حريه يقع عن واجب نواه مطلقا فرقا بين تعيين
الشارع والعبد ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو لم يله به أي رمضان فهو
لا عن ما نوي لم يثبت إذا جاز رمضان فلا صوم إلا عن رمضان ويحتاج صوم كل
يوم من رمضان إلى نية ولو لم يثبت مقيما بتعين العباداة عن العادة وقال
وقر وما لك تكفي نية واحدة كالصلاة قلنا إذا البعض لا يوجب فساد
الكل بخلاف الصلاة والشرط للباقي من الصيام قرائن النية بالغر ولو حكما
وهو تبيت النية للضرورة وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرط فيها
أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يتلفظ بها ولا
يتلفظ بالنية بل بالرجوع عنها بأن يحزم ليل على لفظة نية الصيام الفطر
لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقصد بها تلافظ ولو نوي القضا
نهارا صار ففلا فيقضيها لو أفسده لأن الجليل في دارنا غير معتبر فلم يكن
كالظنون بحكم ولا يصيام يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وأن لم
يكن علة أي على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الرواية في ذلك
لهربي وأما على يقايله فليس بشك ولا يصيام أصلا شرح الجمع للمعنى
عن الزاهدي لا تقو عا ديكر غيره ولو صامه كواجا حريه فشرها

ولا يحرم ان يكون عن رمضان كره مخبريا ويقع عنه في الاصح ان لم يظهر رمضان
 نيته والا بان ظهرت فضة لومفيا وانتقل فيه احد على فضل اتفاقا
 ان وافق صومنا بزيادة اوصام عن اخر شعبان ثلاثة فاكثرت اقل
 الحديث لا تقدموا رمضان صوم يوم او يومين واما حديث من صام يوم
 الشك فقد عصى بالقسام لا اصل له ولا بصومة الخواص ويضطر غيرهم
 بعد الرواية بغير نية التهمة التي وكل من علم كيفية صوم الشك فهو
 من الخواص والافضل العوام والنية العترة هنا ان يتوي النطق على
 سبيل الحزم من لا يمتا صوم ذلك اليوم اما الختام فحكمه ولا يحظر باله
 انه ان كان من رمضان فعنه ذكره احي زاده وليس يصيام لو رد في اصل
 النية كان يوي ان يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا صوم لعدم
 الحزم كما انه ليس يصيام لو يوي انه ان لم يجد غدا فهو صيام ولا يفطر ويصير
 صايام مع الكراهة لو رد في وصفها بان يؤكده ان كان من رمضان فعنه
 والا فعن واجبا وكذا يكره لو قال انا صائم ان كان من رمضان والا
 فمن نقل للنزدي بين مكرهين او مكرره وغير مكرره فان ظهر رمضان نيته
 فعنه والا فنقل فيما اتي التولية النقل غير رمضان بالفضا لعدم الشغل
 فضاء اكل المعلوم ناسيا قبل النية كاكله بعد ما هو الصحيح شرح وهبانية
 راي مكلف ملال رمضان او الفطر ورد قوله بدليل شرعي صام مطلقا
 وجوبا وقيل بربا فان افطر فضا فقط فيها شبهة الرد واختلف المشايخ
 لعدم الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر قبل الرد لشهادته والراجح عدم
 الكفارة ومجده غير واحد ان ما را به يحتمل ان يكون حيا لا هلا لا
 وما بعد قبوله فتجب كفارة ولو فاستقاية الاصح وقيل بلاد دعوى
 وبلا لفظ شهد وبلا حكم وبحلص فضا لا يخر لا شهادة للصوم مع
 علة كعيم وغبار خبر عدك او مستور على ما صححه البرازي على خلاف
 ظاهرا روايته لا فاسق اتفاقا وهل له ان يشهد مع علمه بنفسه قال
 البرازي يحتمل ان القاضي ربما قبله ولو كان العدل قنا او اني ومحدودا
 في قذف تان بين كيفية الرواية اولا على المذهب وتقبل شهادة واحد
 على اخر كخبر دا نبي ولو على مثل ما يجب على الجارية المحذرة ان تخرج في بيتها
 بلا اذن مولا او تشهد كاي الحاقطة وشرط للفطر مع العلة والعدالة
 نصاب الشهادة ولفظ شهد وعدم الحديث قد ذك لتعلق نفع العبد لكن

لا تشترط

لكن لا تشترط الدعوى كما لا تشترط في غنى الامة وطلاق الحرة ولو كان
 ببيلة لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة وافطروا باخبار عدلين مع العلة
 للمصروة ولو رآه الحاكم وحده خيرة الصوم بين نصيب شاهد وبين لم يرام
 بالصوم بخلافه احد كما في الجوهر ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدل ولا
 على المذهب قال في الوهبانية

وقول اولي الموقنت ليس بوجب وقيل نعم والمقبض ان كان ليكره
 وقيل بلا علة جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو علة الظن بخبرهم وهو
 مفوض الي راي الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعلى الامام ان يكتفي
 بشاهد ولخاراه في البحر وصح في الاقضية الاكتفاء بواحد ان كان من خارج
 البلد او كان على مكان مرتفع واختاره ظهير الدين قالوا وطريقا ثابت
 رمضان والعيان يدعي كالة متعلقة بدخوله فقبض دين على الحاضر فيقر
 بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود بروية الهلال فيقضي
 عليه ويثبت دخوله لشهر رمضان لعدم دخوله تحت الحكم شهدوا ان شهد
 عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال في ليلة كذا وقضي لقاضي به
 وجها استجاع شرايط الدعوى قضى اي جاز هذا القاضي ان يحكم بشهادتهما
 لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا بروية غيرهم لانه كما
 نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب
 وغيره وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر بالمتعلقة بصوم
 وبعد متعلقة كل لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل بحيث يجوز
 والجمع هلال الفطر لا يحل على المذهب خلا فالحكم كذا ذكره المصنف لكن نقل الرمال
 عن الذخيرة انه ان سمع هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلجي لا شبهة ان نعم
 حل والا لا وهلا لا لا صحيحة الاشهر التسعة كالقسط على المذهب
 ورويته بالنها لليلة الا تمة على المذهب ذكره الحدادي واختلف
 المطالع غير يقصر على ظاهر المذهب عليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى بحر
 عن الخلاصة فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب اذا ثبت عندهم بروية
 اولئك بطريق موجب كما مر قال الزيلجي لا شبهة انه يجب لكن قال
 الكمال اخذ بظاهر الرواية احوط **ف** راع اذا راي الهلال ليكره ان
 يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية وكراهة البرازية
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد

الفساد والبطلان في العبادات سياتي اذا اكل الصائم او شرب فجامع حال كونه
 ناسيا في الفرض والنفل قبل النية او بعدها على الصحيح لغيره عن القنية الا ان يذكر قلم
 يتذكر ويذكره لوقوتها والا لا وليس عدل في حقوق العباد او دخل خلقة غيره او
 ذباذ وسكان ولو ذكر الاستحسان العلم ان كان التحرز عنه ومفاده انه لو دخل
 خلقة الدخان افطر اي دخان كان ولو عودا او غيرا لو كان المكان التحرز
 عنه فليتيه له كما بسطه الشربلاي او ادهن او اكحل واجتمع وان وجد طعمه
 في خلقة او قبل ولم يتزل او اضلم او انزل يتطرو لوالى زجرها مرارا ويكره وان
 طال تجرع او بقي بلل في فيه بعد المضغ وايضا مع الرقيق كطعم اوز و به
 ومض ملبس بخلاف نحو سكر او دخل الماء في دمه و اقي كان بفعله على الخنا
 كما لو حك اذنه وعليه درن ثم ادخله ولو مرارا وابتلع ما بين اسنانه وهو
دون الحصة لانه يتبع ولو قدرها افطر كما سيجي وخرج الدم من بين
 اسنانه ودخل خلقة يحيى ولم يصل الي جوفه اما اذا وصل فانقلب
 الدم او تساويا والا لا اذا وجد طعمه بزارية واستحسنه المص
 وهو ما عكسه الاكثر وسيجي او طعن برمح فوصل الى جوفه وان بقي الجوف
 فسد اذا دخل عودا او حوّه في مقعده وطرفه خارج وان غيبه فسد وكذا
 لو ابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمه مربوطة الا ان يفصل منه شيء
 ومفاده ان استغر الخلل في الجوف شرط للفساد بداهة او ادخل اصبعه
 اليابسة فيه اي دبره او فرجه او لمصلحة فسد ولو ادخل فظنة ان غاب فسد
 وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالخي في الاستحاط حتى بلغ موضع اللقنة
 فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيما او وقع للجامع حال كونه
 ناسيا في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وان امتنع بعد الشروع
 لانه كالاخلام ولو مكث حتى امتي ولم يتحرك قضى فقط وان حرك نفسه
 قضى وكفرت حتى لو وقع ثم اوج اوزي اللقنة من فيه عند ذكره او طلوع
 الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجها كفر ولو بعد ذلك او جامع فيما دون الفجر
 ولم يتزل يحيى في غير السبيلين كسرة وفخذ وكذا الاستحاط ككفت
 وان ذكره تحريم الجورث نالج اليد ملعون وكو خاف لزمانه لا وبال عليه
 او ادخل في بهيمة او ميتة من غير انزال او مس فرج بهيمة او قبلها
 فامتلأ او انظر في احليله ما اودمنا وان وصل الى المشاة على المذهب اما
 فيقبل بالفساد اجماعا لانه كاللقنة او اصبحت جنبوا وان بقي كل اليوم واغتاضب

الغيبه

الغيبه او دخل انفه مخاط فاستشبهه فدخل خلقة وانزل لراسه كالوطير
 شفتاه بالبراق عند الكلام وحوه فابتلعه او سال ريقا في فمه لا يحيط
 ولم ينقطع فاستشبهه ولو دخل خلا فالشافعي في القادر وعليه في التحاة
 فينبغي الاحتياط او اذا قي شيئا بهمه واكره لم يفسد حواجله بشرط وكذا لو دخل
 الخيط بين اذنه مرارا وان بقي فيه عقد البراق الا ان يكون مصوغا وظهر
 لونه في ريقه وابتلعه ذكره وظهر ابن السكينة فقال
 • مكر بل الخيط بالريق فاقولا • بادخاله في فيه لا يتضرر •
 • وعن بعضهم ان يبلغ الرقيق • يضر كصنع لونه فيه يظهر •
 وان افطر خطا كان تضرر فسبقه الماء او شرب نائما او نسي او جامع
 على طر عدم الفجر او اوجده مكرها او نائما او ما حدث رفع الخطا والمراد
 رفع الائم وفي التحريم المولخدة بالخطا خائفة عندنا خلافا للمعزة
 او اكل او جامع ناسيا او اضلم او انزل يفسد او ذرعه القي فظن انه افطر
 فاكل عدل للشبهة ولو علم عدم فطره لزمته الكفارة الا في مسيلة للشي
 فلا كفارة مطلقا على المذهب لشبهة خلاف ما لك خلافا لما كان في
 المصح وشروحه فقيد الظن انما وليان الاتفاق والحقن واستخط
 في انقه شيئا او فطر في اذنه دهن او دواي حايقة وائمة ان وصل
 الدوا حقيقة الى جوفه ودماغه او ابتلع حصاة وحوها مما لا ياكله الا
 او يعافه او يستفذه وتطم ابن السكينة فقال
 • ويستفذه مع غير ما كول مثلنا • ففي اكله التكفير يلخي ويحجر •
 اولم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الامساك لشبهة خلاف زفر
 واصبح غير نال للصوم فاكل عدلا ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة
 خلاف الشافعي ومفاده ان الصوم بطلق النية كذلك او دخل خلقة
 مطر او تل بنفسه لا مكان التحرز عنه بضم منه بخلاف نحو الخبار
 والفطرتين من دموعه او عرقه واما في الاكثر فان وجد الملوحة في جميع
 منه واجتمع شي كثير وابتلعه افطر والا لا خلاصة او وطير لمرأة ميتة
 او صغير لا تشتهي فخر لا بهيمة او حمار او بطن او قبل ولو قبله فاحشة
 بان يدع او يص شفتيها او لمسه او جال لا يمنع الحرارة او استمني او
 بمباشرة ولو بين المراءقين وانزل قيد لكل حتى لو لم يتزل لم يفسد كما مر
 او افسد غير صوم رمضان اذ لا خصا صرحتك رمضان او وطيت

نايته او مجنونه بان اصبحت نايته فحقت او سخر واظفر بظن اليه انما وقع
الذي كل فيه ليلا والحال ان الفجر طالع والشمس لم تغرب له وتشرق ليكي
الشك في الاوردون الثاني عملا بالا صل فيهما ولم يتبين الحال فيضي
في ظاهرا الرواية والمسئلة تنفرد الى ستة وثلاثين محلا للطول
قضي في الصور كلها فقط كما لو شهدا على الغروب لخزان على عدمه فافطر
فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضي وكفر لان شهادة النبي
لا تخارص شهادة الاثبات واعلم ان كل ما انفي فيه الكفارة محله
ما اذ لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لا جل قصر العقوبة فانخله حيث
زجره لا بذلك افلا يمتد الاضمار وعليه الفتوى قنية وهذا حسن نظر
والاحذر ان عيسا بقية يومها وجوبا على الامح لان الفطر قبيح وترك
شرعا واجب كسافر اقام وحاضر ونفسا طهرتا ومجنون افاق ومريض
صح ففطر ولو مكرها او خطا ومبوي بلغ كما فراسم وكلام يقضون ما فاتهم
الا الاخيرين وان افطر لعدم اهليته ما في الجبر الا وارض اليوم وهو السبب
في الصوم لكن لو نوي قبل الزوال كان نفلا فيقضي بالاضاءة كما في الشرا
عن الثانية ولو نوي للسافر والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن الفرض
ولو نوي الحاضر والنفس لم يصح اضلا للمنا في اول الوقت وهو لم يتجزي
وبور الصبي بالصوم اذا اطاقه وضرب عليه ابن عشر كالصلاة في الامح
وان جامع المكلف ادبيا مشتها في رمضان اذ للمرا وجوبه وتوارق الحنفية
في احد السبلتين ان لا اكل او شرب بعد بكسرا لغز وبالنسبة للجمين
والدما يتخذ في اود واما تباوي به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه
لجوفه ومنه ربي حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن فيه ديانة وغيره
وما نقله الشربلاي عن الحدادي رده في الزهر عدا راجع للكل واحص
اي فخل ما لا يظن المظروفية به كقصد وكحل وليس وجاع بهمة بل لا تزال
او اذ طال اصبح في دبر وخو ذلك فظن فطر به فاكل عمدا قضي في الصور كلها
وكفر لا نه ظن في غير محله حتى لو افناه مفت يعتمد عليه او سمع حديثا
ولم يعلم تاويله لم يكفر للشبهة وان اخطا المفتي ولم يثبت الاثر الا في
الاذهان وكذا عند العامة الغيبة ريلكي لكن جعلها في الملتقى كالجماعة
وجه في البحر للشبهة ككفارة المظاهرة الثابتة بالكتاب واما هذه
فبالسنة ومن ثم شبهوها بها ثم انما يكفر ان نوي ليلا ولم يكن مكرها

ولم يطوا سقط كرض وحيف واختلف فيما لو مرض بخروج نفسه او سوفر
به مكرها والحمد لله لو مكرها ولو تكر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة
ولو في رمضان عنده محمد عليه الاعقاد بزارية ومجتي وغيرهما
واختار بعضهم للفتوى ان الفطر بخير الخراج تدخل والا لا ولو اكل عمدا
شهرة بلا عمد قبل وتعلمه في شرح الوهبانية ولو رعه النبي وحج
ولم يجد لا يفطر مطلقا مالا ولا وان عاد بلا صفة ولو هو مالا
مع تذكره للصوم لا يفطر خلا فاللثاني وان عاد فلا وقد رخصه منه
فاكثر حدادي فطر اجماعا ولا كفارة ان ملا الفم والا لا موافقا
وان استقي اي طلب النبي عامدا اي يتذكر الصوم ان كان ملا الفم
صند بالاجماع مطلقا وان اقل لا عند الثاني وهو الصحيح لكون ظاهر
الرواية كقول محمد انه يفطر كما في الفتح عز كما في فان عاد بنفسه لم يفر
وان اعاده فقيه روايتان اصحهما لا يفطر محيط وهذا كله في طعام
او ما او مرة او دم فان كانا بالخارج فغير مفطر مطلقا خلا فاللثاني
واستحسنه الكمال وغيره ولو اكل الجاني انسانا من اجل حصة فاكثر
قضي فقط ولو قتلها لا يفطر الا اذا اخرج من منه فاكه ولا كفارة
لان النفس قافه واكمل سمية من خارج يفطر ويكفر في الامح الا اذا
مضغت بحيث تلاشت في منه الا ان يجد الطعم في حلقه كما مر واجتبه
الكمال قايلا وهو لا يصل في كل شيء مضغه وكره ذوقه شي وكذا مضغه بلا غدة
فيه ما قاله الغني ككون رويها او سيدها سي لخلق خرافة وفي كراهة
الذوق عند الشراف ولا روف في الزهر بانه ان وجد بلا ولم يخضعتا كره
والالا وهذا في الفرض كذا قالوا وفيه كلام حريمه الفطر فيه بلا عدل
على المذهب فينبغي الكراهة وكره عليك ايض مضغ فليتم والا فيفطر
ويكره للمفطر ان لا يذوق الحنوة بعدد وقيل بباح ويشيخ السبلا نه سواكهي
فتح وكره قتله ومسر ومعاينة ومباشرة فاحشة ان لم يامن المضغ وان
امن لا بأس لا يكره من شارب ولا كحل اذا لم يقصد الزينة او تطويل
الحية اذا كانت بقدر السنون وهو الفضة وصح في النهاية بوجوب
قطع ما زاد على الفضة بالضم ومقتضاه الا ثم يتركه الا ان يحل الوجوب
على الشوق واما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض الخارجه
وتحت الرجال فلم يجز احدا واخذ كل فعل يهود السنود ومجوس لا عام

نضغ

فتح وحرق ثيل لتوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح وأحاديث لا كمال
فيه صنف لا موضوع كما زعم ابن عبد العزيز ولا سواد ولو عشا أو طبا
بالماء على المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا يكره جماعة وتلف ثوب
سبل فضضة أو استنشق أو اغتسل للتبريد عند الشافعي وفيه يفي
شربا لا يند عن لبرها لويستحب السجود والتخير ويجوز الفطر لحديث
ثلاث من خلاق للرسلين بخيل الفطار وتاخر السجود والسواك **فروع**
لأخبار لا يبرع ولا يصلح إلى الضعف في خبر نصف النهار ويستريح الباقي
فإن قال لا يكفي كعب بأقصر أيام الشتاء فإن اجتهد الحرف نفسه بالعدل
حتى افطر مرض فافطر في كفارة ثم فولا ففدية وفي البرازية لو صام
عجز عن القيام صام وصلي قاعا جمعا بين الحياتين **فصل**
في العوارض البينة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة وبقي الأكره وهو
ملاك أو نقصان عقل ولو عطش أو جوع شديد أو سجن حتم لا فريضة على
ولو حبسه أو كمالا أو مرضع أو طيرا على الظاهر خاف بخلية
الظن على نفسه أو ولدها أو فدية البهائم تنال الكار بما إذا غلبت
للأرضاء أو مرض خاف الريادة لمرضه ومجيح خاف المرض وخاف خفة
الضعف بخلية الظن بأمارة أو جترته أو بأخبار طبيب حاذق مسلم وإذا
في النهار جازا التطيب بالكافور في السجدة أو بالعبادة وفي البحر عن الطهارة
للأمة أن تمنع من أمثال الأمر لو كان يجرها عن قائمها فلا يصح لها
منعها على أصل الخبرية في الفرائض الفطر يوم العذر لا السفر كما سيجي وهو
لوما قد رواه بلاقديته وبلا ولا أنه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله
بخلاف قضا الصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم ألا دعا على القضا ولا فدية
لما رخص الشافعي ويندب لمسافر الصوم لأنه وإن تصوموا والخير بخي
البر لا الفعل تفضيل أن لم يضرم فان شق عليه أو عجز ففدية فالفطر أفضل
لما وافقته الجماعة فإن ما توافي في ذلك العذر فلا تجب عليهم الوصية
بالفدية لعدم أدراكهم عدة من أيام أخر ولو ما تابعد زوال العذر في
الوصية بقدر أدراكهم عدة من أيام أخر وأما من افطر على فوجيها عليه بالأول
وقد روي لروما عنه أي عن الميت وليا الذي يتصرف في مالها كالفطرة بعد قدرته
عليه أي على الصوم وفوتها فوت القضا بالموت فلو فاتت عشرة أيام
فقد روي خمسة قضاها فقط بوصيته من الثلث متعلق بفدي وان لم يوص

قضاء
م

وتبرع

وتبرع وليه جاز أن شاء الله ويكون الثواب للولي وإن صام أو صلي عنه الولي
لحديث الشافعي لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم كذا يجوز
لوتبرع عنه وليه بكفارة يمين أو قتل باطعام أو كسوة بغير اعتاق كما فيه
من الزام الولا الميت بلارضاه وقضية كل صلاة ولو وثق كما مر في قضا الفوا
كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف والواجب يطعم عنه كل يوم
كالفطرة وللولى الجنية والحاصل ما كان عبادة بدينه فان الوصى يطعم
عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة عنه القدرة الواجب
والركب كالحج عنه رجلا من مال الميت وللشيخ الفيا في العاجر عن الصوم
الفطر ويفدي وجوبا ولو في أول الشهر وبلا تعد فقير كالفطرة ولو موثر
والأفليس تخفف الله هذا إذا كان الصوم أصلا بنفسه وحوطب بإدائه حتى
لو ربه الصوم ككفارة يمين أو قتل ثم عجز لم يجز الفدية لأن الصوم هنا بدل
عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل لا قائم لم يجب له أيضا ومتي قد قضا
لأن استمرار الجذر شرط للخلية وهل تكفي لا باحة في الفدية قولان
المشهور وخم وأغضرم الكمال ولزم نقل شرع فيه فصد كما مر في الصلاة
فلو شرع ظنا فافطرا في فولا فلا قضى إما لو قضى ساعة لونه القضا لا نهضها
صا ركا نه بوي المضي عليه وهذه الساعة تجزئ ويحتجى إذا قضى في ليلة تمام
فان صدق ولو بعروض حيز في الأصح وجب القضا إلا في العيدين وأيام التشرع
فلا يلزم لصيرورته صا بما يقصر الشرع فيصير من تكا ما الصلاة فلا يكون
مصليا ما لم يسجد بدليل مسئلة اليمين ولا يفطر الشارع في نقل بلا عذر
وفي روايته وهو الصحيح وفي أخرى محل شرط أن يكون من نيته القضا اختارها
الكامل وتاج الشريعة ومدرها الوقاية وشرعها والضياقة عذر للضيف والضيف
أن كان صا بها من لا يرضى بجرده حصونه ويتأذى بترك الإفطار فيفطر
والألا هو الصحيح من المذهب طهيريته ولو حلف رجل على الصيام بخلاف
أمراته أن لم يفطر افطروا وكان صا بما قضا ولا يجتهد على المعتد بزازية
وفي الشهر عن الذخيرة هذا إذا كان قبل الزوال أما بعده فلا إلا لا حل
أبويه إلى العصر لا بعده وفيه لا شيء دعه لحرأخته لا يكره فطره ولو صا
غير قضا رمضان ولا تصوم المرأة نفلا إلا بآذ الزوج إلا عند عدم
الضهرية ولو فطرها وجب القضا إذا نه أو بعد المبنونة ولو صام العبد ولو
وما في حكمه بلا إذن المولى لم يجز وإن فطره قضا إذا نه أو بعد العتق ولو فطر

سافر الفطر ولم يتوفا قام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال مع مطلقا
وجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال الرخص كما يجب على بقية العام
صوم يوم منه أحد رمضان سافر فيه أي في ذلك اليوم ولكن تكفارة ولو
أفطر فيها للشبهة أنه إذا دخل مصره شيء شبيه فافطر فإنه
يكفر ولو نوى الصيام الفطر لم يكن مفطرا كما لو نوى التكلم في صلواته
لم يتكلم شرح الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي وقضى أيام غايه ولو
كان الغنم مستغرا للشهر لندرة امتدادته سوى يوم حرك الغنم فيه أو
في ليلة فلا يقضى إلا إذا علم أنه لم ينو في الجنون أنه لم يستوعب الشهر فقي
ماضي وأن استوعب لم يجز ما يمكنه استثنى الصوم فيه على ما لا يقضي
مطلقا للحرج ولو نذر صوم الأيام المنهية أو صوم هذه السنة مع مطلقا
على المخاروف فوفايته لنذر والشروع فيها بان نفس الشروع بحصة
ونفس لنذر طاعة فصح وكنته أفطر الأيام المنهية وجوبا غايها عن المحصة
وخصاها إسقاط اللواجب أن صامها خرج عن العدة مع الكراهة وهذا
إذا نذر قبل الأيام المنهية فلو بعد هلم يقض شيئا وأما باقي السنة على ما هو
الصواب كذا الحكم لو نذر السنة وشرط التتابع ففطرها لكنه يقضيها بالتتابع
ويجوز لو أفطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة
وثلاثين ولا يجزئه صوم خمسة في هذه الصورة وأعلم أن صيغة النذر
تحتل اليمين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله فإن لم يتو نذره الصوم
شيئا ونوى النذر فقط دون اليمين أو نوى النذر ونوى أن يكون عينا كان
في هذه الثلاث صور نذرا فقط جمعا غايها بالصيغة وأن نوى يمين وأن لا يكون
نذرا كان في هذه الصورة يمين فقط جمعا غايها بمعيينة وعليه كراهة يمين
أن أفطر خمسة وأن نواها أو نوى اليمين بلا نفي النذر كان في صورتين
نذرا وعينا حتى لو أفطر جمعا لقضا النذر والكراهة لليمين على يوم الحجاز
خلاف السابق وتنب تفرق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المخار
خلاف السابق حاوي ولا يتابع المكروه أن يصوم الفطر خمسة بعد لو أفطر
الفطر لم يكره بل يستحب ويسق بن كمال ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا
فأفطر يوما ولو من الأيام المنهية استقبل لأنه اخل بالوصف مع طول شهر عن
أيام المنهية نهى بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين لئلا يقع كله في غير
الوقت والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو غير هاء غير الحلق لا يخص بزمان

وكان ودرهم على فلات تخالف فلو نقلوا لصدق يوم الحجة بركة لهذا الدن
على فلات تخالف بخلاف النذر الحلق فإنه لا يجوز تجمله قبل وجود
الشرط كما ينبغي في الأعيان ولو قال مريضه على أن يصوم شهر مات قبل
أن يصح لا شيء عليه وإن صح ولو يوما ولم يصمه لزمه الوصية لجمعة على الصحيح
كالصحيح إذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر لزمه بالجميع بالإجماع كما في
الخيارية بخلاف القضا فان سببه أذراك العدة **فروغ** قال والله
لا أصوم لا صوم عليه نذر صوم رجب فدخل وهو مريض أفطر وقضى
كرضات أو صوم الأبد فضحك لا شغل بالعيشة أفطر وكفر كما مر
أو يوم يقدم فلات تقدم بعد الأكل أو الزوال أو حياها قضا عند الثاني
خلا فالشأن وقد قدم في رمضان فلاقضا اتفاقا ولو عني به اليمين
كفر فقط إلا إذا قدم قبل نية فواته عنه بربا نية ووقع عن رمضان ولو
نذر شهر الزمة كاملا أو الشهر فيقضيته أو جمعة فلا تسبوع إلا أن ينو كل يوم
ولو نذر يوم السبت ثمانية أيام صام سبعتين ولو قال ستجة فسبجة
استبت والفرق أن السبت لا يتكرر في السبجة تحمل على العدة بخلاف
الأول وأعلم أن النذر الذي يقع للأوقات من كثر العوام وما يؤخذ من
الدراهم والشع والزيت ونحوها إلى غير ذلك الكرام تقربا إليهم
فجوبا لإجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرحها للفقراء الأنام وقد نبلي
الناس بذلك ولا سيما في هذه الأعصار وقد بسطه العلامة قاسم في شرح
درر البحار ولذا قال الإمام محمد لو كان العوام عبيد لا اعتقدهم وأخطت
ولاي وذلك لأنهم لا يهتدون فالكل به يتخبرون

باب الاعتكاف

وجه المناسبة له والناخير اشتراط الصوم في بقضه والطلب لاكتيه
العشر الأخيرة للثب وشرعا للثب بفتح اللام وتضم المكث ذكر ولو
جمعا في مسجد جماعة هو داله امام ومودن أدبت فيه الحزن ولا عن الإمام
اشتراط إذا الحس فيه ومحمد بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد ومحمد الربيعي
ولما ألحق فيه فيصح مطلقا اتفاقا أوليت أمارة في مسجد يمينها ويكره في المسجد
ولا يصح في غير موضع صلاتها من يمينها كما إذا لم يكن فيه مسجد ولا يخرج من
بيته إذا اعتكفت فيه هل يصح من الخبي في بيته لم اره والظاهر لا اعتكاف
ذكورتيه بنية كاللث هو الركن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل

ظاهر عن جانبته وحيز ونقاس شرطان وهو ثلثة اقسام واجب
بالنذر بلسانه وبالشروع وبالاعتقاد ذكره ابن الكمال وسنة مؤكدة
في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا قسرا
بحرم الا كرهه نكاحا على من لم يفعله من العجاجة ومستحب في غير من لا رتبة
هو بجني غير المؤكدة وشرط صوم المصاة الاولى اتفاقا فقط على المذهب
فلو نذر اعتكاف ليلة لم يصح وان لم يكن الليل محلا للصوم لانه يدخل
مختلفا ما لو قال ليلا ونهارا فانه يصح ويدخل الليل نكاحا واعلم ان الشرط
في الصوم مراعاة وجوده لا بجادة للشرط وقضاة فلو نذر اعتكاف شهر
رمضان لومه واجزاء صوم رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو
صام بمظون عاظم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانفتاد منه ولو نذر
فتعد رجعله واجبا وان لم يعتكف رمضان المحين فضي شهر غيره بصوم
مقصود لعدم شرطه الي الكمال الا صلي فلم يجز في رمضان اخر ولا في
واجب سوي فصار رمضان الاول وتحققه في الاول في تحت الامر
واقبله نقلا ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عند
الامام ابنا النفل على الساعة وبه يفتي والساعة لا عرف جزم من الزمان
لا جزم من ربع وعشرين كما يقول المجتهدون كذا في ضرا الا ذكرا وغيره فلو
شرع في بقوله ثم قطعه لا يكرهه فضاوه لانه لا يشترط له الصوم على
الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات انه يلزم بالشروع مضاعف
على لصحيف قاله المص وغيره وحرم عليه على اعتكافا واجبا
اما الفضل فله الخروج لا نه منه له لا تنطلي كما امر الخروج الا لاجل
الانسان طبيعته كبول وما يطو وغسل ولو احتلم ولا يمكنه الاغتسال
في المسجد كذا في النهر وشرعته كعيد واذان لوجوز فاقا وباب المنارة
خارج المسجد والحج من وقت الرواق ومن جاز من له اي معتكف
حجج في وقت يدركها مع سنها بحكم في ذلك رايه ويسن بعدها
اربعا وستا على الخلاف ولو مكث اكثر لم يفسد لانه محل له وكره
شترها المخالف لما انترمه بلا ضرورة فان خرج ولو لاسيا ساعة
زمانية لا رعية كما مر بلا عذر ففسد فيقضيه الا اذا افسده بالردة
واعتبر اكثر لنها قالوا وهو الا شحان وبحث فيه الكمال وان خرج
بحذر يغلب وقوعة وهو ما مر لا غير لا يفسد واما ما لا يغلب كخارجي

وانهدام

وانهدام مسجد فسقط للاشم لا للبطالان والالكال ان السيات اذ لم يجرم
الفساد كما خفقه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي وغيره لكن في النهرو غير
جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعته واخرجه كرها استحقاقا
وفي لنا تاريخاينة عن الحجة لشرط وقت النذر ان يخرج لعيادة مريض
وقبلة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فيلخص وحضر المعتكف
ياكل وشربة نوم وعقد احتاج اليه لنفسه او عياله فلو تخارقه كره
كبيع ونكاح ورخصة فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة وكره اي
تخريرا لانها محل اطلاقهم لغير احضار مبيع فيه كما كرهه فيه شيئا غير
للمعتكف مطلقا للنهي وكذا اكله ونومه الا لعزيب اشباه وقدمناه
قبيل التوركتن قال ابن الكمال لا يكره الاكل لاكل والشربة النوم
فيه مطلقا وخو في المجتبى ويكره تخريرا صحت ان اعتكفه قرية والا
لا حديث صحت من جانا وجب اي الصمت كما في غير الا ذكرا عن شريف
لحديث رحم الله امرأ تكلم فغم او سكت فسلم وتكلم الا غير وهو مالا
اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه لا عند عدمها وهو محل ما في
الفتح انه مكروه في المسجد باكل الحسنة كما تاكل النار للطب كما خفقه
في النهرو كقراءة قرآن وحديث وعلم ونذر ليس في سيرة الرسول وقصص
الانبياء وحكايات الصالحين وكتابة امور الدين وقيل بوطي في فوج
انتر امر لا ولو كان وطيه خارج المسجد ليلا ولو لاسيا في المامح لان
حالته مذكورة وقيل بانترام بقبلة او لمس او لمس وذوقم يتدلم بيل
وان حرم الكل لخدم الخروج ولا يبطل بانترام بذكر او فطر ولا يسكر
ليلا ولا ياكل لاسيا بقا الصوم بخلاف اكله عملا ورده وكذا اغمايه
وجنونه انا داما اياما فان دام جنونه سنة فصاه استحقاقا ولو رنه
الليالي بنذره بلسانه اعتكاف ايام ولا اي مناجاة وان لم يشترط التسابع
كعكسه لان ذكر احدا بعد من يلقط الحج وكذا التثنية يتناول الاخر
فلو نوي في نذر الايام النهرو خاصة صحت نيته الحقيقة وان نوي
لجاي بالايام الليالي لا بد ليريه كلاما كما لو نذر اعتكاف شهر ونوي
النهر خاصة ونوي عكسه اي الليل خاصة فانه لا قص نيته لان الشهر
اسم لمقدر يشتمل الايام والليالي ولا يحتمل ما دونه الا ان يستثنى الليالي
فيخص بالنهار ولو استثنى الايام صح ولا شي عليه لما مر واعلم ان الليالي

تابعه للأيام الا ليلة عرفة وليالي النحر فتشبع للنهار الماضية رفقا بالناس
 كما في اخصية النول الحية ههنا ليلة القدر دائرة في رمضان اتفاقا الا انها
 تتقدم وتساخر خلافا للمما وعرفته فيمن قال بخدايلة منه استحلوا طلاق
 ليلة القدر فعنده لا يقع حتى يمشي شهر رمضان الا في الجواز كونها في الاول
 في الاول وفي الا في الاخرة وقال لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الا في
 ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بحضيه قال في المحيط والفتوى
 على قول الامام لكن قد رده يكون الخالف فيقنها بحرف الاختلاف والاذني
 ليلة السابع والعشرين **كتاب الحج** وهو يفتح الحواكس بها
 لغة القصد في معظم لا مطلق القصد كما طه بعضهم وشرعا زيادة اى طواف
 ووقوف مكان مخصوص اى لكعبة وعرفة في زمان مخصوص في الطواف من
 طلوع فجر الحز الى اخر الصدر في الوقوف من زوال شمس عرفة فجر الحز
 بفعل مخصوص بان يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لداركن
 من اركان الدين ليعم حج النفل فرض سنة تسع وانما اخره عليه الصلاة
 والسلام لعشر فذكر مع علمه بتفاحيا ته ليجل التبليغ مرة لان سببه
 البيت وهو واحد والريادة نطوع وفيجب كما اذا جاز الميقات بالاحرام
 فانه كما يجي يجب عليه احرام المسلمين فان اختار الحج انصف بالوجوب
 وقد يتصف بالحرمه كالحج بالاحرام وبالكراهية كالحج بلا اذن من يجب
 استيناده وفي النوازل لو كان الا ينصبها فللاب منه حتى يلحق على
 الفور في العام الاول عند الثاني واجه الروايتين عند الامام ومالك
 واحد فيفسق وترد شهادته متأخيره اى سنيها لان تأخيره صغير
 وباركاه مرة لا يفسق الا باضرار الحز ووجهه ان المؤدية طنية
 لان دليل الاحتياط ظني ولذا اجعلوا انه لو تراخي كان اذا وان اتم بموته
 قبله وقالوا لو لم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان يستفرض ويحج ولو غير قاد
 على وفائه ويرجي ان لا يؤاخره الله بذلك اى لو ناء ويا وفاة اذا قدر
 كما قد رده في الظهيرية على مسلم لان الكافر غير مخاطب بفروع الایمان في
 حق الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المناظر محققا عالم بفرضية
 اما بالكون بدارنا او باخار عدل او مستورين صحيح البدن بصير غير
 محبوس وخائف من سلطان يمنع منه ذلك زاد يصح به بدنه فالاحتاد
 للحز وخوجه اذا قدر على خبر وجب لا يجد قادرا وراحلة مختصة به وهو

المسعي

وهو المسعي بالمتقنين قدره والا فلتنظر في القدرة على المحارة للافاق
 لا لكي يستطيع المشي بالمسعى للحجة واقاد انه لو قدر على غير الراحلة
 من اجل او حمار لم يجب قال في البحر ولم اراه صريحا والماصر حول الكراهية
 وفي السراجية الحج راكبا افضل منه ما شيا به يفتي والمقتل افضل من الحز
 وفي جازة الخلاصة حمل الحمار ينان واربعون منا والحاراية وحشون
 وظاهر ان البخل كالحمار ولو وهب له لابل لا بد منه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان
 شرايط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين
 فضلا عما لا بد منه كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومرمته ولو كبر لم يمكنه
 الا ستغنا ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزايد نعم هو افضل
 وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفا بسكنى الاجارة بالاولى وكلما لو كان
 عنده ما لو اشترى به مسكنا واحدا لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا يلزمه
 خلاصته وحديثه في النهر لا يشترط بقاها من مال الحر فانه ان احتاجت
 لذلك والا لا بد الا شياه معه الف وخالفه لخرقته ان كان قبل خروج
 اهل بلدة فله التزوج ولو دقه لزمه الحج فضلا عن تقف عيال من تلزمه
 تقفته لتقدم حق العيال الميجر عوده وقيل بعده يوم وقيل بشهر مع امس
 الطريق بخلية السلامة ولو بالرشوة على ملحقه الكمال وسيجي اخر الكتاب
 ان قتل بعض الحاج عذرا وهل ما يؤخذ في لطريق من الطمس والفقارة عذر
 قولان والحمد لله كما في القضية والمجتي وعليه الفتوى فيجلب في القائل
 عمالا بد منه القدر على الكس وخوجه كما في مناسك الطرابلسي ومع روج او حرم
 ولو عتدا او دميما او برضاع بالغ فتيما كما في النهر خشا عاقل والمرافق
 كبا الخ جو مارة غير محبوس ولا فاسق اقدم حفظهما مع وجوب التقفة
 محرم ما عليها لانه محبوس عليها لامرأة حرة ولو حوزا في سفر وماله يلزمها
 التزوج قولان وليس عتدا ما يحرم لها وليس لزومها تمنعها عن حجة
 الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهية ومع عدم عده عليها
 مطلقا انه عتد كانت من ملك والعتق لوجوبها اى لعدة المانعة من سفر
 وقت حذو ج اهل بلد ها وكذا سائر الشروط فلو اهرم صبي عاقل او اهرم
 عنه ابوه صار محرما ويثبت ان حجاره قبله ويلبسه انا ورجه ا
 مسبوط وظاهر ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى ببلوغ
 او عتد فتق قبل الوقوف فضي كل على احرامه لم يسقط فرضها لانها

الكسر

وحرّم تأجيل الأحرار عنها كالمنازل لا فاقى قصد دخول مكة يعني الحرم
ولو الحاجة غير الحج أما لو قصد موضعاً من الحل فليطوّر حله بما أوزنه من الأحرار
فإذا حل به ارتحل به التحق بأهله فله دخول مكة بالأحرار وهو المصلحة المذكورة
الأمور بالتحقق لا يحرم التقدم للأحرار عليها بل هو لا فضل في ذلك
الحج وأمن على نفسه وحل لأهل داخلاً يعني كل من وجد في داخل المواقيت
دخول مكة غير محرم ما لم يرد عسكاً للحرم كما لو جاوزها حطاً بمكة
فهذا ميتعاً به للحج بين المواقيت والحرم والميقات لمن مكة يعني من بداخل
الحرم للحج والحرم والحرة للحل ليتحقق نوع سفر والتخيم أفضل من نظم حدود
الحرم ابن الملقن فقال —

، والحرم التحريم من أرض طيبة ، ثلاثة أميال إذا رست أبقانه ،
، وسبعة أميال عراق وطياف ، وحوار عشر ثم تسع جدران ،
فصل في الأحرار وصنفه المفرد بالحج ومن شأ الأحرار هو شرط صفة الشك
كتكبيره الأضاح كالصلاة والحج مما حرم وتخليص بخلاف الصوم والركعة
ثم الحج أقوى من وجوب الأول يقضي بطلاناً ولو نطقوا بخلاف الصلاة الثا
أنه إذا تم الأحرار الحج أو عمرة لا يخرج عنه إلا جعل الحرم به وإن أفسد
الأيام في الغوات فجعل العمرة والأحرار في ذلك الهدي نوصاً وعسكه
أحب وهو للتطافة لا للطهارة فيصاحم حمله في حق حايض ونفسا وجبي
والتيتم عند الحج عن المائتين عشرون لأنه ملوك بخلاف جمعة وعيد دكن
الزليجي وغيره لكن سوي في الكافي بينهما وبين الأحرار ورجمه في النهار
وشروطه لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارته وكذا يستحب لمزيد الأحرار
إزالة ظفره وشاربه وعانته وحلق رأسه إن اعتاده وإلا فيسرحه وجماع
وأخذه الجارية لومعه ولا مانع منه كحيض ولبس الزمان المستر للركبة
ورجاء على ظهره وسرا إن دخل تحت عينية ويلبسه على كتفه إلا يسر
فإن زررة أو خنجر أو عقدة أساقلام عليه جديدين أو غسيلين طليخين
أبيضين ككفن الكفاية وهذا يابك السنة والأفست من العورة كاف
وطيب يدنان كان عنده لا يؤبر بما تبقى عينية هو لا صحو صير ندبا بعد
ذلك شفعا يعني كعتين في غير وقت ترويه وتجزيه الكسوة وقال
المفرد بالحج بلسانه مطابقاً لجهانه الهدي إن أريد الحج فيسرحه في شقته
وطول مدته وتقبله مني لقول إبراهيم وأصيل وكذا المختار والفارق

خلاف

خلاف الصلاة لأن مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في
الصلاة وعجم الزليجي في كل عبارة وما في الهداية أولى ثم لي برصلاً منه
ناوياً بالتبليغ بيان للأكل والأفصح للحج بطلان السنة ولو قبله
لكن بشرط مفارقتها كمر يقصده التعظيم كتشبيح وتهيل ولوبالفار
وإن احسن العدينية والتبليغ على المذهب وهو ليك اللهم ليك لا شريك
لك ليك أن الحمد يكسر المنة ونفخ والمنة لك بالفصح أو مبتدأ وخس
والمك لا شريك لك وزادند يافها أي عليها لا في خلاها ولا تنقص منها
فانه مكرره أي تحريمها لتمام أنه امرها شرط وللزيادة سنة ويكون
مسياً بتركها ويترك رفع الصوف بها وإذا لي ناوياً بسكاوساق الهدى
أو قلداي ربط قلادة علي عنق يد نه نقل وأجراً صيد قلده في الحرم
أول الأحرار ساق ووجه جنابة وتدر ومعه وقران وتوجه معها
والحال أنه يريد الحج وهل للعمرة كذلك ينجي بخم أو بعثها لم تؤ
ولحمها قبل الميقات فلو جازره لونه الأحرار بالتبليغ من الميقات
أو بعثها لمعه أو قران وكان التقليد والتوجه في أشهره والألم يص
محرمًا حتى يحقها وتوجه بعبية وأن لم يحقها استحسننا فأفاد الحرم لأن الأ
كما تكون بكل ذكر خطمي تكون بكل فعل يخص بالأحرار ولو استمرها بحج
سماها إلا يستدأ وجلها بوضع الجمل أو بعثها لامتحة وقران ولم يحق كما مر
أو قلداشة لا يكون محرماً لعدم اختصاصه بالسك وبعبارة أي الأحرار
بلام حمله يبقى الوفاي النساء وذكره بحضرة النساء والمسوق أي الخروج
عن طاعة الله والجبال فانه من المحرم أشبه وقيل صيد البر لا البحر إلا أن
النية في الحاضر والدلالة على الغياب وكل تحريمها ما إذا يعلم المحرم
أما إذا علم فلا في الأصح والنظير وأن لم يقصد ويكرهه وقلم الظفر
وستر الوجه كله أو بعضه كفه وقفنه نغم في الخانية لا بأس بوضع يده
على نقه والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على رأسه شيئاً
كان تغطية لا حرج عدل وطبق ما لم يتبد يوماً وليلة فتكرمه صدقة وقالوا
لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه أو وجهه كرهه وإلا فلا بأس به
وعسل رأسه ولحيته خطمي لأنه طيب وتقبل الهوام بخلاف صابون وهو
وأشأن اتفاقاً زاد في الجوهر وسدله وهو مشكل وقصها أي الحية وحلق رأسه
وأناله شعربه إلا الشعر الثابت في العين فلا شيء منه عندنا وليس

جاءه

فتنصر وسراويل اي كل معمول على قدر بدنه او بعضه كزهره وبرنس وبقا
ولولم يدخل يديه في كفيه جاز الا ان يترك او يخلله وعامة وقلنسوة وخفين
الا ان لا يجد خلائف فيقطعهما استغسل من كعبين عند محقق الشر الذي يجوز
لبشر الزريرة لا الجوز بين وثوب صبيح بماله طيب كورس وهو الكركم
وعصفر وهو زهر الصرطم لا يجلدوا له خيول لا يفرح في الاصح لا يقي
الاستحمام في بيت النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والسلام داخل الحمام في الحفة
والاستحمام في بيت ومحل في صب رأسه او وجهه فلو اصابه خدرها كركم
وشدهيات بكترها في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح وتختم رجلي
لعدم التعطية واللبس والختان بغير مطيب فلو اكل مطيب مرة او شرب
فخلية صدقة ولو كثر برا فخلية دم سراجيه ولا تبقى مضدا وحجامة وبلغ
صرسه وجبر كسر وحك رأسه وبدنه لكن برفق ان خاف سقوط شعره
او قلة فان الواحدة يصدق بشي وفي ثلاث كف من طعام عزلا ذكرا
واكثر الحرم النبوية نداء ياتي صلى الله عليه وسلم في شرفه او يهبط واديا اولي
ركبا جمع راكب وجهها مشاة وكذا لو لقي بعضهم بعضا او حركوا في البحر
اذ التلبية في الاحرام كالنكيز في الصلاة رافعا استنسا ناصوته بها بلا
جهاد كما يفعل العوام واذا دخل مكة بقا بالمسجد الحرام بعدما يامن على
امتعة داخل من باب السلام بها لا بد بالملبيا متواضعا لها شاملا لخطا
جلالة النجعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة وفيها ما يرضى ونقا
وحين شاهد البيت كبر ثلاثا وبعثه الله اكبر من الكعبة وهلل
كلا يقع نوع شرك ثم ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت فلم يخف
قوت الكنوزية او جماعتها او الوقت او سنة رايته فاستقبل الحجر بمكبل
مهلا رافعا يديه كالصلاة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت وهل يسجد
عليه فقل نعم بلا يدا لا نه سنة وترك الا اذا اوجب فان لم يقدر بغيرها
ثم يقبلها واحدا مما والا يمكنه ذلك بحس بالحج شيئا يديه ولو عصا ثم
قبله اي الشئ فان عجز عنهما اي الاستلام والامساك استقبله مشيلا اليه
بباطن كفيه كانه واضعها عليه وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه وفي يديه الرفعة في الوقع يجعل كفيه
للسما الا عند الحجر فيقفل الكعبة وطاف بالبيت طواف القدوم وسن
هذا الطواف للفاقي لانه القادم واخذ الطائف عن عيينه مما في الكتاب

فتنصر

فتنصر الكعبة عن يساره لان الطائف كالخوفم بها والواحد يقف عن يمين
الامام ولو عكس اعاد مادام بمكة فلو رجع فخلية دم وكذا لو ابتدأ من غير
الحج كما مر قالوا ويمر بجميع بدنه على جميع الحج جاعلا قبل شروعه رداء
تحت بطنه اليمين ملقبا طرفه على كنفه الا يستل سنبنا واداء
الحطيم وجوبا لان منه سنة اذ رجع من البيت فلو طاف من الدرجة
لم يجز كما استقبله احتياطا وبه قبل سجيل وهاجر سبعة اشواط فقط
فلوطاف ثامن مع علمه به فالصحيح انه يكونه انما الاستسبح للشرع
ايلا نه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشرع منقطا
لا ملتزما بخلاف الحج واعلم ان كان الطواف داخل المسجد ولو راد
زمنه لا خارج لصيرورته طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه
او من السج الى جازة او مكتوبة او جدير وضوء عاد بني وجاز فيها اكل
وبيع واقنا وقرة لكن لا ذكر افضل منها رحل اي مشا بسرع مع تقارب
الخطا وهن كنفه في الثلاثة الاول استنسا فلو تركه او نسبه
ولو في الثلاثة لم ير ملية الباقي ولو رجع الناس وقف حتى يجد درجة فيدخل
بخلاف الاستسلام لان له بدل من الحج الى الحج في كل شوط وكل مرة في كل
ما ذكر من الاستسلام واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تفصيل
وقال محمد هو سنة ويقبله والدليل يؤيده ويكره استسلام غيرهما وختم
الطواف بالاستسلام الحج استنسا ثم يمشي شغفا فهو في وقت مباهج يجب بالحج
على الصحيح بعد كل استسبح عند القيام بحجارة ظهر فيها اشري قديمي الخليل
او غير من المسجد وهل يتحين المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب
من زمزم وعاد ان اراد السعي واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من باب الصفا
ندبا وضعا للصفا حيث يري الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر
وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصوت مرتفع خائبة ورفع يديه
خوالسما ودعا ختمه العبادة بما شالان محمد المبعين شيلا لانه ينسبه
دقة القلب وان دعاء بالاثور خشن ثم مشا نحو المروة ساعيا بين المئين
الاخيرين المخوفين في جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا
يفعل هكذا سبعا يبتدأ بالصفا ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بدأ بالمروة
لم يعتد بالاول هو الاصح وندي ختمه بر كعتين في المسجد كتم الطواف
ثم سكن بمكة محرما بالحج ولا يجوز فتح الحج بالعمرة عنينا وطاف بالبيت

ففلا ما شيا بلارمل وسعي وهو افضل من الصلاة نافلة لا فاقى وقيل ليكي
 وفي البحر من ينفي تفصيله بغير الموسم والا فالطواف افضل من الصلوة
 مطلقا وخطب الامام اولى خطبة الحج الثلاث سابع ذي الحجة بعد الزوال
 وبعد صلوة الظهر وكره قبله وعلم فيها المناشك فاذا صلى بكة الفريون
 التروية ثامن الشهر خرج الى منى قرب من الحرم على فريخ من مكة ومكث
 الى فجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات على طريق ضيق عرفات
 كلها موقف الا بطن عرفة بفتح الراء وفيها واد من الحرم غربي مسجد عرفة بعد
 الزوال قبل صلاة الظهر خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم
 فيها المناشك وبعد الخطبة صلى بهم الظهر والعصر باذان واقام بين
 وقلة سرية ولم يصل بينهما شيئا على المذهب شرط لصحة هذا الجمع الامام
 الاعظم وابايه والاصولوا واحدا لا الا حرام بالحج فيها اي الصلاة بين ولا يجوز
 العصر المنفرد في احداهما ولو صل وحده لم يصل العصر مع الامام ولا يجوز
 العصر من قبل الظهر بجماعة قبل احرام الحج ثم احرم الا في وقته وقال لا يشرط
 لصحة العصر لا الا حرام وبه قالت لثلاثة وهو الاظهر بشرط لا يند عن
 البرهان ثم ذهب الى الموقف بفصل من ووقفا لمام على ناقته بقرب
 جبل الرحمة عند الصخرات الكبار مستقلا القبلة والقيام والنية
 فيه اي الوقوف للبيت بشرط ولا واجب فلو كان جالسا جاز ذلك
 لان الشرط الكيفية فيه فصح وقوف مخنار وهاد في طالب عذرم
 ونائم ومجنون وسكران ودعاهم لجهاد علم الناسك ووقف الناس
 خلفه بقرية مستقبلين القبلة سامعين لقوله خاشعين باكين وهو
 من مواضع الاجابة وهي بكة حمزة عشر نظمها صاحبه لهن فقال
 دعا البرايا يستجاب بكعبة، وملتزم والوقوف كذا الحج،
 طواف وسعي مروي من زم، مقام وميزاب حمارك تختبر،
 زاد في اللباب عند روية الكعبة وعند السدرة والركن الثاني
 وفي الحج في منى وفي نصف ليلة البدر واذا غربت الشمس في على طريق
 المسلمين مرد لفة وحدها من مازي عرفة الى مازي محسر وسجدة
 ما شيا وان يكبر يملأ ويحمله يلبى ساعة فساعة والمرد لفة كلها موقف
 الا وادي محسر هو واد بين منى وعرفة مرد لفة ولو وقف في اوسط عرفة
 لم يجز على المشهور ونزل عند جبل فريخ بضم ففتح لا ينصرف العلمية والعدل

من تاريخ بحفي مرتفع والاصح انه المشعر الحرام وعليه متقدمة مثل كانون
 ادم وصلي العشائين باذان واقامة لان العشائي وقتها فلم تحتج للاعلام
 كالاختصاص هنا للامام ولو صل الغزب في الطريق اولى عرفات عادة لليلة
 الصلاة امامك مالم يطلع الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يصف طلوع
 الفجر في الطريق فان خافه صلا مالم ولو صل الغزب قبل المغرب بمرد لفة
 صلي المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعد ما حتى طهر الفجر عاد العشاء الى الجواز
 ويؤي المغرب اذا وثقه سننها ويحدها فانها اشرف من ليلة القدر
 كما اثبت صاحب النهر وغيره وصلي الفجر يغسل لاجل الوقوف ثم وقف بمرد لفة
 ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في عرفة ولكن لو تركه
 بعد ركعة لا شيء عليه وكبر وهلل وبقي وصلي على المصطفى صلي الله عليه وسلم
 ودعا واذا اسفر جدا الى منى مالا صليا فاذا بلغ بطن محسر اشرف قدر
 رتبة محرا له موقف الصار وروي حمزة العقبة من بطن الوادي ويكره ان
 من فوق سبعاخذ فابحس بين اي بروس الاضالع ويكون بينهما خمسة اذرع
 ولو دفعت على ظهر رجل او جمل ان رقت بنفسها بقرب المحرة جاز والا لا
 وثلاثة اذرع بعيد فمادونه قريب جوهرة وكبر بكل اي مع كل منها وقطع
 تلبسته باولها فلو رمى باكثر منها الى سبع جاز لا لو بالاقبال التقيد
 بالسبع لمنع النقص لا الزيادة وجاز الرمي كل ما كان من جسر الارض
 كالحجر واللدن والطين والخرة وكل ما يجوز التيميم ولو كفا من تراب فيقوم
 مقام حصاة واحرقه لا يجوز بحشب وعبر او لو كبر وجواهر لا غل
 لا اهانته وقيل يجوز ذهب فضة لا نه ليس نثار الاريا وبجره لا ليس
 من جسر الارض وما في فرق الاشياء من جواره بالبحر حمزة رقت حمزة
 ويكره ان يلتقط حجرا واحدا فيكسر سبعين حجرا صغيرا وان يري مستحبة يقين
 ووقته من الفجر الى الفجر ويسن من طلوع ذكازواها ونباح لقرنها ويكره للفجر
 ثم بعد الرمي فبح ان شالاه منصرف ثم قصر بان ياخذ من كل شجرة قد لا اعلة
 وجوبا وتفضيرا لكل مندوب والرجح والرجح والرجح الموسي على الاقرع ان لم يكن
 وحلقة الكل فضل ولو ازاله بخونه جاز وحله كل شيء لا النساء قيل
 والصيد ثم طاف للزيادة يوما من ايام النحر الثلاثة ببيان وقته الواجب
 سبعة بياد للاكل والا فاركن للاكل رجة بلارمل ولا سعي ان كان سعي
 قبل هذا الطواف والا فاعلمها لان تكرارها مالم يشرع وطواف الزيارة اولها

بعد طلوع النحر يوم النحر وهو قبله أي الطواف في يوم النحر الأول افضل
 ويمتد وقته إلى آخره وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل
 الخلق لم يحل له شيء فلو قل طافه مثلاً أن كان جانية لا نه لا يجزم من الحرام
 إلا بالخلق فان أخره عنها أي أيام النحر وليا لهما منها كره حتماً ووجب دم
 لترك الواجب هذا عند الامكان فلو ظهر في الحايض أن قدر خذ ريقاً شوط
 ولم تفعل لزم دم والا لا ثم أي متى فببيت بها للري وبعد زوال ثاني
 النحر أي الجمار الثلاث تبدأ استئنا تماماً إلى مسجده الخفيف ثم بالنية الوصل
 ثم بالعبادة سبعاً وسبعاً ووقف حامداً مهللاً مكبراً مصلياً قد رقا البقرة
 بعد تمام كل ربي بعده ربي فلا يقف بعد الثالث ولا بعد اليوم النحر لا نه ليس
 بعده ربي ودم على نفسه وغيره بأفعاله كونه كوالاستماد أو الفيلة ثم ربي
 كذلك بعدها كذلك انمكت وهو واجب وان قدم الرمي فيه أي في اليوم
 الرابع على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من النحر للزوب والتماني الثاني
 والثالث فمن الزوال لطلوع ذكوله النحر من منى قبل طلوع فجر الرابع
 لا بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله ركباً وكلمة في الأولين أي الأولى
 والوسطى ما شيا افضل لا نه يقف لا في الأخيرة أي الغنمة لا نه ينصرف
 والراكب انذر عليه واطلق افضلية الشيء في الظهيرة ووجه الكمال
 وغيره ولو قدم ثقله بفحش من مناعه وخادمه إلى مكة وأقام بمكة وذهب
 لعزفه كره أن لم يأنس لا ان امن وكذا يكره المصلح جعل نحو نعله خلفه
 شغل قلبه وإذا نظر الحاج إلى مكة نزل استناداً بالمحصب بضم ففتحين
 لا يبطح وليست للفترة منه ثم إذا اراد السفر طاف للصلاة أي للموداع
 سبعة اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب لا على أهل مكة ومن في حكمهم
 فلا يجزئ بل يندب كمن مكث بعده ثم أئنه للطواف شرط فلو طاف هاربا
 أو طاف ليل لم يجز لكن يكفي صلها فلو طافه بنية المنطوع في أيام النحر وقع
 عن الفرض ثم بعد ركعتيه شري من ما نزم وقبل الغنمة تعظيماً للكنية
 ووضع صدره ووجهه على الملتزم وتثبت بالأسار ساعة كالمستفتح
 بها ولو لم ينلها يضع يديه على لاسه ملبوطين على الجدار قائمين والنص
 بالحوار ودعا مجتهداً بيكي أو يتباكى ويرجع المعصري أي إلى الخلف حتى يخرج
 من المسجد وبصره ملاحظ للبيت وسقط طواف القدوم عز من وقف بعزفه
 ساعة عرفية وهو السبيل من الزمان وهو الحمل عند طلاق الفقهاء من زوال

يومها أي عرفته إلى طلوع فجر يوم النحر واجتازت سراً أو نائماً أو نجي عليه
 وكذا الوالد عنه رفيقه وكذا غير رفيقه فصح به أي بالغ مع إخماده عن
 نفسه فإذا انتبه أفاق وأبى بأفعال الحج جاز ولو بقي لا غمان إلا غابعد
 إخماده طيف به المناسك وإن أحرقوا عنه اكتفى بمباشرة ثم ولم أرموا لو جن
 فاحرقوا عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يفيد الجواز وجعل لها عزفه
 صحيحاً لانه الشرط الكيفية لا النية ومن لم يقف فيها فاقف بمحضر
 الحج عزفه طواف وسعى وتخلل أي بأفعال الحجرة وقضى ولو جرد نذراً أو نظراً
 من قابل ولا دم عليه والمرأة فيحرمها كالرجل يوم الخطأ لم يقم دليل
 الحضور كنهنا فكشف وجهها لراسها ولو سدت شيئاً عليه وجافه عنه
 جاز بل يندب ولا تبلي جمر بل شتمخ بنفسها دفعا للفتنة وما قيل انه ضيف
 ولا ترمي ولا تقنطع ولا تستعي بين الميادين ولا تحلق بالقبض من ربيع شر
 كما مر وتلبس بالحيط والخفين والحلي ولا ترمي الحج في الزحام لمنها من مساحبة
 الرجال والخشي المشكل للمرأة ههنا ذكر احتياطاً وحفظاً لا يمنع
 إلا الطواف وهو بعد حصول ركنية يسقط طواف الصدر ومثله النكاح
 والبدن جمع يد نه من بل ويقدر الهدى منها ومن الغنم كما سيجي

باب القتران

هو افضل الحديث الثاني آت من ربي وأنا بالحقيق فقال يا أيها المهاجرون
 حجة وعمرة معا ولا نه اشق والصواب نه عليه الصلاة والسلام
 احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارناً ثم التمتع ثم
 الأفراد والقران لغة الجمع بين شيئين وشرعا ان يملأ أي يرفع صوته
 بالتلبية بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكماً بان يحرم بالعمرة أولا
 ثم بالحج قبل ان يطوف بها اربعة اشواط أو عكسه بان يدخل احرام العمرة
 على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان أسأ أو بعته وأن لزمه دم من الميتات
 اذا القارن لا يكون الا افاقياً او قبله في أشهر الحج او قبلها ويقول
 أما بالخصب والمراد به النية أو ستانف والمراد به بيان السنة
 اذا النية بقلبية تكفي كالصلوة مجتبي بعد الصلاة اللهم ان اردت الحج والحج
 فليترهما لي وتقبلهما مني وسيحب تقديم العمرة في الذكر لتقديمها في الفعل
 وطاف للعمرة أولا حتى لو نواه الحج لا يقع الاها سبعة اشواط يرمي في الثلاثة
 الأولى ويسبي بلا خلق فلو خلق لم يحل من عمرته ولزمه دم ان حج كما مر

من طوف للمقدوم ويسمي بجدته ان شافان ان يطواف من متواليين ثم يستيقظ
 لملحاز واسا ولام عليه وذبح للقران وهو دم شكر فياكل منه بعد رمي الحجر
 لوجوب الترتيب وان يجز صام ثلاثة ايام ولو منفرقة اخرها يوم عرفة
 بدارج القذرة على الاصل وسبعة بعد تمام اربعين ايام التشريق
 لا يجزيه لقوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم اي مني فان فاتت الثلاثة
 معين الدم فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان ولو لم يكن عليه في ايام النحر قبل الحلق
 بطل صومه فان وقت القارن يعرفه قبل اكثر طواف العمرة بطلت
 عمرته فلو اني باربعة ولو يقصد القدر او المنطوع لم يتطل ويتمها
 يوم النحر والاصل ان الماني من مجلس ما مولى تسببه في وقت يصلح له
 للتبسمه وقصبت لشروعه فيها ووجد دم الرض للعمرة وسقط
 دم القران لانه لم يوفق للشككن **باب المنع**
 هو لغة من المنع او المنعة وشركا ان يفعل للعمرة او اكثر اشواطها في
 شهر الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال
 ثم حج من عامه كان مقبلا فتح قال المصنف فليغير النسخ الى هذا الترخي
 ويطوف ويسعي كما مر ويحلق او يقصر ان شاء ويقطع التلبية في اول طواف
 للعمرة واقام بكة خلا لا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما
 بان يلم باهله المما غير صحيح يوم التروية وقبله افضل ويح كالمفرد
 لكنه يرمي في طواف الزيارة ويسعي بعده ان لم يكن قد فعلها بعد الاحرام وفي
 القارن ولم تنب لاصحيه عنه فان جاز عن دم صام كالقارن وجاز
 صوم الثلاثة بعد احرامها اي للعمرة لكن في شهر الحج لا قبله اي الاحرام
 وتلخيه افضل رجا وجود الهدي كما مر وان اراد المنع السوق للهدي
 وهو افضل احرم ثم ساق هديه معه وهو اولى من فوده الا اذا كانت
 لا تنساق فيفوده ها ولقد بدنته وهو اولى من التخييل وكراه الاشغال
 وهو شق سناها من الاسترو والاميز لان كل احد لا يحسنه فان قطع
 للطل فقط فلا يبريه واعتمر ولا يتحلل منها حتي يخرج ثم احرم للحج كما مر
 فيمن لم يسبق وحلق يوم النحر واذ لحق حل من احرامه على الظاهر والكي
 ومن في حله يفرد فقط ولو قرن او تمتع جاز واسا وعليه دم جيز
 ولا يجزيه الصوم لو قصر او من اعتمر بلا سوق هدي ثم بعد عمرته
 عاد اي بلدة وحلق فقد لم المما صحيحا فبطل تمتعه وتمتع سوفه تمتع

كالقارن

كالقارن وان طاف لها اقل من اربعة قبل شهر الحج واما فيها وحج فقد
 فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبارا للاكثر كوفي في فاني حل
 من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بكة اي دخل المواقيت او بصر غير
 بلدة وحج من عامه تمتع لنفسه سفره ولو افسدها ورجع من البصرة الى مكة
 وقضاها وحج لا يكون متمتعا لانه كالمكي لا اذا لم ياهله ثم رجع واي
 بما لا نه سفر اخر ولا يصح كون العمرة فضاغا افسده واي للشككن
 افسده المتمتع اثم يلازم للمتمتع بل للفساد **باب**
الجنايات الجنايات ههنا ما يكون حرمة بسبب الاحرام او لزام
 وقد تجب بهاد دمان او دم او صوم او صدقة ففضلها بقوله الواجب دم
 على محرم بالغ فلا شيء على الصبي خلا فالشافي في لو ناسيا او جاهلا
 او مكرها فيجب على نائم غطي راسه ان طيب عضوا كاملا ولو لم ياكمل طيب
 كثيرا وما يبلغ عضوا لوجع والمذك كعضوان اتخذ المجلس والاف لكل
 طيب كفارة ولو دبح ولم يزل لزمه دم اخر لتركه واما التوث المطيب
 اكثره فليشترط للزوم الدم دوا للسه يوما او خطب راسه بخلاف
 اما التلبيد فقيه دمان او اذهن بزيتا وحل يفتح الممثلة الشيرج ولو كانا
 خالصين لا نهما اصل الطيب بخلاف بقيه الادهان فلو اكله واستغسله
 او داوي به جراحه او شقوق رجله او قطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة
 اتفاقا بخلاف المسك والعود والغالية والكافور وخوها مما هو طيب
 بنفسه فانه يلزمه الجزا بالاستعمال ولو على وجه التداوي ولو جعله
 في طعام فتطبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره اكله كثر
 طيب وتفاخ او لبس مخيطا معتادا فلو اتزربه او وضحه على كفيه
 لا شيء عليه او ستر راسه معتادا او حمل احذنة او عدل فلا شيء عليه
 يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة والزيادة على اليوم كالنوم
 وا فترعه ليلا واعاده نهارا ولو جميع ما يلبس ما لم يخرج على الترك
 للسه عند المنزع فان غدر عليه اي الترك ثم لبس يحدد الجزا كالمذك
 او لا وكذا يتحدد الجزا لو لبس يوما قارا دما للسه ثم دام على اللبس
 يوما اخر فعليه الجزا ايضا لانه محذور فكان له دوا حكمه لا يتداود ودام
 اللبس بغيرها احرم وهو لا يسه كانشايه بعده ولو مكرها او ناسيا ولو ناسيا
 بسبب اللبس بعد ما احرم وهو لا يسه كانشايه بعده ولو مكرها او ناسيا

ولو تغرد بسبب اللبس تغرد الجراد ولو اضطر الى متغير فلبس الخيشين
او الى قلمشوة فلبسها مع عامة لزمه دم وان لم يمتنع زوال الضرورة
فاستمر كغيره في تغطية ربح الراس والوجه كالكل ولا يابس تغطية
اذنيه وقفاه ووضع يده على نفه بلا ثوب او حلق اي زال ربح راسه او ربح
لحيته او حلق حاجبه يعني واجتمعت الاضدية كما في البحر عن الفتح
او خلق احدي بطنه او عانته او رقبته كلها او قضا ظفار يديه او رجليه
او الكلى في مجلس واحد ولو تغرد المجلس تغرد الدم الا اذا اتخذ المجلس
كخلق ابطيه في مجلسين او راسه في اربعة او يدا او رجليه كالكل
او طاف للمقدوم لوجوبه بالشرع او للصدر جنباً او حاضياً او للفرس
محمداً ولو جنباً فبذنه ان لم يعده والاصح وجوبها في الجنابة ونحوها في الحد
وان المعتبر الاول والثاني جابر له فلا يجب اعادة السعي جوهرة وفي الفتح
لو طاف للمعدة جنباً او محمداً فخلية دم وكذا لو ترك من طوافها شوطاً
لانه لا مدخل للصدقة في المعدة او اخاض من عرفة ولو تبد بغيره قبل
الايام والخروج ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية او ترك اقل
سبع الفرض يعني ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر لا ينقل الى الفرض
ما يكمل ثم ان بقي اقل الصدر فصدقة والا قدم وبترك اكثره بقي محرماً
اي في حق النساء حتى يطوفه فكل جامع لزمه دم اذا تغرد المجلس الا
ان يقصد الرضوخ او ترك طواف الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الزك
الا بالخروج من مكة او ترك السعي واكثره او ركب فيه بلا عذر او الوقوف
جمع يعني مزدلفة او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي لاوله واكثره اي كثر
رمي يوم او حلق في حل في ايام النحر فلو تعدها فدمان او عمرة لاختصاص
الحلق بالحرم لا دم في محضر خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصر وكذا
الحاج ان رجع في ايام النحر والافدم للتأخر او قبل عطف على حلق
او لسر بتموه انزل اولاً في الاصح واستتمت بكفه او جامع بهيمة وانزل
او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر لتوقفها بها او قدم بها
على اخر فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح لغير الفرض ثم الحلق
ثم الطواف ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه دم للتأخر ودم للقران
على المذهب كما حمله المص قالوا به اندفع ما توهم بعضهم من حل الدمان
لجنابته وان طيب جوابه قوله الا في نضد اقل من عضو او سائر راسه

اوليس

اوليس اقل من يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما ذونها فضة
وظاهره ان الساعة فلكية او طق شاربها او اقل من ربع راسه او لحيته
او بعض رقبته اقل من خمسة اطافيره او خمسة الى ستة عشر
منفردة من كل عضو اربعة وقد استغفر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ
دما فينقص ما شا او طاف للمقدوم او للصدر محرماً او ترك ثلاثة من سبع
الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع او لحدوي الجراد الثلاث ويجب
لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ دما كما مر وافاد الجراد يانه ينقص نصف
صاع او حلق راسه محرماً او حلال غيره او رقبته او قلم ظفراً خلافاً للطيب
عضو غيره او البسة محيطاً فانه لا شيء عليه لاجتماع طهيرة بنضد نصف صاع
من ركاز لظفراً وان طيب او حلق او لبس يغدر خيران شاذح في الحرم او نضد
ثلاثة اصع طعام على ستة مساكن ابن شاذح وصام ثلاثة ايام ولو تم
ووطيه في احدي السبيلين من ادمي ولو ناسياً او نكراً او نايعة او طبيياً او مجنونا
ذكره الجراد يكتفى لادم عليه قبل وقوف فمض يفسد حججه وكذا لو استندلت
ذكر حمار او ذكر امقطوعا فسد حجها اجماعاً ويعض وجوباً في فاسده كما يره
ويذبح ويقض ولو نفل او لو افسد القضاء هل يجب قضائه لم اراه والذي يظهر
ان المراد بالقضاء الاعادة ولم يفسد وجوباً بل نفلها ان طاف الوقاع ووطيه
بعد وقوفه لم يفسده ويجب بدنة وبعد الحلق قبل الطواف شاة لحقة
لجنابته ووطيه في عمرته قبل طوافه اربعة فسد طاه فمض ذبح وقضا
وجوباً ووطيه بعد اربعة ذبح ولم يفسد خلافاً للشافعي فان قتل محرماً
او حيواناً برياً متوحشاً باصل خلقته او دل عليه قاتله صدقة له غير
عالم وانقل القتل بالدلالة او الاشارة والدلالة والمشير باق على حرامه
واخذه قبل ان يغلب عن مكانه بدأ او عود اسهوا او عدا مباح او محلوك
فخلية جزاره ولو سباعاً غير صيول او مستأنساً او حماراً ولو مسدولاً
يفتح الواو في رجليه ريش كاسر او يبل او هو مضطر الى كلة كما يكرهه الفضا
لو قتل انساناً واكل لحمه ويقدم الميتة على الصيد والصيد على مال الغير
ولحم الانسان قليل والخنزير او الميت بنيه لم يحل كاله كما لا ياكل طعام مضطر
اخر في البرازية الصيد المذبوح اولاً تفاقاً اشباه والجزاه هو ما قومه
عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في مقتله او في اقرب مكانه ان لم
يكن في مقتله قيمة فاللشويح لا للتحسين والجزائي سبع اي حيوان لا يؤكل

محرماً

ولو خنزيرا او فيلا لا يزداد على قيمته شاة وان كان السبع اكبر منهما
لان الفساد في غير المأكول ليس الا بالاقامة الدم فلا يجزئ منه الا دم وكذا
لو قتل محلا فممنه لحوائله تعالى غير معلوم ولما لكانه محلا ثم له اي للقاتل
ان يشترى له هديا ويندجه بمكة او طعما ويصدق به ان يشاء على كل مسكين
ولو دنا نصف صاع من برد او صاع من تمر او شعيركا لفطرة لا يجزئ اقل
او اكثر منه بل يكون نظوفا او صاعا عن طعام كل مسكين يوما وان فصل
عن طعام مسكين او كان الواجب ابتداء فله منه نصف صاع او صاع عن طعام
كل مسكين يوما بدله ولا يجوز ان يفرق نصف صاع على مسكين قال الله
شعيرا للبحر هكذا ذكره هنا وقد في الفطرة الجواز فينتهي كذا هنا
وتلقى الا باحة هناك فحق القيمة ولا ان يدفع كل الطعام الى مسكين واحد
هنا بخلاف الفطرة لان الغلة منصوص عليه كالا يجوز دفعه الى الجرا
الي من لا تقبل شهادته له كاصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجه
وزوجها وهذا هو الحكم في كل صدقة واجته كما مر في المصنف ووجب
بخرجه ونفث شعره وقطع عضو مما نقصه الا لم يقصد الا صلاح فان
كثرت حماته من سنورا وشبكة فلا شيء عليه وان ماتت ووجب بنفث
ريشه وقطع قوائمها حتى يخرج من اجزاء الا فتام وكسر بضمه غير المذ
وخرج فخرج ميت به اي بالكسر وذبح حلاله صيد الحرم وحلبه
لبنه وقطع حشيشه وشجره حال كونه غير مملوك يعني الثابت بنفسه
سواء كان مملوكا او لا حتى قالوا لو نعت في ملكه ام غيلات فقطعها انسان
فحلبه قيمة لما لكها واخرى لحو الشرح بناء على قولهما المفتي به من غللك
ارض الحرم ولا ميتا يلبس من جلس ما بينته الناس فلو من جلسته فلا
شي عليه كمن قلع وورق لم يضر بالشجر وكذا حل قطع الشجر المضر لان آثار
اقيم مقام الا نبات قيمته في كل ما ذكر الا ما جاز وانكسر لعدم الثبات
او ذهب كحفر كائون او ضرب فسطاط لعدم اسكان الاحتراز عنه لانه
ينبع والعبارة للاصل لا لغضنه وبعضه اي لاصل هو ترجيح الحرم
والعبارة لمكان الطير فان كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع
في الحرم فهو صيد الحرم والا ولو كان قوائم الصيد القاييم في الحرم وراه
في الحل فالعبارة لقوايمه وبعضها ككلا لا لرايه وهذا ايضا لقوايم فلو نالها
فالعبارة لرايه لسقوط اعتبار قوايمه حينئذ فاجتمع المبيع والمحرم العبارة

الحالة

لحالة الرمي لا اذا رماه من الحل ومما سهم في الحرم يجب الجزاء استحقاقا
بدافع ولو شوي شيئا او جرأ او حلب لبن صيد فضنه لم يجرم اكله
وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء عدم الزكاة بخلاف
ذبح الحرم او صيد الحرم فانه ميتة ولا يرعى حشيشه بدائه ولا يقطع
بجمل الا الاذخر ولا بأس باخذ كاة لانها كالخفاف وتقتل قتله من يذبح
او القايها او القاتليه في السمك لموت يصدق بما شا الجواز ووجب
الجزا فيها اي القتل بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير نصف صاع
والكثير هو الزايد على ثلاثة والجزا كالقتل بخرو ولا شيء يقتل
عرب الا العقيق على الظاهر ظهيرية وتعيم الجرردة في النهر وحادة
بكسر ففتحين وجوزا البرجدي فتح الخلوديب وعقرب وجه فارة
بالضرب وجوزا البرجدي التسهيل وكتب عقورا ويحترق ما غيره فليس بصيد
اضلا وبجوز ولا يجل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لم يجل قتل الكلب
الا قبل ان يذود والامر يقتل الكلاب متسوخ كما في الفتح اي اذا لم تقهر
وبرعوث وقواد وسلفاة بضم ففتح مسكون وقراش ووزع ورنبور
وقنفذ ومرصرو صياح ليل وابن عرسا وام حنين وام اربعة واربعين
وكذا جميع هوام الارض لا يمت بصيود ولا متولدة من البون وسبع
اي حيوان ما صايل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغيره فقتله لزمه
الجزا كما تدره قيمته لو مملوكا عدم معتبر وله ذبح شاة ولو ابوا طليا
لان الام هي الاصل وبقر وبغير ودجاج ويطا هلي واكل ما صاده طلال
ولو لحرم وذبح في الحل بلا دلة محرم ولا امره به ولا اعانته فلو وجب
احدهما حل المحلال لا للحرم على المختار ووجب قيمته بدخ طلال صيد
حرم ويصدق لها ولا بحرمة الصوم لا بما غرامة لا كفارة حتى لو كانت
الذبايح محرما اجزاء الصوم وفيد بالذبح لانه لا شيء يذله الا لانه
ومن حل الحرم ولو حلالا او لحرم ولو في الحل وفيه حقيقة يعني الجارية
صيد وجب ارشاه على وجه غير مضيق له لان شيب الدابة حرام لا يجب
ان كان الصيد في بيته لجريان العادة الفاشية بذلك وهي من اجري
الحرم او قصصه ولو انقص في يد بدليل اخذ المصحف بخلافه المحدث
ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا الارشاه لانه اساك في الحل وله لزمه من ارشاه
اخذ منه لانه لم يرسله عن اختياره فلو كان جارحا كباذ فقتل حمام الحرم فلا شيء

كفله ما وجب فلو باعته رد المبيع ان نفى والا فعليه الجزا لان حرمة
الحرم والاحرام تمنع ابيع الصيد ولو اخذ حلال صيدا فاحرم صيده
مرسله من يده الحكيمة اتفاقا ومن الحقيقة عبده خلافا لما وقولها
استحسانا كما في البرهان ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله اتفاقا
لان الحرم لم يملكه والصيد لا يملكه المحرم بسبب اختياره كسائر
وهبة بسبب جبري والسبب الجبري في احدي عشر مائة ينسب
في الاشياء فلذا قال تعالى لا يملك الميراث وهو الظاهر
بالاتفاق لكن يرد انهم عن السراج انه لا يملك الميراث وهو الظاهر
فان قتله محرم اخر بالغ مسلم منها جديان لاخذ بالقتل والقاتل
بالقتل ورجع اخذه على قتله لا نفوذ عليه ما كان معرض
السقوط وهذا ان كثر عيال وان يصوم فلا على ما اخاره الكمال لانه
لم يخدم شيئا ولو كان القاتل ميمية لم يدخل على ربه ولو صيلا وضربا
فلا جرم عليه لله تعالى ولكن رجح اخذه عليه بالقيمة لانه يكرمه
حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على الفرح به دم بسبب
جانيته على جراحه يعني بفعل شيء من محظورات الله لا مطلقا اذ لو ترك
واجبا من واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزا لانه ليس جانيه
على الاحرام فغلب القارن وسلكه متمتع سارق للهدية مان وكذا الحكم
في الصدقة فتشفي ايضا جراحته على احرامية الاجاوزة الميقات
غير محرم استثنى منقطع فعليه دم واحول انه حينئذ ليس بقارن
ولو قتل محرم ما كان صيدا تعدد الجزا لتعدد الفعل ولو حلالا لا صيدا لحرم
لا لا تخاد المحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل تصرف وشراؤه ان اصطا
وهو محرم والا فالبيع فاسد ولو قبض المشتري فغلب في يده فعليه
وعلى البايع الجزا وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما مر ولدت طيبته انشا
بعدها اخرجت من الحرم وماتت اعزها ما وان ادى جزاها المحل لاسم ثم ولدت
لم يجزه اي الولد لعدم سرانته الا من حينئذ ولا يجب ردها تجزأ الجزا
انظروا بخرافا في مسلم بالغ يريد الحج ولو نفلا او الحرة فلو لم يردوا
منها لا يجز عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجح او عمرة ان اراد دخول مكة
والحرم على وجاوز وقتهم ظاهر ما في النهر عن البدايع اعتبار الارادة
عند المجاوزة ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يجز فان عاد الى ميقات ثم احرم او عا

اليه حال كونه محوما لم يشرع بنسك صفة محرما كطواف ولو شرطوا انما قال
ولي لان الشرط عند الامام بخذ بتدبير التولية عند الميقات بعد العود اليه
خلافا لما سقط دمه ولا فضل عوده الا اذا خاف فوجاه ولا اي وان لم
يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كما يري في متمتع فخرج من عمرته
وصار ملكا وخرج من الحرم واحرم بالغ من الحل فان عليهما دم بمجاوزة
ميقات المكي بقا احرام وكذا لو احرم بالغ فاني عليهما بجمرة من الحرم وبالعود
كما مر يسقط الدم دخل كوفي في افاق البستان اي مكا فامر الحاد اخل الميقات
لحاجة صدرها ولو عند المجاوزة على ما مرونية مدة الاقامة ليست
بشرط على المذهب لمدخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شيء عليه
لانه التخي باهله كما مر وهذه تحيلة الا فاني يريد دخول مكة بالاحرام
ويجب على من دخل مكة بالاحرام لكل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بنسك
اجراه عن اخر دخوله وغامه في الضحى وصح منه اي اجزاه عما لزمه بالان
لو احرم عما عليه من حجة الاسلام او نذرا او عمرة مندورة لكن يرد عليه
ذلك لتداركه المتروك في وقته لا بعده لصيرورته يد بالتحويل السنة
بجاوز الميقات بلا احرام فاحرم بجمرة ثم افسدها بضي وقضي ولا عليه
ترك الوقت لجمرة بالاحرام منه في القضاء حكمي من حكمه طاف لزمه ولو
وشوطا فاحرم بالغ رفضه وجوبا بالخلق لزمي المكي عن الجمع بينهما وعليه
دم لا جزا لرفض وجح وجمرة لانه كفاية الحج حتى لو حج في سنته سقطت
الجمرة ولو رخصها فضاها فقط فلو اتمها صح واسا ودخ وهو دم جبروني
الافني دم شكرو من احرم حج وجح ثم احرم يوم النحر باخر فان كان قد خلق
للاول لزمه الاخر في العام القابل بالادم لا نه بالاول ولا يجلي للاول
منع دم قصر غيره ليعلم المرأة الا لجنايته على طريقه بالتقصير
او التاخير من ذات بجمرة الا الخلق فاحرم باخري ذبح الاصل ان لم
ينزل حرامين بعد ذن مكره بخريا وينال دم الدم لا تخمين في ظاهره
الولاية فلا يكره فاني احرم حج ثم احرم بجمرة لزمه ومات فارقا نسا
ولذا بطلت عمرته بالوقوف قبل افعالها لانها لم تشع مرتبة على الحج
لا بالنوجة الى غرفة فان طاف له طواف القدوم ثم احرم بها فقي عليها
ذبح وهو دم جبروني وب رفضها لتاكده بطوافه فان رفض فقي لصحة
الشروع فيها واداق دما لرفضها حج فاهل بجمرة يوم النحر اولى ثلاثة ايام

بلا احرام ع : با احرام س

بعد لزمته بالشروع لكن مع كراهة التحريم ورضيت وجوبه لعلنا لا نثم
وضعت مع دم للرفض وان مضي عليها مع وعليه دم لا نكاح الكراهية
فهو دم جبري في الحج اذا احرم بها ووجبا لرفض لان الحج بينا حرامين
لجنتين او لعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي في حرامه فيلزمه
ان يتحلل عن احرام الحج بافعال الحرة ثم بعده يقضي ما احرم به لصفة الشر
ويُدخ للقتل قبل اوانه بالرفض **باب الاحصار**
مولفة المنع وشرعا منع عن ركن اذا احصر رجل وامرؤ او موت
محرم او ملاك نفقة حل له القتل بحيث المفردة قيمته فان لم يجد بقي
محرم حتى يجد ويتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم الدم بالطعام ويقتل
به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما والقارن دميين فلو نجت ولحل
لم يتحلل عنه وعن يوم الذبح ليعلم متى يتحلل ويندجه في الحرم ولو قبل يوم
الحر خلا فالها ولو لم يفعل ورجع الى اهله بخير وتحلل وصبر حتى رآه
لغو فجاز فان ادرك الحج فيها ونجت والاحتلال بالحرة لان القتل بالذبح
انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشيق عليه زيلجي وندجه محل ولولا
خلق ونقصير هذا فائدة التقيين فلو نذر ذبحه ففعل كاللحل فظاهر انه
لم يذبح واذا لم يذبح في حل لزمه جزاءه حتى ويح عليه ان حل من حجه ولو تفلا حجه
بالشروع وحجرة للقتل ان لم يح من عامه وعلى العترة عمدة وعلى القارن
حجة وعمرة فان احدهما للقتل فان نجت ثم زال الاحصار وقدر على اداء ركن
لهدي والحج معا توجه وجوبا ولا يفدر عليه ما لا يلزمه التوجه وهو باعته
ولا احصار بعد ما وقف بحرفة للامن من الفوات والمموت ولو لمكة على كني
محصر على الاصح والقادر على احد ماله اما على الوقوف فلتقام حجه به
واما على الطواف فلتحلل كونه كما امر **باب الحج عن الغير**
الاصل ان كل من في عبادة ما لية جعل ثوابها لغيره وان نواه عند الفعل
لنفسه لظاهر الادلة واما قوله تعالى وان ليس للناس الا ما سجي
اي لا اذوه به كما حققه الكمال او اللام يعني على كونه تعالى وحده
اللغة ولقد افصح الزاهدي عن انزاله هنا والله الموفق للصلاة المالية
الزكاة وكفاية تصدق النيات عن المكلف مطلقا عند القدرة والحد
ولو الغائب ذميا لان العبادة لله الموكلة لو عند دفع الوكيل والمدنية تصلا
لا تصلها مطلقا والمركبة منهما الحج الغرض قبل النيابة عند الجرف فقط والام

الحج الموت لانه فرض العزم حتى تلزم الاعادة بزوال العذر وبشرطية
الحج عنه اي عن الامر فيقول احببت عن فلان ولبيت عن فلان ولو سني
اسمه فنوي عن الامر مع وتكفي نية القلب ههنا اي بشرط اذ وام الى الموت
اذا كانت الحجز كالحبس والمرض يبرجى زواله وان لم يكن كذلك كالعمى والزما
سقط الفرض حج الخير عنه فلا اعادة مطلقا سواء استمر ذلك العذر
به ام لا ولو حج وهو صحيح ثم عجز واستمر له عجزه لفقد شرطه وبشرط
الامر به اي بلح عنه فلا يجوز حج الغير بغير اذنه الا اذا حج او حج الوارف
عن مورثه لوجود الامر له لانه وبقي من الشرايط النفقة من مال الامر
كلها او كثيرا وحج المأمور بنفسه وتعيينه ان عينه فلو قال حج عني
فلان لا غير لم تجز حج غيره واوصلها في اللباس في عشرين شرطا
منها عدم اشتراط الاجرة فلو استاجر حلا بان قال استاجر بك
عليان حج عني بكذا لم تجز حجه وانما يقول امرتك ان حج عني بلا ذكر
اجارة ولو اتفق من مال نفسه او خطت النفقة بماله وحج وانفق كله
او اكثره جاز ويري من الضمك وشرط الحج المذكور في الفرض لا يقل
لا تساع بابه ويقع الحج للفروض عن الامر على الظاهر من المذهب قيل
عن المأمور نفلا ولا امر ثواب النفقة كحج النفل لكن يشترط لصحة
النيابة اهلية المأمور لصحة الفعول لا فعال ثم قد عيى بقوله في ارجح
الضرورة بمهمة من لم يح والمرأة ولو اتمته والهدو غير كالمراهق فغيرهم
او لم يعدم الخلاف ولو امر دمية او مجنون لا يصح واذا امرض المأمور بالحج
في الطريق له ليس دفع المال اليه غير صحيح لصدك الغير عن الميت الا اذا اذن
له بذلك بان قيل له وقتل دفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض الا
لانه صار وكيل مطلقا خرج المكلف الى الحج ومات في الطريق واوصي
بالحج عنه اما تحت الوصية به اذا اضر بعد وجوبه اما لو حج من عامه فلا
فان فسد المال او المكان فلا امر عليه اي على ما فسد ولا يصح عنه من
بله قايلا لا استحضانا فليحفظ فلو اوصى عنه الوصي من غيره لم يصح ان وصي
به اي بالحج بله ثلاثة وان لم يفسد به من حيث يبلغ استحضانا ولو وصي
الميت ووارثه ان يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان رده لجناية منه
فنفقة الرجوع ببقائه والا ففي مال الميت اوصي بالحج فنطوع عنه رجل
لم تجز وان امر الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق

لكن لو حج عنه ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا الواجب
لا يرجع كالغير الا اذا قضاه من مال نفسه ومن حج عن كل من امر به وفتح
عنه ومن مال له لا يقدرون على جعله على احد مما لعدم الاولوية
وينبغي صحة التقيين لو اطلق الاحرام ولو اتيه فان عمل احدهما قبل
الطواف والوقوف جاز بخلاف ما لو اهل حج عن ابويه او غيره مما من الاجاب
حال كونه متبرعا فحينئذ ذلك جاز لا نه متبرع ما ثواب فله جعله
لاحدهما او لهما وفي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه بحجته وكان له
فضل عشر حجج وبعث من الا برار ودم الاحصاء لا غير علي الامر في مال
ولو ميتا قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان
باقية ثماويه لا ودم القران والتمتع والعتق على الحاج اذا اذن له الامر
بالقران والتمتع والادب في غير مخالفات فيض من وفاء النفقة ان جامع من قبل
وقوفه فيعيد بمال نفسه وان بعده فلا حصول المقصود وان مات المأمور
او سرق نفقته في الطريق قبل وقوفه حج من ماله امره بثلاث ما بقي من ماله
ماله فان لم ينف من حيث يبلغ فان مات او سرق ما ياتي من ثلث الباقي
بعدها هكذا مرة بعد اخرى الا ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتطال التوبة
قلت وظاهر ان لا يرجع في تركه المأمور فليراجع الامر حيث مات خلافا
لما وقوله استحسننا **فروع** يصير بخلافه بالقران او التمتع
كما مر لا بالتأخير عن السنة الاولى وان عينت لانه لا يستحال لا للتقيد
والا فضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من النفقة وان شرطه فالشرط
باطل الا ان يוכלل بنية الفضل من نفسه او بوجهي الميت به لعينه ولوارثه
ان يسترد المالك من المأمور لم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع اليه ليحج عنه وصيه
فاحرم ثم مات الامر وللوصي ان يحج بنفسه الا ان يامره بالدفع او يكون
وارثا ولم تجز البقية ولو قال متعت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون
امرا ظاهرا ولو قال حجت وصدقوه وكذبوه صدق بميمية الا اذا كان مدنو
الميت وقدا مر بالانفاق ولا تقبل بيمينتهم انهم كان يوم النحر بالبلد الا
اذا برهنوا على فراؤ لم يحج **باب ما هدي الى الحرم من النحر** يستحب به فيه اذ بانه
هو في اللغة والشرع ما هدي الى الحرم من النحر يستحب به فيه اذ بانه
شاة وهو ابل ابن خمس سنين وبقر ابن سنتين وغنم ابن سنة ولا يجب
تقديمه في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الصلوات كما سيجي في

اشتراك

الاشتراك سنة في بؤنة شريفة لقربة وان اختلفت اجناسها وجوز
الشاة في الحج في كل شيء لا في طواف الركن حينا او حياضا وطواف الوقوف
قبل الخلق كما مر وجوز اكله بل يندب كالا صغية من مدي التطوع الا اذا
بلغ الحرم والمنعة والقران فقط ولو اكل من غير مما فتم ما اكل من غير
يوم النحر اذ فاته وهو الايام الثلاثة لذبح المنعة والقران فقط
فلم تجز قبله بل بعده وعليه دم ويستحب للحرم لا منى لكل لا لغيره
لكونه افضل ويصدق بحلله وخطامه اي لمامه ولم يخط اجر الحزار
اي الذابح منه فان اعطاه ضمنه اما لو تصدق عليه جاز ولا يركبه
مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب ضمن ما تنقص بركوبه وحمل
متاعه وتصدق به على الفقير شربا لا لبنا فان اطعم منه غنما ضمن
فتميته متبسط ولا يجلبه وينضح ضرعا بالماء البارد لو الذابح فريشا
والاحلية ويصدق به ويقيم بدل هدي واجب عطية وتجب بما يتبع
الاصحية وضرب بالحب ما شاؤ ولو كان العيب نظوعا حرمه وصنع فلا
بدمه وضرب به صغية سنامه ليعلم انه هدي للفقراء ولا يطعم ولا يعلم
منه مخيا لعدم بلوغه محله ويقبل بذبا بؤنة التطوع ومنه النذر للنفقة
والقران فقط لان الاشتهار بالعبادة اتيق والستر بغيرها حق شهدا
بعد الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم والوقوف صحاح استحبابا
حتى الشهود للحرج الشديد وقتله اي قبل وقته قبلت ان امكن التذكار
ليلا مع اكثرهم والا لاري في اليوم الثاني والثالث او الرابع الوسيط
والثالثه ولم يرم الا في فخذ القضاء ان روي لكل بالترتيب حسن وان
قضى الاولى جاز لسنية الترتيب نذر المكلف حجا ما شاء شي من ماله
وجوبا في الاصح حتى يطوف الفرض لانها الاركان ولوركب في كله او اكثر
لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشي الى المسجد الحرام او مسجد المدينة
او غيرها لاشي عليه اشترى محرمته ولو بالاذن لان حبلها بلا كراهة
لعدم حلف وعده بقصر شعرها او قلم ظفرها او بوس طيب ثم يجامع وهو
اولي من التحليل بجامع وكذا لو نكح حرة محرمة بنقل خلاف انها محرم والا
وفي محرمه فلا تحلل الا بالهدي ولو اذن لامرأته بنقل ليس له الرجوع
ملكها سنا فها وكذا المكاتبه بخلاف الامه الا اذا اذن لامته فليس
لزوجها منعها **فروع** حج الغني افضل من حج الفقير حج الرضا والغير طاعة

والوالدين بخلافنا لنفل بنا الرباط افضل من حج المقل واختلف في الصدقة
ورجح في النزاهة الفضيلة في المسئلة في المال والبدن جميعا قالوا في ابي
خليفة حين حج وعرف المشقة لوقفه لمجة منية سبعة عشر حجة ويخضع
فيها لكل فرد بلا واسطة ضاق وقتنا الحشا والوقوف يدع الصلاة ويذهب
احد في الحج بل الكبار في قيل نعم كزني اسلم وقيل غير المتعلقة
بالادمي كزني اسلم وقال عياض اجمع بل السنة ان الكبار لا يكفرا الا التو
ولا قيل يصقوط الدين ولو حقا لله كدين صلاة وركعة نعم انما المقل
وتلخيص الصلاة ونحوها يستقط وهو المعنى الكفير على القول به وحديث
ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استحب لي الحق في الدماء والظلم
ضعيف بندي دخول البيت اذا لم يشتمل على يدي نفسه او غيره وما
يقوله العوام من الحدة الوثيق في السمار الذي في وسطه انه سره الدين
لا اضله ويجوز شراء الكسوة من بني شيبه بل من الامام ونايبة ولو لم
ولو حينا او طائفة لا تقتل في الحرم الا قتل فيه ولو قتل في البيت يقتل
فيه يكره الاستنجاء بمنزلة الا اغتسال لا حرم للمدينة عندنا ومكة
افضل على الرمح الا ما ضم اعضاؤه عليه الصلاة والسلام فانه افضل
مطلقا حق من الكعبة والعرش والكرسي وزيارة قبره منه وبه بل قيل
واجبة لمن له سعة وميلا بالحق لو فرضنا وحيث لو تفلا ما لم يمر به فينبأ
بزيارته لا بحالة ولو نومه زيارة مستحقة فقد اخبر ان صلاة فيه خير
من الف في غيره الا للمسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تكرر المجاورة
بل مدينة وكذا بمكة لمن يشق بنفسه والله تعالى اعلم

كتاب النكاح

ليس لنا عبادة شرعية من عهد ادم الى الان ثم استمر في الجنة
الا النكاح والايمان او عند الفقهاء عقد يفيد ملك للثقة
اي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج
الذكر والانثى والخنثى للشك في جواز كورته والمحارم والجنبة
وانسان المالا خلافا للحسن والجلز الحسن نكاح الجنبة بشروط ثمانية
فقد اخرج ما يقيد الحل فتمنا كثر ائمة للمشرقي وعند اهل الاصول
واللغة حقيقة في الوطى مجازية العقد فحيث جاني الكتاب في السنة

تجردا عن القران يتراد الوطى كما في ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم فتعظم منزلة
الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لا سنادا اليها والمقصود فيها
العقد لا الوطى لا مجازا ويكون واجبا عند التوقان فان تيقن الرضا
الا به فرض نهية ومنذ ان ملك المهر والنفقة والاقلا ان يتركه
بدانج ويكون سنة مؤكدة في الاصح فيما لم يتركه ويثبت ان نوي حينا
وكذا حال الاعتدال اي القدرة على وطى مهر ومفقة ورجح في المهر
وجوبه للمواظبة عليه والا نكاح علي من رغب عنه ومكرها الحرف الجورفا
تيقنه حرم ويندب علانه وتقدم خطبة وتونه في مسجد يوم حجة بعاصم
رشيده وشهود عدول والا ستدانة انه له والنظر اليها وتوكلادونه سنا
وحسابا وعزا وما لا وفوقه خطقا وادبا وورعا وحجلا وهليكة الزفاف المحار
اذ لم يشتمل على مفسدة دينية وينعقد ملتبسا بايجاب من احدهما وقبول
من الاخر وصفا للمعنى لان الماضي ادل على التحقيق كزوجت نفسي او
بنيتي وموكلتي منك ويقول الاخر تزوجت وينعقد ايضا بما ابي
بلفظين وضع احدهما له للمضي والاخر للاستقبال او الحال فالاول لا من
كزوجتي وزوجتي نفسك او كوني امراقي فانه ليس يلجأ بل يؤكل صهي
فاذا قال في المجلس زوجا وقبلت او بالسمع والطاعة قلم بقلم الطرفين
وقيل يجب وتجد في البحر والثاني المضاعف المدد ومهجرة او نونا و
ناكتر وجيني نفسك ان لم ينوالا استقبال وكذا لا المتزوجك او جيتك
خطبا لخدم جريان المساومة في النكاح او هل اعطيتها ان المجلس النكاح
وان للوعد فوعد ولو قال لها يا غريبي فقالت لبيك انفق على المذهب
فلا ينقذ بقوله بالفعل كقبض مهر ولا بتعاطي ولا بكتابة خاصر
بل غايب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب عالم يكن بلفظ الامر
فستولي الطرفين فتح ولا بالاقرار على المختار خلاصة كقوله هي
امراقي لان الاقرار اظهرها للمأثبات وليس بانشا وقيل ان كان يحض
من الشهود صح كما يصح باللفظ الجعل وجعل الاقرار انشا وهو الاصح
دخيرة ولا ينقذ بتزوجت نصفك في الاصح احتياطا لخاصية لا بد
ان يضمنه الى كلها او ما يجبر به عز الكل ومنه الظن والظن على الاش
دخيرة وزجرا في الطلاق خلافا لاحتياج للفرق والاصل لا يحتاج
بالشمية للمهر فان من تمامه الا يجب فلو قبل لا خرقه لم يقع لتوقف

او الكلام على اخره لو فيه ما يخبر اوله ومن شرايط الايجاب فلو قبل الاخر قبله
والقبول اتحاد المجلس او حضري وان طالت كخبرة وان لا يخالف الايجاب
القبول كقبول الكاح لا المهر فصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس
وان لا يكون خاضا ولا معلقا كما سيجي ولا المنكحة بمهولة ولا يشترط
العلم بعيني الايجاب والقبول فلما استوي فيه الحد والهرل لم يخرج لنية
به بعيني وانما يصح بلفظ تزوج ونكاح لانها صريح وماعدا ما كانا
وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاملة فلا يصح بالشركة في الحال خراج
الوصية غير المقيدة بالحال كهيبة وعليةك وصدقة وعطية وسلم
واستجارة وقرض وصلى وصرف وكلما قللك به الرقاب بشرط نية
اقرنية ومنهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ اجارة بر او اجارة
ووصية ووهن ووديعة وكوها مما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة
فلا يجزئ لها الاقل من السمي ومهر المثل وكذا تثبت بكل لفظ لا ينفق به النكاح
فليحفظ والفاظ مصحفة كتزوت اصدورة لا عز قصد صحيح بل عن تحريف
ويصحف فلم يكن حقيقة ولا مجازا لعدم العلاقة بل غلطها فلا اعتبار
به اصلا تلويح بخبر لو اتفق قوم على السطوق لهذه الخلطة وصداق عن
قصد كان ذلك وصحاحا جديلا فيصح به اتي ابو السعد واما الطلاق فيقع
لها فضا كما في اويل الاشياء ولا يتعاطا احتراما للزوج وشرط سماع كل من
العاقدين لفظ الاخر ليحقق رضاها وشرط حضور شاهدين حريين او حرة
مكلفين سامعين معا قولهما على الاصح فاما ما قيل انه نكاح على المذهب
مسلمين نكاح مسلمة وكوفا سقين او محمدين في قدفا وامميين واني
الزوجين او ابني اسد ما وان لم يثبت النكاح بهما بالابدين زاد في القريب
كاصح نكاح مسلم ذمية عند ذميين ولو تخالفين لدينهما وان لم يثبت
النكاح بهما مع الكاره الاصل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية
نفسه انعقد بحضوره امر الاجاب رجلا ان يزوج صحفيا ثم يزوج
عند رجل او امرأتين والحال ان الاصح احضر صحف لا نه يجعل عاقدا
حكما ولا لا ولو تزوج ابنته البالغة العاقلة بمحض واحد بكار
ان كانت ابنته حاضرة لا نه يجعل عاقدة ولا لا الاصل ان الامر متى
حضر جعلها بشرط انما تقبل شهادة المأمور ان لم يذكر انه عقده لولا
يشهد على فعل نفسه ولو زوج المولي عبدة البالغ بحضوره واحد لم يجز

علي

علي الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة المولي ورجل صح والفرق لا يخفى
ولو قال رجل لا خير وحقني ابنتك فقال الاخر زوجت او قال نعم
مجيبا لم يكن نكاحا ما لم يقل المجيب بعده صليت لان زوجتي استخار
وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه لو قيل غلط وكيها بالنكاح في ايها
بخبر حضورها لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في نكاح ابنته الا اذا كان
حاضرة واشاد اليها فيصح ولو له بنتان ادا تزوج الكبري فغلط
فهماها باسم الصغرى صح للصغرى خانية ولو بعث مريد النكاح او لاما
للمخطبة فزوجها الاجاب او المولي بحضورهم صح فيجعل المتكلم فقط خاطبا
والباقي شهودا به فيفتح فتح **فدوع** قال زوجني ابنتك
علي ان امرها بيدك لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح وكذا
بان يزوج فلا نه بكتا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ فلو لم يعلم حتى
دخل بقي الخيار بين اجازته وفضحه ولها الاقل من المسمى ومهر المثل
لان الموقوف كالمأسود تزوج بشهادة الله ورسوله لم يجز بل قيل
بكتفه **فرض** في المحرمات اسباب المحرم انواع ثلاثة
مصاهرة رضاع جمع ملك شراك اذ خال امة على حرة وهي سبعة
ذكرها المصنف هذا الترتيب وبقي التلطيق ثلاثا وتعلق حق الخير
بنكاح او عدة ذكرهما في الدرجة حرم على المتزوج ذكر كان او انثى
نكاح اصله وقعدة علا او تزل وبنت اخته وابنتها وتو مزا
وعمة وخالته فهذه السبعة مذكورة في اية حرمت عليكم امهاتكم
ويدخل عمة جده وحيدته وخالته محال لا شفا وغيرهن ولما عمة عمة
امه وخالته خالته ابيه فخلال كينت عمة وعمة وخالته وخالته
فهو له تعالى واحل لكم ما وراذلكم وحرم بالمصاهرة بنت زوجها
الموطوءة وام زوجته وحبايتها مطلقا يحسد العقد الصحيح وان لم
توطا الزوجية لما تقر ان فطي الامهات يحرم البنات ونكاح البنات
يحرم الامهات ويدخل بنات الربيبة والربيب وفي لكشاف والمسحوق
كالجول عند ابني خيفة واقرب المصود وزوجها صله وفرعه مطلقا وكذا
اجبة ادخل بها او لا واما بنت زوجة ابيه او ابنته فيلال وحرم الكل بما
حرمه نسبيا ومصاهرة رطبا لا ما استثنى في يابه **فدوع** يصح
مغلطة فيقال طلق امرأته نظلتين وطامنه لئن فاعندت

اسم

فكحت صفرا فاضعت حشرت عليه فكحت اخو فدخل بها فانيها
 فهل يعود للاول بواجب الام بثلاث الجواب اليه ابدا لصيرورتها حليلة
 ابنه رضا عاشر عيلة ابية لا تخرجه ان علم انه وطئها فتزوج بكر فوجدوها
 ثيبا وقالت ابوك فضني ان صدقها بانث بلامهم والا لا شمني حرم
 ايضا بالصبرية اصل من نيتته اراد بالوقا اللواط الحرام واصل محسوسه
 بشهوة ولو لشعر على لراسه لا يمنع الحرام واصل ما سته وناظرة
 الى ذكره والمنظور اليه فزجها للمدور والداخل وكو قطر من زجاج او ما في فيه
 وفرو عن مطلقا والعبرة للشهوة عند المسر والظن لا بعد ما وصفا
 فيهما محرك الله او زيادة في الجوهر لا يشترط في النظر للفرج تحريك
 الله به فيقي هذا اذا لم يترك فلوا نزل مع مسر وتظن فلا حرمه به فيقي ان
 كمال وغيره وفي الخلاصة وطئ اختي مراته لا تحرم عليه امرا ته لا تحرم
 المنظور اليه فزجها للداخل اذا رآه من مرة او ما لان للمري مثالا بالانكاس
 لا هو هذا اذا كانت حية مشتها ولو ما حيا اما غير ما يعني للميتة لم تشتهي
 فلا تمت للحرمه بها اصلا كوطي دبر مطلقا وكا لو افضاها لادم تيقن
 كونه في الفرج ما لم يخل منه بلا فرق بين زنا وكاح فلو فزوج صغير
 لا تشتهي فوطئها واطلقها وانقضت عدتها وقزوجت باخر جاز
 للاول التزوج بينتها لادم الاشتها وكذا تشترط الشهوة في الذكر
 فلو جامع غير مرأته زوجة ابية لم يحرم فوطئ ولا فرق فيما ذكر بين
 المسر والنظر شهوة بامر عدد ونسيان وخطا واكره فلو ايقظ زوجته
 او يقظته هي لجمعها فمت يد بينتها للشبهة او يد لها او ابنة حرمته لادم
 ابل فوطئ قبل ام امراته في اي موضع كان على الصحيح جوهر حرمته عليه
 امراته لم يظهر عدم الشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف
 المس والمحاكمة كالقبيل وكذا القصد والحض شهوة ولو لاجنبية
 وتلقي الشهوة من احدهما ومراهق ومجنون وسكران كبالغ بزازية وفي
 القنية قبل السكران بقتة تحرم وبحرمه المصاهرة يرتفع النكاح حتى
 لا يطرأ التزوج باخر الا بعد المتاركة وانقضا العدة والوطي بها لا يكون
 زنا وفي الحانانية ان النظر لفرج امراته ابنته لشهوة بوجب حرمة امراته
 وكذا لو فرغت فوطئت فراشها فانكشها او بها حرمته عليها امها
 وبنت سهادون تشع ليست عشتها به فيقي وان ادعت الشهوة

في تقبيل
 في تقبيل
 في تقبيل

في تقبيل

في تقبيله او تقبيلها ابنته وانكرها الرجل فهو صدق لاهي لا ان يقوم
 اليها منتشرا الله فيعاقبها لقزنية كذبها وياخذ ثوبها او يركب معها
 او يمسها على الفرج او يقبيلها على العنق فانه الجوازي وفي الفتح يترأى
 الحاق الحزين بالفرح وفي الخلاصة قبل له ما فعلت بامر امراتك فقال
 جامعتها ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالفسق
 والتقبيل عن شهوة وكما لتقبل على نفس المس والتقبيل والنظر اليه ذكره
 او زجها عن شهوة في المختار تجلس لانها يوقف عليها في الجملة بانثا
 او اثار وحرمة الجمع بين الحرام كاحا اي عقد صحيحا وعدة ولو من طلاقين
 وحرم الجمع وطئ بملك عيني بين امرأتين ابنتها ذكر المخل للآخرى ابدا
 لحديث مسلم لا تنكح المرأة على عمتها وهو مشهور يصح مخصصا للكتاب
 بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها او امرأة ابنتها وامه وسيدتها
 لانه لو فرمت المرأة او امرأة الابن والسيد ذكر المخل يحرم بخلاف عكسه
 وان فزوج بنكاح صحيح اخت امته فوطئها صح النكاح لكن لا يطل
 واحدة حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه سبب حال ان للعقد حكم
 حكما ولو لم يكن وطئ الامته له وطئ المنكوحة ودواعي الوطئ كالوطئ ابن كمال
 وان تزوجها معا اي لا ختن او من بغا ما او بعقد من وشي النكاح الاول
 فرق القاضى بينه وبينها ويكون طلاقا ولما انصف المهر يعني في مسألة
 النسيان اذ الحكم في تزوجها البطلان وعدم وجوب المهر الا بالوطئ
 كما في عامة الكتب فتنبه وهذا ان كان مهرها ملصقا وبين قد اوطنا
 وهو سمي بالعقد وكانت الفرة قبل الدخول او ادعى كل منهما انما الاول
 ولا بينة لها فان اختلف مهرهما فان علما فلكل ربع مهرها والا فلكل نصف
 اقل المسميين وان لم يكن سمي فالواجب نكحة واحدة لما لا بد لنصف المهر
 وان كانت الفرة بعد الدخول وجعل واحدة مهر كامل لتقرر به بالدخول
 ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحلام في نكاح وحرم
 نكاح الولي امته والعبد سيده لان المملوكية تنافي المالكية نعم لو فعله
 الولي احتياطاً كان حسنا وحرم نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابية
 وان كره مؤمنه بنبي مرسل بقرة بكتاب مثل فان اعتقد والمسيح المسمي
 ولكن احراز يجهنم على المذهب حرم مصرح في النهي بحواز ملكة المعتزلة
 لا نالا نكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزما في المباحث لا يقع نكاح

ورقت ذكر المصحح

عائدة كوكب لا كتاب لما ولا وطئها بملك عيين والمجوسية والوثنية هذا
مربا فظمن شرح الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عائدة كوكب قوله
والحرمة حج ولو بحد عطف على كتابية فتنبه والامة ولو كانت كتابية أو حج
طول الحرة الاصل عندنا ان كل رجل يحمل ملك يمين يحمل بنكاح وما لا فلا وان
وان كره حريم في الحرمة وتنزهها في الامة وحرة على لمة لا يصح عكسه
ولو لم ولد في عدة حرة ولو لم ياتر صح لو اجبها اي الامة على حرة لبقا الملك
ولو تزوج اربع من الامة حراما مثل الاخير في عقد واحد صح نكاح اربع من
الحرام والامة فقط للحرة لا اكثر وله السري بما شأنا لاما فلوله اربع والف
سرية واردة شري جري فلا مة رجل خيف عكسية الكفر ولو اراد فقال الامانة
اقتل نفسي لا يمتنع لا نه مشروع لكن لو ترك لا يلا فلها وجرحه شيء من رقي
لامتي رقي له له برأية ونصفها للعبد ولو لم يرا ويمنع عليه غير ذلك
فلا يحل له السري اصلا لانه لا يملك الا الطلاق وصح نكاح حليلي من
زنا لا حليلي من غيره اي الزنا الشوق نسية ولو من حربي وسيدها المقربة وان
حرم وطئها ودواعيه حتى تضع مقبل بالمسيلة الاولى ليل لا يتقي ما رزغ غير
اذا التمرينت منه **فردوج** لو تكلم الزاني حل له وطئها اتفاقا والولد
له ولزمنه النكاح ولو زوج امته او ام ولد له الحامل بعد علمه قبل قراره به
جاز وكان قريبا نهر عن الترشيع وصح نكاح الموطوء بملك عيين ولا يسترها
زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة الموطوء بزنا اي كاز نكاح من
تراها تزني وله وطئها بلا استبراء ولما قوله تعالى لزانيتها لا يسكنها الا اذان
ففسوخ بآية فانكروا ما طاب لكم فيه اخر حظر المحتمى لا يجب على الزوج تطلق
الفلانة ولا عليها تستخرج الطاهر الا اذا خاف ان لا يقيما حدود الله
فلا بأس ان يتفرقا في الوضعية ضعيف كما بسطة المص وصح نكاح المص
الى الحرمة والمسمى كله لو دخل بالحرمة فلها مهر للمثل وبطل نكاح منعة
وموت وان جلت المدة او طالت في الاصح وليس منه ما لو تكلمها على ان
يطلقها بعد شهر او نوي مكنه معها مدة معينة ولا بأس بتزوج النهاركا
عيني وحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاضيه تزوجها بنكاح صحيح
وهي اي والحال انها محل للانشاء لانها النكاح خالية عن الموانع وقضي
القاضي بنكاحها بمسنة اقامتها ولم يكن في بغير الامر تزوجها وكذا حل له
لو ادعى نكاحا خلافا لها وفي الشريعة عن الموانع بقوله لا يفي ولو قضي

بطلاق

بطلاقها بشهادة الزور مع علمها بذلك فقد وحلها التزوج باجر بعد
العدة وحل للشاهد زواجرها وحوت على الاول وعند الثاني لا حل لها
وعند محمد حل للاول لما لم يدخل الثاني وهي من فروع القضا بشهادة الزور
كما يجهي والنكاح لا يصح تخليفه بالشرط كزوجتك ان رضي ان يلم بنكحه
النكاح لتخليقه بالخطركا في العادة وغيرها وما في الدرر فيه فظروا
اضافته الي المستقبل كزوجتك غدا او بعد عدتي لم يصح ولكن لا يبطل النكاح
بالشرط الفاسد وانما يبطل بالشرط وانه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم يبطل
النكاح بلا الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط ما ضرب
لا محالة فيكون محققا فينفذ الحال كان خطيب بنتا لابنه فقال ابوها
زوجها قبلك من فلان فكذب فقال لم تكن زوجتها فلان فقد زفقت
لا ينكح فقبل ثم علم كذبه انقذه لتخليقه بوجود وكذا اذا وجد المعلق عليه
في المجلس كذا ذكره جوي زاده وعم المصححا لكن في المهر قبيل كتاب الصنف
في مسيلة الغلقين برضي الاب والحق الاطلاق فليست امل للفتي

باب الثاني

هو لغة خلاف العبد وعرفا العارف باسمه شرعا البالغ العاقل الوارث
ولو فاسقا على المذهب والولاية تنفيذ القول على الخير فقلت باربع رواية
وملك وولا وامامة شيا او ابا وهي هنا نوعان ولا تنوب على المكلف ولو بكر
وولاية اجار على الصغيرة ولو نثيبا ومعتوقا ومزقوقة كما افاده بقوله
وهو اي الولي شرط صحة نكاح صغير ومجنون ورفيق لا مكلفه فنكاح
حرة مكلفه بلا رضي ولي الاصل ان كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه
وله اي الولي اذا كان عصبة ولو غير محرم كابن عم في الاصح خاتبة وخرج
ذووالارحام والاموال القاضية الاعتراض في غير الكفو فيفسخه القاضي
ويجوز النكاح بالمسكت حتى يتسنة ليل لا يصح الولد وينبغي الحاق الحمل
الظاهر به ويبقى في غير الكفو لعدم جوارحه اصلا وهو المختار للفتوى في
الزمان فلا حل مطلقا ثلثا ثلثت غير كفؤ بلا رضي ولي بعد نفقته
ايه فيل يخطو بنا على الاول وهو ظاهر الرواية فرضي البعض من الاول قبل
العقد او بعده كالكل لشبهة لكل علة كولاية امان وقد لو استؤوا في الدرجة
والا فلا وبنهم حتى الفسخ وان يكن طاهرا او ذميا العقد صحيح نافذ مطلقا
اتفاقا ونقضه اي وليه الاعتراض المهر ونحوه مما يدل على الرضا زاد لاه

ان كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل مخامنته بانه كفؤ لا يكون له
 فلا يسقط حق الباقي من ملبسوط ولا تجبر البالغة الذكر على النكاح لا نقطاع
 الولاية بالبلوغ فان استاذنها هو الولي وهو السنة او وكيله او رسولها او زوجها
 ولها واخبرها رسولها او فضولي عدل فسكتت عن رد مختارة او ضحك عن غير مختارة
 لو نكحت او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن رد الا رد اختي لو رضيت لجه
 انعقد مخرج وغيره في الوفاة والملتقى فيه نظر فهو اذن اي وكيل في الاول
 ان اخذ الولي فلو تعدد المزدوج لم يكن سكوتها اذ نادى اشارة في ان بقي النكاح
 لا ولو بطل موته ولو قالت بعد موته زوجني يا بني وانكوت الورثة فالقول
 لها فترش وتعتد ولو قالت بخير امري وكنته بلغي فترشيت فالقول لهم
 وقولها غير اولى منه رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها منه فسكتت صح في الاصح
 بخلاف ما لو بلغها فرددت ثم قالت رضيت لم تجز لبطلانه بالرد ولذا استحووا
 العقد بعد الرقاق لان الغالب اظهار المقر عند حجة السماع ولو استاذ
 فسكتت فوكل من يزوجه من سماه جاز ان رد الزوج وللمهر كما في القضية
 واستشكل في الحر بانه ليس للوكيل ان يوكل بل اذن لمقتضاه عدم الجواز
 او انها مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو لظهور الرغبة فيه او عنه
 ولو في ضمن العام كجبراني او بني عجي لو حبسون والام نفوض له الا امر
 لا العلم بالمهر وقيل يشترط وهو قول المتأخرين كمر عن الذخيرة واقره المحرر
 صاحب المحرر في الدرر عن الكافي رده الكمال وكذا اذا زوجها الولي عند هالي مخترا
 صح في الاصح ان علمته كما مروا السكوت كالنطق في سبع وثلاثين رسالة
 مذكورة في الاشياء فان استاذنها غير لا قرب كاجني او ولي بعيد ولا عبرة
 لسكوتها بل لا بد من القول كالتيب البالغة لا فرق بينهما الا في السكوت
 لان رضاها يكون بالادلة كما ذكره بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل على رضا
 مطلق مهرها ونفقتهما وتكيتها من الوطى ودخوله بها برضاها ظاهريته
 وقبول التهنئة والقبول سررا او خذ لك بخلاف خدمته او قبول هديته
 من ذلت بكارتها بوثبة اي نظرة او دلوار حيز او حصول جرح او تعريض
 اي كبر بكر حقيقة كقربى بحت او غنة او طلاق او موت بعد خطوة
 قبل وطى او زنا وهذه فقط بكر حكا ان لم يتكرر ولم تخدعه ولا تشب كموطوءة
 بشبهة او نكاح فاسد قال الزوج للذكر البالغة بلك النكاح فسكتت قال
 برردت النكاح ولا بينة له على ذلك فلم يكن دخل باطون في الاصح فالقول قولها

بيمينها

بيمينها على المضي به وتقبل يمينته على سكوتهما لانه وجودي بضم الشفدين
 ولو برهننا فيمينها اولى الا ان يرهض على رضاها او لجازتها لوزوجها او لها
 مثلا زاعما عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي من اهتة
 وقال لا بد من الزوج بل هي صغيرة فان القول لما ان ثبت ان سنها سبع
 وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا فيمينه البلوغ اولى على الاصح بخلاف
 قول الصغيرة اردت حين بلغت وكنتها الزوج فالقول له لا نكاحه
 زوال ملكه لو اختلف بعد زوال البلوغ ولو حالة البلوغ فالقول لها
 شرح وكنتها نية فلنحفظ وللولي الا في بيانها النكاح الصغير والصغير
 جبر او لو ثيبا كخوته ومجنون شهر او لم النكاح ولو نكح فاحتر ينقض
 مهرها وزيادة مهره او زوجها بخير كفوا ان كان الولي المزوج بنفسه
 بعين ابا او جلا وكذا الولي ابن المجنونة لم يحرف من ماله الا اختيارا بانه
 وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها
 من فاسق او شديرا او فقيرا او ذي حرفة دنية لظهور سوء اختياره فلا
 يعارضه شفقته المظنونة وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب
 وابية ولو الام او القاضي او وكيل الاب كذا في النهر بحثا لوعين لوكيله
 المقدح لا يصح النكاح من غير كفوا او بعين فاحتر اصلا وما في صدر
 الشريعة صح ولما فسحه وهم وان كان يكفو ويهر المثل صح ولكن لما اي لصغير
 وصغيرة وملحق بها خيار الفسخ بالبلوغ او العلم بالنكاح بعد القصور
 الشفقة ويعني عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير فرق بخرقة ابيه
 او وصيه بشرط القضا للفسخ فيتوارث فيه ويلزم كل المهر ثم الفسقة
 ان من قبلها فسحة بنقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الزمة وان
 من قبله فطلاق لا يملك اوردته او خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر
 عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق وشرط لكل القضا الا ثمانية
 ونظم صاحب النهر فقال

- فرق النكاح انك جحانا فغا، فسح طلاق وهاك الرديكها،
- تباين الدارع نقصان مهر كذا، فساد عقد وفقد الكفو تنغيها،
- تقبيل سبي واسلام المحارب، ارضاع ضرعها قد عودا فيها،
- خيار عتق بلوغ ردة وكذا، ملك لبعض وتلك الفسخ يحياها،
- لما الطلاق فجيعة وكذا، ايلاده ولحاك ذاك يتكوها،

فما قاض في شرط الجميع خلا **ع**نق ومالك إذا سلا في فيها
تقبل سبي مع الابل لا يلا ايلي **ه** تبارع مع فساد العقد **ب**د **ن**ه
ويطل خيارا الكبر بالسكوت لو ختارة عامة باصل النكاح ولو سالت عن
قد المهر قبل الخلوة او عن الزوج او سكت على الشهود لم يبطل خيارها
من حنا ولا يعتد الي اخر المجلس **ل** انه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول
اطلب الحقيق ثم سدا خيار البلوغ لا نه ديني وتشهد قابلة بطلان لا نه ولا
لصالح الحق وان جملت به لتفرغها للعلم بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد
لشغلها بالولي وخيار الصغير واليتيم اذا بلغ لا يبطل بالسكوت بلا صريح
رضا او لا نه عليه كعتلة وحس ودفع مهر ولا يبطل بقيامها عن المجلس
لان وقته العرفي يقي حتى يوجد الرضا ولو ادعت التمكن كرها صدقت لمفاده
ان القود لم يدي لا كراه لو في حبس الوالي فليحفظ الوالي في النكاح لا المال
العصبة بنفسه وهو من يصل بالميت حتى المعتقة بلا توسط اني بيان لما
قبله على ترتيب الارث والحج فيقدم ابن المحنونة على ابها لانه بحجبه
نقصان بشرط حرته وتاليف واسلام في حق مسئلة تزويج التزوج وولد سلم
لعدم الولاية وكذا لا ولاية في نكاح ولا مال مسلم على كافر الا بالسبب العام
بان يكون المسلم سيدامة كافر او سلطانا او نايبة او شاهدا للملك وولاية على
كافر مثله اتفاقا فان لم يكن عصيته فالولاية للام ثم لمر الا في القصة
عكسه ثم للبيت ثم لابن ثم لبيت التبت ثم لبيت ابن لابن ثم لبيت
بيت التبت وهكذا ثم لجد القاسم ثم لاخت لاج وام ثم لاخت لاج
ثم لولد الام الذكر والا نبي سوا ثم لا ولدهم ثم لولي لا رجاء ثم الاموال
ثم الخالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب لادهم ثم مني ثم مولي المولاة
ثم السلطان ثم لقاض بض له عليه في مشورة ثم لنوابه ان فرض له ذلك
والا لا ولي للوصي من حيث هو وصي ان يزوج اليتيم مطلقا وان اوصى اليه
الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما بملكه بالولاية كما لا يخفى
فدروع ليس للقاضي تدويج الصغيرة من نفسه ولا من قبل شراة
له كما في معين الحكم واره المصوبه علم ان فعله حكم وان عري عن الدعوى
صغيرة زوجت نفسها ولا ولي لا حاكم ثمه توقفه نفذ باحان تباعدت لو
لان له مجيزا وهو السلطان ولو زوجها وليا مستويا ان قدم السابق فان لم يكن
او رقعا محابطلا والولي بعد التزوج بغية الاقرب مسافة الفضة والخار

واختار

واختار في المتفق بالم يتظلم كفو الخليل جوابه واعقده الباقي ونقل
ان المال ان عليه الفتوى وشرة الخلاف فممن اخفى في المدينة هل تكون
غنية منقطعة ولو زوجها الا قرح حيث هو جاز على القول الظاهر
ظهيرية وثبتت للابعد من وليا اللب شرح وهبانية التزوج بعصل
الا قرب اي بامتناعه عن التزوج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه
السابق بعود الا قرب لمصوله بولاية تامة وولي المحنونة والمجنون ولو عارضا
في النكاح اما التصرف في المال فلا لب اتفاقا ابها وان سفل دونها
كما مر والاولي ان يامر الالب به ليصح اتفاقا ولو اقر ولي صغيرا وصغيرة او اقر
وكيل رجل وامرأة او مولي لعبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير بخلاف
مولي لامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بعضها ملكه الا ان يشهد الشهود
على النكاح بان ينصب للقاضي خصما عن الصغير حتى ينكر فقام البينة
عليه او يدرك الصغير والصغيرة فيصدهم اي الولي لمقد ويصدق الموكل
او العبد عند اي حنيفة وقال لا يصدق في هذا ذلك وهذه المسئلة بحجة
من قولهم من ملك الاشياء ملك الاقرار به ولما نظاير **فدروع** هل لولي
مجنون ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة لم اره ومنعه الشافعي وجوز في الصحيح
للحاجة **باب الكفارة**
من كافاه اذا ساواه والمراد هنا مساواة محض ومنه او كون المرأة
اذ في الكفارة معتبرة في ابتداء النكاح من جانبها اي الرجل لان الشريعة
تاليه تكون فراشا للذي وكذا لا يعتد بر من جانبها لان الزوج مستغفر
فلا يغني طرد ناة الفراش وهذا عند الكل في الصحيح كما في الحازنية لكن في
الظهيرية وغيرهما من ائمه وعند من اخبر في جانبها ايضا والكفارة هي
حق لولي لا حقها فلو نكحت رجلا ولم تعلم طهره فاذ لو عده لا خيار لما بال لا وليا
ولو زوجها برضاها ولم يعلموا لعدم الكفارة ثم علموا الا خيار لا حوا الا اذا شرطوا
الكفارة او اجبرهم بها وقت العقد فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفوف
كان لهم الخيار ولو اجنية فليحفظ وتعتبر الكفارة للزوم النكاح خلا لما لك
شبا فقر بشر بعضهم اكفا بعض ونقبة العرج بعضهم اكفا بعض واستثنى
في المتفق بتعا الهداية بقى باهله خستهم والحق لا طلاق قاله المصنف لئلا
هذا في العرج واما في العجم فتختبر حرته واسلاما مسلم بنفسه او معتق غير
كفول من ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حرة

غير كقول ذوات ابوين وابوان بينهما كالا بالانعام النسب بالمروية الفصح
ولا يعد مكافاة مسلم بنفسه لعنق بنفسه وأما معنق الوضيع فلا يكافي
معنقة الشريف وإما مرتد اسلم فكفول من لم يزد وأما الكفاة بين الدينين
فلا تعتبر الا لتقنة وتعتبر بين العرب واليهود بآية ايم يقوي فليس فاسق
كفوا الصلحة او فاسقة بنت صالح كان اولى علي لظالم طهر وما لا بان يقد
علي الجمل ونفقة شهر لو غير محترف والا فان يكس كل يوم كفايتها لو
نطبق للجاء وحرقة فكل حايك غير كفول مثل حياط والحيياط لبراز
ونجر ولا هما لما لم وقاض وإما اتباع الظلمة فاحسن من لكل وإما الوطاييف
فمن الحرف فكلها كفول للتاجر لو غير دينة كموابة وذو تدريس وانظر
كفول بنت الامير بقصر محروا كفاة اعتبارا عند ابتداء العقد ولا يصح
ذو الما بعد فلو كان وقته كفاة ثم لم يفسخ وإما لو كان دبا غام صال
تلقا فان بقي عار يلم يكن كفوا والا لا يضر بحث العجلى يكون كفوا للحرمة
ولو كان العجلى عالما وهو لا يصح عن النبا بيع وادعى في البحر انه ظاهر الرواية
واقره المصنف في النهران فسر الحبيب بندي الضب والجاء فغير كفول
للعونية نيا بيع وان بال عالم فكفول ان شرف العلم فوق شرف النسب
والمال كما جرم به البرازي وارتضاه الكمال والخفي كفول بنت الشافعي
ومن سلبنا عن مذهبه اجبنا بذهبننا كما بسطة المصنف في الجواهر الفتاوى
والفرقوى كفول لدفع ولا عبوة بالبلد لا عبوة بالمال خاتمة ولا بالقل
ولا بجوب يفسخ بها البيع خلا فالشافعي وفي التمهيد عن المرغيناني
المجنون ليس بكفول لان العاقلة وكذا الصبي كفول بآية او امه او جده
مخرج عن المحيط بالنسبة الى المهر يعني المجل كما مر لا بالنسبة الى النفقة
لان العادة ان الا با يتحلون عن الابن المهر لا النفقة ذخيرة ولو نكحت
ما قبل من مهرها للولي العصبية الاعتراض حتى يتم مهرها مثلها او يصرف
القاضي بينهما مدعا للخار وتوطئها الزوج قبل نفريق الولي قبل الدخول
فلها نصف المسمى فلو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلام مهر لها وان بعد فلها المسمى
وكذا لو مات احد ما قبل النفريق فليس للولي المطالبة بالانعام لانها النكاح
بالوف جواهر الفتاوى في موه بتزوج امرأة فزوجها مرة بخاروقا لا وهو
استحسانا نكحت في نكاح المهرانية وفي شرح الطحاوية قولها احسن المفتوى
والخاراه ابوالليث واقره المصنف اجمعا انه لو زوج بتممة الصغيرة او مولية

لم يجز

لم يجز كما لو امره بجمية او خرة او ائمة فخالف او امرته بتزويجها ولم تعين
فزوجها غير كفول مجزا فقط ولو زوجها المأمور بنكاح امرأة امرأتين
في عقد واحد واحدا ينفذ للمخالفة وله ان يجيزهما واحدا لهما ولو في عقد
لزم الاول وتوقف الثاني ولو امره بامرأتين في عقد او في عقدتين
لم تجز المخالفة ولا يتوقف الا ما عدا علي قبول غايب عن المجلس في سائر
العقود من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل لا يحجب ولا تلحقه الاجارة اتفاقا
ويتولي طرية النكاح واحدا يحجب يقوم مقام القبول في جنس صور كان كان
وليا او وكيل من الجانبين او اصيلا من جانب وكلا او وليا من اخر او وليا من جانب
وكلا من اخر كزوجه بنتي من موكلي للسرد لك الواحد فضولي ولو من جانب
وان تكلم بكلامين علي الزواج فقبوله غير معتبر شرعا لما قرران الاجابة
لا يتوقف علي قبول غايب ونكاح عبد وامه بغير اذن السيد موقوف
علي الاجارة كنكاح الفضولي سيجي في البيوع توقف عقوده كلها ان لها
مجيزا حالة العقد ولا تبطل ولا ين العمان يزوج بنت عمه الصغيرة ولو كبر
فلا بد من الاستئذان فشكلنا وافقت بالرضا يجوز عند الملة والابو يوسف
يجوز وكذا للولي العتق والحاكم والسلطان كذا في الجوهره يعني بخلاف لصيغر
كل من فليصر من نفسه فيكون اصيلا من جانب وكلا من اخر بخلاف ما لو وكلة
بزوجها من رجل فزوجها من نفسه لا بها نصيبه من زوجها لا متزوجا او كلة
ان يصرف في امرها او قالت له زوج نفسي ممن شئت لم يبع تزويجها من نفسه
كما في الحاشية ان الوكيل معترضة بالخطاب فلا يدخل تحت المكرة ولو اجاز
منه الاجارة نكاح الفضولي بعد موته صح لان الشرط قيام العقود له احد
الحاقدين فقط بخلاف الاجارة ببيعة كانه يشترط قيام اربعة اشيا كما سيجي
فروع الفضولي قبل الاجارة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع
يشترط للدوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

باب المهر

ومن سمي الصداق والمدة والخلة والعطية والعقود في استنباط المهر
العقود في الحد بمره المثل وفي الاما عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب
اقله عشرة زاهل حديث البيهقي وغيره لا مهر اقل من عشرة دراهم ورواية
الا قل عمل علي المهر خمسة وزن سبعين مثاقيل كافي المركة مصر وبنه كانت اولاد
دينا او عرضا قيمة عشرة وقت العقد اما في ضمانها بطلاق قبل يوم الفسخ يجب

وتجلى العشرة ان سماها او دنها ويجب ان لاكثر منها ان سمي لاكثر وثبتا كعقد
وطي وخطوة صح من الزوج او موثقا حدما او قد زوج ثانيا في الصداق
او ازالة بكارنها بنحو جرح بخلاف اذا التما بعد فقة فانه يجب ان نصف بطلاق
قبل وطى ولو ادفع من اجنبي فعلى الاجنبي ايضا نصف مهر مثلها ان طلق
قبل الدخول والا فكله طهر وطى يجب نصف بطلاق قبل وطى او خطوة
فلو كان نكحها على ما قيمته خمسة كان لما نصفه ودراهما ونصف وعاد النصف
الى ملك الزوج بنحو الطلاق اذا لم يكن مسلما والمأوان كان مسلما لم يطل
ملكها منه بل توقف عوده الى ملكه على القضا او الرضا فلذلك لا تقاد لعقبة
اي الزوج عند المهر بعد طلاقها قبله اي قبل القضا ونحوه لعدم ملكه قبله
وتعد بضرف للزوجة قبله في الكل تبعا لتمام ملكها وعليه نصف قيمة الاصل
يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنقص قبل القبض لا بعده ويجب
مهر المثل في الشغار هو ان يزوج بنته على ان يزوج اخرا بنته او اخته
مثلا طراضة بالعقد بن وهو منهي عنه طراوة عن المهر فلو جني فيه مهر المثل
فلم يبق شغارا وفي خدمة زوج حرة للامهارة حرة واحدة لان فيه قلب
الموضوع كذا قالوا ومفاده محبة تزوجها على ان يخدم سببها او اوليها
كقصة شبيب مع موسى كعقبة على خدمة عبده او امنه وعبد العنبر
برضا مولاه او حرا من رضاه وفي تعليم القرآن للنسخ لا تبعا للمال وبارز
بما عكس من القرآن للسببية او للتخليل لكن في المهر ميتة على قول
المتأخرين وطرا حرة لو كان الزوج عبدا لما ذونا في ذلك اما الحرة
فخدمته لها حرام لما فيه من لاهانة والاذلال وكذا استخراجه طهر
عن البلاء وكذا يجب مهر المثل فيما اذا لم يسم مهر او نفيان وطى الزوج
او ما خلاهما اذا لم يتراضيا على شيء يصير مهر او لا فذلك الشيء هو الثوب
او سمي خمر او خنزيرا او هذا الخنزير هو حرام وهذا العبد هو حرام لتخدير
التسليم او دابة او ثوبا او دارا او لم يبين جنسها فالحش لها له ويجب منحة
لموضوعة هي من روجته بلامهر طلقت قبل الوطى وهي درع وحمار
وملحفة لا تزيد على نصفه الى نصف مهر المثل لو تزوج غنيا لا تنقص
عن جسمه ولا ماله لو فقيرا وتعتبر المنفعة بحالها كالنقعة به بقيت ونسقت
للمنعة لمن سولها اي لموضوعة الامن سمي لها مهر او طلقت قبل وطى فلا تستحق
بل للوطى سمي لها مهر الا لا فالمطلقات اربع اما فرض بنراضيهما وبفرض قاض

مهر المثل

مهر المثل بعد العقد لخالي عن المهر او زيد على ما سمي فمهره بشرط قبولها
في المجلس وقبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها وبقا الزوجية على الظاهر
لغيره وفي الكافي جرد النكاح بزيادة الف لئلا يمان على الظاهر وفي الخ
لو وهبته مهرها ثم اخذ بكذا من المهر وقبضت صح ويجل على الزيادة وفي البراز
الاشبه ان لا يقع بلا قصد الزيادة لا ينصف لاحصا من النصف بالمفروض
في العقد بالنظر ليجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني وصح حط
لكله او بخصه عنه قبل او لا ويريد بالرد كما في البحر والوطى متداخلة
قوله الا يترك الوطى بل لما تحسني كمرض لاحد مما يلغ الوطى وطبيعي كوجود
ثالث عا قد ذكره الامم الكمال وجعله في الاستلزام الحسي وعليه فليس
للطبيعي مثال مستقبل وشرعي كالا حرام لفرضه وقيل ومن الحسي رتق
بفتحتين التلاحم وترك بالسيكون عظم وعقل بفتح من غدة وصخر
ولو تزوج لا يطاق معه الجماع وبلا وجود ثالثة معها ولو نكحها او اعى
الا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل بان لا يجبر عما يكون بينهما او محبونا
او معي عليه لكن في البرازية ان في الليل صحت لانية التمار وكذا الاعى
في الاصح او جارية احدهما فلا تمنع به بقيت ميتة والكلب يمنع ان كان
عقورا مطلقا وفي الفسخ وعندى ان كلبه لا يمنع مطلقا او كان للزوجة
والا يكن عقورا او كان له لا يمدح وبقي منه عدم صلاحية المكان كسجدة
وطريق وصحرا وسمي وبيت بابه مفتوح وصوم النطوع والسندور والكافور
والفضا غير مانع لصحتها في الاصح اذا الكفارة بالاداء وفقاده انه
لو اكل ناسيا فاسك محلي بها ان صح وكذا كل ما اسقط الكفارة طهر بالانح
صوم رمضان اد او صلاة الفرض فقط كالوطى فيما يجي ولو كان الزوج
مجبوبا او عينا او حصيا او خنثي ان طهر طاه ولا فقه كاحه موقوف
وما في البحر والاشياء ليس على ظاهره كالسطة في المهر وفيه عز شرح
الوهبانية ان الضمة قد تكون لمرض وضعف خلقه او كبر سن في ثبوت
النسب ولو من المجهوب وفي تاذ المهر والتفقه والسكنى والحاق
وحريمه نكاح اختيارا وارب سواها وحريمه نكاح الامة ومراعاة وقت
الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق باين اخر على المختار لا تكون كالوطى
في حق بقية الاحكام كالعسل والاصان وحرمة النبات وطها للزوجة
والرجعة واليوات ونزوحها كالا بكار على المختار وعنده ذلك كانه طهر على

فقال ،
 وظهيرة الزوج مثل المهر في قول ، انفاق نسكني ومنع الاختصاص
 واربع وكذا قالوا الاما والفسد ، راعوا امانا فان ذمة تزويل
 واو فحوا فيه نطليقا اذا الحقا ، وقيل لا قال الصواب الاول القيل
 لما الغايرقا لا خصا ن يا املي ، ورخصه وكذا النور يشحقول
 سقوط وطى والخلال لها وكذا ، تحريم بغي تكاح البنت مندول
 كذلك التي والتكفير ما فسدت ، عبادة وكذا بالاضل تكميل
 ولو افرقا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول قال قول
 لها لا تكارها سقوط نصف المهر وانكرت الوطى ولم تكن في الخلوة
 فان بكرت لا لا لان البكر لما توطو كرها تحت الطر شوي واقر
 للوطى ولو قال ان خطوت بك فانت طالق فخللها طلقت باينا الزوج
 الشرط وجب نصف المهر ولا عدة عليها بزازية وجب عدة في كل
 ايكل انواع الخلوة ولو فاسدة احتياط اي استحسانا لتوهم الشغل
 وقيل قابله القدر وي واخارا لقرنا شي قاضي فان كان المانع
 شرعا كصوم حجب عدة وان كان حسي كصغر وتوفى مندول في المهر
 الاول له نهض محمد قال المصوفي المجتبى الموت ايضا كالوطى في حق العدة
 والمهر ففظحت لومات الامم قبل دخول بنتها حلت بنتها ففقت المهر
 فوهبت له وطلقت قبل وطى جميع عليها بنصفه لعدم تحين النقود
 في النفود وان لم تقبضه او ففقت نصفه فوهبت الكل في الصورة
 الاول وما يقع وهو النصف في الثانية او وهبت عرض المهر كزوجين
 او في الدنف قبل القبض وبعده لا رجوع لحصول المقصود نكحها باللف
 علي ان لا يخرجها من البكر او لا يتزوج عليها او نكحها علي الفان قام
 او علي الفان ان احبها فان وية بما شرطته في الصورة الاولى واقام لها
 في الثانية الالف كرضاها لها والايوف ولم يتم فمهر المثل فقد رضا
 نفق المفع لكن لا يزداد للمهر في المسئلة الاخيرة علي الفين ولا ينقص
 علي لاف لا نفاقها عدا ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى في
 المسئلتين لسقوطه قال الشرطان صحيحا ان خلاف ما اذا تزوجها
 علي الفان كانت قبعة وعلي الفين ان كانت حيلة فانه يصح الشرطان
 اتفاقا لاف الاصح لقلة الجهالة ولو تزوجها علي هذا العبد وعلي هذا الالف

او الفين او علي هذا العبد او علي احد هذين او علي احدهما وكس
 حكم الفاضي مهر المثل فان مثل الرفع او فوفه فلها الرفع او مثل الرفع
 او دونه فلها الرفع او كس الا فمهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول حكم منقعة
 المثل لا بها الا صلح حتى لو كان نصف لا وكس قل من المنقعة وجب المنقعة
 فتح ولو تزوجها علي مدر او عينا وثو هدي او فدا شيت او عدا
 معلوم من نحو ابل فالواجب في كل جنس له وسطا الوسط او قيمته وكل ما لم
 تجز السلم فيه فالخير للزوج والا فللمزوجة وكذا الحكم وهو لزوم الوسط
 في كل حيوان ذكر جنسه وهو عند الفقهاء المقول علي مختلفين في الحكم
 دون نوعيه هو المقول علي كثيرين مستقيمين فيها بخلاف مجهر الف
 كسوب ودابة لانه الاوسط له وسطا العبدية زمانا للجسي وانما هو
 العبدية والحال ان احدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوي فله
 اي عشرة درهم والاكثر لها العشرة لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر
 المثل وعنده الثاني لها قيمة العبد للحراد وجبه الكمال كما لو استحق احد
 وجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة
 كشهود بالوطى في القبل لا بخيره كالخلوة لحرمة وطبها ولم يرد مهر المثل
 علي المسمى لرضاها بلوط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية
 ولو لم يسم او حمل لزم بالخبايا بلوط ويثبت لكل واحد منهما فسخه ولو تغير
 محضر من صاحبه دخل بها او لا يذرا لصح خروجه من المحصية فلا ياتي
 وجوبه بل يجب علي الفاضي التفريق بينهما ويجب عدة بعد الوطى في الخلوة
 للطلاق لا الموت من وقت التفريق لتاركة الزوج وان لم تعلم المزاوة
 بالمتاركة في الاصح ويثبت النكاح احتياطا بلا دعوة وتعتبر مدته
 وهي ستة اشهر فاكثر يثبت النسب والا باذ ولدت له لا قبل من ستة
 اشهر لا يثبت وهذا قول محدويه يضي وقال ابتداء المدة من وقت العقد
 كالصحيح وجهه في المهر بانه احوط وذكر من المنصرفات الفاسدة
 اخري وعشرين وخطم منها العشرة في الخلاصة فقال
 ، وفاسد من النفود عشدة ، اطاره وحكم هذا الاجد ،
 ، وجوب مهر المثل او مسمى ، او كله مع فقد المسمى ،
 ، والواجب لاكثر في الكتابة ، من الذي سماه او من قبحة ،
 ، وفي النكاح المثل ان يكن ظل ، وخارج البدر ملك اجل ،

وهي ستة اشهر فاكثر من الوطى
 فان كانت منه الي اوضح اقل
 المهر يعني ستة

والصلح والفرق لكل نفقته ، امانة او كالعصبة حكمه ،
ثم التبعة مضخومة يوم قبض ، وصح بيعه لعبد افتراض ،
مصارف وحكمها الامانة ، والمثل في البيع والا القيمة ،
والحره مهر مثلها الشرعي مهر مثلها اللغوي اي امرأه غائبة من قوم
ايها الامانة لم تكن من قومته كبت عمه وفي الخلاصة يعتبر باخوانتها
وعما فيها فان لم يكن ضفت الشقيقة ثبت العلم انتهى ومفاده اعتبار الترتيب
فليحفظ وقت المماثلة في الاوصاف وقت العبد ساو جالا وما لا و كذلك
وعصرا وعقلا ودينا وبكارة وبنوته وعفة وعطا وادبا وكما لخلق وعدم
ولد وبعت برحالة الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر الامانة بقدر الرغبة فيه
ويشترط فيه اي في ثبوت مهر المثل اخبار رجلين او رجل وامراة من ولقط
الشهادة فان لم يوجد شهود عدول فالقول للزوج بميمنه وما في المحيط
من ان للقاضي فزهر المهر حمله في النهر علي ما اذا رضيا بذلك فان لم
يوجد من قبيلة فمن لا جانب فمن قبيلة كما مثل قبيلة ابيها
فان لم يوجد فالقول له اي للزوج في ذلك بميمنه كما مر وصح صفات الولي مهر
ولو المرأة صغيرة ولو عاقلة لانه سفر لكن بشرط صحته فلو في مرض موته
وهو وارث لم يصح والا صح من الثلث وقبول المرأة او غيرها في مجلس
الضمان ونطالب ايا شات من زوجها البالغ او الى الضامن وان ادعي
رجع على الزوج ان امركا هو حكم الكفالة ولا يطالب لاب بمهر ابنة
اي صغير الفقير لما الغني منطال ابوه بالرفع من مال ابنة لامر مال نفسه
اذا زوجها لمرأة الا اذا ضمنه علي العقد كما في النفقة فانه لا يؤخذ بها الا
اذا ضمن ولا رجوع للاجله اذا شهد علي الرجوع عند الاداء لها منه من الوطى
ودواعيه شرح مجمع والسفر لها ولو بعد وطى خطوة رضى بها لان كل وطى به
مفقود عليها فليسليم البعض لا يوجب تسليم الباقي لا خذ ما بين تخيله
من المهر كله او بعضه او اخذ قد رما يجعل مهرها عرفا به يعني لان العرف
كالمشروط ان لم يوجد او يجعله كله فكما شرط لان الصريح يفوق الدلالة
الا اذا جعل الاجل جملة فاحشة فيجب حلا غاية الا للتأجيل الطلاق
او موت فيصح للفرق بنزائيه وعن الثاني لها منعه ان اجله كله وبقي
استحقاقا ولو اوجبه وفي النهي لو نذر زوجها علي ما به حكم الخلو
علي ان يجعل الرجوع لها منعه حتى تقبضه ولها النفقة بعد المنع ولها السفر

والخروج

والخروج من بيت زوجها الحاجة ولها زيارة اهله ما لم تقبضه
اي المهر فلا يخرج الا لحقها او عليها او لزيارة ابوتها كل جنة مرة او الحار
كل سنة او لكونها قابلة او عاسلة لا فيما عدا ذلك وان اذا كانا غاصين
والعقد جواز الحام بلا تريق اشياء ويصح في النفقة ونسبها بعد اداء
كله بجلا وموجلا اذا كان ما مونا عليها ولا يؤد كله او لم يكن ما مونا
لا يسافر بها وبه يعني كما في شرح المجمع والخاتمة في مثلتي لا حر وجمع
الفناوي واعتمد المصنف وبرافني شيخنا الرمي لكونه في النهر والذي عليه
العمل في ديوانه لا يسافر بها جبرا عليها وجرم به النوازي وغيره في الخاتمة
وعليه الفتوى وفي الفصول يعني بما يقع عنده من الصلحة وينقلها فيما
دونه من ابي السفر من الصراي القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه
ليس بخرية وفقده في التارخا بنية بقدرته بمكة الرجوع قبل الليل
اليوطنه ولا طلق في الكايد قايلا وعليه الفتوى ولا تضل في المهر
ففي اصله حلف منكر التسمية فان نكل ثبت وان حلف بغير المهر المثل
وفي المهر حلفا جماعا وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن
شهد له مهر المثل بميمنه واي اقام بينة قبلت سواء شهد له مهر المثل
اولها او لا ولا ان شهد له مهر المثل وبيته مقدمة وان اقام البينة
فبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل لها لان البين لا يثبت خلاف
الظاهر وان كان مهر المثل بينهما تخالفا فان حلفا او برهنا قضى به
وان برهن احدهما قبل برهانه لانه نورد عواه وفي الطلاق قبل الوطى
حكم متعة المثل لو المسمي بنا وان عينيا كمسيلة العبد والحارثة فلا النفقة
بلا تخيم الا ان يرضي الزوج بنصف الحارثة واي قام بينة قبلت فان
اقام بينتها او ليان شهدت له المتعة وبيته ان شهدت لما وان كانت
المتعة بيمينها تخالفا وان حلفا وجت متعة المثل وموت احد المالكات
في الحكم اصلا وقد رل عدم سقوطه بموت احد الما وتعد موتهما في القدر
القول لورثته وفي الاختلاف في اصله القول لمنكر التسمية لم يقرب بشي
مالم يبرهن علي التسمية وقالا يقضي بمهر المثل كحال حيلة وبه يعني
وهذا كله اذا لم تسل نفسها فان سلمت ووقع الاختلاف في الحالين
الحية ويعدها لا يحكم بمهر المثل لانه لا تسل نفسها الا بعد بجعل
شي عاادة بل يقال لها لا بد ان تعري بما تجلت والافضيا عليك بالمطار

تجمله ثم يجعل في الباقي كما ذكرنا وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شي اليها
بحر ولو بحث الى امرائه شي ولم يكرهه عند الدفع غير جهة المهر
كقولهم لنسح او مناسم قال انه من المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية فلا يقبل
مهرًا فقالت هو اي المتعوض هديته وقال هو من المهر او من الكسوة او عارية
فالقول له بيمينته واليمينه لها فان خلف والمتعوض قائم فلما ان ترد
وترجع بباقي المهر ذكره ان الكال ولو عوضته ثم ادعاه عارية فلها ان تسترد
العوض من جسدته ريلجي غير المهر للاكل ككتاب حية وسمن
وعسل وما ينفي شهر اخي زاده والقول لما يمينها في المهر له كخز وحمة
مشوى لان الظاهر يتكده وكذا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا
يجب عليه كحف وملاة لا فيما لا يجب كخارود زرع يعتي ما لم يدع انه كسوة
لان الظاهر محبة خطبت رجل وبحث اليها اشيا ولم يزوجه ابوها
لما بحث للمهر يسترد ان عينه قائما فقط وان تغير بالا استعمال واقية
ها كالا نه معاوضة ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بحث هديته
وهو قائم دون المالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة ولو ادعت نراي
للمعوض من المهر وقال هو ود بجهة فان كان من جسد المهر فالقول لها
وان كان من خلافه فالقول لها به بشهادة الظاهر فنقول رجل على عدة
الغير بشرط ان يزوجه بعد عدتها ان تزوجه لا رجوع وان ابنته
الرجوع ان كان دفع لها وان اكل مطلقا جرح عن الحادثة وفيه عن المتبني
جهزا بنية جهزا وسلمها ذلك له الاسترداد لها ولا تورثه بعده ان
سلمها ذلك في صحته بل يخصه وبه يفتي وكذا لو اشترها لها في صحته
ولو لجهة والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية
والاحوط ان يشترط منها ثم يترتب ان يجرها مرة شيئا عند التسليم
فللزوج ان يسترده لانه رشوة جهزا بنية ثم ادعى ما دفعه لها عارية
وقالت هو غلبك او قال الزوج ذلك بعد موتها يريث منه وقال الاب
اورثته بعد موته عارية فالعتمد ان القول للزوج ولها اذا كان العرف
سما ان الاب يدفع مثله جهزا لا عارية ولما ان مشتركا كخسر
والشام فالقول للاب كما لو كان اكثر ما يجره مثله والام كالا لا
يختبرها لا بشيئا شيئا من متعة الاب بخبرته وعلمه وكان ساكتا
ورفت الى الزوج فليس للاجل ان يسترد ذلك من ابنته لجران العرف به

وكذا لو

انفك

هذا المهر من المهر
الذي هو من المهر
الذي هو من المهر
الذي هو من المهر

وكذا لو انفق لامر في جهزا ما هو معتاد والاب ساكت لا تصرف الام
وما من المسائل السبع والثلاثين بل الثمان واربعين على ما في ذوام
لجواهر التي السكوت فيها كالنطق **فدفع** لو دفع لثمة بل اجاز
يليق به فله مطالبة الاب بالنفقة فنية زاد في المهر عن الزانية
الصحيح انه لا يرجع على الاب بشي لان المال في النكاح غير مقصود كالح
دمي ومشتا من دمية او خري حربية ثم بميتة او بلا مهر بان سكتا
او نكاه والحال ان ذا الجائر عندهم فوطيت او طلق قبله او مات
عنها فلا مهر لها ولو اسلمها او نكحها لثمة لا امرنا بتركها ولها يدعي
وتثبت بقبية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة
في النكاح ودفع الطلاق وحكما كحدة ونس وخيار بلوغ وتوارث
نكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان نكحها جحر
او خنزير غير اي مشارة لثمة ثم اسلمها او اسلم احداهما قبل الفسخ فلها
ذلك فقتل الجحر وسبب الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف
في غير عين قيمته ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ قيمته الفتي كخطيبه
فدفع الوطية دارا لا سلام لا يخلو عن حد او امر الا في مسلمين
صبي نكح بلا دن وطاؤه وبايح امه قبل تسليم مسقط من الثمن
ما قابل البكارة والا فلا تدفع جارية مع اخرى قازالت بكارتها لثمة
مهر المثل لآب الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها
ان تخلت لرجل قالا لبرازي لا يعتبر السن فلو تسلمها مهرين لم يكره
طلبها خدع امرأة واخذها حبس اليان ياتي لها او يعلم موتها المهر مهر السر
وقبل الحلا نية الموجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتاجل بمراجعة
ولو وهبته المهر على ان يزوجها فاني فالمهر باق نكحها اولا ولو وهبته
لمهر وكلته بقبضة صح ولو اخلت به اشيا ثم وهبته للزوج لم يصح
وهذه حيلة من اراد ان يهب ولا تصح **باب نكاح البهائم**
هو المملوك كالا او بقضا والقرن المملوك كالا نكاح قد وانه
ومكاتب ومذبر وام ولد على اجازة الولي فان اجاز نفذ وان رد بطل
فلامهر ما لم يدخل في طالع بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالولي من له
ولا يه تزويج الامة كاب وجد وقاض ووصي ومكاتب ومفاوض ومولي
واما العبد ولا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه ودر فان كحا بالاذن

فالمهر والنفقة عليهم على الفرض وغيره لوجود سبب الوجود منه ويستقطان
بوتهم لقوات محل الاستيفاء وبيع فن فيها لا يباع غير كمدبر بل يبيح ولو فات
مولاه لزمه جلدان قدر قدره وفتنة كنهه يباع في النفقة مرارا ان جردت
وفي المهر مرة وبطلان بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خائفة وكو
زوج المولى منه من عبده لا يحجب المهر في الاصح ولولم ينفق وقال ابن ابي
وكل الخلاف ذالم تكن الامة ما ذون نقد يوتنه فان كانت ببيع ايضا لا نهيت
طاعته يتقبل للمولى قدر فلوانه سيدة بعد ما روجه امرأة فللمهر برقيته
بدرجه ايتها دار كدبر لا يستهلك لكن للمرة فصح البيع للمهر عليه
لا نه دين فكانت كالحرها مخرج وقوله لعبده طلقها رجعية اجازة للنكاح
الموقوف لا طلقها او فارضا لا نه يستعمل للتارك حتى لو اجازة بعد ذلك
لا ينفذ بخلاف المضمون واذ نه لعبده في النكاح ينظم جارية فاساة
فيبيع العبد المهر من نكحها فاسدا بعد اذ نه فوطيها خلا فالما لوتوى المولى
الصحيح فقط تنفيذ به كما لو نص عليه ولو نص على الفاسد صح وصح الصحيح
ايضا مهر ولو نكحها ثانيا صحها وانكح اخرى بعد ما صحها صحها على الاجازة
لا نهها الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صح لانها كل نكاح العبد وكذا
التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد ولا ينتهي بفتي
والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع ابن مالك وفي الاشباه في
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقي الاذن في النكاح والبيع والتوكيل
بالبيع نيتناول الفاسد بالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم
وحج وبيع ان كانت على الماضي تناوله وان على المستقبل لا ولو زوج عبدا
له ما ذون لم يوتى صاحبه وساق المرأة غرما في مهر مثلها والاقول والرايد
عليه نظا له بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض لا اذا باعه منها
كما مر ولو زوج نبتة مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح لانها لم تملك المكاتب
بموت ايها الا اذا تجرد في لرق خبيث يفسد المتنا في زوج امته
اوام وله لا يصح عليه سوتها وان شرط في اما لشرط الحرية اولادها فيصح
وعتق كل من ولدته في هذا النكاح لان قول المولى الشرط والزوج على
اعتباره هو مخي تخليق الحرية بالولاية فيصح فتح ومقاده انه لو ناعها
او مات عنها قبل الوضغ فلا حرية ولو ادخل الزوج الشرط ولا ينفذ له كلف
المولى بغيره لكن لا نفقة ولا سبكي لها الا بها بان يدفعها اليه ولا يستخدمها

وتخدم

وتخدم المولى بيطا الزوج ان ظفر لها فارغة عن خدمة المولى ويكفي في تسليم
قوله متى ظفرت لها وطيها فخر فان بواها ثم رجع عنها صح رجوعه
لنفاقه وتسقط النفقة ولو خدمته اي السيد بعد التوبة بلا
استخدامه او استخدمها ثم ارا واعادها لبيت الزوج ليل لا تسقط
التوبة وله اي المولى لسفرها اي بامنه وان ايا الزوج ظهيرة وله
اجازة رقية وقلته ولو ام ولد لا يلزمه الاستبراء من يد فلو ولدت لاقبل
من نصف حوله فهو من المولى والنكاح فاسد محر من الاستبراء وشوق
النسب على النكاح فان لم يرضيا لا مكانه ومكانته برب يوقف على
اجازتها ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو ادبيا فختقا عاد موقوف على
اجازة المولى لا على اجازتهما لخدم اجازتهما اهليتهما ان لم عصبة فالولي
غيره ولو تجرا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤثر النكاح
عليه وبطل نكاح المكاتب لا نه طر لعل بات على موقوف فابطله والليل
بجل العجائب بحث الكمال ههنا غير صائب لوقفل امته قبل الوطى ولو خطا
فتح فهو مكلف فلو صيالم يسقط على الراجح وكره المفسد سقط المهر كنهه
المبدل تحرق ارتدت ولو صغيرة لا توفقت ذلك القتل امرأة ولو ائمة
على الصحيح لخاصية بنفسها او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت
ابن زوجها كجرحه في النهر اذ لا نفوت من المولى وفضله بعدة اي الوطى
لتقره به ولو فضله بعبد او مكانته او ما ذونته المديونة لم تسقط
انفاقا والاذن في العزل وهو لا نزال خارج الفرج لمولى الامة لا طالا ان
الولد حقه وهو ينفيد المقييد بالبالغة وكذا الحرة مهر ويجزل عن الحرة
وكذا المكاتبه منسختا بانه لا كرية لخاصية الله يباح فيه رما افساده
قال الكمال فليعتبر عذرا مسقطا لا ذنها وقالوا يباح اسقط الولد قبل
اربعة اشهر ولو قبل اذن زوج وعز امته بخير اذ منها بلا كراهة فان
ظهر بها حمل يقيه ان لم يجز قبل يوله وخير امته ولو ام ولد مكانته
ولو حكا كعتقة بعض عتقت تحت خرا وعبد لو كان النكاح برضاها
دفع الزيادة الملك عليها بطلقة تالفة فان اخارت نفسها فلا مهر
لها او زوجها فللمهر لسيدها ولو صغيرة تاجر بلوغها وللسر لها خا ربوع
في الاصح او كانت الامة عند النكاح حرة ثم صارت امه باذارتها وخصا بار
الحرب ثم سبيها معا فاعتقت خيرة عند الثاني خلا فاللثالث ميسر

والجمل لهذا الخيار العتق عند فلوله تعلم به حتى ارتد والحق بالارباب
ثم سميما فعلت ففصحت صح الا اذا قضى بالخاف وليس هذا الحكم بل فتوى
كما في ولا يتوقف على القضاء لا يبطل بسكوت ولا يثبت خلافه ويتنصر
على تجلس كخيار بحضرة بخلاف خيار البلوغ بيد الكل خاتبة كخيار بلادون
لحق او باعته فلجاء المشتري بعد لزوال المانع وكذا حكم الامنة والحق
لها كون الفؤد بعد العتق فلم تحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان
زوجها فضولي واعتقها فضولي اجازهما المولي وكذا مديرة عتقت بونه
وكذا ام الولدان دخل بها الزوج واللام ينفذ لان عدتها من المولي تمنع
نفاذ النكاح فلو وطئ الزوج الامنة قبله اى العتق فالمرء المسمى اى المولى
اوجه فلها الحاق بكنته بمنفعة ملكتها وزوج طينة ابيه فولدت لهم
تلك لونه عقرها وارثك محرما ولا يجدر قاذفه فادعاه الاب وهو حر
مسلم عاقل ثبت نسبه بشرط بقا ملك ابيه من وقت الوطئ الى الله
وسبها لاحيه مثلا لا يضطر طهر حشا وصار قائم ولده لاستناد الملك
لوقت العلوق وعليه قيمتها ولو ضاير القصور خاتمة بقا نسبه عن بقا
نفسه ولذا جيل له عند الحاجة لا الوطئ ويجب بر على نفقة ابيه لا على
دفع جاريته لئلا يشره لا عقرها وقيمة ولدها ملتم تكن مشتركة فوجب
حصنة الشريك وهذا اذا ادعاه وحده فلو مع الابن فان شريكه قدم
الاب والا فالابن ولو ادعى ولده المنفق ومدبرته او مكاتنته
شرط بصدق الابن وحده صحيح كاب جد زوال ولا يته بموت وكفى
وجنون ورق فيه اى الحكم المذكور لا يكون كالاور قبله اى قبل الزوال
للزوال بشرط ثبوت ولا يثبت من الوطئ الى الدعوى ولو تزوجا ولو
فاسدا بوه ولو تالوا لايته فولدت لم يضرم ولد لولده من نكاح ويجب
للمهر لا القيمة وولدها حر ملك اخيه له ومن الحمل ان يملك امته
لطفله ثم يتزوجها ولو وطئ جاريته امراة او والده او جده فولدت
وادعاه لا يثبت النسب لا بصدق المولى ولو كذب به ثم ملك الجارية
وقت ما ثبت النسب وسيجي في الاستتلا حرة متزوجة برقيق
قالت لمولي زوجها المالك اعنته على بائعها او رادف ورطل من حجر
اذا فاسدها كالصحيح ففعل فسد النكاح لتقدم الملك انقضائه
قال بقره منك واعتقه عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المولى

لعدم الضنود كما في الحواشي السعدية ومفاده انه لو قال قلت وقع
عز الامر والولا لها ولومها الا كف وسقط المهر ويقع العتق عن
كفارتهما ان يوتيه عنها ولو لم تفد بالف لا يفسد لعدم الملك والولا
له لانه العتق **باب** **نكاح الكافر** يشترط
والكتابي وهما ثلاثه اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين
فهو صحيح بين اهل الكفر خلا فاما لك ويرده قوله تعالى وامرانة
حالة الخطب وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لا من سفاح
والثاني ان كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود جوار
في حقهم اذا اعتقد له عند الامام ديمرون عليه بعد السلام والثاني
ان كل نكاح حرم لحرمة المحل كحرام بفتح جازي وقال مشايخ العراق لا يل
فاسدا والا ولا يصح وعليه فوجب النفقة ويجدر قاذفه واجتوا انهم لا
يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح
الصحيح مطلقا فيقتصر عليه ابن ملك اسلم المتزوجان بالانعام
شهود وفي عدة كافر من معتقد من ذلك اذ اعلمية لانا امرنا بتركهم
وما يعتقدون ولو كانوا اي المتزوجان اللذين سئلوا عنهم او اسلم
لحد المحرمين او تزوجوا هم علي الكفر فرق القاضي او الذي حكمه
بينهما لعدم المحلية وبمراخنة احدهما لا يضرق لبقائه حق الاخر
بخلاف الاسلام لان الاسلام يجلو ولا يعلى لا اذا طلقها ثلاثا
وكملت التفريق فانه يضرق بينهما اجماعا لو خالعهما ثم اقام
معها من غير عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم او تزوجها قبل
زوج اخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يضرق من غير
مفاوكة محر عن المحظ خلا فاللربلي والحاوي من اشتراط المرافقة
فاذا اسلم احد الزوجين الجوسمين او امراة او امراة الكتابي عرض
الاسلام على الآخر فان اسلم منها والا بان اي وسكت فرق بينهما ولو
كان الزوج صبيما ميرا اتقا قاعلي الاصح والصبيبة كالصبي فيما ذكر
والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به صح منه الا با اذا عرض عليه
وعتق عقله اي تزوج غير الميرد وكان مجنون لا ينيظر لعدم نهايته
بل يعرض لاسلام على بونه فايها اسلم بنحه ويبقى النكاح فان لم يكن له اب
نسب القاضي عنه وصيا فيقضي عليه بالصدقة باقاني عن الجهمسي

عن روضة العلماء الزاهدي ولوا سلم الزوج وهي جوسية فهو ذاك
بقي كما جاز لو كانت في البداية كذلك لا بها كتابية ما لا وانفردت بينهما
طلاق ينقض لعدد لولي لا لو انت لان الطلاق لا يكون من النساء
للمير واحد ابوي المجنون طلاق في الاصح وهو من غير المسائل حيث يقع
الطلاق من صغير ومجنون ويبلغ وفيه نظرا اذا الطلاق من القاضي
وهو عليهما لا منهما فليس باهل للايقاع بل للوقوع كالوورث ورتبه
ولو قال ان جنت فانت طالق فحن لم يقع بخلاف ان دخلت لدار
فدخلها مجنون او وقع ولو اسلم احد ما اي احدا الجوسيين وامراة الكتابي
ثمة اي في دار الحرب لمحق بها كاجير الملح لم تبين حتى يخبر فلا ثا او غضي
ثلاثة اشهر قبل سلام الاخر اقامة فشرط الفرقة مقام سبب
وليس بحد لادخل غير المدخول لها ولو اسلم زوج الكتابية ولو لم لا
كامر في دار الحرب بدين بتيان الدارين حقيقة وحكما الا بالسبي فلو خرج
احدهما اليها مسلما او ذميا او اسلم او صار ذمة في دارنا واخرج مسيما
وادخل دارنا واخرج اليها ميسرا وسلمت او تم اسلم او صار اذنيين
لا تبين اعدم التباين بانت بتيان الدارين اذ اهل الحرب كالموت في الدار
بين حي وميت وان سبي حتى لو كانت المسيبة منكوبة مسلم او ذمي تبين
ولو حكمها ثمة ثم خرج قبلها بانت وان خرجت قبله لا وما في الفتح
من المحيط كزيف حضر ومنها جرت لينا مسلة اذ ذمة كايلا بانت
بلاعة فيقبل تزوجها اما الحامل فحق نضع على الاظهار لا للحاق قبل
لشغل الرحم بحق الخير وارتداد احدهما اي الزوجين فصح فلا ينقض
عددا عاجل بل فضا فلو طوة ولو حكم كل مهرها التاكدة به واخرها النصف
لوسي والمتعة لو ارتد وعليه نفقة العدة ولا شيء من المهر والنفقة سوى
السكنى يفتي لو ارتدت لمجي لفرقة منهما قبل ناكدة ولو مات في الجماع
ورثها زوجها المسلم استخنا نا وصروا بخبرها خمسة وسبعين وخمسين
على الاسلام وعلى تحديد النكاح رجرا طاهرا يسيرا كغيره وعليه الفتوى
ولو الحية وافق شيخ بلج اعدام الفرقة برودة ارجا وتفسير الاسما
التي تقع في الكفر ثم شكر قال في النهو والافق لهذا الذي لا فناء في
الولد لكن قال المحر ومن ضعف احوال سائرنا وما يقع فيهن من وجبات
الردة مكررا في كل يوم لم يتوقف في الافتاء بولاية التوارق ولا بسلطة

في القينة

في القينة والمجنون واليه وحاصلها انها بالردة تستزف وتكون في المسلمين
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويشترطها الزوج من الامام او غيره
التي لو مضى ولو استولي عليها الزوج بعد اردة ملكها وله بيعها
ما لم تكن وكذا منه فتكون كام الولد ونقل المصنف كتابا لخصب
ان عمر رضي الله تعالى عنه هجم على ناخته فضربها بالدرية حتى سقط
خارجها فقبل له يا امير المؤمنين قد سقط خارجها فقال انها لا حرة
لها ومن هنا قال الفقيه ابو بكر البلخي حين مر ببساع على شط هو كانت
الروس والذراع فقبل له كيف عثر فقال لا حرمة لهن اما الشك في
ايمانهن كانهن حريات وبقي السكاح ان ارتد ما بان لم يعلم السبق
يفعل كالخبر ثم اسلم كذلك استخنا نا وقسدا ان اسلم احدها
قبل الاخر والا مهر قبل الدخول لو المتأخر ي ولو هو نصف او غنقه
والولد يبيع خيرا لا بويدينا ان اخذت لدار وكو حكا بان كان الصغير
في دارنا والاب ثمة مخلاف العكس والجوسي ومثله كوثني وسائر
اهل شرك من الكتابي والنصراني يترن ليهودي في الدارين لانه لا يجه
لذلك يجنح كجوسي وفي الاخره اشد عذبا واني جامع الفضولين لوقال
النصرانية خير من اليهودية او الجوسية كغيره لا ثا لانه الجوسية
بالقطي لكن ورد في السنن ان الجوسي استحل حاله من المعتزلة لاشات
الجوسي خالفين فقط وهو لا خالفه لا عدله بزازية ولو تبين
ابو صغير نصرانية تحت مسلم بانت بلا مهر ولو كان قد مات لا لم
نصرانية مثلا وكذا عكسه لم تبين لنهاي المتعينة بموافقا حرمها ذميا
او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفرا الاخر وفي المحيط لو ارتد لم تبطل تبين
مالم يلحقا ولو بطلت عاقلة مسئلة مشرحة فان لم تبين مطلقا مسلم
تحت نصرانية فمحصا او نصرانية بانت ولا يصح ان ينكح مرتدا او مرتدة
احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحت خمس سنة فضا عدا او لكان
اولم وبنتها تبطل بكلمة ان تزوج من بعد واحد فان رتب فالأخر باطل
وخبره محمد الشافعي حديث فيروا قلنا كان خبيرة في التزوج بعد
الفرقة بلخت المسئلة المنكوبة ولم ينصف الاسلام بانت ولا مهر
قبل الدخول ومينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقر
كافي كافي باب **القسم** بفتح القاف

القصة وبالكثرة الضيق فظالم الالة انه فرض يمدان يقول اي ان لا يجوز
فيه اي في القصة بالتسوية في البيوت وفي المبور والمالك والصحة لا في الحقيقة
كالجدة بل يستحب ويستقط حقها بمدة ويجب ديانته احيا نالا يبلغ مدة
الا بلا الا برضاها ويوم من المتجدد بحسبها الحيا نالا وقدرة الطحاوي يوم
وليلة من كل اربع حرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه لم تجز الزايرة
على قدر طاقتها والراي في تعيين المقدار للقاضي بها يظن طاقتها من تحتها
بلا فرق بين محل وحصى وعين ومحبوب ومريض وصحيح وصبي
دخل بامرانه وبالغم لم يدخل تحت تحتها واقرة المصوم ومريضه وصحيحة وحائض
وذات نفاس ومجنونة لا تحاق ورتقا وقربا وصغيرة يمكن وطبها بحرية
ومظاهرها ومولمها ومفلا بلاتين وكذا مطلقة رجعية والا لا تحرق ولو اقام
عند واحد شهر اربعة غير سفر ثم خاصته الاخرى في ذلك يوم بالعدل
بينهما في المستقبل وهو رماضي وان اتم به لان القصة تكون بعد الطلب
وان عاد الى الجور بعد نهي القاضي عند خير حبس جوفه لتقوية الحق وهذا
اذ لم يقبل انما خلت ذلك لان خيار الدولي حينئذ يقضي القاضي بقدره
لهن تحتها والكبر والليب والجدة والقديمة والكتابية والمسئلة سوا
لا طلاق لاية وللامة والكتابة دام الولد والمدة برة والمبضة نصف الحرة
اي من البيوت والسكنى بمها لنا المنفعة بقا لاما ولا قسم في السفر فطالحرج
قلة السفر بما شامته والفرقة لحد لوتد نوبتها لضرتها مع ولما الروح
في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلته لعينة هل له جعله لغيرها ذكر
الشافعي لا وفي البحر حثانهم وبارعة في المنور ويقم عند كل واحدة منها يوما
وليلة لكن لما تكرهه السنوية في الليل حتى لو طال ولا في بعد الزوج الثانية
بعد العشاء قد ترك القسم ولا يجامعها في غير نوبتها وكذا لا يدخل عليها الا بعد
ولواشد في الجوهرة لا بأس ان يقم عندها حتى تشفي وتغوث انتهى يعني اذ لم
يكن عندها من يونسها ولو مرض هو في بيته دعي كلا في نوبتها لانه لو كان صحيحا
واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه ثم وان شئت للاثا في ثلاثة ايام وليا لهما
ولا يقم عند احد اما اكثر الا باذن الاخرى خلاصة زاد في الحاشية والراي
في البلية في القسم البية وكلا في مقدار الدورية وتعيين وقيد في الفتح
بجانبه الا يلا وجهه وعمد في بحر ونظرفيه في المنور قال المصموظا لم يجر
انما لم يطعها على ما في الخلاصة من التقييد بالثلاثة ايام كما عولنا عليه في المختصر

في ذلك

والله تعالى اعلم

واسه تعالى اعلم **فروع** لو كان غله ليللا كالحارس ذكر الشافعية
انه يقسم ثلثا وهو حسن وحقة عليها ان نظيفة في كل صباح يامر بها به ولو قسم
من الغزل ومن كل ما يتاذي من راحته بل ومن الحمار وتعلمه فيها علقته علي
الملتقي **باب** **الرضاع** مؤلدة بفتح
وكسر مصر الشدي وشرعا مصر تدي ادمية ولو بكر او ممية او ابيسة والحق
بالمرء الوجور والسقوط في وقت مخصوص ولو حو لان ونصف عنده وهو لان
فقط عند ما وكما الاصح فتح وبه يقضي كما في تصحيح الفتوى وري وعليه الفتوى
واستندوا لقول الامام بقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا اي مدة كل
منها ثلاثون غير ان النقص في الاول عام بقول عائشة رضي الله تعالى
عنها لا يبقى لولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الا سماعا والاية
مؤولة لتوزيعهم الاجل علي الاقل والاكثر فلم تكن دلائلها قطعية
علي ان الولد علي المقدار العار بقول المجتهد وان لم يظهر دليله كما افاده
في رسم الفتوى لكن في لخر الخاوي فان خالف قيل بحسب المصنف الاصح ان
الحبرة لقوة الدليل بخلاف في البحر عمما لزوم اجراء الرضاع للمطلقة
تفذر هولاء بالاجماع وبثبت الحرمة في اللدة فقط ولو بعد الفطام والانتقا
بالفطام على ظاهر المذهب وعليه الفتوى فتح وغيره قال المصموظا بحسب ما في
الربلي خلاف المأخذ لان الفتوى بقي اختلفت بحسب ظاهر الرواية
ولم يبح الارضاع بعد مدته لا لو جرد ادمي ولا نفع به لغير ضرورة
حرام علي الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز التداوي بالحرم في ظاهر
المذهب لعله يور المأكول كما مر وللادب جبالا منه علي فطام ولده لانه
قبل الحولين ان لم يضره اي تولد الفطام كاله ايضا اجبارها اي اتمه علي الاثر
وليس له ذلك يعني الاجبار بنوعيه مع زوجته الحرة ولو قبلها لان حق
التربية للمجهره وبثبت به ولو بين الحريين بزازية وان قل ان علم
وصوله لغيره من ماله او انفعه لا غير فلو انتمم الحلة ولم يدر او دخل اللبن
في حلقه ام لا لم يحرم لان ذلك في المانع شك ولو اخرجته ولو ارضعها اكثر اهل
قرية ثم لم يدر فاذا اخرجها ثم زوجها انهم يظهر علامة ولم يشهد بذلك
جاز خانية امومية الرضعة للرضيع وبقيت ابوة زوج مرضعة اذا كان لبنها
منه له والا لا كما في فحرم منه اي بسببه ما يحرم من الشب رواه الشيخان
واستثنى بعضهم احدي وعشرين صورة ووجهها في قوله

يفارق النسب الارضاع في صورته كما في فلة او جدة الولد
 وام الخت واخت ابن وام الخ **وام حال وسعة ابن اعتمد**
 الام اخيه واخته استثنى منقطع لان حرمة من ذكر بالصاهرة لا بالنسب
 فلم يكن الحديث تناسلا ولما استثنى الفقه فلا يختصم بالفعل كما قيل
 فان حرمة ام اخيه ونسبها امه او بوطورة ابيه وهذا المعنى يفتو
 في الرضاع وتنتزعه عنه اخته بنته وبنته وبنته وام عمه وعمته
 قام خاله وخالته وكذا عمه ولده فثبت عنه وينتزع عنه وام او كاد اذ لا
 فهو من الرضاع خلال للرجل وكذا اخوان المرأة لها هذه عشر صور يفضل
 باعتبار الذكورة والا نوثه الى عشر بن وباعتبار ما يحل لها ولها الى اربعين
 مثلا يجوز تزوجها بام اخيه وتزوجها بابن اخيه وكل منهما يجوز ان يتخلى لغير
 وللمجرد وراعي من الرضاع تخلقا معنويا بالمضاف كما كان تكون له لخت
 نسبه لها ام رضاعية او بالمضاف اليه كالاخ كان يكون له اخ نسبي له ام
 رضاعية او بها كان يجتمع مع اخر على فدي اجنبية ولاخيه رضاعا
 ام اخي رضاعية فاني ماية وعشرون وهذا من خواص كتابنا وختل اخته اجبه
 رضاعا يصح انضائه بالمضاف كان يكون له اخ نسبي له اخ رضاعية وبلفظ
 ابيه كان يكون لاخيه رضاعا اخت نسبا وبها هو ظاهر وكذا نسبا بان يكون
 لاخيه لا بيه لخت لا من هو مفضل بها لا بلحدهما للزوم التكرار كما لا يخفى ولا حل
 بين رضاعية المرأة لكونها اخيرا وان اختلف الزمن والاب لا حل بين الرضعية
 ولدت من رضعتها التي ارضعتها وولد ولدها له ولد والاخ وابن كرهت نسخ
 سنين فاكثر محرم والا لا جهره وكذا جهره بن نسبه ولو مخلوبا فيصير نكحها
 محرما للنسبة فيتمها ويذهبها بخلاف وطبها وقرق بوجرد النكاح في اللذة
 ومخلوطا او دوا او لبن اخر او لبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا اذا استويا
 اجماعا لعدم الاولوية جهره وعلق محرما لحرمة ما لم يمتصها فليل
 وهو الاصح لا يحرم المخلوط بطعام مطلقا وان حساه حسوا وكذا الوجبة لان
 اسم الرضاع لا يقع عليه حر ولا الاحتقان ولا فطار في اذن واحليل وجايقة
 وامة ولا لبن رجل وشكل لان قال الانسان انه يكون على عورتها الا للمرأة والا
 لا جهره ولا لبن شاة وغيرها لعدم الكراهة ولو ارضعت كلبيرة ولبن شاة من
 الصغيرة وكذا لو ارضعت رجلين فيها حرمتا ابدان دخل بالام او اللبن منه والجار
 تزوج الصغيرة ثانيا ولا مهر لكبيرة اسم نوطا لحي الفرقه منها وللصغيرة نصف

لعدم

لعدم الدخول ورجح الزوج به علي لكثير وكذا الوجران بعد الفساد بان
 تكون عما قلنا طابقه منقطة عالمة بالنكاح وبإفساد الارضاع ولم تقصد
 دفع جوع او ملاك والا لكان التشبه يشترط فيه التقدي والقول
 لها ان لم يظهر منها بعد الفساد ومراج طلق ذات لبن فاعتقد وتزوجت
 باخر فحلت وارضعت فحكمه من الاول لانه منه بيقين فلا يزول بالشك
 ويكون رهيبا للثاني حتى يولد فيكون اللبن من الثاني والوطي يشبهه كالحال
 قيل وكذا الزنا ولا وجه لا فتح قال لزوجته هذه رضعتي ثم رجع عن
 قوله صدق لان الرضاع مما يخفى ولا يمنع التناقص فيه ولو ثبت عليه
 بان قال بغيره هو حق كما قلت وكذا هكذا فسرا لثبات في الهداية وغيرها
 فرق بينهما وان اقرت المرأة بذلك ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت
 وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان اصرقت عليه
 لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه بزازية ومفاده
 انها لو اقرت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه او اقرب ذلك جميعا كدبا
 انفسها وقال اخطأت ثم تزوجها جاز وكذا الاقرب في النسب ليس يلزمه
 الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اخي او امي وليس نسبها معروف فاقم قال
 ومات صدق وان ثبت عليه فرق بينهما والرضاع حجة حجة المال
 وهو شهادة عدلين او عدل وعدلين لكن لا يقع الفرقه الا بتفريق القاضي
 لتضمنها حرمة الصريح وهو من خوفه تعالى كما في الشهادة بطلاقها ولو
 شهد عند هاء لان على الرضاع بينهما وطلاقها ثلاثا وهو محرم ما تا
 او عا قبل الشهادة عند القاضي لا يسيحها المقام معه ولا قتله به يعني
 ولا التزوج باخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهبانية **فدوج**
 قضى القاضي بالتفريق برضاها بشهادة امرأة لم يتقدم رجل ثدي
 روجته لم تحرم فزوج صغيرتين فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل
 لم يضمنوا وان بعد تا الفساد عزم للمهر ولو وطئها وقال ذلك لا لزوم المحرم يلزم
المهر كتاب الطلاق
 هو لغة رفع القيد كمن جعله في المرأة طلاقا وفي غيرهما اطلاقا فلذا
 كان انت مطلقا بالسكران كتابة وشرعا رفع قيد النكاح في الحال بالبين
 او اللاد بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق تحتج الفسوخ
 كحيا رعتي وبلوغ وردة فانه منسوخ لا طلاق ولهذا علم ان عبارة الكثر

والملتقي بنقوضه طرد أو عكسا بحر وأبقاعه مباح عند الحامة لا طلاق
الآيات اكمل وقيل قابله الكمال الأصح خطم أي منه الحاجة كرتبة وكبر
والذهب لا أول ثماني البحر وقوام الأصل فيه الخطر معناه أن الشارع ترك ههنا
الأصل فأباحه بل سبغ لومودته أو تاركة صلاة غايته ومفاده أن لا تم
بجائزته من لا يقبل وتجب لو كان لا مساك بالعرف ويجزم لو بدعي ومن يحسنه
القطر من الكاره وبه يعلم أن طلاق الدور بخوان طلقك فان طلاق
قبله ثلاثا واقع اجزا على حرره المصحر بالجواهر الفداوي حتى حكم بخصه
الدور كما لا ينفذ وانقسامه ثلاثة حسن وحسن وبديعي بآئمه والفاظه
صرح ومهوق وكناية ومحل للنكوحه والهلل زوج عاقل بالغ مستيقظ وكرهه
ع لفظ مخصوص خال عن الاستئذان طلقه رجعية فقط في طهر لا وطى فيه
وتركها حتى يغني عنها حسن بالنسبة إلى البعض الآخر طلقه غير موطوءة
ولو يفيض ولموطوءة تفريق الثلاث ثلثه ثلاثه اظهار لا وطى فيها ولا في
حيض قبلها ولا طلاق فيه فيمن حيض وثلاثه شهرين حتى غيرها حسن
وسمي فعلم أن الأول سمي بالاولي وحل طلاقين أي لايسته والصغيرة
والخامل عقب وطى لان الكراهة فيمن حيض يوم الجمل وهو مفقود ههنا
والبدعي ثلاث متفرقة او ثلثات مبررة او مرتين في طهر واحد لا رجعة
فيه او واحدة في طهر وطى فيها وواحدة في حيض موطوءة لوقا والبدعي
ما خالفها كان او جز وافود وجب جعتها على الأصح فيه أي في الحيض فعا
للحصىة فاذا ظهرت طلقها ان شا او اسكها بقيد بالطلاق لان الخصير
والاختيار والقطع في الحيض لا يكره محتي والنقاس كالحيض جوهرة قال لموطوءة
وهي حال كونها ممن حيضت طلاق ثلاثا او ثنتين للمستوفى عند كل
طهر طلقه وتنفذ ولاها في طهر لا وطى فيه فلو غير موطوءة او لا حيض تنفع واحدة
لها ثم كلما تكلمها او مضى شهر يقع وان نوي ان تنفع الثلاث الساعة او تنفع
عند راس كل شهر واحدة تحت نيته لا نه محتمل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ
عاقلا ولو تفقد لا بد ايج ليدخل لسكران ولو عبدا او مكرافا ان طلاقه صحيح
لا اقراره بالطلاق وقد نظم في النظم ما يصح مع الاكراه فقال
• طلاق وايل ظهار ورجعة • بكاح مع استيلاء عفو عن العدة
• رضاع وايمان ونفي وندره • قبول لا بداع كذا لصلح عن عمد
• طلاق علي جعل عيبه انت • كذا العتق والاسلام وتدير للعبد

والجواب

واجاب احسان وعشق فخره • نقض مع الاكراه عشر نزل في العدة
او منازلا لا بقصد حقيقة كلامه او سفيها خفيف العقل او سكران ولو
بنبيلا وحشيش او فيوف او يخ رجوا به يفي بضميع العدة وزي اخلف
الضحيح فيمن سكر مكرها او مطلقا نعم لوزال عقله بالصداع او مباح لم يقع فيه
المقتضا في محزيا للزاهدي لولم يميز ما يقوم به الخطاب كان بقصره باطلا
انتهى واستثنى في الاشياء من بقصر فوات السكرات سبع مسائل منها
الوكيل بالطلاق صاحبا لكن فيدها البراري يكونه على مال والواقع بطلانها
ولم يوقع الشافعي طلاق السكرات واختاره الطحاوي والكرخي وفي النكاح
عن التفريق والغتوي عليه او اخرجس ولو طاريا ان دام الموت به يفي
وعليه فقصر فاته موقوفة واستحسن الكمال اشتراط كناية به باشارته
المعمودة فانما تكون كعبارة المناطق استحضانا ومحطيا بان اراد ان تكلم
بحري على بسا نه الطلاق او تلفظ به غير عام بعناه او عاقلا او ساهيا او
بالفاظ مصففة يقع قضا فقط بخلاف اطلاق واللاعب فانه يقع قضا واما
لان الشارع جعل هذه به جدا فخر او مريضا او كافرا لوجود التكليف واما
طلاق الفضولي والاجارة قولا وفعللا فكانا كاح بزانية وبها على عتار
الزوج المذكور لا يقع طلاق المولي على امرأة عبده لحدثي بزانية الطلاق
لما اخذنا السابق الا الا شرط في العقد فقار زوجها منك علي ان امرها بيدي
اطلقها كما شئت كما شئت فقال العبد ملك وكذا اذا قال العبد اذ
تزوجتها فامرها بيديك ابدا كان كذا كناية والمجنون اذا طلق عاقل لا
ثم جن فوجرا الشرط او كان عنيبا او مجنونا او اسلمت ولمو كافر وايضا بوجه الاسلام
وقع الطلاق اشياء والعبي لومرا لها واجاره بعد البلوغ اما لو قال او قعته
وقع لانه ابتداء ايقاع وجوز الامام احمد والعتوه من العتة وهو اختلال في
العقل والبرسم بالكسرة علة كالمجنون والمغني عليه هو لغة الغشي والمدهوش
فخر وفي اللاموس دهش حخير ودهش بينا المصقول فهو مدهوش وادهشه
الله والنايم لا تنف الا رادة ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا جبر ولا انشا
ولو قال اجزته او وقعته لا يقع لانه اعاد الصبر الى غير معتبر جوهرة ولو قال
وقف ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع حر واذا ملك احدهما الاخر كله او ضعه
بطل النكاح ولو قال حرزته حين ملكته فطلقها بالعدة او خرجت الحريم اليها
مسلة ثم خرج زوجها كذا لك مسلا فطلقها في العدة الغاء الثاني في المسلمين

وأوقفه الثالث فيهما واعتبار عدده بالنساء وعند الشافعي بالرجال فطلاق
حرة ثلاث وطلاق أمة ثنتان مطلقا ويقح الطلاق بلفظ الحقةنية
أو دلالة حال لا عكسه لأن إزالة الملك أقوى من إزالة القيد **فروع**
كتب الطلاق إن استبينا على خروج وقع أدنوي وقيل مطلقا ولو على ما
فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة أو الخطاب كان يكتب بلائنه إذا ناك
كتابي هلا فانت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهره وفي بحر كبت لا ملأه
كل امرأة في غيرك وغير فلا نه طالق ثم يحكي اسم الأخيرة وبجته لم نطلق
وهذه حيلة عجبية وسيجيء ما لو استثنى بالكتابة كـ هـ

باب الصريح

صريحه ما لم يستعمل إلا فيه ولو بالفارسية كطلقتك وأنت طالق وطلقة
بالشديد في خطها لأنه لو قال إن خرجت يقع الطلاق أو لا يخرج
إلا بأذن فإني طلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الإضافة إليها ويقحها
بمنه إلا لفظا وما بعنا ما من العيرج ويدخل نحو طالاغ وتالاغ وطلاك وتلاك
أو طلق أو طلاق بأش بلا فرق بين عالم وجاهل وإن قال بعدنه خويفا
لم يقيد قضا إلا إذا شهد عليه قبله بكه فيتي ولو قيل له طلقت امرأة كـ
فقال نعم أو بلا بالباطل طلقت بحر واحدة رجعية وإن نوي خلافا من لبيان
أو أكثر خلافا للشافعي ولم ينو شيئا ولو نوي به الطلاق عن وثاق دين لم يقهره
بعده ولو مكها صدق قضا أيضا كما لو صرح بالوثاق أو القيد وكذا لو نوي طلاقها
من زوجها الأول على الصريح حانية ولو نوي عن العلم بصدق أصلا ولو صرح
به دين فقط وفي أنت الطلاق أو طلاق أو أنت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقا
يقع واحدة رجعية إن لم ينو شيئا أو نوي حيني بالمصدر لا نه لو نوي بطلاق واحد
وبالطلاق أحري وقعا رجعتين لو مدخولا بها كقوله أنت طالق أنت طالق
ونبغي واحدة أو ثنتين لا نه صريح مصدر لا يحتمل لعدد فان نوي ثلاثا
فثلاث لا نه حكي وكذا كان اثنتان في الأمة وكذا في حرة تقدمها
واحدة جوهره لكن جزم في البحر أنه شبه بمثله الثلاث في الحرة ومن لفظ
السنفلة الطلاق يلزم في الحرام يلزم في الحرام على وعلى الطلاق فيقع بلائنه
للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون مينا فكيف بالجنث نصيح القهري وكذا على
الطلاق من ذراعي بحر وكذا قال طلاقك على لم يقع ولو زاد لاجل لأدم و
ثابت ورض هل يقع قال البرازي المختار لا وقال الخاص المختار نعم وكذا قال

طلقك الله هل يفتقر لنية قال الكمال الحق نعم ولو قال لها كوني طالق
أو طلقي أو نأى مطلقا بالشديد يقع وكذا باطال بكسر اللام وضمها
لأنه تزييم أو أنت طالق بالكسر ولا توقف على لنية كما لو تبيح به الخلق
وفي المنع عن النصيح الصحيح عدم الوقوع بوهنتك طلاقك وخوفاً وإذا أضف
الطلاق إليها كانت طالق أو إلى ما يجبر به عنها كالرقبة والعتق والرج
والبدن والجسد لا لا طرف داخل في الجسد دون البدن والفرج والوجه
والراس وكذا لا است خلاف البضع والدم والدم على المختار على المختار
خلاصته وإضافته إلى جزء شايح منها كضمها وثلاثها وقع لعدم تجزئته
ولو قال نصفك إلا على طالق واحدة ونصفك الأسفل ثنتين وقعت
ببخاري فإني بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث علا بالامنا فثنين
خلاصته وإذا قال الرقبة منك أو الوجه أو وضع يده على الراس والعتق
أو الوجه وقال هذا العضو طالق لم يقع في الأصح لأنه لم يجعله عبارة عن
الكل بل عن البعض حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق لراسها وقع
في الأصح ولو نوي تخصيص العضو ينبغي أن يدين فخص كما لا يقع لو أضافه
إلى اليد الأجنبية الحارز والرجل والدم والشعر والافتق والساق والخص
والظفر والبطن واللسان والاذن والعم والصدر والذن والسرة والربق
والعرق وكذا لا تدي بالدم جوهره لأنه لا يجبر به عن الجملة فلو عبر قوم
به عنها وقع وكذا كما كان من سباب الحرمه لا الحلالها قوا جزاء الطلقة
ولو من لف جزاء نطفة لعدم التحري ولو زادت الأجزاء وقع أحري
وهذا ما لم يقل نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة يقع الثلاث
ولو بلاوا فواحدة ولو قال طلقة ونصها فثنتان على المختار جوهره
وكذا لو كان مكان السدس رجما فثنتان على المختار وقيل واحدة فثاني
وسيحي إن استثنى بعض الظليق نحو خلاف انقياعه ويقع بقوله من
واحدة إلى ثلثين أو مائتين واحدة إلى ثنتين واحدة ويقوله من واحدة
أو مائتين واحدة إلى ثلاث ثلثات الأصل فيما أصله الخطر دخول الغاية
الأولى فقط عند الامام وفيما رجحه إلا بأحد كحذف ما ليس ماية إلى ألف
الفايتين اتفاقا ويقع ثلاثا نصف طلقتين ثلاثا وقيل ثلثان
وثلاثا نصف طلقة أو نصف طلقتين طلقتان وقيل يقع ثلاث
والأول أصح وبواحدة في ثنتين واحدة إن لم ينو أو نوي الحرب لأنه يكسر

هذا هو الحق في طلاق ثلاثا

الاخر الا افراد وان نوى وثنتين ثلاثا لو مدخولا بها في غير الموطوم
 واحدة كقوله لها واحدة وثنتين لا نه لم يبق للثنتين في ثنتين ولو نيت
 الضرب ثمانا لما مر ولو نوى مخنيوا او اوجع فكما مر وبقوله مرهنا الى الشام
 واحدة رجعية ما لم يضمنها بطول وكبر فبانيتها وانت طالق بكه اوتيه ملكه لو فيه
 الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا تجيز يقع للحال كقوله انت طالق برخصة
 او فضيلة او مريضة انت مريضة او انت فضيلين ويصدق في الكل بانه
 لا قضا لو قال عنيت اذا دخلت او اذا لمست او اذا مررت ويخذلك تسليق
 به كقوله الى سنة او الى براس الشهر او الشنا او اذا دخلت مكة تغليق وكذا في ذلك
 الدار وفي بسك ثوب كذا وفي صلاتك ويخوذ لك لان الضار في شبه الشرط
 ولو قال لا خورك او خيضك تجيز ولو قال لا تغلق وفي خيضك وهي خايش
 فحتى تخضر اخرى في خيضتك فحتى تخيض وتظهر وفي ثلاثة ايام تجيز
 وفي حي ثلاثة ايام تغليق بحي لثالث سوي يوم حطه لان الشروط
 تعتبر في المستقبل ويوم القبلية فهو قبله تجيز وفي طالق تطليقة حسنة
 في دخولك الدار ان رفع حسنة تجز وان نضبها تعلق وسال لكساي محلا
 على قال لا مراته شحد

فان ترفقي باهند فالرفق حين وان تخذي باهند فالخرق شام
 فانت طالق والطلاق غرقه ثلاث ومن جرق اعوق واظلم
 لم يقع فقال ان وقع ثلاثا فواحدة وان نضبها فثلاث وتامة في المعاني
 وفيما علقته على الملقى وبقوله انت طالق غدا او في غد يقع عند طلوع
 الصبح ومع 2 الثاني فيه العصري اخر النهار قضا وصدق فيه ما ديانته ومثله
 انت طالق شعبان وفي انت طالق اليوم غدا اليوم اعتبار اللقط الاول ولو عطف
 بالاول وقع في الاول واحدة وفي الثاني ثمان كقوله انت طالق بالليل والنهار
 اول النهار واخره وعكسه او اليوم وراس الشهر والاصل انه متى اضاف الطلاق
 لوقتين كايين ومستقبل فخر عطف فان بدا بالحائز اخذوا بالمستقبل فخر
 وفي انت طالق اليوم واذا جاء غدا وانت طالق لا يرعد اطلقت واحدة للحال
 واخرى في الغد انت طالق واحدة او لا او مع موتي او مع موتك فلو ما الاول
 فخر في الشك واما الثاني فلا ضار فيه لا نفع او للوقوع كذا انت طالق قبل ان
 انشرك او امس وقد نكحها اليوم ولو نكحها قبل امس وقع لان الان لا انشا في ذلك
 انشا في الحال ولو قال امس واليوم تغردو بجكسه اخذ وقيل بجكسه وانت

طالق

طالق قبل ان اخلق او قبل ان اخلق او قبل ان اخلق ان طلقك وان انا صبي او نائم او حزين
 او نائم او مجنون وكان محبوسا كان لغوا بخلاف قوله انت حر قبل ان اشر بك
 او انت حر امس وقد اشتراه اليوم فانه يفتق كما يفتق لو افر بعد امس اشتراه
 لا فزاره محرته انت طالق قبل موتي بشهرين او اكثر ومات قبل مضي شهرين
 لم تطلق لا تنقأ الشرط وان مات بعده طلقت مستند الاول المدة لا عند
 الموت وقائده انه لا ميراث لما لان العدة تنقضي بشهرين ثلاثا خض
 قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او راس كل شهر ولا نية له تقع والحظر
 فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او مع او عند او كل ما مضى يوم يقع ثلاث
 في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الطلاق عند ولا تعدد وفي الخلاصة
 انت طالق مع كل يوم تطليقة ثلاث للحال قال طوكلها عمر طالق الان
 لا تطلق حتى يموت احدا مما فطلق الا حري لوجود شرطه حينئذ قال انت
 طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع الطلاق فمقتضا العلم ان
 ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب لا فتنوا الاستناد والتبين فالانقلاب
 صيرورة ما ليس بعلقة علة كالغليق والافتضا ثبوت الحكم في الحال واستناد
 بثبوت في الحال مستندا الى ما قبله بشرط بقا الحل كل المدة كل زوم الزكرة حين
 الحول مستندا لوجوده لصاحب التبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله
 ان كان زيد في الدار فانت طالق وثبتت في الغد وجوده فيها تطلق مرجح
 القول فتقدم منه انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم
 اطلقك وسكت طلقت الحال بسكوته وفي ان لم اطلقك لا تطلق في
 ما بسكوت بل يمتد النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطليقه فتطلق
 فتبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون فارا واما اذا ادرا بلا نية مثل ان غده
 ومثل متى عندها وقد مر حكمها وان نوى الوقت او الشرط اعتبر في نفسه
 اتفاقا حيث سالم تقم قرينه الغور فعلى الفور وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت بالجمرة الاخيرة فقط
 استخسانا **ف** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا
 فحيلة ان يطلعا على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق بقيتي
 لان المطلق المقيد يخل تحت المطلق انت طالق يوم اترجك فكلما
 يلا حث بخلاف الامر باليد لا يترك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليللا تجيز
 ولو نهارا بقي للغرب والاصل ان اليوم متى قررت بفعل يستوعب المدة براديه لئلا

عليها وهي زوجة ثم بانت بعده وكذا انت طالق ثلاثا يا زانية
 ان شاء الله تعالى تخلق الاستنساخ بالوصف بزازية وفقر لما تقر
 متى ذكر العدد كان الواقع به وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في الموطوعة
 باطل بحضرة مشادة الغفلة كما تقر بان العبرة اليوم باللفظ لا بخصوص السبب
 وحمله في غير الاذكار على كونها منفردة فلا يقع الا الاولي فقط وان ذكر في الوصف
 او خبر او جعل بلفظ ونحو بانت بالاولي لا الي عدة ولذلك لم تضع الثانية بخلاف
 الموطوعة حيث يقع الكل وعدم التفرقة قوله وكذا انت طالق ثلاثا
 متفرقات او ثنتين مع طلاقي اياك فظلمها واحدة وقبح واحدة كما لو قال
 نصفاً واحدة على الصحيح جوهرية ولو قال واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقاً
 لا نه جلة واحدة ولو قال واحدة وعشرين وثلاثين فثلاث لاسم
 والطلاق يقع بمراد فترت به لانه نفاد عند ذكر العدد بعد عدده
 الوقوع بالصيغة فلنوبات يعم الموطوعة وغيرها بعد لا يقع قبل تمام العدد
 لغير ما تقر ولو مات الزوج او اخذ امرته قبل ذكر العدد وقع ولحق
 عملاً بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا يقصده ولو قال احب الموطوعة انطالق
 واحدة وواحدة بالعطف قبل واحدة او بعد واحدة يقع واحدة بآية
 ولا تحقها الثانية لعدم العدة في طالق واحدة بعد واحدة او قبلها واحدة
 اذ مع واحدة او معها واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع بالاول لغا الثاني وبالثاني
 اقتراناً لان الايقاع عند النكاح الماضي يقع في الحال ويقع بآية طالق واحدة
 واحدة ان دخلت الدار ثنتان لو دخلت لتعلمها بالشرط دفعة ويقع
 واحدة ان قدم الشرط كان العلق كالخبر ويقع في الموطوعة ثنتان في كلهما
 لوجود العدة ومن سأل قبل وبعد ما قيل فما يقول المقيما لله الله
 كنه ولا زال عنه الاحسان
 فتي علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله ونحوه
 ويشترط على ثمانية اوجه فيقع بحض قبل في ذي الحجة وبحض بعد في حاد
 الاخرة وقيل لا ولا او وسطا او اخر في شوال ويحد كذلك في شعبان
 لا لغا الطرفين فيبقى او بعده رمضان ولو قال امراي طالق وله امرتان او ثلاث
 تطلق واحدة متمم وله خيار المعيين اتفاقاً واما يصح الريلعي فانما هو في
 غير الصحيح كما مر في حرام كحرره المصروع في الا بالاقال لسانه الاربع بين
 تطليقة طلق كل واحدة تطليقة وكذا لو قال بينك تطليقتان او ثلاث

او اربع لا ان ينوي قسمة كل واحدة منهما فطلق كل واحدة طلاقاً هكنا
 الي ثمان تطليقات فان زاد عليها طلق كل واحدة ثلاثاً ومثله قوله
 اشركتكن في تطليقة خائبة وفيها قال لا مرا قين لم يدخل بواحدة منهما
 امراتي طالق امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدح
 فله ايقاع الطلاق على احدهما الصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا
 على غيرها قال امرا تم طالق ولم يسم وله امرأة معدومة طلق امراته
 استحساناً فلو قال لامرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الا بينية ولو كان
 له امراتين كلتاهما معدومة لم يصر في ايها شائخا خائبة ولم يحك خلافاً **دروغ**
 كمر لفظ الطلاق وقع الكل فان نوي التاكيد دين كان اسمها طالق او حرة فناداها
 ان نوي الطلاق او العتاق وفعا ولا لا قال لامرأة هذه الكلية طالق طلق
 او احده هذا الجارح عتق قال انت طالق او انت حرة عني به الاخبار كذا وقع
 فضا الا اذا شهد عليه ذلك وكذا المعلوم اذا شهد عندا اختلاف الظالم بالطلاق
 الثلاث انه يحلف كذا يصدق فضا وديانة شرح وهما بينة وفي المهر قال
 فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنيت غير هادي ولو غيره صدق قضاء
 وعليه هذا لو حلف لداينه بطلاق امراته فلانة واسمها غيره لا تطلق وقد
 كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعه من اهل بيته قال المهر وسينبغي
 للجزم بوقوعه فضا وديانة ولو قال انت طالق في قول القمها او فلان القاضي
 او المقيدين قال لسا الدنيا ولسا العالم طواق لم تطلق امراته بخلاف سائر الخلة
 والدار والبيت وفي سائر الضريبة والمعدة خلاف الثاني وكذا الحق قالت
 لزوجها طلقني فقال فعلت طلقك فقال طلقك فواحدة ان لم يوالثا
 ولو عطف بالواو وثلاث ولو قالت طلقك بقي فاجاز طلقك
 اعتباراً بالانشا كذا بينت نفسي ان نوي ولو ثلاثاً بخلاف الاول وفي
 اخبر لا يقع لانه لم يوضع للاجوابا وفي البزارية قال بين احبهم من
 كانت امراته عليه حراماً فليفع هذا الامر ففعله واحده منهم فهو امراته
 محرمتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال لجماعة كل من له طليقة
 فليصدق بيده فصفوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون
 في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرته طالق ثم تكلم الخاطف طلق
 امراته لان كلمة من التميم والخالف لا يخرج نفسه عن البيعة فخذت
باب **الكنايات**

كتابته عند الفضا مالم يوضح له أي الطلاق وأحمله عليه فالكتابات لا تنطلق
 بها قضا لا بنية أو دلالة لطلاق وهي حالة الطلاق أو الغضب والخالات ثلاث
 رضى وغضب ومذكرة والكتابات ثلاث ما يحتمل الرد ويصلح للسبب الأول
 فهو اخرجى وأذهبى وقوى تقضى بخري اشترى تنقلى انطلقى اغربى غري
 من العزبة أو الخروبة يحصل رد أو خطبة بريد حرام باین ومرد ذهابه كنه
 شله يصح ساءوا عندى واستبرى وحك انت ولحق انت حرة لختاد
 امرك بيدك سرحك فارتك لا يحصل الرد والسبب ففي حالة الرضى يخرج
 الغضب والمذكرة تنصف الاقسام الثلاثة على نية للاختلاف والفضل
 يمينه في عدم النية ويكتفى بخليفها في غير ذلك فان ابي دفعته للحاكم فان كل
 فرق بينهما محبتي وفي الغضب توقف لا ولا ان نوي وقع والا لا
 وفي مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالخيرين وان لم ينو لان
 مع الدلالة لا يصدق قضا في نية لنية لا بها اقوى لكونها ظاهرة والنية
 باطنة وكذا تقبل بنية على الدلالة لا على نية الا ان يقوم على قراره
 باعاده ثم في كل موضع تشترط النية فلو السوال هل يقع نعم ان نوي
 ولولم يقع بقول واحدة ولا يتعرض لا شترط النية بزارية فيلخص وقوع
 رخصة بقوله اعندي واستبرى وحك وانت واحدة وان نوي اكثر
 ولا عبرة باعجاب واحدة في الاصح ويقع ساءوا اي باقي الفاظ الكتابات
 المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكتابات ايضا كما نرى من طلاقك
 وخطبت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتحقيق وانت اطلق من امرأة
 فلان وهي مطلقة وانت طلق وغير ذلك مما صرحوا به خلا لاختاري
 طلقها واحدة فحلبها ثلاثا ونوي بالاول طلاقا والباقي حضا صدق
 وان لم ينو شيئا فلثلاث فان نية الثلاث لا تخرج فيه ايضا ولا يقع به ولا
 بامرئ بيدك مالم تطلق المرأة نفسها كما ياتي الباین ان نواها او المذنين
 لما قدر ان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان نواه للوجه
 الحسنة والاصح في الامة نية الثنتين قال اعندي ثلاثا ونوي بالاول
 طلاقا وبالباقي حضا صدق قضا لنية حقيقة كلامه وان لم ينو به اي بالباقي
 شيئا فلثلاث لدلالة الحال بنية الاول حتى لو نوي بالثاني فقط فثلاثان
 او بالثالث فواحدة ولولم ياكل ليرقع واقسامها الرجعة وعشرون ذكرها
 الحال ويراد لو نوي بالكل واحدة فواحدة بانه وثلاث قضا ولو قال

انطلاق

انطلق اعندي او عطفه نوا او فافان نوي واحدة فواحدة او ثنتين
 وقضا وان لم ينو ففي الواو ثنتين وفي الفاقيل واحدة وقيل ثنتين طلقها
 واحدة بعد الدخول فحلبها ثلاثا فاما لو طلقها رجيا فجعله قبل الرجعة
 باينا او ثلاثا وكذا لو قال في الرجعة الرضا مرا في ثلاث نطقيات
 بتلك النطقية او الرضا بتطمين بتلك النطقية فهو كما قال
 ان طلقك فهي باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجيا لان الوصف لا يسبق
 للوصف كما مر فذكر الصريح يلحق الصريح ويلحق الباین بشرط العدة
 والباین يلحق الصريح الصريح مما لا يحتاج الى نية باينا كان الواقع به او رجيا
 فخرج منه الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي
 ويجوز المال والباین ولا يلزم المال كما في الخلاصة فالاعتبار فيه اللفظ
 المعنى على المشهور لا يلحق الباین الباین اذا لم يكن جعله لخاصة لا وان كانت
 باين او ابتك بتطمين لا يقع لانه اخبار ولا ضرورة في جعله انشا
 بخلاف ابتك باخري او انت طالق باين او قال نويت البينة انشا
 الكري لتعذر جعله على الاخبار فيجعل نشا ولذا وقع المعلق كما قال الا اذا
 كان الباین معلقا بشرط او مضافا قبل ايجاد المتخير الباین كمؤمنان دخلت
 الدار كانت باين ناويا ثم ابانها ثم دخلت بابت باخري لانه لا يصلح احوالا
 ومثله المضاف كانت باين غدا ثم ابانها ثم جاء الغد يقع اخري وفي الجوع عن
 الوهاب نية انت باين كناية معلقا كان او متخرا فينتقم للنية ولو قال ان
 دخلت الدار فانت باين ثم قال ان كلمت زيدا فانت باين ثم دخلت الدار
 وبانت ثم كلمت يقع اخري ذخيرة وفي البرازية ان دخلت كذا فخل الله
 على حرام ثم قال كذا لا تراخر ففعل حراما بابت وكذا لو فعل الثاني على
 الاشبه فيلخص فزيد بالقبلية لانه لو ابانها او لا ثم اضاف الباین او
 علقه لم يصح كتخييره بدائع ويستثنى ما في البرازية قال كل امرأة له
 طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان دخلت كذا فامرأة كذا لم يقع
 على المختلة الباین ويصط الكل ما قيل

، لوقا اخر لا باينا مع مثله ، الا اذا علقته من قبله ،
 ، الا بكل امرأة وقد خلع ، والحق الصريح بعد لم يقع ،
 كل فرقة هي من كل وجه كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعنف
 لا يقع الطلاق في معدتها مطلقا ويصح كل فرقة هي طلاق يقع الطلاق

عدها على نحو ما بيناه **فروع** انما يلحق الطلاق لاختلاف الطلاق انما
للخدة للوطي فلا يلحقها خلاصته وفي الفتية زوج امراته من غير ان يكون طلاق
ثم وقع ان نوي طلقت اذهبي وتزوجي ففتح واحدة بلا نية اذهبي الى جهم
يقع ان نوي خلاصته وكذلك اذهبي عني وافلحي وصلى النكاح وانت علي
كللتية او كلتم الخنزير او حرام كلما لا منه تشبيهه بالسرعة ولا يقع بالرجعة
طرق عليك مفتوحة وان نوي ما لم يقبل خري اي طريق شيئا
باب نفويض الطلاق
لما ذكرنا يوقعه بنفسه بنوعيه ذكرنا يوقعه غير باذنه وانواعه ثلاثة
نفويض وتوكيل ورسالة والفاظ النفويض ثلاثة تعيين وامر بيل
ومشئة قال لها اختاري وامرك بيدك بنوي نفويض الطلاق لانها
كنية فلا يجلان بلا نية او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها
بمشتا فنه او اخبرها ان طال يوما او اكثر ما لم يوقعه ويعطي الوقت قبل
علمها ما لم تقم لتبذل مجلسها حقيقة او حكما بان تعلم بقطعها مما يدل على علم
لانه ملكك فتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل لم يصح رجوعه حتى يرض
ثم طاف ان لا يطلقها فطلعت لم يثبت في الاصح لا تطلق بعد اي المجلس
الا اذا زاد على قوله طلق نفسك واخواته متى شئت او بقي ما شئت واذا
شئت او اذا ما شئت فلا تنفيع بالمجلس ولم يصح رجوعه لما امر وما في طلق ترك
او قوله لا جنبي طلق امراتي فبصح رجوعه عنه ولم يقيد بالمجلس لا توكيل
محضر وهي طلق نفسك وضررتك كان ملكا في حقها توكيل في حق ضررتها
جوهره الا اذا علقه بالمشئة فيصير توكيلا وتوكيلا والضرر بينهما
في خمسة احكام ففي التملك لا يرجع ولا يجرى لا يبطل بجنون الزوج وتقييد
بمجلس لا يبطل بجنون نفويضه بجنون وصي لا يقبل بخلاف التوكيل لحد
نعم لو جرد النفويض لم يقع فيها تشويع ابتداء لا نقا عكس لقاعدة
فليحفظ وجلس القائم وانكا القاعدة وفقود الملكية ودعا الابا ذعيم
المشهوره بفتح فضم المشاوره دعا شهود للشهاد على اختيارها الطلاق
وابقا دانه هي اكبتها لا يقطع المجلس ولو اقامها او جلسها عكره
بطل لتمكنها من الاختيار والملك لها كالبيت وسيرد انبها كسيرها
حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بسير الدابة لا مضافه اليها
الا ان يجيب مع سكوتها او يكونا في محل يقودهما الحال فانه كالسفينة

وفي اختياري نفسك لا تضع نيته الثلثة لعدم تنوع الاختيار
بخلاف انت باين وامرك بيدك بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي
او انا اختار نفسي استخسا بخلاف قوله طلق نفسك فقالنا ناطاق
او انا اطلق نفسي لا نه وعجوه ما لم يتعارف لا بنوي الانشا وذكر النفس
او الاختيار في احد كلاميهما شرط صحة الوقوع بالاجماع ويشترط ذكر ما نقله
فان كان مقصلا فان في المجلس مع لائمتك فيه الانشا والا لان
ينضاد فاعلى اختيار نفسي فيصح وان خلا كلامها عن ذكر النفس رد
وناجية واقتره البهلي والباقي لكن رده الكال ونقله الاكل يقبل
فالحق منعه ثم قلوا قال اختاري اختيارة او طلقه او امك وقع لوقات
اخترت فان ذكر الاختيار لذكر النفس اذ التانيه للوحدة وكذا ذكر
التطبيق وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت لي وامري واهلي والازواج
يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدهما كما شئت
فلم يحصل اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي
او نفسي لا بل زوجي وقع ومات الاختيار من عدم الوقوع شبهة لو عكت
لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل امرهما كما لو عطف باوا وارشاهما لاختاره
فاختارته او قالت الحق نفسي باهلي ولو كررها اي لفظة اختاري
ثلاثا يعطف او غير فقالت اخترت واخترت اختيارة او اخترت
الاولى والوسطى او الاخيرة يفتح بلا نية من الزوج دلالة التكرار
ثلاثا وقال يقع في احرمه لا ولي له واحدة بلا نية واختاره الطحاوي
بحرقا قره المفدي وفي الحاوي القدي وبه ما خذا نتهى فقد اذاد قولها
هو المفتي به لان قولهم وبه ما خذ من لا لفاظ العلم بها على لا فتى كذا خط
المشرف الغدي محشي لا شياه ولو قالت في جواب الخبير المذكور لفتن
نفسني واخترت نفسي بطلقة او اخترت الطلقة الاولى بان بولص
في الاصح لنفوضه بالباين فلا تملك غيره امرك بيدك في تطبيقه او اختار
تطبيقه فاخارت نفسها طلقت رجعية نفويضه اليها بالبرج والمفدي
للمبيونة اذا قرن بالبرج صار رجعيا كعكسه فيد بفي مشلها بالاختلاف
لنطلق نفسك او حيي نطلق في بلا نية كما لو جعل امرها بيدها ولم يضل
نفتي ليك فطلق نفسك متى شئت فلم يضل فطلقت كان باينا لا لفظ
الطلاق لم تكن في نفس الامر **فروع** قال خيرا امراتي فلم تختار

ما يجبرها بخلاف اختيارها بالحيار لا قرار به قال لها انت طالق اذ شئت
واختاري فقالت شئت واخترت وفتح ثنات قال اختاري ليوم وغدا
اخذوا اختاري غدا فخذ قال اختاري اليوم وامرك بيدك هذا الشهر
خيرت فحيق بينهما وانكار يومها او شهرها من ساعة تكلم اليه مثل هذا الخدائي تمام
ثلاثين يوما ولم يخله طارا من شهر خبير في الميتة ويومها ولا يبطل الوقت
بالاعراض بل يعني الوقت علت ولا **باج** **الاخر باليد**
هو كاختيار الانبياء الثلاثة لا غير اذ قال لها ولو صخر لا نه كالتخليق
بزازية امرك بيدك او بشمالك او فمك او لسائك بنوي ثلاثا اي من نفوسها
فقالت في مجلسها اخترت نفسي واحدة او قبلت نفسي واخترت امري
اوانت علي حرام او مني يمين او انا منك يمين وطالق وقعن وكلا لوقال ابوها
فتبعتها خلاصة وبتبني ان يقيد بالصغيرة واعزتك طلاقك وامرك بيدك
وبيدك وامري بيدك علي المختار خلاصته كامر بك بيدك وذكر اسمته تعالى
للمترك وان لم يتو ثلاثا فواحدة ولو طلقت ثلاثا فقال نوت واحدة
ولا دلا له خطف وتقبل بينتها علي لدلالة كامر واتحاد المجلس وعلما وذكر
النفس وما يقوم مقامها شرط فلوجعل امرها بيدها ولم تعلم بذلك
وطلقت نفسها لم تطلق احدا شرطه خائنه وكل لفظ يصح للايقاع منه
يصح للجواب منها وما لا يصح للايقاع منه فلا يصح للجواب منها فلو قالت
الطالق او طلقت نفسي وفتح بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف
بالطلاق دون الرجل اختيارا لا لفظا الاختيار خاصة فان لم يمس من الفاظ
الطلاق وتصح جوابا بما بدايع لكن يرد عليه صفة بقولها وقولها بيما
كما مر فندبر وفي قولها في جوابه طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي تطليقة
بانت بواحدة كما تقر ان المختار نفويض الزوج لا ايقاعها ولا يدخل لليل
في قوله امرك بيدك اليوم وكعد غدا لانها علي كان فان ردت الامر في
يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان امرها بعد عد ولو طلقت ليل لم يصح
ولا تطلق الامرة ويدخل لليل في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها
لم يبق في الغد لا نه نفويض واحد ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك
غدا فما امران ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى **فمن**
ظاهر امرها انه يرتد بدها ككثير في العادة انه يرتد قبل قبوله لا بحكم
كالا براد انه في المختار لا يبقى في الغد لكن في الوو الجنية امرك بيدك الي لرس

الشهر

الشهر فقالت اخترت زوجي بطل حيا لها في اليوم ولها ان تختار نفسها
في الغد عند الامام ووجهه في لدرأية انه متى ذكر الوقت عنبر تعليقها والا
فتعليقها بطل لوطلقها بايناهل يبطل امرها ان كان النفويض مختارا وان كان
مخلقا كان دخلت الدار وموقفا لا عكاديه لكن في البحر عن الفضية طاهر
الدراية ان العلق كالمختار **فروغ** تكلم علي ان امرها بيدها صح
ولو ادعت جعله امرها بيدها لم يسمع الا اذا طلقت نفسها بحكم الامر
ثم ادعته فسمع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر في القول لما جعل
امرها بيدها ان ضربها بخير جناية فضرها ثم اخذها فاقول له لا نه منك
وتقبل بينتها علي الشرط المنفي كما ينبغي طلبا وليا وها طلاقها فقا لا زوج
لا بينهما ما تريدني فعلا ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم يرد
الزوج النفويض والقول له فيه خلاصة لا يدخل بكاح الفضولي ما لم يقل
ان دخلت امرأة في نكاحي جعل امرها بين رجلين فطلقها احدها لم يفسح
فصل في المشية قال لها طلق نفسك ولم يوافق في واحدة
او اثنين في الحرة فطلعت وقت وجبة وان طلعت ثلاثا ونواه وقحن
فقد خطبها لانه لو قال طلق اي نسائي شئت لم تدخل تحت عموم خطابه
وبقولها في جوابه ابنت نفسي طلقت رجبية ان اكاره لانه كناية لا لغير
نفسه وان اكاره لان الاختيار ليس بصريح ولا بكناية ولا يملك الزوج
الرجوع عنه اي عن النفويض باواعه الثلاث لما فيه من معنى التخليق
وتقيد بالمجلس لا نه عليك الا اذا ارادتي شئت وكوه مما يقيد عموم
الوقت فطلق مطلقا ولو قال لرجل وقال لنا طلق صرتك لم يقيد المجلس
لانه توكل فله الرجوع الا اذا زاد وكلا عز لك فانت وكيل الادا
زاد ان شئت فتقيد به ولا يرجع لصيرورته عليك في الخائنة طلقها اذ شئت
لم يصير وكلا ما لم تشا فاذ اشأت في مجلس علمها طلقت في مجلسه لا غير
والوكلا عنه غافلون قال لما طلق نفسك ثلاثا وتبينت وطلقت
واحدة وفقت لانه بعض ما فرضه وكذا الوكيل ما لم يقل باللف لا يفتح
شي في عكسه وقال واحدة طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت واحدة
وكذا عكسه لا يفتح فنه لا شرائط الواقعة لفظا لما في تخليق الخائنة
امرها بان ارجع في محنت في الجواب وفتح ما امر الزوج به ويلجؤ صنف
والاصل ان الخائنة في الوصف لا تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يخلع

بشيئها فان علقه فخلست لم يقع شيء لانها ما انت بمشيئة ما فوض اليها لاختار
تحررها بحشر فطلعت ثلاثا او واحدة فطلعت فضا لم يقع قال لها انت
طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت بيوي لطلاق او قال
شئت انك لا احد روم اي لم يوجد بعد كان شايي وان كان الليل هي في النهار بطل
الا امر فقد الشرط وان قالت شئت ان كان كذا لا مرقه عني اراد بالماضي
لحق وجوده كان ان اي في الدار وهو فيها او ان كان هذا لئلا وهو فيها امثلا
طلعت لانه تخير قال لها انت طالق متى شئت ومتى ما شئت او اذا شئت
او اذا ما شئت فردت الامر لا يريد ولا يتقيد بالجنس ولا يطلق نفسها
الا واحدة لانها نعم الارمان لا الافعال فضلا عن التطبيق في كل زمان لا يتقيد
بعد تطبيق ولما تفرق الثلاث في كل شئت ولا تجمع ولا تنفي لانه العموم
الا فرد ولو طلعت بحدود اخر لا يقع ان كانت طلعت نفسها ثلاثا
متفرقة والافعال تفرقها بعد زوج اخر وهي مسئلة الهدم الانية انت
طالق حيث شئت واين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قامت
من مجلسها قبل شئها لا مشيئة لما لا يمكن للكان ولا تعلق للطلاق به فخللا
مجازا عذر ان لا يما ام الباب في كيف شئت يقع في الحال رجعية فان شئت
بانية او ثلاثا وقع ما شئت مع نية والارجعية لموطوءة والايات وبطل الامر
وقول لم يلعب والعيني قبل الدخول صوابه بعده فتنبه وفيه كم شئت او ما شئت
لما ان تطلق ما شئت في مجلسها ولم يكن مدعيها للصورة وان رد ثلاثا انت
بما يفيد الاعراض ان لا نه عليك في الحال فجوابه كذلك قال لما طلق نفسك
من ثلاث ما شئت تطلق مادون الثلاث ومثله اختاري من الثلاث
ما شئت لان من تعميمية وقال بانية فمطلق الثلاث والاول اظهر
فرد قال انت طالق ان شئت وان لم تشاي طلعت الحال
ولو قال انك تخير لطلاق فانت طالق وان كنت تخضبه فانت طالق
لم تطلق لانه يجوز ان لا تختار لا يجر ان تشا ولا تشا ولو قال لما اشركا
حدا للطلاق واشد كما بغض الطالق فقالت كلانا اشد حباله لم ترفع لدعوي
كلان صاحبها اقل حبالها فلم يتم الشرط ثم التعلق بالمشيئة او الارادة او الزنا
الطهوي والحيث يكون عليك فيمضي التعلق فيتعبد بالمجلس كمرتك بيدك بخلاف
التعلق بخيرها **باب** **التخليق** هو علقه
تخليقا علقا جملة واصلا بطر حصول مضمون جملة لمحصل مضمون جملة

اخرى

اخرى ويسمى مينا مجازا وشرط صحتها كون الشرط معدوما على خطر الوجود والخلق
كان كان السما فوقنا تخير والمستقبل كان دخل الجمل في سم الخياط نحو كونه
متصلا لا لعذر وان لا يقصد به المحاراة فلو قال يا سلفة فقال انكنت كما
قلت فانت كذا تخير كان كذلك او لا وذكر الشرط فمما انت طالق ان
لغوبه فيقضي ووجوده باطحيث تاخر الجزا كما ياتي شرطه الملك حقيقة
كقوله لقنه ان فعلت كذا فانت حر او حكا وكذا كقوله لم تكتبه
او معتد تدر ان ذهبت فانت طالق والاضافة اليه اي الملك الحقيقي
علما او خاصا كان ملكك عبد او ان ملكك كالحبر فكذا والحكي كذلك
كان نكحت امرأة او ان فكنك فانت طالق وكذا كل امرأة ويكفي معنى
الشرط الا في المعينة باسم او نسب او اشارة فلو قال المرأة التي ترفقها
طالق تطلق بزوجها ولو قال هذه الي اخره لا تفرقها بالاشارة فلفي
الوصف فلفي قوله لا جنبية ان زرت ريدا فانت طالق فكنها وزارت وكذا
كل امرأة اجتمع معها في فراش فلفي طالق فزوج لم تطلق ومثله
كل حاربه اطواها حرة فاشترى جارية فوطيها لم تعق احدا الملك والاشارة
اليه وافاد في البحر ان زيارة المرأة في غرض لا يكون الا بطعام معها يطبخ عند
المذود والخصف كما لفي بقا عده الطلاق مقارنا لثبوت ملك كالتطلاق
مع كالحك ويصح مع تزويج اياك لتمام الكلام بقا عده ومفصوله او زواله
كع موتي وموتك **باب** في المحشي عن محرجه الله تعالى في المضا
لا يقع وبه افتى بتمه خوارزم منتهى وهو قول الشافعي والحنفى فقلبي
بعضه قاض بل حكم بكرا فاعاد ويقتضين في حد شين وهذا يعلم ولا يفتي
بزارية ويبطل تخير الثلاث للحرة والتدين للامة تعليقه للثلاث
ومادونها الا المضافة الى الملك كالمرة لا تخير مادونها اعلم ان التعلق يبطل
بزوال الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث اود ونها بدخول الدار ثم جاز
الثلاث ثم نكحها بعد التخليل يبطل التعلق ولا يقع بدخولها شي ولو كان
محرما دونها لم يبطل فيقع المعلق كله واوقع محرمية الاول وهي مسئلة
الهدم الانية ومثله فيمن علق واحدة ثم جاز ثنتين ثم نكحها بعد زوج
اخر فدخلت له رجعتها خلا فالحمد وكذا يبطل بها مرة بدار الحرب خلا فلي
لها ومفوت محل البركان كملت فلا نا اود خلت هذه الدار فانت او جعلت سينا
كما بسطناه فيما علقناه علي المتنقي وسيجي مسئلة الكور بتمه روعا

ف قال لزوجته الامتنان دخلت الدار فالتفت لثلاثا
ففتفت فدخلت له رجعتا فنية والفاظ الشرط اي علامات وجود
المحران الكسورة ولو فتحها وقع الحال مالم ينو التخليق فيدين وكذا لو حرف
الفا من الجواب في نحو طلبة و اسميته ونجاء و بما وقد و بلى و بالتفيس
كما خصناه في شرح اللقي ناذ او اذا وما وكل ولم تتمع كما الامتونة وتومنها
لاضافتها لمبني ومتي ومتي ما وكذا ذلك كلوكا انت طالق لو دخلت الدار فالتفت
بذولها ومن حو من دخل منكن الدار في طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت
بكل مرة لان الدخول اضيق في جماعة فارداد عمومها كذا في الغاية وهي غريبة وجعله
في البحر احد القولين وفيها كل من تعلق ي بطل اليمين بطلان التخليق اذا وجد
الشرط مرة الا في كل اقامة بطل بعد الثلاث لا قضاها بعموم الافعال كافتضا
كل عموم الاسماء فلا يقع ان نكحها بعد زوج اخر الا اذا دخلت كلما علي التزوج نحو
نوكها تزوجك فان كذا الدخول على سبب الملك وهو غير متناه ومن لطيف
مسائلها لو قال لوطوة كلما طلفتك فان طالق فطلقتها واحدة تقع ثلثات
وفي كل ادفع عليك طلاق يقع ثلاث لتكرر الوقوع لكنه لا يزيد على ثلاث
وذوال الملك من نكاح او يمين لا يبطل اليمين فلو بائنا او باعة ثم نكحها ونكح
فوجد الشرط طلقت وعققت لبقا التخليق بتمامه ويحل اليمين بعد
وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك طلقت وعققت والا لا في كل من
علق الثلاث بدخول الدار ان يطلعتها واحدة ثم بعد العدة تدخل فيحل اليمين
فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط اي ثبوته ليعم العدي فانقول له مع اليمين
لا نكاهه الطلاق ونكاهه انه لو علق طلاقها بعدم وصول نفقتها ايا ما فادعي
الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القضية لكن صحيح للائحة والبراز
ان القول لما قارم في البحر والنهر وهو يقتضي تخصيص المنقون لكن قال الله
وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد المنقون والشرح لانها الموضوع لنقل المذهب
كما لا يخفى الا لا بد من ان البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم يجز
بمهرتي المسئلة فامرا وكذا في شهدوا انهما لم يجبه وطلقت منه وفي المتبيين
ان لم اجامعك في حيفك فان طالق للسنة ثم قال جامعك ان حايضا
فالقول له لانه عليك الانشا والا لا انتهى **قلت** فالمسئلة السابقة
والا تنية ليستا علي طلاقا وما لا يعلم وجوده الا منها صدقت في حق
نفسها خاصة استحسانا باليمين غير بحثا ومراعاة كتابه واخذ الام

كحيض في الامح كقولها ان حضيض فان طالق وفلان او ان كنت حيتين
عدا بلسه فان كذا لو عده حر فلو قالت حضيض والحضر قائم فان انقطع
لم يقبل قولها ان يلج وحدا دي او احب طلقت هي فقط ان كد بها الزوج فان
صدقها او علم وجود الحضر منها طلقتا جميعا حرادي وفي ان حضيض لا يقع
برؤية الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر فلا فاقع من حين رأت وكان
برعيها فلو غير مدخولة فتزوجت باخر في ثلاث ايام صح فلو ماتت فيها
فارتها للزوج الاول دون الثاني وتصدق في حقها دون ضررها وفي حيت
حصى او نكحها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى تظهر منها
لان الحصى اسم للكل ثم انما يقبل قولها مالم تزحضة اخري جوهرية
وفي ان حمت يوما فان طالق تطلق حين غربت الشمس من يوم صومها
بمخلاف ان حمت فانه يقصد بساعة قال لمانا ولدت غلاما فان
طالق واحدة وان ولدت حارته فان طالق ثنتين فولدتهما ولم يدر
الاول تلزمه طلبة واحدة قضا وثلاث لثرتها اي احيا طالا احتمال
تقديم الحارته وحضت العدة بالثاني فلذلك يقع به شيء لان الطلاق المقار
لا نقضا العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج
لان منكر وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعد بالاقراء وان ولدت
غلاما وحاريتين ولا يدرى لاول يقع ثلثان قضا وثلاث لثرتها وان ولد
غلامين وحارته فولدت قضا وثلاث لثرتها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان
حملك غلاما فان طالق واحدة وان كان حارته فثنتين فولدت غلاما وحار
لم تطلق لان الحمل اسم للكل فالم يكن الكل غلاما او حارته لم تطلق وكذا لو قال
ان كان ما في بطنك غلاما والمسئلة يحلها عموم ما بخلاف ان كان في بطنك
وللمسئلة تحالها فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام **فروغ** طلاقها
بجملها لم تطلق حتى تلد اكثر من سنين مريقت اليمين قال ان ولدت ولدا
فان طالق واحدة فولدت ولدا لم يمتا طلقت وعققت قال لام ولده ان ولد
فان حرة تنقض به العدة جوهر علق العتاق او الطلاق ولو الثلاث
بسبب حقيقة تكرر الشرط او لا كان كازيد وبكر فان كذا يقع المعلق ان ولد
الشرط الثاني في الملك والا لا لا شرط الملك حالة الحث والمسئلة رباعية
علق الثلاث او العتق لانه بالوطي حث بالثقة الثابتين ولم يثبت عليه العتق
في المسئلة بالثبث بعد الا لا لا لا لان اللبث ليس بوطي ولذا لم يصير حرا

في الطلاق الرجعي الا اذا اخرج ثم اولى ثانيا خفيفة او حكما بان حرك نفسه
 فبغير رجوع بالحركة الثانية ويجب لعقلا الحد لا اتحاد المجلس لا تطلق
 المدة في قوله للقدمة ان يحتمل اي فلانة عليك في طالق اذا كان فلانة
 عليهما في عدة البائن لان الشرط مشتركهما في القسم ولم يوجد ولو نكح
 في عدة الرجعي ولم يقل عليك طلقت المدة ذكره مسكن وفيه في المهر
 محتكما اراد رجعتما والا فلا قسمه كما امر قال طهانت طالق انشا الله
 متصلا لا تنفس وسعال وجشاعا وعطاسا وثقل لسانك ثم اؤثرا
 كانت طالق باذنية ان شا الله مع الاستثنا خاتمة بخلاف الفاصل
 اللغو كانت طالق رجعتا ان شا الله وقع وبائنا لا يقع ولو قال رجعتا
 او باينا يقع بنية البائن لا الرجعي فنية ولو اء في المهر سموعا حيث
 لو في شخص اذ نه الى عنه يسمع فصح استثنائا لا صمم خاتمة لا يقع للشك
 وان ماتت قبل قوله ان شا الله تعالى وان مات يقع ولا يشترط عليه العقد
 ولا التلقظ بهما فلو تلفظا الطلاق وكتب لا استثنائا لوصولا او عكس او
 ازال الاستثنائا بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا اهل بعناه حتى لو اتي بالثنية
 من غير قصد جاهل لم يقع خلافا للشافعي وافي الشيخ الرمي للشافعي فيمن جلف
 علي شي بالطلاق فالتثنية الغير طاهرا صحت بعدم الوقوع انتهى **قال**
 ولم اراه لاحد من علمائنا والله اعلم ولو شهدا بها وهولا يدكرها ان كان حال
 لا يدري ما يجري علي لسانه لعرض حازله الاعتماد عليهما والالاخذ
 ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل
 الا ببيعة وعقبة الاعتماد والفتوى احتياطا لعقبة الفساد خاتمة وقيل
 ان عرف بالصلاح والقول له وحكم من لم يوقف علي مشيئة فيما ذكر كالانس
 والجن والملايكة والجناد والمراكمة وكذا لو شركه كان شا الله وشا زيد لم يقع
 اصلا ومثل ان لا وان لم فاذا او ما لم ومن الاستثنائات طالق لولا اوك
 او لولا حسبك او لولا اي احبك فلا يقع خاتمة ومنه سبحانه الله ذكره
 ابن المهام في فتواه قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شا الله وان شدد
 وحران شا الله طلقت ثلاثا وعتق العبد عند الامام لان اللفظ الثاني
 لغو ولا وجه لكونه توكيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء وكذا يقع الطلاق
 بقوله ان شا الله انت طالق فانه نظليق عند ما يغلق عند اي يوسف
 الاتصال المبطل بالاجاب فلا يقع كالواحد وقيل الخلاف بالعكس وعليه

فالمفتي به

فالمفتي به عدم الوقوع اذ اقدم المشيئة ولم يات بالغا فان اتى به لم يقع اتفاقا
 كما في النحر والشرب لانية والمهنة في غيرها ومثله فممن جلف لا جلف بالطلاق
 وقاله حث علي التخليق لا الابطال وبانت طالق بمشيئة الله او ارادته او بحجته
 او برضاه لا تطلق لان الباطل لا يصاق فكان كالصاق الجوز بالشرط ان اضا فداي المذكو
 من المشيئة وغيرها الي العبد كان ذلك عليك فقتصر علي المجلس كما مر وان قال
 بامره او بحجته او بقضائه او باذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضيق لنية تطل
 او الي العبد لا يدبر له بمثله التخيير فاقوله انت طالق تخم القاضي وان قال
 ذلك باللام يقع في الوجه كلها لانه للتخييل وان كان ذلك تحرف في اضافة
 الي الله تعالى لا يقع في الوجه كلها لان في معنى الشرط الا في العلم فانه يقع في الحال
 وكذا القدر فان نوي بها ضرا العجز الوجود قد مر الله تعالى قطعا كالعلم وان اضاف
 الي العبد كان عميكا في الاربع الاول وما بعناها كالمهوي والروية تخليق في غيرها
 وهي ستة ثم العشرة اما ان تضاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا
 اولام اربعة في ستون وفي البزارية كتب الطلاق واستثنائي بالكتابة صح
 وعلي ما مر عن العمادية في ما يمة وثمانون وفي كيف شا الله تطلق رجعية انت
 طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين بقي واحدة وفي الاثلاثا
 يقع ثلاثا لان استثنائ الكل باطل ان كان بلفظ الصدر او ساوية وان كان بغيرهما
 كسباي طوانق الامول او الارزيب وعشرة وهند وعبيدي لحرار الاموال او
 الاسلما وغانما ورأشد وهو الكل صح كما سيجي في الاقدار ويجتري في الاستثنائي
 كونه كلاما وبعض من جملة الكلام لا من جملة الكلام الذي يحكم بصدقه وهو الثلاث
 ففي ث طالق عشر لا تسع اربع واحدة والا ثمانية يقع ثنتان ولا سبعا يقع
 ثلاث ومتي خرد الاستثنائا بل لو كان كله اسقاطا مما يليه فيقع ثنتان
 بانت طالق عشر لا تسع الا ثمانية الاسبعة ويكونه حسنة بله علي عشرة
 الا ٩ الا ٨ الا ٧ الا ٦ الا ٥ الا ٤ الا ٣ الا ٢ الا ١ الواحدة وتقرينه
 ان تاخرا لاعداد الاول بيمينك والثاني بيسارك والثالث بيمينك والرابع
 بيسارك وهكذا ثم تسقط ما بيسارك مما بيمينك فابقي فهو الواقع لفرع
 بعض نظليق لغو خلافا لبقائه فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف
 نظليقة وقع الثلاث في المختار وعن الثاني ثنتان فصح في السراجية ان طالق
 الواحدة يقع ثنتان فانه استثنائي من ثلاث مقدم سألته المرأة الطلاق
 فقال انت طالق حسيين طلقتك فقالت المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث ذلك

والنواقي لصواحبك وله ثلاث سنو غيرها تطلق المحاطبة ثلاثا لا غيرها
املاها المحاطبة لغيره الباقى اخوا فلم يقع بصرفه لصواحبها شي **فروع**
في ايمان الفسخ ما لفظه وقد عرف في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت
طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وقع الثلاث
واقره المعزومة ان سكنت هذه البلدة فامرا ثم طالق وخرج فورا فخلع امراته
ثم سكنتها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فيلحق ان غبت عنك رقبته
اشهر فامرك ببيدك ثم طلقها فاعتدت ثم عادت للاول ثم غلبت رقبته اشهر فلما ان
تطلق نفسها ولو اخلعت لا لانه تعجز والاول تخليق دعائها للوقوع فانت
فقال متى يكون فقال غدا فقال ان لم تفعل في هذا المراء غدا فانت كذا ثم نيا في
معني الغدا لا يقع حلف لا ياتهما فاستلحق فحلفت ان تستيقظا حث ان لم
اسبغك من الحاء فغلبا ان لم اجامعك الف مرة فكذا يغلبا في المبالغة لا العدة
ان وطنتك فغلبا جاع الفرج وان نوي لدوس بالقدم حث به ايضا له امرأة
جنب وحاضرو نفسا فقال اجشكن طالق طلقت النفسا وفي الحشكن
فغلبا الحاضرو قال لي اليك حاجة فقال امرا ثم طالق ان لم اقضها فقال هي ان
تطلق امرا تك فلكل ان لا يصدقه قال لا صحابه ان لم اذهب بك للميلة الي منزلي
فامرا ثم كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم العسس فحشروهم لا يجتازن حث
من الدار الا باذني محررت فحرفها لا يجتاز حلف لا يرجع ثم رجع لشيئ منه
لا يجتاز حلف لا يجزى سأكى داره اليوم والسكن طالم كان لم يمكنه
اخرجه فاليمن علي لتلفظ باللسان ان لم تجي بفلان او ان لم يزدني ثوبي
الساعة فانت طالق فحافلان من جانب اخر بنصفه واخذ الثوب قبله فها
لا يجتاز كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي علي الى من الشهر فكذا فانت ان
قبل الشهر بطل اليمن بقي ما يكتب في القابلقي متى نقلها او تزوج عليها
او ابرا ثم من كذا ومن باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا
لصريحهم لصحة براءة الاسقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل
هذه الدار اليوم ثم قال عبده حر ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يفتق عسك
اما لصدقه ولا يمنا عوس ولا مدخل للقضا في اليمن بالله حتى لو كانت يمنة
الاول يفتق او طلاق في اليمن له خولما في القضا اخذت من المال رهما فاشترت
به لحاظه الحمام بداراهمة وقال زوجها ان لم يزد به اليوم فانت كذا حث لته
ان تاخذ كيش الحمام وتسلمه للزوج ولوضاع من الحمام فالم يعلم انه ادنيا وسقط

في البحر لا يجتاز حلف ان لم اكره اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يجتاز ولو
في بيت حتى يضيي اليوم ولو حلف ان لم يجز بيت فلا تعلق فقيد ومنع حتى
تضيي الغد حث كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيد او ان لم اذهب بك
الي منزلي فاخذها فحرف منه او ان لم تحضري للميلة منزلي فكذا فحرفها ابوها
حث في المخاض بخلاف لا اسكن فاعلق الباب وقيد لا يجتاز في المختار
قلت قال ابن السكنة والاصل انه متى يخرج عن شرط الحث حث
في العدمي لا الوجودي قال في النهر ومفاده الحث فيمن حلف ليودين اليوم
دينه فحضر لفقره وفقره من يقرضه خلا فالمسألة في المحرف فابر
باب **طلاق المريض**
عون به لاصالته ويقال له الغار لفراره من رثتها ويرد عليه قصده الي تمام
عدتها وقد يكون الفرار منها كما سيحي من غايب حاله الملاك لم يرض او غيره
بان اضناه مرض عجز به عن قامة مصلحه خارج البيت هو الامع كعجز الفقير
عن الاتيان الي المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الي داره وفي حقها ان يخرج
عن مصلحتها لخله كما في البرازية ومفاده انما لو قدرت علي نحو الطبخ دون
صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر **قلت** وفي لزوما
المجتبي المرض المعتبي المضني المبيح لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والمسلول
للا نظاير ولم يقوده في الفراش كالصحيح ثم رخص حلال النظاير سنة انتهى
وفي الغنية المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمريض او يار رجلا
اقوي منه او قدم لتفيل من قصاص ورجم او بقي علي لوح من السفينة او اقر
سبع وبقي فيه فار بالطلاقي خبر من ولا يصح تبرعه الا من التلث
فلو اباها طايها وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كانت استلت او لقت
ولم يعلم طايها بلا رضاها فلوا كره او رضى لم توث ولو اكرهت علي رضاها
او جامعها ابنة مكرهة ووثت وهو كذا لك بذلك الحال ومات فيه فلو صح
ثم مات في عدتها لم توث بذلك السبب لدخوله ورثت هي منه لا هو منها
لرضاها باستقاط حقه وعندها توث بعد العدة ما لم تنزوج باخر وكذا توث
طالبة رجعية او طلاق فقط طلقت باينا او ثلاثا لا نال الرجعي لا يزال النكح
حتى حل وطها وتوارثان في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت
بخلاف الباين وكذا توث مائة قبلت او طامعت بن زوجها المجرم لم يبرأ منه
ومن لا عنها في مرضه او ايها مريضا كذا لك اي ترثه لما مر وان الي صحة

وبانت به بالا بلا في مرضه او ابانها في مرضه فانت او ابانها فارتدت فاستلقت
فانت لا ترثه لانه لا بد ان يكون المريض الذي يطلقها فيه مرض الموت فاذ صح تبين
انه لم يكن مرض الموت ولا بد في البين ان يستمر امتليتها للارتداد وقت الطلاق
الي وقت الموت حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم استلقت واعتقت
لم ترث كالوثة لو طلقها رجعية او لم يطلقها فطاعتت وقبلت بنية لمجي الفرقة
مها او ابانها بمرضا فترثه لا بها لو ابانت نفسها فاجازت ورثت عملا بآثاره
قضية او اختلعت منه او اختار في نفسها ولو بلوغ وعنف وجب عنه لم ترث
لرضاها ولو كان الزوج محصورا بحبس او في صف القتال ومثله حال فسو
الطاعون اشته او قاتلها بمصلحته خارج البيت مشكيا من الم او محمولا او محسوسا
بقصاص او رجم لا ترث لعلة السلامة والحامل لا تكون فارة الا بتلبس بالخاص
وهو الطلق لا بها حينئذ كالمرضة وعند ذلك اذا تم لها ستة اشهر اذ علق
المريض طلاقها البين بفعل جنبي اي غير الزوجين ولو ولدها منه او بجي
الوقت والحال ان التخليق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وما
في المرض والشرط فقط فيه او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً كما كل
وكلام ابوين وما في المرض والشرط فيه فقط ورثت لفراره ومنها في البداء
ان لم اطلقك او ان لم اقترح عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى
مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها في غيرها لا ترث وهو ما اذا كان في العدة
او التخليق فقط او بفعلها ولما منه بد وحاصلها ستة اشهر لا بالتخليق
ابا بجي وقت او بفعل جنبي او بفعله او بفعلها وكل وجه على رجة لا بالتخليق
والشرط اما في العدة او المرض واحد مما قد علم حكمها قال لما ان شئت وثان
فانت طالق ثلاثا ثم مرضت في الزوج والاجنبي الطلاق معا وشا الزوج
ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا ترث وان شا الاجنبي اولا ثم الزوج ورثت
كذا في الخانية والعرق لا يجي اذ منسية الاجنبي او لا مبالا الطلاق معلقا
على فعله فقط نقضاد قا اي المريض مرض الموت والوجه على ثلاث في العدة
وعلى بقية العدة ثم اقر لها بدين او عين او وصي لما بشي فلما الاقل منه اي مما اقر
او وصي ومن ميراث لثمة وتقدر من ذلك اقرار به يفتي ولو مات بعد
مضيها فلها جميع ما اقر او وصي عمادته ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره وصيته
ولو كذبته لم يصح اقراره شرح مجمع وفي الفصول دعت عليه مريضاً انه
ابانها بمحمد وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته ومات ترثه او صدقته قبل موته

او بعده كمن طلق ثلاثا بامرنا في مرضه ثم اوصى لها او اقر فان لما الاقل
قال صحيح لامرنا فيه احدا كما طالق ثم ينزل الطلاق في مرضه الذي مات فيه في
احد يما صار فارا بالبيان فترث منه كما في ومفاده انه لو حلف صحيحاً وقت
مريضاً فبينه في احدهما صار فارا ولم اره ثم ولا يشترط علمه اي الزوج المطلق
اي المرأة للميراث فلو طلقها بآبنا في مرضه وقد كان سيدها اغتصبها قبله او كان
كتابية فاستلقت ولم يعلم به كان فارا فترثه طهره بغير خلاف ما لو قال لامته
انك حرة عدل وقال الزوج انك طالق ثلاثا بعد عدل علم بحلام المولى كان
فارا ولا يعلم لا ترث خانية ولو علقه بعقدها او بمرضه او وكله به وهو صحيح
فاوقعه حال مرضه قادر على عثره كان فارا ولو ناسر المرأة سبب لفرقة
وهي اي والحال بامرنا بنية وماتت قبل انقضاء عدها ورثها الزوج كما اذا وقع
الفرقة بغيرها باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعنف او بتفليسها او بطا
ابن زوجها في مرضه لا بها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا بخلاف وقوع الفرقة
بينهما بالجب في العدة واللعان فانه لا يرثها على ما في الخانية والفتح عن
الجامع وجزم به في الكافي قال في البحر فكان موته بطلاق
فكانت مضافة اليه وقبل قايله الزيلعي هو الاول ويرثها ولو ارتدت
ثم ماتت او طقت بدار الحرب فان كانت الحرة في المرض ورثها زوجها
استحقنا واولا بان ارتدت في العدة لا يرثها بخلاف ردة فانها
في معتي مرض موته وترثه مطلقا ولو ارتدت ما فان استلقت بزوجها
والا لا خانية قال احدا امرأة تزوجها طالق ثلاثا ففك امرأه
ثم اقرى ثم مات الزوج طلق الا حري عند الزوج ولا يصير
فارا خلافا لما لان الموت مفروق وانضافه بالاحرية من وقت الشرط
فيثبت مستنداً **در روج** ابانها في مرضه لم ترث
لانها في عدة مستقبله وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن ذرا خلافا
لمحمد خانية كدنها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه قال قول لما كقولها
طلقني وهو نائم فقال في النقطة ولو اجنية طلقها في المرض ومات بعد
العدة فالمشكل من متاع البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية
بخلافه في الخاء جامع الفصولين **باب الرجعة**
بالفتح وتكسر تعدي ولا يعدي هي سندامة الملك القائم بلا عوض
مادامت في العدة اي عدة الدخول حقيقة اذ لا عدة في رجعة الخطوة ابركال

وفي البرازية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لاني عكسه
وتصح مع اكره ومنزل ولعب فخطا بخوف متعلق باستلامه رجعتك وادعك
وسكتك بلا نية لا نذر صريح وبالفعل مع الكرامة بكل ما يوجب حرمة
للمصاهرة كمنزله او منها اخلاسا او نايما او مكرما او مجنونا او محتوما
ان صدقها ما هو او رقتة بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل
برازية ونقض بنزولها في العدة به يضي جوهره ووطئها في الدبر
عليه الحتم لا نه لا يخلو عن مس بشهوة اذ لم يطلق باينا فان اباها وان
ابا وقال انطلقت رجعتي اولا رجعتي فله الرجعة بلا عوض ولو سمي قبل
يجعل زيادة في المهر فولا ونيجل الموطى الرجعي ولا يتأجل رجعتها
خلاصة في التصير فيه لا يكون حالا حتى تنقضي العدة ونقض علام
بها لا يتأجل غير بعد العدة فان كتمت فرق بينهما وان دخل شحني
ونقض الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل ونقض عدم دخوله
بلا اذ نهى عليها لتأهب ان تصد رجعتها لكرامتها بالفعل كما مر
ادعيا بعد العدة فيها بان قال كنت رجعتك في عذر ذلك فصدقته
صح بالمصادفة والا لا يصح وكذا لو اقام بنية بعد العدة انه قال بعد
قد رجعتا اذ انه قال قد جامعتهما وتقدم فتولما على نفس المسئ القليل
فليحفظ كان رجعة لان المضاد في الثابت بالبنية كالثابت بالغاينة
وهذا من اجب المسائل حيث كسبت اقراره باقراره بل بالبنية كما لو قال
فيما كنت رجعتك امس فانها تنقض وان كذبته ملكه الانشائي الحال
تخلاف قوله لما رجعتك يريد لا نشاقا لثبوت محبة له فدمضت عدي
فانما لا مضح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكت ثم خطا
صحح اتفاقا لو نكحت عن اليمن عن مضي العدة قال زوج الامة بعد
لي العدة واجبتها فيها فصدقه السيد وكذبته الامة ولا نية او قالت
مضت عدي وانكر الزوج والمولى قال لقول الامام لانها امينة فلو
كذب المولى وصدقته الامة قال لقول له اي للمولى على الصحيح لظهور ملكه
في البضع ولا يمكنها ان تقول انقضت عدي ثم قال انتم تنقض كانه
الرجعة لاخبارا بما كذبها في حق عيلتها شحني ثم انما تعتبر العدة لو نال الحيض
لا بالسقط وله تخليفها انما تستبين الخلق ولو بالولادة لم يقبل لا ببنية
ولو حرة فصح وتنقطع الرجعة اذا طهرت من الحيض لا خير نيم لامة اخيرة

ايام مطلقا وان لم تغسل او يمضي وقت صلاة ولا قل لا تنقطع حتى تغسل
ولو بسور حارم وجود المطلق لكن لا ينقض ولا تزوج احتياطا او يضي
جميع وقت صلاة فنصير دينا في دنياها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة
فله الرجعة او حتى تقام عند عدم الماذن في ولو تقلا صلاة فامة في
الامع وفي الكتابية مجرد لا نقطح ملتقى لعدم خطاها قلت
ومفاده ان المجنونة والمعتومة كذلك ولو اغسلت ونسيت فلو غرض
تنقطع لسائر الجفاف فلو تيقنت عدم الوضوء او تركه عدا لا تنقطع
ولو عصى لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل
لا ينعضوا واحدا على الصحيح طلق حاملا منكر او وطئها فراجها قبل الوضع
فجات بولد لا قل من ستة اشهر فضا عدا من وقت النكاح صح رجعتها
السابقة وتوقف ظهور صحتها على الوضع لا يبا في صحتها قبله فلا ساحة
في كلام الوقاية كما صحت لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت بعد
فلا رجعة لمضي العدة منكر او وطئها لان الشرع كذب جعل الولد للفراش
ونظر رعه حيث لم يتعلق باقراره حق الخبر ولو خطبها ثم انكره اي الوطى
ثم طلقها لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكذب ولو اقتربه وانكرت فله
الرجعة ولو لم يجلبها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها ولو الجية فان
طلقها فراجها والسيلة لحاها فجات بولد لا قل من حولين من حين الطلاق
صح رجعتها السابقة لصيرورته مكرما كما مر ولو قال اذا ولدت فانت
طالق فولدت فطلقت فاعتدت ثم ولدت اخرى بطين يعني بعد ستة
اشهر ولو لا كثر من عشر سنين لم تقدر بانقضاء العدة لان امتداد
الطهر لا غاية له الا الايسر فنواي الولد الثاني رجعة اد يجعل العلوق
بوطن حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بطين واحد في كل ولد فانطلق
فولدت ثلاث بطون تنقض الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول
كما مر وتطلق به ثانيا كالولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلاثا
علا بكملا ونقض للطلاق الثلاث بلحيض لا يمان من دوا لا فاما لم يزل
في سن الايسر فبالاشهر ولو كانا بطين يقع ثمان بالاول والثالث
لا تنقض العدة به فتح والمطلقة الرجعية تنقض ويحرم ذلك في البان
والوفاة لزوجها الحاضر لا الغائب لفقد العدة اذا كانت رجعة والا فلا
تفعل ذكره مسكين ولا يجوزها من بيتها ولو لم ادون سفر للمني المطلق

ما لم يشهد علي رجعتها فبطل العقد وهذا اذا صرح بعدم رجعتها ولو لم
يصرح كان السفر رجعة دلاله فحجتها واقره المص والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطى خلافا للشافعي فلو وطى لا عقر عليه لانه مباح لكن تكره
الخلوة بها وتزنيها ان لم يكن من قصده المراجعة والا لا يمكن ويثبت
الفسوخ لها ان كان من قصده المراجعة والا لا قسم لها بحر عن الباطل
قال وصرحوا بان له ضربا مرات على ترك الزينة وهو شامل للمطلقه حثيا
وينكح ما نته بما دون الثلاث في العدة وبعدها بالاجماع وسمع غيره
فيها لا شتبا النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما سخرقه
بما اي بالثلاث لو حرة وثلاثين لوامة ولو قبل الدخول وما في المشكلات
باطل او مؤول كما مر حتى يطأها غيره ولو الغير مراهقا يجامع مثله
وقد مر شمس السلام بحشر سنيين وحضيا او محجوبا او دنيا لدمية
بنكاح نافذ يخرج الفاسد والموقوف فلو نكحها بعد بلال اذن سيده ووطى
قبل الاجازة لا يجلبها حتى يطأها بعدها ومن لطيف الحيل ان تزوج لملوك
مراهق بشاهدين فاذا اراد ملكها قبل النكاح ثم تبعته لبلدا آخر
ولا يظهر امرها لكن علي رواية الحسن الفتية بها انه لا يجلبها لعدم الكفا
ان لما ولي ولا فيجلبها اتفاقا كما مر ونفي عنه اي لثاني لا يملك يمين
لا شتر اط الزوج بالنصر فلا يجلبها وطى المولى ولا ملك امة بعد طلقين
او حرة بعد ثلاث وردة وسي نظر من من فرق بينهما بظهار او لغان
ثم ارتدت وسببت ثم ملكها لم تحل له ابتداء والشرط التيقن بوقوع الوطى
في المحل المتغير فيه فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للاول ولا حلت
وان افضاها بزازية فلو انقضاة لا تحل الا اذا حبلت لتعلم ان الوطى كان
في قبلها كما لو تزوجت بحنون فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما
حتى يثبت النسب فتح فالانصار على الوطى قصورا لان نعم بالحقيقي
والحكمي والا يلاح في محل البكارة يجلبها والموقف عنها لا كما في القنية وتشكك
المص وفي المهر وكانه ضعيف لما في التبيين بشرط ان يكون الايلاج موجبا
للغسل وهو اتفاقا الحائنين بلا حيل يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه
فلا يجلبها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد لا اذا انتعش وعمل ولو في حق
ونفاس واهرام وان كان حراما وان لم يتزل لان الشرط الذوق لا الشبع
قلت وفي المحجب للصواب حملها بدخول الحقة مطلقا لكن في شرح

المشارك لا ينملك لو وطئها وهي نائمة لا يجلبها للاول لعدم ذوق العسيلة
وسينبغي ان يكون الوطى في حالة الاغما كذلك وكره التزوج للشافعي
تحريرا الحديث لعن المحلل والمحلالة بشرط التحليل كتزويجك علي ان
احلك وان حلت للاول لعنة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر علي
الطلاق كما حققه الكمال خلافا لما زعمه البرازي ومن لطيف الحيل قول
ان تزويجك وجامعتك او امسكتك فوق ثلاث مثالا فانت باين ولو كان
ان لا يطلقها تقول زويجك بنفسه علي ان امري بيدي زمني
ونامة في العادة اما اذا ضم ذلك لا يكره وكان الرجل ماجولا لمضد
الاصلاح وتاويل اللعن اذا شرط الاجر ذكره البرازي ثم هذا كله فرع صحة
النكاح الاول حتى لو كان بلاولي بل عيانة المرأة او بلفظه او بغيره فاسقين
ثم طلقها ثلاثا واراد حلها بلا زوج يرفع الامر لشافعي فينقض به وبطلان
النكاح اي في القاييم والان لان في المنقضي بزازية وفيها قالا الزوج الثا
كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذبته فالفقهاء لما ولو قال الزوج لاول
ذلك فالفقهاء الزوج الثاني يهدم بالدخول فلو لم يهدم لم يهدم
اتفاقا قانية مادون الثلاث ايضا اي كايهدم الثلاث اجاعا لانه اذا
هدم الثلاث فمادونها او لي خلافا لمحمد فمن طلقت دونها وعادت
اليه بعد اخر عادت بثلاث لو حرة وبنتين لوامة وعند محمد وباقي
الامة بما بقي وهو الحق فتح واقره المص ذخيرة ولو اضرقت بطلقة الثلاث
عوي عدته وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تحمله له اي للاول ان
يصدقها ان غلب علي ظنه صدقها واقل مدة عدة عنه بحيض شهرين ولا مدة
اربعون يوما ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحمله ثم قالت
لم تنقض عدتي او ما تزوجت باخر لم تصدق لان اقدامها علي التزوج دليل
الحل وعزل السرخسي لا يجلب تزويجها حتى يستفسرها وفي البرازية قالت
طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه
ام اكدت نفسها سمحت من زوجها انه طلقها ولا تقدر علي منع من نفسها
الا بقتله لها قتله بدوا خوف القصاص ولا تقتل نفسها قالا لا ورجدي ترفع
الامر للقاضي فان حلف ولا يبينه فلا ثم عليه وان قتله فلا شيء عليها والبيان
كالثلاث بزازية وفيها شهدا انه طلقها ثلاثا لما تزوج باخر للتحليل لو
غايبا انتهى قلت بجني ديانة والصحيح عدم الجواز قنية وفيها لم يقد

هو ان يخلص عنها ولو غاب سحرته ولا تدع اليها لا يحل له قتلها او يبيحها غيرها
وقيل لا تقتله فايها لا سبيحاي وبه يفتي كما في التا تاريخا نية وشرح الوصية
عن المنقذ ان لا تشر عليه كما مر قال بعده اي بعد طلاقه ثلاثا كان قتلها
طلقت ولحقه وانقضت عدتها وصدة للزوجة في ذلك لا بصية فان علي
الذهب لم يفتي به كما لو لم تصدقه هي ذيل بصية فان ولو طلقها ثنتين قبل
الدخول ثم قال كنت طلقتهما قبلما واحدا اخذ بالثلاث

باب الاية

مناسبتة البيوت ما لا هو لختة اليمين وشرعا الحلف علي ترك قربانها
مدته ولو ذميا ولو هو الذي لا يمكنه قربان امراته الا بشي مشتق يكرمه
الا مانع كسر وركنه الحلف وشرطه تخليته المرأة يكونها منكوبة وقت تحرير
الا يلا ومنه ان تزوجهك فوالله لا اقربك ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها الرشد
كفارة بالقبول ووقع باين بتركه واهلية الزوج للطلاق وعندها لكفارة
فصح ايلا الذي خبرنا هو خربة وفايدته وقوع الطلاق ومن شرطه
عدم النقص عن المدة وحكمه وقوع طلاقه باينة ان ير فليط الكفارة
ولخرا العلق ان حثت بالمقربان والمدة اقلها اربعة اشهر ولا اقل
شهران ولا حد لا كثرها فلا ايلا يحلفه علي اقل من الاقلين وسببه كالسب
في الرجعي والفاظه وكناية من الصريح لوقال والله وكلنا يتعقد به اليمين اقربك
اغير خايف ذكره معدي لعدم اضافة المنع الي اليمين والله لا اقربك
لا اجامعك لا اطاولك لا اغتسل منك من جبانته اربعة اشهر ولو خايف
لتغير المدة وان قربتك فعلي حج او حو مما شيق بخلاف فعلي صلاة ركعتين
فليس ببول لعدم مشقتها بخلاف فعلي ما يتركه وقباسة ان يكون مؤليا
بما يتركه او اتباع ما يتركه جازاة ولم اره اوقان طالق او عله حر ومن
الكناية لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اقربك فاشك لا ادخل عليك ومن
المؤيد كخوتي يخرج الدابة او الدجال وتطلع الشمس من مغربها فان قرب
في المدة ولو مجنون اختلفت وحيد في الحلف بالله وجبت لكفارة وفي غيره وجب
لخرا وسقط الايلا لانها اليمين والا يفترها بانته بواحدة بعينها ولو ادعاه
بغير عينها لم يقبل قوله الا بينة وسقط الحلف لو كان موقفا ولو بعد ثنتين اذ بقي
الثانية تبين بانته وسقط الايلا لو كان مؤيدا وكانت طاهره كما مر وقوع
عليه فلو تكلمها ثانيا وثالثا ومضت المدة ثان بلاي اي قربان بانته باخرين

والدة من وقت التزوج فان تكلمها بعد زوج اخر لم تطلق لانها هذا الملك
تغلاف ما لو بانته بالا يلا دون ثلاث اذا بانها بتخير الطلاق ثم عدت
بثلاث يقع بالا يلا خلا فاما سريه مسئلة الهدم وان وطئها بعد زوج
اخر كفر بقا اليمين الحديث والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين
ايلا تحقق المدة ولو مكث يوما ازيد به مطلق الزمان اذا الساعة كذلك
نحصر ثم قال والله لا اقربك بشهرين لم يكن مؤليا قال بعد الشهرين لا ولين
اولا لتقص المدة لكن ان قاله اخذت لكفارة والا فخذت اوقال والله
لا اقربك سنة الا يوم لم يكن مؤليا للحال بل ان قربها وبقي من سنة اربعة
اشهر صار فاكش مؤليا والا لا ولو خرف سنة لم يكن مؤليا حتى يقربها فبغير
مؤليا ولو زاد الا يوما اقربك فيه لم يكن مؤليا ابدا لانه استثنى كل يوم بقربها
فيه فلم يتصور منه ابدا اوقال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهيها لا يكون
مؤليا لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الي من المصلحة رجيا صح لبقا
الزوجيه ويصل بعضي العدة ولو الي من بانته او اجنبية تكلمها بعد اي حد
الا يلا فلم يفسد الملك كما مر لا يصح لفوات محله ولو وطئها كفر لبقا
اليمين ولو الي فابانها انقضت مدته وهي في العدة بانته باخرى والا لا
خانية عجز نجرا حقيقيا لا حكما ككفرام كونه باختيار عن وطئها
لمرض بلحدها او صغرها او رفقها او جبا او غنة او مسافة لا يقدر علي قطعها
في مدة الا يلا او حبسه اذ لم يقدر علي وطئها في السجن كما في الجرح الغاية
وقوله لا حتى لم اره لغيره فليراجع وكذا حبسها ولشورها فقيهه بحقه بلها
فينا يلهما او راجحك او انطلت الا يلا او رجعت عما قلت وخو له لا حنه
اذاها بالمنع ففرضها بالوعد فان قدر علي الجماع في المدة فففيه الوطئ في الحج
لانه الاصل فلو وطئ في غير كدبر لا يكون فيا ومفاده اشتراط دوام الجحد
من وقت لا الي مضي مدته وبه صرح في المتن وفي الحاوي في وهو صحيح
ثم مرض لم يكن فيية الا الجماع وبقي شرط ثالث ذكره في البدايع وهو قبا
النكاح وقت النفي باللسان فلو بانها ثم قبا بلسانه بقى الايلا قال لامرأة
انت علي حرام وتحد لك كانت معي في الحرام ايلا ان نوي التحريم ولم يتوشيا
وطئها ران نواه وهدرا نوي الكذب وذام يانته واما قض فابلا حنه
وتطلقه باينة ان نوي الطلاق وثلاث ان نواه او يفتي بانته طلاق
باين وان لم ينوه تخليته الخرف وكذا لا يحلف به الا الرجال ولو لم يكن له امرأة

أو حلفت به المدة كان يمينها كما لو ماتت إلى عدة ثم وجب الشرط لم تنطلق
امرأة المتزوجة به يعني لصيرورتها يمينها فلا تستغلب طلاقا ومثله ان
تعي في الحرام والحرام يميني وحرمته على وانت محرمة او حرام على ولم ينقل
على وانما عليك حرام او محرم او حرمت بنفسك عليك او انت على كالحرام او
كالخنزير برأيه ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحالها وقع على كل واحدة
منهن طلاقا بيمينه وقيل تطلق واحدة منهم واليمين البيان كما مر في
الصريح وهو الاظهر والاشبه ذكره الريلج والبرازي وغيرهما وقال
الكامل الاشبه عندي الاول وهو جرم صلب البحر فناداه وصححه في
حواله الضناوي واقفه المعاصي شرحه لكن في الترتيب ان يكون معنى قول
الريلج والمسئلة بحالها يعني التحريم لا ينفذ انت على حرام مخاطبا لواحدة
كما في المتن بل يجب فيه ان لا يقع الا على المخاطبة انهي **قلت**
يجي بخلاف طلاق الله او طلاق المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق
فليصط **فرد** انت على حرام الفسرة يقع واحدة طلقتها
واحدة ثم قال انت حرام ناويا ثنتين وقع واحدة كره مرتين ونوي
بالاول طلاقا وبالثاني يمينها صح قال ثلاث مرات طلاق الله عليه حرام
فاضل كذا وجد الشرط وقع الثلاث قال لما انما على حرام ونوي في
احدهما ثلاثا في الاخرى واحدة فكان نوي به يميني وللمامة في البراذية
قال انما على حرام حث بوجلي كل ولو قال والله لا اتركها لم يجز لا يوطها
والفرق لا يجزي في الجوهر كره والله لا اتركها ثلاثا في مجلس ان نوي التكرار
لغيره الا لا يلا لحد واليمين ثلاث وان خلد المجلس فحد الا يلا واليمين لله
اعلم باد **الطلاق**
هو لغة الازالة واستعمل في الازالة الزوجية بالصم وفي غيرها بالفتح
وشرعا كما في بحر الزالة تلك النكاح خرج به الخلع في النكاح الفاسد وبطل
اليمين والردة فانه لغو كما في الفضول المتوقفة على قبولها خرج ما لو قال
خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع باينا غير سقط المحقوق لعدم توقفه عليه
بخلاف خالفتك بلفظ الفعللة او اخلعي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه
خلع سقط حتى لو كانت قبضت المدة ردت خاتمة بلفظ الخلع خرج
الطلاق على ما لا فانه غير سقط فخرج وزاد قولنا وما في معناه ليدخل لفظ
المباراة فانه سقط كما في لفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صح في الصغري

خلافا

خلافا لخاتمة واذا فاد المتزوجة خلع المطلقة رجعيًا ولا بأس به عند الحاجة
للتشاقق بعدم الوفاق بما يصح للمهر بغير عكس كل لصقة الخلع بدون العشرة وبما
في يدها وبطلان نعمها وجوز الحيني انعكاسها بشرطه كالطلاق وصفه تاذ كره
بقوله هو يمين في جانبها لا نه تخليتي الطلاق بقبول المال فلا يصح
رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقصر على المجلسي
مجلسه ويقصر قبولها على مجلس عليها وفي جانبها مفاوضة بما دفع رجوعها
قبل قبوله وصح شرط الخيار لها ولو أكثر من ثلاث ايام محرم ويقصر على
المجلس كالبيع **فايضا** بشرط في قبولها عليها بعناء لا نه مفاوضة
طلاق طلاق وعقاق وتدبير لا نه اسقاط والاسقاط يصح مع المجلس
وطرف العبدية العقاق على مال كطرفه في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع
والشراء الطلاق والمباراة كعت بنفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او
بازا نك اتي فارقتك وقضيت المرأة وحكم ان الواقع به ولو بلا مال ولو بالطلاق
الصريح على مال طلاق باين ومشرته فيما لو بطل البذل كما سيجي والخلع هو
الكتايات فيصبر فيه ما يقبر فيها من قران الطلاق لكن لو قضى بدونه
منها نفذ لا نه مجتهد فيه وقيل لا خلعها ثم قال لم انويه الطلاق فان ذكر
بدله لم يصدق فضا في الصور الاربع ولا صدق فيما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة
لانها كاتبات ولا قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه الى اشتراط النية
وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا لا تشترط النية ههنا لا نه حكم غلبة
الا ستعمال صار كالصريح كما في الهندستاني عن منقرقات طلاق المحيط وكرويه
مخرجا اخر شي ويلحق به الابرار لما عليه ان نشر وان نشرت لا ولو منه نشر
ايضا ولو باكثر مما اعطاها على لوجه فتح وصح الشمني كراهية الزيادة وتبر
المسئلي لا بأس به بغير انما في نية فيه وبه يحصل التوفيق اكرها الزوج عليه
تطلق بلا مال لا الرضا شرط للزوم المالد وسقوطه ولو هلك بدله في يدها
قبل الدفع او استحق فخلعها قيمته لو البذل فقيما ومثله لو سلبا لان الخلع
لا يقبل الفسخ خلعها او طلقها بمجر او خنزير او مائة وعوها مما ليس بمال
وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غير وفوعا عما لا فيهما لطلان البذل وهو
التمرة كما مر ولو سمت حلا كذا الخلع فاذا هو جرم رجوع بالمهر ان لم يعلم ولا
شيء كذا الحيني على ما في يدي اتي الحسية ولا شي في يدها لعدم التسمية وكذا
عكسه لكن قولان في يده جوهر لها قبلت في يده علت او لا لا ضرار لنفسها

له ولاية فقبض ذلك منه بزازية وان شرطه اي الزوج العثمان عليها
اي الصغيرة فان قبضت وهي من اهله بان تعقل ان النكاح جالب والظلم
سالب طلقت بلا شيء لعدم اهلية العذراة وان لم تقبل او لم تعقل لم تطلق
وان قبض الاب في الاصح ريلجي ولو بلغت واجازة جاز فتح قال الزوج
خالعتك فقبضت المرأة ولم يذكر ما لا طلقت لوجود الايجاب والقبول
وترى عن المهر للوجول لو كان عليه والا يكن عليه من الوجول شيء ردت عليه
ما ساق اليها من المهر المجلد ما رآه معاوضة فتختار بقدر الامكان خلع
المرفقة بغير من الثلث لانه تبرع فله الاقل من ارثه وبذلك الخلع ان
خرج من الثلث والا قال الاقل من ارثه والثلث انما تفي في العدة ولو تعدها
قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث وتماه في الفصولين اختلفت
الكاتبه لزمها المال بعد العتق وتوابعه للولي لجرها عن التبرع والامنة
وام الولد ان ياذن المولي لزمها المال لخال فنباع الامنة وتصح ام الولد
والمدبرة ولو بلا اذن فبعد العتق خلع الامنة مولاها على رقبته ان زوجها
حرام الخلع بجانا وان زوجها مكاتب او عبدا او مدبرا صح وصارت امته
للسيد فلا يبطل النكاح اما الحر فلو ملكها لبطل النكاح وبطل الخلع
فكان في بضعه ابطاله اختيار **فرد** قال خلعتك على الف
قاه ثلاثا فقبضت طلقت بثلاث الاف لتعليق مقبولا في
المنقليات طالق اربع مرات فقبضت طلقت ثلاثا وان قبضت الثلاث
لم تطلق لتعليقه مقبولا باذا الا ربع انت طالق على دخول الدار توقف
على القبول وعلى ان تدخلي الدار توقف على الدخول **قلت** فيطلب
الفرق فان ان والفعل يعق المصدق فشد بر قال خلعتك واحدة بالف
وقالت اما سالنك الثلاث فلك ثلثها فالقول لما خلعتها على صدام
لولدها او لاجني او علي ان عتقك الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط قالت
اختلفت منك فقال طلقتك بآت وقيل رجي ولا رواية لو قال ابرأك
من المهر بشرط الطلاق الرجي فطلقها رجعي لكن في الزيادة ان طالق
اليوم رجعي وغدا ارجي رجعي بالف فالبدل لها وماها بايثان لكن يقع غدا
بغير شيء ان لم يعد ملكه وفي الظاهر يقال لصغيره ان عتق عنك اربعة
اشهر فامرك بك بعد ان تبرئني من المهر فوجد الشرط فبرأته وطلقت
نفسها لا يسقط المهر ويقع الرجي وفي البرازية اختلفت بمهرها على ان

يعطيه

يعطيه عشرين درهما او كذا من مال زر ولا يشترط مكان الا يبالا لان الخلع
اوسع من البيع قلت ومفاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فيلخص في
القصة اختلف بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها اقشها فقبل له
تحريم ولا يشترط كسبه الصك ورد الاقشة في المجلس **ح**

باب الظهار

هو لغة مصد مرطا من امراته اذا قال لما انت علي كظهر امي وشرعا
تشبيه المسلم فلاظهار الذي زوجته ووكاينة او صخره او مخونه او
او تشبيه ما يجبر به عنها من اعضائها او تشبيه جرحها شايع منها محرم
عليه تايبا بوصف لا يمكن رواه يخرج تشبيهه باخت امراته
او بطلقته ثلاثا وكذا يجوز سية لجوارا سلامها وقوله محرم صفة شخص
التناول للذكر والا نفي فلو شبهها بفرج ابيه او فريته كان مظاهرا قاله
المصنف للبحر ورده في الترمي في البدايع من شرائط الظهار كون المظاهر
من جنس النساخي لو شبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه انما عرف بالشرع
والشرع ورد في النساء من يرد ما في الحائية انت علي كدم والخنزير والحية
والنمجة والزنا والربا والرشوة وقتل المسلم ان نوي طلاقها او ظهارا فاما
نوي على الصحيح كانت عيل كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزيادة
ذكره الفهنتا في معرنا المحيط ومع اضافته الي ملك وسببه كان كحك
فكذا حتى لو قال ان تزوجك فانت علي كظهر امي ما يه مرة فعليه كل مرة
كفارة تارخانية وظهارها منه لغو فلا حرمة ولا كفارة به يفي جوهرة
ورج ابن الشصنة ايجاب كفارة يمين وهذا اي الظهار كانت علي كظهر امي
او امك وكذا لو خذف على كافي المنرا وراسك كظهر امي وعوه كلقية
مما يجبر به عن الكل ونصفك وعوه من الجزا شايع كظهر امي وكبطنها
او كخندها او كمرجها او كظهر اخي او عتي او فبرج اخي او فبرج بني
كزانيه نسخ الشرح ولا يخفي ما فيه من التكرار والذني نسخ المتن او فبرج اي
بالبا او فبرج بني وقد علمت رده بصير به مظاهرا بلا نية لانه صريح بغير
وطيها عليه ودواعيه المنع عن التماس الشامل للكل وكذا جرم عليها
تكنيه ولا جرم النظر وعن محمد لو قدم من سفره فقبضها بالشفقة حتى تغير
وان عادت اليه بملك يمين وتعد زوج اخر لم يلحقكم الظهار وكذا اللعان
فان وطئ قبله ناسيا مستغفرا وكفر بالظهار فقط وقيل عليه ارجي ولا يجوز

لو وطئها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعوده المذكورة الآية عزه عزما
 موكما فلو عزم بداله لا كفارة عليه علي استباحة وطئها اي يرتجى عاقبها
 فيرتدون الوطئ قال الفراء العود الرجوع واللام يعني عن المرأة ان تطالبه
 بالوطئ لتعلق خفيها به وعليها ان تمنعه من الاستمتاع حتى يكفر وعلي الفقيه
 الزامه به ما تكفرت فعا للمصير منها مجلس او ضربا الى ان يكفر او يطلق
 فان قادت كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قيد بوقت سقط مجزيه
 وتعليقه بشيئة الله ينطله بخلاف مشيئة فلا ان نوي بآت على مثل
 امي وكاي وكذا لو خدع علي كناية براء او طهار او طلاقا صحت نيته
 ووقع ما نواه لانه كناية ولا ينو شيئا لغوي وتغني لادني اي لبريحي الكرامة
 ويكره قوله ان لا يباينني ويا اخي وكوه ويات على حرام كاي صح مانوا
 من طهار او طلاق وتنتج اذادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم
 ينو ثبت لادني ومناظره في الاصح ويات على حرام كظاير امي ثبت
 الطهارا لا غير لا يصح ولا طهار صحيح من امته ولا من غيرها لا امرها
 ثم طاهر منها ثم اجازت لعدم الزوجية انتن علي كظاير امي طهارا من
 اجتماعا وكفر كل وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة كالابلا طاهر من
 امراته مرارا في مجلس او مجلس عليه كل طهار كفارة فان عني التكرار
 التاكيد بمجلس صدق والا لا علي المعتمد وكذا لو غلقة بتكاحها كما ستر
 عن التنا تاريخانية **فروع** انت علي كظاير امي كل يوم اخذ ولو
 في جرد وله فرائها ليل ولو قال كظاير امي ليوم كلما جايوم فكلما جايوم
 صار مظاهرها اخر مع ثفا الاولى ومتي علق بشرط متكرر تكرر
 ولو قال كظاير امي رمضان كله وجب كله اخذ استحسانا ويصح تكفير
 في جيلة في شعبان لمز طاهر واستثنى يوم الجمعة مثلا ان كف
 في يوم الاستثنى لم تجرد ولا اجازت تاريخانية

باب الكفارة

اختلف في سببها والجهول انه الظهار والعود هي لغة من كفر الله عنه الذ
 محله وشرعا تحرير رقبة قبل الوطئ اي بعثا فيها بنيتها لكفارة فلو ورت
 اياه ناديا لكفارة لم تجرد ولو صغيرا وصيغا او كافرا او مباح الدم لفي
 مرقوبا او مدبونا او آفقا علمت حيا تدا وموتة وفي المزدوج حربي
 خلى سبيله خلاف او احسن صح به يستمع والا لا او حيا او ميتا او

او قرضا او مقطوع الا ذنبن او ذاهبت الحاجبين وشعر لحيته راسا مقطوع
 انما وشفتين ان قدر علي الاكل والا لا او عور او عشترا ومقطوع احدي
 يديه او احدي رجليه من خلاف او مكاتب لم يود شيئا واعتقه مولا له الوارث
 وكذا يقع عنها شرا فريه بنية الكفارة لانه يضعه بخلاف الارث
 واعتاق نصف عبده ثم باقيه عكنا استحسانا بخلاف المشترك كما يجي
 لا يجري فليت جلس السفعة لانه هالك حكما كالاعمي والمجنون
 لا يقبل من يفتي بجور في حال افاقته ومريض لا يبرئ برؤه وساقط
 الا لشان والمقطوع يده او ايما به او ثلاث اصابع من كل يدا او خلاه
 او رجل او يدي من جانب ومحتوه ومغلوب كما في ولا يجزي مدبر وام ولد
 ومكاتب ادني تجز بدله ولم يجز نفسه فان عجز حرره جاز وهي حيلة
 الجواز بعد ابد شيئا واعتاق نصف عبده مشترك ثم باقيه بعدضا نه
 تمكن الفقهاء ونصف عبده عن تكفير ثم باقيه بعد وطئ من طاهر منها
 للامرية قبل التماس فان لم يجد المظاهر باعق ان احتاج لخدمة او لقضا
 دينه لانه واجد حقيقة يد ايج فافي الجوهر له عبد لخدمة لم تجز الصوم
 الا ان يكون زمانا انتهى يعني بعد لتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه
 لهولي كفته يحتاج الى نقل ولا يعتبر مسكنه ولوله مال وعليه دين مثله
 ان ادني الدين اخراه الصوم والا فقولان ولوله مال غايب انتظره ولو
 عليه كفارتان ولي ملكه رقبة فصام عن احدهما ثم اعتق عن الاخرى
 لم يجز وبكسه جاز صام شهرين ولو ثمانية وحسين يوما بالليل
 والا فتدبر يوما ولو قدر على تحرير في اخر الاخير لانه العاق
 وانم يومه ندبا ولا فضا لو افطر وان صار نفلا مستباحين قبل
 السبب ليس فيها رمضان وايام علي عن صومها وكذا كل صوم شرط
 فيه التتابع فان افطر بعد كسرو نفاس بخلاف حيض الا اذا ايسر
 او تجيره او وطئها اي المظاهر منها اما لو وطئ غيرها او طئها غير مغط
 لم يضره اتفاقا كالوطئ في كفارة القتل فيهما اي المشركين مطلقا
 ليل او نهارا عامدا او نسيانا كما في المختار ونعيم وتقييد ابن ملك الليل
 بالعد غلط بحر ككن في الفهستائي ما يخالفه فتنة استأنف الصوم
 لا اطعام انا وطئها في خلاه لا طلاق النص في الاطعام وتقييده
 في تحرير وصيام او تعذر لو مكاتب او مستشي وكذا الحر المحجور عليه بالسنة

على المعتد لا يجزيه الا الصوم المذكور ولم ينصف لما فيه من معنى اختياره وليس
للسيد منعه منه ولو وصية اعتق تحته سيده عنه او اطعم ولو يامره لخدم
اهله او تملكه الا في الاحصاء فيطعم عنه المولى قيل نذرا وقيل وجوبا فان تجزى
عن الصوم لمرض لا يبرحى بدوا وكذا اطعم اي ملكك ستين مسكينا ولو حكما
ولا يجزي غير السرايق بدائع كالعطرة قد لا ومصرفا وقية ذلك من غير
المضوض لا العطف للمباينة وان اراد الا باخرة غدا م وعشاء م وغدا م
واعطاهم قيمة العشاء او عكسه او اطعمهم غدا بين وعشاء بين وعشاء وسحرا
واشبعهم جاز بشرط اذ امكن خبز شعير وذرة لا بد كما جاز لو اطعم
واحد ستين يوما للجد والحاجة ولو اطعم كل الطعام في يوم واحد
اجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا اذ املكه الطعام بدفعت في يوم
واحد على الاصح ذكره الزيلعي لمقتضى التحق حقيقة وحكم امر غيره ان
يطعم عنه عن ظهاره فقطل غير ذلك صح وهل يرجع ان قال علي ان يرجع
رجوع وان سكت ففي الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة لا يرجع على
الذهب كما صح لا باخرة بشرط الشبع في طعام الكفارات سوى القتل في
الفدية لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين باخرة وتعليك دون الصدقات
والعشر والضابط ان ما شرع بلفظ اطعام وطعام جاز فيه الا بالجملة وما شرع
بلفظ ايتا واد اشترط فيه التملك حرر عبيد عن ظهارين من امرأة او امرأتين
ولم يعين واحدا لو اخرج عنهما ومثله في الصحة الصيام اربعة اشهر
والاطعام مائة وعشرين فقيرا لا اتحاد الجنس بخلاف اختلافه الا ان ينوي
بكل كلام فيصح وان حرر عن مائة واحدة او صام عن مائة شهرين صح عن
واحد بعينه ولو وطئ التي كفر عن مائة دون الاخرى وعن ظهار وقيل لا يصح
لما مر لم يجز كافتة فصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل
اطعم ستين مسكينا كلاما عابدا بفضة واحدة عن ظهارين كما مر عن واحد
كذا نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح اي عنهما خلافا للحد ووجه الكمال عن
افطار وظهار مع عنهما اتفاقا والاصل ان نية الغنيين في الجنس المحترمة
لغزوي المختلف سببه مفيد **روح** المختار في اليسار والاعسار وقت
التكثير اطعم مائة وعشرين لم تجز الا عن نصفه لا طعام فيخيل على ستين منهم
عنا وعشاء ولوي يوم اخر للزوم العدد مع المقدار ولم تجز لطعام عظيم الا سبعان
باج اللحان

قوله فمصدرا لا عن كفا تل عن اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالاضب
للحنه نفسه قبلها والسب من اسباب الترجيح وشرعا شهادات اربعة كشهد
الزنا موكل بالايان مقرونة بشهادته باللعن وشهادتها بالاضب لا بمن
يكثرت اللعن فان الفضيل رجع لما قايمة شهادته مقام حذر القذف في حقه
وشهادتها مقام حذر الزنا في حقها اي اذا نلنا عن سقط عنه حذر القذف
وعما حذر الزنا لان الاستشهاد بالله مهلك كالحول بل اشد شرطه قيام الزنا
وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قذف الرجل زوجته قد يوجب الحيل
في الاجنبية خضت بذلك لانها هي المقدوفة فتتم لما شرط الا حضان
وذكرته شهادات موكلات باليمين واللعن وحكم حرمة الوطئ والاستمناء
بعد التلا عن ولو قبل التفريق بينهما الحديث المتلا عنان لا يجتمعان ابدا
واهله من هو اهل الشهادة على المسلم فن قد يصرح الزنا في ارا الاسلام زوجه
الحية بنكاح صحيح ولوي عدة الرجعي الغفيرة عن فعل الزنا وتتمه بان لم
توطأ حراما ولمرة بشبهة ولا بنكاح فاسدا ولا لما ولد بالاب وصلى الا اذا
على المسلم فخرج خوف وصغير ودخل لا يعمى الفاسق لانهم من اهل الادا
وعن نفي نسب الولد منه او من غيره وطا لسته او طال لته ولد المني به اي
بوجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو والتقدم فان تقدم
الزمان لا يبطل الحق في قذف وقضا ص وعقوق عباد جوهره والا فصل
لما استروا الحاكم ان يامرها به لا عن خبر لمن اي ان اقر بقذفه او ثبت
قذفه باليمين فلو انكر ولا بكينة لمالم يستخلف وسقط اللعان فان اي
حبس حتى يلاعز او يكذب نفسه بهذا القذف فان لا عن لا عت بعد
لانه المدعي فلو بدا بلعائنها اعادت فلو فرق قبل الاعادة مع حصول
المضود والاحبت حتى تلا عن او يصدق بقره فيندفع به اللعان ولا يجد
فان صدقته اربعا لانه ليس باقرار مضد ولا يثبت في النسب لا بحق الولد فلا
يصدق ان في بطلاله ولو امتنع احبسا وحمله في البحر على ما اذالم تعف المرأة
واستشكل في النهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوب عليها حيلته اذا لم
يصح الزوج شاهدا لمرقه او كرهه وكان اهلا للقذف اي بالاعاقل لا ناطقا
حدا لاصل ان اللعان اذا سقط لعني من حتمه فلو القذف صحيحا حد حذر ولا
فلاحذر ولا لعان وان صلح شاهدا وللحال اما لم يصح ولا يجد قاذفا
فلاحذر عليه كما لو قذفها اجنبي ولا لعان ولا يفي ويسقط اللعان بعد وجوبه

لا نه خلفه لكنه يجوز حسمنا لهذا الباب وهذا نصيخ بما فهم ويجوز الاحتياط
عند القذف فلو قد فها وهي امه او كافرة ثم اسلمت او غنقت بلا حد ولا لعان
ويجوز بسقوط اللعان بعد وجوبه بالطلاق البائن ثم لا يعود تزوجها بعد
لان الساقط لا يعود وكذا يسقط بزناها وطبها بشبهة وبرهها ولا يعود
لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد القذف وغيبته لا يسقط لو عي الشاهد
او فسق او ارتد ولو قال لزوجته زنت وانت صبيبة او مجنونة وهواي الجنون
مهود ولا لعان لا سناده لغير محله بخلاف زنت وانت دمية او امه او منذ
اربعين سنة وعمرها اقل حيث يتلأعن لا قصاره فصح وصفته ما نطق
النص الشرعي به من كتاب وسنة فان التعتا ولو باكثره بآت بتفريق
الحاكم فيتوارثان قبل تفريقه الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا
بالفرقة شمني ولو كانت اهلية اللعان فانها يبرجى زواله كجنون فرق
والا لا ولو تلاقا فجابا حدهما وكل بالتفريق فرق تناخانية ومفاده
انه لا الم وكل يتنظر فلولم يفرق الحاكم حتى غرل او مات استقبله الحاكم الثاني
خلافا لمختار ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجوبه لا كثر من كل منهما
صح ولو بعد لا قلاي مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانه نفذ
لا نه مجتهد فيه تناخانية وفيه في الحر خير القاضي الخفي لما موينفد
وحرر وطبها بعد اللعان قبل التفريق لما مر ولما نفقة العدة وان قذف
الزوج ولو دعي بقي الحاكم نسبه عن امه ولحقه بامه بشرط صحة النكاح
وكون العلوق في حال تجري فيه اللعان حتى لو علق وهي امه فحققت
او اسلمت لا ينتفي لعدم التلاعن واما شروط التقي فستة مبسوطه
مذكورة في البدايع وسنعي وان كذب نفسه ولو دلالة بان مات الولد المنفي
عن مال فادعي نسبه حزم للقذف وله بعد ما كذب نفسه ان ينكحها ولا
وكذا ان قذف غيرها في ذل او صدقة او زنت وان لم تحذر زوال العفة والحامل
ان له تزوجها اذا احرجا او احرمها عن اهلية اللعان ولا لعان لو كانا احريسين
واحدهما وكذا لو طراد لك الحر نسبه اي اللعان قبل التفريق ولا تفريق
ولا حد لدره بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا تلاعن بالكتابية
كالا لعان ينتفي لعدم تيقنه عند القذف ولو تيقنه بولا ذنبا باقل المدة
صاير كانه قال ان كنت كاملا فكذا والقذف لا يصح تخليفه بالشرط وتلاعنه
بقوله زنت وهذا الملامه للقذف الصريح ولم ينف الحكم لعدم الحكم عليه

قبل

قبل ولا ذننه ونفيه عليه الصلاة والسلام ولد ملال لعلمه بالوحي نفي الولد الحي
عن التمنية وممنها سبعة ايام عادة وعندا بنينا علة الولادة صح ويعد
لا لا قراره به دلالة ولو عاينا محالة علمه كحاد ولا ذنبا ولا عن قيمتها
فيما اذا صح اولا لوجود القذف فحين تحقق اللعان بنفي الولد ولم ينتف
النسب فقوله فيما مروني نسبه ليس على اطلاقه ففي اول المؤمنين
واقر بالثاني حدان لم يرجح لتكديبه نفسه وان عكس لا عزات لم يرجح نقده
بنفيه والنسب ثابت فيهما لا يما من يما واحد ولو جات ثلثة في بطن
واحد ففي الثاني واقر بالاول والثالث لا عن وهم بنوه ولو نفي الاول
والثالث واقر بالثاني حدوهم بنوه كموت احدهم شمني مات ولدا للعان
ولو ولد فادعاه الملاء عن ان ولد اللعان ذكر اثبتت نسبه اجماعا وان كان
انثى لا لا ستغيا يما بنسب ابيه خلافا لما ابن ملك **فروع**
الا قراره بالولد الذي ليس منه حرام لا سكوت لا استلحاق نسب من ليس
تحرر فيه متى سقط اللعان بوجه ما اثبت النسب بالقرار او بغيره في الحكم
لم ينتف نسبه ابدا فلو نفاه ولم يلا عن حتى قد فها اجني بالولد محاد
فقد ثبت نسب الولد ولا ينتفي بعد ذلك نفي نسب المؤمنين ثم مات
احدهما عن نومه وامه واخ لام فالارثا ثلثا فرضا ورثا للام السد
وللاخوان الثلث والباقي يرد عليهم وبه علم ان نفيهم تخرجه عن
كونه عصبة قال وصرحوا بقا نسبه بعد القطع في كل الاحكام لقيام
فواشها الاية حكيت الارث والنفقة فقط حتى لا تضع دعوة عن
الثاني وان صدقه الولد انتهى **قلت** قال البهسي الا ان يكون
مما ولد مثله او ادعاه بعد موت الملاء عن فيلحفظ

باب الحنين

وغيره هو لخم من لا يقدر على الجاع فصيل يعني مفعول وجهه عنه
وشرع من لا يقدر على جماع فوج زوجته يعني لما نفع منه ككبر سن او حجر
اذ ارتقا لا حيا ربا لما نفع منها خانية اذا وجدت المرأة زوجها محبوا
او مضطوح الذكر فقط او صغير فقط كالذر ولو مضير لا يمكنه ادخاله دخل
الفرج فليس لها الفرقة تخرجه من المحبوب كالعينين لاية مسئلتين التاجيل
دعي الولد فرق الحاكم بطبها لوجرة بالغة غير تقا وقرتا وغير عالة بحاله
قبل النكاح وغير رامية به بعده بينهما في الحال ولو المحبوب صغير لعدم

فايدة التلخيص فلو وجب بعد وصوله اليها مرة او صار غيبا بعده اي لم يوصل لا يفرق
 لم يوصل ختمها بالوطي مرة جات امرأة المحبوب بولد ولم يعلم بحبيبه فادعاه
 ثبت نسبه ثم علمت فلها الفرقة تنار حانية ولو ولدت بعد التفريق الي
 استيق ثبت نسبه لانزاله بالسحق والتفريق باق بحاله لبفاجبه ولو كان
 غيبا بطل التفريق لردا عنه بثبوت نسبه كما يبطل التفريق
 بالبينه على اقراره بالوصول قبل التفريق لا بعده للثمة فسقط نظر
 الزيلعي ولو وجدته غيبا لم يوصل اليها لم يولد له ولد ولا يحرم ويسمى بالحق
 وهبانية او حصيا لا يثبت ذكره فان انتشر لم يثبت حرمه وعليه فهو من
 عطف الخاص على العام لمخاير وكان كان ٢٠ ولان الغيبا يثبت حرمه في ذلك
 من اجل سنة لا شتا لما على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير قاض
 المدة محترمة على المذهب وهي ثلاثية واربع وحشون يوما وبعض يوم
 وقيل ثمانية بالايام وهي زيد باجري عشر يوما قيل به بفتي ولو اجل
 في اثنا عشر يوما بالايام اجماعا ورمضان وايام حجبها منها وكذا حجة غيبته
 لا مدة حجها وغيبته وامرضه وامرضها مطلقا به بفتي ولو لحيته ويوجل
 من وقت الحضوة ما لم يكن صبغيا او مريض او محرما فبعد بلوغه وصحته
 واخراجه ولو مظاهرا لا يقدر على التقى اجل سنة وشهران فان وطئ مرة فيها
 والا بابت بالتفريق من القاضي ان ابي طلائعنا بطلها يتعلق بالجميع
 فيتم امرأة المحبوب كما هو ولو تجبوت بطلبها او مرضيه القاضي ولو انة
 فالحال لم يولها لان الولد لم يولد له وهو اي الخيار على التراخي لا الفور فلو وجب
 غيبا او تجبوت ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاضعة ثم تركت مدة
 فلها المطالبة ولو ضلقت تلك الايام حانية كما لو رفضته الى قاض فاجله
 سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاضعة ثم تركت
 مدة فلها المطالبة ولو ضلقت تلك الايام حانية كما لو رفضته الى قاض
 فاجله سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها ولو ادعى الوطي وانكرته فان
 قال المرأة ثقة والثنتان احوط هي بكر بان تبول على جدار او يدخل في فرج
 ثم بيضة حيرت في مجلسها وانقالت هي ثيب او كانت ثيبا صدق بحلقه
 فان نكل في الابتداء اجل وفي الاثناء حيرت كما يصدق لو وجدت ثيبا ورعت
 زوال عدلها بسبب اخر غير وطيه كما صرحه مثالا لا يظاهر الاصل
 عدم اسباب اخر معراج وان اختارت ولودلا لم يبطل حقها كما لو وجرت

زمانا

دليل

دليل اعراض بان قامت من مجلسها او اقامها اعوان القاضى واقام القاضى
 قبل ان تختار شيئا به بفتي واقعات لا مكانه مع القيام فان اختارت
 طلق او فرق القاضي تزوج الاولى مرة اخري عامة بحاله
 لا خيارا على المذهب المفتي به يخرج عن المحيط خلا فالصحيح الحانية
 ولا يتخير احد الزوجين بحبيب الاخر ولو فاحشا كجنون وجرام وبرص
 ورتق وقرن ونحافة الائمة الثلاثة في الحنة لوبالزوج ولو قضي بالان
 صح فصح ولو تزوجا اي العنين وروجه على النكاح ثانيا بعد التفريق
 صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل يجبر الظاهر نعم لان التسليم
 الواجب عليها لا يمكن بدونه غير قلت واذا اهلست بها ولو تزوج
 على انه حر او سبي او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه
 فلا يبرق لان فاذا اهلست او ابن زنا كان لنا الخيار فليحفظ

باب الحاشية

الحاشية ما كثر الاخصاء بالضم الاستعداد للامر وشرعا تزوج يلزم
 المرأة او الرجل عند وجود سبعة ومواضع تزوجة عشر وندكور
 في الحذانة حاصلها يرجع الى ان من اشنع بكاحها عليه لما في زوال النكاح
 اخنها واربع سواها واصطلاحا تزوج يلزم المرأة او ولي الصغرة عند
 زوال النكاح ولا عدة لزوجا او شبهة كنكاح فاسد ومزوجة لغير زوجها
 وينبغي زيادة او شبهة للشمل عدة ام الولد وسبب وجوبها عقد النكاح المثلث
 بالتسليم وما جري مجراه من خلوة وموت اي صحته فلا عدة بخلافه المرتقا
 وشرطها الفرقة وركبتها حرمان ثابتة بمحرمته تزوج وخروج وصحة
 الطلاق فيها اي في العدة وحكم حرمة نكاح اختها وانواع الحيض واشهر
 ووضع حمل كما افاده بقوله وهي في حق حرة ولو كانت تحت مسلم تخيض
 لطلاق ولو رجعا او ضحى جميع اسبابه ومنه الفرقة بنقيل ابن الزوج
 من رجوع الدخول حقيقة او حكما اسقطه في الشرح وحزم بان قوله الا في
 ان وطئت راجع للجميع ثلاث حيض كواحد لعدم الحيضة الاولى في تحريم
 براءة الرحم والثانية حرمة النكاح والثالثة لفضيحة الحرة كذا عدة
 ام ولد مات مولاه او اغتقمها لان لما فرشا كالحرم ما لم تكن حاملا او ائمة
 او حرمه عليه ولو مات مولاه او زوجها ولم يدر الاول فاختار رتبة اشهر
 وعشر اما بعد الا جليلي لحر ولا تزوج من زوجها اعدم تحقيق حرمته يوم تزوج

ولا عدة على ائمة ولو مدبرة كان يطأ ما لعدم الفراش جوهره وكذا لو طأه
 بشبهة كمن وثقه لغير تعلمها او تكاح فاسد كوقت في الموت والفسقة
 يتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم تحض حرة او ام ولد لم تلغ
 نكاحا او كبريا بل بلغت سن الاياس او بلغت بالسن وخرج بقوله
 ولم تحض الشابة الممتدة الطهر بان طأته ثم امتد طهرها فنقض بالحيض
 الى ان تبلغ الاياس جوهره وغيرها وما يشرح الوهابية من انفسها بانفسه
 اشهر غريب يخالف لجميع الروايات فلا يفتي به كيف ولي نكاح الخلاصة
 لو قيل لحقني ما ذهب الامام الشافعي به كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة
 كذا فله لو قضى ما لكي بذلك نفذ كما في البصر والنسوة وقد نظره
 شيخنا الخير الرمي سائلا من الفقهاء فقال
 • الممتدة طهر بشبهة اشهر وقاعدة ان ما لكي يقرر
 • ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال لا نقد عليه بطلان
 • واما الممتدة الحضر والمفتي به كما في حيض الفح قد طهرها بشهرين
 فستة اشهر للاظهار وثلاث حيض بشهر احيا طائفة ثلاث اشهر
 لو في العدة والافيا لا يوم سحر وغيره ان وطئت في كل ولو حكما كالخولة
 ولو فاسدة كما هو لورضيها بحد العدة لا المهرقنية والعدة للموت ربعة
 اشهر بالاهلة ولو في العدة كما هو وعشر من الايام بشرط بقا النكاح
 صحيحا الى الموت مطلقا وطئت او لا صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عدا فلم
 يخرج عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وتبي
 واقعة ولم اربا للان فراجعه وفي حق ائمة تحيض بطلاق او منحه حيضان
 لعدم التجري وفي ائمة لم تحض لطلاق او منحه او مات عمدا او بها منة
 الحرة لقبول التلطيف وفي حق الحامل مطلقا ولو ائمة او كتابية ومن رنا
 بان تزوج حلي من رنا فدخل بها ثم مات او طلقها فاعتد بالوضع حوالهم
 الفتاوى وضع جميع لان الحلاسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج اكثر
 الولد كالكل في كل الاحكام لا في طهارتها ولا في احوالها ولا في عورة خروج
 الراس ولو مع الاقل فلا فضا من قطعه ولا يثبت نسبه من المبانة
 لولا قل من سنين ثم باقية لا كثر ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق
 وولدت لا قل من نصف حول من موته في الاصح لعموم ائمة واولاد لا لاجل
 وفجر حلت بعد موت الصبي بان ولد له نصف حول فاكثر عدة الموت

اجماعا لعدم الحمل حين الموت لا نسب في حاله اذ لا مال للصبي ثم ينبغي ثبوت من
 المراتق احتياطيا فتح ولو مات في بطنها ينبغي بقا عدة بها الى ان يتولد او يتلحق
 الاياس فهو في حق امراة الفار من الطلاق البايين اذ مات وفي الفار
 بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطيا بان تنزبت
 اربعة اشهر وعشر من وقت الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق
 شمسي وفيه يقول لما لولم ترضها حيا فنقض بعد ثلثات حيض حتى لو
 امتد طهرها تبقى عدة تما حتى تبلغ الاياس فتح وقيد بالباين لا يطلق
 الرجعي ما للموت اجماعا والعدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة البايين
 ولا الموت ان تم عدة حرة ولو اعتقت في احد ما ايا البايين اذ الموت
 فكعدة ائمة بقا النكاح في الرجعي دون الاخير وقد تنتقل العدة
 سنا كاملة صغيرة منكوبة طلقت رجعيًا فنقض بشهر ونصف طافت
 بغير حيضين فاعتقت بغير ثلاثا فامند طهرها بالاياس بغير
 بالاشهر وعاد دمها بغير بالحيض مات زوجها بغير اربعة وعشر
 ايسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري عداها او حلت من
 زوج اخر بطلت عدتها ونكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط
 الخليفة تحقق اياس عن الاصل وذلك بالبحر الدائم الى الموت والموت ظاهر
 الرواية كما في البغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه قاله في
 البحر بعد حكايته سنة اقوال قارء المصمكن اختار البهسيها القدر
 الشهيد انما انذاته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت
 وهو كما اختاره صفة لا الشريعة ومن لا خسر والباقي واقره المصنف باب الحيض
 وله عليه فالنكاح جائز ونقض في المستقبل بالحيض كما صح في الخلاصة
 وغيرها وفي الجوهر والمجتبي انه الصحيح المخذار وعليه الفتوى في جميع
 الفتاوى وهذا الصحيح اولى من تضعف للهداية وفي النيران اعدا روايات
 وقامه فيما علقته على المتنق والصغيرة لو كانت بعد تمام الاشهر
 لا تستأنف لا اذا طافت في انشائها فنستأنف بالحيض كما استأنف عدة
 بالشهور من طافت حيضة او ثلثين ثم امت تحرز عن الجمع بين الامثل
 والبدل والاياس سنة للرؤية وغيرها من وجوه عند الجمهور وعليه الفتوى
 وقيل الفتوى على حشرين شهرين عن الجمع صغيرة بلغت ثلاثين سنة
 ولم تحض حكم بالاياسها وعدة المنكوبة نكاحا فاسدا فلا عدة في باطل وكذا

موقوف قبل الاجازة اختيار لكن الصواب ثبوت العدة والنسب لحرر ولو
بشبهة ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم بحالها كما سيجي ولو طوة بشبهة
ان تقيم مع زوجها الاول وتخرج باذنه العدة لقيام النكاح بينهما انما
حرر الوطى حتى تلمسه نفقتا وكسوتهما خريجي اذ لم تكن عالة راضية
كما سيجي وام الولد فلا عدة على مدبرة ومعتقة غير الالبسة والحامل
فان عذبهما بالاشهر والوضع الحيض للموت اي موت الواطي وغير لفرقة
او مشاركة لان عدة متولا لتعرف براءة الرحم ومتولا الحيض ولم يكن جفينة
اخطا طولا اعتدادا جفينة طلقت فيه اجماعا واذا وطيت المعتدة بشبهة
ولو من المطلق وجب عدة اخرى لحدوث السبب من داخلها والمرى من الحيض
منها وعليها ان تتم العدة الثانية ان تمت لاولي وكذا لو بالاشهر او بها
لومعتدة وفاق فلو خذ في قوله والمرى منها نعم ما وعم الحائل لو حلت
فعدتها الوضوح لا المختقة لو فاة فلا تتخير بل الحلال كما مر وتحت البنايع
ومبدأ العدة بعد الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقضي العدة
وان جهلت المرأة بما اي بالطلاق والموت لا بها اجل فلا يشترط العلم
بضيه سواء اعترف بالطلاق او انكر فلو طلق امراته ثم انكر واقامت
عليه بنية وفضي القاضي بالفرقة كان ادعته عليه في شوال وقضى به
في الحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء بزازية وفي الطلاق
المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدل ففضي بالفرقة
فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ زمان
ماض فان الفتوى انما من وقت الاقرار بطلاقها نصيا للتممة المواضحة
لكن ان كذبته في الاستناد او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار
ولما التفتة والسكتي فانه صدقت فكذلك غير ان كان وطئها لزمه مهران
اختيار ولا نفقة ولا كسوة ولا سكتي لما قبل قولها على نفسها لاختيار
وقتها ابانها ثم اقام معها زمانا ان مقر بطلاقها تنقضي عدتها لا انكر
وفي اول طلاق جواهر الفتاوي ابانها واقام معها فان اشترط طلاقها فيما
بين الناس تنقضي والا لا وكذا لو خالها لان بين الناس لا شهد على ذلك
تنقضي الا لا هو الصحيح وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي رجرا انك
وحينئذ فبئذ هاهنا وقت الظهور ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التفرق
من القاضي بينهما ثم لو وطئها جدها وغيرها وقيد هذا في البحر بكونه بعد

العدة لعدم الحد بوطي المعتدة او المشاركة اي اظهار المعزوم من الزوج على ترك
وطئها بان يقول بلسانه تركتك وخوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو
بجسرها والا لا مجرد العزوم لومدة خولة والا فيكفي تفرق الا بان والخلو
في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق
لا منه فسخ جوهرة ولا تعتد به بيت الزوج بزازية قالت عدتي وللمدع
حتمله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحلل المدة لان الامين
انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهر والمقدرة المذكورة لو بالحيض فانها
لمرة ستون يوما والامنة اربعون مالم تدع السقط كما سيجي الرجعة ومالم يكن
طلاقها تحلقا بولا دتمها فيضم لذلك خمسة وعشرين للنفس كما مر
في الحيض نكح نكاحا صحيحا معتد به وكوش فاسد وطلاقها قبل الوطى
ولو حكما وجب عليه مهر تام وعلمت عدة مبتدلة لانها مقبوضة في يد
بالوطى الاول لبقا اثره وهو العدة وهذه احدي المسائل العشرة المبينة
على ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني وقول زفر لعدة عليها
فتحل للزوج ابطاله المصرا بطول وجرم بان القاضي المقلد اذا خالف
مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارشى الا ان يصير سلطان علي
العمل بخير المشهور فليسوع مضير حنيفا زفريا وهذا لم يقع بل الواقع خلافه
فليحفظ دنية عن حامل طلقها ذي ومات عنها لم تعتد عندا في حنيفة
اذا اعتقد واذا لك لامرنا بتركهم وما يعتقدون ولو كانت الدنية حاملة لعدة
بوضعه اتفاقا وقيد الوالجي بما اذا اعتقدوها والدنية لو مطلقها مسلم
او مات عنها فاعتد اتفاقا لمطلقا لان المسلم يعتقد وكذا لا تعتد
مسببته افتقرت ببيان لما ريد لان العدة حيث وجبت حقا للحباد والمحر
ملحق بالحباد الحامل فلا يصح تزوجها لا لانها معتدة بل لان في بطنها ولو
وكونايت النسب طرية حرجت الياسمية او ذمية او مستأمنة ثم اسلمت
او صارت ذمية لما مر انه ملحق بالحباد الا الحامل لما مر وكذا لا عدة لو تزوج
امرأة الغير ووطئها علما بذلك وفي نسخ المتن ودخل بها ولا بد منه وبنيقي
ولمنا جبر بالفرقة مع العلم لا نه ذنا والمرى بها لا حرم على زوجها وفي شرح
الوهبانية لو زنت المرأة لا يقربها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الرثا فلا
يستقيها رزع غير فيلخص اخر ايتيه بخلاف ما اذا لم يعلم حيث حرم على الاول
الي ان تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها على الاول لانها صارت ناشرة حرة

قلت يعني لو عالة راضية كما مر فندبر **فرد** ادخلت منبهم
 فرجها هل نخذ في البحر حثنا نعم لا خيلجها لتعرف براءة الرحم وفي النهر
 حثنا ان ظهر حملها نعم والا لا وفي القنبية ولدت ثم طلقها ومضى سبعة
 اشهر فنكحت اخرهم يبيع اذ لم تخص فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت
 قبل الولادة لا ومن لا تحيض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثا ويقول كنت
 طلقتها واخذه ومضت عدتها ولو مضى بها علوما عند الناس لم تقح
 الثلاث والا تقح ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينة بعد انكاره فلو
 برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم تقبل جرحه فيه عن الجوهرة اجزها
 ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه كتاب
 علي يد ثقة بالطلاق او اكبر رايها انه حق فلا بأس ان نخذ وتزوج
 وكذا لو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتها لا بأس ان
 ينكحها وفيه عن الحاكم لو شكت في وقت موته نخذ من وقت لتستيقن به
 احتياطاً وفيه عن المحيط كدته في مدة تحمله لم تسقط نفقتها
 وله نكاح اخنها عملاً بخبرها بقدر الامكان ولو ولدت لاكثر من نصف
 حول ثبت نسبها ولم يفسد نكاح اختها في الاصح وقرنة لومات دون
 المعتدة والله اعلم **فصل** في الخللاد كما من باجله عدو امد وقرود
 بلحيم وهو لغة كايه القاموس ترك الزينة للعدو وشرعاً ترك الزينة
 ونحوها لعنته بآين او توف حد بضم الحاء وكسر هاء كما امر بكلفة مسلة
 ولو اتمته منكوحة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة بنة
 او توف وان امرها المطلق او الميت بتركه لا نه حق الشرع اظهار للناس
 على فوات نكاح بترك الزينة بجلى او حبر او امشاط يضيق الاسنان
 والطيب وان لم يكن لما كب فيه الدهن ولو بلا طيب كزيت خالص والحل
 والحنا ولبس العصفور والمرغفر مصبوع بخرة او ورك الابدان راجع للمجيب
 اذ الضرورات تبيح المحظورات ولا بأس بازرق واسود وبصفر خلق لا راء
 لاحداد علي سبعة كافر صغيرة ومجنونة ومعتدة عنق كموته عن ام ولد
 ومعتدة نكاح فاسد او وطى بشبهة او طلاق رجعي ويباح الخللاد علي
 قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حققة فتح ويمنعني
 حل الزيادة علي الثلاثة اذ ارضى الزوج اولم تكن من وجه غير ذي الشارح
 ولا تخذري لبس السواد وهي ثمة الا المروضة في حق زوجها فتخذ الي ثلاثة

ايام قال في البحر وظاهره منعها من السجاد علي موت زوجها فوق الثلاثة
 وفي المنع لو بلغت في الحدة لزمها الخللاد فيها بقي والمعتدة اي معتدة كانت
 عتي فتحم معتدة عنق ونكاح واما الحائض فتخطب ذالم يحطها
 غيره ونرضي به فلو سكنت فقولان بحرم خطبتها بالكسر وتضم
وصح التخيض كما يريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجاعاً
 لا تضاهيه الي عداوة المطلق ومفاده جواز لمعتدة عنق ونكاح فاسد
 ووطى بشبهة فهر لكن في الغتسائي عن المصمراة ان بنا التخيض
علي الخروج معتدة رجعي وبآين باي قرعة كانت علي ما في الظهيرة
 ولو مختلفة علي نفقة عدتها في الاصح اختياراً وعلي السكنى فيلزمها
 ان تكتري بيت الزوج معراج لحررة او امة مسوبة ولومن فاسد مكلفة
 من بيتها اصلاً لا ليلاً ولا نهاراً ولا الي صحن دار فيها منازل لغيره ولو باء
 لا نه حق الله تعالى خلاف حواصة لتقدم حق العبد ومعتدة موت خرج
 في الجديدين وتبيت اكثر الليل من ليلها لان نفقتها عليهما فتحتاج
 للخروج حتي لو كان عندها كفايتها صارت كالمطلقة فلا يحل لها
 الخروج فتح وجوز في الفسخ القسوة خروجها لا صلاح ما لا بد لها منه كزك
 ولا وكيل لها طلق او مات وهي زابذة في غير مسكنها عادت له فوراً
 لوجوبه عليها وتخذ ان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا
 يخرجان منه الا ان تخرج او يتقدم المنزل او تخاف الخللاد او تلف ما لها
 او لا تجد كرا البيت وتخذ ذلك من الضرورات فتخرج لا وفي موضع اليه
 وفي الطلاق الي حيث شا الزوج ولولم يكنها بضيمها من الدار اشترت من
 الا جانب مجتبي وظاهر وجوب الشرا لو قاذرة او الكراجر وارة اخوه والله
 قلت لكن الذي رايت سحبي من المجتبي اشترت من الاستنار ليجر
 ولا بد من سيرة بينهما في البايين ليلاً يجتلي بالاجنبية ومفاده ان الحائل
 يمنع الخلوة للحرمة ان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقاً فيزوج
 او لي لان مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال وحسن
 ان يجعل القاضي بينهما امرأة ثقة تدرق من بيت المال محرر عن الخيخ
 الجامع قاذرة علي الخيولة بينهما وفي المجتبي الا فضل الخيولة بسائر
 ولو فاسقاً فامرأة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت واحد
 اذ لم يلتقيتا النفا الا الزوج ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسيل شح الاسلام

ولا يخرج

عن زوجين افترقا وكل منهما سنين سنة وبينهما اولاد تتخذ عليهم نفقاتهم
فليس كتمان في بينهما ولا يجتمعان في فراش ولا يكتفيا في النفا الا ذواهم بل لم
ذلك قال نعم واقره المص اباها او مات عنها في سفر ولو في حضر ولبيش بينهما
وبين مضرها سفر رجعت وكوبين مضرها وبين مضرها اقل رخصت وان كانت
تلك اي مدة السفر من كل جانب مملوا لا يكتفيا في مقيمة ومليست فان كانت
في غفارة خربت بين رجوع ومحقى معها ولي الا في الصورتين والعود احمد
لتخذ في منزل الزوج ولكن انمرت بما نصح للاقامة كما في بحر وغيره زاد
في النهروينيه وبين مضرها سفر وكانت في مضر او قرية يضلح للاقامة
فتعند ثمة ان لم يجد محرماتها فاكذبا ان وجدت عند الامام ثم تخرج بحرم
ان كان وتنتقل الحدة المطلقة بالتاديه فتخرج مع اهل الكلام في حجة او حجة
مع زوجها ان فصررت بالكلث في المكان الذي طلقها به فله ان يقول بها والا
وليس للزوج المتأخر بالمعنة ولو عن رجعي خرد ومطلقة الرجعي كالباين فيما لم
غير انهما تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر لقيام الزوجية لقيام المباشرة
كما هو **فروع** طلب من القاضي ان يسكنها بجواره لا يجيبه وانما تعذلي
مسكن المفارقة طهرتية قبلت بن زوجها فلها السكنى لا النفقة تتارخانية
لا تمنع معتدة كاح فاسد من الخرج محبتي قلت مرعرا لبرازية خلافة كن
في المدايع لم تمنعها لخصين ما به ككتنا بيته ومجنونة وام ولدا عتقها فليحفظ
والله اعلم **فصل** في ثبوت النسب اكثر مدة الحمل سنتان لحبر
عاشية رضي الله تعالى عنها كما مر في الرضاع وعند الامينة الثلاثة اربع سنين
واقلها ستة اشهر اجماعا فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي ولو بالاشهر
لا ياسبها بدائع وفاسد النكاح في ذلك كصحيحة فهنسائي وان ولد لاكثر
من سنين ولو اشهر من سنة فاكثر لاحتمال امتداد طهرها وعلوقه في العدة
ما لم تقر بمجي العدة والمدة تختمله وكانت الولادة رجعة رجعة في الاكثر
منهما او لتمامها علوقها في العدة لا في الاقل للشك وان ثبت نسبه كما يثبت
بلادعوة احتياط في مبنية حاتف به لا قل من ممل من وقت الطلاق لجواز وجوده
وقته ولم تقر بمضيها كما مر واذ لتمامها لا يثبت النسب وقيل يثبت لتصور
العلوق في حال الطلاق ورع في الجوهرة انه الصواب لا بدعونه لانه التزمه
وهي شبهة عفا ايضا والا اذ اولدت بوقت احرامها لا قل من سنين والاخر
لاكثر والا اذ امكها فيثبت ان ولدته لا قل من ستة اشهر من يوم الشرا ولو

لاكثر

ولو لاكثر من سنين من وقت الطلاق والطلاق ساير اسباب الضرورة
بدائع لكن في الفهنسائي عن شرح الطحاوي ان الدعوة بشرطه في الولادة
لاكثر منها وان لم يصدق المرأة في رواية وهو لا وجه دفع ويثبت نسب
ولدا المطلقة ولو رجعي المرافقة المدعوى بها وكذا غير المدعوى ان ولدته لا قل
من الاقل غير المقر بانقضاء عدتها وكذا المقر ان ولدته لا قل من وقت لاقرار
اذ لم تدع حبلها فلو ادعتة وكذا الغة لا قل من ستة اشهر من طلقها لكونها لفتو
في العدة ولا لا لكونه بعدة لا ينال صغرها يحيل سكوتهما كاقرا ومضي
عدتها فلو ادعت حبلها في كبرية في جحر لا حكم لا عداها بالبلوغ
ويثبت نسب ولد معتدة الموت لا قل من ممل من وقتها اي الموت ان كانت
كبرية ولو غير مدعوى بها اما الصغيرة فان ولدته لا قل من عشرة اشهر وعشرة
ايام ثبتت والا لا ولو اقرت بمضيها بعدا رجعة اشهر وعشرة فولدته ستة
اشهر لم يثبت واما الابسية فكما يرض لان عدة الموت بالاشهر لكل لا لتمام
ربلي واذ ولدته لاكثر منها من وقتها لا يثبت بدائع ولو لم يكن الاكثر
لا تجز حشا وكذا المقر بمضيها لولا قل من ممل من وقت لا قرار ولا قل من
اكثرها من وقت البت لليقين بكذبها ولا لا يثبت لاحتمال جردته بعد
الاقرار ويثبت نسب ولد المعتدة بموت او طلاق ان جردت ولادتها بحجة ثقة
واكتفينا بالقبالة فيل وبجل اوصلا ظاهر وهل تكفي الشهادة بكونه ظاهرا
في الحر جثا نعم او اقر الزوج به بالحيل ولو انكر بضميه تكفي شهادة القابلة اجماعا
كما تكفي شهادة القابلة اجماعا كما تكفي في معتدة رجعي ولدته لاكثر من سنين
لا لا قل ومضيق بقصر الورثة فيثبت في حق القرين وانما يثبت النسب
في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم باز شدة مع
المقر جرح وكذا لو صدقه المقر عليه الورثة وهم من اهل المضيق فيثبت النسب
ولا يرفع الرجوع والا يتم نصابها كما اشارك المكذبي وهل يشترط لفظ
الشهادة ومحلس الحكم لا يصح لا نظرا لشبهة الاقرار وشرطوا العدد نظرا
لشبهة الشهادة ونقل المص عن الربيعي ما يفيد اشتراط العدة لانه ثم قال
فصول شحنا وينبغي ان لا يشترط العدة لانه لا ينبغي قلت وفيه انه كيف
تشرط العدة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فقامل وليرا جمع
ولو ولدته فخلخلة في المدة فقالت المرأة تكفي منذ نصف حبل وادعي
الاقل فالقول بما بلا يمين وقالا تخلص به يفتي كما سيجي في الدعوي وهو

اي لولوا بنه لشهادة الظاهر لها بالولادة من تكاح حلالها على اصلاح قل
 ان تكلمها في طالق فكلها فولدت لنصف حول من تكلمها لزمه نسبه لقيامها
 لقصور الوطى حالة الفقد ولو ولدته لا قل منه لم يثبت وكذا لاكثر ولو يثبت
 كمن جث فيه في الفسخ واقرب في البحر ولزمه مهرها لمجعله وطيا حكما
 ولا يكون به حصنا بية علق طلاقها بولادتها لم تطلق شهادة امرأة
 بلا حجة نامة خلافا لما حكاهم ولو اقر المخلوق مع ذلك بالجلد او كان ظاهرا
 طلقت بالولادة بلا شهادة لا قراره بذلك واما النسب ولو لزمه كما هو
 الولد فلا يثبت بدون شهادة القابلة انفاقا بحر قال لا منه ان كان
 في بطنك ولدا وكان بها حبل فهو مني فشهدت امرأة ظاهرة بغير القابلة
 بالولادة فيم لم ولده اجماعا انجات به لا قل من نصف حول من وقت عقده
 وان لاكثر منه لا لاحتمال علوقه بعد نقلا لثقة بالانحلال لانه لو
 قال هذه حامل مني ثبت نسبه اليه منين بنقيه غايته قال لخلام هو
 ابني ومات المقر فماتت امه المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبانها
 ام الغلام انا امراته وهو ابنه برأيا منها شحنا فان جملت حريتها
 او امومتها تترك وقوله فقال وارثه انت ام ولد ابني فماتت في اذ الحكم
 كذلك لو لم يقل شيئا او كان صغيرا كافي البحر وكنت نصرانية وقت موته ولم
 يعلم اسلامها وقتها او قال وارثه كانت زوجته له وهي امه لا تترك في الصوة
 المذكورة وهل لها مهر المثل فتدبر فوج امه من بعده فجات بولد فادعاه
 المولي لم يثبت نسبه للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعقل الولد
 ونضار الامتياز ولده لا قراره ببنوته وامومتها ولدت منه الموطوءة له ولدا
 توقف ثبوت نسبه عليه عوته لصحة فزاشها كلمة مشتركة بين
 اثنين استولدها واحد عبارة الدرر استولدها ثم جات بولد لا يثبت النسب
 بدورها لحرمة وطئها كهم ولد كانها مولاها وسيجي في الاستنباط ان الفلش
 على ربيع مرات وقد اكتفوا بقيام الفلش بلا دخول كزوج المخرجة بشرعية
 بينهما سنة فولدت سنة اشهر من تزويجها لظهور كلمة واستخدا
 فتح لكن في النضر لا قنصار على الثاني اولى لان طي المسافة ليس من الكرامة
 عندنا قلت لكن في عقايد الفنازي جزم بالاول نجا المفتي النقليين
 الشفيع بسيل عما حكى انا الكعبة كانت تزور واحدا من الاوليا هل يجوز
 القول به فقال خرق العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند

اهل السنة ولا لغيرها بحجة لا ينما اشد دعوى الرسالة وبادعيا بها يكفر
 فورا فلا كرامة وتامة في شرح الوهاب نية من السير عند قوله
 ومن لولي قال طي مسافة يجوز جهنم ثم تجوز يكفر
 واشباهها في كل مكان جازا عن النفس في البحر بروي وينصر
 اي ينصر هذا القول ينص محمد بن انا موم بكرامات الاوليا عباد عزامة
 فتزوجت بغير ولد ولا داء ثم جاز الزوج الاول فالاول والثاني
 على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحانية واليه
 واكافي وغيرهما في حاشية شرح المنار لا بن الحنبلي وعليه الفتوى ان
 اختله الحال لكن في اخر دعوى المجمع حكى رتبة اقوال ثم افتي بما اعتقده
 المص وعليه ابن مالك بانه المستفسر حقيقة فالولد للفراش الحقيق وان كان
 فاسدا وتامة فيه فزوجه **فدروغ** بكلمة فطلقها فشرها فولد
 لا قل من نصف مذكرها لزمه والا لا الا المطلقة قبل الدخول والمبانة
 بثنتين فند طلقها اكثر في الثانية لسنتين فاقول في الرجعي لاكثر
 مطلقا بعد ان يكون لا قل من نصف حول من شرها في المسلمين وكذا
 لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لاكثر من لا قل مذكرها فادعاه
 هل يقبل لضد يق المشتري فولات ماتت عن ام ولده او اعتقها فولدت
 لدون سنتين لزمه ولا اكثر الا اذ يبعه ولو تزوجه في العدة
 فولدت لسنتين من عتقه او موته ونصف حول فاكثر من تزوجت
 وادعياه محال ان للمولي اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت ام
 الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بغير فولدت
 لا قل من سنتين مديان ولا قل من لا قل من تزوجت فالولد للاول
 لفساد نكاح الاخر ولو لاكثر من مديان ونصف حول من تزوجت
 فالولد للثاني ولو لا قل من نصف لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح
 ولو لا قل من مديان ونصف في عدة البحر بحثا انه للاول لكن نقله عن الباع
 انه للثاني معللا بان اقدامها على التزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم
 بالعدة فالنكاح فاسد وولدها للاول ان اسكن اثباته منه بان تلد لا قل
 من سنتين مطلقا ومات ولو نكح امرأة فجات بسقط سنتين لفساق
 فانه لا رتبة اشهر فنسبه للثاني وان لا رتبة الا يوما فنسبه للاول وضد
 الذكاح الكل من البحر قلت وفي مجموع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه

لا يثبت النسب منه ولا تجب الغدة لانه تكاح باطل والله تعالى اعلم

باب الحضانة

نفخ الحواكسها تربية الولد تثبت للام النسبية او كناية او حوسية
او بعد الفدقة الا ان تكون مترددة حتى يشملها بها تحليلا او فاجدة
مجرد يصيب الولد كزنا وعتا وسرقه ونياحه كما في البحر تحتنا قال المص
والذي يظهر العمل بالاطلاق كما هو مذهب الشافعي الا ان الفاسقة تترك
الصلاة لا حضانة لها وفي القسنة الام احق بالولد ولو سمية السيرة مترددة
بالبحر ما لم يعقل ذلك وغير ما تونة ذكره في المجتبى بان يخرج كل وقت
وتترك الولد ضائعا او تكون امه او ام ولد او مدبرة او مكاتبة ولذا ذلك
الولد قبل الكتابة لا شتعا من مكرمة المولي كمن كان الولد زفقا كن
اخيه لانه للمولي مجتبى او متروجة بخير محرم الصغير وابنه تربية
مجانا والحال ان الاب محسروا العمة تقبل ذلك اي تربيته مكانا ولا تمنه
عن الام قيل للام اما ان عتسكه مكانا او تدفعه للعمة على المذهب هل يرجع
العم او العمة على الاب اذا ايسر قيل نعم مجتبى والعمة ليست بغيره فيما يظهر
وفي المسئلة تزوجت ام صغير توفي ابوه وارادت تربيته بلا نفقة فقالت
واراد وصيه تربيته بهادفع اليها لاله وفي الحواي تزوجت
باجني وطلبت تربيته بنفقة والترمه ابن عمه مكانا ولا حاضنة لعله
ذلك ولا تجبر من لما الحضانة على ذلك علمها الا اذا غيبت لما بان له
ياخذ قدي غيرها اولم يكن للاب في الصغير مال به يقني خانية وسيجي
في النفقة واذا اسقطت الام حقها صارت كمتية او متروجة فتنتقل
للجدة بحر ولا تقدر الحضانة على ابطال حق الصغير فيها حتى لو اختلفت
على ان تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد وليس
لما ان تبطله بالشرط ولولم يوجد غيرهما اجرت بلا خلاف فحق هذا يحرم
ما لو وجد وانتدع من القتل بحر وحيد فلا جرة لما جوهرة ويستحق
الحاضنة اجرة الحضانة اذا لم تكن متكوجة ولا معتدة لابه وهي غير
اجرة رضاعه ونفقته كما في البحر عن ابي حنيفة خلا فلما نقله للوص عن
جواهر الفتاوى في شرح النقاينة للمباني عن البحر المحيط سئل ابو حنيفة
عن لما اساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على الاب سكنها ما
جميعا وقال نعم الائمة المختار ان عليه الشك في الحضانة وكذا ان احتج

الصغير

الصغير الى خادم يلزمه الاب به وفي كتب الشافعية تونة الحضانة في مال
المحتون لوله والا فعلى من تلمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا
تقضي به فيفتي به ثم حرر ان الحضانة كالرضاع والله تعالى اعلم
ثم اي جده لام بان ما نشا ولم تقبل او اسقطت حقها او تزوجت باجنبي
ام الام وان علت عند عدم اهلية القربي ثم ام الاب وان علت
بالشرط المذكور واما ام ابني لام فنوخر عن ام الاب بل عن الحالة ايضا
بحرم الاخت لابي ام ثم الام لان هذا الحق لقراية الام ثم الاخت لابي
ثم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم لام ثم لابي ثم الحالات كذلك اي لابوين
ثم لام ثم لابي ثم بنت الاخت لابي ثم بنات الاخ ثم العجات كذلك ثم حالة
الام كذلك ثم حالة الاب كذلك ثم عجات الامهات والابا بهذا الترتيب
ثم العصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق
ثم الاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجمعوا في الازرع ثم الاسن
اختيار سوي فاستق ومعتوه وابن عم لشمته وهو غير ما تون ثم اذا لم تكن
عصبة فلدوي الارحام فتدفع للاخ لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم للحالة
لابوين ثم لام ثم ابني وعيني خرفان نشا وفاضلهم ثم اوزعهم ثم اكر
ولا حق لولد عم وعمه وحالة وحالة لعدم المحرمية والحاضنة الدائمة لو
بحوسية كسلة ما لم يعقل دنيا يفتي تقديره بسبع سنين لعمة
اسلامه حينئذ ظهر والي ان يحلف ان يملك ككفر قينع منها وان لم يعقل
دنيا بحر والحاضنة يسقط حقها بتكاح غير محرمه اي الصغير وكذا يسكنها
عند البعض له لما في القسنة لو تزوجت الام باخر فامسكنه ام الام في بيت
الراب فلا يباح له وفي البحر قد ترددت فيما لو امسكنه الحالة ونحوها
في بيت اجني عازية والظاهر السقوط فيما ساعلي ما مر لكن في الهند
والظاهر عدمه للفرق المبين بين زوج الام والاجني قال والدم
فقط كابن العم كلاجني ونفقه الحضانة بالفرقة البانية لوال المال
والقول لما في نفق الزوج وكذا في تطليقه ان ايمته لان عتقته والحالة
او غيرها احق به بالخام حتى ليستغني عن النساء وقد بسبع وبه يفتي
لانه الغالب لو اختلفا في سنه فان اكل وشرب والبس واستنحى وحده دفع
اليه ولو جبروا الا لا والام والجدة لام ولا يلحقها بالصغيرة حتى تحيض
اي تبلغ في ظاهر ادواته ولو اختلفا في حوضها فالقول للام بحر تحتنا واقول

ينبغي ان يحكم بسنها ويحل بالغالب وعندما لك حتى تحتل الغلام وتزوج
 الصغيرة ويدخلها الزوج عيني وغيرهما احيى بها حتى تستحي قد يبتلع وبه يفيق
 وينبأ احد عشر شهرا اتفاقا يليق وعن محمد بن الحكم في الام والجمعة كذلك وبه يفيق
 كثره الفساد يليق اذا فاد انه لا تستفظ الحضانة تبرزها مادامت لا تفضل
 للرجل الا في رواية عن الثاني اذا كان يستأنس بها كما في القينة وفي
 الظهيرية امرأة قالت هذا ابنك من بنيتي فلما تمت امه فاعطيتي نفقته
 ففلا صدقت لكن امه لم تمت وهي متري واراد اخذ الصبي ببيع حتى يعلم
 القاضي امه فتخضره فتأخذه لا نه اقد بانها جرتهم وكما ضلته ثم ادعى حقته
 غيرها اذا احتمل فان احضر الاجل امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت
 الجمدة لا ما هذه ابنتي وقدمت ابنتي ام هذا الولد والقول للرجل والمرأة التي
 معه ويدفع الصبي لهما لا ان العراش لهما فيكون الولد لهما كزوجين بينهما ولد فادى
 الزوج انرا به لا منها بل من غيرها وعكست فقالت هو ابني لا منه حكم بكونه
 ابنا لهما قلنا وكذا لو قالت الجمدة هذا ابنك من بنيتي المتيه فقال بل من غيرها
 فالقول له ياخذ الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لا من بنتك
 وكذا بنت الجمدة وصدقتها المرأة فالاجل ولي منه لا نه لما قال هذا ابني من هذه
 للمرأة فقد انكر كونها جرتهم فيكون منك الحق خاضعتها وبني قريب له بالحق انتهى
 لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكرنا او انني خلافا للشافعي قالت وهذا البلوغ
 اما بعدة يجيز بين ابوة وان الادا لا تفرد له ذلك مؤيد راده مغريا للمنية
 واذا د بقوله بلغت الحائضه مبلغ النساء ان بكر اضما الاب الى نفسه الا اذا
 دخلت في السن واجتمع لها راي فستكن حيث احيى حيث لا خوف عليها
 وان شا لا يضمها الا اذا لم تكن مسلمة علي نفسها فالاب والجد ولا يثم الضم
 لا لغيرهما كما في الا بتد اجر عن الظهيرية والغلام اذا عقد واستحى بوايه ليس للاب
 ضمة الى نفسه الا اذا لم يكن موطئا على نفسه فله صدق فتنة او غار وناديه
 اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا اذا تبرع بغيره والجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر
 وان لم يكن لما اذ ولا جرد ولكن لما اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان
 مفسدا لا يكن من ذلك وكذا الحكم في كل عصبة ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها
 اب ولا جرد ولا غيرها من العصبات او كان لها عصبة مفسدا نظر فيها الى الحاكم
 فان كانت مأمونة خلاها تنفر بالسكنى والا وضعا عند المرأة امنية قادرة
 على الحفظ لا فرق في ذلك بين بكر وتيب لا نه ناظر المسلمين ذكره العيني

وغيره

وغيره واذا بلغ الذكور وحدا لكسب يه فمهم الاب لا يملك كسبها او يزوجهم
 ويتفق عليهم من اجزهم بخلاف الا فاته ولو الاب مبررا يذبح كسبها لان الزمان
 كما في سائر الاملاك مؤيد راده مغريا بخلافه ليس المطلق بانها بعد عنها
 الزوج بالولد من بلده الى اخرى بينهما تفاوت فلولم يكن بينهما تفاوت بحيث
 يمكن ان يجرؤ له ثم يرجع في نهاره لم تمنع مطلقة لا نه كالا انتقال من محلة
 الى اخرى شتمني الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا نصرا للولد بظنفة
 بخلاف المل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكلمنا في عقد لما في
 وطنها ولو قرنت في الاصح الادوار الحرب الا ان يكونا مستامين وهذا الحكم في الام
 المطلقة فقط اما غير المجردة وام ولدا عتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد
 بينهما الا باذنه كما يمنع الاب من اخراجه من بلده امه لا رضامها ما بقيت حضا نهما
 فلواخذ المطلق ولده منها لتزوجها خازله ان ليسا قريبين الى ان يجوز حق المدعي
 السراجية وقيد المصري شرحه كما اذا لم يكن له من ينقل الحق اليه بعدتها وبوطا
 وفي الحادي له اخراجه الى مكان يكتمها ان تنصر ولدها كل يوم كافي جانبها فيحفظ
 قلت وفي السراجية اذا سقطت حضانة الام واخذها الاب لا يحل
 علي ان يرسله لها بل ياتي اذا ارادت ان تراه لا تمنع من ذلك واقفي تحت الرمي
 بانها فرب بعد تمام حضانتها وباد غير الاب من العصبات كالاب وعزله بالخلاصة
 والشارحانية **فدروع** خرج بالولد ثم طلقها فطال بتمه برده انا خرج
 باذنها لا يكره رده وان بغير اذنها لزمه كما لو خرج به مع امه ثم ردا ثم طلقا فغير رده

باب النفقة

هي لغت ما نفقة الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفا
 هي الطعام ونفقة الغير تحت علي الغير باسباب ثلاثة زوجية وفراية ومالك
 يدا بالاولى باسبته ما مر الا بها اصل الولد فوجب للزوجة بيتا صحيح فلو بانها
 او بطلان رجوع بما اخذت من النفقة فخرجت على زوجها لا يجرأ الا حيا من كل
 محبوس لمنفقة غير تلوم نفقته كفت وقاض ووصي زيلجي وعامل ومقاتلة
 قاموا بدفع الحدود ووطنهم سافر بال مضارته ولا يرد الرهن لحبسه لمنفقة
 ولو صغيرا جدا في ناله لا على ابية الا اذا كان ضمنيا كما مر في المهر لا يقدر على الوطي
 لان المانع من طلاقه او خفي او كانت مشقة او كفرة او كبيرة او صغيرا تطبق
 الوطي وتشمي الوطي فياودون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كانت المانع منها فلا نفقة
 كما لو كانا صغيرين فقيرة او غنية موطوءة الا كان كان الزوج صغيرا او كانت رقا

او قدرا او محتومة او كثيرة لا فوطا وكذا صغيرة فضيلة للخدمة او للاستئناس ان
استلما في بيته عند الثاني واختارة في الخففة منحت نفسها لم يرضى الا ولا
ولو كره موجلا عند الثاني وعليها الفتوى كما في البحر والتميم وان نضاه مخفي لا شبهة
لا منع بحق فبني حتى النفقة بقدر كمالها بغير قسري ومخاطب بقدر وسعة الباق في دين
المسيرة ولو مؤسرا او بحقيقة لا يلزمه ان يطعمها بما ياكل بل يتوجب لوجه في بيتها
اذا لم يطعمها الزوج بالنفقة بغير قسري كما اذا طعمها ولم تمنع او امتنع للمهر
او موثقت في بيت الزوج فان لما النفقة استحقاقا لقيام الاحكام وكذا الوصية
ثم المير نقلت اذ منزلها بقيت ونفسها ما منعت وعليها الفتوى كما حرره في الفسخ
وفي الخاتمة مرضت عند الزوج فان نقلت لدارها ان لم يكن نقلها بمحضة فهو
فعلها النفقة والا لا كما يكرهه مدعيها لا نفقة لاحد عشر مرتبة ومن قبله ابنه ونفقه
موت ومكويحة فاسدا وعنده فامة لم تنو وصغيرة لا فوطا والخارج من بيتها
بغير حق وبني الناشرة حتى يغور ولو بعد شهر خلافا للشافعي والفقهاء لما
في عدم النشور بميمتها ونسقط به المفروضة لا المستلزمة الاصح كالقوت فتيل
بلخرج لا بمالها من النفقة من الوطى لم تكن ناشرة وشمل الخرج الحكم كان كان المترددا
من نفقة من الدخول عليها في كالحارج ما لم تكن سالمة النفقة ولو كان فيه شبهة
كبيت السلطان لا منعت منه في ما نشرة لعدم اعتبار الشبهة في زماننا بخلاف
ما لو خرج من بيت القصب او بيت للباب والسيوف معه او مع اجني بيته
لنقلها فلها النفقة وكذا لو اخرجت نفسها لارضاع مبي وزوجها شريف ولم يخرج
وقيل تكون ناشرة ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار وعكسه فلا نفقة لنقص
التسليم قال في المجنب في ربه فخرجوا في اقعة في زماننا بانه لو تزوج من المخدرات
التي تكون بالنهار في فصلها وبالليل عنده فلا نفقة لما انتهى فالله في التمر وفيه
نظر ومحبوسة ولو طما الا اذا حبسها بغيره له فلها النفقة في الاصح جوهره
وكذا لو قدر على الوصول اليها في المجلس صبر فيه لحبسه مطلقا لكن في نصيب
القدوري في سجن السلطان فالصحيح سقوطها في البحر عن مال الفتاوى لو
خيف عليها الفساد في مجلس معه عند المناخرين ومريضته لم تزف ولا يمكنها
الا نقلا معه اضلا فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم بقدر واحد
وتقصونه كرها وحاجة ولو نقلها لا معه ولو محرم لقوات الاختصاص ولو معه
فخلية نفقة الحضر خاصة نفقة السفر لا الكرا امتنع المرأة من الطلاق ان
كانت ممن لا تخدم او كان بها عليه فخلية ان ياتها بطعام مهيأ والا بان كانت

ممن

ممن لا تخدم او كان بها عليه فخلية ان ياتها بطعام مهيأ والا بان ممن تخدم
نفسها وتقدر على ذلك لا تجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه
عليها ديانة ولو شريفة لا ثم عليه الصلاة والسلام قسم لآل محمد علي
وقاطمة فجعل اعمال الخراج علي علي رضي الله عنه والداخل على قاطمة
رضي الله تعالى عنها مع انها سيدة نساء العالمين بحر وجب عليه ان يطعمها
شراب وطبخ ككوز جرة وقدر ونخرفة وكذا ساير اوقات البيت كحضر ولد
وطففة وما تنتظف به وتزيل الوسخ كمشط واشنان وما يمنع الصنان وما من
رجلها وتامه في الجوهره والبحر وفيه اجرة القابلة علي من استلجها من زوجها
او زوج ولو طخت بالاستيجار قيل عليه وقيل عليها ونقض لما الكسوة في كل نصف
حوزة ليجدد الحاجة حرا ويرد الزوج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض
القاضي خلاصته الا ان يظهر للقاضي عدم انفاقه فيقدر على تقديرها بطولها
مع حضرته ويأمره ليعطيها ان شكت مطله ولم يكن صاحبها يده لانها ان
تاكل من طعامه وتخذ ثوبا من كراسه بالاذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط
عنه النفقة خلاصته وغيرها وقوله في كل شهر اي كل مرة تناسبه كيوم الحشر
وسنة الدهقار وله الدفوع كل يوم كالحا الطلب كل يوم عند المساء اليوم الا في
ولها اخذ كهيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من عينيه عند الثاني وبه يفتي وقيل
ساير الديون عليه وبه في بعضهم جواهر الفتاوى من كماله الباب الاول
ولو كفل له كل شهر كذا ابدا وقع على الا بد وكذا لو لم يقل ابدا عند الثاني وبه يفتي
لخروفيه عليها دين لزوجها لم يكتفيا فضا صا لا يرضاه لسقوطه بالخوف
بخلاف ساير الديون وخبر آخر في دارها من زوجها وما يسكنان فيه لا اجر
عليه لو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فلو ثبت به بعد سنة فقال له
اخبرتك بان المنزل بالكل اعليك الا جرضه وعلما لا بها العاقبة بزازية
ومعهم انه لو سكت فخير اجارة في وقف او مال يقيم ومعد للاستغلال
فالاجر عليه فيلحفظ ويقدرها بقدر الغلة والرخص ولا تغذ بدراهم
ودنا بغير كما في الاختيار وعزاه المصنف لشرح الجمع للمصر ككتبة البحر على المحيط
ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها اصنافا او قومها بالدرهم ثم يقدر بالدرهم
وفيه لو قدرت على نفسها فله ان يرضها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها
من الهزال فانه يحضره كماله ان يرضها للقاضي للسر القوب لان الرتبة عه
وتزاد في الشجاعة وسعوا لا وما يدفع به اذي حرو برد ولها فو ذراشا حرا

لا يمارحها تغزل عنه ايام حيضها ومركبها ان طلبته ويختلف ذلك يسارا
واعسا لا وحالا ولا بلدا اختيار وليس عليه حقها بل خلع منها تجب في البحر قد
استفد من غفلته لو ان لما انقضى من فرض ويحرم لا يسقط عن الزوج ذلك
بل تجب عليه وقد رايها من يامر بالفسخ امتعتا له ولا ضيا فيه جبر عليها وذلك
حرام كسبح كونهما انتهى لكن قد من في المهر عنه عن المبتغي لو زفنا ليه بلا
جهاز يليق به فله مطالبة الالب بالنفقة اذا سكنت انتهى وعليه فلو زفنا
لا يحرم عليه الا انتفاع به وفي عرفنا يكثر من كثرة المهر لكثرة البهارة وقلة
لقلته ولا شك ان المهر في كل شرط فيجب العمل به كما في النكاح وفيه عن
قضا البحر بل نفقته القاضى للنفقة حكم منه قلت نعم لا نطلب المهر
بشرط دعوى فلا تسقط بعض العدة ولو فرض لما كل يوم وكل شهر بل يكون قضا
ملازم النكاح قلنا نعم الا لما منع وكذا قالوا لا قبل الفرض باطل وقبله صحيح
مما صنف ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في العقد ان النفقة مؤن من غير تقدير
والكسوة كسوة الشتاء والصيف لم يلزمه فلها بعد ذلك طلب التقدير فيما لو حكم
بوجوب العقد ما لكي ذلك فالحنفى تقديرها بعدم الدعوى والحادثة
بقي لو حكم الحنفى بفرضها د راهم هل للشافعى بعده ان يحكم بالقبول قال
الشيخ قاسم موجب الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعى بالقبول ليس للحنفى
الحكم بخلافه فليحفظ نعم لو اتفقا بعد الفرض على ان تاكل معه مؤن
بطل الفرض السابق لرضاها بذلك وفي السراجية قدر كسوتها د راهم ورضيت
وفضى به بل لما ان ترجع وتطلب كسوة قاشا اجاب نعم وقالوا ما بقي من
النفقة لها فيقضى باخرى بخلاف اسراف وسرف وملاذ وتنفق محرم
وكسوة الا اذا خرقت بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيفرض
اخرى وتجب لخدمها المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا شغل له غير خدمتها
بالفعل فلو لم يكن في ملكها او لم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم باذا الخدمة
ولو جازها لخدم ولم يقبل منه الا برضاها فلا عليك اخراج خادمها بل ما زاد عليه
الحسب الوحره لا امة جوهره لعدم ملكها مؤسرا لا مفسرا في الاصح والقول له
في الحسار ولو برهننا فبينهما اولى خانية ولوله ولا لا يكفيه خادم واحد
فرض عليه لخدمته واكثر اتفاقا فافهم وعن الثاني غنية رقتا ليه بخدم
كثيرا استغنت نفقة الجميع ذكره للصالح قال في البحر عن الغاية وبه ناخذ قال
وفي السراجية يفرض عليه نفقة خادمها وان كان ثورا لا شراف فرض نفقة

خادمين وعليه الفتوى لا يفرض بينهما بحرهما عنهما يا نوعا الثلاثة ولا
يعلم ايقايه لو غابا حقها ولو مؤسرا وجوز الشافعى باعسارا الزوج وينصرون
لغيرته ولو قضى به حقيق لم ينفذ من لوامر شافعى ففتوى به نفذ اذ لم يشر
الامر والمأمور بخروجه الفرض يامرهما القاضي بالاستئذان لتفصيل عسيلة
وان ابي الزوج اما بدون الامر فيرجع عليهما وي عليه ان صرحت بانها عليه
او نوت ولو انكر بينهما في القول له محبتي وتجب لانه علي من حبت عليه
نفقته ونفقة الصغار لولا الزوج كالح وعم ويجلس لاخ وكوه اذا استنع
لان من المأمور المعروف رجلي واختيار وسيضع قضي نفقة الاعسار ثم السيد
خاصته ثم نفقة يساره في المستقبل او بالعكس وجب الوسيط كالمصالح فيهم
علي نفقة كل شهر على د راهم ثم قالت لا تكفيني زديت ولو قال الزوج لا اطيق
ذلك فهو لا زم فلا التفات لمالته بكل حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم
القاضي ان ما دون ذلك المصالح عليه تحيينه يفرض كفايتها نفقه المصنف
عن الخانية وفي البحر عن الخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من
الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرية صلحها عن نفقة كل شهر على ما يات
درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها والنفقة لا تضيق ردينا الا
بالفضا او الرضا اي اصطلاحهما على قدر معين اصنافا او دراهم فقيل ذلك
لا يكره شي وبجده ترجع بما انفقت ولو خال نفسها بالامر قاض ولو تلفقا
في العدة فالقول له والبينة لها ولو انكرت انفاقه فالقول لها بيمينها خيرة
وبعت احدهما او طلقها وتورجعا كما في الظهيرية وخانية واعقد في البحر
بعدم سقوطها بالطلاق لكن اعقد المصالح في جواهر الفتاوى والفتوى
عدم سقوطها بالرجعي كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه كشي الاشيا
ودالوا في شيخنا لكن صح الشرح الذي في شرحه للوجهانية ما بحث في البحر
من عدم السقوط ولو بانها قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشخه فواصل
عند الفتوى سقط المروض لا نه صلة الا اذا استندانت بامر قاض فلا
نسقط بموت او طلاق في الصحيح كما مرنا كما استندانت بنفسه وعبارة
ابن الكمال الا اذا استندانت بتدريض قاض وكوتبلا امره في البحر ولا ترد
النفقة والكسوة المجلة بموت او طلاق تجلها الزوج او ابوه ولو قايمة
به فيقضى ببيع الثمن ويسعى مديروا كاتب له يهر المادون بالنكاح وبدونه
يطالب بجد غنقه في نفقة زوجته المفروضة اذا اجتمع عليه ما يجر عن ابيه

ولم ينفقه ذخيرته ولو نبذ المولى لا آمنه ولا نفقة ولده ولو ذخره حرة
 بل نفقته على امه ولو مكنته لنفقاته للام ولو مكنته سبي لا مية
 ونفقته على ابنة جوهرة مرة بعد اخرى اي لو اخضع عليه نفقة اخرى بعد
 ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم فزمن بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث
 وهلم جرا لا ثم دين حادث قاله الكمال وابن الكمال في الدار والبيت المصنف
 وهو ينسقط بموته وقبضه في الاصح ويحل عليه دين غيره مرة لعدم التجرد
 وسيجي في المادون ان للعلم استسعاة لمفاده ان لما استسعاة
 ولو لنفقة كل يوم كقولهم قال وهل يباع عليه كفنها يتبعني على قول الثاني الفقه
 به ثم كما يباع في كسوتها ونفقة الامنة المتكوبة ولو مدبرة او ام ولد اما الكاتبة
 فكلية الماخذ على الزوج ولو عدا بالبنوية بان يدفعا اليه ولا يستحقها
 فلما استغنى عنها المولى واهله بعد ما اربواها بعد الطلاق لا جلا لنفقا الحرة
 لا قبله اي لم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة تشتت فطلقت
 فحادث وفي الجرحى فزمنها قبل التوبة باطل ونفقات الزوجات المختلفة
 مختلفا كما وكذا جرحها السكتي في بيت خال عن اهله سوى طفله الذي
 لا يقهر الجاهل وامه ولم ولده واهله ولو ولدها من غيره بقدر حالها كطعام
 وكسوة وبيت مفرد من داره علق زاد في الاختيار والعيدي ومراقبي ومفاده
 لو تم كنف ومطبخ وينبغي الا فتا به جرحها لما تحصوا لمقصود هداية
 وفي العريش شرط ان لا يكون في الدار احد من اهل الزوج لو ذبحها ونقل المص من
 للنفقة كما يتبع مع الاحمال مع الضرر في كل من ذبحته مطا لينة بيت
 من دار على حدة ولا يلزم ان يراها بموته وبامره باسكانها بين جيران صاين
 بحيث لا تشوحر سراجيه ومفاده ان البيت بالاجيران ليس مسكنا
 شرعي لحر وفي المهر وظاهره وجوبها والبيت خاليا عن الجيران لا سيما
 اذا خشي على عقلها من سخته قلت لكن نظرية الشرع لا يبيح ان
 ما لا جيران له غير مسكن شرعي ولا يمنعها من الخروج الى الدار في كل جهة
 ان لم يقدرا على ان يراها على ما اختاره في الاختيار ولو اذها من مسكنها واظلم
 فغلبها فغلبه ولو كان في الزوج فله ولا يمنعها من الدخول عليها في كل
 جهة وفي غير ما من المحارم في كل سنة لها الخروج ولها الدخول في كل
 من الكسوة وفي نسخة من البيوتة لكن عبارة فلا مسكن من القرار عند
 به يفي خا ونبه ويمنعها من زيادة الاجانية وعبادتهم والولاية وان اذن

والمنع من الخروج
 الى الدار

كانا عاصيين كما مر في باب المهر وفي البحر لمنعهما من الغزل وكل عمل ولو نزع
 لاجتي ولو قابله او مضطه لنفقه حققة على فرض الكفاية ومن مجلس
 العلم لا تنازعة المنع زوجها من سؤالها ومن الحمام الا لتفقا وان جازيلا
 ترين وكشف احد قال الباقي وعليه الفتوى فلا خلاف في منعهن
 للعلم بكشف بعضهن وكذا في الشرع لا يمتنع من الكمال ونفقه لنفقة
 بانواعها والوجه الغايب مدة سفر صيرفيه واستحقاقه في البحر ولو نفقه
 وطفله ومثله كبر زمن وان في مطلقا وابوية فقط فلا نفق له لو كان
 واحيه ولا يقضي عنه دينه لانه قضاء على الغايب في مال له من مجلس
 حقيم كسب وطعام لما ظلمه فنيققر السبع ولا يباع مال الغايب تقا
 عنده او على من يقربه عند الامانة وعلى المدعي ويبدأ بالاول ولو انفقا
 بلا فرض صفها بالارجوع ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا الدين
 الا بيمينه او اقرار وسيجي وبالنسبة ونقرا بانه الولد وكذا الحكم ثابت
 اذا علم قاض بذلك اي بمال وروحية وسب ولو علم باحد ما احتج
 للقرار بالا حذر ولا يمين ولا بينة هنا لعدم الحضم وكفها اي اخذ
 منها كفلا بما اخذته وجوب في الاصح وحلفها مع اي مع الكفيل احتساطا
 وكذا كل حذر نفقة ولو ذكر الصغير كان الكمال فكان وليا الغايب
 لم يخطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر
 الزوج وبرهن انه او فها النفقة طولت في او كفنها بردها اخذت وكذا
 لو لم يبرهن ونكحت ولو حلفت طولت فقط لا نفق على غايب باقامة
 الزوجة بينة على النكاح او السب ولا نفق ايضا اذا لم يخلف حالها فاقامت
 بينة ليفرض عليه ويأمرها بالانسانة ولا يقضي به لانه قضاء على
 الغايب وقال زفر يقضي لها اي بالنفقة لا به اي بالنكاح وعلا القضاة
 اليوم على هذا المعالجة فيبني به وهذا من است التي يفي بها بقول زفر
 وعليه فلو غلب ولد زوجته وصغار تقبل بينتها على النكاح ان لم يكن عالما
 بهم يفرض لهم ويأمرها بالانفاق او الا ستلانة لتخرج حرة وتجي لمطلقة
 الرجعي والباين والفرقة بالامتنية خيار علق وبلوغ ونفرتي كفاءة
 النفقة والسكتي والكسوة ان طالت المدة ولا تسقط النفقة المقرضة
 بعضي العدة على المختار نرازية ولو ادعت امتداد المهر فلهما النفقة
 ما لم يحكم ما يقضيها ما لم تدع الحمل فلهما النفقة الى ستمين مد طلعتا ولو

فلو مضى ثم تبين ان لا حبل فلا زوج عليه وان شرطه لا نه شرط باطل بحر
ولو حالها على نفقة العدة ان بالاشهر مع وان بالحيض لا للمبالاة لا تجب النفقة
بانواعها الحدة موت مطلقا ولو كاملا الا اذا كان نام ولد وهي حامل من يولدها
فليها النفقة من كل المال جوهرة ونجب السكني فقط لعدة فرقة بحصيتها
الا اذا خرجت من بيتها فلا سكني لها في هذه الفرقة فمستلاني وكفاية كدة
وتفصيل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة والفرق ان السكني حق الله تعالى
ولا تنسقط بحال والنفقة حقها فلتنسقط بالفرقة بحصيتها وتنسقط
النفقة برزقها بعد البتاي ان خرجت من بيتها والادواجية فمستلاني
لا بتفصيل ابنه لعدم حبسها بخلاف المترد حتى لو لم تحبس فلها النفقة
الا اذا ابتدأ الحرب ثم عادت وثابت لسقوط العدة بالحق لا نه كالموت بحر
وهو يشير الى انه قد حكم بالماتية والافتقود نفقتها بعوده فيلحقظ
ونجب النفقة بانواعها على الحر لطفله بتم الكافي والجمع الفقير الحر فان نفقة
للزوجة على ما لكه والخنثى في مال له الحاضر فلو عابا فالحال لا يرجع ان
اشهد لا ان نوى لا ديانة ولو كانا فقيرين فالأب يكسب او تكسب
وتنفق عليهم ولو لم يتيسر نفق عليهم القريب ويرجع على الأب الى الشرف
ولو كان منه الام في نفقتهم فزعمها القافي وامرهم بدفعها للام ما لم يثبت
حياتها فندفع لها ما باط ومسا او يامر من نفق عليهم ومع صلحها عن
نفقتهم ولو بزيادة يسيرة لدخل تحتها لنقد برون لم تدخل طرحت ولو
عليها لا يكفيهم رزق بحر ولو ضاعت رزقت بنفقتهم دون حصتها
وفي المنيعة اب محسروا وموسرة نؤمر الام بالانفاق ويكون ذنا على الأب
وهي اولى من الجد الموسر وفيها لا نفقة على الحر ولا لدة من الامة ولا على العبد
ولا ولده ولو من حره وعلى كافر نفقة ولده المسلم كما سيأتي بحر وكذلك لو كان
الكبير العاجز عن الكسب كاتني وزمن ومن يلحقه العار بالتكسب طاب
علم لا يتضرع لذلك كذا في الزيلعي والحنيني فافتي ابو حامد بعدد ما طلبته
زما كما بسط في الفسنة وكذا في قوله في الخلاصة يدي بعد لا يشاركه
الأب ولو فقيرا احري ذلك كنفقة ابويه وعسره به يفتي ما لم يكن محسرا
فيحق بالميت فنجب على غيره بالزوج عليه على الصحيح من المذهب الا لام مودة
بحرقاله وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهرة **فروع** لو لم يقدر له
على نفقة احد ابويه فالام احق ولوله اب وطفل فالطفل احق وقيل فيقسمها

فيها

فيها وعليه نفقة زوجة ابويه وام ولده بل وتزوجه او شرب وولده زوجات
فعلية نفقة وكدة بدفعها للأب لزوجها عليها في المختار والمستحق نفقة
زوجته الابن على بيته اذا كان صغيرا فقيرا او رضا وفي افحات الغنيين لقديري
افندي ويجبر الأب على نفقة امرأة ابنة الغائب وولدها وكذا الام على نفقة
الولد لزوجها على الاب وكذا الابن على نفقة الام لزوجها على زوج امه وكذا
الاخ على نفقة اولاد اخيه لزوجها على الاب وكذا الابن على نفقة الوتر
انتهى وفي الفصول من الرابع والثلاثين اجنبي تنفق على بعض الورثة
فقال انفق بامر الوصي او لنفق عليه صغيرا انتهى وفيه قال انفق على
عياي او لا دي ففعل قيل يرجع بلا شرطه وكذا كل ما كان مطا البابه من جهة
الصاد كجناية وموت مادية ثم ذكر ان الاسير ومن اخذه السلطان لبيضاء
لو قال لرحل ظنني فدفع المأمور لا مخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح
به يفتي وليس على امه ارضاعه قضايل ديانة الا اذا بقيت فقير كما مر
في الحضانة وكذا الظير يجبر على ابقا الاجارة بزازية ويستاجر الأب
من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه ولا يلزم الظاهر
الكت عند الامام ما لم يشترط في العقد لا يستاجر الا بامه لو منكوحة
ولو من مال الصغير خلا فالذخيرة والمجتبي او معتدة جعي في طاعة
الباين في الامح جوهرة كاستيجار منكوحة ولده من غيرها وهي احق بارضاع
ولدها بعد العدة اذ لم يطلب زيادة على ما تاخذه الاجنبية ولودون
اجر المثل بل الاجنبية المسترعة احق منها بل على اية الارضاع اما اجرة
الحضانة فالام كما مر وللرضيع النفقة والكسوة وللأم اجر الاستيجار
ولا جبت النفقة لا تنسقط بموت الزوج بل تكون اسوة الزنا لانها
اجرة لا نفقة ونجب على موسر ولو صغيرا يسارا الفطرة على الارح ورجح
الزيلعي والكمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوب
يدخل ابويه في نفقته وفي المتبني للفقير ان يسرق من ابنه الموسر ما يحبه
ان ابني ولا قاضي غنة ولا اثم النفقة لا متولاه ولو اجمعه ذخيرة العقل
ولو قادرين على الكسب القول لمنكر اليسار والبيعة لمدعيه بالسوية بين
الابن والبنات وقيل كالأرث وبه قال الشافعي والحنن وفيه القرب والحرية
فلوله ابن وبنات وابن وبنات بنت واخ النفقة على البنات وبناتها لا نه
لا يعتبر الارث الا اذا استويا ابن الجد وابن ابن وكذا رثها الارح كوالد

وولد فكارهما وفي القسمة له ام وابام تعالي لام وولد عم وابام تعالي اب لام
واستشكله في البحر يقول له ام وعم تكاثرهما قال ولولاهم وعم وانك هل
تكون الام فقط ام كالأرض ختمال ويجب ايضا لكل ذي رحم محرم صغيرا فانني
مطلقا ولو كانت لا انني تأخذ حقيقة او كان الذكر بالانكاح عا جراعين
الكتب بخلافه كحي وعنه وللمرأة في المثلقي والمختار ان لا يحسن الكتب لخرقة
لوكونه من ذوي البيوت او طالب علم فقير احال من المجموع بحيث تخل له الهد
ولو لم يترك وخادم على الصواب بايع بقدر الارث لقوله تعالى وعلى الوارث
مثل ذلك وكذا يجب عليه ثم فرغ على اعتبار الارث بقوله نفقة من اي قضي
له اخوات متفرقات نواشرات عليهم احاسا ولو لولوة متفرقة من سند سها
على الاخ لام والباقي على الشقيق كارتبه وكذا لو كان او لم يكن ابن محسرا لانه
يجعل كليت ليصير ذورا ورثة ولو كان مكانه بنت نفقة الاب على لا شقا
فقط لا رثتهم معا وعند التغدد يعتبر العسرون احيا فيها يلزم المورثين
ثم يلزمهم الكل كالحام واخوات متفرقات والام والشقيقة مؤسرتان والنفقة
عليهما ارباعا والمعتبر فيه اي الرحم المحرم اهلية الارث لا حقيقة الا لا يتحقق
الا بعد الموت فنفقة من له خال او ابن عم على الخال لانه محرم ولو استويا في
المهرنية كم وخال رحم الوارث للمحال ما لم يكن معسرا فيجعل كليت وفي القسمة
يجبر لا بعد اذا غاب لا قرب وفي السراج محسرا لزوجته ولزوجته اح سود
اجراؤها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا ايسر انتهى وفيه النفقة
انما هي على من رحم كامل ولذا قال الهندستاني قولم وابن له فيه تطرد لا يلبس
بمحرم والكلام في ذي الرحم المحرم فافهم ولا نفقة بولجته مع الاختلاف بينا
الا لزوجته والاموال والصدوق علوا وسفلا الدينين لا الحريمين والوفايتين
لا نقطاع الارث بين الاب لان له ولاية التصرف لا الام ولا بقية اثاره
ولا القاضي اجماعا على ان ابنه الكبير الغائب لا الماض اجماعا لا عقار فيبيع
عقار صغير ويحبون انفاقا للنفقة له ولزوجته واطفاله كافي للمهر حشا
بقدر حاجته لا فوقها ولا في ديار له سواء المخلصة دين النفقة لسائر الديو
ضمير قضا لا ديانة مودع الابن كدونه لو اتفق الودة بغيره على بويه وزوجته
والاطفاله بخلافه ما لك او قاض كان والا فلا ضمان استحسانا كما لا رجع
وكا لو خسر ارثه في المدفوع اليه لا نه وصل اليه على حقه والابوان لو اتفقا
ما عدا ما للغائب من ماله على انفسهما وهو من جيلته اي جيلته النفقة لغيره

لوجوب

لوجوب نفقة الولاد على الزوجة قبل الفضا حتى لو طفر بغير حقه له لخطه
ولذا فرضت في مال الغائب خلاف بقية الا قارب ولو قال الابن ان نفقته ذات
موسر وكذا لا يجب حكم الحار يوم الحضور ولو برهننا فبينة الا بخرطاصه قضى
بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير وضعت مدة شهر اي شهر فاكتر
سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى وامام ادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير
ففي صدر دينها بالقضا الا ان يستدين غير الزوجة بما مرقاض فلزم يستند
بالفعل فلا رجوع بلية الذخيرة لو اكل اطفاله من مسيلة الناس فلا رجوع
لامهم ولو اعطوا شيئا واستماتت شيئا وانفقته من الممارضة بما زاد
خطية وبيقق مما عزاها في البحر المبسوط لكن نظريه في المهر بائنة
لا تشر لا نفاقه مما استدانته حتى لو استدان وانفق من غيره ووفي مما
استدان لم تسقط ايضا انتهى فلو مات الاب ومن عليه النفقة بعد هذا
اي لا تستدانته المذكورة في النفقة دين ثابت في تركته في الصحيح
ثم نقل غرا لبرازية يصح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قايلا ولزم
ترجع حتى مات لم تأخذ ما من تركته لمو الصحيح انتهى لمخصا فامل وفي
المدايع المنتح من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجلس بفواتها المضي
الذي يستدرك بالضرب وفيه في المهر جتا بما فوق الشهر لعدم سقوط
مادونه كما مر ولا يصح الا مريلا مستلانة ليرجع عليه بعد بلوغه وفي النفقة
بانواعها المملوكة منفعة وان لم يملكه رقية كوصي بخدمته وفي القسمة نفقة
المبيع على البايع مادام في يده هو الصحيح واستشكله في البحر بانه لا ملكة قبة
ولا منفعة فيجب ان تلزم المشتري فان امتنع في يده كسبه اذ قدر بان كان صحيحا
ولو غير عارف بصناعته فيجوز قبضه كعقود البنات والاككونه زنا او حارته
لا يجوز مثلها امره القاضي ببيعه وقال ببيعه القاضي وبه يعني ان محلاله
والا كمدبر وام ولد الرثم بالانفاق لا غير عند لا يتفق عليه مولاة اكل ولقد
من مال مولاة قدر كفايته بلا رضاه عا جراعين كسب ولم ياذن له فيه والا لا
يملك كما لو تز عليه مولاة لا ياكل منه بل يكسب ان قدر مجتبي دينه نارا عاني عند
اودابة في ايديهما يجبران على نفقته نفقة العبد المصوب على الغاصب
الى ان يردده الى مالكه فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة او البيع
لا يجيبه لانه مضمون عليه ولكن ان خاف القاضي على العبد الضياع باعاه
القاضي لا الخلب وامسك القاضي منه لما كسبه طلبه لودع او اخذ الابن

او احد شريكى عبد عابد حد تمام من القضي الامر بالنفقة على عبد الوديعة
لا يجبه ليلنا تاكله النفقة بل يجزه ويتفق منه او يتبعه ويحفظ ثمنه لولا
دفع الضرر والنفقة على الاجر والرهن والمستجير واما كسوته فعلى الجير
وتسقط بعينه ولو زينا وتلزم بيت المال خلاصة ذلك مشتركة بين اثنين
امتنع احد هما من الاتفاق اخبره القاضي ليل يتضرر شريكه جوهره وفيها
ويؤمر اما بالبيع واما بالانفاق على بهايه ديانة لا قضاء على ظاهر الذهب
للمالي عن تعذيب الحيوان واضاعة المال وعزل الثاني تجبر وترحمه في الطوا
والكمال وبه قال الائمة الثلاثة ولا يجبر في غير الحيوان وان كره تخصيص
المال ما لم يكن له شريك كما مر قلنا وفي الجوزة فان كان العبد مشتركا
فاشترى احد هما اتفق ورجع عليه ونقل المهر للمهر عن الخلاصة اتفق
الشريك على العبد في غيبة شريكه بلا اذن الشريك او الاتفاقي فهو متطوع
وكذا التخلل والزوج والوديعة واللفظة والدار المشتركة اذا استمرت الله اعلم

كتاب الخلق

ميزت الا سقاطات باسمها اختصارا لسقاط الحق عن انقضاء عقود وعما في
الذمة ابرار وعزل بضع طلاق وعن ارق عتق وعنون به لا بالاعتناق
تبع نحو استدلال وملك وترب هو لغة الخروج عن الملوكية من باب
ضرب ومصدرة عس وعتاق وشرا عبارة عن سقاط المولى حقه عن مملوكه
بوجه مخصوص يصير به اى بالسقاط المذكور من لا حرار وركنه اللفظ
الداد عليه او ما يقوم مقامه بملك قريب ودخول حر في اشترى مسلما
فان الحرب وصفته واجل لكفارة ومباح بلانية لانه ليس بجارية حتى من
الكافر ومنسوب لوجه الله تعالى الحديث عتق الا عتق اهل جيلك لك بتدبير
وشرا وتب الظاهر نعم ومكره لفلان وحرام بكفر للشيطان ويصح من حر مكلف
ولو سكران او مكره او مخطيا او مريضا ولا يعلم بانه مملوك لقول الغاصب للمالك
او البائع المشتري اعتق عبدي هذا واشارة الى المبيع عتق لان من جبري وعتوه ومنه
ومبرم ومغني عليه ويجوز ان لا يصح طلاقهم ولو اسند طلاقه بما ذكر
او قال وانا حربي في دار الحرب وقد علم ذلك فاقول له في ملكه ولو ذنبه
كمكة ب وخرج عتق لفلان وادته استه اشهر فاكثروا ولا قلم ووثاقا
ايه كان ملكتك والى سببه كان اشتريتك فانت حرجي خلاف انما تحوري

الملوك

فانت

فانت حرجي لان المولى ليس سببا للملك ومن لطايف التخليق قوله لانه
ان مات ابي فانت حرة فباعها لا يبيعه ثم تكها فقال ان مات ابي فانت طالق
تفنين فانت الابل لم تطلق ولم تعتق ظهيرة وكان لان الملك ثبت مقارنا
لها بالوت فلما مل بصريحه بلانية سوا وصفه به كانت حرة عتق او عتق
او معتق او حر ولو ذكر الحبر فقط كان كناية او اخبر نحو حررتك او عتقتك
او اعتقتك الله في الامح ظهيرة او هذا مولاي او نادي نحو يا مولاي يا مولاي
خلاف انما عتقك في الامح او يا حرا او يا عتيق ولو قال اردتك ككفي وحرية
من العمل دين لا اسماء به واشهد وقت سميته خاتمة ولا يفتق ما لم يرد
الا شوا وكذا في الطلاق ثم بعد سميته بل الحرة اذا ناداه بمؤاده عتقك اخدم
الطهية كذا داسك حرو وجهه حرو حوها بما يجبره عن العبد كما مر في الطلاق
ولو اضافه لغير شايح كشدة عتق ذلك القدر لغيره عند الامام كما سيجي
ومن الصريح قوله لعهده انت حرة ولا منه انت حرجانية ومنه وهبتك
او عتقتك نفسك فيعتق سلقا ولو زاد بكذا توقفت على القبول فح ومنه
المصدر نحو العتاق عليك وعتقتك على فيعتق بلانية ولو زاد واجل لم يعتق
لجواز وجوده لكفارة ظهيرة وفيه التبايع قيل له اعتقت عبدك فاقول ما يرد
ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل عتق قضا ولو قال يا سالم فاجبه غانم
فقال انت حرة ولا نية له عتق المحجب ولو قال عتيت سالما عتقا قضا وفي
الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية قل لعبدك انت حر فقال له عتق قضا ولو
قال داسك راسك حرا لا صافه لا يعتق وبالتنوين عتق لانه وصفه لا تبييه
بكنايته ان نوي للاحق قال كذا ملك لي عليك او لا سميل او لارق وحررت
موملي وخطيت سبيك وكفوله لا منه فذا طلقك وانت عتق او لوجه
اطلق من فلا تة وهي مطلقة تعتق وتطلق ان نوي كتميعها وفي الخلاصة
قال لعهده انت غير مملوك لا يعتق بل يثبت له احكام الا حرا حربي بقرانه مملوكه
ويصدق في ملكه وكذا ليس هذا بعبد لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك
لكن نازعه في النهر ويصح ايضا بهذا ابي او بنتي للاصغر سنا من المال كذا لاكثر
وكذا هذا ابي وجدي وهذه ابي وان لم يصح ذلك او لم ينو العتق لا بما صرح
لا كناية وكذا جابا لبا واخرها تفصيلها فان صلحوا وجرل بينهم في مولدهم
وليس للقبائل اب معروف ثبت النسب بصلحهم بقل ابي من الرنا فيعتق فقط
وهل يشترط تصديقهم فيما سوي دعوة البوة قولان ولا نص لانه ام ولد

ولوقال لعبدته مده بنقي اولامته مده اني افتر لنسبة وفيها خلايا ومجي
 عتق واخي لا مال لم يوم النسب لا يفتق يا بني ويا اخي ويا اخي ويا اخي ولا سلطان
 لي عليك ولا بالفاظ الطلاق مريجه وكما يتة بخلاف عكسه كما مر وان نوي
 قيد للاخيرة فتوقفه في الدلا على نسبه كما نقله ابن الكمال وكذا في السلطان
 كارجحه الكمال واقدم في البحر وكذا ان مثل الحر يفتق ما لبنيه ذكره ابن الكمال
 وغيره الا اني قوله اطلقتك ولولعبدته فخرج امرك بيدك واختاري فانه
 يفتق مع النسبة فهو من كنانا يا قل لعتق ايضا ولا بدعي ببيع ويتوقف على
 القول في المجلس وكذا اخترا لعتق وامر عتقك بيدك وان لم يفتق النسبة لانه
 ملكك كالطلاق ولا عتق بجوانس على حرام وان نوي يفتق بوطيها
 ويصح ايضا بقوله عبدتي وحراري او حراري حر كما لو جمع بين امراتة وبناته
 او حر وقال احدا كما طالق طلقنا مراته لا لو جمع بين امراتة وامته الحية
 والنسبة جوهره وزيلعي ويصح ايضا بملك ذي رحم محرم اي فترجيم نكاحه انك
 ولو شقضا فيعتق بقدره عتده او كسرت زوجة ابيه الحامل منه ولو المالك
 مبي او محبونا او كذا في رايه انما حتى لو اعنق المسلم او الحر في عتده في دار الحرب
 لا يفتق بعتقه بل بالخلية فلا ولا له خلافا للثاني ولوعبدك مستمرا او
 دعبا عتق بالانفاق لعدم محليته للاسرقا في زيلعي ويصح ايضا بتحرير
 لوجه الله والشيطان والصنم وان اثم وكفر به اي بالاعتاق للصنم المسلم عند
 قصد التظيم لان تعظيم الصنم كفر وعبرة لوجه الله لو قال للشيطان لو لم
 كفر ويصح ايضا بكرة اي كراهه ولو غير ملجي وكره بيب محذور سجي ان كل سكر
 حرام ولا يخرج الا بشرط المضطر فانه كالا عما ويصح ايضا مع هزل هو عدم
 قصد حقيقة ولا تجاز لو ان علق العتق بشرط كحول دارم وعتق اذا
 دخل والتعلق بالمركان بن تجايز فلو قال لعبدك وهوب ملكك ان ملكتك
 فانه حر عتق المحان بخلاف قوله لكانت له ان انت عبدتي فانه حر لا يفتق
 لغضور الاضافة ظهيرية وفيها تفصيحر تخلتق وتقوم حر وتقتد حر
 تجايز قال ان سقيت حماري فذهب به لما ولم يشترط عتق لا ان المراد
 عرض الماكنية قال عبدتي الذي هو قد يم المصحة حر عتق من مصحة سنة هو المختار
 ولو قال انت عتق ونوي في الملك دين ولوراد في السر لا يفتق وعتق بما انت
 الا حر لا بما انت لا مثل لو ان نوي ولا بكل مالي حر ولا بكل عتده في الارض وكل
 عتيد في الدنيا او اهل بلح حر عند الثاني وبه يفتق بخلاف هذه اسكاه والداد

نحر

نحر حاملا عتقا اصله وفضله اد ولدته بعد عتقها لا قل من نصف
 حول ولولا كشر عتق متجا وعنده الجراد ولاية ولو حرره ولو بلفظ عتقة
 فقصته او ان حلت بولد فهو حر عتق فقط ولم تجز بيع الام وجاز هبتها
 ولود بوه لم تجز هبتها في الاصح لا في كشاف وبطل شرط المال عتقه
 وكذا على امه لكن يشترط قبولها المقتق وفي الظهيرية قال ما في بطنك
 متى ذي الى الفاتخلتق وفيها اوصي به ومات فاعتقه الورثة جاز ومضى
 يوم الولادة ولو قال اكبر ولدني بطنك حر فولدت ولد من فاولما خروجا
 اكبر ولدنا مادام حينا يبيع الام ولو بهيمة فتكون لصاحب لا نبي ويكفل
 ويضحي به لو امة كذلك في الملك بساير اسبابه والرق لا ولد المخذور وصور
 الرق بلا ملك كالفار في دار الحرب فان كلام ارقا غير مملوكين لا حر فاول
 ما يوحذ الا سير بوصف بالرق لا الملوكية حتى يخرج يد اربا فاذا اخذت
 ومعا ولد يبيتها في الرق فتستاني والحرية والعتق وفروعه ككتابه وتدير
 واستيلاء الدالم بشرط الزوج حرية الولد كما مر وفيه رهن ودين وفيه فدية
 واستناده ببيع وسريان ملك في ثني عشر ولا يبيتها في وكلا لخر
 واجارة وجباية وحدود وساية وجوع في هبة وايضا بحد منها ولا يترك
 بركة امه في شح كما بسطه في بيع الاشياء وراد في الجوع لا في نسب حتى
 لو كملها شمي امه فولدها لها شمي كما بيه رقيق كاهه ولا يبيتها بعد الولادة
 الا في مسئلتين اذا استحققت الام ببيته واذا بيجتد له بية ومعه ولد
 وقنه وولد الام من زوجها ملك لسيدتها متعالمها وولدها من مولاها
 حر وقد يكون حر من رقيقين بلا تحرير كان نكح عتده ابيه فولده حر
 لانه ولد للمولي ظهيرية وعليه فولدها من سيدها او من ابنة او ابهر
ف حلت امة كاذرة كافر من كافر فاسلم هل يومها تكما الكافر
 يبيتها لا سلامة ببقا قال في الاشياء لم اراه قلت الظاهر انه لا يحرر لانه
 قبل الوضع وهو موم وبه لا يسقط حق المالك **باب ٧ عتق البعض**
 اعنق بعض عبده ولو مته ماصح ولزمه بياحه وسعي فيما بقي واد شاحره وهو
 اي مخرق البعض ككاتب حتى يؤد في ثلاث بلا رد الى الرق لو عجز ولو جمع
 بينه وبين قرينة ابيع بطل بينهما ولو قتل ولم يترك وفا فلا قوم بخلاف
 المكاتب وقال من اعنق بعضه عتق كله والصحيح قوله الامام فتستاني عن المظفر
 والخلاف مبني على ان الاعناق يوجب ذواله الملك عنده وهو مخر وعنده

لعله
كذا رجع

زوال الفرق وموت غير متخذي وعلي هذا الخلاف القديس والاسنيلا
والخلاف في عدم تخذي لعنق والرق ومن الغريب ما قيل في البيع من تخذيها
عند الامام لان الامام لو ظهر على جماعة من الكفرة وخرط لرق على انفسهم
ومن على الانصاف يجوز ويكون حكم بقا كالمبعض ولو اعتق بضيبه
لشريكه ست خيرات بل سبيع اما ان يجر بضيبه بمجرد او مضافا
لمدة كمدة الاستحقاق او يصالح او يكاتب لا على اكثر من قيمة لوم
التخذي ولو عجزا استعفا فان امتنع اجره جبر او يدبر وتلزمه السعاية
لحال فلو مات لولي فلا سعاية ان خرج من ثلث او يسبشحي العبد
كما مر والولا لا يما لانها المعتقان او يضمن المعتق لوموسرا وقد اعتق بلا
بلا اذنه فلو بد استسحاه على المذهب ويرجع بما ضمن على العبد والولا كله
له لصدور العنق كله من جمته حيث ملكه بالعتمان وهل يجوز الجمع بين
السعاية والعتمان ان تغرد الشراكعة والا لا ومقتل خاترا ان يغني لا
السعاية فله الاعتاق ولو باعه او وبه بضيبه لم يجز لانه مكاتب وليس له
يكونه ما كان قدر قيمته بضيب الا خريوم الاعتاق سوي ملبوسه وفوت يومه
في الاصح محبتي ولو اختلفا في قيمته ان قابلا فؤم الحال والافا القول للمعتق
لانكاه الزيادة وكذا لو اختلفا في ساره واعسكه ولو شهدا في اخر الحرام
فتوما وان تعدد ولحدروا معهما ببيع كل من الشريكين يفتق الاخر حظه
فانكر كل سعي لهما لم يلفها القاضي فحينئذ ليس ترق او سعي في حفظها
ولو نكل احدهما صار محترفا فلا سعاية ولو مات قبل ان تيفقا طليت
المال خرم مطلقا ولو موسرين او مختلفين والولا لها وقال يسعي للموسرين
لا للموسرين ولو خالفنا يسار سعي للموسر لا لصدقه وهو للصبر والولا موقوف
في الكل حتى يتصلد فاكذبة البصر واللشقي وعامة الكتب قلت ففي المتن
خط لا يخفى فتنبيه ثم رايت شيخنا الرملي يذهب على ذلك فله الجرح
ف قال احد شريكين للاخر بعت منك بضيبتي وان لم اكن
بعنه منك فهو حر وقال الاخر ما اشتريتيه وان كنت اشتريتيه منك فهو حر
فالقول لمنكر الشرا بيمينه فان حلف ولا يمينه للبايع عتق بلا سعاية
مدعي البيع بل للاخر في حظه بكل حال وكذا عند ما لولا بايع مفسرا ولو مو
لم يسع لاحد في الاصح ولو علق احدهما عتقه بفعل غدا مثلا كان دخل فلان
الدار فانت حر وعكس الشريك الاخر فقال ان لم يدخل ففني الغدا وجل شرطه المدخل

ام لا عتق نصفه لحث احدهما بيمين وسعي نصفه لهما مطلقا والولا
لها ولا عتق وللسائلة تكالما لو حلف على عتق كل واحد منهما لاحدهما تنقيا
للبالحة حتى لو اشترى لملك كان اشترى لهما من علم يحلفهما عتق عليهما احدهما
وامر بالبيان فتح او الخالف باذ قال عتق حران لم يكن فلا نادى هذه الدار
اليوم ثم قال امرا ته طالق ان كان دخل اليوم عتق وطلقت لانه بكل عتق
زعم الحنف في الاخرى بخلاف ما لو كان له لاولي بالله اذ الغوس لا تدخل تحت
الحكم كيكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب ما مع رجل اخر عتق حظه
بلا ضمان علم الشريك بطلت اولا على الظاهر لان الحكم يدار على المسبب
ولشريكه ان يفتق او يسبشحي اما لو ملك مستولته بالذكاح مع اخر
فليضمن حظه شريكه لكونه ضمانا ملك وان اشترى نصفه اجزي ثم القريب
باقية فله ان يضمن المشتري موسرا او يسبشحي العبد هذه ساقطة من نسخ
الشرح وان اشترى نصف قريبه من عتقه كله لا يضمن لبايعه مطلقا
لمشاركته في العلة وقيد بملكه لانه لو اشتراه من رجل لشريكه لزمه
العتمان اجماعا للشريك الذي لم يبع لو اشتراه موسرا عتق ثلاثه دبره
واحد ويعد عتقه ومما موسران ضمن الساكت الذي لم يدبر ولم يجر مدبر
ان شئت فسمه فتناء ورجع بها على العبد لا معتق لان المدبر ضمان
معاوضة وهو الاصل وضمن المدبر ثلثه مدبرا لا ماضية المدبر من ثلثه فتناء
لنقصه بتدبيره وسيجي ان قيمة المدبر ثلثا فتمت فتناء لولا بين المعتق
والمدبر ا ثلاثا ثلثاه للمدبر وما بقي للمعتق لعتقه هكذا على ملكها
ولو قال هي ام ولد شريكي وانكر شريكه ولا يمينه بخلافه يوما ويتوقف الاخيرة
يوما عملا باقراره وتفتقها في كسبها والا فعلى المنكر وجبايتها موقوفة ولا
قيمة لامر ولد الا لصورة اسلام ولد النصراني وقوماها بثلاث قصتها
قنة فلا يضمنها عني اعتقها مشتركة بان ولدت فادعها احداهما بنت
لشبهه ولا ضمان ولا سعاية خلافا لهما وانما تضمن بالجناية اجماعا ولو قهرها
الى سبيع فافترسها ضمن لانه ضمان خيانة لا ضمان غضب ولذا ضمن العبي
لخر عتقه زيلعي ولو قال احد مدبر عبده من ثلاثة اعبده احد كما خرج واخر
ودخل اخر فاعاد قوله احد كما فر فادام حيا يوما بالبيان وان مات بلا بيان
عتق من ثبت ثلثا ثلثا رابعة نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق
من كل من غير نصفه لثبوت بطريق التوزيع وللضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك

المذكور منه في مرضه وصاق الثلث عنهم ولم يحزه الورثة وقيمتهم سواء الثلث
كما مر بان جعل لكل عبد سبعة اشهر كسهم العتق لاحتياجا الي مخرج نصف
وربع واقله اربعة فنقول لسبعة مائة ثلث المال وعتق ممن ثبت ثلاثه من
سبعة وسبعين اربعة وعتق من كل من غيره ستمائة وتسعين خمسة فيبلغ
سهم السجاية اربعة عشر وسهم الوصايا سبعة لنفاذها من الثلث وادى
طلق لسنة الثلاث كذلك ومهرهن واولي ليفيد البيونة سقط ربع
مهر من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمن من دخلت لادبالات حاجات الاول
سقط نصف مهر الواحدة منصفين الخارجة والثانية فسقط ربع كل شهر
بالايجاب الثاني سقط الربع منصفين لثابتة والداخلية واما الميراث
لمن من رابع او ثمن فللداخلية نصفه لا يشاركها الا الثانية والنصف
الخارجين الخارجة والثابتة نصفان لعدم المرحوم وعلى كل منهن عدة الوفاة
اخطا طالا الطلاق لعدم الدخول والوطي والموت بيان في طلاق باين مبهم
لفظه لا مرآتية احدا كما باين فوطي احدا معا او ماتت كان باينا للآخر في قبل
وكذا التقبيل لا الطلاق وهل التمسيد بالطلاق كالطلاق والعرض
علي السبع كالبيع في المصنوع عن الثاني كذا في النهر كالعرض علي سبع كالبيع
لم اره كببيع ولو فاسدا وموت ولو يقتل لعبد نفسه ويحزير ولو معلقا او ذكرا
ولو عقيدا واستيلاذ وكذا طر يضر فلا يصح الا في الملك ككتابة واجارة وايضا
وترويح ودهن وهبة وصدقة ولو عاير مسلمتين بن الكمال بيان فلهما وقتي
بلا فيض برباع في حق عتق مبهم كقوله احد كما حرر فضل كذا ذكر بغين لا خير
ولو قيل له ايها نوبت فقال لم اعل هذا عتق الاخر ثم ان قال لم اعن هذا عتق
الاول ايضا الطلاق بخلاف الاقرار اخبار ولو جاز احد ما نوبت الجاني
وعليه دفع الضرر ولو للحيضة لا يكون للوطي ودواعيه بيان فانه والاهو
بياننا حلت الا لا وعليها الفتوى اعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون
بياننا في الاخبار اتفاقا فلو قال لفلان من احدا ابني او قال لفلان من احدا
ام وكذا في فوات احد ما لا يتحقق الباقي للعتق ولا للاستيلاذ لان الاخبار
يصح في الحي والميت بخلاف الانشاء قال لا منه ان كان اول ولد له نبيه ذكر افا ن
حره فلو لم ذكر لا نبي ولم يدر الاول في الذكر بكل حال وعتق نصف لأم والا نبي
اعتقها بتقدم الاكر ورقيمها بكسبه فيعتق نصفها ويسميان في نصف قيمتهما
شاهدا يعتق احد مملوكه وكذا اميته تحت عداي بحقيقة كقولها علي عتق خيمتهم

الان يكون شهادتهما في صفة ومنها الذي يري في الصفة والعق في المرض والطلاق
فيه فقبل اجماعا ولاصل ان الطلاق المبرم يحرم الفرج اجماعا فلا يشترط
الدعوى بخلاف العتق المبرم فلا يحرم عنده لكن لم يجز ان يفيق به فيلحفظ
كما قبل شهادته بعد موته انه اي المولى قال في صفة لعنته لحد كما حرس على الامم
شيوخ العتق فيها بالموت فصار كل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره
فروع شهدا بعتق سألما ولا يعرفونه عتق ولوله عبدان كل اسم
سالم ومحمد ولا عتق كشهادتهما بعتقه لعنة سماها فليس اسمها او بطلاق
اخرى زوجيه وسماها فليسها لاعتق قبل الجماع
باب الخلاف بالعتق

باب العتق

صار ما ذونا له دلا له وكل بيع محرم تركه في البحر لا يكتب له ما لا يبيع في
تعلق العتق بالاداء وهو بخلاف الكاتب في عشر من سبله ذكر منها عشرة فقال
ولا يتوقف عتقه علي قبوله ولا يتطل برده ولو لم يبيع قبل وجود شرطه
وموالاته ولو باعهم ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلاف وعتق بالتكليف
بحيث لو مديده للمال اخذه ولو اذني عنه غير تبيع او امر غيره بالاداء فادبي
لا يعتق لان الشرط اداه ولم يوجد كما لا يعتق لو قيد بدارام فادبي فادبي
او بغيره في دفع في كسر سود او بهذا الشهر فدفع في غيره او خط عنه
البيع بطليمه وادي الباقي وكذا لو ابراه او مات المولى واداه الى الورثة
لعدم الشرط بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء فتركت له لولاه
بل اخذ ما ظفر به او ما فضل عنه من كسبه ولو اذني من كسبه قبل التعلق
عتق ورجع السيد بماله عليه وتعلق اداه بالمجلس ان علق بان واداه
ولا يبيعه اولادهم بخلاف الكاتب في الكل وهو اي المال دين صحيح يبيع التكميل
بخلاف ديون بئر الكفاية فانه لا يبيع الكفاية به وهذه الموفية عشر
ويؤاد ما في الذخيرة لو غلفه ماله فاستقرضها ودفع لولاه عتق ورجع
العزم على المولى لان غنما المادون الحق بماله حتى يتم ثوبهم ولو استقرض
العقيد فدفع احداهما وكل الاخرى فليخرج مطلقا المولى بهما المغة بعتقه
من يبعه به بينه ولو قال انت حر بعد موتى بالف اد قبل بعهده اي موته واعتقه
مع ذلك ولو اوصى او فاضى عند امتناع الوارث هو الاصح لان الميت
ليس باهل للاعتاق عتق بالاداء والولا للميت ولا يوجد كلا الامرين لا يفتق
ذلك ولو حرره على خدمته حولا مثلا كما عتقتك علي ان تخدمني سنة فقبل
عتق في الحال وان خدمتني سنة فانت حر لا يفتق الا بالشرط ولو خدمه
اقل منها او عوضه عنها او قال ان خدمتني واولاد دي فانت بعتق لاولاد
لا يفتق لان التعلق وعلي المعاضة وخدمته للعزقة بين الناس مدته
ايا كانت فان جلت او مات هو ولو حكما كعي او مولا فبها ولو خدم بخصتها
فبحسابه بخدمته فتؤخر منته المورثة او من تركته للمولى وعند محاربت
قيمة خدمته وبها تخر حواي وهل نفقة عياله الفقير علي بولاه في المدة
كالوصي له بالخدمة او يكتب للثفاق حتى يستعين ثم يخدم كالمسرح
في البحر الثاني والمصر الاول كبيع عبيده بعين كعتك نفسك هذا العاين
فملك او استخفت بخدمته وعند محاربت قيمتها ولو قال رجل لمولى امة اعن

امتك

امتك بالف علي ان تروحيها ان فعل العتق وابت النكاح عتق بمكانا ولا
شئ له علي امره لصحة اشتراطا لدول علي العتق في الطلاق لا في العتاق ولو
زاد لفظ عني قسم الالف علي قيمتها ومهرها اي مهر مثلها التضمنه الشر
اقتضا ولذا يجب حصته ما سلم اي القيمة ونسقط حصته المهر ولو نكحت
القبيل فخصته مهر مثلها من الالف مهرها فيكون طائفة وجميعه ضم عني
وتركه وما اصاب قيمتها في الاول في هذه في الثانية لمولاهما باعتبار تضمن
الشر وعدمه اعن المولى امة علي ان تروجه نفسها فزوجته فلهام مهر مثلها
وخبره الثاني في قننا بفعله عليه الصلوة والسلام في صفة قلنا كان عليه الصلوة
والسلام مخصوصا بالنكاح بالامر فانت بت فليها السعاية قيمتها اتفاقا
وكذا لو عتقت المرأة عبدا علي ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان لم يفعل قيمته
ولو كانت العتقة علي ذلك ام ولد فقبلت عتقت فان انت نكحها فلا شئ
عليها الثانية لعدم تقوم ام الولد **فروع** قال اعن عني عبدا اوت
حرفا عني عبدا جيدا لا يعتق وفي اد الي يعتق لانه ادخال في ملكه فيكون راضيا
بالزيادة واما العتق اخرج لان كسبه ملك للمولى **باب**
التدبير هو لغة الا عتاق عن ذبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعلق
العتق بمطلق موته ولو عتق كان مت الي مائة سنة وخرج بقتله لا طلاق
التدبير التقيد كما سيجي وموته تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل عتق
بشرط كاذ او عتي او ان مت او هلك او جرت في حادث فانت حر لا يعتق او عتي
او انت حر عزم برمي او انت مبر او اد ترك زاد بعد موتى او لا او انت حر يوم او
او يد به مطلق الوقت عملا عند فان نوي للمناصح وكان مقبلا او ان مت الي مائة
سنة مثلا وغلب موته قبلها هو المختار لانه كما ين لا محالة وكاد بالكاف
عدم المصريح لو اوصى بخدمته بغير ماله عتق بموته ولو تجزأه والفرق
لا يجني وذكرناه في شرح المطلق بغير عبده ثم ذهب عقله فالتدبير علي طه
لما امرانه تعلق وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع بخلاف الوصية برفقته
لانسان ثم جن ثم مات بطلت ولا يقبل التدبير الرجوع عنه ويصح مع الاكراه
مخلافها في التدبير كوصية الا في هذه الثلاثة اشباه ويزاد مدبر السفينة
ومدبر قنل سيده ولا يباح التدبير المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بوجهه بغير
نفذ وهل يبطل التدبير قبل خمر نعم لو قضى ببطلان بوجهه كالحمل لا يوجب
ولا يوهن فشرط وصف الكتب الوهن باطل لان الوصف في تدبيره امانة

فلا يتباقي الا يفا والاسديفا باليمن به نحر ولا يخرج من الملك الا بالاعتاق
والكتابة بجيلا الحرة وسيتخرج في غايه والحيلة لمزيد التدبير على وجهه
ان يدبر مقبلا كادت وانت في ملكي وان بقيت بعد موتي فانت حر وليس تعلم
المدير ويستاجر ويبيع والامة توطأ جبر والمولى حق بكسبه وادته ومهر المدير
لنظام ملكه في الحيلة وبموتة ولو حكا الحاقة ومردا عتق في اخر حرم من
حيوة المولى من ثلثه اي ثلث ماله يوم موته الا اذا قال في حقة انت حر او مدي
ومات مجتلا فيعتق نصفه من الكل ونصفه من الثلث كما وي سعي بحسابه
ان لم يخرج من الثلث وفي ثلثه لا ن عتقه من الثلث ان لم يترك غيره ولا
وارث لم يجزه اي التدبير فان لم يكن وارثا وكان واجازه عتق كله لانه وصيه
ولذا لو قتل سيده سعي في قيمته كمدير السفينة ولو قتلته ام الولد لا شيء عليها
كما بسطه في الجوهره وسعي في كل ذي قيمه مديرا محتج ما وجدته كمكاتب
وقال اخر مديون المولى مديونا محبطين ولودر احد الشريكين فلا لاجر خيرات
العتق فان عتق شريكه مات سعي في نصفه مختار وولد المدبرة تدبر مطلقا
مدير اما للمفيد ولا يبيتها وذكر المص في البيع الفاسدان المدير الولد كاسيه
فقال واما تدبير الحيل فكثفت ولو ولد المدبرة من سيدها في ام ولد
ويطل التدبير لا نه من الثلث والاسديلا من الكل كما ن اقوي وبيع
ووهب رهن للمدير المقيد كان قال له ان مت من سفري او مرضي يلد اوا الى
عشر نيز مثالا يفتح غالبا او ان مت وغسلت او كفت او ان مت فقلت خلافا
لنفر ووجه الكمال وانت حر بعد موت فلان كما في التدبير والكرور في البحر
مالم يمت فلان قتله مغير مطلقا وانت حر بعد موت فلان كما في التدبير والكرور
ورده في البحر كما في المبسوط وغيره من انه ليس يدبر بل يخلق في لومات
فلان ولولي عتق من كل المال ولومات او لا بطل العتق وعتق المقيد
ان وجد الشرط بان مات من سفره او مرضه ذلك كعتق المدير من الثلث لوجوده ايضا
لموت قال انت من مرضي هذا فهو حر لا يفتي بخلاف ما لو قال من مرضي ففرق
بين من وفي ولولي عتق فحول صداعا وبكسه قال بحر هو مرض والحر محتج بي
وقيمة المدير المطلق ثلثا قيمته فتابه يفتي والمدير المقيد يقوم قنادا
عن الخانية وفيها عنها صحح قال لعبد انت حر قبل موتي بشهر فان بعد
شهر عتق من كل ماله زاد في المحتج ولولا به بيحه في الاصح في
فرد فلا مريض اعتموا غلامي بعد موتي ان شاء الله صح ايضا

وتسليم

وموت

تفتا

وفي هو حر بعد موتي ان شاء الله لم يفتي لان الاول امير والاستثنافيه
باطل والثاني احتاج فصيح الاستثنا **باج** الاستيلا
مولقة طلب لولد من زوجة او امته وخصه الفقها بالثاني اذا ولدت
ولو سقطت الامة ولو مديرا من سيدها ولو باسند طال مني خسر جها باقراره
وكيف يفتي ان يشهد ببل لا يفتق ولده بعد موته ولو حاكم لا كقول جها او ما في
بطنها مني كما مر في ثبوت النسب وهذا فضا اما ديانته بلاد عوة كاستيلا
معنوه ومجنون وهما بنيه او ولدت من زوج ولو فاسدا كوطي بشبهة فولدت
فاشتراها الزوج اي ملكها كلا او بعضا في ام ولد من حين الملك فلو ملك
ولدها من حين غيره فله بيعها وكذا لو استولدها بملك ثم استخف او خفت ثم
ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بكرر الملك كالمحارم بخلاف المدبرة والمستولة
كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في فروع الاشياء والبيع الفاسد
من البحر منها انما يفتق بموت من كل ماله والمدبرة من ثلثه من غير سعاية
والمدبرة ستي ولو قضى بجواز بيعها لم يفتق بل يوقف على قضى قاض اخر
امضا وابطال الادخيرة وينفذ في المدبرة كما مر وان ولدت بعده ولا ثبت
شبهه بلا دعوة اذا لم يحرم عليه نحو كاح او كتابة او وطي بنه او المولى امها فخير
لو ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت الادعوة الا في المدبرة ولا يثبت
بل يعتق عليه بدعوتيه ولو لا قل من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد النكاح
للدب الاستبراء قبله خسر وقدمناه في نكاح الرقيق وثبوت النسب
لكنه يفتي بنفيه من غير توقف على لعان لان الفرائض اربعة طعيف للامة
ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوي المنكوحه فلا يفتي الا باللعان واقتو
للمعتدة فلا يفتي اصلا لعدم اللعان الا اذا قضى به قاض غير حفي يري ذلك
فيلزمه بالفضا او تطاول الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا
خسر ولا يفتي بنفيه في جهات من الصورين اذا اسلمت ام ولد الذي يعاين
اكا فزا ومدير ته مسكت عرض عليه الاسلام فان اسلم ذري له والاسف قطرا
لجاني لان حضوته الذي والدا تير يوم القيامة اسد من حضوته المسلم في
ثلث قيمتها فقه وعتقت بعد اداها اي لقيمة التي قدرها لقاتني وهي
كاتبه في حال سعادتها الا في صورتين بالارح الى الرق لو عجز اذ لودت
لا عديت ولومات قبل سعادتها ولما ولد ولدته في سعادتها سعي فيما علمها
والا عتقت مجانا لانه ام ولد وكذا حكم المدير في ثلثي قيمته

ولو استلم من الذي عرض له اسلام عليه فان استلم فيها ولا امر ببيعة مخلصا مريد
اكثر ذكره مسكين فادعي وكذا منه مشتركة ولو دفع اليه ثبت نسبته منه ولو
كان او مريضا او مكا نيا كمنه ان يخرجه ببيعتها وامام ولده وفرض يوم الخلق
نصف قيمتها ونصف عمرها ولو محسرا الا قيمة ولدها لانه علق بها الاصل
فان ادعيا معا او جعل السابق وقد استويا وقتل لدعوة لا الخلق في الاوصاف
فيما بينهما فلولم يستويا قدم من الخلق في ملكه ولو بنكاح وابد مسلم وحر وذي
وكتابي علي بن ودي وعبد ومريد وجوي ثم لا يثبت نسب ولد ثان بلا دعوة
لحرمة الوطى كما مروى في ام ولدها ان حبلت في ملكها لا لو اشترىها حيا
لا بها دعوة عتق فولادها ولما وبادعا احدهما يضمن نصف قيمة الولد الا الحق
وعلي كل نصف عمرها ونفاسا لا اذا كان يضيف احدهما اكثر فباخذ منه
الزيادة لان للبر بقدرة الملك خلاف البنوة والارث والولا فان ذلك لما
سوية وان كان احدهما اكثر بضيف من الاخر لعدم تجري النسب فيكون سوية
لعدم الاولوية وينتجه الارث والولا وورث لابن من كل ارث ابن كامل وورثا
منه ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام لوكثر واو نسا وتامه في الجسد
وفيه لومات احدهما او اغنتها عتقت بلائى قلت فالعتق انما تجزي في
القنة لا في ام الولد بل يعتق بعضها بعتق كلها اتفاقا محبي فيلحفظ
جارية بين رجلين ولدت فادعاه احدهما واغنته الاخر خرج الكلامان
منهما معا لدعوة ابي لا ستنادها للخلق خانية ادعى ولدانه مكانة وصدة
المكاتب لزم النسب بمضاد فاما كدعوة ولد جارية الا جني اما ولد مكانة ثبت
فلا يشترط تضاد فاما كما سيجي ولزم المدعى الحق بقيمة الولد يوم ولد
وسقط المدعى للشبهة ولم يضر ام ولد له لعدم ملكه وان كونه المكاتب
لم يثبت النسب لحره على نفسه بالعقد ولدت منه حرة غيره وقال احبها
الى مولاها والولد ولدي فصدقه المولى في الاحلال وكذا به في الولد لم يثبت
فان صدقه فيها جميعا يثبت والا لا وقال قول الزيلعي لو صدقه في الولد
يثبت اي مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه
بعد تكذيب المولى ولو كان ثمة يوم من الدهر ثبت النسب في تصير ام ولده اذا
ملكها لبقا اقراره ولو استولد جارية حلا بوبه او جده او امرته وقال
ظننت حلالا ولا احد للشبهة ولا نسب لا ان يصدقه فيها وان ملكه
يوما عتق عليه وان ملك امه لا يضر ام ولده لعدم ثبوت نسبه كما ذكره

المص تعال الزيلعي لكنه نقل هنا في كجاح الرقيق عن الدلالة والخاتبة انه لو ملكها
بعد تكذيبه يوما ثبت النسب لبقا الا قراره بغير ضم في الخاتبة زنا
بائمة فولدت فملكها لم يضر ام ولده وان ملك الولد عتق وفي الاشياء لو
ملك اخيه لانه من الزنا عتقت ولو اخوته لا بيه **فروع**
اراد وطى امته ولا يضر ام ولده بملكها الطفل ثم يزوجها فبا مومنتها
في مرضه ان يملك ولد او جمل يعتق من كل ولد الا من الفلت وما في يدها
للمولى لا اذا اوصى لها به نعم في المجنبى يستحسن ان يترك لها مخرقة
ومقص ومفنة ولا شيء للمدبر **كتاب الايمان**
مناسبتة عدم تأثير المنزل والاكرام وقدم العتاق لمشاركة للطلاق
في الا سقاط والسراية اليمين لغة القوة وشرعا عبدة عن عقد قوي به
عدم الخالف على الفعل والترك فدخل المتعلق فانه يمين شرعا الا في خمس
مذكورة في الاشياء فلو حلف حدث بطلاق وعتاق وشرطها الاسلام
والتكليف وامكان البر وحكمها البر او الكفارة وركبتها اللفظ المستعمل
فيها وهل يكن الحلف بخير الله تعالى قبل نعم للملبي وعامتهم لا وبه الفل
لا سيما في زماننا وحملوا اليمين على الحلف بخير الله على وجه الوثيقة كقولهم
بابيك ولهمك ونحو ذلك عيني وهي اي اليمين بالله لعدم تصور الغوس
والغوسية غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فيلحفظ ولا يردح
هو يودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يقبل وجرا لكناية بدائع
غوس بنفسه في الاثم ثم في النار وهي كبيرة مطلقا لكن اثم الكباير
متفاوت فممن حلف على كاذب عمد ولو غير فعل وترك كوا الله انه حمر
الان في ماض كوا الله ما فعلت كذا عالما بفعله او حال كوا الله ماله على الف
عالما بخلافه والله انه بكر عالما بان غيره وتقييدهم بالفعل والماضي
اتفاقي واكثر ويأثم بها فتلزمه التوبة وتأييدها لغولا مؤاخذه فيها
الا في ثلاث طلاق وعتاق وتدراسه فيقع الطلاق على غايه النظر
اذا تهرين خلافة وقد استلزمها في خلافة خلافة كاذب ببطنه
صادق في بعض احوال كحال الفارق بين الغوس والغوس كاذب
واما في المستقبل كالمعقودة وخصة الشافعي بما تجزي على اللسان بلا
قصد مثله لا والله وبلى والله ولو لا فلذا قال ويرجي عفو او تواضعا
وناديا وكا للحو حلقه على ماض صادقا كوا الله اني لقيام الان في حال قيامه

والتثنية من حنيفة وما حلف على مستقبل آت يكتنه فهو والله لا اموف
ولا نطلع الشمس من المغرب وهذا القسم فيه الكفارة لا ينة واخضوا اليكم
ولا يتصور حفظ الا في مستقبل فقط وعند الشافعي يكفر في الغوس ايضا اذ
حنت وهي اي الكفارة ترفع الا ثم وان لم توجد منه التوبة عنها مما ايج
الكفارة سراجيه ولو الخائف مكرها او محطيا او ذاملا او ساهيا او لاسيا بان
حلف ان لا يحلف ثم ينسب بخلف فيكفر مرتين مرة لحنته واخرى اذا فعل المحظو
عليه عيني الحديث ثلاث هزل من جد منها اليمين في اليمين اولى الحنت
فيحنت بفعل المحلوف عليه مكرها خلافا للشافعي وكذا اجبت لو فعله
وهو مخفي عليه او محنون فيكفر بالحنث كيف كان والقسم بالله تعالى
ولو رفع اليما او ضمهما او خذما كما يستعمله الا نراك وكذا واسم الله كحلف
النصارى وكذا بسم الله عند محمد ووجه في الجوز بخلاف بانه يكسر اللام
الا اذا كسر اليما وقصد اليمين لا باسم من سماه ولو مشركا تغور في الخلف به
اولا على المذهب كالرحمن الرحيم والخليم والعليم وما لك يوم الدين والطالب
الغالب والحق مخرولا منكرا كما سيجي وفي المجتبى لو نوي بخير الله غير
اليمين دين او بضمه يحلف بها عفا من صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف
بضدها كحرة الله وجلاله وكبريائه ومكوثه وجبروته وعظمته وقدره
او صفة فعل يوصف بها وبضدها كالغضب والرضا فان الايمان متبينة
على العرف فان تغور في الخلف به فيمين وما لا فلا يقسم بغير الله تعالى كالنبي
والمراد والكعبة قال الكمال ولا يخفى الخلف بالقران لان متعارف فيكون
يمينيا واما الخلف بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني وعندى ان المعص
يمين لا سيما في زما تناو عند الثلاثة المصنف والقران وكلام الله يمين
زاد احمد والنبى ايضا ولو تبرأ من احد ما يمين اجمعا لامن المصنف لان يمين
ما فيه بل لو تبرأ من د فترضه بتملة كان يمينيا ولو تبرأ من كل يمينيا ومن الكتب
الاربعة يمين واحدة ولو كثر البراءة فإيمان بحددها وبري من الله وبري
من رسوله يمينان ولو زاد والله ورسوله برهان منه فاربع وبري من الله
الف مرة يمين واحدة وبري من الاسلام او صوم رمضان او الصلاة او من
المؤمنين او اعد الصليب يمين لا نه كفر وتخليق الكفر بالشروط يمين وسيجي
ان ان اعتقد الكفر بكفر والا يكفر وفي البحر عن الخلاصة لا يجزئ وتعد
الكفارة لتعد اليمين والمجلس والمجلس سوا ولو قال عنيت بالثاني الاول

في الحلف بالله لا يقبل وبسجدة او حنيفة يقبل وفيه مغذيا للاصل هو يهودي
هو نصراني يمينان وكذا والله والله او والله والرحمن في الاصح وانفقوا
ان والله وذو الرحمن يمينان وبلا عطف واحدة وفيه مغذيا للفتح قال
الرازي اخاف علي من قال حيا في وحياتك وحياة راسك انه يكفر
وان اعتقد وجوب البر فيه يكفر ولو لا ان العامة يقولونه ولا يقولونه
لقلت انه مشرك وعزل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لان الحلف بالله
كاذبا اجل لي من ان الحلف بخيره صادقا ولا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف
بما من صفاته تعالى كرحمته وعلمه ورمانيه وعظمته وسخطه وعذابه
واحنته وشرعيته ودينه وحارده وصفته وسبحان الله ويحذرك احد
العرف والقسم ايضا بقوله لعمرو الله اي بقاءه وليم الله اي يمين الله وعهد الله
ووجه الله وسلطان الله ان نوي قدرته ومشيئته وذمته والقسم ايضا بقوله
انتم اوالخلف او اعزم او اشهد بلقطة المضاع وكذا الماضي بالاولى كما سمت
وحلفت وعزمت وآليت وشهدت وان لم يقل بالله اذا علقه بشرط وعلى
تذوق ان نوي بلفظ التدرج لزمته والا لزمته الكفارة وسيستخرج
وعلى يمين وعهد وان لم يقسم الي الله محبتي والقسم ايضا بقوله ان فعل
كذا فهو يهودي او نصراني او فاشهد على بالضرانية او شريك للكفار او
فيكفر بحنته لوني المستقبل اما الماضي بالاختلاف فهو واخلف في كفر
والاصح ان الخالف لا يكفر سواء علقه بما ضا واذا كان عندك في اعتقاده
يمين وان كان جاهلا وعنده انه يكفر في الخلف بالغوس او بما شره الشرط
في المستقبل يكفر فيها لوضاه لا يكفر بخلاف الكفر فلا يصير مسئلا بالتحقيق
لانه ترك كالبسطه المصية فماويه وهل يكفر بقوله الله يعلم الله انه فعل
كذا او لم يفعل كذا كاذبا قاله الرازي الاكثر نعم وقال الشافعي لا يصح لانه
فقد تروج الكذب دون الكفر وكذا لو علق المعص قايلا ذلك لانه لا يتر
كذبه لا اهانة المصنف محبتي وفيه اشهد الله لا فعل يستغفر الله ولا كفارة
وكذا اشهدك واشهد ملايكتك لهدم الصلوة الذخيرة ان فعلت كذا فلا
اله في السماء يكون يمينيا لا يكفرون فان بري من الشفاعة ليس يمين لان
سكروا مستدع لا كافر وكذا فضلا في وصايا هذا الكافر واما الضومي لليهود
فيمين ان اراد به القرينة لان اراد التواب وقوله ميتا خبره قوله الا في
لا وحفا الا اراد به اسم الله تعالى وحق الله واختار في الاختيار انه يمين

للعرف وكوتا لبنا فيمن اتقا فخر حرمته وتكرمه شهر الله ونكرهه لا اله الا الله
وحق رسول الله او الايمان او الصلاة وغدا به وتوابعه وفضله وفضله الله
واما منه فكن في الثانية اما نداء الله بين في النيران نوي العبادات فليس بين
واما فعله فعليه غضبه او سخطه وفضله الله او هوان او سارق او شاركي محمد
او اكل ربا لا يكون حتما لعدم التعارف فلو تعارف هل يكون عينا ظاهر كلامهم
نعم وظاهر كلام الكمال لا وتعلمه في المهر وفي البحر وما يباح للصورة لا يكفر
سخطه كدم وحال البراءة اذا اراد الحالف بقوله حتى اسم الله تعالى فيمن
علي المذهب كما صححه في الثانية ومن حذوفه او اولا والساو ولا العظم
وحرف التنبيه ومثله الا استفهام وقطع الفا لوصول اليمين المكسورة والضم
كقوله الله وهما الله وم الله وقد تضمن حروفه ايجازا فيخلص اسم الله بلحركات
الثلاث وغيره الجواز التزم رفع اليمين ولعله كقوله الله بصب بفتح
الحافض وجوه الكوفيين مسكين لا فعلن كذا افاد ان اضمار حرف التاكيد في
المفهم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله الحلف بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف
التاكيد وهو النون كقوله والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقروفا
بكلمة التوكيد وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت عينه
على النفي وتكون لامضمرة كانه قال لا افعل كذا لا متناع خف حرف التوكيد
في الاثبات لا ضار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من الجرح عن المحط وكأثر
هذه اضافة للشرط لان السبب عند الحث تحرير رقبته او اطعام عشرين
مسكين كما مر في الظاهر او كسوتهم بما يصلح للاوساط ويتفتح به فوق ثلاثة
اشهر ويستر عامة البدن فلم لجزا اسراويل لا باعتبار قيمة الاطعام ولو اذ
الكل جملة او مرتبا ولم ينوالا بعد تمامها للزوم النية لعمتها لتكفير وقع عنها
واحد هو اطلاقها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحد هو اذ ناهها قيمة لسقوط
الغرض بالاذني ان يخرج عنها كلها وقت الاداء عند ناحي لو وهب ماله وسلمه لغيره
صام ثم رجع لغيره اجزاه الصوم مجتبي قلت وهذا يستثنى من فوطه
الرجوع في القيمة فتصح في الاصل صام ثلاثة ايام ولا يبطل بالحيض بخلاف
كفارة الفطر وجوز الشافعي التفريق واعتبار الجهر عند الحث مسكين
والشرط استئذنا الجهر في الصوم فلو صام المحصر يومين ثم قبل
فرغه ولو ساعدا يسر ولو عوقب مورا ثم مورا لا يجوز له الصوم وليست ناف
بلال طائفة ولو صام ناسيا لم يجر على الصحيح مجتبي ولو نسي كيف حلف

اللام

بالله

بالله او بطلاق او بصوم لا شيء عليه الا ان يتذكر طائفة ولم يجز ان تكفي
ولو نال خلاقا للشافعي قبل حث ولا يسترده من الفقير لو فوجعه
صدقة ومصرفه ما صرف الزكاة فالا فلا قبل الذي خلاقا للشافعي ويقول
يفتي كما مر في بانه لا كفارة بيمين كافر وان حث مسلما بانتهائهم لا ايا
لهم ولما وان نكثوا اياهم فيجزي الصوري كتحليف الحاكم وتواري الكهنة
بسطها اذا عرض بها فلوحلف مسلما ثم ارتد والحياد بالله تعالى ثم اسلم
ثم حث فلا كفارة ابلالما نقر ان الاوصاف الرجعة للمحل يستوي فيها
الايتا والبقا كالحكمة في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو فرتبه
لا يلزمه شيء ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيير او قتل فلان
واما قال اليوم لا وجوب الحث لا يتايق الا في اليمين المؤقتة اما المطلقة
فحشده في اخر حبانة فيوصي بالكفارة بموت الحالف ويكفر عن عييه
بذلك المحلوف عليه عناية وجب الحث والتكفير لانه انما هو الامرين
وحاصله ان المحلوف عليه اما فعل او ترك وكل منهما اما معصية وهي
مسئلة المتن او واجب تحلفه لصيلين الظاهر اليوم وبر فرض وهو اولى
من غيره واعينه اولى منه تحلفه على ترك روجه شهر او حو وحشده اولى
او مستويان تحلفه لا ياكل هذا الخبز مثلا وبره اولى اذية واحفظوا
اياكم تفيد وجوبه فتح في عشرة ومن حرم اي على نفسه لا نه لو قال ان
اكلت اي هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا كفارة خلاصه واستثله
المصريا وحرما او ملك غيره كقوله الجواز قال فلان على حرام فيمين
ملم يرد الاخبار خائفة ثم فعله باكل ونفقة ولو تصدق او هب لم يثبت
حكم العرف زيلعي كغير ليمينه كما تقر ان تحريم الحلال بين ومنه قولنا لزوجها
انك على حرام او حرمتك على نفسي فلو طأ وعنه في الجراح او كرهها كفرت
مجتبي وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او طأ الفقرا واهل بخلاد او كل هذا
الرغيف على حرام حث بالبعض وفيه والله لا اكلكم ولا اكله لم يثبت الا باكل
زاد في الاشياء الا اذا لم يكن اكله في مجلس واحد وحلف لا يكلم فلا نوافلا
ونوي احدهما او لا يكلم اخوة فلا نولد اخ واحد وعامة فيها قلت
وبه عرف جواب حاشية حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون
بنيته فطلعت واحدهم بحيث كل حل او حلال الله او حلال المسلمين
على حرام زاد الكمال والحرام يلزمي وحو هو على الطعام او الشراب لو كثر

الصنوي في زماننا على انه تبين امرانه بتطبيقه وكوله اكثر من جميعا بلانية
وان نوي ثلاثا فثلاث وان قال لم يوطا لم يصدق فضا الغلبة الاستعمال
ولذا لا يخلف به الا الرجال وان لم يكن له امة وقت لا يمين سوى الكعبة اولا
فيمن يتكفر بأكمله او شر به لو عينه على آت ولو بالله على ما ضل فموسى ولفق
ولوله امة وكلها ما كانت بلاعة فاكل فلا كفارة لا نصر فيها للطلاق
وقد مر في الايلا ومن نذر مطلقا او معلقا بشرط وكان من حمله واجب
اي فرض كما سيصرح به فيما للمحرر والنذر وهو عادة مقصودة خرج
الوضوء والكفين الميت وجعل الشرط المعلق به لزم النادر بخلاف من نذر ما هو
مغلبة الوفا بما كصوم وصلاة وصدقة وذهب واعتكاف واعتاق رقبة
وجرح ولوما شيا فانها عبادات مقصودة وسجلتها واجب لوجوب الغنى
في الكفارة والمشي للمح على القادر من اهل مكة والفخدة الاخيرة في الصلاة
وهي لبث كالاعتاق ووقف مسجد المسلمين واجب على الامام من بيت الدار والا
فعلى المسلمين فخر ولم يلزم النادر ما ليس من حمله فرض كعبادة مريض تسبح
جنازة ودخول مسجد ولو مسجد الرثول او الاقضي لا نه ليس من جنسها فرض
مقصود وهذا هو الصابط كما في النذر وفي البحر شريطة حسن فراد ان لا يكون
مقصودا لانه فخر نذر صوم يوم المحرم لا نه لغرم وان لا يكون ما التزمه
اكثر مما يملكه او ملكا لغرم فلو نذر المصدق بالفضل لا يملك الا ما يملكه الماية
فقط خلاصة انتهى قلت ويزاد ما في ذوات الجواهر وان لا يكون مستحيل
اكون فلو نذر صوم اعتكاف او اعتكافه لم يصدق نذر في القينة نذر المصدق
على الاغنياء لم يصدق ما لم ابا السبيل ولو نذر السبيح كات في الصلاة لم يلزم
ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كماله وقيل لا يخلو المعلق
فيه تفصيل فان علقه بشرط يريده كان قد عاين ابي اوشفي مريض يوتى
وجوبا انا وجب الشرط وان علقه بما لم يريده كان ثبت بفلا نه مثلا تحت
وفي نذر او كندر ليمينه على المذهب لا نه نذر بظاهره بين بحدان يخرج
ضرورة نذر مكلف بخلاف رغبة في ملكه وفيه بالايكف التمس بالترك ولا يدخل
تحت الحكم فلا يجبر القاضي نذر ان يذبح وله فخلية شاة ففضة الخليل عليه
الصلاة والسلام والغذاء الثاني والشافعي كندره فقبله ولا لو كان يذبح
نفسه او عبده او وجب محمد الشاة ولو نذر ابيه او جده او امرأته او ابنته
لا نه لم يسواكتهم ولو قال ان يريت من مرضي هذا دبح شاة او على شاة

اذبحا فبيري لا يكونه شي لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجبه لا صحت
فلا يصح الا اذا زاد وانصدق بغيرها فيكونه لان الصدقة من جنسها فرض
وهي الزكاة فخر وجب في مائة البدر تناقض مخ ولو قال الله على انا فخر
جدا وانصدق بغيره قدح مكانه سبع شياء جازا كذا في مجموع النوازل
ووجهه لا يخفى وفي القينة اذا ذهبت هذه العلة فعلى كذا ذهبت
لم عادت لا يلزمه شي نذر مطلقا مكة جازا الصرف اليه فخل غير الما تقرر
في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يخص بشي نذر ان يتصدق بعشر
درهم من الخبز فضدق بغيره جازا ان ساوي العشرة كصدقة ثمنه
نذر صوم شهر معين لزمه متنا بعا لکن ان افطر فيه يوما فضاء وحده
وان قال متنا بعا لا لزمه استقبال كانه من جنس ولو نذر صوم الا بدوا كل
لغيره نذر ان يتصدق باللف من ماله وهو يملك ودينها لزمه ما يملك
منها فقط هو المختار لا نه فيما لم يملك لم يوجد لغيره في المعلق المالك ولا
مضافا الي سببه فلم يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة فلو لا مال له
لم يصح اتفاقا فلو المصدق هذه الماية يوم كذا على ربه فنصدق في مائة
اخرى قبله اي قبل ذلك اليوم على فقير اخر طرما تقرر فيما قال على
نذر ولم يرد عليه ولا نية له فخلية كفارة يمين ولو نوي صيا ما بالعدد لزمه
ثلاثة ايام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالقطرة ولو نذر ثلاثين
حجة لزمه بقدر حجرة وصل خلفه ان شاء الله بطل يمينه وكذا يطل به
اي بالا ستشنا المنسل كل ما يعلق بالقول عبادة او معامل او بصيرة او
ولو بالامرا والتمني كما عتقوا عبد ي بعد موت ان شاء الله تعالى لم يصح ويرى
عبدى هذا ان شاء الله اخطا لم يصح الاستثناء بخلاف المعلق بالقلية لانه
كما مر في الصوم **باب** **المبين** في الدخول
والخروج والسكوت والانتان والركوب وغير ذلك الاصل ان الايمان
مبينة عند الشافعي على الحقيقة اللغوية وعند مالك على الاستعمال
الظرفي وعند احمد على النية وعندنا على عرف ما لم يؤمنا حقه اللفظ
فلاحت في كالمهم بيتا بيت العتيقوت الا بالنية فتح الايمان مبينة
على اللفظ لا على الاغراض فلو غناظ على غيره وحلف ان لا يشترى له شيئا
يفلس فاشترى له بدرهم او اكثر شيئا لم يحن كمن حلف لا يخرج من ابواب
اوله يضرب اصواتا او ليفقد بينه اليوم باللف يخرج من السطح وضرب بخصها

وغدي بزعتيف اشتراه بالف اشباه لم يثبت لان العبرة لعوم اللفظ الا
في سائر حلف لا يشترطه بعترة حث بل جرد عشر بخلاف البيع اشباه لا يثبت
بدخول الكعبة والمسجد والمنعة للصائلي والكعبة لليهود والهداية
والطلة التي على الباب اذا لم يصحح البيتوتة لم يثبت حلفه لا يدخل بيتا منها
لم تعد للبيتوتة وكذا يثبت في المنعة والايوان على المذهب لانه يثبت فيه
صيفا وان لم يكن مسقفا فتح وفي لا يدخل اذا لم يثبت بدخول حرة لا يثبت
امتلا وفي هذه الدار يثبت وان صارت محررا او بنيت دار اخرى بعد الامتلا لان
الدار اسم للعرصة والبناء وصف والصفة اما تقتصر في المنكر لا المعين الا اذا كانت
شرطا او داعية للمعين كحلفه على هلا الرطب فتقتصر بالوصف وان جعلت بعد
الامتلا بستانا وسجدا او حماما او بنيت او غلب عليها اما فصارت بدار لا يثبت
وان بنيت دارا بعد ذلك كبناء البيت وكذا بيتا بالاولي منهم او بني بيتا اخر ولو
ينقض الاول لزوال اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان فدخله حث
في المعين لانه كالصفة لا في المنكر لان الصفة تعتبر فيه كالمسحوق في البحر
للبدايع لكن نظريه في المنكر لانه لا فرق حيث يقع للبيتوتة قيد هذه الدار
لانه لو اشار ولم يسم بان قال هذه حث بدخولها على اي صفة كانت كبناء المسجد
لبقائه مستحلا الى يوم القيامة بديني ولو زيد فيه حصة فدخلها لم يثبت حث لم يقبل
مسجدي فلان يثبت وكذلك الدار لانه عقد عينه على الاضافه وذلك هو
في الزيادة بدائع محرر ولو حلف لا يجلس على هذه الاسطوانة او على هذا الحائط
وهذا ثم بنيا ولو بنقضا او لا يركب هذه السفينة فنقضت ثم اعيدت بنيتها
لم يثبت كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم ابراه فكتب به لا نعي المبري لا يسي
قلم بل بنو با فاذا كسره فقد زال الاسم ومتى زالت بطلت اليمين والواقف
على سطح داخل عند المنقذين خلا فالمتأخرين وقف الكمال محل الحث على
سطح له سائر وعدمه على مقابله وقالوا ان الكمال ان الخالف من بلاد الحم لا يثبت
قلا مسكين وعليه الفتوي وفي البحر واذا انه لو ابقى شجرة او حائطها حث وعلى
قول المتأخرين لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لانه لا يسمى اطلاقا كالوخر
مردا باوقاة لا ينفع بها اهل الدار قال وعم اطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن
فدخله لم يثبت لانه ليس مسجد بدائع ولو قيد بالدخول بالباب حث بالمعادى ولو قيد
الا اذا عينه بالاشارة بدائع والواقف بقدمية في طاق الباب اى عتبة
الفتحة لو غلق الباب كان خارجا لا يثبت وان كان بعكسه بحيث لو غلق

كان دأخلا حث في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم
كمن في المحيط حلف لا يخرج فزقي شجرة فصار حثا لو سقط سقط في الطريق
لم يثبت لان الشجرة كبناء الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الحالف واقفا عليه
في طاق الباب فلو وقف باحدى رجله على العتبة وادخل احدى يديه في شئ
الجانيان او كان الجانب الخارج اسفل لم يثبت وان كان الجانب الداخل اسفل
حث رجليه وقيل لا يثبت مطلقا هو الصحيح ظهريته لان الاتصال التام
لا يكون الا بالتقدمين ودام الركوب والسير والسيك كالا شافيت يمكنه
ساعة لادوام الدخول والخروج والتسريح والتطهير والضابط ان يعتد
فقد وانه حكم الا بتدوا لا فلا وهذا لو اليمين حال الدوام اما قبله فلا فلو قال
كلما ركبت فانت طالق او ففعل درهم ثم ركب ودام لزمه طلاقه ودرهم وكون
راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه الدخول طلاقه ودرهم قلت في عرفنا
لا يثبت الا بامتناع الفعل في الفصول كلها وان لم ينو والية مال استاذنا يجزي
حلف لا يمكن هذه الدار او البيت او المحلة يعني الحارة تحرج وبقي مناعه
واهلها حتى لو بقي وقد حث واغتر محمد فقلما يقوم به السكني وهو ارفق وعليه
الفتوي قاله العيني ولو اتي سكة او مسجد على لوجه قاله الكمال واقره في الهند
وهذا لو يمينه بالعربية ولو بالعارسية برخروجه بنفسه كالوكان
سكنه بعماد كلابت المرأة النقلة وغلبه اولم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل
او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له المنعة
كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكري دابة لم يثبت
ولو نوى التحول ببدنه دين وعند الشافعي يلقي خروج شبهة لا تنقل بخلاف
المصر والبلد والمصريه فانهم يبر بنقصة فقط **فخرج**
حلف لا يسكن فلا نفاذ كنه في عرصة دار او هذا في حجرة وهذا في حجرة حث
الا ان تكون دارا كبيرة وكوتفا سهاها جايط بينهما ان عين الدار يمينه
حث وان نكرها لا ولو محلها فلات غصبا ان اقام معه حث علم اولا وان
انقل فورا لا كما لو تزل ضيفا وكذا لو سافر الحالف سكن فلان مع اهله
به يفتي لانه لم يسكنه حقيقة ولو قيد المسكنه بشهر حث بساعة لعدم امتداد
مخلاف الا قامة بخروج في خزانة الفتاوى حلف لا يصير بها فخر بها من عليه
فقد لا يثبت حث في لا يخرج من المسجد ان حمل واخرج بخار بامره
وبعدونه بان حمل مكرها لا يثبت ولو ارضيا بالخروج يدا الامم ومثله لا يدخل

أصلها وأحكامها وإذا لم يجزئ بدخوله بلا امره ولو بزلق أو عثر أو هبوب ريح
أو جمع دابة على الصحيح ظهيره لا يخل بيمينه لعدم ضلعه على المذهب الصحيح فتح
وبغيره وفي الجرح عن الظاهر أنه يفتي لكن خلافه في فناء وبه فافتي باحلالها
اختلاف قول أبي شجاع لا ينافي لكنك علمت الحق ولا يجزئ في قوله لا يخرج
إلا إلى جازة أن يخرج إليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشي بها
أم لا كما في المدايع أن خرجت إلى المسجد فانتظرت حتى خرجت نزيل المسجد ثم بدت
فذهبت لخبر المسجد لم تطلق ثم أتت أمرا لمراد الشرط في الخروج والذهاب
والدوام والعبادة والزيادة النية عند الانفصال لا الوضوء لا في الأتيان
فلو حلف لا يخرج أولا يذهب ولا يروح بخرجها إلى مكة فخرج يريد هاتما رجوع
عنها فمضت غيرها أم لا يخرج إذا جاوز عمران يبصرها على قصد هاتما إليه
وبينها مدة سفر والأحتمل بحد انفصاله فتح بحثا وفيه خلف يخرج مع فلان
العالم إلى مكة فخرج معه حتى جاوز السيوف بروفي لا يخرج من بغداد فخرج
مع جازة والفا بر خارج بغداد حن وفي لا ياتنها لا يجزئ إلا بالوضوء كما هو
والفريق لا يخرج كما لا يجزئ لو حلف أن لا تأتي امرأة عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا نهاما أنت العرس بل العرس تأهلا
خليفة حلف لا يأتينه فهو أن يأتي منزله أو حانوته لغيره أو لا ولم يأت
حتى مات أو هاجت في أرحامه وكذا كل يمين مطلقة ما المؤقتة فيضيد
أخرها فان مات قبل مضيه فلا حن وقوله حن يفيد أنه لو ارتد ولو لم يجزئ
لبطلان يمينه بالله فجدد لردة كما مر فذهب بحلف لبيتا تيممه غدا أن استطاع
فوق استطاعة الصحة لا نه للعارف فتقع على رفع الموانع كمرضاة سلطان وكذا
جنون أو سنان أو خنثى أو أن نوى بها القدرة الحقيقية المقارنة للفعل صدق
ديانة لا فضا على الأوجه فتح لا نه خلافا لظاهر الزاهد في قوله
هنا في المجتبى كما ظهره في الفنية في موضعين من الفاظ التكفير لا يخرج إلى
أو لا يذنه أو يفرى أو يعلى أو يرضى شرط للبر كل خروج أذن لا لغرض
أو حرف أو فرقة ولو نوى الأذن في دين وتخل بيمينه بخروجها من بلاد
ولو قال كما خرجت فقد أذنت لك سقط أذنه ولو نوىها بعد ذلك صح عند
محمد وعليه الفتوى ولو أجاز وفي الصيرفة حلف بالطلاق لا ينقل أهله
لبعد كذا فرفع الأمر إلىكم فيبعث رجلا يذنه فنقل أهله لا يجزئ
مخلاف قوله لأن أذن لا يذنه لك لأنه لا لغاية ولو نوى المخرد صدق حلف

لا يدخل

لا يدخل دار فلان يراد به نسبه السكنى إليه عرفا ولو نفا أو باعارة بالغيباد
عموم الجواز ومخناه كون محل الحقيقة فردا من أفراد الجواز ولو حلف لا يضع قدمه
في دار فلان حن بذخرا ما تطلقا ولو نفا أو أركبها فقرر أن الحقيقة
منى كانت متخذة أو مبهورة ضار إلى الجواز حتى لو اضطلع ومنع فتمت لم يحن
وشرط الحن في قولنا أن خرجت مثلا فأنشأ طالق إذا ضربت عبدك
فحبس لم يرد للخروج والضرب فله فوراً لأنه قصد المنع عن ذلك الفعل
عرفا ومرداد الإيمان عليه وهذه تسمى يمين الفور لفرض أبو حنيفة رحمه الله
نقال باظهارها ولما لم يخالف أحد وكذا في حلفه أن تغديت فكذا بعد قول
الطالب نقال تغديت معنى شرط الحن تغديت معه ذلك الطعام المدعو إليه
وأن ضم إلى أن تغديت اليوم أضعك فعدي حن بمطلق التغدي لزيادة
على الجواب فجعل مبتدأ وفي طلاق الأشباه أن للتراخي لا بقرينة الفور
ومنه طلب جماعها فابت نقال أن لم يدخل معي البيت فدخلت بعد سكوت
شهوته حن وفي البحر عن المحيط طول التشاغل بقطع الفور وكذا لو خافني
فوث الصلاة فضلت واشتغلت بالوضوء لصلاة المكتوبة أو اشتغلت بالصلوة
المكتوبة لأنه غير شرعا وكذا في ركاب عبد للماذون والمكاتب ليس لولا
في حق اليمين إلا بشرطين إذا لم يكن دينه مستخرقا وقد نواه فحنه لا يحن
حلف لا يركب فاليمن على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحمار فلور كظفر
انسان أو فرس بغير أو قمر أو قمر لا يجزئ استحيانا إلا بالنية ظهري
قلت **و** يميني حن بالبيع في مصر والشام وبالطيل في الهند للفقهاء
قال المصنف ولو حمل على دابة مكرها فلا حن كحلف لا يركب فرسا فركب برذونا
أو بعكسه لأن الفرس اسم للفرس والبزردون للبعج والغنم هذا لوليمية
بالعربية ولو بالفارسية حن بكل حال ولو حلف لا يركب ولا يركب مركبا
حن بكل مركب سفينة أو محلا أو دابة سوى لادى وسيحى لو حلف لا يركب جونا
أو دابة **باب** **الميمين** في الأكل
والشراب اللبس والكلام ثم الأكل أيبال ما يحفل المصنع بيمينه إلى الجوف كخبز
وفاكهة مضع أولا أي إذا ابتلعه بخير مضع والشراب أيبال ما لا يحفل
الأكل من المايعات إلى الجوف كما غسل فني حلفه لا يأكل بيضة حن بيلعها
وفي لا يأكل عبا مثلا لا يجزئ بمصه لأن المص نوع ثالث ولو عصره وأكل فشر
حن بدايه كمن في هديب ألقا لشي حلف لا يأكل سكر لا يجزئ بمصه

وفي عرفنا بجنت واما الذوق فكل النعم لم يجد معرفة الطعم وصل الى الجوف
لم لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تفضل للصلاة لا يجنت ولو غنى
بالذوق الاكل لم يصدق الا ليدل حلف لا ياكل من هذه الخلة او الكرمه تفيد
حنته ياكله من ثمرها بالمثلثة اى ما يخرج منها بلا تحاير بصنعة جديدة
فيجنت بالعصير لا بالدبس المطبوخ ولا بومل بعض منها بشجرة اخرى
وان لم تكن للشجرة ثمرة تنصرف يمينه الى ثمنها فيجنت اذا اشترى لياكولة
واكله ولو اكل من عين الخلة لا يجنت وان نواها لان الحقيقة مأخوذة ولو اتيه
وفي المحيط لو نوى كل يمينها لم يجنت باكل ما يخرج منها لانه نوى حقيقة كلامه
قال المصنف الشيخ وينبغي ان لا يصدق نقلا للعين المجاز زاد في المنسـ
فان قلت ورق الكرم مما ياكل عرفا فينبغي صرف اليمين لعيينه
قلت اهل العرف انما ياكلونه مطبوخا وفي الشاة يجنت بالحم خاصة باللبن
لانها مأكولة فتعقد اليمين عليهما ولا يجنت في حلفه لا ياكل من هذا البسـ
او الرطب واللبن ياكل رطبه وثمره وشيرازه لان هذه صفات داعية
الى اليمين فتعقد به بخلاف لا يكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعد ما
شاخ اولا ياكل هذا الحد فيجنت ولد الشاة فاكله بعد ما صار كبشاً
فانه يجنت لا بتغير داعية والاصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية
الى اليمين تعدي به في العرف والمنكر فاذا زالت بطل اليمين وما لا يصح داعية
اعتبر في المنكر دون العرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا الجنون فبما او
هذا الكافر فاسلم لا يجنت لانها صفة داعية الى اليمين فليدبر في العرف
والمنكر فاذا زالت وفي لا يكلم رجلا فكل صبياً حث وقيل لا كلا يكلم بالغدا
لانه بعد البلوغ يدعي شأبا وفتى الى الثلثين فكل الى خمسين فشيخ اولا ياكل
هذا الحب فصار زبياً هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسـ مما لا يجنت
به اولا ياكل هذا اللبن فصار جنبا اولا ياكل من هذه البيضة فاكل فزار بها كذا في
شيخ الشرح وفي شيخ المتن حرمها اولا يذوق من هذا فصار خلا او من هذا زهره
الشجر فاكل بعد ما صار لونا او شمشا لم يجنت بخلاف حلفه لا ياكل ثمر
فاكل حيا فانه يجنت لانه يثمر ثقت وان ضم اليه شئ من السم او غيره فحرم
وقبه الاصل فيما اذا حلف لا ياكل حينا فاكله بعضه ان كل شئ ياكله الرجل في
مجلس ويشرب في شربه فالحلف على كله لا يدخل بعضه وكذا لا يجنت لو حلف
لا ياكل بسرا فاكل رطبا اولا ياكل عنبا فاكل زبياً بخلاف مخوثر ولو زانا لاسم

يتناول الرطب ايضا ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا اولا ياكل رطبا ولا قبل
حنت باكل المذب بكسر النون لا كل المحلوف عليه وزيادة ولا حث بشل
كباسة بكسر الكاف اى عرجون وينقل عنقود بسرفيما رطب في حلفه
لا يشترى رطبا لان الشرا يقع على الخلة والمخلوف تابع بخلاف طفله
على لا كل لوفوعه شيا فشيئا ولا حث في حلفه لا ياكل لحما باكل سرقه او سرك
الا اذا نواها ولا في لا يركب دابة فركب كافرا ولا يجلس على واد فجلس على جمل
مع شتميتها في القران لحا ودا بنة واوتاد العرف وما في النبيين من حنته في لا يركب
حيوانا يركوب الا شاة رده في النمر بان العرف العلى مخصوص عندنا كالعرف
القول ولحم الا شاة والكبد والكرش والرتبة والقلب والطحال والمخزرجة
هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها ومنه
علم ان العجمي غير عرفه فقطعا وفي الحاشية الداس الا كاي حث يمين الشاة
وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا الكلب يقع على صيده ولا يعم
البقر الجاموس لا يجنت باكل النى هو الاصح ولا يجنت بشحم الظهر وهو اللحم
السمين في حلفه لا ياكل شحا خلا لما بل شحم البطن والامعاء اتفاقا لا ياتي في
العظم اتفاقا فتح واليمين على الشرا شحم ويجه كى على كله حكما وخلافا
زيلى ولا يجنت بالية في حلفه لا ياكل ولا يشترى شحا او لحما بها نوع ثالث
ولا يجنت بخبز اذ بقي اوسوق في طقه لا ياكل هذا البرا لا بالقسم من عينا
لوقليته كالبليدة في عرفنا لما لوقضها نية فلا حث الا بالنية فتح وفي النمر
عن الكشف المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحطة ويشير
بصبرة وهي مسئلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر حطة فيجنت باكلها
كيف كان ولو نية او خيرا لثالثان يقول حطة فيجنت باكلها ولو نية لا يجوز
لخبر ولو زعم لم يجنت بالخارج وفي هذا الدقيق حث بما يتقدم منه كالحبر ونحوه
كعصيدة وحلوى لا يسفه في الاصح كما في اكل عين القطاة والخير ما اعتاده اهل
بلد الخالف قال الشافعي بالبر واليمين بالبر وبالدرة والطيرى بخبز الارز
وبعض اهل القري بالشعير فلو دخل بلد البر واستمر لا ياكل الا الشعير
لم يجنت لا بالشعير لان العرف الخاص بخبر فتح حلف لا ياكل من خبر فلا بد انصر
الى الخابرة التي تضر به في النور لادن عجنه وهيته للضرب ظهيرة منه
الرقاق لا الضاير والشريد او بعد ما ذقه او فته لا يسمى خبرا وحث في لا ياكل طعاما
من طعام فلان اولا ياكل خله او زيتيه او ملح او لوط طعام نفسه لا لو اخذ من بنيان

صدقك اليوم كانت طالق وقال أبو أن ومبته فامك طالق فالحيلة
 ان تشتري منه مهرها تؤبى لمضوا ونقضه فاذا مضى اليوم لم يجزى ثوبا لعدم
 المبة ولا الزوج يجوز ما عمن المنة عند الغلب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت
 الرجوع ردت بهما الزوجية وفي حلفه والله ليصعدن الى السماء او ليقبلن هذا
 هذا الحرف هنا حيث الحال لا مكان البر حقيقة ثم يجزى للرجوع عادة ولو في اليمين
 لم يجزى ما لم يجزى لك الوقت وفي خبره الغفها قال لا مرة تان لم اعرج الى
 السماء هذه الدلية فان كذا نصبت سلا ثم يخرج الى السما البيت لقوله تعالى فليد
 بسبب الى السماء اي سما البيت قال الباقي والظاهر حرزها عن قلعة مبنى
 الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقبلن فلا ناعلا بموته اذ يمكن قتله بعد احياء الله
 تعالى فليجوز وان لم يكن عالما بموته فلا يجزى لانه عقده يمينه على حياة كائنه
 ولا يتصور كسيلة الكوز وكقوله ان تركت مسر السما فجدده حر لان الترك
 لا يتصور في غير المقدور حلف لا يكلم فناداه وهو يابم فليظفر فلو لم يوفظ
 لم يجزى هو المختار ولو استيقظا حث لوجبت ليمح بشرط انقصا لحرز اليمين
 فلو قال موصولا او كليك فان طالق فاذهبي او اذهبي لا تطلق ما لم يرد الاشياء
 ولو قال اذهبي طلقت لا نه مستأنف ولو قال يا حبيب استمع واصنع كذا وكذا
 وقضا استماع المحلوف عليه لم يجزى ريل في السراجية سال محمد بن خالد عن
 ابا حنيفة فيمن قال لا افرق الله لا املك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا
 فتبسم محمد قال انظر حسنا يا شيخ فتكسر ابو حنيفة ثم قال حث مرتين
 فقال محمد احسن فقال ابو حنيفة لا ادرى اهل الكتمان اوجع لي قول حسنا
 او احسن او حلف لا يكلم الا باذنه فاذا لم يعلم بالاذن فكلمه حث
 لا شتقاق الا اذا كان فليشرط العلم بخلاف لا يكلم الا برضاه فرضي
 ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم به الكلام والتحريض لا يكون الا باللسان
 فلا يجزى بالشارة وكتابتها في النصف وفي الحائنة لا اقول له كذا فكتب
 اليه حث ففارق بين القول والكلام لكن نقل المصنف بعد مسئلة ثم الرضا
 عن الجامع انه كالكلام خلا فالابن سماعه والاخبار والقرار والشارة تكون
 بالكتابة لا بالشارة والا يما ولا ظهرا ولا نشا ولا علام يكون بالكتابة ان
 اخبرني او علمتني ان فلانا قوم ونحوه يجزى بالصدق والكوفي ولو قيل
 ونحوه فعلى الصنف خاصة لا فادتها الصفاق الخبر بنفسه القدر كما حققناه
 في بحث اليا من الاصول وكذا ان كتبت بقدرم فلان كما سيحكي في الباب الا

وسال الرشيد محمد بن حلف لا يكتب الى فلان فاما بالكتابة هل يجزى
 فقال اخبر يا امير المؤمنين ان كان مشكك لا يكلمه شيئا من حلفه
 ولو عرفه فعل باقية بخلاف لا عتكف الا لا بد الا حراج ما وراءه وفيما لا يتناول
 والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول لا بد الا حراج ما وراءه وفيما لا يتناول
 لله البية ريل حلف لا يتكلم ففقد القرآن او سجد في الصلوة لا يجزى اتفاقا
 وان فعل ذلك خارجها حث على الظاهر كما رجحه في البصر ورجحه في الفقه
 مطلقا للعرف مطلقا وعليه الدرر والمتن في بل في البحر عن التذليل لا يجزى
 بقراءة الكتب في عرفنا انتهى وقواه في اشربنا لينة قايلا وما عليه من كثرة
 التصحيح له مع مخالفة العرف ونفا سرعية القادر سيما لكن يحكم عليه ما في الفقه
 واما الشعر فيجزى به لا نه كلام منطوم انتهى فغير المنطوم اولى فاما حلف
 لا يقرأ القرآن اليوم يجزى بالقراءة في الصلاة او خارجها ولو قرا السجدة فاذن
 ما في التلاوة حث والا لا لا لهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا
 او كيت فلان لا يجزى بالنظر فيه وفهمه به يفتي واقعات حلف لا يكلم فلا
 اليوم فخل الجديدين لقراءته اليوم بفعل لا تمتد فخم فان نوى التمسار
 صدق لا نه الحقيقة ولو قال ليلة اكرم فلانا فكذا فهو على الليل خاصة لعدم
 استعماله مفرد في مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمره الا ان يقدم زيدا
 وحتى والا ان ياذن او حتى ياذن فكذا فكله قبل قدومه او قبل قدومه اذ نه
 حث ولو تجرد بما لا يجزى لجعله القدر الماذن غاية لعدم الكلام وان
 مات زيد قبلها سقط الحلف فبند بتأخير الخبر الا نه لو قدمه فقال امراته
 طالق الا ان يقدم زيد لم تكن للغاية بل للشرط لان الطلاق محال بحمل
 التافيت فلا تطلق بقدره بل بموته كما لو قال لعنره والله لا املك حتى ياذن
 لي فلان او قال لعنره والله لا افارقك حتى تقضي حقي وحلف ليوفيقه
 اليوم فان فلان قبل الاذن او يرى من الدين فاليمن سافطة والاصل ان
 الحالف اذا جعل ليمينه غايته وفانت الغاية بطل اليمين خلا فاللثافي
 كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها فلو حلف لا يفعل كذا
 مادام يخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يجزى لانها اليمين وكذا لا ياكل
 هذا الطعام مادام يملك فلان فباع فلان بضمه لا يجزى باكل باقية
 لا نيتها ليمين يبيع البعض وكذا لا افارقك حتى تقضي حقي اليوم او حتى
 اقدمك الى سلطان اليوم لا يجزى بمضي المدة بل بمفارقة بعدة ولو قدم اليه

لا يثبت ولو فارقته بعده بغيره وكذا لو حلف ان يجيء الى باب فلان في يومه ويحلفه فاعترف
لنعم او ظهر شهود سقط اليمين للغير من جهة العين كمالا كره كما ينبغي ان يمين
في الصرمة في حلفه لا يكلم عبده او عبده فلان او عرسه او صدقته او لا يدخل داره او لا
يلبس ثوبه او لا يأكل طعامه او يركب دابة او لا يضافه ببيع او طلاق
او عداوة وكله لم يثبت في العبد ونحوه مما يملك كالدراة او اشارة الى الذهب
لان العبد ساقت الا اعتبارا عند الاحرار فكان كالشئ الدار في غيره في تكليم غيره
الضد من العرس والصدوق لا الدراة انما لا تكلم فتكون الدار مستكونا عنها للعلم بانها
كالعلم بالطريق لا ولي فثبت ان اشارة بهذا او غير حيث كان الحر بغير لثامه ولا يشر
ولم يبين لا يثبت وحيث بالمتحد بان اشترى عبدا او تزوج بعبدة اليمين لا يكلم
صاحب هذا الطيب لسان مثلا فكله بعد ما يجر حيث لا يضافه للمتعريف
وللا لو كالمشترى لم يثبت الثمن واليمين ومنكر بما سته من حين حلفه لانه
الوسط وبما اى بالنية ما نوى فبما على الصحيح بدائع وغيره الشهر وراس الشهر
او ليلة ثمنه ويومها واوله الى ما دون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوما
فلو حلف ان يصوم اول يوم من الشهر وآخر يوم من اول الشهر صام الحاشي
والسادس عشر والصف من حين النفا الحشوا الى البساضر الشاء بدائع وفي حلفه
لا يكلم الدهر ولا بد هو الممدى مدة حياة الخالف عند عدم النية ودهر منك لم يثبت
وقالاهو كالحين وغيره خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسئلة وجب الاضام
بقولها غير وفي السراج توقف الامام في اربعة عشر مسئلة ونقل الاذرى
عن الامية بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جابر ايضا الايام واما كثيرة
والشهور والسنوات والجمع والازمنة والاحايين والدهور عشرة من كل صنف
لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع فعلى يكلمه الازمنة خمس سنين ومنكرها ثلاثة
لانه اكثر اقل الجمع ما لم يوصف بالكثرة كما مر حلف لا يكلم عبدا او عبدا ولا
اولا يركب دابة او لا يلبس ثيابا ففعل بثلاثة منها حيث فان كان له ثلثا فلا
اكثر من ثلاثة من كل صنف والا بان كل اقل من ثلاثة لا يثبت ونقص نية
الكل لو كانت غيبة على زوجا تها وصدقها او اخوته حيث ما لم يكلم لكلهما
سمى لان طلع لعق في مولا فتعلق اليمين باعيانهم ولو لم يكن له الا اخ واحد
فان كان يعلم به حيث والا لا كما في الواقعات والحق في النذر الا صدقا والزوجا
قلت وهي من السابل الاربع التي يكون فيها الجمع لو وجد كالحيا السباه واما
الاطعمة والسيارات النساء فيقع على الواحد اجمالا لا تصرف العرف للجهلان كمن

اشهر

والا

والا فالحائس ولو نوى الكل صح والله اعلم **باب الطلاق**
في الطلاق والعناق الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه
وان الاول اسم لفرد سابق والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العدين للتساوي
وان النصف باجرها لا يتصف بالاجرة للتساوي ولا الفعل لاجده لا للفعل
الثاني غير الاول فلو قال اخر فتزوج انتزوج فالق فزوجها طالق طلقت
للمتزوج من قبل لانه جعل الاخر وصفا للفعل وهو العقد وعقدها هو الاخر الاول
عبدا شترية حر فاشترى عبدا عتق لانه الاول اسم لفرد سابق وقد جعل
ولو اشترى عبدين معا ثم اخر فلا عتق ايضا لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده
او اسود او بالذات اير عتق الثالث عملا بالوصف ولو قال اول عبدا شترية وطا
فاشترى عبدين ثم اشترى واحدا لا يعتق الثالث واما الى الفرق بقوله
للاحتمال اى لان قوله واحدا يحتمل ان يكون له من العبد والولى فلا يعتق
بالشك وجوز في العرج صفة فهو كوحده وجوز في النذر الرفع خبر لم يثبت
محذوف فهو كواحد ولو قال اول عبدا ملكه فهو حر فملكه عبدا ونصف عبدا
لم يثبت الكامل وكذا الشياخ بخلاف المكيلات والموزونات للمراعاة في بيع
قال اخر عبدا ملكه فهو حر فملكه عبدا فاق الخالف لم يعتق اذ لا بد من الحلف
للاخر من الاول بخلاف العكس كما بعد لا بد من اول فبين بخلاف القبل
فلو اشترى الخالف للذكور عبدا ثم عبدا ثم مات الخالف عتق الثاني سندا
الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال والشرا في الصحة والامتن الثالث وعليه
فلا يصير فارقا لعلق الثاني بالاجر خلافا لما ولما الوسط ففي البدائع انه لا يكون
الا في شرفتي في الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة وهكذا ان ولدت فانت
كذلك حيث بالموت ولو سقطا مستبين الخلق والا لا بخلاف وهو قوله
متيا ثم اخر حيا عتق الخ وحده لبطلان الرق بالموت بخلاف الولد والولادة
البشارة عرفا اسم لغير سائر جرح الضار فلبس ببشارة عرفا بل اذ ومنه فلبس
بعبادة ليم صدق خرج الكذب فلا يعتبر ليس للبشر به علم فيكون من الاول
دون الباقيين فلو قال كل عبدا بشرى بكذا فهو حر فبشره ثلثة متفرقون
عتق الاول فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة ما لم يوافق المشافهة فيكون
كالحيث ولو ارسل بعض عبده عبدا اخر ان اذكر لرسالة عتق المرسل والا
الرسول وان لبشره معا عتقوا التحقق من كل دليل فبشره بخلاف علمه
والبشارة لا فرق فيها بين ذكرها ونحوها بخلاف الخبر فانما يخص بالبشر

مع الباطن في الباب قبله والكتابة كالحرف فيما ذكر والاعلام لا بد فيه من
 الصدق ولو بلا ما كالتجارة لان الاعلام اشياء العلم والكذب لا يبيده بديع
فان القيمة اذا قارنت علة الحق الاختيارية كالشر مثلاً بخلاف
 الارث لا نه جبري والحال ان مرق للوعتو كمال مع التكفير والا بان لم تقارن لعله
 اوقاريتها والرق غير كمال كمال الولد لا يقع التكفير ثم فزع عليها بقوله فصح
 شرابه للكفارة المقارنة لا شر من حلف بعينه لعدم ما فلا شر من قوله بكم
 علق عتقها عن كفارة بشرها المفصان رفقها بخلاف ما اذا قال لعتق ان شر
 فانت حرة عن كفارة بين فاشترها حيث تجزئ عنها المقارنة كانهما
 ووصية ناويا عند القول بخلافه لثامر ويلجى وعق بقوله ان شرث امته
 في حرة من شرها وهي ملكه حينئذ اي حين حلفه من مصادقها الملك لا يفتق
 من اشتراها فشرها وبقيت العتري بالخصيص والوطى بشرط الثاني عدم
 العزل فصح ولو قال ان شرث امته فانت طالق او عدي حر فمستريح من ملكه
 او من اشتراها بعد التخليق طلق وعق واذا فارق بقوله لوجود الشرط
 بلا مانع لصفة طلاق المنكوحه باي شرط كان فليحفظ كل محلو كاي حر عتق
 ومذمومة ويدين في نية الذكور لا الاناث وانما الولد لملكهم يدا ورتبة لا مكان
 الا بالنسبة ومحقق البعض كلكا بعدم الملك يدا وفي الفسخ بيني في كل مرق
 لحران يفتق المكاتب لأم الولد لا بالنسبة هذه طالق او هذه وهذه طلق الاجرة
 وخير في الاوليين العتق والافترار لان اول واحد المذكورين وقد اختلف بين
 الاولين وعطف الثالث على الواقع منهما فكان كاحدا طالق وهذه ولا يصح
 عطف هذه على هذه الثانية للزوم الاخبار عن الشيء بالمفرد وهذا المذكر
 للثاني والثالث جبراً فان ذكر بان قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال
 هاهنا وقال هذا وهذا حران فانه لا يعتق احد ولا تطلق بل يجبران اخار
 لا يجازي الاول عتق الاول وحده وطلقت الاول وحدها فان اخار لا يجازي
 الثاني عتق الاخيران وطلقت الاخيرات ان حلف لا يساكن فلا نفا بالخالف
 سكن فلا نفع اهل الخالف حيث عنده لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبد
 ان لم تات الليلة حتى اصربك فاق فلم يضربه حيث عند الثاني لا عند الثالث
 وبه يفتى اخلاف في طالق لحاق الشوط باليمين المحقود بعد سكوت هضم القا
 وابطله الثالث وبه يفتى فلاحث في ان كان كذا وكذا وسكت ثم قال وكذا
 ثم ظاهراً كالكذا خاتمة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

تفتي

بالعلم

باب اليمين في البيع والشراء والصلاة والصوم وغيرها
 الاصل فيه ان كل فعل يتعلق بغيره باليمين كبيع واجارة لاحت بفعل
 ما موله وكل ما يتعلق بغيره بالا مكنكاه وصدقة وما لا يفتق له عارة
 او ابراج حيث بفعل وكيله ايضا لا نه سفير ومغير حيث بالا لمباشرة بنفسه
 لا بالامر اذا كان من يباشر بنفسه في البيع ومنه الهبة بعوض ظهيرة والشرا
 ومنه السلم والا فانه قيل والنفاطي شرح وهبانية واجارة والا يستجار فلو طوف
 لا يوجرو له مستغلات اجرتها امرا نه واعطته الاجرة لم حيث كثرها في ايدي
 الساكنين وكاخراجه شهر قد سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه وخيرة الوصل
 عن ماله وقيد بقوله مع الاقرار لا نه مع النكار سفير والقسمة والوصية
 وصرب الولد والكبير لان الصغير عليك ضربه فملكك التفويض فحيث بوكيله
 كالقاضي وان كان الخالف سلطان كقاض وشرف لا يباشر هذه الاشياء بنفسه
 حيث بالمباشرة وبالا مراً ايضا لتقدير اليمين بالعرف وبمقصود الخالف وان كان
 يباشر مرة وبفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل يعتبر السلعة ولو مما يشتر بها نفسه
 لشرفها لا حيث بوكيله والاحت حيث بفعله وفعل ما موله لم يقبل وكيله
 لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح في النكاح لا الا نكاح
 والطلاق والعتاق والواقفين بكلام مجرد بحد يمين لا قبله كتخليق يدخل
 دار ريلجي والخلع والكتابة والصلى عن دم عمدا وانكار ولو كاهن الهبة ولو
 فاسدة او بعوض والصدقة والقرض والاستقراض وان لم يقبل وضربا لعبد قيل
 والزوج والبناء والخطابة وان جسد ذلك الحائنة والزوج والابديع والابديع
 وكذا الا عارة والاستعارة ان اخرج الوكيل لكلام مخرج الرسالة والاولا
 حيث تناخا نية وقضا الدين وقبضه والكسوة وليس منها التكفين الا اذا
 اراد الاستردون التملك سريته والحدود كرمها في البحر نيفاً واربعتين
 وفي المنع عن شاح الوهبانية نظم والذي لا حيث فيه بفعل الوكيل لانه
 الاقل مشيراً الى حشده فيما بقي فقال وكيل ليس حيث حلف ببيع شر اصلي
 مال خصوصية اجارة استجارا الغريب لانه كذا قسمه والحنت في غيرها
 اثبت ولا م دخل مستداخره اقتضى لاني على فعل زاد بفعل عليه قد جفا
 منه ان كمال جري فيه النية الغير كبيع وشراء واجارة لخطا وصياغة من
 وبنا اقتضى للام امره اي توكيل بخصه به اي بالملوك عليه اذا اللام بالخطا
 ولا تحقيق الا بامره المفيد للتوكيل في ان بعت لك ثوبان ان باعه بلا امر

لا تنفخا النوكيل سوا ملكك أي مخاطب ذلك النوب ولا خلاف ما لو قال
 نوبيا لك فانه يقتضي كونه ملكا كما سيأتي فان كان قد دخل اللام على الفعل
 أي ذات أو على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره أي لا يقبل النيابة اقتضى دخول
 اللام ملكه أي ملك المخاطب المخوف عليه لا كما لا لا يختصا من حيث في ان
 بحث نوبيا لك أي باع نوبه بلا امره فلا نظير الدخول على حين وهو الثوب
 لان تقديره ان بيعت نوبيا هو مملوكك واما تطير دخوله على فعل لا يقع عن غيره
 فذكره بقوله وكذا أي مثله من اشتراط كون المخوف عليه ملك المخاطب قوله
 ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك
 المخاطب كما في ان اكلت طعاما لك لان اللام هنا اقرب الى اسم من لفعل
 والقرب من سياط الترجيح واما ضرب لولو فلا يتصور منه حقيقة الملك بل يراد
 الاختصاص وان نوبى غيره أي ما مر صدق فيما فيه تشديد عليه قضاء وديانة
 ودين فيما له ثم الفرق بين الدنيا نورا فضلا لا يتاقي في الجاهل بالله لان
 الكفارة لا يطالب لها كما مر قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد عليه
 بيعا بالخيار لنفسه حيث لوجود الشرط ولو بالخيار لغريم لا وان اجترع ذلك
 في الامح كذا لو قال ان ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام قيد بالخيار لا
 لو قال ان بعته فهو حر فباعه بيعا صحيحا بلا خيار لا يتحقق لزوم ملكه
 ونظر اليمين لتحقيق الشرط يلجى ويثبت الخلف في المسلمين بالبيع
 والشر الفاسد والموقوف لا بالباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشتري
 مديرا او مكاتب لم يثبت الا باجارة قاضية مكاتب **فروع** قال لامته
 ان بيعت منك شيئا فانه حرة فباع نصفها من زوج ولدت منه او من غيرها لم يقع
 عتق المولى ولو من اجبي وقع والفرق في الظهيرية وانما قيد بالبيع لانه
 في حقه لا يزوج امرأة امراة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد
 في الصحيح وكذا لو حلف لا يضل ولا يصوم ولا يحج لان المقصود منها الثواب
 ومن النكاح الحلال ولا يثبت بالفاسد فلا تتخل به اليمين بخلاف البيع لان
 المقصود منه الملك وان يثبت بالفاسد والمنه والاجارة كبيع ولو كان ذلك
 كلمة الماضي لان تزوجت او ممت فهو عليه بما في الصحيح والفاسد لانه الجاهل
 فان عتبه الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي بديع ان لم يبع هذا الرقيق
 فكذا فاعتق المولى او برقيقه تدبر مطلقا فلا يثبت بالبيع ففتح واستولد
 الامة فتح حيث لتحقيق الشرط نفوات محمية البيع حتى لو قال ان لم ابعك فامر

قبل ان يبيع
 الولد خلاف العبد فانه
 حلال وشرع ودخل بغير

فدبر

فدبر او استولد عتق ولا يغني عن تكرار الرق بالردة لانه مؤتموم قالت له امراته
 تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلق المحلقة بكسر اللام وعن
 الثاني لا وصحة السرحني وفي جامع قاضي خان وبه اخذ مشايخنا وفي الخيرة
 ان في حال غضب طلق ولا لا وتوقيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال
 كل امرأة لي فلي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا يحتمل
 هذه المرأة فلم تدخل تحت كل بخلاف الاول **فروع** ينفرد على الخت
 لفوات المحلحون نظري هذا في هذا الصحن فانت كذا فكسرتيه وان لم تندهي
 فنتا في هذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلق قال محرمه ان تزوجك فغدا
 حرق تزوجها حيث لا يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكوفة
 عقد خارجا لان الاعتبار كان العقدان تزوجت ثيبا فلي كذا فطلق امراته
 ثانيا لا تطلق اعتبارا للفرق وقيل تطلق حلف لا يتزوج من ثبات فلان
 وليس لفلان بنت لا يثبت لمن ولدت له بجر النكحة تدخل تحت النكحة والمعروفة
 لا تدخل تحت النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احد فكذا الدار له او غيره فلا
 الحالف حيث لتكثيره ولو قال دار لي او دارك او ادركك لا حيث بالحالف للحرية
 وكذا لو قال ان جسر هذا الدار من احد فاشاد الى راسه لا حيث الحالف عتبه لانه
 متصل به خلقة فكان محذوفة اقوى من بالاصافة بحر وذكوه للحرق باب
 اليمين في الطلاق معبريا للاشياء الا بالنسبة وفي العلم كان كمل غلام محررا من احد
 احد فكذا دخل الحالف لو هو كذا لك لجواز استعمال العلم في موضع النكحة
 فلم يخرج الحالف من عموم النكحة بحر قلت وفي الاشياء لا تدخل تحت
 النكحة الا لخرقة في الجزا أي عند خلع النكحة التي هي في موضع الشرط كان دخل
 دارى هذه احد فانت طالق قد حلت ماى طلق وتولد لها ولم يثبت لان
 الخرقه لا تحت النكحة وعمامة في القسم الثالث من ايمان الظهيرية ويجب ان يكون
 ما شيئا من هذه في قوله على البيت المشى الى بيت الله تعالى او الكعبة او اذ اذ
 انرك لا دخالة النقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شي ولا شي
 بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشى الى الحرة او الى المسجد الحرام
 او باب الكعبة او غيرها او الصفا او المروة او مزدلفة او غيره لعدم
 العرف لا يقتضي عتق قبل له ان لم ابع العام فانت حر ثم قال يثبت وانكر العبد
 واتى بشاهدين فشهدا بخرم لاصحة بكوفة لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذا التفتحة
 لا تدخل تحت القضاء قال بحر يثبت ويحكم الكمال حلف لا يصوم حيث يصوم

ساعة بنيتها وان افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حيث يوم لانه
مطلق فيصرف للكامل حلف ليصوم هذا اليوم وكان بطلا كله او بعد الزوال تحت
وحيث الحال لان اليمين لا تقام العفة بل الصورة كصورة في الناس كما لو قال
لا امرأتان لم يقبل اليوم فانت كذا انما صحت من ساعتها او بعد ما صلت ركعة فان
اليمين تنقض وتطلق في الحال لان درود الدم لا يمنع كما في الاستحاضة بخلاف
مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماعز قائم اصلا فلا يقصور بوجه وحيث
في لا يصلي بركعة بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حر لا يفتق الا
بإول شفيع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة تشفع وفي ان لم يعقد بخلاف
لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط الشهود وحيث في لا يوم احلا باقتدا يوم به
بعد شروعه وان وصليته فصدان لا يوم احلا به امامه وصدق ديانة فقط
ان نواه ايام يوم احلا شهد قبل شروعه انه لا يوم احلا به حيث سطر لادبائه
ولا قضاء وصح الاقتدا ولو في الجملة استعسنا كما لا تحت لو امامهم في صلوة الجنازة
او سجدة الثالثة لعدم كمالها بخلاف الثالثة فانه لا يحتف وان كانت الامانة
في التوافل منها عنها **ف** ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر
المولى لم يفتق لا مكان الوقوف عليهما بلا حرج قال ان تركت الصلوة عن وقتها
وقد نام فقضاها استظهر النبا في عدم حشده حديث فان ذلك وقتها لجمع
حدثان فالطهارة منها حلف ليصلي هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويحاج
امرأتها ولا يغتسل يصلي الظهر والعصر جماعة ثم يجلسها يغتسل كل غيب
ويصلي المغرب والعشاء جماعة فلا تحت حلف لا يجزى على الصحيح منه ولا تحت
بالفاسد ولا تحت حتى يقف بعدة عن الثالث اي محلا وحظ يطوف
اكثر الطواف المفروض عن الثاني وبه جزم في المنهاج للحالمة عمر بن محمد العقيلي
الا نصارى كان من كبار فقها بخاري ومات بها سنة ستين وخمسة وتسعين
حيث في العمرة حتى يطوف اكثرها اي ليست من حوزك فهو هدي او صدقة
او يصدق به بمكة فذلك الزوج فظنا بعد الخلق فخر لئلا ونسبح وليس هو
هدي عند الامام وله الصدق بقرنته بمكة لا غير شرط ملكه يوم حلف
ويفتي بقوله ما في ديارنا لا يمانا نخر من كنان نفسها او قطنها ويقول
في الديار الروحية لخر لئلا من كنان الزوج نهر حلف لا يلبس من غزلها فلبس
فكلمته لا تحت عند الثاني وبه يفتي لا يسمى لا بساعة فاما لا يلبس مؤنثا
من نسج فلان فلبس من نسج غلامه لا تحت اذا كان فلان يعمل بيده والا تحت

لثمين الجوار كملحت بلبس خاتم ذهب لور حلا بالانص او عقد لولوا ورجل
او مردد فون غير مرصع عند ما وبه يفتي في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا تحت
خاتم فضة ليل حله للرجال الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم النساء كان
صحت فيصحت هو الصحيح ويلجى ولو كان مموها بذهب يفتي حشده به يفسر
كحلال وسوار حلف لا يجلس على الارض يجلس على حبل منفصل تحت او جلد
او بساط او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فيجل فوقه اخر فنام عليه
او لا يجلس على هذا السرير فيجل فوقه اخر فنام عليه او لا يجلس تحت
في الصور الثلاثة كما لو اخرج الحشو من الفراش للعرف ولو نكر لا خير في
حيث سطر لالعموم وما في الفذ وري من تنكير السرير او الواح هذه الهيئة
ففرش على ذلك فراش لم تحت لانه لم يتم على الواح محر كذا في نسخ
الشرح لكن ينبغي لتعريف اداة التشبيه كالحل لوالى اخر الكلام او تلخ
من نفاة الفراش ليصح للرام كما لا يخفى على ذوي الاثام كما هو الميعود في
غالب نسخ المتن بديارنا دمشق المشام فتمنه ولو جعل على الفراش
قرايم بالكثر الملاة او جعل على السرير بساط او حصير تحت لانه يجر نايما
وبالساعة عليهم ما في اختلاف ما من خلاف ما لو حلف لا ينام على الواح
هذه السرير او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا تحت
لانه لم يتم على الواح حلف لا يمشی على الارض فتشى عليها بطلانها
او مشى على حجار تحت وان مشى على بساط لا تحت **ف** ان تحت
على ثوبك او فراشك فكذا اعتبر اكثر بدنه **باب اليمين**
في الضرب والقتل وغير ذلك مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من
الغسل والكسوة الاصل هنا انما شارك الميت فيه الى يقع اليه يبر على
لخالين الموت والحيوة وما اخلص بحالة الحيوة وهو كل دخل بلذ ويوم ويضم
ويسير كستم وتقبيل تقيد بها ثم فرغ عليه ولو قال ان ضربت بك او كسوتك او كذا
او دخلت عليك او فلتلك تقيدك تقيد كل منها بالحيوة حتى لو غلق بها طلاقا
او غلقا لم تحت بخل في مست بخلاف الخلق الغسل واللبس والحل والبال
التي لا تفسد الا بفساد الا يحل له لا يتقيد بالحيوة حيث في حلفه ولو بالفاخرة
لا يصير روجه قد شرها او خفيها او غشيها او قرنها ولو حلفا طلاقا
لما صح في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه اي في الضرب وقيل شرط على
الظاهر والا شبه بحر وبه جنم في الحائنة والسراجية واما الا يلام فشرط به يفتي

وكيف جعلها بشرط أصابة كل سوط ولما قال تعالى وتحد نيك ضغنا أي خرقه ربحان
فخصوصه لرجمة زوجته أيوب عليه الصلاة والسلام فحلف بضربها أو يقتل
فلا نال الف مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه بضربه حتى يموت أو حتى يقتله
أو حتى يتركه لا حيا ولا ميتا ولو قال حتى يغشى عليه أو حتى يستغيث أو يبيك فالحقيقة
أنه لم يقتل زيد فكذا وكهواي لا يبيك أن علم الخالف حث ولا لا وقد قدمنا عند
لمحدثك السامح لا يقتل فلا نال الكوفة فضر به بالسواد ومات بها حث
كحلفه لا يقتله يوم الجمعة فخرجه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث وبعبارة
أن يضربه كوفه وموته بالسواد لا يثبت لأن الخبر زمان الموت ومكانه بشرط
كون الضرب في الحج بعد الإيمان بظهيرية وفيها أن لم تاتني حتى أضربك فهو على
الائتيا بضربه ولا أن تاتيه لا بضربه فعلى التراخي ما لم يوافق وان رأيتك فلم
فلم أضربك فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على الضرب حث أن لقتيك فلم
أضربك وراه من قدر ميل لم يثبت الشهر وما فوقه ولو إلى الموت بعيد وما دونه
قريب فيعتبر ذلك في يقضين دينه ولا يكلمه إلى جيبه أو إلى قريب فيعتبر ذلك
في يقضين دينه ولا يكلمه إلى جيبه أو إلى قريب فلفظ العاجل والسريع
كالقريب لا جلا لبعيد وهذا بلا نية وإن نوى قريب أو بعيدة مخفية فيها
فقط ما نوى ويدين فيما فيه تحقيق جرح كلف لا يكلمه مليا أو طويلا أن نوى شيئا ذلك
والأفعلى كل شهر ويوم كذا في البحر عن الظهيرية وفي الشهر عن السراج على شهر
وكذا كذا يوما أحد عشر أو ثلثا أو واحد وعشرون وبضعة ثلاث عشرة في حلفه
ليقضين دينه اليوم لو قضا به رجة ما يرد في القطار أو يوفى ما يرد في المال
أو مستغفلة للغير ويقبض كما تب يد فيها لا يبر لو قضا به رصاصة أو ستوة أو
غش لا يملكها من جنس الدراهم وكذا لو جاوز بها خرق وسلم لم يجز ونقل
مسكين أن البئر رجة إذا غلب غشها لم تؤخذ وأما الستوة فأخذ حرام
لأنها غش سرائر انتهى وهذه إحدى المسائل التي جعلوا الزنوف فيها كالجناد
بئر المديون في حلفه لرب الدين لا يقضين ما لك اليوم فجاه فلم يجده ودفع للفقير
ولو في موضع لا قاض لم حث به فبقيت مسية المفتى وكذا بئر الوجه فاعطاه
فلم يقبل فوضعه حث تاتيه يده لو أراد قبضه ولا يكن كذلك لا يبر الظهير
وفيها حلف يقضين ما عليه ليحصد في قضا ما عليه فلا نال باع ما للقاضي
بيعه لو رفعه لا مراه وكذا يبر بالبيع وخو مما يحصل المقاضة فيه به أي
بالدين لأن الدينون تقضى بامثالها وهبة الدين الذي منه أي من المديون

ليس يقض إلا أن الهبة اسقاط لا مقاضة وحديث فلا يثبت لو كانت اليدين
مؤقتة لعدم إمكان البرم هبة الدين وإمكان البر شرط التقاضي هو شرط
الائتيا كما مر في مسألة الكور وعليه لو حلف يقضين دينه غدا فمضاه اليوم
أو حلف يقضين فلا نال غدا فمضاه اليوم أو حلف لما كان ههنا الرغيف غدا
فأكله اليوم لم يثبت زيلجي حلف يقضين دين فلان لا مراه غيره بالاداء
أو أحاطه ففرضي جبروان قضى عنه متبرع لا يبر ظهيرين وفيها حلف لا
يفارق عريه حتى يستوفي فقعد حث يراه أو يحضره فليس يفارق ولو
أفعل أو شغله إنسان بالكلام أو منعه عن الملازمة حتى هرب غريمه
لم يثبت ولو حلف بطلا فأن يخطها كل ليلة درهما فبما يدفع إليها عند
الغروب أو عند العشاء قال إذا لم يحل يوما ليلة عن دفع درهم لم يثبت حلف
لا يقض دينه من غريمه درهما دون درهم فقبض بفضه لا يثبت حتى يقض
كله قبضا متصفا بوجود الشرط الحث وهو قبض بصفة التفريق لا يثبت
إذا قبضه بغير نية ضروري كان يقضيه كله بوزن لأنه لا يبعد تفريقا
عنه ما دام في عمل الوزن لا يأخذ ما له على فلات الأجلة أو لا جاف ترك
منه درهما ثم أخذا لباقي في كيف شالا حث ظهيرته وهو الحيلة في عدم حثه
في المسئلة الأولى كذا لا يثبت من قال أن كان في الأمانة أو غير أو سوى مائة
فكذا يملكها إلى المائة أو بعضها لا نغرضه بقوله زيادة على المائة أو حث
بالزيادة لو مما فيه الزكوة ولا لا حتى لو قال امرته كذا أن كان له مال ولو
عروض وضياع ودور وغير التجاره لم يثبت خزانة الحمل حلف لا يفعل كذا تركه
على لا بد لأن الفعل يقتضي مصدره ومنكره والنكر في النفي ثم فلو فعل
المحلف عليه مرة حث ولخت بيمينه وما في شرح الجمع من عدمه سهو فلو فعله
مرة أخرى لا يثبت إلا في كلامه لو قيدها بوقت كواله لا أفعل اليوم قضى اليوم
قبل الفعل بر لوجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا أن هلك الخالف والمحلف
عليه بر لتحقيق لعدم الوجع الخالف في يومه حث عند ناخلا فالاحمد
فتح ولو حلف لم يفعل بر مرة لا أن التكر في الأثبات تخص والواحد هو
للتيقن ولو قيدها بوقت قضى قبل الفعل حث أن بقى لا مكان ولا بيان
وقع الياس عوته أو بوقت الحمل بطلت يمينه كما مر في مسألة الكور زيلجي
حلفه أو لم يحمله بكل دأع لم يثبت أي مضد دخل ليلة تفيد حلفه بقيام
ولا يثبت بيان ككون اليمين المطلقة قضى مقيدة بدلالة الحال ويثبت

تفيد عليه بفور علمه واذا سقطت لا تعود ولو توفى بلا عزل الى منصب غلايا التي
 باقية لزيادة نكته فخرج من هذا الخبر مسايلا منها ما ذكره بقوله كالوطف ربا ليس
 غرضه او الكفيل بامر للقول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تفيد بالزوج
 حال قيام الدين والكفالة لان الاذن انما يصح من له ولاية المنع حال قبليه
 ومنها لو حلف لا يخرج امراة الا باذنه تفيد حال قيام الزوجية بخلاف
 لا يخرج امراة من الدار لعدم لالة التقيد بيلج حلف ليهين فلانا
 فوجه له فلم يقبل بروكدا كل عقد تبرع كحارته ووضيته واثار بخلاف
 البيع وكوه حيث لا يبر بلا قبول وكذا في طرف النفي والاصل ان عقود النكاح
 بازا الايجاب فقط والمعاوضات بازا الايجاب والقبول معا ضرورة الموهوب
 له شرط في الحث فلو وهب الخالف لغايب لم يثبت اتفاق ابن ملك
 فيلحفظ لا يثبت في حلفه لا يشترط رجاءنا ليشم ورد او يامهين والعزل عليه
 الحرف فتح ويمين السهم يقع على السهم المقصود ولا يثبت لو حلف لا يشترط
 طبيا فوجر رجه وان دخلت الراجعة الى دماغه فتح ويثبت في حلفه لا يشترط
 بفسخ او ولا يشترط اذها لاد ههنا للعرف حلف لا يزوج فزوج فصولي
 فاجاز بالقول حث وبالفعل منه الكتابة خلافا لابي سماعه لا يثبت
 به يفتي خاسية ولو زوجه فصولي ثم حلف لا يزوج لا يثبت بالقول ايضا
 اتفاقا لا يستند اهل الوقت العقد كالمراة تدخل في كاح او بغير حلالا لي
 فكذا فاجاز نكاح فصولي بالفعل لا يثبت بخلاف كل عبد يدخل في ملكي
 فهو حر فلجازه بالفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عماديه
 وفيها حلف لا يطلق فاجاز طلاق فصولي قولا او فعلا فهو كالنكاح
 غير ان سوق المهر ليس بإجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامراة الغير
 ان حثه دخلت دار فلان فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت
 ومثله في عدم حثه باجارتته فعلا ما يكتبه الموثقون في النكاح
 من نحو قوله ان تزوجت بامراة سفسى او بوكيل او فصولي ودخلت في نكاحي
 بوجهما تكن زوجته طالق لان قوله او فصولي الى اخره عطف على قوله
 وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يفسد باب الفصولي لو زاد او جاز
 نكاح فصولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان الخلق طلاق الزوجة فيرفع
 الامر الى شافعي فيفسخ الميمين المضافة وقسمنا في التعليق ان الاثنا كان في ذلك
 مخرج لا يدخل دار فلان انظم الملوكة والمستأجرة والمستغارة لان المراد

بالمسكن عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار
 فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يثبت لان الدار انما تنسب الى الساكن
 وهو الزوج فخرج عن الوافقات لا يثبت في حلفه انه لا مال له وله دين على
 مجلس يستد يد اللام اي يحكموم بافلاسه او على من غنى لان الدين ليس بمال
 بل وصف في الغنة لا يتصور فتنه حقيقة **فردوع** قال لغيره افضمت
 عليك يا لله اولى يقل عليك للعلن كذا فالحالف هو المبتدئ لم يثبت
 الا استفهام والوقال عليك عهدا الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف لا يجب
 لا يدخل فلان داره فليتمنه على اني ان لم يملك منعه والا فعلى النهي
 وللنوع جميعا بغير دارة ثم حلف انه لا يتركها فيها بيقوله اخرج لا بدع
 ماله اليوم على غريمه فقدمه للقاضي وحلفه بقتله ان كنت فعلت كذا
 فامراة تك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشباه القاطعة
 الحادية عشر السوال معاد في الجواب قال امراة زيد طالق او عمده حر
 او عليته الشئ لم يثبت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان حالف الخ اذ عي
 عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ فبرهن بالمالح حث به يفتي حلف
 ان فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعنده ثقيل لم يثبت الا ان
 ينوي ما عند الناس لا يجل معه في القضاة مثلا فحل مع شريكه حث
 ومع عبده الماذون لا لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين
 غيره حث لان نصف لا يرضى يسمى ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان قد
 المشتركة اذ لم يكن ساكنا والله سبحانه ونفالي اعلم

كتاب الحدود

هو لغة المنع وشرعا عقوبة مقدمة وجبت حقا لله زجرا فلا يجوز التها
 فيه بعد الوصول للحكم وليس مطرا عند نابل المطهر التوبة واجهوا انها
 لا تنسقط للمرد الذي فلا تغدر بحد حرام تغديره والمضام والقضا
 حلالا نه حق الولي والرضا الموجب للمرد وطى وهو اذ خال قدر حشفتنه
 من ذكر مكلف خرج الصبي والعتوه نالط حرج وطى الاخر سر فلا حد
 عليه بطلاق الشبهة ولما لا عني فيحد للرضا بالا قرارا بالبرهان شرح
 وهبانية طابع في قبل مشهورة حالا او ماضيا خرج الكره والبر والخوف
 حال عز ملكه اي ملك الواطى وشبهته اي في المحل لا في الفعل ذكره الزكامل

وزاد الحال في دار الاسلام لا نه لاحد بالزنا باحد حوله فكيفه من ذلك
 فان فعلها ليس وطيا بل تكليف فتم التعريف وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلو لم
 يعلم بعد الشهادة ووجه في الفسخ عزمه في كل ملة ويثبت بشهادة اربعة رجال
 في مجلس واحد فلو سقر في حدوا بلفظ الزنا لا يحرم لفظه لوطي والمخاع وظاهر
 الدرر انما يفيد حتى انما يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم اذ لم يكن الزوج
 قد نها ولو شهد بزوجها بولاه للثمة لا نه يدفع اللعان عن نفسه في الاول
 ويستقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهير
 فساله الامام ما هو اى عن ذاته وهو الا يلاح عيني وكيف هو اى هو مضي
 زنا ومن زنا يجوز كونه مكرها او بدار الحرام وفي صباه او بامته انهم فيستقضى
 القاضي احتيا لا للدر فان بيته وقالوا بانها وطيا في فرجها كليل في الكلة
 هو زيادة بيان احتيا لا للدر وعدوا سلا علنا الذلم يعلم بحالهم حكم به
 وجوب ترك الشهادة به اولى بالمتمتة فالشهادة اولى بغيره ويثبت ايضا
 باقراره صريحا صا حيا ولم يكذب الاخر والاظهر كذب حجة او ثبوتها ولو اقر
 بزناه بجرسا او بغيره باخرس لاحد لجواز ابداء بسقط الحد ولو اقر به او بغيره
 في حال سكر لاحد ولو سرق او ذنا حد لان الانشالا يحتمل التكذيب الا قرار
 بحقه فخر ارجا في محالسه اى المقدار اربعة كلما اقر به بحيث لا يراه وسأله
 كلما سرق عن المرقى بجواز بيا نه بامته ابنه فخر فان بعينه كما يحق حد فلا
 يثبت بعلم القاضي ولا بالبيينة على الا قرار ولو قضى بالبيينة فاقر مرة
 لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر اربعاً بطلت الشهادة اجماعا سراج وخلى
 سبيلها ان رجوع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوع بالفعل كره به
 بخلاف الشهادة وانكاره لا قرار رجوع كما ان انكار الردة فزته كما ينبغي وكذا
 بغير الرجوع عن الاقرار بالاحصان لا نه لما صار شرط الحد صار حيا الله تعالى
 فصح الرجوع عنه لعدم المكذب كحر وكذا عن سائر الحدود في الفضة لله كحد السرقة
 وسرقة وان ضمن المال ونذرت تلفيقه الرجوع بملكك فبطلت اولست اى
 وطيت بشبهة حديث ما عراد على الزنا في انما زوجة سقط الحد عنه وان كان
 زوجة للخير بلا بنية ولو تزوجها بعد اى احد زناه او اشترها لا يسقط في
 الاصح احدم الشهادة وقت الفعل كحر ورجم محصن في فضا حتى يموت ويصطفي
 كصفوف الصلاة لرجم كذا رجم قوم نوحوا ورجم اخرون فلو قتله شخص او قضا
 معينه بعد القضاء به فمده ويثبت ان يخرى لا فنيته على الامام فخر لو قبله

اي قبل

اي قبل القضاء به حيا لفضاض في العهد والدين بالخطا لا اذا شهدا
 قبل الحكم بها الا حكم لها والشرط براءة الشهود به ولو بحصة صغيرة
 الا لحد كمرض فيرجم القاضي بحضورهم فان ابوا وما توادعا بولا
 وتطخوا بعد الشهادة او بعضهم سقط الرجم لقوات الشرط
 ولا يجدون في الاصح كما لو خرج بعضهم عن الاملية للشهادة بفسق
 او بما اوحس او قد ذ ولو بعد القضاء ان الامتناع من الفضا في الحدود
 ومثلو محصنا ما غير فيحد في الموت والعتبة على الحاكم ثم الامام
 ومثلا ليس حقا كيف وحضوره ليس باللام قال ابن الكمال وما نقله المص
 تحفته في التمرق الناس قاذية انهم ان حضروا لم ليس بشرط فثبت
 كذلك ذلوا متغولم سقط ويبدا الامام لو مقرر مقتضاه انه لو امتنع
 لم يحل للقوم رجحه وان اقرهم لعوف شرطه فصح كمن سيجي انه لو قال
 قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسحب رجحه وان لم تغاين الحجة
 ويكره للرجم الرجم وان فعل لا يجرم الميراث وغسل وكفر وصل عليه
 وصح انه عليه الصلاة والسلام عليه على الغامدية وغيره المحض جلد
 ماية اذ حرا ونصها للعبودية لا الض والسراد بالمحصات في
 الآية الحار يذكرة البضاوى وغيره وذكر الزيلعي انه غلب لاثاث
 على لذكور كمنه عكس القاعدة والحد لا يجد سيدة بغير اذ الاما
 ولو فعله لم يكن الظاهر لا كقولهم كمنه اقامة الاقام غير بسوط لا
 عقدة له في الصحاح غيره السياط عقد اطرافه متوسطا بين الجاح وغير
 المولم وقرع ثيابه خلا اذا رست عودته وقرع جلده على يده خلا
 براسه ووجه ورجم قبل وضدته وبطنه ولو جلده في يوم حنين متواليه
 ومثلهما في اليوم الثاني اجراه على الاصح جوهرة وقال على رضى الله تعالى
 عنه يضرب الرجل قائما والمرأة قاعده في الحدود والنقار غير محدود
 على الارض كما يفعله زنا متابها الا الفرو والحشو وتضرب جالسة لما
 روينا ويخبر لما الى صدره هاتيه الرجم وجاز تركه ليسترها بتيابها ولا يجوز
 الحفر لذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو توبت فان تفر لا يتبع والا تبغ
 حتى يموت كما مر ولا يجمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين وثق اى تعريب
 في التبرق وشربه في النهاية بالخبر وما اوحس واستكن للفتنة من التبرق
 لا نه يعود على موضوعه بالنقص لا سياسة وتعزير فيعوض للامام

فانه لا يجوز نهر ولا يبد السوط
 لان الشك في التقويم ان كان
 ولا يتبع ثيابه ص

وكذا في كل جناية غير ويرجم مرتد في ولا يحل حتى يزل الا اذ يقع
 الناس من برية فيقام عليه حر فيقام على الحامل بعد وضعت
 لا قبله اضلا بل يحبس لو زنا ما بينة فان كان حداثا ارحم
 حيز وضعت لا اذ لم يكن لو تود من برية حتى يستغنى ولو ادعت
 الحيل برية الضاد فان نعم حبسها سنين ثم رجعها اخيرا وان
 كان الحبل فبعد النفا س لا نه مرض وشرايط احضان الزم سبعة
 الحرم والتكليف عقل ويلوغ والاسلام والوطى وكونه بنكاح صحيح
 حال الدخول وكونها بصفة الاحضان المذكورة وقت الوطى فلحان
 كل منهما شرط لصيرورة الاخر به محض فلو نكح امة او حره عكاف لا
 احضان الا ان يطامنا بعد العلق فيحصل الاحضان به لا بما قبله
 حتى لو زنى ذمي بمتلة ثم اسلم لا يرجم بل يحل ويقي شرط اخر ذكره ابن
 كالدولان لا يبطل احضانهما بالارتداد فلو ارتد اثم اسلم لم يعد الا
 بالدخول بجماعة ولو بطل يحنن او غنة عاديا لا فاقه وقيل بالوطى
 بعده واعلم انه لا يجب بقا النكاح لبقا ية اى الاحضان فلو نكح في
 عمر مرة ثم طلق وتوفي فخرج اوزقي يرجم ونظم بعضهم الشروط فقال
 ، شروط الاحضان اثنته ، فخذ ما عمن اخر مستفها ،
 ، بلوغ وعقل وحرية ، ورابعها كونه مسلما ،
 ، وعقد صحيح ووطى مباح ، متى اخذ شرط فلا رجاء ،
باب الوطى الذي يوجب الحد والذلة
 لقيام الشبهة لحديث ادر والحدود والشبهات ما استطعتم الشبهة
 ما يشبه الشئ الثابت وليس ثبات في نفس الامر وثبت ثلثة انواع
 شبهة حكيمية في الحد وشبهة في اشتباه الفعل وشبهة في العقود
 والتحقيق دخول مددة في الاولين وستحققه فان ادعى اى الشبهة
 وبرهن قبل برهانها وسقط الحد وكذا يسقط ايضا بمجرد دعواها
 الا في دعوى الاكراه خاصة ولا بد من ابرهان لانه دعوى بفعل
 الغير فيلزم ثبوته بحر لا حيل بل اذم بشبهة الحيل الى الملك وتسمى شبهة
 حكيمية اى ثبات حكم الشرع بحكمة وان ظن حرمة كوطى امة ولده وولد
 ولده وان سفل ولو ولده حيا فخرجت وما لك لا بئك وتعددة الكتاب
 ولو خطا خلا عن مال وان نوى بها ثلثا غير نفوذ عمر رضي الله تعالى

عنه الكتابات ذواجم ووطى البائع الامة المبيعة والزوج الامة
 الممورة قبل تسليمها لمشتري وذو جته وكذا ابتداء في الفاسد
 ووطى الشريك اى احدا الشريكين كالرثة المشتركة ووطى جار
 مكاتبه وعنده المادون له وعليه دين بحيث يماله ورقتة
 ذيلج ووطى جارية من الغنمة بعد الاحراز اذما او قبله ووطى
 جاريته قبل الاستبراء التي فيها خيار للمشتري والتميز اخذ
 رضاه عاود زوجة حرمته بردها او نطا وعندها لامة او جماعة اهل
 او لبنها لا زمن الامة من لم يجرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتبحر
 قد عوى المحصر في ستة مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل
 ولسمى شبهة اشتباه اى شبهة في حق من حصل له اشتباه اذ ظن
 حله العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاه احدهما
 فقط لم يجز احق يقر جميعا بعلمها بالحرمة غير كوطى امة ابوية وارغيا
 شمتي ومختدة الثلاث ولو جملة وامة امراته وامة سيدة
 ووطى المرتضى الامة المرمونة في رواية كتاب الحدود وهي المخافة
 ذيلج وفي المداية المستغفر للرهن كالمترين وسيجي حكم المستاجرة
 والمضونة وينبغي ان الموقوفة عليه كالمرمونة غير ومختدة الطلاق
 على مال وكذا المختلعة على الصحيح بدائع ومختدة الاعناق والحال
 انها مام ولده والوطى ان ادعى النسب ثبت في الاول شبهة المحل
 لا في الثانية اى شبهة الفعل لمختصة زنا الامة المطلقة ثلاثا
 بشرطه بان تلد لا قبل من سنتين لا اكثر الا بدعوة كما مر في بابك
 وكذا المختلعة والمطلقة يجوز بالاولى بناية والامة ووطى امرأة زفت
 اليه وقال النمامى روجك ولم تكن كذلك معتمدا خبر من ثبت
 نسبه بالدعوة جرح ولا حد ايضا بشبهة العقد اى عقد النكاح عنده اى
 الامام كوطى محرم نكها وقال ان علم بالحرمة حر وعليه الفتوى خلاصة
 لكن المرحم بجميع الشروح قوله الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم
 في تصحيحه لكن في الفتاوى على قولهما في المنزوح وحده
 في الفسخ انها من شبهة المحل وفيها يثبت النسب كما مر ووطى في نكاح غير شهود
 لاحد شبهة العقد في الجبشي تزوج بمحرمة او منكوبة الغير ومختدة
 ووطىها ظانا الحلال لا يجد ويجزروا ان ظانا الحرمة فذلك عنده خلافا

فظهر ان تصنيفها ثلاثة اقسام قول الامام وحده بوطى امة لغيره
وحده وسائر محارمه سوى الولاء وعدم البسطة وبوطى امرأة وجدة
على فراشه فظننا وجته ولو لم يوافق للمميز بالسواد الا اذا ادعى
فاجابته قائلا انا زوجك او انا فلانة باسم زوجته فوافقها
لان الاجابة دليل شرعي حتى لو اجابته بالفعل او بغيره وضمنه
عطف على ضمير جازي الفصيح رضى بها حتى مستامن وحده
رضى جارية مستامنة لا يجد الحرية في الاولى والحريية في الثانية
والاصح عند الامام الحدود كلها لا تقام على مستامن الا حد القذف
ولا يجد بوطى بهيمة بل يغدر وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع بها
حية وميتة مجتبي وفي النهر الظاهر ان يطالب بدبا لقولهم تضمن
بالقيمة ولا يجد بوطى اجنبية رضى اليه وقيل خبر الواحد كاف
في كل ما يعمل فيه بقول الشافعي عرسك وعليه مهر ما بذلك
فرضي محمد رضي الله تعالى عنه وبها لغة او بوطى ذر وقال ان فعل
في الاجانب جرد وان في عبده او امته او زوجته فلا حرجا معا
بل يغدر قال في الذنوب بخو الاحراق بالنار ومداوم الجرد والتكليس
من محل مرتفع ما يتاح الاحجار وفي الحادى والجلد اصح وفي الضح
يعذرو ويصحب حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط فله الامام
سياسة قلت وفي النهر مخزيا للحد القتيدي بالامام فيهم ان
الفاضل ليس له الحكم بالسياسة **فصل** وفي الجواراة الحائضا
حرام ذبيحة التحليل ولو مكن امراته او امته من العت
بذكره فانزله كره ولا شيء عليه ولا تكون اللواط ولا تكون
اللواط في الجنة على الصحيح لانه تعالى استغفرها وسميها
حييثة والجنة منزلة عنها فح وفي الاشياء حرمتها
عقوبة فلا وجود لها في الجنة وقيل سمينة فتزوجها وقيل يخلق
الله تعالى طائفة بضمم الاعلى كالذكور والاسفل كالانثى والاسفل
والصحيح الاول وفي الحر حرمتها اشد من الزنا حرمتها عقلا وشرعا
وطبعا والزنا ليس حرام طبعا وتزول حرمتها بتزوج وشرائخا
وعدم الحدود لا تخففها بل للتخليط لانه مظهر على قول وفي المجتبي
يكفر مستحبا عند الجمهور او رضى في دار الحرب او البغى الا اذا اذن في

عسكر

عسكر لا يبره ولا ينة الا قامة يداينه ولا حد يرضى غير مكلف بمكفة
مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد بالزنى
بالمستاجر له اى للزنا والحق وجوب الحد كالمستاجر في الخدمة
فصح ولا بالزنا باكره ولا باقراره ان ذكره الاخر للشبهة
وكذا الوقال اشتريتها ولو خرة مجتبي وفي قتل امة بزناها
الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذنب عنها لزمه قيمتها
ويسقط الحد لملكه الجنة العا نادرته شبهة هذا به وتفصيل
ما لو افضلها في الشرح ولو غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قيمتها فلا
حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو زنا بها ثم غصبها ثم ضمن قيمتها
كما لو زنى بكرة ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فصح والخليفة الذي
لا والى فوجه يؤخذ بالقصاص والاموال لانها من حقوق العباد
فليست فيه والى الحق لما يتمكنه او يمنعه المسلمين وبه علم ان القضا
ليس بشرط لا سنها القصاص والاموال بل للممكن فصح ولا يجد
ولو القذف لعذبة حتى الله تعالى واقامته اليه ولا ولاية لاحد عليه
بخلاف امير البلدة فانه يجد بامر الامام **باب**
الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهدوا بحلف مقدم بلا عذر
كسرى وبعد مسافة او خوف طريق لم يقتل للثمة الا في حد القذف
اذ فيه حق الحد ويضمن المال المسروق لانه حق العبد فلا يسلط
بالشهاد م ولو اقر به اى بالحد مع التمام ولو اقر به اى بالحد مع التمام
حد لا تنفذ التهمة الا في الشرب كما سيجي وقضائه بزوالة الريح وغير
بعض شهر هو الاصح ولو شهدوا بزنا متقدم حد الشهود عند البعض
وقيل لا كذا في الحائضة شهدوا على زناه بخائبة حد ولو على سرقته من
من غابته لا بشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا اقربا الزنا مجزئة
حد وان شهدوا بذلك لا احتمال انها امراته او امته كخلاصهم
في طلوعها او في البلد ولو كان على كل زنا الرتبة فكذلك حد المرتقين
يجزى ان ذكروا وقتا واحدا وتباعا المكانان والا قبلت فصح ولو اختلفوا
في رواية بيت واحد صغير جدا اى المرأة والرجل استحقاقا لا مكان
التوفيق ولو شهدوا على زناهما ولكن هي بكر او ذقفا او قرنا او ثم فبقة
او شهدوا على شهادة اربعة وان وصليته شهدوا الاصول بعد ذلك لم يجد

أحد وكذا لو شهدوا على زناه فوجدوا محبوا أو شهدوا بالزنا ولو كانا من عيان
 أو محدودون في قذف أو قتل أو ثلاثة أحدهم محدود أو عبدا أو وحدها وهم
 كذلك بعد إقامة الحد وحدها القذف أو طلبه القذف ولا شرجله وإن
 مات منه مدرك خلا فالماود به وجه في بيت المال اتفاقا ويجتمع من
 الارقعة بعد الرجم قط لا انقلاب شهادة بالزوج قذف أو عزم ربح
 الدية وإن رجع قبله أي الرجم حد والقذف ولا رجم لأن المضامن
 القضا في باب الحدود ولا شيء على خامس رجع بعد الرجم فإن رجع آخر
 حده أو رجع عن رابع الدية ولو رجع الثالث ضمن الزوج ولو رجع الحقة
 ضمنوها انما حكاى ضمن المزكية دية المرحوم أن ظهر وأغير من ربحها
 للشهادة عبيدا وكهنا وهذا إذا أجزأ المزكية بحرية اليهود واستلام
 ثم رجع قابلا بعدت الكذب والأفادية يثبت المال اتفاقا ولا
 يجدون للقذف لأنه لا يورث بحر كما لو قتل من أمر برجه بعد التزكية
 فظهر وأكذلك غير أهل فإن القابل يضمن الدية استحقاقا مشبهة
 صحة القضا فلو قتله قبل الأمر أو بعده قبل التزكية اقتض منه
 كما يقتض يقتل المقضى بقتله ضامنا ظهرا للشهود عبيدا أولا لأن اتفاقا
 للولي بلعي من الردة وإن رجم ولم تزل الشهود فوجدوا عبيدا فدينته في
 بيت المال لا مثقال له الأمر الإمام فنقل فعله إليه وإن قال الشهود
 للزنا بعدنا النظر قبلت لا بلحقة لتحال الشهادة إلا إذا قالوا
 بعدناه للتكذيب فلا تقتل لمفسد فح وإن أنكر الإحصان فشهد
 عليه رجل وامرأتان أو ولدك أو ولدك زوجته قبل الزنا برجم ولو خلا
 بها ثم طلقها وقال وطئها وأنكرت فهو محسن بإقراره دونهما لما
 تقرر أن الإقرار حجة قاصرة كما لو قالت بعد الطلاق كنت فراضية
 وقالت كانت مسئلة فيرجم المحسن ويجلد غيره وبه استغنى عما وجد
 في بعض نسخ في بعض نسخ المتن من قوله إذا كانه أحرا الزنا بين محصنا
 يجد كل مرة حده فتأمل تزوج بلا ولي فدخل بها لا يكون محصنا
 عندا لثاني شبهة نهر **باب حد الشرب** لا يشرب
 فلما ارتد فسكر لا يجد لأنه لا تقام على الكفار ظهيرة لكن في منية
 المفتي سكر الذي من الحدم حد في الأصح حرمة السكر في كل مدة ناطق
 فلا يجد آخرس المشبهة مكلف طابع غير منظر شرب الخمر ولو قطرة بلا

بلا قيد سكر أو سكر من نبيذ ما به نفقي طوعا عا لما بالحرمة حقيقة أو
 حكما يكونه في دارنا لما قالوا لو دخل حريم دارنا فاشرب فنشرب الخمر حراما
 بالحرمة لا يجد بخلاف الزنا لحرمة في كل مدة قلت يرد عليه حرمة السكر
 أيضا في كل مدة فتأمل بعد الأفاقة فلو حرقت قبلها فظاهرها أنه يعاد عيني
 إذا أخذ الشارب ويرج ما شرب من خمر أو نبيذ فتح ضمن الرابحة
 على الخمر فقد قصر موجودة خبر الريح وهو سماعي غاية إلا أن تنقطع
 بعد المسافة وحيد فلا بد أن يشهد بالشرب طائعا وتقولا أخذناه
 ورجعها موجودة ولا يثبت الشرب بها بالرابحة ولا بنهايتها بشهادة
 رجلين يسألان الإمام عن ماهيتها وكيف شرب لاحتمال الإكراه ومضى
 شرب لاحتمال التقاطع وأيض شرب لاحتمال شربه في دار الحرب فإذا
 بينوا ذلك حطبه حتى يسأل عدلا لهم ولا يقضى بظلمها في حرمات
 خائفة ولو اختلفا في الزمان أو شهدا أحدهما بسكره من الخمر والآخر
 من المسكر لم يجد ظهيرة أو يثبت بإقراره مرة صاحبها ما بين سوطا
 متعلق صدر الخمر ونصها للعدد وفرق على بدنه كحد الزنا كما مر فلو أقر
 سكران أو شهدوا بعد زوال ربحها إلا بعد المسافة أو أقر كذلك أو
 رجع عن إقراره لا يجد لأنه خالص حتى الله تعالى فيجعل الرجوع فيه ثم يثبو
 بإجماع الصحابة ولا إجماع أي عمرو بن مسعود رضي الله تعالى عنهم أجمعين
 ومما شرط قيام الرابحة والسكران من لا يضرق بين الرجل والمرأة والماء
 والارض وقال من يخلط كلامه غالبا فلو فصفه مستقيما فليس بسكران
 بحر وخيار للفنوى لضعف دليل الإمام فتح ولو ارتد السكران لم يصح لم
 فلا حرم عرسه وهذه إحدى المسائل السبع المستتاة من أنه كالصالح
 كما بسطه المصنف معزيا للأشياء وغيرها ونقل في الاستربة عن الجوهرة حرمة
 أكل الخبز وحشيشة وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كالماء لا يجد
 بل يجد راسخا وفي النهر التحقيق ما في النهاية إن البهجة مباح لأنه حشيش
 أما السكر منه فحرام أقيم عليه بعض المذاهب ثم أخذ بعد النقادم لا يجد
 لما مر أن المضامن القضا في باب الحدود ولو شربا ذنبا تابيا يستأنف
 الحد لداخل المعتد كما سيجي **فصل** سكران أو صاح جمع به فرسه
 مضدم إنسانا ثقات أن قادرا على منعه ضمن والا لا يصف عباد قية
باب حد القذف هو لغة الردي وشرعا الردي بالزنا

موت

ومتون الكبار بالاجماع فتح يكون في النهر قذف غير المحقق لصغيرة
ومملوكه وحرمة منتهكة من الصغار مملوكه الشرب كمية وثبوتها في ثلث
برطين يسالها الامام عن ما ميسره وكيفيته الا اذا شهدا بقوله
يا زاتي ثم يجلسه ليلال عنهما كما يجلسه لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة
ايام ولا لا ظهيرية ولا يكلفه خلافا للثاني نهار ويجوز الحد والحد
ولو نسي او امرأة قاذفا المسلم الحر الثابتة حرته والافقية المعتبر
البائع العاقل العفيف عن فعل الزنا فينقص عن احضان الزوجم بشيئين
النكاح والمخول وبقي من الشروط ان لا يكون ولده او ولده او امرئ او
مجنونا او خصيا او وطى بنكاح فاسدا او مرققا او قرونا وان يوجد
الاحضان وقت المرح حتى لو ارتد سقط حر القاذف ولو اسلم بعد ذلك
فتح يصير الزنا ومنه ان لا زني من فلان او مني على ما في الظاهر ومثله
النكاح كما نقله المصنف عن شرح المثار ولو قال يا زاتي بالامر لم يجد تنج
تكلمه او يقول زلات في الجبل بالامر فانه مشترك بين الفاحشة والصغو
وحالة الغضب تخير الفاحشة او لست لا بيك ولو زاد ولست لامك او قال
لست لا بوبك فلا حد او لست يا زاتي فلا زنا لا يبيد المعروف والحال والملاحة
ان اسم محض لا يها المقذوف في الصورتين اذ الخبر احضان المقذوف
الا لطالب شتم في غيبته يخلق بالصورتين الثلاث بطلب المقذوف لخص
لانه حقه ولو المقذوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف وان لم يسمع
احد من بل وان امره المقذوف بذلك شرح تكلمه ويتبرع القذوف والخصوف
تطهر المصنف باحتمال صدقة بخلاف حد شرب وزنا لا حد بلست بان
فلان جرة لصدقه وبسببه اليه او الى حاله او عمه او ابنته بشرب
البامريه ولو غير زوج امه ويبلغ لانهم ابانجاز او لا بقوله بان السما
فيه نظر ابن الكمال ولا بقوله بيا بطني لعز في النهر متى نسبته لغير قليلة
او نفاه عنها عزرو فيه يا فرخ او يا حرم زادة قنية وفيها لو حجر ابو
نسبه فلا حد ولا حد بقوله لا مكرته زنيته بعبير او بثور او بحمار او بفرس
لانه ليس بزنا شرعا بخلاف قوله زنيته ببقرة او بشاة او بناق او
بحمارة او بتوبل ويدرام فانهم يجدون بها الا نضال لا يلاج فيراد زنيته
واخذت لبدل ولو قيل هذا الرجل فلا حد لحدوم العرف باخيه المال وانما
يطلبه بقذف الميت من يقع القدم في نسبه بسبب قذفه الى الميت

وهم الاصول والقروح وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب مجنونا
او مجنونا وما عن الميراث يقتل اوراق او كثر او ولد بنت ولو منع وجود
الا فربا وعفوه او قذفه الموقوف لهم الحارس سبب الجذوة وقد يلبس
لخدم فطالبتهم في الغائب لجواز تصديقه اذا حضر قال يا ابن الزاين
وقد مات ابوه فخلية حرد واحد للنداخل الا في ثم موت ابويه ليس
بقيد بل فايدته في المطالبة ذكر في اخر المبسوط ان مضمومة قالت
لرجل يا ابن الزاين فاجها الى ابن ابى على فاعترف محمد هاجرين
في المسجد فبلغ ابا حنيفة فقال اخطاني سبتج مواضع بني الحكم
على قرار المعنومة والتمها الحد وحرها حدين واقامها معا وفي الخبر
وقايمه وبلا حضرة وليها قال في الدرر ولم ينجر اذ ابويه حيان فكلوا
المضمومة لها اوسيتان فتكون اخفقت عليه احسان مختلفة بان قذف
وشرب وسرق وزنا غير محض نقيام عليه الكل بخلاف المتحد ولا
يوالي بينها خفية المملوك بل يجلس حتى يبرأ ويبدأ بحد القذف حتى العبد
ثم هو الى الامام ان شارب الحد الزنا وان شا بالقطع لمتوتها ما بكتاب
ويؤخر حد الشرب لشوته باجتهاد الصحابة ولو قضا ايضا بالافقا
ثم بالقذف لم يرم لو محصنا ولغي غير هاجر وفي الحاروي القدسي ولو
تتلف ضرب للمقدف وضمت للمسرقة ثم قتل وترك مائتي ويؤخذ من تركته
لخدم قطعه نرو ولا يطالب ولداي فرج وان سفل وعبد اباه اى ضله
وان علا وسيد له وتشر مرتب بقذف امه لحره المسئلة المحنة
فلو كان لها ابن من غيره او ام ولد ونحوه ملك الطلب في النهر واذا سقط
عنه الحد عزربل شتم ولده يعزرو ولا ارت فيه خلاف السافعي ولا
رجوع بعدا قرار ولا اغنياض اى اخذ عوض ولا صلح ولا عفونه وعنه
نعم لو عفى المقذوف ولا حد لا لصحة الطول لترك الطلب حتى لو عاد وطلب
حد شتمى وكذا لا يتم الحد الا بحضرته قال لا خرا يا زاتي فقال الاخر
لا بل انت حد الغلب حق الله فيه بخلاف ما لو قال له مثلا يا حبيبت
فقال بل انت لم يعزرو لانه حقه ما وقد تساويا فتكا فاخلاف ما سيجي
لو تماثا يلقى بين يدي القاضي او تضاريا لم تيك فالملك مجلس الشرع
والنفاوت الضرب ولو قال له لعرسه وهو من اهل الشهادة وذات به
حدت ولا لعان الاصل ان الحد يرا اذ الجمعا وفي تقديم احدهما اسقاط

الاخر وجب تقديمه اخذ بالادراك واللحان في معنى الحد وكذا قالوا وقال
لما يذاينة نبت الزاينة يدرك بالحد لينتفي اللعان ولو قالت في
جوابه رثيت بك او معك مني اذني الحد واللحان للشك فيد بالخطابي
لانها الواجبة بانها زني من حد وحذف خائبة ولو كان ذلك مع
اجنبية حدث دونه لنقضت بها امر بولدهم بقاه بلا عن وان عكس
حد للمقذف والولد له فيما لا قراره ولو قال ليس بابني ولا بانيك فهدر
لانها انكرت الولادة قال لامرأته يا زاني حد انفا قال لانها تخدع للبرم
ولرجل يا زانية لا وقال بحد لانها تدخل للمباينة كحلالة قلنا الاصل
في الكلام المنكر ولا حد بحد من وطئ في غير ملكه بحد وحكمته ابنه
او بوجه كامة مشتركة او في ملكه المحرم ابدا كامة هي اخته رضاعا
في الاصح لقوات العفة او بقذف من زنت في كفها سقوط الاحصان
او بقذف مكاتب ما عن وفا لا خلاف العصابة في حرية فاوثر شبهة
وحد قاذف وطئ عرسه حايضا او امة مجوسية ومكاتبه وسلم بحد حرمة
في كفها لنبوت ملكه فيمن وفي الاخرة خلافتها وحد مستامن قذف
مسما لا نه التزم ايضا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة
لانها من حدود الله تعالى المحضة كحد الحر واما الذي في حد الزنا
للمرغاية لكن قد منع عن المنيبة بغير حده بالسكرا ايضا وفي السراجية
اذا اعتقدوا حرمة الحر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي وزنا
فاسلم ان ثبت او بشهادة المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقر
القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زنا به ولو في كفها لسقوط احصا
كما هو اقرار بالزنا اربعة كالمسلمين عداة الدر او اقراره بالزنا فيكون حياه
او اقام جنية على قراره بالزنا وقد حررت البحران البيضة على ذلك
لا تعتبر اصلا ولا يجوز عليها لا نه ان كان منكرا فقد رجح فتلقوا اليه
وان كان مفرا لا يسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء لبت
هذه منها فلا يغير المص العبارة فتنبه حد المقذوف يعني اذا لم تكن
الشهادة بحد متقدم كما لا يخفى وان تجز عن النية للحال واستأجر الخطا
شهوده في المظرب وحل الى قيام المجلس فان تجز حد ولا يكفل ليزهيب
لطلبهم بل مجلس ويقال ابعث اليهم من يحضرون ولو اقام اربعة فاقا
انه كما قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملحقا بكنفي

قوله لا يذاينة نبت الزاينة يدرك بالحد لينتفي اللعان ولو قالت في جوابه رثيت بك او معك مني اذني الحد واللحان للشك فيد بالخطابي لانها الواجبة بانها زني من حد وحذف خائبة ولو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه لنقضت بها امر بولدهم بقاه بلا عن وان عكس حد للمقذف والولد له فيما لا قراره ولو قال ليس بابني ولا بانيك فهدر لانها انكرت الولادة قال لامرأته يا زاني حد انفا قال لانها تخدع للبرم ولرجل يا زانية لا وقال بحد لانها تدخل للمباينة كحلالة قلنا الاصل في الكلام المنكر ولا حد بحد من وطئ في غير ملكه بحد وحكمته ابنه او بوجه كامة مشتركة او في ملكه المحرم ابدا كامة هي اخته رضاعا في الاصح لقوات العفة او بقذف من زنت في كفها سقوط الاحصان او بقذف مكاتب ما عن وفا لا خلاف العصابة في حرية فاوثر شبهة وحد قاذف وطئ عرسه حايضا او امة مجوسية ومكاتبه وسلم بحد حرمة في كفها لنبوت ملكه فيمن وفي الاخرة خلافتها وحد مستامن قذف مسما لا نه التزم ايضا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانها من حدود الله تعالى المحضة كحد الحر واما الذي في حد الزنا للمرغاية لكن قد منع عن المنيبة بغير حده بالسكرا ايضا وفي السراجية اذا اعتقدوا حرمة الحر كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الذي وزنا فاسلم ان ثبت او بشهادة المسلمين حد وان بشهادة اهل الذمة لا اقر القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زنا به ولو في كفها لسقوط احصا كما هو اقرار بالزنا اربعة كالمسلمين عداة الدر او اقراره بالزنا فيكون حياه او اقام جنية على قراره بالزنا وقد حررت البحران البيضة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يجوز عليها لا نه ان كان منكرا فقد رجح فتلقوا اليه وان كان مفرا لا يسمع مع الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء لبت هذه منها فلا يغير المص العبارة فتنبه حد المقذوف يعني اذا لم تكن الشهادة بحد متقدم كما لا يخفى وان تجز عن النية للحال واستأجر الخطا شهوده في المظرب وحل الى قيام المجلس فان تجز حد ولا يكفل ليزهيب لطلبهم بل مجلس ويقال ابعث اليهم من يحضرون ولو اقام اربعة فاقا انه كما قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملحقا بكنفي

بعد واحد لجنايات اخذ جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما بيناه
وعم اطلاقه ما اذا اخذ المقذوف ام تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام
ايام طلب كلهم ام بعضهم وما اذا اخذ المقذوف لا سوطا ثم قذف في المجلس
فانه يتم الاول ولا شيء للثاني للداخل وما اذا قذف فعشق ففقد في اخر حد
حد العبد فان اخذه الثاني كل له ثمانون لوقوع الاربعين بما فيه وفي
سرقة الرضيع قد قذفه لم يجد ثانيا لا لان المقصود وهو اظهر اركونه
ودفع الخارج حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال له يا زاني الزانية
وامه منيبة فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى وافاد تقييده بالحد انما هو
بتعدد بتعدد الفاظة لا نه حق العبد **فدفع** عاين القاضى ولا
يترى او يشرب لم يجد استحضانا من حد بحد فبما سأل على حد القذف والقذف
قلنا الاستيفاء للقاضي وهو مندوب للدر بالجزء الحققة التهمة حواشي
السعدية **باب** **التخدير** هو لغة التاديب
مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضرب دون الحد غلط وشرعا
قادي بحد الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقلة ثلاثة لوابض
وجعله في الدر على رابع مراتب وكل منبى على عدم تقويضه الحاكم مع ان
ليست على اطلاقها فان من كان من اشراف الاشراف لوضرب غير
فاحناه لا يكفي تخديره بالاعلام واريانه بالاضرب صوابه ولا يفرق
الضرب فيه وقيل يفرق ووفق بانه ان بلغ افضاه يفرق والا لا
شرح ومتبانية ويكون به وبالجلس وبالصفع على العنق وفرك الادن
وبالكلام الحنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وبشتم غير القذف مجتبي
وفيه عن السرخسي لا يباح بالصفع لا نه من اعلى ما يكون من الاستحقاق
فنيان عند اهل الصلة لا باخذ مال في المذهب بحد وفيه رواية عن الزنا
وقيل يجوز وقضاه ان يسكه مدة ليجز بحد بحد له فان ايسر من
توبته مفرغه الى ما يرى وفي المحتجب انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ
والتخدير ليس فيه تخدير بل هو مقرر لاي القاضي وعليه مشايخنا
زيلي لان المقصود منه الرجز واحوال الناس فيه مختلفة مجز يكون
التخدير بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكره اقله قتله
ودمه مدمر وكذا الغلام وهبانه ان كان يعلم انه لا يترج بصلاح
وصرب بما دون السلاح ولا بان علم انه يترج بما ذكره يكون بالقتل

وان كانت المرأة مطاوعة قتلها كذا عذراء الرنيلي الهندواني ثم قال وفي
منية المفتي لو كان مع امراته ولو يوتي بها او مع حرمة ومما مطاوعان
قتلها جميعا انتهى واقره في الدرر قالا في البحر ومقادة الفرق بين الجنية
والزوجة والمحرم منع الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم
الا تزجار المذكور في غيرها يحل مطلقا انتهى وزد في النهر بما في التراز
وغيرها من السنوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهندواني
لعم ما في المنية مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الحد
بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى لا يصل ان كل شخص راي مستلزم ان
يجل له قتله ولنا يمنع خوفا من ان لا يصدق انه رعا وعلى هذا القياس
للكبار بالظلم وفضاع الطريق وصاحب الكس وجميع الظلمة بادي شي
له قيمة وجميع الكبار والاعونة والسعاة بياح قتل الكل ويشاح
قاتلهم انتهى وافتى لنا صهي بموجب قتل كل مؤذني شرح الوصلانية
ويكون بالنفي عن البلاد والجموع على بيت المقدس المفسدين وبالاخراج
من الدار وهدمها وكسرتان الحزوان ملجها ولم ينقل اوراق بيته وبقية
كل مسلم حال مباشرة العصية ضحية ولنا بعدها فليس ذلك لغير الحاكم
والزوج والمولى كما يسمى **فردح** من غيلة التحذير لوقال لرجل
اقم على التحذير فقله ثم رفع للحاكم فانه يجب به قنية وارة المص
ومثله يدعوى الخانية لكن في الفتح ما يجب حيا للعبد لا ببقية الا
الامام لتوقفه على الدعوى الا ان يحكم فيه المحفظ ضرب غيره بخير حق
وضرب المضروب ايضا يحذر ان كما لو تسانا بين يدي القاضي ولم يتكافا
كما امر ويند باقامة التحذير بالبادي لانه اظلم قنية وفي جمع الفتا
جاز المجازاة بمثله في غير موجب حمد للادن به ولحق انتصر بعد ظلم
فادليك ما عليهم من سكيندوا الحفوا فضل من عفى واصح فاجره على الله
وصح حديثه ولزيت بيته بان يمنحه من الزوج منه ما رجع ضربه اذا
اجتنب لزيادة ناديت وضربه اشد لانه خفض عدد افلا يخفض منط
ثم حد الزنا لثبوتها بالكتاب ثم حد الشرب لثبوتها بالاجماع الحكامة
الا ما يقاس لانه المحدث في الحدود ثم القذف لصنع سبيله باحتمال
صدق القاذف وعذر كل مرتكب منكر او مؤذني مسلم بخير حق بقول او فعل
الا اذا كان الكذب طامرا كيا كلب حمر ولو بغدا العين او اشارة اليد لانه

غنية كما يحق في الخط من تركه مرتكب محرم وكل مرتكب عصية لاحد منها
فيها التحذير اشبه فيجوز بشتهم ولده وقذفه ويقذف مملوك وولام
ولده وكذا يقذف كافر وكل من ليس بمحرم يزنا ويبلغ به غايته كما لو
اصاب من اجنبية محرما غير جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمص
قبل اخرجه وفيما عدلنا لا يبلغ غايته ويقذف اي يشتم مسلم ما
يافا سق الا ان يكون معلوم الفسق كما س مثالا او علم للقاضي بفسقه
لان الشين قد الحقه هو بنفسه فلو قال القائل فحق فان اراد القاذف
اثباته بالبينية مجردا بلا بيان سببه لا يسمع ولو قال يا زاني واراد
اثباته سمع لشبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينه فسقه بما فيه
حق الله تعالى او للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد وينبغي ان يسأل
القاضي عنه سبب فسقه فان بين شيئا شرعيا كقتيل اجنبية وغنا
وخطوته بها طلب بينية ليخدره ولو قال هو ترك واجب سأل القاضي التثا
بحاجب عليه فقله من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد بما يجب عليه تعلم
منه عموما وعزرا الشاتم بيا كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافر نعم والا
لا به يفتي شرح وهبانية لواجابه بلبيك كفر خلاصته وفي الشاركة
قتل لا يعزرها لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاعون فتكون محتملا
يا حنيت يا سارق يا فاجر يا مخنت يا خائن يا سفيه يا بليد يا احمق
يا مبأخ يا عواني يا لوطي وقيل سأل فان عني له من قوم لوط عليه
الصلاة والسلام لا يعزروا ان اراد انه يحل علمه عزز عنده وحزنا
والصحيح تعزير لولي غضب او من له فتح يارنديق يا منافق يارافضي
يا مستدعي يا يهودي يا نصراني يابن الضلالي غير يصلح ان يكون لصا
لصدق القائل كما مر وان لا ليس بقيد اذا اخطا كانا وفلان فاسق
وكوه كذلك ما لم يخرج مخرج الدعوى قنية ياديوث هو من لا يخار
على امراته او محرمه باقربطبان مرادف ديوث يعني عرس يا شارب الخمر
يا اكل الربا يابن الحقية فيه اعمالى انه اذا شتم اصله عزز بطلب الولد
كيابن الفاسق يابن الكافروا انه يعزرها بقوله يا حجة لا يقال الحقية
حرف الحذف من الزانية لكونها نجاسة بالاجرة لا بالقول لتلك المعنى
لم يجدوا الزنا بالاجرة يسقط الحد عنه خلافا لما ابن كمال لكن صرح

في المضمرات بوجوب الحرمة قال المصنف وموطا ما راي ابن الفجيرة انت
ماوى الصلوات ماوى الزواني يا من يلعب بالصبيان يلحرم ذاد
ملصاة المتولد من الوطى الحرام فيم حالة الحيض لا يقال في العرف لا يقال
يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا لنا نقول كثير لما يراد به في الخراج اليم
فانه لا يجوز **ف** اقر على نفسه بالعتاة لوعرفها لا يقبل
ما لم يستخر ويبالح في تعذيبه او يلاعن جوارها او يفتاوى وفيها فاسق
تأى وقال انه بحث الى ذلك فاشهدوا عليه انه رافضى فزوج لا يكون
رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فزوج نذرته كفارة يمين
لا يجزى بها **ح** يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا ثور يا بق يا حية
لظهور كذبه واستحسن في الهداية النخزير او المخاطبة من الاشرف
وتبعه الريلى وغيره يا حمام يا ابله يا بن الحمام وابوه ليس كذلك
واوجه الريلى النخزير في باب الحمام يا مؤخر لا نه عرفا بجنى الموحى
يا يغاهو المايون بالمارسية وفيه للملفظ في عرفنا العذر فيها
وفي ولد الحرام نمر والضابط انه متى شبهه الى فعل اختيارا حرم
شرعا ويجوز عارا عرفا ويجوز والا لا ابن كمال يا صمكه يسكور الى
من يصحك عليه الناس اما بضمها فهو من يصحك على الناس وكذا
يا سخرة واخرا في الخاية النخزير فيها وفي يا ساحر يا متاخر وفي
وفي الملتقى واستحسنوا النخزير لو المقول له فيها او علويك ادعى
سرقة على شخص وعجز عن اثباتها لا يجوز كما لو ادعى الى اخره عوى
لوجب تكفيره وعجز المدعى بآيات ما ادعاه فانه لا شئ عليه اذا صدر
الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعى اما اذا صدر على وجه السب انتقا
فانه يجوز فتاوى قارى الهداية بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت
جولما هو هو اى النخزير حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الجرا والحق
والتكفيل ريلى واليمين وحلف ماله عليك هذا الحق الذى يدعى لا بالله
ما قلت خلاصته والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين كما فى
حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عقوبة الا اذا علم العام
ان رجلا او طفلا ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قتل اخاه مثلا وجوز اثباته
بمدعى شهادته فيكون مدعىا شلدا الوعد اخر وما في القضية وغيرها
لو كان المدعى عليه ذمرا وكان اول ما فعل يعظا استخانا ولا يجوز

يجب ان يكون في حقوق الله فان في حقوق العباد ليس للقاضي استقلالها
فحق وما فيه كرامته الظهيرية رجل يضل ويضل الناس بيده ولما نزل
باس باعلام السلطان بما يتزجر بيده من باج لاخلاقه وان اعلام
القاضي بذلك يكفى لتخزيه **هـ** قلت وجه من الكفالة مخ
للحر وغيره للقاضي تخزير المنعم وان لم يثبت عليه وكل تخزير لله تعالى
يكفى فيه خبر العدل لانه في حقوقه تعالى يفيض فيها بعله انفاضا
ويقبل فيها الجرح المجرى كما امر وعليه ما يكتب من المحاضر في خوانها
يجل به في حقوق الله تعالى ومن افنى بتخزير اكلت فقد اخطا انتهى
ملخصا في كفالة العتق عن الثاني من تبجح للحر وميثرب ويترك
الصلاة اجسه واودبه ثم اخرجوه ومن يذم بالقتل والسرقة ومن
الناس احبسه واخلاه في السجن حتى يتوب لان شر هذا على الناس
وشرا لاول على نفسه شتم مسلم ذميا عدرا لانه ارتكب محصية
فتقييد مسایل الشتم بالمسلم اتقا في فتح وفي القضية قال ليهود
او محوى يا كافرا ثم ان شق عليه ونقضاه انه يخدر لا زكاب
الا ثم جردا في المص لكن قطرية في النهر قلت ولعل وجهه
ما مر في نيا فاسق فنامل بخدر المولى عبده والزوج زوجته ولو صغر
كما سيجى على تركها الزنية الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل
الجنابة وعلى الخروج من المنزل لو بخير حق وترك الاجابة الى الفراش
لو طاهره من كوحىض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير عند
بكاية او ضربت جارته حاغيرة ولا تنخط بوعظه او شتمته ولو
بخويا حمار او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته لسيتمها اجبى او
كشفت وجهها لخير محرم او كلمته او شتمته او غطت مالم يجر الخادة
به بلاذنه والضابط كل محصية لاحد فيها للزوج والمولى النخزير
وليس منه ما لو طلت نفقتها او كسوتها والخف لان لصاحب الحق
مقالا سحر ولا على ترك الصلاة لان المنفعة لا يقول عليه بل اليها
كذا اعتمده المص بتعالله على خلاف ما في اكثر والملق واستظهره
في حظر المجتبى وللأب تخزير الابن عليه وقد منان للمولى ضربا من سبع
على الصلاة ويلحق به الزوج نمر وفي القضية له اكره طفلة على تعلم
قران وادب وعلم لفرضيته على الوالدان ولو ضربا ليتم فيها ضرب

ولده الصغير لا يبيع وجوب الخبز في جري بين الصبيان وهذا هو الحق عبيد
اما لو كان حق الله تعالى بان زنا او سرق منع الصغير منه مجتبي من حر او
عذر فذلك قدومه مدرا لا امرأة عزربا ووجها مبتلا مرقات لا تاييده
مباح فيقتيد بشرط السلامة قال المصنف ويمنع من زنا لا يبيع على الزوج من
زوجته املا دعته على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزربا لو
ضرب العلم الصبي ضربا فاحشا فانه يجزر ويضرب ويضرب لو مات
وعن الثاني لو زاد القاضي على ما يترقات فنصف الدية في بيت المال
لفنائه بفعل ما دون فيه وغير ما دون فيتنصف ربيع **فزوج**
ارتدت لتفارق زوجها يجزى على الاسلام وتخبر خمسة وسبعين
سوطا ولا تنزوح بغيره به يفتي بلفظ ارجل الى مذهب الشافعي يجر
سراجة قدف بالترخيص يجزر حاوي زنا بامرأة ميتة يجزر اختيارا
ادعى على امرأته وطئ امته وحلت فنقضت فان برهن فله قيمة النقصان
وان حلف حصة فله تخير المدعى ميتة وفي لا شبهة خرج امرأة انسان
واخرجها وزوجها يجلس حتى يتوجلا ويؤت لسجية في الارض بالفساد
من له دعوى على اخر فلم يجزه فامسك اهله للظلمة فحبسواهم وعرفوهم
عزربا على النار كتحريف كوثرة الخبز لا يسقط بالتوبة كالحديث
قال واستثنى الشافعي ذوى البنيات قلت قد قدسنا له لا محابا من القيمة
وعثرها وزاد الناطق في اجناسهم يكره ضرب الخبز وفي الجارية
تجافوا عن عقوبة ذوى الدوة الا في الحدودية شرح الجامع الصغير للملاوي
الشافعي في حديث النبي لا تاتي يوم القيمة بغير تحلة على رقبتك
لورعا وبقرة لها خوار او شاة لها ثوب قال يوحى منه تجزى لسارق
وحوه فيلحقه والله علم **كتاب السرقه** هي اخذ الشيء من
الغير خفية واستميه المسروق سرقة محازا وشرعا باعتبار الحرية
اخذة كذلك بغير حق ضا با كان ام لا واعتبارا لقطع اذ مكلف ولو
انثى او عبدا او كافرا او مجنون حال افاقته ناطق بصير فلا يقطع
الحرس لا حقال نطقة بشبهة ولا اعلم لجلد بالغير عشرة دراهم
لم يقل مضروبة لما في الغزب الدرام اسم للمضروبة جادا ومقدارها فلا
قطع ببقرة وزنها عشرة لا نساوي عشرة مضروبة ولا بدنيار قيمته
دون عشرة وتخبر القيمة وقت السرقة ووقت القطع ومكانه

تقوم

تقديم عدلين امام معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف الموقنين ظهيرة
مقصودة بالخذ فلا قطع بنوب قيمته دون عشرة وفيه دينار او درهم
مضروبة الا اذا كان وعالمنا عادة تجنيس ظاهرا الاخراج فلو ابتلع
دينارا في الخبز وحرج لم يقطع ولا ينتظر تقوطه بل يضمن مثله لانه لم يملك
وهو سبب لضمان الحال حقيقة ابتداء وانها لو اخذتها او منه ما بين
العشرين وابتداء فقط لولا لاول العبرة لزعم السارق ان لزعم احد مما
خلاف من صاحب يد مصححة فلا يقطع السارق من السارق فصح عمالا
نيسان اليه الفساد كليم وفراكه مجتبي ولا بد من كون المسروق مقبولا
مطلقا فلا قطع بسرقة محرما كان السارق او ميبا وكذا الذي اذا
سرق من ذي حر او اختيرا او ميتة لا يقطع لعدم تقويمها عندنا ذكره
ولو عبدا بشرط حضرة مولاه ولا تقبل على قراره ولو حضرته في دار العدل
فلا يقطع بسرقة في دار الحرب وبنى بدايح من حرر عبدة واحدة احدى ملكه
ام تعدد لا شبهة ولا تاييد فيه وثبت ذلك عند الامام كما يستفيض يقطع
ان اقربها مرة واليه رجوع الثاني طائفا بقراره لها مكرها باطل ومن
المتأخرين من افق بصحة ظهيرة زاد الفهستان في محراب الخزانة الفهين
وجل ضربه ليفر وسحقه لو شهد رجلان وسالما الامام كيف هي
واين بي وكلم في زاد في الدرر وما هي وحتى هي وممن سرق وبيتها هان
اخيلا للدرار ويجسه حتى يبال عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود
وبسبب المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف لحد
وصح رجوعه عن قراره بها ولو تجردا ويسكت فلا قطع شرح وهبانية فان
افترها ثم هرب فان كان في فور ولا يتبع بخلاف الشهادة كنا نقله المصنف عن
الظاهرية ونقله شارح الوتباينة بلا قيد الفورية ولا قطع بكونه اقرا
ولي على عبده بها وان لزم الحال لا قراره على نفسه والسارق لا يفي بيمينه
لانه جوز تجنيس وعزها الفهستان في المواقات حلالا بانه خلاف الشرع
ومثله في السراجية ونقل عن التجنيس عن عصام انه قيل عن سارق منكر
فقال عليه ايمن فقال لا امير سارق ويميزها فوالصوت لاصوبه عشرة
حتى اقر فاق بالسرقه فقال سبحان الله ما ديت جورا شبه بالعدل
من هذا وفي اكره البزارية من المشايخ من افق بصحة اقراره لها مكرها
وعن من يحل ضربه حتى يقر ما لم يظن العظم ونقل المصنف الحق صانه عليه

عزربا

عتبة الصلاة والسلام امر المؤمنين الغوام بتقريب بعض الحاهدين جنتهم
 كترجي نرا خطب فقل قد علم على المال قال وهو الذي يبيع الناس وهو العمل
 والا فالشهادة على السرفات افتر الامور ثم نقل عن النبي في اخراج
 وقطع الطريق جواز ذلك سياسته واقره المصنف بالبحر وان كان
 زاد في النهي وينبغي التقوية عليه في زماننا فلهذا الغلبة الفساد في كل ما في
 التماسيس على زمانهم نقل المصنف عن القينة نو كسر سنة او يراه ضمن
 انشاكي ارشه كلال لا لو حصل ذلك بدشوره الجرا لا اوقات بالفساد
 لندوره وعن الدخيرة لوصف السطح ليعرف حق التوزيع فسقط
 فئات ثم ظهرت السرفة على يد اهل كان كان للورثة اخذ الشاكي
 بديته ايهم وبما غمهم للسلطان لتدبيره في هذا الشيب وسيجي في
 الغضب فقصي بالقطع بينة او اقرار فقاد السرق منه هذا مناعه
 لم يسرقه مني وانا كنت ودعته او قال شهد شهودي برور او اقر
 هو بيا طر وما اشبه فلا قطع ونجب تلقينه كيلا يقر بالسرفه كمالا
 يقطع لو شهد كافران على كافر مسلم هاتين خطما اي الكافر والمسلم طر
 لشارك جمع واصحاب كلا قد افضا فطعوا وان اخذ المال بعضهم
 استحقا ناسدا للباب الفساد ولو فيه من صيغر او مجنون او محتوه
 لم يقطع احد بشرط للقطع حضور شاهدين لوقته وقت القطع كقوله
 المدعي بنفسه حتى لو غابا او ماتا لا يقطع وهذا في كل حوسوي جم وقد
 بحر قلت لكن نقل المصنف في الباب الا في تضييع خلافه فتنبه ويقطع
 بفساح وقضا او بنوس بفتح الباب او عود ومسك ولدهان وورس وزعفران
 وصندل وغيره وقضوي خضراي زمرديا فاقوت وزبرجد ولو لو اطل
 وفيه زرج وانا وباج غير مركب ولو لم تكن من خشب وكذا كل ما هو
 من اعرال الاموال وانفسها ولا يوجب دار العزل مباح الا قبل غير عو
 فيه هذا هو الاصل لا يقطع ثبافه اي حقير بوجري دارنا خشب لا يجر
 عادة وحشيش وقضب وسبك ولو ملحا وطير ولو بيطا او دجا جافي الاص
 غاية فصيد ودرنج ومخرة وبورة زاذني المجتبى واشنان وحج وطم
 وخرف وزجاج لسرعة كسره ولا بما يشاء كلبن ولحم ولو قد بدا وكل ما
 لا كل كثر وفي ايام حفظ لا قطع بطعام مطلقا شفق فالكه رطبه وتمر
 على شجر ويطبخ وكل ما لا يبقى حولا وزرع لم يحصل لان صلاحية للبق

صارت

في الاموال والاشياء
 والارواح والافعال
 في الاموال والاشياء
 والارواح والافعال

صارت صم شبهة عامة وصليب ذميب وفضة وشطرنج ونرد للاو
 الكسر نيبا عن المنكر وبات مسجد ودار لا نه حرز لا محرز ومصحف وصبي
 حرز ولو خطين لان الحلية تنبع وعبد كبير يجبر عن نفسه ولو نايما
 او محنونا او اعلم لا نه اما غصب وخداع ودقا تر غير الحساب لانها
 لو شرعت لكتبت تفسير وحديث وفقه فكم صنف والا فكم ينور
 بخلاف العبد الصغير ودقا تر الحساب الماضي حسابها لان القصور
 ودقا تر فيقطع ان بلغ نفسا با اما العول بها فالقصود علم ما فيها ولو
 ليس بمال فلا قطع بالذوق بين ذقا تر بخار وديوان واوقاف ونهر
 وكلية فهد ولو عليه طوق من ذهب علم السارق به او لا لا نه نبع ولا
 حيا نة في ودية وثيب اي خذ قهرا واخلا سراي اخطاف لاشفا الركن
 ونفس لمبور ولو كان العير في بيت مقفل في الامع او كان الثوب غير
 الكفن وكذا لو سرق مزيت فيه قبر او ميت لتاود له بزيادة القبر والتميز
 وللان بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسته ومال عامة او سرق
 وحصر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر ومثل دية ولو
 دية موجلا او رايا عليه اوجود لصيرورته شريكا انه كان من حنسه
 ولو حكما بان كان له دراهم فسرق دنا يتر بعكسه هو الاصل لان
 التقديس من حش واحر بخلاف العرض ومنه الحالى فيقطع به عالم قبل
 اخذ نه رهنا او قضا واطلق الشافعي اخذ خلاف الجلس المجانسة في
 المالية قال في المجتبى وهو اوسع فيجعل به عند الضرورة بخلاف سرقته
 من ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكاتبه او غريم عبده الماذون للذ
 فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا
 كسرة شي قطع فيه ولم يتغير اما لو تبدل العين او السب كالبيع
 قطع على ما في المجتبى او سرق من محرم لا يرصاع فلو محرمية يرصاع
 قطع كابن عم هو اخ وصاعا فانه محرم لسبا محرم رضاعا عني فسقط كلام
 الربيعي ولو المسروق مال غيره اي مال غيره اي غير ذي الرحم بخلاف ماله
 اذا سرق من بيت غيره فانه يقع اعتيالا للجز وعنده خلاف مرضقه
 صوابه مرضقه بالا تا ابن كالمطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها
 فانه يقطع لما سرق ولو لسرقة من زوجته وان تزوجها بعد القضاء
 وزوجها ولو كان المسروق من حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه

أو تزوج سيدة له للاذن بالدخول عادة ولا من مكاتبته وخسته وصهره
ومن مختم وأن لم يكن له حق فيه لا نومباح الاصل فصار شبهة غايته حيا
وحام في وقت جرت العادة بدخوله وكما حوائث التجار والطائفة مجتبي
وبيت اذن في دخوله ولو اذن لمخضوضين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع
واعلم انه لا يعتبر الحرز بالحفظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا
يعتبر الحافظ لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرزه يفتي شمتي وكلما
حرز النوع فهو حرز للأنواع كلها فيقطع بسرقته لو دس من اصطلح على الذهب
وقيل حرز كل شيء معتبر بحرزه مثله والاول هو المذهب عندنا مجتبي لكن جزم
الفتناني بان الثاني هو المذهب فنبه ولا يقطع ففاف هو من سرق الدرام
بين اصابعه ونشاش بالظاهر من يهيا لخلق الباب ما يفقه اذا فشق طولا
او باب دار بها اخلا البيت من احد فلو فيه احد وهو لا يعلم فقطع شمتي
ويقطع لو سرق من السطح نصابا لانه حرز شرح وهما بينه او من السجدة اذ فيه
كل مكان ليس بحرزه نعم الطريق والصح اورد في المذاهب عنده اى تحت براه ولو
الحافظ يائنه الاصح لا يقطع لو سرق صيف ممن اضافه ولو من بعض
بيوت الدار او من صندوق متفعل لا خلال الحرز او سرق شيئا ولم يخرج
من الدار شبهة عدم الاخذ بخلاف الغصب وان اخرج من حجرة الدار
المستحقة فجاء الى مخبئها او اغار من ملجأ على حجرة اخرى لان كل حجرة
حرز او تقبل فدخل او القى كذا رايت في نسخ المتن والشرح باو وضوايه
بالواو كما في اكثر شيئا في الطريق يبلع نصابا ثم اخذه فقطع لان الوي
حيلة يقبضه السرقة فاعتبر اكل فخلا واحلا ولو لم يأخذه واخذه
غيره فهو مضيق لا سارق او حمله على دابة فساقه واخرجه او غلق
رسته في غنق كلب وزجره لان سيره يضاف اليه او الفقه في المسائل
بحريك السارق لما مر او لا بحريكه بل اخرجته قوة جريته على الاصح لانه
اخرجه بسببه زيلع فقطع في اكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا
لو غلقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع قلنا والله اعلم جزم
الحرادي وغيره بعدم القطع وان ثبت ثم تاوكة اخر من خارج الدار وادخل
يده في بيت واخذ ويسمى للصل الطريف ولو وضعه في النقيب ثم خرج
واخذه لم يقطع في الصحيح شمتي او صراى شق صرة خارجة من نفسكم
فلو ادخله فقطع وفي الحرز بحكسه او سرق من رعي او من قطار يفتح القاف

الا بل على نسق واحد بجيرا او جملا عليه لا يقطع لانه السارق والها
والرابع لم يفسدوا الحفظ وان كان معها حافظ او شق الحرز فسرق
منه او سرق جوار القاصم الجيم فيه مشاع ورده يحفظه او يلقا عليه
او يقرنه او ادخل يده في صندوق الاختراذ في حبيبه او كنه فلنزل المالك
فقطع في اكل والاصل ان الحرز ان لم يكن دخوله فتمتكه بدخوله والافراد
البدوية والاخذ منه **فدرو** سرق فسطاطا منصوبا لم
يقطع ولو تلفوا اذ في فسطاطا اخر فقطع فخرج من خرشاة
لا يبلع نصابا فتمت بها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز شاة لا يبلع
نصابا فتمت بها اخرى لم يقطع سرق ما لا من حرز فدخل اخر وحمل السارق
بماحه فقطع المحمول فقط سراج قال انا سارق هذا التوب يقطع ان
اضاف لكونه اقرارا بسرقته وان توبه ونصب التوب لا يقطع كونه
عدة لا اقرارا دبره وتوضيحه اذا قيل هذا قاتل زيد فمضاه انه قتله
واذا قيل قاتل زيد مضاه انه قتيله والمضاح يحتمل الحال والاستقبال
فلا يقطع بالشك قلت وفي شرح الرومانية ينبغي الفرق بين العالم
والجليل لان العوام لا يعرفون الا ان يقال يجعل شبهة لدر الحر وفيه
بعد الامام قتل السارق سياسة لسعيه في الارض الفساد دبره وهذا
ان عاد واما قتله ابتداء فليس من السياسة في شى عرفت وقد مضاه
معزيا للبحر في باجل لوطي الموجه لحران التقييد بالامام يفهم انه ليس للفق
الحكم بالسياسة فليحفظ **باب كيفية القتل** فقطع بمن سار
زنده هو مفصل الرسن وختم وجوبا وعند الشافعي ندبا فح الا في
حر وبرد شديد فلا يقطع لان الحرز اجرة متلف وحسن ليوست
الامر ومن رسته وموتته كاجرة حراد وكلفة حسم على السارق عندنا
لشبهه بخلاف اجرة المحض المحض للمضوم ففي بيت المال وقيل على المقدر
شرح وهما نية قلت وفي قضا الخانية هو الصحيح لكن في قضاء
البرازية وقيل على المدعي وهو الاصح كالسارق ورجله اليسرى من الجب
ان عاد فان عاد ثالثا لا وحبس وعزرا ايضا بالضرب حتى يتوب في نظر
امارات التوبة شرح وهما نية وما روى يقطع ثا لثا وراجا ان مع حرز على
السياسة او نسخ كمن سرق واهتمامه اليسرى مقطوعة او شلا او اصعان
منها سوا سوى الاثر بام ورجله اليمنى مقطوعة او شلا لم يقطع لانه

املاك بل يجلس ليتوب ولا يصح قاطع اليد اليسرى ولو عدا في الصحيح
نرا اذا امر بخلافه لا تم اتلف واختلف من حيث ما هو خير منه وكذا
لو قطع غير الجواز في الاصح ولو قطع احد قبل الامر والقضا وجب
القبض في الحد والدين في الخطا وخط القطع عن السارق سواء قطع
بيمينه ام بيساره وقضى القاضي بالقطع كالامر على الصحيح فلا ضمان كان
وفي السراج سرق فلم يؤخذ بهلحق قطعت بيمينه لخاصة فقطعت حله
اليسرى وطلب المسروق منه المال لا القطع على الظاهر بخلاف
شرط القطع مطلقا في اقراره وشهادة على المذهب لان الخصومة بشرط
ظهور السرقة وكذا حضوره اي المسروق منه عند الاداء للشهادة
وعند القطع لاحتمال ان يقر له بالملك فيسقط القطع لاحضار الشهود
على الصحيح شرح المنظومة واقتره للمص قلت لكنه مخالف
لما قدمنا متنا وشرحا فليح لو قدره في الشرع لا يثبت بما يجزئ
الاولى فاما لم يفرع على قوله وطلب المسروق له فقال فلو اقر له
سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره وبخاصته وكذا لو قال
سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن هي او لا احرك من صاحبها لا قطع
لانه يلزم من جهالة عدم طلبه وكل من له يد صحيحه ملك للخصومة
ثم فرع عليه بقوله كمودج وغاصب ومرتهن ومثل واب ووصى وقبض
على سوم شر او صاحب ربا بان يلع درهما بدرمين وفيضهما فسرقا
منه لان الشرا فاسد معتزلة الغصوب بخلاف محط الربا لانه بالتسليم
لم يبق له ملك ولا يد شئ ولا قطع بسرقة اللقطة خائفة ومثله
صحيحة لا يملك للخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم تقطع بيمينه
احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي انما يقطع بطلب المالك
ايضا لو سرق منهم اى من الثلاثة وكذا بطلب لراهن مع غيبة للرهن
على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين المسروقة او
بطلب السارق لو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف
ما اذا سرق الثاني من السارق الاول قبل القطع او بعد ما درى بشبهة
كان له ولولا مال القطع لان سقوط النقوم ضرورة القطع ولم يوجب
فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للاول استرداد روايتان واختار
الكامل رده لئلا يملك سرق شيئا ورده قبل الخصومة عند القاضي الى المالك

ولو حكما كاصولة وتوفي غير عياله او ملكه اى السرقة بعد القضا
بالقطع ولو هبة مع فسخ او ادعى انه ملكه وان لم يبرهن للشبهة
او نقصت قيمته من النصاب بنقصان المستع في بلد الخصومة لم
يقطع في المسائل الاربع اقرار بسرقة نصاب ثم ادعى احد ما شبهة
مسقطة للقطع لم يقطع فيه باقرارا لانه لو اقر انه سرق وفلان
فانكر فلان قطع المقر كقوله قلت انا وفلان لو سرقا وغاب
احدهما وشهدا شتان على سرقة كما قطع الحاضر لان شبهة
الشبهة لا تعتبر ولو اقر عبد مكلف بسرقة قطع ورده السرقة الى
المسروق منه لو قايمته كما لو قامت عليه بيمينه بذلك لكن بشرط
حضره ولا ما عند اقامتها خلافا للثاني لا عند اقراره عند اتفاق
ولا غرم على السارق بعد ما قطعت بيمينه ههنا لفظ الحديث دار وغيرها
ورواه الكمال بعد قطع بيمينه وترد العين لو قايمته وان باعها او وهبها
لبقايها على ملك مالكها ولا فرق في عدم الضمان بين هلاك العين
واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتى بابطال قيمتها رديا نية
وسواء كان الاستهلاك قبل القطع او بعد مجبتي وفيه لو استهلكه
المشتري منه او الموهوب له فللمالك تقمينه ولو قطع بعض السرقات
لم يضمن شيئا وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا فشقته نصفين
ثم اخرج به قطع ان بلغت قيمته نصابا بعد شقه ما لم يكن اتلافا
بان ينقص اكثر من نصف القيمة فله تقمين القيمة مستند الى
وقت الاحد فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق مع القطع صح
الحنازى لا وقال الكمال الحق نعم ومتى اخذت نصفين يسقط لما مر
ولو سرق شاة فذبحها فخرجها لا لما مر انه لا قطع في اللحم وان بلغ
لحمها نصابا لم يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من اللحم وهو قدر نصاب
وقت الاخذ راما او دنايرا او انية قطع وردت وقالا لا يرد النقوم
الصنعة عند ماله ولا ما نحو العناس لوجبه او ان كان نياجا
وزنا فكذلك فان عدد افنى للسارق اتفاقا اختيارا ولو صنف احد
او طعن الحنطة اولت السويق فقطع لارد ولا ضمان وكذا لو صنفه
بعدها لقطع بخره خلافا لما في الاختيار ولو صنفه اسود رده لان السواحب
نقصان بخلاف الثاني وهو اخلاق رنان لا يبرهان سرق في ولا يملكها

ليس سلطان لخر قطعه اذ لا ولاية على من ليس بخليفة يده فليحفظ هذا
الاصل اذا كان السارق كفات في عصم واحد قتل فيقطعان وقيل
ان تميزت الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها لم يقطع الزائد
لانه غير مستحق للقطع ولا تكن متميزة قطعها هو المختار لا يمتنع
من اقامة الوجه لا بذلك سراج والله اعلم **باب قطع الطريق**
وهو السرقة الكبرى من قصده ولوي المصير ليلابه يفتي وهو مخصص
على شخص محصوم ولو ذميا فلو على المستامن فلا حرد واخر قتل اخذ شي
وقيل بقصر جسده هو المراد بالنفي في الزاوية وظاهر ان المراد توزيع
الاجزية على الاحوال كما تقر في الاصول بعد التعذر بلما بشرتهم منكر
التكليف حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيما الصلحا او يموت وان اخذ
مالا محصوما بان يكون مسلما اودى كما مر واصاب كلا ضايف قطع يده
ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف ليل يفتق نصفه وهذه
حالة ثانية وان قتل محصوما ولم يأخذ مالا قتل هذه حالة ثالثة
حما لا قضا صافلا لا يعصوه ولي لا يشترط ان يكون القتل موجبا
للقصاص لوجوبه جرحا محاربه لله تعالى بخالفته امره ولهذا الطلب يستغنى
عن تقدير صاف كما لا يخفى والحالة الرابعة ان قتل واخذ المالا خير الامام
بين ستة احوال ان شاقطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلبه وقيل
الثلاثة او قتل وصلب وقيل فقط او صلب فقط كذا فصله الزيلعي
ويصلب جيا في الاصح وكيفية في الجوهره ويصح بقطعه برج تشهيل
له ويحفظه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام من موته ثم يخل بينه
وبين اهله ليدفونه لا اكثر منها على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يقطع
وتبعلا قامة المذنب عليه لا يضمن ما فعل من اخذ مالا وقيل وجرح زيلعي
وتجري الاحكام المذكورة على الكل مباشرة بعضهم لاخذ والقتل والاعا
وحجر وعصى لم كسيف والحالة الخامسة ان انضم الى الجرح اخذ قطع من
خلاف وهذا حرجه لعدم اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط اى لم يقتل
ولم يأخذها مضابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا لاخذ قتل في الاضاحيا
لان القصود هنا المالا وهي من الخرايب وقيل عملا واخذ المالا قتل قبل سكه
ومن تمام نوتته رد المالا ولو لم يرد قتل لاحد او كان منهم غير مكلف او
اخرس او كان ذورحم محرم من احد المارة او شريك معاوض او قطع بعض المارة

على بعض او قطع شخص الطريق ليل او نهالا في مصلو بين بصيرين وعن
الثاني ان قصده ليل مطلقا او نهادا بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى
بحرود در قافره المصير فلاحد جواب المسائل الست وللولى القود في الجدل
اولا رتبة غيره او الضو فيهما الجدا في حكم قطع الطريق وكذا المارة
في ظاهرا الرواية فح لكنها لا تضل مجتبي وفي السراجية والدمر
فيهم امرأة فباشرته لاخذ والقتل قتل الرجال دونها هو المختار
عشر نسوة فقطح واخذت وقتلت قتلن وضمن المالا ويجوز ان
تقاتل دون ماله وان لم يبلغ بضابا ويقتل من يقاتل عليه لا طلاق
الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فح ومن تكررا الحق بكثرة النون منه في
المصراى خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه بالفساد
وكل من كان كذلك يدفع شدة بالقتل والا بالخنق مرة لا لانه
كالقتل بالمشقة وفيه القود عند غير ابي حنيفة رحمه الله تعالى

كتاب الجهاد

اورده بعد الحدود ولا اتحاد المقصود ووجه الترتيب غير حق وهو لغة
مصلح جاهد في سبيل الله وشرعا الدعا الى الدين الحق وقفال من يقبله
شمقى وعرفه ابن الكمال بانهم بذل الوسخ في القتال في سبيل الله مباشرة
او معا وانه بمال او راي او تكثير سواد او غير ذلك انتهى ومن توابعه
الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراه اسلام هو المختار ووجه ان صلاة
المرباط بحسب ما به ودرممه بسبب ما به وان مات فيه اجر عليه عمله
وزرقه امن الفئان وبعث شهيدا اسما من القرع الا كبر وتامة في الفخ
موضع كفاية كلما فرض اخيره فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود ببعض
والا فرض عين ولعله قدم الكفاية لكثرة ابتداء وان لم يبدؤا واما
قوله تعالى فان قاتلوكم وتخيروا في الا شهر الحرم فتسوح بالعموات
كاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قاتلوا البعض ولو عيدا او نسا
سقط عن الكل والا يقيم به احد في زمن ما المتوا تتركه اى ثم الكل من الكلف
واياك ان تؤمهم ان قرصنته تسقط عن اهل الهند بقيام اهل الروم
مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب منه الحدو الى ان تقع الكفاية فلولم
تفع الاكل الناس فرض علينا الصلاة وصوم ومثله الحيازة والتجارب
وتماحه في الكد لا يفرض على صبي وبالغ له ابوان او احد منهما لان طاعة

فرض عين وقال صلى الله عليه وسلم للحنا من منردا س ما اذا د الجهاد
الوم اسك فان الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفريه خطر
الا باذنها وما لا خطر فيه يحل بلا اذن وفيه السفر في طلب العلم وعند
وامرأة الحق المولى والزوج ومفاده وجوبه لو امرها الزوج به اخذ
وعلى غير المذووجة غير قلت تقليل الشصتي بضعف يفيده خلافة وفي
الجراما يكرهها امره فيما يرجع الى النكاح وتواجه داعي ومفاده
اخرج فتح واقتطع لجزيم ومديون فيجوز ان يكرهه بل وكتبه ايضا
لوتا من تجنيس ولو بالقس طر وهذا في الحال اما الموجل فله الخروج
ان علم برجوعه قبل حلوله ذخيرة وعالم ليس في البلدة اقصاه
فليس له الخروج ضياعهم وعلم في البرازة السم ولا يخفى ان القيد
يقتضي عدم بالاولى وفرض عين اذا لم يجد ويخرج الكل ولو اذن ويأثم
الزوج وخو به بالمتن ذخيرة ولا بد لفرضيته من قيد اخر ولو لا سطر
فلا يخرج المريض المذوق اما من يقدر على الخروج دون الدفع فينتج
ان يخرج لتكثير السواد اذها با فحة وفي السراج وشرط وجوبه القدرة
على السلاح لا من الطريق فان علم انه اذا احارب قتل وان لم يحارب لم
لم يكره القتل ويقتل جبر المستقر ومناذى السلطان ولو كان كل
منهما فاسقا لانه جبر يشتهر في الحال ذخيرة وكره الجحلاي احتلال
من الناس لاجل القراءة مع التي اى مع وجود شئ في المال دله وصدر
الشريعة ومفاده ان السبي يحرم الغنمة فيلحفظ والا لا دفع الضر
الا على بالادنى فان حاصر يامم دعوا يامم الى الاسلام فان استلموا فيها
والا فالى الجزية لو حلالها كما سيجي فان قبلوا ذلك فلام ما لنا من الضمان
وعليهم ما علينا من الانصاف فخرج العبادات اذ لا يجاطبون بها
عند تاييده قول على رضى الله تعالى عنه انما بدلو الجزية لتكون دماهم
كدما نا واموالهم كلوا لنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا يبلغه الدعوة
يفتح الدال الى الاسلام وهو وان اشهر في زماننا شرا فاعرف بالكن
لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك تبقى لو بلكه الاسلام
لا الجزية ففي التارخانية لا يفتح قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية فخر
خلافا لما نقله المصنف وندعوا ندبا من بلخته الا اذا تضمن ذلك
ضررا ولو تجلجئة الظن كان يستعدون او يختصون فلا يفعل فخر

والا يقبلوا الجزية يستخيف بالله ويجارهم بنصب الجانيق وخرقهم وقرقهم
وقطع اشرارهم ولو منكرة وفساد دوزعهم لا اذا غلب على الظن ظفرا
فيكره فتح ورميهم ببيل وخو وان تترسوا بضعنا ولو تترسوا بئى سلك
البنى وقصدتهم ايا الكفار وما اصاب منهم ائمن المسلمين لا بد فيه ولا
كفارة لان الفروض لا تقفون بالخرافات ولو فتح الامام بلده وفيه مسلم
او ذى لا يحل قتل احد منهم اخلا ولا يخرج واحد ما حل حينئذ قبل الباقي لو
كون المخرج هو ذاك فتح وبنينا عن اخراج ما يجب خطية ويحرم الاستخفاف
به كصنف وكتب فقه وحديث وامرأة ولو تجوز المداواة لولا الصخرة
واداد بالبنى لما في مسلم لا تسافروا بالقران في ارض العدو الا في جيش
يؤمن عليه فلا كراهة لكن اخراج الجانيق والاما الى واذا دخل مسلم اليهم
بلمان بخارج المصنف معه اذا كانوا فوق بالعد لان الظاهر عدم
نقضهم هذا يده وبنينا عن عدم وغلول وعن مشقة بعد الظفرهم لسا
قتله لولا ما بس بها اختيارا وعند قتل امرأة وغير مكلف وشيخ حران
لا صياح ولا نسل له فلا يقتل والا اذا ارتد داعي ومفقدون من صفوه
وراهب واهل كبايس لم يخاطبوا الناس الا ان يكون احد منهم ملكا او مقابلا
او داراى او مال في ضرب ولو قتل لا يحل قتله ممن ذكره فليبه التوبة والامتنان
فقط كساير المعاصي لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد لا يتركون
في دار الحرب بل يحلونهم لكثير اللقي وتماه في السراج ويسيح فرعان
الاول لا باس بجمل راس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ قلبنا وقد حلال بن
سعود يوم بدر راس ابي جهل والقاهلين يديه عليه الصلاة والسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امي كان
شرة على وعلى امي اعظم من شرف فرعون على موسى وامته طهيرة الثاني
لا باس بقتل قنبر ومطلبها المال تارخانية وعبادة الخانية فيور الكفر
فتمت الدعوى ولا يحل للفرع ان يبدل اصله المشرك قتل كما لا يبدل قتيلا
ويمنع الفرع عن قتله بل سخطه لاجل ان يقتله غيره فان فقد قتله
ولو قتله ولو قتله فهدر لهدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه
الا بقتله قتله لاجل دفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك القتل بالجهاد نعم
بما بينهم او سوا لو خير لقوله تعالى وان جھلوا السلم فاجح لها ونبتد
اي غلام يفيض الصلح تحزرا عن اخذ الحرم لو خير الفعلة عليه الصلاة والسلام

بأهل ملكه ونفقتهم بلا نية مع خيانة ملكهم ولو تفننوا في ذمة بآذنه
ولو بدونه انقضض حقهم فقط ويصالح المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصارت
ديارهم ديار حرب لو خيل بالامان او الا يغلبوا على بلدة لا لادنية
تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح وان اخذ المال منهم لم يرد
لانه غير معصوم بخلاف اخذه من غارة لانه يرد بعد وقوع الحرب ولا
فتح ولم ينح في الزيلج في الزيلج بحرم ان يبيع منهم ما فيه نفقته
على الحرب كحريه وعبيده وحيل ولا تحمله اليهم ولو بعد صلح لانه عليه
الصلاة والسلام نهى عن ذلك واسر بالميرة وهي الطخام والفاش فحاز
استخسانا ولا تفنن من اسره حرا وحره ولو فاسقا واعيا او فانيا او صليبا
او عبدا اذن له ان يقتل باي لغة كان الامان وان كانوا لا يعرفونها
بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط سماعهم ذلك من المسلمين ولا امان
لو كان بالبعد منهم ويصح بالصلح كانت اوله باسر عيكم وبالكفاية
كتحال اذا ظنه امانا وبلاشارة بالاصبح الى السما ولو نادى المشرك
بالامان صح لو مستخاضه طلبه لانه لا يله ولا يخل في الاولاد
اولاد الابن لا اولاد البنات ولو غار عليهم عسكرا خرم بعد القسمة
علموا بالامان فغلبوا القاتل الدية وعلى الواطى المهر والولد حرم بغير
لا بيه وتزد النساء والاموال الى امهاتها يعني بعد ثلاث حيض وينقص
الامام الامان او يباوه شر او مباشره بلا مصلحة يؤذي بطل الامان
دعي الا اذا امر به مسلم شتمني واسير وتاجر وصبي وعبد مجبورين
عن القتل وصح محمد امان العبد وفي الحاشية خدمته المسلم مولا له في
امان له ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يهاجر اليها لا يملكون القتل
والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**
وقسمته في الحرب الغنيمة ما ينال من الكفار غنوة وطرب قائمة فقيس
وباقها للخلفين والفق ما ينال منهم بعد حرايم وماتوا لكافة المسلمين اذا
فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجد وكذا من جدد من الامراء وارضها تنفي
مملوكه لهم وكوفها غنوة بالفتح فتراصتها بين الجيش واقدامها عليها
بحرية على رؤسهم وجراح على راسهم والاول والاول عند حاجة الخلفين
او اخرهم منها وانزل منها فتمت عليهم ووضع عليهم الحراج والجزية لو كانوا
كفارا فلو مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الاسارى ان شاء ان لم يؤمنوا

يسلوا

يسلوا واسترقهم او تركهم لحرار اذمة لنا الامشركى العرب والمزديني
كما سيح وحرم منهم اى اطلاقهم مجازا ولو بعد اسلامهم ابن كمال
لخلق حق الخافين والشافعي لقوله تعالى فاما ما بعد واما قد
قلنا نسخ بقوله تعالى اقللوا من حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم قتلهم
بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر صدر بشرط
وقال لا يجوز ونواظر الروايات عن الامام شتمني واتفقوا انه لا يفادي
بشاة وصبيان وحيل وسلاح الا لضرورة ولا باسير اسلم بسل الا اذا نس
على سلامه وحرم ردهم الى دارهم ثابت في نسخ الشرح للدرر دون
المتن بطلان الكمال للعلم من منع المن بالاولى وحرم عقدها ثم شق
نقلها الى دارنا فندم وخرق بعده اذ لا يذبح بالنار الارها كما خرق
اشعة وامنة بعد نقلها وما لا يحرق منها كحريه يدفن بوضع حق
وتكسر او انهم وتراق ادعاهم مغايطة لم تقا وتترك صبيان
وتسامهم شق اخرجها بارض حرية حتى يموتوا جوعا وعطشا للمنى
عن قتلهم ولا وجه الى بقاءهم وجد المسلمين حية او عقرها في رحا لم
ثمة اى في دار الحرب يتزعون ذنبا لحرق وايتاب الحية قطع
للضرب عينا بلا قتل ايضا للقتل تارخانية وفيها مات شاة مسلمات
ثمة واهل الحرب يحامقون الاموات خرقن بالنار ولا تقسم غنمة ثمة
الا اذا نس من اجتهاد او حاجة القله تنصع او لا يداع فقتل اذ لم
يكن للامام حولة فان ابوامل يحيرهم باجر المشركوا ايتان فاذا اقدار
فان كمال لو قسمها فذكر كل على حيلة قسم بينهم والافو ماشق وسبق
حكمه ولم تنع الغنمة لا للامام ولا لغيره يعني للمقتول ما لو لم يسل
بطعام جاز حرة ورد البيع لو وقع دفعا للفساد فان لم يكن ثمة
لغنيمة طائفة ومدد حقهم ثمة كقاتل لا سوقي وحزى او مرتدا سلم
ثمة بلا قتال فان قاتلوا شاركهم ولا من مات ثمة قبل قسمة او بيع
ولومات بعد احد ما ثمة او بعد الاخر اذ اربا يورث نصيبه لشاك
ملكه تارخانية وفيها ادعى رجل شهود الوقعة وبرهن وقد قسمت
لم تنقص استخسانا ويحوض بقدر حظه من بيت المال وما في البحر من
قياس الوقف على الغنيمة دده في المنر وحررنا في الوقف ولهم في الغا
لا غير لا تنفع فيها اى في دار الحرب بعلف وطعام وحطب سلاح ور

ينين

بلازمة اطلق الكل تنجا للكترو قيدي في الوقاية السلاح بالخلافة وهو الحق
وقد اكل في الظهير تيرمذني لتمام عن اكله فان لم يبع فيمنعني بقيد
للتون به وبلا بيع وتمول فلو باع ردت ثمنه فان قسمت نصدقيه لو غير
فيكون من وجوبه لا يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيقتضيه
على اجازة الامير فان هلك او اوشن انفع اجازته والامره للقيمة
بحر وبعد الخروج منها لا الا برضاها ومن اسلم منهم قبل مسكه عصم
نفسه وطفله وكل سامعة فان كانوا اخذوا اخره لا نفسه فقط او
اودعه محصوما ولو دميها فلو عند حربي ففيما لو اسلم ثم خرج اليها
ثم ظهرنا على الدار فانه ثمة في سوى طفله لنصبته لا ولده الكبير
وروجه وحملها وعقاره وعنده للقاتل وامته المقاتلة وحملها لانه
جزا لام حربي دخل دارنا بغير امان فاخذه احدنا فخر وما معه
في كل المسلمين سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقال لا خذه خلصته
وفي الخمس روايات قنية وفيها استاجر الحزمة شمره تغربض
المستاجر وسلاحه منهم بكنهما الا اذا شرط في العقد ان للمستاجر
فصل في كيفية القتيعة المختارة في الاستحقاق
بهم فلا مردا جاز وقت المجاوزة اي لا انفصال من دارنا وعندنا
وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق اي مات فريسه استحق
سهمين ومن دخل ارجلا فشرى فريسا استحق سهما ولا سهم تغربض
فريسا واحدا صحيح كبير صالح للقتال فلو مريضا ان صح قتل الغنيمة لثمة
استحقنا لا لومرا فكل تنازخانية وكان الفرق حصوله لا راي
كبير مريض لا بالمهر ولو غصب فريسه قتل دخول او ركبته اخر او قتل
ودخل ارجلا ثم اخذه فله سهمان لا لوباعة ولو جرد تمام القتال
فانه يسقط في الاصح لانه ظهر ان قصده البخارة فتح واقرة المهر
لكن نقل في الشريعة لانه عن الجوهر والتميين ما يخالفه في القتيعة
لوبياعه في وقت القتال فراجل على الاصح وبعد القتال فارس بالاقا
انتهى فتنبه ولتخط هذه القنود خوف الخطا في الافناء والقضا
ولا يسهم لعبد وصبي وامراة وذوي وجنون ومعتوه ومكاتب رخص
لهم قتل اخرج الخمس عندنا اذا باشر القتال او كان شاملة تقوم
بصلح للرعي او ذواوي الجرحي او ذواوي الذي على الطريق ومفاده جواز

الاستغناء بالكافر عند الحاجة وقد استغنان عليه الصلاة والسلام
باليهود على اليهود ورضخ لهم ولا يبلغ به السهم الا في الذي اذا ذك
فان زاد على السهم لانه كالاخرة والبرادين خيل العجم والعشاق بكسر
العين جمع عتيق كرام خيل العرب واليمن الذي يؤه غراب وامه عجيبة
والقري عكسه قاموس سوا لا يسهم للداخله والبغل والحمار لعدم الا
والخمسة الباقي يقسم اثلاثا عندنا للبييم والمسيكين وابن السبيل
وجاز مرفه لصف واحد فتح وفي المنيعة لو صرفه للخاتمة لحاجتهم
حاز وقد حققت في شرح المتن في قدم فقرا ذوي القري من بني هاشم
منهم اي من الاصناف الثلاثة عليهم لجواز الصدقات لغيرهم لانه
ولا حق لا غنياءهم عندنا وما نقله المصنف عن الحسن بن الحارثي فيقتل
تجبع الصرف لا غنياءهم فخر في في النهر وذكره تعالى للشرك بانه
في ابتداء الكلام اذا كثر له وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط
بعونه لانه حكم علق مشتق وهو الرسالة كالصبي الذي كان عليه
الصلاة والسلام يصطفيه لنفسه ومن دخل دارهم باذنا لمام
او سعة اي قوة فاغار خمسم ما اخذوا لانه غنيمة ولا لانه لقتال
وفي المنيعة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام ما احصى
لا احسنه فلو لم منعه لم يجر والاحاز ونذكر للامام ان ينقل وقت
القتال حيا وتخرضا فيقول من قتل قتيلا فله سلبه سواه قتيلا
لغريه منه او يقول من اخذ شيئا فهو له وقد يكون يدفع مال او غريب
مالا فالتعريض نفسه ولجب الامر به واختيار الادعي المقصود
مندوب ولا يخالفه تعبير الفذوي بلا ما يبرلانه ليس مخرجا لما
نذكره اولى بل يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المسوط
بالاستحقاق ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله سلبه اذا
قتل هو استحقنا بخلاف ما لو قتلناكم او قال من قتلته انا فلي سلبه
ولا يستحقه الا اذا علم جده ظهيرة ويستحقه مستحق ستم اوضح
فهم الذي في غيرم وذا اي للنقل انا يكون في مباح القتل ولا يستحقه
تقتل امراة ومجنون وخوفا من لم يقاتل وسام القتال مفا للامام
ليس بشرط في استحقاقه ما نقله اذ ليس في الوسخ اسماح الكل ويجم
كل قتال في تلك السنة ما لم يرجوا وان مات الوالي او غزا لم يبلغه الثاني

نهر وكذا اكل بيم قليل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من خلاف قاي
 قنلت قبلا ولو قال ان قنلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان
 قطعت رأسا وليك القتل فلك كذا صح ولو نقل السرية هي قطعة
 من الجيش من أربعة الى أربع مائة مأخوذة من السرية وهو المشي لا
 دورا للرجل وسمع العسكر ومنها فلم القل استخفا بظهيرية وكاز
 التنقل بالكل أو بقدر منه سرية لا تستكر والفرق في الدلالة لا ينقل
 بعد الاخر انما اذا كان الا من الجسر لجازة نصف واحد كما مر وسكة
 ما معه من مركبه وشيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه لا على دابة اخرى
 والتفصيل حكم قطع حق الناقين لا الملك قبل الاخر انما الاستلام
 فلو قال الامام من ماله جارية فاصحابها مسلم فاشترها لم يحل
 له وطبها ولا يبيها كما اخذها المتخصص ثمة واشترها لم يحل له وطبها
 اجتماعا والسلب للكل ان لم ينقل الحديث ليس لك من سلب قتيلك الا ما
 طابت به نفس امارك فحلتا حديث السلب على التفصيل قلت
 وفي عروضات المفتي ابي السعود هل يحل وطى الاما المشتراة من الفزاة
 الا ان حيث وقع الاشياء في قسمتهم بالوجه المذموم فاجاب
 لا يجوز في زماننا فتمت شرعيته لكن في سنة ٩٤٨ وقع التنقل
 الكل فبعد اعطاء الجسر لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فيلخصه هـ

باب استنبال الكفار على بقاء بعض اهل
 اذا سبي كافرا من اهل الحرب واخذ ماله على ملكه لا استنباله على مباح
 ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من ذكرا وانثى لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا
 ما يجده من ذلك السبي للكفار ان غلبنا عليهم اعتنا اربابا املاهم
 وان غلبوا على اموالنا وان عبدنا مؤمننا واهل ذمتنا واهل اديانهم ملكوه لا
 للاستنبال على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في
 الاشياء التوقف والاباحة راي المعتزلة بل لان العتمة من جهة الاحكام
 المشروعة وهم لم يخلوا بها فبقى في حقهم مالا غير محصور فيكون ملكه كما
 حققه صاحب الجمع في شرحه ويفرض علينا اتباعهم فانهم استلموا ثمر
 ملكهم وان غلبنا عليهم اى بعد ما احرزوا بدارهم اما قبله فليس لملكنا
 محانا مطلقا فبقي وجد ملكه قبل العتمة بين المسلمين لا بين الكفار
 كما حققه في الدرر فلوله محانا بلائى وان وجد بعد ما قبله بالقيمة

جبر الضرر به بالقدر الممكن ولو كانت ملكه مستحقة فلا يستنباله عليه بعد
 اذ لو اخذه اخذه بمثلها فلا يفيد ولو قبلها اخذه محانا كما مر وبالمثل
 الذي اشتراه منهم تاجر اى من الحدود واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض
 لو اشتراه به وبالحقيقة لو انتم به منهم زاد في الدرر او ملكه بعقد فاسد
 لكن في البحر شراء بخر او خنزير ليس لما كره اخذه با اتفاق الروايات
 وكذا لو اشتراه بمثلها نسبة او بمثلها قدرا او وصفا بعقد صحيح او فاسد
 لعدم الفائدة فلو باع قدرا او اودى فله اخذه لانه يفيد وليس يربا
 لانه قدرا وان وصل به فقا عينه او قطع يده واخذ مشترى به ارش
 او فقاها المشتري في اخذه بكل الثمن يمينه عند عدم ابرهان
 لان البينة متبينة وتوبهنا فبينة المالك ايضا خلافا للثاني في
 وان نكر الا سر والشرايان اسر ثانيا شراء اخر اخذ المشتري لاوى
 من الثاني يمينه جبر لو روى الا سر على ملكه فكان الاخذ ثم ياتخذ
 المالك القديم باليمين ان شالقيما عليه بهما وقيل اخذ الاول
 لا ياتخذ القديم كى لا يضيع الثمن ولا يملكون حرنا ومديننا وام ولدنا
 ومكنا بقتل حرثهم من وجه في اخذه ما كره محانا لكن بعد القسمة
 يودى قيمته من بيت المال ويملك عليهم جميع ذلك بالقبلة لعلم
 العتمة ولوندا اليهم دابة ملكوها ليقضى الاستنبال اذ لا يد للعجا
 وان ابق اليهم من مسلم فاحذوه فخر اخلافا لما اظهره يده على نفسه
 بالخروج من دارنا فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا ابق اليهم
 بعد ارتدادهم فاحذوه ملكوه اتفاقا ولو ابق ومعه فرس او
 مناعا فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد محانا لما مر
 انهم لا يملكونه واخذ غير بالثمن لانهم ملكوه وعقن عبد مسلم اودى
 لانه يجبر على بيعه ايضا ويبيع شراء مستامن ههنا وادخله دارهم اقا
 لتباين الدارين مقام الاعناق كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم
 فابق اليها قيد بالمستامن لانه لو شراه حر في لا يفتق عليه اتفاقا
 لما نكح حق استرداده فهو كعبد لهم اسلم ثمة محانا الى دارنا او الى عكر
 ثمة او اشتراه مسلم اودى او حرى ثمة او عرضته على البيع وان لم يقبل
 المشتري حر او ظهرنا عليهم ففي هذه التسع صور يفتق العبد بلا اعناق
 ولا ولا لاحد عليه لان هذا عتق حكمي دره وفيه الزيلعي ولو قلنا الحرى

الثمن او شالان الاوصاف
 لا نقابلها شي منه والقول صح
 بالمشترى في عقد او الثمن

لعتاده انخذ ابداه انت خرا لا يفتق عندا في حفيقة لا نه مخفق
بيننا نه مسترق بيننا نه **باب** المستامن والطلاق للامان
هو من يدخل دار غير بامان مستل كما في او حرييا دخل مسلم دار الحرب باما
حرم تعرضه لشي من دم ومال وفتح منهم ان المستلون عند شد وطام
فلوا اخرج اليها شي ملكه ملكا حراما للعدا فيتصدق به وجوبه فيد بالاجاز
لا نه لو غصب منهم شي امة عليهم وجوبه بخلاف الاسير فيباح نزع
وان اطلقوه طوعا لا نه غير مستامن فهو كالمستصرفا نه يجوز له اخذ
المال وقتل النفس وناسبا حقه الفرج لا نه لا يباح الا بالملك الا
اذا وجد امرا نه الماسورة او ام ولد او مديونة لا نه ما ملكوهن بخلاف
الامة ولم يطاهن اهل الحرب اذ لو وطهوهن جبا لعدة للشبهة فان
اد انه حريه دينيا يبيع او فرض او بعكسه او غصب احداهما صاحبه وحر
اليها لم ينقض لاحد بشي لا نه ما التزم الحكم الاسلام فيما مضى بل فيما
يستقبل ويقتي المسلم برد المصوب ريلجى زاد الكمال ويرد الدين ايضا
د تان لا قضا لا نه عذر وكذا الحكم بخدي في حريين خلى ذلك اى
الا فانه والحصث ثم استامنا لما بيناه خرج حري مع مسلم الى العسكر
فادعى المسلم انه اسيره وقال الحري كنت مستامنا فاقول الحري لا ادلى
قامت فريته ككونه مكتوبا او مغولا لا حلا بالظالم وكروا ان حرجا الى الحري
وتحاكما قضى بينهما بالدين لو فوعد صحيفا للترافى ولما العصب ولا
لما را نه ملكه قتل احد المستامين صاحبه عمدا او خطأ جبا لدية المستون
القوم ثمة كالحري ما له فيهما لتخدر الصيانة على العاقلة منع تباين الامار
والكفارة ايضا في الخطا لطلاق النص وفي قتل احد الاسيرين الاخر
كفر فقط لما ربلاديه في الخطا ولا شي في العدا صلا لا نه بالاسر صارتا
لمم فسقطت عصمته المقتومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطا كقتل مسلم
اسيرا او من اسلم ثمة ولو ورثته مسلمون ثمة فيكفر في الخطا فقط لعدم
الا حرا زبانا **فصل** في استيمان الكافر لا يمكن حريه مستامن
فيما سنة ليدل على غير عينا لم وعونا علينا وقيل له من قبل الامام ان اقف
سنة قيدا ثقافي لجواز توقيف ساد ونها كشر وشهر من در لكر ينبغي
ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا فخر وضعا عليك الحريه فان ملكت
سنة بعد قوله فهو دى ظالم المستون ان قول الامام له ذلك شرط لكونه

دنيا فلما قام سنة او سنتين قتل القول فليس يدعى به صرح القتلى
وقيل نعم وبه جزم في الدار قال في الفسخ والاول اوجه ولا جزمه
عليه في حول الكنت الا بشرط اخذها منه منه واذا صار دينا بحري
القصاص بينه وبين المسلم وينقض المسلم قيمة حريه وخضيرة اذ ان تلفه
وحتا لدية عليه اذ اقله خطأ وجب قت الاذى عنه وتحرم غيبته
كالمسلم قتل وقته لومات المستامن في دارنا ورثته ثمة وقضا له
لمم وياخذه به يمينه ولو من اهل الذمة فيكفى ولا يقبل كتاب ملكهم
واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول ولو لثخارة او قضا حاجة
كما لا يفيد الاطلاق نه مستمع لان عقدة الذمة لا ينقض وفقاده
منع الذي ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان الرم به واخذ منه عند
طول وقته لان خراج الارض خراج الراس وصار لها اى المستامنة الكا
زوج مسلم او دى لتبعتها له وان لم يدخلها لا عكسه لا مكان طلاقها
ولو نكحها هنا فطال بتمه مهرها فلها منه من الرجوع تار حايته فلو لم
يفه حتى مضى حول ينبغي صير ورته دنيا على ما مر عن الدار ومنه علم
حكم الدين الحادث في دارنا فان رجع للمستامن اليهم ولو لغير داره حل
دمه لبطلان امانه فان ترك ود بعة عند معصوم مسلم او دى او دى
عليه ما فاسترا وظهر بالينا للمهرول بحري غلب عليهم فليخذه او قتلوه
سقط دينه وسلم وما غصب منه واجرة عين اجرها لسبق يده وصار
ماله كود بقتله وما عند شريكه ومضاريه وما في بيته في دارنا فيها
واختلف في الرهن ورجح في الرهن ورجح في النهر انه لم يمتن بدينه
وفي السراج لو بعث من ياخذ الود بعة والفرق وجب التسليم اليه انتهى
وعليه فهو في منه دينه هنا ولو صارف ود بعته فيا وان قتل او
مات فقط بلا غلنة عليهم فدينه وقرضه وود بعته لورثته
لان نفسه لم ينضم مغتومة فكذا ماله كما لو ظهر عليه لهره ماله
له حريه هنا له ثمة عرس او ولد وود بعة مع معصوم وغارة قائم
هنا او صار دينا ثم ظهرنا عليهم فلكه في لعدم يده ولا ثمة وكوي
طقله اليها ولو قن مسلم وان اسلم ثمة فحاهنا فظهر عليهم فطقله
حرا لا تخاد الدار فود بعة مع معصوم له لان يده كيدة محترمة
وغيره في ولو غينا غصبها مسلم لعدم النيابة فخر ولل امام حق اخذ

دية مسلم لا وله اضلا ودية مستان اسلم هنامرعا قلة قاتله خطا
 لقتله نفسا معصومة وفي اهل القتل قصاصا او الدية ضلح لا العفو
 نظر الحق العلة حرني ومترد ومن وجبة كية قودا القبا لخرم لا تقبل بل
 يجلس عنه العدا ليخرج فتقبل لان من دخله فهو آمن بالنض وسيجي في
 الجانيات لا نصير دار الاسلام لا حرولا بامور ثلاثة باجر احكام
 اهل الشرك وبانضالها لدار الحرب وبالا يعقن فيها مسلم او دمي امنا لاسلام
 الاول على نفسه ودار الحرب نصير دار الاسلام باجر احكام اهل الاسلام
 فيها كحجة وعيد وان بقي فيها كافر اصرى وان لم تقبل بدار الاسلام دمر
 وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح فكانه تركه لحي بعضه وضو
 تافيه والله تعالى اعلم **باب العشر والخارج والجزية**
 ارض العرب هي من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن وما اسلم اهلها
 طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا باجر احكام الصلح
 عشرية لانه اليق بالمسلم وكذا بستان مسلم او كرمه كان دارة دمر ودر
 في باب العاشر شي من هذا وحرزناه في شرح الملتقى وسواد قري العراق
 وحده من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى عقبة جلوان بل
 عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وميسان عرضا ومن العلب بفتح
 فسكون فثلاثة قرية شرية دجلة موقوفة على العلوية وما قبل
 من النخيلة بفتح فسكون غلط مصنف عن المخرج الى عبدان بالشد
 حصن صغير بشط البحر في المثل ليس ولاء عبدان قرية مستضي
 طولا وبالا ايام اثنان وعشرون يوما ونصف وعشرة ايام
 سراج وما فتح عنوة لم يقسم بين جيشنا الى مكة سوا افرأه عليه
 او نقل اليه كفار اخر او فتح صلحا خراجية لانه اليق بالكافر وارض
 السواد مملوكة لاهل الجوار يحرم لها وقصرهم فيها هذا به وعدا لاية
 الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجر فتح وجب الخراج في ارض الوقف
 الا المشتراة من بيت المال اذا دفعها مشتريها فلا عشر فيها ولا خراج
 شر لاية مخريا للبحر وكذا الولم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى
 والصبي والمجنون لو كانا لارض بخر اجية والعشر لعشرية دمر ودر
 في الزكاة وقالوا ارض الشام ومصر خراجية وفي الفقه لما اخذ الارض
 ارضي مصر اجرة لا خراج الا ترى انها ليست مملوكة للزراعة كانه لو

١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

المالكين

المالكين شيئا شيئا بلا وارث فصارت لبيت المال وهذا لا يصح
 يبيع الامام ولا شراره من وكيل بيت المال شيئا منها لانه كولي اليتيم
 فلا يجوز الا الضرورة والحياد بالله تعالى راد في البحر ونعت في القطار
 بضيق قيمته على قول المتأخرين المفتي به قلت وسيجي في باب
 الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع سنين وسائر اوقاف مفتي دمشق
 الله الرضى بان غالب لا ضيعة سلطانية لا تقراض ملاحا قالت
 لبيت المال فتكون في يد ذراعها كالعارية انتهى وفي النهج الموقفا
 لو اراد السلطان شراها لنفسه بامر غيره يبيعها ثم يشتريها منه
 لنفسه انتهى واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال لا الاصل الصحيح
 وبه عرف صحة وقف المشتراة من بيت المال وان شروط الواقفين
 صحيحة وانه لا خراج على اراضيها وموات احياه ذمي باذن الامام
 او رخص له كما مر خراجي ولو احياه مسلم اعتبر قرضه ما قارب الشئ يعطي
 حكمه وكل منهما الى العشرية والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه العشر
 الا ارض كافر سقى بما العشر اذا الكافر لا يتد بالاعشر وان سقى بما الزاج
 اخذ منه الخراج لان النما بالماء هو الى الخراج نوعان خراج مقاسمه
 ان كان الواجب بعض الخراج كالجس وخوجه وخراج وطيفة ان كان الواجب
 شيئا في الدنة يتعلق بالتملك من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله
 عنه على السواد كل جريب هو ستون ذراعا في ستين يذراع كسرى سبع
 فتضات وقيل العشرية كل بلدة عرفهم وعرف حصر التقدير بالقران
 فتح وعلى الاول العول بحر يبلغه المصاعا من بر وشجر ودرهما
 عطف على صاع من اجود النقود ويبلغ الجريب لوطية خمسة دراهم
 والجريب الكرم او لعل متصلة فيديهما ضعفا ولما سواها ليس فيه
 توظيف عمر كزعمان وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار
 متفرقة ويمكن الرزح تحتها فلو ملتفة اي متصلة لا يمكن زراعة
 ارضها فهو كرم طاقتة وغاية الطاقة نصف الخراج لان التصفيف
 عين الانصاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة ولا في الموقوف على مقدار
 ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان طاقت على الصحيح كاية ونقص بما
 وظف عليها ان لم يظف بان لم يبلغ الخراج ضعف الخراج الموقوف فنقص
 الى نصف الخراج وجوبا وجواز عند الاطاعة وبينه انه لا يرد على الاضو

ولا ينقص من الخمس جدادى وفيه نوعين بارض الخراج كرم او شجر فغلبه خراج
الارض الى ان يطعم وكذا الوقف الكرم وزرع الحب فغلبه خراج الكرم واذا
اطعم فغلبه قدما يطبق ولا يزيد على عشرة دراهم ولا ينقص عما كان
وكما يمكن تحت شجرة فيستان ولا ما لا يمكن فكرم ولما لا شجرة الا على
للسنة فلا شوق فيها انتهى وفي زكاة الخاتمة قوم شروا ضيقه فيها كرم
وارض فشرها احدهما الكرم والاخر الارض وادادوا قسم الخراج فلو سئلوا
فكما كان قبل الشراء الا كان حمله فان لم تعرف كروم الا كروما قسم بقدر
قرية خراجهم وطلبوا السوية ان لم يعلم فذروا بترك على ما كان ولا
خراج ان غلبت الارض او انقطع الماء او اصابت الزرع افة سماوية كغرق
دحر فوشة برد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا
الافة غير سماوية ويمكن لاحترارها كالكفرة وسباع كالتعام وفاد
ودودة حجر او هلك الخراج بعد الحصاد لا يسقط وقبله يسقط ولو ملك
بعضه ان فضل عما انفق شي خذ منه حقد اربابا ينصف سراج وتماه
في الشرب لا لئلا يضر بالبحر قال وكذا حكم الاجارة في الارض المستأجرة
فان عطلها صاحبها وكان خراجها سوطا او اسلم صاحبها او اشترى مسلم
من ذمي ارض خراج بخر الخراج ولو سخره انسان من الزراعة او كان الخراج
خراج مقاسمة لا يجزئ سراج وقد عطلت ان لا تخوذ من راضي مضر
اجرة لا خراج فيما يفحل لان من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك
فلاحة واجارة على السكن في بلدة مضمينة بغير داره ويزرع الارض
حرام بلا شبهة بغير حرره في الشرب لا لئلا يضر بالبحر قال وتقدم
ان مصر لان لبيت خراجيه بل بالاجرة فلا شيء على من يزرع ولم يكن
مستأجرا ولا جبر عليه بمشيهم لما يفعله الظلمة من الاضرار بخرام خصوص
اذا اراد الا شغال بالعلم وقالوا الوزير الاخص قادر على الاعلى كغير
فغلبه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتي به كذا يجزئ الظلمة باع ارض خراج
ان بقي من السنة مقدارا ما يمكن المشتري من الزراعة فغلبه الخراج ولا
على البايع عناية ولا يؤخذ الخراج من الخراج من ارض الخراج انهما لا يجزئ
خلافا للشافعي ولا يكر الخراج بترك الخراج في سنة لو سوطا او الا ان
كان خراج مقاسمة تكرر لتخلفه بالخراج تحقيقه كالقشر فانه يتكرر ترك
السلطان او نايبه الخراج لرب الارض او نايبه له ولو شفاة جاز

دعوى

عند

عند الثاني وحله لو مضر فادلا بصدق انه يفتي ومائة الخاوي مخرج
حله لغير المضر خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز الجماعا ويخرج
بقية الفقهاء سراج خلافا لمائة قاعدة تصرف الامام سوطا بالمصلحة
من الاشياء محتررا للبرازية فتنبه وفي النهر يعلم من قول الثاني حكم
الا فطاعات من اراضي بيت المال اذا حاصلها ان الزينة لبيت المال
والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا مبيته ولا وقفه نعم لو اجازتم
تخرجا على اجارة المستاجر ومن الحوادث لو اقطعها السلطان له ولا
وسلته وعقبه على ارضيات منهم لنقل بضيعة الى احده ثم مات السلطان
وانتقل من قطع له في زمان سلطان اخر هل يكون لاولاده لم اره ونقصي
قواعدهم القائل لتخليق بموت المالك فندبره ولو اقطعها السلطان
ارضا مولا تا او ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه والارض من
السلطان ليس ببايعة التبة وفي الاشياء قبيل القول في الذي رافق
الخلاصة قاسم بصفة اجارة المقطع وان للامام ان يخرج منه متى شا
وقد ابراهيم بغير الموات لئلا الموات وليس للامام اخراجه عنه لانه
ملكه بالاحياء فليحفظ **فصل** في الجزية في لغة الجرا لا يخرج
عن القتل والبيع جزية كلصية والحي والى نوعان للموضوع من الجزية يصلح لا ينفذ
ولا يخرج جزرا عن العذر وما وضع لغير ما فهو واو او على املاكهم بقدر
كل سنة على فقير معتدل يقدر على تحصيل النقدين باي وجه كان يبايع وتكفي
صحة في اكثر السنة هداية اثني عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط
الحال ضعفه في كل شهر درهما وعلى المكتر ضعفه في كل شهر اربعة دراهم
وهذا للتسهيل لا لبيان الوجوب لانه باول المول يبايع ومن ملك عشرة
الاف درهم فصاعدا غنى من ملك ما يتي درهم فصاعدا متوسط ومن ملك
مادون المائتين او لا يملكه شيئا فقير قاله الكرخي وهو احسن الاقوال
وعليه الاعتماد واعتبر ابو جعفر الخرف ونواصب تنازخانية ويجزئ
وجود هذه الصفات في اخر السنة فحق لانه وقت الادا وجوب خسر
ونوضع على كتابي يدخل في اليهود السامرة لاهم يدينون بشريعة موسى
عليه الصلاة والسلام وفي النصارى الفرج والارمن واما الصابية ففي
الخاتمة تؤخذ منهم عشرة خلافا للحداد جوس ولو عرتا الوضعة عليه الصلاة
والسلام على جوس مجر ووشي عجمي جوازا استرقا قه فجاز ضرب الجزية عليه

لا على وثني عزبي لان الجحزة في حقه اظهر فلم يجرأ ومترد فلا يقتل
منهما الاسلام او السيف ولو ظهرنا عليهم فليسوا بهم ومبينا لهم في وصي
وامراة وعنده ومكاتبه من ذرا وازرام ولد وزمن من زمين زمانه
نفس بعض اغنيائه او تعطل قواه فدخل المغلوج والشيخ الخاجر واسمي
وفقر غير محتمل ولا مب لا يحاط له لا يقتل والحزبية لا سقاطه وحرم
الحزبي بوجوبها ونقل ابن الكمال انه القياس ومفاده اذا استحقان
مخلافه فثامل والحيرة في الامتلية للحزبية وعدمها وقتل الوضع من افاق
او اعتق او بلغ او رابع وضع الامام لم نوضع عليه بخلاف الفقير
اذا اليسر بعد الوضع حيث نوضع عليه لان سقوطها بالحزبية وقد زال
اختيار وتبقى الجزية لبيت رضامنا بكفرهم كما طعن المجدد بل انما هي
عقوبة لهم على قاتلهم على الكفر فاذا اجازها لهم للاستدعاء الى الايمان
بدونها فيها اولى وقال تعالى حتى يخطوا الجزية عن يدهم صاغرون واخر
عليه الصلاة والسلام من مجوس يحرقون نصارى يجران واقرهم على دينهم ثم فرغ
عليه يقول فتنسقط بالاسلام ولو بعد تمام السنة ويسقط العمل بالسنة
فترد عليه سنة خاصة بالموت والتكرار للتدخل كما سيجي والعمى والرومانه
وصيرورته فقيرا ومقعدا او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل ثم ينكر ارق قال
فقال واذا اجتمع عليه حولا نداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى
بدخول السنة الثانية ريلعي لان الوجوب باول الحول بجس جراح الارض
ويسقط الجراح بالموت في الاصح حاو كدوا للتدخل كالحزبية وقتل لا يسقط
كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الجراح بحقوقه بخلاف العشر قال المصنف
وعراه في الثانية لصاحب المذهب فكان هو المذهب وفيما لا يكل اكل الغلة حتى
يؤدي الجراح ولا يقبل من اذني لوبعتها على دينها في الاصح بل يكفان
باني بنفسه فيحيطها قايما والقابض منه فاعداية ويقول اعط يا عدو
الله ويضعفه في عنقه في عنقه لا ياكروا في القتل ان اخاه به قبيحة
ولا يجوز ان يجدوا سبعة وكنيسة ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما
حاوي في دار الاسلام ولو قرنت في المختار فتح ويجاد المهتم اى ما مداه
الامام لا كما انهم اشياء في اخر الدعا رفيع الطاعون من غير زيادة على البناء
الاول ولا يعدل عن الفضل الاول ان كفى وتامه في شرح الوهابية ولست
القديمة فترك سكتا في الفقهية ومجدا في الصلحية بحر خلافا لما في القهسنا

فتنه ويبرز الذي عنا في ربه بالكسرة لسانه وسنيته ومركبه
وسرجه وسلاحه ولا يركب حيا الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة
ودفع عنا فحيرة وجرار بخل تجار تثار خانية وفي الفتح هذا عند المنقذ
واخبار المناظر وان لا يركب صلا الا لضرورة وفي الاشياء والحمد
ان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا الغاييم وان ركب الحمار ضرورة نزل في الملح
ويركب سرجا كالكف كالبردعة في مقدمة سنيته الرومانه ولا يعمل السلام
ويظهر الكشيح قارى مغرب الزناد من صوف وشعر وهل يكون تميزهم
بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها عنوة فله ذلك
والافضل الشرط تثار خانية ويمنع من لبس الخلع ولوزنقا افضل
على الصواب نهر وكوه في البحر واعقده في الاشياء كما قدمناه
وانما تكون طويلا سودا ومن زناد البرسيم والقياب الفخرة
الفخرة والمحنة باهل العلم والشرف كصوف مربع وجوخ ربيع
وابرارد قبيحة ومن استكنا به ومناشرة يكون بها مخطا عند المسلمين
وتامه في الفتح وفي الحادى ينبغي ان يلازم الصغار فيما يكون بينه
وبين المسلمين في كل شي وعليه فيمنع من لفقود حال قيام المسلم عند
بحر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحه ولا يلبس السلام الحليحة ولا يناد
في الجواب على وعليك ويصيق عليه في الذور ويجعل على اذنه علامة
وتعلمه في الاشياء من احكام الذي في شرح الوهابية للشرى الى
ويمنعون من سلطان مكة والمدنية لانها من ارض العرب قاله
عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل الجح
جأز ولا يطيل وما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير المنع في
الحامخ الصغير عديده والسير الكبير اخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى
فالظالم انهم اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى في الخانية
تميز لساوهم لا عبيد لهم بالكشيح والذي ان اشترى الا الى الله
شراها في الصدرة ينبغي ان يتاح منه فلو اشترى جبر على بيعها من المسلم
وقيل لا يجبر الا اذا كثر درر قلت وفي معروضات المصنف ابو السور
من كتاب الصلاة سئل عن سجد لم يبق في اطاره بيت احد من المسلمين
واخط به الكفرة فكان للامام والوزن فقط لاجل وطيفه ما يبرها
ايه يؤذنان ويصليان به فهل حل لهم الوطيفة فلجاب تلك البيوت

تأخذنا المستولون بغير ما جبراً على الفور وقد ورد الأمر الشريف السلطاني بذلك أيضاً فلذلك لا يجوز هذا اصلاً وفيها من الجهاد وتعدان ومنه الأمر الشريف السلطاني بعدم استئجار الذميين للصيد والجوار لو استخدم دمي عبيداً أو جارية ما إذا يكرمه فأجاب بكرمه المغزير الشديداً والمخبر في الثانية ويومرون بما كان استغفالم وكذا يتزددونهم عن دورياتهم فيلحظ ذلك وأذا انكارى أهل الذمة دوراً فيما بين المسلمين يسكنوا فيها في المصدراً لعود نفساً اليها وكبروا وأخذنا فبسطوا بشرط عدم تخليل عدم الجماعات يسكنهم بشرطه الإمام الخواني فإن لم يكن ذلك من سكنهم أمروا بالاعتزال عنهم والسكنى ببلدية ليس فيها مسلمون وهو مخطوط عزى إلى يوسف بحر عن الأخيرة وفيه لاشباه واختلاف في سكنهم بيننا في المصدراً والحد لجواز في محلة خاصة انتهى وأقره المصنف وغيره لكن رده شيخ الإسلام جوي زاده وحزم بانه فهم خطأ فكانه فهم من الناحية المحلة وليس كذلك فقد صرح الشريفة في شرح الجامع الصغير بعدما نقل عن الشافعي أنهم يومرون ببيع دورهم في أمصار المسلمين والخروج عنها وبالسكنى خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقل عن الشافعي المسمى والمراد أي بالمنع المذكور عن الأمصار يكون لهم في المصدراً خاصة يسكنونها ولم فيها منحة عارضة كمنحة المسلمين فاما سكنهم منهم وهم مقيمون فلا كذلك كذا في فتاوى الاسكوف فيلحظ ويتفق عهدهم بالخدمة على موضع الجواب أو بالحق بدار الجواب راد في الفتح أو بالامتناع من قبوله الجزية أو بجعل نفسه طليعة للمسلمين بان يبحث بان يطلع على أخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك لم ينتقض عهدهم وعليه يحمل كلام المحيط وصار الأمر في هذه الأربع صور كالمترد في كل أحكامه إلا أنه لو اسر يسترق والمترد فيقتل ولا يجبر على قبوله الذمة والمترد بحجر على الإسلام لا ينتقض عهده بقوله نقضت العهد ريلمي بخلاف الأمان الجزية فإنه ينتقض بالقول بحجر ولا بالابا عن أدا الجزية بل عزفتها كما مر ونقل العيني عن الواقفي قتلها بالابا عن الأدا قال والمتقول الثلاثة لكن ضعفه في البحر ولا بالزنا بمسيلة وقتل مسلم وأفتان مسلم عزدينه وقطع الطريق وبالنبي صلى الله عليه وسلم لأن كفره المقارن له لا يمتنع فالطارى لا يرده

فلو من مسلم قتل بحاسبي ويوجب الذمى ويغالب على سببه الإسلام أو الإسلام والنبي صلى الله عليه وسلم حاوى وغيره قال العيني والخبير في السب ان يقتل انتهى ونتجه ابن المصنف قلت وفي معروضات المفتي ابي السجود انه ورد امر سلطانى بالاعل يقول ايمنه القايدين بقتله اذ لظهور انه محتاده وبه افتى ثم افتى في بكر اليهودى قال النضراني عيسى ولد زنا بانه يقتل لسببه الا نبيا عليهم الصلاة والسلام انتهى قلت ويؤيده ان ابن كمال باشا في احاديث الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون يا عايشة لا تكوني فاحشة بالحق والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بشتمه عليه الصلاة والسلام صرح به في سير الأخيرة حيث قال واستدل محمد بن محمد بن قنار المرأة اذا اغتصب بشتم الرسول بما روى ان عمر بن عبد الله لما سمع عصما بنت مروان تؤذي الرسول فقتلها لئلا يمدح صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى فيلحظ ويؤخذ من قال بالغ تغليقي وتغليبه لا من طقلم الا الخراج صنف ركنا باحكامها مما يجب فيه الزكاة المعهودة ببيت المال لا الصلح وقع كذلك ويؤخذ من مؤالاة أي محقق التغليبي في الجزية والخراج كمولى القذشى وحديث مولى القوم منهم مخصوص بالاجماع ومصرف الجزية والخراج ومال التغليبي وهدتهم للإمام وإنما يقتلها اذا وقع لهم ان تقالنا للذين لا الدنيا جومارة وما اخذ منهم بلا حرب ومنه تركه ذمى وما اخذ مما شرمهم طهرت بنية مصارحها جبر صرف كسند نخورنا وبنا قنطرة وحبر وكفاية العلماء والمنقذين تجنيساً وبه يدخل طلبية العلم فخر والفضاة والعمال ككتبة قضاة وشهود قضاة ووقبا سواحل ورزق المقاتلة وذادهم اذ رارى كل من ذكر مسكين واعتمده في البحر قايداً وهل يعطون قبل بعثتوف اباهم طالة الصغر لم اره والى مناعت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف زكاة وعشر مرتبة الزكاة ومصرف حنسر وركاز مرتبة السير وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية مقتول بلاولى ومصرفه لقطه فقير وفقير بلاولى وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتاً يخصه وله ان يستقر من احد لا لآخر ويغطي بقدر الحاجة والفقه والفضل فانقص كان الله عليه حبيباً ريلمي في الحاوى المراد بالحاظ في حديث الحافظ

عند

بشر

القران ما يتادرونه هو المفقى اليوم ولا شئ لدمي في بيت المال الا ان هذا
لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته ومن مات ممزدة كثر في نصف الحول حرم
من العطالة منه صلة فلا تملك الا بالقبض والهل العطالة من ان القلق
والفتى والدرس من شريعة وتومات في اخره او بعد ما كما صححه
اي زاده يستحق تصرف القرية لا منه اوية بحبه فينبذ لو قال ومن
بجملته مات او غرل قبل الحول قيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالنقطة المحيلة
زيلعي والموتن والامام اذا كان لها وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط
لانه كالصلة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت
في نسخ الشرح من نسخ المتن هنا ونماه في الدرر قد خضنا في الوقف

باب المرناد

هو لغة الراجح مطلقا وشرعا الراجح عن دين الاسلام وركنا اخر
كلمة الكلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو نضد بقى محمد صلى الله عليه
وسلم في جميع ما جابه عز الله تعالى مما علم بحججه ضرورة وبل هو فقط او
لومع الاقرار قولان واكثر الخففة على الثاني والمحققون على الاول والا
شرط اخر الاحكام الدنيوية بعد الاتفاق على انه يعتقده متى طوب
به اى به فان طوب به فلم يقرب فهو كفر عناد قال المصنف وفي الفقه من هزل
بلقط كفر ارادوا ان لم يعتقده للاستحقاق فهو كفر العناد والكفر
لغة الستر وشرعا تكذيبه صلى الله عليه وسلم في شئ مما جابه من الدين ضرورة
والفاظه تعرف في الفناوى بل اوردت بالتحليل مع انه لا يفتى بالكفر
بشئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر وقدر الزيت
نفسى ان لا افاق منها وشرائط محتمل العقل والصحو والطوع فلا تضع
ردة مجنون ومعتوه وموسوس وصبي لا يعقل وسكران ومكره عليه
ولما البلوغ والذكورة فليسا بشرط بدايح وفي الاشياء لا تضع ردة
السكران الا الردة بسبب البنى صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا
يعفى عنه من ارتد عرض الحاكم عليه الاسلام استجابا على المذهب
لبوغه الدعوى وتكشف شبهته ببيان لثمرة العرض ويجلس وجوبا
وقيل يدب ثلثة ايام يعرض عليه الاسلام في كل يوم بها خاتمة الاستمهل
اي طلبة لهلة والا قتله من ساعته الا اذا ارجى اسلامه بدايح وكذا لو ارتد
ثانيا لكنه يصير وفي الثالثة يجلس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان

فان عاد فكذا لك تتارخانية قلت لكن نقل في الروايات عن اخر حرو
الخاتمة محزيا للمبكي ما يفيد قتله بلا توبة فنية فان اسلم منها
والا قتل لم يدر من يدك دينه فاقتلوه واسلامه ان يتبرأ عن الايمان
سوى الاسلام او عن من تنقل اليه بعد نطقه بالشهادتين وتمامه
في الفتح ولو اتي بها على وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بزازية وكره
تبرها لما مر قتله قبل العرض بلا ضمان لان الكفر مبيع للدم قيد بالسلام
المرتد لان الكفار اثنان خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوحدانية
كالثنوية ومن يقربها لكن ينكر بعثة الرسل كالفلانسة ومن ينكر الكل
كالوثنية ومن يقربها بكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم
كالعيسوية فيكتفى في الاولين بقول لا اله الا الله وفي الثالثة يقول
محمد رسول الله وفي الرابع باجمعهما وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين
بخالف دليل الاسلام بدايح واخر كراهية الدرر وحبيذ فيستفسر من
حبل طاله بل عجم في الدرر اشتراط التبري في كل يهودى ونصراني ومثله
في فناوى المص وابن جسيم وغيرهما وفي دهن قارى الهداية كذا افنى
علما ونا والذى افنى به محبة بالشهادتين بلا تبري لان التلقظ بهما
صار علامة الاسلام فيقتل ان رجع ما لم تعد واعلم انه لا يفتى بكفر مسلم
امكن حمل كلامه على محال حسن او كان في كفره خلاف ولو كان ذلك
رواية ضعيفة كاحراره في البحر وعزاه في الاشياء الى الصغرى وفي الدرر
وغرها اذا كان في المسئلة وجه توجب الكفر واجر بمنحه فعلى المفتى
الميل لما يمنعه لو نعت ذلك مسلم والى لم يمنعه محال المفتى خلافا
ويتبين ان نقود بهتلا لا عاصبا ومسا فانه سبيل احصاء من الكفر
بوعده الصادق الامين صلى الله عليه وسلم اللهم انى اعوذ بك من ان اشرك بك
شيا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة
الياس مقبولة دون ايمان الياس درر وكل مسلم ارتد فتوبة مقبولة
الا جماعة من تكررت ردة على ما مر الكافر بسبب بى من لا نبيا فانه يقتل
حملا لا يقتل بؤيته مطلقا ولو سب الله تعالى قتلت لا نه حق الله تعالى
والاول حق عبد لا يزول بالتوبة ومن شك في عذابه وكفره كفر وتمامه
في الدرر في فضل الجزية محزيا للبرازية وكذا لو ابغض بالقلب فتح
واشبهه وفي فناوى المص ويجب الحاق الا ستمزوا والاستحقاق به لفظ

حقه ايضا وفيما سئل عن قال لسريفا الله والديك ووالديك لغير خلقه
 فاجاب لهم المضاف بهم ما لم يتحقق عند خلافا لاني هاشم وامام الحسين
 كائنا جمع الجوامع وجيلية فيهم حضرة الرسالة فينبغي القول بكفره واذا
 كرهه بسببه لا توبة له على ما ذكره البرازي ورواهه الشارحون نعم
 لو لو خط قول هشام وامام الحسين باحتمال التحد فلا كفر وهو الذي
 يذهبنا الصريحهم بالجبل الى ما لا يكفر وفيما من نفع مقام الرسالة بقول
 بان يسبه صلى الله عليه وسلم او يفعل بان يفضله بقلبه قتال حاكم
 الصريح به لكن صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمترد وعقاده فتول
 التوبة كما لا يخفى زاد المصنف شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بصد
 شيخ الاسلام بن عبد الحار ان الكمال وغيره يتجوا البرازية والبراز
 يتبع صاحب سيف السلور وعزاه الية ولم يحزه لاحد من علماء الحنفية
 وقد صرح في الشف ومعين الحكام وشرح الطحاوي وحواي لراهد
 وغيرها بان حكمه كالمترد ولقط الشف من ريب الرسول صلى الله
 عليه وسلم فانه مترد وحكمه حكم المترد ويفعله ما يفعل بالمترد انتهى
 وتوطأ ما في قول توبته كالمترد عن الشفا انتهى فيلخص قلنت
 وتوطأ ما في الشفا ان قوله يا بنو الف خذوا بي اية كليك اذ قوله
 لما شئ امر الله بنى هاشم كذلك وان شتم الملايكة كالبنيان فيلحق
 ومن حوادث الفتوى ما لو حكم حنفي بكفره بسبب بني هاشم لاشاف ان
 يحكم بقول توبته الظاهر نعم لانها حادثة اخرى وان حكم بوجوه
 ثم قلنت ثم رايت في جروضات المفتي ابو السعود سؤالا منه
 ان طالب علم ذكر عنده حديث من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم
 صدق يعمل بها فاجاب يا نه كره او لا بسبب استنهامه الانكارى
 وثانيا بالحقه الشين النبي صلى الله عليه وسلم فحق كرهه الاو عن عقا
 يؤر بجدد الايمان فلا يقتل والثاني بغيره الزندقة فيجوز
 لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل وقيل اختلف في قبول توبته
 فخذ ابى حنفية تقبل فلا يقتل وعند بقية الائمة وتقبل فلا
 فلذلك ورد امر سلطان في سنة عمه في لقضاة الممالك المحمية
 برعاية راي الجانبين بل انه انظر صلاحه وحسن توبته واسلامه
 لا يقتل ويكتفى بنحو خبره وحسنه عملا بقول الامام الاعظم وان لم

يكن

يكن من ناس يفهم جريمه يقتل عملا بقول الائمة ثم في سنة ٩٥٥ هـ تقرر
 هذا الامر باخر فينظر القائل من اى الفريقين هو فيلخص بقضاة انتهى
 فيلخص وليكن التوفيق او الكافر بسبب الشيخين او بسبب حدهما في البحر
 عن الجوهرى محريا للشهيد من سب الشيخين او طعن فيهما كقول لا تقبل
 توبته وبه اخذ الديوبى وابو الليث وهو المختار للفتوى انتهى وختم
 به في الاشياء واقدم للصقايلا ولا يقوى القول بعدم قبول توبته
 من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي يلزم التوفيل عليه الا فلا
 والفضا رعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم انتهى ككن في الشهر
 وهذا لا وجود له في اصل الجوهره وانما وجد على هامش بعض النسخ قاله
 بالاضلع مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى قلنت ويكتفينا ما مر من
 الامر فندبر وفي المروضات المنورة ما معناه ان من قال عن بوضوح
 الحكم للشيخ يحيى الدين الحنفي انه خارج عن الشريعة وقد صنفه
 لاضلال خلق ومن طالع الحمد ما ذا يكرهه اجاب نعم فيه كما ان ثبات
 ثبات الشريعة وتكلف بعض المتصليين لارطاعها الى الشريعة كحدا
 تنقلا ان بعض اليهود افترها على الشيخ قد روى في الاحياء
 بترك مطاوعة تلك الكلمات وقد صدر امر سلطاني بانتهى فيجب
 الاضلاع من كل وجه انتهى فيلخص وقد انتهى صاحب القاموس عليه
 فكتب اللهم انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقده وادبر الله به ان كان
 رضا الله تعالى عنه شيخ الطريقة طالا وعلا واما امام الحنفية
 حفيظ ورسماء ومحي رسوم المخاريف فعلا ورسماء اذا تغفل فكر المر
 في طرف من علم غرق فيه خواطره عياج لا تذكره الله ولا وسحب
 تنقلا صاعده الانوا كانت دعوته تحرق السبع الطباقي وتغرق
 بركاته فتملا الافاق وانى اصفه وهو يقينا فوق ما وصفته
 وناطق بما كتبته وغالب ظني انى ما اصفته
 ، وما على اذا ما قلت معتقدي ، دع الجمهور يظن الجهل عدونا ،
 ، والله والله والله العظيم ومن ، اقامه حجة بيه برها دل ،
 ، ان الذي قلت بعض من مفايته ، ما ردت الا على زدت تنقلا ،
 الى ان قال ومن خواص كتبه انه من واطب على طاعنها الشرح صمد
 لفك العضلات وحل المشكلات وقد اثنى عليه الخار فعيد الواب

الشراعي سيما في كتابه تنبيه الغيبي على قطرة من بحر علوم الاوليا
فخلبك به وبالله التوفيق والكافر بسبب اعتقاده السحر لا توبة له
ولو امرأة في الاصح نسخها في الارض بالفساد ذكره الزيلعي ثم قال
وكذا الكافر بسبب لندقة لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر المذهب
لكن في حظر الخانية الفسوق على انه اذا اخذ السحر او الزندق
الحروف الداعي قبل توبته ثم تاب لم تقبل توبته ولو اخذ بعدها
قتلت واقاد في السراج ان الخاق لا توبة له وفي الشمني الكاهن
قتل بالسحر وفي حاشية البصاوي لم يلاحظوا لداعي الى الاتحاد
والاباحي كالزندق وفي الفتح والمناقب الذي يظن الكفر ويظهر
الاسلام كالزندق الذي لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن
بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاده حرمة وتامه فيه
وفيه يكفر السحر بتعلمه وفعله اعتقد تخريبه ولا يقتل انتهى
لكن في حظر الخانية لو استعمله للتجربة والاستحسان ولا يعتقده
لا يكفر وحينئذ فالمستثنى احد عشر واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل
ان لم يتب لاجتماع المراه والخنى ومن اسلامه بغيره والصبي اذا اسلم
والكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا
راد في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين وامرأتين انتهى
ولو شهد نصرانيان انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما اقل تقبل
ولو على نصرانية قتلت اتفاقا وتامه في اخر كراهية الدار والحق
بالصبي من ولده ثم المرتدة بعينها اذا بلغ مرتدا او السكران اذا اسلم
وكذا اللقيط لا اذا اسلامه حكم لا حقيقي وقيد في الخانية وغيرها
للكره بالخرق اما الذي والمستامن فلا يصح اسلامه انتهى لكن حكمه
المصر في كتاب الاكراه على جواب الفياس وفي الاستحسان يصح فيلخص
وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر شهدا على مسلم بالردة وهو منكر
لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود اذ قول بل لان انكاره توبة ورجوع
يعنى فحينئذ القتل فقط وثبتت بقية احكام المرتد كحبط عمل
وبطلان وقف وبيع توبة زوجة لو فيما تقبل توبته والاقتل
كالردة بسبب غلبة الصلاة والسلام كما مر اشياء زائدة في الجرح فدرأ
من يخلط في هذا المحل واقر المص وحينئذ فالمستثنى اربعة عشر

وفي شرح الوهبانية للمشرى لا يكون كفا اتفاقا يبطل العمل والنكاح
فاولاده اولاد زنا ما فيه خلاف يومر بالا ستخفافا والتوبة ونحوه
النكاح ولا يترك المرتد على رده ما عطا الجزية ولا بان موته ولا
بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد الخاق بدلا للحرب بخلاف المرتد
خانية والكفر كله ملة خلافا للشافعي فلو نصر يهودى او عكسه
ترك على حاله ولم يجبر على العود ويحول ملك المرتد عنها له زوال
موقوف فان اسلم عاد ملكه وان مات وقيل على رده احكم لحاقه
ورث كسب اسلامه وارثه المسلم ولو زوجته بشرط العدة زيلعي
بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده في بعد قضائين رده وفي
ميراث ايضا ككسب المرتدة وان حكم القاضي بحاقه عتق مدبره من
ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وفنم ماله ويودي مكانه
الى الورثة والولا المرتد لا نه المقتن بدابع و يفتي ان لا يصح القضا
به الا في ضمن دعوى حق العبد منه واعلم ان تصرفات المرتد
على اربعة اشسام فنفي عنه اتفاقا مالا يعتد تمام ولا به وهي
جنس لا سبيلاد والطلاق وقبول الهدية وتسلم الشفعة والجر على
عبد الماذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتد الملة وهي جنس النكاح
والذبيحة والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما
يعتد المساواة وهو الخاوضة او ولاية مستغنية وهو المضرى على
ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ عند ما كل ما كان ماله
مالا ياد او عقد تبرع كالمساوية والصرف والسلم والعتق والديس
والكفالة والهبه والرهن والاجارة والصلح عن اقرار وقبض الدلالة
مبادلة حكمية والوصية وبقي امانه وعقله والشك في بطلانها
ولما ايداعه واستيداعه والتقاطه ولقظته فيمنع عدم جوازها
فان اسلم بعد وان هلك بموتله وقتل الحق به الحرب وحكم بحاقه
بطلان لك كله فان اسلم قبل الحكم فكان له لم يرتد ولا لو عاد
بعد الموت الحقيقي يلع وان جاسما بعده وماله مع وارثه اخذه
قبضا او رضا وتوبت المال لانه في الحر وان هلك ماله او ازاله
الوارث عن ملكه لا ياخذه ولو قاتما لصفة القضا وله ولا مدبره وام
ولده ومكانه له ان لم يود وان عجز عاد وقبض ماله تدابع انتهى ويقضى

ما ترك من عبادة في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام مقصود والعصية
تبقى بعد الردة وما ادى من ممانيه يبطل ولا يقضى من العبادات الا بالحل لا نه
بالردة صاير كما لك في الاصل فاذا استلم ولو عن غلبه لم يقط مسلم اصابت
ماله وشيئا يحبه الفضاض واخذ السرقه يعني المال السرق لا لثمة خائفة
واصله انه لو اخذ بحق العبد واما غير فقيه التفصيل او الدية ثم ارتد
او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لم يخرج منها ما نائم حاسما لو اخذ
به كله ولو اصابه بعد ما لم يخرج من دار الاسلام لا يؤخذ بشئ من ذلك لان
الخروج لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا لثا اخذت
بازداد زوجها فلما التزوج باخر بعد الردة استحسانا كما في الاخبار
من ثقة بموته او تطبيقه قلا ثا وكذا لو لم يكن ثقة فانما يكاتب
طلاقها واكثر ما يراها انه حق لا بأس بان تقدر وقتزوج مبسوطة
والمرتدة ولو صغيرة او خشي بحر خيل بدوا ولا تجالس ولا تؤاكل خطايق
حتى تسلم ولا تقبل خلافا للشافعي وان قلها احد لا يضمن شيئا ولو لم يمت
في الاصح وتبولى ضربها جباين الحقيين وليس للمرتدة التزوج بغير دفعها
بديني وعن الامام تسترق ولو في الاسلام وتوا في به حتما لقصد هذا
لشي لا بأس به وتكون قنة للزوج بالاستيلا محبتي وفي الفقه انها في
المسلمين فليست من الامام او يهبها له لو تضرع او مع نصرها لا يمتد
لا تقبل واكتسابها لو رثتها ويرثها زوجها المسلم لو مرتدة وماتت في
العدة كما مر في طلاق المرتدة قلت وفي الروايات ان لا يرثها لو صح
لانها لا تقتل فلم تكن فارة فنام ولدت امته امته فادعاه فبوايته
حرا يرثه في امته المسلمة مطلقا ولدت له لقل من نصف حول واكثر اسلا
نتجلا امه والمسلم يرث المرتدة ومات المرتدة والحق بدارهم وكذا في امته
النصرانية اي الكتابية الا اذا احاط لاكثر من نصف حول من ذوارتد
وكذا لنصفه لعلوقه من ما المرتد فينتبه لقربه للاسلام بالجبر عليه
والمرتد لا يرث المرتدة وان لم يمت مع ماله وظهر عليه شهر لو ارتد
بالحق اي ماله في لا نفسه لانه بالحق لان المرتد لا يسترق فان حج
اي بعد ما لم يمت بالمال سوا قضى بالحاقه او لا في ظاهرا الرواية وهو الوجه
فحق فالحق ثانيا بماله وظهر عليه فهو لو ارتد لانه بالحق انقل لو ارتد
فكان ملكا قديما وحكم ما مر انه لو قبل فسمته بلا شئ وبعدا بقيته

دارهم

لاش

انشا

انشا ولا ياخذ لومثليا لعدم الفائدة وان قضى لعبد شخص مرتد
لحقه دارهم لا يمتد كما يمتد الابن في المرتد مسلما فبدا لها ولو كلالها
للأجل الذي عاد مسلما فجعل الابن كالموكل مرتد فقتل رجلا خطا فالحق
او قتل فدينه في كسب الاسلام ان كان والا فحق كسب الردة بحر من الثانية
وكذا لو افرج عصب اما لو كان الغصب بالخائنة او بالبنية فانه كالبين
اتفاقا ظاهريا واعلم ان جناية العبد والامة والكتاب والمدير
كجنايتهم في غير الردة فطعت يده عمدا فارتد والعياذ بالله وما
منه او لم يمت به فحما مسلما مات منه ضمن القاطع نصف الدية
في ماله لو ارثه في المسيكتين لان السراية حلت محلا غير محصوم
فامدت قيد بالعدالة في الخطا على العاقلة وقيدنا بالحكم بالحاقه
لان ان عاد قبله او اسلم منها ولم يلحق مات منه بالسراية ضمن
الدية كلها لكونه محصوما وقت السراية ايضا ارتد القاطع فقتل
او مات ثم سرى الى النفس فهدر لوعدا نفوات محل القود ولو خطا
فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضا عليهم خائفة
ولا عاقلة المرتد ولو ارتد مكاشدا لم يمتد واكتسب مالا واخر ماله ولم
يسلم فقتل فبدا مكاشدا لولاه وما بقي من ماله الوارث لان الردة
لا تؤثر في الكتابة زوجان ارتدا او خطا فولدت المرتدة ولدان
له اي ذلك المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في كمالهما
والولد الاول يحبر بالضرب على الاسلام وان صلت به ثمة لنتيجة
لابويه لا الثاني لعدم نفعه لحد على الظاهر حكمه كحرقه وقدره
لان لو مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحق فولدت هناك
ثم ظهر عليهم اي على هل تلك الدار فانه لا يسترق ويرث اباه لانه
مسلم ولو لم تكن ولدت له حتى سميت ثم ولدت له في دار الاسلام فهو مسلم
متحالا بيه مرفوق متجلا بيه في لا يرث اباه لرقه بدايه واذا ارتد صبي
عاقل صح خلافا للشافعي ولا خلافا في تحلده في النار لعدم الحق
عن الكفر تلوح كاسلامه فانه يصح اتفاقا ولا يرث ابويه الكافرين
فنزج على الثاني ويحبر عليه بالضرب ففزع على الاول فالحق للاب
وهو ابن سبع فاكتر محبتي وسراجه وقيل الذي يجعل ان الاسلام يب
الجاهة ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المرقايله الطرسوي

في انفع الويل قايلا ولم ادر من قد مره بالسق قلت وقد رايت نقله
ويؤيده انه عليه الصلاة والسلام عرض الاسلام على علي بن ابي طالب
لغالب عنه وسنه سبخ وكان يفخر به حتى قال

- سبقتكم الى الاسلام طرا • علاما ما بلغنا وان حلم
- سبقتكم الى الاسلام ذرا • بصارم ممتي واوان غري
- ثم لم يفرح ورفنا قبل البلوغ طامرا كلامهم نعم اتفاقا وفي الخبر
- عنوا لما نزل به انه مخاطب باذا الايمان كالبالح حتى لو مات بعد
- بلا ايمان خلدي النار نهروني في شرح التوسيعية **شرح**
- بدر وبنو درويشان كفر بعضهم • وصح ان لا كفر وموالج
- كذا قول شيبه قتل بكفرة • ويا حضريا يا ظر ليس بكفر
- ومن يستحل الرقص فالوا بكفر • ولا سيما بالذوق يلهو وثر
- ومن لول قال طمس افنة • يجوز جهور ثم بعض بكفر
- واثباتها في كل ما جاز خازقا • عن النسفي الخ يروى ويغير

ربيع الحارثي بار
الايمان

باب

البنغي لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا بنغي وعرا طلبا لا يحل من
جور وظلم فتح وشرعهم الخارجون عن الامام بغير حق فلو جئنا فلسوا
ببغاة وتماه في جامع الفضولين ثم الخارجون عن طاعة الامام
ثلاثة فطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة ويحجهم حكمهم وخارج ومنهم قوم
لم يستحقوا خروجهم عليه بنا وبنو يرون انه على باطل كفل ومعصية توجب
قتاله بنا وبنو يلم يستحقون زمانا واموا لنا ويسبون لنا ويكفرون
اصحاب بنينا عليه افضل الصلاة واتم السلام وحكمهم حكم البغاة
يا جماع الفقهاء كما حقق في الفتح وانما تكفرهم كونه عن تاويل وان
ناطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما مر في باب الامامة والامام
يصير اما ما يمرس بالبنبا بجه من الاشرف والاعيان وبان ينفذ حكمه
في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان جامع الناس الى امام ولم ينفذ
حكمه فبنهم ليجز عن قهرهم لا يصير اما فاد اصارا لاجار لا ينفذ
ان كان له قهر وعلمة لعوده بالقر ولا ينفذ ولا ينفذ به لانه ينفذ
لخانية وتماه في كمال الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون عن طاعته
او طاعة نايبه الذين الناس به في امان دله وعلموا على بلده عالم اليه

في نسخة ابن سراج

اليه اي الى طاعته وكشف شبهتهم استخبا با فان خبزوا بحتمين
حل لنا قتالهم براحق نفق جهمهم اذ الحكم بذا راعى دليله وهو الاجتماع
والامتناع وبرد عاه الامام الى ذلك اي قتالهم افر من عليهم اجابته
لان طاعته لامام فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع لو
قادوا ولا لزم بيمينه دد مر في المتنعي ولو غوا لاجل ظلم السلطان ولا
يتميم عنه لا يبيح للناس معاذة السلطان ولا معاذتهم ولو طلبوا
المواذعة اجيبوا اليها ان خير المسلمين كاي اهل الحرب واللا لا يحاوي اح
ولا يوحز منهم شي فلو اخذنا منهم ثمنونا واخذوا منا ثمنونا ثم غدرنا
بنا وقتلوا رمونا لا نقبل رمونهم ولكنهم يجيبون الى ان يهلك اهل
البنغي او يتولوا وكذلك اهل الشرك اذا فعلوا برهونا ذلك لا نفعل
برهونهم ولكن نجهزهم على الاسلام او يصيروا ذمة لنا ولو لم فيه
اجبر على حرهم اي اتم قتله وانتم مواليهم واللا لا نعزم الخوف والامام
بالخيار في اسيرهم ان شاقته وان شاحبه حتى يتوب اهل البغي فان
تابوا حسمه ايضا حتى يحدث توبة سراج ونقاتلهم بالمستحقق الا ان
وغر ذلك كاهل الحرب قتالا يجوز قتله من اهل الحرب كسوا وشيخ لا
يجوز قتله منهم مالم يقاتلوا ولا يقتلوا بحرمه مباشرة مالم يرد قتله
ولا نسب لهم ذنية وحلبوا مواليهم الى ظهور توبتهم فنرد عليهم ويح
الكراع اولى لانه انفع فتح وبقيا سعية العبيد يظهرون نقابهم بسلام
وخيلهم عند الحاجة ولا يبين فتح بغير ما من مواليهم بطلقا ولو عند
الحاجة سراج ولو قال المناغي تمت والقي السلاح من يده كفي عنه
ولو قال هت عني لا تظروني امري لحيي توب والقي السلاح هت عنه
ولو قال انا على دينك والقي السلاح لا لان وجود السلاح معه قد
بنا بغيه حتى القاه كفي عنه واللا لا فتح ولو قتل باغ مثله ظهر
عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح لا اثم ايضا وقتلا لانه
ولا يصلي على بغاة بل يكفنون ويدفنون بدائع ويكره نقل رؤسهم
الى الافاق وكذلك رؤس اهل الحرب لانهم مثله وحوزه بعض المشايخ
لوضه كسر شوكتهم او تراخ قلنا فتح ومر في الجهاد ولو علموا على
مصر فقتل مصرى مثله حلا فظهر على المصر فقتله ان لم يجر على
اهله الى المصر احكامهم وان جرى لا لا نقطاع ولاية الامام عنهم

وإذا فذل باع عادل باعيا ورثه مطلقا وبالعكس إذا قال البايع ولذ
فقله أنا على باطل لا يرثه اتفاقا لعدم الشبهة وأنا قال أنا على حق في
الخروج على الإمام فاستدعى دعواه ورثه المأجور بتطلد بانه فالأمر
ابن كمال وفي الفسخ لو دخل باع بامان فقله عادل عملا لثمة الرتبة
تلك في المستامن بقا شبهة الا باعته ويكره حرمها بيع السلاح من أهل الفقه
أنا علم لانه اعانة على الحصة وبيع ما يتخذ منه كالحرير وكوه يكره
لأهل الحرب لا لأهل البني لعدم تصرفهم لعله سلاحا قريبا زواله بخلاف
لأهل الحرب في بيعي قلت وقاد كلامهم ان ما قامت الحصة بعينة
يكره بيعه حرمها والا فانه زنيا نهر وفي الفسخ ينفذ حكم قاضيه لو عادلا
والا وكوكت قاضيه ثم الى قاضيه كتابا فان علم انه قضى بشهادة
عادلين نفذه والا لا **كتاب اللقيط**
عقبه مع اللقطة بل يهاد لعرضهما لفوات النفس والمال وقدم اللقيط
لخلقته وهي مقدمة على المال هو لقة ما يلقط فصيل بجني ففعل
ثم غلب على الولد المبنود باعنيار المال وشرعا سمح لي بولود طرجه اهله
خوفا من العيلة او في الامن تامة الرتبة مضجعة اثم وبخورة غام انفا
فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لولم يرفعه ولم يعلم به غيره ففرض عين
ومثله رواية اعني يقع في بئر شمني والافند وبالمافيه من المشقة والاح
وهو حرم مسلم تبعا للدار لا بحجة رقة على خصم وهو الملتقط لسبق يده
وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودوا ومهر اذا زوجها السلطان
في بيت المال ان يرهن على النقطة وان كان له مال او قرابة ففي ماله او
على قرائته وارثه ولو دته في بيت المال بكتايته لان الحرم بالغم
وليس لاحل اخذه منه فتر او هل للإمام الاعظم اخذه بالولاية العامة
في الفسخ لا واقفه المص تبعا للصرح حرره في النهر كلف لكن لا يبيح اخذه
الا بموجب فلو اخذه احد وخاصة الاول رد اليه الا اذا دفعه بختياره
لانه ابطال حقه وهذا اذا اخذ الملتقط فلو تعدد ورثه احد كما لو
وجه مسلم وكافر فتنازعوا قضى به للمسلم لانه انفع للقط خانبة ولو
استويا فالراي للقاضي بحر حنا ونبت نسبه من واحد تجرد دعواه ولو
غير الملتقط استحسانا لوجها والافنا لينة خانبة ومن اثنين مستوين
كولد امة مشتركة وعبرة المنية ادعاه اكثر من اثنين فخر الامام

انه الى خسة ظامرة في عدم قبول دعوى الزايد ولا يشترط اتحاد
الامر نه لكن في القسمة في غير النظم ما يبيد ثبوته من لاكثر فليعلم
ولو ادعته امراه واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت
له القابلة او قلمت بينة ولو رجلا وامرا تين على الولادة صح دعوى
والا لا لمافيه من تحمل النسب على الغير وان لم يكن لما زوج فلا بد من شاه
رجلين ولو ادعته امراتان واقامت احداهما البينة في اول جبه
وكان اقامت جميعا فلو ابينها خلافا لهما الكل من الخانية وان ادعاه
خارجان ووصف احدهما علامة به اى بحسده لا بثوبه ووافق وهو
اخذ لم يعارضها اقوى منها كبينة الاخر محد يثبه سبقه واسلا
ولو ادعى انه ابنه والاخر انه ابنته فاذا موختي فلو مشكلا قضى لهما
والا فلن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم ذميا **قوله** وللمسلم ان قضى به المسلم
ثنا رجانية ومثبت نسبه من ذمى ولكن هو مسلم استحضانا فتنع من
يده قبيل عقل الا ديان مالم يره من انه ابنه مسلمين فيكون طافرا نهران لم
يكن اى يوجد في مكان اهلا للغة كضريتهم او بيعة او كنيسة والمسيلة
رباعية لا يها لم ايجده مسلم في مكانا مسلم او كافرا في مكانهم فكافرا
كافرا في مكانا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكات كسبقة اختيار
ويثبت من عد وهو حر وان ادعى انه ابنه من زوجته الامة عند مح
وكلام الربيع ظاهر في اختياره ولو ادعاه حران احدهما انها ابنه من
هذه المرأة والاخر من الامة فالذي يدعيه من الحق اقل لثبوت من جانبين
زيلي وان وجد معه مال فلوله غلاما بالظالم ولو فوقة او تحته او داته
ما عليه لا مكان بقرية فيصير له الواحد او غيره اليه بامر القاضي في
ظالم الرواية لانه ما اذ ضايغ ولو قرا القاضي ولاه الملتقط صح ظهري
لانه قضى في فضل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه ان يوالى من شالم يعقل
عنه بيت المال خانية ويدفعه في حروجه ويقبض هبته وصدقه
وليس له ختمه فلو فعل فذلك ضمن ولو علم الختان انه ملتقط ضمن
دخيرة وله نقله حيث شا ويبيح منعه من مصر الى قرية بحر لا ينفذ
للملتقط عليه كاخ وبيع وكذا اجارة في الاصح لانه لوليمة عليه في ماله
ونفذت للسلطان الحديث السلطان ولي من لا و له **قوله** لو باع او
كحل او دبر او كاتب او غنق او مبل وصدق وسلم ثم قرأ انه عبد الزيد

لا يصدق في ابطال شيء ذلك لانه منهم وتامة في الخاتمة ومجهول نسب
كلفيت **كتاب** اللفظة هي بالفتح
وستكن اسم موضع المال المنقطة عني وشروعا ما يوجد ضايعا الى مال
وفي التناخاتية عن المضمرات ما لا يوجد ولا يعرف ما لكه وليس يحل
كل الذي في المحيط ربح ضايع الحفظ على الغير لا للتقليد وهذا يحل
ما علم ما لكه كالواضع من السكران وفيه انه امانة لا لفظه لانه لا يعرف
بل يرفع ما لكه تدبر ربحها لصالحها ان امن على نفسه مخربها والا فالترك
اولى وفي المدايع وان اخذها بنفسه حرم لانه كالغصب ووجب اي فرض
فتح وعينه عند حرق ضايعها كما لو كان المال المسلم حرمته كما لنفسه فلو
تركها حتى ضاعت ثم هل يضمن ظاهرا كلام النهر لا وظاهرا كلام المصروع
لما في الصبر بنية حار ياكل حنطة انسان فلم يبعه حق اكل قال في المدايع
الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفسخ وغيره لو ردها ثم ردها لكانها لم يضمن في
ظاهرا الرواية وجه النقطة صبي وعبد لا يحنون ومده هوش ومعه وكران
لخدم الحفظ منهم فان اشهد عليه بل انه اخذه ليرده على ربه ويكفيه ان يقول
من تحققوه بفشل لفظه فدلوه على وعرفا في مادي عليها حيث وجدها في الخارج
الى ان علم ان ضايعها لا يطلبها او انها تفسد ان بقيت كالاطعمة والتمارات
امانة لم تفسد بل لا تفسد فلو لم يشهد مع التمكن منه اولى بغيرها فلو انكرها
اخذها اخذه للرد وقبل الثاني قوله بيمينه وبه ناخذ حاوي واقوم المصنف
وغيره ولو من الحرم او قبله او كثره فلا فرق بين كان والقطعة والقطعة فينفع
الواقع بها لو فقير ولا تصدق بها على فقير ولو على اصيله وورعه وعرسه
الا اذا عرف انها لذي فتوضع في بيت المال تناخاتية وفي القنية لورثي
وجود المالك وجب لا يصح فان حاد ما لكها بعد التصديق جبريل اجارة فلو
ولو بعد هلاكها وله ثوابها او نصيبها والظاهر انه ليس للموصي والاب
اجازتها غير وفي الوصاية الصبي كبايع فيضمن ان لم يشهد ثم لا يبيده او
ووصيه المصدق وقسماتها في مكانها ما لا الصغير ولو تصدقه باسر
القاضي في الاصح كاله ان يضمن القاضي والامام لو فعل ذلك لانه تصدق
بالغير بغير اذنه ذخيرة او يضمن المسكين وايضا ضمن لا يرجع بعد
على صاحبه ولو اعين قائمته اخذها من الفقير ولا شيء للمنقط للمال او امانة
او ضل من جعل اصلا لا بالشرط كسرده فله كذا فله اجر مثله تناخاتية

كاجارة

كاجارة فاسدة وتجدل لنقاطه البهيمية الضالة ونحوها ما لم يثبت
ضايها فيجوز كره لو تمها ما تدفع به عن نفسها كقرض بغير وكوم لا يل
تناخاتية ولو كان اللفظ في الصخر ان ظن انها ضالة حاوي وهو
في الاتفاق على اللقيط واللفظة متبرع لقصور ولا يتم الا اذا قال
له قاض انفق ليرجع فلو لم يذكر الرجوع لم يكن دينية الاصح او يصدق
اللقيط بعد بلوغه كذا في الجمع اي يصدق على ان القاض قال له ذلك لا
ما رعه ابن التمام الحكك فخر ثم المدون ربه للقطعة وابو اللقيط اوسيه
او هو وجد بلوغه وان كان لها نفع آخرها ما ذن الحاكم واكتفى عليها
كالضال بخلاف السابق وسيجي في بابها وان لم يكن باعها القاض وقط
ثمها ولو لا اتفاق اصح امر به لان ولايته نظرية اخيار فلو لم يكن ثمة
فقط لم ينفذ امر به فخر حشا وله منها من ربه لياخذ النفقة وان هلك
بعد حبسه سقطت وقبلة لا ولا يرفعها الى مدعيها جمل عليه بالاسية
فان يبق علامة حلا لا دفع بلا غير وكذا جمل ان صدقه مطلقا بين الا
وله اخذ كذا لاعم الكنية في الاصح نهائيا النقطة لفظه فصاعت
منه ثم وجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة كجبي
وتوازل لكن في السراج الصحيح ان له الخصومة لان يده احق عليه ديون
ومطالم جمل اربابها وايسر من عليه ذلك من محرقهم فعليه التصديق
بقدرها من ماله وان استغرت جميع ماله هذا من قبل صاحبنا لا فخر منهم
خلافا كونه يده عروض لم يحل مستحقها الغنيار للديون بالاعيان
ومنى فعل ذلك سقط عنه المطالبة من اصحاب الديون في العقبى حتى
وفي العدة وجد لفظه وعرفها ولم يرها فان نفع لها لفقير ثم استرجع
عليه ان يصدق بمثل ما في البادية كاز لرفيقه بيع متاعه وسريره
وحمل ثمنه الى اهله حطب وجد في المان له قيمة ولفظة والا فخلا لفظه
كسائر المباحات الاصلية درر ولا حاوي غريبات في بيت لسان ولم
يعرف وارثه فتركته كلفظة ما لم يكن كثيرا فليت للمال بعد الفحص عن
ورثته سنين فان لم يجدهم فله لومضرا محضه اي ربح حمام اخطط بها
اهل لغيره لا ينبغي له ان ياخذ وان اخذ مطلب صاحبه ليرده عليه لانه كالنظر
فان ربح عده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لغيرها لانه ملك الغير
وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرج له ولو لم يعلم ان يربح غريبا

لا شيء عليه ان شاء الله تعالى قلت واذا لم يملك الفرج فادفعه ففتر اكله وان غلب
ضد فيه ثم اشتراه وهكذا كان يفعل الامام الخواري عليه السلام في الوفا
من شجارت اشجار في غير اصار الا بالاسر بالقتال ما لم يحكم النبي صريحا
او دلا له وعليه الاعتقاد وفيها

واخذك تفاخري النرجاريا تجوز وكثيري وفي الجوز نيك

كتاب الايق

مناسبتة عرضيته التلف والروال والا باق انطلاق الرقيق عند
كذابة ان الكمال ليدخل الخارج من فوجه ومسئله ومودعه ووصيته اخذه
فرض ان خاف ضياعه ويحرم اخذه لنفسه وينبغي اخذه ان قوى عليه
والا فلا بد من الما في البيع حكم اخذه كلفظ فان ادعاه اخر دفعه
اليه ان برهن واستوثق منه بكفيل ان شا لجواز ان يبعه اخر ويخلفه
الحاكم ايضا بالله ما اخرج عن ملكه بوجه وان لم يبرهن عطف على ان يبرهن
واخر الجدة انه عبده او ذكر المولى علامة وجلية دفع اليه بكفيل
فان انكر المولى اباقة مخافة جعله حلقا الا ان يبرهن على اباقة او على
اقرار المولى بذلك ريلعي فان طالت المدة امددة محي المولى باعده القاضي
ولو علم مكانه ليل يتضرر المولى بكثرة التفتة وحفظ نفسه لصاحبه وانفق
عليه منه وان جال المولى بخره وبرهن وعلم دفع باقي الثمن اليه ولا يملك
المولى نقض بيعة اي بيع القاضي لانه بغير الشرح حكم لا ينقض قلت
لكن زابت في عمر وضاف المرحوم ابي السجود مفتي الروم انه صور امر
السلطان بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرة وحلده
ولا يصح بيع عبيد السباهية فلم اخذنا من مشتريها ورجع المشتري
ثبته على البايع قال واما في عبيد الرعايا فكذلك اذا كان بغير
فاحش ولا فللرعايا ان يرضوا بالامر ايضا انتهى بالحني فليحفظ
فانه محرم ولو ربح المولى بغيره او كفايته او استبدالها لم يصدق في
نقضه الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن على ذلك لطف واختلف في
الصالح قبل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف بيمينته فابى اليه
اولى ببق عمده نجابه اجر فقال لم اجده شيئا من المال صدق ولا شيء عليه
ولم يرد خبر لقوله الا في اربعين درهما اليه من مدة سفر فاكثر وهو
اي والحال ان الراد ولو صلبا او عبدا لكن الجعل لولا له من يستحق الجعل

قيد به

قيد به لانه لا جعل سلطان وشيخه وخيرة ووصي يقيم وعائلة ومن
اشترى بمركان وجدته تحذره فقال نعم او كان في عياله وابن واحد
الزوجين بطلاقا ويلج وشريك نصف ووهبا نية ولو اجهة فالمستثنى
احد عشر اربعون درهما فينظر صلحه فيما زاد عليها ولو بلا شرط
استخسا تا ولورد امة وطها ولد يعقل الا باق في محلات طر بختا وان لم
يعدها عند الشاق لثبوتها بالنص فلذا عول عليها ارباب المستون ان
اشهد انه اخذه ليرده والا لا شيء له واداه من قبل منها بنفسه وقيل
يرضخ له براءى الحاكم او يقدر باصطلاحهما به يفتي تنا زانية محر
ولو من المصير يرضخ له او يقسطه كالمروام ولد وموثر ومادون لقن
في الجعل وان مات المولى قبل وصوله اي لا بق وهو مدبر اوام ولد ولا
جعل له لاحتق بما بونه وان ابق منه بعد شهادة المتقدم لم يفتقر لانه
لما نة حتى لو استعمل في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عز القبة
وفي الوهبانية لو ابق المولى اباقة قبل قوله بيمينته ويلزم مرير الرد
فيتمه ما لم يبين اباقة وضمن لو ابق او مات قبله مع تكمته منه لانه
غاصبه لا جعل له في الوجين خلافا للشاق في الثاني لان الاشهاد
عنده ليس بشرط فيه وفي اللقطة لا جعل له مكاتب حرية يد وجعل
عبدا للرهن على المرتض لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اكثر من الدين
فغلبه بقدرد ينفذ والباقي على الراهن لان حقه بالقد المصفون منه
وجعل عبدا وصى برفقته لانيان وبخرمته لآخر على صاحب الخدمة في
في الحال لان المتفقة له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على
صاحب الرقية او بيع العبد فيه ائني الجعل وجعل مادون مديون على
من يستره الملك فانه بيع برد بالجعل والباقي للغير كما يجب جعل ابق
حتى خطا لا يد الاخذ على من سبيروه ومضوب على غاصبه وموثر
على موهوب له وان رجع الواهب بعد الرد لان روال ملكه بالرجوع ينقض
منه وهو ترك المضيق وجعل عبدا في ماله والا بق بنقته لقطه
كما مر ولد حبسه ليرين بنقته ولا يوجه القاضي حصة اباقة ثانيا
ولكن يحبس في نظر راله وقيل يوجه للفقعة وبه جزم في الهداية والحال
خلافا للقطه والفضالة وقدر في الثاني زانية مدة حصة بسة
اشهر ونقته فيها من بيت مال ثم يعودا يبيعه القاضي كما مر شرح

ان بعد البيع قبل القبض المشتري دفع الاموال للقاضي ليبيعه والله اعلم
كتاب المفضود
 مؤلفه المحدثوم وشرعا غاي لم يدر احيى مؤلفه وقع فذومه ام ميت اودع
 الجهر المفتح اي القصر حجة بلا قع فدخل الاسر ومرد لم يدر الحق ام لا
 ومؤلفه حق نفسه حيا بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا ينكر عهده غير
 ولا يقسم ماله قلت وفي معرفة صفات المفتي ابي السعود انه ليس لامين
 بيت المال ترعه من يد من يده ممن امنه عليه قبل ذهابه كما سيجي مقربا
 لخزانة المفتين ولا تفسخ اجازته ونصبه للقاضي من اى وكيل لا ياتحده
 كخلا ته ودونه المظن بها ويحفظ ماله ويقوم عليه عند الحاجة فلوله وكيل
 فله حفظ ماله لا تغير دارة الا باذن الحاكم لا به لعلمات ولا يكون وصيا
 تجنيس لكنه اى هذا الوكيل المفضود ليس خصم فيما يدعى على المفضود من
 دين ودونه وشركة في عقار او قيق وكوه لا به ليس مالك ولا نائب عنه
 وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا عليك الخصومة بالاخلاق
 ولو قضي خصومته لم ينفذ زاد الريلقي في القضاء بتعه الكمال لا بتنفيذ
 قاض اخر لكنه في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضي مجتهد اخر
 ولا يبيع القاضي مالا يخاف فساد في نفقة ولا يبيع غيرها بخلافها
 بخلاف فساد فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن في معرفة
 المفتي ابي السعود وان القضاء ولما بيت المال في زمانه امور
 بالبيع مطلقا وان لم يخف فساد فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاء
 غير مأمور به بفساد ثم الادايع بغين فاحتر له ففسده انتهى في حفظ
 وينفق على عيشه ولاداء ماصوله وفرعة ولا يفرق بينه وبينها
 ولو بعد مضي اربع سنين خلا المالك وميت في حق غيره فلا يرث من
 غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفضود والمفضود بنتان وابنا
 والترك في يد البنيتين والكل مفزون بفقده لا ين واختصوا للقاضي
 لا ينبغي له ان يترك المال عن موضعه اى لا يترعه من يد البنيتين خزانة
 المفتين ولا يستحق ما اوصى له اذ اقامت الموصي كل يؤلف قسطه الى مو
 اقرانه في بلد على المذهب لا نه الغالب اخذوا الريلقي نفوذه للامام
 وطبق ثبوت التنبية ان يحلل القاضي من يده الماله خصما عنه او يبيع
 عليه فيما قبل عليه البينة لخر فقلت وفي واقعات المفتين لقد اقرني

مقربا للقنية انه انما يحكم بوجه لفضلا لا نه امر محقق فالم يتقدم اليه القضا
 لا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القسط وبقية
 يحكم بوجه في حق ما له يوم علم ذلك اى موت اقرانه فله ثمنه من عهده
 الموت ويقسم ماله بين من يرثه الان ويحكم بوجه في حق ما له غير من
 حين ففده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته لما انفق
 ان الا استصحاب وهو طامر الحال حجة دافعة لا مثبته ولو كان
 مع المفضود وارث يحجب به لم يعط الوارث شيئا وان انقض حقه به
 اعطى اقل الضيعة ويؤلف الباقي كالحمل وحمله الفرائض ولذا خذه
 القدرى وغيره **كتاب الشركة** ليس للقاضي تزويج امه غاي مجنون
 وعندهما وله ان يكاتهما ويبيعهما **كتاب الشركة**
 لا يخفى مناسبتها للمفضود من حيث الامانة بل قد يحقق في ماله عند
 مورثه هي بكسر فنكون في المعروف لغة الخلط سمي لها العقد لا تسمية
 وشرعا عمل عن عقد بين المتشاركين في الاصل والبرج جوهره
 وركنها في شركة العين اخلا فاما في العقد اللفظ المضيد له وشرط
 جوازها كون الواحد ثابلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي ان
 عليك متعدد اثنان فاكتر عينا او حطوا كسب هبة البرج في دارها
 فاما شريكان في الحفظ فثنتان او دينا على ما هو الحق فلو دفع للديون
 لاحدهما فلا اخر الرجوع بنصفه ما اخذ فح وسبغ متساوي الصلح وان
 ما جيل لخصاصه لها اخذه ان يجبه للديون قدر حصته وبه رب
 الدين حصته وهما بنية بارت او بيع او غيرهما باى سبب كاجير با او
 اختياريا ولو متخافا كما لو اشترى شيئا ثم اشرك فيه اخضية وكل
 من شركا الملك اجنبي في الامتناع من تصرف مضر في حال صاحبه لعدم
 ثقتهم بالوكالة فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا
 في صورة الخلط لما بينهما بفساد كخطة بشجير وكبنا وشجر وزرع شتر
 فثنتان في قوامه في فضل لثلاثين من العاديه وكوه في فناء وكابن خيم
 وفيها بعد ورقتين ان البطلة كذلك ككن فيها بعد ورقتين اخرين
 جواز بيع البنا والفراس المشترك في الارض المحتركة ولو للاجنبي فثنته
 يجوز بيعه الا باذنه ولو كانت الدار مشتركة دارهما باع احدهما
 بئنا فحينئذ افضيه من بيت معين فلا اخر ان يبطل البيع وفي الواقعا

دارين رجلين باع احدهما اضيائه لآخر لم تجز لانه لا يخلو لما ان يباع
 بشروط التركة او بشروط القلع او للهدم اما الاول فلا يجوز لانه شرط
 منفعة للمشتري سوى تضار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز بشرط
 الهدم والقلع لانه فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع وفي الضادى شجرة
 بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا ولا شجارا قد انتهت اوان القطع
 حتى يضر بهما القطع جاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس القسم
 ضروري في النوازل باع نصيبه من الشجرة بلا ارض بلا اذن شريكه
 اذ اوان انقطاعها جاز البيع لانه لا يضر المشتري بالقيمة والا
 ما يباع فسد ليطررها وفيها باع بنا بلا ارضه على انه يتركه للشريك
 يترك المشترك المشتري البنا فابيع فاسد عماديه من الفصل الثالث
 من مسائل الشيوخ والاختلاف بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه
 الا باذنه لعدم شيوع الشركة في كل حصة بخلاف نحو حمام وطاخون
 وعبد وذاتية حيث يبيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فوائده
 ثم الظاهر ان البيع ليس يقيد بل المورد الاحراج عن الملك ولو ظفنة
 او وصية وتعلمه في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة وهي نافذة
 لما ابتلى بالافنا وزاد الوافي محشي الدرر الشفحة ايها فراجعه
 واما الانفاج به بغيبية شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع
 بالكل ان كانت الارض ينتفعها الزوج والا لا يخرج خلاف الدابة ونحوها
 ونماه في الفصل الثالث من الفضولين وشركة عقاري واقعة بسبب
 عقد قابلية للوكالة وركنها اي ما هيئتها الاجار والقبول وطوفا
 كما لو دفع له الفوا قال اخرج مثلها واشترى والبرج بينهما بشرطها
 في شركة الحقد كون الحقود عليه قابلا للوكالة فلا تنص في مساح
 كما حطاب وعدم ما يقطعها كشرط دراهم سمائة من البرج لاحد
 لانه قد لا يزوج غير المسمى وحكمها شركة في الزوج وهي ربحه تفاوضه
 وعنان وتقبل ووجهه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنان كما سيجي
 اما مفاوضة من التفويض بمعنى المساواة في كل شئ ان نقصنت كالة
 وكفالة كصحة الوكالة بالجهول ضمنا لا قصدا او متساويا مالا
 تنص به الشركة وكذا ربحا كحقيقة الوافي وتضرر اودينا لا يجني
 ان التساوي في التصرف في الدين يستلزم التساوي في الدين

واجازا ابو يوسف اختلاف الملة مع الكراهة ولا تنفع مفاوضة
 وان سكت عننا بين حرو عبد ولو كانا او ما ذونا وصي وبائع
 ومسلم وكافر لودم المساواة واذا اداها لا تنفع بين صبيين لعدم
 اهليتهما للكفالة ولا ما ذوين لتفاوتهما قيمة وكل من موضع لم يقع
 المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كان عننا كالم
 ولا سيجي شرابطه كما سينفع ونفع المفاوضة بين حقي وشافعي
 وان نقا وتا نضر قابلية متروكة التسمية للتساوي بماملة وولاية
 الالتزام بالحجة ثابتة ولا تنفع الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفا
 معناه سراج او بيان جميع مقتضياتها ان لم يذكرها فظها اذا العزة
 للمعنى لا للمبنى واذا سكت فاشترى احدهما يقع مشتركا لا طعام
 اهله وكسوتهم استحسنانا لان الحلوم بدلالة الحال كالمشروط
 بالنقل واداد بالمستثنى ما كان من حوائجه ولو خارجه للوطي ياد
 شريكه كما سيجي وللبيع مطالبة ايها شيا بينهما اي الطعام
 والكسوة ويرجع الاخر لهما ادى على المشتري بقدر حصته ان
 ادى من مال الشركة وكل من لزم احدهما بتجارة ولا استقراض وعصب
 واستهلاك وكفالة عيال بامر لزم الاخر ولو لزمه باقراره
 الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له ولو معتدته فيلزمه خاصة كمر
 وخط وجباية وكل ما لا تنفع الشركة فيه ولزيادة اللزوم انه اذا
 ادعى على احدهما فله تخليف الاخر لو ادعى على الخائب فله تخليف
 الحاضر على عمله ثم اذا قدم له تخليفه التبعة ولو لم يجبه وبطلان
 وهب لاحدهما او ورت ما تنفع فيه الشركة مما تجي ووصل اليه
 ولو تصدقة او ايضا لقوات المساواة وهي شرط كالا بتلا لا تنطل
 بنقص ما لا تنفع فيه الشركة كعرض وعقار وان ائطلت بما ذكر
 صار عنانا اي تنقلب اليها ولا تنفع مفاوضة وعنان ذكر فيها
 المال والا فها تقبل ووجه تعثر التقدير والفقوس النافقة والبر
 اي ذهب وقضة لم يضر بان اجري مجرى النقود المتعامل بها
 والا فحروض وصحت بعرض هو المناع هو التقدير ويحرك قلموس ان باع
 كل منهما نصف عرضه ينصف عرض الاخر ثم عقدا هاهنا وقضة او عنانا
 وهذه حيلة لصحتها بالعرض وهذا ان تساوي قيمة وان تفاوتا باع

باع صاحب لا قل بقدر ما تثبت به الشركة ان كماله بقوله ينصف عرض
 الاخر اتفاق ولا ينصف مال غايب او دين فمافضه كانتا وعناها
 للغير المضي على موجب الشركة واما عناها بالقسر ونقص انقصت
 وكافة فقط بيان لشرطها فنصف من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يقبل
 البيع وان لم يكن املا لكفالة كونه لا تقضي لكفالة بل الوكالة
 وكفالة نعم عاما وخصوصا ومطلقا وموقفا ومع التفاضل في المال
 دون البرج وعكسه وبعض المال دون بعض وخلاف الجاسر كيان
 من احد ما ودراهم من لآخر وخلاف الوصف كيصير سود وان نقل
 قيمتها والبرج على ما شرط مع عدم الخطأ لاستناد الشركة في البرج
 الى العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخطوط وبطال للشري
 بالتمن فقط لعدم تقيس الكفالة ويرجع على شريكه حصته منه
 ان ادى من مال نفسه اى مع بقا مال الشركة والا فالشركة خاصة
 ليلا يصير مستندينا على مال الشركة بلا اندخرو ينطل الشركة
 بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء والملاك على ما لكه قبل الخط
 وعلمها بعده وان اشترى احد ما بماله وهلك بعده مال لآخر
 قبل ان يشترى به شيئا اخر فالمشترى بالفتح بينهما شركة عقد
 على ما شرط ورجع على شريكه حصته منه اى من الثمن بقيام الشركة
 وقت الشراء وان هلك مال احدهما ثم اشترى لآخر بماله هذا يكون مشتركا
 ظهر وصدر الشريعة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرط في اصل
 المال لا البرج لصيرورتهما شركة ملك لبقا الوكالة المصريح بها ورجع
 حصته ثمنه والاى ان ذكرنا مجرد الشركة ولم يتصادقا على الوكالة
 فيها ابن كمال فهو لمن اشتراه خاصة لان الشركة لما بطلت بطل
 ما في ضمنها من الوكالة فيها ابن كمال فهو لمن اشتراه خاصة لان
 وتفسد باشتراط دراهم مسماة من البرج لاحد ما لم تقطع الشركة
 كالمرك لا نه شرط لعدم فسادهما قطا هره بطلان الشرط لا الشركة
 محرر مصنف قلت طرح صدر الشريعة وابن كمال بفساد الشركة
 ويكون البرج على قدر المال وكل من شريك العنان والمفاوضة ان
 ان يستاجر من يتجر له ان يحفظ المال ويبضع اى يدفع المال ايضا
 بان يشترط البرج كور المال ويودع ويجير ويضارب لانهاد ومن الشركة

هذا هو المذهب
 في الشركة
 في البيع والشراء
 في الميراث
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في القتل
 في السرقة
 في الخيانة
 في الجور
 في الغش
 في الكذب
 في البخل
 في الكبر
 في الجور
 في الغش
 في الكذب
 في البخل
 في الكبر

فتضمنها

فتضمنها وبكل اجنبيا يبيع وشراد لونها الهافض لآخر صرح فيه
 صرح ويبيع بما عزو هان خلاصة وينقد ونسبة بزازية ونسافر
 بالمال له جلا ولا هو الصبح خلافا لاشياء وقيل ان له جلا ولا
 ظهيرية وموتة السفر والكراسر اسر المال ان لم يرخ خلاصة
 لا عليك الشريك الشركة الا باذن شريكه جوهرة ولا الرهن لا باذن
 او يكون هو العاقد في موجب الدين وجنيد فيصح اقراره بالرهن
 والارتهان سراج ولا الكتابة والاذن بالتجارة وتزوج الامه وهذا
 كله لو عناها اما المفاوضة فله كل ذلك ولو فاقض ان باذن شريكه
 حازر ولا تنقذ عناها بحر ولا يجوز للمالية عنان ومفاوضة تزوج العبد
 ولا الاعناق ولو على مال ولا الهبة اى لشيء نحوه فلم يجز في حصته شريكه
 وجاز في حوله وخبر وفلكه ولا القرض لا باذن شريكه اذ ناصر كاجنه
 سراج وفيه اذ قال له اعمل براك فله كل تجارته الا القرض والهبة
 وكل ما كان اتلا فالمال او كان تملك المال بغير عوض لان الشركة
 وضعت للاستراج وتواجه وما ليس كذلك لا ينقله عقد ها وصح بيع
 شريكه مفاوض من ترد شهادته له كايته وابية وينفذ على المفاوضة
 اجماعا لا يصح اقراره بدين ولا ينفذ على المفاوضة اجماعا لا يصح اقراره
 بدين فلا ينفذ على المفاوضة عنده بزازية وفي الخلاصة ان شريك
 العنان تجارته لم تجز في حصته شريكه ولو بايع احدهما ليس لآخر
 اخذ ثمنه ولا الخسومة فيما باعه او ادا ته وهو اى الشريك امين
 في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار البرج والضران والضياح
 والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته بجائز الجرم مستدلا بما في وكالة
 الوالدية كل من حكي امر لا يمكن استيفاءه ان فيه ايجال الصمان
 على الخير لا يصدق وان فيه نفق الصمان عن نفسه صدق وانتهى
 فليحفظ هلا الضابط ويضمن بالتعدي وهذا حكم الامانات وفي الخاتمة
 التقدير بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز حوائزم فجاوز ضمن حصته
 شريكه وفي الاشياء حتى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسبة
 جاز كما تضمن الشريك عناها او مفاوضة بحر بموته محملا بصيب صاحبه
 على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخاتمة ويسمى في
 الوديعة خلافا لاشياء **فدروع** في المحيط قد وقع حادثان

كدام

الاولى منها عن البيع نسبة فباعه فاجتبت بفادته حصته وتوقعة
فخصته شريكه فان اجاز فالرجح لما الثانية منها عن الاجراج فخرج
ثم ربح فاجتبت انه غاصب حصته شريكه بالاجراج فيلزم ان لا يكون
الرجح على الشرط انتهى ومقتضاه فسداد الشركة فخر وقية وتخرج
على كونه اما نه ما سيل قاري الهداية على طلب محاسبة شريكه
فاجاب لا يلزمه بالتقصيل ومثله للمضارب والوصي والمقولي فخر
وتضاه ذما نتا ليس لهما قصد بالحاسبة الا الوصول الى سحت المحصول
واما تقبل وتسمى شركة صنایع واعمال ذاتان ان تقوضا فنان
خياطان او خياط وصباغ فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان
تقبل الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تعلم كتابة وقران وفقه
على المفتي به بخلاف شركة دالين ومغنيين وشهود محاكم وتغان
ووعاظ وسوال لان التوكيل بالسوال لا يقع نسبة واشاء ويكون
الكسبيتهما على شرط مطلقا في الاصح لانه ليس بربح بل بترك عمل
فخر تقويم وكل ما تقبله احدهما يلزمهما وعلى هذا الاصل فيطالب
كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجر او يتراد انهما بالرفع
اليه الى احدهما والحاصل من اجر عمل احدهما بينهما على الشرط ولو
الاخر مريض او مسافرا او امتنع عمدا بلا عذر لان الشرط مطلق العمل
لا القابل الاتزان ان الغضار تواسنغان بغيره واستاجر استحق
الاجر بترازية واما وجوه هذا رابع وجوه شركة العقدان عقداها
على ان تشتريا نوعا او انواعا بوجوههما اي بسبب وجاهتهما ويبيحا
الحاصل بالبيع يرفعان منه ثمن ما اشتريا بالنسبة وما بقي بينهما
ويكون كل منهما من الثمن والوجوه عانا ومفاوضة ايضا بشرطه
السابق واذا اطلقت كانت عانا وتضمن شركة كل من الثمن والوجوه
الوكالة لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت
مفاوضة بشرطها والرجح فيها على شرط من مناصفة المشترك
بفتح او مالة ليكون الرجح بقدر الملك ليل يودي الى ربح ما لم يضمن
خلاف العنان كما مر وفي الدرر لا يستحق الرجح الا باخذى ثلاث مال
او عمل او تقبل **فصل** في الشركة الفاسدة لا مخرج شركة في اختلا
واحتشاش واصطياد واستقاوسا ومباخات كاجتناب من جبال

وطلب معدن من كثر ووطخ اجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل
في اخذ المباح لا يصح وما حصل احدهما فله وما حصل له مضافا فلهما نصيب
ان لم يعلم مالكا وما حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه بغير مثله
بالخامس بلخ عند حجر وعند ابي يوسف لا يجاوز به نصف عن ذلك
فيل تقديهم قول محمد يوزن باختياره فخر وعناية والرجح في الشركة
الفاسدة بقدر المال ولا عبء بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما
فللاخر اجر مثله كالودفع دابته لرجل ليبحرها والاجر بينهما فالشركة
فاسدة والرجح للمالك وللآخر اجر مثله وكذلك السفينة والبيت ولو
يبيع عليهما البر فالرجح لرب البر وللآخر اجر مثله الدابة ولو لاحدهما
بخل وللآخر بغير فالاجر بينهما على مثل ما اجر البخل والبحير فخر وتبطل الشر
ان شركة العقيد بوف احدهما علم الاخر اولا لانه عزل حكمي ولو حكما بازنق
لحا قه مرتدا وتبطل ايضا با نكارها ويقول لا اعلم حكم فتح وبفسخ لجرها
ولو المال عروضا بخلاف المضاربة هو المختار بترازية خلا فاللذي يلي
وتتوقف على علم الاخر لانه عزل فخرى ويضمنون مطبقا فالرجح بعد ذلك
للحامل لكن يتصدق بربح مال المحضون تشارطية ولم يترك لحد منهما مال
الاخر بخير اذنه فان اذن كل واحد يلحقا او جهل ضمن كل نصيب صاحبه
وتنقاصا او رجع بالزيادة وان ادب امتحان كان العنان على الثاني
علم باءا صلاجه اولا كالامور باءا الزكاة او الكفارة اذا دفع للفقير
بعد اداء الامر بنفسه لان فعل الامر عزل حكمي وفيه لا يشترط العلم
خطا فالمالك اشترى احد المتعاوضين امة باذن الاخر صريحا فلا يكفي
سكوته ليطاها فله لا للشركة بلا شئ لتضمن الاذن بالشر للوطي
الهيئة الا طريق لحله الا بها حرمة وطى المشتركة وهيبة المشاع فيها
لا تقسيم جائزة وقال لا يلزمه نصف الثمن والبايع والمستحق اخذ كل منهما
وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن اشترى عمدا مثالا فقال له
اخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل الفتيص لم يبع وان بعده صح
ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خسر عند العلم به ولو قال اشركني
فيه فقال نعم ثم لم يبعه اخر وقال مثله واجب بنعم فان كان الضال عالما
بمشاركة الاول فله ربحه وان لم يعلم فله نصفه ككون مطلوبه شركة
في كماله وحيد جرح العبد من ملك الاول ما اشترى ليو من انواع

التجارة فهو يتيقن ويبيّنك فقال نعم جازا شباؤه وفيها تفصيل ثلاثة غلابا
 عقد شركة ففعله أحدهم فله ثلث الأجر ولا شيء للآخرين **فرد**
 القول المنكر الشركة برهن الورثة على المفاوضة لم يقبل حتى يبرهنوا أنه
 كان مع الحي في حياة الميت برهنوا على الإرث والحج على المفاوضة فقبلي
 له بنصفه فخرج فصرق واحد الشريكين في البلد الآخر في السهم واداد
 القسمة فقال ذوا ليدردا استقرضت المال لقول له ان المال في يده
 شراوا كراما فباعوا ثمنه ودفعوه لاحدهم ليحفظه فذسه في التراب
 ولم يحجره حلف فقط دفع للآخرين الا اقرضه نصفه وعقد الشركة
 في الكل فشرى منحة فطلب المال حصته ان لم يصبر لنصفه اخذ للمناع
 بقيمة الوقت بينهما مناع على دابة في الطريق سقطت فاكترى حمارا
 بخيبة الآخر خوفا من ملاك المناع ونقصه جمع حصته فنية دابة مشتركة
 قال البيطارون لا بد من كيتها فكواها الحاضر لم يقم دابتي اثنين سكن
 احدهما وحزيت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشتركة قال احدهما
 لصاحبه عمرها فقال هذه العجاة تكفيني لا ارضى بجارتك فحمره لم يرجع
 جواهر الفناوى وفي السراجية طاحون مشتركة انفق احدهما في عماله
 فليس عبطوع ولو اتفق على عهد مشترك فهو متطوع الكل من مخ المص
 قلت والضابط ان كل من جاز ان يضر مع شريكه اذا فعله احدهما بال
 اذن فهو متطوع والا لا ولا يجبر الشريك العجاة الا في ثلاث وصي فاع
 وضرة تغذر فتممة كبرى ضرورة قناة ويبرود ولا ب وسفينة
 مخينة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة يبنى كل
 واحد في نصيبه السترة لم يجبروا الا جبر وكذا كل ما لا يقسم كجام وغان
 وطاحون وتلمه في متفرقات فضا البحر والعني والاشياء وفي غصبا الحني
 زرع بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف ما يزرع يكون الزرع بينهما قبل
 النبات لم يجز وبعد جاز وان اراد قلعه بقطعه فيقلح من نصيبه
 ويضمن الزرع نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي
 قسمة الاشياء المشتركة اذا اتهم فبالى احدهما العجاة فان احتل
 القسمة لا يجز ولا قسم ولا يفي ثم اجبره ليرجع وتماث في شركة المنظومة
 المحببة وفيها **ك**
 باع شريك شقصه لآخر ولو بلا اذن شريكه باطل

فيما

فيما عدا الخلط والاضلاط جوز ذاك البيع والتقاطي
 ثم الشريك ههنا لو باعنا حصته من غير ان يبايعنا
 ذلك منه الاجنبي وهلكا وكان ذا البعير اذن الشريكا
 فان يثاوا ضمنوا الشريكا ومن اشترى له على قدره ووا
 وان يكن كل شريك اجرا حصته حرام له من اجل
 وكان شخص منهما قد اذنا لذاك في بيعها وبالبينة
 فلا رجوع صاحب المتاجر في ذال الباع على الشريك الاخر
 لو اذن من الشريك سكن في الدار مدة مئة من الزمن
 فليس للشريك ان يطالبه باجرة السكن ولا المطالبة
 بانه ليسكن مثل الاول لكنه ان كان في المستقبل
 يطلب ان يهيأ الشريكا بحاجته فله من ودع الشريكا
كتاب الوقف
 مناسبتة للشركة اذ خلا غير معه في مال غير ان ملكه باق فيها لافيه
 هو لغة الحبس وشرعا حبس العين على حكم ملك الواقف والصدق
 بالمنفعة ولو في الجدة في الاصح انه عنده جاز غير لازم كالخاتمة
 وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على
 من احب ولو غنيا فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه القفو
 ابن النحال وان للشخصه وسيمه ارادة محبوبة لنفسه في ان يبايع الاجنبي
 وفي الاخرة بالتواب يحيى بالنية من اهلها لانه مباح بدليل صحة من
 الكافر وقد يكون واجبا بالنداء فيصدق بها او يثمنها ولو وقفها على
 من لا يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي قدره ولهذا عرف صنعة وحكمه
 كما مر في تخريره وحمله المال المنقوم وركه الا لما ظاهرا خاصة كارض
 هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه من الافاظ كوقوفة لله
 تعالى وعلى وجه الخير والبر واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة فقط فقال
 الشهيد وخزن فتي به للفرق وشروطه شرط ساير البرعات كتحريم تكليف
 وان يكون قرية في ذاته معلوما من غير الاصل لا بكاين ولا مضافا
 ولا مؤمنا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعة وصرف عنه الحاجة
 فان ذكره بطل وقفه بزازية وفي الفتح لو وقف المرتد فقتل امات واراد
 المسلم بطل وقفه ولا يصح وقف مسلم اذى على بيعة او خري في قيل او نحو

ولما دار على دين لا نه قرية حتى لو قال علي من سلم ولده او انقل الى غير القرية
فلا غنى له لو لم شرطه على المذهب والملك يزول عن الموقوف باحواد
اربعة باقرار مستجد كما سيجي بقضا القاضي لا نه مجتهد فيه وصورته
ان يبيله الى المتولى ثم يظهر الرجوع محين المفتي بغيره المفتح الولي من
قبل السلطان لا الحكم وسيجي ان البينة تقبل بلا دعوى ثم هل القضا
بالوقف قضا على الكافة فلا تنفع فيه دعوى ملك اخر وفضل اخر لا
تسمع افق ابو السعد مفتي الروم بالاول وبه جزم في المنظومة المحيية
ورجحه المص صونا عن الجمل لا بطلان لكنه نقل بعادة عن ابي الحسن المحدث
الثاني ومحمد في الفواكه البدرية وبه افق المص او بالوقت اذا علونه
اي بونه كذا امت فقد وقفت دارى على كذا فالصحيح انه كوميته تلم
من التثا بالوقت لا قبله قلت ولوارثه واهله واهله كنه يقسم كالتثا
فقول البرازية انه اذ اى حكا لا حظ في عيادته فاعتره والوارث
بالنظر الخلة والوصية وان لا وبالنظر للخير وان لم ينفذ لوارثه
لانها لم تمنح له بل لغيره بعهده فافهم لوقوله وقضائها في حياتي وبعد
وفاتي موبلا فانه كما نرى عندهم لكن عند الامام مادام جيا هو نذر
بالصدق بالخلة فحليته الوفا وله الرجوع ولو لم يرجع حتى مات
جاء من التثا قلت ففي هذين الامرين له الرجوع مادام جيا غنيا او فقرا
بل وقاض وغيره شربلا بنية فقول لا بد له لو افطر بقبضه القاضي
لو غير مجمل منظوره ولا يتم الوقف حتى يقبض لم يقل للمتولى لان
تسليم كل شى بما يليق به ففي المسجد بالقرار وفي غيره بنصب المتولى عليه
اياها ابن كمال ويصر فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلافا للثاني وجعل
آخر جهة قرية لا تنقطع هذا بيان شرطيته الخاصة على قول محمد لا نه
كالصدقة وجعل ابو يوسف كالعناق واختلف الترجيح والاحذيقول
الثاني احولا وسهل جرح في الدرر وصدر الشريعة وبه جزم يفتي واقف
المهر واذا وقفه بشهر او سنة بطل اتفاقا قادرو عليه فلو وقف على رجل
بعينه عاد بعهده لورثة الواقف به يفتي فحق قلت وجزم في الخلية
نصحة الوقف مطلقا فتنبه واقره الشربلا لى فاذا تم ولزم لا يملك
ولا يملك ولا يمار ولا يرضى فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما مر في
التدبير ولو سكنه للمشتري او الرهن ثم بان انه وقف لصغير لزم الجرح

قنية ولا يقسم بل يتبنا وان الا عند ما يقسم المشاع وبه افق قارى
لهذا انه وغيره اذا كانت القسمة بين القاري او وقف وشريكه للمالك
او الواقف الاخر او لغيره ان اختلفت جهة وقفه قارى هذا انه
ولو وقف نصفه عقارا كله له فاقضى يقسمه مع الوقف صدرا الشرقة
وان كمالا وتزوجت لورثة ذلك فيعززا القاضي الوقت من الملك
ولهم ببيعة بواقي قارى لهذا انه واعنده في المنظومة المحيية لا
الوقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقه اجماعا درر كافي وخلا
وغيرها لا يحق للميراث العين وبه جزم ابن الجيم في فتاواه وفي
فتاوى قارى لهذا انه هذا هو المذهب بقضاهم جزم ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجز الاخر موقعا بكنهه فليس له اجرة ولا له ان يقول انا
استحل بقدر ما استحلته لا للمهاية اما تكره بعد الخصومة قنية
نعم لو استحل كله احرمه بالخلة بلا اذن الاخر لزمه اجر حصة
شريكه ولو وقف على سكا ما اختلف الملك المشترك ولو موطا
للأجرة قنية قلت ولو قبضه ملك وقبضه وقف بياقي في الغيب
ويؤول ملكه عن المسجد والمضلى بافعل ويقول جعلته مسجدا
عند الثاني وشرط محمد والامام الصلاة فيه جماعة وقيل يكفي واحد
وجعله في الخانية ظاهرا رواية **ف** اراد اهل المحلة
نقض المسجد وبناه احكم من الاول لان الثاني من اهل المحلة لم ذلك
بنازية واذا جعل تحت سرداب المصلحة اى المسجد حار كسجد القديس
ولو جعل لغيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى طريق
وعزل عن ملكه لا يكون مسجدا وله ببيعة ويورث عنه خلافا للثاني
لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه حيث لا يكون مسجدا
الا اذا شرط الطريق ريلجى **ف** لو بنى بيتا للامام لا يضر
لانه من المصالح اما لو بنت المسجد ثم اراد البناء منعه ولو قال
بنيته ذلك لم يصدق تناخا بنية فاذا كان هذا في الوقف فكيف
بغيره فيجب جهده ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا
ان يجعل شيئا منه مستقلا ولا سكتي بنازية ولو حرج ما حوله وانفق
عنه يبقى مسجدا عند الامام والثاني ابل الى قيام الساعة وبه افق
حار ولا القديس وعاد الى الملك اى ملك الباني او ورثته عند حرج

وعر الثاني ينقل الى مسجد اخر باذن القاضي ومثله في خلاف المذكور
 حشيش المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والميراث الم
 يتبعهما فيعرف وقف المسجد والرباط والخوص والبئر الى قريب مسجد
 او رباط او حوض او بئر كية فندرج على قولهم ادرا وفيها وقف ضيقة
 على الفقير وسلمها للموتى ثم قال توصيه اعطى من غلته فلا تاكله وفلا تاكله
 لم يصح لغير وجه عن ملكه بالتمجيل فلو قيله صح قلت لكن يصح بحري
 لغناوى مويذارة ان للواقف الرجوع في الشرط ولو سجد لا الحاد
 الواقف والجهة وقيل رسوم بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقفها
 جاز الحاكم ان يغير من فاضل الوقف الا ان يسهل لا نهما حينئذ كشي ولو
 فان اختلف احداهما بان بنى رجلان مسجدان او رجل مسجد او مدرسة
 ووقف عليهما اوقافا لا يجوز له ذلك ولو وقف الفقير ببقره واكره
 بغيره بن عبده الخاثنون صح استحسانا ببناء الفقير ورجاز وقفها
 القز على مصالح الرباط خلاصة ونفقته وجبايته في مال الوقف
 ولو قيل عمدا لا تؤد فيه بوزارة بل ليجب قيمته للبشرى فها صح وقف
 مشاع فحقى بجواره لا نه معتد فيه فالحق في المقتل ان يحكم بوقف
 المشاع وبطلانه لا خلاف الترجيح واذا كان في السلسلة فولا ان
 صحيح ان جاز لا فنا والفضا لحد ما جرح ومصف وكما صح ايضا وقف
 كل موقوف فندافيه قائل للناس كفا س وقذوس بل ودرام وقدنا
 قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به بما يدرى من مخرجات الفتى الى السعد
 ومكيد ومودون فيساح ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة فغلى هذا
 لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لم يدرى ان يزرعه لنفسه فاذا
 ادرك اخذ مقداره ثم يقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصة وفيها وقف
 بقرة على ان ما خرج من لبنها او سمنها للفقير ان اعتاد ذلك رجوع
 ان يجوز وقدر جواره وثيابها ومصحف وكتب لان المتعامل يترك
 به القياس لحديث ما رآه المستلون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف
 ما لا تعامل فيه ككتاب ومناع وهذا قول حم وعلمية الفتوى اختيار
 والحق في البحر السفينة بالمتاع وفي البرازية جاز وقف الاكسية على
 الفقير فندفع اليهم شيئا ثم يردونها بعده وفي الدر وقف مصحفا
 على اهل مسجد للمقرات كيجنون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرافيه

ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه عرف حكم كنه لا وقاف نقل
 من محالها لا انتفاع بهما وانفقها بذلك يستلون فاند وقفها على
 مستحق وقفه لم يجر نقلها وان على طلبية العلم وجعل مقرها في غير
 التي تكون كذا ففي جواز النقل يزداد في يد من غلته بجارته
 ثم ما هو اقرب لحداته كما مام مسجد ومدرس مدرسة يعطون بقدر
 كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى اخر المصالح وانما نه في البحر
 وان لم يشترط الواقف لا تقتضا وتقطع لجهات للعمارة ان لم يخصص
 بين فتح فان حيف كمام وخطيب وقر ش قدروا فيعطوا المشروط
 لهم ولما الناظر والكاتب الجاني فان علوا من العمارة فلام لجة علم
 لا المشروط جرحا في المنسوخ وهو الحق خلافا في الاشياء وفيها
 عن الذخيرة لوصوف الناظر لم مع الحاجة الى التغير فحق وهو يرجع عليهم
 الظاهر لا لتغيره بل يدفع وما قطع للعمارة ليقطع رأسا وفيها لشرط
 الواقف تقديم العمارة يدفع ثم الفاضل للفقير او المستحقين لزم النا
 امساك قدرا للعمارة كل سنة وان لم يحجته الا ان جاز ان يجرى حاشا
 ولا غلة بخلاف ما اذ لم يشترطه فيلخص الفرق بين الشرط وعده
 وفي الوهبانية لوزاد الموتى لانقا على امر المثل ضمن لكل وقوع
 الاجارة له وفي شرحها للشرى لا في عند قوله

ظ

• • ويدخل في وقف المصالح قيم • امام خطيب المودن بجبر •
 الشعاير التي تقدم شرط ام لم يشترط بعدا للعمارة بنى امام وخطيب مدر
 وقاد وفر ش ومودن وناظر وشمس ريت وقناديل وحصر وما وضو كلفة
 نقله للميضاة فليس بشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من
 الشعاير فتقدم بهم في دفتر المحاسبات ليس بشرى ويقع الاشتباه في
 بواب ومرملا في قاله في البحر قلت ولا ترد في تقديم بواب
 ومرملا في وخادم مظهره انتهى قالت اما يكون المدرس من الشعاير
 لو مدرسا لمدرسة امام مدرس الجامع فلا لا نه لا يتعطل لحيته بخلاف
 المدرسة حيث تقفل اصلا وهل يا خذ ايام البطالة كعيد وريضان
 لم اره وبينني الحاقه ببطالة القاضي واختلفوا فيها والاصح انه يلة
 لانها للاستراحة اشياء من قاعدة محكمة ويستحق ما لو عاى فيلخص
 ولو كان الموقوف اذا اعمارته على من له السكنى ولو سجد من له لان

الغلة اذا العزم بالغنم ذل ولم يرد في الاصح يعني لما تجب العمارة عليه
 بقدر الصفة المذكورة الواقف ولو اتى من له السكتى او غير الفقير
 عمر الحاكم اى اجرها الحاكم منه او من عمره وعمرها يلحقها لعمارة الواقف
 ولم يرد في الاصح الا برضى من له السكتى ويلى ولا يجزى الا على العمارة ولا
 فتح العمارة من له السكتى بل المتولى والقاضي ثم ردها بعد التخيير الى
 من له السكتى رعاية المحققين فلا رعاية على من له الاستقلال لانه لكن
 لمفلس سكن هل تفرقه الاجرة الظاهر لعدم الفائدة الا اذا احتج
 للعمارة فيما اخذها المتولى لتجربتها ولو اولى المتولى بغيره القاطن
 على عمارته مما عليه من الاجرة فان لم يقبل يثبت متوليا ليجرها ولو شرط
 الواقف غلتهما له وتوهمتها عليه صحا هل تجزى على عمارتها الظاهر لا
 نهرو في الضخ لولم يجد القاضي من يستأجرها لم ارها وخطرت انه يجزى
 بين ان يجزى او يرد لها لورثة الواقف قلت فلو كان مال الوارث
 وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه ان تعذر
 اعادة عينه الى عمارته ان احتاج والا حفظه ليجتاح الا اذا احتاج
 ضياعه فيبيعهم ويمسك ثمنه ليجتاح كما رأى ولا يقسم التفضيل او ثمنه
 بين مستحقى الوقف لان حقه في المنافع لا العين جعل الشئ اى جعل البا
 شيان الطريق مسجدا لضياعه ولم يضر بالبارى جاز لانها للمسلمين
 كعكسه اى يجوز عكسه وموتما اذا جعل في المسجد ممر لغار واهل السما
 في الجوامع وجاز لكل احد ان يمر فيه حتى كافر ولا الجنب والحائض والدواب
 ويلى كاجل الامام الطريق مسجدا لا عكسه لجواز الصلاة في الطريق
 لا للروى في المسجد فخذ ارض ودار وحانوق بحجب مسجد ضاق على
 الناس بالنفحة كرها درو عمارته جعل الواقف الولاية لنفسه جاز
 بالاجماع وكذا لو لم يشترط لاحد في الولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب
 لغير خلاف لما نقله المصنف ثم لو صيبه ان كان والا فالحاكم فتاوى ابن نجيم
 وقارى الهداية ويصح ويبرع وجوبا بترازية لو الواقف في نفسه
 بالاولى غير ما مؤن او عا جاز او ظهر به فسق كشراب خمر ونحوه فتح
 او كان يصرف ماله في الكسبية لغير احتيا فان شرط عدم ترعه لوانه لا
 يترعه قاضي ولا سلطان مخالفة حكم الشرع فيبطل كالوصى فلو ماتوا
 لم يفتح تولية غيره اشباه وجاز جعل غلة الوقف او الولاية لنفسه عند

العمارة والفقير وصاحب المال المتولى والفقير وصاحب المال المتولى

جازم

التلذذ

الثاني وعليها الفتوى وجاز شرط الاستبداد به ارضا اخرى جديدا
 او شرط بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى اذا شا قاذ اقل صارت
 الثانية كالاولى في شرائها وان لم يدر كرمها ثم لا يستبدلها بشا كانه
 حكم ثبت بالشرط والشرط وجوبه الاولى الثانية واما الاستبدال
 ولو للمساكين ان يردون الشرط فلا يملك الا القاضي ذلك وشرط في البحر
 حرجه عن الاستفاد بالكلية وكوت البذل عقار والمستبدل قاضي
 الجنة المضرب في العلم والعمل وفي النهران المستبدل قاضي الجنة
 فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو كدر اثم والد نايير وكذا عد
 وهي احدى المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسطه في الاثنا
 وزاد ابن المصنف في رواه ثمانية وهي اذ انقض الواقف ورأى الحاكم ضم
 مشارف جاز كالوصى وعزاها لا تفع الوسايل وفيها لا يجوز استبدال
 العامر الا في اربع قلت لكن في معروضات المفتي اى السعد اذ في
 سنة احد وخمسين وثمانية ورد الامر الشريف بمنع استبدال امر
 ان يصير باذن السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة انتهى فليحفظ
 وفيها ايضا لشرط الواقف العزل والنصب وسائر التصرفات لمن
 يتولى من اولاده ولا يداخلهم احد من القضاة والامراء وان دخلوا بهم
 فخلعهم لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب بانه في سنة اربع واربعين
 وثمانية حررت هذه الوقفيات المستروطة هكذا فالمتولون لو من
 الامراء يرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع ومنه وهم ربيعة
 بفرض اراهم مع قضاة البلاد على المشروع من المواد لا مخالف القضا
 المتولين ولا المتولون القضاة لهذا ورد الامر الشريف فالواقفون
 لو ادادوا اى تساد صدر بصدروا اذا دخلهم القضاة والامراء فخلعهم
 اللعنة فم الملعونون لما نقل ان الشرايط المخالفة للشرع جميعها
 لغو وباطل انتهى فليحفظ بغيره وقف البناء فصداديه وبها ان الارض
 مملوكة لا يبيع وقيل صح وعليه الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف
 البناء والغراس بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجه شاح الوهم
 واقفه المصنف لانه منقول فيه تعامل فيتعين به الا فتاوان وقو
 على ما عين البناء جاز تبعا لاجماع وان الارض جهة اخرى فختلف فيه
 والصحيح الصحة كما في المنظومة الجيبية وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار

بلا ارض فاجاب بجمع لو الارض وقفها ولو تغير الوقت وسئل ايضا
عن البناء والغرس في الارض المحترقة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف
العين المربوطة او المستأجرة فاجاب نعم وفي البرازية لا يجوز وقف
البناء ارض عارية او اجارة وانما حكم الزيادة في الارض المحترقة ففي
المسئلة حانوت لرجل في ارض وقف فابى صاحبه ان يستأجر الارض باجر
المثل ان العجزة لو رقت تستأجر باكثر مما يستأجر امره برفع العجزة
ويؤجر اخيره والا تترك في يده بذلك الاجر ومثله في البحر وفيه لو زيد
عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند راس الشهر ثم انصرف البيع
لم يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضا المستأجر وان لم يرض يترقى
الى ان يخلص ملكه محيط بقي لو اجارته مساندة او مدة طويلة والظاهر
انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة
انما كانت لسبب البناء لا لزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف لا فظلا
ففي البحر لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها
رجلا قال واغلب اوقاف الامراء عصرنا ما هو اقطاع يجعلونها
مستزاة صورة من اكيل بيت المال وفي الوهبانية

• • • • •
• • • • •
قلت وفي شرحها للشرع بل لا يوكد ببيع اذ نه بذلك انفق عبوة
لاصلها بقاملك ما لكها قبل الفسخ اطلق القاضي ببيع الوقف غير
للسجل لو ارث اواقف فباع صح وكان حكما بطلان الوقف احد تسجله
حتى لو باعه اواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه جهة اخرى وحكم
بالثاني قبل الحكم بدروم الا وادع الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد
كما خففه للمصنف كافتى به بتعايشه وفاري الهداية والمندلايق
السعود قلت لكن جملة في الشرع على القاضي المجتهد في الاجتهاد ولو اطلق
القاضي البيع لغيره اى غير الوارث لا يصح بوجه لانه اذا بطل
عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغير لا يجوز در رجعي بغير طريق
شرعي لما في العادة ببيع القيم الوقف بامر القاضي ولا يه جاز
قلت واما المسجل لو انقطع بثوته واراد اولاد اواقف ابطاله
فقال المفتي ابو السعود في مخرجات قد منع القضاة من استماع
هذه الدعوى فليحفظ الوقف في مرضه فيه من الثلث مع القبض

فان خرج الوقف من الثلث او اجارة الوارث فغديته اكل والابطال
في الزايد على الثلث ولو اجاز البخش جاز بقدره ويطل وقف رهن
نفسه ومريض ومديون بحيط بخلاف صحيح لو قبل الحرف فان شرط وفا
دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا شرط
ولو وقفه على غيره فخلته لمن جله له خاصا فناوى ابن خنيم قلت
فيديوحيط لان غير المحيط جيز يجوز في ثلث ما بقى بعد الدين لوله ورثه
والا ففي كله فلو باعها القاضي ثم ظهر مال شري به ارض بدلا وقيامه
في الاستعاق في باب وقف المريض وفي الوهبانية

• • • • •
• • • • •
اي والافيطل او للغلة يميل فليست مل قلت لكن في مخرجات المفتي
ابو السعود سئل عن وقف على اولاده وهو من الدين هل يصح فاجاب
لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بقدر
ما شمل بالدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلاثة اوجه اما للمفقير
ولما لا غنيا ثم الفقير او يستوي فيه الفقيران كرباط وخان ومقابر
وسفارات وقناطر ونحو ذلك كساجد وطواحي وطين كالحياج
الكل لذلك بخلاف الادوية فلم يجز لغنى بلا تميم او تخصيص بقدر
لا غنيا سجا للمفقير فنية **فصل** في اوقاف صحيح وبانه اخرجه
من يده ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا يستمع دعوى وارثه
قضا در وفي الوهبانية

• • • • •
• • • • •
فصل في اوقاف شرط اوقاف في اجارته فلم يرد القيم بل القضي
لان له ولا يه النظر لفقير وغايب وميت فلو اعمل اواقف مدتها
فيل يطل الزيادة للقيم وكثيرا تقيد بسنة مطلقا لها اي بالسنة
يفتي في الدار ثلاث سنين في الارض لا اذا كانت المصلحة بخلاف
ذلك وهذا مما يختلف زمانا وموضعا وفي البرازية لو اخرج لذلك
يفقد عمودا فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والثاني لا لانه
مضاف قلت لكن قال ابو جعفر الهنوي على ابطال الاجارة الطولية
ولو جفود ذكره الكرماني في الباب التاسع واقره قدري فندى وبيحي
في الاجارة ويؤجر باجر المثل ولا يجوز بالاكل وهو المستحق قارى الهداية

لا ينقصان يسيرا واد لم يرغب فيه الا بالاقبال اشباه فلورخص اجرة تعدل العقد
 لا يفسخ العقد المردوم الضرر ولو زاد اجره على اجر مثله قبل يقعد ثانيا على
 الاصح في الاشياء لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد فله المتولى فسخها
 به يفتى ومالم يفسخ فله المسمى وقيل لا يقعد به ثانيا كزيادة واحد يقيننا
 فانها لا تقصر وسيجي في الاجارة والمساكن الاول اولى من غيره اذا قيل
 الزيادة والوقوف عليه الخلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى
 لو عصب منه الوصف لا بتولية او اذن فاض ولو اوقف على رجل معين
 على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الخلة لا العين وهل يملك السكنى
 من يستحق الربح في الوهبانية لا وفي شرها للشر بنالاي والتخبر نعم
 والوقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل كالب وكذا وصى خاتمة اجر
 منزل صغير بدون فانه يكره المستاجر تمامه اذ ليس لكل منهما ولاية
 الخط والاسقاط وفي الاشياء عن القنية ان القاضي يجره بالاستجار
 باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا
 مع قدرته على الرفع للقاضي لا عزامة عكسية وانما هي على المستاجر ولا
 ظفر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 فضاوم يانه انتهى فليحفظ قلت وقيد باجارة المتولى لما في غصب
 الاشياء لو اجر الخاص ما نافعه مضمونة من مال وقف او بيتهم او احد
 المستاجر المسمى لا اجر المثل وعلى الخاص مرد ما قضى لا غير لتاويل
 العقد انتهى فليحفظ يفتى بالصمان في غصب عقار الوقف وغصب
 منافعه او اطلاقها كما لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولى بلا اجر
 كان على الساكن اجر المثل ولو غير محدود للاستغلال به يفتى صيانة
 للوقف وكذا منافع مال البيتهم درر وكذا يفتى بكل ما هو انفع للوقف
 فيما اختلف العلماء فيه حاوي القدي ومتى قضى بالقيمة شري لمعاذ
 اخر فيكون وخفا بدلا الاول والى تقبل فيه الشهادة حسبة بدون
 الدعوى اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء لان حكمه
 المتعلق بالخلة وهو حق الله تعالى فحق الوقف على معينين هلك
 تقبل بلا دعوى في الخاتمة ينبغي لا اتفاقا وفي شرح الوهبانية للشيخ
 حسن وهذا الفضيل هو المختار وفي الشارخانية ان هو حق الله تقبل ولا
 لا الا بالدعوى فليحفظ قلت لكن بحث فيه ابن الشحنة ووافق للمص

مختار

يقول

بقولها مطلقا بثبوت اصل الوقف للفقر او بشرط الدعوى بشوق الاحتياج
 لما في الخاتمة لو كان ثمة مستحق ولم يدع لم يذكر يدفع له شي من الخلة
 ونصرف كلها للفقر قلت ومفاده انه لو ادعى مستحق مع انما
 لا نسمع منه على المقتضى به الا بتولية كما مر فندبر وفي الاشياء لنا شاهد
 حسبة في اربعة عشر وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه
 اصل الوقف فانها نسمع عند البعض والمفتي لا الا بتولية فاذا لم
 نسمع دعواه فالاجبي اولى انتهى وقد مر قبة وبشرط في دعوى
 الوقف بان الوقف ولو اوقف قد عياني الصبح بزازية ليلا يكون اشياء
 للمجهول وفي العمادية تقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة
 السامع الرجال والشهادة بالشهرة لاثبات اصله وان صرحوا به
 اي بالسمع عند المختار ولو اوقف على معينين حفظا للاوقاف لغيره
 عن الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهرة لاثبات شرائطه في الاصح
 درر وغيرها لكن في المجتبى المختار قبولها على شرائطه ايضا واعلمه
 في الخارج واقره الشر بنالاي وقواه في الفسخ بقوله سلك بمنقطع
 الشوق للمجهولة شرائطه ومصارفها كان عليه في دواوين القضاة
 انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة والمدعى اعم حر وبيان المصنف كقولهم
 على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة الوقف عليه فتقبل بالتسامح
 وبعض مستحقيه وكذا بعض الورثة ولا ثالث لما ذكرنا في الاشياء
 قلت وكذا الوثبت اعساره في وجه احد الخرم كما سيجي فثامل فظنوا
 تقبل بينة الافلاس بخيبة المدعى وكذا بعض الاولياء المتساوين
 يثبت الاعتراض لكل كمالا وكذا الامان والفقود ولاية بازالة
 الضرر العام عن طريق المسلمين والبتع تقيضي عدم الحصر ثم اعلم
 ينتصب اصل الورثة خصما عن كل نوع دعوى دين لا عين مالم يكن
 بيده فليحفظ ينتصب خصما عن كل اي اذا كان وقف بين جماعة ولا
 واحد فلو احدى منهم او وكيله وقيل لا ينتصب فلا يصح القضا الا بقدر
 ما في نير الحاضر وهذا اي انضاب بعضهم اذا كان الاصل ثانيا والافلا
 ينتصب احد المستحقين خصما وتماه في شرح الوهبانية اشترى المتولى
 بمال الوقف دارا للوقف دارا للوقف لا تلحق بالمنازل الموقوفة
 ويجوز بيعها في الاصح لان للزومة كمالا ما خيرا ولم يوجد لها هنا

مات المودن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقت سقط لانه كالملة
كالقاضي وقيل لا يسقط لانه كلاجرة كذا في رد المحتار لا يرد
وعندها قال المصنف وظاهر ترجيح الاول كحكاية الثاني بقيل
قلت وقد جزم في البغية التحصيل الفنية بانه يورث بخلاف راق
القاضي كذا في وقف الاشياء ومختم النهر ولو على الامام دار وقف
فلم يستوف الاجرة حقها ان اجريها المولى سقط وان اجريها الامام لا
عمادته اخذ الامام الغلة وقتل لادراكه وذهب قبل تمام السنة لا يستوف
منه غلة باقي السنة فصار كالجزية وموت القاضي قبل الحول ويجزى الا
غلة باقي السنة لوفيقه وكذا الحكم في طلبية العلم في المدارس رد المحتار
ابن النخبة الغيبة المسقط للعلوم المقترضة للعزل ومنه
وما ليس به من ادلم يرد على ثلاث شهور فهو يخفى ويغفر
وقد اطلقوا لا يجزى التهم مطلقا لما قدم في الحكم في الشرح بسوق
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج واصله الرحم اما
فيها فلا يستحق العزل والعلوم كما في شرح الوهبانية للشرنايلي
وفي المنظومة المحية
كذلك حكم سائر الارباب اولم يكن عذرا فذا من باب
لا تجز استنابة الفنية لا ولا المدرس لعذر حصلا
واللتولى لو وقف اجزا كمنه في صكه ما ذكر
من اي جهة تولى الوقف ما جوز واذ لك حيث يلغا
ومثله الوض اذا اختلف حكمه ما في ذا على ما يعرف
بحسب التقليد والمضيق كل التصرفات كيلا للنفس
قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضمانية في جواز الاستنابة
ونقل الاجماع على ذلك فليحفظ ولا يثبت القيم الى الوقف ثم لوصيه
لعتا بمقامه ولو جعله على امرأ لو وقف فقط كان وصيا في كل شيء خلافا
الثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل اخر وصيا كانا ناظرين مالم يخص
وتعاده في الاشعار فلو وجد كتاب وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني
متأخر اشتركا بحر **فرد** طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر
لان مولى فيزيد السقيط من الامات المشروط له بعد موته لو وقف ولم
يوص الى احد فولاية النصيب للقاضي اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية

كامل وما دام احد للتولية من قارب الوقف لا يجعل المتولى من الاجاب
لانما اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليه لم ياد المتولى اقامته غيره مقامه
فخصاته وصحته ان كان التفويض له بالشرط علمامه ولا يملك عزله الا
اذا كان الوقف جعل له التفويض والعزل والا فان فوض في حق من لا يصح
وان في مرضع مونة صح ويبتغي ان يكون له العزل والتفويض الى غيره كالا
اشياء قال وسيت عن ناظر معين بالشرط ثم مر بعده الحاكم قبل اذا فوض
النظر لغيره ثم مات تنتقل الحاكم فاجبت فوض في صحته فلم وان
فوض في مرض مونة لا مادام المتولى باقيا الفتيان وعز وقف شرط
مرتبيا لرجل معين ثم من بعده للفرع فخرج عنه لغيره ثم مات هل ينتقل
للفرعا فاجبت بالا انتقال وفيها الوقف عزل الناظر بطلقا به يبقى ولم
ارحكم عزله لمدرسا وامام ولما ولولم يجعل ناظرا فنصب لقاضي لم يملك
الوقف اخلجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الوقف اذا القاضي صح لا
لاباح دارا ثم باعها المشتري من اخر ثم ادعى في كنف وفقتها او
قال وقف على لم يقع فلا يحلف المشتري واذا اقام بيمينه حجة شرعية
قلت فيبطل البيع ويلزم اجر المشتري الا في الملك واستحق على
على العقد بزازيته وعندها وليس للمشتري حصة بالقرينة من
الاستحقاق وهي احدى المسائل المستترة من قولهم من سعى في تقض ما تم
من جهته فحجبه مردود عليه واعتد به في القرض والجرانه اذ ادعى
وقفا محكوما بلزومه قبل والا لا وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف
في باب الاستحقاق لكن اعتمدا لا والكتاب يتبع للكثرة وغيرها في
العادية لا تقبل عند الامام فلو اختار وصيه الربيع قال وهو لوط
وفي دعوى المنظومة المحية وهذا في وقف هو حق الله تعالى اما لو كان على
العباد لم يجز قلت وقد قد سابقوا ما مطلقا لشوق اصله لماله
للفقرا ان تدبر وفي فناوي ابن نجيم لم يسمع دعواه ويثبت ويبطل
البيع الباقي للمسجد اولى من القوم بنصب الامام والمودن في المختار
الا اذا عين القوم اصلح ممن عين الباقي صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه
فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له او على مكان هيا لها مسجد او مدرسة صح
في الاصح ونصرف الغلة للفقرا الى ان يولد لزيد او يبنى المسجد عمادة زادت في الشهر
ويبتغي ان لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع مطالبة فدرس

في غيرها لتخزين التذريس فيها ان تصرف العلوقة له لا للفقر كما يقع
 في الروم **فروع** مهمة حدثت للفقهاء في اصدار الامام ارضا على
 ساقية ليصرف حراجها لتكفيها فاستغنى عنها حراج البلد فمقلها
 وكيل الامام ساقية هي ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان لا ولا
 على الملك ارضا على الملك فيصح فحينئذ يلزم المرصد عليه اذاتها
 كما كانت لما في الحواشي الحوض اذا خرج من فناء وقاعة في حوض اخر فلو اراد
 كبيرة فيها سيوت وقف بينهما على عتيقة فلان والباقي على ذنبه
 وعقبه ثم على عقبه ما لا وقف على الخنقا هل يدخل من خصه بالبيت
 في الثاني اختلف الا فناء الخلف من خلاف من كورني الذخيرة لكن في
 الخاصة اوصى رجل بال وللفقر بال والموصى به محتاج هل يصح من نصيب
 الفقراء اختلفوا والاصح نعم استاجر دارا او فوفة فيها اشجار مثمرة
 هل له الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف لم يأكل لما في الحواشي
 غرس في المسجد اشجارا تضر ان غرس للمسبيل فكل مسلم الاكل ولا فناء
 لمصلحة المسجد حجة قوله شرط الواقف كفضا الشارع اذ في المفهوم
 والادلة وجوب العمل به فيجوز حكمة وظيفته او تركها لمن يعمل والائمة
 لا سيما فيما يلزم بتركها بقطيل الكل من المهر وفي الاشياء المأتمنة
 في الاوقاف طحا شبه الاجرة اذ في زرع المباشرة والحل للاعتيا وشبه
 الصلة فلو مات او غزل لا تشتد العجلة وشبه الصدقة لم يصح اصل
 الوقف فانه لا يصح على الاعتيا ابتداء وتامه فيها يكره اعطاء نصيب الفقير
 من وقف الفقراء اذا وقف على فقر فرائسته اختيار ومعه يعلم حكم
 الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فيلخص ليس للقاضي ان يقرر
 وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاختلال النظر على الوقف
 بجر مثله قنية يجوز الريادة من القاضي على محالوم الامام اذا كان لا يهينه
 وكان عالما نقيما ثم قل بعد ورقنين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الحج
 قلت واعتمده في المنظومة المحببة ونقل عن المبسوط ان السلطان
 يجوز له مخالفة الشرط اذا كانت غايها جهات الوقف فزاد وزاد
 فيعمل بامرهم وان غايه شرط لان اصلها بيت المال بجمع بتقليد الترتيب
 في اوطايف فلو قال القاضي ان مات فلان او شترق وظنفة كذا
 فقد قررتك فيها مع ليس للقاضي عزلا لناظر بمجرد شكايته المستحقين

يعني

حق

210 حتى يثبتوا عليه خيانة وكذا الناظر الوصي اذا اجر ارضا فانه يرب وما
 الوقف لم يثبت ولو شرط في خشب الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستدانة
 على الوقف لا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف كمنعير وشرايد فيجوز
 بشرطين الاول اذن القاضي فلو يبيحه منه يستدين بنفسه الثاني
 اذ لا يشترط حجارة العين والصرف من اجرتها ولا استدانة القرض بشرط
 نسبة وهل للمولى شراستاع فوق قيمته ثم يبيحه للمجارة ويكون الربح
 على الوقف اجاب نعم اقر بارضه يد غيره انها وقف وكبره
 ثم ملكها صارت وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت
 كتاب الوقف لكن في المقر خاصة فلو اقر المشروط له الربح او النظر
 انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسيجي اخر الا اذا
 ولا يبقى صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لا بد من اثبات نسبة
 وسيجي في باب دعوى ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين
 متعارضين يعمل بالمتاخر منهما عندئذ لا نه ناسخ الاول الوصف بعد الجمل
 يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو ثم
 فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء وتامه في القاعدة السابعة
 متى وقف حال صحته وقال على المرفضة الشرعية قسم على ذكور وام
 وان اثم بالسوية هو اختيار المنقول عن الاخبار المستوفى على الاخير
 كما حققه مفتي دمشق يحيى بن المنقاري الرسالة المرضية على الفرضية
 الشرعية ونحوه في فناوى المص ويهمل متى ثبت بطريق شرعي وقضية
 كان وجب نقض البيع ولا اثم على البايع مع عدم اتمه علمه والمنقولي
 اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس قد لك لما فليس لك معهما بالانقاع
 للوقف وفي البرازية معرويا الجامع اعلم يرجع بقضية البنا بعد نقضه
 ان سلمه المشتري للبائع لان امسكه لم يرجع بشي خلافا لما لو استحق
 المبيع لو انقطع ثبوته فلو كان في ذواين الفضاة والاي يوهن ولا
 يوهن على شي حكم له به ولا صرف للفقراء لم يظهر وجه بطلانه فلو
 شرعي فيعوض ملك واقفه او وارثه او بيت المال فلو وقفه السلطان
 عاما جاز ولو بوجه خاصة فقط الامام كلامهم لا يبيع لو شهد المتولي مع
 بوقف مكان كذا على المسجد فظلام كلامهم فلو لا لا تلزم المحاسبة
 في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو محروفا بالامانة ولو منها

اذا قال الواقف في
 على المرفضة الشرعية
 قسم على الذكور والامه
 سوية

بجوره على التيقين شافيا ولا يجلسه بل يهدير ولوا تهمه بخله
 قنية وقد منا في الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي
 لا يلزم بالنقصان وان غرض قضائنا ليس الا الوصول بسحق المحصول
 فادعى المتولي لدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى المنزلة ابو السعود
 انه ان دفع من غلة الوقف في وقفه كاداد اولاده قبل قوله وان
 ادعى لدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوها لا يقبل قوله كما لو استلج
 شخصا للبناء في الجامع ببحره معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل
 قوله قال المص وهو تقضي في غاية الحسن فيعمل به كما عهده ابنه في
 حاشية الاشباه قلت وسيجي في العارية مع زيادة في زاده لو اجر
 القيم ثم غرل فقبض الاجرة المنصوب في المص وهك عليك مصادقة
 المستاجر على التغير قبل ثم قاله المص والذي يرجح عندي لا ليس للمتولي
 اخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من غلة
 وعوائد شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر
 المرئى برد الرشوة على الراشى عند دعوى الشرعية الكل من فداوى المص
 قلت لكن سيجي في الوصايا واما ايضا ان للمتولي اجر مثل عمله فتنبه لوقف
 الفقير قرأتم لم يستحق مدعيها ولو ليا لصغير لا يدينه على فقره وقرائة
 مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققه من جش الوقف فداوى ابن جحيم
 وسيل عن شرط السكى لزوجته فلا نية بعد وفا تم مادامت عربا
 مات وتزوجت وطلقت هل ينقطع حقها بالتزوج اجاب نعم قلت
 وكذا الوقف على امهات اولاده الا من تزوج او على بنى فلان الا من
 خرج بعضهم ثم عاد او على بنى فلان ممن قلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل
 به فلا شيء الا ان شرط انه لو عاد فله فيلحفظ خزانة المفتين في
 الوهبانية قضى بدخول ولد البنات بعد معنى سمين فله غلة الا في الماضي
 لو استهلكه وقف على بنيه ولو ولد واحد فله النصف والباقي للفقير وعلى
 ولده لا لكل لانه مفرد ومضاف فيجوز للمتولي الاقالة لو جازل الجريضين
 صح وقضاه بالنفوذ المستاجر عن الشجر بلا اذن الناظر اذ لم يضر
 بالارض وليس له الحفر الا باذن وبإذن لو جازل والا لا وبما بناء مستاجر
 او غرسه فله ما لم ينوه للوقف والمتولي بناؤه وعمره للوقف ما لم يشهد انه
 لنفسه قبله ولو اجر لا ينه لم يجز خلافا لما اعتد به اتفاقا وهذا لو باشر

نفسه فلو القاضى مع وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف على اصحاب الحديث
 لا يدخل فيه الشافى الخالم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفى كان في طلبه
 اوله بزارية اى لكونه يجزى بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القياس ويجاز على
 حفر المتور والاكفان لا على الصوفية والعيان هو الاصح ولو شرطه النظر
 للارشاد فلا ارشاد من اولاده فاستويا اشتراكه افق المنزلة ابو السعود
 محمدا بان افعل التفضيل بينظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهى
 عن الاسحاق شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا سهم ولو احدى ما
 اودع والاخر اعلم بامور الوقف فاولا اذا امر خياسته انتهى جوهر
 وكذا لو شرطه لا ارشادهم كانه انفع للسائل الوكيل ولو ضم القاضى
 للقيم ثقة اى ناظر حسنة هل للاصيل ان يستقل بالنصرف لم اره وافق
 الشيخ الاخ انه ان ضم اليه خياسته لم يستقل والا فله ذلك وهو حسن
 لغيره في فداوى مؤيد زاده معزيا للخانية وغيرها ليس للشرق النصف
 بل الحفظ للبيس للمتولي ان يستدين على لوقف العمارة الا باذن القاضى مات
 المتولي والحياه يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يدينه لم صدقوا
 بيمينهم لا نكار تام الضمان لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مستحلا
 ولكن يجوز الرجوع عن الوقف عليه للشرط كالوفد والامام والمعلم
 وان كانوا اصحاب انتهى وفي جواهره فداوى شرطه لنفسه مادام حيا ثم لولاه
 فلا ما عاش ثم بعده للاعتد لا ارشاد من اولاده فانها تنصرف للابن لا
 للواقف لان الكتابة تنصرف لاقرب المكينات بمقتضى الوضوح وكذلك
 مسایل ثلاثة وقف على زيد مثلا وعمرو ونسبه فانها لا تنصرف
 على ولدى وولد ولدى لذكور فالذكور راجع لولد الولد فحسب وعكسه
 وقف على بنى زيد وعمرو ولم يدخل بنو عمرو ولا بنو اقربال زيد فنصرف
 اليه هذا هو الصحيح وقد منا ان الوصف احد منقاطعين للاخير عندنا
 وفي الزيلعي ضربا من الحرمات وقوله منصرف الشرط اليها وهو الاصل
 قلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء عيشة الله تعالى وما في
 الصفة المذكورة في اخر الكلام فتصرف اليها يلية نحو طاريد وعمرو العالم
 الخ فليحفظ وفي المظومة المحببة قال
 ، ، والوصف اذا اتى بعد جمل اذا اتى ، يرجع للجميع فيما ثبتا
 ، ، عن الامام الشافى فيما ، ان كان ذا العطف بواو

، ان كان ذا عطف بائنه وقفا ، الى الاجز با اتفاق رجحا ،
 ، ولو على البنين وقفا لجعل ، فان في ذاك البناء دخل ،
 ، وولد له بن كذلك البنت ، يدخل في ذرية يثبت ،
 ، لو وقف الوقف على الذرية ، من غير ترتيب نبالسوية ،
 ، يقسم بين من علا والاسفل ، من غير تفصيل ليخضع بانقل ،
 ، وتنقض القسمة في كل سنة ، ويقسم الباقي على من عينه ،
 ، ولو على ولاده شرا على ، اولاد او اولاد له قد جلا ،
 ، وقفا فقالوا البس في ذيل ، اولاد بنته على ما ينقل ،
 ، بنى اولادى كذا اقاربى ، او فقط اباى حب ،
 ، يشتركة الاناث والذكور ، فيه وذاك واضح مسطور ،
 ومما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبة او على من شرطه ان مات قبل
 استحقاقه وله ولد قام مقامه لو كان جافا لم يحفظ ابيه لو كان حيا
 ويشترك الطبقة الاولى والاخرى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي وانه
 المخالفة واجبة كما افاده ابن جيم في الاشباه من القواعد التاسعة ذكر
 بعد ورقين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بينهم وبعضهم بالواو يشترك
 بخلاف ثم فراجع متاملا مع شرح الوصاية فانه نقل عن السبكي وقيد
 اخرين يحتاج اليهما ولم يزل العلماء يجادلون فيهم شروط الواقفين
 الامن رحم الله وقد اتميت فيمن وقف على اولاد الظهور دون الاناث
 فانت مستحقه عن ولدين ابونا من اولاد الظهور بانه يتقبل بضيعة مالها
 صدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ابيها كما يعلم من الاستعاف وغير
 في الاستعاف والشارح انية لو وقف يكون لولده وولده ابدا ما تسلسلوا
 من اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون ازا من من ولده والذكور
 من يرجع نسبه الى الواقف بالا با فهو من عقبه وكان من كان ابوه من غير
 الذكور من ولدا الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه لو اوصى
 لاهل وجنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل ابايه ولا يدخل اولاد البنات
 وانما لو اوصت الى اهل بيتها او جنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوه من
 صومها لان الولد الما ينسب لابيها لا امه قلت وبه علم جواب حارثة لو علم
 وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فانت مستحقه عن ولدين ابونا
 من اولاد الظهور هل يتقبل بضيعة مالها واجبت نعم يتقبل بضيعة مالها

لصدق كونها من اولاد الظهور باعتبار ابيها الما المذكور والله اعلم
فصل فيما يتعلق بوقف اولاد من لاهل بيتها وعقار
 الموامد في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه جعل ربحه لنفسه
 ايام حيا ثم وثم جاز عند الثاني وبه يفتي كخلفه كولدته ولكن يخفى
 بالصلب ويعلم لا نفي ما لم يقيد بالذكر ويستقل به الواحد فان انفي
 الصلبي فللفقلا دون ولدا لولد الا ان لا يكون حين الوقف صلبى فيخص
 بولد الابن ولو انثى دون من دون من البطون ودون ولدا البنت في الصبح
 ولوراد وولد ولى فقط اقتصر عليه ما ووراد البطون الثالث عم نسلا
 وليستوى الا قرب والا بعد الا ان يترك ما يدل على الترتيب كما لو قال انتا
 على اولادى بلقب الجع او على لى واولاد اولادى ولو قال على اولادى ولكن
 تمام فانت احد منهم صرف نصيبه للفقلا ولو على امرا ثم واولاده ثم
 ماتت لم يخفى بنها نصيبها اذ لم يشترط ان نصيب من مات منهم الى ذلك
 ولو قال على بنى او على اخوتى دخل الاناث على الا وجه وعلى بنات لا يدخل
 البنون ولو قال على بنى وله بنات فقط او قال عناقى وله بنون فالخلة كذا
 ويكون وقفا منقطعاً على بنى وله بنات فقط فان حدث ما ذكر عاد اليه
 ويدخل في قسمة الخلة من ولده ون نصف حول من طلوع الخلة لا لاكثر
 الا اذا ولدت مبنته او ام ولده العتقة لدون سنتين لشوق نسبه
 بل اهل وطها ولو حمل ولا احتمال علقه بعد طلوع الخلة وتقسيم بينهم بالسوية
 ان لم يرتب البطون وان قال للذكر كائنين فمما قال ولو صيته فرض مع
 الاناث وانثى مع ٢ للذكر ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية المرددة
 فلا بد من فرضه ليعلم ما يرجع للورثة ولو قال على لى ونسلى ابا وكلمها
 واحد منهم كان نصيبه لنسله فالخلة لجميع ولده ونسله جميع ومنهم بالسوية
 ونصيب الميت لولده ايضا بالارث عملا بالشرط ولو قال وكل من مات منهم
 من غير نسل كان نصيبه لمن فوقيه ولم يكن فوقيه احدا وسكت عنه يكون
 واجبا لاصل الخلة لا للفقلا مادام نسله باقيا والنسلى اسم للولد
 وولده ابا ولوا نثى والعقب للولد وولده من الذكور دون الاناث الا ان
 يكون ازا من من ولده والذكور وآله جنسه واهل بيته كل من ينسب
 الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده لصلبه فام
 لا يسمون قرابة الفا وكذا من علامتهم او سفل عندهما خلافا للمحمد

فدوم منها واذ فقده بفقر ايم يقبر الفقير وقت وجود الغلة وهو المجر لاخذ
 الزكوة فلو باخر صر فيها سنين كما رضى فافتقر الغنى واستغنى الفقير
 شارك المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلاة انما
 تلك حقيقة ما يقضى وحظ الغنى والموت لا يطل ما استغنىه ولما من
 ولد منهم لدون نصف حول بعد محي الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان
 بمنزلة الغنى وقيل يستحق لان الفقير من لا شيء والحمل لا شيء ولو فقده
 بمصالحهم او بالافرنه فالأقرب او بالأحوج او بمن جاوره منهم او بمن سكن
 قصر فقده لا يستحقاق به عملا بشرطه وعمامة في الاساق في من اوجبه
 حوادث زمانه الى ما خفي من سائل الاوقاف المحضون باحكام الاوقاف
 المحض من كتابي هلال والخصاف كذا في البرهان في شرح مواهب الرحمن
 للشيخ ابراهيم بن موسى بن بكر الطرابلسي الحنفي تزيل القاهرة بعد دمشق
 المتوفى في اوائل القرن العاشر سنة اثنين وعشرين وسبع مائة وهو
 ايضا صاحب الاساق والله تعالى اعلم بالصواب **فصل الاشهاد**
 اختلاف الشاهد من مانع الاني احدى واربعين قال في ذوايل الجوامع
 ما شئتها للشيخ صالح بن المصنف ذكر في الشرح المحلل عليه مسائل
 لا يصر فيها اختلاف الشاهدين وانا اذكرها سر دافا قول الاولى
 شهد احدهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر انه امر بالفاقة وتم تقبل
 الثانية ادعى كرحضة جيدة شهد احدهما بالجوذة والاخر بالبرقية
 تقبل بالبرقية ويقضى بالاقلة الثانية ادعى انه دينار فقال احدهما
 نيسابورية والاخر بخارنية والمدعى يدعي نيسابورية وهو اوجه يقضى بخارنية
 بلا خلاف **الرابعة** لو اختلفا في الهبة والعطية الخامسة لو اختلفا
 في لفظ النكاح والتزوج السادسة شهد احدهما انه جعلها صدقة
 موقوفة ابدًا على ان يزيد على ان لو زيدت قلت غلتهما وشهد الاخر ان لزيد نصفها
 تقبل على الثلث **السابعة** انه باع ببيع الوفا فشهد احدهما انها خارية
 والاخر ان المشتري اقرهم بذلك تقبل **الثامنة** شهد احدهما انها خارية
 والاخر انها كانت له تقبل **التاسعة** ادعى انها مطلقا فشهد احدهما على
 اقراره بالفقرض والاخر بالفدوىة تقبل **الطشيرة** ادعى الا بوا فشهد
 احدهما الاخر انه وهبة او تصدق عليه او حلاله بخار الحادته عشر
 ادعى الهبة فشهد احدهما بالبراة والاخر بما لم يدر او انه حلاله بخار الثانية

عشر ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما بها والاخر بالبراة ثبت لا بوا
 الثالثة عشر شهد احدهما على اقرارهما انه اخذ منه العبد والاخر
 على اقراره بان له او عهده منه هذا العبد تقبل **الرابعة** عشر شهد احدهما
 انه غصبه منه والاخر ان فلانا ادعى منه هذا العبد يقضى للمدعى
 الخامسة عشر شهد احدهما انها ولدت منه والاخر انها حلت منه
 تقبل **السادسة** عشر شهد احدهما انه اقر ان الدار له والاخر انها مسكن فبا
 تقبل **السابعة** عشر شهد احدهما انه اقر ان الدار له وقال الاخر
 انه سكن فيها تقبل **الثامنة** عشر انكر ان عهده فشهد احدهما
 على انه في الشيات والاخر في الطعام تقبل **التاسعة** عشر اختلفا
 الاقرار بالمال في كونه اقربا بعربية او بافارسية تقبل بخلافه في الطلاق
 العشرون شهد احدهما انه قال لعقبة انت حر والاخر انه قال ازادى تقبل
 الحادي والعشرون قال لامرأته ان كلت فلانا فانت طالق فشهد
 احدهما انها كلمته غدوة والاخر عشية طلقت الثانية والعشرون
 ان طلقك فبدي حر فقال احدهما طلقها اليوم والاخر انه طلقها
 امس يقع الطلاق والعقاق الثالثة والعشرون شهد احدهما انه
 طلقها ثلاثا البتة والاخر انه طلقها ثلاثين البتة يقضى بطلقين
 ويملك الرجعة **الرابعة** والعشرون شهد احدهما انه اعتق بالعينة والاخر
 بالفارسية تقبل الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقبل
 السادسة والعشرون شهد احدهما انه وكله خصومة مع فلان
 في دار سماء وشهد الاخر انه وكله خصومة فيه وفي شئ اخر تقبل في دار
 اجتماع عليه **السابعة** والعشرون شهد احدهما انه وقفه في صحته
 والاخر بانه وقفه في مرضه قبل **الثامنة** والعشرون ولو شهد انه اوصى
 اليه يوم الخميس ولغير يوم الجمعة جازت **التاسعة** والعشرون ادعى بالاد
 فشهد احدهما ان المحال عليه الحال غريمه لهذا المال تقبل **الثلاثون**
 شهد احدهما انه باع كذا الى شهر وشهد الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل
 تقبل **الحادية** والثلاثون شهد احدهما انه وكله بالخصومة في هذه الدار
 عند قاضي الكوفة والاخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما الثالثة والثلاثون
 شهد احدهما انه وكله بالقبض والاخر انه جراه تقبل **الرابعة** والثلاثون
 شهد احدهما انه وكله بقبض والاخر انه سطره على قبضه تقبل **الخامسة**

شهد احدهما انه باع بشيء بالخيار
 يقبل فيهما الثانية والثلاثون
 ثون
 ن

بطلان بینه والاخر بقا عليه تقبل
السابعة والثلاثون شهدا احدهما
انه وكله

والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر نفاوضه بقبضه في
حياته تقبل السادسة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر
بطلبه تقبل السابعة والثلاثون شهدا احدهما انه وكله بقبضه والاخر
انه امره باخذه او ارسكه ليأخذه تقبل التاسعة والثلاثون اختلفا
في زمر اقراره في الوقف تقبل الاربعون اختلفا في مكان اقراره به تقبل
الحادية والاربعون اختلفا في دفعه في حصته او في مرضه تقبل الثانية
والاربعون شهدا احدهما بوقفه على ربه والاخر على غيره تقبل وتكون وقفا
على الفقرا انتهى قلت وزدت بفضل الله على ما ذكره المصنوع
منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان شهدا احدهما انه رهن يوم الجمعة
عندها خلافا لمحمد بن جابر الفناوي ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار
من واحد بماله واختلفا فقال احدهما كان جميعا في مكان كذا وقال الاخر كان في مكان
كذا تقبل ومنها لو قال احدهما والمسيكة تحالها كان ذلك بالخبرة وقال الاخر
كان ذلك بالعتق تقبل ومما في الوالدية ومنها شهدا على رجل انه طلق امراته
واحدتهما يقول انه عين منكوحته بنت فلان والاخر يقول ما عينها الى علم
واشهد ان المرأة التي كانت له سيوى بنته فلان قد طلقها واخرجها من داره
قبل هذا التخليق قال محمد بن ابي اسحق اذا شهد على الطلاق الا انه عين احدهما
المرأة وذكرها باسمها ولم يعين الاخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه امرأة
واحدة تنقض الشهادة وهي في جواهر الفناوي وقفا ادعى ملك داره فشهد له احد
انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل منية المفتي ومنها ادعى
الغيب او الفاحشماية فشهدا احدهما له بالف والاخر بالف وحشماية قصته
بالالف اجماعا منية ومنها لو شهدان له على هذا الرجل الف درهم وشهدان
له على هذا الرجل الف درهم وشهدا احدهما انه قد قضاه المطلوب منها
حشماية والطالب يتكر ذلك فان شهدا تهما على الف مقبولة ولو اجماعا
ومنها ادعى جارية في يد رجل وجانبها هدين فشهدا احدهما انها جارية
ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة بجميع الفناوي ومنها شهدا بصفة بقر
واختلفا في كونها تقبل عنده خلافا لما جامع الفضولين ومنها شهد
احدهما انه وكله بطلاقها وحدها وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق
فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاقها لفقها عليهما وهي فيه ايضا ومنها
شهد ابو كاله وزاد احدهما انه عزله تقبل لو كاله لا في العزل لغيره ايضا

ومنها شهدا احدهما بكفالة والاخر
بمحوالة تقبل في الكفالة لانها اقل
جامع الفضولين

ومنها

ومنها ادعت ايضا شهدا احدهما انها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا
من الا ستيمان وشهد الاخر انها تملكها لان زوجها اقر انها ملكها تقبل
لان كل بايع مقربا بالملك لمشتريه فكانما شهدا انه ملكها وقيل تزد
لانها لما شهدا احدهما انه دفعها عوضا وشهد بالقبضه وشهد الاخر باقراره
بالملك واختلف الشهود به اما لو شهدا احدهما ان زوجها دفعها عوضا
والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل لانها قدما كما لو شهدا احدهما بالبيع
والاخر باقراره به وهي في جامع الفضولين انتهى كلام الشيخ صلح بن
الشيخ محمد بن عبد الله الغزي في الاشياء السكوت كالنطق في مسائل
عدمها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير البصائر لمسلمين الا في مسألة
السكوت في الاجارة قبول ورضى كقوله ساكن داره اسكن بكذا والا
فانقل منك لتنه المسمى وذكره المؤلف في الاجارة الثانية سكوت
المودع قبول دلالة قال المؤلف في بحر سكوتة عند وضعه بن يديه
فانه قبول دلالة انتهى وزاد عليهما في زواهر الجواهر مسائل منها
عند قوله الرابعة والخمسين سكوتة عند بيع زوجته فقال وكذا
سكوتها عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى على عدم سماع الدعوى
في القربى الزوجية انتهى وصح قاضي خان انها تسمع فليست من عند الفتوى
قلت ويؤيد ما في متصرفات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري
فراغا وبنا وغيرنا للبرازية وهكذا ذكره في تنوير البصائر معزيا اليها
فالعجب من صاحب الجواهر الزواهر كيف ذكر صدر كلام البرازية وترك الاخر
ومنها لو تزوجت من غير كفوسكنت الولي حتى ولدت سكوتة وصح يلى
ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فنهى القوم وقبل التينة
فلو رضى لان قبول التينة دليل الاجارة ومنها ان الوكالة كانت
ما يصير تثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية ولو قال ابن العم الكبير
اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكنت فزوجها جاز ذكره المؤلف في بحر
من حيث الاولياء ومنها سكوت اهل العلم والصالح في التغيب كما في
شهادات البحر قال ويكتفى بالسكوت من اهل العلم والصالح فيكون
سكوتة تركية للشاهد لما في المنقط وكان الليث بن مساور قاضيا
فاخرج الى بغداد وكان الزكي مريضاً فعاده القاضي وسيل عن الشاهد
فكنت للعدل ثم سألته فسكنت فقال اسكت ولا تجيبني فقال العدل

اسالك

اما يفتيك من مثلي السكوت قلت قد عده في الاشياء مخبر الشهادات ^{شرحه}
فكيف تكون الادنى في تقييده من اهل العلم والصلاح فخذها من لزوايلها
لو ان العبد خرج لصلاة الجمعة فراه مولاة فسكت حل له الخروج اليها لان
السكوت بمنزلة الرضى كما في حجة البحر منهلها في القنية بعد ان وقم بحالها
لعم عت ولو زفت اليه بلا جهار فله ان يطالب بما بحث اية من الدين
وان كان لهما قليل فلا المطالبة بما يليق بالمعروف في عرفهم حينئذ
يعنى بانه اذا لم يجز بما يليق فله استرداد ما بحث والمعتبر ما يتخذ
الزوج لاما يتخذ لهما ولو سكت بعد لزفاف زمانا يحرف بذلك رضاه
لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيئا منها اذا ابراه فسكت
صح ولا يحتاج الى القول هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار
ومنها سكوت الراهن عند بيع المهرن الرهن يكون مستطالا في احوال الروايف
ذكره الريلبي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة للمهرن الغير الواب
وهو اعلم بالصواب قول الاشياء يحلف المنكر في احدي وثلاثين مسألة
بينها في الشرح قال الشيخ شرف الدين في حاشيته عليها المستمارة تنوير
البصائر على الاشياء والظاهر اقول قلنا في شرحه الحل عليه ثم اعلم ان
المعاقبة على عدم الاستخلاف عنده على الاشياء السجدة وفي الحاشية
انه لا يستخلف في احدي وثلاثين مسألة بعضها يختلف فيه وبعضها
متفق عليه فذكر سرد الاختصار السجدة وفي تزويج البنت صغيرة او
كبيرة وعندهما لا يستخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المولى اخته
لما وفي دعوى الدائن الا ايضا فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي
وفي الدعوى على الوكيل في المسليتين كالوصي وفيما اذا كان في يد رجل شيئا فادعاه
رجلان كل رجل اشترا منه فاقربه لاحد منهما وانكر الاخر لا يحلفه وكذا
لو اكلهما فختلف لاحد منهما فنكل وقضى عليه لم يحلف الاخر وفيما اذا ادعى
الغيبه مع التسليم من ذي اليد فاقربه لاحد منهما لا يحلف الاخر وفيما اذا ادعى
كل منهما انه دهنه وقبضه فاقربه لاحد منهما او حلف لاحد منهما فنكل لا يحلف
للاخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والاخر الشرا فاقربه بالرهن فانكر
البيع لا يحلف للمشتري ولو ادعى احدهما الجارة والاخر الشرا فاقربه
وانكره لا يحلف للمشتري لمعيه ويقال مدعيه ان شئت فانظر انقضا
العدة او فك الرهن وان شئت فافسخ وفيما اذا ادعى احدهما الصدقة

والقبض والاخر الشرا فاقربه لاحد منهما لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما
الجارة فاقربه لاحد منهما او نكل لا يحلف بخلاف ما لو ادعى كل منهما على
اليده الغيب منه فاقربه لاحد منهما لا يحلف للثاني وكذا الاعارة ويحلف
ماله عليك كذا ولا قيمة وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل
بالبيع لم يحلف ويكيله وفيما اذا انكرت وكيله له في النكاح وفيما اذا خلف
الصانع والمستصنع في المأمورية لا يمين على واحد منهما وكذا الوادعي الصانع
على رجل انه استصنع في كذا فانكره لا يحلف الحاديه والثلاثون لو ادعى
انفوكيل عن الغيب يقبض دينه وبالحضومة فانكره لا يستخلف المدينون
على قوله خلافا لما ذكر بعضهم وقال الحلواني يستخلف في قولهم جميعا
انتهى وبه علم ما في الخلاصة لتأهل وقصور حيث قال كل موضع اقر لزمه
فاذا انكره يستخلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشرا اذا وجد بالشرا
فاذا ادان براه بالبيع لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذكره ويطلب حق
الرد الثانية لو ادعى الامرضاه لا يحلف وان اقر لزمه اثالث الوكيل
قبض الدين اذا ادعى المدينون ان الموكل ابراه عن الدين وطلب يمين الوكيل
على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وزدت على الواحد والثلاثون
السابعة البائع اذا انكرت قيام الغيب الحال لا يحلف عند الامام ولو
اقربه لزمه كما مر في خيار الغيب والشاكر اذا انكر رجوعه لا يستخلف ولو
اقربه ضمن ما تلف بها والسارق اذا انكرها لا يستخلف الاب في مال الصبي
ولا الوصي في مال اليتيم ولا المولى للمسجد والاوقاف الا اذا ادعى عليهم
العقد فيحلفون حينئذ انتهى قلت وزدت على ما ذكره مسال الاول
لو ادعى على اجل شيئا واداد استخلافه فقال المدعي عليه مولاة بنى الصغير
ولا يحلف في فناء الوصي الفضلى عليه اليمين في قولهم جميعا فاذا يستخلف
فنكل والمدعي ارضى بقبضه بالاروق المدعي ثم ينتظر بلوغ الصبي ان صدقة المدعي
كاف كما قال وان كذبته ضمن الولد قيمة الارض ويؤخذ الارض من المدعي وقد
للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر لغيب لم يظهر حجوده ولا بضد يقره لا تسقط
عنه اليمين فذلك هنا قلت وعلى الاول رجوع هذه الى قول المقر لا يستخلف
الاب في مال الصبي لا نعم لما اقره للصبي ظاهر انهما من ماله وفيه تأمل الثانية
لو اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا قال في التوازل ولو ان
رجلا اشترى دارا فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا او اقر ان الدار لانه

الصغير ولا بنية فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الا قرار لا يمتد
فلا يجوز الا قرار لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية
او ثوب ادعاه رجلان فقدماه الى القاضي ثم اراد الاخر تخليفه فاندعى
ملكاً مرسلاً او شراه من جنته لم يكن له ان يجلفه فان ادعى عليه الخصم
فله تخليفه لانه لو اقر بالخصم يجب عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة
لو اشترى الاب لابنه الصغير اراد ثم اخلف مع الشيفع في مقدار الثمن
فالقول للاب بلا يمين كافي كغير من المذهب الخامسة لو ادعى السارق اخاه
استهلك المسروق ورب المسروق انه قايم عنده فالقول للسارق بعد
ما قطعت يده هل يضمن قال لا ويستوي حكمه فيما استهلكه قبل القطع
وبعد القطع له فان قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم يمتلكه
وهو عندك قايم هل يجلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا
يعين عليه السادسة اذا ذهب لرجل شيا وادعى واراد الرجوع فادعى
الموهوب له هلاك الموهوب فالقول قوله ولا يمين عليه كافي في الحائنة
وغيرها السابعة ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر لا يجلف الثامنة
ادعى عليه انك وصي فلان الميت فانكر انه وكيل فلان يجلف وهما في
البرازية التاسعة في قال في المواهب اشترط العوض وقال الموهوب
لم يشترطه فالقول له بلا يمين العاشرة اشترى عبد شيا فقال لبايع
انك تحجب فقال العبد انا ما ذون اليمين الحادية عشرة اذا اشترى عبد
من عهد فقال احدهما انا محجور وقال الاخر انا وانت ما ذون لنا فالقول
له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فذه المشتري
عليه بحجب فقال ابرأني منه فالقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى
رجل في الجارة ارض اليتيم وار تخليفه لم تخلفه لان قوله على وجه
الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه الثالثة عشر لو طلبت ابوا الزوجة زوجها
بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكر او ولو اخلف والزوج والاب في كراهة
ولا بنية للزوج والتم من القاضي تخليفه على العلم بذلك عزاني
يوسف انه يجلف وذكر الحضاف انه لا يجلف كالوكيل يقبض الدين
اذا ادعى المدينون انه صاحب الدين ابراه وانكر الوكيل لا يجلف الوكيل
وكذلك هنا كذا في الظهيرية الرابعة اشترى امه فادعى ان طها
زوجا فقال لبايع حازج عبيد يطلونها قبل بيع او مات فالقول

بلا يمين كذا في السراجية والله تعالى اعلم هذا الخبر من خواص هذا
الكتاب دنا في حاشية الاشباه للشرف الغزي ايضا قلت وفي حاشيتها
للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول بخمسة الخامسة عشر لو طعن المدعى
عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر
فاراد تخليفه لا يجلف بجمع الفناوى السادسة عشر اذا كانت الشركة
مستخرقة يدعون جماعة باعيانها فاجرم اخر وادعى بيا لخصمه نفسه
فالخصم هو كونه لا يجلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يجلف بجمع الفناوى
السابعة عشر رجل له على الف درهم فاقربها ثم انكر اقرباره هل يجلف به
ما اقررت قال لا بدوى نعم وقال الصغار لا وانما يجلف على نفس الخ بجمع
الفناوى الثامنة عشر دفع الاخر مالاً ثم اخلفا فقال قبضت ودية
وقال لدافع بل لنفسك لا يجلف للمدعى عليه قال القاضي القول له بالمال
لانه اقر بسبب الضمان وهو قبض مال الغير بجمع الفناوى التاسعة عشر
رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني توفي ولم يترك
داراً غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فانكر المدعى عليه دعواه
فقال الابن استخلفه مالم يعلم ابى بنه وان مات لم يجلف بل يبرهن الابن
عليه ثم يجلفه على ما يدعى لبيده من المال وقيل يستخلف على العلم الاول
قول الامام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يجلف
ولو الجية وفيها العشرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه
للقاضي انه كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعوى
ذلك فابرأني من هذه الدعوى تخلفه انه لم يبرئني منها فان حلف
خلف له ماله على شيء اخلف فيه والصحيح انه يستخلف على دعواه
ولو الجية ومنها انه لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واخضر
الثوب معه للقاضي واراد استخلافه على السب لا يجلف على السب
فناحية قلت وله مع ما قبلها اثنين وخمسين فليحفظ وقد افاد
الامام الحلواني ان الجملة كما تمنع قبل البينة تمنع الاستخلاف
ايضا الا اذا اتم القاضي وصى اليتيم او قيم الواقف ولا يدعى شيئا معلوما
فانه يجلف نظر الوقت واليتيم والله تعالى اعلم قول الاشباه القاضي
اذا قضى في محبة وفيه فقد قضاه الاية مسائل الخ فيفيض فيها حكم الحاكم
قال ابن القمام الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله في حاشيته عليها المشامة

برؤاها والحوال في التفسير على الاشياء والنظائر وقد ظهرت بمسائلها
فمنها ثمة للفايدة ونسبتها على ثلاثة اقسام الاول ما يختص
مسايقها والثاني ما يختلف فيه والثالث ما لا ينفص فيه عن الامام
والخلف احكاما فيه وتعارضت فيه مضامين من القسم الاول
اذا باع دار او قبضها المشتري والتحقق منه وتعد البايع ردها تقضي
على البايع للمشتري بدلا من ثمنها في الواضع والخطة والزح والبنا يقول
عثمان البستي ثم رفع لقاض آخر ابطله والزم برد الثمن فخطا لان يكون
احد بن او غرض فيلزمه بقبضه ذلك مع الثمن ومنه حاكم قضى
ببطلان شفعة الشريك ثم رفع لقاض آخر فانه ينقضه ويثبت
الشفعة للشريك مخالفة لنص الحديث منه المحدود في قدق اذا قضى
بشي بعد ثبوته ثم رفع الحكم لقاض لا يراه ابطله ومنه ما لو حكم اعني ثم رفع
لم يره نقضه لانه ليس من اهل الشهادة والقضا فوقها ومنه اذا حكم ببقاء
الضمان ثم رفع لاخر نقضه لانه كالمجنون وكذا اذا اده النائم في ثوبه
ومنه الحكم بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحام وجج الاخر لا يعضيه
ومنه الحكم بجارة الديون في دينه لا ينفذ ومنه القضا بخط شهود
اوقات لا ينفذ ومنه القضا بجواز بيع الدرام بالدينارية ومنه
للقضا بشهادة الملل الزنة في الاسفار الى الوصية ثم رفع لم يراه نقضه
ومنه اذا قضى شي فوقع لاخر فنقضه ولم يبين وجهه النقض امضى النقض
ومنه اذا باع رجل من اخر عبدا او امته ومضى على ذلك مرة ثم ظهر
فيه عيب لم يقرب البايع به ولم تقم به بينة بانه كان موجودا عنده
فرد القاض على البايع ثم رفع حكمه الاخر فانه يبطل الرد ويحبسه
للمشتري ومنه اذا حكم بتزويج المرأة التي لم يدخل بها ثم رفع الحكم
اخر ابطل حكمه الاول مخالفة لنص وريايكم اللاتي في مجودكم الامة
ومن القسم الثاني اذا اختلف على قولين ثم اخذ الناس باحد قولهم وتركوا
الاخر فحكم القاض بالمتروك سلم ينقص خلافا للثاني ومنه اذا حكم
بوطي امراته وحكم ببقاء النكاح ثم رفع لاخر يرى خلافا لم يبطله
ثم ان الزوج حامل في سعة وكان عالما لا يحل ولا يجرم خلافا لابي
حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحكم في المشتق في رجل وطئ امراته
فقض ذلك لا يجرمها ثم رفع لاخر فرق بينهما وذكر ذلك لا يجرم مطلقا

فالظالم

فالظالم ان ذلك مذهبه او قول الامام مخالفة لنص ولا تنكح
وهو الوطى ومنه اذا قضى خلافا مذهبه غلط او افي قول مجتهد ثم
رفع لاخر انقضاء عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والغلط ليس
بمجتهد ومنه الديون اذا حبس لا يكون حبسه حجر عليه وقال القاسم
ابن معن فلو حكم به ثم رفع لاخر نقضه وقال لا ينفذه فلو حكم الثاني
نفذ ولم ينقص ومن القسم الثالث اذا حكم بالشاهد واليمين في الامور
ثم رفع الحكم يرى خلافا نقضه عند الثاني وعن الامام لا خلاف
الا ثار ومنه اذا قضى القاض بشهادة الاب لا ينفذه ثم رفع لاخر
يراه امضاء عند الثاني وينقضه عند حجر ومنه اذا تزوج الزاني بامر
من الزنا وحكم الحكم بحل ذلك ثم يراه ابطله لانه مما يستنسخه الثاني
ذكره في شرح الطحاوي ومنه رجل اعتق عبدا ثم مات المقتق ولا وارث
ثم قضى القاض بغيره للمعتق ثم رفع الحكم اخر نقضه وجعل مال بيت
المال عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام اما الولد لمن
اعتق فاعتنم ههنا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب والله اعلم بالصواب

كتاب النسيب

لما فرغ من حقوق الله تعالى للعبادات والعقوبات شرع في حقوق
العباد المعاملات ومناسبته للوقوف الالة الملك لكن لا الى الملك
وهذا اليد فكاكنا كسب ومرتب وجمع لكونه باعتبار كل من البيع والمبيع
والثمن انواعا اربعة نافذ موقوف فلا باطل ومقايضة صرف مسلم
بيع مطلق ومراجعة تولية وصيغة مساومة هولة مقابلة شي
بشي ما لا ام لا دليل وشرويه بتمن شخص وهو من الاضداد ويستعمل
مستعدا ومن التاكيد او باللام يقال بعتك الشئ وبعتك في الادة
قاله ابن القطاع وتباع عليه القاضى اي بلا رضاه وشرطه في منسوب
فيه بمثل خرج غير مرغوب كتراب وكتيبة ودم على وجه نفيد محض
اي باجبار ونقاط فخرج المتبرع من الجانبين والجهل بشرط العوض وخرج
بفنيه لا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة ولا
مقايضة احد الشريكين حصه داره حصه الاخر صيرفية ولا اكاره
السكنى بالسكنى اشياء ويكون بقول وفعل اما القول والاحياء والقبول
وهما ركنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحل المال وحكم ثبوت الملك

وحكمته نظام بقا العاشر والعالم وصنفته مباح مكروه حرام وكجبت ثبوته
 بالكتاب السنة والاجماع والقياس فلا يجاب هو ما يذكر اول الامر كلام احد
 العاشرين كالقول ما يذكر ثانيا من الاخر سواء كان بعت او اشترى ذلك
 على التراضي فيدبر اقتضا بالاية وبينا للبيع الشرعي ولان لا يكوم بيع
 المكروه وان انعقد ولم ينقذ مع انه من عدم الرضا لعله مع هذا
 ويرد على التعريفين ما في الشرحانية لو خرجا معاصم البيع لكن في
 الهندستان لو كانا محالين ينقذ كما في الولاية السلام وعلى الاول ما في
 الاشياء تكرار الانكاح يبطل الاول الا في عتق وطلاق على مال
 وسيمى في الصلح وفي المنظومة المحببة ،
 ، وكل عقد بعد عقد جردا ، فان بطل الثاني لا نه سدا ،
 ، فالصلح بعد الصلح اضحى بطلا ، كذا النكاح ملاحدا مسايلا ،
 ، منها الشرا بعد الشرا محلا ، كذا كفالة على ما صرحوا ،
 ، اذ المراد صاحب الحق ، منها اذ اذ زيادة التوقف ثواب
 ومما عباره عن كل لفظين بينهما عن معنى التملك والملك ما بين
 كعت واشترى احوالين كمصارعين لم يقرن السوق والسين كايحك
 فنقول لا شريه او احدهما ماضي والاخر حال ولكن لا يحتاج الاول
 اليه بخلاف الثاني فان نوى به الايجاب لم يصح على الاصح والالا
 الا اذا استعملوه كاهل حوازم كالماضي وكايحك الان لتخصه الحال
 ولما التخص لا استقبال فكالامر لا يصح اصلا الا الامر اذ اراد على
 الحال كحده بكذا فقال اخذت او رضيت صح بغير ان الاقتصار فيلخص
 ونفخ اضافته الى عضو يصح اضافة الحق اليه كوجه ورج والا لا كظاهر
 وبطن وكل ما دل على معنى بعت واشترى كخوف فقلت ونعم وهاتك الثمن
 ولو لك او عبدك او فداك او حده فنزل لكن في الروا الجيتان بذا البايح
 فقبل المشتري نعم لم ينقذ لانه ليس بتحقيق وبعبارة صح لانه
 جواب وفي القضية نعم بعد الاستفهام كحل بعت بكذا بيع ان نقدر
 الثمن لان التقدير دليل التحقيق ولو قلنا لنقذ فبناخه يا فلان فبناخه
 غيره جاز فيلخص ولا يتوقف شرط العقد فيه اي البيع على قبول
 غايب فلو قال بعت فلانا الغائب فبناخه فقبل لم ينقذ انفا خلا
 الا اذا كان بكتابة او رسالة فيجوز مجلس بلوغها كما لا يتوقف

٩
 بقية

في النكاح على الاظهر خلافا للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة
 بخلاف الخلع والحق على مال حيث يتوقف انفا خلافا لرجوع لانه
 يميز نهاته ولما الفعل في النكاح وهو التناول قاموس في خبير فيس
 خلافا للكرخي ولو النكاح من احد الجانبين على الاصح فتح وبه يفتي
 فينقض الم يصح معه مع النكاح لعدم الرضا ولو دفع الدرامم واخذ
 واخذ البطاطخ والبايع يقول لا اعطيهما بهما لم ينقذ كما لو كان بعد
 عقد فاسدا لا ينقذ بهما البيع قبل متاركة الفاسد ففي بيع النكاح بالار
 وتعليه فيجوز ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وتماه في الاشياء من
 الموايد اذ البطل المتضمن بطل المتضمن والمبني على الفاسد فاسد
 وقيل لا بد في النكاح من الاعطاء من الجانبين وتعليه الاكثر قاله الطرس
 واخاره البرازي وافق به الحلواني واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع
 بيان الثمن فتحرر ثلاثة اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح
 الملتقى صحة الاقالة والاجارة والعرف بالنكاح فيلخص **فروغ**
 ما يستجده الانسان من البياح اذا احاسه على ثمنها بعد استهلاكها
 جاز استحسانا ببيع البراءات التي يكتبها الدينون على الجاه لا يصح بخلاف
 بيع حظوظ الائمة لان مال الوقف قائم بعة ولا كذلك هذا الاشياء
 وقفية ومقاده انه يجوز المستحق ببيع خبزه قبل قبضه من المشرف
 بخلاف الجندی بحر وتحققة في النهر واقفي المص يبطلان ببيع الجاهلية
 لما في الاشياء ببيع الدينار الما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز
 الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض
 عن الوظائف بالارواق وفيه في اخرجت نقاض لعرف مع اللغة المذهب
 عدم اعتبار العرف الخاص لكن افي كثير باعتباره وتعليه فيفتي بجور
 النزول عن الوظائف بما لا يلزم خطو الخوايت فليس لرب الخاوت
 اخراجه ولا اجارتها غيره ولو وقضا انتهى لمخاض وفي حين المفتي
 للمصر مخريا للولولجية عمارة في ارضه بعت فان بنا واشجار جاز الا ان كانا
 او كراهما او خوه مما لم يكن ذلك بما لا يعنى ما لم يخر انتهى قلت
 ومقاده ان يصح المسكة لا يجوز وكذا رهنتها وكذا جعلوه الان فرائغا
 كالوظائف فيلجرا انتهى وسند كره في بيع الوفا وينقذ ايضا بلقط
 واحد كما في بيع القاضى والوصى والاب من طغله وشرايه منه فانه

خلاصة وزارة وصرح في البيان الاجاب
 والقبول بعد تحققة فاصح

فانه لو قدر شفقتة جعلت عبارته كعبارتين وتامة في الدلالة اذا او
 حيت واحدا قبل الاخر بايها كان او مشتريا في المجلس لان خيار القبول
 مفيد به كل المبيع بكل الثمن او تركه ليلا يلزم تفريق الصفقة الا اذا
 اعاد المتعاقب القبول او رضى الاخر وكان الثمن منقسما على المبيع
 بالاجزاء المكيلا وموزون واللا وان رضى الاخر لعدم البيع بالخصم ابتداء
 كما حرره الواني او بين ثمن كل كقوله بعتها كل واحد بائة وان لم يذكر لفظ
 بعت عند الواني يوسف ومحمد وهو المختار كما في الشرح لا لينة عن الزهري وان لم يذهب
 بقبول بطلان الاجاب ان وجه الموجب قبل القبول او قام احدهما وان لم يذهب
 عن مجلسه على الراجح هو ان المال فانه مجلس خيار الخيرة وكذا سائر الملكيات
 فتح واذا وجد الزم البيع بلا خيار الا لعيب او روى خلافا للشافعي
 وحديثه يحول على تفريق الاقوال اذا احوال ثلاث قبل قولها وبعده وقبل
 احدهما واطلاق المتابعين في الاول محراز الاول وفي الثاني محراز الكون
 وفي الثالث حقيقة فضل عليه وشرط لصحته تحريفه فلا مبيع ومن
 ووصف ثمن كعثرى او دمشق في غير مشارا لينة لا يشترط ذلك في شأ
 الينة لتفريق الجاهل بالاشارة ما لم يكن رويها قبل بطلانها او سلكا اتفاقا
 او را سوا سلم او مكيلا او موزون في خلافا لما كما سيجي **فرد**
 لو كان الثمن في ضرورة ولم يعرف ما فيها من خارج خير ويسمى خيار الكمية
 لا خيار الروية لعدم ثبوته في النفوذ فتح وصح بضمن حال وهو المختار
 وموجلا في معلوم ليلا يفضي الى النزاع ولو باج مؤجلا صرف لشتر به
 يفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول لتأجيله الا في السلم ولو في قدرة فلهي
 الاقل والبينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المدينون **فرد**
 باع محال ثم اجملة اجملا معلوما او مجهولا كثيرا وروى حصاد صارا موجلا
 منية له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر ما تبه فليس بتأجيل بل اذنية
 عليه الف ثمن جعله ربه مجنونا ان اخل بجمع حل الباقي فالامر كما شرطه الملقط
 وهي كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر وقوعه ما لو شري بقطع راحة
 فكسدت بضره جديدة يجب قيمتها يوم البيع من الذهب لا غير اذا
 يمكن للحكام الحكم بمثلها لمنع السلطان منها والا بدفع قيمتها من الفضة
 لجديرة لانها لم يجلب غشها مجتهدا ورديها سوا اجتماعا لما غل غش
 فقيه الخلاف كما ينبغي في فضل القرض قسبه وبه اجاب سعدى فندك
 سيجي

فهما
 ولو في قضية فانقول
 والينة بقتل

وهذا اذا بيع بمشرد نيل فلو بعين فسد فتح اذا بيع بخلاف جنسه ولم
 يجمع ما قدر له فانه من ربا الشا كما سيجي في باب ربا الاجل ابتداء وروى
 التسليم ولو قدر خيار فسد سقوط الخيار عنده خاتمة والمشتري بضمن حال
 الى سنة منكرة اجل سنة ثمانية من تسليم لمنع البائع السلعة عن المشتري
 سنة الاجل تحيلا لفائدة التأجيل في الوضعية اولم يمتنع البائع من التسليم
 لا اتفاقا لان التفسير منه والتمس المسمى قد لا وصفه بضمير مطلق
 الى غايته بقدر البلد بكذا العقد صحيح فتاوى لانه المتعارف وان اختلف القبول
 كماله كذهب شريفي وسيد في نسد العقد مع الاستواء في رويها الا الايش
 في المجلس لزوال الجهالة وصح بيع الطعام هو في عرف المتقدمين اسم تحفة
 ورفيقها كمالا وجزا في مثلث الجيم محراب كذا في المجازفة اذا كان
 بخلاف جنسه ولم يكن را سوا سلم بشرطية معروفة كما سيجي وكان
 بجنسه وهو دون نصف صاع اذا لا ربا منه كما سيجي او كان بجنسه وهو
 دون نصف صاع ومن المجازفة البيع بلانا وحجلا يعرف قدره في رويها
 والمشتري الخيار فيهما نذر وهذا اذا لم يحتمل لانا التفضان والمثلث
 فان احقها لم يجر كبيته قد ما يملك هذا البيت ولو قدر ما يملك هذا
 الطشت جاز سراج وصح فيما سمي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا مع
 الخيار للمشتري لتفريق الصفقة عليه ويسمى خيار التكشف وصح
 في الكل ان كملت في المجلس لزوال المفسد قبل تقريره او سمي جملة فقداها
 بلا خيار لو عند العقد وبه لو بخره في المجلس او بخره عند ربا به وفق
 فان رضى هل يلزم البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم ظهر وسند في الكل
 في بيع ثلثة بفتح المثلثة قطيع الختم وثوب كل شاة او ذراع لفي ونشر
 بكذا وان علم عدد الختم في المجلس لم ينقلب صحيحا عنده على الاصح
 ولو رضى العقد بالتقاطي ونظيره البيع بالرقم سراج وكذا الحكم في كل صر
 متفاوت كما يروى بطيخ وعبيد وكذا كل ما في تنجيسه صر كصنوع او ان يباع
 ولو سمي عدد الختم والزرع او جملة الثمن صح اتفاقا والصابغ كلمة كل
 ان لا واد ان تعلم نهايتها فان لم تود الجهالة فلا استخراج كمين وتعليق
 والا فان لم تعلم في المجلس فخلي الواحد اتفاقا كاجارة وكفالة واقرار
 والافان تفاروت الافراد كالختم لم يصب شي عنده ولا صح في واحد عنده
 كالصبرة وصح فيهما في الكل محروفي النهر عن العيون والشر لا لينة عن الزهري

والفهرستاني عن المحيط وغيره بقوله ما يعني ببيع رادان باع صبرة على أنها
ماية فغير ماية ورمم وثني قل أو أكثر اخذ المشتري الأقل بحسنه أو ثلثا
أو شئ للفرق الصنفه وكذا كل مكيل أو موزون ليس في تنقيصه ضرر
وما زاد للبائع لو فوج الحقد على قدر حين رادان باع المذروخ مثله على
أنه ماية ذراع مثلا اخذ المشتري الأقل لكل الشئ وتركه الا اذا اقتض
المبيع أو شاهده فلا خيار له لا شفا العزور ظهر وكذا لا خيار له
للايج لان الدرع وصف لتخصيه بالقبض ضد القدر والوصف لا يقابل
شئ من الثمن الا اذا كان مقصودا لتناول كما افاده بقوله وان قال في
بيع المذروخ كل ذراع بدرهم اخذ الأقل بحسنه لصيرورته أصلا لا يرد
بذكر الثمن وتركه لتفريق الصنفه وكذا اخذ الأكثر كل ذراع بدرهم
أو شئ لدفع ضرر التزام الزايد فسد ببيع عشرة أذرع من ما يته
ذراع من دار أو حمام وصحاحه وان لم يسم جملتها على الصحيح لان الزايد
بيدها لا يفسد ببيع عشرة أسهم من ما يته سهم اتفاقا للشروع
السهم لا الذراع بقي لو تراصيا على حين الذراع في مكان لم اره ويتبع
انقلابه لو في المجلس ولو بعده فبيع بالباطل لغيره اشتري عدد امن
قيمي ثيابا أو غما جوهره على انه كذا فتنقص أو زاد فسد لجهالة ولو
اشترى لرضا على ان فيها كذا تخلا فسد فاذا واحدة فيها لا تفسد بغير
كالوباع عدلا من الثياب وغما واستثنى واحدا بخير عينه فسد ولو جبه
جاء البيع خائبة ولو بين ثمن كل من القيمي بان قال كل ثوب منه بكذا فنقص
توجب صحيح البيع بقدره لعدم الجهالة وخبر لتفريق الصنفه وان راد
تو ما فسد لجهالة المرید ولورد الزايد وعوله هل يلزم الباقي خلاص
ه اشترى ثوبا لتفاوت جوانبه فلو لم تفاوت ككرايس لم تخال له الزايد
ان لم يضره القطع وجاز ببيع ذراع منه طر على انه عشرة أذرع كل
ذراع بدرهم اخذه بعشرة أذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة
وزيادة نصفه بالخيار لانه دفع واخذه بعشرة في عشرة ونصف بخيار
لتفريق الصنفه وقال محمد ياخذ في الاول بعشرة ونصف بالخيار وفي
الثاني عشرة ونصف به يقو ومتوعدا لقول الجواز مرة المص ويحرق
لكن صح الفهرستاني وغيره قول الامام وعليه المتنون فغلبه الفتوى
فيما يدخل في البيع يتعا ولا يدخل الاصل ان مسائل هذا الفصل متبينة

صحها ٢

على قاعين احدهما ما افاده بقوله كل ما كان في الدار من البناي على كل ما هو
متداول اسم البيع عرفا يدخل بالا ذكر وذكر الثانية بقوله او متصلا به
يتعا لها دخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قراره ولو
ما وضع لا لان يفصله البشور دخل يتعا وما لا فلا وما لم يكن من الشئ
فان من حقوقه ومراقبه دخل يترك ما اذا لا يدخل البنا والمفاتيح من
المتصلة اغلاقها كضربة وكيلون ولو من فضة لا القفل لعدم اتصاله
والسلم المتصل والسدر والارج المتصلة والوحى لو استغلبا مبنيا
والبكرة لا الدلو والحرام لم يقبل برفقها في بيعها اي الدار وكذا استأجرها
كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدر والفضاع
وفي الحمام كافة ان شراه من المزارعين واهل القرى لا لومن الحمرين ولا
وتدخل قلاته عرفا ويدخل ولها الثقبه الرصيع وفي الامان لا رصيعا
اولا به يعني وتدخل ثياب عبد وحرته اي كسوة مثلها هذه وغيرها
لا حطبها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتعامه في الصيرفية ويدخل
الشجر في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسلمين فبالذكر اولى ثمرة
كانت او لصغيرة او كبيرة الا ان يابسه لا يملك على شرف القلع فتح اذا
كانت موضوعة فيها كالبنا للقدار فلو فيها صغار تقطع من الربيع
ان من اصلها تدخل وان وجه الارض لا الا بالشرط وتعامه في شرح
الوهابية وفي القنية شري كوما دخل او تزايد المنصوبة في الارض
وكذا الاعمدة المدفونة في الارض التي عليها اغصان الكرم المشمة
بارض الخليل يركا يزا الكرم وفي النهر كلما دخل يتعا لا يقابل شئ من الثمن
ككونه كالوصف وذكره المص في باب الاستحقاق قبيل السلم لا يدخل
الذرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاص
شرح مجمع ولا الشري في بيع الشجر بدون الشك بغيرهنا بالشرط وانه
بالتسمية للقييد ان لا فرق وان هذا الشرط غير مفيد وحضه بالشر
اتباع القول صا الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترطه المبتاع ويترك
البائع بقطعها الرزق والشر وتسلم المبيع الارض والشجر عند وجوب
تسليمها فلو لم ينفذ الثمن لم يوربه خائبة وان لم يظهر صلاحه لان
ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارتاعا لو اوصى
بتخلل رجل عليه بمرحيت يجبر الورثة على قطع الشجر هو المختار

وما استأجره كانه
في الدار فدخل في بيعها

بغيرها

القطع

الزمان المشدودة على الزمان

من الرواية ولو الحجة وما في الفصولين باع ارضا بدون فهو للبائع باع
 مثلها محمول على ما اذا ارضى المشتري لغيره من باع ثمرة بارزة اما قبل الظهور
 فلا بيع اتفاقا اظهر صلاحيها او لا صح في الاصح ولو برر بعضها دون
 بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه السرخسي واقتضى الخلو في الجواز
 لو اخرج اكثر من بيعه ويقطعها المشتري في الحال جبر عليه وان شرط تركها
 على الاشجار فسد البيع كشرط القطع على البائع حاوي وقيل قايلة فلا يفسد
 اذا انتهت الثمرة للتعارف كان شرطاً بقبضه العقد وبه يفتى جرح عن
 الاشرار لكن في ١٠٢ الفهستاني عن المصنفات انه على قولهما الفتوى فتنبه
 فيد باشرط الترك لانه لو شرها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له
 الزيادة وان خير اذ نه نصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تاهت لم يفسد
 بشي وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة
 لمنقضى الاخر فربما يفسد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل
 كما حرمناه في شرحه والحيلة ان ياخذ الشجرة محاملة على ان له جزو من الف
 جزو وان يشتري اصول الرطبة كالبادخشان واشجار البطيخ والخيبار
 فيكون الحادث للمشتري وفي الرزق الحشيش يشتري الموجود ببعض
 الفرس ويستاجر الارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بياقي الثمن وفي الاشجار
 الموجود ويجل البائع ما يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متي رجعت في
 الاذن تكون حاذوناني الترك شمتي لمصلحة اجازا يرد العقد عكسية
 باقراده صح استثناء ومنه الا الوصية بالمزمنة بيع افراد ما دون
 استثنائها اشياء ثم فرع على هذه القاعدة بقوله **فصح** استثناء فقار
 مرضية وشاة معينة من قطع واطار معلومة من بيع ثم بطلت
 لصحة ايراد العقد عليها ولو اضر على روس القطر على الظاهر **فصح**
 بيع برني سبيله بخير سبيل البر لا احتمال الربا وبقا لا وارز ومنهم
 في قسرها وجوز ولو زوفنشق في قسرها الاول وهو لا علاو على البائع
 اخرجها الا اذا باع بأكفيرة وهل له خياره في الوجه ثم فصح وانما باطل
 بيع ما في ثمره وفطن وضرب من ثمره وحت ولين لانه معلوم في ثمره
 كبل وعدو ووزن ودرج على باع لانه من تمام التسليم واخره ودرج في وقته
 وقطع واخراج طعام من فضية على مشتريه اذا اقتضى البائع الثمن ثم جاز
 جيب الزيادة **فصح** ظهر بعد نقد الطرف ان الارلهم زبوف

بقاء الاذن ولو استاجر
 الارض لترك الزرع
 فسدت لجهالة المدة
 ولم تطلب الزيادة
 ٢

رد الاجرة واد وجد البض فبقدره طهر عن الاجارة البرازية واما الدلال
 فان باع العين بنفسه بالذن ربحها فاجرتة على البائع وان سمع بينهما وبيع
 للمالك بنفسه بغير العرف ونماه في شرح الوهبانية وسيل الثمر ولا
 في بيع سلعة بدنانير ودرهم ان لحضر البائع السلعة وفي بيع سلعة
 بمثلها او ثمن بمثلها سلعا محال لم يكثر احدهما مادينا تسلم وثن من اجل ثم التسليم
 يكون بالتحلية على وجه يمكن من القبض بالامانح ولا جازل وشرط في الاجارة
 شرطا ثالثا ان يقول خلعت بينك وبين البائع فلو لم يقبله او كان بعيدا
 لم يصير قابضا وانما من عنده غافلون فانهم يشتركون في ثمنه ويقرون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا الطيبة والصمغ حاذية وقما
 فيما علقناه على الملنقي وجده اى البائع الثمن زبوف ليس له استرداد البض
 وحسبها به لسقوط حقه بالتسليم وقال زبوف ذلك كالموجود رصلا
 او شوقه او مستحقا وكالموطن مبيدة فتعذر رد امانه الجياد التي
 كانت له على زيد زبوف على ظن انها جياد ثم علم بانها زبوف يرد له ويشتر
 الجياد ان كانت قاينة والا فلا يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض
 وقال ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجياد كما لو كانت رصلا او وثوقه
 اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع استوفى ثمنه
 وعند الشافعي هو احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البائع احق به
 اتفاقا ولما قولهم عليه الصلاة والسلام اذا مات المشتري مفلسا فوجد
 البائع متاعه جيبه فهو شاة للخز ما شرح مجمع العيني **فصح**
 باع نصف الدرع بلا ارض ان باعه الاكار للرجل لارض جاز وبكس لا
 الا اذا كان البذر من الاكار فينبغي ان يجوز خانية باع شجرا او كرما فتمت
 لا يدخل الثمر وحينئذ فيغار الشجر الى الادراك فلو ابي المشتري عارته
 خسر البائع ان شاء انظر البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال
 في الثمر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع **باب**
حازا الشرح وجه تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر ثم الخيارات
 بلغت سبعة عشر اثنان المبوبط او خيار تعيين وغبن ونقد
 وكسبية واستحقاق وتخير وفعل وكشف حال وخيانة ومراجعة وثوق
 وفوات وصف مرغوب فيه وتفرق صفقة لهلاك بعض مبيع واجارة
 عقد الفضولي وظهور البيع مستلما او رهونا اشياء من احكام المنسوخ

قال ويصنع بآلة ويخالف فتبلغ تسعة عشر سبعا وأغلبها ذكر الص
يعرفه من مارس الكتاب صح شرطه المتبايعين معا ولا حد وما ولو وصيا
ولغيرها ولو بعد العقد لا قبله لثاخرانية في مبيع كله أو بفضه كثلثه
أو ربعه ولو فاسدا ولو خلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة
أيام أو أقل ونفسر عند الطلاق أو تبايدا أكثر فيفسد لكل فضه خلاف
لما عرنا ثم يجوز أن اجاز من له الخيار في الثلاثة فينقلب صحيحا على الظاهر
ومح شرطه ايضا في لازم يحتمل الفسخ كزارعة وعاملة وأجارة ونسمة
وصح عنه مال ولو تغير عنه وكفاية وخلع ورهن وعنفق على مال ولو شرط
لزوجته ورهنا وثمن وكفها لكفاية وحالة وأبرأ وتسلم شفعة
بعد الطلبين ووقف عند الثاني أشباه وأقاله بزازية في ستة عشر لاني
نكاح وطلاق ويمين ونذر وصرف وسلم وأقرار إلا الأقرار بقصد يقبله
أشياء ووكاله ووصية لغيره في تسعة وقد كتبت غيرت ما يظهره في المهر
فقلت

بأن خيار الشرط في الأجارة . والبيع والابراء والكفالة .
والرهن والعنفق وترك الشفعة . والصالح والخلع كله أو الفسخ .
والوقف والحالة الأقاله . لا الصرف والأقرار والوكالة .
ولا النكاح والطلاق والسلم . نذر وإيمان فهذا يختص
فإن اشترى شخص شيئا على أنه أي المشتري أن لم ينقذ منه في ثلاثة أيام
فلا بيع صح استخسا فخلقا لفرق فلولم ينقذ في الثلاثة فشك
فنفذ عنقه بعد ما لول في يده فليحفظ وأن اشترى كذلك إلى أربعة
أيام لا يبيع خلافا لمحمد فاقى التفريع لكان أولى ولا يخرج مبيع عن ملك
البايع مع خياره فقط اتفاقا فهذا على المشتري بقيمته أي كدله
يبيع للمثل إذا قبضه باذن البايع يوم قبضه كالمقبوض على سؤم المثل
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالعقما بغير شرط ولو شرط المشتري
عدم ضمانه بزازية ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بل رجوع الاماره
بالسوم خاتبة وأما على سؤم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سؤم النكاح
لأتمه لقيمتها بالخروج عن ملكه أي البايع مع خيار المشتري فقط
فهناك في يده بالثمن كخبرته فيها يجب لا يرتفع كقطع يد فيلزم قيمته
في المسئلة الأولى وللبايع فسخ البيع واخذ نقصان القيمة لا الشيء بشبهة

هذا هو المذهب
في خيار الشرط
في الأجارة

وعلى سؤم الرهن بالافد مرتبة
ومنه الدية وعلى سؤم الفسخ
بقصره ساومه

الربا جرداى وثمنه في الثانية ولو يرتفع كمرض فإن زال في المدة فهو
على خياره والالزمه العقد لتعذر الرد ابن كمال ولا يملك المشتري خلافا
لما لا يصير سبابة قلنا السبابة هي التي لا ملك فيها لاحد ولا تعلق لملك
والثاني بوجودهنا ويكفيكم اجتماع البدلين والعود على موضوعه بالنقض
بشرا فريه ولا يخرج شي منها أي من مبيع وثمن من ملك بايع ومشتري
عن مالكه اتفاقا إذا كان الخيار لهما وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع
وأيهما اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف تظهر أثره في عشر مسائل
جهها العيني في قوله استحق غرك فم زوجه لا فمن لا مته لو شرها لخيار
وهي بقي النكاح والسين من الاستبراء فخصها في المدة لا يعتبر استبراء
من المحرم فلا يفتق محرم من الفزبان لثبوته المشتري فلا درها
الا إذا انقضت به ع من الود بعة عند بايع فملك على البايع لا ارتفاع
القبض بالرد لعدم الملك فم الزوجة المشتري لو ولد في المدة في زيد
البايع لم يضر لم ولد ولو في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب در
وإن كان له في الجرح عن الخاتبة إذا ولد بطل خياره وإن كان الولد ميتا
لم تنقضها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصرك من الكتب الخفية
لمدة فهو للبايع بعد الفسخ ومن الفسخ ببيع الأمة فلا استبرأ على
البايع خ من الجرح ولو شرها ذي من مثله بل خيارا فاسلم احدهما فهو للبايع
عيني ونفخ المصركن عبارة ابن كمال اسلم المشتري ثم من الماذون
لو ابراه البايع عن الثمن صح استخسا وأبقى خياره لا يملك عقم المملوك
كل ذلك عنده خلافا لما قلنا وزيد على ذلك مسائل منها ما يتعلق
كان ملكته فهو حر فشرها بخيارا فاحرم بطل البيع والروايد الخاتبة
في المدة بعد الفسخ للبايع رواه الحصري في بيع مسلين لو تجوز في المدة
فسد خلافا لما في يفتح أن يرضها فقط تنصده ويضم لوز الرمس
ولم اراه لاحد فليحفظ اجاز من له الخيار ولو اجنبيا صح ولو مع جهل
صاحبه اجماعا الا ان يكون الخيار لهما وفسخ لهما فليس للاخر الاجابة
لان المفسوخ لا تحقة الاجازة فان فسخ بالقول لا يصح الا إذا علم الآخر
في المدة فلولم يعلم لزم العقد والحيلة أن يستوثق بكفيل بحافة الخيبة
او يرفع الامر للحاكم ليصير من يرد عليه عيني قيد بما يقول بصحته بالقطر
بلاعلمه اتفاقا كما أفادة بقوله ونم العقد بوثقه ولا يخلقه الوارث

هلم يفتق واستدانة
السكر لجارة أو أجارة
ليس بالخيار وصيد
خيارا فاحرم صح

الاجازة

خيار رويته وتغيره ونقدته لا وصاق لا تورث واما خيار العيب
 والتخيبي وفوات الوصف المرغوب فيه فيختلفه الوارث فيها لانه
 لا يملك بوث خياره دارر فيلخصه ومضى المدة وان لم يعلم بوضو او عتقا
 والاعتناق ولو بوضو وتواجه وكذا كل تصرف لا ينفذ او لا يحال الا
 للملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظر الى فتح داخل بتهوة والقول
 لمنكر الشهوة فتح ومفاده انه لو شرها بالخيار على انها بكر فوطيها يعلم
 انه يكرام لا كان اجارة ولو وجدها شيئا لم يثبت فله الرجوع الى العيب
 ولو سمي في بابه ولو فضل البايع ذلك كان فسخا وطل الشفعة
 وان لم يخذل بمخرجها اي بدادها خيار الشرط بخلاف خيار رويته فيجب
 مخرج من المشتري اذا كان الخيار له لا يند بليل الاجارة ولو شرط المشتري
 او البايع كما يفسده كلام الدرر وبه جزم بهنشي الخيار لغيره عاقد كان او غير
 لم يفسد صح استصحابا وثبت الخيار لهما فان اجاز لهما من المايه
 والمستني او نقص صح انوافق الاخر فان اجاز لهما معا وعكس الاخر
 فالاستحقاق الى لعدم المزام ولو كانا معا فالفسخ اخق في الاصح ويبيع لان الجاز
 يفسخ والفسوخ لا يجاز واعترض بان جاز لما في المبسوط لو قاسم سحاة
 عمراضيا على تسخ الفسخ وعلى عادة العقد بينهما جاز اذ فسخ الفسخ جاز
 واجبه يمنع كونه اجارة بل بيع ابتداء باع عبيد على انه بالخيار
 في احدهما ان فضل من كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار اصح البيع
 للعلم بالمبيع والتمن واحدهما وكذا لو كان الخيار للمشتري فثاق ايضا
 الانواع الاربعة **فدع** وكله ببيع بشرط الخيار فبناعه
 بلا شرط لم يجوز ولو كله بالشر او الحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق
 ان الشرطي لم ينفذ على الامر بنفذ على المأمور بخلاف البيع فتح
 وسمي في الفصول في الوكالة فيلخصه ومضى خيار التخيبي في القيميات
 لا في المثليات لعدم تماثلها ولو للبايع في الاصح كاي لا تفر
 فيتميا وبقضه وكيه ولا يعرفه فينبهه لهذا الشرط فثبت الخلية
 التي ظهر فيها دون الاربعة ظهر لا تدفع الخلية بالثلاثة لو وجد جيد
 وردى ووسط ومدة كخيار الشرط ولا يشترط مدة خيار شرط في الاصح
 فتح ولو اشترى شيئا على انها بالخيار فترقني احدهما بالبيع صرعا او
 دلالة لا يرد الاخر بخياره خلافا لهما وكذا الخلاف في خيار رويته

والبايعين ولا يفضل او عين فقط
 او فضل فقط لا يبيع لهما لا البيع
 والش

والعيب فليس لاحدهما الرد بعد رويته الاخر او رضاه بالعيب خلافا لهما
 لقول البايع بعيب الشركة كما يلزم البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين في
 صفقة واحدة على ان الخيار لهما للبايعين فمضى احداهما دون الاخر
 فليس لاحدهما الا فقر واجارة او رد اخلافا لهما بجمع اشترى عبدا
 بشرط خبزه او كتيه اي خرفته كذلك فظهر بخلافه بان لم يوجد وجه
 ادنى مما ينطبق عليه اسم الكتابة والخبز اخذ به كل الثمن ان شاء وانزكه لهما
 الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على الفسخ
 حق يعلم ذلك وكذا سائر الحق اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كان
 او غير كان ورجع بالثفاوت في الاصح بخلاف شرايه شاة على انها طير
 او غلب كذا رطل او تخم كذا اصاعا او يكت كذا قدرا فسد لا نه شرط في
 لا وصف حق لو شرط انها حلوب ولون جاز لا نه وصف والقول للمكر
 واصلها في شرط الخيار على النظام كما في دعوى الاطر والمضى والاجارة
 والزيادة اشترى جازية بل خيارا فغيرها يد اياها قايلا بانها المشتراة
 فقال البايع ليست هي ولا يبيعه فاقول له للمشتري بيمينه وخيار البايع
 وطهاده اذ رواه نقدا بيجا بالتراضي بالعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فيلخصه
 ولو قال البايع عند رد كان يجس ذلك لكنه سعى عند كفالقول
 للمشتري لان الاصل عدم الجبر والكتابة وكان النظام شاهدا له ولو
 اشترى من غير اشترط كتيه وخبزه وكان يجس ذلك فلسه في يد
 البايع رده عليه لتغير المبيع قبل قبضه ربيع قال ولو اخذ اخذه لغيره
 بكل الثمن لما مر ان الاوصاف لا يبقا بها شئ من الثمن **فدع** باع دكان
 بما فيها من الخدوع والابواب والخشب والتخل فاذا ليس فيها شئ من ذلك لا خيار
 للمشتري شدي دارا على انه ينالها باجر فاذا الموبلي او اصاب على ان
 شجرها كلها مثمرة فاذا واحدة منها لا تثمر او ثوبا على انه مصبوع
 بعصف فاذا الموبز عقران فسد ولو على انهما خلة مثلا فاذا الموبجل
 جاز وخبر وبكسه جاز بلا خيار لكونه على صفقة خير من الشروط
 محتمل فيلخصه الضابط البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موصفا
 مذكرة في الاشياء شرط انهما مضنة ان للتبري لا يفسد وان للرغبة
 فسد بدائع ولو شرط حلها ان الشرط من المشتري فسد وان من البايع
 جاز لان حلها عيب جاز للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغنون في شرائها

للاولاد فتدخانية ولو شرط انما ذات لئلا جاز على الاكثر قلت
والضابط للاوصاف ان كل وصف لا غر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غر
الا ان لا يرغب فيه وفي الخانية في فصل الشروط المفسدة ما يعرف
بالعيان انفق الغر والله اعلم **كتاب خيار الوتير**
من اضافة المسبب الى السبب وما قبل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهرا
لما سيجي ان له الرقبة الروية هو يثبت في الرقبة مواضع الشرع الاعيان
والاخارة والقسمة والصالح عن دعوى المالك على شيء بعينه لان كلامها
معاوضة فليس في ديون القود وعقود لا تنفسح بالفسخ خيار الوتير في
صح الشراء والبيع لما لم يرباه والاشارة اليه اي المبيع او الى مكانه مشروط
لجواز فلوله بشرط ذلك لم يجز اجماعا فسخ وخروفي حاشية اخرى زادة للاح
الجواز وله اي المشتري ان يردده اذا رآه الا اذا جعل البايح لبيته المشتري
فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الى البايح اشباه وان رضى بالقول قبله
اي قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بالنقض ولا وجود للمعلق قبل الشرط
ولو فسخه قبلها قبل الروية فسخه في الاصح بحكم لزوم البيع
بسبب جملة البيع فلم يقع منبورا ويثبت لخيار الروية مطلقا غير
موقت بمدة هو الاصح عنانه لا طلاق النص لما لم يوجد مسطلة وهو
سطل خيار الشرط مطلقا وصيد الرضا بعد الروية في خيار الشرط
فلينقض ويشتري بالفسخ علم البايح بالفسخ خوف الغرر ولا خيار البايح
ما لم يره في الاصح وكفى رويهما فودن بالمضود كوجه هبرة ورقين وجه
دابة ترك وكفلها ايضا في الاصح وروية ظاهرا ثوب مطوى وقال زرق
لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المختبرات قاله المصنف ولا خلاف
وقال لا بد من روية داخل البيت وهو الاصح وعليه الفتوى جوهر
وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والستان وكفى حسنة
لم ونظر جميع حسنة قنية للدار والنسل مع ضررها ظاهريه
وضرع نفقة خلوت وناقلة لانه المقصود جوهره وكفى ذوق مطعم
وشم مشوم لا خارج دار وصحتها على المفتي به كما مر وروية دهن
في زجاج لوجود الخائل وكفى روية وكيل قبض وكيل شري لا روية رسول
المشتري وبيانه في الدرر وضع عقد الاصح والمغرة وهو كالصير
الا في اثني عشر مسألة مذكورة في الاشياء وسقط خياره بحسب مبيع

وشه ودوقه فيما يعرف وصف عقار وشجر وعبد وكذا كل ما لا يعرف
بحسب وشه وذوق حدادي او بنظر وكيله ولو انقضى بعد ذلك فلا
خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كشم الاعي وكذا روية الصير
وجه الصيرة ونحوها فخر قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار لها
اي بالمذكورات لا انما سقطت كما غلط فيه بعضهم فيمنع خياره في
جميع عمره على الصحيح مالم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل
او يثبت اذ يهلك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو ادق للملم ان يزرعها
قبل الروية فزرعها بطل لان فعله باخره كفعله عيني ولو شري بالخفة
مسك فخرج المسك منها لم يرد خيار الروية ولا عيب لان الاجاز
يدخل عليه عينا ظاهرا ومن رأى احد ثوبين فاشترى احدهما رأى الآخر
فله رد بما ان شأله رد للاخر وحده لتقريب الصفقة ولو اشترى ما رأى
حاله كونه قاصدا لشرائه عند رويته فلو رآه لا يقصد شرائه شراء قبله
لخيار ظهريه ووجه ظاهر لا منه لا يتامل التامل المفيد كحر قال المص
ولقوة مدركه عولت عليه علما بان مدركه السابق وقت الشراء فلوله علم
به خیر عدم الرضا من خياره الا اذا تغير فخير اي ثوبا يرفع
البايح بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار وكذا لو كانا ملقوين
وشه ما متفاوت لانه ربما يكون المراد بالاكتر ولو سمي كل واحد من الثوبين
عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف استويا في الاوصاف فحد
والقول للبايع بميمنه اذا اختلف في التغير هذا هو المدة قرية وان
بعيدة فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظهريه الشرع فافوه
بعيدة وفي الفسخ الشهري مثل الداية والملك قليل كما ان القول للمشتري
بمميمنه لو اختلف في اصل الروية لانه يمكن الروية وكذا لو انكر البايح
كون المراد مبيعان في بيع يات او فيه خيار شرط او روية فالقول
للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري
يقع بالفسخ في الاول لا الاخير اشترى عدلا من متاع ولم يره وباع او
للمشتري منه ثوبا بعد القبض او وهب وسلم رده خيار عيب لا خيار روية
او شرط الاضلا يارد البعض يوجب تقريظ الصفقة وهو بعد التمام جائز
لا قبله لخيار الشرط والروية يمتنعان تمامها وخيار العيب يمتنع قبل القبض لا
بعده وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة

قاضي خان وغيره **فروغ** شري شيئا لم يره ليكر للبايع مطلقا بالنسبة بالتمس
 قبل الروية ولو تباعا عينا بعين فلهما الخيار بحيث يشرى جارية بعبد والف
 نقابضا ثم رد بايع الجارية العبد بخيار رزية لم يبطل البيع في الجارية بحسب
 الالف ظهيرية لما مر انه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعة ولا يكون للمشتري
 خيار روية فلجيلة ان يقر بثوب لا نشان ثم يبيع منه التوب مع الضيعة
 ثم للقر بيقضي التوب لمقرنه فيبطل خيار المشتري للزوم لفريق الضيقة
 وهو لا يجوز الا في الشفعة ولو لجهة شري شيئين و باحد ما عيبا وقضا
 له رد العيب والا لما مر **كتاب خيار العيب**
 هو لغضا مخلو عنه اصل الفطرة السليمة وشرعا اما افاده فقوله من رجل
 بمشريه ما ينقص الثمن ولو يسيرا جوهره عند الخيار المراد بهم ارباب
 الحرفة بكل تجارة وضحة قاله المصنف اخذه بكل الثمن او رده مالم يتجهن
 لمساكه كحلاين فاحرما او احدهما في المحيط ومي او كمل او عند ما دون
 شري شيئا بالف وقيمتة ثلاثة الاف لم يرد بصيب بخلاف خيار الشرط
 والروية اشياء للاضرار يقيم وموكل ومولى وفي النهر وينبغي الرجوع بالنقص
 كوارث شري من التركة كعتا وجرده عيبا ولو تبرع بالكفن اجابي
 لا يرجع وله اخذ من مسيلا رجوع فيها بالنقصان مذكرة في الزا
 وذكرنا في شرحنا الملحق بمحرر القنية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن كالا باق الا اذا ابق من المشتري الى البايع في البتة فلم يخف
 عنده فانه ليس بجيب واختلف في الثور والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطلقا البتة البايع بالثمن قبل عوده من الا باق ان ملك قنية
 والبول في الفراش والسرقة الا اذا سرق شيئا لا كل من المولى او يسير
 وفلسين ولو سرق عند المشتري ايضا فقطع ربع الثمن لقطعه
 بالسرقة من جميعا ولو رضى البايع باخذه يرجع بثلاثة ارباع الثمن
 عيني وكلها تختلف صفرا ائ مع التمييز وقد روه بخمس سنين او ياكل
 ويلبس وحده وتماه في الحرفة فلولم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
 ابن ملك وكبر لا نهاية الصغر لقصور عقل وضف ثمانية عيب وفي
 الكبر لسوا اختار و لا باطن عيبا اخر فعند اتحاد الحالة بالثبوت اباقة
 عند بايعه ثم شتره كالا ثمانية صغره او كبره له الرد لا خلاف السبب
 وعند الاختلاف لا تكونه عيبا حلا ثا كعبد حم عند بايعه ثم حم عند

مشتريه

مشتريه ان من نوعه له رده والا لعيني بقى لو وجد عيبا ثم شتره حتى
 رجع بالنقصان ثم بلغ هل للبايع ان يشترى بالنقصان لروا ذلك
 العيب بالبلوغ يلبس ثم فتح والخون هو اختلال القوة التي بها
 ادراك الكليات تلويح وبه علم بخرق العقل بها لا اتحاد سميه بخلاف
 ما مر وقيل بخلاف عيني ومقدار فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة عند
 المشتري في الاصح والافلا رد الا في ثلاث زنا الحارة والتولد
 من الزنا والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليس عيبا
 الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الخلل
 في نبات ادم لاني البهايم والخدم والبرص والحمي والحول والخرس الصمم
 والفروج والامراض عيوب وكذا الادرو وهو انتفاخ الانثيين
 والعين والحصى عيب واذا اشترى على انه حصى فوجده فخافلا
 خيار له جوهره وابخرنتن الفم والدفنتن الا بطوكذا انتن الانف
 بزازية والرتا والتولد منه كل عيب فيها لا فيه ولو امر في الاصح
 خلاصة الا ان يخلص الاول لان فيه بحيث يمنع القرب من المولى ويكون الزنا
 عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين واللواطة بها عيب مطلقا به ان يجانا
 لا نه دليل الامة وان باجره قنية وفيها شري حمارا فلولم يخرطوا
 فحب والا لا واما التختن بليق صوت وتكسوش فان كثر رد لان قل
 بزازية والكفر باقتسامه وكذا الوقص والاعتزال محرر عيبا فيهما
 ولو المشتري فيها سراج وعدم الحيض لثبت سبعة عشر وعندهما حمة
 عشر ومعرف بقولها اذا انضم اليه تكول البايع قبل القبض ويحكم به
 الصحيح ملنقى ولا ستمع في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحالة
 والسعال القديم لا اعتاد والدين الذي يطالب به في الحال لا الموجد
 لعنقه فانه ليس بجيب كما نقله مسكين عن الذخيرة لكن عم الكمال
 وعلا نقضان ولا يه وميراثه والشرع والمائة العين وكذا كل مرض
 فيها فهو عيب محاج كسبل وحمص وكثرة دمع والتوكل بثلاثة كرتين
 بثر صفرا صلب مستدير على صور شجره ثا ثيل قاموس وقيدته بالكثر
 بعض شراح الهذلية وكذا الكي عيب لو عن دا والا لا وقطع الاصبع الاصم
 عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والخسر وهو من ياكل بيساره فقط
 الا ان يعل باليمين ايضا كمن في الخطاب رضي الله تعالى عنه والشيب شرب حم

انه القوق المذكورة ومعه
 الفلوس في الدماغ ورد
 ومولا يختلف

جاء ان قال ان عدلها وعلام خاتمها لو كبيرين مؤقدين وعدم نهو حمان
وقلة اكله واجت نكاح وكذب ونميمة وترك صلاة فكن في القضية
في العقد لا يوجب الرد فيها لوظاها ان الدار مشنونة ينبغي ان يتمكن من
الرد لان الناس لا يرغبون فيها في المنظومة المحبة
والحال عيب لو على الذن او البشة لا للمود والحيوي كثيرة برانا
الله منها حدث عيب اخر عند المشتري بخير فغل لبائع فلو بيه
بعض القبيض رجع بحسنه في الثمن ووجب الارش واقا قبله فخله
اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البائع على جدوته والمشتري
على قدمه فالقول للبائع والبينة للمشتري ولا يرد جبر اياه حمل
ومونة الا في بلد العقد خرج بنقصانه الا فيما استثنى ومنه
ما لو شراه تولية او خاططة لطفه زلجي او رضى به البائع جوهرة وله
الرد برضي البائع الا لما عيب وزيادة كان اشترى ثوبا فقطعه
فاطلع على عيب قديم رجع به اي بنقصانه لتقدر الرد بالمقطع فان قبله
البائع كذلك له ذلك لا نه اسقط حقه ولو اشترى بغير اخذ فوجله
لعه فاسد لا يرجع لافساد ما لبته كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب
كله او بعضه او هبة بعد القطع لجواز رده مقطوعا لا محيطا كما افاده
يقوله فلو قطعه المشتري وخاططة او صبغه باي صبغ كان عيني اولت
تسويق بمن اخبره الرقيق او غير من اشترى ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه
لاستثناء الرد بسبب الزيادة حتى الشرح لحصول الرضا حتى لو توافيا
على الرد لا يقضي القاضي به دله وان كان كما لا يرجع لو باع اي المحتسب
في هذه الصورة بعد روية العيب قبل الرضا به صرحا او دلا له او مات
العبد الراد هلاك المبيع عند المشتري او اغتصمه او دبر او استولد
او وقف قبل علمه بعيبه او كان المبيع طعاما فاكله كله او بعضه او اطعمه
عبد او مدبره او ام ولده او ليس الثوب حتى تحرق فانه يرجع بالنقصان
استحسانا فادعية الفتوى بخبر وعنه ما يرد ما بقي ويرجع بنقصانه
اكل وعلية الفتوى اختيارا وفتناني ولو كان في وعين فله رد الباقي
بحسنه من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك قلت فغل ما في الاختيار
والفتناني يترجم القياس قسنية ولو اغتصمه على مال او كانه او قبله او اتى
او اطعمه طفله او امرأة او مكاتبها وضيفه بعد اطلاعه على عيبه كذا ذكره المصنف

تبع العيني في الرمز لكن ذكر في المجمع في الجميع قبل الرواية وادع شرحه
حتى العيني فيفيد البعدية بالادوية فتنبه لا يرجع بشي لاستثناء
الرد بفعله والاصل ان كل موضع للبائع اخذه ميبا لا يرجع باخراجه
عن ملكه والارجح اختيارا وفيه الفتوى على قولهما في الاكل واقره
الفتناني شري حويض ويطبخ كجور وقتا فكتسره بوجهه فاسدا
ينفع به ولو عدك الله فله ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه فقصانه
الا اذا رضى البائع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده وان لم ينفع به
اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد اكثره فاسدا جاز بحسنه
عنده المظهر وفي المحتسب لو كان سمنا اياها فاكل ثم اقر بابعه لوقوع فارة
فنه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يفتي باع ما اشتراه فرد المشتري
الثاني عليه عيب رده على باعه لو رده عليه بنقصانه لا نه من غير ما لم يحدث
به عيب اخر عنده فخرج بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده
مطلقا في غير الضرر كالرد بخيار روية او شرط دله وهذا اذا باع قبل الاطلاع
على العيب فلو قبله فلا رد مطلقا بخبر وهذا في غير النقصان لعدم تعينه
فله ان لم يطلع على عيبه فخرج ولو رده بمرضه بلا نقصان وان لم يحدث
مثله في الاصح لا نه اقاله ادعى عيبا موجبا للفسخ او طعن بنقصانه
المبيع لم يجبر المشتري على دفع الثمن للبائع بل يبرهن المشتري لاشات
العيب او يحلف بايعة على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى
عيبه شهوده دفع الثمن ان حلف بايعة ولو قال احضروني ثلثته
ايام اجله ولو قال لا بينة لي خلفه ثم اتى به خلافا لما مضى ولزم
البيع بتكول اى البائع عن الحلف ادعى المشتري ابا قحوه مما بشرط
لوجه وجود العيب عندهما كقول وسرقة وجنون لم يحلف بايعة
اذا انكر قبله لخال حتى يبرهن المشتري انه قد اتى عند كان يبرهن
حلف بايعة عندهما بالله ما اتى وما سرق وما جنى فطروا الكثير
بالله ما اتى من مبلغ الرجال لا خلافة كبر او صغر او اعلم ان العيوب
انواع حتى لا ياق وعلم حكمه وظاهر كهور وصمم واصبغ زائدا وانقصه
فينقض بالرد بلا عيب فليفتق به اذ لم يدع الرضا بعد ولم يعرفه الا الله
كوثق فيكتفى قول الواحد ثم يحلف البائع عيني قلت وبقي خامس لا
ينظره الرجال والساق في مخرج قاضي خان شري جارية وادعى ان الحصى

حلف البائع استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض لكل
 حصة الكل لتفرق الصفقة وان بقاء حيز في الشيء لا يغيره لان بعض
 الشيء عيب لا المثل كما سيجي وان شدي شيئين فقبض احدهما دون الآخر
 فحكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحق او تعيب احدهما حيز وهو اي خيار العيب
 بحدوثه العيب على التراضي على المعتمد وما في الحاي عن سحر فلو خاصم
 ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد ما لم يوجد بطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة
 لو لم يجد البائع حتى هلك رجع بالنقصان واللبس والركوب والمداواة
 له وبه عيني رضى بالعيب الذي يدويه فقط ما لم ينقصه بحدوثه وكذا
 كل مفيد رضى بعد العلم بالعيب بمبيع الرد والارش ومنه العرض على
 البيع فليس برضا كعرض ثوب على حبل لا ينظر بكيهه ام لا او عرضه على
 المقومين ليقيم ولو قال له البائع اتبعه قال نعم لزم وكذا لا لان
 نعم عرض على البيع ولا تقرب لملكه بزازية لا يكون رضاء الركوب للرد
 فعلى البائع او شدي للعطف او للستق والحال ان المشتري لا بد له
 منه اي ركوب الحجر وصعوبته وهل هو قيد للاجئين او للثلاثة انظر
 السجدة الثاني واعتمده المصنف للرد في الحجر والتمني وغيرهم ن
 الاول ولو قال البائع ركبتهما لخدمتك وقال المشتري بل لا رد هلقا فوق
 للمشتري جرح في الفسخ وجد لهما عيب في السفر فحماها فهو رد اخلاها بعد التنا
 في عدد المبيع او لهما متعذر ليتزوج الثمن على تقدير الرد وفي عدد
 للقبض فالقول للمشتري لا فقه فلا يصح مطلقا فذرا او صفه او ثقيتها
 فلو جاز يرد به خيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول
 للمشتري في ثقيته ولو جاز يرد به خيار عيب فالقول للبائع كما لو خلفا
 في طول المبيع وعرضه فسخ اشترى عبد من ابي شيئين ينتفع بهما باحدهما ووجه
 صفقة واحدة وقبض احدهما ووجهه او بالآخر عيبا لم يعلم به الا بوجه
 القبض احدهما او ردهما ولو قبضهما رد العيب بصفته سالما او ردهما او
 التفريق بعد التمام كما لو قبض كلبا او زنيا او زوجي خذ وخوه كزني ثور
 الف اخذهما الاخر بحيث لا يعمل بدونه ووجه بصفته عيبا فان له رد كله
 او اخذه بعيبه لا نه كشي واحد وكوفي وعائين على الاظهر عناية وهو
 الاصح برهان اشترى جارية فوطئها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا
 لم يرد مطلقا ولو شيئا خلافا للتشافح واحدا انما استوفى ثمنها

وهو جرحها ولو للواطي زوجها ان شيئا رد ها وان بكر لا يجر وجميع كالتقصان
 لا امتناع الرد في المنظومة المحببة لو شرط بكارتها فبانت ثيبا لم يرد
 بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب في الحاي والمعلق
 الثبوتية للبنت بعيب الا اذا شرط البكارة فتردها لعدم المشروط الا
 اذا قبلها البائع لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع ويؤ
 الرد بالعيب القديم بحدوث رد الالعيب الحادث لعود الممنوع بزوال
 المانع دله فيرد المبيع مع النقصان على الربح طرظا رعي عيب بشري
 البائع الغائب واثبتته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك
 هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه لان القضا
 على الغائب بالاحصم ينفذ على الاظهر رد رد قتل الصبي المقبوض او قطع
سبب كان عند البائع كقتل او رد قد رد المقتول او امسكه ورجع بنصف
 ثمنه بجمع واخذ ثمنها اي ثمن المقتول والمقول ولو تداولته الا يدى
 فقطع عند الاجرا وقيل رجع الباعة بعضهم على بعض وان علموا
 بذلك لكونه كالا ستحقاق لا كالعيب خلافا لما وصح البيع بشرط
 البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا للتشافح لان البراءة عن الحقوق
 المحبولة لا تقع عنده وتقع عندنا لعدم افضاير الى المنازعة ويدخل فيه
 الوجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وضه محل
 وما لك بالوجود كقوله عن كل عيب به وقال مما يحدث هو عند الثاني
 وفسد عند الثالث خيرا براه من كل رد فهو على المرض وقيل على ما في
 الباطن واعتمده المصنف لاختيار الوجهة لا نه للحرف في العادة
 وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل غايبة فهي المرفقة والاباق والرتا
 اشترى عبدا فقال لمن ساومه اياه فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع
فوجد شربه به عيبا فله رده على بائعه بشرطه ولا يملكه من الرد
 عليه اقراره السابق لعدم العيب لا نه مجاز عن التزوج ولو عينه
 اي عيب فقال لا عور به او لا شلل لا يرد به لاحاطة العلم الا ان لا
 يحدث مثله كالا اصبح به زانية ثم وجدها فله ردها لتكتمه للثيقن
 بكذبه قال الآخر عبدى هذا اتق فاشتره منى فاشتراه وباع من اخ
 فوجد المشتري المشتري الثاني اتق لا يرد به عما سبق من اقرار البائع
 الاول ملل يبرهن انه اتق عنده لان اقرار البائع الاول ليس بحجة على

على البائع الثاني الموجود منه السكوت اشترى جارية لها بلز فارتقت
مبيعا له ثم وجد مبيعا كان له ان يرد لها لانه استخدم بخلاف الشاة
المضرة فلا يرد هاهنا مبيعها او صاع مخر بل يرجع بالنقصان على المختار
شروح مجمع وحررناه فيها علقناه على المثار كما لو استخدمها في غير ذلك
ففي المبسوط الا استخدام بعد العلم بالعيب ليس برضا استحقاقا لان الناس
يتوسعون فيه وهو للاختيار وفي الترازية الصحيح انه رضا في المدة الثانية
الا اذا كان في نوع اخر وفي الصغرى نه مرة ليس برضا الا على كره من القدر
قال المشتري ليس به بالمبيع اصبح رايده او كرها مما لا يحلف مثله
في تلك المدة ثم وجد به ذلك كان له الرد بلا يمين للموابع عيدا
وقال المشتري بريت اليك من كل عيب به الا الا باق فوجده ابقا
فله الرد ولو قال الا اباقة لا لا نه في الاول لم يحلف لا باق للعبد
ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باقية الحال وفي الثاني اضافة اليه فكان
احبارا بانرا بقى فيكون راضيا به قبل الشل خاتمة وفيها لو يرا من كل حق
له قبله دخل العيب لا الهرك مشتر لعبد او امة قال اعنى البائع او
دبر او استوله الامنة وهو الاصل وانكر البائع حلف المحرم المشتري
عن الاثبات فان حلف قضى على المشتري بما قاله من الحق وكوه لا قرار
بذلك ورجع بالعيب ان علم به لان المبطل عن الرجوع ازالته عن ملكه
الغيره بالشايرة او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان
وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لزالته باقراره كانه وهيه
وجد المشتري خفية محررة بدارنا او غير محررة لو البيع من الامام او من
بحر قال المصنف فمحررة غير لازم عيبا لا يرد عليها لان الامين لا يتقرب
حضا لا يتقرب له الامام حضا فيرد على منصوب الامام ولا يحلف لان
فايدة الحلف النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا ارد عليه العيب بعد
ثبوته يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفضل الى محله لان الغرم
بالغرم دار وجد المشتري عيبا عيبا واراد الرد به فاضطها على يدين
البائع الدرامم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطا من الثمن على
العكس وهو ان يضطها ان يدفع المشتري الدرامم الى البائع ويترد
عليه لا يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا
فضلحه على مال ثم برا او ظهر ان لا عيب فللبائع ان يرجع بما ادى ولو

ازال

ازال بعلبة المشتري لا قسمة رضى الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان البيع
مع العيب الذي به لساوى لثمن المسمى والاشاوه لا يلزم الموكل **فروع**
لا يحل كتمان العيب في مبيع او ثمن لان الفسخ حرام الا في مسليين الاولى
الاسير لو شدى شيئا ثم ودفعه فمخشوشا جاز ان كان حرا لا عبد الثاني
يجوز اعطاء الزبوف والناقض في الجانيات اشباه وفيها رد المبيع
لعيب بقضا فسخ في حق الكل لانيه مسليين احدهما لو احل البائع
بالثمن ثم رد المبيع بجيب بقضا لم يتطل الحواله الثانية لو باعه بعد
الرد بجيب بقضا من غير المشتري وكان منقولا لم يجز قبل قبضه
ولو كان فسخا جاز وفي الترازية شدى عبد فاضطر له رجل عبوه
فاطلع على عيب ورده لم يقض لانه ضمن العبد وضمنه الثاني
لان صفات العيوب وان ضمن السرقة او الحرث او الجنون او العي فوجه
كذلك ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شدى كرم ولا يمكن قطاها اقلية
الرتاين ان بعد القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع يتناول
الرتاين ير فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه **باب** البيع الفاسد
المراد بالفاسد الممنوع مجازا عن فساد المبيع المالك والمكره وقد نذكر فيه
بعض الصحيح منها وكل ما اوردت خلافا في ركن البيع فهو مبطل وما
اوردته في غيره لمقصود بطل بيع ما ليس بمال المال ما يميل اليه الطبع ويحرم
فيه البذل والمنع دهر يخرج التراب ونحوه كالدم المسفوح فجاز بيع
كبد وطحال والمنيه سوى كبد وطحال سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم
بين التيمات حقت انقها او تخنق ونحوه والبيع به اى جعله مثلا
بادخاله بالعلية لا تاركه البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد والحد
كبيع حق النخل اى علو سقط لانه معدوم ومنه بيع ما اضرعا به بحد
ونخل او بعضه معدوم كورد وياسمين وورق فريضة وجوزه ما لك
لتقابل الناس وبيع افعى بعض مشايخنا عملا بالاشحنان وهذا اذا
لم يعلم وجوده فاذا علم جاز وله خيار الرويه وتكفى روية البعض
عندنا وما وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور الا بالمرئى
والملاقح جمع ملفوخة ما في البطن من الحنين والشايج بكسر النون
حبل الحبله اى شايج الشايج لغاية اذ ادى وبيع امة بنين انه ذكر الصغير
لتذكير الحيز عبد وعكسه بخلاف اليهايم والاصل ان الذكر والانثى

من بني آدم جلدان حكما في بطل في سائر الحيوانا ف حبسوا في بطنهم
لغوت الوصف ومتروك الشمسية عدا لوم كافر نرازية وكذا ما ضم اليه
لا زخر متنه بالوصف وبيع الكراب وكري الا نهال لا نه للبشر ما المتقوم
بخلاف بنا وشجر في بطل اذا لم يشترط تركها ولو الجنية وما في حكمه اي حكم
ما ليس بمال كام الولد والمكاتب والمدبر المطلق فان بيع هو لا باطل
اي بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم وبيع قرضهم
در ابن الكمال بيع مولا باطل بوقوف منعقه في البحر بان المرح اشترط
رضي المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضا ببيع ام الولد وصح في الفخ
نفاذه قلت الا وجه توقفه على قضا اخر ايضا اورد اعني وقصر
فليكن التوفيق في السراج ولد مولا كم وبيع مع بعض لم و بطل ببيع
مال غير متقوم اي غير مباح الانتفاع به ابن كمال في بطل بخر وخر
وميتة لم تحت حنف انقها بل بالحق وكوه فانها مال عند الذي خدر
وخرير وميتة لم تحت حنف انقها بالحق وكوه فانها مال عند الذي
خر وخرير وهذا ان بيعت بالتمن اي بالدين كدراهم ود نائير ومك
موزون بطل في الكل وان بيعت بعين كخر بطل في الخمر وفسد في الخمر
فيملك ما القبض بقبضه ابن كمال بطل ببيع قن ضم الى حرود كية صفت
الى ميتة ماتت حنف حادتها قتيده تكون كالخر وان سمي قن كل اصل
التمن خلافا لما وصفتي الخلاف ان الصنفقة لا تتخذ بمجرد تقطيل الثمن
بل لا بد من تكدي لفظ العقد عنده خلافا لما وظاهر النهاية فيبديانه
فاسد خلاف بيع قن ضم الى مدبر وكوه او قن غيره ومالك ضم الى وقف
غير المسجد العام فانه كالجزء بخلاف العام بالجهة الخراب فكدر
اشباه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو حكوما به في الاصح
خلافا لما افق به المنا ابو السعود فيصح بحقه في القن وعبد هو الملك
لا نه مال في الجلة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم ينجح علي
كما بطل ببيع صبي لا يعقل ويحس شيا وبول وبيع ادمي لم يغلب عليه
تراب فلو غلوا به جاز كسرقين و بعر واكتفى في البحر بخر خطه بتراب
وشتر انسان ككرامة الادمي ولو كافر ذكره المصنف وغيره في تحت سخر الخمر
وبيع ما ليس في ملكه لبطلان ببيع المعدم وما له حظ الغرم لا بطريق
السلم فانه صحيح لا نه عليه الصلاة والسلام نهي عن بيع ما ليس عند

الانسان ورضي في السلم وبطل ببيع صرح بنفي التمير فيه لا لخدم وهو المال
والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا اقتضه فلا ضمان لذلك
لم يبع عنده لا نه امانته وصح في القينة ضمانه قبل وعينه الفتوى فيها
بيع الخمر في اياه او ائنه قتل باطل وقيل فاسد ورجح وفي التنف ببيع المضطر
وشراوه فاسد وفسد ببيع ما سكت اي وقع السكوت فيه عن التمير كبيع
بقيمته وفسد ببيع عرض هو المشاع القيني ابن كمال الخمر وعكسه فينقذ
في العرض لا الخمر كما امر وفسد ببيع اي العرض بام الولد والمكاتب المدبر
حتى لو تقاضا ملك المشتري العرض العرض لما امر انهم مال في الجلة وفسد ببيع
سك لم يقصد لولا العرض والاف باطل احد الملك صدر الشريعة اوصيه في القن
في كان لا يؤخذ منه الا بحيلة للخمر عن التسليم وان اخذ به منها صح ولا
خيار الروية الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده ملكه ولم يخر
الجادة بركة ليصاد منها السمك فخر وبيع طيرة الهوى لا يرجع بقدر اسكه
من يده اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كلما
صح وقيل لا ونجحه في التمير وبيع الجمل الى الجنين وجزم في البحر بطلان
كالسراج قامت الاحكام الفساده بالشرط بخلاف هبة ووصية وبين
في فسخ وجزم البر جدي بطلا نه ولو لو في صدق وهو للعرض وصف
على ظاهر عزم وجوز في الثاني وما لك في السراج لو سلم الصود والبن
بعد العقد لم ينقلب صححا وكذا كل ما انصاه خلق كجلا حيوان ونوى ثم
ونزل بطيخ لما امر انه معدوم عرفا وانما صححو ببيع الكرات وشجر الصفا
واوراق الموت باغصانها للتعامل وفي القينة باع اوراق توت لم تقطع
قبله بسنة بجاز وسنتين لا لانه يشيئ به موضع قطعه عرفا وجزم
معين في سقف اما غير المعين فلا ينقلب صححا ابن كمال ودر اعر عزرب
يضره التبييض فلو قطع وسلم قبل فسخ المشتري عماد صححا ولوم
يضره القطع ككراب بجاز لا تتفا المانع وصريه القانع بقاء ونون
الصايد والغايص بخين محجة الغواص والبيع فيهما باطل للفرار الخ
ولخر والكمال فابن الكمال قال وقد نظمه ملاحن وفي سلك الفاسد
فتنقته في المختصر يجب ان يراد به الباطل لا نه مما ليس في ملكه كامر
والتراب نه هي بيع الفطير على الفحل بتمر مقطوع مثل كيلة تعذر اشرع بجمع
ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي وشبهه الربا قال المصنف لم يكن بطلا

لا خلاف الجلس والملازمة للسلعة والملازمة ان يذم ما للشترى
والقائم عليها حتى يبيع الحظيرة منى عنها كلها عيني لوجود القمار
فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن ببيع ثوب من ثوبين او عبد من عبد
لجملته المبيع فلو قبضه ما وملكه معا نصف قيمة كل اذا الفاسد فقبض المبيع
ولو مرتين فقيمة الاول تغدر له والقول للضامن وهذا اذا لم يشترط
خيار التقيين ولو شرط اخذ ابهما شاكاز لما مر والمراعى الى الكلا والكارى
اما بطلان بيعهما فعدم الملك لحدوث الناس شركا في ثلاث في الماد الكلا
والنادر واما بطلان جارتها فلا تنافى على سبيلها كعين ابن كمال هذا اذا
ثبت بنفسه وان انبته نسق و زينة ملكه و كاز ببيع عيني وقيل لا
قال وبيع الضمير والربط على فلا تة او ح ان ليقطعه او ليرسل
ذاته فساكله جاز وان ليرك لم يجر وحيلته ان يستاجر الارض ليطرب
فسطاطه او لا يقاف دوابه او منفعة اخرى كقبيل ومراح وتماذية
وقف الاشياء وبيع دود القز لا يرسم ويصنأى بزره وهو بزر
الفيلق الذي فيه الدود والخل المحر وهو دود العسل وهذا عند محل
وبه قالت الثلاثة وبه يفتى عيني وابن ملك و خلاصة عبارتها
وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتى للحاجة مجتبي خلاف غيره
من الموام فلا يجوز اتفاقا كحيات وصب وما في بحر كسر طان الا
السك وما جاز لا تنفع بجلده او عظمه والحاصل ان جواز البيعة يدور
مع حل الا تنفع مجتبي واعتاده المصو سجي في الشفقات من
انما يجوز الشركة في القز اذا كان البيض منها والعمال منها وهو بزر
افضا لا اقل ثاقلود دفع بزر القز او بقرة او بطة دجبالا حزن
بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعلية قيمة
العلف واجرمثل العامل عيني المخلو مثله دفع البيض كما لا يخفى
والا بق ولولطفه ولينيم في حجره ولو وكبه لما صح عيني وما في الا
خريف طر الامن يزعم انه لا بق عندك فحليد جواز لعدم المانع
وهل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد اخم وان
اشهد لا انه قبض ما نة فلا ينوب عن قبض الغنم لانه اقوى غاية
والا اذا ابق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يبيع لحدوث لزوم
التسليم ذخيرة ولو باعه ثم عاد وسلم يقيم البيع على القول بفساده

اي

ورجحه الحال قليل لا يتم على القول ببطلانه وما ولا ظاهرا من الرواية
واختاره في الملازمة وغيره به يفتى البلخي وغيره جواز ابن كمال وكن املة
ولو في وقار وامة على الا ظاهرا لانه جزء ادنى والرق مخلص بلخي ولا
حيوة في الدين فلا يحله الرق وشر لختنير لخاصة عينه فيعطل بيبه
ابن كمال فان جاز لا تنفع به لضرورة الجزر حتى لو لم يوجد بلا ثمن
جاز الشرا للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح
خلافا لمحمد قيل هذا في المستوف اما المحذور فظاهرا رعاية وعزاني
يوسف يكره الجزر به لانه يحسن ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخف
ذكره الفهستائي واعل هذا الى زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه
كما لا يخفى وحلدمية قبل الدبع لوبا العرض ولو بالثمن فباطل ولم
يصله ههنا اعتمادا على ما سبق قاله الواي في مختصره وبعده الى الدبع
بيع الاجل الانسان وخنزير وحيوة وينفع به لطهارته حينئذ لا غير
الاكل ولو جلد ما كور على الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا
في الجمع ويجوز بيع الدهن المتخمس ولا تنفع به في غير الاكل
مخلاف اودك كما ينفع به لا يحله حيوة منها كعصها وصوفها كما مر
في الطهارة وفسد شرا ما باع بنفسه او بوكيله من الذي اشتراه ولو
حكما كوارثه ما لا قل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول
صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شرا بعشرة لم تجز وان
رحض السر للربا خلافا للشافعي وشرا من لا يجوز شهادته له كانه
وابيه كشره بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا لما في غير عهده ومكاتبه
ولا بد لعدم الجواز من اتحاد حبس الثمن وكون المبيع بحاله فان اختلف
حبس الثمن او تعيب المبيع جاز بطلانها كما لو شرا بزيادة او بغيره
والدراهم والدنانير من حبس واحد في ثمان مساييل منها ههنا وفيها
دين وشفعة اكره ومضاربة ابتداء وانتهوا بقاء امتناع اسراجية
وبراد زكاة وشركات وفيهم متلفات وارش جنائيات كما بسطه للمص
معيها للدراية وفي الخلاصة كل عوم ملك بحقد يقبض بهلاكه
قبل قبضه لم يجر التصرف فيه قبل قبضه وصح البيع فيما مضى اليه
كان باع بعشرة ثم شرا مع شي اخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الاخر
فنيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشوب بيع الفساد لانه طاري وكان الاجم

وبيع رتب على ان يرنه بطرفه ويخرج عنه كل طرف كذا رطل لا ينقص
العقد يخرج مقدار ذرته كما افاده بقوله بخلاف شرط طرح وزن
الطرف فانه يجوز كما لو عرف قدر ذرته ولو اختلفا في نفس الطرف
ودره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض ومكر وصح بيع
الطرف وفي الشراء لا يثبت على الخاتمة لا يبيع ومن فسخة الولدانية
وليس لهم قال الامام تقاسم به رب ولم ينفذ كبيع كذا البيع يذكر
وفي معاينتها وادتها في الغار الاشياء
وما لك ارض ليس يملك بيعها ، لغير شريك ثم لو منه ينظر ،
حداي يرنه طول عرض او لا ومنه واذ لم يبين بقدر عرض باب
الدار العظمى لا يبيع سبل الماء وهبته لهما لانه لا يدري قد لا يتخلله
من الماء صح بيع حق المورث في الارض بخلاف ومقصود او وحده في
روايتهم اخذ عامة المشايخ شتم في اخرى لا وصحة ابو الليث وكذا
بيع الشري في ظاهر الرواية تسادة الاستحاطة وشرح وهبانية
وسحقته في احكام الوفاء لا يبيع بيع حق التسييل وهبته سوا كان
على الارض لانه محله كما مر او على السطح لانه حق التخلي وقد مر
بطلانه ولا يبيع بتمن موجد الى التبرور ما اول يوم من اربع خل
فيه الشمس برج الحد ولا يبرور السلطان ويبرور الجوس يوم من خل في الجو
وعده ابرج حدي سبعة فاذا لم يمينها العقد فاسد ان كان والمهرجا
ما اول يوم من الحزف وضوم النضاري وفطرم وفطر اليهود وضومهم
فاكتفى بذكر احد ما سراج اذ لم يبرر المتعاقدان التبرور وما بعده
فلو عرفاه جاز بخلاف فطر النضاري بعد ما شرعوا في وضومهم للعلم به
وهو محسوس يوم لا الى قدوم الحاج والحصاد للزرع والله يامر بحج
والقطاف للعب لانها تقدم وتناحر وتوابع مطلقا عنها اي عن
منه الاجال ثم اجل الثمن الذي ما تاخيل المبيع والتمن العين ففسد
ولو الى معلوم شتم الى بها مع التاخير كما لو كفل الى هذه الاوقات
لان لبها اليسيرة محققة في الدين والكفالة لا الفاحشة واسقط
المشتري الاجل في الصدر المذكور قبل طوله وقبل فسخه وقبل الاوقات
حتى لو تفرقا قبل الاسقاط تاك الفساد ولا ينقلب جائزا اتفاقا
ابن ملك لهما لانه فاحشة كبوب ارج وحبى مطرف لا ينقلب جائزا وان

ابطل الاجل عيني او امر السلم ببيع حنوا وخنزير او شرايما اي وكل السلم
دميا او امر المحرم عيم اي غير المحرم ببيع صيده يعني مع ذلك غدا لا يام
مع اشد كرامة كما صح ما مر لا ذ العاقبة يتصرف باليمينه وانتقال
الملك الى الامر امر حكى وقال لا تنقض ومنه الاظهر شره لا يثبت على ان
ولا يبيع بشرط عطف على الى التبرور يعني الاصل الجامع في فساد
العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلايه وفيه نفع لاحدهما
او فيه نفع لمبيع موثر املا الاستحقاق للنفع باذ يكون ادنيا فلو لم
يكن كشرط ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيجي ولم يحج
الحرف به ويرد الشرع بجوازه اما لو جرى الحرف به كبيع نخل ثم بشرط
شريكه او ورد الشرع به خيار شرط فلا فساد كشرط ان يقطعه
البائع ويحيطه فيما مثاله لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
او يستخدمه مثال لما فيه نفع للبائع وانما قال شهر الممرات الجار
اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشرط فيه الاستخدام ذم لا ايجاب
فان اغتفقه صح ان يقد فسخه ولو لم الثمن عنده والا لا شرع بجمع
او يدره او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج القرض من ملكه مثال
لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله فيصح البيع
بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري بشرط جلت لمبيع
لا ستيغافا الثمن او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد ولا اجنبيا ان يملك
فلو شرط ان يسكنها فلان اوان يقرضه البائع او المشتري كذا قال
ظهر الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح العقد كشرط ان لا
يبيع عبر ابن الكمال يركب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع
او لا يقتضيه كتمن يلايه كشرط رهن معلوم وكفيل خاص ان يملك
او جرى الحرف به كبيع نخل اي حرم سماه باسم ما يول عيني على ان يخرجه
البائع ويشركه اي يضع عليه الشراكه وهو اليسير ومثله شمر القبا
استحقاقا للمقابل بلا نكير هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة ان يطل
البيع الا انه يعتد ان مرضى فلا ت ووقته كثيرا الشرط اشياء من الشرط
والخلق وسحر من سائر شتى واذا اقتضى المشتري المبيع برضى عبر ابن
الكمال باذن بايحه صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد محض رته
في البيع الفاسد وبه خرج الباطل وتقدم مع حكمه وجبته فلا حاجة

لقول المدعي والعيانة وكل من عوصيه مالا كما افادة ابن الكمال لكن
اجاب سعدى بانه لما كان الفاسد يبيع الباطل بجازا كما امر
حقا اخرج به ذلك فغلبه فلم يثبت البيع عنه ولم يكن فيه خيار
شرط ملكه الا في ثلاث في بيع المازل وفي شراء الاب من مال المظلم
او بغيره كذلك فاسد لا يملكه حتى يستعمله وفي القبض في يد المشتري
اما ان لا يملك به واذا ملكه تثبت كل احكام الملك الا خمسة لا يحل له اكله
ولا لبسه ولا وطئها ولا ان يتزوجها منه البايع ولا شفاعة لغيره لو غفل
اشاء وفي الجارية وشرح المجمع ولا شفاعة كما في سادس مثله
مثليا ولا يفيته بغيره فلا يملكه او تجرد رده يوم قبضه لا ربه
يدخل في ضمانه فلا يقبل زيادة قيمته كالخضوع في القول فيها للمشتري
لا نكارة الزيادة وجب على كل واحد منهما ان يضمن قبل القبض ويكون
امتناعا عنه ان يملك او يعبه مادام المبيع بحاله جوهر في يد المشتري
اعدا ما للفساد لانه محضية فيجب ردها بجر وكذا لا يشترط فيه قضا
فاض لان الواجب شرعا لا يحتاج للقضاء ردا اذا اصر احداهما على
امساكه وعلم به القاضى فله فسخه جبر عليه تما حقا للشرع بزيادة
وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعة هبة او صدقة او بيع بوجه
من الوجوه كجادة او عارة وغصب ووقع في يد بايعة فهو متارة
للمبيع وبرى المشتري من ضمانه قنية والاصل ان المستحق حجة
اذا وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل
اليه المستحق عليه والا فلا وتمامه في جامع الفصولين فان باع ما يباع
المشتري المشترا فاسدا ببيعا صحيحا با تافلو فاسدا او حيا لم يبيعه
الفسخ لغيره بايعة فلو تمته كان نقضا للاول كما علمت وفساده
غير الا كراه فلو لم ينفذ كل تصرفات المشتري او هبه ولم
او عتقه او كاتبه او استولى ما ولم تحل رد ما عقر ما انصافا
سراج بعد قبضه فلو قبله لم يفتق بغيره بل يفتق البايع بامره
وكذا لو امره بطحن الحنطة او ذبح الشاة بغير المشتري قابضا
اقتضا فقد ملك المأمور مالا يملكه الا مروما في الحانة على خلاف هذا
لما في رواية او غلط كما بسطه القاضى او وقفه فافصح لا استهلكه
حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا

عبي

غير صحيح كما بسطه المصنف او منعه او قضى او تصدق به فسد البيع
الفاسد في جميع ما مر واما منع الفسخ لتعلق حق العبد به
الا في اربع مذكورة في الاشياء وكذا كل تصرف قولي او غير اجارة
ونكاح وهل يطرل نكاح الامة بالفسخ المختار نعم ولو اجمعه
ومنى زال المانع كرجوع هبة وعجز مكاتب وفك رهن عدا حق
الفسخ لو قبل الفضا بالقيمة لا بعده ولا يطرل حق الفسخ بموت
احد مما فسخه الوارث به يفتى وبعد الفسخ لا يأخذه بايعة
حتى يرد ثمنه المنقود بخلاف ما لو شري من مديونة بدنية شرا
فاسدا فليس للمشتري حبسه لا ستيغاد بينه كجارة ورهن وعقد
صحيح والفرق في الكا في فانيات احدهما او المجر او المستقرض
او الكراهن فسد اعني زيلع بعد الفسخ والمشتري وكفه احمه من
سائر الخرافات قبل تحيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ماله فيأخذ المشتري
درامهم الثمن بعينه لو فانيات او مثلهما الوها لكة بناء على تحيز الدائم
في البيع الفاسد وهو الاصح والمطاب للمبايع ما راج في الثمن لا على
الرواية الصحيحة المقابلة للاصح بل على الاصح ايضا لان الثمن في
العقد لثا في غير متعين ولا يضر بغيره في الاول كما افاده
لا يطيب للمشتري ما راج في بيع يتعين بالقبض بان باعه بازيد
لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبث في الربح فيصدق به كما ظاهرا
راج مال ادعاه على اخر فصدقه على ذلك ففقد اى اوفاه اياه فظهر
عدمه بقبضه فاما انه لم يكن عليه شيء لان بدل المستحق مملوكا ملكا
فاسدا والخبث لفساد الملك انما يملك فيما يتعين لا فيما لا يتعين وانما
الخبث لعدم الملك كالغصب فيعمل فيه كما بسطه حسروا ابن الكمال
وقال الكمال لو تم الكذب في دعواه الدين لا يملكه اصلا وقوله في النهر
وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ مال حريه بلا رضاه واخرجه
البايعة ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا للمشتري منه ولا يصح عقده
وفي حظر الاشياء الحرمية تنعقد مع العلم بها الا في حق الوارث وفيه
في الظاهر بان لا يعلم ارباب الموال وسحقه ثمة بنى او غير من فيها
اشتراه فاسدا شروعا فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال
لحسية بعد الفراغ من القولية لونه فيمنه ما ومنع الفسخ

وقال ينقضهما ويرد المبيع ويحجر الكمال وتخفذه في النهر لخصولهما
 بتسليط البايع وكذلك زيادة متصلة غير متولدة كصنع وخياطة
 وحمل حطرت ولت سويق وغزله فظن وجارية علفا منه فلو منفصلة
 كولد أو متولدة كسمن فله الفسخ ويضمنها باستهلا كما سوى منفصلة
 غير متولدة جوهر وفي جامع الفصولين لو نقص في يد المشتري
 أو المبيع أو باقة سمانه اخذه البايع مع الارش ولو نقل البايع
 صار مستردا ولو فعل اجني خيرا البايع وكره تخريما مع الصحة البايع
 عند الاذان الاول الا اذا ابتاعا ميثيان فلا بأس به لتقليل النقي
 بالاطلاق بالسعي فاذا انقضى تنقضى فذخر منه من لاجحة عليه
 ذكره للصورة التخييل بختين ويسكن ان يزيد ولا يريد الشرا
 او يدرجه بما ليس فيه ليروج ويحرق في النكاح وغيره ثم انتهى بحول
 على ما اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره لا تنفذ
 الخراج غناية والسوم على يوم غير ولو ذميا او مستلما وذكر الاخ
 في الحديث ليس قنديل بل زيادة التفسير فله هذا بعد الاتفاق على
 مبلغ النقص او المهر والا لا يكره لانه بيع من يزيد وقد باع عليه
 الصلاة والسلام فدحا وحلها بيع من يريد وتلقى الجلب عنى المجلوب
 او الجاب وهذا اذا كان يضر باهل بيته او يبيس السعر على الوارد بين
 لعدم علمهم به فيكره للضرر والخراب اما اذا انتفى فلا يكره ولا كره
 بيع الحاضر للمباد وهذا في حالة الخطر وعور والالا لا يندم الضرر
 مثل الحاضر المالك والباي المشتري والاصح كالميت الاجني انهما السار
 والباي لو افضته اخر الحديث دعوا الناس يريز بعضهم بعضا
 ولا اعدى باللام لا يمن لا يكره بيع من يريد طامروا سمي بيع الدلالة
 ولا يفرق عبر بالتمسك بالنقي مبالغة في المنع للحنه عليه الصلاة
 والسلام من فرق بين والد وولده واخ واخوه واه ابن عمه وغيره
 عني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زر والائمة الثلاثة
 بين صغير غير بالغ وذو رحم محرم منه أي محرم منه من جهة الرحم
 لا الرضاع كابن عم هو اخ رضاعا فافهم الا اذا كان التفريق
 باعتماد وتوابعه ولو على مال او يبيع ممن حلف بعقده او كان
 للمالك كافر اعدم محاظيته بالشرع او مستردا ولو الاخر لطفله

او مكانه فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد
 غير الأقرب والابوين والمحققهما فتح او نحو مستحق كخروج
 مستحق او كدفع احدهما بالحنانية وبيع بالدينار او بالتلاف مال
 الغير ورده بجيب لان النظم في دفع الضرر عن الغير لا في الضرر
 بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا بأس به خلافا لاجم
 فليست في احد عشر وكما يكره التفريق ببيع وغيره من اسباب
 الملك كصدقة ووصية يكره شرا لا من حره ابن ملك ونفسه في
 الميراث والعنايم جوهره واعلم ان منعه الكره واجب على كل
 واحد منهما ايضا محر وغيره لرفع الاثم جميع وفيه ويصح شرا
 كافر مسلما او معصيا مع الاضرار على احرازها عن ملكه وسيجي في
 المتفرقات **فصل في الفصول** مناسبتة ظاهرا وذكره
 في اكثر بعد الاستحقاق لانه من صورته هو من يشغل بالاجنه
 فالقيل لمن يامر بالمعروف انت تضولي بخشي عليه الكفر فخر لاصطلاح
 من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس بخير اذن شرعي فصل خارج
 به كوكيل ووصي كل تصرف صدر منه تملكه كان كبيع وتزوج او
 او اسقاطا كطلاق واعتناق وله مجير اي هذا التصرف من يقدر على
 اجازته حال وقوعه ان عقد موقوف او لا يجيز له حاله العقد
 لا يعقد اصلا بانه صبي باع مثلا ثم بلغ قبل اجازة وليته
 فلجاز بنفسه جاز لان له وليا يجيزه حاله العقد بخلاف ما لو
 طلق مثلا ثم بلغ فاجازة بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجيزه
 منطلي بالم يقدر وقتة فيصح الشئ الا اجازة كما بسطه العلوي وفق
 بيع مال الغير لو اضر بالغا قلا فلو صغيرا او محنونا لم يعقد اصلا
 كما في الرواخر بحرر بالمعاوى وهذا ان باعه على انه لملكه اما لو
 باعه على انه لنفسه او باعه من نفسه او شرط الخار فيه لملكه
 المكلف لو باع عرضا من غصب عرضا للمالك به قال البيه باطل
 والحاصل ان البيع موقوف الاني هذه الخمسة فيا طر فيد بالبيع
 لانه لو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيبا او محنونا
 عليه فينوقف هذا اذا لم ينفقه الفصولي الى غيره فلو اضافه باذ قال
 بع هذا العبد لفلان فقال البايح لفلان توفف بزازية و

لا يبيعه لنفسه باطل فحاشي البحر والاشباه عن البايع كانه لانه
غاصب وكذا من نفسه لان الواحد لا يتولى طرية البيع الا لاي
كما هو عبارة الاشباه بيع الفضولي موقوف الالة ثلاث فباطل
اذا باع لنفسه ببيع واذا اشترى الخيارات للمالك تلحق واذا
باع عرضا من غاصب لغير المالك فيه فتح لكن نصف المص الاول
لغا الصنف المزوج المذهب لغيرهم بان الغاصب موقوف وبات
المبيع اذا استحق للمشتري لاجازته على الظاهر مع ان البايع
بايع لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة
واما الثانية ففي النهر وينبغي الغاء الشرط فقط قل
وحاصله كما قال شيخنا ان يبيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح
انتهى لكن في حاشية الاشباه لابن المص وردت مسكتين من الخاوي
وهما بيع الفضولي بالاصحاح ومجنون لا ينقذ اصلا الى هنا وقف
بيع العبد والصبي المحورين على اجازة المولى والصبي وكذا المعتوه
وفي العاديه وغيرهما لا تنقذ اقرار العبد ولا عقوده وسخفته
في الجرد وقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاضي
وبيع المهرهون والمستاجر والارض في مزارعة الخير على اجازة من
ومستاجر ومزارع وقف بيع شيء برقمه اي بالكتوب عليه فان علم
المشتري في مجلس البيع نفذ ولا يطل قل وفي مزارعة البحر
انه فاسد له عرضية الصفة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فصرم مباشرة
وعلى الضعف لا وترك المص قول الدور وبيع المبيع من غير اشتريه
لخوله في بيع مال الغير وبيع الميراث وبيع ما باع فلان البايع
لا يعلم وبيع بمثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان فان علم
في المجلس صح ولا يطل وبيع الشيء بقيمته فان علم في المجلس صح ولا
يطل وان وبيع فيه خيار المجلس وقف بيع الغاصب على اجازة
المالك يقق اذا باعه لمالكه لا لنفسه على ما مر عن البايع ووفقا
بيع المالك المصوب على القيمة او اقرار الغاصب ببيع ما في تسليمه
ضرر على تسليمه في المجلس وبيع المريض لوارثه على اجازة الثاني
وبيع الورثة لتركه المستقرقة على اجازة الغنا وبيع احد الوكيلين
لواو مسيقا والناظر ان اذا باع بحضرة الاخر توقف على اجازته او غيره

او بغيره فباطل واوصله في النهر الى نصف وثلثين وحكمه اي بيع
الفضولي لوله بغير حال وقوعه كما هو في قول الاجازة من المالك اذا
كان البايع والمشتري والمبيع قائما بان لا يتغير المبيع بحيث يعد
شيئا اخر لان اجازته كالمبيع حكما وكذا يشترط قيام الثمن ايضا
لو كان عرضا معينه لانه مبيع من وجه ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع
لوشيا والافقيته وغير العرض ملك للمجهز امانة في يد الفضولي
ملففي وكذا يشترط قيام صاحبه المتاع ايضا فلا يجوز اجازة وارثه
لبطلانه بوثقه وحكمه ايضا اخذ المالك الثمن او طلبه من المشتري
ويكون اجازة عادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بمثل ما لو ملك
في يده قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم انه فضولي وقت الادا لا
ان علم قنية واعقده ابن الشحنة وافر المص وجرم الزيلعي وان
ملك بائنا امانة مطلقا وقولنا ساق ظهر نعم ما صفت احسن
او اصبحت على المختار فتح وهبة الثمن من المشتري والصدق
عليه به اجازة لو المبيع قائما عادية وقوله لا اجبر رد له اي للمبيع
فلو اجاز بعده لم تجبر لان المصنوع لا يحار خلاف المستاجر وقال
لا اجبر بيع الاجر ثم اجاز جاز واقاد كلاله جواز الاجازة بالفعل
والقول وان للمالك الاجازة والفسخ والمشتري الفسخ لا الاجازة
وكذا الفضولي قبلها في البيع لا النكاح لا منه غير محض بزازية وفي الج
لو اجازة احد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محلهما سمع
ان فضولي باع ملكه فاجاز ولم يعلم بمقدار الثمن فلو علم رد البيع
فالمختار اجازته لصيرورته بالاجازة كالوكيل حق بيع حظه من
الثمن مطلقا لارائه اشترى من غاصب عند قاعقه المشتري او باعه
فاجاز للمالك بيع الغاصب او ادى الغاصب لصفان الى المالك على الاصح
هداية او ادى المشتري لصفان اليه على الصحيح ريلعي نفذ الاول
وهو الحق لا الثاني وهو البيع لان الاعتاق لما يفتقر للمالك
وقت نفاده لا وقت ثبوته قيد بحق المشتري لان عتق الغاصب
لا ينفذ باذ الصفان لثبوت ملكه به ريلعي ولو قطعت يده مثلا عند
مشتريه فاجيزا لبيع فارشه اي القطع له وكذا كل ما يجرى من البيع
كالكسب والولد والعهر ولو قبل الاجازة يكون المشتري لان الملك

ثم له موقوفه الشرايع خلافا للغاصب لما مر وتصدق بما زاد على نصف
المن وجوبا لعدم دخوله في ضمانه فخرج باع غير عبد بغير امره فيد
انفاقي من هن المشتري مثلا على اقرار البايع الفضولي او على اقرار
ربا لعبد ان لم يأمره بالبيع للعبد والداد المشتري من المبيع
ببينة ولم يقبل قوله للتناقض كما لو اقام البايع البينة انه باع
بلا امر او يرضى على اقرار المشتري بذلك واصله ان من سعى في نقض
ما تم من جهة لا يقبل الا في مسليتين وان اقرار البايع المذكور ولو
عند غير القاضي بحريان ربا لعبد لم يأمره بالبيع ووافقه عليه على
عدم الامر المشتري انتقض البيع لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار
لعدم التهمة فاذا اتوا نقضا بطلت في حقها لا في حق المالك للعبد
ان كونهما وادعى انه كان حارسه فليطالب البايع بالثمن لانه وكيل
لا المشتري خلافا للثاني باع دار غير بغير امره وانقضها المشتري
له واما ادخاله في بنا المشتري فنقد اتفاقا فادرك اعترف
البايع الفضولي بالغصب وانكر المشتري له بضمه قيمة الدار
لعدم سريته اقراره على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه نود
دعواه بها **فردح** باعه لفضولي واجره اخر اقراره وجهه او رهنه
فاجترع ما ثبت الاقوى فضرر بمملوكة لا زوجة فخرج سكوتة عند العقد
ليس باجازة خائفة من اخر فضل الاقالة **باب** **الاقالة**
هي لغة الرفع من قال اجوف ياي وشرعا رفع البيع وعم في الجوهر
بغير باعقد ونقض بلفظين مكافئين وهذا دكها او احد مما سبق
كالقولي فقال اقلتك لعدم المساومة فيها فكانت كالنكاح وقال
محمد كالببيع قال ابو جدي وهو المختار ونقض ايضا بفا سخيتك
وتركت وتاركتك ودعت وبالمعاطي ولو من احد الجانبين كالبيع
هو الصحيح بزيادة وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين
وتوقف على قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول خلافا لما لو فطحه
او قبضه فور قول المشتري اقلتك لان من شرطها اتحاد المجلس
ورضى المتعاقدين او الورثة او الوصي وبها المحل القابل للنقض فلو
زاد زيادة تمنع الفسخ لم ينقض خلافا لما لو قبض كل طرف في اقالته
وان لم يبيع الثمن المشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع باكثر

من القيمة في بيع ما دون وصي ومثول ونقض اقالته المتولي ان حصل
في بيع مما للوقوف والا لا الاصل ان من ملك البيع ملك اقالته الا
في جنس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشرافيل وباسم اشياء ولا
اقالة في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وابراجر من باب الخالف
وهي منه وفي الحديث وجب في عقد مكره وفاسد محر وفيما اذا
غير البايع يسيرا لغيره فلو فاضا فله الرد كما سيجي وحكمها
فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجيم اي احكام العقد
اما لو وجب بشرط لا يد كانت بيعا جديا في حقها ايضا كان شري
بدينه الموجب عينا ثم تقايلا لم يجد الاجل لانه فسخ ولو كان به كتميل
لم تعد الكفالة فيها خائفة ثم ذكر لكونها فسخا فروعها قالوا لانها
تنتقل بعد ولادة المبيعة لتخلد الفسخ بالزيادة بعد القبض
للمشتر لا قبله مطلقا ابن ملك والثاني نقض بمثل الثمن الاول
وبالسكوت عنه ويرد مثل المشروط ولو لم يقبض جود او اذري
ولو نقضا بغيره وقد سكوت رد الكاسد الا اذا باع المتولي والوكيل
للقوف او للصغير شيئا باكثر من قيمته او اشترى شيئا باقل من القوف
او للصغير لم يخر اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المادون
كأمر وان وصيلة شرط غير حبسه او اكثر منه او اخذه وكذا في
الاقل الامع بخيه فيكون فسخا بالاقل لو قدر الحبيب لا ارذولا
انقض قبل الا بقدره ما يتخاين الناس فيه والثالث لا نقضه بالشرط
الفاسد وان لم يصح فخليقها به كما سيجي والرايع جاز للبايع بيع
المبيع منه ثانيا بغيرها قبل قبضه ولو كان بيعا لغيرها لم يطل
كبيعه من غير المشتري عني وكذا من جاز قبض المكيل والموز وزنه
قبلها بغيرها بلا اعادة كيله وزنه والسادس جاز هبة المبيع منه
قبل الاقالة قبل القبض ولو كان بيعا في حقها لما جاز ذلك وانما
هي بيع في حق ثالث اي بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله في فسخ
في حق الكل في غير الحفار ولو بلفظ مفا نسخة او مشاركة او نرد لم
يجز بيعا اتفاقا فلو بلفظ البيع فبيع اجماعا وثمرته في مواضع
فالاول لو كان للمبيع عقارا فسلم الشفعة الشفعة ثم تقايلا
ففيها كونهما ببيع جديا فكان الشفعة ثانيا والثاني لا يرد

بعد

البائع الثاني على الاول يجب عليه تعديها لانه بيع في حقه
والثالث ليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموت
من اخر ثم تقايلا لانه كالمشتري من المشتري منه والراجح
المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقدا لثمن جاز للبائع شراؤه
منه بالاقل والخامس اذا اشترى بغير وض التجارة عملا للخدمة
بعد ما حال عليها الحول ووجد به عيبا ورده بغير قضاء اشتد العرو
فهلك في يده لم تسقط الزكاة فالخبر ثلثا لانه اذا الرجوع
بلا رضا اقالة ويراد النفاض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه
حق الله فانه ثلثا لهما صدر شريعة والاقالة تعدل لاجازة الرهان
فالمرتين ثلثا لهما طهر في سعة والاقالة مبيح مصلها بملك
المبيع ولو حكما كابق لا الثمن ولو في بدل الصرف وملاك بقائه
مبيح الاقالة بقدر اعتبار الجزاء لكل وليس منه ما لو شري صاوي
فخف فتقايلا ليقا كل المبيع فتح واذا هلك احد البديلين في القاي
وكذا في السلم صحت الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الاك
ان قيمتها ومثلها ان مثليا ولو بطل ل في الصرف تقايلا فابق العدم
المشتري وعجز عن تسليمه او ملك المبيع بعدها قبل القبض بطلت براهية وان
اشترى ارضا مشجرة فقطعه او عيلا فقطعت يده واخذ ارضها ثم تقايلا
صحت ولو لم يجمع الثمن ولا شئ يبايعه من ارض الشجر واليدان عالما به بقطع
اليد والشجرة وقت الاقالة وان غير عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او التردد
قيمة وفيها شري ارضه ورعه ثم تقايلا صحت في الارض يصحها ولو تقايلا
بعده رآه لم يخرز فيها تقايلا ثم علم ان المشتري كان وحل المبيعة ردها
واخذ ثمنها وفيها مونة الرد على البائع مطلقا ونصح اقالة الاقالة
فلو تقايلا البائع ثم تقايلا لها اي لاقالة لا تقف وعاد البائع الاقالة
السلم فانها لا تقبل الاقالة لكون السلم فيه دينا سقط والساقط لا يعود اشأ
وفيها راس المال بعد الاقالة كعقوبتها فلا يتصرف فيه بعدها كعقوبتها الا في
سنتين لو اختلفا فيه بعدها فلا تخالف ولو تصرفا قبل قبضه كالا في الصرف
وفيها اختلفا لمتبايعان في الصفة والبطلان فالقول لمعنى البطلان
وفي الصفة والفساد لمعنى الصفة قلت الا في سيلة اذا ادعى المشتري
بيعه من بايعه باقل من الثمن قبل النقد فادعى البائع الاقالة فالقول

ثم حصده

المشتري

المشتري مع دعواه الفساد ولو بكمه تخالفا بشرط قيام البيع الا اذا
استملكه في يد البائع غير المشتري ورأيت محزيا الخلاصة باع كرميا وله
فاكل مشتريه تركه سنة ثم تقايلا لم يبيع **باب المراجعة**
والنولية لما بين المثلين شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية
لظهورها المراجعة مصدر راجح وشرعا يبيع ما ملكه من العروض
ولو مبيعة او ارض او وصية او عصب فانه اذا ثمنه مما قام عليه
وبفضل مونة وان لم تكن من حشيه كاجر فصار وكفه ثم باعه فله
على تلك القيمة كاز ملبسوط والنولية نصدر في غير جعله واليا وشرعا
بيعه بثمنه الاول ولو حكما يعني بقيمته وعبر عنها به لانه الغالب
وشرعا صحتها كون العوض متليا او قيميا مملوكا للمشتري وكون
الرج شيا معلوما ولو قيميا اشار اليه بهذا الثوب لا ثوبا لهما المتحق
لو باعه بربع ده يارده اي العشرة باحدى عشر لم يخر الا ان يعلم بالثمن
في المجلس فيخبر شرح المجمع للحيثي ويضم البائع الى راس المال اجر الفطار
والصنيع باي لون كان والطراز بالكسر علم الثوب والقتل وحمل الطعام
وسوق الغنم واجرة العسل والحياطة وكسوته وطعام المبيع بلا صرف
وسقى الارز والكروم وكسها وكس الساة والاهما وعرض لا تجار
وتخصيص الدار ولبنة السمار وبوالدال على كان السلعة وصاحبها
للشروط في العقد على ما جزم به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وطايطر
كما يريد في البيع او في قيمته يضم دره واعتمد الحيثي وغيره عادة التجار
بالضم ويقول قام على كذا ولا يقول اشتريته لانه كذب وكذا اذا
قوم المورد وكفه او باع برقمه لوصادقا في الرقم فتح لا يضم
اجر الطبيب للعلم درر وول للعلم والشعر وفيه ما فيه فلذلك علمه في السوق
بعدم العرف والدلالة والرامي ولا نفقة بنفسه ولا اجر عمل بنفسه
او نطوع به مستطوع وجعل الا بقى وكرايت الحفظ بخلاف اجرة المحزن
فانها تضم كاصحوا به وكانه للعرف ولا فلا فرق يظهر فندبر وما يوضح
في الطريق من الظلم الا اذا اجرت العادة بضمه هذا هو الاصل كما علمت
فليكن العول عليه كما يفيد كلام الكمال فان ظاهرا خيانة في مراجعة
يا قراره او برهان على ذلك او ينكوه عن اليقين اخذه المشتري
بكل ثمنه اورد له لغوات الرضا وله الخط قد مر الجناية في النولية

لحقق التولية ولو ملك المبيع او استهلكه في المراجعة قبل رده او جرد
به ما يبيع منه من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط حيازه وقد منا
انه لو وجد للولي بالمبيع عيبا ثم حدث الخلل لم يرجع بالمفضال شراء ثانيا
بحسن الثمن الاول بعد بيعه برج فان راجح طرح مارج قبل ذلك وان
استغرق البرج ثمنه لم يراج خلافا لما هو ارفق وقولا وثق الى اخره
بحر ولو بين ذلك او باع بخير الحين وتخلل ثالث جاز اتفاقا فخرج
راجح اي جاز الى بيع مراجعة لغيره سيد شري من مكانه او ماذون
ولو استغرق دينة لرقيته فاعتبارها هذا القيد لتحقيق الشرائع
المديون بالادنى على ما شري الماذون كعكسه نفيا للتمتع وكذا كل
من لا تقبل شهادة له كاصله وفرعه ولو بين ذلك راجح على شري نفسه
ابن كمال ولو كان مضار بها مائة عشرة بالنصف اشري بها ثوبا او
من مال خمسة عشر مائة التوب مائة مائة بالتب عشر ونصف
لان نصف البرج ملكه وكذا عكسه كما سيجي في بابه وتحقيقه في النهر
يراجح حريدها بلا بيان اي من غير بيان انه اشتراه سليما اما بيان نفس
العيب فواجب فحينئذ يفتي عنه بالنقص باقة معاوية او بضع
المبيع ووطى الثيب ولم ينقصها الوطى كقرض فاروق نادر للثوب لشره
وقال ابو يوسف ورفد الثلاثة لا بد من بيان انه قال ابو الليث وبها خذ
ورجحه التكال واقره المص ويراجح ببيان ما يعيب ولو بفعل غير تعير امر
وان لم ياخذ الا شر وقيد اخذه في الهداية وغيرها اتفاقا فخرج ووطى البكر
لتكسر بنشره ووطيه لصيرورة الاوصاف مقصودة بالانقلا والذا
قال ولم ينقصها الوطى اشتراه بالف نسبة وباع بزوج ما به بلا بيان حر
المشترى فان تلف المبيع بتعيبه وتعييب فلم يابل لزمه كل الثمن
حالا وكذا حكم التولية في جميع ما مر وقال ابو حنيفة المختار للفنوى الرجوع
بفضل ما بين الحال والوجز محرر وصنف في رجلا شيئا اي باعه تولى بما قام عليه
لو با اشتراه به ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد المبيع لجماله الثمن فلا
حكم المراجعة وخير المشتري بين اخذه وتركه لو علم في محله لا تطل واعلم
انه لا رد بخير فاحسن وما يدخل تحت تقويم القومين في ظاهرا الرواية
وبه ائني بعضهم بطلان كافي القنية ثم رقم وقال وفتي بالرد وفقا
بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يفتي ثم رقم وقال ان غير اخرى

المشترى البايع او بالعكس او غيره الدلالة في الخيار الرد واللا وبتة ائني صدر
الا سلام وغيره ثم قال ونصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالخيار غير مانع منه
فيرد مثل ما انقله ويرجع بكل الثمن على الصواب انتهى لمضاهي لو كان فيضيا
لم ادره قلت وبالاخير جزم الامام علا الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء
وصححه الرنيلي وغيره في كماله الاشياء عن يئوع الخانية من فضل الرجوع
لا يوجب الرجوع على الدافع كوديقه واجارة فلو هلكا ثم استحقا جميع على
الدافع بما ضمنه ولا رجوع في رعيته وهبة تكون القبض لنفسه الثانية
ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي او ائني فقد ادنت له ثم ظهر
خر او ابن اخر رجوعا عليه للجزدان كان الادخل والافند الحق
وهذا ان ضافة وامر عينا بعتة ومنه لو بين المشتري او استرد ثم استحقا
جميع على البايع بقيمة البنا والولد ومنه ما ياتي في باب الاستحقاق
اشترى فالا عبد ارتمى الثالث اذا كان الغرور بالشرط كما لو روجه
امراة على ان يهرقه ثم استحققت رجع على المخر بقيمة الولد المستحق
آخر الدعوى **فصل** هل ينقل الرد بالتغير الى الوارث استظهر
للمصر لا لصريحهم بان الحقوق المحرمة لا تورث قلت وفي حاشية
الاشياء لابن المصوبه ائني شقضا العلامة على المقدسي مفتي مصر قلت
وقد قدمناه في خيار الشرط معزيا لكن ذكر المصنف شرح منظومة الفقيه
ما يحالقه وقال ان يورث خيار العيب ونقله عنه ابنه في كتابه معونة
الفتي في كتاب الفريض وايدى بما في بحث القول في الملك من الاشياء قيل
التاسعة ان الوارث يرد بالعيب ويصير مخرور اختلاف الوصي فتأمل قد
عن الخانية انه متى عاين ما يعرف بالحيان انتفى الغرور فتمل **فصل**
في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض والزيادة والخط فيها وتأجيل الرد
صح بيع عقار لا يخشى ماله قبل قبضه من بايعه لعدم الغرور لندرة ماله
العقار حتى لو كان علوا او على شط نهر وكوه كان كمنقول فلا يصح اتفاقا
ككتابته واجارة وبيع منقول قبل قبضه ولو من بايعه كما سيجي بخلاف عمقه
وتدبيره وهبته والتصدق به واقرضه ورهنه واعارته من غير بايعه
فانه صحيح على قول محمد وهو الاصح والاصل ان كل عوض ملك بعقد يفتي به
قبل قبضه بالتصرف فيه غير جائز وما لا يخفى ان عيني المنقول لو رهنه من بايع
قبل قبضه قبله البايع انتقض البيع ولو باعه قبله منه لم يبع هذا البيع

ولم يتحقق البيع الاول لان المنة تجاوزت الاقالة بخلاف نية من له
فانه باطل مطلقا جوهرا قلت وفي الموابق وسند بيع المنقول قبل
قبضه انتهى وفي الحق فتملكها فتمتبه اشترى مكيلا بشرط الكيل حرم
اي كره تخريا ببعده واكثر حتى يكيله وقد صرحوا بفساده بانه لا يقال له
انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه ومثله المذوق
والعدود بشرط الوزن والحد لا ضمان الزيادة وهي للبائع بخلاف
مجازفة لان اكل المشتري قيد بقوله غير الذي اكلتم والذات غير
المضري فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع النخاط فانتهى لا يحتاج في
الوزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار بياضا بالقبض قبل الوزن فتمتبه
وعليه الفتوى خلاصته وكفى كيله من البائع بخصرته اي المشتري بغير البيع
لا قبله اصله او بغيره بغيره فلو كمال بخصرة رجل فشره فباعه قبل كيله
لم تجز وان اكله الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا مع ولو كان للكيل
وللوزن ثم جاز المضرب فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل القبض فقيل
الكيل اول لا يحرم المذوق قبل ذرعه وان اشترى بشرطه الا اذا اذرك ذراع
ثم اذرك في حرمته ما ذكر كوزون والاصل ما مر من ان الذراع وصف
لا يذرك فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا لاستثنى من الكمال من
الوزون ما يضره السقيض لان للوزون جنيد فيه وصف لا يذرك فيكون كله للمشتري
وجاز المضرب في الثمن بطله او ببيع او بغيره ما لو عينا او مائرا اليه ولو ديا
تخليكه من عينة الدين ولو بغيره ولا يجوز من غيره ابل ملك قبل قبضه سواء
تعين بالتعيين تمكيلا ولا كنفود فلو باع ابلان درهم او بغيره جاز اخذ
بدها شيئا اخر وكذا الحكم في كل ذي قبل قبضه كمن وطهره وصمان سلف بديل
خلع وعق بملد وموروث وموصى به والحاصل جواز المضرب في الاما
والدينون كلها قبل قبضها حتى سوى صرف وسلم فلا يجوز اخذ خلاف جنسه
لفوات شرطه وصح الزيادة فيه ولو من غير جنسه في المجلس او بعد من
المشتري ووارثه خلاصته وكلف ابن الملك او من اخيه في غير الصرف
وقبل البائع في المجلس فلو بعد ما بطلت خلاصته وفيها لو تدم بعد ما زاد
اجرو كان للبيع قايما فلا ينقص بغيره مالا له ولو حكما على الظاهر بانها
ثم شره ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمطالبة في حق المشتري
حقيقة فلو باع بعد القبض او براءا او كانت الشاة قد لم تجز

لفوات محل البيع بخلاف ما لو اجرا واربا او جعل الحديد سيفا او ذبح
الشاة لقيامه للاسم والصورة وبخص المنافع وصح الخط منه ولو جرد مالا
للبيع وقبض الثمن والزيادة والخط يلحقان باصل العقد بالاستناد
وهلاك وجبس مبيع وفساد صرف كمن انا يظهر في الشفعة الخط فقط
وصح الزيادة في البيع ولو لم البائع دفعها ان في غير سلم زيلع وقبل الشر
ويلحق ايضا بالعقد فلو هلكت الزيادة قبل قبضه سقط حصتها
من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عوضا فذلك قبل منبذهم انفسح العقد
بقدره فنيقولا بشرط الزيادة هنا قيام المبيع فنقص بعد هلاكه
بخلافه في الثمن كما مر ويصح الخط من المبيع ان كان المبيع دينا وان
عيا لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين ليج
بما دفع في براءة الاسقاط لانه براءة الاستيفاء اتفاقا ولو اطلعت
فقولان ولما لا يرا الصاق الى الثمن فصح ولو طبخة او حط فيرجع الشر
بما دفع على ما ذكره المرحض فيما مل عبدا الفتوى حر قال في النهر وهو
المناسب للاطلاق وفي البرازية باعه على ان يهبه من ثمن كذا
لا يصح ولو على ان يحط من ثمنه كذا جاز لحوق الخط باصل العقد
دون الهبة والاستحقاق لبائع او مشتررا وشقيقه يتعلق بما وقع عليه
العقد ويتعلق بالزيادة ايضا فلوردد بنوعه ببيع ربح المشتري بالكل
ولو لم تأجيل كل دين اذ قبل المديون الا في سبع على ما في مداينة الاش
بذل صرف وسلم وثن عند اقله وتعداها وما اخذ به الشقيق ودين
الميت والشافيع القرض فلا يبرم قاجيله الا في اربع اذ كان محجورا او
حكم ما كلى او يبرمه بعد ثبوت اصل الدين عنده او احاله على اخر فحل
القرض او احاله على مديون موجود بينه لان الحوالة مبرية والرايع الوصية
او في بان يقرض من ماله فلان اله درهم الى سنة فيلزم من ثلاثة وسبع
فيها فيهما نظرا للموصى او وصى بتأجيل فتمتبه الذي له على ربه سنة فيصح
وتلزم والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل في ذلك
صرف وسلم وصح غير لازم في فرض واقالة وشقيقه ودين ميت ولا دام
بفاعة ذلك واقرة المص وتغيبه في النهر بان المحقق بالقرض تأجيله
باطل قلت ومن جيل تأجيل القرض كفا لانه موجلا فستأجل عن الاصل
لان الدين واحد خرج من ذي خامسة فالحفظ في جيل الاشياء جيله تأجيل

دين الميت او يقرأ الوارث بانه من ماعلى الميت في حياته مؤجلا الى
 كذا ويصدق الطالب انه كان موجلا عليه مما اوتى الطالب بازاء الميت
 لم يترك شيئا ولا لاهل الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
 الدين اخل بموت المدينون لاجل على كفيه قلت وسيجيء في الكتاب بانه
 لو طر بموته او اداءه قبل حلوله ليس له من الرقعة الا بقدر ما مضى من الايام
 وهو جواب المتأخرين **فصل** في القرض بمواعدة ما نقطية لنظام
 وشرعا ما نقطية من مثل الشفا مائة وهو اخص من عقد مخصوص بلفظ
 القرض ونحوه يرد على دفع ماله بمنزلة الخنس متى خرج القرض لا يرد
 خرج كمواد يذوقه ومنه وصح القرض في مثل ما ياكل ما تضمنه بالشرع لا يثبته
 لا في غير من الغنيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاوت لتعدله
 رد المثل واعلم ان القرض بقرض فاسد كقبض من بيع فاسد سواء فحرم
 الانساع به لا يبيعه لثبوت الملك جامع الفضول فيصح استقرض
 الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال ويوزن او يوجد متفارقا فيصح استقرض
 الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال ويوزن جود وبيض وكاغد عدد
 ولم يردنا وختبر ورفا وعددا كما سيجي استقرض من الفلوس للرقعة
 والعدالة فكسدت فخلية مثلها كاسدة ولا يخرم قيمتها وكذا كل ما يكال
 ويوزن كاسرانه مضمون بمثله فلا عبرة بخلايه ورصده ذكره في المبسوط
 من غير خلاف وجعله في البرازية وغيره على قول الامام وعند الثاني
 عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث قيمتها في اخر يوم رواها
 وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا استقرض طعاما بالعراق فاحذه
 صاحب القرض بمكة فخلية قيمته بالعراق يوم اقتراضه عند الثاني
 وعند الثالث يوم اخضا وليس عليه ان يرجع معه الى العراق فاخل
 طعامه ولو استقرض الطعام ببلاط الطعام منه رخص فخلية القرض
 في بلاط الطعام فيه غالي فاحذه الطالب تحقه فليس له حبس المطلق
 ويؤمر الطالب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في البلد الذي اخذه
 منه استقرض شيئا من الفواكه كيلا اذوزيا فلم يقبضه حتى انقطع
 فانه يجبر صاحب القرض على تلخيصه الى محلي الحديث الا ان يرضى
 على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وتماه في صرف
 الثانية ويملك المستقرض القرض بنفس القبض عندهما اي الامام والحمل خلافا

لثاني فله مرد المثل ولو قايما خلافا له بناء على انعقاده بلفظ
 القرض ودينه فصح كان ويبقى انعقاد الانعقاد لا فادته الملك لخال
 خرجنا زشر المستقرض القرض ولو قايما من القرض بدراهم مقبوضة
 فلو نفر قايما قبل قبضها بطل لا نه اقتراق عن دين برزانية فيلخص
 اقرض صبيها بحجر او فاسد ملكه الصبي لا يقض خلافا للثاني وكذا خلا
 لو باعها او اودعه ومنها الحنوة ولو كان المستقرض عبدا بحجر او فاسد
 قبل الغنق خلافا للثاني وهو كالمودعة سواء خائنة وفيها استقرض
 من اخر درايم فافاه المقرض بها فقال المستقرض انها في الما قالها
 قال محمد لا شيء على المستقرض وكذا الدين والسلم خلاف الشرع والودعة
 فان بالانعقاد فابضا والفرقان له اعطائهم في الاول والثاني
 وعزاه لغريب الرواية وفيها القرض لا يتخلق بل ياتي من الشرط
 فالفاسد منها لا يبطل كونه يلغو شرط رد شي فلو استقرض الدراهم
 المكسورة على ان يؤدى صحيجا كان باطلا وكذا لو اقرضه طعاما بشرط
 رده في مكان اخر كان عليه مثل ما قبض فان قضاه اجد بلا شرط
 اكار ويجبر الدين على قبول الوجود وقيل لا يخرجه في الخلاصة القرض
 بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا
 ليؤدى بينه وفي الاشياء كل قرض جريفا حرام فكم للمقرض من مكى
 باذن الراهن **فرد** استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا لاخذ
 فقال المقرض دفعته اليه وافر العبد به وقال دفعته الى مولاي
 فانكر المولى قبض العبد العشرة فانقوله ولا شيء عليه ولا يبيع القرض
 على العبد لا نه اقرانه قبضها حتى انتهى عشرون رجلا بها وان
 واستقرضوا من رجل وامره بالدفع لاحد منهم فدفع لليس له ان يطالبه
 الا حصته قلت ومفاده صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاستقرار
 قنية وفيها استقرض العجين ورفا يجوز ويتبع جوازه في الخيرة بلا
 وزن سيل عليه الصلاة والسلام عن حيرة يتعطى الجيران ان يكون
 فقال ما ذاه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما ذاه المسلمون فحيا
 فهو عند الله فبيح وفيها يشر الشئ اليسير بمنزلة غالية الحاجة القرض
 يجوز ويكره وافر المص قلت وفي معروضات المفتي الى السعيد لو ادا
 زيدا العشرة باثني عشر او بثلاثة عشر بطريق الحاملة في زماننا ان كان

ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تخط الحشرة بآرئيد
 من عشرة ونصف وبنه على ذلك فلم يثبت ما اذا يكرهه فاجاب بخبر
 ويجلس الى ان يظهر ثوبته وخلامه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد
 ما اخذه من الروح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالثمن لا يرد الا امر
 بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسبات لا يرد الرجوع فاذبح من ذلك
 السلام حتى ان بعض القوي قد خرب هذا المصطلح انتهى والله الموفق
باب الرياء هو لغة مطلق الزيادة وشرعا هو العمل فلو حكما
 فدخل ربا النسبة والبنوع الفاسدة فكلاهما من الرياء فيجب عني الرياء
 لوقايما لا رد ههنا انه لا نه يملك بالقبض **قنية** ونحوه عن عوض
 خرج مسألة صرف الحسن خلاف جهلته بغير شرعي هو الكيل والوزن
 فليس الذرع والعدو بربا مشروط ذلك الفضل لا هو المتعاقد بين
 اي بايع او مشترى ولو شرط لغيره مما فليس بربا بل بيجا فاسدا في العا
 فليس الفضل في الهبة بربا فلو شري عشرة دراهم فضة بعشرة
 دراهم وزادها دأفقا او مائة منه لعدم الرياء ولم يفسد الشرا
 وهذا ان ضربا الكسر لا هما مائة مشاع لا يقسم كانه للبحر عن الخيرة
 عن محمد بن زياد في صحيح البخاري ان زيادة الخط قول الامام وان كان
 اجاز الخط وجعله مائة مثله كخط كل الثمن وابطل الزيادة والخط
 قول الامام قال ابن الملك والفرق بينهما خفي عندي قال في الخلاصة
 لو باع درهما بدرهم واخرهما اكثر وزنا فومكبة الفضل لم يجر لانه
 مائة مشاع يقسم قلت وما قدمنا عن الخيرة عن محمد بن زياد
 عدم الفرق بينهما او عليه فالكل من الزيادة والخط والعقد صحيح عند
 محمد ولما عند الامام سوى العقد فيفسد لعدم المساوي فيلخص في
 لم ار من يبه على هذا وعليه ان علة تحريم الزيادة القدر العنود
 بكيلا ووزن مع الحسن فان وجد احرم الفضل اي الزيادة والنسبة
 بالمد لا بالخبر فلم يخرب بيع قفيز برقيق من مائة متساويا واخرهما اكثر
 وان عدلها بغير الدال من باب علم ابن ملك خلاكم في غير بين لعدم
 العلة فبقى على اصله لا يلة وان وجد احدهما اي القدر واخره الحسن
 حل الفضل وحرم المساو ومع المساوي حق لو باع عبد العبد الى اجل
 لم يخرب لوجود الجسدية واستثنى في الجمع والدرنا سلام منقود

في نوزون كيلا يفسد اكثر ابواب السلم ونقل ان الكمال عز الغاية
 جواز اسلام الخطة في الرية قلت ونفاذه ان القدر بانقاده
 لا يحرم النساء خلاف الحشر فليحرم وقد مر في السلم ان حرمه النساء
 لتحقيق بالحسن وبالقدر المتفق قنية ثم فرغ على الاصل الاول
 بقوله محرم بيع كيلي ووزن بحاسنه متفاضلا ولو غير مطعوم خلا
 للشافعي كحس كيلي وحديد وزن ثم اخلاف الحشر يعرف باختلاف
 الاسم الخاص واختلاف المقصود كما بسطه الكمال وحرر بيع ذلك
 متما تالا متفاضلا وبلا معيار شرعي فان الشرح لم يقدّر الخيار
 بالذرة وبما دون نصف صاع كقنية كحشنيين وثلاث مالم يبلغ
 نصف الصاع ونفاضة متفاضلين وفسل بفسلين بفسلين واكثر
 باعيانها لواخره كان اولها في النهر انه قيد في الكل فلو كانا غير
 محشين او احدهما لم يخربا اتفاقا ونحوه بخرتين وبهية ببيضين
 وجوزة بخوزتين وسيف بسيفين ودواة بداتين ولانا بانقل
 منه فان لم يكن من احدهما فدين فمستنع التفاضل في ذرية بارتين
 وذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحت الوزن عتلهما جاز الفضل
 لفقد القدر وحرم النساء لوجود الحشر حتى لو انتفى كقنية بر كحشنيين
 شعير فيحل مطلقا لعدم العلة وحرم الكل محروم صح كما نقله الكمال
 وما نصر المشارع على كونه كليا كبر وشعير ومخروم مع او زينا كدق
 وقصة فهو كذلك لا يتغيرا بذا فلم يبع بيع حطة بحطة وزنا
 كما لو باع ذهبا بذهب وفضة بفضة كيلا ولو مع المساوي لان
 النض اقوى من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى ومالم يضر حل
 على العرف وعند الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجحه الكمال وخرج
 عليه سحدي افندي استقراض الدرهم عدد او بيع الدقيق وزنا في
 اياتا يفي بمثله وفي الكلية الفتوى على عادة الناس بخروا في المصارف
 والمعتبر بقيت الرياء غير الصرف ومصوغ ذهب وفضة بلا شرط تقا
 حق لو باع بربا بربيتها ونقد قاقيل القيص جاز خلافا للشافعي في
 بيع الطعام ولو اجد ههنا ما كان هو الثمن وغيره قبل التفريق جاز
 والا لا كسجه ما ليس عنده سراج وجيد ما لا الريا لانه كحق في الصاد
 ورد به شق الاية اربع مالا وقف ويديم ومريض وفي القلب لو هن اذا

اكسراشياء باع فلو ساء بمثلها او بدلام او دنا ينفذ احدنا
 حاز واد تفرقا بلا قنصر احدهما لم يخر كما حاز ببيع لم يخر
 ولو من جهته لانه ببيع الموزون باليس موزون فيوز كيف كان بشرط
 التقيين لما نسيت فلا وشرط محرز زيادة المحاش ولو باع مذبوحة
 حية او مذبوحة جاز اتفاقا وكذا المستوفين ان لساوا وانا
 ابن ملك والاد بالسلخة المفصلة عن السقط ككرش واعاخر
 وكما حاز ببيع كرم لا يفسطن مطلقا كيف كان لا خلافا جلسا
 كبيع قطن يخر القطن في قول محمد وهو الاصح حاوي وفي الفينة
 لا يفس قطن يخر ثياب قطن يخر بيا ببدلها لانه ليس بموزونين
 ولا جلس وكذلك غزل كل جلس بيا ببدلها لانه ليس بموزونين
 برطب او بغيره مما لا يخلو ولا وانا خلافا لما قبله باع مجازة او موزون
 لم يخر اتفاقا ابن ملك وعين ببيع بيا ببدلها لا كذلك
 وكذا كل ثمرة تحت كسيت ورمات بيا ببدلها بيا ببدلها
 كبيع برطب او مبلولا بمثلها وباليابس وكذا ببيع ثمرا وبيع ثمرة
 بمثلها وباليابس مما خلا فالله ربي وفي العناية كل متفاوت
 ببيع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة القليلة بغيرها بفسد كما
 سبي وكبيع حوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا ببدلها ببدلها
 وغنم وخرجه رقل بفتحين ردق للمروضة باعتبار العادة
 محل عيب وشي بطن بالية بالفتح ما يسميه الحوام لية او لم يخر
 ولو من بريد او دقيق ولو منه ورث مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مرقى
 بالبنفسج بغير الذي منه متفاضلا او وزنا كيف كان لا خلافا احاسا
 فلو اخذ لم يخر متفاضلا الا ببيع الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو
 وزن لم يخر ربي في الفخ لم الرجح ولا ووزن في عادة مصر
 وفي النهر لعله في رسته اما في رطنا فلا والاصل ان الاختلاف
 باختلاف الاصل او المقصود او بتعدد الصفة فيلحق وجاز الاجر
 ولو لخير نسبة به يفتي دلا اذا انى بشرائط السلم لحاجة الناس
 المنع اذ قلما يقبض من جلس ما سمي في القنصان بحرية الحرانة الا حسن
 ان يبيع حلقا مثلا من الخيار بقدر ما يريد من الخبز ويحل الخبز للوصف
 بضعة معلومة غنصير دينا في ذمة الخيار ويسلم الخاتم ثم يشر

الخاتم بالبر وفي موعدا للمضرات يجوز السلم في الخبز وانا وكذا عددا
 وعلية الفتوى وسبي حوازا استقرضه ايضا وحاز ببيع اللبن بالجنس
 لا خلافا المقاصد ولا اسم حاوي لا يجوز ببيع البر بدقيق او سويق او
 المحروش ولا ببيع دقيق بسويق مطلقا ولو مطلقا بالعدم السوي فيجرم
 لشبهة الربا خلافا لما واما ببيع الدقيق بالدقيق متساويا كقلا
 اذا كانا مكبوسين فحاز اتفاقا ابن ملك كبيع سويق بسويق وحظ
 مقبلة عقليته واما المقبلة بغيرها فلا فاسدة كما مروا لا الرتيون
 ريت والسمسم بخار جملة الشيرج حتى يكون الزيت لخل اكثرهما
 مما في الزيت والسمسم ليكون قدره بمثله والزائد بالتقل وكذا كالا
 سيفتله قيمة كوز بدقته ولبن بسمنه وعين بصيره فان لاقمة
 له كبيع تراب ذهب يذهب فسد بالزيادة لربا الفصل في قرض
 الخبز وانا وعددا عند محمد وعلية الفتوى ابن ملك واستحسنه المال
 واخاره المص سبيل وفي المجتبى باع رغبنا نقلا برغبين نسبة
 حاز وبكسه لا وحاز ببيع كسراته كيف كان ولا ربا بين سيد
 وعبد ولو مذبوحا لا مكا لانا اذا لم يكن دينه مستخرقا للقيمة وكبه
 فلو مستخرقا يخرق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في المحر
 عن الحراج التحقيق الاطلاق وانما يرد الزائد لا الربا بل لتعلق
 الغرما ولا ربا بين متفاضلين وشريكي غنائ اذا تبايعا من مالهما
 اى مال الشركة ربي ولا بين حري وسلم مستامن ولو تعقد فاسدا
 وقارثمة لان ماله ثمة مباح ويحل برضاه محطة بلا عذر خلافا
 للثني والثلاثة وحكم من سلم في دار الحرب فلم يخر كحري فله السلم
 الربا معه خلافا لما لان ماله غير محصوم فلو ما جرا لسانه عالم
 فلا ربا اتفاقا جوهرة فلت ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يخر
 والحاصل ان الربا حرام الا في هذه الستة مسائل انتهى
باب الحقوق في البيع اخرها لتبجيتها ولتبعية ترتيب
 الجامع الصغير اشترى بيتا فوفقه اخر لا يدخل فيه العلو مثلت
 العن ولو قال بكل حق مولد او بكل قليل او كثير عالم ينص عليه لان الش
 لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو بشرط هو لا اضطرار فيه
 الا بكل حق هو له او بموافقه اى حقوة كطريق وكوه وعند الشاف

فاسد

المرا فق المانع اشياء او بكل قليل او كثير موقوفه او منه او يدخل الحلول
دار وان لم يدكر شيئا ولو الابنية بتراب او حياض او قباب ومثلها التفصيل
عرف الكوفة الكوفة وفي عرفنا يدخل الحلولا ذكر في الصور كلها فتح وكافي
سوا كان المبيع يمينه فوفه علوا وغيره الادار الملك فلتسهي سداي حضر
كما يدخل في شرا الادار الكيف ويتر الماء والاشجار التي في محبتها وكذا
البيستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان
اصغر منها فيدخل يتجاوز لو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط ريلج وعيني
والطلة لا يدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق فاخر حكمه لا
بكل حق ونحوه مما سرقا لا ان ينفقها في الدار يدخل كالعلو ويحل البناء
الا عظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لا نه من مرفقها خاتية
لا يدخل الطريق والمسبل والشرية لا يدخل حق ونحوه مما سرقا خلاف
الاجازة كدار وارض فندخل بالاذكر لا نهما تختد للا شفاع لا غير
والرهن والوقف خلاصته ولو اقرتها او صالح عليها او وصى لها
ولم يدكر حقوقها ومراقفها لا يدخل الطريق كالمبيع ولا يدخل في القسمة
وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضى صريح ظهر عن الفتح وفي الحق شي
اليعقوبية ينبغي ان يكون الرهن كالمبيع اذ لا يفصديه لا شفاع
قلت هو جيد لولا مخالفتها للمنفوق كما مر ولفظ الخلاصة
ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالا جازة واعفاده
المصر تبعا للبحر يصم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعق
على مال كالمبيع والوجه فيها لا يخفى انتهى **باب**
الاستحقاق هو طلب الحق الاستحقاق نوعان احدهما بطل الملك
بالكلية كالعق والحرية الاصلية ونحوه كندته وكتابتها وثانيتها
ناقلة من شخص الى اخر كالا استحقاق به اي بالملك يان ادعى زيد
على بكر ان ما في يده من الصبر ملك له ويرهن فالتا فلا يوجب فتح
العقد على الظاهر لا نه يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي
اليده على من تلق الملك منه ولو نورته فينخد على في قبضة الورثة
اشياء فلا شفع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التبع
ولا يرجع احد من المشتريين على بايجه مالم يرجع عليه ولا على الكفيل
مالم يفيض على المكفول عنه ليل يجمع ثمنان في ملك واحد لان بدل

المستحق

المستحق مملوك ولو صالح بشي قليل او ابراعنه بعد الحكم له يرجع فلبا يده
ان يرجع على بايجه ايضا لروا البذل عن ملكه ولو حكم للمستحق فصالح
المشتري لم يرجع لا نه بالصالح بطل حق الرجوع ونظامه في جامع الفضولين
واللطل يوجب اي يوجب فتنح العضود ايضا قافل كل واحد من الباعة
الرجوع على بايجه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل
ولو قبل القضا عليه لعدم اجتماع الثمين اذ بدل الحرة ملك والحكم
بالحرية الاصلية حكم على كافة من الناس سوا كان بيمينه او يقول انا
حر اذ لم يسبق منه حكم اقرار بالرق اشياء فلا شفع دعوى الملك
من احد وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل واما الحكم بالعتق
في الملك المورث على كافة من وقت التارح ولا يكون قضا قبله
بسطة ملاحضه ويقتوب باشا فاحفظه فان اكثر اكتب عنه
خاتية واختلفوا في القضا بالوقف قبل كالحرية وقيل لا شفع
دعوى ملك اخر ووقف اخر وهو المختار وصحة العمدى في الاشياء
القضا يتجدد في اربع حرية ولسيد نكاح وولا وفي الوقف يقتصر
على الاصح ويثبت رجوع المشتري على بايجه باليمن اذا كان
الاستحقاق باليمين لما سيجي انما حجة منه بيمينه اما اذا كان
الا استحقاق باقرار المشتري او بتكليفه فلا رجوع لا نه حجة قاضيه
ولا اصلان البينة حجة متقدمة تظهر في حق كافة الناس لكن
لا في كل شي كما هو ظاهر كلام الزيلج واليمني بل في عتق ونحوه كما مر
ذكره المص لا الا قرار بل هو حجة قاضيه على المقر لعدم ولا يته على غير
تقي لو اجتمع فان ثبت الحق لها قضى بالقرار الا عند الحاجة فالبينة
اولى فتح ولهم فلو استحققت مبيعة ولدت عند المشتري لا باستيلا
بيمينه بيمينها ولدها بشرط القضا به اي بالولد في الاصح زيلج وكلام
النرازي يفيد تفسيده بما اذا سكنت اليهود فلو بينا انه لدى اليد
او قالوا لا ندري لا يقضى به ثم استيلا لا يمنع استحقاق الولد بالينة
فيكون ولد الغرور حرا بالقيمة المستحقة كافي باب دعوى النسب وان اقر
ذوا اليد لرجل لا يبيعهما فباخذها وحدها والفرق ملام من الاصل
وهذا اذا كان لم يدعه المقر فلو ادعاه تبعا وكذا ساير الروايد فم
لا ضمان لهذه الروايد كالمغصوب ولم يدكر النكاح لا نه في حكم الاقرار

فهنالك في معاريا للحاديه ومنع التناقص في الدافع في الكلام
دعوى الملك لعين او منفعة لما في الصنعي في طلب نكاح امه يمنع
دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وقف وهل يكفي
امكان التوفيق خلاف سخرته في متفرقات الفضا وفروع هذا
الفصل كثيرة سيجي في دعوى ٢ ومنها ادعى على اخيه اخوه واخى عليه
النفقة فقال المدعى عليه ليس يواخي ثم مات المدعى عن تركه في الملك
عليه يطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقص وان قال اخي انا
قبل ولا اصل ان التناقص لا يمنع دعوى ما يخفى سببه كالنسب والطلاق
وكذا الحرية فلو قال عبد لمشترا اشتري فانا عبدك لرد فا اشتراه فقهلا
على نفا لته فاذا هو حر اى ظهر انه حر فاذ كان البايع حاضرا او غائبا
غيبه محروقة يعرف مكانه فلا شئ على العبد لوجود القايض والكر
رجع المشتري على العبد بالثمن خلافا للثاني ولو قال اشتري فقط
والعبد فقط لا رجوع عليه اتفاقا در رجوع العبد على البايع اذا
ظفر به بخلاف الرهن بان قال ارخصني فاني عتيد لم يضمن اصلا
والاصل ان التخيير يوجب ضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة
باع عقلا ثم برهن انه وقف محكوم بقرينه قبل ولا لا لا يجرم
الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فخر واعتمده المصنف بالبحر
على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجي آخر الكتاب
اشترى شيئا ولم يقضه حتى ادعاه اخر انه لا لا تسمع دعواه بدو
حضور البايع والمشتري للقضاء عليه ما ولو قضى له بحضورهما ثم برهن
احدهما على ان المستحق باعه من البايع ثم مو باعه من المشتري قبل
ولزم البيع وقامه في الفسخ لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ
الملك فلو قال المستحق عند الدعوى عانت عن هذه الدعا ثم من دسنة
قبل القضاء للمستحق اخبر المستحق عليه البايع عن الفضة فقال
البايع لي بينة ايها كانه ملكا منذ سنتين مثلا وبرهن عن ذلك
لا تندفع الخصومة بل يقضى لها المستحق لبقادعواه في ملكه مطلق
خال عن تاريخ من العرف في العلم بكونه ملكا لغيره لا يمنع من الرجوع على
البايع عند الاستحقاق فلو استولد مشتريه يعلم غيبه البايع باها
كان البايع لو ولد رفيقا لا نعدم الغرور ويرجع بالثمن وان اقر بملكه

البيع المستحق دراد في القضية لواقرا بالملك للبايع ثم استحق من يده
ورجع لم يطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف
ما اذا لم يقدر له نه محتمل بخلاف النص لا يحكم القاضي بسجل الاستحقاق
بشهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخط يشبه الخط فلم يخر لا عملا على
نفس السجل بل لا بد من الشهادة على مضمونه لنقضي المستحق عليه
بالرجوع بالثمن كذا الحكم فيما سوى نقل الشهادة ولو كالة من محضر
وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منهما الزام الخصم بخلاف نقل
وكالة وشهادة لانها التخصيل العلم للقاضي وكذا لزم اسلامهم ولو لم يطمع
كافرا ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صول على شئ معين واستحق
قبضا لجواز دعواه فيما بقي ولو استحق كلها رد كل عوض لدخول المدعى
في المستحق واستفيد منه اى من جواب المسئلة امر ان احدهما صحت
الصحة عن مجهول على معلوم لان جملة الساقط لا تقضى الى المنازعة
والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الجملة المدعى به حتى لو برهن
لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع للمدعى عليه بخصته في دعوى كلها
ان استحق شئ منها لقوات سلامة المبدل قيد بالمجهول لا نه لو ادعى
قدرا معلوما كرهها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجوع
كسائه ما استحق منه **فصل** لو صالح من له نايبر على راسم
وقضى الدرام فاستحققت بعد التفريق رجوع بالبد نايبر لان هذا
الصالح في معنى الصرف فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع در
وفيها فروع اخر فلتنظر في المظومة المحببة مائة منها
لو مستحقا ظهر المبيع له على بايعه الرجوع
بالثمن الذي له قد دفا الا اذا البايع هبنا ادعى
بانه كان قدما المشتري ذلك من ذا المشتري لا امر
لو اشتري خرا نة واقفا شيئا على بغيرها وطفقا
ذا كد يسوي جدا اكاهما ثم استحق رجل مائة
فالمشتري في ذلك ليس له على الذي عدا لملك بايعا
ولا على ذا المستحق بطلقا بدلا الذي كان عليه واقفا
وان مبيع مستحق ظهر ثم قضى القاضي على من اشتري
به فصالح الذي ادعاه صالحا على شئ له اداه

مر
كان

٦ يرجع بذلك بكل الثمن على الذي قد باعه فاستبين ٦
وفي المسئلة شري الادنى فيها فاستحق رج بالثمن بقيمة البنايينا
على البايع اذا سلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فالثمن لا غير
كما استحق بجميع بنائها انما تقرر ان الاستحقاق متى ورد على ملك
المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البنايينا ولو خسر يلا او
نقل البنايينا او دم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع بشئ على البايع
لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالنفقة كما في مسئلة الخرافة
حق لو كتب في الصك انفق المشتري فيها من نفقة او دم فيها من ثمره
على البايع بفسد البيع ولو خسر يلا وطواها يرجع بقيمة الطل بقيمة الخرافة
فاذا شرط اه نسد وكذا لو خسر ساقية ان قطر عليها بقيمة بنا الصنف
لا بنفقة حضر الساقية وبالجملة فانما يرجع اذا تبي فيها او غرس بقيمة
ما يكن نقصه وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة جس وطير وتامه
في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري ارضين فاستحققت
احدهما ان قبل القبض خسر المشتري وان بعده لزمه عين المستحق بحته
من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد او النقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق
ثياب الثمن او بردعة الحمار لم يرجع بشئ وكل شئ يدخل في البيع بقبضه
له من الثمن وذلك بخير المشتري فيه قيمة ولو استحق من يد المشتري
الاخير كان فضا على جميع الباعة ولكل ان يرجع على البايع بالثمن بلا اعادة
بينه لكن لا يرجع بثل ان يرجع عليه للمشتري عندا بالقيمة وقال
ابو يوسف له ان يرجع قال لا تثرى ان المشتري الثاني لو ابرأ الاول
من الثمن الاول كان الاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فكل الرجوع قبله
خاتمة لكن في الفضول ما يجالقه فيه ولو اشترى عبدا فاعقه ببال
اخذه عنه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المظن ولو شرا دارا
عبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذ البايع
الدار من الشفعة لبطلان البيع انتهى **باب السلم** هو لغة
كالسلف وزنا ومعنى وشرعا بيع اجل وهو السلم فيه يتاحل والموراس
المال وركنه ركن البيع حتى يتعقد بلفظ بيع في الاصح ويسمى صاحب
الدراهم رب السلم والمسلم بكسر اللام ويسمى الآخر المسلم اليه والخطبة
مثلا السلم فيه راس المال وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه ولرب السلم

في السلم فيه فيه لفظ ونشر مرتب ويصح فيما امكن ضبط صفته
بحودته ورداته ومعرفته قدر تمكيد وموزون ورجح بقوله
ثمن الدراهم والدراهم لا ينزل بها اثمان فلم تجز فيها السلم خلا لما لك
وعددى متقارب مجوز وببيض وفلس وكشري وشمس وثيق وثيق
بكسر الباء واجر بفتح المعين بين صفته ومكان ضربه خلاصة وذرع
كثوب بين قدر طولها وعرضا وصفة كقطن وكنان ومركب منها
وصفته كحل الشام او مصرا او زيدا او عمرا وورقة او غلظه وورقة
او بيع به فان الربايح كلما تقل وزنه زاد قيمته وللمرء كل خلف
وزنه زاد قيمته فلا يد من يمانه مع الذرع لا يصح في عددي
متفاوت هو متفاوت مالم يتجه كبطيخ وقرع ودرودمان فلم تجز
عدد ابل امير وما جاز عدد اجاز كلبلا ووزنا طير ويصح في سكر
مليح ومناخ اخذ رديق في طري حين وجد كلبلا ووزنا وفي الكبار روايتا
مجتبى لا في حيوان ما خلا فالشافعي واظرافه كروس واكارع خلافا
لما لك وجاز وزنا في رواية ولا في حطب الجرم ورطبة بالحجر
الا اذا ضبط بما لا يودي الى نزاع وجاز وزنا فح وجوهرة
وخرزالا صغار ولو لم يتبع وزنا لا نه انما يعلم به ومسطح لا يوجد
في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق ولو انقطع في
اقل من دون اخل لم تجز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق جيز
رب السلم بين انتظار وجوده والصفحة واخذ راس ماله ولم ولو متزوج
عظم وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه لا نه موزون معلوم ويصح
قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بخرو شرح مجمع لكن في القمحا
انه يصح في المتزوج بلا خلاف انما الخلاف في غير المتزوج فنية لخرج
غيره بالروايتين فمدبر ولو حكم بخوازه صح اتفاقا بزازية وفي الجني
انه قيم عند مثلي عند ما ولا بمكيان وذراع مجهول قيد فيهما وحول
الثاني في الماقر بالمقابل فتح ويرقرية بعينها ومخرجة معينة الا اذا
كان النسبة لثمره او تحله او قرينة لبيان الصفة لا لتعيين الخراج
كقمر مروجي او بلدي بد يارنا فاما الخ والمقتضى العرف فتح ولا في حطة
حد بيته قبل حد وثمها لا هما منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت
العقد الى وقت المحل شرط فتح وفي الجوهره اسم في حطة جديدة

او في دارة حوشية لم تختر لا نه لا يدري ا يكون في تلك السنة شي ام لا
شي ام لا قلت وعليه فاليك في وثيقة السلم من قوله جريد عامه
مفسد له اقبل وجود الجريد اما بعد فصح كالاخي في شرطه اي
شروط صحته التي تذكر في العقد ستبعة بيان المجلس كبر او خسر وبيان
نوع كسقي او بجلي وصفة جيد او ردي وقدر ككلا ككلا لا ينقبض ولا يبيط
واجل واقله في السلم شهرين يفتي في الخاوي لا بأس بالسلم في نوع واحد
على ان يكون حلول وقته في وقت وجسه في وقت ويبطل الاجل بموت
للسلم اليه لا بموت رجل السلم فيوجد السلم فيه من تركته كالا لبطالان
الاجل بموت المديون لا الدين ولا الشرط دوام وجوده لتدوم القدرة
على تسليمه بونه وبيان فدر راس مال ان تعلق العقد بمقداره كما في
مكيل وموزون وعددي غير متقارب والكفيا بالاشارة كما في مزدوج
وجوان قلنا ربا لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد راس المال
اين كمال وقد يفتق بعينه ثم يجد باقية معينا يزرده ولا يستبد له ر
السلم في مجلس الردي فيفتح العقد في الرد ويبقى في غير فلو لم جملة
السلم فيما بقي ابن ملك فوجب سكه والسابع بيان الامكان الا يفي السلم
فيه فيماله حمل ومونة ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعيناه كما في العقد
وبه قالت الثلاثة كبيع وقرض والتلاف وعصب قلنا هذه وكيفية
التسليم في الحال بخلاف الاول شرط الا يفي في المديونة لكل محلاتها
سواء مديونية في الا يها حتى لو اذ فاه في محلة منها بوى وليس له ان يطالبه
في محلة اخرى بوازنة وفيها قبله شرط حمله الى محله بعد الا يفي في المكان
للسلم لم يبع كاجتماع الصنف قبل الاجارة والجاراة وما لا حل له
كسك وكافور وصغار لو لا يشترط فيه بيان مكان الا يفي انفا في
ويوفيه حيث شيا في الاصح وصح ان كمال مكان العقد ولو عين فيما ذكر
مكانا فحين في الاصح فتح لا نه يفسد سقوط خطر الطريق وتبقى من الشرط
فتنصر راس المال ولو عين قبل الافتراق بايديهما وان تلسا او خرجا
لواكثر ولو دخل لخرج الدلام ان توارى عن السلم اليه بكل وان بحث
براه لا وصحتا ككفالة والحالة والارتهان براس مال السلم بوازنة
وهو شرط يقايم على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فيعقد
محيط ثم يبطل بالافتراض في لا قبض ولو ابى السلم اليه قبض راس

المال اجبر عليه خلاصة وتبقى من الشرط كون راس المال مفسد او غير
للميار وان لا يشمل المديون احدى علقى الربا ولو العقد المنفق والخصم
لان حرمة النسيان تحقق به وعدوها العيني تبعا للمعاينة ستعة عشر
وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل السلم فيه ثم فرع على الشرط الثاني
بقوله فان السلم ما بقي درهم في كبره فليس يدرى ستون قفيز والقفيز
ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف عيني بر حال كون المايتين
مستومة ما يتد ببناء عليه اي على السلم اليه ومما يفة فقد انفذ ما راس السلم
وافترقا على ذلك فاسلم فيه حصه الدين باطل لا بد من دين وجه
فحصه القدر ولم يشع الفساد له طارحى لو نفذ الدين في مجلسه صح
في الكل ولو احدثا ما يبرأ على غير العاقد ضد في الكل ولا يجوز القرض
للسلم اليه في راس المال ولا لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بجميع وثرة
ومر اجرو تولية ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي القرض
اقالة بعض السلم جاز ولا يجبر كبر السلم شرائى من السلم اليه براس
المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال
كسائر الديون قبل قبضه حكم الاقالة بقوله عليه الصلاة والسلام
لا تأخذوا سلكا او راس مالك الا سلكا حال قيام العقد او راس مالك
حال انقضا فامتنع الا سلكا بخلاف بدل الصنف حيث يجوز
الا ستمثال عنه كمن بشرط قبضه في مجلسه لا قاله لجاز بقرضه فيه
خلاف السلم ولو شري السلم اتمية في كركوا او امر المشتري رب السلم
يقبضه قضا عا عليه لم يبع للمزوم الكيل مرتين ولم يوجد وجه لو كان
الكر قرضا او امر يقبضه به لا نه اعارة الا ستمثال كما صح لو امر السلم
اليه رب السلم يقبضه منه لم يفسد فالكفالة مرتين لزوال المانع
امره اي السلم اليه رب السلم ان يكيل السلم فيه في ظرفه فكاله في ظرفه
اي عاربا السلم بجنيته اما كخضرتة فيضير قابضا بالتحلية او امر
المشتري البايع بذلك فكال في ظرفه ظرفا لبايع لم يكن قبضه له
خلاف كيلة في ظرف المشتري بامره فانه قبض لا با حقه في العين
والاول في الدنة ككيل العين للمشترا ثم كيل الدين السلم فيه ثم كيل
في ظرف المشتري قبض بامره لتجنيته ائدين للعين وعكسه وهو كيل
الدين الا يكون قبضا وخبره بين قبض يقض البيع والشركة اسلم

أمة في كبر كبر ورفضت فتقايلا السلم فانت قبل قبضها حكم الاقالة
بقي عقد الاقالة او كانت فتقايلا صحيح لبقا الحقوق عليه وهو السلم
فيه وعليه قيمتها يوم القبض فبها في المسلمين لانه سيب الضمان
كذلك الحكم في المقايضة بخلاف الشراء فبها لان الامة اصل في البيع
والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الحارثية وبعد بخلاف
البيع تقايلا البيع في عقد سابق بعد الاقالة فزيد المشتري فان لم
يقدر على تسليمه للبائع بطلت الاقالة رابع بحاله فنية والقول
لمدعي الزيادة الرداة والتاجيل لا ينافي الوصف وهو الرداة والاجل
والاصل ان من خرج كلامه تحتنا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان
خرج خصوصته ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة
عندهما وعند المالك ولو اختلفا في مقدارها فالقول للطالب عييه
لانكار الزيادة وان يرهن قبل وان يرهنا فنية المطلوب ولو اختلفا
اليه يمينه الا ان يرهن الاخر وان يرهنا فنية المطلوب ولو اختلفا
في السلم تخالفان ولا استصناع هو طلب عمل الصنعة باجل ذكر على
سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير مسلما بسلم فتختار شرائطه
جرى فيه فاعلم لا وقال الاول استصناع وبدونه الى الاجل فبها
فيه فاعلم الناس تحت وفقة وطئت بمهمله وذكره في المذهب
في الشين الحجة وقد يقال طشتت صح الاستصناع بيجالعدة على
الصحيح ثم فرع عليه بقوله فيصير الصانع على عمله ولا يرجع الامر
عنه ولو كان عنده لما نزع والمبيع هو الحين لا عمله خلافا للبردعي
فان كما الصانع مصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد فاحذره صح ولو
كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين للمبيع له الى الامر بل ارضاه فصح بيع
الصانع لمصنوعه قبل ردونه امره ولو تعين له لما صح بوجه وكذا الامر
لخذه وتركه بخلاف الروية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد ردونه المصنوع
له وهو الاصح نهر ولم يبع فيما يتعامل فيه كالنوب الا باجل كما مر فان لم
يبيع فسد ان ذكر الاجل على وجه الاستعمال وان للاستعمال كعلي ان نزع
غدا كان صحيحا **فصل** المسلم في الدبر لا يجوز لما في لجارة جواهر
الفساوى لوجعل الدبر اجرة لا يجوز له ليس بمثل لان النار عكس فيه
ولذا لا يجوز السلم فيه ولا يجب في الامة حتى لو كان عينها جاز قلت

وسيجي في الغصب ان الربد القطر والحم والحم والاجر والصابون والعضو
والسرقين والجلود والصرم وير مخلوط بشعير قيمتي فيلحظ **باب**
النفقة من ابوانها وعبرته اكثر بمسار مشورة
وقال له درهم يسايل شتي واحدا شتري ثورا او فرسا من خرف لاجل شتيا
الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن
فنية وفي اخر حظر المجتبى عن ابى يوسف يجوز بيع اللحية وان يلعب بها
الصبيان وصح بيع الكلب ولوعقورا والعهد والفضل والقرد والبيع
لساير انواعها حتى المزة وكذا الطيور علمت او لا سوى الخنزير وهو المختار
للاشفاع لها ويجلدها كحافة ساه في البيع الفاسد والمشتري بالقرء
وان كان حرما لا يمنع بوجه بل يكرهه كبيع العصير شرح وهبانية
فصل لا ينبغي اتخاذ اتخاذ الكلب لالخوف لمن اذيعه
فلا بأس ومثله ساير السباع عيني وكذا اقتناه لصيد وحرا ستماشية
وزرع اجماعا كما صح بيع خر حمام كثير وصح مئته قنية وادى القيمة
التي تشتري لجاز البيع والسرو لو كانت كسرة حنظل لا يجوز قنية كالاخضر
بيع موام الارض كحناشرو الفناد والمقارب الزرع والضب ولا
موام البحر كالسرطان وكلما فيه سوى سمك وجوز في القنية بيع ما له من
كسفنقور وجلود خنز وجلد الما لوجيا واطلق الحسن الجواز وجوز ابو الليث
بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والا لا ورده في البيع بانه غير
لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للندوى كالحزف لا تنفع الحجة
الى شرح البيع وجوز بيع دهن جسر الى متجسس كما قدمناه في البيع الفاسد
وينتفع به للاستباح في غير مسجد كما مر والذمي كالمسلم في بيع كسرة
وسلم وديا وغيرها غير المحرم والخز وميتة لم تحت خض انما بل بخو
حظا وبيع نجوسي فانها كخنزير وقد امرنا بترككم كما يدنون وصح
شراؤه اي كافر كما قدمناه في البيع الفاسد عينا كالمسلم او مصحفا او
شققا منها ما يجبر على البيع ولو المشتري صغيرا اجر على وليه ولو لم يكن
اقام القاضى له وليا وكذا لو عبده وبيته طفلة ولو اغتقه او كاتبه
جاز فان عجزا جبر ايضا ولو دبره او استولدها سبي في قيمتهما ويوجب
صرا لو طيه مسلة وذلك حر لم **فصل** من عاده شرا للرد
ان يجبر على بوجه دفعه للفساد لغيره وكذا المحرم اخذ صيدا يور باريا

ولو اسلم نفرض الحزب سقطت ولو المستقر فرضا وتبان وحل زوج الامته
للمشتركة التي انكحها مشتركة قبل قبضها حتى لم يشترها لخصوله بتبليط
فصار فخله كفعله لا مجرد نكاحها استحقاقا فلما انقضت قبل القبض بطل
النكاح في قول الثاني وهو المختار وقيد به الكمال بما اذا لم يكن بطلانه
بموتها فلو قبض قبل القبض لم يبطل النكاح وان بطل البيع فيكون المهر
المشترى فتح اشترى شيئا منقولاً ان القطار لا يبيعه القاضى وغلب
المشترى قبل القبض ونقد الثمن غيبته معروفة فاقام بايعة يمينه
ان باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان جهل مكانه ببيع المبيع
اي باعه القاضى او ما هو من نظر الغايه ادى الثمن وما فضل يسكه
للغايه وان نقصت به البايع اذا ظفر به وان اشترى اثنان شيئا
وغلب واحد منهما فالحاضر دفع كل ثمنه ويجوز البايع على قبول الكل دفع
الكل للحاضر وله قبضه وحبسه عن شريكه اذا حضر حتى ينقد شريكه
الثمن بخلاف احد السناجر والضرر ان للبائع حبل المبيع
لا سنيها الثمن وكان مضطرا بخلاف الموجر المهر الا اذا شرط تعجيل
الاجرة باع شيئا بالثمن مثقال ذهب وقضه نصفاه اي بالثمن
يجب حتمهما بتمتثال من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالف من
الذهب والفضة نصفاه وانصرف للوزن المعهود فالنصف من الذهب
مثاقيل والنصف من الفضة دراهم ومثله له على اخر كخطه وشعر
وسمسم لرمه كل ثلث كروها قاعدته في المعاملات كلها كتمز ووضيه
وود بعة وغصب واجارة وبدل خلع وغيره في موزون ومكيل ومعدود
ومذروح عيني وقوله ٢ تقدم في الزكوة واذا الكمال انما الدرم
ينصرف للمخاريف في بلد العقد ففي مصر ينصرف للفلوس واذا في النهر
ان قيمته تختلف باختلاف الاماكن فاقى اللقاني بانه يساوي
نصفه وثلاثة فلوس فلما اطلق الواقف الدرم لم يعتبر زمته ان عرف
والاصرف للفضة لانه الاصل كما لو قيده بالثمن كواقف الشؤنية
وبخوها فقيمة درهمها نصفان واذا المصرا ان الثمن يطلق على
الفضة والذهب على الفلوس الخا من يعرف مصر لان فلا بد من بيع
فان لم يوجد فالعمل على الاستتمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها
في نظائره كحرفة خراج وخوة قال وبه ائتي المذلل ابو السعد فند

البيع

فوزنه

ولو

ولو قبض ريفاً يد جرد كان له على اخر جاملا به فلو علم او انفق كان
قضا اتفاقا ونفق او انفق فلو قايما لاده اتفاقا فلو قضا لحقه
وقال ابو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل ريفه ويرجع بجيده استحقاقا كما لو
كانت ستوقه او ينهرجه واخضاره للفقير ابن كمال قلت ورجحه في البحر
والنهر والشرب لا يمينه فيه يعني ولو فرخ او باض بيض في ارض لرجل
او تكسر فيها طيرى انكسر بنفسه فلو كسر هارجل كان للكارس لا للاخذ
لسبق يده لمباح الا اذا هب ارضه لذلك فهو له او كان صاحب ارض فرجا
من الصيد بحيث يقدر على اخذه لو مديده فهو لصاحب ارضه فمكنه منه
فلما اخذه غير لم يملكه ظهر وكذا المثل ما مر صيد بخلق بئكة نصبت
للصاف او دخل دار رجل ودرهم او سكر من رفوفه على ثوب لم يعد له سابقا
ولم يكن لاحقا فلو اعده او قفه ملكه بهذا الفعل **فدفع** عمل الغل
في ارضه ملكه مطلقا لا نه صار من اثارها شريفا لا فطلب المشتري ان
يكسب له البايع صك لا يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج اليه الا اذا
جاء بجدول وصك فليس له الامتناع من الاقرار بشي فظنا فغلته
امرا ته فكله له المرأة اذا كفت بلا اذن الورثة كهن مثله رحت
في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كقر المثل
لا يبيعه اكتسب حرما واشترى به او بالدرهم الخصومة شيئا قال الكرخي
ان نقد قبل البيع تصدق بالرجح والا لا وهذا قياس وقال ابو بكر كلاهما
سواء ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل هذه الدراهم واعطى من الدراهم
دفع ماله مضاربة لرجل جامل جازا خذ رجحه مالم يعلم انه اكتسب الحرام
من رمي يؤبه لا يجوز لاحد اخذه مالم يقل حين رمي لياخذه من ارا
باع الاب ضيعة طفلة والاب مفسد فاسق لم تجز ببيعه استحقاقا
شرت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كاهية استحقاقا
قال الا شترى او فكتي فشره رجح بما ادى كانه اقرب منه ولو قال بالف
فشره بالكر لم يكن الفضل لانه تخلص لا شري شري دارا وديع وتادي
جيرا نه ان على الدوام مبيع وعلى الندرة يتحل منه شري لما على انه لم
عنه فوجده لم يعزله الرق قال زك لشر هذا الخ ثلاثة ارباط فوزنه
اجر ومن هذا الخبر لم تجز شري بذاخر ريفيا فاذا هو ربيع او شري بذر
البطيخ فاذا هو بذر القثان قايما رده وان ستهلكا فعليه مثله سواء

صاحب الرجاء قد دفع له قدحاً بنظره فوقع منه على مثله عدة اقذاح
فانكسر وانضم الاقذاح لا القذح شري بخره باصطحابها وفي قلها من الاصل
ضرر بالبايع بقطعه من وجه الارض من حيث لا يتصور به البايع لو ان
من سقوطه حايط منها الفالغ ما تولد من قلعه دفع دراهم زبوني الكسري
المشترى لا عليه ونعم فاصنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه ليقطع
اليه فكسره ولا بأس ببيع الغشوش اذا بين غشه او كان ظاهراً بركه ولا
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في حطة ظط فيها الشير والشير يري
لا بأس ببيعه وان طعنه لا في تبسيع وقال الثاني في رجل دفع فضة كاس
لا يبيعها حتى يبين كل شيء لا يجوز فانه يبيح ان يقطع ويباع صاحبه
اذا انفق وهو يعرف شري فلو ساء برهم فلفها اليه وقال هي بركه
لا يدفعها حتى يجرها شري بالدرهم الزيف فمضى باقل مما يشترى بل يجر
حل له شري ثياباً بخلافه على ان يوفى ثمنه ليسر قنله بخرها له الاجل
باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج
من الاكاره ان يرجع على الدهقان استحقاقاً شري الكرم مع الخلة
وقبضه ان رضى الا كارجاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض
لم يجز بيه قضاءه وربما وقال انفقه فان جازوا الاقذح على ففك له
ولم ينفقه له رجه استحقاقاً بخلاف جازيته وجرها عيماً فقال
اعرضها او بيعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الخ
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وطئ رجل امته ثم رجعها ما كان
فلزوج وطئها بلا استبراق قال ابو يوسف استبق ولا يقطع حتى تنفخ
حبسة كالوشراها كاسيحي في الخطر والكل من النقط ما يبطل بالشر
الفاسد ولا يبيع بخلقه ها هنا اصلان احدهما ان كل ما كان مبادلة
مال بالمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما للفلا كالقرض ثانياً ان
كل ما كان من التملكيات او التقييدات كرجعه يبطل بخلقه بخلقه
بالشرط في الاصح لكن في اسقاطات والترامات يحلها كالمكح وطلاق
بيع مطلقاً وفي اطلاقات وولات وخرى يفسد بليلام بزازية
والاول اربعة عشر على ما في الدرر والكثر واخارة الوقاية البيع
ان علقه بكلمة ان لا يخل على ما بينا في البيع الفاسد والفسد للمثلي
لما نسمة القبي فصح بخيار شرط وروية والاجارة الا في قول ادهم

جار اس الشير فقد اجرتك داري بكذا فيصح به بغي عادية وقوله
لغاصبه ارز فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا جازاً كما سمي في متفرقات
الاجارة مع انه تغلق بعدم التفرغ والاجارة بالزاي فقول البكر
اجرت النكاح اذ مضيت اي يبطل للاجارة بزازية وكذا كل ما لا يصح
تخليقه بالشرط الا اذا انفق موفوفاً لا يصح بتخليق اجارته بالشرط
بحر فقصرها على البايع فصور الرجعة قل المماذكرتها بئنا كنتم
وعيره قال شيخنا في بحر وهو خطأ والصواب انهما لا يبطل بالشرط اعتباراً
طما بصلها وهو النكاح واطال الكلام لكن نغيب في النهر وفرق
بانها لا تفتقر لشهود ومما روي رجة امته على حرة تكلمها بعد طلاقها
ويبطل بالشرط بخلاف النكاح والصالح عن مال درر وغيره ما وفي
النهر الظاهر بالطلاق حتى لو كان عن سكوت او انكار كانه ذافي
حق المنكر ولا يجوز تخليفه ولا برا على الديون لا نه عليك مذوجه
الا اذا كان الشرط متعارفاً او علقه باخر كانه كان اعطيت شريكي
فقد ابراك وقد اعطاه صح وكذا بموته ويكون وصية ولو وارثه
على ما تحته في النهر وعزل الوكيل والاعتكاف فانما ليسا مما يخلفيه
فلم يجز تخليفهما بالشرط وهذا في احدى الروايتين كما بسطه في النهر
والصحيح الخاق الاعتكاف بالندرة والمزارعة والمعاملة اي المساقاة
لانها اجارة والقرار الا اذا علقه بحج الخدا وموته فيجوز ويلزمه
الحال يعني والوقف والرابع عشر التحكيم كقول المحكمين اذا اهل
الشهر فاحكم بينهما لا نه صلح مقني فلا يصح تخليفه ولا اضافته
عند الثاني وعليه الفتوى كما في فضل الحانية وبقي ابطال الاجل ففي النزاع
اي يبطل بالشرط الفاسد وكذا الخ على ما في الآباء وما يصح ولا يبطل
بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على ما
عده المصنوع للحيني وردق غمانية القرض والهبة والصدقة والسكك
والطلاق والخلع والعتق والرهن والايضا كجذنتك وصيا على ان
تزوج بنتي والوصية والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة
كوليتك بلد كذا موبدا صح وبطل الشرط فله عزله بلا حصة هل
يشترط لصحة عزله كمدرس ايدى السلطان ان يقول رجعت عن التاميد
افق بعضهم بذلك ولخار في النهر اطلاق الصفة في البرازية وشرط

علمه ان لا يرتشي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل قول الجدل ولا يسمع خصومه
رئيسه صحيح التقليد والشرط والكتابة والحوالة اذا شرط في الحوالة
الا عطا من مثن دار المحيل ففسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم
كما عراه المص للبرازية واجاب في المنع بان من الممثل وعد
وليس الكلام فيه فليجروا الوكالة والافالة والكتابة واذن العقد في المحل
ودعوة الولد كذا الولد مني اذ منيت امرائي والصالح عودم المهر وكذا
الا براعنه ولم يذكره كنفيا بالصالح دله على الجارية التي فيها الفود
والا كان من القسم الاول وعن جارية غصب وودجته وعار اذا ضمنها
رجل وشرط فيها حواله وكفالة دله والنسب والمهر عن المادون في المهر
وامان الفل اشياء وعقد الذمة وتقليق الرخ بالحيث بتقليق
خيار شرط وعزل القاضي كذا لتك ان شاذلان فينجزل ويطل الشرط
لمذكرنا انها كلها ليست معاوضة ما ينة فلا تؤثر فيها الشروط العتاة
وبقي ما يجوز بتقليقه بالشرط وهو مخلص بالاسقاطات المحضة التي
يخلف بها كطلاق وعتاق وبالا التزامات التي يخلف بها كحج وصلاة
والتوليات كفضا وامارة عيني وزيلعي زاد في المنع لانك في الاجارة وتسلم
الشفعة والاسلام وخر المص وحول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار
ودخول الكفر هنا لانه ترك ويصح بتقليق هبة وحوالة وكفالة وانراه
عنها بلا يعم وما يقع اضافته الى الرمان المستقبل الاجارة وشخصها
والمرارعة والمصلحة والمصارنة والوكالة والكفالة والايضا والولاية
والفضا والامارة والطلاق والعتاق والوقف في رتبة وعشرين
في العارته والاذن في التجارة فيصحبان مضافين ايضا عمادية وما لا يقع
اضافته الى المستقبل عشرة البيع والجارته وحضه والفتنة والشركة والجنة
والكاح والرجعة والصالح عن مال والابراعت ليس لانهما عليا كاخ
الحلل فلا تضاف للاستقبال كما لا تعلق بالشرط الفاسد لما فيه من
معق القار وبقى الوكالة على قولنا لثاني المقتضى بانتهى **باب**
الصراف عنوانه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع بمواخاة
الزيادة ومنه عايض الثمن بالثمن اي ما خلق للثمنية ومنه المصوغ عينا
يخلص او يعبر بغير كره بفضة وبشرط عدم التاجيل والجار والتما
اي التساوي وزنا والنفايض باليراجم لا بالتجيلة قبل الافتراق وهو شرط

والاصح

بقائه صحيحا على الصحيح ان الحذر جلتا وان وصليته لخلها جودة وصيا
لمار في الربا بان لم يتجانسا شرط النفايض لحرمة النساء ولو باع النقد
احدهما بالآخر جزا او بفضلا او نقايضا فيما في المجلس صح والعوضا
لا يتعينان حتى لو استقرضا فاد يات قبل افتراقهما او اسكما اشادا
النية العقد واد يامثلها جاز وبفسد الصرف خيار الشرط والاحط
لا خلا لهما بالقبض ويصح مع اسقاطهما الى المجلس لرد المانع وصح
خيار رويته وعيب في مبيع لا نقد **باب** الشرط الفاسد يفسد
باجل العقد عنده خلافا لما هو ظاهر بعض الثمن في فاسده يتقضى
فيه فقط لا يتعرف في ثمن الصرف قبل قبضه لوجوبه حقا لله تعالى
فلو دنيار ابد رانم واشترى لها قبل قبضها ثوبا مثالا لصد بيع الثوب
والصرف بحاله باع اتمه بخلاف الف درهم مع طوق فضة في غفر
قيمتها الف انما ين في قيمتها ليفيد انقسام الثمن على الثمن اوانه غير
جلسن الطوق والا فالجزة لوزن الطوق لا لقيمتها فقد رويها في
والباقي بلجارية بالقبض متعلق ببيع ونقد من الثمن الف او باعها
بالقبض لنقد والف نسبة او باع سيفا حلية حشون وتخلص
بلا ضرر فباعه بمائة ونقد حشون فاعقد له من الفضة سوا
سكت او قال خذ هذا من ثمنها جريا الجواز وكذا لو قال هذا الجلالة
السيف لانه اسم الحلية ايضا لحواليها في بيعه ولو زاد حلية فسد
البيع لانه لا تتم الاحتمال فان اخذها من غير قبض بطل الحلية
فقط وصح في السيف ان تخلص بلا ضرر كطوق الجارية وان لم تخلص
الا بضر بطل اصلا والا صل انه متى بيع نقد مع غيره كفضض
ومزكش بنقد بجهنم شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل او اجل
بطل ولو بغير جهنم شرط النفايض فقط موباع انا فضة فضة
او بذهب نقد بعض ثمنه في المجلس ثم افتراق صح فيما قبض واشترى
في الا نالا انه صرف والخيار للمشتري لتعييه من قبله بعدم نقد
بخلاف هلاك احد الصدين قبل القبض فيجبر لعدم حبس وان اشق
بعضه اى لا تاخذ المشتري ما بقي بقسطه او رد لتعييه بغير صنعه
قلت ومفاده تخصصر اسقطا فة بالبيينة لا بالافرا فليجمل
فان اجاز السحق قبل فتح الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا في بيع

غنة

البيع اذ ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا ينقضي مالم يفسخ
وبالاصح فتح وكان التزله بالخذه البايع من المشتري وبسببه له اذا
لم يفسخ قابض الاجازة ويصير الخاقد وكذا الجير فتعلق احكام
العقد به دون المجيز حتى يبطل العقد بفارقة الخاقد دون المستحق
جوهره ولو باع قطعة نقره فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقي
بنفسه بالاخبار لان السقيض لا يضرها وهذا لو كان الاستحقاق
بعد قبضها وان قبل قبضها له الخيار لتفرق الصنفه وكذا الدينار
والدرهم جوهره وصح بيع درهمين ودينارين درهم ودينارين بصرف
الحل من خلاف جهته ومثله بيع كبر وكبر وشجر بكرى وبروكري شجر
وكذا بيع احد عشر درهما بشجرة درهم ودينارين ودينارين بصرف
ودرهمين غلة بفتح فتشدد ما يرد به بيت المال ويقبله التجار
بدرهمين صحيحين ودرهم غلة المساواة وزنا وعلام اعتبار الجوده
وصح بيع من غلة عشرة دراهم دين من هي له اي من ابيه فصح بيع
منه دينار طبا اتفاقا وتفتح المقاصد بتقنين العقد اذا ربا في دين
مقط او بوجه بعشرة مطلقه عن التقييد بدین عليه ان دفع البايع
الدينار للمشتري وتقاضاه العشرة الثمن بالعشرة الدين ايضا احتيا
وما غلبه فضة وذهب حكما فلا يصح بيع الخالص به ولا بيع بعضه بعض
الا متساويا وزنا وكذا لا يصح الا استقراضها الا وزنا كما امر في بابه
والغالب عليه الغش منها في حكم عرض اعتبارا للغالب فصح بيعه
بالحال ان كان الخالص اكثر من الغشوش ليكون قدره مثله واكثر اذ
والزائد بالغش كما مر وبجلسه متفاضلا وزنا وعدد ايصرف الجش
خلافة بشرط التقابض قبل الافتراق في المجلس في البصيرة في جزر
التميز وان كان الخالص مثله اي الغشوش واقل منه الا يدري فلا
يصح البيع للربا في الاولين ولا حتماله في الثالث وهو اى الغالب
الغش لا يتعين بالتعيين لان ربح ثمنه حينئذ ولا يرجع تعيين به
كسلعة وان قبله البعض فلزوي فتعلق العقد بجلسته زينا ان
علم البايع بحاله والا فجلسه جيدا وصح المبايعه والاستقراض بما يرجع
منه عملا بالحرف فيما لا يضر فيه فان راج وزنا فيه او عددا او بهما
فبكل منهما والنساي غشه وفضته او ذهبه كغالب الفضة والذهب

في تباع واستقراض فلم تجز الا بالوزن الا اذا اشار اليها كما في الخلاصة
واما في الحرف فكذا البعش فيصح بالاخبار المار اشترى شيئا به
بغالب الغش وهو نافي او بفلس نافية فكسد ذلك قبل التسليم
للبايع يبطل البيع كما لو انقطعت عن ايدي الناس فانه كالفساد وكذا
حكم الدراهم وكسدت او انقطع بطر وصح باقية البيع وبقي
وفقا بالناس بحر وخفاق وحدا كساد ان ترك العملة طبا في جميع
البلاد فلوراجت في بعضها لم يبطل بل يتخير البايع لتقييدها وحدا لانقطاع
عدم وجوده في السوق وان وجد في يد الصارفة وفي البيوت كما ذكره
العيني وابن الملك بالعطف خلا فالما في نسخ المصروف وعزاه للمدائنه
ولم اره فيها والله تعالى اعلم وفي البرازية لوراجت قبل فسخ البايع
البيع عاد جائز لعدم انقساخ العقد بلا فسخ وعطية فقول المص
بطل البيع اي ثبت للبايع ولا يفسخه والله الموفق وقيد بالكا
لانه لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجماعا ولا يتخير
البايع عليه لو غلت قيمتها واذا ادت فكذلك البيع على حاله ولا
يتخير المشتري ويطلب بنقد ذلك الخيار الذي كان وقع وقت البيع
فتح وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلاله وكذا فضولي متاع الغير
غير اذنه بدرهم معلومه واستوفاه فاكسدت قبل دفعها الى رب
المتاع لا يفسد البيع لان حق القبض له عيني وغيره وصح البيع بالفلوس
النافية وان لم تعين فالدرهم وبالكاسدة لاحق بعينها للسلع
ويجب على المستقرض من مثل الفلوس لقرض اذا كسدت واوجب بحرق قيمتها
يوم الكساد وعليه الفلوس برارزية وفي المهر تلخير صلح المداينة
دليلا مظهرا في اختيار قولهما اشترى شيئا بنصف درهم مثلا فلوس
صح بلا بيان عدد للعلم به وعليه فلوس اثنان بنصف درهم مثلا فلوس
ثلث درهم او ربحه وكذا لو اشترى بدرهم فلوس وبدرهمين فلوس
حاز عند الثاني وهو الاصح للفرق كما في ومن اعطى صير فدا درهما
كثيرا فقال اعطاني به نصف درهم فلوسا بالنصب صنفه نصف وقت
من الفضة كثير الاحبة صح ويكون النصف الاحبة مثله وما بقي
بالفلوس ولو كثر لفظ نصف بطل في الكل للزوم الربا وما تقر ظاهرا
ان الاموال ثلاثة الاول عن بكل حال وهو النقد ان صحته الباطل

قول بجلسته اول والثاني مبيع بكل حال كالشايك الدواب والثالث ممن
 من وجه مبيع من وجه كالتكليف فان افضلها البائض والاصح
 ولما القوس فان رايحه فكمن والا فكلح والتمن من حكمه عدم اشتراط
 وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانها في العقد لئلا يهلك
 الى التمن ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم لا فيهما وحكم للمبيع
 بخلافه اي التمن في الكل فليشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن
 حكمها وجوده لتساوي عند المقابلة بل الجنس في المقدرات كما تقر بترتيب
 في بيع الغيبة ويأتي هذا في الكفالة وبيع النجاسة ويأتي هذا في الاول
 وبيع النجاسة وهو ان يظن افعلا ومالا يريد ان يبيع اليه خوف عدو
 وهو ليس بيع في الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في اخر شرحي على النكاح
 ونقلت عن المتلوي ان الاقسام ثمانية وسبعون وعقد له قاضيها
 فضلا اخر لا كراه فلهذه انه بيع منقذ غير لازم كالبيع بل خيار
 وجعل البرقاني فاسدا ولو ادعى احد المبيع النجاسة وانكر الاخر
 فالقول لم يدرى الحارثي منه ولو برهن احد ما قبل ولو برهنه في النجاسة
 ولو تباعدت العلانية ان اعترف بيمينه على النجاسة فالبيع
 باطل لا تنفذها انما منزله والافلازم ولو لم يحضر ممانية فباطل
 على الظاهر ممانية قلت ومفاده انما لو توافقا على الوفا
 قبل العقد ثم عقدا جائزا عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا عبرة للموا
 وبيع الوفا ذكرته هنا تبعا للدرر وصورته ان يبيعه العين
 بالفعل على انه ان رد عليه التمن رد عليه العين وسماه الشافعية
 الرهن المعاد ويسمى بمصر مبيع الامانة وبالشام مبيع الاطاعة
 قبل هور هن فتمتن روايته وقيل بيع يفيد الانتفاع به في
 اقاله شرح المجمع عن التمامية وعليه الفتوى وقيل ان يلفظ البيع
 لم يكن ههنا ثم ان ذكر الفسخ فيه او قبله لوزعماء غير لازم كان بيعا فاسدا
 ولو تجرد على وجه الميعاد جاز ولو لم الوفا به لان المواعيد قد تكون
 لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في الكافي والحاشية واقره حضره
 والمصر في باب لا كراه وابن الملك في باب لا قالة بزيادة وفي الطبرية
 لو ذكر الشوط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي حنيفة ولم يذكراته
 في مجلس العقد او بعده وفي البرازية ولو باعه لاخر با تا توقف على اجاز

مشتريه وفا ولو باعه المشتري فالبائع او ورثته حق استرداده
 وان ادعى في الشرب لا لينة ان ورثته كل من البائع والمشتري له يقوم
 مقام مورثه نظر الجائز لرهن ليحفظ ولو استاجر ببيعة لا يكرهه
 الاجر لا نه رهن حكما حتى لا يحل الانتفاع به قلت وفي فتاوى ابن
 الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفا ولو للبائ
 وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للبائع طول مدة التواجر انتهى
 قنية قلت وعليه فلو مضت المدة وبقي عتقة في يده فافق علامة
 الروم بل يروم اجر المثل ليمونه ببيع الاستقلال وفي الدرر مبيع
 الوفا في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي المنقط اختلفا
 ان البيع بات او وفا جدا ومنزل فالقول لم يدرى الجرد والبات الا
 بقرينة الهزل والوفا قلت لكنه ذكر في الشهادات ان القول
 لم يدرى الوفا استحسانا كما سيجي ليحفظ ولو قال البائع بعثك بيجا
 باتا فالقول له الا ان يدل على الوفا بنقصان التمن كثيرا الا ان يدعى
 صلحبه تخير السحر وفي الاشياء في اوخر قاعدة العادة محكمة عن لينة
 لو دفع غزلا الى حائك ليبيعه بالتصف جوزه مشايخ بخاري للعرف
 ثم نقل في اخرها عن اجازة البرازية ان به افق مشايخ بل وخوارزم
 وابو علي النسفي ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب للطائفة لانه مضمون
 عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد القول السادس في بيع
 الوفا انه صحيح لحجة الناس فرار من الربا والوفا مضاف على الناس
 امر الا السمع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف
 الخاص ولكن افق كثير باعتباره فاقول على عبارته ينبغي ان يفتي
 بان ما وقع في بعض لا سواق من مخلو الخوانيت لازم ويصير المخلوقا
 له فلا يملك صلح الخانوق اخراجه منها ولا اجارته الخيرة ولو كانت
 وقفا وكذا القول اقول على اعتبار العرف الخاص قد تفرق الفقهاء الترو
 عن الوطائف بما لا يحيط لصاحبها وينبغي الجواز وان لو نزل له وقبض
 منه المبلغ ثم اراد الرجوع لملكك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
 قلت وايدى بما في روايات الجوامع في واقعات الصرعي اجل في يده
 وكان فظاب فرفع المتولى اخره للقاضي فامر القاضي بفضه واجارته
 فصل المتولى ذلك وحضر الخايب فهو اولى به كانه وان كان له مخلوقا واولي

نخلوه ايضا وله الخيار ايضا في ذلك فان شافني الاجارة وسكن في مكانه
وان شا الخارنا ورجع نخلوه على المستاجر ويومر المستاجر باذ لك ان
رضيه ولا يومر بالخروج من لو كان والله تعالى اعلم انتهى بلفظه (ن)
كتاب الكفالة مناسبتها للبيع لكونها مباحة غالبا وكونها
بالا من نخلها ونخلها انتهى هي اذلة الضم وحكي بن القطاع كلفته وكلفته
وعنده وتثليث لها وشراضم دمة الكفيل الى دمة الاصيل في المطالبة
مطلقا بقدر ابدن وكفيل كونه كما سيجي لان المطالبة تخم ذلك
ومن عرفها بالضم في الدين انما اراد مخيف نوع منها وهو الكفالة للمال
لانه محل الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من الاحصاء وركبها احباب
وقبول بالالف لا لالتينية ولم يجعل ركنا وشرطها كون المكفول به
قسا او لا مقدورا للتسليم من الكفيل فلم تقع محذور في الدين
كونه صحيحا قايما لا ساقطا بكونه مفسدا ولا مغيضا كذكر كتابة وثقة
روية قبل الحكم بها فالبيع بينا بالاولى فخره حكمها لزوم المطالبة
على الا الكفيل بها هو على الاصيل نفسا او مالا وانتم لها من هو اهل للبيع
ولا تنفذ من مجنون ولا صبي الا اذا استدان له وليه وامره ان يكفل للمال
عنه فيصح ويكون اذنا في الاداء يحيط وفادته ان الصبي يطالب بهذا
المال بموجب الكفالة ولو كان الطول لولي فخره ولا من يرضى لامر تلك
ولا من عبده ولو ما دوننا في التجارة ويطالب بهذا لعق لا ان اذله للو
ولا من مكاتب ولو باذن المولى والدعي وهو الذي مكفول له والدعي
عليه وهو المدينون مكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس والمال
مكفول به ومن لم يمتد المطالبة كفيل ودليلها الاجماع وسند
قوله عليه الصلاة والسلام لرعي غارم وتركها احوط مكتوب في
التوراة الزعامة ملائمة واسطها ندامة واخرها غرامة مجتبي وكفالة
النفس تنفذ بكفالت بنفسي وخوها على عيريه عن بدنه كالطلاق
وقد من ثمة انهم لو تخاصموا اطلاق اليد عليه تمام على الجملة وقع به
الطلاق فكذلك في الكفالة فخر شايع ككفالت بنصفه او بجزءه
ويستغنى بمقتضى او على اولى او عندى او ايا به دعي اي كفيل او قفيل به
اي قفيل او غير علم وحيل مجتبي محمول بداعي ويستغنى بقوله الضامن حتى
يجتهدا وحتى يلتقيا ويكون كفيل الى الغاية تارة خانية وقيل لا تستغنى

لعدم بيان المصنوع به اهو نقص او مال كما نقله في الخانية عن النفا
قال المصنوع والظاهر انه ليس المذهب كفته استنبط منه في هذا وبه انه
لو قال الطالب صممت بالمال وقال الضامن انما صممت بنفسه
لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف انه ضمن بنفسه بالنفس
انه يواخذ باقراره الى حين فراجعه كما لا تتخذ في قوله الضامن
او كفيل بحرفته على المذهب خلافا للثاني لانه لم يلتزم المطالبة
بل المعرفة واختلف في الضامن لخرقته او على تحريفه والوجه للنزاع
فتح كما ضامن لوجهه لانه يجبر به عن الجهر سراج وفي معرفة فلان
على تدرجه يدل عليه خانية ولا يلزم ان يكون كفيل اظهر واذا الى ثلاثة
ايام مثلا كان كفيل اجد لثلاثة ايضا امدا حتى يسلمه في الملقط
وتشرح المجمع لو سلمه للحال برا او لثلاثة لثلاثة المطالبة ولو زادوا
بري جدد ذلك لم يصح كفيل اصلا في ظاهر الرواية وهي الخلية سنة
كفالة لا تلزم درر او ثلثاه قلت في لسان الحكم عن ابي الليث
انتهى كتن نفوى الاول بانه ظاهر المذهب فتنة ولا يطالب بالبقول
به في الحال في ظاهر الرواية وبمقتضى وصحة في التبرجية وفي البرازية
كفل على نه منى او كفل اطلب فله اجل شهر صحت وله اجل شهر مد طلبة
فاذا تم الشهر فطالبة لزم التسليم ولا اجل له ثانيا ثم قال كفل على
انه بالخيار عشرة ايام او اكثر صرح بخلاف البيع لانه مباحا على النوع
وان شرط تسليمه في وقت معينة لحضره فيه ان طلبه كدين موطن
حل فان احضره فيها والا حطبه الحاكم حتى يظهر مطلبه ولو ظهر عجزه
ابتدا لا يحبس عيني فان عاجله مهلة مدة ذهابه واياه ولو ابدل
للمرعي و ابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به لانه عاجل ريت
ذلك فتصديق الطالب ينبغي ان يرد في البحر او بنية اقامتها الكفيل
مستند لا بما في القضية غاي الكفول فلذلك لا ين خلاصة الكفيل حتى يجر
وحله دفعه انه يدعي الكفيل عليه ان خصمك غاي غيبة لانه ذلك
فينشئ في موضعه فان برهن على ذلك تندفع عنه الخصومة ولو اختلفا
فان له حرجة للتجار معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحط انه
لا يرى موضعه ثم في كل موضع قلنا بالذهاب اليه للمطالب ان يستوثق
بكفيل من الكفيل لا يوجب الاخر ويبر الكفيل بالنفس بوث الكفول

به ولو عذر الاداد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزمه
قيمته وسيجي ما لو كفل برقبته وموت الكفيل وقيل يطالب وارثه
بعضا سراج لا بموت الطالب بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل
وقيل يبرأ وكفاية والمدعي لا يبرأ به دفعه الى من كفل له حيث
اي في موضع يمكن محاصته سواء قبله الطالب والا وان لم يقبل وقت الكفيل
اذا دفعه اليك فانما يبرأ بتسليمه مرة قال سلمته اليك بحجة
الكفالة الا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك ولو شرط ذلك
تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم تجز تسليمه في غيره به يفتي به
زما تلتماون الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه
عنده لا يقتضى اسجن امير البلاد في هذا المصير كما ان ابن ملك وكذا يبرأ الكفيل
بتسليم المطلوب نفسه لحصول المقصود بتسليمه وكيل الكفيل لفتية
مقامه ورسوله اليه لان رسوله الى غيره كالا جنى وفيه يشترط قبول
الطالب ويشترط قبول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك على الكفيل في ربح كفا
اي يحكم الكفالة عني ولا لا يبرأ من كمال الحفظ فان قال ان لم اواف
ايات به عدا فهو ضامن لما عكته من المال فلم يوافق به مع قدره عليه ولو
يجز مجلس امراض لم يلزمه المال الا اذا تجر بموت المطلوب وجنونه كما افاده
قبوله اوصاف المطلوب في الصورة المذكورة ضمن المال في الصورة لا نه علق
الكفالة بالمبال بشرط متعارق فصح ولا يبرأ عن كفاية النفس اخدم الثاني
فلو ابراه عنها فلم يوف به لم يجب المال لفقد شرطه بتدبوت المطلوب لانه
لومات الطالب طلب وارثه ولومات الكفيل طوب وارثه وارثه فان دفع
الوارث للطالب بربى وان لم يرفعه حق مضي الوقت كان المال على الوارث
يخفى من تركه الميت عني ولو اختلفا في الموافقة وعدمها فالقول للطالب
لا نه منكرها وحسينه للمال لازم على الكفيل جانية وفيها لو اختلف
الطالب فلم يجزه الكفيل نصب عنه القاضى ولا كفا ولا يصدق الكفيل
على الموافقة لا بحجة ادعى على اخر حجة عني اوصاية دينار ولم يبينها اجيدة
ام ردية ام شريطة لنصح الدعوى فقال رجل للدعي دعه فان كفيل بلسه
وان لم اوفك به عدا فعلى لسانه فلم يوافق الرجل عدا فحليمه الما به اي التي
بينها المدعى لما بالكتابة او باقرار المدعى ونصح الكفيل لمان لانه اذا ابرأ السجى
البيان باصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فترتب عليها التاينة

والقول له اي الكفيل في البيان لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج
يفيد اشتراط اقرار المدعى عليه بالمال فيلزم لا يجبر المدعى عليه على
تغطا الكفيل بالنفس في دعوى حرد وقود مطلقا وقال الجيز في قود
وحرد قذف وسرقة كتحذير لا نه حق ادى والمراد بالجيز الملازمة
لا الجبر ولو اعطى برضاه كفيل في قود وقذف وسرقة جاز انقضا
اين كمال فظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا يجوز طهر قلته وسيجي
انها لا تنقض بنفس حرد وقود فليكن التوفيق ولا حيس فيها حتى يشهد
شامدان ستوران او لحد عدل بجره القاضى بالعدالة لان المجلس للهمة
مشروع وكذا تحذير المتهم حر فوايد لا يلزم احراز احراز لا يلزم
الزوج احراز روجه لسامع دعوى عليه في الاربع كقبيل نفس وحقان
قاضي الاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لا بن حرد المصعربا
لا حكومات العاديه الاب يطالب باحضار طفله اذا تعين وفيها القاضى
يلخذ كفيل باحضار للدعي وكذا للدعي عليه الا في اربع مكانة وما ذوتة
ومعى ووكيل اذ لم يثبت للدعي الوصاية والكفالة وفي شرح الجمع عن محمد اذا
كان للدعي عليه معروف لا يجبر على الكفيل ولو كان غريبا لا يجبر انقضا
بل حقه في العيين حفظ انتهى بابر الاصيل ببرا الكفيل لا كقبيل النفس
الا اذا قال الحق في قبلة ولا لوكل ولا ليقيم الاوصيه ولا توقف الاستوليه
فحينئذ يبرأ الكفيل اشباهه واما كفاية المال فنصح به ولو المال مجهول اذا
كان ذلك دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي لان التسمية
الدين قبل قبضه لا يجوز طهريته والا في مسئلة التفقة للمقرة فتصح مع
انها تسقط بموت وطلاق اشباهه وكانهم اخذوا فيها بالا سقطان للمجة
لا بالقياس والا في بدل السعاية عنده بزازية وكانه الحق بيد الكتابة
والا فانه لا يسقط لانه لا يقبل التجيز فيلخر اذ ين جميع ولا تنقح الكفاية
واي بل ضعيف ونصح به والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء الا ان
وكو حكا بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر عطا عنها لابل الزوج
للا بر الحكي ابن كمال فلا تنقض بيد الكتابة لانه لا يسقط بدنها بالتجيز
ولو كفل واذا رجح باادى نحو جنى لو كفل بامرء وسيجي قيد اخر بكفيل
منطلق بنصح عنه بالقبضات العلوم ومنه المجبول باربعة امثلة بمالك
عليه وما يدرك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وما يابعت فلا تا

فعل وكذا قول الرجل لامرأة الخير كملت لك بالبنقة اي اتماما ما اتمنا لرجوعه
تخانية فليحفظ وما غصبك فلا فاعلمنا شرطت اي ان يايعنه فلي
لا ما اشترت بنا سيجي ان الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في كل الفصول
اي لو كانه بان يايعه او غصب منه الحال لهدو وبيع ثانيا لم يلزم الكفيل
الا في كل او قيل يلزمه الاية او عليه الفهستاني والشر بن لال في حفظ وروج
عنه الكفيل مثل المبيعة مع خلاف الكفالة بالادراج وخلاف ما غصبك
الناس من غصبك من الناس او باي جك او فلكك او من غصبته كانا كفيه
كانه باطل كقول ما غصبك اهل هذه الدار فانما غصبته فانه باطل حتى
يسمى الناسا بجينه او علفت بشرط صريح ملائم موافق للكفالة بالرجل
او ثلثة ثمة يكونه شرطا للزوم الحق كقولك ان استحق المبيع او محرك
المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صديقك فلي اذية ورضي به
لكقول كازحلا ان كلك سبع او سرطا لامكان الاستيفاء كوان قدم
زيد فلي ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو اي والخال اذ زيدا مكفول عنه
او مضاربه او مودعة او غاصبه جازت الكفالة المتعلقة بقدمه
لنفسه بالادراج او شرطا لتفريه اي الاستيفاء كوان غاب زيد عن المصر
فلي وثلثة كثيرة فمده حيلة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها
ولا تنقض ان علفت بعير ملايم كوان هبت الريح او جال المطر لا تخلق
بل الخطر فيبطل ولا يلزم المال للمالك فليحفظ ولا تنقض ايضا جملة القول
تعمه في تعلق واضافة لا تخيير ككملت لك على فلان فنصح
والتعيين للمكفول له لانه صلاح الحق ولا جملة المكفول له وبه
مطلقا نعم لو قال كملت رجلا اعرفه بوجهه لا باسمه جاز وادى رجل
ان به وحلف انه هو بري برأيه وفي السراجية قال لضيفه وهو جاني
علودا بتم من لذيذ ان اكل اذرب حمارك فانما ضامن فاكله الدبيب ليقض
هو ما اذ ابدى ثبت له على الناس وعلى احد منهم فلي مثال الاول وكوه
ما يابيت به احدا من الناس معيلى المفق او ما اذ اب عليك للناس واحد
منهم عليك فلي مثال الثاني ولا تنقض بنفس حره فخص لان الدنيا به
لا جرى في الحقوقات وحل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عديمين
مستأجرها اي للخدمة لانه تعيين الحقود عليه بخلاف غير العين لوجوب
مطلق الفعل لا التسليم لا يبيع قبل قبضه ومردون واما نه باعيا هما

فلو يستلهمها صح في الكل رد وجه الكمال فلو هلك المستاجر مثلا لا شيء
عليه كفيل النفس ومع ايضا لو المكفول به ثمة اكونه دينا صحيحا
على المشتري الا ان يكون مبيعا بحول عليه فلا يلزم الكفيل بتمنا للصيل
خانية وكذا لو غصبوا او مغبوا على سوم الشرائح سمي الثمن والا فهو لا
كاسر ومبيعا فاسدا وولد صلح عزم وخلع ومهر خانية ولا مثل الا نصح
بالا عيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا نصح الكفالة
بوعها بلا قبول لطالبه ونايه ولو فوضو لبيد مجلس اخذ وجوها
الثاني بلا قبول وبه يفتي ددر براديه واره في البحر وبه قالت الاية
الثلاثة كتن نقل الطرسى ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم
هذا حكم الانشاء ولو اضر عنها بان قال انا كفيل بفلان فلا على فلان
حال غيبة الطالب وكفل وارث المريض للمريض الى غيبته بان يقول
للمريض لو ارضته تكفل عني على من الدين فكفل عنه به مع غيبته
الغيبه مع في الصورتين بلا قبول اتفاقا استحضانا لا بها وصية
فلو قال لا جني لم يبع وقيل يبع شرح مجمع وفي الفتح العصة او وجه
وحق اما كماله كتن يرد عليه توقفها على الحال ولو لم يزل غايب
هل يومرا لغيره لا تنظاره او يطالبه لكفيل لم اره ويدين على انه
وصية ان ينظر لا على اما كماله وفيه نايماره لانه تبرع الوارث
بضماته في غيبته لا يبع وروى الحسن العصة ولو ضمنه بعد موته مع
سراج ولعله قول الثاني لما مر في البرازية اختصا في الاخبار
والانشاء القول للمحرر ولا تنقض بدين ساقتا وتضمن وارث عن ميت مفسر
الا اذا كان به كفيل او رهن معراج او طهر له مال فتصح بقدر ان ملك
او حقه دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حضر يرا على الطريق فلف
به شيء بعد موته لزمه ضمانا لاله في ماله وضمان النفس على عاقلة
لشئوت الدين مستند الى وقت السب وهو الحظر الثابت حال قيام
الخدمة محر هذا عند وحيها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع
به لمرحى اجماعا ولا تنقض كفاية الوكيل بالثمن لو كل فيما وكل يبيعه
لان حق القبض له بالامانة فيصير ضمانا لنفسه ومفاده ان الوصي
والناظر لا يبيع ضمانا الثمن عن المشتري فيما باعاه لان الضمانم ولذا لو
ابواه عن الثمن مع وضمانه ولا تنقض كفاية المضاربه لرب المال به اي بالثمن

للمرور لأن الثمن أمانة عند مصادرة الثمن تغيير حكم الشرع ولا يقع للمشارك
بدون مشترك مطلقا ولو بارت لانه لو صح الثمن مع الشركة يصير ثمننا
لنفسه ولو صح حصته صلحه يودي الى قسمة الدين قبل قبضه وهذا يجوز ونعم
لو تبرع بجزء كان منصفين ولا يفسد الكفالة بالجملة لا اشتباها للزاد
لجاء ولا بالجملة من اي مخلص مبيع يستحق الجزء عنه لضم لوضمن
تخليصه ولو بشر ان قدره الا فيرد الثمن كان كالدرك عيني فإياد
مقايدي بكفالة فاسلدة رجح كصحة جامع الفضولين ثم قال ونظيره
لو كفل بيد الكفالة لم يبرح فيرجع عما ادى اذا حسب انه مجبر على ذلك
لعمامة السابق واقره المصنف في حفظه ولو كفل بامر اي بامر المطلوب بشرط
قوله عني او على انه على وهو صبي وعبد مجبورين ملكك رجح عليه بما ادى
ان ادى بما ضمنه والا فيما ضمن وان ادى ادى لملكه الدين بالادنى فكان
كالطلب وكما لو ملكه غيبة اوارث عيني وان بغيره لا يرجع لتبرعه
الا اذا كان في المجلس ويرجع عادية وحيلة الرجوع بلا امران
لحمه الطالب الدين ويوكل قبضه ولو احييه ولا يطالب الكفيل اصلا
بال قبل ان يودي الكفيل عنه لان تملكه بالادنى انتم للكفيل اخذ رهين
الكفيل من الاصيل قبل اداية خاتمة فان لروم الكفيل لانه اي
لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه واذا حله حله هذا اذا كفل
بأمره ولم يكن على الكفيل المطلوب بين مثله والا فلا ملازمة ولا مجلس
سراج وفي الاشياء اذا الكفيل بوجوب برائتها للطالب لا اذا اكله
الكفيل على مديونه وشرط براءة نفسه فقط وبرى الكفيل باذالاصيل
اجماعا الا اذا برهن على اداية قبل الكفالة فيبرأ فقط لا لو كلف خسر
ولوا براء الطالب الاصيل واخر عنه اي تجله برك الكفيل بتجلا الاصيل
الا كفل النفس كما مر وتأخر الدين عنه بتجلا الاصيل الا اذا صالح
المكاتب عن قتل العبد بالتم كفالة انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة
المصلح الى غنى الاصيل وله مطالبة الكفيل لان اشباهه ولا ينعكس
لعدم نتيجة الاصيل للفرع نعم لو تكفل بالجملة مؤجلا تأجل عنه لان
تأجيله على الكفيل تأجيل عليه ما فيه بشرط قبول الاصيل لا براءا والتأجيل
لا الكفيل الا اذا وهب او تصدق عليه ودر فلت وفي غداوى ابن حنبل
اجله على الكفيل بتأجيل عليهما وعزاه للحاوى القديس فيلحفظ وفي القية

طالب له الدين الكفيل فقال اصبر حتى يحل الاصيل فقال لا تخلق لي
عليه انما تخلق عليك هل يبرأ نعم وقيل لا وهو المختار واذا حل
الدين الموجل على الكفيل يموت لا يحل على الاصيل بباي يموت ولو ماتا
خير الطالب درهم صالح احدهما ربي الماد عن القديس على نصفه
بريا لان المسئلة مربعة فاذا اشترط برائتها او براءة الاصيل
اوست بريا واذا اشترط براءة الكفيل وحده كانت ضحا الكفالة لا انقا
لاصل له برفيل هو وحده عن حسمانية دون الاصيل قبضه عليه الف
فيرجع عليه الطالب حسمانية والكفيل لو بامرره ولو صالح عن مجلس
اخر رجح بالالف كما مر صالح الكفيل الطالب على شئ يبريه عن الكفالة
لم يبرح الصلح ولا يجب للمال على الكفيل خاتمة وهو باطلاقة بجم الكفالة
بل لاد النفس قال الطالب للكفيل بريت الى من المال الذي كفلت به
رجع الكفيل للمال على المطلوب اذا كانت الكفالة بأمره لا قراره بالقبض
ونفاذه براءة المطلوب للطالب لا قراره للكفيل وفي قوله للكفيل
بريت بلا الى اذ ابرأتك لا رجوع كقوله انت في حل لانه ابرأ الا قرار
بالقبض خلا لا في يوفى في الاول اي بريت فانه جعله كالا ولا الى
قيل وهو قول الامام واخاره في الهداية وهو اقرب الى صما لين كان اول
ظهر محررا للضمان واجوا انه لو كتبه في الصك كان اقرارا بالقبض عملا
بالعرف وهلاكه مع غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان
لمراده اتفاقا لانه المحل ومثله الكفالة الحوالة وبطل تعليق البراءة
عن الكفالة بالشرط الغير الملايم على ما اخاره في الفقه والحداح
واقره المصنف في المنفقات تكن في النهر ظاهرا الزيلعي وغيره
ترجح الاطلاق فتد بكفالة الماد لان في كفالة النفس تفصيل
مبسوط في الخاتمة لا يسترد اصيل ما ادى الى الكفيل بأمره ليدفعه
الى الطالب وان لم يعطه طالبه ولا يعجل منه عن الاد او كفلا بأمره
والاعمال لانه حينئذ يملك الاسترداد بحر واقره المصنف كقوله قدم قبله
ما مخالفه فيجوز ان ربح الكفيل به طالب له لانه فاملكه حيث قبضه
على الا قنضا فلو على وجه الرسالة فلا تنقصه امانة خلا والثاني
وندرجه على الاصيل ان قضى الدين بنفسه درهم فيما يتعين بالقبض
كخطة لا فيما لا يتعين كنفود فلا يندب ولو ربح هل يطيب للاصيل

الامتنع نعم ولو غلبت عناية امر الاصيل كقوله بيح العينة العين
العينة اي يبيع العين بالزوج بشبهة ليمسحها المستقرض باقل يقصد بینه
اخترعه اكله الربا وما مكره مدبوم شرعا لما فيه من الاعراض عنده
بيرة الا قراض ففعل الكفيل ذلك والبيع للكفيل وزيادة الربح عليه لانه
الخافذ ولا شيء على الامر لانه اما ضمان الخسران او توكيل بجهول وذلك باطل
كقول من رجل بماء اب له او بما فضى له عليه او بما كرمه له غيره الدية بلا ضمان
وفي هذا ما هو الاصل اريد به المستقبل كقوله اطلال الله تبارك فخاب الاصيل
فبرهن المدعي على انه على الاصيل كذا لم يقبل برأيه حتى حضر الغائب
فيقضى عليه فيلزمه بقا للاصيل وان برهن ان له على زيد الغائب كذا
من المال وهو اى الحاضر كفيل فضى بالماء على الكفيل فقط ولو زاد بامره فضى عليه
فللكفيل الرجوع لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف
ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب لو خاف الطالب خونا لشا
يتواضع مع رجل ويدعي عليه مثل هذه الكفالة فيقيد الرجل بالكفالة ويترك
الدين فيبرهن المدعي على الدين فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرهن الكفيل
فيشقي الحال على الغائب كذا الحوالة وتامه في الفسخ والبرهان كذا لا بدرك
تسليم منه بالبيع كشفحة فلا دعوى له ككبت شهادة في ذلك كبت
فيه بيع ملكه او باع بيجاه فدا او باقا فانه تسليم ايضا كما لو شهد بالبيع
عند الحاكم فضى بها ولا يكون كبت بشهادة في ذلك بيع مطلق عملا
او كبت بشهادة على فرار العاقد من لانه مجرد اضرار فلا تناقض ولم يذكر
لختم لانه وقع اتفاقا باعتبار عاقدتهم قال الكفيل ضمنه لك الى
شهر وقال الطالب هو حال فالقول للمضامن لانه ينكر المطالبة وعكسه
اي الحكم المذكور في قوله لك على ما يتيه الى شهر مثلا اذا قال لآخر وهو المقر
حالة لان المقر ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين موجل وحلف الكذب او خطوله
باقراره ان يقول هو حال او موجل فانه قال حال ولا جرح عليه ربيع ولا يبرهن
ضامن الدرك اذا استحق البيع قبل القضاء على البايع بالتمسك اذ مجرد الاحتياط
لا ينيقض البيع على الظاهر كما مر وضح ضمان الحراج اى المظن في كل سنة وهو
ما يجب عليه في الذمة بقهرية قوله والرهن به اذا الرهن بخراج القاسمة
باطل ظهر على خلاف ما اطلقه في البحر وجوز الرهن بالبيع الرهن في كل ما يجوز به
الكفالة بجامع التوثيق منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن

بايجز

وكذا

وكذا النوايب ولو جرح حق كجبايات زمانا فانها في المطالبة كالديون
بل فونها حتى لو اختلف من الا كارهه الرجوع على مالك الارض وعليه
الفنوى صدر الشريعة واقره المص وابن الكمال وقتك شمس الائمة بما
اذا امره به طابا فلومكرها في الا لم يغير امره بالرجوع ذكره الاكل
وقالوا من قام بتوريجها بالحدل اجر وعليه فلا يفسق حيث عدل
وهو نادروني وكاله البرازية قال رجل خلصني من مضادة الوالى
او قال الا سيردك فخلصه رجوع بلا شرط على الصبح قلت وهذا يقع
في ديارنا كثيرا وهو ان الصوت باشي يمسك رجلا ويحبسه فيقول
اخر خلصني فيخلصه بمبلغ مخبئ يرجع بغير شرط الرجوع بالبحر
الامر فندبر كذا خط المص على هامشها فليحفظ والقسمه اى الضيب
من النايبة وقيل هي النايبة الموظفة وقيل غير ذلك وايضا كانت
فالكفالة صحيحة صدر الشريعة قال رجل لآخر اسلك هذا الطريق
فانه امن فسلك واخر ما لم يضر ولو قال ان كان نحوفا واخذ
فانا ضامن والمسيلة بحالها ضمن هلا واراد على ما قدمه بقوله
ولا تضع بجهالة المكفول عنه كناية الشرب لا لينة والاصل ان
للغدر انما يرجع على الخار اذا حصل الغرور في ضمن المخاوضنة وضمن
الخار ضيقة السلامة للغرور وضاد دروغه في الاشياء ومزج للرا
فروع ضمان الغرور في الحقيقة مؤتمنا لكفالة الكفيل
مع الاصيل من السفر وكفالة حاله ليخلصه منها باذا او ابرأ الكفيل
بالنفس يرده اليه كناية الصري اى لو بامره لو قام عن غيره بواجب
بامره رجوع بمادفع وان لم يشترطه كالمربح لا تفارق عليه وفيها
دينه الا في سبيل امره بقويض عن هبته وباطعام عن كفارته
وبادار ذكره ماله وبان يهب فلا فاعني في كل موضع عليك المدرك
اليه المال المدفوع اليه نظا لا يملك مال فان المهور يرجع بلا شرط
والا فلا وتامه في وكاله السراج والكل من الاشياء وفي الملنقط
الكفيل للمخالف بلها على الزوج من الدنانير لا يبرأ من تجدد النكاح
بينهما ثوب غاب عنه لانه ضمان عليه ولو غاب عن صاحب الخنوف
وقد ساوم واتفقا على ثمن فخلية قيمة الثوب لو طاف به الدال
ثم وصحه في خانوق فملك ضمن الدالة باله تفارق ولا ضمان على

صلح الخائف عند الامام لانه مودع دلا معروفي يده تبين
انه مشرقي فقال ردفت على الذي اخذك منه براء لو قال طالب
غيري في مصر كذا فاذا اخذت مالي فلك عتق منه جبارا للشر
لا يزداد على عشرة مائة واقيمت بان ضمان الدلالة والسمار
التمن البايح باطل لانه وكيل بالاجر وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه
لا نه لا يصير عاملا لنفسه فيلحق **فاجاب** ذكر الطرسوسي
فيقول له ان مصادرة السلطان لا رباح لا مواد لا يجوز الا لعمال
بيت المال مستدلا بان عمر رضي الله عنه صادر ابا هريرة انتهى
وذلك حين استعمله على البحر ثم غزاه واخذ منه اثني عشر الفا
ثم دعاه للعمل فابى رواه الحاكم وغيره واذا بع مال بيت الملاحنة
الذين يجيئون امواله ومن ذلك كتيبه اذا توسعوا وتخطوا انواع
الهموم وبنا لا ما كن فلما كن اخذ اموالهم منهم وعزلهم فان عرفنا
في وقف معين رد المال اليه والا وضعت في بيت المال فخرجوا في الخلف
لو كفل الخال موجلا تاجر عن الاصيل ولو فرضا لان الدين لا حركت
وقد متا امل اجملة تاجر القرض وسيحان المديون السفر قبل حلول
الدين وليس للدين منه ولكن يسافر منه فاذا حل منه ليؤديه
واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهلا مرة طلت كفيلة بالثقة
لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط نفقة الديون لكنه
مع الفاروق كناية شرح الوهبانية للشرابي لا تكن من المنظومة
الحجبية

لو قال مديون مراده السفر واجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل قالوا يلزم عليه اعطاء كفيل بحل
لو طلب الكفيل قالوا جاز له اذا اراد احبس من قدره
لا نه قد كان ذا الجاهل حبس في الجاهل بفعله
ثم الكفيل ان عتق قبل الاجل لا شك ان الدين في ذال الحال
عليه فالوارث ان اداه لم يرجع به من قبل ما التاجيل ثم

قوله اجلس دين عليا
لا خزيان اشترى منه عبدا بائة وكفل كل صلح بامر جاز ولم
يرجع على شريكه لاي اداة رايد على النصف لرحمان جنة الاصاله

على النيات ولا نه لو رجع بنصفه لادى الى الدور در واد كفل عن
رجل بشي بالعتاق بان كان على رجلين فكفل عنه رجلان كل واحد
منهما بحجبه منفرده ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامر يجمع
وهذه الفتوى خالفته الاولى فيها اداة احدهما رجع بنصفه على
شريكه تكون الكفالة هنا او يرجع ان شاء بكل على الاصيل لكونه
كفيلة لكل بامر وان ائواه الطالب حرمها اخذ الطالب الكفيل
الاخر بكل حكم كفالته ولو افرق المفاوضان وعليهما دين اخذ
الخير ايا شامنها بكل ادية لضمها لكفالة كما مر ولا رجوع
على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف لما مركا بعتك كتابة واحدة
وكفل كل من العبد عن صاحبه صح استعسافا وحبيذا فادى احدهما
رجع على صاحبه بنصفه لا ستواهما ولو اعتق المولى احدهما والسبلة
مكالمها صح واخذ ايا شامنها حصته من لم يحنقه للمحق بالكفالة
والاخر بالاصالة فان اخذ المحق رجع على صاحبه لكفالة وان
اخذ الاخر لا صالة واذا كفل شخص عن عبده مالا موصوفا بكونه
لم يظهر في حق مولا له في حقه بعد عتقه كما لزمه باقرار او استقرض
او استهلك وديقه هو مال المذكور حال وان لم يسمها في القول
لحلوله على العبد وعدم مطالبة له عتقه والكفيل غير محسور يرجع
بعد عتقه لو بامر له ولو كفل موجلا تاجر كما مر ادعى شخص رقية
عبد فكفل به رجل فبات العبد المكفول قبل تسليمه وبهذه المدعى
انه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوارها بالاعيان المضمونة كما مر
ولو ادعى على عبده مالا فكفل بنفسه اي بنفس العبد رجل فبات العبد
بري الكفيل كما مر في المرو وكفل عبد غير مديون مستغرق عن سلك
بامر جاز له ان الخي له فاذا اعتق فاذا او كفل عنه بامر فاذا ه
ولو بعد عتقه لم يرجع واحدهما على الاخر لا نفعادها غير موجبة
للا رجوع لان كل منهما مالا يستوجب بيا على الاخر فلا تنقلب موجبة
له ذلك كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فباعه فاجاز الكفالة
لم تكن الكفالة موجبة موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فائدة كفالته
المولى عن عبده وجوب مطالبة بياها الدين من سائر امواله وفائدة
كفالته العبد عن مولا نه تعلقه اي الدين برقيقه وهذا لم يثبت المطمئني

كتاب الحوالة هي لغة العقل وشرع نقل الدين من ذمة المحيل

الى ذمة المحال عليه وهل يوجب لمراة من الدين المصحح نعم فتح المديون
محيل والدين محال ومحال له ومحال له ومحال له ويزاد خاص وهو محيل
فتح ومن يقبلها محال عليه ومحال عليه والفرق بالصلة وقد تحذف
من الاول والمحال محال به والحوالة شرط لصحتها في كل لا خلاف
الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المحال شيئا لانه عن الواجب بل
قال ابن الكمال الماشروطه القدرى للرجوع عليه فلا اختلاف فلا
اختيار في الرواية لكن استظهر الاكمل ان ابتدأها من المحيل شرط
طريقه والا لا واراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس لا يجب
شرط الانقضاء بحر عن البدائع لكن في الدرر الشرط قبول المحال
او بآيئه ورضا الباقي لا حضورهما واقترانه المصون في الدين المعلوم
لا في العين زاد في الجوهر ولا في الحقوق انتهى وبه عرف ان حوالة الخيا
عقبة من غنمة محرمة لا تنفع وكذا حوالة المستحق بجلوته في الو
على المناظر ط قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة للطلقة ظاهرا
واما المصنعة ففي البحر انصال الوقف في هذا الناظر ينبغي ان يفتح كلا
حالة على الودع والا لا لانها مطلوبة انتهى ومقتضاه محبتها
حق الغنمة وعندى فيستردد ويرى المحيل من الدين والمطالبة
جميعا بالقبول من المحال الحوالة فلا يرجع المحال على المحيل الا بالتوى
بالضرر ويمد هلاك المال لان براءة مقيدة بسلامة حقه وقيد
في البحر بان لا يكون المحيل هو المحال عليه ثانيا وهو باحل امرين ان محمد
المحال عليه الحوالة ويجلف ولا يمين له اي المحال ومحيل او يمين المحال
عليه محض لا غير عين ودين وكفيل وقال بهما وبان فلسه الحاکم ولو
فيه اي يموتة مفلسا وكذا في نوته قبل الادا والبقوة والقول للمحال
مع عينة على العلم متمسكه بالاصار وهو الصرة زيلج وقيل القول
المحيل بيمينه فتح طاب المحال عليه المحيل بما يشبه الحال به عينا
فقد ادنيه بامره فقال المحيل لما احلت بدين ثابت لي عليك لم يقبل قوله
بل ضمن المحيل مثل الدين المحال عليه لا نكارة وقيل الحوالة ليس اقرا لا
بالدين لصحتها بدونه فان قال المحيل للمحال اهلكك على فلان يعني
وكلتك لتفضيه فيقال المحال بل احطتني بدين لي عليك المحيل

لانه منكر ولفظ الحوالة ليستعمل في الوكالة اطلاقا عند زيد حال كونه
وديقه بان ادع رحلا الها ثم احال بها غيره صحت فان هلك الرحلة
برحلته وادع الدائن على المحيل لان الحوالة مقيدة لها بخلاف المقيدة
بالغصوب فان لا يبرأ لان مثله خلفه ونقص ايضا بدين خاص
فصارق الحوالة المقيدة ثلاثة اقسام وحكمها ان لا يملك المحيل
مطالبة المحال عليه ولا المحال عليه دفعها للمحيل مع ان المحال
اسوة لغيرها المحيل بعد موته بخلاف المطلقة كما بسطه حنيفة وغيره
بأن بشرط ان يحيل على المشتري بالتمسك بما له اي للبايع بطريق
تأخر بشرط ان يحال بالتمسك به لا بشرط ملائمة كشرط الجودة
خلاف الاول اذ في المحال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان يرجع
على المحال القابض وان شارح على المحيل وكذا ورد في كل موضع ورد
الا استحقاق براءة فيها ومن صور تنسأد الحوالة ما لو شرط فيها
الاعطاء من ثمن دارة ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الادا
ولا يصح تلجيل عقد ما فلو قال ضمننت بما لك على فلان على ان اجلك
به على فلان الى شهر انصرف التلجيل الى الدين لانه لا يصح تلجيل عقد
الحوالة يخرج عن المحيط وكهنت السفحة بضم السين ونقص ونقص اللام
وهي اقراض سقوط خطر الطريق فكانه اطلاق الخطر المتوقع على التسليم
فكان في نقل الحوالة وقا لو اذالم تكن المتفحة مشروطة ولا متعارفة
فلا ما بس **فصل** في النهر والبحر عن صرف البرازية ولوان
المستفرض **وهب عنه** ان لا يرد لم يحسن لانه مشاع يحتمل القسمة ولو
توكل المحيل على المحال بنفسه دين الحوالة لم يصح ولو شرط المحال
الضمان على المحيل صح ويطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم براءة
المحيل كفاية لحائية وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال
وادعى تحجده المال لم يصدق وان يبرهن لان الشهود عليه غائب
فلو حاضروا حجد الحوالة ولا يمينه كان القول له وجعل محجوده فتخا
فصل الاجابة والوصى اذا اختلفت بما لا يقيم فان كان خيل
لليقيم بان كان الثاني الى صرح سراجيه والا لم يجز كما في مضارته الجوهر
قلت ومفاده عدم الجواز لو تساويا او تقاربا وبه جزم في الحائية
والوجه لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيده والفقود انما شرع للفايدة انتهى

كتاب القضا

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والمبايعات مما يقطن بها هو
بلد ويقصر لغة الحكم وشرعافضل الخصومات وقطع المنازعات
وقيل غير ذلك كما بسط في الطولات وأركانها سنة على ما نظره ابن العربي
بقوله

أطراف كإفضية حكمة ، سن بلوغ بعدها التحقيق ،

حكم ومحكوم به وانه محكوم عليه وحكم وطريق ،

أما أصل الشهادة أي دأبها على المسلمين كدأب النواشي السعدية ويرى
أن الكافر يجوز تقلبها القضا الحكم بين أهل الذمة ذكره الربيعي في
التكريم وشرط أمثليتها شرط أمثليتها فان كان من صامتين يابا لولائه
والشهادة أقوى لأنها ملزمة على القاضي والقضا ملزم على الخصم
فلذا قيل حكم القضا يستقي من حكم الشهادة ابن كمال والفاسق ملزم

فيكون أمثله لكنه لا يقدر وجوبا ويا ثم مغللة كتابا لشهادة
به يعني وخبرة في القواعد بما إذا غلب على ظنه صدقه فيلخصه
واستثنى الثاني الفاسق إذا لم يزل له ذل ولا ذل فانه يجب قبول شهادته
بإذنية قال في المنزعية فلا يما ثم أيضا بتولية القضا ملزم كان كذلك
الا أن يفرق بينهما قلت سيجي تضعيفه فراجع في مفروضات

المفتي أبو السعدي لما دفع الشاوي في قضاة زماننا في وجود العار
ظاهرا ودر الأمر تعودم الافضل في الحكم والديانة والعدالة والعدل
لا تقبل شهادته على عدوه إذا كانت نيونه وتوفقي القاضي به لا يتفاد
ذكره بقبول بآثار فلا يصح قضاؤه عليه لما نفي أن أمثله لعل الشهادة
قال للمعربة أفتي مفتي مصر شيخ الإسلام أمين الدين بن عبد القادر
قال وكذا محال العار ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شيخ الوهابية

أنه لم ينقل ما عده ناو ينيخي النقاد للقاضي عدلا وقال ابن بكبان
محشا أن خلاصه لم يجوز أن يشهد في العداوة المحض من الناس جاز قلت
وأعزده القاضي محمد بن في منطوقه فقال

وتو على عدوه فافق حكم ، أن كان عدلا صح ذاك وأبهم

وأخار بعض العلماء فضلا ، أن كان بالعلم ففني لم يقبل

، وأن يكن محض من الملة ، وبشهادة العداوة قبل

قلت فكون نقلا في الجرد يعني والربيعي والمص وغيرهم عند مسألة التقليد
من الجاني عن المناصب في تذبذب أدب لقاضي لخصما فان لم يجز شهادته
لم يجز قضاؤه ولم يجز قضاؤه لم يقدر على كتابه انتهى وهو صريح والكلمة
فيما اعتمده المص كما لا يخفى فليخمد وبما في تحقيق الشافعية الرماي
ومن خطه نقلت أنه لو قضى عليه ثم أثبت عددا أنه بطل قضاؤه

فليحفظ وفي التوبة بانية للشرع لا لي ثم لما تثبت لعداوة بخود في
وجع وقيل لا لا بخاصمة نعم أي تمنع الشهادة فيما وقف فيه المحلصة
كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصي وشريك والفاسق لا يصح مقبلا
لان الفتوى من مورد الدين والفاسق لا يقبل قوله في الدنا في ملك

زاد العيني وأخاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في سنة ذله
في شرح عبارات بليغة وما قول الأية الثلاثة أيضا وظاهر ما في
الخير أنه لا يحل استفتاءه اتفاقا كما بسطه المص وقيل نعم يصلح
وبه جزم في أكثر لا نه يجتهد حداد نسبة الخطا والخطا في شرط

إسلامه وعقله وشرط بخصه ثم يقيظه لأخرته وذكرته ونطقه
فيصح أيضا الآخر من لا قضاؤه لا يكتفي بالاشارة منه لأن القاضي
للزوم ضيقة مخصوصة بحكمة والزمن بعدد عوى صحته ولما
الاطر شر وهو من يسمع الصوف فالاصح العدة بخلاف كاهن وبياتي

القاضي ولو في مجلس القضا وهو الصحيح من لم يجامم إليه ظهر تدها
وسيتضح ويأخذ القاضي كالمفتي بقول أبي حنيفة على الإطلاق
ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول ذفر والحسن بن زياد
النه ثم يقول الحسن فتنه وهو الأصح ثمينة وسراجية ومج في الحادي

اعتبار قوة المدرك والأول أصبغ نمر ولا يجيز إذا لم يكن مجتهدا
بل المقلد حتى خالف فتمد مد منه لا ينبغي حكمه وينقص مو المختار
للشوي كما بسطه المص في فتاويه وغيره وقدمناه أول الكتاب وسجي
في المنسباني وغيره اعلم أن كل موضع في الواو الراي فيه للقاضي فالمراد
فأصوله ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة إنما يغد القضا في الاجتهاد
فيه إذا علم أنه مجتهد فيه ولا فلا وإذا اختلف فقيلان في جواز حادثة
أخذ بقول أقره ما بعد أن يكون أو دعم ما سراجية وفي المنقضا وإذا اختلف
عليه أمر ولا رأى فيه شاوذا العلماء ونظر أحسن قوايهم وقضى بما راه صوا

لا يغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ودخوله الاجتهاد فيكون ترك
رايه بزازية ثم قال وان لم يكن مجتهدا فليقلد من كان له رايهم
فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه المصير شرط لنفاذ القضا في ظاهرها
الرواية وفي رواية النوادر فينفذ في القرى وفي عقارب لا في ولايته على
الصحيح خلاصته وبه يعني بزازية اخذ القضا برشوة للسلطان
او لقومه وهو عالم بها او بشفاعة جامع القصولين وفي رواية بن جهم
او ان تشي هو او اعوانه يعلمه شره لا ينفذ حكمه ومنه ما لو
جعل لولييه مبلغا في كل شهر ياخذ منه ويقوض اليه قضا ما فادواي للمص
كن في الفسخ من قبله بواسطة الشفعا كن قلدا خشايا ومثله في البرازية
بزيادة وان لم يجعل الطلب بالشفعا ولو كان عدلا ففسق يلحقها
او غيرها وخصها لهما المعظم استحق العزل وجوبا وقيل ينفذ وعليه الفتوى
ابن التمام وابن الملك وفي الخلاصة عن النوادر ففسق او ارتد او عصى ثم صلح
او اضره فهو على قضايه وما قضى في فسقه ونحوه باطل واعقده في البحر
وفي الفسخ اتفقوا في الامارة والسلطنة على عدم الانحزال بالفسق
لانها مبنية على القرار والخلية لكن في اول دعوى الخانية الواو كا القا
فليحفظ ويمنع ان يكون موثوقا به في عقابه وعقده وصلاحه ومنه
بالسنة والاثار ووجه الفقه والاجتهاد والاولوية للعدالة على انه
يجوز خلوا الزمن عنه عند الاكثر فخص تولية القاضي ابن التمام وحكم
مفتوى غيره لكن في ايمان البرازية المفتي يعني بالديانة والقاضي يقضي
بالظاهر فلا ان الحامل لا يمكنه القضا بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم
في السما والفروج عالمادينا كالكبريت الاحمر واين العلم ومنه فيلذكر
الفتي وهو عند الامويين المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس مفت
وفتواه ليس بفتوى بل هو نفل كلام كما بسطه ابن التمام ولا يطلب
القضا بقلبه ولا يسأله بلسانه في الخلاصة طالبا لولاية لا يولي الا
اذا تعين عليه القضا او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل
من القاضي الاول بغير وجه فبالد واستحب الشافعية والمالكية طلب
القضا لحامله لا كتر نشر العلم وختار المقلد الا قدر به ولا يكون قضا غلطا
جبالا غيدا لا نه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي طلاق باسم
خليفة الله خلاف تنازخانية وكره تحريكا التقليد اي اخذ القضا من حاف

الحيف اي الظلم او العجز يكفي احدهما في اكل ماله ابن كمال وان تعين له
او انسه لا يكره فسخ ثم ان اخصر فرض عينه او لا كفاية عجزه التقليد
رخصنا في مباح والتزك عزيمة عند العامة بزازية فالاولى عدمه
وتحريم على غير الامل الدخول فيه قطعاً من غير تردد في الحرمة عليه
الاحكام الخمسة وجوز تقليد القضا من السلطان العادل والجار ولو
كافل ذكره مسكين وغيره الا اذا كان يبيعه عن القضا بالحق ثم
ولو فسد والخلية كفار وجب على المسلمين تعيين والده ولما لم يمتد
فسخ ومن سلطان الخوارج وامل النبي واذا صحت التولية صح العزل
واذا فسخ فخصى الساجي الى قاضي العول نفذه وقيل لا به جزم الناجي
فاذا انقلد طلب ديون قبله بمضى التجارات ونظر في حال المحبوس
في سجن القاضي ولما المحبوس في سجن الوالي فخل الى الملم النظر في هوا
من لزمه ادب ادمه والا اطلقه ولا يبيت احدا الا رجلا يطولوا
بدم وثقة من ليس له مال في بيت المال يحرق من اقربهم حتى اوقا
عليه بينة الفقه الحسب ذكره مسكين وقيل الحق والا نادى عليه
بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان ابى نادى عليه شهر ثم اطلقه
وعلى الودائع وغلات الوقت بينة او اقرار ذي اليد ولم يعزل المولى بقول
المعزول لا ثقافة بالارعايلوشهادة العدل لا تقبل خصوصاً فقل نفسه
دره ومفاده ردها ولو منح اخر طرفة قلت لكن افتى قاري الهذلية بقولها
وتنجد ابن جهم فتنبه الا ان يقر ذواليد انه اي للحدول سلمها اي الودائع
والخالات اليه فيقبل قوله فيهما انها لزيد الا اذا بدى ذواليد بالقرار
للغير ثم اقر بالتسليم القاضي اليه فاقر القاضي بانها لا حرق فليس المقدر
له الاول ويقض المقر قيمته او مثله للقاضي ويقضى في المسجد بخلاف السجل
في وسط البلد تيسيرا للناس ويستدبر الفتلة كخطيب مدبر خانية
واجرة المحضر على المدعي ولو الاصح محر عن البرازية وفي الخانية على المشر
وهو الصحيح وكذا السلطان والمفتي والفقيه لو في داره وبأذن محوما
ويرد مدية التذكير للتقليد ابن كمال وهو ما يطعي بلا شرط اعانه خلاف
الرثوة ابن ملك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة ولو نفذ
الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وصنعها في بيت المال ومن خصوصاً عليه
الصلاة والسلام ان مداياه له تنازخانية ومفاده انه ليس للامام قبول

لم

الهدية والالام تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول
 الهدية لا نه اما جهدي للعالم لعل خلاف القاضي الامام رابع السلطان
 والباشا اشياء ويجوز فيه المحرم او محرمة عاده نه بذلك بقدر عاده
 ولا خصوصية لها در وريد اجابة دعوة خاصة وهي التي لا يتجزأها
 صاحبها لولا حضور القاضي ولو من محرم ومقتاد وقيل وهي كالهدية
 وفي السراج وشرح المجمع ولا يجيب دعوة خصم وغير مقتاد ولو عاده
 للثمة ويشهد الجازة ويهود للريض ان لم يكن لها ولا عليها دعوى شرعية
 عن السرمان وليسوي وجوبا بين الخصمين جلوسا وبقا لا داشارة ونظر
 ويمتنع عن سارة احوالها والاشارة اليه ورفع صوته عليه والتمسك
 في وجهه وكذا القيام له بالاول وضيا منه نعم لو فعد ذلك معها
 معاجزا ظهر ولا يترج في مجلس الحكم مطلقا ولو غير هادها بهيئته
 ولا يلقنه بجمته وعن الثاني لا بأس به عيني ولا يلقن الشاهد شهادته
 واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفنوى على
 قوله فيكف عن زيادة حبه بته بزازية وفي الولو اجية حكى
 ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لا امل الى احد الخصمين
 الا بالقتل لا في خصوصية نصرا في مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت
 على الرشيد ثم بكني انتهى قلنت ومفاده ان القاضي يقيقف
 على من ولاه وفي المتن ويصح لمن ولاه وعليه سيجي **فروع**
 في البدائع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين بلسان لا يعرفه
 الاخر وفي الشارخانية والاحوط ان يقول للخصمين احكم بينكما حتى
 اذا كان في التقليد خال يصير حكما بتحكيمهما قضى بحق ثم امرو السلطان
 بالاستئناف بحضور من العالم يلزمه بزازية طلب المقتضى عليه نسخة
 السجل من القاضي ليجرئه على العلم اهو صحيح ام لا فامتنع الزم به ذلك
 جواهر الفتاوى وفي الفتوح متى امكن اقامة الحق بلا ايقار صدور
 كان اولي وهو يقتل قصص الخصوم ان جسر للفضلا ولا اخبرها
 ولا ياخذ بها فيها الا اذا اقتبلقطة صريحا **فصل** في المجلس
 هو مشروع بقوله تعالى او ينفوا من الارض وجلس عليه الصلاة والسلام
 رجلا بتهمة في المسجد واحرق المجنى على رضى الله تعالى عنه بناء
 من قضى سماء نافعا تنقبة اللصوص فيني غيره من مدروساه مخليا

الفتوى على قول السراج
 فيما يتعلق بالقضاء

ص ٤

بفتح

260 الياء وتكسر موضع الخسيس وهو الله لا يقول على رضى الله تعالى عنه
 الا ترى ان لييا مكيبا بنيت بعد نافع عيسى صنفينا وكيسا
 صفته ان يكون بوضع للبرية فراش ولا دطا ليخبر فيونه ومفاده
 ان روجته لا تخس معه لوهي الحابسة له وهو الظاهر وفي المتن
 يمكن من وطى الحارثية لوفيه خلوة ولا يخرج لجمعة ولا في فرض فخر
 اولي ولا حضور جازة ولو كان بهما ربي وفي الخلاصة يخرج بمقتل
 الجازة اصوله وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اضاءه
 ولم يجد من يخبره يخرج بكفيل والا لا به فيفتي ولا يخرج لمصلحة وكب
 بل لا يتكس فيه ولو له دين اخرج ليخاصمته مجلس خانية ولا يضر
 المحوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والا نفاق على فربه
 او القسم بين نسائه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالناجيز لا الخلف
 اشياء قلنت وزادما في الوثبانية وان فرضيرج ون قيد تادبا
 وتطين باب الجبرية العنة يذكروا لا يخل الا اذا خاف فراره فيقتل
 او يحول السجن اللصوص وهل يطبل لبيب الراي فيه للقاضي بزازية
 ولا يجرد ولا يواجر وعن الثاني يوجره لقضاد بيه ولا يقام بين يدي
 صاحب الحق اهاتمه ولو كان بسلطة لا قاضي فيها لارنه ليلا ونهارا
 حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى وتعين مكانه اي مكان المجلس عند
 عدم اعادة صاحب الحق للقاضي الا اذا طلب كانا اخر فيجلبه لذلك
 قضيه وافق المصنف لقاضي الهداية بان العبرة في ذلك لصاحب
 الحق لا للقاضي انتهى وفي النهرو يبين ان لا يجلب لو طلب حبه في مكان
 اللصوص وعنه **فروع** في الخط ويجعل للناس سجن على حدة
 نفيا للفتنة واذا ثبت الحق للمدعي ولود انقا وهو سدس درهم
 بعينه على حطبه مطلب المدعي لظهور المطلب بالكاره ولا يثبت بعينه
 بل باقراره ويجعل حطبه بل يامره بالادافان ابي حطبه وعه عكسه
 السرحني وسوى بينهما في الكثرة والدرر واستحسنه الزيلعي الاول
 مختار الهداية والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى
 قلنت وفي منية المفتي لو ثبت بعينه مجلس في اول مرة بالاقرار
 مجلس في الثانية والثالثة دون الاولى فليكن توفيق ومجلس المدعي
 في كل دين هو بدل مال او ملتزم بحقد درر ومجمع وملتقى مثل الثمن ولو

تقدم المتبرع والفرع
على القاضى

لمنفعة كالأجرة والقرض ولو لم يمس والمهر المجل وماله منه بخلافه
ولو بالدرك أو كميل الكفيل وإن كثروا بترازية لأنه المتزمت بقدر
كالمهر وهما له المحدث خلافا لفتوى قاضى خان ثم قدم المتزوج
والشروع على الفتاوى بحرف لم يخطأ بغيره في الاختيار كمدل
للخلع متناظرا فتنبه وزاد القلاء شىء أنه يجلس أيضا في كل عين
يقدر على تسليمها كالعين المخصوصة لا يجلس في غير أى غير ما ذكره أبو
نسخ صور بدل الخلع ومغصوب وتلف ودم عمد وعق حط شريك وأثر
جناية ونفقة قريب وزوجة ومهر قلت ظاهرا ولو بعد طلاق وفى
نققات البرازية يثبت اليسار بالأخبار بخلاف سائر البرازية لكن
افق ابل لجيم بان القول له يمينه مالم يثبت غناه فإجبه ولو خلفا
فقال المديون ليس بدل مال وقال الدين أنه ممن متاع فالقول للدين
مالم يبرهن رب الدين طر سوسى بخلافه فى المنع **ف**
لا يجلس في دين موجب وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وإن بعد له
السفر معه فاذ حل منه منه حق يوفيه ببيع وقدمتا في الكفالة
ان ادعى المديون الفقر ان الأصل العسرة الا ان يبرهن غريمه على غناه
اقتدرته على الوفاء ولو باقراض أو بقاضى غريمه يجلسه حينئذ بما رأى
ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات المنقط قال أبو خيفة اذا كان المحضر
معدوما بالعسرة لم اجلسه وفى الخانية ولو فقره ظاهره سال عنه علما
وقبل يمينه على فلاسه وعلى سبيله فخرية البرازية قال للديون
حلفه انه ما يعلم انى مصر اجابه القاضى فان حلف حليسه بطلبه
وان نكل خلاه واقره المص وغيره قلت قد متان الراى لمن
له ملكة الاجتهاد فنية ثم بعد حليسه بما يراه لو طاله مشكلا عند القاضى
والاعمال باظهار حرج واعتمده المص سال عنه احتياطا لا وجوبيا من جلته
ويكفى عول بغيبة دأين واما المستور فان وافق قوله رأى القاضى عليه
والا لا انفع الوسائل بحث ولا يشترط لفظ الشهادة الا اذا تنازعنا في
البكار والاعسار فمتنا في قلت لكنها بالاعسار للمنفى وهي ليست
بحجة ولذا لم يجب انفع الوسائل فتنبه فان لم يظهر له مال خلاه لا كميل
الا في ثلاث مال يقيم ووقف واذا كان الدين غايبا ثم لا يجلسه ثانيا
للادول ولا غير حق يثبت غريمه غناه بترازية وفى القضية بوجه المحسوس

على فلاسه فاراد الدائن اطلاقه قبل تقليسه فعلى القاضى القضا
به حتى لا يجيده الدين ثانيا **ف** احضر المحسوس الدين
وغاب ربه يبرهن بظهور حليسه ان علمه وقدره اخذه او كميلا وظاهر
خانية وفى الاشياء لا يجوز اطلاق المحسوس لاجل رضاضة الا اذا
ثبت اعساره او احضر الدين للقاضى في غيبة خصمه ولو قال
من يرا حليسه ابيع عرضى واقضى بى اجله القاضى يؤمن وثلاثة
ايام ولا يجلسه لان الثلاثة مدة ضربت لا يلا الاعذار ولو له
عقار يجلسه اى يبيعه ويقضى الدين على حليسه ولو بمن قليل بترازية
وسيجى تمامه في البحر ولم يمنع غرماء عنه على الظاهر فيلا زمونة
نهارا لا ليلا الا ان يكتسب فيه وليستاجر المرأة امرأة تدارها
فتنة **ف** لو اخذ المطلب للمجلس والطاب للملازمة
ففى حجر الهداية تجبر الطالب لا الضمورة وكلفه في البرازية كميل
بالتقص وللطالب ملازمته بل لا امر قاض او مقرا بمعه ولا يقبل
برهان على الكلاسه قبل حليسه لتعليقها على التقى وصحة غريمه اذ
وصح غريمه قبولها والعول عليه رايه كما مر فان علم اعساره والا لا يخط
وبنية ليك احق من بنية اعساره بالقبول لان اليسار عارض
واليمينات للثبات ولو بين سبيلا عساره وشهدوا به فتقدم
لا نهايتها امر عارض فحق بحثا واعتمده فى المنع وفى القضية ان لم
يبيها فقد امر ما يملك قبلت والا لم يكن قبولها لا نهايتها للمحسوس
وهو منكر واليمينه متى قامت للملك لا تقبل وايد حليس الموصى
لا نوحرا الظلم قلت وسيجى في البحر انه يباع ماله لدينه عندهما
وبه يفتى حينئذ فلا يتبادر حليسه فتنبه ولا يجلس الموصى من رقيقة
زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدل مال ولا اثر
لجده على ما مر حتى لو برهنت على اليسار حليس بطلبها بل يجلس اذا برهنت
على اليسار بطلبها كما لو اى ان يتفق عليها او على اصوله لم اره وظاهر
تقديمه لا لكن ما مر عن الاشياء لا يضرب المحسوس لانه ثلاث يمينه
فنامل عند الفتوى وسيجى حليس الولي دين الصغير لا يجلس وان علا
فى دين فرعه بل يقضى القاضى دينه من عين ماله او قيمته والصحيح
عند ما بيع عقار كمن قوله بحر لم يخطأ ولا يستخلف قاض ثانيا الا

إذا قوض اليه صريحاً كوكيل من شئت أو دلالة كجملتك قاض القضاة
والدلالة هنا أقوى لأن في الصريح المذكور عليك الاستقلال لا العزل
وفي الدلالة يملكها بقوله ولا من شئت أو استقلت من شئت فإن قاضي القضاة
هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً تقليداً وعرفاً بخلاف المأمور بإقامته للحجة
لأنه يستتلف بلا تقويض للآذن دلالة ابن مالك وغيره وما ذكره
ملاحضته قال في البحر لا أصل له وإنما هو من بعض عبارات وقد
مر في الحجة نايب القاضي القاضى المفضل اليه الاستتباب فقط لا العزل نايب عن
الأصل وأما السلطان وجب له فلا يملك أن يعزله القاضي غير تقويض
منه للعزل أيضاً كوكيل وكل وكذا لا يعزل أيضاً بعزله ولا بموته ولا بموت
السلطان بل يعزله ويملك ويعين ويغيرهم في الولاية وأعمده في الدرر
والمقتضى في البرازية وعليه الفتوى ونماه في الأشياء وفي فتاوى المص
وهذا هو المعتمد في المذهب لا ما ذكره ابن الخرس لمخالفته للمذهب نايب
غيره أي غير المفضل له أن تقضى عنه أو في عينه وأما جازة القاضي صح قصداً
لو الملائم لو قضي فضولي أو موني غير نوبته وأما جازة جاز لأن المقصود
حصول رأيه محرراً قال وبه علم دخول الفضولي في القضاة **فصل**
وفي الأشياء والمنظومة المحببة لو قوض لعبده فقوض لغيره صح ولو قوض
حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف صبي فاذا رفع اليه حكم
قاض خرج المحكم دخل الميت والمعزول والمخالف لأبيه لأنه نكر في باقي
الشرط فتحم فافهم آخر قيد اتفاق الحاكم نفسه ذلك كذلك إن كان
تقدماً لأن الحكم والعمل يقتضاه لو مجتهداً فيه عالماً بأخلاق الفقهاء
فيه فلم يعلم لم يجز قضاؤه ولا بعضه الثاني في ظاهر المذهب يملك غيره
لكن في الخلاصة يفتى بخلافه وكأنه تيسر إليه فقط بعد دعوى محبة
من خصم على خصم حاضر ولا كان افتنا فيحكم بذهب لا غير يسمى آخر
الكتاب أنه إذا ارتأى في حكم الأول له طلب شهود الأصل قال وبه في
أن تناقيداً لما تأسا تعتبر ترك مذكور وقد تفرقت في زماننا القضاة
بالوجوب وهو عبارة عن المضي المتعلق بما أضيف له في ظن القاضى شرعاً
من أنه يقضى به فاذا حكم حنفى موجباً ببيع المديون كان معناه الحكم بطلان
البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح لأن الشيء لا يقضى بطلان
نفسه وبطلان الحكم بالوجوب لم يعم لم يعم لا ما عرى عن دليل جمع أطراف

مسرح

كتاب

كتاباً لم يخلف في تأويله السلف كترك تسمية أو سنة مشهورة
كقيل بلا وطى لمخالفته حديث العسيلة المشهور أو إجماعاً كحل
المتعة لإجماع الصحابة على فساده وكبيع أم ولد على الأظهر وقيل
ينفذ على الأصح ومن ذلك ما لو قضي بشا من يدعي لمخالفته
لحديث المشهور بالبينة على من ادعى واليمين على من أنكر أو بقصاص
بشيمين الأولى وأحد من أهل المحلة أو بمهر بجهة نكاح المتعة الوقت
أو بجهة بيع عبد يفتى البعض أو بسقوط الدين بمضى سنين
أو بجهة طلاق الدور وبها النكاح كما ترى بآيه وقضى عبد وصي
مطلقاً وقضا كما فر على سلم أبداً ونحو ذلك كالتميز بين الزوجين
بشهادة المرصعة لا ينفذ في الكل وعدمها في الأشياء فيها وأربعين
وذكر في الدرر لا ينفذ سبع صور منها الوقتت المرأة جرد وقد وجب
مساخلة لما ذكره المص شرحاً والأصل أن القضاة يصح في موضع الاختلاف
لا الخلاف والفرق أن الأول دليل لا الثاني وهل خلاف الشافعي غير
الأصح نعم صدر الشريعة يوم الموت لا يدخل تحت القضاة بخلاف يوم القتل
فلو برهن على موت أبيه يوم كذا ثم برهن امرأة أن الميت نكحها بعد
ذلك قضي بالنكاح ولو برهن على قتله منه برهن أن القتل نكحها
بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداينات لا في مسألة الزوجة التي
معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضي القاضي به يوم القتل
أشياء واستثنى محشوها من الأول ما يلبس منها ادعاه ميراثاً لا ينفذ
فإنها برهن الكيل على وكالته وحكم بها فادعى المطلوب موت الطالب
صح الدفع برهن أنه شراه من أبيه مذ سنة وبرهن ذوا اليد على موته
مذ سنين لم يسمع وقيل يسمع وسره أن القضاة بالبينة عباداً
عن دفع التزاع والموت من حيث أنه موت ليس محل التزاع ليرتفع
بأبناة بخلاف القتل فانه من حيث هو محل التزاع كالاحتج وبني
القضاة بشهادة الزور في العقود كبيع ونكاح والفسوخ كالأه والطلاق
لقول علي رضي الله تعالى عنه لتلك المرأة شاهدك زوجك وقال لا ذق
والثلاثة ظاهراً فقط وعليه الفتوى شرعاً لا بنية عن البرهان بخلاف
الأصل كالمسألة أي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهراً فقط احتج
لتزاع الأساب حتى لو ذكر سبباً محيياً فغلب الخلاف أن كان سبباً يملك

أشاوره والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محبوبة نجي
عدة امرة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ أصلا
كالقضاء باليمين الكاذبة ويلجئ نكاح الفسخ ففي في مجتهده في تخلاق
لا يدري مذهبه صحيح وابن كمال لا ينفذ مطلقا ناسيا أو عاهل مدعاه
ولامة الثلاثة وبه يفتي مجمع ووقاية ومثلثي وقيل بالتفادي في
وفي شرح الوتباينة للشرنبلاني قضى من ليس بمجتهد في التفتيش زمانا صحيح
مذهبه ينفذ بخلاف كونه محذورا عنه انتهى وقد غيرت بيت
الوهابية قلنت

ولو حكم القاضي حكم مخالف لمذهبه ماصح أصلا بيطر
قلت ولما امير الامير فني صارف فضلا مجتهدا في فقه امرة
كما قدمناه عن سير الشارحانية وغيرها المحفظ لا يقضي على غيب
ولا له الا يصح بل لا ينفذ على الفتي به آخر الاخصور نايبي اي مرفوق
مقام الغيب حقيقة كوكيله ووصيه ومثلي الوقف افاد بالاستثنا
ان القاضي اذا حكم على الغيب واليت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل
انه حكم على الميت وعلى الغيب محضرة وكيله وحضرة وصيه جامع
المصولين واذا فاد بالكافي عدم المحصر فان احد الورثة كذلك يصب
حكما على الباقي وكما احد شريك الدين ولجنتي بيده مال يتم واحد
للقوف عليهم اي لو اوافق ثابثا كما مر في باب اوابية شرعا كوصي
نصبه القاضي خرج المسحر كما سيجي او كما بان يكون ما يدعي على الغيب
سببا لا محالة فلو شري امه ثم ادعى انه مولاهار ووجاه من فلاق الغا
واراد ردها بجيب الزوج لم يقبل لاحتمال انه طلقها ووالا لاجب ان كان
لا يدعي على الحاضر مثاله كما اذا ادعى ارا في بدرجل وبرهن المدعي على
اليد انه اشترى لها من فلاق الغيب حكم الحاكم على ذي اليد المحضر كان
ذلك حكما على الغيب ايطاحي لو حضر انكر لم يقبل لان الشر من المالك
سبب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين
ولو كان ما يدعي على الغيب شرطا لما يدعيه على الحاضر كما اذا ادعى على
مولاه انه علق غنقه بتطلق زوجته وبرهن على التطلق بنية ريد
لا يقبل الاصح اذا كان فته ابطال حق الغيب فلولم يكن ثم اذا علق
طلاق امراته بدخول ريد الدار يقبل لعدم خبر الغيب من اجل اثبات

علم

العتق على الغيب ان يدعي المشهود عليه ان الشاهد عبد فلا يفرق
المدعي انما لك الغيب غنقه تقبل ومن اجل الطلاق حيلة الكفالة
بهرها مطلقة بطلاقه ودعوى كفالة بنفقة العدة محظرة
بالطلاق ومن اراد ان لا يراف في خيلته حلية دعوى البرازية ادعى
عليها انا زوجها الغيب طلقها فبرهن عليها بالطلاق يقضي
عليها انا زوجة الحاضر ولا تحتاج الى اعادة البينة الا لضر الغيب
ولو قضى على غيب لا ياب ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره
من لا خسر وفي باب خيار الغيب وقيل لا ينفذ ويحججه غير واحد في
المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورحم في الفسخ بوقبه
على امضا قاض اخر وفي البحر والاعتدال القضاء على المسحر لا يجوز الا
ضرورة وهي في خمس مسائل اشترى بخيار فتواري له طلف ليوفيه اليوم
فتخيل الدارين جعل امرها بيدها ان لم نقل نفقتها فتخيل الخامسة
اذا اتواري الخصم فالتاخر وان القاضي يصب وكيلا في الكل وهو قول
الثاني خاتية قلنت ونقل شرح الوتباينة عن شرح ادب القاضي انه
قول اكل وان القاضي يحتم مدة براهام بنصب الوكيل لا يبيع لترك
المستخرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم
يقض القاضي مال الوقف والغيب واللقطة واليقيم من ملى هو من
حيث لا وصي ولا من يقبله مضاربة ولا مشتقلا لشترية وله اخذ المال
من اب من ذرو وصفه عند عدل قنية ويكتب الصك بذا يحفظه
لا يقضه الاب ولو قاضيا لانه لا يقضي لولاه ولا الوصي ولا المشتق
فان اقضوا ضمنوا الجرم عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى من ضمن
للضلالة كحق ولطف فيجوز اتفاقا محروم وقجاز للملفظ المصدق
فلا قراض الى ولو قضى يلجوا زفا لعدم عليه في ماله ان منخرافا فخره
اي لعدم لو خطا فاعزم على المقضي له در وفي المخ معزيا للبراج قال
محمد لو قال تعذرت الجور الغول عن القضاء وقينه عن ابى يوكا اذا غلب
جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادته **فرد** القضاء
مظاهر لا مشبهت ويتخصص برمان ومكان وحضومة حتى لو امر السل
لعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فمهم لم ينفذ قلت فلا تسع
لان بعدها الا بامر الا في الوقف والارث وجود عذر شرعي وبه

افق المفتي ابو السحود فليحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا وافق
الشرع والا فلا اشباه من القاعدة الخامسة وقوايد شتى فلو امر
قضاة بتخليف الشهود وجب على الحكماء ان ينصروه ويقولوا لا نكلف
قضاة الى امر يكتر من سخطك او سخط الخالق تعالى قضاة البتة
وكتابه الى القاضي جاز ان لم يكن قاضي بولي من السلطان والحاكم
كالقاضي الاية اربعة عشر وسيلة ذكرنا ما في شرح الكتر يعني يحيى
وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم بآدم
ويجزل ويجزول في الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرط
الاية ثلاثة لربها ولو جاز ان اقارب اذا استعمل المدعي لا يصح رجوعه
عن قضائه الاية ثلاث بعلمه او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهبه فعلى
القاضي حكم فلو زوج القيمة من نفسه او ابنه لم يجز الاية مسلمات
اذا اذن الولي للقاضي بتزوجها كان وكلا واذا اعطى قاضيا من وقف
فقبل من وقف الفقير كان له اعطائه امر القاضي حكم الاية مسلة الوقت
الذكورة فامره فتوى فلو صرف لغيره صح القاضي بخلاف غير الميث
ولو اقرب المريض لا يقبل قول امين القاضي انه خلف المحذورة الا
لشاهد من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشري لم يخرج عن العهد
انتهى وقد مناه في الف عن المظومة المحببة محروبا بالمسوطان
للسلطان مخالفة شرط الوقت لو غلبه قري ومزارع وانه يعمل بامره
وان غاب الشرط فليحفظ قلت واجب صنع اقتدى بانه متى كان
في الوقت سعة ولم يقصر في ادائه لم ينع قنية وفي الوهبانية
يجلس الولي بين الصغير حق يوفيه ويظهر فقر الصغير قلت
لكن قدم شارحا عن قاضي خان المرو والحد والبالغ والصبي في المجلس
فيامل بقية هنا قاله الشرنبلالي قال وليس للقاضي البيع مع وجود
اد او وصي وهي فائدة حسنة قلت وفي القنية ومتى باعها
فللقاضي قضاة لو اصيل كما نقله الشارح فقصته للمتن مغيرا
لبعض فقلت

، وينقض بيع من اب او وصيه ، ولو سخط او اصيل النقص بيطر ،
، ويجلس في دين على الطفل والد ، وصي للتايب بعض حضورا ،
، وفي الدين لم يجلس اب ومكاتب ، وعبد لمولاه كعكس ومعد ،

نعم لو اقبل مد ثوبا يجلس المولى بدنيه لانه للخبر وكذا يجلس بين
مكاتبه الا فيما كان من جنس الكتابة ففى عتاق الوهبانية ،
، وفي غير جنس يجلس سيدا ، مكاتبه والعبد فيه تجبر ،
وفي حجرها ،
، ويجلس ذوا الكتب الصالح المحرر ، على الدين اذ بالكتب ما هو مشر ،
باب التكميل ، مؤلفه جعل الحكم فمالك لغرك
وعرفا تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه لفظه الدال مع قبول
الاخر ذلك وشرطه من جهة الحكم بالسداد العقل لا الحرية والاسلام
هو فيصير تحكيم ذي دنيا وشرطه من جهة الحكم بالفتح صلاحية القضا
كما مر وشرط الاملية المذكورة وقته اي التحكيم ووقت الحكم جميعا
فلو حكا عدا فتنق او صيبا فبلغ او دنيا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو
الحكم في مقلد بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد مناه انه لو
استقضى العبد ثم عتق فتنق صح عزاه سعدى لغنى المستفي حكا
رجلا معلوما اذ لو حكا اول من يدخل المسجد لم يخرج اجماعا الجاهالة فحكم بينا
بينية او اقرار او نكول ورضيا بحكمه صح لونه غير حروف ودية على
عاقلة الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح وهذا لا يجوز بالصلح فلا يجوز
بالتحكيم وينفرد احدهما بقبضه اي التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احدهما
في مضاربة وشركة وكالة بلا التماس طالب فان حكم لزمها ولا يطر
حكمه بخلاف لصدوره عن ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه لغيرها الا
مسئلة ما لو حكم احد الشريكين وعزمياله رجلا حكم بينهما والزم الثمن
تعدى للشريك الغائب لان حكمه كالصلح بحكم حكا في غيب بيع فتنق
برده للبيح للبايع رده على بايعه الا بوضي البايع الاول والثاني
والمشتري بتحكيمه فتنق ثم استثنى في الثلاث بعينه صحة التحكيم
في كل المجتهديات حكمه يكون الكتابات رواج وصحة اليمين المصانة
الى الملك وغير ذلك لكن هذا لما يعلم ويحكم قطا ما الدانة انه يجب
بلا محمل فتأمل وصح اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة التسلط
حاله ولا يته ابقا تحكيمها لا يصح اخفاء حكمه لا نقضا ولا يته
ولا يصح حكمه لا بونية وولديه وروخته حكم القاضي بخلاف حكم
اي لقاضي والحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكا رجلين فلا بد

مراجعتها على المحكوم به وبمضى القاضي حكمه وان وافق مذهبه والا
ابطله لان حكمه لا يرفع خلافه فالسيرة للحكم تفويض الحكم الى غير
وحكمه بالتوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح خاتمة فلورفع الى موافق
لمذهبه حكم ابتداء بلزومه بشرطه ولا يصح فيه لانه لم يقع اختيار
والخاص ان كان القاضي الا في مسائل غريبة الجرمها سبعة عشر
مها لا رندا الغرل فاذا اتم احتاج للحكيم جديدا بخلاف القاضي
ومنها لورد الشهادة لثمة فلعينه قبولها وينبغي ان لا يلبس الجلس له
وكذا لم ارحم قبول الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت الحكم
باب كتاب القاضي الى القاضي
الادب قوله والحرارة تقضي القاضي بكتب الى القاضي في حقوقه
يفتي استثنائه في غير حد وقود للشبهة فان شهدوا على خصم خاص
حكم بالشهادة وكتب حكمه ليحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي للجهة
التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وبيع
وان لم يكن الخصم حاضر احكام لانه حكم على وكتب الشهادة الى القاضي يكون
الخصم في ولايته لحكم القاضي المكتوب لئلا ياتيها على رايه وان كان مخالفا
داك الكاتب لانه ابتداء حكمه ومن نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي
وليس يسجل وقرا الكتاب عليهم او اعلمهم به وختم عديم اي عند شهود الطريق
وسلم الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه في باطنه ومما وان يكتب فيه اسمه
واسم المكتوب اليه وشهرهما ولو كان العنوان على ظاهره لم يقبل قبل هذا
في زمانهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعلم به واكتفى الثاني بان يشهد
انه كتابه وعلية الفتوى كما في الحرمة عن الكفاية وفي الملتقى وليس الخبر
كالبيان فاذا وصل المكتوب اليه نظر الى ختمه او لا ولا يقبله اي لا يقره
الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده وتوكان لذي على في
لشهادتهم على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حظ له اي الشهود
مخلاف كتابا لا مان في دار الحج حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس يلزم
وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب لا مان ويلحق به البراءة
ودفتر باع وطرف وسمسا وجوزة محمد لواء وقاض وشاهدان يقرن
به قيل وبه يفتي ولا بد من مسافة ثلاثة ايام بين القاضين كالشهادة
على الشهادة على الظاهر وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه

وعليه

وعليه الفتوى شريلا لينة وسراجية ويطلق لكتاب بوث الكاتب وغزله
ملا وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل القراءة واجازة الثاني
ولما بعده فلا يبطل ويطلق بجنون الكاتب وردته وحده لقدف وعمايه
ونسقه بعد عدالة لئلا يخرج عن الامتلية الا اذا اعم واجازة الثاني
وكذا يموت المكتوب لئلا يخرج عن الامتلية الا اذا اعم بعد تخصيص
اسم المكتوب لئلا يخرج عن الامتلية الا اذا اعم واجازة الثاني وعلمية
العمل خلاصة لا يبطل يموت الخصم ابا كان لقيام وارثه ووصية مقامه
قلت وكذا لا يبطل يموت شالدا الاصل كاسيا في متاني ياتيه خلاف
لما وقع في الحانية منافاة مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فتنبه
واعلم ان الكتابة بعلمه كالقضا بعلمه في الاصح محرر من جوزه جوزه
ومن لا فلا الا ان العدم عدم حكمه بعلمه في زمانا اشياء فهل الامام
قيد كما قدمناه لم اراه كما كن في الومانية والمختار الا ان عدم حكمه
بعلمه تطلقا كما لا يقضي بعلمه في الحدود الخاصة لله تعالى كونا وحرر
مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للثمة وعن الامام اعلم
القاضي في طلاق وعناق وغصب يثبت الحيلولة على وجه الحسنة
لا القضا ولا يقبل كتابا القاضي من حكم بل من قاضي مولى من قبل الامام
عليك اقامته للجهة وقيل يقبل من قاضي رشاق لا قاضي مصر او رشاق
واعتمده للصم والكمال كتب كتابا الى من يقبل الية من قضاة المستلمين فوصل
الى القاضي ولي بعد كتابة هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطا
جواز القضا وفيها لوجعل الخطاب للمكتوب اليه ليس لثابته ان يقبله
والمرأة لا تقضي في غير حد وقود وان اتم المولى للمخبر البخاري لم يفلح
قوم ولو المرء الى امرأة وفضل ناظرة وقف ووصية لينة وشهادة فتح
ضخ تقر به اليه النظر والشهادة في الاوقاف ولو بلا شرط واقف آخر
قال وقد اختلفت فيمن شرط الشهادة في وقفه لفلان ثم لولده فلان
وترك انها لشحى وظيفة الشهادة وفي الاشياء من احكام الانثى
اختار في المسيرة جواز كونها بينة لا رسولة لنبطها من على الستر
ولو قضت في حد وقود فرفع القاضي لغير جواره فامضاه ليس لغير
ابطاله كلاف شرح عيني والخشي كالا نفي بحر واعلم انه اذا وقع
للقاضي حادثة او لولده فانا ج غير وقضي ياب للقاضي له او لولده

شرح

جاز قضاؤه كما لو قضى للإمام الذي قلده القضا أو لولد الإمام
 سراجية كما لو قضى له وعليه بفتح قضاؤه وعليه انتهى خلافاً لما هو
 والمثلث فليحفظ ويقضى التائب بما شهد وأبى عند الأصل وعكسه
 وهو قضا الأصل بما شهد وأبى عند التائب يجوز للقاضي أن يقضي بذلك
 الشهادة بخلاف التائب عكسه خلاصة **فروغ** لا يقضى القاضي
 لمن لا تقبل شهادته له إلا إذا ورد عليه كتاب فاضل من لا تقبل شهادته
 له فيجوز قضاؤه أشياء وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولده إلا في الوصية
 وحرر الشربلاني في شرحه للوهابية صحة قضا القاضي لام امرأته
 أبيه ولو في حياة امرأته وأبى وأنه يقضى فيها هو تحت نظره من الأوقاف
 وزاد بيتين فقال —

- ويقضى لام العرس حال حياتها • وعمر أبيه وهو حي محله •
 - وبعد وفاة أن خلاص نصيبه • ميراث مقضى به فمتصرف •
 - ويقضى لوقف مستحق لريجه • بوصف لقضاو العلم الكان نظر •
- هذه مسائل شتى أي متفرقة وجاؤا شتى أي متفرقة فيمنع صاحب
 سفل عليه علو طبقه الآخر من أن يتدأ بدق الوقت في سفله وال
 البيت الثاني أو يثقب كوة بفتح أو ضم الطاقة وكذا بالعكس عوى
 المخرج بلارضى الآخر وهذا عنده وهو القياس وقال لكل فعل ما لا يضر
 ولو أنهدم السفل بلا صنع ربه لم يجر على البناء لعدم التعدي والذي
 العلوانه يعني ثم يرجع بما انفق إن بني يادنه أو اذن قاض واقبقة
 البناء يوم بني وتما في العيني زايقة مستطيلة أي سكة طويلة يثيب
 عنهما سكة مثلها لكن غير نافذة إلى محل آخر يمنع أهل الأولى من فتح
 للمرور لا للاستنفاة والبرج عيني في القصى الغير نافذة على الص
 إلا حتى لم في المرور بخلاف النافذة وفي زائدة مستديرة لرقاكي
 اتصل طرفا أي يمانية سعة أعوجاجها بالمستطلة لا يمنع لهما سكة
 مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فانهما سكة في سكة
 ولذا يكتم نصب لبوابة ابن كمال لهذه الصورة •

غير نافذة

زايضة زايقة نافذة زايقة مستديرة

ولا يمنع

ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر بخاره ضرراً
 بيناً فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزازية وإخاره في العمادية
 وأفتى به قارى العمادية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب
 المشايخ استحساناً وجوب ظاهراً لروايته عدم المنع مطلقاً
 وبه أفتى طائفة كالإمام طهير الدين وابن النخعي ووالده ورحمه
 في الفتح في قسمة المجتبي وبه يفتى واعتمده المصنف فقال
 وقد اختلف الأفتاء ويتبين أن يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت
وحيث تقارض مشبه وشرح فالعمل على المتن كما تقر مراراً فندبر
 قلت وتبقى ما لو اشكل هل يضرام لا وقد حرر مجتبي الأشياء المنع
 قياساً على مسألة السفل والعلوانه لا يتبدل الأصل وكذا إن اشكل
 على المختار للفتوى كما في الثانية قال المجتبي فكذا تصرفه في ملكه
 إذا ضرر أو اشكل يمنع وإن لم يضر لم يمنع قال ولم ارض به عليه فليفتنم
 فانه من خواص كتابي انتهى ادعى على آخره بنية مع قبض في وقت قيل
 للمدعى بنية فقال قد جحد عنها إلهية فاشترتها منه ولم يقبل
 غيرها أي جحدتها ومفادها الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار
 شيخ الإسلام من أقوال الأربعة وإخار الخجدي أنه يكفي للمدعى
 عليه لامن المدعى أنه مستحق وذلك واقع والظاهر يكفي للدفع
 لا للاستحقاق بزازية فأقام بنية على الشرا بعد وقتها أي
 وقت البسة تقبل في الصورتين وقبله لوضوح التوفيق في الوجه
 الأول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكر لها تاريخاً أو ذكر لآخر
 تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشرا وهذا يشترط كون الكلامين
 عند القاضي أو الثاني فقط خلاف ويتبين ترجيح الثاني لأن
 به التناقض والتناقض يرتفع بتصدق الخصم وبقول التناقض
 تزكت الأول وأدعى بكذا بتكديب الحاكم ونماه في الجواز في المص
 كما ادعى ولا انهما إلى دار مثلاً وقف عليه ثم ادعاه لنفسه
 أو ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه لم تقبل للتناقض وقيل تقبل
 أن وقضيان قال كان لفلان ثم اشترته درر في أو آخر الدعوى
 قال ولو ادعى للملك لنفسه إلا ثم ادعى لوقف عليه يقبل كما لو ادعى
 لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لا خراشترتني هذه الجارية

ذلك

زايضة
مربعة

وانكر الاخر الشرا جاز للبايع ان يطلها ان ترك البايح المخصوصة
ونقلها المتزلة كما تقر انه يجوز جميع العقود ما عدا النكاح فليس للبايع
ردّها بعيب قديم لتمام الفسخ بالتراضي اما النكاح فلا يقبل الفسخ
اصلا فلذا لو سحر ان تزوجها ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه
بخلاف النكاح ان يقبض عشرة دراهم ثم ادعى انها بوق او بنهرجة
صدق بميمنه لان اسم الدار يجرها بخلاف الستوة لخلته غشها
وكذا لو ادعى انها ستوة لا يصدق ان كان البيان مفصلا وصدق
لو بين موصولا نهائيه فالتفصيل في الفصول لا الموصول ولو اقر
يقبض الجاد لم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض ولو اقر انه قبض
حقه او قبض الثمن او استوفى حقه صدق في دعواه الزيادة لو بين
موصولا والا لا لان قوله جاد مفسر فلا يحتمل التاويل بخلاف
غيره لا انه ظاهرا او بضر فحتمل التاويل ان كان اقردين ثم ادعى
ان تحضه ربا او برهن عليه قبل برهانه فنية عن علا الدنر وسيج
في الاقرار فقال لا خير لك على الف درهم وذه المقل ثم صدقه في حكم
فلا شيء للمقر الا الحجة او اقرار ثانيا وكذا يحكم في كل ما فيه الحق لو اقر
ادعى على اخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء فقبض برهن
للمدعى عليه على القضا اي لا يبا او لا يبا ولو بعد القضا ان الحكم
بالمال اذا دفع بعد قضا القاضى صحيح الا في مسئلة الخمسة كما سيج
قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه
دفع المخصوصة وسيجي في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انما سطر
في الدعوى او شهود كذبة او ليس عليه شيء صح الدفع الخ وذكره
في الدرر قبل الاقرار في فصل الاستسرا كما يقبل لو ادعى القضا
على اخر فانكر المدعى عليه فبرهن المدعى على القضا ثم برهن المدعى
على العضو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى
عبودية شخص فانكر فبرهن المدعى ثم برهن لغيره ان المدعى غثقه
يقبل ان لم يضا له ولو ادعى الاضا ثم صالحه قبل برهن الا يضا لغيره
وفيه برهن ان له ارباعية ثم اقر ان عليه المنكر ثلاثمائة سقط
عن المنكر ثلاثمائة وقيل لا وعليه الفتوى بلفظ وكذا ان كان المد
عليه جاحدا قدمته غير مشغولة في رعه فابتن تقع المقاصدة

هذا هو الوجه في
قبض الجاد لم يصدق
مطلقا ولو موصولا
للتناقض ولو اقر
انه قبض الحق او
قبض الثمن او استوفى
حقه صدق في دعواه
الزيادة لو بين
موصولا والا لا لان
قوله جاد مفسر فلا
يحتمل التاويل بخلاف
غيره لا انه ظاهرا
او بضر فحتمل التاويل
ان كان اقردين ثم
ادعى ان تحضه ربا
او برهن عليه قبل
برهانه فنية عن علا
الدين وسيجي في
الاقرار فقال لا خير
لك على الف درهم وذه
المقل ثم صدقه في
حكم فلا شيء للمقر
الا الحجة او اقرار
ثانيا وكذا يحكم في
كل ما فيه الحق لو اقر
ادعى على اخر ما لا
فقال المدعى عليه ما
كان لك على شيء
فقبض برهن للمدعى
عليه على القضا اي
لا يبا او لا يبا ولو
بعد القضا ان الحكم
بالمال اذا دفع بعد
قضا القاضى صحيح
الا في مسئلة الخمسة
كما سيج قبل برهانه
لا مكان التوفيق لان
غير الحق قد يقضى
ويبرأ منه دفع
المخصوصة وسيجي
في الاقرار انه لو
برهن على قول المدعى
انما سطر في الدعوى
او شهود كذبة او ليس
عليه شيء صح الدفع
الخ وذكره في الدرر
قبل الاقرار في فصل
الاستسرا كما يقبل
لو ادعى القضا على
اخر فانكر المدعى
عليه فبرهن المدعى
على القضا ثم برهن
المدعى على العضو
او على الصلح عنه
على مال وكذا في
دعوى الرق بان ادعى
عبودية شخص فانكر
فبرهن المدعى ثم
برهن لغيره ان المدعى
غثقه يقبل ان لم
يضا له ولو ادعى
الاضا ثم صالحه قبل
برهن الا يضا لغيره
وفيه برهن ان له
ارباعية ثم اقر ان
عليه المنكر ثلاثمائة
سقط عن المنكر
ثلاثمائة وقيل لا
وعليه الفتوى بلفظ
وكذا ان كان المد
عليه جاحدا قدمته
غير مشغولة في رعه
فابتن تقع المقاصدة

والله تعالى اعلم وان زاد كلمة ولا اعرفك ونحو كاد ايتك لا يقبل
لتخذا التوفيق وقيل يقبل لان المحتج او المخذة قد يتاذى بالثب
على بايه فيما يرضاه الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعزل
بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول والايصال
صح درهم في اخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار اقر
ببيع عبده من فلان ثم حجوه صح لان الاقرار بالبيع بلا مشن
باطل اقرار نواز نية اقرار مدعى على اخر انه باعه امته منه ففلا الاخر
لم ايها منك فبرهن المدعى على الشرا منه فوجب المدعى جاعبا وارا
ردّها فبرهن البايح انه اى المشتري ابرأ ليه من كل عيب ففلا تقبل
بينة البايح للتناقض وعن الثاني يقبل لا مكان التوفيق بيع وتعل
وابراه عن الحيب منه واقعة سمرقند ادعى انه نكحها بكنا وطا
بالمهر فانكر فبرهن فادعى انه خطبها على المهر تقبل لا حتملا لانه
زوجها ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع صك اى مكتو
كتب ان شاء الله في اخره وقال اخذه فقط وهذا استحسان راجح
على قوله فخر واقفقوا ان الفرجة كفصل السكوت وعلى انصرافه
للكل اى في حمل عطف بواو واعقت بشرط واما الاستثنا لا
واخوانها فللاخير الا لقرنية كل ما يه درهم وحشوق دينار الا
درهما فللاول استحسانا واما الاستثنا باء شاة الله بعد جملتين
ابقاعين فاللهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين او طلاق حلق
وعنق معلق فاللهما عند الثالث وللآخر عند الثاني ولو بلا
عطف او به بعد سكوت للاخير اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغو
فما فيه تشديد على نفسه ونماه في البحر حات دعى فقال
عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا بحكمها لخال
في مسئلة جريان ما الطاحونة ثم الحال لما نصلح حجة للدفع
لا للاستخفاف كما في مسلم حات فقال عرسه الذمية اسلمت
قبل موته فآرثه وقالوا بخله فالقول لهم لان الحادث يضاف
الاخر باوقاته **فصل** وقع الاختلاف في كفر الميت
واسلامه فالقول للمدعى الاسلام بحر قال المودع بالفسخ
هو ابن يودى بالكسر الميت لا وارث له غيره دفعه اليه وجوبا

كقوله بعد ابن قبد بالوارث لانه لو اقر انه وصيه او وكيل او المشتري
منه لم ينفذ فيها فان اقر ثانيا بانه اراد لم ينفذ اقراره اذا كثر الاول
لان اقراره على الغير يقتضي الثاني حظا له دفع الاول بلا قضا ترك
صحة بينا لو رثته او اقرها بشهود لم ينفذ لو ان علم كذا نسخ الميز والشرح
وعبد الدرد وغيرهما لا يعلم له وارثا او غيري او لم يكتفوا خلافا لما
يحتاجه المكفول له وتلوم اتفاقا ادعى على اخرج الالف نفسه والآخره لغيره
ارثا ورضه عليه على ما اعطاه اخذ المدعى نصف المدعى متناعا وترك
باقية مع ذي اليد بلا كتمان محمد وواليد دعواه او لم يجر خلافا لما
وقوله استحقا ثانيا لا ولا بخاذ البينة ولا القضا اذا خضر الغاب
في الاصح لا نصا جاحدا لو رثته خصما للميت حتى يقتضي منها ديونه
ثم انما يكون خصما بشرط نسخة مبسوطة في البحر والخلفي الفرق بين الدين
والغير ومثله اي العقال المنقول جهاد ذكر في الاصح ذلك لكن اعتماد
في الملتقى انه يوجب منه اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعا انه لا يوجب
لو نذر او اوصى له بثلاث ما يقع ذلك على كل شيء لا بها اخت الميراث
ولو قال مالي او ما املكه صدقة فهو على جهش ما لا الزكاة استحقا
وان لم يجد غيره امسك منه قدر قوته فاذا املك غيره بصدق بقدره
في البحر قال ان فعلت كذا ما املكه صدقة فحلت له ان يبيع ملكه
من اجل ثوب في منديل ويقبضه ولم يره ثم يفسد ذلك يرد مختار
الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا
ففسده وهو يملكه اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء
وصح الا ايضا بلا علم الوصي بضرقة لا يبيع التوكيل بلا علم وكيل
والفرق ان يضرق الوصي خلافة والوكيل نيابة فلو علم الوكيل بالتوكيل
ولو من محار او فاستحق بضرقة ولا يثبت عزله الا باخبار عدل
او فاستحق ان صدقة عنه تستور او فاستحق في الاصح كاجار اليد
بجانيه عبده ولو باعده كان مختارا للهدا والشفيع بالبيع والبيع
بالنكاح والمسلم الذي لم يجر بالشراب وكذا الاجار ببيع لم يرد شر
وجرح ما دون وشيخ شركة وغول قاض وموتى وقف في عشر شرط
فيها احد شرطى شرطى الشهادة لا لفظها ولا بشرط سائر الشرط
في الشاهد وقيد في البحر بالعدل لقصدي وبما اذا ابيد صدقة ويكون المحر

غير المرسل

غير المرسل ورسوله فانه يعلم بحره مطلقا كما سيجي في باب بيع قاض وامينه
وان لم ينفذ جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو لو لحيه عددا لغيرها
واخذ المال فضاغ ثمنه عند القاضى واستحق العبد اوضاع قبل تسليمه
لم يفسد لان امين القاضى كالقاضى والقاضى كالامان وكل منهما لا يفسد بل
ولا يخلف بخلاف نيابة الناظر ورجع المشتري على الغرماء لتخذه الرجوع
على العاقد ولو باعده الوصي لم يجل الغرماء بامر القاضى او بلا امره
فاستحق العبد اومات قبل التفضيل للعد من الوصي وضاع الثمن رجوع
المشتري على الوصي لانه وان نصبه القاضى عاقدا نيابة عز الميت فرجع
الحقوق اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت
رجع الغرم فيه بدينه هو الاصح اخرج القاضى هو الاصح اخرج القاضى
الثالث للفقهاء ولم يحطهم اياه حتى هلك كان اهل الك من ما لم اى الفقهاء
والثالثان للورثة لما امر ترك قاض عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب
في حد قضيه بما ذكره وسحك فعله لوجوب طاعة والى الامر ومنه محروقي
يخاف الحجة واستحسنوه في زمانا في العيون وبه يفتي الا في كتاب القاضى
للضرورة وقيل يقبل لو عدل علما وان عدلا جديلا ان استفسر فاحسن
تفسيره لشرائط صدق والا لا وكذا لا يقبل قوله لو كان فاسقا علما كان
او جديلا للثمة فالقضاة اربعة الا ان يخاف الحجة اى سببا شرعيا
صب هذا لسان عند الشهود فادعى ما لك ضمانه وقال الصاب كان
الدهن خمسة وانكره لالك فالقول للصاب لا نكار الضمان والشهود
ليشهدون على الصاب لا على عدم الجحاسة ولو قتل رجلا وقال قتلته
لردته او قتلته اى لم يسمع قوله ليلا يودى الى فتح باب العدو وان فانه
يقتل ويقتل كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال
اذا نزلت اية صدق قاض عدل بلا يمين قال لزيد اخذ منك الف
فصبت به اى لالف ليكر وقد فعلت كذا او قال فصبت بقطع يدك
في حق وادعى زيدا اخذه الالف وفضحه اليد ظلما واقر بكونها الاظ
والقطع في وقت قضائه وكذا الوزع فعله قبل التقليد او بعد الغزل
في الاصح لانه اسند فعله الحاة مع لودة منافية للضمان فيصدق
الا ان يبرهن زيدا على كونها في غير قضائه فالقاضى يكون مطلقا صديقا
شرعية **شرح** نقل في الاشياء على بعض الشافعية ان الميراث

شي في بيت مال فله اخذ عشرها يتولى من اموال الدنيا والاوقاف
وفي الثانية المتولى العشر بمسئلة الطاحونة قلت كمن في البرازية
كل ما يجي على القاضي والفتي لا يجزى لها اجر الا جره كالتكاح صخر لا نه
ولج عليه وجواب المفتي بالقول ولما بالكتابة فيجوز لها على قدر كثرها
لان الكتبة لا تلزمها وغناهم في شرح الوهابية ومنها ،
، وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقرر ،
، ورض بعضه لا غلام مقرر ، وفي عصرنا كالقول الاول ،
، وجوز المفتي على كتب خطه ، على خطه اذ ليس بالكتب خيم ،
كتاب الشهادات اخر عن القضا لانها كالوسيلة
وهو المقصود هو اقامة خبر قاطع وشرعا اخبار صدق لا ثبات حتى فسخ
قلت فاطلاقها على لزوم حجاز كاطلاق اليمن على الخوس بلفظ
الشهادة في مجلس القاضى ولو بلاد عوى كما في عتق الامة وسبب جوعها
ذي الحق او خوف فوت حقه بان لم يعلم لجاذو الحق وخاف فوته لونه
ان يشهد بلا طلب فسخ شرطها الحد وعشرون شرطا مكانها واحدا
وشرائط القتل ثلاثة الضل الكامل وقت القتل والبصر ومعاينة
المشهود به الا فيما يثبت بالنساع وشرائط الا باسبعة عشر غلة
وسبعة خاصة منها الضبط والولاية فيشترط الاسلام والمداي
عليه سلا والقدرة على التمييز بالسمع والبصرين المدعى والمدعى
عليه ومن شرائط عدم فراغه ولاد اوزوجه وعداوة دنيوية او فسخ
مخوم او جرم ختم كما سيجي وركتها لفظ اشهد لا غير لقضه معني
مشاهدة وقسم اخبار الحال فكانه يقول قسم بالله لقد اطلعت
على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غير فتحي حتى لو زاد
فيها علم بطل للشك وحكمها وجوب الحكم على القاضي بوجوبها بعد الترتيب
بحق افتراضه فورا الا في ثلاث قد منها فلو امتنع بعد وجود شرط
ان لم تزعه الفرض واستحقى لغير نفسه وعذر لا زكايه ما يجوز
شرعا زيلج وقران لم يرا لو جوب اي ان لم يجتهد افتراضه عليه ان ملك
واطلق السكا في كفه واستظهر المص الاول ويجلدها بالطلب
ولو حكما كما مر كمن وجوبه بشروط مبسطة في الجرم وغيره من اعدالة
قاض وقرن مكانه وعلمه بقبوله او بكونه اسرع قبوله وطلب المدعى

لوني حقا الصبر ان لم يوجد به اى يدل الشاهد لا ينفرض كفاية شقين
لوم يكن الا شهادتان لغير اداة او كذا الكا تبادا فغير كمن له اخذ
الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تفيد الحد كروا
الشيء وجوز الثاني الا كل طلاقا وبه يفتي حر واقره المص ويجل لاد
بلا طلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى وهي كثيرة عد منها في الاشياء
اربعة عشر قال ومثلي اخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق
فتزد كطلاق امرأة اى بايضا وعتق امة وتبنيها وكذا عتق عبد
وتدبيره شرح وكهباينة وكذا الوضاح كما مر في بابه وهل يقبل جرح
الشاهد الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشياء فبلخص ثمانية عشر
وليس لنامد عى حسبة الاية الوقف على المرحوح فليحفظ وسترها
في الحدود ابر لم يثبت من ستر ستر فالاولى الكتمان لا التهنك لخر
والاولى ان يقول الشاهد في السرقة اخذ لي الحق لا سرق رعايته
للسر وتضامها للزنا اربعة اجال ليس منهم ابن زوجها ولو علق
عتقه بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهد بقتله ثم اربعة برناه
محصا في عتقه القاضى ثم رجه ثم رجح الكل ضمن الاولان قيمته
لولا له ولا رجة دينه له ايضا لو وارثا وكيفية الحدود القود
ومنه اسلام كافر وكولها لقتله خلافا لا تقيح ومثله رده سلم
رجلان الا المعلق فيقع ولا حد كافر وللولادة واستهلاك
للصلاة عليه وللاوث عند ما والشافي واحمد وهو ارجح فسخ
والبكاوة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة حرة مسلمة
والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجدي
عن الملقظ ان المعلم اذا شهد منفردا في برحوادث الصبيان
تقبل شهادته انتهى فليحفظ وتضامها لغيرها من الحقوق سواء كان
الحول الا او غير كتكاح وطلاق وكاله ووصية واستهلاك
صبي وللاوث رجلاان الا في حوادث صبيان الكتب فانه يقبل
فيها شهادة المعلم منفردا فمستاني عن التقييس او رجل وامرأتان لا
يفرق بينهما قوله فتذكر احديهما الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا
رجل بلا يكثر حرج من وحضن الائمة بالاموال ونوابها وتزم في
الكل من المرئيد لا ربح لفظ اشهد بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما يشترط

فيه هذا اللفظ كطهارة ما ورويه مدلل فهو اخبار لا شهادة لقنولها
والعدالة لوجوبه في البنايع العدل لم يطعن عليه بطل ولا فرج
ومنه الكذب لخروجه من ليلته لا صحت خلافا للشافعي فلو قضى بشهادة
قاسق نفذ وان لم يفتح الا انه يمنع منه اي من القضاة بشهادة القاسق
الامام فلا يتقدم امرانه يتأقت ويتقدم برمان ومكان وحادثه
وقول محمدا حتى لا يتقدم قضاؤه بالاقوال ضعيفة وما في القضية
والحجتي من قبول ذي المروة الصادق فقولا الثاني في حصة الكمال
بانه يخلل في مفاصلة التصديق لا يقبل واقره المص وهو ان على حلف
حجاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع اعني الحفصين والشهيد
به ولو علمنا لا ديننا وان على غايب كما في نقل الشهادة او ميت فلا دخل
لقنولها من بسببته الى حده فلا يكفي ذكر اسمه واسم بيته وصحة
الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا بحالة بان لا يشترك في المص
غيره فلو قضى بلا ذكر الحلف نفذ فالمعتبر الترفيع لا تكثير الحروف
حتى لو عرّفه باسمه فقط او بلقبه وحده كفي جامع الفصولين وسلفه
لا يسأل عن شامد بلا طعن من الختم الا في حد وفود وعند ما يسأل في الحال ان جعل
تخطا من سر او علنا به يفتي وما واختلف زمانا لا زمانا في القرن الرابع
ولوا كنفى بالسركاز مجمع وبه يفتي سراجية وكفى في التركية قول المذكي
موسع في الاصح لثبوت الحرية بالدادد دريغني الاصل فليس كان في دار الام
لحرية في بغيره جواب عن لنقص بالعبدة وبذلك لفته عن النقص بالمحدود
ابن كمال والتعديل من الخضم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصح فلو كان
من يرجع اليه في التعديل صح بزازية والمسراد بتعديله تركيته بقوله من
عدول زاد نكتهم اخطاوا او سوا ولم يزد ولما قوله صدقوا او لم عدول صدقوا
فانه اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا باليمين عند الجحد اختياره في البحر
عن التهذيب جليل الشهود في زمانا التعذر التركية اذ المجهول لا يعرف في المجهول
واقره المص ثم نقل عن الصنفية بتوقيضه للقاضي قلت ولا تنس ما امر
عن الاشياء والشامد له ان يشهد بما سمع او راي في مثل البيع ولوا بالقاء
فكون من المدي والاقار ولو تالكما به فيكون مربيا وحكم الحاكم والخصم القتل
وان لم يشهد عليه ولو تخفيا يرى وجه المقدر وفيه ولا يشهد على محجة سماعه
منه الا اذا اتين القائل بان لم يكن في البيت غير كفن لو فسر لا تقتل دار

او يرى شخصها اي القابلة مع شهادة اثنين بانها فلا تفتي فلان من فلان
ويكفي بهذا للشهادة على الاثم والسب وعليه الفتوى جامع الفصولين
في الجواهر عن محمد لا يثبت في الفقهاء كتب الشهادة لانه عند
الاداء يتخضم للمدعي عليه فيضره واذا كان بين الخطين بان الفرج المدعي
خطا اقراد المدعي عليه فانكر كونه خطه فاكتب فكتب وبين الخطين
مشابهة ظاهرة على الخطا واحدا لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح لانه
افق قاري الهداية بخلافه فلا يجوز عليه وانما يجوز على هذا التصحيح لان
قاضي خان ممن يعقد على تصحيحاته كذا ذكره المص مناد في كتابه الاقرار
واعتمده في الاشياء لكن في شرح الروم بانية لو قال مدلا خطي لكن ليس على
هذا المال ان كان الخطا على وجه الرسالة مصدر او معنونا لا يصدق ويلزم
بالمال وكوه في الملتقط وفداوي قاري الهداية فراجع ذلك ولا يشهد على شئ
غيره ما لم يشهد عليه وفيد في النهاية بما اذا سمع في غير مجلس القاضي فلو فيه
حار وان لم يشهد شئ نهائيا عن الجوهرة وبخلافه تصوير صدر الشريعة
وغيره وقولهم لا بد من التحلل وقبول التحلل وعدم النهي بعد التحلل على الاظهر
نظم الشهادة بقضا القاضي صحيح وان لم يشهد بها القاضي عليه وفيد
ابو يوسف مجلس القضاء هو الاحوط ذكره في الخلاصة كفي عدل واحد
في اثني عشر مسألة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي بافلاس المحبس
بعد المدة للتركية اي تركية السر والعلانية فشهادة اجماع
وترجمة الشامد والخم والرسالة من القاضي الى المذكي وبخا تركية عبد
وصبي ووالد وقد نظم ابن ومبان منها احد عشر فقال
ويقبل واحد في تقوم وارش وتديل وارش يقدر
وترجمة والسلم هل موحد وافلاسه الارسل والعين نظر
وصوم ما سر او عند علة وموت اذا المشامد برش تحير
والتركية تكون للمدعي تكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه
صاحب بقطعة فان لم يعرفه المسلمون سألوا عنه عدول المشركين اختيار
وفي الملتقط عدل نصرا في علم سلم قبلت شهادته ولو سكر الذي لا تقبل
ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر في اي احادثة كذا القاضي والراوي المشابهة
الخط الخط وجوزاه لو في جوزه وبه ناخذ بحر عن المتبغ ولا يشهد احد ما لم
يجانبه بالاجماع الا في عشرة على ما في شرح الروم بانية منها الحق والولا

عند الثاني والمهر على الاصح بزازية والسبب الموت والمكاح والدخول بزوجته
وولاية القاضى واصل الوقف قبل شرائطه على المختار على ما مر في باب
واصله بملك ما يعلق به صحته وتوقف عليه والامن شرائطه فله الشهادة
بذلك اذا اجتره بما يملكه الاشياء من شئ الشامله من غير جماعة لا يتصور
نواظهم على الكذب بلا شرط عدالة او شهادة عدلين لانه الموت فيكفي
العدل لو انشئ ولو المختار الملتقى وفتح وقوله شارح الوصية بان لا يكون
المخير بينهما وارث وموهى له ومن يثبته في سوي رفيق علم رقه ويجبر عن نفسه
والا فهو كمنع ذلك ان تشهد به الله له ان وقع في قلبه ذلك الى انه ملكه
والالا ولو عاين القاضى ذلك بخازله القضاة بزازية اي اذا ادعاه الحاكم
والالا وان قسر الشامل للقضى ان شهادته بالتسامح او بجانية الرج
ردت على الصحيح الابق الوقف والموت اذا فسر وقالوا اخرنا به من شئ فيه
تقبل على الاصح خلاصة بزازية الحديثة عن الثانية معنى التفسير ان
يقول شهادتنا لا نسمعنا من الناس اما الوقف لا لم نعاين ذلك وكلمته
اشتهر عندنا بجازت في الكل وصححه شارح الوصية بزازية وغيره والله
سبحانه ونعالى اعلم **باب القبول** **وعدله** من يجب على القاضى
قبول شهادته ومن لم يجز له من يصح قبولها او لا يصح له في الفاسق مثلا
كما حققه المصنف بنحو الحقوب باشا وغيره تقبل من اهل الاهل والى المحاسب
بدع تجبر وقد روي رفض خروج وتبنيه وتقطيل وكل منهم اثنا عشر مرة
فصاروا اثنين وسبعين لا لخطابيه صنف من الروايات برون الشهادة
لشيعتهم ولكل من حلف انه محق فقام لا بد عنهم بل لثمة الكذب
سواء لم يبق لذبهم ذكر محر ومن الذي لو عدل في ذنبهم حوارة على مثله الا
في خمس مسائل على ما في الاشياء وتطير باسلامه قبل القضاة وكذا بعد
لو عفو كقود بحروان اختا فاملة كايهود والنصارى والذين على
المستامن لا عكسه ولو مر تد على مثله في الاصح وتقبل منه على مستامن
مثله مع اتحاد الادراك اختلاف دارهما تقطع الولاية كما يمنع التوارث
وتقبل من عدو وسبيل الدين لا يمان من الذين بخلاف الديونية لانه لا يمان
من القول عليه كما سيجي واما الصديق لصديقه فقبل الا اذا كانت لصلافة
مستامية بحيث يتصرف كل في مال الآخر فتاوى المصنف حار بالاجل للحكام
ومن تركب صغيرة بلا اضرار ان اجتنب اكبارها وغلب صوابه على صوابه

دره وغيره قال وهو معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل برقص المروءة والكم
كبيرة واقرب ابن الكمال قال ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدلته ومن اقلف
لومن عدله والالا وبه نأخذ بحرو ولا شتهرنا بشئ من الشرايع كقراين كمال وصح
واقطع وولد كرتا ولونا لرتا خلافا لما لك وحقى كائى ولو شكلا والالا
اشكال وعقيق لعققة وعكسه الا لثمة كما في الخلاصة شهد ابو عتق
ان الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشتري تقبل لجل المقع باثبات العتق
ولا حية وعنه ومن محرم رضاعا او مصاهرة الا اذا امتدت الخصومة وطم
معه على ما في القضية وفي الخزانة بخلافهم الشهود والمدعى عليه تقبل لى
عدولا ومن كافر على عبد كافر موكلاه مسلم او على وكيل حر كافر موكله مسلم
لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم فصداد في الاول ضمنوا تقبل على من
وصية مسلم ان لم يكن عليه دين مسلم حر في الاشياء لا تقبل شهادة كافر
على مسلم الا بتعاكح امر او ضرورة في مسيلتين في الايضاً شهد كافران على كافر
انه او اصى الى كافر والحضر مسطاً عليه حق الميت وفي السب شهدان النصارى
ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحقاقا وجهه في الدرر والجمال
للسلطان الا اذا كانوا عوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم لخلية ظلمهم كرس
القريبة والجاني والاعراف والعرفون في المراكب والصراف في جميع الاضاق فحضر
قضاة العهد والوكلاء المفضلة والساكن وضمان الجهات كفاطحة سوق
القاسمين حتى حل لعن الشامل لشهادته على باطل فحج وجر وفي الوهبية
امير كبير ادعى فشهد له عماله ونوابه ورعاياهم لا تقبل شهادة المزار
لرب الارض وقيل اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا بقة بروهي حرفة
ابايم واجدادهم والامروءة له لودنية فلا شهادة له لما عرف في حوال العدالة
فتح واخره المصنف وتقبل من اعلى لا يقضى حار لو قضى صح وعم قوله مطلقا
ما لو عي جدارا فقبل القضاة ما جاز بالسمع خلافا للثاني واذا دعوا
قبول الاخرين مطلقا بالاولى ومرتد ومملوك ولو كانتا او بعضا وصي
ومغفل ومجنون الا في حال صحته لا ان يتحول في الرق والتميز واذا باعد
الحرية ولو لعققة كالمروءة والبوغ وكذا بعد البصار واسلام وتوبة فسق
وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء اشرح تكمله وفي البحر حتى حكم بوجه حلة
ثم زالت فشهد فيها لم تقبل الا اربعة عبد وصي واعى وكافر على مسلم واذا
الكل واحد الزوجين مع الاربعة سهر ومحمد وفي قدق تمام للمد وقيل بالاكثرة

واذا تاب يتكذب به نفسه فتح لان الرجاء من تمام الحد بالبض والاستتار
 منصرف لما يليه ونفى او ليكدهم الفاسقون الا ان يجدوا في القذف
 قسما تقبيل وان ضربه كثر بعد اسلامه على الظاهر بخلاف عبد جدد
 فعتق لم تقبل او يقيم المحدث بينه على مدقة لما رابحة على زناه او ان
 على اقرار به كما لو برهن قبل الحد وفيه الفاسق اذا تاب تقبيل شهادته
 الا المحدث بقذف العروضا بالكذب وشامدا الزور لو عد لا تقبيل ابد الملقط
 لكن سيجي ترجيح قبولها ومسجون في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبيل
 شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة السفاها فيما يقع في الحماما
 وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن ويلاع الصبيان
 وحامات السافكا ان التقصير مضاق اليهم لا الى الشرع بزازية صغري
 وشربا لا يثبت كمن في الحادي تقبيل شهادة النساء وحدها في الفضل في العلم
 حكم الدية كمالا بهدرا الدم انتهى فلتقتنه عند الفتوى وقد متا قبول
 بشهادة العلم في حوادث الصبيان والروجة لزوجها وهولها وجاز
 عليها الا في مسليتين في الاشياء ولو في عدة من قلائد لما في القنية
 ظلمتها فلا تلو في عدة لم تجز شهادة لها ولا شهادة تها له ولو شهد
 لها ثم تزوجها بطلت خابية فاعلم منع الروجة عند القضا لا محال واداء
 والضلع لا صله وان علا الا اذا شهد الجدة بن ابن على ابيه اشباه قال
 وجاز على صله الا اذا شهد على ابيه لأمه ولو بطلاق طهرها والام في
 نكاحه وفيها بعد ثمان ورق لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في ميلة
 القضا اذا شهد بصفوولي الفتوى فرأجه وبالعكس للثمنة وسبارة
 لعبد ومكاتبه والشريك لشريكه فيها هو من شركته لا لا لنفسه
 من وجه في الاشياء المضم ان يطعن بثلاثة برق وحد وشركة وفي فتاوى
 النفي لو شهد بعض اهل القرية عن بعض منهم بزيادة الزاج لا تقبل
 ما لم يكن خراج كل ارض معين او لاخراج للمشاهد وكذا اهل قرية شهدوا
 على ضيعة انما من قرينتهم لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشي من ضيعة
 لو غير نافذة وفي النافذة ان طلب حضا لنفسه لا تقبل وان لا اخرا شيئا
 تقبل وكذا لا وقف المدرسة انتهى فليحفظ والاجير الخاص مستلج مسانمة
 او مشامرة او الخادم او البائع او التلميذ الخاص الذي يجدر صراها استاذ
 ضرر نفسه ونقصه نفع نفسه دبر وهو محفي قوله عليه الصلاة والسلام

لا شهادة للمفانع بالمال البيت اي الطالب حاشه منهم من الفتوى كامن
 القناعة ومقاده فتول شهادة المستاجر والاستاذ له ومخنت بالفتح
 من يفضل الردى ويوتى داما ما يكسر والمكتسب المتكسب في اعضايد كلامه
 خالقة فتقبل بحر ومغنية ولو لنفسها حرمة فمع صوتها دهره وينفي
 تقبيله مباديتها عليه ليظهر عند القاضي كما في مدمن الشرب على الحق
 ذكره الوافي ونابحة في مصيبة غير باجر دهره ونفخ زادا الجني فلو
 في مصيبتها تقبل وعلة الوافي بزيادة اضطرابها والسلاصير
 واختيارها فكان كالشرب للندادى وعدو بسبب له يتاحجه ابن
 بحال عكس الضرع لاصله فتقبل له لا عليه واعقده في الوثنية ابنة
 والمحبة فتولها ما لم يقبض بسببها فالواو الخذف سبق للمنى عنه
 وفي الاشياء في قنعة قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام ولو العدة
 لله نبالا تقبل سوا شهد على عدوه او غير لا منها فسق وهو لا يجزي
 وفي فتاوى المص لا تقبل سوا شهد على عدوه او غيره شهادة الجاهل
 على العالم لنفسه يترك ما يحل له شرعا فيبذل لا تقبل شهادته
 على مثله وغيره والحاكم تخذيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من
 يستخرج المضي من التركيب كما جى ويتبع ومجاذف في كلامه او يحلف
 فيه كثيرا او اعتاد شتم اولاده او غيرهم لا نه محصية كثيرة ترك
 ركة او حج على رواية فورته او ترك جماعة او حجة او اكل فوق سبع بلا
 عذر وحروج لفرجة قدوم امير وركوب بحر وليس حرير وول في سوق
 او الى قبلة او شمس والفر وطغيلي ومسخرة ورقاص وشام للداية
 وفي بلادنا يشتمون بايع الدابة وغيره وفي شرح الوثنية ابنة لا تقبل
 شهادة البخل لا نه بخله يستنفذ فيما يتعرض من الناس فيلخذ زيادة
 على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الا شراف من اهل العراق لغصم
 ونقل المص عن جواهر الفتاوى ولا من انقل من مذهبى حنيفة المذهب
 الشافعي قال وكذا بايع الاكفان والخطوط لثمنة الموت وكذا الدلال
 والوكيل ولو بائيات النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل والحيلة انه
 يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة بزازية وسهيل واعقده قدري افندي
 في واقعاته وذكره المص في اجارة محبنة محريا للبرازية والمخضه
 انه لا تقبل شهادة الدالين والصكاكين والمحضرين والوكلا المتصلة

على ايمانهم ونحوه في فتاوى موبد زاده وفيها وحجها خرج من الوصاية بعد
قبولها لم تجز شهادته للميت بل وكذا الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة انما
خاصم اتفاقا والا فكذا عند ابي يوسف ومحمد من الشرب بخير الخمر لا يقصر
منها ينكر الكبيرة فتزد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كالحديث في البحر
قال وفي غير الخمر بشرط الادماك لان شربه صغيرة وانما قال على الله
ليخرج للنكاح فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر الشرح والى
كالومن يلجب بالصبيان لعدم مروتهم وكذبهم غالبا كما في الطيور الا اذا
امسكها للاستيناس فيباح الا ان يحرم غيره فلا كراهة للحرام عيني وغنا
والطيور وكل موثني بين الناس كالطباير والحزامير وان لم يكن شنيعا
محو الحرام وضرب الغضب فلا الا اذا الخش بان يرفضون به خاتمة لونه
في حر اكباير محر ومن يعني للناس لان يحجم على كبيرة مدانية وغيرها
وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة فامل ولما الغنى بنفسه
لرفع وحشة فلا بأس به عند العامة عنانية وصحة العيني وغيره
قال ولوفيه وعظ وحكمة فجاز اتفاقا ومسلم من اياحه مطلقا ومنهم من
كرمه مطلقا انتهى والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف
بل الظاهر المدانية انه كبيرة ولو لنفسه واقره المصنف لا لا تقبل
شهادته من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد العيني ومجلس الفجر
والشرب وان لم يسكر لان اختلاطهم بهم وترك الامر بالمعروف والنهي
عدالة او ترك ما يحرمه للفسق ومراعاة من يترك كبيرة قال المصنف
وغيره او يدخل الحرام بغير الاذنه حرام او يلجب بزره او طاب مطلقا
فامروا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من ست فلا
قال او يمارى بشرط او يترك به الصلاة حتى يموت وقتها او يخلف
عليه كثيرا او يلعب به على الطريق او يركب عليه فسقا اشياء او يداوم
عليه ذكره سعدى افندي محررا بالكافي والعراج او ياكل الربا فتدور
بالشهرة ولا يخفى ان الفسق يمتنع بها شرعا الا ان القاضي لا يثبت ذلك
الا بعد ظهوره له فاكل سوا بحر فليحفظ او يبوله باكل على الطريق
وكذا كل ما يخل بالمرء ومنه كشف عورته ليستحي من جانب البركة
والناس حضوره قد كثر في زماننا فخرج او يظهر سب السلف لظهور فسقه
مختلف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المصنف وانما فيه نا بالسلف

تج لسلامهم والا فالاول ان يقال سب المسلم لسقوط العدالة بسبب المسلم
وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف
والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من لنا بعين منهم بوحيه
الله تعالى عنه والخلف من بعدهم في الخير واليسكون في الشر بخبر وفيه
عنا ابي يوسف لا قبل شهادته من سب الصحابة واقبلها ممن سب من بعدهم
يعتقدون دينه وان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف السابقين الذين اباها
او صلى اليه فان ادعاه محت شهادته استحقاقا لشهادة دايمي الميت
ومدونه والموصي لها ووصية ثالث على الايض وان انكر لا لان اهلتي
لا عليك اجاز احمر على قول الوصية عيني كما لا تقبل لشهادته ان اياها
وكله فقبض بونه وادعى الوكيل وانكر والفرق ان القاضي لا يملك
نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي شهد الوصي او وصي الميت بحج الميت
بعد ما غرله القاضي عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما ادرك الورثة لا تقبل
شهادته للميت في ماله او غير خاصم والا لحلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك
عزل نفسه بلا عزل قاض وكان كالميت نفسه فاستوى خصله وعذره
مختلف الوكيل فلذا قال ولو شهد الوكيل بعد غرله الموكل ان خاصم في مجلس
القاضي ثم شهد بعد غرله لا تقبل اتفاقا للثمة والا فقبلت لعدمها
خلافا للثاني فخله كالوصي سراج وفي فتاوى ابن تيمية ان يطلع كل من صار خما
ولم يتصب حضا بعد تقبل وهذا ان الاصلان متفق عليهما وانما فيه
فيدينا مجلس القاضي منه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت عند ما كان
شهادة في غير ما وكل فيه او عليه جامع الفتاوى وفي النزاهة وكل الجواهر
عند القاضي فخاصم للطلوب باللف درهم عند القاضي ثم عزله كما قبلت
عند ما خلا للثاني شهادة اثنين يدين على الميت لرجلين ثم شهد
الشهود لهما للثامدين يدين على الميت لان كل فريق يشهد بالدين في
الدنة وهو قبل حقوقا شتى فسلم نفع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
بخير عين كما في وصايا الجمع وشرحه وسيجي ثمة وكشهادة وصيتين
لوارث كبير على اجني في غير مال الميت فاما مقبولة في ظاهر الرواية
كما لو شهد الوصيان على قرار الميت بشي معين لوارث بالغ تقبل بزيادة
ولو شهد في ماله اي الميت لا خلافا لما ولو لصغير لم تجز اتفاقا وسيجي
في الوصايا كما لا تقبل الوصايا على جرح بالفتح اي فسق محرر عن اثبات

حق الله تعالى اول الصديق فان تضمنته قبلت والا بعد التعديل ولو قبله
قبلت اي الشهادة بلا اخبار ولو من واحد على الجرح المجرد وكذا اعقده المصنف
لما قرره صدر الشريعة واقره من لا حشره وادخله تحت قولهم ادفع استهلال من
الرفع وذكر وجهه واطلق ابن الكمال ردها بتعالى العلة الكتب وذكر وجهه
وطامر كلام الولي وعزى راده الميل اليه وكذا الفريسيان وقال وجهه
ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يترك الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا
قبلها وعزاه للمضمرات وجعله البرجدي على قولها لا قوله فتبينه مثل ان
يشهدوا على شهود المدعي على الجرح المجرد ما بهم فسقده او ذنبا او اكلوا ايا
او شرب الخمر او على اقرارهم ثم شهدوا بوزور او انهم احضروا في هذه الشهادة
او ان المدعي بطلت هذه الدعوى اذ انه لا شهادة له لم على المدعي عليه
في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله مرد واعقده المصنف
وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب كاقرا المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم
بروز او بانه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه الخلع يعني او انهم عبيد او انهم محذوفون بقذف او
انه ابن المدعي وابوه عناية او قاذف والمحذوفون بغيره او انهم زناوا
ووصفوه او سرقوا مني كذا بينه او شربوا الخمر ولم يتقايوا العهد
كامرئيه بابه او قتلوا النفس عدائي او شركا المدعي والمدعي مال
او انه استأجرهم بكذا لها الشهادة واعطاهم ذلك مما كان في عهده
من المال ولو لم يقبله لم تقبل دعواه الاستيحاء وغيره ولا ولاية له عليه
او اني صالحتهم على كذا ودفعته اياهم اي رشوة ولا يصح بالحقني
الشرعي ولو كان قال ولم ادفعه لم يقبل على ان لا يشهدوا على زور او قد
شهدوا زورا وانا اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصورة فلا
حق الله تعالى او الصديق فثبت الحاجة لاحيايتها شهد عدل فلم يبرح
عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن فيه الشهود له حتى قال او تمت
اخطات بعد شهادتي ولا مناقضة قبلت شهادته بجميع ما شهد به
لو عدل ولو بعد القضاء عليه افتوى لحانية وتبصروا ان قائل الشاهد
بعد قيامه عن المجلس لا تقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط
في بعض الحدود او اللبس هداية بينه انه اي الجرح ما من الجرح
اول من بينة الموت بعد الجرح ولو اقام اوليا مقتول بينة على ان زيد اجره

وقبله ولا قام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا لم يخرجني ولم يقتلني
فبينه زيدا ولي من بينة اوليا المقتول بجرح الضار وبينه الخائن
من يقيم ببلغ اولي من بينة كون القاتلة اي فقيمة ما اشتراه من وصيه
في ذلك الوقت مثل ان لا يثبت امره اياها ولا ان بينة الضار
ارجح من بينة الصحة در خلافا لما في الوثائق او يدون البينة
فالقول بمدعي الصحة منية وبينه كون للمترقب في كونه بيرا وخلع او
خصومة ذا عقل او من بينة الورثة مثلا كون مخطوط العقل والمجنون
ولو قال الشهود لا تدري كان في صحة او مرض وهو على المرض ولو قال
الوارث كان لهدي يصدق حتى يشهد انه كان صحيح العقل بزازية
وبينة الاكراه في اقراره اولي من بينة الطوع ان ارخا واخر اقرارا
فان اختلفا ولم يورخا فبينه الطوع اولي من لفظ وغيره واعتمده
المصنف وابنه وعزى راده **فرد** بينة الفساد اولي من بينة
الصحة وهابنية وفي الاشياء اختلف المتبايعان في الصحة والطلا
فالقول بمدعي البطلان وفي الصحة والفساد المدعي الصحة الا في
مسئلة الا قاله وفي الملقط اختلفا في البيع والرهن فالبيع اولي
اختلفا في المبات والوفى فالوفى اولي سخطا في شهادة قاصرة بين
غيرهم تقبل كان شهدا بالدار بلا ذكر انما يبيد الخصم فشهد به
اخران او شهدا بالملك في الحدود واخران بالحدود او شهدا على الامم
والسب لم يجرها الرجل بعينه فشهد اقران انه المسمى به در شهد
واحد فقالا لبا قون نحن نشهد كشيء تهم لم تقبل حتى يتكلم كل شاملا
بشهادته وعليه الفتوى شهادة النقي المتواتر مقبولة الشهادة
اذ ابطلت في البعض بطلت الا في عديد بن مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالقتل قبلت في حق المضراني فقط اشباه
قلت وزاد محشيها خمسة اخرى محزنة للبرازية انتهى
باب اختلاف في الشهادة
متى الماي على اصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه تعالى ومنها ان الشهادة بالكرن
المدعي باطله بخلاف الاقل لا تقا فيه ومنها ان الملك المطلق
اريد من التعبد لشوته من الاصل والملك بالسبب مضطر على وقت السبب

ومنها موافقة الشهادتين لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى مخفي
لفظا وسيستفاد تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها لتوقعها
على مطالبهم ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله لوجوب قلمتها على كل
أحد فكل أحد خصم فكانت الدعوى موجودة فإذا وافقتا أي وافقت
الشهادة الدعوى قبلت والآنوافقها لا تقبل وهذا أحد الأصول المتقدمة
فلو ادعى ملكا مطلقا فشهد به سبب كسرا وأرت قبلت لكونها بالآقل
بما ادعى فلفظا ومعنى كما مر وعكسه بان ادعى سبب شهادته بطلن
لا تقبل لكونها بالآكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى أرت ونتاج
وشر من مجهول كالبسطه الحال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين
ولذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى إلا في اثنتين وأربعين مسألة
مبسوطة في البحر زاد ابن المصنف في حاشيته على الأشباه ثلاثة عشر
تركها خفية للتفصيل بطريق الوضع لا المقتضى واكتفى بمطابقة
المعنوية وبه قالت الثلاثة وكوشهد أحدهما بالنكاح صح الآخر بالشرع
قبلت لا تخاد معناه كما ذكر المصنف والعطية وكوفا ولو شهد أحدهما بالآف
والآخر بالقبول وما يمين أو مائتين أو طلبة وطلعتين أو ثلاث ردت
لا خلاف العيين كما لو ادعى غصبا أو قتلًا فشهد أحدهما به والآخر
بالأقرار به لم تقبل ولو شهدا بالأقرار به قبلت وكذا لا تقبل في كل قول
جمع مع فعل بان ادعى لهما فشهد أحدهما بالدفع والآخر بالأقرار
لا تسمع الجمع بين قول وفعل فتنبه إذا ادعى لفظا كشهادة أحدهما
ببيع أو قرض أو طلاق أو غناق والآخر بالأقرار به فتقبل لا تخادصة
الانشاء والأقرار فانه يقول في الانشأ بعت واقرضت فقول الأقرار
كنت وبعث واقرضت فلم يمنع القول بخلاف شهادة أحدهما بقبوله
عدها سيف والآخر به يسكن لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار اللفظ محيط
وشر بلائمة وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بألف والآخر بألف
وما يمين ادعى المدعى الآكثر لا الآقل إلا أن يوفق باستيفاء أو إقرار أو كمال
وهذا في الدين وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد أحدهما بدين الدين
له وآخر نهقدان له قبلت على العبد الواحد الذي نفقا عليه اتفاقا
وفي العقد لا تقبل مطلقا سوا كان المدعى أقل المائتين وأكثر معلوم زاده
ثم فرغ على هذا الأصل بقوله فلو شهدوا بغير عدا وكتابته بألف على أحدهما

بألف وحتمية ردت لأن المقصود إثبات العقد ولو خالف باختلاف
المدعى فلم يتم العقد على كل واحد ومثله العتق بآل والصح عن فخذ والرهن
والطع ان ادعى العبد والقائل والراهن والمرأة ألف ونشر مرتبة الخصم
إثبات العقد كما مر وان ادعى الآخر كالمولى مثلا فكذلك دعوى الدين المقصود
للمال فتقبل على الأقل ان ادعى الآخر كما مر والجاره كالببيع لو في أول
الدة الحاجة لإثبات العقد فكذلك يدعى الجور ولو المستاجر
فدعوى عقد اتفاقا وصرح السكاك بالآقل أي بألف مطلقا استحضانا
خلاف المأول ثم في صحة الشهادة لغير شهادة أرت بان يقول لا مأ
وتركه ميراثا للمدعى إلا ان يشهد بملكه عند موته أو يدينه أو يدين يقوم
مقامه كمتاجر ومستجير وغاصب مودع فبقي وذلك عز الحلال
الأيدي عند الموت تنقلب يملك بواسطة الضمان فإذا ثبت
الملك ثبت الحرفة ولا بد مع المدعى المذكور من بيان سبب الولاية وبما
أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأحد من أظهريه وبقي شرط ثالث وهو بيان
قول الشاهد لا وأرت أو لا أعلم له وأرتا غير ورابع وهو ان يدرك
الشاهد الميت والافنا طلبة لعدم محاببة السبب ذكرهما التزاري
وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا ببدن سوا كان قاله مذ شير
أو لا ردت لقيامها بمجهول لثبوت يدعي بخلاف ما لو شهدا أنها كانت
ملكه وأقر المدعى عليه بذلك أو شهد شاهدان أنه أقر أو كان في يد
المدعى دفع للمدعى معلومة الأقرار وجهالة المقرب لا ينظر الأقرار
والأصل ان الشهادة بالملك للمقتضى مقبولة لا باليد المقتضية
لثبوت اليد لا الملك بزارية ولو أقر أنه كان بيد المدعى بغير حق هل
يكون أقراره باليد المفتى به نعم جامع المصنفين **رد**
شهدا بألف وقال أحدهما قضى حتمية قبلت بألف إلا إذا شهد أحدهما
آخر ولا يشهد من علم حتى يقر المدعى به شهدا بسرقه بقره واختلفا
في لو نطقا بخلافهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وهذا إذا لم يذكر
المدعى لو نها ذكره الربيع ادعى المديون الأيضال منتفقا ومنه لا يملك
أو جملة لم تقبل وهما بنية شهدا في دين الحى بأنه كان عليه كذا تقبل إلا
إذا أسألهما الخصم عن بقائه الآن فقل لا لا تدري في دين الميت لا تقبل
مطلقا حتى يقول لا مات وهو عليه بحر قلت ونجا الفقه ما في تعيين الحكام

من ثبوته بحجج بيان سببه وان لم يقولا مات وعلمه دين انتهى والاحتياط
لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحاضر لم تقبل في الاصح كما لو شهد باللفظ
ايضا جامع الفصولين انتهى **باب** الشهادة على المشهود
هي مقبولة وان كثرت اشتملتا في كل حق على الصحيح الا في حد وقول حلف
بالشبهة وبما لا يشهد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تعدد حضور الاصل
بوت اي بوق الاصل وما نقله الفهستان عن قضاها النهاية فيه كلام
فانه نقل عن الخاتبة عنه وهو خطأ والصواب ما هنا الامرض وسفر وكفى
الثاني بغيره حيث يتعذر ان يثبت بلفظه واستحسنته غير واحد
وفي الفهستان في السراجية وعلمية الفتوى المص او كون المرأة محجورة لا كما
الرجال وان خرجت لحاجة وحمام فنية وفيها لا يجوز الا لشهاد لسلطان وامر
وهل يجوز لمحجورة من غير حاكم الخصومة نعم ذكره في الوكالة وقوله عند
الشهادة عند القاضي فيد لكل لا طلاق جواز الا لشهاد لا الادامر
وبشرط شهادة عدد مضاي ولو جلا وامرايين وذات اليد الحار غلط آخر
على كل اصل ولو امرأة لا تغاير في هذا وذاك خلا في المشافعي كفيتهما
ان يقول الاصل مخاطبا للفرع ولو انه جرحا شهد على شهادة في بكذا
ويكفي سكوت الفرع ولورده ازيد ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس
بعيد عنه حاوي ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد في على شهادة بكذا
ويكفي سكوت الفرع ولورده ازيد ولا ينبغي ان يشهد على شهادة من ليس بعيد
عنه حاوي ويقول الفرع اشهد ان فلانا اشهد في على شهادة بكذا
وقال في اشهد على شهادة في بكذا هذا اوسط العراف وفيه حسن شيئا
والا قصر ان يقول اشهد على شهادة في بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته
بكذا وعلمية فتوى السراجية وغير ابن كمال وهو الاصح كما في الفهستان في
عن الزاهدي ويكفي تغديل الفرع لاصله لان عرف الفروع بالعدالة
ولا لزم تغديل الكل كما يكفي تغديل احد الشامدين صاحبه في الاصح لان
العدل لا يترتب عليه وان سكت الفرع عنه نظر القاضي في حاله وكذا
لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شهادة لانية وشرح المجمع وكذا لو قال ليس
بعدل على ما في الفهستان في عن المحيط فنية وتبطل شهادة الصريح
بما ورد بنهيم عن الشهادة على الاظهار خلاصة وسيجيئ هنا ما يخالفه
ويحزج اصله عن اهليتها كفسق وحرس وعي وبالكار اصله

الشهادة كقولهم ما لنا شهادة اولم نشهد هم واشهدناهم وغلطنا
ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصة شهدا على شهادة اثنين على فلا تفت
فلاق الفلا تفت وقال اخرنا اجزفتها واما المدعي بامراة لم يعرفها انها هي
فيلزمها فاشهد من انها هي فلا تفت ولو منقرة ومثله الكفا في الحكم وهو
كتاب القاضى الى القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو كان المدعي برجل
لم يعرفه كلفه اثبات انه هو ولو بقدر الاحتمال التزوير بحر ويكفر
مدعي الا شتر ارك البيان كالبسطة قاضي خان ولو قال فيها التسمية
لم يجر حتى يثبتها الى تخذها كجدها ويكفي بسببها لزوما والمقصود
الاعلام اشهد على شهادة ثم نهاه عنها لم يصح اي منه فله ان يشهد
على ذلك دهر واخر المص هنا لكن قدم رجع خلافة عن الخلاصة
كافران شهدا على شهادة مسلمين محارب على كافر لم تقبل كذا شهادة
على لقضا الكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى
قضا ابيه في الصحيح دهر خلافا للمنفذ من ظهر انه شهد بزوجان
او على نفسه ولم يدع سهوا او غلطا محاربه ابن كمال ولا يمكن اثباته
بالكيفية لانه من باب النفي غير بالنسبة وعلمية الفتوى سراجية
وزاد اصريه واحسبه مجمع وفي البحر نظام كلامهم ان القاضي
ان يسبح وجهه اذ اراده سياسته وقيل ان رجع مصر اضرب اجماعا وان
تايبا لم يجز اجماعا ونفي بضمه نوبة لادى القاضي على الصحيح وكذا
ولو عدلا او سنورا لا تقبل شهادته ابدا قلت وعن الثاني تقبل
وبه يفتي عيني وغيره **باب** الرجوع عن الشهادة
هو ان يقول رجعت عما شهدت به وجوه ولو انكرها لا يكون رجوعا
والرجوع شرطه مجلس القاضي ولو غير الاول لانه فسخ او نوبة وفي
حسب الجاية كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسر والعلاية
بالعلاية فلو ادعى المشهود عليه رجوعا عند غيره وبرهن او اراد
عينيها لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض
ونقضينه اياها لم يفتى او برهن انها اقرار برجعها عند القاضي قبل
وجعل انشا الحال فان رجعا قبل الحكم لها سقطت ولا ضمان وعذر
ولو عن اجضها لانه فسق نفسه جامع الفصولين ويحده لم يفتي الحكم
مطلقا لمرجعه بالفسخ بخلاف ظهور الشامة عند او محرودا في وفد

فان القضاء بطل ويبرأ ما اخذ وتلزم الدية لوقضا صكاً ولا يضمن
 الشهود لما امر ان الحاكم اذا اخطأ في العزم على المقضي له شرح تكملة وثمنا
 ما اتلفاه للشهود عليه لئلا يسيبها فخذ يامح تغادر قضيتين المباشرة
 كما يحل الى القضاء فبعض المدعى المال اولاً وبه يفتي بحر ويزايرة وخلصة
 وخزانة المفتين وفيه في الوقاية والكثرة والدماء والمشتق با اذا
 فبعض المال لعدم التلاف قبله وقيل ان المال عينا فكلا ولا يبا
 وكالتا في واقعة الغيبة في والعبارة فيه من يضمن الشهود لامن رجح
 فان رجح احدهما ضمن النصف وان رجح احد فلا شيء لم يضمن
 وان رجح اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين
 ضمن الربع وان رجعتا فالنصف وان رجح ثمان نسوة من رجل
 وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت اخرى ضمن النسخ ربع لبقائه
 ثلاثة ارباع النصاب فان رجعتا فالعزم بالارواحين ولا عليه
 النصف كما لو رجعت فقط ولا يضمن راجع في الكاح شهدهم للمثل
 او اقل اذا التلاف بعوض كالتلاف وان زاد عليه ضمنها لو هي
 للمدعية وهو المنكر عزمي زادة ولو شهدا باصلي الكاح باقل من مهر
 مثلهما فلا ضمان على العتد لمتغذرهما فانه بين الضم والمال بخلاف
 ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعتا لما لا تلافها
 للمهر وضمننا في البيع والشراء فنقص عن قيمة البيع لو الشهادة على البيع
 اوزاد لو الشهادة على المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع بعد
 الثمن فلو في شهادة واحدة ضمننا القيمة ولو في شهادتين ضمننا الثمن
 ولو شهدا على البايع بالبيع بالدين الى سنة وقيمة الف فان شاعت
 الثمن ولو شهدا على البايع بالبيع بالدين الى سنة وقيمة الف فان شاعت
 ضمن الشهود قيمته حالاً وان شأنا اخذ المشتري الى سنة واما ما اتفقا
 بدي الاخر وتماه في خزانة المفتين المفتي وفي الطلاق قبل وطى
 وخلوة ضمننا نصف المسمى والمنتعة ان لم يسم ولو شهدا انه طلقها
 ثلاثاً واخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فمقداد نصف
 المهر على شهود الثلاثة لا غير المحرمة الغليظة ولو بعد وطى وخلوة
 فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجعا ضمن
 شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق رابعة اختيار ولو شهدا

يعتق فرجاً ضمنا القيمة لمولاه مطلقاً ولو عتق من لانه ضماناً لولا
 والولا للعتق لعدم تحول العتق اليهما بال ضمان ولا يجوز لولا
 هداية وفي كذا يرخصنا ما قصده وهو ثلث قيمته ولو مات المولى
 عتق من الثلث ولزمهما بقيمة قيمته وتماه في العروة في الكتابات
 بضمنان قيمته كلها وان شأنا يتبع المكاتب ولا يعتق حتى يودي ما
 عليه الهما والضدق بالفضل ولو لا مولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد
 قيمته على الشهود وفي الاستيلاء بضمنان نصف قيمتها باذنتها
 قنة وام ولد لو جاز بيعها بضمننا ما بينهما فان مات المولى عتقت
 وضمننا بقيمة قيمتها امة للورثة وتماه في العيني وفي الفضايل الدية
 في مال الشاملين وورثاه ولم يقبضوا لعدم المباشرة ولو شهدا بالقبض
 لم يضمنان لان الفضايل ليس بمال اختياراً وضمن شهود برجوعهم كإضافة
 التلغ اليهم لا شهود الاصل بقولهم بعد القضاء لم يشهد الفروع على
 شهادتنا او شهدنا وعلمنا وكذا لو قالوا رجعتا عنها لعدم التلاف
 ولا الفروع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول الفروع بعد الحكم
 كدنيا لاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الفروع فقط ومن
 المزكون ولو الدية بالرجوع عن التزكية مع علمهم بكونهم عبيداً اخلافاً
 لما اجمع الخطا فلا اجماعاً حرم وضمن شهود التلغ قيمة العتق
 ونصف المهر لو قبل الدخول لا شهود الا ضمان لانه شرط بخلاف الدية
 لانها علة والمشرط ولو وحدهم على الصحيح عيني قال وضمن شاهد
 الا بقاء التعريض لانه علة والتعريض مسبقاً **كتاب**
الوكالة مناسبتة ان كلاماً من الشاملين والوكيل سأل في اختيار
 مراد غيره التوكيل **باب** الوكالة والسنة قال تعالى فاجتوا الحرمة تؤكل
 وكل عكبة الصلاة والسلام حكم من حرام بشرط صحة وعليه اجماع
 خاص وعام كانت وكيلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه
 يفتي وحضه ابو الليث بغير طلاق وعناق ووقف واعتمده في الاشياء
 وحضه قاضي خان بالاعراضات فلا يلي العتق والبرعات وهو الذي
 كما في تنوير البصائر ورواه الجواهر وسيجي انه به يفتي واعتمده في اللفظ
 فقال واما البنايات والعناق فلا يكون وكبلا عند أبي حنيفة خلافاً
 لمحمد وفي الشرع بلائيه ولولم يكن للموكل ضمانة مخروقة فالوكالة باطلة

كيفية

وهو إقامة الغير مقام نفسه نذرها او عجزا في تصرف جابر معلوم ولو
جعلت لاذني وكما الحفظ ممن ملك اى التصرف ونظر الى اصل التصرف
واذا امتنع في بعض الاشياء بغير رضائى انتهى ان كان فلا يصح توكيل غيره
وصى لا يعقل مطلقا وصى يعقل بنصرى ضمنا نحو عتاق وطلاق وهبة
وصدقة وصح بائنه بلا ادن وكية كفتوى معتبة وصح ما تردد بين ضرر
ونفع كبير واجارة ان ماذوقا والا توقف على اجارة ونية كماله
ياشر بنفسه ولا يصح توكيل عبد محجور وصح لو ماذوقا او مكا تبا وتوقف
توكيل مرتد فان اسلم نفذ وان مات او قتل لا خلا فاما وصح توكيل
مسلم دنيا ببيع حمرا وخنزير وشراهما كما مر في البيع الكاسد وحرم
حلاله ببيع صيد وان امتنع عنه التوكيل معا رضائى انتهى كما قد سافقت
ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبيا او عبدا
محجورا لا يخفى ان الكلام الان في صحة الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم
يقول ويقصده تعالى لكثر ثم ذكر صا بط الموكل فيه فقال كلما يباشره الموكل
بنفسه لنفسه فشمك الخصومة فلذا قال دفع خصومة في حق العباد
برضا الخصم وجزاه بلا رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث
وعنه واختاره القضاة وصح في النهاية والتميز للفتوى بنقويصه
لما تم ذلك الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه
ان كان او غايبا مدة سفر او مريضا له ويكفي قوله انا اريد السفر ان كان
او محذورا لم يخالط الرجال كما مر او حاضرا او نفسا والحكم بالسفر اذا لم يرض
الطالب بالتأخير محرا ومحسوسا من غير حكم هذه الخصومة فلو تمت
فليس بقدر نراية محسنا ولا يحسن لدعوى طائفة لا يكون من الاعذار
ان كان الموكل شريفا خامم من دونه بلا الشرف وغير سواجر وله الرجوع
عن الرضا قبل سماع الحاكم لدعوى لا بعده فنية ولو اختلفا في كونها محجورا
ان من بنات الاشراف فالقول لها مطلقا ولو ثيبا فبسر اسنه ليجلفها
مع شامد بن محرواقره المصروان من الاوساط فالقول لها لو يكرها وان هي
من الاوساط فلا في الوجهين عملا بالظاهر نراية وصح في ابيها بما وكذا
ما استنبها بما الاتم حد وقود بخيبة موكله عن المجلس حقوق عقد
لا بد من اضافته اى ذلك العقد الى الوكيل كبيع واجارة وصح عن اقرار
بخلق به مادام حيا ولو غايبا ابن ملك وان لم يكن محجورا لتسليم مبيع

وقبضه

وقبضه وقبضه ورجوع عند استحقاقه وخصومه في غيبه افضل
بين حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة وحكما امكن في الجوهر
لو حضر فالحكمة على اخذ الثمن لا العاقدية الاصح الا قاتل ولو اضاف
العقد الى الموكل لخلق الحقوق بالموكل انتهى اتفاقا ابن ملك فليحفظ
فقوله لا بد منه ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكتفي بالضافة الى نفسه
فاذم وشرط الموكل عدم تعلق الحقوق به اى بالوكيل اخو باطل جوهرا
ولذلك ثبت للموكل ابتداء الاصح فلا يقيق فربا لوكيل بشرائه ولا
فساد فكاك ووجهه به ولكن بما ثابتهان على الموكل لو اشترى وكيله
فربا بملكه ووجهه لان الموجب للعقد والفساد الملك المستقر
وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح ابن الكمال ككناح وخط وصح عن دم
عمرا وعن الكار وعق على مال وكتابة وهبة وصدق واعارة وايداع
ورهن وقراض وشركة ومضاربة عيني فتعلق بموكله لا به كونه بها
سفير المحصا حتى لو اضافته لنفسه ونفخ النكاح له فكان كالرسول
فلا حظا لنية عليية في النكاح بما روي تسليم المروجة والمشتري عز الا بنا
عند دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو لمع نهي الوكيل استحسانا ولا
يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة نعم تفق المفاضة بيد الوكيل
ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يتيم وصرف عيني ومثله اى مثل الوكيل عبد
ماذوق لا دين عليه مع مولاه فلا يملك فنضد يؤنه ولو قبض صح
استحسانا ما لم يكن عليه لانه لغرضها نراية **فصل** التوكيل
بالاستقراض باطل في الرسالة دله والتوكيل بقبض الفرض صحيح
باب الوكالة بالبيع والشرا الاصل انها ان عمت او علمت
او جهلت جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض كفر من جهات وان
فاختصة وهي جهالة الجنس كما به بطلت وان منوطة كعبه فان ينزل الثمن
والصنف كتركى صح والالا وكله بشرا ثوبا دى او فرس او بخل صح بما
يتجمله حال الاخر يبيع وزاجه وان لم يسم ثمنه من القسم الاول ونرا
دارا وعبد جازان سمي الموكل ثمنه يخص نوعا ولا بحر ونوعا كخشي راذي
النراية او قدرا كذا قفيرا ولا يسم ذلك لا يصح ولو جهالة الجنس هو المو
وكله بشر ثوب او دابة لا يصح وان سمي ثمنه بالجهالة الفاحشة وبشرط ان

ويشترى بغيره او دفع ثمنه دفع في عرفنا على المعتاد المبيع للكل من كل مطوم
يكن اكله بلا ادم كل مطوم ومشوى به قالوا لثلاثة دية يبي
عيني وغيره اعتبارا للعرف كما في البيع وفي الوصية له اي شخص بطعام
يؤكل كل مطوم ولو دلا به حلاوة تسكب في يديته ولو كبل الرد باجيب
مادام المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو اذنت له او وصيه ذلك بعد موته
موت الوكيل فان لم يكونا فلو كلف ذلك اي ارجع بالبيع كذا الوكيل بالبيع
وهذا اذا لم يسله فلو سلمه الى موكله امتنع به الا بامره لانها لو كالة
بالسليم بخلاف وكيل باع فاسد فله الفسخ مطلقا في الشرع فتنة
ولو كبل لحبس المبيع بغير دفعه الوكيل من مال الراعي لا يلا ولا يلا ولا يلا
ولو اشترى الوكيل بغير دفعه المبيع كان للوكيل المطالبة حلا وهي الخيلة
لخلاصة ولو وهبه كل الثمن رجوع بكمه ولو بعضه رجوع بالباقي لانه حلا
بحر هلك المبيع من يده قبل حياضه هلك من مال موكله ولم يفسد الثمن
لان يده كبده ولو هلك بعد حياضه فهو كسبيته فيهلك بالثمن وعند
الثاني كرهن ولا اعتبار بفارقة الوكيل ولو صيبا في صرف وسلم فيبطل
الحقد بفارقة صاحبه قبل القبض لا نه العاقد والمراد بالسلم
الا سلام لا قبول السلم نه لا يجوز ان يحال والرسول فيهما اي الضرف
والسلم لا يقبل بفارقة ثمنه بل بفارقة مرسلة لان الرسالة في الحقد لا
القبض ولا تنفيذ صحة التوكيل فيهما وكله بشر عشرة اوطا لم يدرم
لما اشترى ضعه بدرم مما يباع منه عشرة بدرم ثم الموكل منه
عشرة بنصف درهم خلا فلما وا لثلاثة قلنا انه ما يور بارطال
مقدرا فينفذ الزايد على الوكيل ولو اشترى مما لا يساوي ذلك وقع
للوكيل اجماعا كغير موزون ولو وكل بشر شي بعينه خلافا لو كبل
بالنكاح اذا تزوج بها لنفسه صح منية والتفرق في الوالي غير الموكل
لا يشترى به نفسه ولو لوكل اخر بالاولى عند غيبته حتى لم يكن مخالفا
دفع الضرر فلو اشترى بغير النقص او بخلاف ما سمي الموكل له من الثمن
وقع الشر الوكيل مخالفتا امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان
بشر شي بغير عينه فالشر للوكيل الا اذا اذناه للموكل وقت الشراء وشراء
بعاله اي مال الموكل ولو نكاحا في النية حكم بالنقد اجماعا ولو توافقا
انما لم يخضه فزوايتان زعم انه اشترى عبدا لموكله فملك وقلا موكله

بل يشترى لنفسه فان كان العبد معتقا وهو حي قائم فالقول للمامور
مطلقا اجماعا فنقد الثمن او لا لاجناره عن امر عليك استينافه وان
حيا والحال ان الثمن منقودا فكذا لك الحكم ولا يكن منقودا فالقول
للوكل لا نه ينكر الرجوع عليه وان العبد غير معتق وهو حي او ميت
فكذا اي يكون للمامور ان الثمن منقودا لا نه امين والا فالامر للثمن
خلافا لما قال بعض هذا القول فباعه ثم انكر الامراي انكر المشتري
ان عمر امره يا بشر اخذه عمرو وثقا نكاه الامر لنا قضت لا فراه
بتوكيله بقوله يعني لعمر والا ان يقول عمرو لم امره به اي بالشراء
فلا ياخذه عمرو لان اقرار المشتري ارتد برده الا ان يسلم الشر
النية اي الى عمرو ولا التسليم على وجه البيع بيع بالتعاطي وان لم يوج
نقد الثمن للفرق امره بشر شي معين او غير معين اذا اذناه
للموكل كما امره والحال انه لم يسم غنا فاشترى له احدهما بقدر
قيمتها او زيادة يسيرة يتخاض الناس فيها صح عن الامر والا لا
اذ ليس لو كبل الشرايين فاحش اجماعا بخلاف وكيل ببيع كما سيجي
وكذا بشر شيهما باللف وقيمهما سواء اشترى احدهما بنصفه او اقله
ولو بالاكثرو لو يسير الا يلزم الامر الا ان يشترى الناس من معينين
مثلا ما بقي من لاف قبل الخصومة لحصول المقصود وجوازه ان يقي
ما يشترى مثله الاخر ولو امر رجل مد يون بشر شي معين بدنه عليه
وعينه البايع صح وجعل البايع وكيله بالقبض لانه في غير الحرم
بالسليم النية بخلاف غير المعين لان توكيل المجهول باطل ولذا قال
والا يعين فلا يلزم الامر ونقد على المامور فله ان يملكه عليه خلافا لما
وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يصرفه بنا على ثمن النقص
في الوكالة عنده وعدم تعيينها في العاوضات عند ما ولو امره
اي امر رجل مد يون بالقبض ما عليه صح امره بجعله للمال لله تعالى
وهو معلوم كما صح امره لو امره الاجر المستاجر بمهمة ما استاجر
ما عليه من الاجرة وكذا لو امره بشر عبد يسوق الدابة وينفق عليها
صح اتفاق الضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل المور كالمور
في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان كان
ذلك قبل الاجرة لا يجوز وبعدا لوجوب قبيل على الخلاف في الاجرة

ولو امره بشرايه بالف ودفع الالف فاشترى وقبضته كذلك
فقال الامر اشترى بنصفه وقال المأمور بربك صدق لانه ليس
وان كان قبضته نصفه فالقول للامر بلايين درهم وان كان ثلثا
لصد الشريعة حيث قال صدق في الكل بخير الحلف وبتعظيم المصنف
لكن جزم الواني بانه تخريف وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع الالف
وقبضته فالقول للامر بلايين قاله المصنف لانه لا يرد في حلفه
لكن في الاشياء القول للوكيل بيمينه الا في اربع من قبضته فبها
وان كان قبضته الف فاشترى فان لم يقبضه العقد فيلزم المبيع المأكو
وكذا لو امره بشرايه من غير بيان ثم قال المأمور لا شريته بكذا
وان صدقه بايجه على الاظهر وقال الامر بنصفه بخلافه فلو نوع
الاختلاف في الثمن وموجه الخلاف ولو اختلفا في مقدار اي
الثمن فقال الامر امرتك بشرايه بما يره وقال المأمور بالف فالقول
للامر بيمينه فان برهنا قوم برهان المأمور لانه اكثر ثباتا
ولو امره بشرايه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا المشتري
باخي فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه والاصل ان
الشراعي لم ينفذ على الامر بنصفه على المأمور بخلاف البيع كما امر
في خيار الروية وعنى العبد عليه اي على الوكيل لانه عتقه على
موكله فيؤاخذ به خائفة ولو امره عبد بشرايه لنفسه فالقول له
بكذا ودفع المبلغ فقال الوكيل لسيدته اشتريته لنفسه فباعه
على هذا الوجه عنى على المالك وولاه لسيدته وكان الوكيل سفيها
وان قلل الوكيل اشتريته ولم يقل لنفسه فالعبد ملك للمشتري
والالف للسيد فيهما لانه كسبه عبده وعلى العبد الف اخرى في الصور
الاولى بدل الاعتاق كما على المشتري الف مثلها في الثانية لان الاول
مال المولى فلا يصح بدله او شرا العبد من سيده اعتاق فنلخوا الحكم
الشرا فلما قال فلو شري نفسه الى العطاء صح الشراي كما صح في حقه
اذا اشترى نفسه من مولا له ومعه رجل اخر وبطل الشراي حصة
شريكه بخلاف ما لو شري الحصة له مع رجل اخر فانه يبيع فيها ببيع
الحانية من حيث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني
لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا وكذا بطل في حصة شريكه للادق

الجمع بين الحقيقة والمحاذ قال العبد اشترى نفسه من مولا له فقال
لمولا به بعتي نفسي لفلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للامر ولو
به عيبا ان علم به العبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم المولى وان لم يعلم المولى
العبد اختيارا وان لم يقل لفلان عتق لانه اني يتصرف في نفسه فله
الثمن فيهما الروايات فحرم بعده باشره مقتضى ما بالان المولى **رد**
للوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في المجلس كبيع بالف درهم
فباعه بالف وما يره فخذ ولو بما يره دينار ولا ولو خير خلاصة ودره
فصل لا عقود وكيل في البيع والشرا والاختارة والصرف
والسلم وكما مباح من يرد شهادته له للثمة وجوازها بمثل القيمة
الامن عبده ومكانه لا اذا اطلق الموكل كبيع من شئت فيقول بيمين
لم يبتز القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بالثمن من القيمة اتفاقا
اي بيمينه لا شراوه باكثر منها اتفاقا كما لو باع ما قل منها بيمين
فاحتس لا يجوز اتفاقا وكذا ليس بعنده خلافا لهما ان ملك
وغيره وفي السراجية لو طرح بهم جاز اجماعا الا من نفسه وطفله
وعنده غير المديون وصح بيعه بما قل او كثر وبالعرض وكفاه بالقيمة
وبالفقود وبه يفتي بزارية ولا يجوز في الصرف كدنيار بدينار بيمين
فاحتس اجماعا لانه يبيع من وجه شرا من وجه صير فية وصح بالنسبة
ان الوكيل بالبيع للختارة وان كان الحاجة لا يجوز كالمراة اذا فخرت
الى رجل ليمسحها ويحين التقدي به في خلاصة وكذا في كل موضع قالت
الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا اذا باع بما يبيع الناسية
فان طول المدة لم يجز به يفتي ابن ملك ومضى عين الامر شيئا فبطل
بجه بالنسبة بالف فباع بالقد بالف جاز حرقلت وقدمنا انه
ان خالف الى خير في ذلك المجلس جاز ولا لانهما تنقيد بزمانا
لكن في البوارية الوكيل الى عشرة ايام وكيل في الشراء وكذا في الامح وكذا
الكهيل لكنه لا يطالبه لا بعد الاجل كما في تنوير المصنف ورواه الجوامع
قال بجه بشهود او براءى فلا بد او علمه او حرقته باع بدوهم جاز
بخلاف لا تتبع الا بشهود او الا بحضور فلان به يفتي قلت وبه علم
حكم رافعة الفتوى دفع له ما لا وقال اشترى زيتا جرة فلان قد
واشترى بلا معرفته فذلك الزيت لم يضمن بخلاف لا لشرا المعرفة

فلان ليصطد وصح لخدمه دمننا وكفلا بالحق فلا ضمان عليه انضاع
الرهن في يده او في المال على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان
ولقييد شراره بثل القيمة وغنى يسير وموما يقوم به مقوم وهذه
اذ لم يكن سحره معروفا وان سحره معروفا بين الناس حذر ولم يوزج
لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا بمقتضى حر ونياية وكلة
بيوع عبد قباغ نصفه صح لا طلاق التوكيل وقالوا ان باع الباقي قبل
الخصومة جاز والا لا وهو استحسان ملحق وملاية وظاهره ترجيح
قولهما والمفتي به خلافة حر وقيد ان الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة
والاجاز اتفاقا فراجع وفي الشرع يتوقف على شرط ايقيد قبل الخصومة اتفاقا
ولو لم يبيع ببيع على وكيله بالبيع بينه او تكليه او اقراره فيما لا يحدث
مثله هذه المدة رده الوكيل على الكفيل ولو باقاره فيما يحدث فلا يرد
لزم الوكيل الاصل في الوكالة الخصومة وفي المضاربة الجوم وخرج عليه
بقوله فان باع الوكيل نسبة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق
الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينقد
مصرف احد الوكيلين معا لو كلت بك كذا وحده ولو الاخر عيدا او ميا
لومات او جنلا فيما اذا وكلها على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيجي
في بابهم وفي خصومة بشرط اى الاخر لا حضرته على الصحيح الا اذا انتهيا
الى القبض حتى يجتمعا جوهرة وعنتي عمن وطلاق معينة لم يجوزوا
بخلاف محوض وغير معين وتخليق بمشبههما اى الوكيلين فان لم يكره
اجتمعا عملا بالتخليق قلت وظاهره عطفه على لم يفوضا كما يعلم من
العينى والدرى فحق العبارة ولا علقا بمشبهتهما فندروا في يديروا عمن
كوديقه وعاريتهم ومفوض ومبيع فاسد خلاصة خلاف استزادها
فلو قبض احد مما ضمن كله لخدم امره بقبض شى وحده سراج وفي تسليم
هبة بخلاف قبضه لا لوجبه وقضائى عمن بخلاف الوصاية لا تلحق
وكذا المضاربة والقضاء والتكليف والتولية على التوقف فان هذه المستكلاوكا
وليس لا حدها لا ففرا لا يمسكها الا بمسئلة ما اذا شرط الواقف لنظر له
او لا يستند اليه فلان فان للواقف لا نفاد دون فلان اشياءه الوكيل
بفضا الدين من مال او مال موكله لا يجبر عليه اذ لم يكن الموكل على الوكيل
دين وهي واقعة الفتوى كما بسطه العكوى واعتمده المص قال ومفاده

ومفاده ان الوكيل يبيع عين من مال الموكل لو فادينه لا يجبر عليه كما لا يجبر
الوكيل بخوطلاق ولو بطلبها على العتمة وعنتي هبة من فلان ويبيع منه
لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط
فيه او بعده في الاصح او خصومة بطلب المدعى غاب المدعى عليه اشباه
خلافه لما ائتمى به قارى الهداية قلت وظاهر الاشياء ان الوكيل
بالاجر يجبر فندبر ولا تنس مسئلة واقعة الفتوى وراجع تنوير البصائر
البصائر فلعلك اولى وفي حروف الاشياء التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز
عند الامام الا ان يكون الوكيل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريض او محجورا
الوكيل لا يوكل الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكله في دفع زكاة فوكل
امر ثم وثم دفع الاخر جاز ولا يتوقف بخلاف شراء الاضحية اضحية
خانية والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل امرى عيا له صح ابن مالك
والا عند تقدير الثمن من الموكل الاول له اى لو كيلة فحوز بلا اجازته
لحصول المفضود دمره والتفويض الى رايه كاعمل براك كالا ذر في
التوكيل الا في طلاق وعناق لانها مما يحلف به فلا يقوم غير مقامه
قنية فان وكل الوكيل غيره بدونهما يدون اذن وتفويض ففعل
الثاني بحضرة او غيبته فاجاز الوكيل الاول فتخلق حقوقه
بالعاقدة على الصحيح الا فيما ليس بعقد خوطلاق وعناق لتعلقها بالشرط
فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وبرا عن الدين قنية وقصو
وقضائى ولا تلحق الحضرة ابن مالك خلافا الخانية وان فعل اجنبى
فاجازه الوكيل الاول جاز الا شرافاته بنقد عليه ولا يتوقف متى
وجد نفاذا فان وكل به اى بالامر والتفويض فهو اى الثاني وكيل
الامر وجبته فلا ينحل بموت الاول كما امر في القضاء في البحر
عن الخلاصة والخانية له عزله في قوله اصنع ماشيت رضاه بصنعه
وعزله من صنعه بخلاف العمل براك قال المص فخلبه لوقيل للقاضى اصنع
ماشيت فله عزل نايبة بلا تفويض العزل صرحا لان النايبة كوكيل وكلة
عامة مطلقة معنوية انما يملك المعاوزات لا الطلاق والعناق
والنبرعات به يفتى ذواهر الخواهر وتنوير البصائر قال لرجل فوضت ليك
امرا مرا في صارا وكفلا بالطلاق وتقييد طلاقه بالمجلس خلاف قوله
وكلتك في امرا مرا في فلا يتقيده به دمره ولا يتره على غيره لم يخرق

في حقه وحيد فاذا ابيع عبدا مكاتب او ذى او حرقى عيني بالصخرة
للمسلم او شري واحدا منهم به او زوج صغيرة كذلك اى حرق سائلة
لم يجر لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصيه
اذ الوصى عليك لا يصح ثم الى الجواب الاب ثم الى وصيه ثم وصيه
ثم الى القاضى ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى ثم وصيه وصيه وليس كونه
الا امام ووصى الاخ ولا به المصروف في تركه الام مع حضرة الاب وصيه
او وصى وصيه او الجواب الاب ان لم يكن واحدا يماد كوفله اى وصى لام
لخطوله بيع المنقول لا الصغار ولا يشترط الطخام والكسوة لانها
من جملة حفظ الصغير حانية **فصل** وصى القاضى كوصى الاب
الا اذا قيد القاضى بنوع تقيد به وفي الاب يعي الكل عادية وفي منفرقات
البحر القاضى او امينه لا ترجع حقوق عقد بآشبهه لليتيم اليها بخلاف
وكيل وصى واب فلو قضي القاضى او امينه ضمن ما باعه لليتيم بقدره
صح بخلافهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه
الا الوصى فله ان يشترى مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل
بالتوكيل **باب الوكالة بالخصومة** وكيل الخصومة والقاضي
اى اخذ الدين لا يملك القبض عند زفر به يفتى لفساد الرضا لا عند
في البحر العرف ولا الصلح اجماعا بحر ورسول القاضى يملك القبض
لا الخصومة اجماعا بغير رسلتك او اوكن رسول على اوسال وامرتك
بقبضه توكيل خلافا للريلي ولا يملك اى الخصومة والقبض وكيل
الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح بحر ووكيل قبض الدين يملك
اى الخصومة خلافا لما لو وكيل الدين ولو وكيل القاضى لا يملكها اتفاقا
وكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل شفعة واخذ شفعة ورجوع شفعة
ورم بيع فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره بقبضه به
وان لا يقبضه الا اجماعا بقبضه لادريه لم يجر قبضه المذكور على الامر
لخالفته له فلم يصير وكيل الامر لا يرجع على الغريم بكنه وكذا الا يقبض
الا درهمه دون درهم بحر ولم يكن للغريم بنبية على الا يقبض عليه
بالدين وقبضه الوكيل برهن المطلوب على الا يقبض للموكل فلا سبيل له للمدعي
على الوكيل واما يرجع على الموكل لان يده به فخير الوكيل بالخصومة اذا
الى الخصومة لا يجبر عليها في الاشياء لا يجبر الوكيل اذا اختنع عن مطالع
فيه

منه لثمة الا في ثلاث كما مر بخلاف الوكيل فانه يجبر عليه بالالتزام
وكله بخصومه واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فمما يدعى
على الموكل جازمدا التوكيل فلو اثبت الوكيل المال له اى لو كلفه ثم اراح
لخصم الدفع لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيل فيه درهم او صاع او اقل
بالخصومة لا بغيرها مطلقا بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضي
دون غيره استثنائا واذا اعد الوكيل به اى بهذا الاقرار حتى لا يدفع
اليه المال وادركه بجاهه على الوكالة لتناقض درهم وكذا اذا استثنى
الموكل اقراره بان قال وكذلك بالخصومة غير جائز الاقرار صح التوكيل
والاستثناء على الظاهر بزيادة فلو اقر عنه اى القاضى لا يسمع وخرج
به عن الوكالة فلا يسمع خصومته درهم وصح التوكيل بالاختار
ولا يصح بصير به اى بالتوكيل فمما يرجح وبطل توكيل الكفيل بالمال لئلا
يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو كلفه بقبضه اى الدين من نفسه او غيره
لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المدين بامر نفسه ببيع
وبصح عزله قبل ابرائه نفسه اشياء او وكل المحال المحيل بقبضه من
المال عليه او وكل المدين وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاسقاطه كونه
ومقتضا فنية بخلاف قبض النفس والرسول ووكيل الامام يبيع القائم
والوكيل بالترويج حيث يصح ضمانهم لان كل منهم سفير الوكيل بقبض
الدين اذا وكل صح كهل صح وبطل الوكالة لان الكفالة اقوى للزومها فصح
ناسخة بخلاف العكس وكذا كما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته
تقدمت من كفالة او تخرت لما قلنا وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبايع
عن المشتري لم يجر لما مر انه يصير عاملا لنفسه فان ادعى حكم الثمن
رجع لبطالته وبدونه لا لثمة ادعى انه وكيل الغائب بقبضه به
ضد فقه الغريم امر بدفعه اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى لا يفي
فان حضر الغائب فصدقه في التوكيل فيها ونعت والامر الغريم بدفع
الدين لية اى الغائب ثانيا لفساد الاداء بانكاره مع يمينه ورجع الغريم
على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استنكاه فانه يضمن مثله خلافا
وان صاع لا عملا بقصد يده الا اذا كان قد ضمنه عند الدفع لقد مر ما يخرجه
الدين ثانيا لئلا اخذه الوكيل لانه لانه لا يجوز لها الكفالة وتليق وعيني
او قال له فثبت منك على اى ابرائك من الدين فهو كما لو قال له لا بلمحس

عند ماله بغيره اخذ منك على ان يراك من ماله فاني اخذته النية
ثانيا جمع الحق على الاب فكذا هذا ان يراك من ماله فاني اخذته النية
على ان يراك من ماله بغيره اخذ منك على ان يراك من ماله فاني اخذته النية
فهذه اسباب الرجوع عند الملاك فان ادعى الوكيل ماله او دفعه لوكله
صدق الوكيل بخلفه في الوجه كلها الخرم ليس له الاسترداد حتى يحضر
الغائب وان برهن انه ليس بوكيل وعلى قراره بذلك واداد استخلافه
لم يقبل لمصيه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن ان الطالب حقه الوكالة
واخذ من المال تقبل فخر ولو مات الموكل وورثته غنمهم اوصبه له اخذه
قائما ولو لها كاضمنه الا اذا صدقه على الوكالة وتوافق الدين وانكر الوكالة
حلف ما يعلم ان الدين وكله يعني قال في وكيل يقبض الودعة فصدقته الودعة
لم يبر بالادفع اليه على المشهور خلافا لابن التفتة ولو دفع لم يملك
الا سترداد مطلقا لما مر وكذا الحكم لو ادعى بغيرها من المالك وصدقته الودعة
لم يبر بالادفع لانه اقرار على الغير ولو ادعى نقضا لما بالادفع او الوصية
منه وصدقته امر بالادفع اليه لا تقاها على ملك الوارث اذ لم يكن على
الميت دين مستغرق ولا يبر من التلوم فيها لا احتمال ظهور وارث اخر
ولو انكر موته او قال لا ادرى لا يبر من ماله بغيره ودعوى لا يصح كوكالة فليس
لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت انه وصي ولو ادعى فصدق بعض
الورثة بغيره عن صفة فقط ولو وكله يقبض ماله فادعى الغير المالك ولو قلنا
اليه اي لو قيل لا نجا به تسليم ماله بغيره وله تخلف الموكل لا الوكيل
لان النيابة لا تجزى في اليمين خلافا لفرق ولو وكله بعين في امانة وادعى
والبايع ان المشتري رضى بالبيع لم يرد عليه حتى يخلف المشتري والفرق
ان القضا هنا فسخ لا يقبل النقص بخلاف ما مر خلافا لما لو ردها الوكيل
على البايع بالعيب فحضر الموكل وصدقته الوكيل على الرضى كانت له لا البايع
اتفاقا في الاصح لان القضا لا عن دليل بل الجمل بالرضا ثم ظهر خلافا فلا
ينفذ باطنا بنائية والامور بالا اتفاقا على اهل دين او القضا الدين او الشر
او الصدق عن زكوة اذا مسك فادفع اليه ونفذ من ماله ما وجب الرجوع
كذا في الخامسة في الاشياء حال قيامه لم يبر بغيره بل يبيع النقص استحيانا
اذ لم يقبل في ذلك كانت وقت اتفاقية مستهلكة ولو جازها الدين نفسه او اقام
العقد الى دراهم خمسة ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا لا اتفاقا لان

هذا هو الحق
في البيع والشراء
وغيره من الامور
التي فيها خلاف
بين الفقهاء

الدراهم لتخلف في الوكالة بنائية وبزازية نعم في المثلث لو امره بقبض
من مديونه القضا يتصدق فنصدق باللف يرجع على المديون جاز
استحيانا وصي نفقته من ماله والحال ان مال اليتيم غائب فهو الوصي
كالب وهو مستطوع الا ان يشهد انه فرض عليه او انه يرجع عليه جميع
النفوسين وغيره وعلله في الخلاصة بان قول الوصي وان اغتصب الاثقال
لم يقبل في الرجوع في مال اليتيم لا بالنية **فدفع** الوكالة
المجردة لا تدخل تحت الحكم ويبان في الدرر صرح الوكيل والسلم لا يقبل
عقد السلم فللتاخر ان يسلم من رايه في رتيه وحصره وليس له ان يوكله
به من يجعله امينا على القرية فيامره بعقد السلم ويستلم منه على ما قرره
باطنا لا يوكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وانما في شرح
الوهبانية **باب عزل الوكيل الوكالة من القضا** **الادعاء** العارية
فلا يدعها خيار شرط ولا يحايض الحكم بما يقصود او انما يصح في ضمن
دعوى صحته على غيرم ويبان في الدرر للموكل الخلع متى شاملم يخلو به
حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيحى وكالة دورية في طلاق
وعتاق على ما صححه البزازي وسيحى عن الغني خلافا فتنه بشرط
علم الوكيل اي في القضا لما الحكم فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول
ولو علم قبل وجود الشرط في المعلق به اي بالشرط به يبقى شرح وهذا
ويثبت ذلك اي الخلع بمنزلة به وبكيفية مكتوبة بعزله وارسله رولا
مما يراعه له لا غيره اتفاقا حرا او عيدا صغيرا او كبيرا صدقة وكذا به
ذكره المحقق في متفرقات القضا اذا قال الرسول الموكل ارسلني اليك
لا يملك عزله اياك عن وكاله ولو اخرج فضولي بالخلع فلا يد من اخذ شرط
الشهادة عدد او عدالة كحوائها المتقدمة في المتفرقات وقد منا انه
صدق قبل ولو فاسقا اتفاقا ان ملك وفرع على عدم لزوم ملك الجانبين
بقوله للموكل اي بالخصومة وبشرط العين لا الوكيل ببيعك وطلاق وعتاق
ويبيع ماله وبشرط شي بخير عينة كائني الاشياء عزل نفسه بشرط علم موكله
وكذا بشرط علم السلطان بخلع قاض امام يقسمها والا لا كما بشرط في الوكالة
وكله يقبض الدين ملك عزله ان يخرج خصمة للمديون وان وكله بخصم لا
لتخلق حقه به كما مر الا اذا علم به بالخلع المديون فحينئذ ينعزل ثم فرغ
عليه بقوله فلو دفع المديون دينه اليه اي لو قيل قبل علمه اي المديون بخلع

وتعده لا لدفعه لغير وكيل ولو عزل العدل الموكل بجميع الرهن بنفسه مختصر
 المهرين ان رضيه بالعرض صح والا لتعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصوصية بطلب
 للمدعي عند غيبته كما هو وليس منه توكيله بطلانها بطلبها على الصحيح لا ذه
 لاحق لها فيه ولا قوله كذا غير ذلك فان ثبت وكيله بطلانها بطلبها على الصحيح لا ذه
 عيني وقول الوكيل بعد التبول بحضرة الموكل القيت توكيلي او انا بري من الوكالة
 ليس بعزل مختصر الموكل بقوله لم اركل لا يكون عزلا الا ان يقول الموكل للوكيل
 والله لا اركلك بشئ مختصر فثبت بها ذلك فخر يلزم كذا في الوصايا ان يحده
 عزل وحمله الصرا ما اذا اولا فقه الوكيل على الترتيب لكن اثبتته الفهستان في اختلاف
 الرواية وقدم اتفاق وعلمه بان محمود ماعد السكاح فسخ ثم قال وفي رواية
 لم يغيرل يا محمود انتهى فليحفظ وينجز الوكيل بلا عزل بينهما في الشيء الموكل فيه
 كالوكله بقبضه من فضضه بنفسه او وكله ببيع كاح وزوجه الوكيل بزازية ولو
 باع الموكل ولا وكيله معا ولم يعلم السابق فيبيع الموكل في عند محله وعند ابي يوسف
 يشتركان ويجوز ان كما في الاختيار وغيره وينجز بموت احدهما وجنونه
 مطلقا بالكرسي استوعب استوعب على الصحيح في غير ذلك لكن في الشريعة لا يثبت
 عن المضمرات شروبه يفتي وكذا في الفهستان في الباقي وجعله قاضي خان
 في فصل فيما يقضى بالجهادات قول في حنفية وان عليه الفتوى فليحفظ وبالحكم
 بقوله مرتدا ثم لا تقوم بعباده مسلما على المذهب ولا بافاقته كحرف في شرح
 الصحيح واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال
 الا الوكالة لا لازمة لا تبطل بهذه العوارض اذا وكل الرهن العدل او المهرين
 ببيع الرهن عند حدود الاجل فلا ينعزل ولا يموت الموكل وجنونه كالوكيل الا بامر
 باليد او وكيله ببيع الوفا لا ينعزل ان يموت الموكل ويجوز ان يوكيل بالامر
 بخلاف الوكيل بالخصومة او الطلاق بزازية قلت والحاصل كما في البحر
 ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالخر حقيقيا او حكما ولا بالخروج عن الكيفية
 بكونه ورثة فيما عداها من اللازمة لا تبطل بالحقيقى بل بالحكمي وبالحرج
 عزلا لا يثبت قلت فاطلاق الهم في غير نظر وينجز بافتراق احد الشريكين
 ولو توكيل ثالث بالنصرف وان لم يعلم الوكيل انه عزل حكمي وينجز المحرم بوجه
 بمكانا وجرى اي بوجه لو كان ذلك اي علم اوله لا نه حكمي كما مر وهذا اذا كان
 وكيله في العقود والخصومة اما اذا كان وكيل في قضايا من واقضاه به وقبض
 ودية فلا ينجز بغير وجه ولو عزل الموكل وكيل عبده المادون لم ينجز وينجز

الوكالات

بصرفه

بصرفه اي الموكل بنفسه فيما وكله بغيره بغير الوكيل غير المنصرف معه والا كما لو
 طلبها واحدة والعدة باقية فلو وكيل تطليقها لغيره لبقا المحل ولو ازيد الزوج
 او حتى وقع طلاق وكيله ما بقيت لعدة ونحوه الوكالة اذا اعاد اليه اي الموكل
 قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بقى على وكالة وتبقى
 اثره اي اثر ملكه كسيلة العدة بخلاف ما لو تجدد للملك كتاب الدعوى
 الملتقط عزلا وكتب لا يغيرل ما لم يعمله الكتاب وكل غايبا ثم عزله قبل قبوله صح
 وبعده لا دفع اليه فقه لم ينفذها الى انسان يصليها قد فعلها ونسي لا يفسخ الوكيل
 بالرفع ابواه مما عليه بغير امر كل قضاء واما في الاخرى فلا لا يقدر ما يتوهم
 ان له عليه وفي الاشياء قال لمديونه من جاك بعلامته كذا او من اخلاصك
 او قال كل كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل بمجهول فلا يبرأ اليه وفي الوصاية
 ، ومن قال اعط الماد قابض مختصر ، فاعطاه لم يبرأ وبالبحر
 ، وبعده وبع بالقبض ابيع لخاله ، فخاله قالوا يجوز التغير ،
 ، وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم ، كذا قوله ربي لضم بحبر ،
 ، ولو قبض الدلالة مال للبيع كى ، يسلمه منه وضاع بشرط ،

كتاب الدعوى

لا يحجى مناسبتها للوكالة بالخصومة بل لغة قول يقضه الانسان ايجازي
 على غيره والقبول للثابت فلا تنون وجهه دعاوى بفتح الهاء كفتوى وفي
 دمر لكن جزم في الصباح بكسر الكاف ايضا فيها محافظه على الف التائيت
 قول مقبول عند القاضي يقضه بطلب حق قبل غير خرج الشهادة والقرار
 او قد خاض دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى التفرض فسمع به يفتي
 بزازية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا اذا اريد
 بالحق في التفرغ لا امر الوجودي فلو اريد ما يتم الوجودي والحدى لم يحج
 لهذا القيد وللمدعي من اذا ترك دعواه ترك لا يجبر عليها والمدعي عليه
 بخلافه اي يجبر عليها ولو في السكدة قاضيان في كل محلة فالحيار للمدعي
 عليه عند محله يفتي بزازية ولو القضاة في المدايم لا رتبة على الظاهر
 وبه افتيت مرارا وقال للصلو الولاية لقاضيين فاكتر على السوا فالغير
 للمدعي ختم لوامر السلطان باجابه المدعي عليه لزم اعتباره لغيره باقية
 اليها كى امر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة
 على حدة لما اذا كان في المصر حق وشافعي ومالكي وحنبلي يجلس واحد

والولاية واحدة فلا ينبغي ان يقع الاختلاف في احكام المدعي بها انه صاحب الحق
كالمخطئ للصبر على ما امر البرازية فليحفظ وركنها اخذته الحق الى نفسه لواصلها
كلية كذا او اضافته الى من باب المدعي منابه كوكيل ووصي عند التراجع عنفاق
بإضافة الحق واهلها العاقل المميز ولو صبيا الوفاذ ونا في الضمونة والا لا
اشباه وشرطها اي شرط يجوز الدعي مجلس القضاء وحضور خمسة فلا
يقضى على غايب وهل يحضر مجرد الدعي ان بالمصدر او حيث يبيت بمثل
نعم والا حتى يبرهن او يخلف عبية ومعلومية المال المدعي اذا لا يقضي بحول
ولا يقال مدعي فيه وبه الا ان يتضمن الاخبار وشرطها ايضا كونها المبرمة شيئا
على الخصم بعد ثبوتها الا كان عبثا وكون المدعي مما يحمل القول فدعي
ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطلة ليتبين الكذب في المستحيل العاد
كدعي معروف بالفقر او بالاعطية على خلافه اقرضه بايهاد فعدة واحدة
او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها غيره وبه جزم ابن القيس في الفواكه
البدنية وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعي عليه بلا او نعم حتى لو سكت
كان انكارا فتسمع الدية عليه الا ان يكون احراز اختيارا مستحقة بوجوب
تعلق القضاة بغيره على المعاملات ولو كان ما يدعيه منقول لا يثبت بالخصم
ذكر المدعي انه في يده بغير حق لاحتمال كونه مرهونا في يده او محبوسا باليمن
في يده وطلب المدعي احضاره ان امكن فعلى الخیر احضاره ليشارة اليه في
الدعي والشهادة والاستخلاف وذكر المدعي قيمته ان تغذر احضار العين
بان كان في نقلها مونة وان قلت ابن كمال محرابا لخراطة بهلاكها او غيبتها
لا يمثله حتى وان تغذر احضارها مع بقاها كرحى وصبرة طعام وقطيع
نعم ثبت القاضي امينة ليشارة اليها والا تكن باقية اكتفى المدعي بذلك
القمية وقالوا وادعي انه غضب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها تسمع بخلف
خصمه او يجبر على البيان در را بن ملك فله الواو ادعي عينا نا مختلفة الجنس
والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفي ذلك الاحمال على الصحيح وتقبل
بينه او يخلف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل على حدة لا يملكها
يصح دعي الغصب بالبيان فلان يصح الدا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل
في دعي السرقة بشرط ذكر القيمة ليجل كونها ايضا فاما في غيرها فلا شرط
عمادته وهذا كله في دعي العين لا الدين فلو ادعي قيمة شيء مستهلك اشترط
بيان جنسه ونوعه في الدعي والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضى واخلف

في بيان الذكورة والا نوتة في الدابة شرطه ابو الليث ايضا واخلف
في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا وتامة في العادة ويحوي
الا بدع لا بد من بيان مكانه اي مكان الا يدع به سوا كان له حملا ولا
في الحمل الغصب ان له حمل ومونة فلا بد لصحة الدعي من بيان ذلك لا حلا
له لا في غضب غير المشايخ بين غضب يوم غضبه على الظاهر عمادية ويشترط
التحذير في دعي الحغار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان الحغار
مشهورا خلا فالما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى
ذكر حرودها كما لو ادعي ثمن الحغار لا نه دعي الدين حقيقة خسر
ولا بد من ذكر بلدة هذا الدار ثم المحلة ثم السكة فينبغي بالاعم ثم الموضع
فالاخص كالسب ويكتفى بذكر ثلاثة فلو ذكر الرابع صح وادكره
وغلط فيه لا يلتفت لان المدعي يخلف فيه ثم انما ثبت ان غلط بقر
الشامد فضولين وذكر اسم اصحابها اي الحدود واسماء اشياهم ولا بد
من ذكر الحد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا والا اكتفى باسمه فخصم
المقصود وذكر انه اي والحغار في يده ليضير خصما ويرد عليه بغير
حق ان كان المدعي منقول لا للمر ولا تثبت يده في الحغار بتصلدها
بل لا بد من بيينة او علم قاض لا حقال تزويره ما خلا المنقول لاجابة
يده ثم ليس على اطلاقه بل اذا ادعي الحغار ملكا اما في دعي هذا
الغصب ودعي السرقة من ذي اليد فلا يقتصر ببيينة لان دعي
الفحل كما نفع على ذي اليد نفع على غيره ايضا برازية وذكر انه يطلب
به لتوقفه على طلبه ولا حقال رهنه او حليسه باليمن وبه اتفق
عن زيادة بغير حق فاحتمل لو كان ما يدعيه دينيا مكبلا او موزونا فذا
او غير ذكر وصفا لا نه لا يعرف له ولا بد في دعي المثليات من ذكر
الجنس والنوع والصفة والقدر وسبيل لوجوب فلو ادعي كرم
دينا عليه ولم يذكر سبيل لم تسمع واذا ذكر ففي مسلم انما له المطالبة
في مكان عيناه وفي خوفه وغصبه استهلاك في مكان الفرض ونحوه
فليحفظ ويسال القاضي المدعي عليه عن الدعي فيقول انه ادعي عليك كذا
فماذا تقول بعد صحتها والا تصدح لا يسال لعدم وجوب جوابه
فان اقر فيها وانكر فبرهن المدعي فقي عليه بلا طلب المدعي والبرهن
حكمة الحاكم بعد طلبه ان لا بد من طلبه ليعين جميع الدعاوى الا

عند الثاني في اربع على ما في النزاع قال واجموا على التخليف لا طلب
في دعوى الدين على الميت واذا قال المدعي عليه لا افروا ولا انكروا يستخلف
بل يجلس لمقر او ينكر ذلك ولو لم يسم السكوت بلا افة عند الثاني فلاصة
قال في البحر به افتيت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضا
انتهى ثم نقل عن البدايع الاشبه انه انكار فليس تخلف قدينا بتخلف
الحاكم لا نهما لو اصطالحا على ان يخلف عند قاض ويكون بريئا فهو باطل
لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عذره ليمين ولا تكون عند غير
القاضي ولو برهن عليه اي حقه فيقبل ولا يخلف ثانيا عند قاض بزازية
الا اذا كان خلفه الاول عنده فيكفي ذلك ونقل المصنف عن القينة ان
التخليف حق القاضي فالم يكن باستخلافه لم يقبل وكذا لو اصطالحا
ان للمدعي لو خلف فالحكم ضامن لطلب وحلف اي المدعي لم يقض الخصم
لان فيه تخيير الشرع واليمين لا ترد على مدع لحديث المينة على المدعي
لم يقض وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن حبان بل انكره
الراوي عني برهن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يخلف المدعي
انه مخي في الدعوى او على ان الشهود صادقون او محققون في الشهادة
لا يجيبه القاضي الى طلبته لان الخصم لا يخلف مرتين فكيف الشاهد
لان لفظ الشاهد عندنا يمين ولا يكره اليمين لا لنا امرنا بكرام الشهود
ولذا لو علم الشاهد ان القاضي يخلفه ويعمل بالمشوخ له الامتناع عن اداء
الشهادة لانه لا يلزمه بزازية وبينة الخارج في الملك المطلق ولو اكد
لم يكره له سبب اخو من بينة ذي اليد لان المدعي والبينة له بالحدوث بخلاف
للقدر بسبب كساج ونكاح فالبينة الذي لهما اجماعا كما سيجي وقضي
القاضي عليه بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضي حقيقة بقوله لا خلف
او حكما بان سكت وعلم انه من غير افة كمن وطئ شرا في الصحيح سراج
وعرض اليمين ثلاثا ثم القضا احوط وهل يشترط القضا على قول النكول
خلاف ولم اركنه ترجيحاً قاله المصنف قلت قدسنا انه يفترض القضا
فور الا في ثلاث قضى عليه بالنكول ثم اراد ان يخلف لا يلتفت اليه
والقضا على حاله ماض دس فليخت طر في القضا ثلاثا وعدها
في الاشياء سبعا بينة وقرار ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض
على المرجوح والسابع فزنية قاطعة كان ظهروا من دار خاليتها انسان

خاف بسكين منقوش يوم قد خطبوا فولا فراوه من لوجا خنجه اخذ
به اذ لا يميز احوا نه فاقته شك فيما يدعي عليه يمين ان برضى
خصمه ولا يخلف بخرا عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه الا خلفه
ان اكبر رايه ان المدعي يبطل خلفه والا بان عليه على طنه انه مخي
لا يخلف بزازية وتقبل البينة لو اقامتها وان قال قبل اليمين كالبينة
في سراج خلا فلما في شرح المجمع عن المحيط بعد يمين المدعي عليه كما تقبل
البينة بعد القضا بالنكول خاتمة عند العامة وهو الصحيح كقول شيخ
اليمين الفاجرة احي ان ترد من البينة الحادلة ولان اليمين كالتخلف
عن البينة فاذا اكل الاصل تنفي حكم الخلف كانه لم يوجد اصلا بخبر
ويظهر كونه باقامتها اي البينة لو ادعاه اي المال بلا سبب تخلف
اي المدعي ثم اقامها حتى يجث في يمينه وعليه الفتوى طلالا والخاتمة
خلا فلا طلاق الدلالة وان ادعاه بسبب تخلف انه لا دين عليه
ثم اقامها المدعي على السبب لا يظهر كونه لجواز انه وجد المقرض ثم حل
الا بزاو الا ايضا وعليه الفتوى فضولين وسراج وشمسي وغيرهم ولا
تخلف في نكاح النكح وهو ادعي ورجعة محررها هو ادعي بعد عده وفي
ابلا انكر احد ملأ بعد الدة واستبلا تدعيه الامة ولا يتاقي عكسه
لشوته باقراره ورق ونسب بان ادعي على مجهول انه قتل او ابنه
وبالحكس ولا عتاقة او مولا لادعاه الاعلى والاسفل وحدوثا
والفتوى على انه يخلف الذكر في الاشياء السبعة ومن عد هاتبة الخي
امومية الولد بالنسب والرق والحاصل ان الفتى به التخليف في الحمل
الا في الحدود ومنها حر قرظ ولعان فلا يمين اجماعا الا اذا تضمن حفا
بان علق عتق عبده بزنا نفسه فالعبد تخلفه فان نكل ثبت العتق
لا الزنا وكذا يستخلف السارق لاجل المال فان نكل فمرد ولم يقطع وان
اقر بها قطع وقالوا يستخلف في التعزير كما يسط في الدرر وفي الفصول
ادعي نكاحها خيله دفع يمينها ان قتر وج لا يخلف في الخاتمة لا
استخلاف في احدى وثلاثين مسألة الاشياء بحري في الاستخلاف
لا الخلف وفي على الاول بقوله فالوكيل والوكيل الوصر والمزالي واجب
الصغير ملك الا استخلاف فلو طلب يمين خصمه ولا يخلف احد منهم
الا اذا ادعي عليه العقد او صح اقراره على الاصيل فليس تخلف جنيته كالوكيل

بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله وفي الخلاصة كل موضع
لواقعة له فاذا انكر لم يتخلف الا في ثلاثة دكرها والصواب في
اربع وثلاثين لما مر عن الحاشية وزاد سنة اخرى البحر وزاد اربعة عشر
في تنوير البصائر حاشية الاشياء والظاهر ان المصنف لا يخلو حاشية
النظير لاوردتها كلها التخليف على فعل نفسه يكون على التباديل والقطع
بانه ليس كذلك والتخليف على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه
كذلك والتخليف على فعل غيره لعدم علمه بما فعل غير ظاهر اللهم الا اذا
كان فعل الغير شيئا يتصل به اي بالخلف وخرج عليه بقوله فان ادعى
مشتري العبد سرقة العبد او اباقة ولا ثبت ذلك بحلف البائع
على التباديل مع انه فعل الغير وانما صح باعتبار وجود تسليمه لهما
فخرج الى فعل نفسه تخلف على التباديل لا بها اكد وكذا سر مطلقا
بخلاف العكس من ادعى الزيلع وفي شرح الجمع عنه اذا قال المتكلم اعلم لي
بذلك ولو ادعى العلم حلف على التباديل كودع ادعى قبضه بها وخرج
على قوله وفعل غيره على العلم بقوله اذا ادعى كبر سبق الشراء على مثل
زيد ولا يمينه ويحلف حظه وهو يتكبر على العلم اي انه لا يعلم انه اشتراه
ففيه لما مر كذا اذا ادعى يينا او عينا على وارث اذا علم القاضى كونه
ميرا فانا واقره المدعى او برهن الخصم عليه ويحلف على العلم ولو ادعى ان
اي الدين والعين الوارث على غيره يحلف المدعى عليه على التباديل كونه
وشراذرا ويحلف بطرح القود اجماعا فان نكل فان كان في النفس
طبر حتى يقرر او يحلف وفيما دونه يقبض لان الاطراف خلقت وقايت
للنفس كالمال فيجري فيها التبادل خلافا لما قال المدعى في بنية تخلفه
في المصروف طلبت بيمين حظه لم يحلف خلافا لهما ولو خاضرة في مجلس الحكم
لم يحلف اتفاقا ولو عاينه عن المصروف اتفاقا لم يملك وقد روي في
الغنية بمدة السفر ويلحق القاضى في ملكه مسألة المتن فيما لا يسقط
بشيء كميلاتة يومه وبه يحلف من حظه ولو وصيها والمال
حقرا في ظاهر المذهب يعني بنفسه ثلاثة ايام في الصحيح وعن الثاني الى
مجلسه الثاني ووجه فان امتنع من اعطاء ذلك الكفيل لانه بنفسه
او امينه مقدار مدة التكفيل لئلا يغيبه لا ان يكون الخصم غريبا مسافرا
فلا لازم او يكفل الى انهما مجلس القاضى دفعا للصراحي لو علم وقت سفره

يكفل

يكفله البية وينظر في ربه او يستخير رفقاه لو انكر المدعى بزازية قال
لا يمينه لي وطلب بيمينه تخلفه القاضى ثم برهن على دعواه بعد اليمين
قبل ذلك البرهان عند الامام منه وكذا لو قال المدعى كل يمينه اخ
طباخي شهودا وقال اذا خلعت فانت بري من المال تخلفتم برهن
على الحق خاتمة وبه جزم في السراج كما مر ولا قيل لا يقبل قابله محل
كما في العمادية وعكسه اني الملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم ادفع
او قال الشاهد لا شهادة لي ثم شهد والامح القبول لجواز الفسحان ثم التذكر
كما في الدرر واقره المصنف المدعيون الا ايضا فانكر المدعى ذلك ولا يمينه
له على مدعاه وطلب بيمينه فقال المدعى اجعل حقني في الختم ثم استخلفني
له ذلك فنية واليمين بالله تعالى لحد ث من كان حالها فلحلف بالله
تعالى او ليدر وهو قول والله خزانة وظاهره انه لو حلفه بغيره لم يكن
يمينيا ولم اره صريحا بخلافه وعناق وان الخضم وعليه الفتوى
لنار خاتمة لان التخليف بها حرام خاتمة وقيل ان مست الضرورة
فوض الى القاضى به فنكل فقبض عليه بالمال لم ينفذ فضاوه على قول لا كره
كذا في خزانة المفتي وظاهره انه مخرج على قول لا كثر اما على القول
بالتخليف بها فتجبر نكوله ويقضى به ولا فلا فائدة بحروا عتده المص
قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال
ان شهد على السبب كالا قراض لا يهرق وان شهد على قيام الدين
يهرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام
المال لا يثبت لا حقا صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوصاية
للمشربلا في وقد تقدم ويخلط بذكر اوصافه تعالى وفيد به بعضهم
بها سقوما حطير واختيار فيه وفي صفته الى القاضى كيلا تنكر
اليمين فلو حلف بالله ونكل عن التخليف لا يقضى عليه به اي بالنكول
لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زيلع لا يستحق التخليف على السلم
برهان ولا مكان كذا في الحاوي فظاهر انه مباح وليس تخلف اليهودي بالله
الذي نزل التوراة على موسى والضرة اني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى
والمجوس بالله الذي خلق النار فخلط على كل محققه فلو اكتفى بالله
كالمسلم كفي اخيارا والوثني بالله تعالى لا نه لا يقر به وان عهد غيره
وجزم ابن الكمال بالدهرية لا ينفذونه تعالى قلت وعليه فيما اذا

انما الملبض فلو حلف
القاضى صح

يخلفون وبقى تخليف الآخر ان يقول له القاضي عليك عهد الله وشيأته
ان كان كذا وكذا اذا اوى براسه اى نعم صار حاضرا ولو اصر ايضا كذب له
ليجيب بخطر ان عرفه والافشا شارته ولو اعني ايضا فابواه او وصيه او من
نصبه القاضي شرح ومنا بنية ولا يخلفون في يوت عبادتهم كقولهم
دخرا لها بخروج الحلف القاضي في دعوى سبب يرتفع على الحاصل اى على صور
انكار المنكر ونسبه بقوله اى تبادر ما بينكما نكاح قائم ما بينكما بيع قائم
وما يجب عليك رده لو قائما او بدله لوها كذا وما مئى يان منك وقوله ان
متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق فيه له
ونشر على السبب اى بالله ما نكحت وما بعث خلافا للثاني نظر المدعى
عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقالة الا اذا ازم من الحلف على الحاصل
ترك النظر للمدعى فيحلف بالاجماع على السبب اى على صورة دعوى المدعى
كدعوى شفعة بلجار ونفقة متبوتة والخم لا يرأى ان يكونه شافيا
لصدق حلفه على الحاصل في معتقده فينظر المدعى فلت ومفاده انه
لا اعتنا بذهب المدعى عليه واما مذهب المدعى فبضيه خلاف والا وجه
ان لبالة القاضي هلا تعتقد وجوب شفعة الجوار ولا واعقده الحاصل
وكذا اى يحلف على السبب اجماعا في سبب يرتفع برافع بعد ثبوته
كعبد مسلم يدعى على تولاه عنقه لعدم تكرره وكمية ائمة ولو
سلمه والعبد الكافر فلتكررها بالحق حلفه ولا مما على الحاصل والحاصل
اعتبار الحاصل الا لضرر مدعى وسبب غير متكرر وصح هذا اليمين والصالح
منه حديث دبر عن اعراضكم باموالكم وقال الشهيد الا حذر من اليمين
الصاذقة والحب قال في البصرى ثابت بدليل حواز الحلف صاذقا ولا يحلف
المنكر بعد ابداله انه اسقط حقه وفيه بالهنا والصلح لان المدعى واسقط
اى يمين حضا بان قال بريت من الحلف او تركته عليه او وسببه لا يصح
وله التخليف بخلاف البراءة عن المال لان التخليف للمحكم براضية
وكذا اذا اشترى يمينه لم يحجر لعدم ركن البيع **فصل** اختلاف
حضه فظال حلفه مدعى عند حاكم او محكم وبرهن قبل والا فله
تخليفه دهر ولم ار ما لو قال انى قد حلفت بالطلاق انى لا احلف
فيحلف **باب** التحالف لما قدم يمين الواحد ذكر يمين الاثنين
اختلفا اى المتبايعان في قدر من او وضعه او جنسه او في قدر جميع حكم لمن

برهن

برهن لانه نود دعواه في الحجة وان برهنا فثبت الزيادة اذ البينات
للاشياء وان اختلفا فيهما اى الثمن والبيع جميعا قدم برهان البايح
لوا اختلاف في الثمن وبرهان المشتري لوبية البيع نظر لا ثبات الزيادة
وان عجز في الصور الثلاث عن البينة فان رضى كل عقالة الاخر فيهما وان لم
يرض واحد منهما بدعوى الاخر تخالف ما لم يكن فيه خيار فيفسخ ماله الخيار
ويلا يمين المشتري لانه البادي بالانكار وهذا لو كان بيع عين بدين
والا بان كان مقايضة او صرفا فهو مخير وقيل يبيع ابن ملك ويقبض
على النقي في الاصح ونسخ القاضي البيع بطلب حردا ما او طلبه ما ولا
بنة نسخ بالتحالف ولا يفسخ احد ما بل يفسخهما كروى من نكل منهما لزمه
دعوى الاخر بالهنا واصلة قوله صيا الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان
والسلعة قائمة بعينها تخالفا وترا د او مثلا كله لولا اختلاف في البذل
مقصودا فلو في ضمير شي كل اختلافهما في الرق فالقول للمشتري في اذ الرق
ولا تخالف كما لو اختلفا في وصف البيع كقوله اشترى ثوبه على انه كانا افجاز
وقال البايح لم اشترط فالقول للبايع ولا تخالف طهيرة وقيد باخلافا
في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرهما لانه لا يختل به قوام العقد
لحواجر وشرط رهن او خيار او ضمان وفتن بعض من والقول للمنكر
بيمينه وقال زفر الشافعي يتخالفان ولا تخالف اذا اختلفا
بعد هلاك المبيع او حروجه عن ملكه او تجميعه بما لا يرديه وحلف
المشتري لا اذا استهلكه في يد البايح غير المشتري وقال حمار
والشافعي يتخالفان ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو اثنى دينيا
فلو مقايضة تخالفا اجماعا لان المبيع كل منهما ويرد مثل الهلاك
او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بان قال
احد ما مادرا امم والاخر دناير تخالفا ولزم المشتري رد القيمة
مراج ولا تخالف احد ملاك بعضه او حروجه عن ملكه كحديث من مات
احد ما عند المشتري بعد قبضه ما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا
عند اى حنيغة رحمه الله تعالى لا ان يرض البايح بترك حصة الهالك
اصلا فحينئذ يتخالفان هذا على تحريم الحزب وصرف مشايخ حاكم
الا ستنشأ الى ثمن المشتري ولا في قدره بدل كتابه لعدم لزومها وقدر
راسمال بعد اقالة عقد السلم بل القول للمعيد وللسلم اليه ولا يعود السلم

وان اختلفا الى المتعاقبان في مقدار السلم بعد الاقالة ولا يثبت خلافهما
وعاد البيع لو كان كل من المبيع والتمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائعه بحكم
الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا يخالف خلافا للمحدث وان اختلفا الى
الزوجان في قدر المهر او جسنه فمضى لمن اقام البرهان وان برهنوا فللمرأة
اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج بان كان كفا لثته او اقل وان كان شاهدا
لها بان كان كفا لثتها او اكثر فبمينته اولى لا يثبت خلاف الظاهر وان كان
غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما فالثبات للاستواء ويجب مهر المثل على
الصحيح فان عجز عن البرهان تخالفا ولم يفسخ النكاح لتبعيته المهر بخلاف
المبيع ويبدأ بيمينه لان اول التسليمين عليه فيكون اول اليمينين عليه
ظهيرية وحكم بالتشديد اي يجعل مهر مثلهما حكما لسقوط اعتبار التسمية
بالتخالف فيقضى بقوله لو كان كفا لثته او اقل بقولها وكفا لثتها او اكثر
وبه لو بينهما اي يمينها تدعيه وتدعيه ولو اختلفا الى المورج والمستاجر في بدل
الاجارة او في قدر المدة قبل الاستيفاء المتفق عليه فاقتراد او بيمينين
للمستاجر لو اختلفا في البدل والمهر فبمينته المدة ولو برهنوا فاليمين
للمورج في البدل والمستاجر في المدة وبعده لا والقول للمستاجر لانه منكر
للزيادة ولو اختلفا بعد التملك من استيفاء البعض من المتفق
تخالفا وفسخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر لا تعقدها
ساعة فساعة فكل جزء كحد بخلاف المبيع وان اختلفا لزوجات
ولو حملوا كين او مكاتين او صغيرين تجامع اودمية مع مسلم قام
النكاح او لا في بيت لهما او لاحدهما خزانة الاكل لان العبرة للبدل
لكل من استاعمها ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة فالقول لكل واحد
منهما فيما صلح له مع يمينه الا اذا كان كل منهما بفعل او يبيع ما يصلح
للاخر فالقول له لتعارض الظاهرين دراهم وغيرها والقول له في الصلح
لما لا يها وما في يدها في يده والقول لدلي اليد ما يخص ظاهرها
اظهر من ظاهر وهو يد الاستعمال ولو اقاما بيمينته فيقضى بيمينته لانها
خارجة خانية والبيت للزوج الا ان يكون لها بينة تخروها لوليها وان
مات احدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصلح لهما فالقول في الحي
لغيرهما وقال الشافعي وما لك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال
الحسن البصري لكل لهما هي المسجة وعدة الخانية نسخة افوال ولو اجمعا

ملوكا ولو اجمعا ولو اجمعا ولو اجمعا ولو اجمعا ولو اجمعا ولو اجمعا
والحي في الموت لان بدل الحي اقوى ولا يد للميت اعتقت الامة والكاتبة
والمدبرة واختارت نفسها لما في البيت قبل العتيق فهو للرجل ما جله
قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفتها في الطلاق بخروجها طلقها
ومضت العدة فالمشكل للزوجة ولو رثته بعده لا لها صارت اجنبية
لا يد ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا لو ارثته اما لو اجمعا
وهي في العدة فالمشكل لها كانه لم يطلمها بدليل ارثها ولو اختلف
المورج والمستاجر في متاع البيت فالقول للمستاجر بيمينه وليس للمورج
الامانة من ثياب بدنه ولو اختلفت اسكابة وعطاري في الات لا لا لكمة
والا فاعطارت وهي في ايديهما في بينهما لا نظر لما يصلح لكل منهما ونمايه
في السراج رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلاما وعلى عنقه
درة وذلك يداه فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فادعاه
للمعروف باليسار وكذا كما يس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول
الذي هو على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل في اصاب المنزل رجلان
في سفينة هب اذ قيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحدهما يعرف
ببيع الدقيق والاخر بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه والسفينة
للمن يعرف انه ملاح علما بالظاهر ولو بينهما راكب واخر ممسك واخر حجة
والخمر بينهما وكلام يدفعونها في بينا لثلاثة اثلا حاولا شي للمادر رجل
بقود قطارا بل واخر راكبا على كل متاع للراكب فكلاهما واقفا
اجبره وان لا شيء عليهما فالراكب ما هو راكبه والباقي للمقاييد بخلاف
البقر والغنم وتمايه في خزانة الاكل **فصل** في دفع الرقاع
لما قدم ما يكون حضا ذكر من لا يكون قال ذو اليد اليد هذا الشيء المدعى به
مقبولا كان او عقارا او دعبه او اعاره او اجريته او رهنه زيدا الغائب
او عصبته منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكره العين قائمه لاهالكه
وقال لشهود غرقه باسمه وشرط محرم معرفته بوجهه ايطا فلو حلف
لا يعرف فلا يلا وهو لا يعرفه لا بوجهه لا بحيث ذكره الريلعي وفي الشريعة
عن خط الامانة المقدى عن البرازية ان الخويل لامة على قول محمدا نهي
فلحفظ ونسبه ابو يوسف ان عرف ذو اليد بلحيل لا تندفع وبه يؤخذ
ملتقى واخا في المختار وهذه خمسة كتابا لدعوى لان فيها اقوالا خمسة

علما كما بسط في الدرر لا لان صورها حشر عيني وغيره قلت وفيه نظر
اذ الحكم كذلك فو قال وكلتي صاحب محضه او اسكنني فيها ريدا الغائب
او سرقته منه او انتزعت منه او صل منه فوجدته سحرا وهي في يدي
مزارعة مزارية فالصور احد عشر قلت لكن الحق في المزارعة المزارعة
بالا جارة او الودعة قال فلا يراد على الخس وقد حررته في شرح
التنقي وان كان هالكا او قال الشهود او دعاه من لا تعرفه او اقره في
اليدين الخصومة كان قال ذوا ليد اثبتته او اثبتته من الغائب
اولم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعي غصبته
مني او قال سرق مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيجي حيث تدفع
وهو تدفع بالصدر الصحيح لا مزارية وقال ذوا ليد في الدفع او غصبه
فلان وبرهن عليه لا تدفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انتم
مكلى ثم قال في مجلسه انه ودعيه عندي او رهن من لان تدفع مع البرهان
على ما ذكره لو برهن المدعي على ما قلناه الا في جعله خصما ويحكم عليه بسبق
اقرار جميع الدفع مزارية وان قال المدعي اثبتته من فلان الغائب
وقال ذوا ليد ادع عليه فلان ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تدفع بلا
بينة دفعت للخصومة وان لم يبرهن لموافقهما ان اصل الملك للغائب
الا اذا قال اثبتته وكلتي بغصبه وبرهن وتصدق في الشك
ثم يبرر بالتسليم ليد يكون قضا على الغائب باقراره وهي عجيبة ثم تقتصر الله
وعندها على دعوى الشرا فبقا في فلان قال ذوا ليد ادع عليه غصبته
فلان الغائب برهن عليه ودم ذوا ليد ان هذا الغائب ودعه عنده ان
لنوافقهما ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقه
لا تدفع بدم ذوا ليد يدع ذلك الغائب شخصانا مزارية وفي شرح
الوهبانية للشربلاني لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعي لا جارة منه
لم يكن الثاني حقا للاول على الصحيح ولا مدعي رهن او شرا اما المشتري
فخصم لكل **فرد** قال للمدعي عليه في دفع يهدى الى المجلس الثاني
صغرى المدعي تخليف مدعي لا يدع على النبات درهم وله تخليف المدعي على
العلم وتعلمه في المزارية وكل ينقل امته فبرهنت انه اغتفها قبل
الدفع لا للتحقق بل لم يحضر المواعين ملك **باب دعوى الرجلين**
تقدم حجة خارج في ملك مطلق اى لم يذكر له سبب كما امر على حجة ذوا ليد

وان وقت احدهما فقط وقال ابو يوسف في الوقت الحق وشركته فيها
لو قال في دعواه هذا العبد لي غائب عنى منذ شهر وقال ذوا ليد لي منذ
سنة قضى للمدعي لان ما ذكره تاريخ غيبته لا ملك فلم يوجب التاريخ
من الطرافين ففرض بينية الحاج وقال ابو يوسف ففرض للموثر
ولو كان له الا ففرض ويثبت ان يقضى بقوله لا نه اوفق والى امر كل
في جامع الفضولين واقره المص ولو برهن خارجا على قضائه لما كان
برهنا في دعوى بكتاح سقط لتعذر الجمع لوجه ولومينه قضى به بينه
وعلى كل نصف المهر وورثان ميراث زوج واحد ولو ولد اثبت
السبب منهما وتما في الخلاصة وهي من صدقته اذ لم تكن في يد من كد
فلم يكن دخل من كدته ظاهرا اذ لم يورثا فان ادخا فالسابق الحق بهما
فلو ادخ احدهما ففى لوصدقته اولى ليد مزارية قلت وعلى ماس
عن الثاني يثبت اعتبار تاريخ احدهما ولم ار من يثبت على هذا فتأمل
ولو اقرت لمز لا حجة له ففى وان برهن الاخر قضى له ولو برهن احدهما
ففى له ثم برهن الاخر يقضى له الا اذا ثبت سقته لان البرهات
مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقض برهان خارج على ذى يد
ظهر بركاهه الا اذا ثبت سقته اى ان فلكه اسبق وان ذكر سبب الملك
بان برهنا على شراى من ذى اليد فلكل نصفه بنصفه لثمن ان شاؤ وتركه
الماخيز لتفريق الصفقة عليه وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما لم ياتخذ
الا حركه لا يفساخه بالقضا فلو قبله فله وهو لى ما ادعى شراى السابق
تاريخا ان ارجا ويرد البايع ما قبضه من الاخر اليه سراج وهو لى يدان لم
يورثا او ادخ احدهما او استوى تاريخهما ولو لدى وقت ان وقت ان وقت
احدهما فقط والحال انه لا يد لهما وان لم يورثا فقد مر ان كل نصفه بنصف
والشراى الحق من هبة وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يورثا واحده
الملك فالا سبق الحق لقوته لو ارثت احدهما فقط فالورثة اولى ولو اختلف
الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفقا واختلف التصحيح فيما يقسم
كالذراع والاصح ان كل مدعى الشراى لان الاستحقاق من قبيل الشيوخ القادر
لا الطارى هبة الدر والشراى للمهر سوا فنيصف وتزوج هي بنصف القيمة
وهو بنصف الثمن او يفسخ لما مر هذا اذ لم يورثا وارثا واستوى تاريخهما
فان سبق تاريخ احدهما كان احق قيد بالشراى لان التكا من هبة او رهن احد

اوصدة عمادته والشراد من النكاح المهر كما خذره في البحر فخطب الجامع
 فسمي استوى النكاح والشراد من اذعان الامة من رجل واحد ولا مرجح
 فتكون ملكا لو منكوحة للآخر فندبر ورهن مع قبض لغيره من هبة بلا عوض
 معه استخارنا ولو به في حقها ببيع انتهوا البيع ولو بوجه اقوى
 من الرهن ولو اعين معها استوي لهما لم يورثوا احد مالا سبق وان رهن
 خارجا على ملك مورخ ووديد على ملك مورخ اقدم ما سبق احق وارثا
 على شرا متفق تارخهما او مختلف عيني وكل يدعي شرا من رجل اخر او وقت
 احدهما فقط استويا ان تغدد البايع وان اتحد فذوالثبدا الوقت حق
 ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يفيد ملك بايعة ان لم يكن البيع في يد البايع
 وان شهدوا بيده فقولان بزيادة فان برهن خارج على الملك وودوا ليد
 على الشرا منه او برهنه على سبب ملك لا يتكرر كالكاح وما يتيه معناه
 كنسج لا يعاد وغزل فطن وحلب لبن وجز صوف وكحها ولو عند بايعة
 در فقه واليد احق من الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فغلا
 كغصب وود بية واخايرة وكحها في رواية دلا اذ كان سببا يتكرر كمن
 وغرس نسج خرد وزرع بر وكحها او اهل على اهل الحرة فهو للخارج لا لله
 الاصل وانما عدلنا عن حديث النكاح وان برهن كل من الخارجين او ذوى
 الايدي والخارج وذوى اليد عيني على الشرا من الآخر بلا وقت سقطا
 وترك الملك المدعي في يد من معه وقال محمد يقضي للخارج قلنا الاقدام
 على الشرا اقرار منه بالملك له ولو اثبتنا قبضتها ترا اتفاقا دمر
 ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكم
 ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلما اقام احد المدعيين شامدين والآخر اربعة
 فاما سوا في ذلك وكذا لا ترجح بزيادة العدالة لان اعتبار اصل العدالة
 اذ لا حد للاعدلية دار في يد اخر ادعى جل نصفها فخر كلها وبرهنه فقلنا
 ربعها والباقي للآخر بطريق المنازعة وهو ان النصف للمدعي الكل للآخر
 ثم استوفت شرا عتقها في النصف لآخر في نصف وقال لا الثلث له والباقي
 للثاني بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا والمسئلة من اثنين وقول
 الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا
 وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرامهم رسالة سبقات
 وجناية رقيق ويطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفصوليين ويطريق

المنازعة عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة واذا اوصى
 لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولا خرب نصف ذلك وبطريق عنده والمنازعة
 عندهما وهو خمس كما بسطه الربيعي والعيني وقامه في البحر والاصل عنده
 ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين او حصة شايخا فولية او محيل
 او لا حد ما شايخا وللآخر في الكل فمنازعة عنده مملكتي ثبتا على الشرا
 فولية فمنازعة فلا يحفظ ولو الدار في ايديهما في الثلث في نصف لا بالقضا
 ونصف به لا انه خارج ولو في يد ثلاثة زاد على احد منهم كلها وللآخر نصف
 واخر ثلثها وبرهنوا فثبتت عنده بالمنازعة وعندهما بالحوال وببائنه
 في الكافي ولو برهننا على نكاح دائنة في ايديهما او احداهما او غيرهما وارثا
 قضى لمن وافق سندها تاريخه بشاهدة الظاهر فلولم يورثا قضى لها الذي
 اليد ولها ان في ايديهما اولى ثالث وان لم يوافقهما بان خالف او اشكل
 فلها ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان يد احداهما قضى لهما له
 الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في اكثر الدار والمتفق فثبتت برهن احد
 الخارجين على الغصب من زيد والآخر على الود بية منه استويا لانهما بالخود
 نصير غصبا للنا سحر اربابا في اربع الشهادة والحدود والقصاص
 والقتل وجنيد فلولاد على مجهول الحال احرام لا انه عدي فانكر وقال
 انا حر الاصل فالقول له لنفسه بالاصل بالاصل واللا برحق من اخذ
 اكلم والراكب احق من اخذ الحمام ومن في السرج من رده يفر وذو حمله
 ان على كونه لهما لا انه اكثر نصرفا والخاص على السباط والمعلق به
 سوا الحاكم وراكب سرج كمن معه توجه طرفه مع الآخر لا مدتيه اخط
 لغير مشوقة لا بما ليست بثوب بخلاف جالس في ارباعا فيه بحيث لا يقض
 لها لاحتمال انها في يد غيرهما وهما علم انه ليس في يد غيرهما عيني الخابط
 لم جد وعه عليه او متصل به اتصال ترتيب بان تدخل انصاف لبائنه
 في لبنات الاخر ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى
 لا لا لته على انهما بينا معا وكذا سمى لك لا نه حينئذ يبنى مريعا لا
 لمن له اتصال ملا زقة او نقيذ ادخال او هراي كغضب وطبق يوضع على
 الخدوع بل يكون بين الجارين لو تنازعا ولا يختص به صاحب الهراوى بل صاحب
 الخدوع الواحد احق منه بخانية ولولا حد مملكتي وولالا اتصال
 فله في الاتصال وللآخر حق الوضع وقيل لذي الخدوع مطلقا وبائنه في العيني

للشوبم

وغيره واسحق المطالبة برفع جذوع وضعت تحته فلا يقط بارا
ولا صلح وعقود بيع وإجارة أشباه من أحكام السابق لا يعود في حفظ
ودعوتهم من ذلك فيها بيوت كثيرة كدعي بيوت منها في حق ساحتها
في بيوتها نصفين كالصديق بخلاف الشريك إذا تنازع فيه فإنه بقدر
بالأرض بقدر سقيتها برهنها أي الخارجات على يد كل منهما في أرض قضى
بيدهما فينصفها ولو برهن عليهما أي ليد أحدهما أو كان تصرف بينهما
بان لي أو بني وقضى بيده لوجود تصرفه أدعى الملك في الحال وشهد الشهود
أن هذا العين كان ملكه قبل أن يثبت في زمان حكم بتقاضيها لم يوجد
البرهان صريح بجبر عن نفسه أي يفضل ما يقول قال ناهر القول له لأنه
في يد نفسه كالبائع فإن قال أنا عبد فلان لعير ذي اليد كمن لا يعير
لا قراره بعدم يده ولو كبر وأدعى الحرية تسمع مع البرهان لما تقررت
التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى **باب دعوى النسب**
الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو أن يكون أصل العلق في ملك للدعي
ودعوة تحرير وهو خلافه والاول أقوى لسببه استنادها لوقت العلق
واقصر دعوة التحرير على الحال ويستفيض مسيحه ولدت لأقل من ستة أشهر
منذ بيعت فادعاه فادعاه البائع ثبت نسبه منه استنادا لعلوقه
في ملكه وبقي النسب على الخلف فيحق فيه التناقض إذا ثبت استناده
فصار أم ولده فينسخ البيع ويرد القرض ولكن إذا ادعى المشتري
قبله ثبت نسبه منه لوجود ملكه وإيتاها بقراره وقيل جمل على أنه
تكميلا واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معها مع ادعاه البائع أو جده
لأن دعوته تحرير والبائع استيلاء وكان أقوى كما مر وكذا يثبت
من البائع لو ادعاه بعد موت الأم بخلاف موته الولد لموات الأصل
ويأخذه البائع بعد موت ويسترد المشتري كل الشئ وفي الأصل
واعتاقها أي اعتاق المشتري الأم والولد يكونان في الحكم والتدبير
كالعتاق لأنه أيضا لا يخلو بالأبطال برده حصته اتفاقا ملتقى
وغيره وكذا حصتها أيضا على الصحيح من مذهب الإمام كما في القضاة
والبرهان ونقله في الدرر والمخ عن هذا أنه على خلاف ما في الموطأ
دعوى الموهبة إذا ادعاه بعد عتقها أو موتها ثبت منه وعليه إذا
لاكتفيا برده حصته وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق

انتهى فليحفظ ولو ولدت الأمة المذكورة لاكثر من خريتين تركت
البيع وصدقه المشتري ثبت النسب بتصدقته وهي أم ولده على الخفى
اللعوى كما حاكم لا مراه على الصلاح بقي لو ولدت فيما بين الأقل والأكثر
أن صدقه فحكمه كالولد لا احتمال العلق قبل بيعه ولا لا ملتقى ولو تنازعا
قال قول المشتري اتفاقا وكذا البينة عند الثاني خلافا للثالث
شربلا بينة وشرح مجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين لهما
لدون ستة أشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبه
بلا تصديق المشتري بأخ من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتريه
ثبت نسبه لكون العلق في محله ورد بيده لأن البيع يحفل بالنقص
وكذا الحكم لو كانت له ولدا ورهنه أو أجره أو كاتب لأم أو رهنها أو أجرها
أو زوجها ثم ادعاه فيثبت نسبه وترد هذه المضرفات بخلاف الاعتاق
كما مر بآج أحمد التوميني المولود من يعني عطا وولدا عنده واعتقه
المشتري ثم ادعى البائع الولد الآخر ثبت نسبه ما وبطل عتق المشتري
بامرفوقته وهو حرية الأصل لا نهما لأنها علقا في ملكه حتى لو اشتراها
حلي لم يبطل عتقه لأنها دعوة تنقضي عيني وغيره وجزم به المص
ثم قال وجيلة اسقاط دعوى البائع أنه ابن عبده فلان فلا تنسخ
دعواه أبدا بحجتي وقد فاده بقوله قال عمر وأحني معه أو مع غيره
عيني هو ابن ولي الغائب ثم قال هو ابني لم ابنه أبدا وإن وصليته حجة زيد
بقوته خلافا لما لا دلالة النسب لا يحتمل لنقص بعد ثبوته حتى لو صدقه
بعد تكديبه صح ولذا لو قال هذا الصبي الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح فيه
لأنه بعد الإقرار به لا يثبت في بالنفي فلا حاجة إلى الإقرار به ثانيا ولا
سهو في عبارة العادة كما من لا خسر ووكا فاده الشربلا في وهذا إذا
صدق الابن أما بدونه فلا إذا ادعاه الابن لبطل الإقرار بالابن لو أنكر
الابن الإقرار فبرهن عليه الابن وقيل ولما لا قرار بانه أخوه فلا
يقبل لأنه إقرار على الغير **باب** لو قال لست وارثه ثم ادعى
أنه وارثه وبين جهة الارث صح إذا التناقض في النسب عفو ولو ادعى
بنوة العم لم يبع ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن أنه أخوانى أنه يقبل
لشوق النسب بقراره ولا تسمع الأعلى خضم هو وارث أو دين أو ولد
أو موصى له ولو أخضر رجلا ليدعي عليه كخطا لبيته وهو مقربه أو لا

قوله
اليدم

فله اثبات نسبه بالمينة عند القاضي محضه ذلك الرجل ولو ادعى رقا
عن ابيه فلو اقربه امر بالدفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى لو جاحيا يملك
من الدافع والدافع على الاب ولو انكر قيل للابن بر من على موت ابيك وانك واثقه
ولا يميز والصحيح تخليفه على العلم بانه ابن قلات وانما مات ثم يكلف الاب
المينة بذلك ونماه في جامع الفضولين من الفصل الثاني والعشرين
ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فلو
حاربا فله الميراثه حلالا لا سلاما لا لكن تجزم ابن الكمال بانه يكون مسل لان
حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ قال زوج امرأة لصبي معها
مواثي من غيرها وقالت مواثي من غيره فلو ابناهما ان ادعيهما حارا لا فقه تفصيل
ابن كمال ويكفي لو غير معبر والى ان كان محبر فهو من صدقة لان قيام ايديها
وقرأتها في يدانها ولو ولدت امه اشتراها فاستغنت عزم الاب
قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم للتع وهو حر لانه مفرد وللخروج
من بطن امرأة معتمدا على ملك يمين او نكاح فنلذ منه ثم يستحق فلذا
قال وكذا الحكم لو ملكها سبيل خرباى سبب كان عيني فالوتر وحاصل
انما حرة فولدت له ثم استغنت غرمت قيمة ولده فان مات الولد
فقل الخصومة فلا شيء على ابيه لعدم المنع كما مر وادته له لانه حر الاصل
في حقه فبرته فان قتله ابوه او غيره وقبض الاب من ذنبه قدر قيمته
عزم الاب قيمته المستحق كما لو كان حيا ولو لم يقبض شيئا لشي عليه
وان قبض قل ثمنه بقدره عيني ورجع بها اي بالقيمة في الصورتين كما
يرجع بينهما ولو هلكه على بايعها وكذا لو استولدها الشري الثا
لكن الما يرجع المشتري الاول على البائع الاول ما ثبت فقط كما في الموا
وغيرها لا يعقد الذي اخذ منه المستحق للزومه باستيفائها فاعلم
في باب المراجعة والاستحقاق مع مسائل التناقض وعالمها مرتبة
منفرقات القضا ويحيز في الاقرار **فصل** التناقض في مواضع الحق
عقولا لا تتمع الدعوى على عزم ميت الا اذا ذهب جميع ماله لا جنى
وسله له فانها تتمع عليه كونه زائلا لا يجوز للمدعي عليه الانكار مع
علمه علم بالحق الا بد دعوى العيب ليبرهن فيتمكن من الرجوع في الوصي الذي
علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث دعوى بين علمية التحق
مبيع ودعوى ابق الاقرار لا جامع المينة الا في ربيع وكاله ووصاية واثبات

دين على ميت واستحقاق عين من مشرد ودعوى الابن لا تخلف حق
مجهول الابن ست اذا اتم القاضى وصى يقيم ومستوى وقف وفي هه
مجهول ودعوى سرقة وعصب سرقة وجبا نه نودع لا يخلف المدعي
اذا حلف المدعي بعبية الا في مسيلة في دعوى البحر قال وهو غريبة يجب
حفظها اشياء قلنت وهي ما لو قال المصوب منه لا كانت قيمة
تولى ما ية وقال القاضي لم ادر ولكنها لا تبلغ ما ية صدق بيمينه
والزيم بيمينه فلو لم يمين حلف على الزيادة ثم يحلف المصوب منه ايضا
اذ قيمته ما ية ولو ظهر خير القاضي بين اخذه او قيمته فليحفظ
والله اعلم **كتاب الاقرار** ما سبته
ان للدعي عليه ما منكر او مقر وهو اقر بخلية الصدق هو لوجه الانا
يقال قرائني اذا ثبت وشرعا اخبار بحق عليه للغير من وجه الشك
وجو قيد بعبية لا نه لو كان لنفسه يكون دعوى لا اقرار ثم فرع على
كل من الشبهتين فلو وجه الاول وهو الاخبار صح اقراره بما لم يملك للغير
ومق اقراره بملك الغير يكرمه تسليمه الى المقر اذ امككه برهنة من الزمان
لتفاده على نفسه ولو كان الشك في عدم وجود الملك وفي الاشياء
اقراره بملكه عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او توقفية
ثم شرائها او ورثها صارق وقفا فواحدة له بزمه ولا يصح اقراره
بطلاق وعتاق مكرها ولو انشا المص عدم التحلف وصح اقراره بالادو
يعين في يده والمسلم محمدا بنصف دار مشاعا والمرأة بالزوجية
من غير شهود ولو كان النشا المصح ولا تتم دعواه عليه ما نه اقر
له بشي معين بنا على الاقرار له بذلك به يفتي لانه اخبار جبر الكذب
حتى لو اقر كاد باليحل له لان الاقرار ليس سببا للملك نعم لو سلم بوضاه
كان ابتلا هبة وموا لوجه بزازة الا ان يقول بانه دعواه هو ملكي اقر
لي به او يقول لي هبة كذا وهكذا اقر به فليسمع اجماعا لانه لم يحل
الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار لم يحلف الفتوى انه لا يحلف
على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فليسمع عند
الخامة وللوجه الثاني وهو ان الشا لورد المقر له اقراره ثم قبل لا يصح
ولو كان اخبار المصح واما بعد الفتوى فلا يرتد باراد ولو اعاد المقر اقراره
فصدقه لزمه لانه افراد اخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل

شراء

عليه بنية قال في البدايع والاشبه فتولها ولا عقده ابن السخنة واخره
الشهيد لا في الملك الثالث به بالقرار لا يظهر في حق الرضا وال
المستملكة فلا يملكها المقر له ولا خيارا لملكها افر من كلف تقيظان
طابعا او عبدا او صبي او معتوه ما ذوق لهم ان اقر او بتجارة كقرار
تجوز تجرد وفود والاف بعد عتقه وتاييم ومعنى تجنون وسبحي السكران
ومر الكره بحق معلوم او مجهول صح لان جهالة المضرب لا تقصر الا اذا
بين سببا خضره لجهالة كبيع واجارة واسما جهالة المقر فخصي
كفوله لك على احدنا الف درهم لجهالة المقتضى عليه الا اذا جمع بين
نفسه وعنده فيصح وكذا تضر جهالة المقر له ان تحت كل واحد من
الناس على كذا والا فلا حذر هذين على كذا فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المدعى بحر ونقله في الدركين باختصار دخل كما بينه عري
زاده ولزمه بيان ما جهل كشيء حتى يبدى قيمة كفلس وجوزه لا يمالا
قيمة له كحبة حنطة وجلد ممتية وصبي حر له رجوع فلا يصح
والقول للمقر حلفه لا نه المحكر ان ادعى المقر له اكثر منه ولا بنية
ولا يصدق على قل من درهم على مال ومن التصايف فيضا في زكوة
في الاصح اختيار وقيل ان المقد فقير انصاف السرقة في مال عظيم
لو بنية من الذهب الفضة ومن خمس وعشرين من الابل لا يها في تصد
يؤخذ من حنطه ومن الضاب قيمة في غير مال الزكوة وسئل
نصب في اموال عظام ولو فسر بعري مال الزكوة اعتبر قيمتها كما مير
وفي دارهم ثلاثه وفي دارهم اونا ينرا وثياب كثيرة عشرة لا يها
اسم الجمع وكذا درهم على الحمد ولو فسر لزمه مائة وفي درهم
او درهم عظيم درهم والمخير الوزن المعتاد لا يحجة زيلعي وكذا
درهما احد عشر وكذا احد وعشرون لان نظيره بالواحد وعشرون
ولو ثلث بلا او واحد عشر اذ لا نظيره في الحمل على التكرار ومع فمانية
واحد وعشرون وان ربع مع الواو زيد الف ولو خمس زيد عشرة الف
ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يجبر نظيره
ابلا ولو قال له على اوله قبل فهو اقرار يدين لان على الا واحد قبلها
وصدق ان وصل به هو وود بجة لا نه يحفل بحازا وان فصل لا يصدق
لنقره بالسكوت عندى ومعى اوتى بيتى اوتى كيسى او صدق في اقرار

بلا مائة

بالا مائة معلما يعرف جميع مالى او مائة امك له او لمن مالى او د رامي
كذا فهو ممتية لا اقرار ولو غير يمين مالى او يمينى كان اقرارا بالشركة
فلا بد لصحة المية من التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف
للمقره الى ملكه كان هبة ولا يرد ما في يميني لا يها اضافة نسبية
لا ملك ولا الارض لى حدودها كذا لطفى فلان فانه هبة
وان لم يقبضه لا نه يدينه الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيلش شرط
قبضه مقرر الا اضافة نقد يرايد ليل قول لمصر اقرار لا خريعتين ولم يقبضه
كمن من المعلوم لكثير من الناس ان ملكه فهل يكون اقرارا او ملكا ينبغي
المثاني فيراعى فيه شرائط التملك فراحه قال لي عليك الف فقال
انزله او انتفده او احلني به او قضيتك اياه او ابرأتني منه او تصد
به على او هبتك لي واخنتك به على زيدا او خذ لك فهو اقرار له بها
لرجوع العتير اليها في كل ذلك عري زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لم يكرمه شيئا
لو ادعى الاستهزاء لم يصدق وبلا صغر مثلا تزني الخ وكذا نتجاس
او ما استقرضت من احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرارا
لعدم انصافه الى المذكور فكان كلاما مستندا والاصل ان كلما يصح جوابا
لا يتبدل بجوابا وما يصح لا يتبدل للبنا او يصح لما يجعل ابتدا
ليلا يكرمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو عسر
مستقل كقوله كان اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبدى هذا
او افتح لي باب دارى هذه او حصص لي دارى هذه او اسرج ذاتى هذه
او اعطني سرجها او طعامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار
والدابة كما في قال اليس عليك فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال
نعم لا وقيل نعم لان الاقرار يحل على العرف لا على دقائق العربية
كذا في الجوهر والفرق ان بلى جوابا لا يستفهم المنفى بالاثبات
ونعم جوابه بالنفى والايما بالراس من الناطق ليس باقرار بحال وعق
وطلاق وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف اقتنا ونسب واسلام
وكفر وامان كافر وشارة محرم لصيد والفسخ براسه في ادوات الحرب
والطلاق في انت طالق هكذا وشارة بثلاث اشارة الاشياء
ويزاد اليمن خلف لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه

واشارحت عمادة فخر بطلان اشارة الناطق الا في نسخ فليحفظ
وان اقر يد بن موحل وادعى المقر له حله لزمه الدين حاله عند الشافعي موحلا
بيمينه كاقراءه بعد يده انه لو حل وان استاجر منه فلا يصدق
في تأجيل ولا حاكم لا نه دعوى بلا حجة وحيلة يستحق المقر له فيها
بخلاف ما لو اقر بالدين السود فكذب في صفتها حيث يكونه ما اقر به
فقط لان السود موع ولا حل عارض لشوقه بالشرط والقول للمقر له النوع
ولم يكره العواض كاقراء الكفيل بدين موحل فان القول له في الاجل لشوقه
في كفاية الموحل بلا شرط وشراة امة مستغنية اقرار بالملك للبايع كقوب
في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء وقبول الودعة كحراة واعانة وكذا
والاستيلاء ولو لم يكل فكل ذلك اقرار عليك دي اليد فيمنع دعواه
لنفسه واخره بوكالة او وصاية للتناقض بخلافه بل يبره عن جميع
الدعوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقض ذكره في الدرر فيقبل الاقرار
ومحجه في الجامع خلافا لشيخه الركنانية وفق شارحها الشربلانية
ان قال يعني هذا كان اقرارا وان قال بتبنيح هذا لا يوجب مسئلة كتابته
وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه وله على ما يدرهم
كلها دراهم وكذا المكمل والموزون استخانة او في ما يه وتوب وما يه
وتوبان بغير الماية لانها مائة وفي ما يه وثلاثة اوتاب كلها شيا خلافا
لشافعي قلنا الا ثواب لم تذكر حرف الحظف فانصرف التفسير اليها
لا ستوايها في الحاجة اليه والاقرار بديانة في اصطبل بقره الدابة فقط
والاصل ان يصح ظر فان امكن نقله لزما والالزم للظرف فقط
خلافا لغيره وان لم يصح لزم الاول فقط كقوله درهم درهم درهم درهم قلت
ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزمناه ولو قال ثوب لزمه الثوب
ولم اره في غير ذلك ثم تدره خلقته وقضه جميعا وبسيف ختمه وحمله
وبضاه وبخلة نحاسية ببيت مزين ستور وسر العيدان والكسوة وبسر
في فوصفة او بطعام في جوارق او في سفينة او ثوب في منديل او في ثوب
يلزمه الطرف كالمظروف قد سأل من فوضه مثلا لا تدره الفضة
وبوها كقوب في عشرة وطعام في بيت فيلزم الطرف فقط اذا العشرة
لا تكون ظرفا لواحد عادة الخمسة في خمسة وعلى معنى على والضرب
خمس على المار والزمه درهم خمسة وعشرة ان عني مع كالمرة الطلاق

ومرد درهم الى عشرة اباين درهم الى عشرة تسعة لدخول الغاية الاولى
اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه بخلاف الثانية وما بين الحايطين
فلذا قال وفي له كحظية الى كرسية لزمنا جميعا الا قفيز لا نه الغاية
الثانية ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دراهم لا يبركه الدرهم
دراهم عند ابي حنيفة لما مر به في الامور ادى ما بين هذا الحايطة
ما بينهما فقط لما مر وصح الاقرار بالحل المحلل وجوده ودقته اي وقت
الاقرار بان تدر لدون نصف حول لومروية او لدون حول لومروية
لشوقه لشبه ولو لحل غير ادى ويقدر باد في مدة يتصور ذلك عنه
اهل الخبرة ريلعي كمن يدر الجوهر اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقبلها
لنقية الدواب ستة اشهر وصح له ان بين المقر شي صالح يتصور الحمل
كالارث والوصية كقوليات ابوه فورثه او وصى له به فلا يفيجور ولا
فلا يحا ياتي فان ولدته حيا لا قل من نصف حول هذا قره ما اقر
وان ولدت حين فلها نصفين ولو اقر بها ذكرا او لا خراشي فذلك
في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا فبدر لودته ذلك الوصي
والموت لعدم املية الخين وان فسر بما لا يتصور كسنة او بيع او اقراض
او اهرم الاقرار ولم يبين لها وحمل المهر على السيد صالح وبه قالت
الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر شي صالح
منه خفية كالا قراض ومن مبيع لان هذا المقر محلل لشوق الدين للصغير
في الجملة انشاه اقرشي على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار
اخيار فلا يقبل الخيار وان وصليته صدقه المقر له في الخيار يجبر بصدقه
الا اذا اقر بصدق مبيع وقطع بالخيار له فيصح باعتبار العقد اذا صدقه
او يرضى فلذا قال الا ان يكذب المقر له فلا يصح لانه منكر والقول له
كاقراره بدين بسبب كفاية على انه بالخيار في مدة ولو المدة طويلة او قصيرة
فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد ايضا بخلاف ما مر لا نه افعال
لا تقبل الخيار ريلعي لا مركبة الاقرار اقرارا حكما فانه كما يكون بالسأ
يكون بالبيان فلو قال للصكاك اكتب خطا اقر ادي بالف على واكتب بيع
داوي او طلاق امرا في صح كتمان لم يكتب وحل للصكاك ان يشهد الا في حل
او فود حذنة وقدمنا في الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين احد الورقة
اقر بالدين المدعي به على مورثه ومجده الباقي بدينه الدين كله يعني اذ في

ما ورثه به برهان و شرح مجمع وقيل حصته ولفظها ردعاً للضرر ولو
شهد هذا المزمع اقرار الدين كان على الميت قبيلت وهذا علم انه ليحل
لهحل الدين في نصيبه بجملة اقراره بل بقضا القاضي عليه باقراره فيلحق
هذه الزيادة دله شاهد على الف في مجلس واثبت رجلين آخرين في مجلس
الحرب لا بيان السبب لزم المالان الفان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو
اتخذ السبب او الشهود او شاهد على صك واهر حلا وافر عند الشهود ثم عند
القاضي وبعبارة ابن ملك والاصل ان المهر او التكرار المأعدي معهما كان
الثاني عين الاول او متكرراً فيروى في الشهود في بواطن ام موطنين فربما
مالان ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتماه في الحانية اقدم ادعى المقر
انه كاذب في الاقرار بحلف المقر ان المقر لم يكن كاذباً في اقراره عند الثاني
وبه يفتي دره وكذا الحكم جرى لو ادعى وارت المقر فيحلف وان كانت الدعي
على ورثة المقر فليمن عليهم بالعلم اما لا تعلم انه كان كاذباً بصد الشتر
باب الاستثناء ما فيها
في كونه بخير كالشرط وكونه هو عند ما تكلم بالباقي بعد التثنية باعتبار
الحاصل من مجموع التركيب وبقي باعتبار الاجزاء القابل له على عشرة الاثنية
له عبارتان مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول انبذله على سبعة
وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد التثنية بعد الاستثناء شرط فيه الاتصال
بالمستثنى منه لا يجوز ضم كتمس او سعال او اخذ في به يفتي في التثنية
لا يضر له التثنية والتاكيد كقولهم لك على الف درهم يا فلان المعتبر
بخلاف لك الف فاشهدوا الاكذ او نحوه مما بعده فاصلاً لان الاشهاد
يكون بعد تمام الاقرار فلم يجمع الاستثناء في استثنى بعض ما اقر به
صح استثناءه ولو لا اكثر عند لاكثر ولزمه الباقي ولو لم لا يقسم
هذا العبد لفلان الاثنية او تثنية صح على المذهب والاستثناء
المستغرق باطل ولو ما يقبل الرجوع كوصية لان استثناء الكل ليس
برجوع بل هو استثناء فاسد هو الصحيح حقه وهذا ان كان الاستثناء
بعين لفظ المصدر او مساويه كما ياتي وان بعينه كما يجيد اقرار الا هو لا
او الا سألها وغاها وراشدا ومثله شأى طوائف الا هو لا او لا زبيب
وعمرة وهند وهم الكل صح الاستثناء وكذا تلت ما في لزيد الا العا والنت
الحج فلا يستثنى شيئاً اذا الشرط اتمام النكاح حقيقة حتى لو طلقها

ستا الاربعاء ودفع ثلثان كاصح استثنى الكيل والوزن والمعدود الذي
لا تتفاوت احاده كالفلوس والجوز من درهم والدينار يكون المستثنى
القيمة استثنى فالتبوتها في الذمة فكانت كالتبني وان استغفرت
القيمة جميع ما اقر به لا يستغفره بخير المساوي بخلافه على دينار
الامانية درهم لا يستغفره بالمساوي فيبطل لانه استثنى الكل فخر
كمن في الجوهر وغيره على ما يراه درهم الا عشرة دنانير وقيمتها ما يراه
او اكثر لا يكرهه شي فيجوز واذا استثنى عدد من بينهما في الشك
كان الاقل محرراً بحوله على الف درهم الامانية درهم او حشرين درهما
فيلزمه تسعاً وثمانون وحقوق على الاصح بحر واذا كان المستثنى مجهولاً ثبت
الاكثر بحوله على ما يراه درهم الا شيئاً او لا قليلاً او لا بعض الزمة احل
وحسنون كوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل ولو وصل قراره
بان ستا الله او فلاق او علقه بشرط على خط لا يجازي كان متذاته
بغير بطل اقراره بقى لو ادعى المشية هل يصدق لم اراه وقدمنا في الطلاق
الحق لا فليكن الاقرار كذلك لتعلق حق العبد فانه المصروف مستثنى
البيت من الدار لا استثنى البينة مما يدخله بنها فكان ومثلاً واستثناء
الوصف لا يجوز وان قال بناوها في وعمرتها لك فكما قال لان الفرصة
هي البقعة لا البناحق لوقال واقرها لك كان له البنا ايضا لدخوله بنها
الا اذا قال بناوها لزيد والارض لعمرو فكما قال واستثناء فضل الخاتم
وتخلية البستان وطوق الخارية كالبناء فيامروان قال مكلف له على الف
من ثمن عبد ما قبضته الحيلة صفة عبد وقول سواها باقرارها منها
ذكره الخاوي فلا يخفى وعينه اي عين العبد وهو في المقر له فان سلم الى
المقر له الا الف والا لا عملاً بالصفة وان يجبر العبد لزمه الا الف مطلقاً
وصلام فضل وقوله ما قبضته لعمرو لا يجمع كقولهم من ثمن حمار
او خنزير او مال حمار او حرام مينة او م فيلزمه مطلقاً وان وصل لانه
رجوع الا اذا صدقه او اقام بيمينه فلا يكرهه ولو قال له على الف درهم
حرام او بافني لا زمة مطلقاً وصلام فضل لا خصال حله عند غيره ولو
قال زولا او باطلا لزمه ان كونه المقر له والا بان صدقه لا يكرهه
والا قرار بالبيع تلمية هي ان يلجيك ان تاتي امر باطنه على خلاف ظاهره
فانه على هذا التقصيل ان كونه لزم للبيع والا لا ولو قال له على الف درهم

زبوق ولم يذكر السبب في كماله على الاصح نحو لو قال له على الف من ثمن متاع
 او قرض وفي زبوق مثلاً لم يصدق مطلقاً انه رجوع ولو قال من غصب او
 دية ودية الا انها زبوق او بغير حجة صدق مطلقاً ومثل ام فضل وان قال
 ستوقه او رضا من كان وصل صدق وان فضل لا يناديهم بخلافه او صدق
 بميتهم في غصبته او او دية ميتهم بغير حجة ولا بينة وصدق في له
 على الف وثمن ثمن متاع مثلاً الا انه ينقص كذا اي درهم وزن خمسة
 لا وزن سبعة متصلاً وان فضل بلا ضرورة لا يصدق لصحة استئثار الله
 لا الوصف كالزينة ولو قال لا خرافة منك الفاد بجهة فذلك في يد
 بلا نقد وقال الا خرافة لم اخذ تمامي غصبا ضمن المقرة وراى بالخرق وهو
 سبيل الثقات وفي قوله انت اعطيتته ودية وقال الا خرافة غصبتته في
 لا يضمن بل القول له لا نكارة الثقات وفي هذا كان ودية او قرضاً في عندك
 فاخرته منك فقال للمقر له بل اخذه المقر له لوقايما والا فقيمتها لا قراء
 باليد لم يتم بالخرق منه وهو سبب الصفاء وصدق من قال اجرت فلا تفرج
 هذه او بغير هذا وركبه او لبسه او اعطاه ثوباً او سكنته بيتي ورده او خاط
 فلات ثوبه فلا يكره ان يقبضته منه وقال فلات بل ذلك لي بالقول المقرر
 استحساناً لان الثمن في الاجارة ضروريه بخلاف الودية هذا الف ودية
 فلات لا بد ودية فلات لا خلاف للاول وعلى المقرر الف مثله الثاني بخلاف
 هي فلات بل فلات بلا ذكر ايداع حتى لا يجب عليه شيء للثاني لا نه لم يقر ايداعه
 وهذا اذا كانت معينة ولما ان كانت غير معينة لزمه ايضاً كقولهم اخذت
 فلا فاما يده درهم ومانه دينار وكر حنطة لا بل فلا تفرج كل واحد منهما
 كله وان كانت بعينها ففي الاول وعليه الثاني مثلاً ولو كان المقر له ولها
 يلزمه اكثر مما قدره او افضل مما وصفه فحوله على الف درهم لا بل الفات
 او الف درهم جيد لا بل زبوق او عكسه ولو قال الدين الذي على
 فلات فلات او الف درهم الودية التي عند فلات هي فلات فلات
 اقرار له وحق القبض المقرر ولكن لو سلم الى المقر له بغير خلاصته لكنه
 مخالف لما مر انه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم وكذا قال
 في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين
 غاربية صح وان لم يقبله لم يصح قال المص وهو المذكور في علته المعترفات
 خلافاً للخلاصة فامل عند الفتوى **باب** أحوال المريض

اليدم

بغير

بغير مرض الموت وقد مر في طلاق المريض وسيجي في الوصايا اقراره
 بدين لا جبري نافذ من كل ماله ما بشر عمرو لو بعين فذلك الا اذا
 علم ملكه لا بد مرضه فيتقيد بالثالث ذكره المصنف منه فليحفظ واخر
 الارث عنه ودين الصحة مطلقاً وما لزمه في مرضه بسبب معروف
 بعينه او بعينه قائم قدم على ما اقر به في مرض موته ولو المقر له
 ودية الشاقي الكل سواء والسبب المعروف ما ليس ببيع ككنكاح مشاهد
 وانتلاف كذلك اي مشاهد والمريض له ان يقضي دين بعض الغرماء و
 بعض ولو كان كذلك اعطاه مهر واطفا لجره فلا يسلم لما الا في مسلمين
 اذا قضى ما استوفى من مرضه او نقد ثمن ما اشترى منه او مثله القيمة كما في
 البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقراره للمتهم بخلاف
 اعطاه المهر وكفه وما اذا لم يود حتمات فان البايع اسوة للغرماء في الثمن
 اذا لم تكن العين المبيعة فيه اي البايع فان كانت كان اولى واذا اقر
 المريض بدين كحاصبا وصل او فضل للا ستوا ولو اقر بدين ثم يود دية تحاصلا
 وبكسبه الودية اولى وابداه مديونه وهو مديون غير جائز ان لا يجوز
 ان كان اجنبياً وان كان وارثاً ولا يجوز مطلقاً سواء كان المريض مديوناً
 ام لا للمتهم وجب له صحة ان يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله
 لم يكن لي على هذا المطلوب شي يشمل الوارث وغير صحيح قضا لا ديانة فترفع
 به مطالبته لا سيما لمطالبة الاخرى حاوي الى المهر على الصحيح بزازية اي
 ظهوراً نه عليه غالباً بخلاف اقرار البنت في مرضها بان الشيء لفلان ملك
 الجاواي لاحق لي فيه او انه كان عندي غاربية فانه يصح ولا تسمع دعوى
 زوجها فيه كما بسطه في الاشياء قابلاً فاعتزم هذا التحريم فانه من غير
 كتابي وان اقر المريض بوارثه بمفرده او مع اجنبى بعين او دين بطل خلافاً
 للشافعي ولما جردت لا وصية لوارث ولا اقرار بدين الا ان يصدق
 بقيمة الورثة فلو لم يكن وارث اخر او اوصى لزوجته او هي وصت الوصية
 واما غيرهما فغيرت الكل فم افلا يحتاج لوصية سترى لانية وفي شرح
 الوصية اقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصدقه السلطان
 او بانيه وكذا لو وقف خلافاً لما رجمه الطوسي فليحفظ ولو كان ذلك اقراراً
 قبض دية او غصبه او رهنه وكذا ذلك عليه اي على وارثه او عدل
 وارثه او كاتبه لا يصح لوقوعه بولاه وكذا فعله ثم ابراهم مات جاز كل ذلك

ليس مع

لعدم مرض الموت ولومات المقر له ثم المريض وورثته المقر له من ورثة
المريض جازا قراره كما مره للاجنبي وسيجي عن الصيرفية بخلاف قرار
له اي لوارثه بوديعة مستملكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت دية
لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره والحاصل ان القرار للوارث موقوف
الاف في ثلاثة مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها
التفكيك لا حق قبل ابي او امي وهي الحيلة في ابر المريض وارثه ومنه
منه الشئ القليل في ملك ابي او امي كان عندي عامته ومنه لا حق في
وقامه فيها فيلخص اقرنيه اي في مرض موته لوارثه بوسيلة الحال
بشبهه الى الوارث فاذا مات يرد به نزارية وفي القنية نظرات
المريض نافذة بعد الموت والعبارة تكونه وارثا وقت الموت لا وقت
القرار فلو اقر لاجنه مثلاً ثم ولد له ثم اقرار لعدم ارثه الا اذا صار
وارثا وقت الموت بسبب جديد كالزوج وعقد الموالاة فيكون كما ذكره
يقوله فلو اقر لها اي لاجنبيه ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاجنه المحجوب
بكفر او ابن اذا زال محجبه باسلامه او بموت الابن فلا يصح لا في ارثه
بسبب قد تم لاحيد وخلاف البنت لها في مرضه والوصية لها ثم تزوجها
فلا يصح لان الوصية عليك بعد الموت وهي جديده وارثه اقرنيه
انه كان له على بنته الميته عشرة دراهم فداستوفيتها وله اي المقر
ان يتكذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في مرض
موتها بدین ثم مات قبله وترك منها وارثا صح الاقرار وقيل لا قاله
بيع صيرفية ولو اقر فيه لوارثه ولا جني بدین لم يصح خلافاً لمحمد
عماديه وان اقر لاجنبي بمجهول نسبه ثم اقر ببنته وصدقه وهون
الهل المضدق ثبت نسبه مستنداً لوقت الخلق واذا ثبت بطل
اقراره لما مر ولولم يثبت بان كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم
ثبوت النسب شرعياً لينة معزياً للبنا بيع ولو اقر لمرطلقها ثلاثاً
فبقي باينافيه اي في مرض موته فلها الاقل من الارث والديرو يدفع
حكم الاقرار لا يحكم الارث حتى لا تضير شريكة في اعيان التركة شرعاً لينة
وهذا اذا كانت في العدة وطلقها بسواها فان مضت الحدة جاز
لعدم التهمة عزمية وان طلقها بلاسواها فلا الميراث بالخامس
ولا يصح الاقرار لها بها وارثه اذ هو قارواً فله اكثر للشايخ لغيره

من كتاب الطلاق واذا اقر لغيره بحول النسب في مولده او في بلده
فيها وبما في السن بحيث يولد مثله مثله انه ابنه وصدقه الغلام
لوممير او لا لم يجز لصدقه كما مر وحديث ثبت نسبه ولو المقر
مريضاً واذا ثبت شارك الغلام الورثة فان انتفت هذه الشروط
يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كما لو اقر باخوة غيره كما مر
عن ابن ابي عمير كذا في الشرح لا ينفذ عند الفتوى وصح اقراره اي
المريض بالولد والوالدين قال في البرهان وان علياً قال المقدسي
وفي نظره قول الريلج اقرار بالجد او ابن لا يصح لا في حمله
النسب على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن وصح بالزوج
شروط حلومها عن زوج وعدته وخطوه اي المقر عن اخيه مثلاً واربع سواها
وصح بالمولى من جهة الخنقة ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره المقر
والمرأة صح اقرارها بالدين والزوج والمولى لا يصلح اقرار الانسان
على نفسه حجة لا على غيره قلت وما من صحة الاقرار بالام كلاب
مولد مشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي في فرايضه ان الاقرار
بالام لا يصح وكذا في ضوء الاسراج لان الانسان لا يابى الامهات
وفي حمله الزوجية على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة بطلان
فكانت كلاب فيلخص ولذا صح بالوالدان شهدت امرأة ولو قال باله
بتعين الولد اما بالنسب فبالفرش شمتي ولو معتدة تحدث ولا ذنبا
في حجة تامة كما مر في باب ثبوت النسب وصدقه الزوج ان كان لها
زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقاً ان لم تكن كذلك اي مرفوض ولا
معتدة او كانت مزوجة وادعت انه من غير كذا كذا لو ادعاه من لم يصد
في حقها لا يتصدق بها قلت بقي لولم يعرف لها زوج غيره لم ابرأ
ولا بد من تصديق مولد الا في الولد اذا كان لا يجبر عن نفسه لما مر انه
حينئذ كالمحتاج ولو كان المقر له عبداً لغيره اشترط تصديق مولده لان الحق
له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر له بالنسب لعدة بعد الموت
الا تصديق الزوج بعد موته خفية لا لقطع النكاح بموته ولهذا ليس
غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه تحمیل على غيره لم يقل من غير
ولاد كما في الدرر لفساده بلجد وابن الابن كما قال كالاخ والعلم والجد وابن
الابن لا يصح الاقرار به حتى غير الا يترهان ومنه اقرار اثنين كما مر

في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقه المقر عليه او الورثة وما
من اهل الصدق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اي المقر الاحكام من الحققة
والصانعة والارث اذا تصادقا عليه اي ذلك الاقرار لان اقراره بحجة
عليه ما فان لم يكن له اي هذا المقر وارث غيره مطلقا لا قرينا كذا في الارحام
ولا بعيدا لولي المولاة عتيق وغيره ورثته والا لان نسبهم لم يثبت فلا
يراجع الوارث المعروف والمراد غير الزوجين لان وجودهما غير مانع قاله
ابن الكمال ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه زيلعي وان
صدق المقر له كتابة البدايع لكن نقل المصنف عن شرح السراجية ان الصدق
يثبت النسب فلا يتفع الرجوع فليجزم عند الفتوى ومن مات ابوه فاقتر
بأخ شاركه في الارث فيستحق نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبهما فاقتر
ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلت نعم لو اقراره بالبرهان
قال الشافعية لان ما ادعي وجوده الى نفسه انتفى من أصله ولم اره
لا عتقا صريحا وظاهرا كلامهم نعم فليراجع وان ترك شخص اثنين
وله على اخر مائة فاقتر احداهما بقبض ابيه خمسين منها فلا شيء للمقر لان
اقراره ينصرف الى نصيبه وللآخر خمسون بعد حلفه انه لا يعلم ان ابا
نقض شرط المائة قاله الاكل قلت وكذا الحكم لو اقراره اباة قبض كل الدين
لكنه هنا يحلف في الخرم زيلعي **فصل** في مسائل شتى اقتر
الخبرة للكلفة بدلين لا خرف كذبها زوجها صح اقراره في حقه ايضا عند اخيصة
فتجلس المقر وتلازم وان نضر الزوج ومدة احدى المسائل الست الخ
من قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر لا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء
ويبينغي ان يخرج ايضا من كان في اجازة غير اقراره لا خرف بدلين فانه له حليمه
وان نضر المستلجم وهي واقعة الفتوى ولم نر كما صرح به وعندهما لا تصدق
في حق الزوج فلا تجلس ولا تلزم قلت ويبيغي ان يجوز على قوله
افنا وقضا لان الغالب ان لا يعلمها الا قراره او لبعض اقرائها بالتوصل
نذكرك الى منعها بالجلس عند عن زوجها كما وقف عليه مرارا جيزا بثلث
بالقضا كذا ذكره المص بمجولة النسب اقتر بالرق لانسان وصدة قرها المقر
ولها زوج واولاد منه اي الزوج وكذا بهار زوجها صح في حقه خاصته فولد علق
بجدا لا قراره في حق خلافا لمحمد لا في حقه يرد عليه انتفاض طلاقها
كما حققه في الترتيب لا يثبت وحق الاولاد وقرع على حقه بقوله فلا يطل

النكاح

النكاح وعلى حق الاولاد بقوله واولاد دخلت قبل الاقرار وما في بطنها
وفته اقراره لخصوم قبل اقرارها بالارق بمجاول النسب حرر عبده ثم اقر
بالرق لانسان وصدق المقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال الحق
فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له وارث يستحق النكاح
والا فيرث الكل والباقي كما في وشربلا لينة المقر له فان مات المقر
ثم العتيق فوارثه لعصبة المقر ولو جنى هذا العتيق سجنه جنايته لانه
لا عاقلة له ولو جنى عليه بغيره دفن العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان
حرية بالظاهر وهو يصح للدفع لا للاستحقاق قال رجل لا خرف عليك
الف فقال في جوابه الصدق او الحق او اليقين او نكر كقولك خطا وكوه او كره
لعظ الحق او الصدق كقول الحق الحق او الصدق اتصدق او حقا حقا
وكوه لو قرن بها البر كقول البر كقول البرحق او الحق بالحق فاقتر
ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يمين لا يكون اقرارا لانه
كلام تام بخلاف ما رلانه لا يصح للابتداء فخل جوابا لانه قال
ادعيت الحق الى اخره قال لامته يا ساذقة يا زانية يا مجنونة يا ابله
او قال هذه الساذقة فقلت كذا او يا عيا فوجد بها واحد منها
اي من هذه العيوب لا ترد به لانه نداء وشتم لا اخبار بخلاف هذه ساذقة
او هذه ابله او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحد لانه اخبار وهو التحقيق
الوصف بخلاف باطابق وهذه المطلقة فقلت كذا حيث نطق امرأته
لممكنه من ثباته شرعا فخل ايجابا لكون صادقا بخلاف الاول
د هذا اقرار السكوت بطريق محظور اي ممنوع محرم صحيح في كل حق فلو اقر
بمؤد اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة بضم السرقة كالبسطة سدا
افندي في باب حد الشرب لا فيما يقبل الرجوع كالسرة وحد الزنا وشرب
الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكره لا بغيره بل هو كالاغما الا في سقوط
القضا وقامه في احكامات الاشياء المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره
لما تقر له برتد بالرد الا في ست على ما هنا تبعا لاشياء الاقرار بالحرية
والنسب وولا العتاقة والوقوف في الاساقف لو وقف على رجل فقيله ثم رده
لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد والطلاق والرق فكلها لا ترتد ويراد المراد
بزازية والنكاح كما في متفرقات فضا البر ومائة مائة واستثنى في مسئلة
من الابراء وما ابرأ الكفيل لا يرتد وابرأ المديون بعد قوله ابرأني فابراه

لا يرتد بالرد ولا يشترط لعمدة الرد مجلس الا براه خلاف والضايف ان ما فيه عليك ما من وجه يقبل الرد والا فلا كابطال شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليحفظ صاحب احد الورثة وراثة ابراهيم وقال لم يبق الحق من تركه الا عند الوصي او قبضت الجميع وكذا ذلك ثم ظاهر في يد وصيه من التركة شي لم يكن وقت الصلح وتحققه لستم دعوى حصته منه على الاصح صلح البرازية ولا تناقض لحد قوله لم يبق لي شي اي تمام قبضته على ان الا برأعي الاعيان باطل وحينئذ فالوجه عدم صحة البراة كالفاد ان الشحنة واعتمدها الشرع لا يوجب صحة في الصلح اقرار رجل بمال في صك واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به فرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك البينة تقبل وان كان تناقضا لا ينافي في مقتضى هذا الاقرار شرح ومتبانية قلت وحرد شارحا الشرع لا ياتي به لا يعني بهذا الفرع لانه لا غدر لنا قرعنا بينه ان يقال بانه يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفقوى في هذه وكذا انتهى قلت وبه خرم الم في امر فند راق بعد الدخول من منا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر بالدخول ونصف بالقرار اقرار للشرط له الربيع او بعضه انه اي ربيع الوقف يستحقه فلان دونه صح وسقط حصه ولو كانت لوقف بخلافه ولو جعله غيره او اسقطه لا حرج يصح وكذا المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهذا في الساقط لا يعود فراجع الفصل لمرفوعه الى لقاضي لا يواخذ تراخيها بما كان فيها من اقرار وتناقص لما قدمنا في القضا انه لا يواخذ بما فيها الا اذا اقر بالقطعة صريحا قال له على ان في علم او فاعلم او احبوا ظن لا شيء عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هي عرفانهم لوقال قد علمت لزمه اتفاقا قال عضينا من فلات القائم قال كذا عشرة النفس وادعى الخاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عر به في الجمع وقال شارحه اي المصوب مغنا نه وجهه غصبا لزمه الالف كلها والزمه زفر بعشرها قلنا هذا الصلح يستعمل في الواحد والظاهر انه يحجر بفعله دون غيره فيكون قوله كذا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصبتاه كلنا صح اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد قال رجل ادعى اني سلبت ماله لربيد بن عمرو بل ليكر فالتفت للاول

وليس

وليس اخيره شي وقال زفر لكل ثلث وليس للابن شي قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به للاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعد الثاني بها بخلاف الدين لقاعدة من لكل الكل من الجمع **فرد** اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على فتي المصنف ثم تبين عدم الوقوع لم يبق يعني ديانة قنية اقرار الكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فانفق بعضهم بصحته ظهريته الا قرار بشي محال وبالدن بعد لا يرا منه باطل ولو لم ير بعد هبتها له على الاشبه نعم لو ادعى دينا بسبب حدث بعد الا براه العام وانه اقر به بزمه ذكره المصنف في فتاويه قلت ومفاده انه لو اقر بشي الدين ايضا تحكه كالاول وهي واقعة الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسألة اسناد النازل النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة ثمة وتمامه في الاشباه وفي الوصائية

واسناد بيع فيه للصحة اقبلت ، وفي القبض من ثلث الترات يقدر ، اقر به المثل في ضعف موته ، فبينة الايهاب من قبل شهد ، وليس بلا تشهد مقرا بعدة ، ولو قال لا تخبر بخلف لي سطر ، ومن قال ملكي هذا الذي كان منيا ، ومن قال هذا ملكك ذافو منظر ، ومن قال لا أعوى لي اليوم غدا ، فمن يدعي من بعد منها فليس له

كتاب الصلح

من استتبه ان انكار المقر سبب المحضومة المستدعية للصلح هو لغة اسم من المصلحة وشرعا عقد يرفع المنازعة التراجع ويقطع المحضومة ركنه الا حجاب مطلقا او قبول فيما يتعين اما في ما لا يتعين كالدرامات فيتم بلا قبول عناية وسيجي شرط العقل لا البلوغ والحرية فصح من صبي ما دون اذ غرضه عرض بين وصح من بعد ما دون ومكاتب لوفيه تقع وشرطه ايضا كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الا غيبا عنه ولو كان غير مال كالقبض من الغنم معلوما كان المصلحة عنه او مجهولا لا يصح للمصالح عنه محالا يجوز الاعتيض عنه وبينه بقوله كحق شفعة وحرق ذف وكفاية بنفسه ويبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لا يجوزناو شره بطلان وطلب الصلح كان على القبول من المدعى عليه ان كان المدعى محالا يتعين بالتعين

كالدرهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الاسقاط للبعض وهو يتم
بالمسقط وان كان مما يتعين بالتعيين فلا بد من قبول المدعي عليه
لان ما كان يبيع بحره وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى ودفع الملك في صلح
غيره وعنه لو مفرا ولو صحيح مع اقراره وسقوط اوائله لا ولا حكمه
كبيع ان وقع غير مال بماله وحيد فجزى فيه احكام البيع كالشفعة
والرعيب وخيار روية وشرط ويفسده جهالة البدل المصلح عليه
لا جهالة المصلح عنه لا نه يسقط وتشرط القدرة على تسليم البدل
وما استحق من المدعي المصلح عنه يرد للمدعي حصته من العوض اي البدل
ان كلاكلا او بعضا فبعضا وما استحق من البدل يرجع للمدعي حصته من ذلك
كما ذكرنا لا نه معارضة وهلاكها وحكمه كالاجارة ان وقع الصلح عن
مال بمفعة كخدمة عبد وسكن دار بشرط الوقتية فيه اخرج اليه الا
كبيع ثوب ويبطل بوقوعه ما دهملا كالحل في المدة وكذا لو وقع عن منفعة
بمال او منفعة عن جنس اخر ان كان له حكم الاجارة والجران اي
الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي وفدا عين وقطع ترافع في
حق الآخر وحيد فلا شفعة في صلح عن دار مع احد ما اي مع سكوت
او انكار لكن للتشيع ان يقوم مقام المدعي فيدلي بحجة فان كان للمدعي
بينة اقامها السقيع عليه واخذ الدار بالشفعة لا نه باقاعة البينة
تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له بينة فحلف المدعي
عليه فنكحل شره بلائمة ويجب في صلح وقع عليها باحد ما او باقرار
لان للمدعي يأخذ من المال فيواخذ بركة وما استحق من المدعي رد للمدعي
حصته من العوض وجمع بالخصوصية فيه فيخاصم المستحق فلو العوض
وملأ استحق من البدل يرجع الى الدعوى في كله او بعضه مثلا اذا لم يقع
الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجوع بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان
افداه على المبالغة اقرار بالكتابة عيني وغيره وملاك البدل كلاك
او بعضا قبل التسليم له اي المدعي كما ستحقيقة كذلك في الفضيلين
اي مع اقرار او مع سكوت وانكار وهذا لو البدل مما يتعين واللام يبطل بل
يرجع بشك عيني صلح عن كذا نسخ المتن والشرح وصوابه على شخص
ما يدعيه اي عين يدعيها لجراره في الدين كما سيجي فلو ادعى عليه دارا صلح
على بيت معلوم منها فله من غير صلح فاستان في لم يبيع لان ما يتضمن من

عين حقه وحيله صفة ما ذكر بقوله الا بزيادة شئ او كسوة درهم
في البدل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويجوز به الا بزيادة عن دعوى
الباقى لكن ظاهر الرواية الصفة مطلقا شره بلائمة ومشي عليه في
الاختيار وعنه في الغريبة للبرازنية وفي الخلاصة للشيخ الاسلام
وجعلها في المتن رواية ابن سماعه وقولهم الا بزيادة عن اعيان باطل
مكتناه بطل الا بزيادة عن دعوى الاعيان ولم يصير ملكا للمدعي عليه ولذا
لو ظهر ثبوت الاعيان حله اخذها لكن لا تسمع دعواه في الحكم ولما
المصلح على بعض الدين فيصح ويبرى عن دعوى الباقي فضلا لا بزيادة
فلذا لو ظهر من اخذه فاستان في ولا نه في احكام الدين من الاشياء
وقد حققته في شرح المتن صرح الصلح عن دعوى المال مطلقا ولو
باقرار ومنفعة وعن دعوى للشفعة ولو بمنفعة من جنس اخر وعن دعوى
الرق وكان عتقا على مال وثبت الولاء ولو باقرار او الا لا بزيادة
دره قلة ولا يعود بالبيعة رقيقا وكذا في كل موضع اقام بينة بعد
الصلح لا يستحق المدعي لا نه يأخذ البدل باختياره ترك بايعا فليحفظ
وعن دعوى الزوج الدكاح على غير مزرعة وكان خلعا ولا يطيب لو
مبطلا ويجد لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعته المرأة فصالها لم يصح
وقاية ونقاية ودره وملنقى ومحمد في المجتبي والاخبار في صحة
في درر البخاري وان قتل العبد الماذون له رجلا علم بخبر صلحه عن نفسه
لا نه ليس من التجارة فلم يلزم الولي لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبدل
بعد عتقه وان قتل عبدا اي الماذون رجلا علم بصلحه الماذون عنه جاز
لا نه من تجارته والماذون كالحرج والصلح عن المخصوص المالك على اكثر
من قيمته قبل الفضا بالقيمة جاز كصلحه بعرض ولا تقتل بينة الفا
بعده اي الصلح على ان قيمته اقل مما صلح عليه ولا رجوع للعاصب على
المخصوص منه بشئ لو تضاد قايده انما اقل تحروا عتق مؤسدا
عبدا مشتركا فصالح المورس الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز
لا نه مقدر شره انبطل الفضل لثقة قدا كالمصلح في السيلة الا على اكثر من
قيمة المخصوص كجد الفضا بالقيمة قايده لا يجوز لان تقدير الفاضل كاستاج
وكذا الصلح بعرض وان كانت القيمة اكثر من قيمة المخصوص تلف لعدم
الربا وصرح في الجناية العدم مطلقا ولو في نفس مع اقراره باكثر من الدين الا ان

او باقل لعدم الرتبة الخطا كذلك لا تقع الزيادة لان الرتبة في الخطا
مقدرة حتى لو صالح بغيره كما يرام كيف كان بشرط المجلس لا يكون
دينا بدین و تعیین القاضی احدا كما يصير غيره بمجلس اخر ولو صالح عالم
فسد فتلزم الرتبة في الخطا ويسقط المورد لعدم ما يرجع اليه اختيار
وكل زید عمر و بالصلح من دم عملا وعلى بعضه بل يدعيه على اخيه
من وكيل وموزون لزم بدله للوكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيها
الا ان تضمنه الوكيل فهو اخذ بضمائه كما لو وقع الصلح من الوكيل
عن مال بمال عن اقراره فيلزم الوكيل لانه حينئذ تبين اما اذا كان عن
انكاح يلزم الوكيل بطلان اخر ودمه صلح عنه فلولي بلا امره ارضى للمال
لو اضا ف الصلح الى ماله او قال على هذا وكذا وسلم المارح وصار تبرعا في الكل الا
لذا ضمن بامر عزمي زاده ولا يسلم في الصورة الا انه هو متوقف فان جاز
للمدعي عليه جاز ولزمه البذل والابطال والخلع في جميع ما ذكرناه من
الاحكام الخمسة كالصلح ادعى تقضية ارض ولا تبينة له فضاحه المنكر لقطع
الخصومة جاز وطاب له البذل لو صادف في دعواه وقيل قابله صاحب
الاجناس لا يطيب لانه بيع معين وبيع الوقف لا يبيع كل صلح بعد صلح فالتا
باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحالة والصلح بعد الشراء
والاصل ان كل عقد اعيد في الثاني باطلا الا في ثلث مذكورة في بيع الاشياء
والكفالة والشراء والاحارة فلتراجع اقام المدعي عليه تبينة بعد الصلح
عن انكار ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس قبل فلان قال قبله فاضر على
الصحة ولو قال المدعي بعده ما كان في قبله قبل المدعي عليه حق بطل الصلح
نحو قول المصنف وهو بقيد طلاق العادة ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو
ادعى الملك بجهة اخرى لم يبطل بغيره والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح
ومن الباطلة كل الفاسدة ما يمكن تصحيحها بغيره وحديث الاشياء ان الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد الا في دعوى مجهول فحائز فليحفظه
وقيل اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فيصح الصلح
مع بطلان الدعوى كما اعتقده صدر الشريعة اخرا لبيان اوجه ابطال
وغیره فی باب الاستحقاق كما مر في وجهه وضح الصلح عن دعوى حق الشراء
وحق الشفعة وحق الجذوع على الاصل صحت الاصل انه متى توجهت اليه بين
نحو الشخص في الحق كان فاقته في اليمين بدراهم جاز حتى في دعوى

التعزير

التعزير بجنتي بخلاف دعوى حرد ونسب ودم الصلح ان كان تعني المعاوضة
بان كان ديناً بدین بقبض بقبضها اي يفسخ المضاعف ان كان لا يفسخها
اي المعاوضة بل يعني استيفاء البعوض واسقاط البعض فلا يفسخ اقاله
ولا يفسخه لان الساقط لا يعود ثبوتية وصير فنية فليحفظ ولو صالح عن
دعوى ار على سكن بيت منها ابدا او صلح على دراهم الى الحصاد او صلح
مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يفسخ الصلح في الصور الثلاث شرعية
في عدم دعوى الهلاك لانه لو ادعى عليه وطلبه قبل اليمين صح به فبقي
خاتبة ويصح الصلح بعد حلف المدعي عليه دفعا للزاع بقائه التينة
ولو برهن المدعي به على اصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال اليتيم
على انكار اذا صلح على بعضه ثم وجد التينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاذا
تقبل ولو طلب عينه لا يحلف اشياء وقيل لا جزم بالاول في الاشياء والثا
في السراجه وحكامها في الفينة مقدما للاول طلب الصلح والامسرا
عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم للتأخر
والاول اصح بزيادة بخلاف طلب الصلح عن المال والا برهن المال فانه اقرار
اشياء صلح عن دين او عين وظهر عدمه اقرارا لغير الصلح ويرد مال
اشياء ودمه **فصل** في دعوى الدين الصلح الواقع على بعض حرجس
ماله عليه من دين او عصب خذ لبعض حرجه وحط لباقيه لا معاوضة للمرئ
وحينئذ صلح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن الف حاد عليه ما يتطالع
او على الف موجد وعن الف جيا د على ما تيه زئوف ولا يصح عن دراهم على ما
موجلة لعدم الجش فكان صرفا فلم يجز نسبة او عن الف موجد على نصفه
حالا الا بصلح المولى كما تبين فيجوز زيلج او عن الف سود على نصفه ايضا
والاصل ان الاحسان ان وجب من الدين فاسقاطا وان منما معاوضة
قال لغريمه اد الى خمسة اية عدم الف في عليك على انك برى من نصف
الباقى فقبل وادى فيه برى وان لم يودى في ذلك في الغد عاده بينه كما كان
لفوات التقييد بالشرط وجوهها خمسة احدها هذا والثاني ان لم يوقت
بالخدم بعد لانه انما يطلق والثالث وكذا لو صالحه من ماله على نصفه
بدفعه اليه غدا او مكرى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل
علته كان الامر كالوجه الاول كما قاله لانه صرح بالتقيد والرابع
فان ابراه عن نصفه على انه يعطيه ما بقي غدا فهو برى ادى الباقي في الغد

٤٠

اولا لبدانة بالابرار لما نقر ان تعليقة بالشرط صريحا باطلا لانه عليك
وان قال المديون لاخر سلا لا اتركك بملك حتى توخره عني او خط عني
فقط لا ابرار لا تجزوا لخط صرح لانه ليس بكم عليه ولو اعلن ما قاله سلا
الخدمه الكل للحال ولو ادعى الفاد وجهد فقال اقر لي لها على ان احط منها
جاز بخلاف على ان اعطيك ما يه لا بها رشوة ولو قال ان اقرت لي
حطت لك مهاماته فاقصرص الاقرار لا لخط مجتبي الدين المشترك
بسبب متحد كمن مبيع ببيع صفقة واحدة او دين موزون او قيمة مستهلك
مشرك اذ اقتض احد مما شياعته شراكه الاخرية ان ساء او اتبع
الغريم كما ياتي وحيد فلو صالح احد مما عن نصيبه على ثوب وعلى خلاف
جلس الدين هذا الشريك الاخر نصفه الا ان يضمن له ربع اصل الدين فلا
حق له في الثوب ولو لم يصالح بل اشترى بنصفه شياعته شريكه الربع
نقصه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه في جميع ما مر لبقا حقه في
واذا ابرار الشريكين لغريم عن نصيبه لا يرجع لانه اطلاق لا يقتض
وكذا الحكم ان كان للمديون على احد مما دين قبل وجوبه بينهما عليه
حتى وقت المقاصة بدينه السابق لانه فاض لا قابض ولو ابرار الشريك
المديون عن البعض فسخ الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل
نصيبه مع عند الثاني والقسم لا سيجار بنصيبه قبض لا التزوج
والصلح عن خباية عدد وحيلة لخصاصه ما قبضه ان يهبه الغريم قد مر
ثم يريه او يبيعه به كفا من غير مثالا ثم يريه ملقط وغيره ومرت
في الشركة صالح احد ربه سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال فان
اجازه الشريك الاخر فقد علم ما وان رده رد لان فيه قسمة الدين قبل
قبضه وانه باطل بغير لو كانا شريكين مفاوضة جاز مطلقا فخر
في الخارج اخرج الورثة اخدمهم عن الشركة وما
عرض او هي عقار عيال اعطوه له او اخرجوه عن شركة هي ذهب بفضة
دفعوها له او على العكس او عن نقدين من مباح في الكل صرفا للجلس بخلاف
جلسه قل ما اعطوه او اكثر لكنه بشرط القابض فيما هو صرف وفي اخره
عن نقدين وغيرهما باحد النقدين لا يصح الا ان يكون ما على الكثر من
حصته من ذلك للجلس فخر اعر الربا ولا بد من حضور النقدين عند الصلح
وعلم بقدر نصيبه شر بلا لينة وحلا لينة ولو جرض جاز مطلقا لعدم الربا

وكذا

وكذا لو انكر وارثه لانه حينئذ ليس بملك بل لقطع المنازعة وبطل
الصلح ان اخرج احدا لورثة وفي الشركة ديون بشرط ان تكون الديون
لنصيبهم لان عليك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لقعة
حلا فقال وصح لو شرطوا ابرا الغمها منه اي من حصته لانه عليك
الدين ممن عليه فليسقط قدر نصيبه عن الغمها او قضا نصيب المصلح
منه اي الدين بتر عامتهم واحاطهم حصته او اخر قنوه قدر حصته منه
وصالحه عن غير ما يصلح بدلا واحاطهم بالقرض على الغمها وتقبلوا الحوالة
وهذا احسن الجدل ان كمال والاوجه ان يبيحوه كفا من مبرا وكه نقد
الدين ثم يحيلهم على الغمها ابن ملك وفي صحة صلح عن شركة مجهولة اعيا
ولا دين فيها على مكيل او موزون متعلق ببيع اخلاق والصحة الصحة
رابع لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في الشركة جنس بل
الصلح لم تجز والاجاز وان لم يدر فلي الاختلاف ولو ان الشركة مجهولة وهي
غير مكيل او موزون في يد النفية من لورثة صح في الاصح لانها لا تقضي
المنازعة لقيامها في يديهم حتى لو كانت في يد المصلح او بعضهم لم تجز لم يعلم
جميع ما في يده الحاجة الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقصة مع احدا
الدين بالتركة الا ان يضمن الورثة الدين بلا رجوع او ضمن اجنب بشرط
برأة الميت او يوتي من مال اخر ولا يبيح ان يصالح ولا يقسم قبل القضا
للدين في غير دين محيط ولو فضل الصلح والقصة صح لان التركة لا تكلوا
عن قليل دين فلو وقت الكل تضار الورثة فيوقف قدر الدين استخانا
وما يتدبلا تجازوا الى نقص القصة تكرر ولو اخرجوا واحدا من الورثة
فحصته تقسم بين الباقيين على السوا ان كان ما اعطوه من مالهم غير
الميراث وان كان المصلي مما ورثه فعلى قدر ميراثهم فيقسم بينهم وفيه
التضاف لكونه عن نكاح فلو غرا قرار فعلى السوا واصلح اخدمهم عن بعض
الا عيان صحيح ولم يذكر في صك التخارج او في التركة دين لم لا فالصك
صحيح وكذا لو لم يذكره في الفتوى فيفتي بالصحة ويجل على وجود شرها
جميع الفتاوى والموصولة بمبلغ من التركة كوارث فيما قدماه من مسألة
التخارج صلحوا اي لورثة اخدمهم وخرج من بينهم ثم ظهر للميت من
او عين لم يجلوها هل يكون ذلك دأخلا في الصلح المذكور قولان اشهرهما
لا بد من الكل والقولان حكاهما في الخانية مقدم لعدم الدخول وقد ذكر

هـ

في اول فئاواه انه يقدم ما هو الا شريك كان هو المحتد كذا في البحر
قلت وفي البرازية انه لا يصح ولا يبطل الصلح وفي اليونانية
وفي مال طفل بالشهود فلم يجز ، وما يدعى خصم ولا يتصور
، وصح على الا بر من كل غايب ، ولوزال عيب عنه صالح لهدل
، ومن قال ان تخلف فمتر فلم يجز ، ولومدح كالا جيني يصور

كتاب المضاربة

ملاحظة مفعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا عقد شركة
في الرخ بمال من جانب رجل المال وعمل من جانب المضارب ركنها الاجاب
والقبول وحكمها انواع لانها يداع ابتداء ومن جيل الضمان ان يقرضه
المال الادر مما تم يعقد شركة عنان بالادرم وبما افرضه على ان يعلا
والرخ بينهما ثم يعمل المستقر فقط وان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع
العمل بضرره بامر وشركة ان رخ وعصه ن خالف وان اجاز رجل المال
بعده لصيرورة غاصبا بالمخالفة واحارة فاسدة ان صدق فلارح
للمضارب حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا رخ او لا بل زيادة على الشرط
حلا فالجهد والثلاثة الا في وصي اخذ مال يقيم مضاربه فاسدة كشرط
لنفسه عشرة دراهم ولا شيء له في مال اليتيم اذا عمل اشياه فهو مستقر
من اجر عمل والفاسدة ولا ضمان فيها ايضا الصحيحة لانه امين ودفع للمال
الى اخر مع شرط الرخ كله للمالك بضاعة فيكون وكيله مستقر عام مع شرط
للعامل فرض لفظة ضرره وشرطها امور سبعة كون راس المال من الاثمان
كما مر في الشركة وهو معلوم للعاقدين فكفت فيه الاشارة والقبول
في قدره وصفته المضارب بيمينه والبيعة للمالك ولما المضاربة
بدون فان على المضارب لم تجز وان على ثالث جاز وكوه ولوقال اشركي
عبد نسبة ثم بعه وضارب بئمنه تفعل جاز كقوله لخاصة او
مستودع او مستبضع العمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز يجزي
وكون راس المال عينا لا دينيا كما السط في الدرر سلما الى المضارب
ليمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون الرخ
بينهما شايعا ولو عين قدره فاشدق وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد
ومن شروطها كون نصيب المضارب من الرخ ولو شرط له من راس المال
او منه او من الرخ فسد في الجلالة لانه كل شرط يوجب جهالة في الرخ

او يقطع الشركة فيه بفسدها ولا يبطل الشرط ومع العقد اعتبار
بالوكالة ولو ادعى المضارب فسدها فالقول لرب المال ويعكسه
فالمضارب لا يصل ان القول لم يدعى الصحة في العقود الا اذا قال رب
المال شرطت لك ثلث الرخ الا عشرة وقال المضارب الثلث
فالقول لرب المال ولوقته فساده لانه ينكر زيادة يدعيها الضمان
خاتمة وماتية الاشياء فيه اشتباه فافهم وعليك المضارب في المطلق
التي لم تقيد بزمان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا ينعقد ونسبته مستقر
والشرك والتوكيل بهما والسفر بر او حر او ودفع له المال في يده على الظاهر
والابضاع ايدفع للمال بضاعة ولولرب المال ولا تصد به المضاربة
ويعليك الا يداع والرهن والارتهان والاجارة فلو استاجر مضاربا
ليزرعها او يغرسها جاز ظهيرية والاحتياط اي قبول الحوالة بالتمس
مطلقا على لا يسير الا عسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا عليك الضمان
والشركة والخلط بمال نفسه الا باذن او عمل براك اذا الشيء لا يتضمن
مثله ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اي عمل براك لانها
لليمان صنيع التجار فلم يدخل في التميم ما لم يرض المالك عليها فملكها
واذا استدان كانت شركة وجوبا حينئذ فلو شرع العمل المضاربة ثوبا
وقصر بالماء وحمل متاع المضاربة بماله وقد قيل له ذلك فهو مستطوع
لانه لا عليك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالماله لانه لو قصره
بالنشا فحكه كصنيع وان صبغه احمر فشريك بما زاد الصبغ ودخل في
العمل عمل براك كاخلط وكان له حصته قيمة صبغه ان يبيع وحصته
الثوب ابيض في مالهما ولو لم يقل عمل براك لم يكن شريكا بل غاصبا
ولنا قال احمد لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل في
اعمل براك تجز ولا يملك ايضا تجاوز بلدا وسلحة او وقت او
شخص عليه المالك لان المضاربة تقبل التقييد بالمضيد ولو بعد
العقد ما لم يصير المال عرضا لانه حينئذ لا عليك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي فيقيدنا بالمضيد لان غير المضيد لا يعتبر اصلا
كنهيه عن بيع الحال ولما المضيد في الجملة كسوق من مصر فان صرح
ما يبنى صح والا عا د لا فان فعل ضمن بالمخالفة وكان ذلك الشرط
ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للتصرفات عادت المضاربة وكذا لو

عاد في بعض اعتبارات الجرد بالكل ولا يملك ترويح فن من المأواه لا شرع بغيره
 على رب المال بقول ترويح او يمين بخلاف الوكيل بالشرا فان يملك ذلك عند عدم
 الغزبية القيدة للوكالة كما شرع عبد الله ببيعها واستجيزه او جازيها اطرافها
 ولا من يفتق عليه اي المضارب اذا كان في المال ربح هو هذا ان يكون قيمة
 هذا العبد اكثر من كل راس المال كما بسطه العيني فيلخصه فان دخل من ربح يفتق
 على واحد منهما وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح للمضاربة
 فان ظهر الربح بزيادة بعد الشراء عتق حظه ولم يفتق بضيب المالك
 لحقه لا بصنعه وسعى العبد للعتق في قيمة نصيب ربح المال ولو اشترى
 الشريك من يفتق على شريكه او الاجل او الوصي من يفتق على الصغير فصار
 على العاقد ان لا يظفر فيه للصغير وللماذون اذا اشترى من يفتق على
 المولى صح وعتق عليه ان لم يكن مستغرقا بالدين والا خلافا لظاهر يفتق
 مضارب معه الف بالانصف اشترى لمة فولدت ولدا مساويا له الى اللاد
 فادعاه مورا فصار قيمته اي الولد وحده كما ذكرنا الفاضل نصفه
 اي وحده لانه نفذت دعوته لوجود الربح المذكور فعتق سعي ربح
 للمال في الالف وربعه ان شا المالك او اعتقه ان شا اوله للمالك
 بعد فتنه الف من الولد ففتق المدعي ولو مضار كانه ضمان
 فذلك نصف قيمتها اي الامة لظهور دفعه دعوته فيها ويجل انه
 تزوجها ثم اشترى ما جلي منه ولو صار قيمتها الف ونصفه صار
 ام ولد له ضمنه للمالك الف وربعه لو مورا ولو مضار فلا
 سعاية عليه لان ام الولد لا تنسج ونماه في الحر والله تعالى اعلم

باب المضاربة

المضاربة لما قدم المفردة شرع في المركبة فقال مضارب المضارب
 اخر بلا اذن المالك لم يفتق بالدفع ما لم يجل الثاني ربح الثاني
 او لا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه فاذا عمل بغيره مضاربة
 فيفتق الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثاني
 اجر مثله على المضارب الاول والا والربح المشروط فاذا ضاع المال
 من يده اي يرد الثاني قبل العمل الموجب للضمان فلا ضمان على احد وكذا
 لا ضمان لو غصب المال من الثاني واما الضمان على الغاصب فقط
 ولو استهلكه الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه

لما دعي

خير رب المال ان شاعتر المضارب الاول راسماله وان شاعتر الثاني
 وان اخذ الربح ولا يفتق لغيره ذلك بخلاف اذن المالك
 بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل للاول ما رزق الله فبيننا نصفان
 فللمالك النصف عملا بشرطه وللأول السدس الباقي وللثاني الثلث
 المشروط ولو قيل ما رزق الله بكاف الحظايح المسئلة بحالها ان
 فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والاول نصفان باعتبار
 الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما ربح من شيء او ما كان لك فيه
 من ربح وتخذ لك وكذا لو شرط للثاني اكثر من الثلث او اقل
 فالباقي بين المالك والاول ولو قال ما ربح نصفان ودفع
 بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي لا نه لم يربح سواء
 ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه او ما كان من فضل فبيننا نصفان
 فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول
 بحاله ما له للثاني ولو شرط الاول للثاني ثلثيه وللثاني ثلثها
 ضمن الاول للثاني سدسا بالقسمة لانه التزم سلامة
 الثلثين وان شرط المضارب للمالك ثلثه وشرط لنفسه
 ثلثه صح وصار كانه اشترى للمولى ثلثي الربح كذا في عامة
 الكتب ونسج المتن والشرح هنا خطط فاحتسبه ولو عقد الماذون
 مع اجتمع وشرط الماذون عملا مولا لم يصح ان لم يكن الماذون عليه دين
 لانه اشترط العمل على المالك والاصح انه حينئذ لا يملك كسبه
 واشترط عمل رب المال مع المضارب مضربه للعقد لانه بمنزلة التخلية
 فيمنع الصحة وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربة او عمل
 رب المال مع المضارب الثاني بخلاف مكاتب شرط عملا مولا كما لو
 مضارب مولا ولو شرط بعض الربح للمساكين او لرحل او لرفاق
 او لامرأة المكاتب المضارب ومكاتبه صح انعقد ولم يصح الشرا
 ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض لرب المال المضارب
 فان شا لنفسه او لرب المال صح الشرط والابان شا لاجنبي يصح
 ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله صح والا فلا قلت
 لكن في الفتاوى ان انه صح مطلقا والمشرط للاجنبي ان شرط
 عمله والا فللمالك ايضا وعزاه للخيرة خلافا للبرجندي

وغيره فنبه ولو شرط البعض لغرض دين المضارب ولغرض دين المالك
جاء ويكون المشروط له قطعا دينه ولا يلزم بدفعه لغرضه بحرقه
المضاربة بموت أحدهما كونهما وكالة وكذا بقتله وحرقه نظر على أحدهما
ويعتبر أحدهما مطبقا فاستثنى وفي البراز تيممات المضارب والمال
عروض باعها وصنعه ولو مات ربه المال والمال نفذ بطل في حق
التصرف ولو عرضنا بطل في حق المسافة لا التصرف فله بيعه بغير
ونقد وبالحكم لمجوز المالك مرتلا فان عاد بعد حرقه مسلما فالمضاربة
على حالها حكم بالخاتمة لم لا خلاف الوكيل لا نه لا حق له بخلافه
ولو ارتد للمضارب فمضى على حالها فان مات أو قتل أو حق بدار الحرب حكم
بالحاقه بطلت وما تصرف ناقد وعهدته على المالك عند الامام فحصر
ولو ارتد المالك فلفظ أي ولم يلحق فتصرفه أي للمضارب موقوف وردة
للزوجة غير مؤثرة وينزل بعزله لا نه وكيل ان علم به بخبر رجلين مطلقا
أو فصولي عدل أو رسول محيل ولا يعلم فينزل فان علم بالعزل ولو
حكم بموت المالك ولو حكما والمال عروض هو هنا ما كان خلاف جنس ليس
المال فالدرهم والدينار هنا جنسان باعها ولو نسيت وان تمهه
ثم لا يتصرف في ماله ولا ينفذ نقد من جنس راس ماله ويبدل خلافة به
استحسانا كوجوبه وجنسه ولا يظهر الزرع ولا يملك المالك فسبحها
في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لا نه عزله من وجه نهية خلاف
أحد الشريكين اذا نسخ الشركة وما لها امتعة صح افتراقا وفي المال
ديون وزرع يجبر المضارب على اقتضا الديون اذ حينئذ يعمل بالاحدية
والاربع لا حير لا نه حينئذ متبرع ويومر بان يوكل المالك عليه لا نه
غير الخاقه حينئذ فالوكيل بالبيع والمستنضع كالمضارب يومر ان
بالوكيل والسمسار يجبر على التقاضي وكذا الدلال لا نهما يعملان
بالاجرة **فروع** استوجر على ان يبيع ويشترى لم تجز لعدم قدرته
والخيلة ان يستاجر مدة الخدمة ويستعمله في البيع ويملك من
مال المضاربة فيصرف الى الزرع لا نه تبع فان زاد المالك على الزرع لم
يضمن ولو فاسدة من عمله لانه أمين وان ضمن الزرع وبقيت المضاربة
ثم هلك المال او بعضه في اداء الزرع لياخذ المالك راس ماله وما فضل فهو للمضارب
وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكرهم قوم قوله وبقيت المضاربة فقال

وان ضمن الزرع وبقيت المضاربة والمال في يد المضارب ثم غفدا ما هلك
المال لم يتراد او بقيت المضاربة لانه عقد جريد وسى الخيلة المسافة
المضارب **فصل** في المستفقات المضاربة لا تفسد بدفع كل
المال او بعضه تقييدا للمدانة ببعض انفاق عناية الى المالك بضاعة
لا مضاربة لما مر وان اخذه أي المالك المال بغير امر المضارب وباع وكسر
بطلت ان كان راس المال نفدا لانه عامل لنفسه وان صار عطلا لا لان
النقص الصريح حينئذ يجعل هذا اولى عناية فان لم يمان باع بعروض
بقيت وان نفذ بطلت لما مر واذا سافر ولو يوما قطعا وشرا به
وكسوته وركوبه بفض الراس يركب ولو يكر او كلما يحتاجه عادة وثوب
عادة التجار بالعرف في ما لها لوصيعة لا فاسدة لانه اجبر
فلا نفقة له كاستنضع ووكيل وشريك كافي ونحوه المسافة الاخرى
وان عمل في المصنوع ودرهيه واتخذ ذرا لا تنفقته في ماله كدوابه
على الظاهر اما اذا نوى الاقامة بمصر ولم يتجر ذرا فله النفقة
ابن ملك مالم ياتخذ مالا لا نه لم يجتنبس بالمال ولو سافر بماله وماله او خط
ياذن او ياتين لرجلين اتفق بالخصه واذا قدم رجلا بقي يجمع ويضمن
الزائد على المجموع المعروف فلو اتفق من ماله ليرجع فيه ماله ذلك
ولو هلك لم يرجع على المالك وياخذ المالك قدر ما تنفق المضارب من
راس المال ان كان ثمة زرع فان استوفاه وفضل شيء من الزرع اقتسما
على الشرط لانه ما اقتسمه يجعل كالحالك والمالك يصرف الى الزرع
كما مر وان لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب ان باع المتاع من ربحه
حسب ما اتفق على المتاع من الخلال واجرة السمسار والقضاي
والصباغ ونحوه مما اعتيد منه ويقول البايع قدام علي كذا وكذا
يضم الى راس المال ما يوجب زيادة فيه خفيقة او حكما او اعتاده
التجار كاجرة السمسار هذا هو الاصل نهية لا يضم ما تنفق على نفق
لعدم الزيادة والعادة مضارب بالنصف شري بالمال ثرا اي ثانيا
وباعه بالقيس وشري بها عدا اقتناع في يده فتل بغيره بما ليا بيع
غيره المضارب نصف الزرع وبها وعزم المالك الباقي ويصير ربع العبد
مكلا للمضارب خارجا عن المضاربة كونه مضمونا عليه وبما للمضاربة
امانة وبينهما تناق وبافيه لهما وراس المال جميع ما دفع المالك

بكذا

وهو الفان وخمسائة ولكن راج المضارب في بيع العبد على قدر فقط
لا ثم شراه بهما ولو بيع العبد بضعهما بارتجعه لاف فخصتها ثلاثة
الاف لان ربحه المضارب والبرح منها نصف لالف بينهما لاف لاف
المال الفان وخمسائة ولو اشترى من رجل مال بلف عبدا اشتراه
رجل مال بنصفه راج بنصفه وكذا عكسه لا نه وكذا علم
جواز شراء المالك من المضارب عكسه ولو اشترى بالمال عكسه فتمت
العتاق فقتل العبد رجلا حظا لثلاثة ارباع الف على المالك
وربحه على المالك على قدر ملكهما والعبد يحرم المالك ثلاثة
ايام والمضارب يوم الحرج وجه عن المضاربة بالخذلثة في كماله
ولو اخذ المالك الدفخ والمضارب لغيره فله ذلك لثبوتهم
الرجح حينئذ اشترى بالمال عبدا وهلك الثمن قبل ان يقد للبايع
لم يضمن لا نه امين بل دفع المالك للمضارب الصائم ثم اكل
هلك دفع اخرى الى غيرهما يته وراس المال جميع ما دفع بحال الوكيل
لان كده ثمانية امانته معه الصان فقال المالك
دفع الى الصان ربح الف وقال المالك دفع الفين فالقول
للمضارب لان القول في مقدار المقبوض للمبايع ليس اوضح من
كما لو انكره اصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الرجح ان
في الرجح فقط لا نه ينفذ من ربحه وانيهما اقام بينة نصيب
وان اقاما بينة بينة بينة رجل مال في دعواه الزيادة في راس المال
وبينة المضارب في دعواه الزيادة في البرح فيد الاختلاف بكونه
في المقدار لا نه لو كان في الصفة فالقول رجل مال فلذا قال
معه الف فقال هو مضاربه ما نصف وقد ربح الف وقال
المالك ما بوضاعة فالقول للمالك لا نه منكروا لو قال
هي فرض وقال رجل مال هي بضاعة او ودية او مضاربه فالقول
لرجل مال والبينة بينة المضارب لا نه يدعي عليه التملك
والمالك ينكر واما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة
فالقول للمضارب لا نه ينكر الضمان وانيهما اقام البينة فبليت
وان اقاما بينة رجل مال اولي لهما اكثر اثباتا واما الاختلاف
في النوع فان ادعى المضارب لعموم او الاطلاق وادعى المالك

ولو المضارب فالتقوى للمضارب لمتسكه بالاصل ولو ادعى كل نوع
فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه
ويذكرها بنفي الضمان ولو وقت البينات فقتى بالمتأخرة والبينة
المالك **فدفع** الوصي مال الصغير الى نفسه مضار
جواز قيده الطر سوي بان لا يجعل الوصي لنفسه من البرح اكثر مما
يجعل له مثله وتعلمه في شرح الوهبانية وفيها مات المضارب
ولم يوجد مال للمضاربة وبما خلف عاد دينا في تركته وفي الاحتيا
دفع المضارب شيئا للمباشر لم يكتف عنه ضمن لا نه ليس من موث
التجارة لكن صرح في جمع الفتاوى الضمان في زماننا قال وكذا
الوصي لا ينفذ الاصلاح وسيجي اخر الودية وفيه لو اشترى
بالمال ما عاقل الا امسكه حتى اجره كما كثيرا وادى المالك
بيعه فان في المال ربح اجبر على بيعه لجهل باجر كما مر الا ان يقول
للمالك اعطيك راس المال ربح حصتك من الرجح فيجبر للمالك
على قبول قوله ذلك وفي البرازية دفع اليه الصان نصف ما هبة
وبضها مضاربه فملكك بضمن حصته الهبة انتهى قلت
والفتي به انه لا ضمان مطلقا لا في المضاربة لا بها امانة ولا في
الهبة لا بها فاسدة وهي تملك ما يقبض على المعتمد الفتى به كما سيجي
ولا ضمان فيها وبه يذهب قول الوهبانية

• واودعه عشر اعلان خمسة • له هبة فاستهلك الخمر خمس

كتاب الاختلاف
لا خلاف في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة هو لغة من
الودع اى الترك وشرعا تسليط الغير على خط ماله صريحا او لالة
كان اتفق رقب رجل فاخذه رجل فغيبه ثم تركه ضمن لا نه
لهذا لاخذ التزم خطه دالة لخر و الودية ما ترك عند
الامين وهي حص من الامانة كما حققه المصنف وغيره وركبتها
الا يجب صريحا كاد عتاك او كناية كقوله لرجل اعطني الف
درهم واعطني هذا التوب مثلا فقال اعطيتك كان ودية
بحر لان الا عطا يحمل الهبة لكن الودية ادنى وهو مستيقض فصار
كناية او فعلا كما لو وضع ثوبا بين يدي رجل ولم يقل شيئا هو ايداع

والقبول من المودع صريحا كقيلت اودلا كذا لو سكنت عند وضعه
فانه قبول دلا كذا كوضع ثياب في خلم بمراى من الثيابي وكقوله لرجل
الحاز ابرار يطعمها فقال من ان كان ايداعا خائنة ومذا في حق وجوب
الحفظ واما في حق الامانة فنتم بالاحتياط وحده حتى لو قال للخاب
اودع عندك المصنوع تراعى الضمان وان لم يقبل الاحتياط ونشرها كون
المالك لا تثبت ليدع عليه فلو اودع الا ببق او الطير في الهوى لم يضمن
ولو عبد المحجور ضمن بعد عتقه هو امانة عدا حكمها مع وجوب الحفظ
والاداء عند الطلب استحقاق قبولها فلا يضمن بالهلاك الا اذا كانت
الوديعة باجر اشياء معدية للربح مطلقا سواء امكن النحر زام للمالك
منها شي ولا لحدث الدارقطني ليس على المستودع غير الضمان واشراط
الضمان على الامين كالحامى والخانى باطل به يفي خلاصته وصحة الشرع
والمودع حفظها بنفسه وعياله كماله ومهم من يسكن معه حقيقة او كماله
لا من يونه فلو دفعها لولده المميز وورثته ولا يسكن معها ولا ينفق
عليه فمالم يضمن خلاصته وكذا لو دفعها لزوجها لان العترة للمساكنة
لا للنفقة وقيل بغير ان معاينتي وكذا لمن في عياله اودع في عياله
ولو نهاه عن اودع الى بعض في عياله فذبح ان وجد بامنه بان كان له
عيال غير ابن ملك ضمن والاوان حفظها بغيرهم ضمن وعن محمد بن
حفظها بمن يحفظ ماله ثم وكيله وما دونه وشريكه مضافا وعنا
وكذا وعليه الفتوى ابن ملك واغتمده ابن الكمال وغيره واقره المص
الا اذا كان الحرق او الفرق وكان غالبا محيطا فلو غير محيط ضمن تسليمها
الى اجاره او الى ذلك اخر الا اذا امكنه دفعها لمربي عياله او القاهها
فوضعت في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن ونلي فان ادعاه الى الدفع
لجاء او فلك اخر صدق ان علم وقوعه الى الفرق ببيته اى بدار المودع
ولا يعلم وقوع الحرق في داره لا يصدق الا بيمينه فخصه كلابي
للخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق ولمنحه الوديعة
ظلمنا بعد طلبه اودع بجهه فلو جعلها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه
ووجها كوكيله خلاف من قوله لو بعلا منه على الظالم فادلا على
تسليمها ضمن الا كان عاجزا او خاف على نفسه او ما له بان كان يدنيا
معا ابن ملك لا يضمن كطالب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اودعا

هذا هو الوجه في
الضمان على الامين
في المودعة

ان ياخذ به ليضرب به مجالا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الرأى
الاول وانه يتفتح به على وجه مباح جواهر كما لو ادعت امرأة كتابا
فيه اقرار منها للزوج بماله او بقبض مهرها منه فله منعه منها بالاثبات
عن الزوج خائنة ومنه اى من المنع ظلم موته اى موت المودع بمجالاته
يضمن فتعيرد ينافى تركه الا اذا علم ان وارثه يحكمها فلا ضمان ولو
قال الوارث انا علمتها وانك الطالب فشرها وقال هي كذا وانا علمتها
وهلكت صدق هذا وما لو كانت عنده سوا الا في مسئلة وهي ان الوارث
اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصته الا
اذا منعه من اخذ خط الاخذ كما في سائر الامانات فانها تنقلت
مضمونة بالموت عن حتميل كشرتك ومفاوض الا في عشر على ما في الاشياء
منها ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجعلا فلا يضمن وقد بالغلة
لان الناظر لو مات مجعلا لمال البذل ضمنه اشياء اى ثمن الارض
المستبدل قلت فلعين الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على القول
بحجازه قال المص واقره ابنه في الرواها وقيد بموته حشا بالهجرة
فلو عرض ونحوه ضمن لثمنه من ثمنها فلما كان ما نعا لها ظلمنا فيضمن
ورد ما حتمه في انفع الوسائل فتنبه ومنها قاض مات مجعلا لاهوال
النياى زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو ضمنها
في بيته ومات مجعلا ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع غيره لان
للقاضى ولا ية ايداع مال اليتيم على العتد كما في تنوير الصاير فيلحظ
ومنها سلطان اودع بعض الغنمة عند عاز ثم مات مجعلا وليس منها
مسئلة احد المتفاوضين على العتد لما نقله للمص هنا وفي الشركة عن وقف
لخائنة اذا الصواب ان يضمن بضيق شريكه بموته مجعلا وخلافه غلط
قلت واقره محشوها فيبقى المستثنى تسعة فيلحظ وزاد الشرنبلالي
في شرحه للوهبانية تسعة لجد ووصيه ووصى القاضى وستة من المحجور
لا للجد شبل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه
وعته والمحتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن لان يشهدوا انها
كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي
والمحتوه ماذونا لمات ثم مات قبل البلوغ والافاقه فمما كذا في شرح
الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم غلطها على بيتي الوهبانية بيتين

وكل امين مات والعين تخص وما وجدت عينا فذينا قصير
سوى متولى الوقت ثم مفاوض ومودع مال الغنم وهو المودع
وصاحب الارقت الرج مثليا لوالقاه ملاك لها ليس يتغير
كذا ولد جد وفاض وصيهم جميعا ونحو افوارث يسطر
كذا لو خطبها المودع بحسنها او بغيره بآله او مال اخر ابن كمال بغير اذن
المالك بحيث لا يتميز الا بكلفة لحظة بشعير ودراهم جيلاد بزيوف
صحتها لا ستهلا كه بخلص لكن لا يباح تناولها قبل اذا الصمان وصح
الابر او لو خطبته بردي فتمنه لانه عيبه وبكسه شريك لعدمه مجتبي
وان باذنه اشتركا شريكا ملاك كما لو اختلطت بغير صفة كان الشق
الكيس لعدم التعدي ولو خطبها المودع غير فتمن لخالطه ولو صغير ولا يضمن
ابوه خلاصة ولو اتفق بعضها فدمته فخطبه بالباقي لا يتميز معه ضمن
الكل لخطبها له بها فلو تافى القميز او انفق ولم يرد او ادع ود يمين
فاتفق احدهما ضمن ما اتفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التقيض وكذا
تعدى عليها فليس يؤمها او ركب دانتها او اخذ بعضها ثم رد عينه الى يده
حتى زال التعدي بل ما يؤدى الى الصمان اذا لم يكن من نيته العود اليه
اشباه من شروط انية بخلاف المستغير والمستاجر فلو اراد له لم يبرأ
لعلها لغيرها بخلاف مودع ووكيل يبيع او يخطب او اجارة او استيجار ومطاع
ومستبضع وشريك عنانا ومفاوضة ومستغير رهن اشباهه والحاصل
ان الامين اذا تعدى ثم ازاله لا يبرأ من الصمان الا في هذه العشرة لا يبرأ
كيد للمالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عادية
وبخلاف اقراره بعد محجوره اى محجور الا يداع حتى لو ادعى هبة او بيعا لم يضمن
خلاصة وقيد بقوله بعد طلب ربه ردها فلو سأل عن حالها فحجدها
فهلكتم فضمن محجور بقوله ونقلها من مكانها وقت الانكار اى حال
محجوره لانه لو لم ينقلها وقتها فهلكتم فضمن خلاصته وقيد بقوله وكانت
الوديعة منقولة لان العطار لا يضمن بالمحجور عند ما خلافا للمحجور الاصح
عصبه ليربى وقيد بقوله لم يكن هناك من يخاف منه عليها فلو كان لم يضمن
لانه من باب الخطأ وقيد بقوله لم يكن هناك من يخاف منه عليها فلو كان
لم يضمن لانه من باب الخطأ وقيد بقوله ولم يحضرها بعد محجورها لانه لو حركها
ثم احضرها ففقد له ربه ردها وديعه فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايداع

جدید و الاضمتها لانه لم يتم الرج اختيارا وقيد بقوله لما ملكها لانه لو
بجدها لغيره لم يضمن لانه من الخطأ فاذا تمت هذه الشروط لم يبرأ باقراره
الا بعقد جدید ولم يوجده ولو حركها ثم ادعى ردها بعد ذلك او برهن عليه
قبل وبرى كما لو برهن انه ردها قبل المحجور وقال غلطت في المحجور او نسيت
او ظننت اني دفعتها قبل برهانه ولو ادعى هلاكها قبل محجوره حلف
المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برى وكذا العارية بخلاف
مضارب محجور شترى لم يضمن خائنة والمودع له السفر بها ولو لها
حمل دهر عند عدم رى المالك وعدم الحق عليها بالاخراج فلو نهاه
او خاف فان له بد من السفر ضمنه الا فان سافر بنفسه ضمنه باهله
لا اختيار ولو دعي شيئا مثليا او قيميا لم يجز ان لم يدفع المودع الى احد
حظه في غيبة صاحبه ولو دفعه هل يضمن في الدهر نعم وفي الحر لا
استحسانا لانه كان هو المختار فان ادع رجل عند رجلين ما يقسم
فقسما وخط كل نصفه كمره يمين ومستضعفين ووصيين وقدي
رهن ووكيل شر ولو دفعه احدهما الى صاحبه ضمن لدافع خلافا
لا يقسم لجواز خط احدهما باذن الاخر ولو قال لا تدفع الى عيالك
او اخطب في هذا البيت فدفعها الا ما لا بد منه او خطبها في بيت اخر
من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الخطأ واخر لم يضمن
والا ضمن لان التفيد مقيد ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاول
فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان ولو قال المالك
هلكت عند الثاني وقال بل ردها وهلكت عندي لم يصدق وفي الغصب
منه يصدق لانه امين وفي المجتبي القصار اذا غلط قد دفع ثوب رجل
الى غيره فقطعه فكلما ضامن وعن محجور اصحاب لو دفعه شي فامر
المودع رجلا ليعالجها فخطبت من ذلك فله بها تضمين من شاكر ان
ضمن العالج رجوع على الاول ان لم يعلم انها لغيره واللام يرجع انتهى
خلافا لمودع الغاصب فيضمن ايا شأنا اذا ضمن المودع رجوع على
الغاصب وان علم على الظاهر من خلافا لما نقله الفهستانى والباقي
والبر جدی وغيرهم فتنه معه الف ادعى رجلا كل منهما انه له
او دعه اياه فنكل عن الحلف لما فولهما وعليه الف اخر بينهما ولو حلف
لا حدهما ونكل للاخر فالالف لمن نكل له دفع رجل الف وقال لادنك

القوم القلاني فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن اذ لا يكرهه ذلك كما لو قال
اجعل لي لود بقة فقال ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن
لان الواجب عليه العكسية بخلافه قال ربنا لود بقة المودج اذ دفع الودجة
الى فلان فقال دفعته وكذبه في الدفع فلان وضاعت الودجة
صدق المودج مع يمينه لانه امين سراجية قال المودج ابتداء اذ
كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
ذهبت فان القول قوله بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لم تضع
اولا ادري وضعها او دفنتها في ادري او موضع اخر فانه لم يضمن
ولولم يبين مكان الدفن لكانه قال سرقت من المكان المدفون فيه
لا يضمن وتامه في العادية **فروغ** هدد المودج او الوصي
على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع لم يضمن
وان خاف للبليل والضيقة ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو غدر
كما لو كان هو لاخذ بنفسه فلا ضمان عادية خيف على الودجة
الفساد رفع الامر الى الحاكم ليبينه ولولم يرفع حتى تسدق الاثمان
فلو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع فترامى مصحف الودجة
او الرهن فملك حالة الودجة القلة لا ضمان لان له ولانيه هلا
التصرف صبر فدية فلا وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اودج
صكا وعرف اذ انقضت وقت الطالب انكر الوارث الا اذا لحبس المودج
الصك ابدا وفي الاشياء ولا يبرأ مدبون الميت بدفع الدين الى الوارث
وعلى الميت دين للبسر للسيد اخذ ودجة ودبة العبد الحليل لخير
امانة لا اجر له الا الوصي الناظر اذا عملا قلت تعلم منه ان لا
اجر للناظر المستقف اذا احيل عليه المستحقون فليحفظ **ن**
وفي الوهبانية

• ودفع الفخر من دافعا • وزج القراض الشرط جاز وعجز •
• وان يدعى ذوالمال فضا وحده • فراضب المال قد قيل اجبر •
• وفي العكس بذال زج والقول قوله • كذلك في ابطال ما يتخير •
• وان قال قد ضاعت من البيت حبة • يصح ويستخلف فقد تصور •
• وتاركه في قوم لا مرصقية • فلو احوال رخت يضمن المتأخر •
• وتارك نشر الصوف صيفا فحتم • يضمن وقرض الفار بالعتس يور •

• اذالم يسد الثقب من بعد علمه • ولم يعلم الملاك ما هي تنقير •
قلت تنقير لوسده مرة ففتح الفار لم يذكر وينبغي تفصيلا
كما مر فندبر **كنا** **الحارثية** اخرها عن الودجة
لان فيها عليك وان اشتركا في الامانة النية عن الله تعالى فاجاب
المصطر لا بها لا تكون الا المحتاج كالقرض فلما كانت الصدقة
عشرة والقرض ثمان نية عشر وهي لغة مشددة وتخفف عاذه الشئ
قاموس وشرا عليك للنافع مجانا اذا ما بالتصديق لزوم الاحتياط
والقبول ولو فعلا وحكم كونها امانة وشرطها قابلية المستعار
للاستفاد وخلوها عن شرط العوض لا بها نصير اجارة وصح
في العادية بخوار اعادة المشاع وايداعه ويجه يفي لان جهالة
العين لا تفضي للجهالة لعدم لزومها وقالوا علفا لانه على المستقر
وكذا نفقة العبد اما كونه فغلي المحير وهذا اذا طلب الاستعارة
فلو قال المولى خذها واستخدمه من غير ان يسبقه فنفقته
على المولى ايضا لانه ودية ونفع باعرتك لانه مبيع واطفئت
ارضى اي غلثها لانه صريح محار من اطلاق اسم المحل على الحال
ومختك بجني اعطيتك ثوبى او حارثى هذه وجملتك على ذاتي
هذه اذالم يرد به بمختك وجملتك الهبة لانه صريح فيفيد الحارثية
بلا نية والهبة لها واخدمتك عمدي واجرتك دارى شهر المحار
ودارى ميتة لك خبر سكتى بختيارى بطريق السكتى ودارى لك
عمري مفعول مطلق اى عمرى عليك عمرى سكتى بختيارى بغير
جعلت سكتها لك مدة عمري لعدم لزوم بيع العير متى شأ
ولو موقوفة او فيه ضرر فيبطل وينقضي العين باجر المثل كمن استعار
امه لترضع ولده وصار لا ياخذ الا ثمة بها فله اجر المثل الى الفظام
وتامه في الاشياء وفيها مخربا التقنية يلزم الحارثية فيما اذا استعار
جدار غير موضع جدوعه فوضعها ثم باع العير الجدار للمشتري
رفضا وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع قلت وبالقيل خيم
في الخلاصة والبوارى وغيرهما واعتمد بحشيتها في تنوير البصائر
ولم يتحققه ابن المصنف كانه ارتضاه فليحفظ ولا يضمن بالهلاك من غير
تحدو شرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة

المختار

ولا توجر ولا ترهن بل ولا تؤجر ولا تقار بخلاف العارية على المستاجر
واما المستاجر فيؤجر ويؤجر ويؤجر ويؤجر وامّا الرهن كما لو دعيته
وفي الوهبانية تشع مسايل لا يملك فيها تملكيا لغيره بدون اذن سوا
قبض او لا فقال
وما لك امر لا يملكه بدون امر وكيل مستجير وموخر
ركوبا وليس بينهما مضارب وموخر ايضا وقاض يوم
ومتودع مستجع ومزارع اذ لم يكن من غده الهذريه
قلت والحاشر
وما للمساقي ان يبيعا في غيرهم وان اذن المولى له البيع
فان اجر المستجير او رهن فملك ضمنه الحير للحدى ولا يرجع له
المستجير على احد لانه بالضمن ظاهر انه اجر ملك نفسه وتصدق
بالاجرة خلافا للثاني اوضح المستاجر سكت عز الرهن وفي شرح
الوهبانية الخامسة لا يملك المرهن ان يرهن فيضمن ولما لك
الخير ويرجع الثاني على الاول ويرجع المستاجر على المستجير اذ لم
يعلم بانه عارية فيه دفعا لصحة الغرر ولا ان يعير ما اختلف
استخاره اوله ان لم يعين الحير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عير
وان اختلف لا للتفاوت وعزاه دواهر الجواهر ومثله اي كالمحال المو
وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغير دفع فملك ضمن مطلقا
خلاصة من استعار دابة واستاجرها مطلقا بلا تقييد بحملها شيء
ويعير له الحمل ويركب عملا بالاطلاق وايضا فعل ولا تعين مردا
ضمن بخيره ان عطيت حتى لو البس او اركب غيره لم يركب بنفسه
بعده بالصحح كافي فان اطلق الحير او المجرى لا تنفع به الوقت
والنوع النفع ما شاء اي وقت ما شاء المار وان قيده بوقت او نوع او
ضم بالخلاف الى شرط قط لا الى مثل اوضحه وكذا تقييد الاجارة بنوع
او قدر مثل العارية عارية الثمين والكيل والموزون والحدود المقار
عند الاطلاق فرض ضرورة استهلاكها فيها فيضمن المستجير بملاكها
فلا تنفع لانه رضى حتى لو استعارها ليخبر الميزان او يزن الدكان
كان عارية ولو اعاره فضة تريد فرض ولو يدينها ماسا سطة
فاباحة تضم عارية المسم ولا يضمن لان الرمي يجري مجرى الملاك

تاریخ ۱۳۰۲

مستطیع

میں نے

صيرت له ولو اعار ارضا للبنا والغرس مع العلم بالمنفعة وله ان يرجع
متى شاء لما انقرا لما غير لازمة ويكلفه قلعها اذا كان فيه مضرة
بالارض فيتركها بالقيمة مقلوعين لئلا تفسد ارضه واد وقت القار
يرجع قبله كأنه قلعها وضمن الحير المستعار ما نقص لبنا والغرس
بالقلع بان يقوم قايما الى المدة المصروفة وتختار القيمة يوم الاستد
واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا فترك
باجر للمثل مراعاة للحقين فلو قال الحير اعطيك البذر وكلفتك
ان كان لم يثبت لم يجز لان بيع الزرع قبل بناة باطل وبعد بناة
فيه كلام اشار الى الجواز في المعنى نهاية ومونة الرم على المستحير
فلو كانت موقته فليس لها بعده فملك حتمها لان مونة الرم عليه
بمناة وكذا الموصى به بالخدمة مونة الرم عليه وكذا المور والعايب
والمرطق مونة الرم عليهم لحصول المنفعة لهم هذا ان الاخراج باذ
رج المال والا فمونة رد مستاجر واستجار على الذي اخرج اجاره
النمارة بخلاف شركة ومصارفة وهبة قضى بالرجوع مجتبي وان
رد المستحير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او مع عبد اهلها
مطلقا يقوم عليها ولا يملك الاصح او اجيره اى مشاهرة كما مر فملك
قبل قبضها برك لا نه اى بالتسليم المقارن بخلاف تقيس بخوارة
وبخلاف الرم مع الاجنبي اى باكانت العارية موقته مدتها ثم بعثها
مع الاجنبي لتخدية بالامساك بعد المدة والا فالمستحير يملك الايداع
فيما يملك الا عارة من الاجنبي به فيبقى ريلج فيتعين حمل كلامهم
على هذا وبخلاف رد ودية ومضومة الى دار المالك فانه ليس
بتسليم واذا استعار ارضا بيضا للزراعة يكتب المستحير انك اطلقني
ارضك لارزعا فيخصص لئلا يعجز البناوخوة الحيد المادون عليك
الا عارة والمجور اذا استعار واستهلكه يضمن جدا العتق ولو اعار
عبد مجور عبد المجور امثله فاستم ملكها ضمن الثاني المال ولو استعار
ذهبا فقلد صبا يسرق الذهب منه اى من الذهب فان كان الصبي
يضيظ حفظ ما عليه من الشيا لم يضمن والا فضمن لانه اعاره
والمستحير يملكها ومنعها اى العارية بين يديه فنام فضا عت لم يضمن
لوانا حاله لانه لا يبعد مضيعها وضمن فنام مضطجعا تركه لقطا

میں نے

ليس للاب عارة مال طفلة لخدم الدول وكذا القاضي والوصي طلب
 شخص من اجل ثوب عارية فقال اعطيك غدا فلما كان الغد ذهب
 الطالب واخذ به خيرة اذنه واستعمله فبات الثوب لافان على خاتنه
 عن ابراهيم بن يوسف كمن في المجتبى وغيره انه يقضي جهلا بينه
 بما يحرم مثلها ثم قال كنت اعرتها الامانة ان العرف مستمرا بين الناس
 اما الاب يدفع ذلك لجهلها ذملا لا عارة لا يقبل قوله عارة لان
 الظاهر بكذب به وان لم يكن العرف كذلك او تارة وتارة فالقول له
 به يفيق كما لو كان اكثر مما يحرم به مثلها فان القول له اتفاقا وام
 وولي الصغيرة كالاب فيما ذكر وفيما يبيعها الاجنبي بعد الموتة يقبل
 الابينة شرح وهبانية وتقدم في باب المهر وفي الاشياء كل امين
 ادعاء اصيل الامانة الى مستحقها قبل قوله يمينه كالموت اذا
 ادعى الرد والوكيل والنظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم من
 الاولاد والفقراء وامثالهم واما اذا ادعى الصرح في وظائف المرتبة
 فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يقضي ما انكره له بكل
 يدفعه ثانيا من مال الوقف كما بسطه في حاشية اخر زاده قلت
 وقد مر في الوقف عن الولي الى السعود واستحسنه المصداق اياه
 فليحفظ وسوا كان في حيا تمسكها او بعد ثبوتها في الوكيل يقضي
 الدين اذا ادعى جرم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيا ته
 لم يقبل قوله الابينة خلاف الوكيل يقضي الدين كود يقضي قال
 قبضتها في حيا ته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعها اليه
 فانه لا يصدق لانه ينفى الصمان عن نفسه بخلاف الوكيل يقضي
 الدين لانه بوجه الصمان على الميت وهو متان مثل المقبوض فلا
 يصدق كالة الولوية قلت وظاهر انه لا يصدق لاني في حق
 نفسه ولا في حق الموكل وقد افني بعضهم انه يصدق في حق نفسه
 لا في حق الموكل وحمل عليه كلام الولوية فتأمل عند الفتوى **وع**
 اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع العارية كالاجارة تفسخ بموت
 احد المات وعالية دين وعنده ودعاه بخير عينها فالتركة بينهم
 بالحصص ساجر بغير الى مكة فخلى المذهب في العارية على الزبائ
 والحي لان ردها عليه استعارة اية للذهاب فاستلمها في بيته فملك

ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاستعارة استقرض ثوبا فاعاد
 عليه الا تراك لا يقضي لانه عارته فاستعارة ارضا لبنين وليسكن
 واذا اخرج فالبناء للمالك فلما لك اجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمعسر
 لان العارة عليك بلا عوض وكانت اجارة معقوفت بجهالة
 المدة وكذا الوشرط الخارج على المستعير بجهالة العدة والحيالة ان يخرج
 الارض سنين معلومة يبدل معلوم ثم يايه باذا الخارج منه مقدار
 كتابا فوجبه خطا اصله ان علم رضى صلحه قلت ولا ياتم بتركه
 الا في القران لان اصلاحه واجب بخطط مناسب وفي التوسلانية
 وسفر داي اصلاحه مستغیره يجوز اذا حوله لا يتاخر
 وفي معايات اى محير ليس على الخدم اعاد وفي غير الرهان بصور
 وهل واهب لابن يجوز رجوعه وهل يودع ما ضيع المال بخير

كتاب الهبة

وجه للمسايسة ظاهرا هو لغة التفضل على الغير ولو غير مالك مال
 وشرعا عليك العين مجانا اي بلا عوض لان عدم العوض شرط فيه
 واما عليك الدين من غير من عليه الدين فان امره يقضيه محنت
 لرجوعها الى هبة العين وسببها ارادة المهر للواهب ويؤى كعوض
 ومحنته وحسن ثنا اخرى قال الامام ابو منصور يجب على المؤمن
 ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان
 اذ حب الدنيا راس كل خطية بنانية وهي منه وبقوله لها سنة قال
 صلى الله عليه وسلم طادوا خطايا وشرايط صحتها في الواهب العقل
 والمبلوغ والمالك ولا تصح هبة صبي ورفيق ولومكاتها وشرايط
 صحتها بان يكون مقبوضا غير مشاع محمزا غير مشعول كما استفيض
 وركنها بالاجاب والقبول كما سيجي وحكمها بتبوت الملك للموهوب
 له غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها
 فلو شرطه ان اخذها قبل تفرقهما وكذا لو ابراه مع الا بر او بطل
 الشرط خلاصته وحكمها انها لا تبطل بالشرط الفاسدة هبة عبد
 على ان يعقده بضم ويبطل الشرط ويصح بايجاب كصحت كوهبت ومك
 واطعمك هذا الطعام ولو ذلك على وجه المزاج بخلاف اطعمتك
 ارضي فانه عارته لرفقتها واطعام لخلتها خرا والاضافة الى ما اى خمر

يعبر به عن الكل كوهبت لك فزجها وجعلته لك لان اللام للتملك
تختلف جعلته باسمك فانه ليس يثبت وكذا في كل حال الا ان يكون
ثبته كلام بفيد الهبة خلاصته واعزتك هذا الشيء وجعلتك على هذه
الدابة ناوليا بالجل الهبة كما مروحت وكسوتك هذا الثوب داريك
هبة او عمري فتكته لان قوله فتكته مشورة لا تفسير لان الفحل
لا يصح تفسيره للاسم فقد اشار عليه في ملكه بان يكتنه فان شا
قبل مشورته وان شام يقبل لا لوقال هبة سلقى وسكنى هبة بل تكون
عارية وحاصله ان اللفظ ان اشاع تلك الرقبة هبة او المنافع
فعارية او احتمل اعتبار النية نوازل وفي الجواز عتبه باسم ابني الا قرب
الصحة ونقص بقبول اي في حق الموهوب له اما في حق الولد فنقص بالاجابة
وحده لانه تبرع حتى لو طاف ان يهب عبده لغيره فلا يوجب ولم يقبل
بروبكسلا حيث بخلاف البيع ونقص بقبض بلا اذن في المجلس فان هذا
كالقبول فلخص بالمجلس بعده به اي بعد المجلس بلا اذن وفي المحط لو
كان امره بالقبض حين وهب لا يتفقد بالمجلس ويجوز قبضه بغيره وان
من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه
الصندوق لم يكن قبضا لعدم تملكه من القبض وان مفتوحا كان قبضا
تتمكنه منه فانه كالقبض في البيع اختيار وفي الدرر والمختار صحته
بالتحلية في جميع الهبة لا فاسدها ولو نهاه عن القبض لم يصح قبضه
مطلقا ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة وتتم الهبة بالقبض
الكامل ولو الموهوب شاغلا لملك الواهب لا مشغولا به لان ولا اصل
ان للموهوب ان مشغولا بملك الواهب منع تمامها وان شاغلا لا
فلو وهب جرابا فيه طعام الواهب اودار فيها شاعا وادبته عيكته
سرجه وسلمها كذلك لا نقص وبعبارة نقص في الطعام والمنافع والمهر
نقص لان كلاهما شاغل لملك الواهب لا مشغول به لا شغله بملك
غيره وامبا لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لان القبض شرط تمامها
وتعلمه في العارية وفي الاشياء هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب
لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها لزوجها على المذهب
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد عرفت بيت
الوهابانية فقلت

ومن وهبت الزوج دارا لها بها متاع ومن فيها نقص المهر
وفي الجوهر وحيلة هبة المشغول اذ يودع الشاغل ولا عند الموهوب
له ثم تسلمه الدار مثلا فنقص لشغلها بمتاع في يده في متعلق بتم حوز
مفرغ مفقود ومتاع لا يبقى مستغلا به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغيرين
لا بها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو لم يمتد لشريكه او لا جنى عدم لصورة
القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفة عن
العتابي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فان قسمه وسلمه مع لزوال
المانع ولو سلمه شيئا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ
تصرف الواليد له لكن فيها عن الفضول الهبة الفاسدة تفيد
الملك بالقبض وبه يفي وفي مثله في البرازية على خلاف ما صححه في
العادية لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف بقية
احكام المشاع ومنه للمفرد الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر
ونقصه في الشرع لانيته بان لا يغير طار على القول للفتي به من فادته
الملك بالقبض فيمنع طار والمانع من تمام القبض شيوع مقارن العقد
لا طاري كان يرجع في بعضها شيئا فانه لا يفسد اتفاقا والاستحسان
شيوع مقارن لا طاري فيفسد الكل حتى لو وهب ارضا وزرعها وسلمها
فاستحق الزرع بطلت في الارض لاستحقاق البعض الشايع فيها فحمل
الفتنة والاستحقاق اذا ظهر بالبيبة كان مستندا الى ما قبل الهبة
فيكون مقارنا لها لا طاريا كما زعمه ضد الشريعة وان تبعه ابن الكمال
فتنبه ولا نقص هبة لمن في ضرع وصوف على غنم وتخل في ارضه ويحترق
في تخل لا نه كمشاع ولو فضله وسلمه جاز لزوال المانع ولم يكن
فصل الموهوب باذن الواليد طاريا الرواية بخم بخلاف دقيق في
ودهن في سمس وسمن في لبن حيث لا يصح اصلا لانه معدوم فلا
يملك الا بعقد جديد وملك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب له في يد
الموهوب له ولو قبض اذ انما نه لا نه حينئذ عامل لنفسه والاصل ان
القبضين اذا انحلتا ناب احداهما عن الاخر اذا تغايرا نابا لا على عن
الاخرى لا عكسه ونبه من له ولاية على الطفل في الجدة ولو على من يعوله
فدخل الاخ والعمة عند عدم الاب لولي عياله ثم بالقبض ولو لم يولد
وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد

تتولا الواحد كينفي فيه بالاحتجاب وان ومب له اجنبي يتم بقبض وليه
وهو واحد درجة الابا ثم وصيه والخدم وصيه وان لم يكن في جرمهم وعند
عدمهم تتم بقبض من يحوله كجه وامه واجنبي ولو لم ينقطع الولى جرمها
والا لانفوات الولاية وبقبضه لو تمير بعقل الخصم ولو لمع وجود
ابيه مجتنبى لانه في النافع المحض كالباخ حتى لو وهب له اعمى لا يقع
له ونطقه مونت لم يبع بقبضه اشياء قلت لكن في البرجدي
اختلف فيما لو قبض من يحوله والاب حاضر فيل لا يجوز والصحيح هو
الجواز انتهى وظاهر الفهستاتى ترجيح وعذاه لغير الاسلام وغير
على خلاف ما اعتمده المصنف في شرح وعذاه للخلاصة لكن منه بحجة قوله
ولو بامه والاجنبي ايضا فامل ومعه رده لها كقبضه سراجه فيلحانة
له ولا بويه اجر التعليم وخوه وبياح لو اذبه ان يكلم من مأكول يؤكل
ومب له وقيل لا انتهى فاذا ان غير المأكول لا يباح لها الخلاصة وضوا
مدى الختان بين يدي الصبي لما يصلح له كشباب الصبيان فلهذه له ولا
فان المهدي من اقرب الاب ومعارفه فللأب ومن معارف الام فللام قال
هلا للصبي او لو قال امدت للاب او للام فالقول له وكذا راف
النبت خلاصة وفيها اتخذ لولده او لتلميذه شيئا ثم اراد دفعه لغيره
ليس له ذلك ما لم يبين وقيل لا تخاذ انها عارته وفي المستغنى ثيابك
يملكها بخلاف بلبستها بخلاف خوخة ووسادة وفي الخانة لا بأس
تقبض اليتيم بعض الاولاد في المحبة لا بها عملا لقلبه كذا في العطايا
اذ لم يقصد به الاضرار وان قصد به يسوي بينهم يحيط بالنبت كالن
عند الثاني وعليه الفتوى ومب في محله كل المال للولد بخلاف ما
وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعض لا بها بترج ابتدا
وفيها ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوكيل في هبته
ولو قبض زوج الصغيرة ما الما لعة كالقبض لها بتم الرقاق
ما ومب لها مع قبضه ولو محضرة الاب في الصحيح لنيا بته عنه
فصح فنقض الاب كقبضها بمميرة وفيه اي الرقاق لا يبع لعدم الوكالة
وهب اثنا عشر الواحد مع عدم الشيوخ وبقلبه ككبير من لا عنه الشيوخ
فيا جمل القسمة اما لا يحتملها كالبنت لا يقع اتفاقا قيدا بكبير
لانه فوهب كبير وصغير في عيال الكبير ولا بنيه صغير وكبير لم يجز

اتفاقا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن والجاراة من اثنين واذا انصدق
لعشرة دراهم او مئتيها لفقيرين مع لان الهبة للفقير صدقة والصدقة
يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يشوبه لا لغيبين لان الصدقة
على الغني هبة ولا نفع للشيوخ اي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها مع
نرفع ومب الرجلين درهمان صحيحا صحيحا وان مغشوشا لانه
مما انقسم لكونه في حكم العوض معه درهمان فقال الرجل وهبت لك لهما
او نصفهما ان استويا لم تجز وان اختلفا جاز لا نه مشاع لا يقسم
وكذا لو ومب ثلثهما جاز مطلقا يجوز هبة حايط بنى داره وبين دار
جاره جار ومب البنت من الدار فهذا يد على كون سقف الواهب
على الحايط او لخطا لا البنت يحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجتنبى
باب الرجوع في الهبة
مع الرجوع فيها بعد القبض اما قبله فلم تتم الهبة مع انشائها معه
الان وان كره الرجوع كرمي او قبل تمزيناها بناية ولو مع اسقاط حقها
من الرجوع فلا يسقط باسقاطه خاتية وفي الجواهر لا يبع الا برافع الرجوع
ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صحيح وكان عموما عن الهبة لكن سيجي
اشترطه في العقد ويبع الرجوع منها حروفي ومع خرقه اي الواضع
السعة لانية فالذالك لزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة
المتصلة فان زالت قبل الرجوع كان شبه ثم شاخ كتن في الخاتية
ما بخالفه واعتمده الفهستاتى فليكن له لان الساقط لا يعود
لنبا وعرض ان عذرا زيادة في كل الارض والارجع ولو عذرا في قطعة منها
التمع فيها فقط ريلج وسمن وجمال وخياطة وصنيع وقصر ثوب
وكبر صخير وسماع اصم والبصار اعمى واسلام عبد وملاذاته وعفو
جنائيه وتعليم قران او كتابة او فلاة ونقط مصحف باعراجه
وحمل عمر من بغداد الى بلخ مثلا وخوم في البرازية والحبل ان زاد
خيل منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولة
كثير القول للواب في خويبا وخياطة وصنيع للموهوب له خاتية وحاق
ومثله في المحيط ككته استثنى بالكان لا يبين في مثله تلك المرة لا يمنع
الزيادة المتصلة كولد وارث وعقر وثمره فيرجع في الاصل لا الزيادة
لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها فلهستاتى كن نقل البرجدي

وغير انه قول ابي يوسف فليقتبه له ولو حلت فلم تله هل للموالم
الرجوع قال في السراج لا وقال الرنيلي نعم وفي الجوهر مريضه
يستحق ومبلة فات وقد وطبت ردها مع عقرها هو المختار واليهم
موت احد المتعاقدين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا والعين
في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال
كفارة دية خراج ورجع • صمان لغنى هكذا نفقات •
كراهية حكم الجميع سقوطها • موت لما ان الجميع صلوات •
والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الوارث انه عوض كل هبة
فان قال خذ عوض بيتك او بدلها او في مقالي بغيرها ونحو ذلك ففرضه
الموالم سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع كل هبته ولذا بشرط
فيه شرايط المنة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض بحاسنا او سرا
وفي بعض نسخ المتن بدل المنة العقد وهو تحريف ولا يجوز للاب ان يعرض
عنها وهب للصغير من ماله ولو لم يهب العبد التاجر ثم عوض فلكونه
الرجوع نكرو ولا يجوز تخويض مسلم من نصراقي عن هبته محررا او خيرا
اذ لم يصح تمليك من المسلم بشرط ان لا يكون العوض من حر بعض الوهب
فلو عوض البعض عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو الوهب شيئين
فوضعه احدهما عن الاخر انا كافي عقيدتي صح رالا لان اختلاف
العقد كاختلاف العين والدرهم تنقش في هبة ورجوع مجتبي وديق
المنة يصح عوضا عنها لحد وثمنا بالطن وكذا لو صنع بعض اوت بعض
السوق ثم عوضه صح خائفة ولو عوضه ولو احد حاريتين فهو تنقش
وحدة لك الولد بدل الهبة امتنع الرجوع وصح العوض من اجني ويسقط
حق الواهب في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو الغويض بغير اذن
للوهب له ولا رجوع ولو باسره الا اذا قال عوض عني على اني ضامن
لعدم وجوب الغويض بخلاف فضا الدين والاحتمال ان كلما يطالب به
الا لشاك بالخمس والملازمة تكون الامرا اذا انه مثبت للرجوع من غير
اشتراط الصمان وما لا فلا الا اذا شرط الصمان ظهيرة وحيدة فلو
امر للدين رجلا بقضاء دية رجع عليه وان لم يخفى لوجوبه عليه
يخرج عن الاصل ما لو قال اتفق علي بناء اري او قال الاستيراشترى
فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كذا في خائفة مع انه لا يطالب بها ليجلس

ولا ملازمة فتأمل وان استحق نصف المنة رجع بنصف العوض
وعكسه لا ملزم يرد ما بقي لا به يصح عوضا ابتداء فكذا انما كنهه يخص
ليسلم العوض و مراده العوض الغير المشروط بمبادلة كما سيحى
فيوزع البدل على المبدل بمائة كما استحق كل العوض يجب رجوع في كلها
ان كانت قائمة لا ان كانت هائلة كما لو استحق العوض وقد اذادت
المنة لم يرجع خلاصة وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع
العوض انا كان قابلا ومثله ان العوض هائلة وهو متلى ونقيضه ان
يتمها عايتة ولو التصف رجع بالم عوض ولم يضر الشيوع لانه طارى
سبب نقل المجتبي انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا
في عقد المنة اما اذا عوضه بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع
المذهب مطلقة كما مر فندروا الخرج المنة عن الموالم له ولو
مبنة الا اذا رجع الثاني فلالا اول الرجوع سواء كان قبضا او رضا كما يحى
ان الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جريديان تصدق بها الثاني
على الثاني او باعها منه لم يرجع الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي
لعدم المانع وقيد الخرج بقوله بالكلمة بان يكون خروجا عن ملكه
من كل وجه ثم فرع عليه بقوله ولو وضع الموالم له بالاشارة المتوبة
او تدرا التصديق لها وصارت لحالا يمنع الرجوع ومثله المتعة
والقران والندار مجتبي وفي منهاج وان وهب له ثوبا فجعله صدقة
لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني كما لو ذبحها من غير تصفية
فله الرجوع اتفاقا **فردع** عبد عليه دين او جناية خطا
فوهبه مولا له لخرجه او لولي الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح
استغسانا ولا يعود الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام كما لا يعود
النكاح كما لو وهبها لزوجها ثم رجع خائفة والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب
لامرأة ثم نكحها ورجع ولو وهب لامرأة لا كعكسه انتهى **فردع** لا تصح هبة
المولى لامرء ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجبر اما لو اوصى لها بعد موته
تصح لعنتها بموته فيسلم لها كافي والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه
نسبا ولو ذميا او مستمنا لا يرجع ثم ولو وهب لمحرم بلا رحمه كاخيه رضا عا ولو ابن
عمه لمحرم بالمصاهرة كما هبات النساء والربايب واخيه وهو عبد لا جني او لعبد اخيه
رجع ولو كانا اي العبد ومولاه ارحم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الامح

لان الهبة لا يها وتفتت يمنع الرجوع **ففرع** ذهب لاجنه واجنئ مالا يقسم
فقبضه له الرجوع في خط الاجنئ لعدم المانع درر والها هلاك العين الموهوبة ولو
ادعاه اى اهلاك صدق بلا خلاف لانه ينكر الرد فان قال الواهب هو هذه العين خلف المنكر
انها ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باجنئ اذا ادعى الا ذلك
لان يدعى سبب النسب خانية ولا يصح الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم للاختلاف
فيه فيمن يمنعه بعد القضا لا قبله واذ ارجع باحدهما بقضا او ردنا كان فسخا لعقد
الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم لاهبة الواهب فلهذا لا يستلزم فيه قبض الواهب
وصح الرجوع في السابغ ولو كان هبة لما صح وللواهب رده على بايعه بطلقا بقضا او ردنا
بخلاف الرد بالعيب بعد القبض غير قضا لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ
فاقرقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على القضا اثر في المستقبل الا بطلان
اثره اصلا والاعاد التمسك بالملك الواهب برجوعه فصولنا نقضا الواهب والموهوب
له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه من الواضع السابقة كاهبة لقرابته
جاز هذا الاتفاق منهما رجوعه وفي المجتبى لا يجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم
الا بالقبض لانه هبة ثم قال وكل شئ يفسخه الحاكم اذا اخصما اليه هذا حكمه ولو ذهب
اليه لطفل الميراث لم يجز لانه غير مقبوض وفي الرد رقتي بطلان الرجوع لمانع ثم قال
المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستغفرها مستحق ومن المستحق الموهوب
له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعان كالهبة
هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا يعود لعدم العقد وتماه في العارية واداه
وقعت الهبة بشرط العوض العين ثم هبة ابتدا فيشترط التقا بعض العومين وبطل
العوض بالنيوع فيما يقسم بيعاتها فترد بالعيب وخيارا لروقه ويؤخذ بالشفعة
هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتدا وانما وقيد
العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً لبطل اشتراطه فيكون هبة ابتدا وانها **فرع**
ذهب الواقف ارضا بشرط استئجاره بلا شرط عوض لم يجز وان شرطه كان بيع دكر
الناصح في الجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه قلنا
فيحتاج على قولهما الى الفرق بين الوقف وما الصغير انتهى **فصل**
في سائل متفرقة ذهب امة الاحلها او على ان يرد لها عليه او ينفقها او يستولدها
او ذهب دارا على ان يرد شيئا منها ولو معيناً كتلت الدار او ربيعاً او على ان يعوض في الهبة
والصدقة شيئا عنها صحت الهبة وبطل لا استثناء في المورقة الاولى وبطل الشرط
في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنفس ما مر من

اشتراط

اشتراط معلومة العوض انفق حلالاً ثم ذهبها مع دلو دبر ثم ذهبها لم يبيع بلما الخلل
على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الا برأى الدين بشرط محض كقوله
لم يوفه اذا عدا وان من بفتح الشا فانت بري من الدين او ان من من رصرك هذا وان
من من موسى هذا فانت في حل من رصرك فهو باطل لانه محاط وطرق وتعليق الا بشرط كاي
ليكون تقييد القول لم يوفه ان كان في عليك دين ابرازك عند مع وكذا ان من بضم القاف
فانت بري منه او في حل جاز وكان وصية خانية جاز العري للعمر له ولو زنته بعد بطلا
الشرط لا يجوز الرقي لانها تعليق بالخطو واذ لم تصح يكون عارية شئ من حديث اخيه
وغيره من عمر عري في المعصر في حياته وقماته لا ترقبوا في ارقب شيئا فهو في سبيل
الميراث بحث الى امراته من اعداها اليها وبعثت هي له ايضا هبة او عوضا للهبة
صرحت بالعوض ام لا ثم اقرقا بعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية لاهبة وحلف
فاذا رد الاسترداد وادعت هي الاسترداد ايضا يسترد كل منهما ما اعطى فلا هبة فلا
عوض ولو استهلك احدهما ما بقضه الاخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خانية
هبة الدين من عليه الدين وادعى عنه يتم من غير قبول اذ لم يوجب الفسخ عقد
صريح او سلم كمن يرد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاستقاط وقيل بتقييد
بالمجلس كذا في المناينة لكن في الصيرفة لولم يقبل ولم يرد حتى اقرقا ثم بعد ايام رد
لا يرد في الصحيح كذا في المجتبى الاصح ان الهبة تملك والابر استقاط تملك الدين
من ليس عليه الدين باطل لان ذلك حوالته ووصية واذ اسلطه اى سلفا ملك غير الميراث
على قبضه اى الدين فيصح حينئذ ومنه ما لو هبت من ابراه على ابيه فالعقد الصفة للتسليط
ويتفرع عن هذا الاصل لو فقي دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكبلا بالبيع فصولنا
وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه في كتابه الدين عارية حيث صح
اقراره لكونه اخبارا لا تملك للمقر له قبضه بزارية وتماه في الاشياء من احكام الدين وكذا
لو قال الدين الذي لي على فلان لفلان بزارية وغيرها قلنا وهو مشكل لان مع الاضافة
لنفسه يكون تملكك وتملكك الدين من ليس عليه باطل تمامه وفي الاشياء في قاعدة
نصره الا ما مر به بالصالح البزارية اصطلاحا ان يكتب اسم احدهما في الدين وان في العطا
لم يكتب اسمه اخرا والصدقة كالهبة يباح التبرع حينئذ لا تصح غير قبوضة ولا في
مساع يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا
قولا الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خانية **فرع** كتب قصة
الى السلطان بيبا له تملك ارض محروقة فامر السلطان بالتوقيع فكتبه كانه
جعلها ملكا له هل تجزى الى القول في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول

اقبل السوال بالقصه مقام حضور اعطته زوجها مالا يسوا له ليتوسع فظفر به بعض
 غريبه ان كانت وهبته او اقضته ليس لها ان تسترد من الغريم وان اعطته ليتصرف
 فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه مالا ليتصرف فيه ففعل وكذا فان الاب اعطاه
 هبة فلكله والامير انما هو في حواجر القضاوي بعث اليها هدية في اناهل بياح الكما فيه
 ان كان تزيدا ونحوه مما لو حوله الى انا اخر ذهبت لذته بياح والا فان بينهما انبساط
 بياح ايضا والا فلا داعي قوما الى طعام وفرقهم على خوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان
 اخر ولا اعطاسا بل وخادم وهرق لغريب المترو ولا كلب ولولرب البيت الا ان يناله الخبز
 المحترق للاذن عادة وتمايه في الجوع في وفي الاشياء لا جبر على الصلوات الا في اربع
 شفعة ونفقة زوجة وعين موصيها وما لا وقف وقد حرت ابيات الوهبانية على
 وفق ما في شرحها للشربك الى فقلت

وداهب دين ليس يرجع مطلقا	واثر اذى نصف يمح المحرر
على جها او تركه ظلمة ظنا	اذا وهب مهر ولم يوف بخبر
معلق تعليق با برأ مهرها	وانكاح اخرى لو يرد فينطق
وان قبض الانسان ملامية	فابرايو ختمه كالدين اظهر
ومن دون ارض في البناء محجة	وعندي فيه وقفه فيحدر

قلت وجه توقي تصريحهم في كتاب الرهن بان رهن المبادون الارض وعكسه لا يبيع لانه
 كالشايع فامله واشترى با ظهرا في العارية عن حواجر زاده انه لا يرجع واختاره بعض
 المشايخ وينظر في بياح مرتها لانه برده للابرا ابطاله فلا حرج فيلحظ انتهى
كتاب الاجارة قدم الهبة

لكنها تملك عين وهذه تملك منفعة هي لغرض لا جرة وسوما يستحق على عمل الجيرة ولذا
 يدعى به يقال اعظم الله اجر ك وشرا تملك تمنع مقصود من العين بعوض حتى لو استاجر
 او ان ليخل بها اوداية ليحبسها بين يديه او دار اليكبتها او عبد او درام او غير ذلك
 لا يستعمله بل ليظن الناس انه له الا لا جارة فاسدة تاكل ولا جرة لانها منفعة
 غير مقبوضة من العين بزازية ويسمى وكل ما يصلح ثمنه اي بدله ان يبيع صلح اجرة لانها
 تمنع المنفعة ولا ينعكس عليها فلا يقال مالا يجوز ثمنه لا يجوز اجرة اجرة المنفعة
 اذا اختلفا لا يسمى وتنفع باعرتك هذه الدار شهرها بكذا لانه لا عارية بعوض
 اجارة بخلاف العكس او وهبتك او اجرتك منافعها شهرها بكذا اذا كان ركنها الايجاب
 والقبول وشروطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين لان جهاتهما تقضى الى المنازعة
 وحكما وقوع الملك في اليد ليس ساعة فساعة وهل ينقصد بالتعاطي ظاهر الخلاصة

نعم

نعم ان علمت المدة وفي البزازية ان قصرت نعم والا لا يعلم النفع ببيان المدة كالسكنى
 والزرعة موق كذا ائمة كانت وان طالت ولو بضاعة كاجر ثوبا غدا ولو جريبعها اليوم
 وتبطل الاجارة به يقضى خاتمة ولم ترد في الاوقاف على ثلاث سنين في الصياع وعلى
 ستة في غيرها كامر من بابه والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم
 العقد الاول لانه ناجز لا يباقي لانه مضاف فليمتولى فسخه خاتمة وفيها الوشرط الوافق
 مدة يمتنع الا اذا كانت اجازتها اكثر فرفع فيخرجها القاضي لا المتولى لان ولايته عامة فقلت
 وقد من في الوفاء القنوي على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقد وسيجي متاخير اجمع
 وليحفظ فلما جرها المتولى اكثر لم تصح الاجارة ونفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد
 في بعضه فسد في كله قنوي فادى فادى الهداية ورجع الممعلم ان نفع الوسائل فاد
 فسادا ما يقع كثير من اخذ كرم الوقف او التقيم مساقاة فيستاجر ارضه الخاوية
 من الاشجار يبلغ كثير ويساقى على اشجارهم باسمهم فيفسد فالحظ ظاهر في الاجارة
 لان المساقاة فسادا فساد المساقاة بالاولى لان لانهما عقد على حدة قلت

وقيد واسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفاسد القوي المجمع عليه فيسرى كجمع بين
 حرو عبد غلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا ينفذاه كجمع بين حرو عبد قتله
 وجعلوه ايضا من الفساد الطاري فتنبه من حوادث اللزوم ومن يد يد باع ضبيعة
 من تركته ليرث على انها ملكه ثم ظهر ان بعضها وفق سجل هل يبيع البيع في الباقي فزوق بنعم
 وفزوق بها والى بعضهم رسالة لمخصها ترجيح الاول قنوي في جواهر القنوي اجد
 صنيعة وقفا ثلاث سنين وكتب في المصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد عقيب الاخر
 لا نصح الاجارة وهو الصحيح وعليه القنوي لم يباينة الاوقاف ثم قال ولو قضي فاض بمجتها
 تجوز ويرتفع الخلاف انتهى قلت وسيجي ان المتولى والوصي لو اجره دون اجر الثل يلزم المستاجر
 تمام اجر الثل وانه يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخاتمة متى فسد العقد في المجمع
 لمفسد متعارف يفسد الكل ويعلم النفع ايضا يبين العمل كالصبا غنة والمبيع والحيطة
 بما يفرق الجها لة فيشترط في استيجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو خلى عنها فهي
 فاسدة بزازية يعلم ايضا بالاشارة كتقيل هذا الطعام الركن اذ اعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد
 فلا يجب تسليمه به بل بتجمله او شرطه في الاجارة المجزئة اما المطابقة فلا تملك فيها
 الاجرة بشرط التحيل للحاجة شرح وهبانية للشربك الى او الاستيفاء بالمنفعة او تملكه
 منه الا في ثلاث مزا كونه في الاشياء ثم فرع عما هذا بقوله فيجب الاجر له ان قبضت
 ولم تسكن لو جرت تملكه من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة
 فلا يبيح الاجر الا حقيقة الانتفاع كالسبط في العارية وظاهر في الانتفاع

اخراج الوقف فقبض اجرته في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشباه قلت وهذا لا يثبت
والمعد للاستقلال والمستأجر في البيع فاعلم ما افتى به علماء الروم كذلك محل تردد فليراجع
ويقوله ويستقط الاجر بالقصبة اي بالحيلولة بين المستأجر والبيع لان حقيقة
الغصب لا تجرى في الغفارة وهل تنفسح بالغصب قال في الهداية نعم خلافا لفا في خان
ولو غصب في بعض المدق فحسب به الا اذا امكن اخراج الفاصب من الارض لا بشيعة او
حاجة اشباه ولو انفق ذلك اي الغصب المجرى وادعاه المستأجر ولا يثبت له حكم الخلف
كسيلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن انه فرد ذخيرته ونقوله ولا يفتقر قريب المجرى لو
كان اجرة لانه لا يملك بالعقد والمراد من تمكنه من الاستيلاء تسليم الحمل للمستأجر
حيث لا مانع من الانتفاع فلو سلم العين الموقرة بعد مضي بعض المدق الموقرة فليس لاحصا
الاستناع والتسليم في باقي المدق اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرجع فيها لاجله فان كان
فيها اي في العين الموقرة وقت كذلك كيبوت مكة وقني وحوالتيهما زمن الموسم فانه لا يرجع
فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرجع لاجله خير في قبض الباقي كان البيع كذا
في البحر ولو سلم المفتاح فلم يقد على الفتح لعيبه او امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا
لا اشباه قلت وكذا لو بخر المستأجر عن هذا الفتح هذا المفتاح لم يكن تسليمه لان
التخليه لم تنفع صيرفته ولو اختلفا على الحال ولو برضا فبيته الموقرة فخير وكذا البيع
وكذا ان قال له اقض المفتاح واقض الباب فهو تسليم والا لا يستطاع المصد والمجرى طلب
الاجر للدار ولا رضى كل يوم ولذا كذا كل مرحلة الا اطلقه ولو بين تعين وللمخاطبة
ونحوها من الصانع اذا فرغ وسلم فذلك قبل تسليمه يستقط الاجر وكذا كل من عمله وما
لا اثر له الاجر كافرغ وان لم يسلم جروان وصليد عمل فبيته المستأجر نعم لو سرق
بعدم خطب بعضه او اهدم بعد ما بناه فلا اجر بحسبه على المذهب جروان بن كمال
ثوب خطبه الخياط جاز ففتنه رجل قبل ان يقيم ربه الثوب فلا اجر له بله نصين
الفاثق ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط موافقا فغلبه الاعادة كانه لم يعمل
بخلاف فتق الاجنبي وهو الخياط اجرا تفصيل بالبيان كذا في الاشباه لكن في حاشيته
معنا للمصنفات المقتضى نعم قال المصنف ان يحكم العرف لنتي ثم رايته في التنازع اية مغزا
للكبرى ان القوي على الاول قنامل والمخيار طلب الامر للمخز في بيت المستأجر بعد
اخر اجه من الثور لان تمامه بذلك وباجراج بعضه بحسبه جوسرقة فان اخرج بعد
اي بعد اخر اجه يغير فعله فله الاجر لتسليمه بالوضع في بيته ولا عزم لعدم التعدي وقال
يغرم دقيقة ولا اجر وان شأ من الخبز واعطاه الاجر فلو اخرج قبله لا اجر له ويغرم
اتفاقا لتقصير جروان لم يكن الخبز فيه اي في بيت المستأجر سوا كان في بيت

الخيار

الخيار الا فاحرق او سرق فلا اجر له لعدم التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق
لانه في يده امانة خلافا لما اوصى مسيلة الاجير المستأجر جوسرقة وان اخرج الخبز
او سقط من يده قبل الاخراج فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته بخورا
فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر له لهلاك قبل التسليم ولا يضمن المخطب
والمخ والمطبخ بعد الغرف الا اذا اكل من لاهل بيته جوسرقة ولا من في ذلك الغرف فان
اضاع اي الطعام الطباخ او اخرج اوله لم يضمنه فهو ضامن للطعام ولو دخل بناه ليغير
او ليطلع بها فوقت منه شران فاحرق البيت لم يضمن لاذن ولا يضمن صاحب الدار
ولو اخرج شي من السكان لعدم التعدي جوسرقة واضرب اللبن بعد الاقامة وقالا بعد
تسريحه اي جعل بعضه على بعض ونقوله يفتى ابن كمال معزيا للعيون وهذا اذا ضرب به في
بيت المستأجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعده منصوبا عنده ومسرحا عند ما يعلم
فروع اللبن على اللبان والتراب على المستأجر وارطال الحمل المنزل على المال لاصبه في
الجوالق او صعوده للفرقة لا بشرط وايا كان دابة الحمل على الكاري وكذا الجبال والجوالق
والخبر على الكاتب واشترط الورق عليه يفسدها ظهريه ومزكان لعله اثر في العين
كالصباغ والفضار حبسها لاجل الاجر وهذا المراد بالاثمين مملوكه كالنساء والغرام مجرد
ما يعاين ويرى قولان اصحهما الثاني تعاثر الثوب وكاسر الفتق والخطب والحنان
والخياط والحقاق وجالق راس المبدل لم جلس العين بالاجر على الاصح يجتبي وهذا اذا كان
حالا اما اذا كان الاجر موقلا فلا يملك حبسها كعمله في بيت المستأجر لتسليمه حكما
ويجتنب بالتعدي ولو بين المستأجر غاية فان جلس فضاغ فلا اجر ولا ضمان لعدم النعمة
ومن لا اثر له كالحال على ظهر اوداية او الملاح وغاسل الثوب لقطعه به ولا تحسينه
يجتبي فليحفظ لا تجلس العين للاجرة فلو جلس ضل ضمان الغصب وسيجي في اياه
وصاحبها بالخيار وان شأ منته فبتمها اي برها شرعا نحو له وله اجر وان شأ غير محمولة
ولا اجر واذا شرط عمله بنفسه بان يقول له اعمل بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره الا
الظلم فلها استعمال غيرها بشرط وغيره خلاصة وان اطلق كان له اي للاجير ان يشأ
غيره افاد بالاستيعار انه لو دفع لاجنبي من الاول لا الثاني به صرح في الخلاصة
وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غدا لم يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق
لا يضمن واجب شمس الاية بال ضمان كذا في الخلاصة وقوله على ان يسلم اطلاقا لا تقيد
مستثنى فله ان يستأجر غيره استأجر ليا في بيعا له ثمان بعضهم فجاز من بقوله اجر
بحسبه لانه اوفى بعض المحقود عليه وقيد بقوله لو كانوا اي عياله معلومين اي
لغا قد يكون الاجر نظرا لاجلهم فكله اي له كل الاجر ونقل اي الكمال ان كانت

الموتة تقل بتقصان عدد دم فتعسا به والا كاله استاجر رجلا لا يصل قط اي كتاب
او زاد الى زيدان رده او المكتوب والزاد لوقته اي زيد او غيبته لاشي له لانه تقصده
بعونه كالجناط اذا طار ثم قفق في الخائفة استاجر ليذهب لموضع كذا ويبرح فلما
باجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع القط الى وزنته في صورة
الموتة او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر بالذهب وهو نصف الاجر
المسمى كذا في الدرر والفرز وتبعه المم تعقبه المحسنون عدلوا على لزوم كل الاجر لكن في
القياس في النهاية انه اذا شرط المجرى بالجواب فتقصمه والا فكله فيلحق بالتوفيق وان
و حرم ولم يوصله اليه لم يجب له شيء لان تمام العقود عليه وهو الاصل واختلف فيها لو
فرقه متى ارضى لوقف اجرها بغير اجر المثل بلزم مستاجرها اي مستاجر ارضى لوقف
لا المتولى كاعطى فيه بمضمون علم اجر المثل على المقتضى به كذا في البحر عن التخصيص وفيه وكذا
حكم وصي داب كذا في جمع الفتاوى يفتى بالزمان في عصب عقار الوقف وعصب منافع
وكذا يفتى بكيا هو النفع للوقف فيما اختلف فيه العلماء حتى نقصوا الاجازة عند الزيادة
الفا حثت فطر الوقف وصيانه لحي الله تعالى حاوي القدر سى مات الاجر وعليه ديون
منه منضج الققد بعد تحصيل البذل فالمستاجر لو ابيع في يده ولو بعد فاسد انسياء اخق
بالمستاجر من غير ما به حتى يستوفي الاجرة العجلة الا انه لا يسقط الدين بهلاك اي بهلاك
هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن فانه صور باقل من قيمته ومن
الدين كما سيجي في باب جمع الفتاوى **فروع** الزيادة في الاجرة من المستاجر تخرج في
المدق وبغيرها ولما الزيادة على المستاجر فان في الملك ولو ليقيم لم تقبل كالورخصت
وان في الوقف فان في الاجرة فاسد اجرها الناظر بلا عرض على الاول لكن الاصل
صحتها باجر المثل ولو ادعى رجل انها بغنى فاحسن فاجر القاضى ذو خيرة انها كذلك
فصحها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت
اضرا وتعتا لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالمختار بقولها فيمنعها المتولى
فان امتنع فالقاضي ثم يوجهها من زاد فان كانت دارا او طوتا او ارضا فارعة عرضها
على المستاجر فان قبلها فهو الحق ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان ذكر زيادة اجر
المثل وادعى انها اضرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت مزرعة
لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تقسم عليه الزيادة قسم وقها وان كان بنى او غرس فان
استاجرها شاهدة فانها توجر لطيف اذا فرغ الشجران لم يقبلها لا نفعها عند اس
كل شجر والباي ملكه الناظر بقيته مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناوع
وان كانت المنة باقية لم توجر لغيره دائما تقسم عليه الزيادة كالزيادة دها راع داما اذا

زاد اجرا المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتولى فسخها وعليه القنوى وما لم يفسخ
كل على المشتاجر المسمى شبهه من غير الصيغة قلت وظاهر قوله البنا يتملكه الناظر
لانه يتملكه جهة الوقف فمر على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالفتح والاشراط
وصاه كذا في عامة الشروح منها البحر والمخ وان صح فيقول عليها لانا الموضوع
لنقل المذهب بخلاف نقول القنوى وفي فتاوى بويذراده عزيا للمصنفين حاوية
وقف باي فيه ساكنه بلا اذن متوليه ان لم يضر رفعه وان ضره هو المضيع ما له
فليترجع الى ان يتخلص بالمال من تحت البناء كما لا يكون بناوع ما نفع من صحة
الاجازة لغيره او لا يدر له على ذلك البنا حيث لا يملك رفعه ولو اصرطحو ان يجعلوا ذلك
لوقف بغير ايجار واذ اقل القيمة من ثروها ومبينا فيه صح لو الحق الاجر من رفع الامر
الى القاضي ليفسخ العقد وليس للاجر ان يفسخ بنفسه وعليه القنوى ويجوز
بمثل الاجر او بالكثر او باقل ما يتعين فيه الناس لا ياتى بغيره فان يكون فاسد فيخرج اجازة
صحيحة اما من الاول او من غير باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى به المشتاجر انتهى وفي
فتاوى الحاوية بيعة الاثبات تقدمت وفي التي شهدت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد
انضج القضا فلا تنقض قال وبه اجاب بفتية المذاهب فليحفظ **باب**
ما يجوز من الاجارة وما يكون خافيا فيها اي في الاجازة تقع اجازة طوفا اي
دكان ودار بلا بيان ما يعمل فيها لصفه المتعارف وبلا بيان من يسكنها لانه ان يسكنها
غير باجارة وغيرها كما سيجي وله ان يعمل فيها الى الحاوية والدار كما اراد ويربط دوابه
ويكسر حطبته ويستضي بجدار ويتخذ بالوعة ان لم نصرد يطحن برمي اليد وان
ضر به يفتى فتخيه غير انه لا يسكن بالبنا للفاعل والمفعول حدا او قصارا او طحانا
من غير رضا المالك واشترطه ذلك في عقد الاجارة لانه يوهن البنا فيوقف على الرضا
ولو اختلف في الاشتراط فالقول للموجر كالواكر اصل العقد وان اقاما البيعة
قابليته بيعة المستاجر لاثباتها الزيادة خلاصة وفيها استاجر للقضار فله
الحدا ان اتخذ ضررهما ولو فعل ليس له لزمه الاجر وان اهدم به البنا ضمنه ولا
اجر لانه لا يجتمعان وله السكنى بنفسه واسكان غير باجارة وغيرها وكذا اكل الخيل
بالمشعر يبطل التقييد لانه غير يقيد بخلاف ما يتخلف به كما سيجي ولو اجرا كثر
نصدق بالفضل الا في سبيلتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو اجرها
من الموجر لا تصح وتفسخ الاجارة في الامح بحر من الجور بقر وسيجي في صحة خلافه
فتنبه وتصح اجارة ارض المزارعة مع بيان ما يزرع فيها او طر على ازارع فيها ما اشأ
كيلة تقع المزارعة والا نهى فاسدة للمجالة وتنقلب صحيحة بزرعها وجب المسمى

والمستاجر المشرب والطريق وينزع زرعين ربيعا وخريفا ولوم يكنه الزراعة للحال
 لا احتياجا السقي او كره ان امكنه الزراعة في مدة القدر جازا والا لانه في القينة
 اجرها وهي مشغولة بزراع غيره ان كان الزرع يحق لا يجوز الاجازة لكن لو حصلها وسلمها
 انقلبت جائز في علم يستصحبها الزرع فيجوز ويومر بالحصار والتسليم به يعني بزراعة
 الا ان يواجرها مضافة الى المستقبل فيجوز مطلقا وان كان الزرع يغير من صحت الامكان
 التسليم بغيره على قلعه او ركاد لا تناوذي قارح الحداثة في الوهبانية فصحا اجازة
 الدار المشغولة يعني ويومر بالقرع وابنه المدة من حين تسليمها وفي الاشياء استاجر
 مشغولا وفارغا مع في الفارغ فقط ويسعى في المتعة فاته وتصح اجازة ارض للبنا والفرس
 وسائر الاتفاقات كطبخ اجر وحرف ومقيل وسرا حتى يلزم الاجرة بالتسليم امكن
 زرعها ام لا يجوز ان مقتضا المدة قلها وسلمها فارغة لعدم نهايتها الا ان يفرم له الوجور
 قيمته اي البنا والفرس يملو عابان تقوم الارض بها ويومر بها فيضمن ما بينهما اختيار
 ويملكه بالنصب عطايا بغيره لان فيه نظرا لما قال في البعر وهذا الاستثناء من لزوم
 الفلح على المستاجر فاذ كان لا يلزمه القلع لورضى المومر برفع القيمة لكن ان كانت تنقص
 يملكها جازا على المستاجر والافرضاه او يرضى الوجور عطفه على بغيره تركه اي البنا والفرس
 فيكون البنا والفرس لهذا الارض لهذا وهذا التبرك ان باجر فاجازة والافاضة قلها ان
 يواجر اسماء لك ويقسمها الاجر على قيمة الارض بلا بنا وعلى قيمة البنا بلا ارض فذا خذ كل
 حصته بحسب في القينة ثم في الدار المسبلة بلا اذن القيم وزرع البنا بغيره الوقف بغير
 القيم على دفع قيمته للبنا في جردوا استاجر ارض وقفه وغرس فيها وبني ثم مضته من الاجازة
 فليست جازا سنبقا وها باجر المثل ان لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو ابي الموقف عليهم
 الا القلع ليس لهم ذلك كذا في القينة قال في البعر وهذا تعلم مسيلة الارض المحتكر
 وهي متقولة ايضا في اوقات الخصا في الارض بغيره لعدم نهايتها كالشجر فقلع بعد
 مضي المدة ثم المراد بالرطوبة ما ينقل صله في الارض ابدانها يقطف ارضه ويباع او رهن
 ولما اذا كان له نهاية معلومة كل في الفجل والجزر والبماذجان فينبغي ان يكون كالزرع يترك
 باجر المثل الى نهايته كذا امره الم في حواشي التروية قوله بما في ماملة الحداثة فليحفظ
 قلت بقرول له نهاية معلومة كنها طوبى له كالقصب فيكون كالشجر في قناري ابن
 الجلي فليحفظ بغيره والزرع يترك بجر المثل الى اذراكه رعاية المجابين لان له نهاية
 كما مر جلا وبوت احدهما قبل اذراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان انقضت
 الاجازة لا يبقاه على ما كان اذ لم يطل امته المدة باقية اما بعد ها باجر المثل واما
 الفاضل فيومر بالقلم مطلقا لظلمه ثم المراد بقوله يترك الزرع باجر اي بقضا اورضا

اي بقدر حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كان في القينة فليحفظ بغيره وتصح اجازة به
 الدابة للركوب والحمل والثوب لللبس لا تصح اجازة الدابة ليجبها اي لا جاز ان يجعلها
 جنسية بغير يديه ولا يركبها ولا تنفع اجازتها ايضا لا جاز ان يربطها على باب دار ليلاها
 الناس فيقال له فرس ولا جاز ان يربطها ببيتها وحاشوته بالثوب لما قد سألنا هذه
 متفقة غير مقصودة من العيين واذا فسدت فلا جاز ذلك والاستاجر يملك
 فيه او طيبا ليشبهه او كتابا ولو شعر البقر او مصحفا يشرح وها نية وان لم
 يقيدها براكب ولا براكب من ثيابا وتعين اول راكبه ولا يس وان لم يبين من يركبها
 فسدت للمهالة وتنقلب صحيحة بركوبها وان قيد براكب او لا بس فخالف حتى اذا
 عطبت ولا جرح عليه وان سلم بخلافه فلو ت قد فيه حاد اشلا حيث يجب الاجر
 اذا سلم لانه لا سلم له لم يخالف والله بما لا يوهن الدار كان في النهاية لانه مع الصمان
 منقطع ومثله في الحكم كما لا يخلف بالمستعمل كالفسطاط وفيما لا يختلف فيه
 بطل تقييده به كالوشرط سكنى واحده ان يسكن غيره لما سألنا التقييد بغير قيد
 وان سمي نوعا او قدرا كركوبه حمل مثله واخص لا اصره كالحمل والاصل ان يستحق
 متفعة نقدية بال عقد فاستوفاهما او شلها او دونها جز ولو اكثر لم يجوز منه
 تخيل وزن البعر قطنا لا شعيرا في الاصح ولو اردت من ينسك بنفسه وعطبت
 الدابة بغير النصف ولا اعتبارا للشغل لان الادى غير موزون وهذا ان كانت الدابة
 تطوق حل الا تثنى والا فكل بكل حال كالوجه الراكب على عاتقه فانه يضمن الكل
 وان كانت تطوق حملها لكونه في مكان واحد وان كان الرديف صغيرا لا يستمسك
 بغيره بقدر ثقله كحمله شيئا اخر ولو من ملك صاحبه كولد لناقة لعدم الاذن
 وليس المراد ان الرجل يوزن بل ان يساها اهل الخبر كم يزيد ولو ركب على موضع الحمل
 ضمن الكل لما مر وكذا لو لم يساها كشيء ولو ما يللمسه الناس ضمن بقدر ما زاد بحيث
 واذا هلك بعد بلوغ القصد وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه مع التضمين اي
 لنصفه القيمة لركوبه غيره ثم اذا ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستأجر
 من المستاجر والا لا قيد بكونها عطبت لانها لو سلت لمر المسمى فقط وبكونه
 اردفه لانه لو اقعده في السرح صار غاصبا فلا جرح عليه بجرع العناية تكن
 في السراج عن المشكل ما يخالفه فليتنامل عند الفتوى كنهه وفي الاشياء غيرها
 ان الاجر والصان لا يجتمعان واذا استأجرها ليعمل عليها بقدر الحمل عليها اكثر منه
 فغطت ضمن ما زاد الثقل وهذا اذا احلها المستاجر فان حملها صاحبها بيده وحده
 فلا ضمان على المستاجر لانه هو المباشرة عادية وان حلا الكل معار ومعاها عليها

وجه النصف على المستاجر بفعله وهدر فعلها مجتني ولو كان البرملا في جوف القن
فحل لا واحد منهما جوقا اي وعاء كعدل مثلا وجره ووضعه عليها معا او متعاقبا لا مانع
على المستاجر ويجعل حل المستاجر مكان مستقما بالعقد غاية ومفاده انه لا مانع
على المستاجر تقدم او تاخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة
كذا ان شرح الم قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله
وكذا الاصلان لو حل المستاجر اول ثم ركب الدابة وان جعلها زلفا اول ثم المستاجر
ضمن نصف القيمة انتهى فتيقن وهذا هو ما من الحكم اذا كانت الدابة المستأجرة
نظمت مثلا اذا كانت لا تطيق تجتمع القيمة لا زرع المستاجر يذلي ويحب عليه كله
الاجر الاجر للمحل والضمان للزيادة غاية واذا بالزيادة انها من طبر المسعى من غير
من الكل كما لو حل المسعى وحده ثم عمل عليها الزيادة وحدها جوقا ولم يفرضوا
للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسعى فقط وان حله المستاجر لان منافع النصيب
لا تنضم عندها ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة ومن يضرها وكبها بلحاها
لتقييد الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضر الاب او الوصي للثنا ديبه ضمن
لوقوعه بزره وتغريك وقال لا يضمن بالمتعارف وفي الطائفة عن القصة الاصح
رجوع الامام لقوله لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهرا لهداية ان للمستاجر
الضرر لا لذن العرفي لما خرب به دابة نفسه فقال في القصة عن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى لا يضر بها اصلا ويخاصم فيما زاد على الثا ديبه وحتى ينزع السبع ووضع
الايكاف سوا وكف بمثله او لا وبلا سراج بما لا يسرج هذا الحار بمثله جميع قيمته
ولو بمثله او اسرجها كان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فيضمن بحسبه ابن كمال
لا يضمن لو استأجرها بغير كفا فاجلها بالجم لا يلزم مثله وكذا لو ابله لان الحار لا يختلف
بالجم ويمنع غاية او سلك طريقا غير ما عينه المالك ونفا وتا بعد او وعرا او خوفا
يجب لا يسلكه الناس ابن كمال او يحمله في البحر اذا قيد بالبر بطلان سلكه الناس او لا لخطر
الناس او لا لخطر البحر ولو لم يقيده بالبر لا مانع اذا بلغ المنزل فله الاجر حصول المقصود
وحتى يزرع رطبة وقد امر بالبر ما نقص من الارض لان الرطبة اضر من البر ولا اجر لانه
غاصبا لا ينما استثنى كما سيجي قيد بزرع الاضرب لا بالقل ضررا لا يضمن ويحب
الاجر ويضمن بجياطة قبادة امر بغير قيمة ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القبا
ودفع اجر مثله لا يجاوز المسعى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خالطه سر او لم
وقد امر بالقباطان الحكم كذلك في الاصح فتقييد الدرر بالقباطان في معنى بصيغته
اصغر وقد امر بامر قيمة ثوب ابيض وان شأ المالك احدث واعطاه ما زاد الصبيغ فيه

ولا اجر له ولو صبيغ رديا ان لم يكن الصبيغ فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان فاحشا
عند اهل فنه يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصة **فروع** قال للخياط اقطع ثوبه له
وعرضه وكه كذا بخانا قصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اكثر ضمنه قال ان
كفنا ثوبا قيمنا فاقطعه بدرهم وخطه ففقطعه ثم قال لا يكفيك منه ولو قال
ايكفيني قيمنا فقال نعم فقال اقطع ثم قال لا يكفيك لا يضمن ثوب الجال في بزاز
ولم يزل حتى فسد المال بسرقة او بطر من لوالسرقة والمطر غالبا خلاصة وفي
الاشباه استعان برجل في السوق ليبيع ثباعة فطلب منه اجرا فاعترض لعا دهم
وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليعمل له وفي الدرر دفع غلاما وابنه لحايك مدق كذا
ليعمله النسيج وشرط عليه كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من
المعلم والمولى اجرا من الاجرا غير عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استأجر دابة الى يوم منع
فجاء وزجها الى اخر ثم عاد الى الاول فعطت من مطلقا في الاصح كذا في العارية وهو
قولنا ولا يبرح الا ما كان في مجمع القناري وفيه حرقوا المكاري فرجع واعاد الحار
لمحله الاول لاجر له ويضمن ان يجير على لاعة وفيه دفع ابريسها الى الصباغ ليصبغ
بكتا ثم قال لا يصبغه ورده على قيمته ثم هلك لاضمان وفيه سيل ظهير الدين عن
استاجر رجلا ليعمل في الضيقة فلما خرج ترك المطر وانتع تسبيبه هلكه الاجر
قال لا استأجر دابة ليعملها كذا وضعت فحملها وروى هلكه المستكرى الرجوع بحقته
قال لا لانه رضى بذلك استأجر رجلا فتمعه الجران عن الخبز فله الاجر والبناء وحكم القاضي
بمعه هل تستقط حصته من المنع قال لا ما لم يمنع حارس الخبز استأجر حارسه
سنة ففرق من هل يحبس كذا لاجر قال انما يجب بقدر ما كان مشغعا وز الوهاب لينة
ويستقط في وقت العارة مثلا لو انهم بعض الدار خالدم يجدر
وخالص في قدر العارة اعمد يقدم فيها قوله لا المهر

قلت ومفاده رجوع المستاجر بما ثبتت على المجرع بجره لا مريعي الا في تنويره
وبالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو غرت الدار سقط كل الاجر ولا تنفسخ
به ما لم يفسخها المستاجر بغيره المجرع هو الاصح واذا اذنته لاجاره في سكنى
عمرتها لا يجب الاجر ناله ابن ابن الشيخة قلت وفي تقيده نظروا لعلما رديا المسى
اما جوق المثل او حصته العرقه فلا مانع من اوقها فخالطه ويسعى في فسحها ما يفيد
فتخيه با

الاجارة الفاسدة
الفاسد من العقود ما كان مشروطا بصله دون وصفه فالباطل ليس مشروطا اصلا
لا بصله ولا بوصفه وحكم الاول وهو الفاسد وجوب اجر المثل بالاستعمال لو المسى

وتماه في العناية لا تقص الاجاق لعسب التيسر ومنزوع على الافان ولاجل المعاصي مثل
القنا والنوح والملاي ولاخذ بلا شرط بياح ولاجل الطاعات مثل الادان والاحج والامانة
وتعليم القرآن والعقود ويقف اليوم بصحتها لتعليم القرآن والعقود والامانة والادان
ويجبر المستاجر على دفع ما قبل فبيع المسمى بعقد راجع المثل اذا لم يذكر مدة شرح وهما نية
من الشكر ويجلس به به يقف ويجبر على دفع الخلق المرسومه هي ما يهدي للمعلم على روس
بعض سودا القرآن سميت تها لان العادة اهدا الخلاوي ولود دفع غير الاخر ليسجده له
بنصفه اي نصف القران او استاجر بغير العمل طعامه يعطيه او ثوبا يلبس به بعض
دقيقه فسدت في الكل لانه استاجر بغيره من عمله والاصل في ذلك بنيه صل الله عليه
وسلم عن قبيح الختان وقد مناه في بيع الوفاة الجملة ان يغير زلة الاجراء ولا اولى يسمى قبيحا
بلا نيقين ثم يعطيه قبيحا منه فيجوز ولو استاجر ليحل له نصف هذا الطعام بنصفه
الاخر لا اجر له اصلا لصير وزنه شركا وما استفسكه الزيلعي اجاب عنه الم قال
وصرحا بذكر دالة النص لا عموم لها فان يخص عنها بشي بالعرف كازعم شيئا بلخ او
استاجر جارا ليغير له لدا كقبيح زيق اليوم بدرسم ضدت عند الامام لمجبر بين العمل
والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيقضي للمزارعة حتى لو قال في اليوم او على ان يفرغ منه
اليوم جازت اجاعا او ارضا بشرط ان يتيها اي يجرها من بين ما يكرها انما راعا انظار
او يستر فيها لبقا اثر هذه الافعال لرب الارض فلولم يبق لم تقسدا وبشرط ان يزرعها بزرعة
ارض اخرى لما يحسن الجنس باقراده يحرم النساء وقوله فسدت جواب الشرط وهو
قوله ولود دفع وجهت لوان استاجرها على ان يكرها او يزرعها او يبيتها وبزرعها لانه
شرط يقتضيه العقد ولو استاجر حمل طعام مشترك بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل
شيئا لشريكه الا وينفع بعينه لنفسه فلا يستحق الاجر كواهن استاجر الرهن من المرتين
فانه لا اجر له لتفجعه بملكه وزجرها الرقنا وي لا استاجر حلا فدخل المخرج بعض اصدقايه
الحام لا اجر عليه لانه يشترط بعض العقود عليه وهو منفعة الحام في المرق ولا يشترط
شي من الاتق لانه ليس معلوم استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شي يزرعها ضدت
الان يعمل خلا ولا لو قوعه على السكنى كما مر اذا ضدت فزرعها فبقي الاجل عاد صحيحا
فله المسمى استخسانا وكذا لو لم يرض الاجل لارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد
قلت فلو حذف قوله فبقي الاجل كفاضي فان في شرح الجامع كان اولى وان استاجر حمارا
الى بغداد ولم يسم حله فحله المعتاد فملك الحار لم يرضي كفساد الاجاق فالعين امانة
كان الصبي فانه بلغ فله المسمى لانه من الزراعة فان تنازع قبل الزرع في مسئلة
الزراعة او الحمل في مسئلة استاحت الاجاق ففساد لفيها مع بعد استاجر دابة

ثم جدد الاجاق في بعض الطرفين وجب عليه اجرا ما ركب قبل لا نكار ولا يجب له امدح عند
اي يوسف لانه بالمحج وصار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد عيب المسمى ودر
وكانه لا قول للامام وفي قصر الثوب المحج ذلك قبله فله الاجر والا وكذا الصباغ به
والنساج اجاق المنفعة بالمنفعة تجوز اذا اختلفا جلسا كاستيجار سكنى دار
بزراعة ارض واذا اتخذ الاجور كاجاق السكنى بالسكنى واللبس باللبس والكوب
بالكوب وغير ذلك لما تقر ان الجنس باقراده يحرم النساء فيجب اجرا للمثل باستيفاء النفع
كما مر لفساد العقد استاجر ليعبيد له او يخطب له فان وقتا لذلك وقتا جاز ذلك
والالا فلولم يوقت وعين الخطب فسد الا اذا عين الخطب وهو اي الخطب ملكه فيجوز
مجتمعه به يبقى صيرفية **فروع** استاجر امرأة ليغير له خيرا لا لاكل لم يجز ولبيع
جاز صيرفية اجرة دارها لزوجها فسكنها فلا اجرا شيئا وعائفة قلت
لكن في حاشيتها تنور عن المضرة بغير ذلك كبري قال فامني فان هنا الفتوى على الصحة
لتبعتها له في السكنى فيلحقها جاز اجاق الماشطة لترين العروس اذكر العمل
والملق بزارية وجاز اجاق الفتاة والنهر مع الما به يبقى لعموم البلوى والله اعلم
باب ضمان الاجير الاجر على ضررين مشترك وخاص
فالاول من يعمل لواحدا كالمخيط وخم او يمل له عمله غير موقت كانا استاجر من الخياطة
في بيته غير مقيد بملك كان اجرا مشتركا فان لم يعمل الغريم او موقفا بلا تخصيص
كان استاجر ليرعى غنمه شهر ابد ريم كان مشتركا الا ان يقول ولا ترعى غنم غري به
وسيتضح وزجرها الرقنا وي استاجر حرا ياكل ليلسج ثوبا ثم اجر الحايك نفسه من اخر
للمسج كالا عقدين لان العقود عليه العمل بالمنفعة ولا يستحق المشتري الاجر حتى
يعمل كالفصار وخم كقنا ودلال وله خيار الردية في كل عمل يثقل باختلاف المحل
مجتمعي ولا يضمن اديا سلقا ولا متاعا هلك بلا علمه وقيل يصاح على نصف قيمته ويجبر عليه
واجب عسبا به انه ضمنه في مكان كسر والحجام وخم ارجوز المقاد من الزيادة عالم
يملك فيضمن نصف دية النفس ففي قطع الختان الحسنة الردية ان يرى وضمتها ارباب
لموته بفعلين ما دون فيه وغير ما دون ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان لان شرط
الضمان الامانة بالمحل كما مودع به يبقى كافي عامة الغنم انه به جزم اصاب
المقون فكان هو المذهب خلا لما في الانشياء واقوى المتأخرون بالصالح على نصف
القيمة وقيل ان الاجير مصلح لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستور المال يضمن
بالصالح عما ديه قلت وهل يجبر عليه حرر في تنوير البصاير نعم كزمت مدته في وسط
البحر او البرية تبقى الاجاق بالجير ويصح ما هلك عمله كقترنق الثوب من دقة ورلق

الانشياء

ان

في

الحال وعرق السفينة من مدح جاوز المعتاد لا يخلو المحام وغيره كاي في عادية والقروق
في الدرر وغيرها على خلاف ما يجته صدر الشريعة فتأمل لكن قوى القهستان في قول صدر
الشرعية فتنبه في المنيق هذا اذا لم يكن ربا المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن
اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها محل ربا المتاع متاعه لا يضمن اجابا
قلت وقد مضى عن الاشباه مع ما لا يلزم ان الوديعة باجر مضمونة فليحفظ ولا يضمن
به بنى ادم مطلقا من عرق في السفينة او سقط عن الدابة وان كان بسوقه او قوده
لان الادى لا يضمن بالعقد بل بالحناية ولا حناية لا ذن فيه وان انكسرت في الطريق
ان شأ المالكه منى المالك قيمته في مكان جله ولا اجر او في موضع الكسر واجمع بحسب ما به
وهذا لو الكسر بضمه والابان زعم الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لما لو اصاب على حجام
وبزاع اي يبطا بوقضا لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا لم
يملكه المحض عليه وان هلك منى نصف دية النفس لتلفها بما دون فيه وغيره ما دون فيه
فينصف ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الحتان الحشفة وبرى المقطوع يجب عليه
دية كاملة لانه لا يبرى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل للسان وان ماتت
فالواجب عليه نصفها بحصول تلف النفس بغير اضرار ما دون فيه وهو قطع
الجلد والافرغ ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيمنع النصف ولو شرط على الحجام
دخوم العمل على وجه لا يسرى لا يبرى لانه ليس في دسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن
عمادية وفيها سبيل صاحب الحيط عن مضاد قال له غلام اقص في فقهه فصد اعتادا
فان تبسيسة قال يجب دية الحر دية العبد على عاقلة الفصد لانه خطأ وسبيل عن
فصد نياما وتر كمن مات من السيلان قال يجب القضاص والثاني وهو الاجير
الخاص وليس اجير وحد وهو من يعمل لولده عملا موقفا بالتخصيص ويستحق الاجر
بتسليم نفسه في المدح وان لم يعمل لم يكن استوجبه شهر المدة او شهر الرعي فتمت القتم المسمى
باجر مسمى بخلاف ما لو اجر المدح بان استاجر المدح شره احيى يكون مشترك الا اذا شرط
ان لا يخدم غيره ولا يبرى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص ان يعمل
لغيره ولو عمل نقص من اجرته بقدر ما عمل فتناوى الفوار وان هلك في المدح نصف
القتم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام يبرى منها شيئا لما مر ان المعفود عليه
تسليم نفسه جرمه وظاهر التعجيل بقا الا بقرق لو هلك كلها وبه صرح في العمادية
ولا يضمن ما هلك في يده او جعله كخروق الثوب من دقة الا اذا تعمد الفساد
فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظير مسمى صناع في يدها او
سرق ما عليه من الحلى لكونها اجير وحد وكذا الاثمان على طرس السوق وحافظ الخانات

وصح ترديد الاجر بالترديد في العمل كان خطته فارسيما جند رسم اورميا جند رسمين
وزمانه في الاول كذا بخط المملوك ولم يشرحه وسيتضح قال شيخنا الرملى
ومعناه يجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطته اليوم جند رسم او غدا فنصفه
ومكانه كان سكتة هذه جند رسم او هذه جند رسمين والعامل كانه سكت عطا را جند رسم
او جند رسم او جند رسم كان حمله شعير جند رسم او جند رسمين وكذا لو خسر
بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع وجب اجرا وجد الا في تجيير
الزمان فيجب بخاطته في الاول ما سمي وفي الغدا جرا مثل لا يزداد على رسم ولو خاطه
بعد غد لا يزداد على نصف رسم وفيه خلافا لما بنى المستاجر فتورا او دكانا عبا ر
الدرر او كالونان في الرار المشا جق فاحترق بعض بيوت الجيران او الدار لا ضمان
عليه مطلقا سواء بنى باجر لرب الدار او لا لان يجاوز ما يصنع الناس في وضعه
وايقادنا لا يوجد مثلها في التور والكانون استاجر حمارا ففصل عن الطريق ان علم انه
لا يجز بعد الطلب لا يضمن كذا راع ندى من قطيعه شاة فخاف على الباقي الهلاك ان
تبعها لانها تترك الحفظ بعذر فلا يضمن كوضع الوديعة حال الفرق وقال ان كان الراعي
مشترا كاشى ولو خلط القتم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدراب
انها افلان وان لم يكنه منى قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية
وليس للراعي ان يتولى على شئ منها بلا اذن رعاها فان فعل فمطبت منى وان ترى
بلا فعله فلا ضمان جوسى ولا يبرى فريعت استاجر حمارا ففصله لمشفقه الا
بشرط لان الشرط امك عليك ام لك وكذا الوعره بالسفر لان المعروف كالمشروط
بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان ليسا فمطلقا لان مودته عليه ولو سافر
المستاجر به فمك منى قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر وال ضمان
لا يضمنان وغدا الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستاجر من عبد او صبي تجوز اجرا
دفعه اليه لاجل عمله بعد ما بعد الفراغ صحيحة استحقاقا ولا يضمن غاصب عبد
ما اكل الغاصب من اجمع الرعا جرا المبد نفسه به لعدم تقويمه عنها في حقيقة
كالايضين اتفاقا قالوا جرع الغاصب لان الاجر له لانه جاز للعبد قبضها لو
اجر نفسه لا لو اجره المولى الابو كالة لانه العاقد عن اية فلو وجدها مولاه
قايمة في يده اخذها لبقا ملكه كسروق بعد القطع استاجر عبد اشهر من شهر
باربعة اشهر الخمسة صح على الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة
وجلسه خمسة اختلفا الا جرا المستاجر في ابا في العبد او مرضه او جري شأ
الرحمى حكم الحال فيكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه كما يحكم الحال لو باع

شجر فيه ثمر واختلفا في بيعه اي التمر معها الى الشجر فالقول قول من في يد التمر
الاصل ان القول لغيره ليشهد له الظاهر في الخلاصة انقطع ما الرحي سقط من الاجر بحسبه
ولو عاد وتولوا خلفا في قدر الا لقطع فالقول للاستاجر ولو في نفسه حكم الحال
والقول قول رب الثوب يمينه في القيص والقبض والحق والصقم وكذا في الاجر وعدمه
وقال ابو سفيان كان الصانع عاملا له فله الاجر الا لا وقيل اي قال محمد ان كان الصانع
مروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها اي هذه الصنعة كالقول قوله لا
بشهادة الظاهر والافلا به يقتضي زيلعي وهذا بعد العمل لما قبله فتعانا لثان اختيار
فروع فعل الاجير في كل الصناعات ايضا لا استاذة فلا تملكه بعينه الاستاذ
اختيار يعني لم يتعد فيمنعه او عادية وفي الاشياء ادعى ان كان الخان ودخل الحمار
وساكن المعدل الاستقلال الغصب لم يصدق والامر واجبه قلت وكذا مال اليتيم على
المقتضى به فتدبر وفيها الاجرة للارض كالحراج على العتمة فاذا استاجر للزراعة فاسلم
الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلاح وسقط ما بعده قلت وهو ما اعتمد في
الولوية لكن حرم في الحائنية برؤية عدم سقوط شيء حيث قال اصحاب الزرع
اقتضوا ذلك وقرئ ولم يثبت لزوم الاجر لانتم زرع ولو عرفت قبل ان يزرع فلا اجر عليه
انتهى باب **فصل في الاجارة**
تفسخ بالقضاء او الرضا بغير شرط وروية كما يبيع خلفا للشافعي وبغير عيب
حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض وقبله يفتوت التمتع به صفة عيب كخراب
الدار وانقطاع ما الرحي وانقطاع ما الارض وكذا لو كانت تستحق ما السما فاقطع
المطر فلا اجر خائنة وان لم تنفسخ على المصح كما روي في الجواز لو جازن الما يزرع به
بعضها فالمستاجر بالخيار ان يشأ ففسخ الاجارة كلها وتركه ودفع بحساب ما روي منها
وفي الولوية لو استاجرها بغير شرط فاقطع ما الزرع على وجه لا يريح فيه الخيار
وان القمط قليلا قليلا ويرحى منه التسقي فالاجر واجبه وفي لسان الحكم استاجر
حاما في قرية ففرعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وان ثمر بعض الناس لا يستقط
الاجر او يحل عطف على نفوت به اي بالنفع بحيث يتنفع به في الجملة كرض العبد
ودبر الدابة اي قرحتها وسقوط حايط دار وفي التبيين لو انقطع ما الرحي بالبيت
بما يتنفع به لغير الخمر فعليه من الاجر حصته لبقا بعض المتقود عليه فاذا استوفاه
لزمته حصته فان لم يخل ايب به او ازاله الموجر اذا انقطع بالمحل سقط خيار
لواك السيب وعمار الدار المستاجر ونظيرتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء
على مال الدار وكذا ما يجز بالسكنى فان ابي صاحبها ان يفعل كان المستاجر ان يخرج منها

الا ان يكون المستاجر استاجرها وهي كذلك وقد رآها الرضا به بالعيب واصلاح بير
الما واللوغة والخرج على صاحب الدار لكن لا يجبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان
فعله المستاجر فهو متبرع وله ان يخرج ان اذ الى زحاما خائنة اي الا اذا راسا كما مر
وفي الجوزية وله ان ينفذ بالفتح بلا قضا ولو استاجر دارين فسقطت او تغيبت
احدا مما فله تركهما لو عقد عليهما صفتة قلت وفي حائنية الاشياء معز بالملكية
ان العذر ظاهر اي ينفذ وان مشتبه لا ينفذ وهو الاصح وبغير عطف على خيار شرط
لزوم ضرر لم يشتحق بالعقد ان يبقى العقد كما في سكون ضرر استوجرت لقلعه وموت
عمر او اختلاعا استوجرت طباخ لطبخ وليمتها وبغير لزوم دين سواء كان ثابتا
ببيان من الناس او بيان اي بيينة او اقرار والحال لا مال له غير اي غير المستاجر
لانه يجلس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المفعلة تستغرق قيمتها الاشياء وبغير
افلاس مستاجر كان ليتمجر وبغير افلاس خياط عمل له لا يبرقه استاجر عبدا
ليحيط قتر له عمله وبغير دابة من سفر ولو في نصفه طريق فله نصف
الاجر ان استويا صعبوبة وسهولة والافضل شرح وهما نية وخائنة **بلا**
بدا المكاري فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجير وفي الملتقى ولو مرض فهو عذر
في رواية الكرخي دون رواية الاصل قلت وبلا ولا يفتي ثم قال ولو استاجر دكانا
ليعمل الخياطة قتر له لعل اخر فعذر وكذا لو استاجر عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي
التمستاتي سفر مستاجر دار للسكنى عذر دون سفر بوجرها ولو اختلفا فالقول
للمستاجر فيطعمه بانه عزم على السفر وفي الولوية تحوله عن صنعة الى غيرها
عذر وان لم يفسح حيث لم يكنه حتى يتخاطبا فيه وفي الاشياء لا يلزم المكاري
الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر بتخليتها وبغلا ترك خياطة مستاجر
عبد ليحفظ ليعمل متعلق بترك في الصرف لا مكان الجمع وبغلا يبيع ما اجره فانه ايضا
ليس بعذر بدون الحق وجين كما مر ويوفق ببيعة الى انقصا منها هو المختار لكن لو حصر
قضى بجواز نقد دئامة في شرح الوهابية وفيه معز بالخائنية لو باع الاجر المستاجر
فاراد المستاجر ان يفسخ ببيعة لا يملك هو المصح ولو باع الراهن الرهن للمرته
ضخته وتنفسخ بلا حاجة الى الفسخ بوجه احد العاقلين عندنا لا يجنبه
مطبقا عقد ما لنفسه الا ضرر كونه في طريق مكة ولا حكم في الطريق فبقي
فيرفع الامر الى القاضي ليفعل الاصل فيوجرها له لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع
له اجره الا ياب ان يرهن عاقدتها وتقبل البيينة هنا لا خصم لانه يريد الاخذ
من ثمن ما في يد الاشياء وفي الخائنية استاجر دارا او طما او ارضا شرا فسكن

شهر من هل يلزمه اجر الثاني ان بعد الاستغفار ثم والادوية بقيت قلت فكذا الو
وما لا يقيم وكذا لو تقاضاه المالك وما يلزمه الاجر يسكن يلزمه الاجر يسكنه بعد ولو
سكن المستاجر بعد موت المورث هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لخصه على الاجارة وقيل هو به
كالمتبذل الاولى ويغني ان لا يظهر الا فسخا هنا ما لم يطل به الوارث بالتفريق او بالتزام
اجر اخر ولو بعد الاستغفار لانه فصل بجهته فيه وهل يلزم المسمى او المثل ظاهر
القضية الثاني تمامه في شرح الوهبانية وفي المنيمة مات احدهما والزرع بقل نقي العقد
بالمسمى حتى يترك وبعد المدة بجر المثل في جامع الفصولين لو رضى الوارثه وبوكبير ببقا الاجار
ورضى به المستاجر جازا انتهى في جعل الرضى بالبقا انما اى لجوازها بالبقا طمنا له وفي
حاشية الاشباه المستاجر والمرتهن والمشتري احق بالعين من ساير العرلوا العقد صحيحا
ولو فاسدا ساقا ساقا فليحفظ فان عقدها ليس لا تنفسخ كويل اى بالاجارة واما
الوكيل بالاسينجار اذ امانه بطل الاجارة لان التوكيل بالاستينجار توكيل بشرا المنافع لصار
كالوكيل بشرا الاعيان فيصير مستنجا لنفسه ثم يصير بوجرا للموكل فهو معنى قولنا
ان الوكيل بالاستينجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف في خبره قلت ومثله في شرح
الجمع والبرازية والعمادية ثم قال قلت هذا مستقيم على ما ذكره الكرخي من ان الملك يثبت
للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما عما قاله ابو طاهر من انه يثبت للموكل ابتداء به جزم في الكثر
وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم والله تعالى اعلم انتهى قلت وتعلقه شيا بانه غير
مستقيم على ما ذكره الكرخي ايضا لا تقايم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر
والموجب للعتق والفساد الملك المستقر ثم قاله والحاصل ان الامع ان الاجارة له
لا تنفسخ بجهته المستاجر والنقل به مستفيض انتهى والله تعالى اعلم
وصى واب وجد وقاض ونحوه لو وقف لبقا المستحق له حتى لو مات المعقود لم بطلت
در الا اذا كان متولدا وقف خاص به وجميع غلته له كاي وقف الاشباه من بالوهابانية
قال واطلاق المتون بخلافه قلت وباطلاق المتون اقل قارى الهداية فكان هو المذهب
المعتمد لا قاله المصنف حاشيته على الاشباه الا في مسيلتين ما اذا اجرها الواقف
ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برده وفيما اذا اجرها لغيره لم يملكه فاجاب لا تنفسخ
الاجارة في الوقف بموت المورث والمستاجر كذا رايته في علق نسخ كنه مخالف لما في اجارة
قناوى قارى الهداية فتبينه وفي الفيض الواقف لاجر الوقف بنفسه ثم مات ففي
الاستقصان لا تبطل لان اجره لغيره انتهى ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم
عزل القاضى والمتولى كالموت فلا تنفسخ وتنفسخ ايضا بموت احد المستاجرين او
مورثين في حصته اى حصته الميتة لو عقد لها لنفسه فقط وبقيت في حصته الحي به

فروع في وقف الاشباه تخليته البعيد باطله فلو استاجر قرية وهو بالمصر لم يصح
تخليتها على الاصح فيبقى للمتولى ان يذهب للقرية مع المستاجر او غير فيبقى بينه
وبينه او يرسل وكيله او رسوله احيا المالا الوقف يلفظ قلت لكن نقل حشيتها ابن المصنف
في رواها الجواهر عن يوسع قناوى قارى الهداية انه متى مضى مدة يتكسر من اذهابها اليها
والمرحول فيها كان قابضا ولا فلا فتبينه انتهى **سابع** **الاشياء** احرق صايد
بعض بقايا اصول نصب محصور في ارض مستنجا جرة او مستنجا رة ومثله ارض بيت
الماله المعوق لم يخط القوا فل والاحال ومروى الرواب وطرح الخصايد قلت وحاصله انه
ان لم يكن له حق الا تنفع في ارض بغيره احرقته في مكانه بنفسه الوضع لا ما نقلته الريح
على ما عليه الفتوى قاله شيخنا فاحرق شي من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لا مباشر
ان لم تضرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون
مباشرا وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه اى في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال
اذا تلف بذلك الموضع شي سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن
لواضع فيه حق الوضع حيث يضمن الواضع اذا تلف به شي وهو في مكانه وكذا بعد ما زال
لا يضمن كوضع جرة في الطريق ثم اخرها في قدر حرجا فانكسر تراضى كل جرة صاحبه
واذا زال بمنزلة كبرج وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كالحققة في
الحاشية ثم فرع عليه بقوله فلو وضع جرة في الطريق فاحرق به شي ضمن لتعديده
بالوضع وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا اذنت به اى بالوضع الريح
فلا ضمان للمسخرها فله ذلك ولو جرح السيل بالحجر وبه يقتضى خاتمة ولو جرح الحداد
لحد يد من الكبر في مكانه ثم ضرب به بمطوقه فخرج الشر الى الطريق واحرق شي ضمن ولو
لم يضربه واخرجه الريح لا يضمن سقى ارضه سقيا لا تخلفه فتعدي المالا الى ارض جاره
فافسدها ضمن لانه مباشر لا متسبب افسد حيا ط او صباغ في حائوته من يطرح عليه
العمل بالنصف سواء اتخذ العمل او تخلفه كحياط مع قصار مع استحسانا لانه شركة
الصناعة فلهذا ابو جاهته يعمل وهذا بخلافه يعمل كاستيها رجل يعمل بحلا وراكبين
الى مكة وله الحمل المقتضى دور ونيته احب وكذا اذا لم ير الطراحه والمخاف وفي الواليمية
ولو تكادى الى مكة ابلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المعقود عليه حلا في زمة المكاري
والابالة وجها لهما لا تنفسخ قلت فما يفعل له للحاج من الاجارة والركوب الى مكة بلا
تعيين لا بل صحيح والله تعالى اعلم استاجر حلا لم ينفذ من الزاد فاكل منه رد عوضه
من زاد ونحوه قال فاصب داره فروعها ولا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرع وجب على
الفاصبة المسمى لان سكوتها رضى الا اذا انكر الفاصب ملكه وان ائذنته ببيئته او

أقر عطف على التركة أي بملكه ولكن لم يرض بالاجر لانه صرح بعدم الرضى وفي الاشياء السلوة
في الاجارة رضى وقبوله فلو قال للسائل سكن بكذا او فانتقل او قال الراعي لارضى بالمسمى به
بكذا فسكته لزم ما سمي بقي لو سكت ثم لما طال به قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صم نعم
والا لا عملا بالظاهر المستاجر ان يوجر المجر بعد قبضه قبل وقبله من غير مخرج واما من
موجر فلا يجوز ان تخل ثالث به يفتى للزوم تملكها ملكا وهل تبطل الاولى بالاجارة به
لما ملكه المبيع لا وهبا تبة قلت وصحة قاضي خان وعين في المضاربة وعليه الفتوى به
وقد منع الصريح بالجوهر لاصح نعم واقدم المسمومة وتعلق بها عن الخلاصة ما يفيد
انه ان قبضه منه بعلم المستاجر بطلته والا فيكون لتوفيق قضاة وهل تستقطب الاجرة
مادام في يد المجر خلاف بسوط في شرح الوهبانية وكله باستيفاء عقار فعمل الوكيل
وقبض ولم يسلمها اى لم يسلم الوكيل العين الموجهة اليه الى المولى حتى مضت المدقة فالاجر على
الوكيل لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل الى الامر على امر لينا بته عنه في القبض فصار قابضا
حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل تحصيل الاجر قبض الارض وصحت المدقة ولم يطلب الامر الدار منه فانه
يرجع ايضا لصيرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع وان طلب الامر الدار والى الوكيل
لتحصيل الاجرة لا يرجع لانه لما جلس للارحى لم يبق يد يديه يد يديه فلم يصير المولى قابضا حكما فلا
يلزمه الاجر بفتح القامحى لاجر على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات قدر ما يجوز لغيره
كالمتقى فانه يستحق اجر المثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان
دون اقفائة بالبيان ومع هذا الكفا الى احتراز اعز القيل والقيل وصياغة لا الوجه
عن الابدان بزيادة وتامه في قصا الوهبانية وفي الصيرفة حكم وطلب اجرة ليكتب شهادته
جاز ولا المقتضى لو في البلدة غيره وقيل بطلان كتابته ليست بواجبة عليه وفيها استجاب
ليكتب له تعويذا لاجر السحر ان بين قدر الكا غدا والخط وكذا المكتوب المستاجر لا يكون
خصما لمدعى الاجارة والرهن والشرا ان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المستاجر
والموثوق له ملكها العين وهل يشترط حضور المجر مع المشتري قولان وتصح الاجارة وفسخها
والمزارة والمأجرة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا والوصية والقبض والامانة
والطلاق والعقار والوقف طال كون كل واحد مما ذكر مضى الى الرضا للمستقبل كاجر نك
او فاستخانة راس الشهر مع بالاجام ويصح مضى فاللاستقبال كما كان تملك الحال
مثل البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والمضاربة والوكالة والوصية والقبض والامانة
عن مال وافر الدين وقد مر في متفرقاتنا ليموع زاد اجر المثل في نفسه من غير ان
يزيد احد فله المثل في فسخها وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى به يفتى ففسخ
العقد بعد تحصيل البدل فله المثل بغير المبدل حتى يستوفى ما لا البدل صحيحا كان العقد

او فاسدا لو العين فزيد المستاجر فيلحقه فاسدا اذا اجر صحيحا جازت لو بعد قبضه
فقط لا المشغول كما مر كمن حرر محشي الاشياء ان الواجب صح اجارة المشغول ويومر
بالنقيرغ والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها فدية استاجر سنة لارضاع
ولم او جديده لم يحز لغرم العرفه المستاجر فاسدا اذا اجر صحيحا جازت لو بعد قبضه
في الاصح منية وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء **فروع** اعلم ان المقاطعة
اذا وقعت بشروط الاجارة هي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد مع استيفاء
فلم يبين الاجرة والمدقة استاجر لينتفع به خارج المصروفات تقع به في المصروفات
كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لاساقها ولم يركبها لزم الاجر لا لغرضها اخطا
الكاتب في البعض ان الخطا في كل ورقة جبران شيئا اخر واعطى اخر مثله او تركه عليه
واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاه بحسابه من المسمى الصغير في باجر اذا ظهرت
الرياسة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دل على كذا فله كذا فله فله اجر
مثله ان منى لاجله من دلت على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر له له الا اذا عين الموضع
استاجر من حفرو حوض عشرين في عشرين وبين الحق فخر خمسة في خمسة كان له
ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز استيفاء وطريق للمروان بين المدقة قلت
وفي طائفتها هذا قولها وموافقا شرح مجمع وفي الاختيار من دلتا على كذا جاز لان
الاجر يتحقق بذل لته وفي الغاية ما رى لكما جاز فقهية صحت غير لارضا ففسخها
ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة ففسخها وان يدع عدم لزومها بان
عليه القوي وفي المجتبى لا يجوز اجارة البناء عن محجوز لو منتفعا به كجار وسقف وبعده
يقضى ومنه اجارة بنا ملكة وكس اجارة ارضها وفي الوهبانية

وفي الكلب والبارى قولان والبناء	كما القرى او ارضها ليس تجر
ولو دفع الدال ثوبا لتاجر	يقلبه لوراح ليس يخسر
ولو قال قصدي ان اسافر فافسخي	فخطفه او فاسال رقا قال يذكو
ويفسخ من ترك التجار ما اكترى	ولو كان في بعض الطريق وموجر
له فسخها لومات منها معبر	واطلق يعقوب وبالصنف يذكو
وايجار ذى ضعفه من الكل جاز	ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر
ومن مات مديونا واجر عقار	فوفاه للمستاجر المجلس اجد

كتاب المكاتب
من سبته للاجارة ان في كل منها ملك الرقبة لشخص والمنفعة لغيره الكتابة لغة
من الكتب وموجع الحروف يسمى به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشرعا

تحرير المملوك يد اى من جهة اليد حال لا رقية ما لا يعنى عند اد البذل حتى لو اداه حال لا عتق
حالا وركبتها الا يجابه والقبول بلفظ الكتابة او ما يودى معناه بشرط كون البذل
المذكور فيها معلوما قدره وجنسه وكون التوق في الحال قابلا لا يكون منجما او موجلا لصحتها
بالحال وحكمها في جانب العبد انتقال الحجر في الحال وثبوت الحرية في حق اليد لا الرقبة الابلا دادا
وفي جانب المولى ثبوت ولاية بطالة اليد في الحال ان كانت حالة والمالك في البذل اذا قبضه
وعوده للملك اذا عجز كاتب عنه ولو القى صغيرا يعقل حاله اى نقده كله او وجلا كله
او منجم مقتسط على اشهر معلومة او قال جعلت عليك الف الف نوديه بخوما او لها كذا واخرها
كذا كان ادبته فانت حر وان عجزت فقتل وقيل العبد ذلك صح وصار مكاتبنا لا طلاق
قوله صلى الله عليه وسلم فكا ثبوتهم والامر للندب على المصحح والمراد بالخير ان لا يضرمه
بالمسلمين بعد العتق فلو يضرمه لا فضل نركه ولو فعل صح ولو كاتبه نصف عبد جاز ونصفه
الاخر ما ذور له في القلعة ولو اراد منه ليس له ذلك كىلا يبطل على العبد حق العتق وتامه
في الترخاينة واذا صحت الكتابة خرج من يده دون ملكه حتى يودى كل البذل لحرية ابيه
داود المكاتب عيدا ببق عليه درسم ثم فرع عليه قوله وعزم المولى العتق وان وطى مكاتبته
لحرمة عليه او جنى عليها فانه يغرم ارشها او جنى على ولدها او اتلفه المولى مالها لانه
بعقد الكتابة صار كل منهما كالا جنى نعم لاحد لا قود على المولى للبسته شنى ولو اعتقه
عتق بحالنا لا تنقاط حقه ونسب ان كاتبه على خيرا وخير لعدم مال البنت في حق المسلم
فلو كانا ذميين جاز اد على قيمته اى قية نفس العبد لهما لة القدر او على معيخته لغير العجز
عن تسليم ملك الغير او على ما ية دينار ليرد سيده عليه وصيفا غير معين لهما لة القدر ولو اى
عقد الكتابة فاسد في الكل ما ذكرنا كان ادى المكاتب الحرة عتق بالاد او كذا الغرير لما ليتها
في الخلعة وسعى في قيمته بالفتة ما بلغت يعنى قبل ان ينفذها للقاضي ان كانا واعلم انه متى
سمى بالاد ونسبته الكتابة بوجه من الوجوه لم ينقص من المسمى بل يزار عليه ولو كاتبه على
ميته وغوها كالم بطل العقد لعدم ليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاد الا اذا
علق بالشرط صريحا فيعتق للشرط وصح العقد على جوان بين جنسه فقط اى لا نوعه
وصفته ويورى الوسطا وقيمه ويجزى قبولها وصح ايضا من كافر كاتبه قنا كافرا
مثله على خمر لما ليتها عدم معلومة اى مقدرة ليعلم البذل داي من المولى والعبد اسلم
خله قيمة الحرة وعتق بقيمتها لتعلق عتقه باء الحرة مع ذلك ليسعى في قيمته كما مر
وصح ايضا على خدمته شهر الساء للمولى والغير او خمر يزار او اياها واد ابيين قد ل
المعول والاخر بما يرفع النزاع للحصول الركن والشرط لا يقصد الكتابة بشرط لشبهها
بالشكاح ابتداء لا مبادلة بغير مال وهو التصرف لان يكون التصرف في صلب العقد

تقصد لشبهها بالبيع اتها لا ية في البذل هذا هو الاصل والله تعالى اعلم باب
ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب البيع والشراء ولو بجارية يسيرة
والسفر وان شرط عدمه وتزويج امته وكفالة عبده والولا له ان ادى الثاني بعد
عتقه والابان اذ اداه قبله او ادايا معا فليس له لا التزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة ولو
بمعرض ولا النصف والا يبيعه منها ولا التكفل مطلقا ولو باذن بنفسه لا يبيع ولا
الغراف واقواق عبده ولو بالاد بيع نفسه منه والاد والوصى في رقيق المغير تحت
حجره مكاتب فيما ذكر خلا من صوابه وما ذور وشريك ولو باء وضعة على الاشبه به
لا خصاص نص فيهم بالحقاق ولو اشترى اياه او ابنته تكاتبه عليه بعهاله والمرد ثرية
الولد ولو اشترى محرما غير الولد كالاخ والعم لا تكاتبه عليه خلا لما ولو اشترى ام ولد
مع ولده منها وكذا الوشراها ثم شراه جوس لم يحز بيعها التبعينها لولدها ولكن لا تدخل
في كتابته ثم فرع عليه بقوله ولا تعتق بعتقه ولا يتفسخ نكاحه لانه لم يملكها فجاز
له ان يطاها بملكه النكاح وكذا المكاتبية اذا اشترى بغيرها غير ان لها بيعه مطلقا لان
الحرية لم تثبت من جهتها ولو ملكها بدونه اى بدون الولد جاز له بيعها خلا لما
وان ولده من امته ولد فادعاه لكا بته عليه بعهاله وكان كسبه له لانه كسبه كسبه
زوج المكاتب امته من عبده فكا تبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه وقيمتها لو قتلها
لان تبعيتها ارجح مكاتبته او ما ذور نكح امته زعمته انها حرة باذن مولاهما متعلق
بنكح فولدت منه ثم استخفت فالولد رقيق فليس له اخذها بالقيمة خلا لما محمد
لانه ولد المعروف وخصها المور وبالحري جامع الصحابة واسئل شكه الربيعي ولو
اشترى المكاتب امته شر اذا سدا فوطيها ثم ردها للفساد لشرها او شرها صريحا
فاستخفت وجب عليه العتق في حالة الكتابة قبل عتقه لدخولها في كتابته
لان الاذن بالشر الاذن بالوطى ولو وطىها بنكاح بلاذن اخذ به بالعقر سند عتق اى
بعد عتقه لعدم دخوله فيها كمروا لما ذور للمكاتب فيهما في الفلين واذا ولدت
مكاتبية من سيدها فلها الخيار ان شاءت مصنت على كتابتها واخذ العقر منه وان
شأت عجزت نفسها وى ام ولد ويثبت نسبها بلا قصد يقها لانه ملكه رقبة ولو
كاتبه شخص ام ولده او مدبره مع وعققت ام الولد جازا بموته بالاستيلاء وسعى
المدبر في ثلثي قيمته ان شأى كل البذل بموت سيده فقير الم يترك غير ولود مبر
مكاتبه صح فان عجز بقى مدبرا والا سعى في ثلثي قيمته ان شأى او في ثلثي البذل
بمولد اى المولى محسرا الم يترك غير وان كان مات موصرا بحيث يخرج المدبر من الثلث
عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعاق المولى مكاتبه فانه يعتق

المولى مع

مجانا لقيام ملكه كاتبة على الفوج ثم صاحبه على نصفه حالا مع استقضاها من بعض
كاتبه على الفوج الى سنة فمات المريض فالحال ان قيمة المكاتبه الف درهم ولم تجز لورثة
التاجر ولم يترك غير ادى المكاتبه ثلثي البدل وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الى اجله
اورد رقيقا لقيام البدل مقام الرقبة فتشبه في ثلثه وان كاتبه على الف الى سنة
والحال ان قيمته الفان ولم يجز وادى ثلثي القيمة حالا وسقط الباقي او رد قيمتها
انفاقا لوقوع المحاباة في القدر والتاخير فتفسد بالثلث حرقا لمولى عبد كاتبة
عبد كاتبة فلا نا الغاييب على الف درهم على ان راديت اليك الفان هو حرقا كاتبه المولى على هذا
الشرط وقبل المولى ثم ادى الحرافا عتق العبد بكم الشرط وكذا لو لم يقل ان ادينه خاوي
يعتق استقضا نا لنفوز ونصرف الفضولي في كل ما ليس بصنوده ولا يرجع الحرق على العبد
لانه متبرع واذا بلغ العبد هذا الامر قبل صار مكاتبنا لما يحتاج لقبوله لاجل لزوم
البدل عليه قال عبد حاضر لسيد كاتبة على نفسي وعن ثلثي الغاييب فكا ثلثها قبل العبد
الحاضر مع العقد استقضا نا في الحاضرات والغياب ثلثها وادى بدلا للكتابة
عتقا جميعا بلا رجوع ويجزى المولى على القبول للبدل من احدهما ولا يطالب البديل الغاييب
بشيء لعدم التزامه وقبوله للكتابة لغو لا يعتبر كرده اياها ولو حرق سقط عن الحاضر
حصته ولو حرر الحاضر او مات ادى الغاييب حصته حالا والارد قنا ولو ابر الحاضر او
وهبه له عتقا جميعا وان كانت الامنة على نفسها وعن ابني صغيرين لها وقبلت مع
استقضا نا لما روى ادى من ذكر لم يرجع على الاخرى لانه متبرع ويجزى على القبول
للاخر لما روى **فرع** كاتبة نصف عده فادى الكتابة عتق نصفه وسعي في بقية
قيمتها فلا العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ حاوي القدر **باب**
كتابة العبد المستركة عبد لشريكين اذنا احد مالهما جنة ان يكتات خطه
بالف ويقتض بدلا للكتابة فكا ثلثه الشريك المادون له فقد في خطه فقط عند الامم
لتجزى الكتابة عنه وليس لشريكه فتجده لادنه وادى اقتصر بعينه بعد الالف
فجزى المقتضى من كله للمقتضى لادنه له بالقبض فيكون الالف عتق خطا لادنه في امة يبرز بكن
كاتباها فوطيها احدهما فولدت فادعها الواط ثم وليها الشريك الاخر فولدت فادعاه
الواط الثاني صحت دعوته لقيام ملكه ظاهرا خلافا لما اذا تجزى بعد ذلك جعلت
الكتابة كاذم تكن وجبئند في الحقيقة ام ولد للاول لزوال المانع من الانتقال
ودعوى سابق وصح لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وصح لشريكه عقرها
كاملا لو طيه ام ولد الغير حقيقة وقيمة المولد ايضا وبوابه لانه بمرة المعزور وادى
الشريك دفع العقرا الى المكاتبه مع اى قبل العجز لاختصاصها بما فيها فاذا عجزت ترد

لمولى

لمولى لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول وبمى ام ولد وان كاتباها
عجزها احد هما موسرا فجزت ضمن الحق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها
لما انقرا ان الساكنة اذا ضمن المقتضى يرجع عنه لا عند ما انتهى **فرع** عبد لرجلين
احدهما ثم حرق الاخر غنيا او عكسا اعتق المدين ثلثا واستسعى في الصورتين او ضمن
شريكه في الاول فقط **باب** **موت المكاتب وعجز**
وموت المولى مكاتب عجز عن ادا عجز ان كان له مال سيصل اليه لم يعجز الحاكم الى ثلاثة
ايام لانها موقوفة عليه لا بل الا عجزا ولا عجزا الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولاه او نسخ
مولاه برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه وبذلك المكاتب
فسخها مطلقا في الجانيق والنا سدة وان لم يرض المولى وعاد رقه بفسخها وما في يده لمولاه
والكتابة اذا ماتت ولم ينفذ ما في يده لم يفسخ ونودي كتابته من ماله وحكم بعقده في اخر
جز من جزاها تد كايك يعق او لادنه المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله
ميراث لورثته ولو لم يترك الا ترك ولدا في كتابته ولا وفا بقيت كتابته وسعي الابن
في كتابة ابيه على محرمه المقسطة فاذا ادى حكم بعتق ابيه قبل موته وبعتقه ولو
ترك ولدا اشتراه في كتابته ادى لبدل حالا او ردا الى كاله رقيقا وسويا بينهما واتا
الاخوان فيردان الطرق كومات وظلالا اديها لا اعتقا والا لا اشترى المكاتب ابنة فمات
عن وفاء ورثة ابنة لموته خرا عن ابن حركا سر وكذا يبرئه لو كان هو اى المكاتب وابنه الكبير
مكاتبين كتابة واحدة لم يبرورتهما كشخص واحد مروق اتحاد العقد فان ترك المكاتب
ولما من حرة اى مقنته وترك دينيا في يده لها فجنى الولد فقص به بما جنى على عاقله امة
مروقة ان الاب لم يعق بعد لم يكن ذلك القضا تمييزا لا يبيد لعدم المناقاة ولا رجوع
قيده بالبر لان في العين لا يملك القضا بالحق بالام لا مكان الوقا في الحال ولو قضي به
بالولا لقوم امة بعد خصومتهم قوم الاب في ولاية فهو اى القضا بما ذكر تمييزا لانه
في فصل مجتهد فيه وطاب لسيد وان لم يكن مصرفا للصدقة فما ادى اليه من الصدقات
فجز لتبدل الملك واصله حرث برسم هي لك صدقة ولنا هدية كان دارت شخص
فقير مات عن صدقة اخذها وارثه الغنى وكان ابن سييل اخذها ثم وصل الى ماله وادى
في يده اى الزكوة وكفقر استغنى ومن يده فانها تطيب له بخلاف فقير اباح لغنى
اوها شى من زكوة اخذها لاجل ان الملك لم يتبدل فان جنى عبد وكاتبه سيده جاهلا
بجنايته او جنى مكاتب لم يقض به بما جنى فجز فان شأ المولى دفع العبد او ذى له
لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال كونه مكاتب فجز بيع فيه لانتفا الحق
من قيمته الى قيمته بالقضا قيده بالعجز لان جنائيات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه

الاقل من قيمته من الارش وان تكررت قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو بعد تقيم ولو
اقر جناية خطا لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان مات السيد
لم تنفذ الكتابة كالتدبير او مينة الولد وكلاهما الدين اذا مات الطالب ويورث المال
الى ورثته على نحو ما كاجل الدين بخلاف ثبوت المطلوب لحراب ذمته هذا اذا كانت له وسو
يصح ولو زمر منه لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرره اى كل الورثة في مجلس
واحد عتق بجا اذا استقصانا ويجعل ابرا اقتصافا حرره بعضهم في مجلس والاخر في اخر
لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عذر في مكاتبته تحت امانة
طلقها ثنتين فلكما لا يجزى له ان يطاها حتى تنكح زوجا غيره وكذا الحر كما تقر في محله
كاتبه عبد كاتبة واحدة اى يعقد واحد ويجزى المكاتب لا يعجز القاضى حتى يجتمع لانهما
كواحد بخلاف الورثة فان القاضى يجزى بطلب احد من محبته وفيه كاتبة عبد محرم
فجز احد ما فزده المولى في الورق والقاضى لم يعلم بكتابة الاخر لم يصح فان غاب هذا المردود
وجا الاخر ثم عجز فليس للاخر رده في الورق **فروع** اختلاف المولى والمكاتبه في قدر
ابره فالقول للمكاتبه عندنا ولا يجلس المكاتب في دين بولاه في الكتابة وفيما سوى
دين الكتابة قولان سراجية قلت وفي غناق الوهابية
وفي غير جنس الحق يجلس سيد مكانته والعبد فيها مخير
ولا لا ولد لزوجين حرا لولى ايهم ليس للام معبر
توفى وما روى فاما لميت من الولد مع والى التسع وتخصر
اى وان لم يكن مع ولد لم ينفذ وان كان استسقت على نحو ما صغير كان ولدها وكبيرا
وعندنا ليس مطلقا **كتاب الولا** ولغة النضر
والحجة مشتق من الولد والقرب وشرا عابرة عزالتا صرولا العتاقة او بولا الموالا
زليم من اثار الارث والعقل ولا ية لانكاح وهذا علم ان الولا ليس نفس الميراث بل
قرابة حكيم تصلح سببا لارث وسببه العتق على ملكه لا الاعناق لانها لا تستلزام ارث
القرب يحصل العتق بلا اعناق واما حديث الولا لمز اعنق فجزى على الغالب من اعنق
اى حصل له عتق باعناق ولوس وصيه او مفرع له ككتابة وتدبير واستيلا داو ملك
قريب بولا وسيد له واوراة او ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنفذ ديونه منه
ولو شرط عدمه لمخالفته للتشريع فيبطل ومن اعنق امته كالحالان زوجها حتى الغير
فولدت لاقل من نصف حوله عتقت لا ينتقل ولا للحل الموجه وهذا العتق عن
مولى الام ابر او لولدت ولين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه وبغضهما
اقل من نصف حوله موزون كونهما تومين فاذا ولدت بعد عتقها لاكثر من نصف حوله

فولاه

فولاه لمولى الام ايضا لتفقد تبعيته للام لرقه فان عتق العتق وهو الاب قبل موت
الولد لا بعده جرد ولا ابنته الى مواليد لولا المانع هذا اذا لم تكن معتقة فلو معتقة فولدت
لاكثر من نصف حوله من العتق ولدون حولين من المراق لا يقتل المولى الاب بحكم مولى
موالاة اولم يكن له ذلك وقيد بالعم لان ولا الموالاة لا يكون في العتق لقوة النساء بحكم
نكح معتقه ولو لعزى فولدت منه فولادها موالها لقوة ولا العتاقة حتى اغتيرت
فيه الكفاة لا في العجم ولا الموالاة والعنق مقدم على الرده ومقدم على الارحام
مخرج عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية فان مات المولى ثم العتق ولا وارث
له نسبى فيارثه لا قرب عصبة المولى المذكور وسنصفه في يابه وليس للنساء من
الولا اما اعتنق كفى الحديث المذكور في الدرر ويروى عن ابن عباس قال العتق ويغفر الله
حديث منكر لا اصل له وسيجي الجواب عنه في الفرائض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله
فلومات العتق ولم يتركه الا ابنته معتقة فلا شى لها اى ابنته العتق ويوضع ماله في بيت
المال هذا هو الرواية وذكر الرابلي عن ابى الهيثم ان بنت العتق تترث في رما سالفاد
بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين بر عليه وكذا المال يكون للابن او البنت
وصا عا كذا في فرائض الاشباه واقره المص ويغفر ولذا ملك المولى عبد ولو مسلما واعتقه
فولاه له لان الولا كالنفس فيتوارثان به عند عدم الخايمه كالمسلمين فلو مسلما ليرثه
ولا يحفل عنه وهذا انصح فساد القول بان الولا هو الميراث حق الا نقض ولو اعنق
حرم في دار الحرب عبد احريا لا يعتق بمجرد عتاقه الا ان يلى سبيله فاذا خلاه
عتق جيبته ولا ولا له حتى لو خرج اليها مسلمين لا يرثه خلاها للثاني وكان له ان يوالى
من ثلثا لانه لا ولا لاحد عليه ولودخل مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا منه فاعتقه
فما قول عتق بلا تخيله ولو كان العبد مسلما فاعتقه مسلم او حرا في دار الاسلام
فولاه له اى لعتقه **فروع** ادعياء ولا ميت وبرهن كل انه اعتقه يقضى
بالولا والميراث لهما يسبق الولا ولا حتى تنفذ منه وصاياه وتنفذ ديونه
الكفاة تغتبر في ولا العتاقة تغتق الشا جر كفو لعنقة العطار دون الرباغ الام
اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا كان كذلك
فلو مرييا لا ولا عليه مطلقا ولو نجيا لا ولا عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصيته
خلا فالثاني **فصل في ولا الموالاة** اسم رجل مكلف على يد اخر
اولاه او والى غير الشرط كونه نجيا مسلما على ما مر وسيجي على ان يرثه اذا مات
ويقتل عنه اذا جنى مع هذا العقد وعقده عليه وارثه له وكذا الوشرط الارث
من الجانبين ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه مع عدم المانع كالو والى العبد

فولاه

بأذن سيده أخر فانه يصح ويكون وكيل عن سيده بعقد المولاة وأخر أنه عزى
الرحم لصغير وله النقل عنه بحضره إلى غيره أن لم يعقل عنه أو عن ولد له وان عقل
عنه أو عن ولد لا ينتقل لتناكره ولا يوالى معتق أحد للزوم ولا العتاقة امرأة والت
ثم ولدت مجهول النسب يتبعها المولود فيما عقدت وكذا لو أقرت بعقد المولاة أو انشأ
والولد معها لأنه تقع محض في حق صغير لم ير له ما به وعقد المولاة شرطه أن يكون حرا
مجهول النسب بأن لا ينسب إلى غيره ما نسبته غيره إليه فغير مانع عنائه والثاني
أن لا يكون مريضا والثالث أن لا يكون له ولا عتاقة ولا مولاة مع أحد وقد عقل
عنه والرابع أن لا يكون عقل بعينه المال والخامس أن يشترط العقل والأثر وأما الإسلام
فليس يشترط تتجوز مولاة المسلم الذي وحكسه والذي الذي وان أسلم الأسفل لأن
المولاة كالوصية كالسبط في البدايع وفي الوهبانية يعني اعتق عبده عن أبيه أليت
فالولادة والأب لا يلاب أن شاء الله تعالى من غير أن ينقص من أجر الابن مضمرا
كتاب الأكرام هو لغة حل الإنسان على شيء
يكرهه شرعا فعل بوجوب من المكرم في المحل يعني يصير به مفعولا إلى الفعل الذي
طلب منه وهو نوعان قام وهو المألوف بلفظه نفس أو عضو أو ضرب مبرح والاقصا قص
وهو غير المألوف بشرطه أربعة أمور قرر المكرم على إيقاع ما هدد به سلطانا أو لصا
أو نحو ذلك الثاني خوف المكرم بالفتح إيقاعه أي إيقاع ما هدد به في الحال بقلبه ظنه
ليصير ملجئا والثالث كون الشيء المكرم به متلفا نفسا أو عضوا أو موجبا غما بعدد
الرضا وهذا الذي مررت به وهو يختلف باختلاف الأشخاص فان الأشراف يفتون بكلام خشن
والأراذل ربما لا يفتون إلا بالضرب المبرح ابن كمال والرابع كون المكرم ممتنعا عما أكره عليه
قبله ما لحقه كسب ماله أو الحق شخص آخر كالثلاث مالا لغيره أو الحق الشرع كشره الكرم
والزنا فلوا كرم يقتل أو ضرب شديد متلف لا بصوت أو سوطيين الأعلى المذاكير والعين
بزازية أو حبس أو قيد مديد بخلاف حبس يوم أو قيد أو ضرب غير شديد الأثر
جاءه در حتى باع أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما
ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المتفصلة وتضمن بالتعدي وسيجيئ أنه يسترد وان
تداولته الأيدي وأضفى لاذ الأكرام المألوف وغير المألوف بعد ما ان الرضا والرضا شرط المعقود
هذه العقود فقلت عندنا وحديثه يملكه المشتري أن قبض فيصح عتاقه وكذا
كل تمر في لا يملك تقضيه ولزمه قيمته وقت العتاق لا تملكه بعقد فاسد فان
قبض ثمنه أو أسلم المبيع طوعا قيد للمذكورين نقد يعني لزوم ما مران عقود المكرم
نافذة عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه لا نفاذه إذا للزوم أمرورا الذاذ

كما حققه ابن النكاح قلت والصابط أن ما لا يصح مع المنزل ينقذه فاسد أقله
ابطاله وما يصح فيصح الحامل كما سيبي وان قبض الثمن بمرها لا يلزم ورده ولم يضمن
أن هلكته الثمن لأنه لما تفرق وران بقي في يده ففساد العقد لكنه يجالسه البيع الفاسد
في أربع صور يجوز بالاجازة القولية والفعلية والثاني أنه ينقص تصرف المشتري
منه وان تداولته الأيدي والثالث تغير القيمة وقت القبض والرابع الثمن والمشتري
أما أنه في يد المكرم لا يملكه باذن المشتري فلا ضمان بلاقعه فلا ضمان في الفاسد بزازية أمر
السلطان الكراهه وان لم يتوعد أو امر غيره لا إلا أن يعلم المأمور بذلك الخالد أنه لو لم
يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه منية
المقتي ومه يقتي رزق البزازية الزوج سلطان زوجته فيقتضيه منه الأكرام كرم المحرم
على قتل صيد فاني حتى قتل كان ما جاورا عند الله تعالى أشباه ولو أكره البايع على البيع لا المشتري
وهذا البيع في يده متى قيمته للبائع لقبضه بعقد فاسد البايع المكرم له أن يضمن أيا
سائر المكرم بالكسر والمشتري فان ضمن المكرم رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري
نقد يعني جازا ما مر كل سر بعده ولا ينفذ ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلا لصيرورته
ملكه فيجوز ما بعده لما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على البايعه جلت في ما إذا أجاز
المالك أحد البياعات حيث يجوز الجميع ويأخذ الثمن من المشتري الأول لزموا المانع بالأجر
فان أكره على كل مينة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خمر أو كراه غير ملجئ محبس أو ضرب أو قيد لم
يجل إذا مروق في كراه غير ملجئ لم لا يجمل للشرب للشبهة وان أكره ملجئ يقتل أو قطع
عضوا أو ضرب مبرح ابن كمال حل الفعل بل فرض فان صبر فقتل انتم إلا إذا اراد به
معاينة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم إلا باحة بالأكراه لا بأس به فبعضه
بالجمل كالجمل بالخطاب في أول الإسلام أو في دار الحرب كان في المخيصة كما قدمناه في الحج
وان أكره على الكفر بالله أو بسب النبي صلى الله عليه وسلم يجمع وقد ورد في بقطع أو قتل
رخص له أن يظهر ما أمر به على لسانه وقبله مطيعا بالإيمان ثم إن يرى لا يكفر وبانت
أمراته فضلا عما نذر وان خطر به الملة التورية ولم يور كرويات ريانة وقضا نوازله
وجلاية ويوجر لو صبر لتركه الأمر المحرم وشله سائر حقوقه تعالى من فساد صوم
أو صلاة أو قتل صيد حرم أو في إكرام وكل ما يثبت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يرض
الأجر بغير مما يغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال إذا تكلم بكلمة الكفر لا يجلي
ورخص له أن لا يمس ما أسلم أو ذم اختيارا يقتل أو قطع ويوجر لو صبر ابن ملك وضمن
رب المال المكرم بالكسر لأن المكرم بالفتح كالهالة لا يرضى قتله أو سبه أو قطع عضو
وما لا يستباح بحال اختيارا ويقاد في القتل العمد المكرم بالكسر لو مكلفا على ما في
المسوط خلافا لما في النهاية فقط لا نال القاتل كالهالة وأوجه الشافعي عليها ونفاه
أبو يوسف للشبهة وفي جانب المرأة يرضى لها الزنا بالأكراه الملجئ لأن سبب الولد

ويجوز
مع

لا يتقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا يفهمه لانه يسقط الحد في زناها
لا زناه لانه لم يكن بالمحرم رخصة له لم يكن غير المحرم شبهة له **فروع** ظاهر تعليلهم ان حكم اللواط
حكم الزنا لعدم الولد فترخص بالمحرم لان يفترق بكونها أشد حرمة من الزنا لانها لم تبس بطريق
تما وتكون فحشا عقليا ولذا لا تكون في الجنة على الصحيح كالمهر ومع نكاحه وطلاقه
وعتقه لو بالقول لا بالفعل كشرائه ان كان له ورجع بغيره العبد ونصف المسمى ان لم يطا
وتزوج بغيره وظاهره ورجعته وابلوا وفيه اي لا يلا بقوله او فعل اسلامه
ولو فيها ما هو اطلاق كثير من الشايخ وما في الخاتمة من التفصيل بقياس والاستصحاب
وقرعه والاصل عندنا ان كل ما يصح مع الزنا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الزنا لا يحتل الفسخ
وكل ما لا يحتل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعدها ابو الليث في خزانة الفقه ثمانية عشر
وعدها في باب الطلاق ثمانية عشر لا يصح مع الاكراه ابراء مديونه او ابراءه كغيره بنفس
او مال لان البراءة لا تنص مع الزنا وكذا الوكلاء الشفيع ان يسكنه عن طلب الشفيع فسكنه
لا تبطل شفيعته ولا ردته بلسانه وقلبه مطبق بالايان فلا تبين زوجته لانه لا يكره
به والقول له استغنا فقلت وقد مناعز الفوازله خلفه فلعلة قياس فاما كل امر القاضى
رجلا ليقرب منه او قتل رجلا بعد او ليقرب بقطع رجل بعد فاقرب به فقلت قطعت يدك او قبل
على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلاح اقتصر من القاضى وان منهما بالسرقه مرفاها
وبالقتل لا يقتصر من القاضى استغنا بالنسبة خاتمة قيل له اما ان لشرب هذا
الشراب او تبيع كرمه فهو اكراه ان كان شرابا لا يحل كالحمر والا فلا فنية قال وله الزنا
وساير المحرمات صادرة السلطان ولم يبين بيع ماله فباعه صح لعدم تعيينه والجملة
ان يقول من اين اعطى ولا مال فاذا قال الظالم بع كذا فقد صار مكرها فيه بزيادة خوفها
الزوج بالضر حتى وهبته مهرها لم تفصح المحبة ان قدر الزوج على الضرب وان هدرها بطلاق
او تزوج عليها او تبرع فليس باكراه خاتمة وفي جميع القضاوى منع امراته المبيحة عن المسير
الى ابويها لان تنبيه مهرها فوهبته بعق المهر فالمحبة باطله لانها لا تكون فنية فقلت
ويؤخذ منه جواب حادثة القوي ومي زوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب
الا ان يشهد عليها انها استوتت منه ميراثها فافترت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها
لكونها في معنى الكراهة وبه اتفق ابو السعود مفتي الروم قاله المم في شرح منطوته تحفة
الاقرار في بحث المسبة المكره باخذ المال لا يقضى ما اخذ اذا قوى الاخذ وقت اخذانه يرد
على صاحبه ولا يقضى اذا اختلف الى مال المكره في النية فالقول للمكره مع عينه ولا يقضى
يجبى وفيه المكره على الاخذ والرفع انما يسعه مادام حاضر عند المكره والام على الزوال
الفرد والابى بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند عينية
الايرار رسول فيلحفظ **فروع** اكرم على كل طعام نفسه ان جابها لارجوع وان شبعها

رجع بيقينته على المكره حصول منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قال اهل الحرب لنبى اخذوه
ان قلت لست بنبى تركناك والاقول انك لا يسعه قول ذلك وقيل بغيره ان قلت هذا
ليس بنبى تركناه وان قلت بنبى قتلناه وسعه لا تمناع الكذب على الانبياء قال حزونى
ان دفعت جارتك لارتى بها دفعت لك الف اسير لم يحل ان يقتل بعد مكرها لم يقتل في الاصح
وهل الاكراه باخذ المال معتبر شرعا ظاهرا القنية نعم وفي الوهبانية قال
وان يقول المدون انى مرفاع لنبى اقالا كراه معنى مصور
وصح في الاستصحاب اسلام مكره ولا قتل ان يرد بعد ويجوز
كتاب **الحجر** بتولعة المنع مطلقا وشرعا منع من نقاد تصرف
قولى لا فعل ولا الفعل بعد وقوعه لا يكون رده فلا يتصور الحجر عنه قلت يشكل عليه الرفيق
لمنع نقاد فعله في الحال بل بعد الفتح كما صرح به في البدايع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك
لكنه اخر لعنته لقيام المنع قائل وسيد مكره وجنود يع القوي والضعيف كما في المقوم
وحكمه كغيره كاسيبي في المادون ورق فلا يصح طلاق صبي ومجنون ومغلوب اي لا يفوق حال
واما الذي يحين ويفيق فحكمه كغيره نهاية ولا اعتنا بتملا واقرارهما نظرا لما ومع طلاق بعد
واقرار في حق نفسه فقط لا سبيل فلو اقر بالآخر الى عتقه لو بغير مولا ولوله هدر
وجدد قد اقيم في الحال لبقائه على اصل الحرية في حقها من عقده غدا يدور بين نعم وضر
كاسيبي في المادون منهم من يولد الحجرين ويولد بغيره يرضى ان البيع سالب للملك والشراب له
اجاز وليه اورد وان لم يعقله فباطل نهاية وان ائلفوا الى يولد الحجرين سوا عقلوا والاولاد رر
شيئا مقوماس مالا ونفس متموا اذ لا حجر في الفعل كز ضمان العبد بعد الفتح على ما مر وفي
الاشباه الصبي الحجر مواخذ بافعله فيض من المالك الحال واذا قتل فالدية على قتله
الا ان يسايل الوانف ما اقر صتمه وما اودع عنه بلا اذن وليه وما اعير له وما بيع منه بلا اذن
ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي حجر رمله ومي ملك غير ما فلكم ان تقضى الدافع
والاحد ولا يحجر مكره لنفسه هو تبيذ المالك وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل
درود لول الحجر كالصبر في بناء المساجد ونحو ذلك في حجر عليه عند تمامه في قوايد
شئ من الاشياء وضيق دين وغفله بل يمنع مقت ما من يعلم الجبل الباطلة كتعليم
الردة لتبيين من روجها وتستقط عنها الزكاة وطبيب جاهل ومكارم فليس وعندهما
حجر عليه الخ بالسفاه والغفلة به اي بقوله ما يفوق صيا ته لاله وعمل قولها المفتي به
يكون في احكامه كصغير ثم هذا الخلاف في تصرفات تحتل الفسخ ويبطلها الزنا ولا يحجر عليه
بالاجاع فلما قال لا نكاح وطلاق وعتاق واستيلاء وتديرو وجوب زكاه وخطرق
حج وعجانات وزوال ولاية ابيه ورجع ومحنة اقراره بالعقوبات وفي الاطلاق وفي صحة
وصاياه بالقرب من الثلث فهو في هذه كبايع في كفاية كعبد وشباهه والحاصل ان كل
ما يستوى فيه الزنا والجحد ينفذ من الحجر بعتيد وما لا فلا الا باذن القاضى خاتمة فانه

ان مو

بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ما لم يبلغ حسنا وعشرين سنة فصح تصرفه قبله اي قبل التقدم المذكور من المذوق وبعد يسلم اليه وجوبا يعني لو منع منه بعد طلبه من قبل طلبه لا ضمان ما يفيد كلام المجتبي ويصح قائله شيئا وان لم يكن رشيدا او قالا لا يدفع حتى يوسن رشدا ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في قوله تعالى قال انستم منهم رشدا بكونه مصححا في ماله فقط وله فاسقا قائله ابن عباس والقاضي عيسى الخالمديون يبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا اسم وكذا لو كانا ذنا فرباوع ذنا يبيع لدراهم دينه وبالمسك استحقاقا لاتحادهما في الثمنية لا يبيع القاضي عرضه ولا عقار للدين خلا فاما وما يقولها ببيعها للدين يفتي اختيارا وصححه في تصحيح القدرى ويبيع كمالا يحتاجه في الحال ولو اقر باليلزمه بعد ان يكون مالم يكن ثابتا ببيته او علم قاضي في راحم الزما كالا استهلكه الا جحر في الفعل كما مر اقلس ومعه مرض شره قبضه بالا ذن من يايعه ولم يود ثمنه فبايحه اسوة للزما في ثمنه فان اقلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذنه بايحه كل لما ستره ورجسه بالشر وقال الشافعي للبايع الفسخ جحر القاضي عليه لم رفع القاض اخرنا طلقه ابا زاحم في المحرور كذا في الخاتبة وهو ساقط من الدرر والمخ جازا طلاقه وما صنع المحرور وما له من بيع او شرا قبل الطلاق الثاني وبعده كان جازا لان محررا ولا يجتهد فيه فيتوقف على امضا قاض اخر **فروغ** يبيع المحرور الغايبة لكن لا يبيح مالم يعلم خاتبة ولا يرتفع جحر بالرشد بل باطلا في القاضي ولو ادعى الرشد رادى خصمه بقا على السفة وبرهنا ينبغي تقديم بيته بقا السفة اشباه وفي الوهابية

ومن يدعى اقرار قبل جحر فمن يرضيه وقته فهو جحر ولو باع والقاض اجاز وقال لا تودي فما اذاه من بعد جحر

فصل بلوغ الفلام بالاختلام والاحبال والانتزال والاصل والانتزال والجارية بالاختلام والحيف والحبل ولم يذكر الانتزال صريحا لانه قائل يعلم منها فان لم يوجد شيء منها تختم يتم لكل منها خمس عشرة سنة به يقضى لقصر اعمار اهل زماننا واذن مدته لها اثني عشر سنة ولها تسع سنين مع المختار كالحكم المصداق ان رافقا بان بلغ هذا السن فملا لا بلغنا صدق ان لم يكن بها الظاهر كذا في قوله في العارية وغيرها بعد ثلثي عشر سنة يشترط شرط اخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون حاله كالمثل والالا يقبل قول شرح وهبانية ومما جديده كالبالغ حكما فلا يقبل جحره بلوغه بعد اقراره مع احتمال حاله فلا ينقص قسمته ولا يبيع في الشريعة ليه يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل ما بلغ بلا يمين وفي الخزانة اقر بالبلوغ قبل اثني عشر سنة لانفع الابا ببيته وبعد تصح كتاب **المادون** الاذن لغة الاعلام وشرعا فك الجحر اي في القبايع لان الجحر لا ينقل عن العبد المادون في غير باب القبايع ابن كمال واستطاع الحق المسقط هو المولى للمادون وقيما والمولى لوصيه وعند زفر والشافعي سوفوكيل وانا بانه ثم يتصرف العبد لنفسه باهليته

فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تفريع على كونه اسقاطا ولا يرجع بالعهد على سيده لفك الجحر فلو اذن لعبد تفريع على فك الجحر يوما او شهرا صار ما ذونا مطلقا حتى جحر عليه لان الاسقاطات لا تتوقف ولم يتخصص بنوع فلذا اذن من نوع عم اذنه في الانواع كلها لانه فك الجحر لا يوكيل ثم اعلم ان الاذن بالمصرف النوعي اذن بالقبايع وبالشخص استخدام ويثبت الافك دالة فبعد اذنه سيده يبيع ملكا اجنبى فلو ملك مولا لم يجز حتى ياذن بالنظر نراية ودر عن الخاتبة لكن سوى بيعها الزيلعي وغيره وجزم بالفسوية ابن كمال وصاحب المتن في وجهه في الشريعة بان ما في المتن والشروع اولى عما في كتب القناوى فيلخص ويشتري ما اراد وسكت السيد ما ذون جحر لم يند الا اذا كان المولى قاضيا اشباه ولكن لا يكون ما ذونا في بيع تلك الشئ اضر ايه فلا ينفذ على المولى يبيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ما ذون قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل قلت قيسه القوتس في عزها للخير بالبيع دون الشرا من ماله او يبيع فيه ايضا وعليه فيفتي الى المرق والله تعالى الموقر وثبتت صريحا فلو اذن مطلقا لا قيد مع كل جحر منه باعها الما لو قيد فبعد بايع خلا للشفا في فيبيع ويشتري ولو يقين فاحسن خلافا لهما ويرى انهما ويرى ويرى ويبيع الثوب والدابة لانه من عادة القبايع ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا به مثل القيمة واما باق منها فلا ويبيع مولا به منه بمثل القيمة واذن المولى حبس المبيع لقص منه من السيد ويطلق المثل خلافا لاصححه شارح المجمع من الما المحيط لوسل المبيع قبل قبضه لانه لا يجز له على عبده دين يخرج بجانا حتى لو كان المثل عرضا ابيطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو الما ذون سيوفه والام يجز بينهما يبيع نهاية ولو باع المولى مند بالخط الزايدا وفسخ العقد اي يوم من السيد بان يفعل واحد منهما الحق الفر ما كان من القبايع وتقبل الشهادته عليه اي على العبد الما ذون جحها وان لم يجز مولا ولو جحر لا تقبل يعني لا تقبل على مولا به بل عليه في اخذ به بعد العقد ولو حضرا فان الدعوى باستهلاك حال او غصبه قضى على المولى وان باستهلاك او ربيعة او بضاعه على المحرور تسلم على العبد وقيل على المولى ولو شهد واعلى اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وانما في العارية ويا خلا لارض اقراره وساقاة ومزارعة و يشتري بزارا يزرعه ويو اجر ويو اذرع ويشا ركعانا لا ماضة وبيتنا جحر ويو اجر لنفسه ويو اجر ربيعة غصبه ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد ولو اذوا سيد فان اقراره لم يدين بالدين بالحل عنه خلافا لما ردد ولو يمين صحيح لم يكن مديونا وهبانية ويهوى طعاما بيسيرا بما لا يعد سرفا ومفاده انه لا يهدى من غير الما كوال اصلا ابن كمال وجزم به ابن الشحنة والمحرر لا يهدى شيئا وعند الثاني اذا دفع للمحرر رقت شهر ولا باس للمرأة ان تنفذ من يمينه سيدها او زوجها باليسير كزغيف ونحوه ملحق

ولو علم منه عدم الرضى لم يجز ويضيق من يطعمه ويتخذ الضيافة اليسيرة نفرا له ويحيط
من الثمن بعبء قلة ما يحيط القطار ويحيط ويوحد بجبى ولا يتزوج الابان ولا يتسرى وان
اذن له المولى ولا زوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الامه ولا يكاتبه الا ان يجيز المولى ولا دين
عليه ولا يتر الصنم للمولى ولا يعتق بماله الا ان يجيز المولى الى اخر ما مر ولا يعير ولا يقرض ولا
يهب ولو بعوض ولا يكفل بطلقا بنفس او مال ولا يصالح عن فكاك وجب عليه ولا يعصون
القصاص ويصالح عن فكاك وجب على عبده خراثة القم وكرازين وجب عليه ثيابا او بما
يكون مضاهيا لثقل الاول كبيع وشرا واجابوا باستنباحا ومثله الثاني غرم وديعة وعصية
وامانة جدها عابرة الدرر وغيرها جدها بلا يم قنقه وعقر وجب بوطى مشتر به بعد
الاستقصاء كل ذلك يتعلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوج ببيع فيه
ولم يستساع ايضا يلزم ومفاده ان زوجته لو اختارت استساعه لنفقة كل يوم ان يكون
لها ذلك ايضا عمن النفقة حصص مولاة او ناييه لاحتمال ان يفديه بخلاف بيع الكسب
فانه لا يجتاج لحضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم ويتعلق بكسبه حصل
قبل الدين او بعد ويتعلق باو هب له وان لم يجز مولاة هذا قيد للكسب والايهاب
لكن يشترط حضور العبد لانه للخصم في كسبه ثم انما يبيد بالكسب وعند عدمه يستوفى
من الرقبة قلت اما الكسب الحاصل قبل الاذن فحق المولى فيه اخذ مطلقا قال شيخنا ومفاده
انه لو اكتسب المحرر شيئا او دعه عند اخر وهلك في يد المودع للمولى فقبضه لانه كودع الفاعل
فتام له لا يتعلق الدين بما اخذه مولاة منه قبل الدين وطول الماذون بالقبض من المدين رايدا
عن كسبه وثمنه بعد عتقه ولا يباع تاييلا ولمولاة اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد
عليه للفرع ما يعني لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرون دراهم مثلا قبل الحق والدين كان له ان
ياخذها بعد لحوقه استقسانا لانه لو منع منها يجز عليه فيفسد يايه الا ككسبا
ويجزي عمن علم هو نفسه لدفع الضرر عنه واكثر اهل سوقه ان كان الاذن شايها لما اذالم
يبيع به اى بالاذن الا العبد وحده كفى في حجره علمه فقط ولا يشترط علم ذلك علم اهل سوقه
لا تنها الضرر في الزاوية باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا عليه اهل سوقه
يبيعهم لا لمصلحة البيع وان عليه دين لا لمصلحة البيع لفساد البيع وعلى الفرع
فتصح ان يدينهم كالة فتح الا اذا كان بالثمن وقابل العبد او ادى المولى ونماه في السراية
وبعد سيده وجبونه مطلقا وحقوقه وكذا يجوز الماذون وحقوقه ايضا باء الحرب
مرتدا وان لم يعلم احده لانه موت حكما ويحجر حكما باقاه وان لم يعلم احد كجونه ولو عاد
منه او افاق من جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي وفتسنان وداستنباحا
بان ولدت منه مولاة كان محجرا عليه دلالة لما لم يصح خلافه لا يجز بالثمن يبرص
هما قيمتهما فقط للفرع ما لوعليهما دين يحيط اقرا من مبتدا بعد محجور من ما معه
امانة او غصبا ودين عليه لا يخرج من قيمته منه وقال لا يصح احاط

دينه

دينه بماله ورقبته لم يملك سيده ما معه فلم يعتق عبدا من كسبه بقر مولاة وقال لا يملكه
فيعتق وعليه قيمته مورا ولو عسرا فلم ان يعتقوا العبد المقتضى ثم يرجع على المولى ان كان
ولو اشترى دارا حرم من المولى لم يعتق ولو ملكه لعتق ولو تلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن
ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بطل على ثبوت الملك وعلمه وان لم يحيط دينه بماله ورقبته صح
تحريره اجماعا وصح اعتاقه حال كون الماذون مديونا ولو يحيط وضمن المولى للفرع الاقل
من دينه وقيمه وان شئتوا العبد بكر يدينهم ودايتباغ احدهما لا يبر الاخرهما ككفيل
مع مكفول عنه وطول ما بقي من دينهم اذ لم يف به قيمته بعد عتقه لتقرر في ذمته
وصح تدبيره ولا ينجح ويخير الفرع كعتقه الا ان من اختار احد الشيين ليس له الرجوع
شرح نكته وفي الهداية ولو كان الماذون مديونا او ام ولد لم يضمن قيمتها لان حق الفرع لم يتعلق
برقبتهما لانها لا يباعان بالدين ولو اعتقه المولى باذن الفرع فلم يضمن مولاة ولا يبيع
وللما دون ان ياعه سيده باقل من الدين وعقبة المشتري قيده لان الفرع اذا قد روا
على العبد كان لم فتح البيع كاسر ضمن الفرع البايع قيمته لتفديده فان رد العبد عليه بيبه
قبل القبض مطلقا او بجبار روية او شرط او بعد بقضا رجح السيد بقيمته على الفرع
وعاد حقه من العبد لروا المانع وازد بعد القبض لا بقضا فلا يسيل لم على العبد ولا للمولى
على القيمة لان الرد بالتراضي اقل منه ويبيع في حق غيرهما وان فضل من دينهم شي بمجوابه على
العبد بعد الحرقة كاسر ومنهوا مستثنية عطف على البايع اى ان شئتوا واشتروا المشتري ويرجع
المشتري بان شئتوا البايع او اجاروا البايع واخذوا الثمن لقيمة العبد وان باعه السيد
معا بد يينه يعنى مقرا به لا شكرا كما يبيح لتحقيق المحاممة ويستقط حيا والمشتري لا الفرع
فللعبد ان يبيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه مخاطبة
فاما ان ترفع او ينقص البيع ابن كمال وقال الم هذا اذا كان الدين كالا وكان البيع بلا طلب
الفرع والتمن لا يفيد بينهم والا فليبيع نافذ لروا المانع وان غاب البايع وقد قبضه المشتري
فالمشتري ليس خصم لم لو سكر ادينه خلافا للثا في ولو سكر الخصم كاسر ولو قبله بان غاب
المشتري والبايع حاضر فالحكم كذلك اى لا حضوره اجماعا يعنى يحضر المشتري لكن لم يضمن
البايع قيمته واما ان يبيع واخذ الثمن بعد قدم مصر او قال انا عبد فلان ماذون في نه
الخطا فباع واشترى هو ماذون وجب فيه لزم كل شيء من التجارة وكذا الحكم لو اشترى
العبد وباع ساقا عن اذنه وحجره كان ماذونا استقسانا للضرورة في التعامل وامر المسلم
بحمل على الصلاح فيعمل عليه مروق شرح الجامع ومفاده تقييده المشيئة بالمسلم ان كان
ولا يباع له يينه اذ لم يفد كسبه الا اذا اقروا له به او بالاذن والتبنت الفرع بالبيعة
وتصور الصبي والعنق الذي لا يعقل البيع والشرا ان كان كافرا محضا كالا سلام له

لزم

والأشياء مع بلا اذن وان صار كالطلاق والعتاق والصدقة والعرض لان اذن به وهما
وما تروى من العفو ديني منع وضركا ليسع والشرا توقف على الاذن حتى لو بلغ فاجاز نفسه
فان اذن لها المولى في شرا وبيع كعبد ما دون في كل احكام والشرط لصحة الاذن ان يعقلا
اليسع سألنا المالك عن البائع والشرا جالب له زاد الزيلعي وان يقصد الرجوع ويبرأ الفسخ اليسر
من الفاحش وموظا هو روليه ابوم ثم وصيه بموتته ثم وصيه كافي القنينة في غر الحادية
ثم بعد ما جدد المعصية وان علم ثم وصيه ثم وصيه قنينة في زاد القنينة في الزيلعي
ثم لو اذن بالطرف الاذن في ثم القاضى او وصيه ايها نصرف يصح فلما قيل ثم دون الام او وصيه
هذا في الما لا يخلو السلام كما مر في القاضى الصبي او المعنوع او عبد ما او عبد نفسه كما مر ببيع
ويستقر في شك لا يكون سكوتة اذ في القنينة والقاضى له ان ياذن لليتم والمعنوع اذا
لم يكن له ولي ولعبد ما اذا كان الكل واحد منهما من الصبي والمعنوع وله وامتنع الولي
من الاذن عند طلب ذلك منه اي من القاضى في يلحق قلت وفي الذبح يجرع البر حبة
عن الخزانة لو اذن ابوم او وصيه صح اذن القاضى له زاد شارح الوهبانية ولا يجر
بعد ذلك اصلا لانه علم ان يجر قاض اخر قد **فروع** لو اذن الانسان بما معها
من كسب او اذن صح على الظاهر كما دون درر المادون لا يكون ما دون فاقبل العلم به الا
في مسيلة اذا قاربا يعوا عبد في اذنته به فلما يعوم وهو لا يعلم بذلك صار ما دون
بجائز قوله بايعوا ابني الصغير لا يصح الاذن للابن والمعنوب المحجور ولا بينته
ولا يبيع محجورين على الصبي اشباه وفي الوهبانية

ولو اذن القاضى لطفل وقد اذن ابوم يصح الاذن منه في تجر
ويجوز يعقوب الصغير ورتبة وتخليفه بغيره حيث يتكر
ولو رهن المحجور او باع او شري وجوز المولى ٢ فيما يغير
لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلم يجز بل اذن له في التجارة فاجازها
الصبر اجازا استحسانا ولو لم ياذن له فاعلقه فاجازها لم تقع اجازته
قال وكذا الصبي المميز قلت ولا يجزى ان يما يوتىع ابتداء صار فلا يصح باذن
ولذا الصغير كالعرض انتهى **كتاب**

العصب ببولقة اخذ الشيء وغيره كالجرح على وجه الثقل ه
وشرا ازالته يد حقه ولو كان محجور لا اخذ قبل ان يحول به اثبات
يد مسجلة واعتبر الشافعي اثبات اليد فقط والشرع في الزواجر
فشرع بتثان معصوب لا يضمن عندنا خلاه درر في مال فلا يلحق
في مال حري قابل للمقتل فلا يتحقق في العفا وطلا المجد بغير اذن ما لكه

احترزه عن الوديعة واعلم ان الموقوف مضمون بالانكاف سحانه ليس بمملوك اصلا
صرح به في البداية فلو قال بلا اذن من له الاذن كالفعل ابن الكمال كان اول لا يقيمه واخر
به عن السرقه وفيه لابن الكمال كلام فاستخدام العبد وعمل الدابة غصب لازالة
يد المالك لا جلوسه على بساط لعدم ازالته فلا يضمن مال يملكه بفعله وكذا لو دخل
فارا انسان واخذ مناعه ومجد فوضا من وان لم يحوله ولم يجده لم يضمن مال يملكه او يجرجه
من المار خائفة وحكمه الاثم لمن علم انه مال الغير ورد العين فائمة والعزم هالكه ولغيره من
علم الاجران فلا اثم لانه خطأ ومور فروع بالحدثة المعصوب منه بخيرين تضمين
القاصب وغاصب القاصب الا اذا كان في الوقف المعصوب بان غصبه وقيمته اكثر
وكان الشا في اصل من الاول فان الممان على الشا في كذا وقف الخائفة وفي غصبها
غصب مجالا فاستهلكه ويضمن ابن امه ضمن قيمة العمل وتقصا ان الامر في كراهيتها من
صدم حايطة غير ضمن تقصانه ولم يور بعارته الا في حايطة المسجد وفي القنينة ه
تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته مات
وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ويحبه رد عين المعصوب بالم يتغير
تغيرا فاحشا يجتنب في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الاماكن ويبرأ بردها
ولو يغير علم المالك في البرازية غصب دراهم انسان من كيسه ثم رد هافيه به علم
برده وكذا لو سلم اليه حبة اخرى كحبة او ايداع او شرا وكذا الواطعه فاكه خلافا به
للتشافي زيلعي ويحبه رد مثله ان هلكه وهو مثل وان انقطع المثل بان لا يوجد في
السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ابن كمال فقيمته يوم الخصومة اي
وقت القضا وعند ابى يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورع القنينة في
وتجبه القيمة في القيمة يوم الغصب اطعنا والمثل المخلوط بخلاف جنسه كير مخلوط به
بشعير وشيخ ج مخلوط بريت وكذا ذلك كد من جنس قيمى فقيمته يوم غصبه وكذا
كل موروث يتكلف بالصنعة كقحم وقد رد ودرر في الجوس زاد الم ورر
وقطولا لا كلا منها يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا يثبت دين في الدمة قلت
وفي الذخيرة والجين قيمى في العمان مثل في غير كالمسلم وفي المجتبى السويق قيمى لتفاوته
بالقلى وقيل مثل وزر الاشياء الفهم والهم ولونبا والاجر قيمى في حاشيتها لابن الممها
وفيما يليه التيسير معزيا للفصولين وغيره وكذا الصابون والسرقي والورق والابر
والعصفر والصبر والجلد والدهن المتعسر وكذا كل حصة مكيل وموزون ومشرف على
الملاك مضمون في ذلك الوقت كسفيينة موقوفة اخذت في الفرق والقر الملاح ما فيها من
مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعته كالمجتبى وفي الصير قية صبت ما في حطة فافسد

فلو اكله من كلها وفي حرق يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصان
مع اخذ عينه ليس غير لقيام الغير من كل وجه ما يجد فيه صنعة او يكون ربويا كالسطح
الزيتي قلت ومنه يعلم جواب كادته وهي غصب حياصة قصبة موهبة بالذهب
قراة ثوبها في غير ما كان بين تضييقها موهبة او اخذها بلا شيء لا مستهلكة
ولو كان مكان الغصب شرابا بوزنها قصبة فلا رد لتغييرها ولا رجوع بالنقصان ولو
كان مكان لزوم الربا فاعتمده قفل من صرح به قاله شيخنا ومن بني ادعوى في ارض
غير بغير اذنه اسر بالقلع والرد لوقية الساحة اكثر مما هو شر والمالك ان يضمن له
قيمة بنا او شجر امر بقلعه اي مستحق القلع تقوم بدونهما ومع احدهما مستحق
القلع فيضمن الفضل ان نقص الارض به اي بالقلع ولو زرعها بغير العرف فان اقتسموا
الغلة انصافا او ارباها اعتبروا الا بالخارج للزراع وعليه اجر شل الارض واما ان
الوقف يجب الحصة او الاجر بكل حال فصولين غصب ثوبا فغصبه لا عبرة به
لأنه لو ان كل حقيقة الزبادة والنقصان او سويقا قلته بمن المالك بخير ان شأ
ضمنه قيمة ثوبه ابيض وشله السوق عبر في المبسوط بالقيمة لتغير بالقلع
فلم يبق شيئا وسماه هنا شلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقد ساء
قولين عن المجتبى وان شأ اخذ المصوب او المملوكة وغرم ما زاد الصبغ وغرم
السمن لانه شل وقت انصافه بملكه والصبغ لم يبق شيئا قبل انصافه بملكه لا استخراج
بالما مجتبى رد غاصب الغاصب المصوب على الغاصب الاول يبرأ عن ضمانه كالوهلك
المصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب فانه يبرأ ايضا لقيام
القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة مصروفا بقضا او ببيعة او تصديق المالك
لا باقرار الغاصب الا في حق نفسه وغاصبه عادية غصب شيئا ثم غصبه اخر منه
فأراد المالك ان ياخذ بعض الثمن من الاول وبعضه من الثاني له ذلكم سراجية
والمالك بالخيار في تعيين ايها شأ واذا اخطأ في تعيين احدهما لم يملك تركه وتعيين
الاخر وقيل بملك عادية الاجارة لا تلحق الا تلاف في طوا تلف مال غيره تعديا فقال
المالك اجزأ او يضمن لم يبرأ من الثمن اشباه معزيا للزارية لكن تغل المص
عن العادية ان الاجارة تلحق الانفال هو الصحيح قال وعليه في تلحق الا تلاف
لانه من جملة الانفال فيلحق كسر الغاصب الخشب كسرا فاحشا لا يملك ولو كسر
المصوب لم ينفق الرجوع اشباه وفيها اجر الغاصب وردا جرتها الى المالك
تطبيق له لا اذا اخذ الاجارة فزاع **فروع** استعار منشارا فا قطع في النسر
فوصله بلا اذن المالك انقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهما نية

ركب دار غير لاطفا حريق وقع في البلد فانهدم شيء بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق
عام فكان دفعه جوسم لا يجوز دخول بيت غير انسان الا بانه الا في الضرر ومنها
اذا سقط ثوبه في بيت غير وحلف لواعله اخرج حرقا فدفن فيه اخر ميتا
فهو على ثلاثة اوجه ان الارض لها فله بدشه ولو لم يسموئته وان مباحة فله قيمته
حفره وان وقفا فذلك ولا يكره لو الارض متسعة لان الحاف لا يدري ما به ارض
يوت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في سبب يكون في الاشياء
غصب حرق قبضها جحشها فاكله اذ ييب ضمنه كما في معاينة الوصل بينه
وغاصب شيء كيفه يضمن غيره وليس له فعل بما يتغير
وغاصب نهر هل له منه شربة وهل ثم نهر طاهر ولا يطهر

فصل في غيب بجعة ما غصبه ومن قيمته لما ملكه عندنا ملكا
مستند الى وقت الغيب فسلم له لا اكتسابه لا الاولاد ملحق والقول له يمينه
لو اختلفا في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان برهن او برهن المالك ولا تغل
يمينه الغاصب لقيامها على نفى الزيادة هو الصحيح ويلحق تغل المص عن البحر والجواهر
لوقال للغاصب او المودع المتعدي لا اعرف قيمته كمن علمت انها اقل مما يقوله قال قول
للفاصب يمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلفه على الزيادة فان نكل لؤمته و
حلفه المالك ايضا على الزيادة اخرها ثم ان ظهر المصوب فطلعا صبا حلق ودفع القيمة
اوردته واخذ القيمة في رخصا واصل ثوبا فليحفظ فان ظهر المصوب وسمى اي قيمته
اكثر مما ضمن او شكه او دونه على الاصح عناية فالاول ترك قوله وسمى اكثر وقد ضمن بقوله
اخلف المالك ويرد عونه واسمى الثمن ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزومه
باقراره ذكره الوافي نعم من ملكه بالثمن فله خيار عيب وروية مجتبى ولو ضمن بقوله
المالك او برهانه او نكله فلوله ولا خيار للمالك رضاه بحيث ادعى هذا المقدار فقط
وان باع الغاصب المصوب فضمنه المالك نفسه بيبعه وان حرر الغاصب لانه
تحرير المشتري من الغاصب فاقد في الاصح عناية ثم ضمنه لان الملك التافض يكفي
لتفاد البيع لا القس وزوايد الغصب مطلقا مفصلة كانت كسمن وحسن او منفصلة
كروثم رابطة لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك ولو طلب المصوب لا يضمن
وما نقصته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها بقيمتها او بعزته ان وفاهه والا
فيلتقط حسابه ولو ماتت وبالولد فاكفي هو الصحيح اختيار في بامه مضمونة
اي غصبها فردا حاملا فماتت بالولادة من قيمتها يوم علقته بخلاف الحرق لانها
لا تضمن بالغصب يسف في ثمن الغصب بعد فساد الرد فجلدت فماتت به ملحق ولو ذل

بها واستولدها ثبتت النسب والولد رقيق درر وبخلاف ما في القصب استولدها
او عطلها فانها لا تنضم عندنا ويوجد في بعض المتن ومنافع القصب غير مضمونة
لكن لا يلزم ما ياتي من عطفه من المسلم مع انه اخصر قندين الا في ثلاث فيجب
اجرا مثل على اختيار المتأخر من ان يكون المقصود وفقا للسكنى او للاستغلال او ما لا
يقيم الا في سبيل سكتة ام مع زوجها في دار بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذا في
الاشباه من باب القصب القليلة قلت ويستثنى ايضا سكنى شركاء اليقيم فقد نقل
المصنف عن القليلة انه لا شيء عليه وكذا الاجنبي بلا عقد وقيل دار اليقيم كالوقوف
انتهى قلت ويكفي حر كذا الزوجين على قول المتقدمين بعد جرحه واما على القول المغل لها
كالوقف فيجب الاجرة على الشريك والزوج تكون سكنى المرأة عليه وهو غاصب لدار اليقيم
قلزم لا جرح وبه اثنى ابن نجيم وما في الصغيرية من التفصيل لواليقيم بقدر على
المنع فلا اجر ولا فعلها غير ظاهري وعليه ذو عليه لا عليها كما اذا ده في تنوير الصباير
ثم نقل عن الحائية ان سبيل الدار كسبيل الارض وانما الحاضر فاسكن فيما اذا كان لا يضرها
فللقايب ان يسكن قدر شريكه فانها وعليه القنوى او معداى اعدى صاحب
لا يستغلل بان بناءه لذلك او اشتراه لذلك قل او اجر ثلاث سنين على الاولاد في
الاشباه لا يقيم الدار عند له باجارتها بل ينعها ها وشراها له ولا باعدادا بايع به
بالنسبة المسترى ويستترط علم المستعمل بكونه معداى اعدى صاحب الاجر وان لا يكون
المستعمل شهورا بالقصب قلت ولو اختلفا في العلم فالقول له يمينه لانه منكر
والآخر مدع قاله شيخنا وبوجه ربا الدار ويبيع بيطل اعدادا ولو لم ينقسم ثم
اراد ان يعدد فان قال بفسانه ويجبر الناس صار ذلك الم الم الا في المعدل للاستغلال
فلا ضمان فيه اذا سكن بنا ويملك كيمت سكنه احد الشركاء في الملك ولو ليقيم كما عن
القليلة اما في الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة بلا ذلك لزم الاجر او عقد كيمت الرمان
اذا سكنه المرتين ثم لم يبق للغير بعد الاجازة فلا شيء عليه بقى لواجرا لفا صيب احدهما فعمل
المستأجر المسمى لاجر المثل ولا يلزم القاصب الاجر بل يرد ما قبضه المالك اشباه
وقليلة وفي الشربلية وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة لا لو سكن وبخلاف
حر المسلم وخبر يرم بان اسلم وحماني يده اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن
المتلف المسلم قيمتها لان الحر في حقا قيمى حكم لو كانا لذي والمتلف غير الامار
او ما يرد ذلك عقوبة فلا يضمن ولو الزرق خلا فالأمر مجتنب ولا ضمان في مينة
ودما صلا بخلاف ما لو اشتراها اي الحر منه اي الزمي وشربها فلا ضمان ولا شيء لانه
فعله بتسليط بايعه بخلاف عصبها مجتنب وفيه اتلفه ذمي حر ذمي ثم اسلم او احدهما

لا شيء

لا شيء عليه الا في رواية عليه قيمة الحر غصب حر مسلم فخلها بما لا قيمة له كخطة
وملح يسير لا قيمة له او تسمى اس او غصب جلد ميتة قد بعه به بما لا قيمة له كتراب
وشمس اخذها المالك بجانا ولكن لو اتلفها ضمن لا ولو تلفا في شرح الوصايا لينة
يضمن قيمته مدبوغا واحده في الملتقى ولو خلها بذى قيمة كالمخ الكثير والخل
ملكه ولا شيء عليه لملكه خلافا لما ولو دفع به بذى قيمة كقرط وغصص الجدا حرم
المالك ورد ما زاد الربح وللقاصب حبسه حتى ياحد حقه ولو اتلفه لا يضمن كالوتلف
ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لزمى ولا باتلاف من ترك النسيئة عدا ولو لم يبيحه ملقى
لان ولاية الحاجة ثابتة وصلى بكسر معزوف بكسر الهمزة ولو كان ابن كمال قيمته
خسبا مخوفا صالحا لغير اللهو وضمن القيمة لا المثل باراقة مسكرو منصف به
سبي بيا نه في الاشربة وصح بيعها كلها وقال لا يضمن ولا يبيع بيعها وعليه القنوى
ملتقى ودرر ويزيلعي وغيرها واقرب المص واما طبل القزاة زاد في خطر الخلاصة والصيا دين
والدف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقا كالا لامة المغنية وعوها ككبش
لطوح وجامعة طيار وديك مقاتل ومعد خصى حيث يجب قيمتها غير ضالحة لهذه الامور
ولو غصبها ولم يملكه لا يضمن بخلاف موت المدير لتقوم المدبر وروى ام الولد وقال
يعتبرها لتقومها حل قيد عبد غيره او رباطا بدينه او وقع باب اصطبله او قفص طائر
فذهبت هذه المذكورة اوسى السلطان بمن يورثه والحال انه لا يدفع بل ارفع اليه
السلطان اوسى بمن يباشر الفسوق لا يمتنع به بيه او قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم
فقال انه وجد كذا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن في هذه المذكورة ولو غرمه الميتة
بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجراله اي للساعي وبه يفتى
وعزروا الساعي عبد مولى بعد عتقه ولومات الساعي فلم يسع به ان ياحد قدر
الحسن ان من تركته هو المصحح جواهر الفتاوى ونقل المص انه لو مات المشكوك عليه يستغنى
من سلع خوفه غرم النساء كدنيته لا لوماته بالضرب لندوم وقد مر في باب السرقة امر شخص
عبد غيره بالاباى او قال له قتل نفسك ففعل ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له
اتلف مال يولاك فاتلفه لا يضمن الامر قال لوق ان يامر بالاباى او القتل صار غاصبا
لانه استعمله في ذلك الفعل وبامر به لا تلاف لا يبيع غاصبا للمال وانما يبيع غاصبا
للعبد وبوقايم لم يتلف وانما اتلف بفعل العبد واعلم ان الامر لا ضمان عليه بالامر
الا في سنته اذا كان لامر سلطانا او ابا او سيدا او الامور صيبا او عبدا امره باتلاف
مال غير سيده واذا امر بحفظه في حائط الغير غرم الحافز ورجع الامر اشباه استعمل
عبد الغير لنفسه بان ارسله في حاجته وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد للداية

السلطان مع

استعمله ان حر من قيمته ان هلكه العبد عادية وفيها جازيل الى اخره وقال ان حر
فاستعمله في عمل فاستعمله بملكه ثم طرأ له عيب منته علم ولم يعلم هذا اذا استعمله في
عمل نفسه ولو استعمله لغيره اي في عمل غيره لا ضمان له لا يصير به غاصبا كقوله
لعبد ارق والشجرة وانثر المشتري ثماره لا تسقط ايمته الا امره ولو قال تاكله انت فانما
من قيمته كله لانه استعمله كله في نفعه غلام جازي فصاد فقال افسدني ففصله فصدا
معتاد اقصير بالاولى فانه من ذلك من قيمته العبد عاقلة الفصاء وكذلك الحكم في الصبي يجب
دينه على عاقلة الفصاء عادية **فرفع** غصب عبدا وسعد مال المولى صار غاصبا
للمال ايضا فلو ايمتن ثيابه بتمالها ان عيبه بخلاف الحر عادية وفي الوهابية
ولو نسي الحر فانه يضمن نقصها ولو نسي المرقان او شياخ يذكر
ولو علم الدار قيمة سلعة تقوم للسلطان نقص بخير
ومختلف احاديث في تسليم البقية والمجموع منه يحضر
قلت وعزاي يوسف لا يضمن الا السلعة التي اتلفها وفي البرازية هو المختار واقرع
الشرب لا يضمن ما يضمن السلطان ليس بيمينه وانه يضمن الفلوس بتعيين القاضي
ايضا سيما في استبدال دقعه وما يقيم فقط **كتاب**
الشفعة ما سبقت ملكه مال الغير بغير رضاه وفي لغة الغم وشرا عليك البقعة جبرا
على المشتري بما قام عليه بماله لو شليا والافقيته وسيما الفصاء ملكه الشفيع به
بالمشتري شركة او جوارا بشرطها ان يكون المحل عقارا اسفلا كان او علوا وان لم يكن
طريقه في التملك لانه الحق بالعقار عام من حق القرار وقلت واما ما جزم به ابن اكل
في اول باب ما فيه من ان البناء اذ ابيع مع حق القرار يلحق بالعقار وفرد شيخنا الرملة
واقى بعبرها تبع البرازية وعزها فليحفظ ركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين
عند وجوب ديسها وشروطها وكلها جواز الطلب عند تحقق السبب ولو بعد سنين وصحتها
ان لاخذ بمنزلة شرا مبتدأ فيثبت بها ما يثبت بالشرا كالرد جبارا وروية وعيب يجب
له لا عليه بعد البيع ولو فاسدا تقطع فيه حق المالك كاي في اختيار المشتري والتسليم
بالاشهاد في مجلسه اي طلبه المواتية فلا تبطل بعده وتملكه بالاختيار والرضا وبقيضا
القاضي عطفنا لاخذ لثبوت ملكه الشفيع بحكم قبل الاخذ كاقترح من لا خسر ولا
بقدر روى الشفيع لا الملك خلا فالشافعي الخطيط متعلق بيمينه في نفس المبيع ثم
ان لم يكن او سلم له في حق المبيع وهو الرمي قاسم وبقية له شركة في حق العقار كالشرب
والطريقا صين ثم فسره بكونه كسب ثم صغير لا تجري فيه السقوط وطريق لا يتقدم
فلو عاين لا شفيع بهما يابا نه شرب ثم مشترك بين قوم لتسقي ارضهم منه بيمينه ارض

منها

منها فلكل اهل الشرب الشفعة ولو اضر عاملا والسيلان جالها فالشفعة الجار الملاصق
فقط لجار الملاصق ولو ذميا او ما دونها او سلبا يابا في سكة اخرى وظهر دارع لظهورها
فلو يابا في تلك السكة فهو خطيط كما مر وواضع جنح على حائط وشريك في خنينة
عليه جاز ولو في نفس الجدار فشرى بيمينه فقلت لكن قال المم ولو كان بعض الجيران
شريك في الجدار لا يتقدم على غيره من الجيران لانه شركة في البناء المجرد به وانه الارض
لا يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير النافذة الشفعة
بخلاف النافذة اسقط بعضهم حقهم من الشفعة بعد الفضا فلو قبله فلن يقرأ خد
الكل ولو اذ المزاومة ليس لمن يقرأ خد نصيب الشريك لانه بالقضا قطع حق كل واحد
منهم في نصيب الاخر اذ يبيع ولو كان بعضهم غايبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين ولا
الجميع لا خما لعدم طلبه فلا يورثا لشك وكذا لو كان الشريك غايبا فطلب الماصر
يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو
فوقه بملكه ولو دونه منعه خلاصة اسقط الشفيع الشفعة قبل الشرا لم يبع لفقده
شرطه وهو البيع اذ الشفيع اخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جبرا على المشتري به
لغيره فلو ان الشفعة ولو جمل بعض الشفيعا نصيبه لم يضمن يبيع وسقط حقه به
لا عراضه ويقسم بين البقية بل لو طلب احد الشريكين النصفه بنا انه يستحقه
فقط بطلت شفيعته اذ شرط صحتها ان يطلب الكل بالبسطه الزيلعي فليحفظ
وصح بيع دور مكة فبيع الشفعة فيها وعليه الفتوى شبهه قلت في الفقه في الخطر
ومغادره صحة اجازتها بالاول وقد قدسناه فليحفظ لكنه يكره وفيها ويصح الطلب من
وكيل الشرا ان لم يسلم الموكله وان سلم لا وبطلت هو المختار ولا شفعة في الوقف
ولاله ولا يجوز ارجوع شرح وخاتمة خلاصة الخلاصة والبرازية ولعل لاسا فقه قلله
المم قلت وحمله شيخنا الرملة الاول على الاخير والثاني على الاخذ بنفسه اذ ابيع فقي
الفيض حق الشفعة يبنى على صحة البيع انتهى فغادره ان لا يملك من الوقف جال
لا شفعة فيه وما لا يملك جال فيه الشفعة اذ ابيع واما اذ ابيع بجواره او كان بعض
المبيع ملكا وبعضه وقفا وبيع الملك فلا شفعة للوقف وانه تعالى اعلم
باب طلب الشفعة ويطلبها
الشفيع في مجلس علم من مشترا ورسوله او عدله او عدد بالبيع وانه امتد المجلس
كالخبر هو الاصح وروى عليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه
الفتوى بلقط يفتح طلبها كطلبت الشفعة ونحوه كانا طالبا او طالبا او يبيس
طلبه المواتية اي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم بل المحاققة المحمود ثم يشهد على

البائع لو العتار في يده او على المشتري وان لم يكن ايد مال له او عند العتار فيقول
اشترى فلان هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا
عليه وموطلب اشهاد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو بكتاب
او رسول ولم يشهد بطلت شفعته وان لم يتمكن منه لا ينظر ولو اشهد فطلب
الموئبة عند احد سولا كفاه وقام مقام الطليين ثم بعد هذين الطليين يطلب عند
قاضي فيقول اشترى فلان دارك وانا شفيعها بدارك الى ثم قال بسبب كذا في
الملتقى يشل الشريك في نفس المبيع من يسلم الدار الى هذا الوقيفها المشتري وطلب
الخصومة لا يتوقف عليه ومو يسمي طلب تملك وخصوصا وبما خيره مطلقا بعد
وبغير شهر او اكثر لا ينظر الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يقضى وهذا ظاهر
المذهب وقيل يقضى بقول المحرر اخرج شهر ابلاغه بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر
قلنا دفعه برفعه للقاضي ليا مع بالاختار والترك واذا طلب الشفيع سالا القاضي
الحكم عن ملكية الشفيع لا يشفع به فان اقرضا اي بملكه ما يشفع به او نكل عن
الملف على العلم او بر من الشفيع انها ملكه ساله عن الشرا هل اشترى به ام لا فان اقر
به او نكل عن العلم على الحاصل في شفعة الحليط او على السبب في شفعة الجوار خلاف
الشافي كما في كتاب الدعوى او بر من الشفيع فحق له با هذا اذا لم ينكر المشتري طلب
الشفيع الشفعة فان انكره القول له يمينه ان كان وان لم يجز الثمن وقت الدعوى
واذا قضى لزما حضارة والمشتري حبس الدار ليقبض ثمنه فلو قيل للشفيع اد الثمن
فاخرم بطلت شفعته والحكم للشفيع المشتري مطلقا والبائع قبل التسليم الاول
بملكه والثاني بيده ان كان ولا نكل لا تشفع اليه عليه حتى يجز المشتري لانه المالك
ويفتح مجزور ولو سلم المشتري لا يلزم حضور البائع لزال الملك واليد عنه ان كان
ويقضى القاضي بالشفعة والعهدة لثمان الثمن عند الاستحقاق على البائع قبل
تسليم المبيع الى المشتري والعهدة على المشتري لو بعد الامر للشفيع خيار الروية
والعيه وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط والاجل وفي الاشياء الشفعة
بيع في كل الاحكام الاصلاء الغرور والمجرد وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار
مقبوضة والثمن منقوض صدق المشتري بيمينه لانه نكل ولا يتحا فان وان برهنا
فالشفيع الحق لان يمينه ملزمة ادعى المشتري ثمنه ادعى با بعه اقل منه فلا قبضه
فالقول له اي لبائع ومع قبضه المشتري ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري
وقلم يتحا فان واي نكل اعتبر قوله صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع
بما قال المشتري البائع ملتقى وحط البعض يظهر في حق الشفيع فياخذ بالباقي

وكذا

وكذا اهبة البعض الا اذا كانت بعد القبض انشاه وحط الكل والزيادة لا يباخذ بكل
المسمى ولو حط النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير ولو علم انه اشتراه بالف فسلم
ثم حط البائع ما ية فله الشفعة كالبائع بالف فسلم ثم زاد البائع له جارية ومناعا
قنية وفي الشرا بمثل ولو حط كالحجر في حق المسلم ان كان ياخذ بمثله وفي الشرا بالقيم
بالقيمة ففي بيع عقار بمقادير خذ الشفيع كالمسالم من العقار من بقيمة الاخر وفي الشرا
التمنر موجد ياخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتحمل ما على المشتري
لو اخذ بحال ولو سكت عنه لم يطلب في الحال وصبر حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت
شفعته خلافا لابي يوسف وياخذ بمثل الحجر وقيمة الخبز وان كان البائع والمشتري
والشفيع دينا لا بد ان يكون البائع ايضا دينا والا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة
ابن كمال عزى بالمبسوط وياخذ بقيمتها لما سئل لو كان الشفيع مسلما المنه عن تملكها
وتملكها ثم قيمة الخبز بركة تمام الدار لا مقام الخبز وكذا لا يجوز تملكها بخلاف المرد
على العاشر وطرق معرفة قيمة الحجر والخبز بر رجوع الى ذي اسلم او فاسق تاب ولو
اختلف فيه فالقول للمستوى عناية رباخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء والخرس مستحق
القلع كما في العصب قلت ولودهنها بالوان كيشق او طلاها يحقر كثير خير الشفيع
بين تركها واخذها واعطا ما زاد المبيع فيها لتقدر نفسه ولا قيمة لتقصه
بخلاف البقاوى الزاهدى وسيجي ولو منى المشتري او غرس او كان الشفيع
المشتري قلها ومن الشا في ان شاخذ بالثمن وقيمة البناء والخرس وترك ربه قال
الشافي وبالك قلنا بنى فيما يفرع منه حتى اقوى ولذا تقدم عليه فينقصه كما ينقص
الشفيع جميع تصرفاته اي المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبر والمهبة زيت لى
وزاهدى واما الزرع فلا يقلع استحسانا لانه له هاية معلومة ويبقى بالاجر
ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة ثم بنى او غرس ثم استحققت ولا
يرجع بقيمة البناء والخرس على احد لانه ليس بغيره بخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن ان
خربت او حطب الشجر بلا مثل احد الا صرا ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف وهذا
اذا لم يبق شيء من نقص او خشب فلو نفي واخذ المشتري لانقصا له من الارض
حيث لم يكن بها الارض تسقط حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض يوم به
العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ يلحق قلت فلو لم ياخذ المشتري كان ذلك
بعد انقصا له لم يسقط شيء من الثمن لعدم حيلته اذ هو من التواضع والتواضع
لا يقابلها شيء من الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصنفعة الى الشفيع فقد هلك
ما دخل بتعاقل النقص ولا يسقط بثلث شيء من الثمن قاله شيخنا خلافا لما اذا

اتلف بعض الارض بخرق حيث يستقط من الثمن حصته لان الغايه بعض الاصل فيلحق
ويأخذ حصته المرددة من الثمن ان تقض المشتري البتة لا قصد الاتلاف وفي الاول
الاقه سماوية ويقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف ما تقدمه
بالجس وتقض الاجنبي كقضيه اي المشتري والتقص بالكم المتقوض له اي للمشتري
وليس للتبيع اخذ لزال التبعية بانقصاله ويأخذ بثمرها استحقاقا لا بماله
ان ابتاع ارضا بخلاف ثمرها او ثمر ارض اخرى في يده وان وجده المشتري فليس للتبيع
اخذ لهما اولا هلك باقته سماوية وقد اشترى ثمرها سقط حصته من الثمن في الاول
اي شراها بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد القبض فبقي بالشفعة للتبيع ليس
له تركها شرح وهايته لتقوم الشفعة اليه بخلاف ما قبل القضا الطلب في بيع فاسد وقت
انقطاع حوالها بيع اتفاقا ونهية بموضع مشروط ولا يشوع فيها وقت التقاض وفي
بيع فضول او خيار بايع وقت البيع عند الثاني وقت الاجازة عند الثالث وخيار مشتري
وقت البيع اتفاقا يجتبي من لم ير الشفعة بالجوار كالساق في شلاكلها عند حاكم يراه
يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم له بها ولا يقله لا يحكم منيه
وبما زاية **فروع** اخذ التبيع ايجاب الطلب لكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا
لو طلب من القاضى احضا ارضا فاستمتع بخلاف سبت اليهود كاي في شري ارضا بما ية فرفع
تراها وباعه بما ية ثم اخذها التبيع بالشفعة اخذها بحسبها لان ثمنها يقسم على قيمة
الارض يوم الشرا قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه ومما سوا ولو كسبها كما
كانت فالجواب لا يتفاوته ويقال للمشتري ارفع ما كسبته فيها فهو ملك حاوي الزا هدى
وفي شري دار الى الحضا ليس للتبيع ان يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها بيع
فاسد انتهى قلت وسيجي انه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الافتتاح
نعم اذا سقط الفسخ بينا وخرج وجبت وفي المبسوط المنة بشرط العوض انما ثبتت
الملك للموئبة له اذا قبض الكا فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون
الاخر ثم سلم التبيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الاخر كان له ان يأخذ الدار
بالشفعة انتهى **باب ما ثبتت**

ما ثبتت

في فيه اولا ثبتت لا تثبت قصد الا في عقار ملك بعوض خرج القيمة بمال خرج المهر
وان لم يكن يقسم خلافا للشافعي كرجي اي بيته الرحي مع الرحي لمائة وحام ويبر وهر
وبيت صغير لا يكن قسمه لاني عرض بالسكوت ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عقار الخاص
على العام وذلك خلافا لما لك وبنواخل اذ ابيع قصدا ولو مع حق القرار خلافا لافهمه
ابن الكمال بخلافه المتقول لا اذا ده شيئا الرمي ولا في ارث وصرة وهبة لا بعوض

شروط

شروط ودارت تحت او جعلت اجرة او بدله خلع او غنق او صلح عن دم عدا ومهر اذ قبلت
ببعضها اي الدار مال لان معنى البيع تابع فيه رايها في حصة المال اودار بيعت
خيارا بالبيع ولم يسقط خياره فان سقطت حيث ان طلب عند سقوط الخيار في المبيع
وقيل عند البيع وصح او بيعت الدار بيبعا فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط حتى
فسخه كان بئى المشتري فيها ثبتت الشفعة كما مر او رد خيارا روية او شرط او عيب بقضا
تعلق بالا غير فقط خلافا لما راعه المم تبعا للرد بعد ما سلمت اي اذ ابيع وسلمت به
الشفعة ثم راي بيع خيارا روية او شرط كيف ما كان او بقضا فلا شفعة لانه فسخ
لا بيع بخلاف الرد بعيب بعد القبض بلا قضا او باقالة فان له الشفعة لان الرد
بعيب بلا قضا والا قالة بمنزلة بيع مبتدأ وثبتت الشفعة للعبه الماذون المستغرق
بالدين احاطا ليد برقبته وكسبه ليس بشرط ان كان في مبيع سيده وثبتت لسيده
في مبيعته بما كان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرا وشرا احدا من الاخر يجوز وثبتت
لشري حصالة او وكالة او شري له بالوكالة وفايدته انه لو كان للمشتري او الموكل بالشرا
شريكا للدار شريك اخر فلها الشفعة ولو موثرا للدار جاز فلا شفعة للمزارع وجوده
لا شفعة لمزارع اصاله او وكالة او بيع له اى وكل بالبيع ارضي المزرعة والاصل ان الشفعة
بالطلبها والرغبة عنها لا فيها **باب**

ما يبطلها يبطلها ترك طلب الواثبة تركه بان لا يطلب في مجلس اخبر فيه بالبيع ابن كالب
وتقدم ترجيح لوترك طلب الا شهاد عند عقار او ذي يد لا الا شهاد عند طلب الواثبة
لانه غير لازم مع الفدرة كما مر يبطلها تسليمها بعد البيع علم بالسقوط او لا فقط لاقبله
كما مر ولو تسليمها من ابر روى خلافا لمحمد فيما بيع بغيره او اقل ملتقى الوكيل يبطلها
اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل بتسليم الشفعة مع لو كان التسليم او الاقرار عند
القاضي والام بيع كمن يخرج من الحصونة وسكوت من يملك التسليم تسليم ويبطلها
صلحها على عوض اى غير المشفوع لما يات وعليه رده لانه رشوق ويبطلها بيع شفعة
بمال ولا يلزم المالك وكذا للوكالة بخلاف القود ولو صالح على احد نصف الدار ببعض
الثمن مع ولو صالح على اخذ بيت حصته من الثمن لا لهما لة الثمن عند الاخذ ولا تسقط
شفعته ويبطلها موت التبيع قبل الاخذ بعد الطلب او قبله ولا تورث خلافا
للشافعي ولو مات بعد القضا لم تبطل لا يبطلها موت المشتري بقا المستحق ويبطلها
بيع ما يشمع به قبل القضا بالشفعة مطلقا علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشمع به
محررا او مقترقا او وقفا سجلا درر ولو باع بشرط الخيار لنفسه لا تبطل لبقا السيب
وببطلها شرا التبيع من المشتري فله رده او مثله اخذها منه بالشفعة

بالعقد الاول والثاني خلافا لما لو اشتراها ابتداء حيث لا شفقة لمن دونه وكذا يبطلها
ان استاجرها او ساءلها او اجازت ملتقى او طلب منه ان يولي عقد الشراء او ضمن
الدرك مستند كما بما مر انما قبيل من الكمال لئلا الاعراض زيل في الشفيع انما يبيعه باللف
فلم يعلم انما يبيعه باقل او بغير او شعيروا وعدوى متقارب قيمته الفدا او اكثر فله الشفقة
ولو بان انما يبيعه بدرا او بعوض فبيعهما الفدا فلا شفقة والفرق بينهما ان هذا قسمي وذاك مشر
فما يسهل عليه وان كثر ولو علم بان المشتري ريد فسلم ثم بان انه بكر فله الشفقة ولو علم
المشتري يومه غير كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو بلغه شر النصيب
فلم يعلم بلغه شر الكل فله الشفقة في الكل وفي عكسه بان اخبر بشرا الكل فسلم ثم ظهر شر النصيب
لا شفقة له على الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في
الحيل فقال وان باع رجل عقارا الا درعا مثلا في جانب حد الشفيع فلا شفقة لعدم
الاتصال والقول بان نصيب درعا هو وكذا لا شفقة لو وهب هذا القدر للمشتري وان
ابتاع منهما منه ثم نزع يقيتها فالشفقة للجاري في السهم الاول فقط والباقي به
المشتري لا يشرى به وحيلته كل ان يشتري الذراع او السهم بكذا التز الا درهما ثم الباقي
بالباقي وليس له تخليفه باليه ما اردت به ابطال شفقتي وله تخليفه باليه ان البيع الاول
ما كان نتيجة مويد زاده مع بالوجيز وان ابتاعه بثمر كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفقة
بالثمر لا بالثوب فلا يرعب فيه وهذه حيلة ثم الشريك والمجار لكنها تقرب بالبيع اذ يلزمه كل التز
اذا استحق المنزل فالاول بيع دراهم الثمن يدينار لبيط الصرافا استحق حيلة اخرى احسن
واسهل وهي التعارفة في الاصل ذكرها بقوله وكذا لو اشترى دراهم معلومة بوزن
او اشار مع قبضه فلوس اشترى اليها وجعل قدرها وبيع الفلوس بعد القبض في المجلس
لان جملة الثمن تسع الشفقة درر قلت ونحو في المخرطة وينبغي ان الشفيع لو قال
اعلم قيمة الفلوس وبيد ان ياخذها بالدرهم وقيمتها لو اشترى دارا بعرض او عقارا
للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المص ثم نقل عن مقطعة الظهيرة ما يوافق فيه
قلت ودافعه في تنوير البصائر وقرع شيخنا لكن تعميم ابنه في زواجر الجواهر
بانه مخالفه للاول وما في المتن والنسوخ مقدم على القناوي كما مر مرارا انتهى وقد مر انه
لشفقة فيما يبيع فاسد او لو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء ونحو
وجئت تكر الحيلة لاسقاط الشفقة بعد ثبوتها وفاقا لقول الشفيع اشتري مني ذكرا به
البراري واما الحيلة لدفع ثبوتها ابتداء فبما يوسف لا تكرم وعند محمد تكرم وبقية بقوله
ابن يوسف في الشفقة قبل في السرا جية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه
حتى الاشياء وبندوه وهو الكراهة في الركوع والجمع واية السجدة جومعة ولا حيلة

موجوده في كلامهم لا شفاط الحيلة بزارية وطلبها كثيرا فلم يجدوها اذا اشترى
جماعة عقارا والبايع واحد يتعدا لاخذ بالشفقة بتعدد من فالتشيع ان ياخذ
نصيب بعضهم ويترك الباقي وبكسره وهو ما اذا تعدد البايع واخذ المشتري لا يتعدد
الاخذ بها بل ياخذ الكل او يتركه لان فيه تفرق الصفقة على المشتري بخلاف الاول والقيام
الشفيع مقام احرم فلم تفرق الصفقة بالفرق بين كونه قبل القبض او بعده سمي
لكل بعض ثمننا او سمي للكل حيلة لان القبر هنا لا اتحاد الصفقة لا اتحاد الثمن واعلم
انه لو طالب الحصة فهو على شفقة ولو اشترى دارين او فريتين بمصر من صفقة
اخذ بها شفيعا معا او تركها لا احدا مما ولو احدهما بالمشرك والاخرى بالخراب
شرح جمع وباني والمعتبر في هذا الى العدد والاتحاد العاقد لتعلق حقوق العقد به
دون المالك فلو وكل واحد جماعة فالتشيع اخذ نصيبه بعضهم اشترى نصيبه دار غير
مقسوم فقام المشتري البايع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة
وان وقع في غير جانبه على الاصح وليس له اي للشفيع تقصها بطلقا سواء قسم بقضا
او رضاعا على الاصح لانها تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع التقص كما ذكر
بقوله بخلافه ما اذا باع احدا الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقاسم المشتري الشريك
الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع تقصه كقصر بعه وهبته كما لو اشترى اثنان
دارا وما شفيعا ان ثم شفيع ثالث بعدما اقتسما بقضا او غيره فله اي للشفيع
ان ينقص القسمة ضرورة مير ورع الصفقة ثلثا شرح وهبته اخذت الجار والمشتري
في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول للمشتري لانه يترك استحقاق
الشفقة والجار تخليفه في تخليفه المشتري على العلم عند ابن يوسف وبه يفتي كلوا انكر
المشتري طلب المواثبة فانه يلحقه على العلم وان انكر المشتري طلبه الا شهاد عند لقائه
حلف المشتري على البتة لانه يحيط به علم ادون الاول حاوي الزاهدي ولو برهنا ضمنية
الشفيع اخذ وقال ابن يوسف ببيتة المشتري **فروغ** باع ما في اجار الفروغ وهو
شفيعها فان اجار البيع اخذها بالشفقة والابطال الاجاز وان ردها شري لطفه
والاب شفيع له الشفقة والوصى كالا ب اذا كانت دار الشفيع بلا صفقة لبعض المبيع كان
له الشفقة فيما لازقه فقط قلت لكن في شرح الجمع ما يخالفه فتليه ولو فيه
تفرق الصفقة الا بالعام من الشفيع يبطلها قضا مطلقا لاني انه ان لم يعلم بها اذا
صنع المشتري البناء الشفيع خير ان شا اعطاه ما زاد الصبغ او تركه اخرج الجار طلب
لكون القاضي لا يراها فهو معدود يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن
عزرا قلت يوحى منه ان اليهودي اذا طلب خصه من القاضي احضار يوم سبته

فانه يكلفه الخصور ولا يكون سببه عذرا وسمى القصة القوي قاله المقلت وسمى واقعة
 الحسام ادى الشفيع على المشتري ان اخاله لا يطالبه بخله في الوهبانية خلافة قلت
 وسند كراين الم في حاشيته لا شيا به ايدى بما لا يزيد عليه فليحفظ تعليق ابطاله
 بالشرط انزله وصوى في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار ادى وانا ادى عنها
 فان وصلت الى فان على شفعتي منها استولى الشفيع عليها بلا قصا ان اعتمد على قول
 عالم لا يكون ظاهرا ولا لا ظاهرا لاشياء على عدد الروس العقل والشفعة واجرة القسم
 والطريق اذا اختلفوا فيه الكل من الاشياء لا شفعة لم تدر عناية صبي شفيع لا ولى
 له لا بتطل شفعة وان نصيب القاضى فيما يطلها جازوا بر شريه كوما وله شفيع
 غاييه فاشترى الاشجار فاكلها المشتري ثم اجد الشفيع واخذ من الاشجار وقت القبض
 شمره سقط بقدره والا لا لانه لا حصة له من الثمن حينئذ يورثه مزيلا
 لواقعات الحسام وفي الوهبانية .

- • • • •
- • • • •
- • • • •
- • • • •
- • • • •

كتاب القسم
 اذا احدى الشريكين اذا اراد لا فراق باع فجب الشفعة او قسم بولقة اسم لا قسماس
 كالقدرة لا قننا وشرا جمع نصيب شايع في مكان معين وسببها طلب الشريكة او بعضهم
 لا تنفع بملكه على وجه الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا تنفع القسمة وركنها هو الفعل الذي
 يحصل به الافراز والتمييز بين الانصبا ككيل وزرع وشروطها عدم فوت المتعققة به
 بالقسمة ولذا لا يقسم نحو حايط وحام وحكها تعيين نصيب كل من الشريكة على حدة وتشتمل
 مطلقا على معنى الافراز وما اخذ غير حقه وعلى معنى المبادلة وما اخذ عوض حقه والافراز
 هو الغالب في المثل وما في حكمه وهو العدوى المقاربه فان معنى الافراز غالبه فيه ايضا
 ابن الاعراب الكافي والمبادلة غالبية في غيره اي غير المثل وهو القيمة اذا اقر هذا الاصل
 فيما اخذ الشريكة حصته بغلبة صاحبها في الاول الى المثل لعدم التقاوت لا الثاني اي
 القيمة لتقاوتها في الحاشية مكيل وموزون بين حاضر وغاييه او بالغ وصغير فاخذ الحاضر
 او بالغ نصيبه فمذنة القسمة ان سلم خط الا موزون والا لا كصير في بين دهقان وزدراع
 اسم الدهقان يقسمها فقسما ذهب بما اقرز الدهقان او لا فلاك الباقي عليهما
 وان يحظ نفسه او لا فلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى
 لمخصص وان اجر عليها اي على قسمة غير القسمي في متحد الجنس ينسقط سوى رقيق

غير المقسم عند طلب احدهم فيجبر للمنفعة من معنى الافراز على ان المبادلة قد يجري فيها
 الجبر عند تقو حق الغير كالم في الشفعة ويبيع ملكه المديون لو فادينه ويصيب قاسم
 برزق من بيت المال يقسم بلا اخذ اجر منهم وهو اوجب وما في بعض النسخ واجتعلط
 وان نصيب باجر المثل مع لانها ليست بقصا حقيقة فجاز له اخذ اجره عليها وان لم
 يجز على القضا ذكره اخى زاده وهو على عدد الروس مطلقا لا الانصبا خلافا لما
 قيد نابا القاسم لا جازق الكيل له والوراثان بقدر الانصبا اجاعا وكذا سائر الموت
 كاجر الراعي والحمل والحفظ وغيرهما شرح نجم زاده في المتن ان لم يكن للقسمة وان
 كان لها فعل الخلاف لكن ذكره في المداينة بلفظ قليل وتامه فيما علقته عليه والقاسم
 يجب كونه عدلا امينا لما به ولا يتعين واحد لها لئلا يتحكم بالزيادة ولا يشترك
 القسمام خوف ثوابهم وصحت برضا الشريكة الا اذا كان فيهم صغير او مجنون لا نايه
 عنه او غاييه لا وكيل عنه لعدم لزومها جيلئذ لا با جازق القاضى او الغاييه او العصى
 اذا طبع او وليه هذا الورثة ولو شركا بطلت منية المقتى وغيرها وقسم نقل يدعون
 ارثه بينهم او ملكه مطلقا او شرا صدر الشريكة فلا فرق بين التعلين شرا وارث
 وملك مطلقا قلت ومن النقل البناء والاشجار حيث لم تنبذ له المتعققة بالقسمة
 وان تبذلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار يدعون شرا او ملكه مطلقا فان ادعوا انه
 ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على ورثته وعدده ورثته وقال لا يقسم باعترا فهم
 كما في الصور الاخر لان برهنا ان العقار معها حتى يبرهنوا انه ائما اتفاقا لا لاصح لانه
 يحتمل انه معها با جازق او اعارق فتكون قسمة حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهنا
 على الموت وعدة الورثة وهو اى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معهما
 وفيهم صغيرا وغاييه قسم بينهم ونصيب قاضى لهما نظرا للغاييه والصغير ولا بد من
 البيينة على اصل الميراث عنده ايضا خلافا لئما كما مر فان برهن وارث واحد لا يقسم
 اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغيرا او صومى له او كانوا اى الشريكة مشتريين اى
 شركا بغير الارث وغايه احدهم لان في الشرا لا يصالح الحاضر خصما عن الغاييه بخلاف
 الارث او كان في صورة الارث العقار وبعضه مع الوارث الطفل او الغاييه لو كان شري
 منه لا يقسم للزوم القضا على الطفل او الغاييه بلا خصم حاضر منهما وقسم المال
 المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل حصته بعد القسمة وطلب ذكالكير ان لم ينتفع
 الاخر لقله حصته وفي الحاشية يقسم بطلب كل عليه القوي لكن المنون على الاول
 فعليها المعول وان تضررا لكل لم يقسم الا برضاهم لئلا يجرى بوضع بالنقص
 في المجترى حنونة لئلا يعلم ان فيه طلب احدهم القسمة ان انكر لكل ان يعمل فيه بعد

القسم قبلها قسم والا لا وقسم عرض اتخذ جلسها لا الحسبان بعضها في بعض لو فوجها
معاوضة لا يتميزا فيعتد التراضي دون القاضى ولا الرقيق وحده للفخس التقاوت
في الادى وقال لا يقسم لود كوراقط او انما ققط لا يقسم الا بالو العتم وريق المقسم
ولا الجواهر لفخس تقاوتها والحام والبير والرحى والكتب وكل ما في قسمته ضرر الارضاسم
لما مر لو اراد احد المبيع واليه الاخر لم يجز على بيع نصيبه خلافا لما لك وفي الجواهر
لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن يتنفع كل بها باقية ولا تقسم بالوراثة ولو برصانهم
وكذا كتابا اجملا لا تقسم ولو تراضيها ان تقوم الكتب ويأخذ كل بعضها بالقائمة
لو كان بالتراضي جازوا الا لا في التنازعا نية دارا وطاوت بين اثنين لا يكر قسمتهما
تساجرا فقال احد ما لا اكره ولا اتنفع وقال الاخر اريد ذلك امر القاضى بالمهاياة
ثم بقا لمن لا يريد لا تتفاد ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب بدور مشترك
او دار وضيقه او دار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة او في
محلين او مصر من مسكين اذا كانت كلها في مصر واحد ولا اذا كان الكل في مصر واحد
فالراى فيه للقاضى وان في مصر من تقولا كما كقولهم ويصور القاسم ما يقسمه على
قرطاس ليرفعه للقاضى ويبدله على سهام القسمة ويذرعه ويقوم البناء ويوز كل
نصيب بطريقه وشربه ويلقبه الانصبا بالاول والثاني والثالث وهلم جرا
ويكتبه اسامهم ويقرع لتطيب القلوب ثم يخرج اسم الاول فله السهم الاول ومن
خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينقص الى الاخير واعلم ان الدرام لا تدخل في
القسم الا برصانهم فلو كان ارض وبنوا او متقولا قسم بالقسمة عند الثاني وعند
الثالث يرد من الارصة بقا بقا البناء فان بقي فضل ولا يكر التثنية رد الفضل
درام للضرورة واستحسنه في الاختيار قسم لاحد سبل ما وطرق في تلك الاخر والحال
انه لم يشترط في القسمة صرف عنه ارا مكن والافسحت القسمة اجماعا واشتوتفت ولو
اختلفوا فقال بعضهم انقيبا مشتركا كان ان اسكن افراد كل فعل كما بسطما لا يلحق
اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل عرضها قدر عرض باب الدار اما في الارض فيقدر
صح الثور ذيل على بطوله اعمار تقاوت حتى يخرج كل واحد منهم جناح في نصيبه ان
فوق الباب لا ينادونه لانه قدر طول الباب من الموا مشتركة والبناء على المعوا المشتركة
لا يجوز الا برضا الشراك جلالية ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسم الدار على التقاوت
جاز وان وصية كان سهامهم في الدار متساوية وذلك لان القسمة على التقاوت
بالتراضي في غير الاموال الربوية جازة مجاز قسم التني بالاكرا لانه ليس بوزن
لا الغيب بالسرجة على الصحيح بل بالقبان او الميزان لانه وزن ينظر له اى فوجه

للقا دم

علو

علو مشتركان وسفل بحرد مشترك والعلو لاخر وعلو بحرد مشترك والسفل الاخر قور
كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقسمة عند سجد به يقضى انكر بعض الشراك بعد القسمة
نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء لحقه يقبل وان قسميا باجر في الاصح ان ذلك
وان شهد قاسم واحد لا فرد ولو ادعى احد من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه
غلط وقد كان اقربا لا استيفاء اول يقربه ذكر البرجند لم يصدق الا بيهان
او اقر الخصم او تكولم فلو قاله الابحثة لعمت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم
ظهر غلظه وان قال قبضته فاخذ شركى بعضه وانكر شريكه ذلك حلف لانه
منكروا ان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصابت من ذلك كذا وكذا ولم يسلم الى ذلك
شريكه مخالفا وتفسخ القسمة كالاختلاف في قدر المبيع ولو اقتسم دارا واصاب
لا طائفة فادعى احد ما بيننا في يد الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر عليه الهينة
لان مدع وان اقامها فاعترض الهينة المدعى لانه خارج وان كان قبل الا شهدا على
القبر مخالفا وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود وان استحق بعض معين من
نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض شايع في
الكل تفسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه لا تفسخ جرحا خلافا
لثاني بل المستحق منه يرجع بحقه ذلك في نصيبه شريكه ان شأنا ونقض
القسم دفعا لضرر التشفيع قلنا في هذا احتمال اخر وهو ان يستحق بعض
من نصيب كل واحد فان كان شايعا فسخت وان كان معين فان شأنا ويا قطاير والا
فالعبرة لذلك الزايد كما مر فلما لم يزد بها بالذكر ظهر من في التركة المقسومة تفسخ
القسمة الا اذا قصص اى الدين وبرا المراد من الورثة او يبقى منها اى من التركة باقى
به لولا المانع ولو ظهر غير فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضا
بطلت اتفاقا لان ضرر القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل
ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب تفسخها خلافا لتفصيل خلاصة
قلت فلو قال كالتنقص كذا ولى ونسج دعواه ذلك اى ما ذكر القبر القاضى ان لم يقرب
بالاستيفاء وان اقرب لا نسج دعوى الغلط والغبن بالتناقص الا اذا ادعى الغصب
فتسج دعواه وتما منه في الحاقية ادعى احد المتقاسمين للتركة دينا في التركة صح دعواه
ولا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة ولو ادعى عينا باى سبب كان تسج
للتناقص الا قد مر على القسمة اعتراف بالشركة في الحاقية اقتسموا ادارا وارضا
ثم ادعى احد من قسم الاخر بنا او تخلازم انه بنا و غرسه لم تقبل بعينه وقعت
شجرة في نصيبه احدهما اعصاها متدلية في نصيب الاخر ليس له ان يجز على

قطعها به يفتى لانه استحق الشجرة باعضائها اختيار بغير احد من اي احد الشريكين
 بغير اذن الاخر في عقار مشترك بينهما فطلب شريكه رفع بنائه قسم العقار فان وقع
 البناء نصيب الثاني فيها ونجحت والاهدم البناء وحكم الغير كذلك بزيادة القسمة تقبل
 التقضي فلوا اقتسموا واخذوا حصتهم ثم تراضوا على الاشتراك بينهم صح وعادتهم
 الشركة في عقار او غيرهم لان قسمة التراضي مبادلة ويصح قسما وقيمة مبادلة بالتر
 بزيادة المقبوض بالقسمة الفا سدة كقسمة على شرط او صدقة او بيع من المقسوم او
 غير يثبت الملك فيه ويبيد جواز النقص فيه لقابضه ويضمنه بالقيمة كالمقبوض
 بالشرا الفاسد فانه يفيد الملك كالمقبوض به وقيل لا يثبت جزم بالقبول في الاشياء
 وبالأول في البرازية والقيسنة ولو تهايتا في سكنى دار واحدة يسكن هذا بعضا وذا
 بعضا وهذا شهر او شهر او دارين يسكن كل دارا او في خدمته عند خدم هذا يوما
 وذا يوما او عيدين يخدم هذا وهذا والاخر الاخر او في غلة دار او دارين كذلك صح التهايتا
 في الوجع السنة استحقاقا اتفاقا والاصح ان القاضي يهايتا بينهما بطلب احدهما
 ولا ينظر موت احدهما ولا موتهما ولو طلب احدهما القسمة فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على
 ان تقسم كل واحد على من يخدمه جاز استحقاقا بجلان الكسوة وما زاد في نوبة احدهما
 في الدار الواحدة مشتركة لا في الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل
 مختلفي المنفعة ملحق بتمامه فيما علقته عليه ولو تهايتا في غلة عبد او في غلة
 عبيدين او تهايتا في غلة بعل او بعلين او في ركوب بعل او بعلين او في ثمر شجرة او
 في لبن ساة لا يصح في المسائل الثمان وجلة الثمار ونحوها ان يشترى حظ شريكه
 ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع بالبن بمقدار معلوم استقر اخذ النصيب مما حبه
 ان قرض المشاع جاز **فروع** الغرائم ان كانت لحفظ الاملاك والقسمة على قدر
 الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد الروس ولا يدخل مبيدان ونسأ ولو غرم السلطان
 قرية تقسم على هذا ولو خيف الفرق فانفقوا على القاتل منعة فالزم بعدد الروس لانها
 لحفظ النفس المشتركة اذ انهم تهايتا في احدهما العار ان احمل القسمة لاجير وقسم والابناء
 ثم ارجع ليرجع بما اتفق لو باسرا القاضي والا فيقيمة البناء بالنصف في ملكه وان نظروا
 في ظاهر الرواية الكل في الاشياء وفي المجتبى به يفتى وفي السراحيية القوي على المنع
 قاله المصنف فاختلاف الاقناع يفتى ان يعول على ظاهر الرواية انتهى قلت ومروى منقرا
 القضاء في الوهبانية وشرحها

ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس له ان يمنع لو فتر
 وحيط له حمل محمل واحد ولا حمل فيه قبل ليس بغير

- وما لشريكه ان يعلى حيطهم • وقيل التقيل جاز فيعمر •
- وينفق في المختار قاض باذنه • ويمنع تقاضا من اي قبل بخير •
- وخذ منقما بالاذن منه لحاكم • وخذ قيسه ان لا وهذا المحرم •

كتاب الزراعة

لغة معلقة من الزرع وشرا عقدا على الزرع ببعض الخارج واركابها اربعة ارض وبذر
 وعمل وبقر ولا تقص عند الامام لانها كفقير الطمان وعند ما تصح به بقيت الحاجة
 وقيا سا على المضاربة شروط ما نية صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقدين وذكر
 المدة اي متى منع رقة ففسد بما لا يمكن فيها منها وما لا يعيش اليها احدهما غالبا
 وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه القوي مجتبى وبرايت
 واخر المص وذكروا بزرع البذر وقيل يحكم العرف وذكر جيسه لا قدر علمه باعلام الارض به
 وشروطه ان الاخطا وذكروا قسطا العامل الاخر ولو بينا حظ رب البذر وسكتا على حظ
 العامل جزا استقصانا وبشرط التولية بين الارض ولو سم البذر والعامل وبشرط
 الشركة في الخارج ثم فرع على الاخير بقوله قسطن ان شرط لا حدما قسما ان سماء
 او ما يخرج من موضع معين او دفع رب البذر بذر او دفع الخراج الموظف قسما الباق
 بعد دفعه بخلاف شرط رفع خراج المقاسمة كثلث او ربع او شرط ربع العشر للارض
 او لاحدهما لانه شاع فلا يورى الى قطع الشركة او شرط النبن لاحدهما واللب للآخرى
 تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود او شرط تنصيف الحب والنبن لغير رب البذر لانه
 خلاف مقتضى العقد او شرط تنصيف النبن واللب لاحدهما لقطع الشركة في المقصود
 وان شرط تنصيف الحب والنبن لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم يتعرض للنبن
 صحته وحينئذ النبن رب البذر وقيل بينهما بقا الحب كذا قاله المص تبعا للمصدر وغيره
 لكن اعتمد صاحب الملقى الثاني حيث قدمه فقال والنبن بينهما وقيل رب البذر قلت
 وفي شرح الوهبانية عن القيسية المزروع بالربع لا يستحق من النبن شيئا بالثلث
 يستحق النصفه وكذا صحته لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للاخر او الارض له
 والباقي للاخر او العمل له والباقي للاخر فلهذا الثلاثة جازية وبطلت في اربعة اوجه
 لو كان الارض والبقر لزيد والبقر والبذر له والاخران للاخر او البقر والبذر له والباقي
 للاخر في التقسيم القيل سبعة اوجه لانه اذا كان من احدها الثلاثة من الاخر في
 اربعة اوجه اذا كان من احدهما اثنان واثنان من الاخر في ثلاثة ومرت في كل واحد حصته
 فسدت واذا صحت فالحاج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء في الصحاح
 ويجوز من اي على المص لارب البذر فلا يجير قبل القايه وبعد يجير در وقت فسدت

فلما خرج لرب البذر لانه مما ملكه ويكون للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزداد على الشرط
 بالقام بل عند سجد وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر
 مثل العامل حادى ولو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كرم العامل في الارض فلا شيء له
 لكرابه حكاي في القضا اذا قيمة للنافع ويستمر حتى ديانة فيفتى بان يوفيه اجر مثله لغرض
 وتفسخ المزارعة بيمين محوج الي بيعها اذ لم يثبت الزرع لكن يجب ان يستمر حتى المزارع
 ديانة اذا عمل كما سراما اذا بئنه ولم يستخصد لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى
 لو اجاز جاز فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض
 الى ادراكه اي الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون
 الكل على العامل او وارتبه بقا العقد استقصانا كما ينبغي دفع رجل ارضه الى آخر
 على ان يزرعها بنفسه ويكرم والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما كذلك فعلا هذا
 فالزراعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب الارض اجر
 لشركته فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها لفساد العقد وكذا لو كان
 البذر ثلثان من احدهما وثلثه من الآخر والربع بينهما نصفين او على قدر بدارهما
 فهو فاسد ايضا لا شترط الاعاق في المزارعة عادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد
 مضي المزارعة عليها بقدر الحصاص واما قبل مضيها فكل عمل قبل انهما الزرع كنفقة
 بذر وموتة حفظ وكريه على العامل ولو بلا شرط فاذا تهاى بقى بالاشتركا بينهما
 فوجب عليهما موتته كصدا ودياس كذا حرر المم وحمل عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ
 فان شرطاه على العامل فسدت كما لو شرطاه على رب الارض بخلاف مالومات رب الارض
 والزرع بقى فان العمل فيه جميعا على العامل او وارتبه بقا مدة العقد والعقد يوجب
 على العامل علاج يحتاج الى انتهاء الزرع كما سراما قبل البذر بطلت ولا شيء لكرابه كما سراما
 وكذا لو فسق بدين محوج مجتنب وصح اشتراط العمل كصدا ودياس ونسق على
 العامل عند الشافى للنفاع وهو الاصح وعليه الفتوى ملتقى الغلة في المزارعة
 مطلقا ولو فاسدة امانة في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت
 الغلة في يده بلا صنعة فلا تصح لها الكفالة ثم لو كفل بجنته ان استهلكها به
 صحت المزارعة والكفالة ان لم تكن على وجه الفساد المزارعة خائفة ومثله في
 الحكم المعاملة الى المساقاة فان حصته الدقمان في يد المعاملة امانة واذا قصر
 المزارع في سقى الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة
 الفاسدة ويضمن في الصحيحة لو جوب العمل كما مر ويؤيد به امانة فيضمن بالتقصير
 في السراية الا ترك السقى عمدا حتى يبيس من وقت ما ترك السقى قيمته ثابتا

فيها

في الارض وان لم يكن للزرع قيمة قومت الارض مرارعة وغير مرارعة فيضمن فضل
 ما بينهما **فروع** اخر الا كالاستقنى ان تاخير اعتقاد الايض والاضمن شرط عليه
 الحصاد فتعاقل حتى هلكه من ان يؤخرنا جبر اعتقادا ترك حفظ الزرع حتى اكلاه
 الدواب فمن وان لم يطر الجراد حتى اكل كله ان امكن طرده من الارض بزيادة زرع ارض رجل
 بلا امره طالب بحصة الارض فان كان العرف جرى في ترك القرينة بالنصف او بالثلث
 ونحوه وجبه ذلك حث بين رجلين ابى احدهما ان يستقيده اجر فلو فسد قبل رفعه
 للحاكم داس بذلك ثم امتنع من جوار الفتاوى شرط البذر على المزارع ثم زرعهما رب
 الارض ان على وجه الاعانة فزارعته والاقتضى لما دفع لارض المستأجرة من الاجر
 مزارعة جازان البذر من المستأجر ومعاملة لم يجز استأجر ارضه ثم استأجرها صاحبها
 ليحل فيها جاز الكل من نسخ المصقلات ويكفي وفيه في ارباب جناية البهيمية
 من زيا الخلافة بستان في جميع امر البستان وعمل حتى دخل الماء وتلقته الكروم والحيطان
 قال يضمن الكروم لالبيطان ولو فيه حصر من الحصر لا العيب لنهايته فصل حفظه عليهما
 قاله ق ويضمن العيب في عرفنا انتهى لنفق بلا اذن الاخر ولا امر قاض فهو منبرج كرمته
 دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان يستخصد فله ذلك وان ابى رب
 الارض ملتقى وفي الوهبانية .

- ديا خذ ارضا للينهم وصيبه • مزارعة ان كان ما هو يبذر •
- ولو قال بذر الارض في مزارع • له القول بعد الحصد والمضم •

كتاب المساقاة

لا يجرى منها سبتها هي المعاملة بلغة اصل المدينة نه لقة وشرعا حاقدة دفع الشجر
 والكرم وهل المراد بالشجر ما يعم غير الثمر كالحو والصفصا فلم ارع الى من يصلحه بجزء
 معلوم من ثمره ومنى كالمزارعة كما خلافا وكذا شرطها تمكن هذا يخرج بيان البذر
 ونحوه الا في اربعة اشياء فلا تشترط هنا اذا امتنع احدهما يجبر عليه اذ لا ضرر بخلاف
 المزارعة كما سراما اذا انقضت المدة ترك بلا اجر ويجوز بلا اجر وفي المزارعة باجر
 واذا استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرباع
 بيان المدة ليس بشرط هنا استقصانا للعلم بوقته عادة وحين يبدى تقع على اول
 ثم يخرج ثاول السنة وفي العريضة على ادراك بذارها ان الرغبة فيه وحده فانه لم
 يخرج في تلك السنة ثم فسدت ولو ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها فسدت ولو تبلغ الثمر
 فيها او لا يصح لعدم التيقن بفواته المقصود فلو خرج في الوقت المستعمل الشرط لصحة
 العقد والافسدة فللعامل اجر المثل ليدوم اجر عمله الى ادراك الثمر ولو دفع غراسا

فان لم تبلغ التمرق على ان يصلحها فما خرج كان بينهما تقسده المساقاة ان لم
يذكروا ما معلومة فان ذكر ذلك صح وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم
الملك بخلاف الرطبة فانه يجوز ان لم يسم المدق ويقع على اول حبه يكون ولو دفع رطبة
انتهى جزاؤها على ان يقوم عليها حتى يخرج بذرهما ويكون بينهما نصفين جاز بلا بيان
منه والرطبة لصاحبها ولو شرط الشراكة فيها اي في الرطبة فسدت لشروطها الشراكة
فيها لا ينوب عمله وتفتح في الكرم والشجر والرباط الماد منها جميع التقول واصول البازنجان
والفجل وخمسها الشافعي بالكرم والفجل لوفيه اي الشجر المذكور ثمرة غير مدركة يعني
تزيد بالعمل وان مدركه قد انتهت لا تصح كالمرارة لعدم الحاجة دفع ارضا بفضا من
معلومة لغيره ويكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشراكة فيما هو موجود قبل
الشراكة فكان كقصور الطمان تقسده والتمرة والفرس لرب الارض بقا لارضه وللآخر
قيمة غرسه يوم الغرس واجرم مثل عمله وجلة الجواز ان يبيع نصفه الغراس بنصف
الارض ويتساخر برب الارض على ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه صدر
شريعة ذهبت البرج بغواة جبل والفتيان كرم اخر فثبتت منها شجرة في لصاحب
الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقع خوخة في ارض غيره فثبتت لان الخوخة
لا تنبت الا بعد زهاب حطبها وتبطل المساقاة كالمرارة بموت احد ما مضى منها
والثمر في هذا قيد لموت ومضى المدق فان مات العامل تقوم ورثته عليه ان شادوا
حق بذكر الثمر وانكره العاين اي رب الارض وان اراد القلع لم يجبر وعلى العمل وان مات
الدافع فاختار في ذلك لورثته العامل كأمردان لم يمته احد ما بل انقضت مدتها
اي المساقاة فاختار للعامل ان يشأ على ما كان وتفسخ بالعذر كالمرارة كما في
العبارة ومنه كونه العامل عاجز عن العمل وكونه سارقاً يجازى على ثمره وسعفه
منه دفعا للضرر **فروع** ما قبل الادراك كسقي وتلقيح وحفظ فطر العامل وما بعده
كجزا وحفظ فطيرها ولو شرط على العامل فسدت انفعاً قائلتي والاصل ان ما كان
من عمل قبل الادراك كسقي فطر العامل وبعد كحصاد جلها كما بعد القسمة فيلحفظ
دفع كرمه مما ملته بالنصف ثم زاد احد ما على النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه
هبة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه استعاط دفع الشجر لشريكه مساقاة لم
يجز فلا اجر له لانه شريكه فينقسم العمل لنفسه وفي الوهبانية
وما المساقاة ان يبتاع في غيره وان اذن المولى له ليس ينكر
واي شياه دون ذبح يحلها واي المساقاة والمزارع يكفر
كتاب الذبايح سائيتها المزارعة

كونها

كونها اتلافاً في الحال لا لتفادع بالنبات والتم في المال الذي يجه اسم ما يذبح كالذبيح
بالكسر واما بالفتح فتقطع الاوداج حرم حيوان من شأنه الذبح خرج السمك والجراد
فيحلان بلا ذكوة ودخل المفردية والنطيحة وكل ما لم يذكر ذكاة شرعية اختيارياً
كان او اضطرارياً وذكوة الضرورة جرح وطعن وانها ردم في اي موضع وقع من البدن
وذكوة الاختيار ذبح بين الحلق واللبة بالفتح النحر من الصدر وعروقه الحلقوم
كله وسطه او اعلاه او اسفله وهو مجرى النفس على العجيج والمرى وهو مجرى
الطعام والشراية والودجان مجرى الدم وحل المذبح بقطع اي ثلاث منها اي
للاكثر حكم الكل وهل يكفي قطع اكثر من ثلثها خلافه في صحيح البرازي قطع كل حلقوم وسري
والكرودج وهل ويسمي انه يكفي من الجوق قدر ما يبقى في المذبح وحل الذبح بكل ما افرق
الاوداج اراد بالاداج كل الاربعة قليلاً فانها الدم اي اساله ولو بنا راو بليطه اي
تشرقتب او مرقه في جرابييض كالسكين يذبح بها الاسنات وطرقاتا بين ولو كانت
مفروعة حل عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشعق كليلته وندب
احد شفرته قبل الاضجاع وكرم بعده كالجرب رجلها الى المذبح وذبحها من قفاها
ان بقيت حيث حتى تقطع العروق والام تحل لونها بلا ذكوة والتجع بقع فتكون بلوغ
السكين الضجاع وسورق ابيض في جوف عظم الرقبة وكرم كل نذيب بلا فايد مثله
قطع الرأس والسبلح قبل ان يرد اي تسكن من الاضطراب وهو تفسير باللازم لا يجزى
وكرم ترك النوجه الى القبلة للحاققة الستة وشرط كون الذابح مسلماً حلالاً خارج
الحرم ان كان صيداً فصيده الحرم لا تحله الذكوة في الحرم مطلقاً او كتابياً ذبيحاً او حريباً
الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فحل ذبيحتهما ولو الذابح مجنون او امرأة
او صبيبا يعقل الشبهة الذبح وتقدرا واقله او اخرس لا تحل ذبيحة غير كتابي
من وثني وجوسي وممرت وجني وجيري لوابوع سنيبا ولوابوع جيري باحلت اشباه
لانه صار كمرتد قبيح بل لا في يهودي او مجوسي تنصر لانه يقر على ما انتقل اليه
عندما فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تمجس يهودي لا تحل ذكوة والمتولد بين
مشركة وكتابية كتابي لانه اخف وتاركه تسمية عند الخلاف الشافعي وهو مخالف
للاجماع قبله كما بسطه الزيلعي كان تركها ناسياً حل خلافاً لما لك وان ذكر مع لهما
تعالى غير فان وصل بلا عطف كره كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او مني ومنه
بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكون للوصل صورة ولو
بالجاء والنصب حرم در قبل هذا اذا عرف النحر ولا وجه ان لا يعتبر الاعراب بل
يجز مطلقاً بالعطف لعدم العرف في يلبس كما افاده بقوله وان عطف حرمته نحو بسم

الله واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه الصلاة والسلام موطنان لا اذكر
فيهما عند العباس وعند الذبح فان فضل صورق ومعنى كالرعا قبل الاضطجاع والارعا
قبل التسمية او بعد الذبح لا باس به لعدم القرآن اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص
عن شوب الدعا وغيره فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسؤال بخلاف الحمد لله او سبحان
الله سريدا به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح
لعدم قصد التسمية بخلاف الخطم حيث يحزبه قلت ينبغي حمله على ما اذا نوى والا
لا يوفق بينه وبين ما مر في الكفة قتال والمسحبه ان يقول بسم الله الله اكبر
بلا وادكره بها لانه يقطع قود التسمية كما عراه الزيلعي للحوائى وقال قبله والمتداول
المقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بالواو ولو سمي ولم تحضر النية مع خلاص ما لو
قصد بها التبرك في ابتداء الفعل ونوى بها امرا اخر فانه لا يصح فلا تحل كما لو قال الله اكبر
واراد به مناجاة الوذن فانه لا يصير شرا دعا في الصلاة بزازية وفيها ولشترط
التسمية من الذاب كالة الذبح او الرى لصيد او الارى لوضع الحديد كالم والوحش
اذا لم يفرد عن طلبه كاسبغى والمغبر الذبح عقبه التسمية قبل تبدل المجلس حتى
لو اجمع شائتين احدهما فوق الاخرى فذبحهما ذبحة واحدة بالتسمية واحدة
حلا بخلاف ما لو ذبحهما على التتابع لان الذبح يتعدد بتعدد التسمية ذكره الزيلعي
في الصيد ولو سمي في الذبح لم يستعمل ما كمل او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الفؤاد
حرم والا لا وحده الطول ما يثبت كشر الناظر واذا احدث الشوم ينقطع الفور بزازية
وحب بالحاجح لا جل في اسفل الفتق ذكره ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه
قد ذبحها ذكره خرها ترك السنة ومنعه ماله ولا بد من ذبحه بيد مستأنس لان
ذكوة الاضطرار انما يصار اليها الا عند العجز عن ذكوة الاختيار وكفى جرح نعم
كبقرة غنم توخس فيجرح كصيد او تغذ ذبحه كان تردى في بئر او نذا وصاله حتى
لو قتله المصول عليه سريدا ذكوته حل وفي النهاية بقرة تمسرت ولادتها فدخل
رهبانها وذبح حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يفرد على ذبحه حل وان قدر لا قلت
وتقل الم ان من الغنم ولو ادر كصيد حيا او اشرفه صيده ثوره على الهلاك مضاق
الوقت على الذبح او لم يجد الذبح فخرج حل في رواية وفي منظومة النفس
ان الجنين مفرد بحكمه لم يتذك بذكاة امه فخذ الم ان وقال ان تم خلقه اكل لقول
صلى الله عليه وسلم ذكوة الجنين ذكوة امه وحمله الامام على التسميم اى كذكوة
امه بدليل انه روى بالنسب وليس في ذبح الامام اضاعة الولد لعدم التيقن
بموته ولا يحل فوناب يصيد بنا به فخرج غوا يصير او تخلب يصيد بخلبه

الولد هو

اي ظفر فخرج نحو الحامة من سبع بيان لذكر ناب والسبع كل مختلف مستهيب
جارج قال عاده او طير بيان لذكر ناب ولا تخلف ولا الخشرات ومن صغار رواب الارض
واحد حنشق والحمر الا هلية بخلافه او حشيرة فانها ولبنها حلاله والبغل
الذى امه حارب فلو امه بقرق اكل انفا قاذو فوسا فكله من الخيل وعندهما والشافعي
تحل وقيل ان ابا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى بما رويده
ولا باس بلبنها على الا وجه والصنيع والمعلب لان لهما نابين وعند الثلاثة
يحل والسحفاة بريئة وحريية والفراب الا يقع الذي ياكل الجيفة لانه ملحق
بالجائث قاله المصنف قال والجنيث ما تستحقه الطباع السليمة والغراف
بوزن غراب النسر جمعة عذفات قاموس والفيل والضب وما روى من اكله يحول
على الا يندوا ويربوع وابن عرس والرحم والبغات هو طائر يرد في القبة يشبه
الرحم وكلها من سباع البهايم وقيل الحفاس لانه ذؤاب ولا يحل حيوان مائي
الا السمك الذي مات بافة ولو شوله في ما يجس ولو طاف في بحر وحة وهبانة
غير الطائر على وجه الماء الذي كانت حقه انهم ومو ما بطن من فوق فلو طهر من فوق
فليس بطائر فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطائر وما مات بحراما او برده والمربطة
فيه والثاشي ثوته بافة وهبانة والا لغريته سمكه اسود والمياه سمكه في صورة
الجنية وافرد بها بالذكر المحصا وخلاف محمد وحل الجراد وان مات خنفا انفسه بخلاف السمك
وانواع السمك بلا ذكوة كالحريه اكلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد له
والطائر بكسر الطاء وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب والارنب والعففق يوغراب
يجمع بين اكل الجيفه وحل والامع حله معها اى مع الذكوة وذبح ما لا يؤكل بطهر حله
وشحم وجلده تقدم في الطهارة ترجيح خلافه الا لادمي والخترير كما روي شاة
بريفة فقتلته او خرج الدم حلت والالا لان لم تذبح حيا نه عند الذبح وان علم حياته
حل مطلقا وان لم تتحرك ولم يخرج الدم وهذا ياتي في متخلفة ومنردية ويطهارة
والذي تقرر الذبيبة بطهرها ذكوة هذه الاشياء تحل وان كانت خفية وعليه
الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فضل ويبغى في الصبيذ ذبح شاة لم تذبح
حياتها وقت الذبح ولم تتحرك ولم يخرج الدم ان فقت فاهلا لا تؤكل وان ضمتها
اكلت وان فقت بعينها لا تؤكل وان ضمتها اكلت وان مدنت جملها لا تؤكل وان
قبضتها اكلت وان نام شعرها لا تؤكل وان قام اكلت لان الحيوان يشترى بالموت
فقتح ثم وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخا ومقابها حركات
تختص بالحى فذبح على حيا فهو هذا اكله اذ لم تعلم الحيوة وان علت حيا بها وان قلت

وقته الذبح اكلته مطلقا بكل حال ذيل في سمكة فان كانت المطرقة صحيحة
 حلتا يعني المطرقة والظرف لو تم الملوحة بسبب حادث والا تكن صحيحة حل
 الظرف لا المطرقة كالخروج من دبرها لا تستحق لثما عذرة جوسرة وقد غير المص
 عبات منته الى ما سمعته ولو وجد ردة ملكها طلال ولو خاتما او دينار او صر وبافو
 لقطعة ذبح لقدر الامير ورجوع كواحد من الصغار يحرم لانه اهل به لغير الله ولو عليه
 ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة الخليل واكرام الضيف اكرام
 الله تعالى والفارق انه ان قدمها لياكل منها كان الذبح لله تعالى والمنفعة للضيف
 او للوليمة والبرج وان لم يقدمها لياكل بل يدها لغيره كان للتعظيم غير الله تعالى
 فحرم وهل يكفر قولان بزارية وشرح وهما نية قلت وفي صيد النية انه
 يكفر ولا يكفر لانا لا نسئ الظن بالمسلم انه يتقرب الى الادمي بهذا الخروج في
 شرح الوهاب نية عن الذخيرة ونظمه فقال

وفاعله جمهورهم قاله كافر وفضل واسماعيل ليس يكفر
 المعصوم يعني الجزء المتفصل حقيقة وكما لا نه مطلق كما حققه فينصرف الكامل
 في تنوير البصائر قلت لكن الظاهر ان النية النعم بدليل الاستئذان قنانه من الحي
 كيقنته كالاذن المقطوع غرة السن الساقطة الا في حق صاحب نظامه وان كثر
 انسابه من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر الا من مذبح قبل موته فيعمل
 اكله ومن الحيوان المأكول لان ما بقى من الحياة غير مقبلا بزارية قلت لكن يكفر
 كما مر وحررنا في الطهارة قول الوهاب نية

وقل حل لحم البغال وامها	من الخيل قطعوا الكرامة تذكر
وان يتركب فوق غنمها	تتاج له راس كلب فينظر
فان اكلت كذا فكلت جميعا	وان اكلت تبسقا فذا الراس ليشتر
ويؤكل باقيها وان اكلت لثما	وفا قاضربها والصباح يجتير
وان اشكلت فاذبح كان كرشها	فعتبر الا هو كلب فينظر

ون معاياتها

واي شاة دون ذبح يجلبها ويرذا الذي ضحك ولادم ينهر

كتاب الاضحية
 من ذكر الخالص بعد العام في لغز اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسمية الشئ باسم وقته
 وشرعا ذبح حيوان مخصوص ببلية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام
 والا قامت واسباب الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الذكوة

كتاب الاضحية وسببها الوقت وهو ايام الفطر وقيل الراس في التفرخانية وركتها
 ذبح ما يجوز ذبحه من النعم لا غير فيكفر ذبح رجاجة ودبكه لانه شبه بالمجوسي بزارية
 وكلها الخروج عن عهد الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله في العقب
 مع صحة النية اذ لا ثواب بدونها فتجب التضحية اي اراقة الدم من النعم علا الاعتقاد
 بقدره مكنة هو ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بالقاء الوجوب لانه
 شرط محض لا ميسر في ما يجب بعد التمكن بصدقة اليسر فغيرت من العسر الى اليسر
 فيشترط بقاؤها لانه شرط في معنى العلة كاسرى الفطر بدليل وجوب تصدقه
 بعينها او بغيرها الوضعية اي ماها على حرس لم يقيم بمصر او قرية او بادية عني فلا
 يجب على حاج سافر انما اهل مكة قلزمهم وان جوا فقتل لا تلزم المحرم شاة بالرفع بدل
 من ضمير يجب او فاعله او سبع بدنة هي الابل والبقر سميت به لضخمتها ولولا حرم اكل
 من سبع لم يجز عزا احد وتجري عادون سبعة بالاول فحرض على الظرفية يوم الفطر
 الاخر ايامه وفي ثلاثة افضلها اولها ويضحي عن ولد الصغير من ماله صحيحة في
 الهداية وقيل لا صحة في الكافي قال وليس للاب ان يفعل من مال الطفل ورجح ابن السكينة
 ثم فرع على القول الاول بقوله فاكل منه الطفل واخر له قدر حاجته وما ينقي بديل
 بما ينفع الصغير بعينه كئوب وخفه لانه لا يستهلكه كخز وغوم ابن كاله وصح اشتراك
 ستة في بدنة شريفة لا ضحية اي ان يذبح وقت الشرا لا اشتراك مع استقسانا والا
 استقسانا فاذا اشتراك قبل الشرا احب وينقسم اللحم وان لا جزا الا اذا ضم منه من
 الاكارع او الجلد صرفا للميسر خلا فجلسه واول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر ايمه
 بعد اسبق صلوة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها احب وبعد ضحى وقتها لو لم يصلوا العذر
 ويجوز في العذر بعد قبل الصلوة لان الصلوة في العذر تقع فضا لا اذا يلزم وغيره
 وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غير مصر واخر قبل عزوب يوم الثالث وجوز الشافعي
 في الرابع والمعتبر بكان الاضحية لا مكان من عليه تحيلة مصرى اراد التجهيل ان يجر جهرا
 لخارج المصر فيضحي بها اذا طلع الفجر مجتنبى المعتبر اخر وقتها للفقير ومنه والولادة
 والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم الاخر يجب
 عليه وان مات فيه لا يجب عليه تبين ان الامام يغير طهارة تمام الصلوة دون التحية
 لادن العلماء قال لا يبعد الصلوة الا الامام وحده فكان الاختيار فيه ساغارا يلزم
 وفي المجتبى انما تقاد قبل التفرق لبعده وفي الزاوية بلدة وقعت فيها فقتة فلم يصلوا
 وضحو بعد طلوع الفجر جاز في المختار لكن في البنا يعم ولو تعذر الترك فسبوا وقتها
 لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس انتهى وقيل لا يجوز قبل الروال في اليوم الاول ويجوز

في بقية الايام قلنت وقد سألته عن زيلعي وعين ربه جزم في المواهب تنبيه
 كالوشهد وانه يوم العيد عند الامام فصيل ثم خجوا ثم بان انه يوم عزه اجزائهم به
 الصلوة والتفجئة لا يمكن التفرغ عن مثل هذا الخطا فيكم بالجواز صياتة لجميع المسلمين
 زيلعي وكرم نزيها الذي لا يلا لا حمال الفلوط ولو تركت التفجئة ومقت ايامها تصدق
 بها حجة نادر فاعل تصدق لمعينته ولو تفرغ ولو دجها تصدق بلحما ولو تفجها تصدق
 بقيمة التفصان ايضا ولا يلا كل النادر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وقيمة عطف عليه
 شرها لها لوجوبها عليه به ذلك حتى تمنع عليه معها وتصدق بقيمة شرها او لا
 لتعلقها بذمته شرها او لا فالمراد بالقيمة قيمة شاة تجرى فيها ومع الجذع دوستة
 اشهر من الصمان ان كان بحيث لو خطب بالشاة لا يمكن التمييز من بعد وصح الثاني فصاعدا
 من الثلاثة والثاني هو ان حسن من الابل وحولين من البقر والجاموس وحولين الشاة
 والمز والمولدين الاله والوخشي ينفع الام قاله المص **فروع** الشاة افضل من
 سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللم والكبش افضل من النجعة اذا استويا فيهما والاشي
 من المزا افضل من النجس اذا استويا في القيمة ولا شيء من الابل والبقر افضل حاوي وفي الوهبانية
 ان الاشئ افضل من الذكرا اذا استويا في القيمة والله تعالى اعلم ولولا الاضحية ولدا قبل الذبح به
 يذبح الولد معها وعند بعضهم تصدق به بلا ذبح صلت او سرفته فاشترى اخرى ثم
 وجدها فافضل ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذا النائية ولو قيمتها كالأولى واكثر وان
 اقل من الزايد وتصدق به بلافق بين عن فقير وقال بعضهم ان ذبحه عن يسار
 نكح الجواب وان عن اعسار ذبحها ينابيع ويضي بالجما والخصي والتولة الى المجنونة اذا
 لم يمنها من السوم والرعى وان شعرا لا يجوز التفجئة بها والجز في السمية فلو مهر ولت
 لم يجز لان الحرب في اللحم تفصل بالاعياء والعوراء العجفاء المهرولة التي لا منح في عظامها
 والعرج التي لا تمشي الى المفك القهوج والمريضة البين مرضها ومقطوع اكثر الاذن
 او الذنب او العين اي التي ذهب اكثر من عينيها با طلع القطع عن الذهاب جاز او اعما
 يعرف بتقريب العلف او اكثر الاليت لان لاكثر حكم الكل بقاؤها بايكفي بقا الاكثر عليه
 الفتوى جتى ولا بالتمت التي لا اسنان لها ويكفي بقا الاكثر وقيل ما تعلق به والسكا
 التي لا اذن لها خلقة فلو طها اذن صغيرة خلقة اجزائه زيلعي والجدا مقطوعه روس
 الاصابع ضررها وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها ولا التي لا ينقطع خلقة جتى ولا
 بالخشى لان لحمها لا ينفع شرح وهبانية ونماه فيه ولا الجلالة التي تاكل العذرة
 ولا تاكل غيرها ولو اشترها سمينة ثم تعيبت بلعيب مانع كما مر فعليه اقامة غيرها
 مقامها ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت معينة وقت الشرا لعدم

وجوبها

وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا يضر تمييزها من اضطرارها عند الذبح وكذا لو ماتت فملى
 الغنى غيرها لا الفقير ولو صلت او سرفت فشرع اخرى فطهرت فملى الغنى احدتها
 وعلى الفقير كلاهما شئني وان ملئت احدا السبعة المشتركة في البدنة وقال لورثة
 اذ جوعا عنه وعكر صرع عن الكل استحقا بالقصد القريبة من الكل ولو دجوها بلا اذن الورثة
 لم يجز لهم لان بعضها لم يقع قريبة وان كان شركا المستنة لغيرها او مريدا اللحم لم يجز عز واحد
 منهم لان الاراقة لا تتجرى هداية كما سرف **فروع** ولو ان ثلثة نفر اشترى كل واحد منهم
 شاة للاضحية اجزهم بعشرة والآخر بعشرين والآخر ثلثين وذهب كل واحد مثل
 ثمنها فاختلفت حتى لا يعرف كل واحد شاة بعينها فاصطحو اعلان باحد كل واحد
 منهم شاة يضي بها اجزائهم وتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين
 بعشرة ولا تصدق صاحب العشرة بشي وان اذن كل واحد منهم ان يذبحها عند اجزائه
 ولا شيء عليهم كالموضي اضحية سهم بغير امرع ينابيع وبما كل من لحم الاضحية ويوكل غنيا
 ويذبحه وندبه ان لا ينقص المصدق عن الثلث وندب تركه لذي عيال توسع عليهم
 وان يذبح بيده ان علم ذلك والا يعلم شهدها بنفسه ويامر عيى بالذبح كيلا يجعلها
 ميتة وكبر ذبح الكتلحة واما الجوسي فيجوز لانه ليس من اهله درر وتصدق بجلدها
 او بعمل منه نحو غزاله وجرابه وقربة وسقم ودلو او بيدله بما ينتفع به باقيا مما سر
 لا يستهلكه كل ولحم ونحوه كدرام فان بيع اللحم او الجلد به اي بمستهلكه او بدله
 تصدق بثمنه ومفاده حجة البيع مع الكراهة وغزائنا في باطل لا نكح لواقف محبته
 ولا يعطى اجر الجزاء منها لانه كبيع واستنفاد من قوله عليه الصلاة والسلام من باع
 جلدا ضحيته فلا ضحية له هداية وكرم جزصوها قبل الذبح لينتفع به فان ذبح تصدق
 به ولا يكره ما ولا يحل عليها شيئا ولا يوجرها فان فعل تصدق بالاجرة هادي القناوى
 لانه اكثر مما اقامته القرية بجميع اجزائها بخلاف ما بعد حصول المقصود بجتى ويسكر
 الا تنفع ببلنها قبله كافي الصوف ومنهم من اجاز ما للغنى لوجوبها في الزممة فلا تنفع
 زيلعي ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله غلطا او لم
 يغلطا فيكون كل واحد وكيل عن الآخر لانه هداية قال ابن الكمال وطاهر كلام صدر الشريعة
 وعين وقوعه على صاحبه مع استحقاقها بالاعزوم ويتجلا لان ولو اكل ولم يعرفهم عرفا
 هداية وان شاة ضمن كل صاحبه قيمة واحدة وتصدق بها قلت ومن او ابل القاعد من
 الاشياء لو شرها بنية الاضحية قد جها غير بلا اذنه فان اذنها منه لوجه عن الكفا
 فلا حان عليه انتهى كما يصح لوضي شاة الغصب ان ضمنه قيمتها حية كاذابا عنها وكذا لو
 اتلفها ضمن لصا جها قيمتها هداية لظهور انه ملكها بالصمان من وقت الغصب لا الوديقه

وان ضمتها لان بسبب ضمانها بالذبح والمذبح يثبت بعد تمام السبب ونحو الذبح فيقع
في غير ملكه قلت ويظهر ان المارية كالوديعة والموهوبة كالمنصوبة بالدين وكذا الشركة
فليراجع **فروع** لون اضحيته عليه الصلاة والسلام سودا ندر عشر اضحيات
لرمة فتنان بحمد الامر بها فانيته والاصح وجوب الكل لا يجابه ما لله من خمسة اعيان
شرح وهما يتفقدان ومغاده لزوم التدرج من جنسه واجب اعتقادى واصطلاحى
قال الم في حفظ غنم بين رجلين ضحيا بها جاز خلاف العنق لمعق فسم الغنم لا الرقيق
ضحى بقتنين فالا ضحية كمالا وقيل الزايد لم والافضل الاكثر قيمة فان استويا
نالاكثر لما كان استويا فاطيبها ولو ضحى بالكل فالكل فرض كارك ان الصلوة فالت فرض
سهما ما ينطق عليها لاسم فاذا طويلا يقع الكل فرضا بحيثى شرى ضحية وامر رجل بلذبحها
تقال تركته التسمية عند الرمة قيمتها للبشرى الامر بها اخرى ويضحي ويتصدق ولا
ياكل ولا يام التحيا قيمة والان تصدق على الفقرا الحائية وفيها زاد النضحية فوضع يد
مع يد القصاب في الذبح واعانه على الذبح سمي كوجوب ذكركما احدهما او كل التسمية
احدهما تكفى حرمة وتصلح لغرافيقال اي شاة لا تحل التسمية مع بل لا بد ان يسمى
عليها مرتين وقد نطقت شيخنا الخير الرملى وهو

اي ذبح لا بد لكل فيه ان تلتنى بذكر ذى التنزيه

فاجبه عنه بالقرين فاننا لا نراه نثرا ولا نرخص فيه

فقلت في الجواب

خذ جوابا نظرا كما تقتضيه من قضيته مرويه عن ققيه

ميشاة فذبحها اشتركتا ان فتنك ارا الذكوسط كما مرويه

فاذبح فضاب وضع اليد مع الصاحبه الذي يوجب

فعل كل واحد منهما ان يذكو الله جل عن تشبيه

ففي الوهبانية وشرها

ولو ذبحا شاة معا ثم واحد اخذ بيسم الله فالشاة تاجر

وان يشترعها ثلاثا ثلثة واسكل فانوكيل بالذبح يذكو

ويكبل شرى الشاة للغير ان شرى بيع خلافا لعكس والفديج

دلو قال سود فصر ص لا اذ كان في قرنا عينا يغير

بقتنين ينزرا العشر الربوا وتمييز اعيان الجميع محدد

وعز ميت بالامر البرم تصدقا والافكل معا وهذا المختير

انما لطفل فالصحيح سقوا وعن ابيه في حقه ونواظهر

دعاه

وداهب شاة راجع بعد ذبحها فيعزى من ضحي عليها ويوجر

كتاب **الخطرة**

مناسبتة طاسق والخطرة المنع والحبس ونشرعنا ما يمنع من استعانة نشرعنا والخطرة

منذ المباح والمباح ما يجوز للكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب وعقاب نعم بحاسب

عليه حسابا ليسير الخطيا وكل مكره اي كراهة تحرم حرام اي الحرام في العقوبة بالنار

عند محمد واما المكره كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا وعند سها الى الحرام اقرب للمكره

تحرما نسبتها الى الحرام كنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بها يثبت به الواجب يعني ينظم

الثواب ويأتي ما تركه كايان ثم ترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي الزيلعي في بحث

حرمة الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل القنا

ترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق بعقوبة النار ولكن لا يتعلق به الحرمان عن شعاعة النبي

صل الله عليه وسلم ترك سنتي لم يزل شعاعتي فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس حرام

انتها لاكل اللغد والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غير وان صمنه فرض ثواب عليه

بحكم الحديث ولكن قد راي يدفع الانسان الدلاك عن نفسه وما جاور عليه وهو مقداره بتركه

من الصلاة قايما ومن صومه مغاده جواز تقليل الاكل بحيث يضره عن الفرض لكنه

لم يجز كافي المتفق وعجز قلت ولفظ المفتي بالغين الفرض بقدر ما يدفع به الدلاك

ويكمن معه الصلوة قايما انتهى فذبحته وباح الى الشعب لتزيد قوته وحرام ونوما فوقه

اي الشعب ونواكل طعام غلب على ظنه انه افسد معدته وكذا في الشرب فمتى ان لا يقصد

قوة صوم الغد وليلا يستقي ضيقه او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضره

عن اذا العبادة ولا باس باواع الفواكه وتركه افضل واتخاذا لا طعمه سرف وكذا وضع الخبز

فوق الحاجة وسنة الاكل البشلة اوله والحمد لله اخوه وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشاة

قبله وبالشيوخ بعده ملتقى وكرم لحم الاثان اي كفاية الاهلية خلافا لما لك ولبنها ولبن

الجلالة التي تاكل العذرة ولبن الرمكة اي الفرس وبول الابل واجاز ابو سف للند اوى

ذكرم لحمها اى لحم الجلالة والرمكة وخمس الجلالة حتى يذهب تنزحها وفذر ثلثة ايام

لرجاحة واربعة لشاة وعشر لا بد بفر على الاظهر ولما كالت الجاسة وغيرها بحيث لم

يستلحها طحت كما حل اكل جردى غوى يلبس خنزير لان لحمه لا يتغير وما غزى به يصير

مستهلكا لا يبقى له اثر ولو سقى ما يوكله خمر اذ يح من ساعته حل كله ويكون زيلعي سيد

شرح وهما نية وكرم الاكل والشرب والادهان والتطيب من ناهب ونقطة للرجل والمرأة

لا خلاف الحديث وكذا يكرم الاكل بلعقته العضة والذهب والاقطال بيلها وما اتسبه

ذلك من الاستعمال كحلمة امرأة وقلم وداة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت

له بحسب متعارف الناس والافلا كراهة حتى لو تعل الطعام من اكل الذهب الى موضع اخر اوص
الما او الذهب في كفة لا على راسه ابتداء استعماله لا باس به حتى وغيره ويوم من في الدرر
فليحفظ واستبقى القسطنطيني وغيره استعمال البيضة والجوشن والساعدان منها في الرب
المضروقة وهذا فيما يرجع للبدنة واما البصر بجلا باوان فيقصد من ذهب وذهب وسريرك ذلك
وفرش عليه من ديباج ونحوه فلان باس به بل فعله السلطنة حتى باح ابو حنيفة توسيد
الديباج والنوم عليه كما يات ويكره الاكل في غاس او طهر والافضل الخرف قال صلى الله عليه
وسلم من اتخذ اواني بيته خرفا زارها ملائكة اختيار لا يكره ما ذكر من انارضا من رواج
وبور وعقيق خلا للثنا في رجل الشرب من انا مفضض اي مروق لفضضة والركوب على
سرج مفضض والجلوس على كرسى مفضض ولكن بشرط ان يتقى اي يجتنب موضع الفضة
بضم قبل ويدرجوس سرج ونحوه وكذا الاثا المصنوع بذهب او فضة والكرسي المصنوع بهما
وحلية امرأة ومصحف بهما كالوجاهة التفضيض في نخل سيفه وسكين او في فمهما
او لجام او ركاب ولم يحكم بضع يد موضع الذهب والفضة وكذا كتابة الثوب بذهب او فضة
وفي المجتبى لقياس بالسكن المفضض والمخبر والركاب وعن الثاني يكره الكل والخلاف في
المفضض اما المطلق فلا باس به بالاجماع بل افرق بين لجام وركاب وعزم بما لان الطلا مستهلك
لا يخلص فلا يمتنع لونه عيني وغيره ويقل قول كافر ولو مجوسيا قالوا اشتريت من النعم من ثيابي
فيجل او قالوا اشتريت من مجوس فيحرم ولا يرد خبر الواحد واصله خبر الكافر مقبول بالاجماع
في المعاملات لا في الديانات وعليه يجل قول اكثر ويقل قول الكافر في الحلال والحرام يعني الماخيل
في من المعاملات لا مطلق الحلال والحرام كالتوبة او يجل قول الملوك ولو اتفق والعصية
في المديونة سواء اخبر بهذا الملوك غير او نفسه والاذن سواء كان بالحقارة او بدخول الدار
مثلا وقيل في السراج بما اذا كان غلب على رايهم صدقهم فلو شري صغير فوصا بون واشنان
لاباس ببيعه ولو غرر بيب وحلوى لا يفتنى بيبه لان الظاهر كذبه ونما فيه
ويقل قول القاسق والكافر والصبي في المعاملات لكثرة وقوعها كاذبا اخبرانه وكيل
لان في بيع كذا فيجوز المراد منه ان غلب على الراي صدقه كما مروى في غير الخطر وشرطه
العدالة في الديانات هي التي بين العبد والرب كالحجر عن نجاسته فيقيم ولا يتوصا ان
اخبرها مسلم عذر ولو عبدا وامة ويحرم في خبر القاسق بنجاسته الما وخبر المستور
ثم يعمل بغالب ظنه ولما راق الما فيقيم فيما اذا غلب على رايه كذبه كان احوط وتيمم بعد
المصاوح طقت واما الكافر اذا غلب على كذبه فارقته احب فمستأان وخلاصة
وخاتمة قلت لكن لو تيمم قبل اذ افته لم يجز تيمم بخلاف خبر القاسق لعل حينه ملزما
في الحجة بخلاف الكافر ولو اخبر عدله بطهارته وصرح بنجاسته لم يطهره انه بخلاف الذي يتجر

وتقتصر

وتقتصر القلبة في اوان طامس ونجسة وذكية وميتة فان الاغلب طامس او نجس وبالعكس
والسوا الا الاطمش ومن الثياب يتجرى مطلقا على الولاية ونجاسة لعبه وقتنا
قعد واكل سوا المنكر في المتروك ولو على المايعة لا يفتنى ان يقعد بل يخرج من هذا قوله
تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فقل ولا يقدر مبر
ان لم يكن ممن يقتدى به فان كان مقتديا ولم يقدر على المنع فخرج ولا يقعد لان فيه
نهي الدين والمحكي عن الامام لان قبل ان يصير مقتدى به وان علم ولا باللعبة
لا يحضر اصلا سواء كان ممن يقتدى به او لا لان حق الدعوى انما يلزمه بعد الحضور
لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت المشيئة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا
اذنهم لانكار المنكر قال ابن مسعود وصوت اللهو والغنا يثبت النفاق في القلب
كما يثبت الما الغبات قلت وفي البرازية استماع الملاهي مصيبة والجلوس عليها
ففسق والتلذذ بها كفر اي بالفتنة فمن الجوارح الغير ما خلق لاجله كفر بالجمعة
لا شك فالواجب كل الواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما روى انه عليه الصلاة والسلام
ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه واشتعار العرب لوفها ذكر الفتق تكرر انتهى
ولتقليظ الذنب كما في الاختيار اوله استحلال كافي النهاية **فايدة**
ومن ذلك ضرب التوبة للتقاضي فلو للتبنييه فلا باس به اذا ضرب في ثلاث اوقات
لذكر ثلاث نفحات من الصور المناسبة بينهما فبعد العصر للاشاق الى نفحة الفزع
وبعد العشاء الى نفحة الموت وبعد نصف الليل ونفحة الموت وتماسه فيما علقته على
المنقني **فصل في اللبس** يحرم لبس الحرير ولو جابل بينه وبين
بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام الجاهل اذا لبس الحرير في القبية وهي خصة
عظيمة عمت به الملوى او في الحرب فانه يحرم ايضا عنده وقال يجل عز الرجل لا المرأة
لان قبيها الا قد رابع اصابع كاعلام الثوب مضمومة وقيل منسوزة وقيل بين
وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة كالبسطة في القنية وفيها عامة
طرازها قدر اليم اصابع من ابريسم من اصابع عمر من الله تعالى عنه وذلك قبل شربنا
يرخص فيه وكذا الثوب المنسوج بذهب يجل اذا كان هذا المقدار رابع اصابع والا
لا يجل للزيلي وفي المجتبى العلم في العامة في موضعين او اكثر جميع وقيل لا وهو ابي حنيفة
رحمه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب فقه قدر ثلاث اصابع لا باس ومن ذهب بكرة
وقيل لا يكره وفيه تكرر الحجة المكفوفة بحررقلت وهذا يثبت كراهة اعتاده
اهل زماننا من القصر الصبر فيه وفيه المرح في عرض الثوب قلت ولما دعت
القليل في طوله يكره انتهى قال المم وبه جزم من الحسن وصدرا الشريعة نزل طلاق

المداينة وعجزها عن الفرو في السراج عن السير الكبير العلم حلالا مطلقا صغيرا كان او كبيرا
قال لهم رحمه الله تعالى وموافقا لما من التقييد بأربع اصابع وفيه رخصة عظيمة
لمن ابتلى به في زماننا انتهى قال شيخنا واظن ان الرابطة وما يعقد على الرمح فانه حلال
ولو كبر الا انه ليس بليس وبه يحصل التوفيق ولا بأس بكلمة وديباج هو ما سدها ولحمته
ابريسم شرح وهما نية للرجال الكلمة بالكسر البشجانة والناموسية لانه ليس
بليس وتظم شارح الوهاب نية

وفي كلة الديباج فالنوم جازي وفي قنينة والمنتقى ذاسطر
وتكرم التكة منها من الديباج هو الصحيح وقيل لا بأس بها وكذا تكرم القلنسوة
وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق قنينة واختلف في عصبة الجراحة به
اي بالحرير كذا في المجتبى ويند ان له ان يزين بفتنه بالديباج ويتجمل به وان ذهب وقفته
بلانقاخ وفي القنينة مجلس الفقهاء عمامة طويلة ولبس ثياب واسعة وفيها
لا بأس بشد حمار اسود على عيبيه من ابريسم لعذر قلت ومنه الورد وفي شرح الوهاب
عن المنتقى لا بأس بورد القميص وورده من الحرير لانه تبع وفي الترخا نية عن السير الكبير
لا بأس بازاد الديباج والذهب وفيها عن مختصر الطحاوي لا يكون علم التوبة من القنينة ويكون
من الذهب قالوا وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب
انتهى ويجل توسده واقترانه والنوم عليه وقالوا الشافعي ومالك حرام وهو الصحيح كالمواهب
قلت فليحفظ هذا لكنه نكاح المشهور لاجله وتارة اوارا فانه يكون بالاجاع سراج
واما الجلوس على القنينة فحرام بالاجاع شرح مجمع دجل البس ما سده ابريسم ولحمته غير
كلتان وقطن وخران الثوب انما يصير ثوبا بالصبغ بالحمة فكانت هي المجتبى في دور السدا
قلت وفي الترتيب لينة عن المواهب يكون ما سدها مظهر كالعناية وقيل لا يكون ونحو في
الاختيار قلت ولا يجوز ان الاصح اعتبار الحمة كما يعلم من الغزمية بل في المجتبى ان اكثر الشايج
اقتوا خلافه وفي شرح المجمع الحرص على غنم العرائش قلت وهذا كان في زمانهم واما الان
فمن الحرير فيجوز به صدور تبارخا نية فليحفظ وحل عكسه في الحرب فقط لو صفتها به
يحصل به القا العذر ولو رقيقا حرام بالاجاع لعدم القايدي سراج واما خالصه فيكون فيها
عنده خلافا لما ملتنقى قلت ولم ادما لو خلطت المحمدا بربيسم وغيره والظاهر
اعتبار الغالب وفي حاوي الرازي يكون ما كان ظاهرا قرا وخط منه قرا ظاهرا للذهب
عدم جمع المنتقى الا اذا كان خط منه قرا وخط منه غير بحيث يرى كله قرا فاما اذا كان
كل واحد مستتبنا لا طراز في العمامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقدم شيخنا
قلت وقد علمت ان العتق الحمة لا للظاهر على الظاهر وتكريم لبس المعصفر والمرعفر

والاحمر

والاحمر والاصفر للرجال مفاده انه لا يكون للنساء ولا بأس بلبسها لوان وفي المجتبى
والقنينة في شرح النقاية لادى المكارم لا بأس بلبس الثوب الاحمر انتهى ومفاده
انها تحريمية وهي المحمل عند الاطلاق قال له المص قلت وللشرب لا فيه رسالة
فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب ولا يتجمل الرجل به وبفئة مطلقا لا يجازم
ومنطقة وحية سببها انما القنينة انما يرد به الترس وفي المجتبى لا يحل استعمال
منطقة وسطها مرديباج وقيل يحل اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفيه ليس بعد
سبع ورق ولا يكون في المنطقة حلقة حديد ونحاس وعظم وبميصي حكم اللولو
ولا يفتنم الا بالقنينة لوصول الاستغناء فيحرم بغيرها كحجر وصح الرخني جواز
الميشب والعقيق وعلم من لا حشر وذهب وحديد وصفر ورصاص وزجاج وغيرها
لما مر واذا ذهب كراهة لبسها للفتنم ثبت كراهة بيعها وصنعها لما فيه من الاغارة
على الايجوز وكل ما ادى الى الايجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهاب نية والعبرة به
بالحلقة من الفضة لا بالفص ويجوز من حجر وعقيق وياقوتة وغيرها وحل بسمار
من الذهب في حجر الفص ويجعله لبطر كفه في يده اليسرى وقيل اليمنى لانه من
شعار الروافض ويحبه القوز عنها فتشترى في غير قلت ولعله كان وبان فليحضر
ويقتشه اسم او اسم الله تعالى لا تماثيل طير او انسان ولا محمد رسول الله ولا يزيد
على مثاله وترك القتم لغير سلطان وقاض وذوي حاجة اليه كمنزولي ولا يشد
سنة المتحركة بذهب بل بفئة وجوز بما محمد ويتخذانها منها لادى القنينة
تفتنه وكرم الباس الصبي ذهب او حريرا فانما حرم لبسه ونشره حرم الباس
واشار به لا يكون خرقة وهو بالفتح بقية بالله او خطا او عرق ولو للحاجة
ولو للتكبر تكرم ولا الرثيمة هي خيط يربط باصبع او خاتم لتذكر النسي والحاصل
ان كل فعل تجبر اكرم وما فعل الحاجة لا عناية **فروع** في المجتبى النية المروضة
ما كان لغير الرثيمة **فصل** في النظر والمس وينظر الرجل من الرجل ومن علام
بلغ حد الشهوة مجتبى ولو امر مبيع الوجه وقد مر في الصلوة والاولى تنكير الرجل
ليلا يتوسم جيرا لادى وكذا الكلام فيما بعد فتشترى قلت وقرينة الكلام
تكفي فتدبر ثم تقل عن الرازي انه لو نظر لعورة غيره وبغير بادية لم يأتى انتهى
فليحفظ سوى ما بين سرته الى تحت ركبته فالركبة عورة لا السرة ومن عرسه
وامته الحلال له ويطرها فخرج المجوسية والمكائبة والمشركة وتكوتة الغير المحرم
برصاع او مصاصق فكلها كالا جنبية مجتبى ويتشكل بالمحافظة فانه لا يحل
وطيها وينظر اليها فتشترى قلت وقد يجب بانها اعنى الى فرجها بشهوة وغيرها

والاولى تركه لانه يورث النسيان ومن حرمه من لا يحل نكاحها ابدا بنسبه او سبب
ولو بلغا الى الراس والوجه والصدر والساقي والعضدان من شهوته وشهوة ايضا
وكف في المداينة من قصص على الاول من قصر ابن كمال والا لا الى الظهر والبطون
خلافا للشافعي والحنفي واصلة قوله تعالى ولا يبدن رايتهن الا بوجوههن الا يتد
وتلك المذكورات مواضع الرأفة بخلاف الظهر وغور وحكم امة غير ولو بدنة او ام ولد
كذلك فينظر اليه كحرمه وما حل ينظر من ذكره او انشئ حرمه اذا من الشهوة على نفسه
وعليها لانه صلى الله عليه وسلم كان يقبل راس فاطمة وقال عليه الصلوة والسلام من قبل
رجل امر فاما قبل عقبته الجنة وان لم يامن فذلك او شك فلا يحل له النظر والمس كشف
الحقائق لان سلطان الجنى الامرا جنينة فلا يحل مس وجهها وكفها وان من الشهوة
لانها غلظ وكذا ثبتت به حرمة المصافحة وهذا في السابقة اما العجوز التي لا تشتهي فلا بأس
بمساحتها ومس يدها ان من ومتى جاز المس والنظر جزسفر بها ويحلو اذا امر عليه
وعليها والا لا من الانشابة المخلوقة بالا جنينة حرام الا لامة مبدونة هربت وحلت
خرقة او كانت مجهولة شوها او جليل والمخلوقة بالمحرم مباحة الا لا اخت رضا عاوا الصهرق
السابقة ومن الشربلية معزيا للجورق ولا يكلم لا جنينة لا يجوز اعطست او
سلت فيلثمها ويرد السلام عليها والا لا انتهى وبه بالربان لفظة لان نقل القسنا
ويكلمها بما لا يحتاج اليه زائفة فتجنبه وله من ذلك وما حل ينظر اذا اراد الشرا وان
كانت شهوته للصرون وقيل لا في رناتساوبه جرم في الاختيار وامة بلقنة حد
الشهوة لا تعرض على البيع في ازار واحد بل يستمر ما بين المسرغ والركبة لان ظهرها
وبطنها عورة وينظر من لا جنينة ولو كان فرج جنين الى وجهها وكيفها فقط للضرورة
قبل والقدم وقيل والذراع اذا جرت نفسها نخر خائفة وعبرها كا لا جنين معها
فينظر لوجهها وكفها فقط نعم يبرح عليها بلا اذن اجماعا ولا يسافر بها اجماعا لامة
وعند الشافعي والحنفي يتطرق حرمه فان خاف الشهوة او شكها منقطع نظره الى وجهها
فحل النظر بغيره بغير الشهوة والا فحرام وهذا في رناتساوبه فانما تمنع الشابه
تمتسائي ويعني الا النظر لا المعنى الحاجة كفاض وشاهد يحكم ويشهد عليها لف ونشر
مرتبه لا لتحمل الشهادة في الاصح وكذا سري نكاحها او شرايها ومداواتها فينظر
الطبيبة الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذا الضرورة تنقذ ريقها وكذا ينظر
قابلة وثقان وبينهم ان يعلم امرأة تدوايها لان نظره الجنس الى الجنس اخف وتنظر
المرأة المسلمة من المرأة كالجمل من الرجل وقيل كالجمل المحرمه والا لا اصح سراج وكذا
تنظر المرأة من الرجل كمنظر الرجل للرجل ان امتنه شهوته فلولم تامن او خافت

او شكت حرم استقصا ناكال رجل هو المعصم في الفعليين نخر خائفة معزيا للمضرات
والامة كالجمل الا جنين في الاصح فلا ينظر الى يده المسلة مجتنب وكل عضو لا يجوز
النظر اليه قبل الا تفصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشرعائة وشعرها سها وعظم
ذراع حرق مبنية وساقها وقائمة ظفر جلهاد ونورها مجتنب وفيه النظر الى املا
الا جنينة لشهوة حرام وفي الاختيار ومن الشعر بشعر لادمي حرام سواء كان شعرها
او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة
والمستنوشمة والعائقة والمستورقة والنامصة والمتنعمه والماسمة التي تنصف
الشعر من الوجه والتمتصة التي يفعل بها ذلك والحصى والجبوب والمخت في النظر
الى لا جنينة كالفحل وقيل لا بأس بحجب وجهه ما وع كمن في الكبرية في فلة البقرة
والديانة وجارعه عن امته بغير اذنها وعن عرسه به اي باذن حق او لامة
وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكر ابن سلطان انتهى باب
الاستبراء وغيره من ملكه استتماع امه بنوع من انواع الملك كشر او ارثه وبسبب
ورفع جناية وفتح بيع بعد القبض وخوها وقيدت بالاستتماع ليخرج شرا الزوجة
كاسيحي ولو بكر او مشترية من عبدا وامرأة ولو بعد ككاثبة وما رونة لومستغرا
بالدين والا لا استبراء او من حرمها غير رحمها كالا تفتق عليه او من مال صبي ولو
طفله حرم عليه وطبها وكذا داغية في الاصح لاحتمال وقوعها في غير ملكه بظهورها جلي
حتى يستبراء بها بحيثته فيمن يفيض وبشرى ذات اشهر وسي صغير واليسنة وشفطمة
حيض ولو كانت فيمن جلا الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر
وس من يحض استبراء بشرين وخمسة ايام عند سحره ويقيم المشتطه يدعها
من اول الشهر عشرة ايام برجدي وعين فيلحفظ وبوضع الحمل في الحامل ولا يعتد بحبضة
ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل
قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك اي من حبضته دعوها بعد البيع قبل الجارية بيع
فقولي وان كانت في يد المشتري ولا يبيعه ايضا بالحاصل بعد القبض في الشراء
الفا سد قبل ان يشتريها شرا صحيحا لا تنها الملك ويجب شرا نصيب شريكه من امة
مشاركة بينهما تمام ملكه لان ونجوى حبضته حاجتها وسي بجوسية او ما ثبتت
بالا الشريكة امة بجوسية او مسلمة وكا تنها بعد الشراء قبل الاستبراء فاختنا ثم
اسلمت الجوسية او عجزت المكاثبة لوجودها بعد الملك ولا يجب عند عود الابقية
اي في ارا الاسلام خائفة ورد المصونية اي اذا لم يصبها الفاصب خائفة والمنساعة
وقد الم بونة لعدم استجدائه الملك ولو اقال البيع قبل القبض لا استبراء اعلى البايح

الامة كالجمل

كالوابعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخيار لعدم خروجها عن ملكه وكذا الوابع مدبر اوامره
 وقبضته ان لم يطاها المشتري وكذا لو طلقها الزوج قبل الدخول ان كان زواجا بعد
 الاستبراء وان قبلها فاختار وجوبه زليعي قلت وفي الجارية نرى عندنا الغير وقبضها
 ثم مضت عدتها لم يستبرأ لعدم حواطها للمبايع وقت وجود السبب ولا بأس بحيلة
 اسقاط الاستبراء اذا علم ان المايع لم يفرها في طهرها ذلك والا لا يفعله به يقتضى
 وفيه ان لم يكن تحته حرق او اربع اما ان ينكحها ويقبضها ثم يشترها فقل له الحال لانه
 بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا وتقل فانه راعى طهرها الذي استبرأ
 وطهره قبل الشراء وذكر وجهه وان كان تحته حرق فالحيلة ان ينكحها المايع اي بزوجه
 من ثوبه كما ينبغي قبل الشراء وان ينكحها المشتري قبل قبضه لها فلو بعد لم ينسقط
 من موثوق به ليس تحته حرق او ابن زوجها بشرط ان يكون امرها بيدها او يده
 يطلعه متى شا ان خاف ان لا يطلعه ثم يشترها لانه ويقبض ويقبض فيطلق
 الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيلست سقط الاستبراء وقبل المتسيلة الغنا خذ بها ابو
 يوسف عليها لانه درهم ان درهم حلفت الرشيدة ان لا يشتري عليها جارية ولا يستويها
 فقال يشتري بضعها ويوهب له بضعها ملتقطا وبها ينكح المشتري بعد الشراء
 والقبض كما يفيد اطلاقه عليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض
 وقد نقله الم عن شيخه بخلافه كما سلكه كمن في الشربلية عن المواهب النصريح
 بتقييد الكتابة بكونه قبل القبض فليحذر قلت ثم وقفت على البرهان شرح به
 مواهب الرحمن فلم ادر القيد المذكور فقدم ثم يفتح برضاها فيجوز له الوطء بلا
 استبراء والملك بالكتابة ثم يجده بالتجيز لكن لم يحدث ملكه حقيقة فلم يوج
 سببه الاستبراء وهذه اسهل الحيل لتزكاته له امتان لا يجتمعان نكاحا اثنان
 ام لا قبلها فلو قبل او وطئ احدهما قبل له وطئها وتقبيلها دون الاخرى بشهوة
 الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظرين كمال حرمتها عليه وكذلك يجوز الدوام
 كالنظر والتقبيل حتى يجرم فرج احد ما عليه ولو تغير فعله كما سنيل كما راعى عليها ابن
 كمال بملكه ولو لم يمتها بآى سبب كان او نكاح صحيح لا فاسدا بالدخول او غتق ولو
 لبعضها ككتابة لانه لا يمتزج فرجها بخلاف تدير ورين واجارة قلت في المسخ
 ان لا يمتزج حتى تنفخ حيضه على المحرمة كما بسطته في شرح الملتقى وكرم تحرما
 قمتا في تقبيل الرجل في الرجل او يده او ثيابا منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند
 لقاء او وداع فبينة وهذا النوع من الشهوة واما على وجه البر فإن عند الكرخانية
 وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البر وان الشهوة كتقبيل وجهه وخذ

الفص

فقبه ونحوه وكذا ما نقلته في الزار واحد قال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعا
 لئلا زار واحد ولو كان عليه قميص او حبة جاز بلا كرافقة بالاجاع وصحة في
 الهداية وعليه المتن وفي الحقايق لو القبلة على وجه المبرق دون الشهوة جاز
 بالاجاع كالمصافحة اي لا تجوز المصافحة لانه سنة قد يمتد شواثره لقوله
 صلى الله عليه وسلم من صاح اخاه المسلم وحرك يده تشارفت ذنوبه والطلاق المص
 نبعا للدرر والكترو الوقاية والتقاية والمجمع والملتقى وغيرها يفيد جوازها
 مطلقا ولو بعد المصير وقولها انها بدعة اي بما حقه حسنة كما افاده النووي
 في اذكاره ويغير في غيرهم وعليه يحمل ما نقله عن شارح المجمع من انها بعد الفجر والعصر
 ليس بشئ توفيقا فقام له وفي القبية السنة المصافحة بكنها يديه وتامه
 فيما علقته على الملتقى ولا يجوز للرجل مضاجعة الرجل وان كان كل واحد منهما في
 جانب من الفراش قال عليه الصلاة والسلام لا يفيض الرجل الى الرجل في ثوب
 واحد ولا تقضى المرأة الى المرأة في الثوب الواحد واذا بلغ الصبي او الصبية عشرة
 سنين حجب التفرق بينهما بين اخيه واخته وامه وابيه في المصاحبة لقوله
 عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع ومن ابنا عشر وفي التنف
 اذا بلغوا سنا كذا في المجتبى وفيه الغلام اذا بلغ حد الشهوة كالنحل والكافق
 كالمسلة عن اي حنيفة اصحاب الحام ان ينظر الى العورة وحجته لثان وقيل
 في تخلف الكبير اذا امكنه ان يتحقق نفسه فعل والام يفعل الا ان لا يمتزج النكاح
 او شر الجارية والظاهر في الكبير ان يتحقق ويكفي قطع الاكثر ولا بأس بتقبيل
 يد الرجل العالم او المتورع على سبيل التبرك درر وتقل المص عن الجامع انه لا بأس
 بتقبيل يد الحاكم المتدين والسلطان العادل وقيل سنة مجتبى وتقبيل راسه
 اي العالم اجود كما في البرارنية ولا رخصة فيما في تقبيل اليد لغيره اي لغير
 عالم وعادله هو المختار مجتبى وفي المحيط ان لتعظيم سلامه واكرامه جاز ان
 لتبيل الدنيا كرم طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قد يمه ويمكنه من قد ميه
 ليقبله اجابه وقيل لا يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة ثم اخرى او خذها عند اللقاء
 او الوداع كما في القنية نقلا للقبيل وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه
 اذا القى غيره فهو مكروه ولا رخصة فيه واما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه
 اجاعا وكذا ما يفعله من تقبيل الارض بين يديه العلم والعطاء فحرام وانما
 والراضى الثمان لانه ينسبه عبادة الوثن وهو يكفران على وجه العبادة
 والتعظيم يكفران على وجه القية لا وصار انما تركها للمكبر وفي الملتقط

عل

التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يندب القيام تعظيما للقادم لا يجوز
القيام ولوللقاري بين يدي العالم وسيجي **قوله** قيل التمسك على خمسة
أوجه قبل المودة للولد على الخد وقبله الرحمة لوالديه على الرأس وقبله الشفقة
لاخيه على الجهة وقبله الشهوة لمرأته أو أمته على الفم وقبله العفة للمؤمنين
على اليد وزاد بعضهم قبله الديانة للمجرم لا سود جوسق قلت وتقدم في الحج
تقريب غنية الكعبة وفي القنينة في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المحف قبل بدعة
لكن روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يأخذ كل عذاة ويقبله ويقول عهد ربي
ومشروع ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله تعالى عنه يقبل المحف ويمسحه على
وجهه وأما تقبيل الحجر جواز الشافعية أنه بدعة باحة وقيل حسنة وقالوا بغيره
لابوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في حجب الولية وقواعد
لائبابه وجاز لا تقطعوا الحجر بالسكين واكرهوه فان الله اكرمه **فصل**
في البيع كرم بيع العذرة ربيع الادنى خالصة لا يكره بل يبيع ببيع السرقة اي
اي الاصل خلافا للشافعية في بيع بيها مخلوطه بتراب او ما رغب عليها في البيع
كاصح الانتفاع بمخلوطها اي العذرة بل خالصة على صحة الزيلعي وعنه خلافا
لتصحيح الهداية فقد اختلف التصحيح وفي المتن في الانتفاع كاي بيع اي في الحكم
فانهم جاز اخذ دين على كافر من غير حصر لصحة بيعه بخلاف دين على مسلم بطلانه
وعلى هذا لو مات مسلم وترك ثمن حرم باع مسلم لا يحل لورثته كالبسطه الزيلعي وفي
الاشباه الحرمه تنقل مع العلم الا للورثة الا اذا علم ربه قلت ومر في البيع الفا
لكن في المجتبىات ركسبه حرام فالمرات حلال ثم رمز وقال لانا خذ هذه الرواية
وهو حرم مطلقا على الورثة قتيبة جاز تخليته مصحف لما فيه من تعظيمه كاي
نقش المسجد وتفسيره ونقطة اي اظها راعا به وبه يحصل الفرق جدا خصوصا
للجم فيستحسن وعلى هذا الاباس بكتابة اسمي السور وعدا لاي علامات الوقف
وخوها نهي بدعة حسنة ودرر وقبينة وفيها لابس يكون اغدا جاز وعوها في مصحف
وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وادب ويكون تصغير مصحف وكتابته بقلم دقيق
يعني تنزهها ولا يجوز لف شيء كاعده فقه ونجوم وفي كتب يجوز وجاز دخول الدمي
مسجد مطلقا وكرهه مالك مطلقا وكرهه محمد والشافعية واحدا في المسجد الحرام
قلنا النهي تكوييني لا تكليفه وقد جوزوا عبور عابر السيل جنباً وجنباً فغني لا
تقربوا الايجوا ولا يعتدوا عراة بعد عام سبع حين امر الصدوق ونداء
على بيعه بسورة براءة وقال لا يباح بعد عام هذا مشرك ولا يطوف عربان رواه

الشيخان

الشيخان وغيرهما فليحفظ قلت ولا تنس كما مر في فصل الجزية وجاز عبادته
بالاجماع وفي عيادة المجوسي قولان وجاز عيادة فاسق على الاصح لانه مسلم به
والعبادة من حقوق المسلمين وجاز خصا اليها يم حتى اليق واما خصا الادمي فحرام
وقيل والرس وقيدهم بالمنفعة والافحام وانما الحير على الخيل لعكسه فاستثنى
والحقنة للمداوى ولو للرجل بظاهر لا بنجس وكذا لو ترا ولا يجوز الا بظاهر وجوزه
في النهاية بحرم اذا اجوز طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجلبها حايثوم ثمانية قلت
وفي البرازية ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم تقي
الحرمه عند العلم بالشفا عليه جواز اساعه اللقمة بالخر وجواز شره لازالة العطر
اتم وقد قدمناه وجاز رزق الفاضل من بيت المال لوبيته المال لاجل جمع بحق والا
لم يحل وجبر بالرزق ليعيد فقيد من بقدر ما يكفيه واهله في كل زمان ولو غنيا في الاصح
وهذا لو بلا شرط ولو به كالا جرح فحرام لان القضا طاعة فلم تجز كسائر الطاعات قلت
وهل جرى فيه كلام المتأخرين جرح وجاز سفر الامنة وام الولد والمكاتب والمبغضة
بلا محرم هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لعلنا اهل الفساد وبه يقضي ابن كاله وجاز شر
مالا بد للصغير منه وبيعه اي بيع مالا بد للصغير منه لا خ وعم وملتقط هو في مجرم
اي كنهم والا لا وجاز اجارته لانه فقط لو في جرحها وكذا الملتقط على الاصح
كذا عراه الم شرح المجمع ولم اوج فيه وباني متنا ما بينا فيه قتيبة وكذا العمة عند
الثاني خلافا للثالث ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل للمحضه تعما
فيجب المسمى وجاز اجارته وجد وقاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من الدرر
قد بر وجاز بيع عصير عنب ممن يعلم انه يتخذ حرام لان المعصية لا تقوم بعينه
بل بغير تعمير وقيل يكره لاعتنا على المعصية ونقل المص من السراج والمثليات
ان قوله من اي من كافر اما بيعه من المسلم فيكره وتقله في الجوسق والبقائي وغيرهما
زاد القم يستثنى من هذا الحائية انه يكره بالانفاق بخلاف بيع امر من يلو طبه وبيع
سلاح من اهل الفتنه لان المعصية تقوم بعينه ثم بالكراهية في سبيل الامر مصرح
بها في بيع الحائية وغيرها واعتد المص على خلاف ما في الزيلعي والميني ولذا اقر
المص في باب الحاة قلت وقد ساءتمصيريا للفران ما قامت المعصية بعينه يكن
بيعه محرما والا فتنها فليحفظ توفيقا وجاز بيعه كنيسته وحل حرمه في نفسه
او دابته باجر لا عصرها لقيام المعصية بعينه وجاز اجاق لبواد الكوفة اي بقرها
لا يغيرها على الاصح واما الامصار وقوي غير الكوفة فلا يكون لظهور شطير الاسلام
ينها وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ليعتد بيت تار او كنيسته او

بيعه وبيع فيه الحكر وقال لا يلغى ذلك لانها اعانة على المعصية وبه قالت الثلاثة
 ربيع وجاز بيع ثياب بيوت مكة وارضها بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقد
 مر في الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبايها وبه يعلم وفي
 مختارات النوازل لصاحب المصداية لا بأس ببيع ثيابها واجازتها لكن في الربيع
 وغيره يكره اجازتها وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية واجازة الوهبانية قال
 قال ابو حنيفة انهم اجازوا بيع مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان يتروا عليهم في دراهم
 لقوله تعالى ستوا العاكف فيه والبادور حرض فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ
 قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق وهكذا في بني ادي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
 ايام الموسم ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا ليل الباري حيث شئتم يتلوا
 الاية فليحفظ وجاز قيد العبد كخزاعن التردد الا بالاق وبموسنة المسلمين في الفساق
 وقوله بنية تاجرا واجبة دعوتهم واستعاره دابته استحسننا وادكره كسوته اي
 قبول هدية العبد ثوبا واهداوع التقدين لعدم الضرورة واستخدام المحصى ظاهرا
 الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر وكره اقراض اي اعطاء اقبال خباز
 وعنه دراهم او بر الخوف هل يبيع بشرط لياخذ من قاضيه بذلك ما شاولم
 يشترط حال العقد لكن يعلم انه يدفع لذلك شيئا لانه لا يقرض جر بقاءه وبقاها له
 فلو اودعه لا يكون لانه لو هلك لا يضمن وكذا الوشرط ذلك قبل الاقراض ثم اقرضه لم يكره
 اتفاقا فاستثنى في شره لية وكره تحريم اللعب بالرد وكذا الشطرنج بكسر
 اوله ويحمل ولا يفتح الا نادرا واما حقه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظمها شارح
 الوهبانية فقال
 • ولا بأس بالشطرنج في رواية • عن الجبر قاضي الشرق والفرج يوثق
 وهذا اذا لم يفسد ولم يبرأ ولم يخل بواجبه والافحام بالاجماع وكره كل ما لم يقر عليه
 الصلاة والسلام كل امر مسلم حرام الا ثلاثة ملاءمة اهل وقاديبه لفرسه ومناضلة
 لقوسه وكره جعل الفل طوق له راية في غزو العبد يعلم بما فيه وفي زمان لا بأس به بخلية
 الا باق خصوصا في السودان وهو المختار كما في شرح المجمع العيني بخلاف العبد فانه حلال
 كما مر وكره قوله في دعائه بمعدن العرش عرشك ولو بتقديم العين وعن ابى يوسف
 لا بأس به وبها خذ ابو الليث لا تروا الا حوط الامتاع لكونه خيرا واحدا فيما يخالفه
 القطعي اذا المتشابه انما يثبت بالقطعي هداية وفي التتارخانية معزيا للمنتقى عن
 ابى يوسف لا ينبغي ان يدعوا الله الا بما امر به والى ما هو فيه المأمور به ما استنفيد
 من قوله تعالى والله الاحسان الحسن فادعوا له قال وكذا الاصيل احد على احد الا على البقي

صلى الله عليه وسلم وكره قوله بحق رسلك وانبياءك واوليائك او نحو البيعة لانه
 لاحق للخلق على الخلق تعالى ولو قال لا يخرج حق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك
 وان كان الاولي فعله دروي المختار ذات قال ابن المبارك سال بوجه الله والحق الله
 يعني ان يعطيه شيئا وفيها قرا القرآن ولا يعزل بوجه شيئا بقرانه كن يميل ويقضي
فروع هل يكره رفع الصوت بالذكر والدعاء قيل نعم وقيل منه قيل خبايا البرزانية
 وكره احتكار قوت البشر كقوت وعنه ولو زوالها يم كقوت وقت في بلد يضرب اهله
 لحدث الجالب سرزوق والمحتكر ملعون فان لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب ان
 يامن القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع بل خالف امر القاضي
 عزم بامره رادعا له وبيع القاضي عليه طعامه وفاقا على الصريح وفي السراج لو
 خاف الامام على اهل بلده الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفرق عليهم فان اوجروا
 سقته ردوا مثله وهذا ليس بحجر بل لفروقة ومن اضطر لال غير وظاف الهلاك
 تنادى له بلارضاه ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه بل خلاف ويجلو به من بلاد اخر
 خلا للشاي وعند الشاي محمد ان كان يحلب منه عادة كرم وهو المختار ملتقى ولا يبيع
 حاكم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسمر وافان الله هو المسمر القاض بالاسط
 الرارق الا اذا تعدى الارباب عز القيمة تعديا فاحشا فيسمر بمشورة اهل
 الراي وقال مالك على الراي التسيير عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سمر وظاف البايع
 ضرب الامام لو نقص ليجل المشتري وحيلته ان يقول له بعني بما تحب ولو اصبحت
 على سمر الجن والهم وزان ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الجنز لا اللحم لشهره
 سمر عادة بخلاف اللحم قلت وافاد ان التسيير في القوتين لا غير وبه صرح العتاه
 وضيق لكنه اذا تعدى ارباب القوتين وظلوا على العاق فيسمر عليهم الحاكم بما على
 ما قال ابو يوسف يعني ان يجوز ذكر الفهستة في فان ابى يوسف يعني الضرر كما تقرر
 فانه يكره اساك الحمامات ولو في برجها ان كان يضرب الناس تنظر او جب والاضياط
 ان يتعمد قها ثم يشترها او توهب له مجتبي فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على
 عورات المسلمين ويكره زجاجة الناس ببيعة تلك الحمامات عور ومنع اشد المنع فان
 لم يمنع بذلك ذبحها اي الحمامات المحققة درر وصرح في الوهبانية بوجوب التخيير
 وذبح الحمامات ولم يبيد بامر وعله اعتمد عاذهم واما للاستيناس كشر اعصابه
 ليعتقها ان قال من اخذها فهو له ولا يخرج عن ملكه باعناقه وقيل يكره لانه يضع المال
 جامع القساري وفي المختارات سيب دابته وقال من اخذها لم ياخذها من اخذها
 ومن اخذ وجاز ركوب الثور والكراب على الجير بلا جهد وضرر الدابة اشد من الذي

و ظلم الذي اشد من المسلم ولا باس بالمسابقة في الرمي والفرس والبغل والحمير كذا في المتن
والجمع واقم المصطلح المذكور في مسائل شتى والابل وعلى الاقدام لان من اسباب الجهاد فكا
منه وبا عند ثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجمل واما بدونه فيباح في كل الملاعب
كايامة حل الجمل وطاية لانه يصير مستقفا ذكره البرجندي وغيره وعلله البرازي بانه
لا يستحق بالشروط شي لعدم العقد والقبض انتهى لادوم بالعقد كما يقول الشافعية فتبصر
ان شرط المال في المسابقة من جانب واحد وحرر لشرط فيها من الجانبين لانه يصير قارا
الا اذا دخلنا حلالا بينهما بفرس كقوة لفرسهما يتوهم ان يسبقهما والالم يحذر
ثم اذا سبقهما اذله وان سبقاه لم يعطهما وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه
وكذا الحكم في المتفق فاذ اشترط حل مع الصواب صح وان شرطه لكل على صاحبه لا دور
ومجئني والمصارعة ليست بعد علة الا للتهيؤ فكم برجندي واما السباق بلا جمل فيجوز
في كل شيء كما يات وعند الشافعي المسابقة بالاقدام واليمل والبق والساحه والصولجان
والبندي والسفر ورمي الحجر واسالته باليد والشباك والوقوف على رجل وعرفته طيبا
بخلاف ربح او فرد واللعب بالخطم وكذا يلعب كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي لزام
وحيد حية ويحل النفرج عليهم حينئذ وحديث حديثوا عن ابي اسيريل يفيد حل
سماع الاعايب والغريب من كلامه لم يكتفى به بقصد الاجتهاد وما يتفق
كذبه لكن بقصد خبر الامثال والمواظظة وتعليم عو الشجاعة على السنة اذ بين او
حيوانا فذكره ابن حجر ويستحب قلم الاظفار في دار الحرب فيستحب له توفير
شاربها واظفار يوم الجمعة وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخرج اليه اخيرا فاحسنا
فيكم لان كان ظفر طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث من قلم اظفار يوم
الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الثاني رواية ثلاثة ايام ورد عنه صلى الله عليه
وسلم انه من قلم اظفاره خالف ما تروى عنه ابا يعنى كقول علي رضي الله تعالى عنه

قلوا اظفاركم بالسنة والادب
يلينها خوالس يسارها وخسب

وبيانه وتامه في مقناح السعادة ونشرح الفروية وروى الله صلى الله عليه وسلم
بداية مسكنه العبيد المختصر ثم جنس البسرة الى الابهام وختمها بهام اليمين
وذكره القراني في الاحياء وحيها ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له عن
ابن صلى الله عليه وسلم وما يروى من التمس في ذلك للامام علي ثم لا من جعفر فان شجنا
انه باطل ويستحب طوق عاتقه وتغطيته بدهن بالاعطاس كل اسبوع مرة والا فضل
يوم الجمعة وحاز في كل خمسة عشر ركع تركه ذرا الاربعين مجئني وفيه خلق المطارب بدعة

في

دبر

وقيل سنة ولا باس بتقف الشيب واخذ اطراف الحية والسنة فيها القبضة وفيه
قطعت شعرها اتممت ولعنن راد في البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة
لخلق في معصية الخالق ولما يجرم للرجل قطع لحينه والمعنى المؤثر النفسية
بالرجال انتهى قلت واما خلق راسه ففي الوهاب نية
وقد قيل خلق الراس في كل جمعة يجب وبعض الجواز يعبر
رجل تعلم علم الصلوة او نحو ليعلم الناس واخر ليعلم به فالاول افضل لانه مقعد وروى
مفارقة العلم ساعة خير من احيا ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا اذن والديه
ولو ملغيا وتامه في الدرر واذ كان الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس سيده ولسانه
قد كرم بما فيه ليس بغيبة حتى لو اخبر السلطان بذلك لم يجرم لانه عليه وقا لوان علم ان
اباه يقدر على سعه اعلم ولو بنية بالالا كيلة تقع العداوة وتامه في الدرر وكذا الاثم عليه
لو ذكر مساوي اخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة اما الغيبة ان يذكر على وجه الغيب
يريد السب ولو اغتاب اهل قرية ليس بغيبة لانه لا يريد به كلم بل بعضهم وهو مجهول
خاتمة قباح غيبة مجهول وتنطاهر بقبوح والمصالح والسوا اعتقاد وتحد من منه
ولشكوى ظلامته لهما كم شرح وهما نية وكما تكون الغيبة باللسان صريحا تكون
ايضا بالفعل وبالنفي وبالكتمان وبالحركة وبالبرز وبغير العين والاشارة باليد
وكما يفهم منه المقصود وهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله
تعالى عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت لومات بيده اي قصبت فقال صلى الله عليه وسلم
اغتبت بها ومن ذلك المحاكمة كان يمشي متعارفا او كما يشهد فهو غيبة بل اخرج لانه في النقص
والنقص من الغيبة ان يقول له بعض من ربنا اليوم او بعض من ربنا ان كان المخاطب
يفهم شخصا معينا لان المحذور تفرقه دون ما به التفرق واما اذا لم يفهم غيبة جاز
وتامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان نصف اخاك حال كونه غائبا بوصف يكرهه
اذا سمعه عز الج مرق قال قال صلى الله عليه وسلم انذرون ما الغيبة قالوا الله
ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في اخي ما قول قال ان كان
فيه ما تقول اغتبتك والالم يكن فيه فقد بهتمه واذ لم تبلغه بكيفية النعم والا
شرط بيان كل ما اغتاب به به وصلة الرحم واجبة ولو كانت بسلام وتحيية وهدية
ومعاودة ومجالسة ومكالمة وتلطف واحسان ويروى عن ابي عبد الله عليه السلام
اقر بايه كل حجة او شر ولا يرد حاجتهم لانه من الفطيمة في الحديث ان الله جميل
من وصل رحمه ويقطع من قطعه وفي الحديث صلة الرحم تزيدي العبد رعايته في الدرر
ويسلم المسلم على اهل الذمة لولاه طمأنينة اليه والاكراه وهو الصحيح كما كرم للمسلم

مصالحه الذي كذا في نسخ الشرح واكثر المتون بلفظ ويسلم فاولها هكذا ولكن بعض
نسخ المتون لا يسلم وهو الاصل الاصل فانه في شرح البخاري للمعنى في حديث اي
الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا القيم
مخصوص بالمسلمين فلا تسلم ابتداء على كافر لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبدوا اليهود
والنصارى بالسلام فاذا القيمة احدهم في طريق فامض وروا الى ضيقه رواه البخاري
وكذا حورسته الفاسق بدليل اخر اما من شك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم حتى
يثبت الخصوص ويكره ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام لمصلحة التاليف ثم
ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودي او نصراني او مجوسي على مسلم فلا بأس بالرد ولكن
لا يزيد على قوله وعليك كما في الحاشية ولو سلم على ذي نجيل لا يكره لان نجيل الكافر
كفر ولو قال مجوسي يا استاذ نجيل لا يكره كما في الاشياء وفيها لوقال الذي طال الله
بقاؤه ان نوى بقلبه يسلم او يورى الجزية ذليلا فلا بأس به ولا يجب رد سلام السائل
لانه ليس بالحقبة ولا من يسلم وقت الخطبة خاتمة وفيها واذا اتى دار انسان يجب
ان يستاذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم او لا ثم ينكلم ولو قال السلام عليك يا زيد وجوا
العاطس اسما مع فلو اسلم يريه تحريك شفاهه انتهى قلت وفي التنقيح يستقط
عن الباقي بردي يعقل لانه من اهله اقامته الفرض في الجملة بدليل حديثه
وقيل لا وفي المجتبى ويستقط بردي الجوز في رد الشاهد والعبى والمجنون قولان
وظاهر الناحية ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد
ولا يزيد الرد على وبركة ورد السلام وتسميت العاطس على الفور يجب رد جواب
كتاب الحقية كرد السلام ولو قال لا خرا قرا فلا تالسلام يجب عليه ذلك ويكره السلام
على الفاسق لو معلن والا لا يكره على عاجز عن الرد حقيقة كالكافر وشرا كالمصل وطاري
ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقد مضى في باب ما يفسد الصلاة كراهته في نيف
وعشرين موضعا وانه لا يجب رد السلام بسكون يجزم الميم ولو دخل ولم يرا احدا يقول
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **فروع** يكره اعطاس سائر المسجد الا اذا لم يخط
رقاب الناس في المختار وتقرى به اهل الرحمن لان عليا رضي الله عنه في الصلاة
مدحه الله تعالى في قوله ويوتون الزكاة وهم راكعون احب الاسماء الى الله تعالى
عبد الله عبد الرحمن وجاه الفسمية بعد ورشيد ويجوز من الاسماء المشتركة ويراد
في حقنا غير ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولي لانا لغوام
نصير عندنا كذا في السراجية وفيها من كان اسمه محمد فلا بأس بالذي يكره ابا القاسم
لان قوله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكونوا بكلماتي قد نسخ لان عليا رضي الله عنه

عنه

عنه كذا ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم ويكره انه يدعوا الرجل اياه وان تدعوا المرأة
واجها باسمه انتهى بلفظه وفيها يكره الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي
حالة الجنازة وزاد ابو الميث في البستان وعند قراءة القرآن وزاد في المتن تبعها
للمختار وعند التذكير فاطنك به عند الفناء الذي يسمونه وجد العربية فضل
على سائر اللسان ولو لسان اهل الجنة من تعلمها او يعلم غير فمما جورد في
احب العرب ثلاث لا في عزى والقران عزى ولسان اهل الجنة عزى وفيها تطيبين
القبور لا يكره في المختار وقيل يكره وقال البردوي لو احتج لكاتبه كيدا يذهب
الاثر ولا يمتنع لاس به ذكره المص في ارباب الوصية للاقرار وقد مضى في الجنازة
يكره تمسك الموت لفصص او فتيق عيش الا لحوق الوقوع في المعصية اي في كسر
لحوق الدنيا لا الدين الحديث فبطن الارض خير لكم من ظهورها خلاصة لاس بليس المص
اللولو وكذا البائع كذا في شرح الوهبانية معزيا الحنية وقاس عليه الطرسوسي
بقية الا حجار كيا فزت وروى ونازع ابن وهبان باله جناح الى ثقل صريح وجزم
في الجوسق حرمته اللولو قلت رجل المعص في الميتة على قوله وما في الجوسق على قولها
قال وقد رويها قولها ففي الكافي في ارباب العرفديارنا فيفتي به ثم قال المص وعليه الفتوى
فالمتعمد في المذهب حرمته لبس اللولو وفوق على الرطال لانه من حل النساء ويكره
للولى لباس الخصال او السوار للصبي ولا بأس بثقب اذن الميت والطفل
استحسانا فانقطعت قلت وهل يجوز الحرام في الانف لم ارج ويكره للذكر والانثى
الكناية بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من مائة كذلك سراجيد
ثم قال لا بأس بتمويه السلاح بذهب وفضة ولا بأس بسبحر ولجام وتقرى من الذهب
عند اي حنيفة خلافا لابي يوسف جارية لا يذوق كوكبى زيد يبيعها حل لمرو
شراوها وطيها بقول قول بكران اكر رايه صدقه كما سواد اكر رايه كذا به لا
يقبل قوله ولا يشترط منه ولو لم يجز ان ذلك الشيء لعين فلا بأس بشرائه منه كما
حل وطى من رفته ايم وقاله النساء على امرائك ونكاح من طالت طلقى زوجي وانفقت
على او كت امة لولان اعتقني ان وقع في قلبه صدقها لا بأس بنزوحها وان باهر
مستكر لا مال يستفسرها **فروع** كتب ما قولنا الشافعي يكتب جواب ابي حنيفة
اذا كتب المقيدين يكتب ولا يصح فضا ليقضى القاضي جنته الترجيع به
بالقران والاذان بالصوت الطيب طيب ان لم يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولم يستمع
وقوله احسنت ان لسكونه فحسن وان لتلك القراءة يحشم عليه الكفر المناظر
في العلم نصرة الحق عباد الله لا حدثا ثمة حرام لقهر مسلم والظهار على ويل دينا او مال

ادقول التذكير على المنابر للوعظ والاعتباط سنة الانبياء والمرسلين والرياسة وما
وقبول عاتمة من سلافة اليهود والنصارى قواة القرآن بقراءة معروفة وشاذة
دفعه واحد مكرهة كما في الحادى القدسي يستحب للرجل حضاب شعور وحليته
ولو في غير حرب في الاصح والاصح انه عليه الصلاة والسلام لم يفعل ويكره بالسواد
وقيل لا يجمع القنارى والكلم من مخ الم الكتب التي لا ينتفع بها يحى عنها اسم
الله وملايكته ورسله ويجرق الباقي ولا لباس بان يلقى في ما جاز كما نهر او تدفن
ويواحسن كما في الاشباه القصص المذكور ان يجدتهم باليسر له اصل معروف
او يعظم بما لا ينقط به او يزيد وينقص يعني في اصله اما التزين بالعبارات
اللطيفة المرفعة والشرح لفوايد قد اك حسن والافضل من اركلة اهل الحكمة
في اعطاء النايبة كز في دما تها اكثرها ظلم ثم تكرر من دفعه عن نفسه فحسن
وان اعطى فليعط من عجز ليس لذي الحق ان ياخذ غير جنس حقه وجوزع الشافعي
وهو الاوسع يعلم من الصبيان انما ان الحبيب فجمعها وتسمى ببعضها واخذ بعضها له
ذلك لانه تملك له من الالباس بوط المنكوحة بما ينه الامنة دون عكسه
وجسد ما لا قيمة له لا لباس لا تنقاع به ولوله قيمة وهو عني تصدق به لا لباس
بالجامع في بيته منه مصحف للبلوى لا تركب مسلمة على السرح الحديث وهذا للثاني
ولو الحاجة غروا ورجح او مقصد ديني او دنيوي لا بد لها منه فلا لباس به تغنى
بالقران ولم يخرج بالحانه عن قدره صحيح في العريية مستحسن ذكر الله تعالى
من طلوع الفجر الى طلوع الشمس او من قراة القرآن ويستحب القراة عند
الطلوع والغروب لا لباس للامام عقيب الصلاة بقراة آية الكرسي وخواتيم سور
البرق والاحقا افضل قراة النماحة بعد الصلوة جه الملمات بدعة قال
استاذنا لكنه مستحسن للعادة والامارة الرشوة لا تملك بالقص لا يلبس بالرشوة
اذا خاف على دينه والبنى صا الله عليه وسلم كان يعطى الشعر ولن يخاف لسانه وكفى
بهم المولقة من الصدقات دليلا على مثاله جمع اهل المحلة للامام محسن ومن السحت
ما يؤخذ على كل باح كالح وكلا وما وعاد وما يباخذ غار لغزو وشاعر لغزو ومسخر
وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يتخذ هو الحديث واصحاب جميع المعازف وقواد
وكاهن ومقاسروا وائمة وفردعه كيترة قيل له يا خبيث ونحو جاز له الرد في كل
شتمه لا توجب الحد تركه افضل كرم قول الصاييم المنطوع اذا سبيل ان صاييم
قال حتى انظر فانه ثقاف او حق من له اطفال وما قيل لا يومى يتعلم من صا او
تصدق برأى به الناس لا يعاقب بملك الصلوة ولا يشا بهما قيل هذا في الغايض

وعنه الزاهدى للخوافل لقولهم الريا لا يدخل الغايض غلة الرجل على هيئته غلا المرأة
يكره ويكره سواد الرجل وسور هاله وله ضرب ذو جنة على ترك الصلاة على الاظهر
لا يجبه على الزجرج نظليق الفاجرة لا يجوز الوضوء من الجيا من المعك الشربة في الصحيح
ويمنع منه وفيه وحله لاهله انما دونها به جاز الا لا الكذب بباح لا جيل حقه
ودفع الظلم عن نفسه والماد التفرخ لا يجوز الكذب حرام قال وهو الحق قال
تعالى قل الخ اصون الكلم من المجتبى وفي الوهابية

والصالح جاز الكذب او دفع ظالم	واهل الرضى والفتا ليظفر
ويكره في الحمار تعبير خادم	ومن شتا تنورا قفاوا ينور
ومن قام اجلا لا لشخص فجايز	وفي غير اهل العلم بعض يقير
ويقتوي غناد المورج مع	ومن علم الاطفال فيه ويوزر
وجوز تغل الميت البعض مطلقا	وعن بعضهم ما فوق سليل خطر
وللزوجة التسمين لا فوق شبعها	ومن ذكرها النغول للجب خطر
وفي يوم عاشورا يكره تحليم	ولا لباس بالفتا خطا ويوجر
وبعضهم المختار في الكحل جايز	لفعل رسول الله فهو المقرر
وضرب عبيد الغير طاربا مرسا	وما جاز في الاحرار والايامر
وانتوب من ذكر القراة استماعه	وقالوا ثواب الفضل للطفل يحير
ودرسك يا تلى المكرولى من الصلاة	نقل ودرس العلم الولد انظر
وقد كرموا والله اعلم ونحو	لاعلام ختم الدرر حيل يقير

كتاب احيا الموات

لعلنا سبته ان فيه ما يكره وما لا يكره الحياة نزعان حاسيته ونايمة والماد هنا
النامية وسمى مواتا لبطلان الانتفاع به واجباوه يمينا او غرسا وكربا او سقى اذا
اجبا مسلم او ذى ارضا غير ملتفع لها وليست بمملوكة لمسلم ولا ذى قلوب مملوكة
لم تكن مواتا فلولم يعرف مالهما في لقطه ينصرف فيها الامام ولو ظهر مالهما نزل اليه
ويصرف نقصا بها او انقصت بالزرع وسمى بعيد من القرية اذا صاح بافضى العاصر
ويوجد يرى الصوت بزارية لا يسمع بها صوته ملكها عندى يوسف وهو المختار كما
وما المختار وغيره واعتبر محمد عدم اتفاق اهل المدينة القرية وبه قالت الثلاثة
قلت وبوطاها الرواية وبه يقى كما ن ذكوة الكبرى ذكره القنيسا في وكذا في
البرجى عن المنصورية عن قاضي خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من
الشريفة ان يسهل يذكر ذلك فيلحض ان اذن له الامام في ذلك وقالا لا يملكها

بلاذنه وهذا لو مسلما فلو ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستمنا لم يملكها اصلا اتفاقا
فتمسك ان يكون تركها بعد الاحيا وزرعها غير والا لاول احق بها في الاصح ولو احيا ارضا
ميتة لم يخطط الاحيا بجوانبها الاربع من ارتفعة نظر على النفاذ تغير طريق الاصل في الارض
الاربعة ومن جحر ارضا منع عنق منها بوضع علامة من حجر او خيزم ثم اهلها ثلاث سنين
دفعت الى غير وقبلها موافق بها وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاحيا والتعمير لا بمجرد
التحجير ولو تركها او ضرب عليها المسننة او شق لها نهرا او بذر بها ولو احيا بسبب سوط
ولا يجوز احيا ما قرب من العامر بل يترك سوي لم يطرط كحما يدسم لتعلق حقهم به
فلم يكن مواتا وكذا لو كان محتطبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا يفتي للمسلمين
عنه من المعادن الظاهر وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله في جواهر الارض بارزا
كعادن الملح والكحل والقار والنقط والابار التي لم تملك بالاستنباط والسعي في
المستنبط بالسعي كما في الماء المحرز في الطرف فملك للمحرز والمستنبط وتما منه في
شرح المصايب في حديث المسلول شركا في ثلاث في الماء واللا والنار التي يستقي
منها الماء زيلعي يعني التي لم تملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه المعادن من
الظاهر لم يكن لقطاها حكم بل المقطع وغيره سوا فلو منعهم المقطع كان بمنعه
منعها وكان لما اخذ مالكا لانه متعدد بالمنع لا بالاختار وكفه عن المنع وصرف
عن مواته العمل لئلا يستنبطه اقطاعه بالحق او بغيره في حكم الاملاك
المستقرة ذكر العلامة فاسم في رسالته احكام اجازة اقطاع الجند
وحريم بير المناضح وهي التي يصح بيعها الماشا بالبيع كغير المعطن وهي التي يترفع الماء
منها باليد والمعطن مناخ الابحار حول البير اربعون ذراعا من كل جانب وقال لان
للمناضح فستون وفي التربة بلايد عن شرح الجمع لوعق البير فوق اربعين يرا عليها
اتهر يكن نسبته القهستان في محمد ثم قال ويقتضي بقول الامام وعزاه للتمتة ثم قال
وقيل التقدير في بير وعين بما ذكر في اراضيهم لصلتها بها وفي اراضيها وخاقق في زاد
ليلا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى للكا في اذخرفها في
موات باذن الامام فلو في غير موات وفيه بلا اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص
وعبار قال القهستان وفيه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق الحرم فلو حفر في ملكه
فله من الحرم ماشا والى ان الماء لو غلب على ارض تركها المالك او ماتوا او انقضوا لم يجز
احياها فلو تركها المالك لا يجزى ليعود اليها ولم يكن حريما لعامة احيائها وعزاه
للمعزاة وحريم العين خمسة ذراع من كل جانب في الحديث والذراع مسو
المكسرة وموسست قبضات وكان ذراع الملاكى ملكا لا سرق سبع قبضات

فكسر

فكسر منه قبضة وينع غير من الحفر فيه لانه ملكه فلو حفر فلان رده او نه
تضمينه وتما منه في الدرر ولو حفر الثاني بير في متهى حريم البير الاولى باذن
الامام فذهب ما البير الاولى وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعلق والماء
تحت الارض لا يملكه ولا يخاف صمة كمن بني حائوتا يجب طوفا عين فكسده تحت
الحائوتا الاولى بسببه فانه لا شيء عليه درر ويلى للمحافر الثاني الحرم من الجانب
الثلاثة دون جانب الاولى لسبق ملكه الاولى فيه والفتاة هي مجرى الماء تحت
الارض حريم بقدر ما يصالحه لا لقا الطين وغور وعن محمد كالبير ولو ظهر الماء فالبير
وفي الاختيار فوضعه لراى الامام او لولائه ولا فلا شيء ذكر البرجندى وحريم
شجر بغير من الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب فليس لغيره ان يغرس فيه
ويحرق ما امتنع عود دجلة والفرات اليه بالموات اذا لم يكن ذلك حريما لعامة
وان كان حريما او جاز عوده لم يجز احيا ومنه لانه ليس بموات والنهر في ملك الغير لا حرم
له الا بيهان وقال لانه مسننة النهر لشبهه والقا طينه وقدر محمد بقدر
عوض النهر من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدر ابو يوسف بنصفه بطن النهر وعليه
القنوى قهستان في معزى للكرمان وفيه معزى للاختيار والحوض على هذا الاختلاف
وفي معزى للكرمان ان الخلاف في نهر ملوك له مسننة فارغة بلزقها ارض لغيره
الارض فالمسنة له عند ما ولصاحب الارض عند وفيه معزى للقيمة المصير ان
له حريما لا تقا بقدر ما لا يحتاج اليه لا لقا الطين وغور انتهى قلت ومن نقل
الا اتفاقا ايضا التربة في عن الاختيار شرح الجمع والله تعالى اعلم **فصل**
التشريب لغت لضبيب الماء ثم عاونة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة
والرواب والشفة شرب لبن ادم والبهائم بالشفة وكل حقها في كل ما لم يجز بانها او
جبه وكل سقى ارضه من جحر او نهر عظيم كدجلة والفرات وعزاه لان الملك لا يحاز لان قهر الماء
يمنع قهر غيره وكل شق نهر لسقى ارضه منها او لمسب الرمي ان لم يضرب العامة لان الانتفاع
بالبحا انما يجوز اذا لم يضرب احد لا انتفاع بشمس وقمر وموى الاستقدا به ان خيف
تخريب النهر لكثرة ما ولا سقى ارضه وشجر ورعه ونصب دولاب وعوها من نهر غير
وقناته ويبرم الابادته لان الحق له فينوقف على اذنه ولا سقى شجر او خضر ررع في دار
حلا اليه جراح او اوانيه في الامح وقيل لا الابادته والمحرز في كوز وجب بهمة
مضمومة الحائبة لا ينتفع به الا باذن صاحبه لملكه باحرازه ولو كانت البير
والحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع مريد الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان جدي
ما بقربه فانه لم يجز لغيره لعل صاحب البير ونحوه اما ان يخرج الماء اليه او تتركه لياخذ

اما هو

المباشر ان لا يكسر صفتة اي جانبه النهر ونحوه لان له حيث يشاء حتى لشهره حيث
 احدا لسلطون شركا في ثلاثة في الماء والكل والنار وحكم الكلاكم الظرفين ان يملك ان تقطع
 وتنفذ اليه والا تتركه لياخذ قدر ما يريد زيلعي ولو منع الماء ونحوه على نفسه ودانته
 العطش لان له ان يبقا تله بالسلاح لا شرع في ان يملكه وان كان حرا في الاواني
 قاتله بغير السلاح كطعام عندا لمخضعة ورا اذا كان فيه فضل عن حاجته لملكه بالامرا
 فصا ونظير الطعام وقيل في اليوم ونحوها الا في ان يبقا تله بغير سلاح لانه ان يترك
 معصية فكان كالنفر بركا في ذكرى نرى حرم غير ملوك من بيته المال فان لم يكن ثمة اي
 في بيته المار نرى حرم الماس على كربة ان انتموا عنه دفعا للضرر وكره النهر المملوك على اهله
 ويجبر من اجدهم على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان باس القاضى نعم وموتة
 كرى النهر المشترك عليهم من اعلامه فان جاوروا ارض رجل منهم برى من موتة الكرى وقال
 عليهم كربة من اوله الى اخره بالحصص كما يستوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل
 الشفعة وتقع دعوى الشرب بغير ارض استحقا نادا اذا كان لرجل ولا خرمها نهر فاراد رب
 الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا
 فيها اي في الارض فعليه البيان ان هذا النهر له وانه قد كان له مجرى في هذا النهر مسبوقة
 لسبق ارضيه وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح او الميزاب او المشاكل ذلك في دار غيره فحكم
 الاختلاف فيه تطير في الشرب زيلعي نهرين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم على قدر
 اراضيهم لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملكه رقبته بلا
 اعتبار مسقة الدار وحينئذ لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من الشراكا في النهر
 ان يسوق منه نهر او ينصب عليه دحى الارحى وضع في ملكه ولا يصير نهر ولا بما وقاية
 او داية كناعورة او جسر او قنطرة او يوسع في النهر او يقسم بالايام والحال انه قد كانت
 الكسوة بالكوى بلسر الكاف جمع كوة بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه لظهور
 الحق فيه او يسوق بضميه الى ارض له اخرى ليس له منه اي من النهر شرب بل انما هو يتعلق
 بالجميع ولم تقصده بعد الا طاق ولو دنتهم من بعدهم وليس للاعلا سكر النهر بل انما هو وان لم
 تشرب ارضه بدونه ملحق بطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها غير ساكن
 هذه الدار الذي يفتحها في هذا الطريق بخلافه اذا كان ساكن الدار من واحد حيث لا يمنع
 لان المارة لا تزداد ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع به اما لا يعا بيعه فباطل ولا يباع
 الشرب ولا يوهب ولا يورث ولا يصدق به لانه ليس بالمتقوم في ظاهر الرواية وعليه
 الفتوى كما ينبغي ولا يوصى بذلك اي ببيعها واخرته ولا يبيع الما بدله خلع وصالح عن دم
 عمد وميركاح وان صحت هذه العقود لانه لا يملك بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك

بسي

بسيب ما خفي لو مات وعليه دين لم يبيع الشرب بلا ارض فلو لم يكن له ارض قيل يبيع الما في كل
 لوبة في حوض فيباع الما الى ان يتقضى دينه وقيل يقطع الامام لارض لا شرب لها فيضمه اليها
 فيبيعها برضا ربا فيستول لقيمة الارض بلا شرب وبقية ما معه فيمصرفها تقا وقد يبيعها
 لدين الميت وتمايه في الزيلعي ولا يضمن من ملا ارضه ما فترت ارض جاره او عرفت
 لانه مقسبب غير متعد وهذا اذا استفاها سقيا بغنا او تتجمل ارضه عادة ولا يضمن
 وعليه الفتوى وفي الزخير وهذا اذا استقى في نوبته مقدار حقته واما اذا استقى في غير
 نوبته او زاد على حقه يضمن كما قال اسمعيل الزاهد فيستاق ولا يضمن من سقى ارضه
 او زرعه من شرب يبيع بغير ارضه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال
 عن الخلاصة لما رانه غير متقوم ولو قصد تركه فحسب لبقا الما الحرام فيه بخلاف العلف
 المصوب فان الدابة اذا سميت به انعدم وصار شيئا اخر فتمسك فان تكررت منه
 لاضان وادبه الامام بالضرب والحبس ان راى الامم ذلك خافته وتمايه في شرح الوهبانية
 قال وجوز بعض مشايخ يبيع الشرب لتعامل اهل السج والقياس يترك التعامل ونوقص
 بانه تعامل اهل بلد واحد وافق الناصحى بمانه ذكره في جواب الفتا وبه قدالة وبه قدالة
 الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية وشروحه من البيع الفاسد انه يضمن
 بالانفاق فلو سقى ارض نفسه بما غيره منه وبه حرم في النفاية هنا فانهم قلت
 وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية

- ولو ساق شرب الغير ليس بمان • ومنه بعض وما را ظهر
- وما جوزوا اخذ التراب الذي يخل • جوابه نهر دون ذلك يقرر
- ولو حفر نهر او القوا ترابه • فلو لم يحرر ليس بالنقل يور

كتاب الاشربة

هو جمع شراب والشراب لغته كل ما يبع يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحرر منها انواع الاول
 المحرر الذي يكسر قنشد يد من العنب ان غلا واشتد وقذف اي رى بالربد اي الرقوة
 ولم يشترط قذفه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وموالا ظهرا في الشر بلا ليه
 عن المواهب وباني ما يفيد وقذف تطلق الخرق على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها المشرقة
 فقال وحرر فليلها وكثيرها بالاجاع لعينها اي لذاتها وفي قوله نأى الى البحر والميسر الاية
 عشرة ككل داليل على حررها ميسرة في المجتبى وغيره هي خمسة نجاسة مغلفة كبول
 ويكفر مستعملها وسقط تقومها في حق المسلم لا ماليتها في الاصح وحرر الانتفاع بها
 ولو لسقى داب اولطين او تطول للتلذذ في دوا او دمن او طعام او غير ذلك الا للتخليل
 او حوت عطش بقدر الضرورة فلو زاد فسكر حرج مجتبى ولا يجوز بيعها لحديث مسلم الذي

حرم شرابها حرم بيعها ويحذر شاربها وان لم يسكر منها ويحذر شارب غيرها ان سكر ولا يورث
فيها الطبخ الا انه لا يجد فيه ما لم يسكر منه لا خصوصا من احد بل في ذكره الزيلعي واستظهر
المصنف ما في القنية والنجاسة ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية
مخالفا للقواعد ما لم يعضد نقل من غير انتهى وفيه لا ينسخة ولا يجوز بها التداوى
على المعتمد على المعتمد قاله المصنف قلت ولو با خنقا او اقطار في حليله نهية ويجوز تحليلها
ولو بطرح شيئا خلا للساقي والثاني الطلابة لسكره وبالعصير يطبخ حتى يذهب اقل
من ثلثيه ويغير سكره وصوب المصنف هذا يسمى الباذي واما الطلابة فاذ ذكر بقوله وقيل
ما يطبخ من العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار سكره وهو المصوب كما جرى عليه
صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لان حكمه لا يخلو من هذا المحدث السمي بالطلابة في المحيط
ثانيه بشرط كبر المعصية بقدر ما لا يفي في الشرع لانه قال ويبيع بالطلابة لغيره
الله تعالى عنه ما شبه هذا بطلاب البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير ليرى ان
ويجاءته اي الطلابة على التفسير الاول كما قال المصنف كما يحرم به يقي والثالث السكر بفتح السين وهو
السكر من الرطب اذا اشتد وقدر بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب
بشرط ان يقدفه بالزبد بعد الغليان والكل امة الا ان كونه حرام اذا غلى واشتد والا
لم يحرم اتفاقا وان قد حرم اتفاقا ظاهر كلامه كبقية المتون انه اختار ههنا قوله ما قاله
الرجز في نعم قاله القنينة في تركه القيد هذا لا نأخذ به على السابق انتهى فتنبه
ولم يبين حكم نجاسة السكر والنقيع وما دلاله انها خفيفة وهو محتار السر حسي
واختار في الهداية انها غليظة وحرمها دون حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها لان حرمتها
بالاجتهاد والحلاله منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب ان يطبخ اذ في طهنة
يجل شرابه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا هو وطرب فلو شرب به لا يفسد عليه وكثير
حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يفسد على ظنه انه مسكر فيحرم لان السكر حرام في كل شراب
والثاني الخليلط من الزبيب والتمر اذا طبخ اذ في طهنة وان اشتد جعل به له وطرب
والثالث نبيذ العسل والنبيذ والشعير والذرة يجلى سوا طبخ ولا يبلأ هو وطرب
والرابع الثلث العنبى وان اشتد وهو ما يطبخ من العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه
اذا قصد به استمرار الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولو لم يجل اجاعا
حقايق ويصح بيع الخمر وما دلاله حقه بيع الخشيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيقول
على ان مرادهم بعدم الجواز عدم الحلاله المصنف ونحن هذه الاشارة بالقيمة لا المثل لانها
عن تلك عينه وان جاز فعله بخلافه المصنف حيث نفى قيمته صليلا لانه ما انتقم
في حقه وقد امرنا بتركه وما يدعيون زيلعي وحرمها محمد اى لا شرعية المتخذ من

العسل

العسل والنبيذ ونحوهما قاله المصنف قلنا قليلها وكثيرها وبه يفتى ذكره الزيلعي وغيره
واختار في شرح الوهبانية وذكر انه مروي عن الكل ونظمه فقال
وفي عصرنا فاختير حله واوقعوا طلاقا من سكر الحب يسكر
وعن كلامه يروي واقى محمد بن محمد ما قد قل وهو المحرر
قلت وفي طلاق الزانية قال محمد ما سكر كثيره قليله حرام وهو جنس ايضا ولو سكر
منها المختار في زماننا انه يجد زاد في الملتقى ودفع طلاق من سكرها تابع للحرمة
والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند فقهاء التقوى ما عند فقهاء التله
لحرام اجاعا انتهى وقامه فيما علقاه عليه زاد القنينة في ان لبن الابل اذا اشتد لم يجل
عند محمد خلافا لما والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا البزير لما
اي امرسة اذا اشتد لم يجل وصح في الهداية حله وفي الخزانة انه يكون مخريا عند عامة
الشافعية على قوله وحل لا تنبذ اذا اتخذ البليد في الدبا جمع دباه وفي القمع والحشم
جمع خضرا والمرقت المولى بالزيت اي القير والتفصيل الخشيشة المتقوية وما ورد من النبي
نسخ وكثير شرب دروي الخمر عكره ولا متشاط بالدروي لان فيه اجزا الخمر وقليله
كثيره كما مر ونكر لا يجد شاربها عندنا بلسكره ويحرم اجاعا ويحرم كل البعير والخشيش
وسو ورق القنب والايون لانه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة
لكن دون حرمة الخمر فان الاشياء من ذلك لا حد عليه وان سكر منه بل يعزى بما دون الحد
كما في الجوزية وكذا تخمر حوزة الطيب لكن دون حرمة الخشيشة قاله المصنف ونقل عن
الجامع وغيره ان من قال بجل البعير والخشيشة فهو بدعي مستدع بل قال في الدين
الزاهري انه يكفر ويباح قتله قلت ونقل شيخنا النجم الغري الشافعي في شرحه
على منظومة ابيه البدر المتعلقة بالكباير والمعاير عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم
جوزة الطيب باجاع الامة الادبقة وانها مسكرة ثم قاله شيخنا النجم والتمس الذي
حدثه وكان حذوكة بدستور في ستة خمس عشر بعد الالف يدعي شاربها انه لا يسكر
وان سلم له فانه مقدر وهو حرام لحمه بك احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال وليس من الكباير ثنا وله المرقع والمرتين ومع نهى في
الامر عنه حرام قطعاعلان استعماله رجا اضرب بالبدن نعم لا صر عليه كبيره
كسائر الصغير انتهى بحروقه وفي الاشباه في قاعده الاصل الاباحه او التوقف
ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول اسمه انتهى
قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتمن فتنبه وقد
كرهه شيخنا السعدي في هديته لما قاله بالثوم والبصل بالاولى قد بدرو من حرم

حديث الزيلعي
في سنن مسند

حكم الخمر

بحرمة الخبيثة شارب الوها نية في الخطر ونظمه فقال
 • واقتوا بتحرر الخبيث وحرقه • وتطليق محتش لزجر وقرروا •
 • لبايعه الناديب والفتى البتوا • وزندقة المستقل وحرروا •

كتاب الصيد

لعل مناسبتة ان لا ينهض ما يورثه السرور هو مباح لمخنة عشر شرطاً ببسوطه
 في العنائة وسترها في اثنا المسائل لا المحرم في غير الحرم او للتلى كما هو ظاهر وحرقة
 على ما في الاشباه قال الم وما اوردته تعالىه والا فلا تحقيق عندي ابا حنة اتخاذ حرقة
 لانه نوع من الاكساب وكل انواع الكسب في الاباحة ستوا على المذهب الصحيح كما في
 البرازية وغيرها نصيب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف
 فانه لا يملك ما تعلق بها وان وجد المقتل او غيره خاتماً او ديناراً مضروباً بضرب الاسلام
 لا يملكه ويجب تعريفه اعلان اسباب الملك ثلاثة فاقول كبيع وهبة وخلافة كارت
 واصالة وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكم بالتمتية كنصيب شبكة لصيد
 لا يختلف على المباح الخاذا من ملكه فلا استولى في مفازع على حطب غيره لم يملكه ولم يجز
 للمقتل ما يجده بلا تعريف وتتمام التعريف في المطولات وحمل الصيد بكل ذي ناب ومخلب
 تقديم في الذبح من كلب وبار وعضها بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بالجنس
 البشري ثم فرع على ما مر من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتهما
 التعليم فانما لا يجهلان للغير الاسد لعلو عنقه والذئب لحسن استه والحق بعضهم
 بالذئب الحداد لحسن استه ولا يخفى برنجاسة عيلنه وعليه فلا يجوز بالكلب على
 القول بفجاسة عيلنه الا ان يقال المص وورديه فتدبته وبه يندفع قول الفهنتس
 ان الكلب نجس العين عند بعضهم والخبر ليس بنجس العين عندا في حقيقة علمي في
 التجريد ويخرج فقامل بشرط علمي على ذي ناب ومخلب وذا نكر الاكل في الكلب ونحوه
 وبالرجوع اذا عوته في البازي ونحوه وبشرط جرحهما في اي موضع منه على الظاهر
 وبه يقتضى هذا الثاني على الجرح وبه قال الشافعي وبشرط ارسال اسم او كتاب
 وبشرط التسمية عند الارسال ولو حكم بالشرط عدم تركها عندا على حيوان متمتع ايم
 قادر على الامتناع بقوايمه او ضا حيه منو حش فالذي وقع في الشبكة او سقط
 في البير او استأثر لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قاله يوكلا في الكلام في صيد
 الاكل وان حل صيد غيره كما ينبغي او اعم لم لا تتناع بالجلبد مثلاً كايان فقامل وبشرط
 ان لا يشرك الكلب الممل كلب لا يحل صيده ككلب غير ممل وكتبه مجوسى اولم يرسل اولم يسم
 عليه وبشرط ان لا يطول وقفته بعد ارساله ليكون الاصطيا وصفاً فالارسال

بخلاف

بخلاف ما اذا كان او استغنى كالفهرى كايكن الفهرى على وجه الجملة لا للاستراحة
 وللفهرى خصال حسنة ينبغي لمعاقل العمل بها كما بسطه المم فان اكل منه البازي اكل
 لانه تعليمه ليس بترك كاله واد اكل الكلب ونحوه لا يوكل مطلقاً عندنا كأكله منه ايم
 كالا يوكل الصيد الذي اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه علامة للجمل وكذا
 لا يوكل ما صاد به من حتى يعلم ثانياً بترك الاكل ثلاثاً او صاد به قبله لو بقي في مكانه
 فانما اتلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقاً فالضوات المحل وفيه اشكاله ذكره
 الفهنتس في كصغر فرس صاحبته نكت حيا ثم رجع اليه فارسله فصاد لم يوكل لتركه
 ما صار به معل فيكون كالكلب اذا اكل ولواخذ الصياد الصيد من الكلب وقطع له
 منه قطعة بضعة وانماها اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل يابن كما لو
 شرب الكلب من دمه لانه من غايته عمله ولو نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم
 ادركه فقتله ولم ياكل منه لا يوكل لاكله طالة الاصطيا ولو القى ما نهشه وتبع الصيد
 الصيد فقتله ولم ياكل منه حتى اكل صاحبه ثم اكل ما القى حل لانه حينئذ لو اكل من
 نفس الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامي الصيد حيا بجملة فوق ما في المذبح
 ذكاه وجوبا وبشرط ان لا يتخذ عن طلبه لو غاب الصيد متحلاً لا لسمه في ادم
 في طلبه بل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتاً لا يوكل لاحتماله بونه بسبب اخر وشرط في
 الحائية ان لا يتوارى عن بصم وفيه كلام ببسوط في الزيلعي وغيره فاذا ادركه الرامي
 او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حرم ويبقى الحيوان المعتبر هنا ما يكون فوق
 ذكره المذبح بان يبيش يوماً وروى اكثر جمع اما مقدارها وهو لا يتوسم بقاوع
 كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في مالم يجرى والمعتبر في المتردية واخواتها
 كبطيخة وموقودة وما اكل البسبع والمر بنية مطلق الحياة وان قلت كما انشأ اليه
 وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان تركها الى الذكاة عمدا مع القدرة عليها فحان حرم
 وكذا يحرم لو جرح عن الذكاة فظهر الرواية عن ابي حنيفة واليه يوسف بن جيل وهو
 قول الشافعي قال المم وفي منى ومنى الوقاية الاشارة الى حله والظاهر ما سمعته
 انتم قلت ووجه الظاهر ان العجز عن التذكية في مثل هذا لا يجعل الحرام او ارسل مجوسى
 كلبه فزجره مسلم فانزجرا وقله معارض بعرضه وبوسم لا يرسله سمي له لاصابته
 بعرضه ولو لراسه حدا صاب بجرح حل او بندق ثقيلة ذات حد حرم لقتلها
 بالثقل لا بالحد ولو كانت حقيقة بها حدة حل لقتلها بالحد حينئذ ولو لم يجرحه
 لا يوكل مطلقاً وبشرط في الجرح الا دماً وقيل لا ملتقى وقامه فيما علقته عليه
 او رمى صيده فوقع في ما الاحتمال قتله بالما فيحرم ولو الطير ما ثيا فوقع فيه فان انغمس

جرم فيه حرم والا حل ملتقى او وقع على سطح او جمل فتردى منه الى الارض حرم فيه
المسائل كلها لان الاختراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء اذا اختراز عنه
غير ممكن فيحل او ارسل مسلم عليه فزجره الى غراه بصياحه مجوسى فان زجره اذا زجر
دون الارسل والفعل يرفع بما هو فوقه او شله كنسخ الحديث او لم يرسله احد فزجر
مسلم فان زجره اذا ارسله كما او اخذ غيره وارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يمكن
منه حتى لو ارسله على صيد كثير بنسبة واحدة فقتل الكل اكل اكل في الوجوه
المذكورة لما ذكرنا كصيد رمى فقطع عضوه فانه يؤكل لا العضو خلا فاللشاة في
ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ما بين من المي فهو ميت ولو قطعه فلم يجزه
فان احتمل النسيان اكل العضو ايضا والا لا يلتقى وان قطعه الرامي ثلاثا واكثر
مع مجز او قطع نصفه راسه واكثر او قد زجره نصفين اكل كله لان في هذه الصور
لا يمكن حياة فوق حياة المذبح فلم يتناول له الحديث المذكور بخلافه لو اكله مع راسه
للا مكان المذكور وحرم صيد مجوسى ووثني ومرته وحرم لانهم ليسوا من اهل الذكوة
بخلاف كتابه لان الذكوة الاضطرار كذكوة الاختيار وان رمى صيدا فلم يتكلمه فراه
اخر فقتله بنولنا في رجل وان اتخنه الاول بازاخرجه عن جيز الاشتناع وفيه من الحيوة
ما يعيش فالصيد الاول وحرم لقدرته على ذكوة الاختيار فقتله في حرم
وغيره انما في الاول قيمته كلها وقت ان لا فده غير ما نقصته جراحتة وحل اصطباذ
ما ياكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدفع شره وكله مشروم
لا طلاق النص وفي القيمة يجوز ذبح البرق والكلب لنفع تا والاول ذبح الكلب اذا
اخذ سرارة الموت وبه يظهر لحم غير خمس العين كخثر يربط برصا وجلده وقيل يظهر
جلده لا لحمه وهذا صحيح ما يقتضيه كافي الشربلا لينة عن المواهب هنا ومر في الطهارة
اخذ الطير ليلا باح والاول عدم فعله خاتمة يكره تعليم لبازي بالطير الى لتغذيته
سمع الصلير حسن انسان او غيره من الاهليات كفر وشاة فرمى اليه فاصاب صيدا
لم يحل بخلاف ما اذا سمع حسن اسدا وخثر بر فرمى اليه او ارسل اليه فاذا هو صيد حلال
الاكل حل ولو لم يعلم الرامي ان الحسن حس صيدا وغيره لم يحل جرمه لانه اذا اجمع الميحه
والحرم غلب المحرم رمى طيبا فاصاب قرنه او ظلفه مات اذا دماه اكل بوجود الجرح
والالا والعرق لحالة الرمي فحل الصيد برده اذا رمى مسلما لا باسلامه ووجوب
الجزا بجله اذا رمى بحرا لا باحرامه ويسعى قيل كتاب المديات **فروع** لو ان بازيا معلما
اخذ صيدا فقتله ولا يرمى ارسله انسان او لا يؤكل لوقوع الشك في الارسل
ولا باخه بدونه وان كان مسلما فهو لا يغير فلا يجوز تناوله لا باذن صاحبه زيلحي

قلت

قلت وقد وقع في عصرنا حادثات القنوى ومثل رجل واحد شاة مذبوحة يستلان
هل يحل له اكلها ام لا وهل يسمى الله عليها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في
ان الذابح ممن تحل ذكوته ام لا وهل يسمى الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة من اللقطة
قوم اصحابنا بوجاهة في طريق البداية لم يكن فرياسا من الماد وقع في القلبي ان صاحبه
فعل ذلك باحده للناس لا باس بالاختذ والاكل لان الشاة بالذالة كالشاة بالصرح
انتهى فقد اباح اكلها بالشروط المذكور فعلم ان العالم يكون الذابح اهل للذكوة ليس بشرط قاله
المص قلت قد يفرق بين حادثات القنوى واللقطة بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً
وفي الثاني يجمل ورايت بخط ثقة سرق شاة فدجها بنسبته فوجد صاحبها هل
توكل الاصح لا تكفر بنسبته على الحرام القطعي لا تملك ولا اذن شرعي انتهى ويجوز في الوهبنا
. وما مات لا تطعمه كلبا فانه . خبيث حرام نفعه تنفذه
. وتملكك عصفور لو اجد اجز . واعتاقه بعض الائمة ينكره
. وان يلقه مع غيره جاز اخذه . كقشر ليمان دماه المقشر
. وفي معانيها .
. وادى حلال لا يحل اصطباذه . صيد او ما صيدته ولا ينفذ
هو صيد دخل دار رجل فعلق عليه يابه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى
كتاب الرهن
ما سبته ان كلاً من الرهن والقييد سبي لخصيل المال بولقة حبس الشيء وشرعا
حبس شيء ما في اي حمله مجوسا لان الحابس هو المرتهن يمكن استيفاء ما اؤخذ منه كلاً
او بعضا لان كان قيمة المرهون اقل من الدين كالدين كاذ الاستقصا لان العين لا يمكن
استيفاء من الرهن الا اذا صار ديناً حكماً كما يسبغ حقيقة وسودين واجبه ظاهراً
وباطناً او ظاهراً فقط كتمس عبة او حل وجده او حراً او حكاما لا اعيان المقنونة
بالمثل لو القيمة كما يسبغ وينعقد بايجاب وقبول ما كونه غير لازم وجنيد فللرهن
تسليمه والرجوع عنه كانه المقتبة فاذا سلمه وقبضه المرتهن حال كونه محملاً لا
منفرداً كتمس على شجر معرغا لا شفعولاً بحق الراهن كشجر بدون الثمر يميز الاشياء
ولا حكما بان انفصل المرهون بغير المرهون خطقه كاشجر وسيتضح لزم افاد ان القبض
شرط في المقتبة وصح في المجتبى انه شرط للجواز والقلية بين الرهن والمرتهن قبض
حكماً على الظاهر كما يسبغ فانها فيه ايضا قبض وسويعون ذاهلك بالاكل من قيمته
ومن الدين وهذا لما في هو اما نة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما
توسمه في الاشياء لخالقته المتقول كما حرم المص المقبوض على سوم الرهن اذا لم

يبين المقدار أي مقدار ما يريد أخذه من الدين وسأوت قيمته الدين صار مستوفيا
دينه حكما وأزادت كان الفضل أمانة فيضمن بالتعدي أو تقصير سقط بقدره ورجع
المرتحن بالفضل لأن الاستيفاء بقدر المأينة وضمن المرتحن بدعوى الهلاك بلا برهان
مطلقا سواء كان من ماله ظاهر أو باطنة وخصه ماله بالباطنة وله طلب دينه
من رهنه وله حبسه به وإن كان الرهن في يد غيره لا يلزم من ماله ولا حبس رهنه
بعد الفسخ للقيود حتى يقبض دينه أو يبرره لأن الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل تبقى
وهنا ما بقي القبض والدين معا فإذا فات أحدهما لم يبق وهذا يلزم ودرر وغيرهما
لا لا تنفع به مطلقا لا بالاستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة أو اعارة سواء كان
من مرتحن أو رهن الأمانة كل لا جرح قيل لا يحل للمرتحن لأنه ربا وقيل إن شرط كان ربا ولا لا
الشياء والجواهر أباح المراهن المرتحن كل الثمار أو سكنى الدار أو لبن الشاة المروعة فكلها
لم يضر وله منع ثم أفاد في الأشياء أنه يكون المرتحن الانتفاع بذلك وسيجيء آخر الرهن
ما تته الشاة في يد المرتحن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها الذي شرطه فخط الشاة
يستقط والدين يا خذ المرتحن فلو فعل الانتفاع قبل أن يصره مستوفيا لم يبطل
الرهن به وإذا طلب المرتحن دينه أمر باحضار رهنه لئلا يصير مستوفيا مرتينا إذا
كان له حل أو عند العدل لأنه لم يأت منه شرح جمع فإن احضر مسلم المراهن كل دينه أو لا ثم
سلم المرتحن رهنه تحقيقا للتسوية وإن طلب دينه في غير بلد العقد للرهن فكذا
الحكم أن لم يكن للرهن مائة وإن كان حكمه مائة سلم دينه وإن لم يحضر لأن الواجب عليه التسليم
بمعنى التقلية لا النقل من مكان إلى مكان ونقل القهتسما في عن الذخيرة أنه لو لم يقدّر
على احضاره أصلا مع قيامه لم يبرره انتهى فيلحقه ولكن للرهن أن يحلفه بالله
ما هلك وهذا كله إذا ادعى الرهن هلاكه أما إذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا الحكم
عند كل نجم حل أو حرر من ابن النخبة ونطه شارح الموهبانية
ولا دفع مالم يحضر الرهن أو يكن يغير مكان القند والحل بمس
كذا النجم ولا روى دعوى دينه هلاكه وهذا في النهاية يذكّر

ولا يكلف مرتحن قد طلب دينه احضار رهن قد وضع عند العدل بامر الرهن ولا احضار
ثم رهن بامر المرتحن بامر أي بامر الرهن حتى يقبضه أي الثمن يكلف احضاره لأنه
بذلك وجب إذا قبضه أي الثمن يكلف احضاره لقيام البدل بمقام المبدل ولا يكلف
مرتحن معه رهنه يمكن الرهن من بيعه ليقتضى دينه بئنه لأن حكم الرهن الحبس
الذي لم يقبض دينه ولا يكلف من قضي بعض دينه أو أجزأه بئنه تسليم بعض رهنه
حتى يقبض البقية من الدين أو يبررها اعتبارا بحبس المبيع وجب على المرتحن أن

حفظ

بنفسه وحيا له كما في الوديعه وضمن أن حفظ بغيرهم كما مر فيها وظن ما يدا عنه
وأعازته وأجازته واستعداده وتعديه كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا
يضمن كل قيمته بحمل خاتم الرهن في خنصره سواء جعل فقهه بباطن كفه أو لا به
يفق برجندى اليسرى أو اليمنى على اختاره الكرخي لكن قد منا في الخطر عن البرجندى
فيها الله شعاعير الروافض وأنه يجيب القرض عنه فقتله قتل ولكن جرت العادة في زماننا
يلبسه كذا فيلتمى لزوم الفهم قياسا على سبيلة السيف لا يتم بغيره لا يجعله
في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتحن امرأة فتضمن لأن النساء يلبسن كذلك فيكون استعلا
لا حفظا ابن كمال معزيا للزيلي ومثله تعليل سيف الرهن لا الثلاثة فإن الشجعان
يتقلدون بسيفين لا ثلاثة وفي لبس خاتم الرهن في الرهن فوق يرجع إلى العادة
فإن كان ممن يتجمل بلبس خاتمي من ولا حافظ فلا يضمن ثم ان قضيها أي بالقيمة المذكورة
من حبس الدين بلبس خاتمي قضاه بغيره أي بمجرد القضا بالقيمة إذا كان الدين حلا
وطلب المرتحن الرهن بالفضل إن كان مائة فضل وإن كان الدين مائة فيضمن المرتحن
قيمته وتكون رهنه عنده فإذا حل أجل أخذ دينه وإن قضي بالقيمة من خلاف حبسه
كان الفهم رهنه عنده إلى قضا دينه بدل الرهن فاخذ حكمه وأجره بيت حفظه وحافظه
وما روى القيم على المرتحن وأجره راعيه لو حيوانا ونقمة الرهن والخراج والعشر على الرهن
والأصل فيه أن كلما احتاج إليه لمصلحة الرهن بنفسه فعلى الرهن لأنه ملكه وكلما كان
لحفظه فعلى المرتحن لأن حبسه له وأعلم أنه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الرهن فقتل
عن الذخيرة وأما مائة رده كحل ورد جز منه كدواة جريح إلى يدك أي إلى يد المرتحن
فتقسم على المعنوك والأمانة فالمعنوك على المرتحن والأمانة على الرهن لو قيمته أكثر
من الدين والأفعلى المرتحن وكذا ما لجة أمراض وفردم وفدا خابية وكلها وجه على أحدهما فاداه
الأخر كان منبرعا إلا أن يأمس القاضيه ويجعله ديناً على الآخر فيخشيئ به يرجع عليه ويجرد
أمر القاضى بلا نص يحمله ديناً عليه لا يرجع كما في المنتقط وعن الإمام لا يرجع لو صاحبه
حاضر مطلقا خلافا للشافعي ومفرغ سبيلة الجرحيل على قال الرهن غير هذا وقال
المرتحن بل هذا هو الذي رهنه عنده فالقول للمرتحن لأنه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتحن
رده على الرهن بعد قبضه فإن القول للرهن لأنه المنكر فإن برهننا فللرهن أيضا
ويسقط الدين لأشياء الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتحن لأنك رده دخوله في ماله
وإن برهننا فللرهن لأشياء الثمن الصمان بزيادة يجوز السفر به بالرهن إذا كان الطريق أمنا
كما في الوديعه وإن كان له حل وموتة وكذا لا انتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن
في يده كما في العارية معزيا للعد على خلاف ما في الفتاوى القاضيين ولعل ما في العقد قول

الامام وما في القنطرة قولها كما يفيد كلام القنية **فان** في الحديث اذا امر الرهن
بوجاهته قالوا عنه اذا استبنت قيمته بعد هلاكه بان قال لا ادرككم كانت قيمته
منه بما فيه من الدين كذا ذكر المصنف **باب** والله اعلم **باب**
ما يجوز ان يرهنه وما لا يجوز لا يجوز رهن مشاع لعدم كونه ميرا كما مر مطلقا
مفادنا او طاريا من شريكه او غير يقسم ولا ثم الصحيح انه فاسد يقسم بالقبض وجوز
الشافي في الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاع والمتنوع والمقتول والمقتول
والمتعلق بغيره بشرط قبل وجوده غير المدبر يجوز بيعها لارهنها ومنها الحيلة في جوار من
المشاع ان يبيعه النصف بالخير ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر
ولعله مفرغ على الضعيف في الشيوع الطاري قلت بردا على الصحيح لانه لا خيار لا يخلو
اما يبقى ملكه او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كما بسط في تنوير البصائر
فتنبه قلت والحيلة الصحيحة ما في جيل مائة المقتضى ان يرهن نصفه وان مشاعا
يبيع نصفها من طاب الرهن ويقبض منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الرهن
ثم ينقض البيع على الخيار فيبقى في يده بمرلة الرهن بالتمسك واعتمد ابن المصنف في زواجر
الجواهر فيها الشيوع الثابت ضرر لا يضر لما في الولو الجيدة ولو جابثين وقار حله
احد من رهنه اذا اخرج بضاعة عندك فان نصفه كل منهما يصير رهنا بالدين لان احدهما
ليس باول من الاخر فيبيع الرهن فيها بالضرورة فلا يضر ولا رهن ثمرة على حله ووجه
ولا زرع ارض او حقل او لبنا بدونها وكذا عكسها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا التحل والاصل
ان المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لا متناع قبض المرهون وحده ودرر عن
الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولو رهن الشجر بوضعها او ايرادها فيها جاز ملتقى لانه
انصال بجاذرة وفي القنية رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في الرقعة
ولا يضر اتصال السقف بالحيطان المشتركة لكونه لهما ولا رهن الحول المدبر والمكاتب وام الولد
والوقف ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه ذكرا لا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كوديفر وامانة
ولا بالورثة خوفا استحفاظ المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يبيع مضمونة
بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل بالبيع في يد البايع فانه مضمون بالتمسك فاذا هلك ذهب
بالتمسك ولا بالكفالة بالتمسك ولا بالقصاص مطلقا في نفس ومادونها بخلاف الجناية خطأ
لانما استنبطنا الارض من الرهن ولا بالسفينة واجر الناجية والقنية وبالعباد الخاف
او الدينون واذ المبيع الرهن في هذه الصور فلو رهن اخذ فلو هلك عند المرهون قبل الطلب
هلك بجانا اذ لا حكم للباطل في قبض باذن مالك صدر الشريعة وابن كالب ولا
رهن حر وادتها من مسلم او ذمي للمسلم ولا يجوز ان يرهن خروا ويرهنها من مسلم

ع

او ذمي ولا يضمن له اي للمسلم من رهنها حال كونه ذميا وفي عكسه الطمان لتقومها عندهم
لا عند بائع الرهن يبيع مضمونة بنفسها اي بالمثل او بالقيمة كالغصوب وبطل الخلع والمهر
وبطل الصلح عن دم عمد العمدان الايمان ثلاثة غير مضمونة اصلا كالايمان وعين
غير مضمونة ولكنها تشبه المضمونة كببيع في يد البايع وعين مضمونة بنفسها كالغصوب
وعن وتامة في الدرر وصح بالدين ولو موعدا بان رهن ليقضه كذا كالفن لا فلو
دفع له البعض وامتنع لا جبر اشباه فاذا هلك هذا الرهن في يد المرهون كان مضمونا عليه
بما وعد من الدين فليس له الا للرهان جبر اذا كان الدين مسادا وبالقيمة او اقل اما اذا كان
الرهان مضمونا بالقيمة هذا اذا سمي قرضا بالدين فان لم يسلمه لم يكن مضمونا في الاصح كما مر
في المقبوض على سوم الشراء بان رهنه على ان يعطيه شيئا ملكه في يده هو يضمن خلاف
بين الامامين مذکور في البرازية وغيرها ولا يصح انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض
على سوم الرهن اذا لم يبيع المقرار غير مضمون في الاصح وصح براس مال السلم وثنى الصرف
والمسلم فيه فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المرهون مستوفيا كما خلافا
للثلاثة وان اقر قرضا قبل نقد وهلاك بطلاي السلم والعرفان المسلم فيه فيصح مطلقا
فان هلك الرهن ثم القصد وصار عوضا للمسلم فيه ولو لم يملكه ولكن تقاسم المسلم والمسلم
فيه ومن يورس المال استغسانا لانه يملك قفاه مقامه واذ هلك الرهن بعد الفسخ
المذكور هلك به اي بالمسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثل المسلم فيه لبقاء الرهن حكمه ان يملكه
ولابان يرهن يدين كايين عليه عبد الطفلة لانه ايداعه تداوى لولا هلاكه مضمونا
والوديعة امانة والوصي كذلك وقال ابو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا هلك فمنا قدر الدين
للمصغر لا الفضل لانه امانة وقار الثمن تاشي بيمين الوصي القيمة لان لا بان يتنصع بمال
الوصي بخلاف الوصي لكن جرم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما ولما لا يرهن ماله عند
ولد المعير يرهن له اي الصغير عليه اي على الاب ويجلسه لاجله اي لاجل الصغير خلاف
الوصي فانه لا يملك ذلك سرا حجة وكذا عكسه فلاب رهن متاع طفله من نفسه لانه
لو فور سنقته جعل كسحقين وعبارتين كسرايه مال طفله بخلاف الوصي لانه وكيل
محضر فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع وتامة في الربيعي وصح بتمن عبد او خل او
او ذكية ان ظهر العبد حر او المملوك حر او ذكية ميتة وصح ببدل صلح عن انكار ان اقر بعد
ذلك ان لا دين عليه والامر ما مران وجوب الدين ظاهرا يكفي لصحة الرهن والكفيل وصح
رهن الحجر والمكيل والمزبون فان رهن المذكور بخلاف جلسه هلك بقتنه ونواظره
وان يجلسه وهلك هلك بملكه وزنا او كيلة لا قيمة خلافا لما من الدين ولا يمنع بالجوذة
عند المقابلة بالجلس ثم ان تساويا فظاهروا بالدين ازيد فالرايد في ذمة الراهن

وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر وصدر شريعة باع عبد اعلى ان يرس المشتري بالثمن
شبا بعينه او يبيع كفيلا له بعينه صح ولا يجبر المشتري على الوفاء لما رافه غير لازم للبايع
فصح لغوانه الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن المشر وط
هنا لصور المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير مبيعه امسك هذا
حق اعطيك الثمن فهو رهن لتلقطه بما يفيده الرهن والعقود الثاني خلافا للثاني وثلاثة
ولو كان ذلك الشيء الذي قال له المشتري مسكه هو المبيع الذي اشتراه بعينه لو بعد قبضه
لان حينئذ يبيع ان يكون وهنا ثمنه ولو قبله لا يكون وهنا لانه محبوس بالثمن كما سبق
لو كان المبيع مما يفسد بكنهه كخمر وخمر فابطال المشتري وخالف البايع تلفه حاز بيعه
وشراعه ولو باعه بازيد فصدق به لان فيه شبهة رهن رجل عينا عند رجلين يدين لكل
منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شر بكنهه فان ثمنها بيا فكل واحد منهما في ثمنه كالعقود
في حق الاخر هذا لو ما يتجزى وان مما يتجزى في كل جنس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده
خلافا لما اصله مسئلة الوديعة زيلعي ولو هلكه من كل حصته يجزى الاستيفاء فان قضى
دين احدهما فكله رهن الاخر للمران الغير رهن في بطل كل منهما بلانقرض رهن رهن رهن رهن رهن رهن
يدين عليها صح بكل الدين ويسكه الاستيفاء كل الدين اذا شيعوع ولو رهن عبد بالالف لا يأخذ
احدهما بقضا حصته لحبس الكل بكل الدين كما يبيع في بدال بايع كان سمي لكل واحد منهما شيان
الدين له ان يقتصر احدهما اذا ارادى ما سمي له بخلاف البيع لتعدد العقد بتفصيل الثمن
في الرهن لا يبيع هو الا صح وبطل بنية كل منهما اي من رجلين على رجل انه ان كل واحد رهنه
هذا الشيء كعبد شاعنه وقبضه لاستحالة كون رهنه هذا او كله رهنه لذلك في ان واحد
ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيعوع قتها ترقا وحينئذ فيهلك امانة اذا الطالب لا حكم له هذا
اذا لم يورخا فان ارتقا كان صاحبه التار يخ لا قدم اولى وكذا اذا كان الرهن في يده احدهما
كان ذوا اليد الحق لقرينة سبقه ولو مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن
معهما اي في ايديهما او لا اي وليس العبد معهما فان الحكم واحد زيلعي فوهن كل كذلك لم وصفا
كان في كل واحد منهما نصقه اي العبد رهنه بصفه استحالة لا انتقال به بالموت
استيفاء الشارع يقبله اخذ امانة المديون لتكون رهنه عنده لم يكن رهنه واذا هلك
تملك هلاك المديون فالرهن ظاهر اذ ارضى المطلوب بتركه رهنه عارية ومقاديره ان رضى
بتركه كان رهنه اذ لا يعلم يحمل اطلاق السراجية وغيرها كالا ذمه المم وفي المجتبى لرب
المال مسكه ما لا المديون رهنه بلاذنه وقيل اذا ليس فله الحق مكان حقه قضا عن دينه
واقترع المم دفع ثوبين فقال خذ ايها شيئت رهنه بكذا فاخذ ما لم يكن واحد منهما رهنه
قبل ان يجتا را حدما سراجية **فروع** غصب الرهن كماله الا اذا غصب في حال

انتفاع مرتين باذن الراهن امره بدفعه للدلال فدفعه فملك لم يضمن طامى وضع المصحة
الرهن في صندوقه وقد وضع عليه قسعة ما للشرب فانصب الماء على المصحة فملك من ضمان الرهن
لا الزيادة والودع لا يضمن شيئا قبيحة الاجل فاما الرهن فليس له سلطه ببيع الرهن ومات المرتن
بيعه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة منقطعة ورفع المرتن امره للقاضي لبيعه بدينه
يضمن ان يجوز ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز كذلك المتفرقات من بيعوع النهر
وفي الرجعية ليس المرتن يبيع ثمن الرهن وانما ف تلفها لانه ولاية الجلس لا البيع ويمكن
دفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي او كان بحال يفسد قبل ان
يرفع جاز له ان يبيعه **باب**
الرهن بوضع على يد عدل سمي به لعدالتهم في زعم الراهن والمرتن اذا وضعت الرهن على
يد عدل صح ويتم قبضه ولا يباح احد منهما منعه وضمن لو دفع الى احدهما لتعلق حقهما
به فلو دفعه قتل من تعدد يده واخذ منه قيمته وجعلها عنده او عند غيره وليس
للمعد جعلها رهنه في يده لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع بسقوط في المطر لا
واذا هلك بهلك ضمان المرتن فان وكل الراهن المرتن او وكل العدل او غيرهما يبيعه عند
حلول الاجل صح تؤكيد لو الوكيل املا لذلك اي للبيع عند التوكيل ولا يمكن اهلا لذلك عند
التوكيل صح لا تصح الوكالة وحينئذ فلو وكل ببيعه صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه
لم يصح خلافا لما قاله شرطه الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل بعزله ولا بموت الراهن
ولا المرتن للزومها بلزوم العقد فمخالفة الوكالة المفردة مزوجه احدها هذا والثاني
ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الانتفاع وكذا الوشرطت بعد الرهن في الامم زيلعي على
خلافا لظاهر الرواية وان صح ما قلنا من ان يبيع على ما نقله القسطنطين وغيره فتنبه
بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارث والاربع اذ باع غلام جليس
الدين كان له ان يبرقه الى جسد الدين بخلاف الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقله
عبد خطا فدفع بالجنسية كان له ببيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله ببيعه في غيبة
ورثته اي ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضره الراهن وبطل
الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعلى الثاني ان وصيه يخلفه لكنه خلاف جواب الاصل ولو اوصى
الاخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا له ذلك في الوكالة ولا يملك رهنه ولا مرتن ببيعه بغير
رضا الاخر كان حل الاجل وغاب الراهن اجهل الوكيل على ببيعه كما هو الحكم في الوكيل بالخصومة اذا
غاب موكلها واباها فانه يجبر عليها باذن مجلسه ايها لبيعه فان لم يبر ذلك باع القاضي
دفعه للمم فان باعه العدل فالمرتن رهنه كالثمن فملكه كملكه فان ادنى ثمنه بعد
بيعه المرتن فاستحق الرهن ومتم فان كان البيع هالكا في يده المشتري حتى المستحق

الراهن ان شالا نه غاصب وجنيته صح البيع والقبض لتلكه بضائه او ضمن المستحق
العدل لتعديده بالبيع ثم هو اي العدل يعجز الراهن وصحا ايضا او ضمن المرتن ثمه الذي
اداه اليه وهو اي الثمن له اي العدل لا نه بدلكه ويرجع المرتن على راهنه بدينه ضرور
بطلان قبضه وان كان الرهن قائما في بد مشتريه اخذ المستحق من مشتريه ورجع به
اي المشتري على العدل بثمنه لانه العاقد ثم يرجع هو اي العدل على الراهن به اي بثمنه
واذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن المرتن او رجع العدل على المرتن بثمنه ثم رجع به
اي المرتن على الراهن به اي بدينه زاد في الدرر والوقاية وان شرط الوكالة بعد الرهن
رجع العدل على الراهن فقط سواء قبض المرتن ثمنه او لا فان هلك الرهن عند المرتن
فاستحق الرهن وضمن الراهن بقيمته هلك الرهن بدينه وان ضمن الراهن عند المرتن
القيمة ويرجع على الراهن بقيمته التي ضمنها الضرر وبدينه لا تتفاضل قبضه **فروع**
في الولوية ذهبت عن دابة المرتن لسيطرة ربح الدين وسيجي **باب**

التفرقة في الرهن والحماية عليه رجاء يته اي الرهن على م توقف بيع الراهن
رهنه على خازنه مرتنه او قبضه دينه فان وجدا حدهما نقد وصار ثمنه رهنه في صورة
الاجازة وان لم يجز المرتن البيع وضمه لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بقى موقوف
فالمشتري باختياره اشأ به الى فكال الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا
لذا انشأه ولم يعلم انه رهن من كمال ولو باع الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضا من
رجل اخر قبل ان يجز المرتن البيع فالناتج موقوف على اجازته او الموقوف لا يمنع توقف
الثاني فايها اجازة له ذلك وبطل الآخر ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره
فاجاز المرتن الاجازة او الرهن او الحصة جاز البيع الاول لمصلحة التمتع بتحويل حقه للثمن على
ما تقر في محله ودر دون غيره من العقود المذكورة او لاستمعة المرتن فيها فكانت اجازته
استفاطا حقه فزال المانع فينفذ البيع وفي الاشباه باع الراهن من زيد ثم باعه
من المرتن انفسخ الاول وجب عتاقه وتديبره واستبيلاده اي نقدا عتاق الراهن
رهنه فان كان غنيا وكان دينه اي المرتن جازا اخذ المرتن دينه وان موجلا اخذ قيمته
للرهن بدله الى زمان حلوله فان حل استوفى حقه لو من جنسه وردا الفضل وان كان الراهن
مصر اقل القوت سعى العبد في الاقل من قيمته ومن ادين ورجع على سيده غنيا في
التدبير والاستبيلاد سعى كل في كلا دين بلا رجوع لان كسب المدين وام الولد ملك المولى
فاذا اتلف الراهن الرهن تحكه حكم ما اذا اعتق غنيا كاسر الرهن ان اتلفه اجلى اي
غير الرهن فالمرتن يضمنه اي المثل في يوم هلكه وتكون القيمة رهنه عنده كما مروا ما
ضمانه على المرتن فتعبر قيمته يوم القبض لانه مخوف بالقبض السابق ويلعب وباعارته

اي المرتن من راهنه يخرج من ضمانه تسميتها عارية مجازا فلو هلك الرهن في يد الراهن
هلك مجازا حتى لو كان اعطاه به كفيل لم يلزم الكفيل شي لخروجه من الرهن نعم لو كان
اخذه بغير رضا المرتن جاز ضمان الكفيل تتارخا نية فان عاد قبضه عاد ضمانه
والمرتن استرداده منه الى يد فلو مات الراهن قبل ذلك اي قبل الاسترداد فالمرتن
اخذه من سائر الغرماء بقا حكم الرهن ولو اعاد او اودعه احدهما اجنبيا باذن الآخر
سقط ضمانه ولكل واحد منهما ان يعيده رهنه كما كان بخلاف الاجازة والبيع والحصة
والرهن من المرتن او من اجنبى اذا باشرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود
الا بغيره سببا لانه عقود لا زمنة بخلاف العارية وبخلاف بيع المرتن من الراهن
لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنه ثانيا فالمرتن اسوق الغرماء ولو اذن الراهن للمرتن
في استعماله او اعارته للعمل فملك الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك
بالدين بقا عقد الرهن ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانة للبوت بيد
العارية جنيته ولو اختلفا في وقته اي وقت هلاكه تقال المرتن هلك في وقت العمل وقال
الراهن في غيرها فالقول للمرتن لانه سكر واليمنة للراهن لانهما اتفقا على رد الرهن
فلا يصدق الراهن في عوده الا بجهة بزازية وفيها اذن للمرتن في لبس ثوب الرهن
يوما يجابه المرتن متحرقا وقال تحرق في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه
ولا تحرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تحرق قبل لبسه او
بعده فالقول للمرتن في قدره ما عاين الضمان **فروع** رهن الاب من مال طفله
شيئا يدين على نفسه جاز فلو الرهن قيمته اكثر من الدين فذلك حتى قدر الدين دون
الزيادة بخلاف الوصي فانه يعنى قيمته والفرق ان الاب ان يتنفع بمال الصغير عند
الحاجة ولا كذلك الوصي ولو اورد الاب من امواله ليس لابن اخذ قبل فقما الدين ويرجع
الابن في مال الاب ان كان رهن لنفسه لانه معط كغير الرهن ولو رهن شيئا ثم قدر
بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتن ويومر بقضا الدين ورده الى المقر له ولو رهن دار
غيره فاجاز ما جازها جاز دينه الراهن على قيمة الرهن اولى وزايد الرهن كولد وثمن
رهن لا خلة دار ارض وعبد فلا يميز رهنه والرهن الفاسد كالحبيح في ضمانه وصح
استطارة شيء لرهنه بما اذا اطلق تقييده بشي وان قيد بغيره او جنس او
مرتن او بلد تقيده به وجنيته فان ظالم ما قيد به الميرض المير المستمير
او المرتن لم يقره كل منهما الا اذا خالف الى خير بان عين له اكثر من قيمته فوهنه بان ذلك
لم يضمن الحاقته الى خير فان ضمن المير المستمير ثم عقد الرهن لتلكه بالضمان وان
ضمن المرتن يرجع بما ضمنه بالدين على الراهن كما مر في الاستحقاق فان وافق وهلك

عند المُرْتَهَن صَارَ المُرْتَهَنُ مَسْتَوْفِيَا لِدَيْنِهِ وَوَجِبَ شُكْلُهُ أَيْ شُكْلُ الدِّينِ لِلْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ
وَيُؤَدِّي الرَّاهِنُ لِقَضَايَا دَيْنِهِ بِهِ إِنْ كَانَ كَلَهُ مَضْمُونًا وَإِلَّا يَكُنْ كَلَهُ مَضْمُونًا مَتَى قَدَّرَ الْمَضْمُونُ
وَالْبَاقِي أَمَانَةٌ وَكَذَا الْوَقْفُ فَيُذْهِبُ مِنَ الدِّينِ بِحَسَابِهِ وَجِبَ شُكْلُهُ لِلْمُعِيرِ وَلَوْ أَفْتَكَهُ أَيْ
الرَّهْنُ الْمُعِيرُ أَيْ الْمُرْتَهَنُ عَلَى الْقَوْلِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُعِيرُ عَلَى الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ يَنْتَزِعُ لَتَحْلِيلِ مِلْكِهِ
بِخَلَا فَالْأَجْنِبِيُّ بِمَا أَدَّى إِنْ سَاوَى الدِّينَ الْقِيَمَةَ وَإِنْ الدِّينُ أَزِيدَ فَالْأَزِيدُ يَنْتَزِعُ وَإِنْ أَقَلَّ فَلَا جِرَ
دَرَرٍ لَكِنْ اسْتَشْكَلَهُ الزَّيْلِيُّ وَيَعْنِي مَا قَرَعَ الْمَمْلُوكُ فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهِ فِي مَقْتَلِهِ مَعَ شَأْنٍ بَعَثَهُ
لِلدَّرَرِ قَدْ بَرَدَ وَلَوْ هَكَذَا الرَّهْنُ الْمُسْتَعِيرُ مَعَ الرَّاهِنِ قَبْلَ رَهْنِهِ أَوْ لَعَدَهُ لَمْ يَعْزُزْ وَإِنْ اسْتَفْهَدَ
أَوْ رَكِبَهُ وَخُوذَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمْلِكَ خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ فَلَا يَنْتَزِعُ خَلَا لَلشَّافِي كُلِّ فِي
الشَّرْ بِلَايَةٍ عَنِ الْمَادِيَةِ الْمُسْتَعِيرِ إِذَا خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ لَا يَرْجِعُ
الْعَمَانُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ أَيْ تَمَرُّهُ بِقَوْلِهِ أَوْ خَلَفَ فَالْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ الْإِيفَاءَ بِمَا لَهُ وَلَوْ اخْتَلَفَ
فِي تَقْدِيرِهِ أَوْ بِالرَّهْنِ بِهِ فَالْقَوْلُ لِلْمُعِيرِ هَدَايَةً اخْتَلَفَ فِي الدِّينِ وَالْقِيَمَةِ بَعْدَ الْمَلَاحِظَةِ
لِلْمُرْتَهَنِ فِي قَوْلِ الدِّينِ وَقِيَمَةِ الرَّهْنِ شَرْحُ تَكْلَمِهِ وَلَوْ مَاتَ مُسْتَعِيرٌ مَقْلًا سَرِيًّا فَالْأَزِيدُ
بِأَقْصَى حَالِهِ فَلَا يَبِيعُ الْأَبْرَصُ الْمُعِيرُ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَلَوْ أَرَادَ الْمُعِيرُ بَيْعَهُ وَإِنْ الرَّاهِنُ يَبِيعُ
بِغَيْرِ رِضَاهُ إِنْ كَانَ بِهِ أَيْ بِالرَّهْنِ وَفَادَا لَا يَبِيعُ الْأَبْرَصُ وَلَوْ مَاتَ الْمُعِيرُ مَقْلًا عَلَيْهِ
دَيْنٌ أَوْ الرَّاهِنُ يَقْضِي دَيْنَ نَفْسِهِ وَيُرَدُّ الرَّهْنُ لِيَصِلَ كَرْدِي حَقِّ حَقِّهِ وَإِنْ عَجَزَ لِقَفْرِ
فَالرَّهْنُ عَلَى حَالِهِ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُعِيرُ حَيًّا وَلَوْ رَتَّنَهُ أَيْ وَرَتَّنَهُ الْمُعِيرُ خَلَفَ أَيْ الرَّهْنُ بَعْدَ قَضَا
دَيْنِهِ كَمَا رَتَّنَ فَازْطَلَبَ عَرْمَا الْعَبْدُ مِنْ وَرَثَتِهِ بَيْعَهُ فَإِنَّهُ وَفَايِعُ وَلَا لَا فَيَبِيعُ وَلَا لَا فَيَبِيعُ
بِرِضَا الْمُرْتَهَنِ كَمَا سَرَّ أَعْلَمُ أَنَّ جَانِبَةَ الرَّاهِنِ عَلَى الرَّهْنِ كَلَا أَوْ بَعْضًا مَضْمُونَةً كَجَانِبَةِ الْمُرْتَهَنِ
عَلَيْهِ وَسَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ أَيْ دَيْنَ الْمُرْتَهَنِ بِفَدَرِهَا أَيْ الْجَانِبَةِ لِأَنَّهُ أَلْفَ مِلْكٍ غَيْرِهِ فَلَمْ يَمْزِ
صَاحِبُهُ وَإِذَا الرِّمَهُ وَقَدْ حُلِيَ الدِّينُ سَقَطَ بِقَدْرِ دَيْنِهِ الْبَاقِي بِالْأَتْلَافِ بِالرَّهْنِ وَهَذَا
لَوْ أَدَّى مِنْ جَنْبِ الصَّالِحِ وَالْأَلَمْ لِيَسْقُطَ مِنْهُ شَيْءٌ وَالْجَانِبَةُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ وَالْمُرْتَهَنُ لِيَسْتَوْفِيَ
دَيْنَهُ لَكِنْ لَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ سَقَطَ نَفْسُهُ دَيْنَهُ عَنْهُ تَهْتَانًا وَبِرَجْدِي وَجَانِبَةِ الرَّهْنِ
عَلَيْهَا أَيْ عَلَى الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهَنِ وَعَلَى الْإِمَامِ هَدَايَةً بَاطِلًا إِذَا كَانَتْ الْجَانِبَةُ غَيْرَ مَوْجِبَةٍ لِلْقَضَا
وَالنَّفْسُ دُونَ الْأَطْرَافِ أَوْ لَا قُدْرَتَيْنِ طَرَفٍ وَجَدَّ وَكَانَتْ مَوْجِبَةً لِلْقَضَا لِيُغْيَرَهُ
فَيَقْتَصِرُ مِنْهُ وَيَسْقُطُ الدِّينُ خَالِيَةً وَعِبَارَةُ الْقَهْرِ تَهْتَانًا وَشَرْحُ الْمَجْمَعِ يَسْقُطُ الرَّهْنُ
كَجَانِبِهِ أَيْ الرَّهْنُ عَلَى ابْنِ الرَّاهِنِ أَوْ عَلَى ابْنِ الْمُرْتَهَنِ وَلَا يَكُونُ الْقَضَا حَالًا فِي النَّفْسِ
فَقَطْرُ دُونَ الْأَطْرَافِ فَانْهَاهَا مَعْتَبَرَةٌ فِي الْعَصِيحِ حَتَّى يَذْفَعَ بِهَا أَوْ يَفْدِيَهُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى
الْمَالِ فَيَبِيعُ الْوَجْنِي عَلَى الْأَجْنِبِيِّ أَوْ جَنْبِي لِيَتَّيْنِ الْأَمْلَاقُ دَيْنَهُ وَلَوْ رَهْنُ عَبْدٍ
بِسَاوِي الْفَا بَالِقَ مَوْجِلٍ وَجَعَتْ قِيَمَتُهُ إِلَى مَائَةٍ قُتِلَ رَجُلٌ وَعَرْمَايَةً وَحُلِيَ الْأَجْلُ

370
فَالْمُرْتَهَنُ يَقْبِضُهَا أَيْ الْمَائَةَ قَضَا حَقَّهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ شَيْءٌ كَوْنَهُ بِلَا قَوْلٍ وَلَا
إِنْ تَقَصَّصَ السَّعْرَ لَا يَوْجِبُ سَقُوطَ الدِّينِ بِلَا قَضَا لِقَضَا الْعَيْنِ إِذَا أَكَلَّ الدِّينَ بِأَقْبَا
وَيُدْرِي الْمُرْتَهَنُ بِدَلَالَتِهِمَا فَيُصِيرُ مَسْتَوْفِيَا الْكُلَّ مِنَ الْأَبْتَدَاءِ وَلَوْ بَاعَهُ أَيْ لِعَبْدٍ الْمَذْكُورِ
بِمَائَةٍ بِأَمْرِ الرَّاهِنِ قَبْضَ الْمَائَةِ قَضَا حَقَّهُ وَرَجَعَ بِشَعْلَائِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَفْتَكَهُ يَبِيعُهُ
بِأَعْمَ بِلَايَةٍ الرَّاهِنُ صَارَ كَأَنَّهُ اسْتَرْدَهُ وَبَاعَهُ نَفْسَهُ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الدِّينُ بِأَقْبَا وَقَدْ
أَذِنَ يَبِيعُهُ بِمَائَةٍ كَالْبَاقِي فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ قُتِلَ عَبْدٌ قِيَمَتُهُ مَائَةٌ فَذَفَعَ بِهِ أَفْتَكَهُ
الرَّاهِنُ وَجِبَ بِكُلِّ الدِّينِ وَهُوَ أَلْفٌ لِقِيَامِ الشَّيْءِ بِمَقَامِ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ وَطَوَّلًا لِحُدُودِ
شَأْنِ أَفْتَكِهِ بِكُلِّ دَيْنِهِ وَأُتْرَكَ عَلَى الْمُرْتَهَنِ بِدَيْنِهِ وَهُوَ كَانِي الْحَتَا وَكَانِي الشَّرْ بِلَايَةٍ
عَنِ الْمَوَاهِبِ لَكِنْ عَامَّةُ التَّوَكُّلِ وَالشَّرْحُ عَلَى الْأَوَّلِ فَانْجَنَى تَرَكَ التَّقْرِيمَ أَوْ الرَّهْنِ
خَطَا فَوَادَهُ الْمُرْتَهَنُ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الرَّاهِنِ شَيْءٌ وَلَا يَكُنْ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى دَلَالَةِ الْجَانِبَةِ
لَا يَكُنْ عَلَى التَّكْلِيفِ فَانْجَنَى الْمُرْتَهَنُ مِنَ الْعَدَا دَفَعَهُ الرَّاهِنُ أَنْ شَاءَ أَوْ فَوَادَهُ وَيَسْقُطُ
الدِّينُ بِكُلِّ سَهْمٍ لَوْ أَقْلَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ أَوْ سَاوَاهَا وَلَوْ أَكْثَرَ تَسْقُطُ تَدْرِي قِيَمَتَهُ لِعَبْدٍ قَطْعًا
وَلَا يَسْقُطُ الْبَاقِي مِنَ الدِّينِ وَلَوْ اسْتَمْلَكَ مَا لَا يَسْتَقِرُّ قَرْنَتُهُ فَوَادَهُ الْمُرْتَهَنُ فَإِنْ بَاعَهُ
الرَّاهِنُ أَوْ فَوَادَهُ وَلَوْ قُتِلَ وَلَدُ الرَّاهِنِ شَاءَ أَوْ اسْتَمْلَكَ مَا لَا دَفَعَهُ الرَّاهِنُ وَخَرَجَ عَنِ الرَّهْنِ
أَوْ فَوَادَهُ وَيَقْبِي رَهْنًا مَعَ مَا جَانِبَتُهُ الدَّائِمَةُ فَهَذَا يَصِيرُ كَأَنَّهُ هَكَذَا قِيَمَتُهُ سَاوِيَةً وَقَامَتْ
فِي الْحَاضِرَةِ وَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ بَاعَ وَصِيَهُ رَهْنَهُ بِأَذْنِ مَرْتَبَتِهِ وَفَضْلُ دَيْنِهِ لِقِيَامِهِ تَقَامَهُ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَصِيٌّ نَسِبَ الْقَاضِي لَهُ وَصِيًّا وَامْرَأَتُهُ لَمْ تَطْرُقْ عَامَ وَهَذَا لَوْ رَتَّنَهُ
صَفَارًا فَلَوْ كَبَّرَا خَلَفُوا الْمَيْتَ فِي الْمَالِ فَكَانَ عَلَيْهِمْ تَحْلِيلُهُ جَوْهَرُ **فَرُوحُ**
رَهْنٍ أَوْ مَوْجِبٍ لَتَرَكَ لِيَدِينِ عَلَى الْمَيْتِ عَلَى عَرْمٍ مِنْ عَرْمَايَةٍ تَوْقَفَ عَلَى رَيْبِ الْبَقِيَّةِ
وَلَمْ يَرُدَّهُ فَإِنْ قُضِيَ قَبْلَ الرَّدِّ تَقَدَّرَ وَلَوْ أَخَذَ الْغَرَمَ جَارِ دِيمٍ فِي دَيْنِهِ وَإِذَا الرِّهْنُ بِدِينِ
لِيَمِيتَ عَلَى دَيْنِهِمْ أَوْ جَارِ دَرَرٍ وَفِي بَعْضِ الْمُقْتَضَى لِلصَّحَابَةِ لَا يَسْقُطُ الرَّهْنُ بِمَوْتِ الْوَارِثِ وَلَا بِمَوْتِ
الْمُرْتَهَنِ وَلَا بِمَوْتِ الرَّاهِنِ وَفِي رَهْنِهِ عِنْدَ الْوَرِثَةِ **وَصَمَدُ**
فِي سَائِلِ مُنْقَرِقَةٍ رَهْنٍ عَصِيرٍ قِيَمَتُهُ عَشْرُونَ بِعَشْرَةٍ فَتَحْمَرُّ ثُمَّ تَحْلُلُ وَيُؤَدِّي سَاوِيَةً
الْعَشْرُونَ هُوَ رَهْنٌ بِعَشْرَةٍ كَأَنَّ الْمَعْتَبَرُ فِيهِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ الْقَدْرُ لَا الْقِيَمَةُ
عَلَى مَا قَدْ دَانَ الْكَمَالُ وَعَلَيْهِ فَإِنْ انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ قَدْرِ سَقَطَ مِنْ قَدْرِهِ وَلَا فَلَا لَوْ رَهْنُ
شَاةٍ قِيَمَتُهَا عَشْرُونَ بِعَشْرَةٍ هَذَا قَدْ دَانَ بِدَيْنِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قِيَمَتُهَا أَكْثَرَ مِنَ الدِّينِ يَكُونُ لِلْجَلَدِ
أَيْضًا بِمَضْمُونَةِ مَائَةٍ بِحَسَابِهِ قِيَمَتُهُ فَإِنْ تَبَلَّذَ بِدَيْنِ جَلَدِهَا بِمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ فَلَوْ قِيَمَتُهُ
تَبَيَّنَ لِلْمُرْتَهَنِ حَقَّ جَلَدِهِ بِمَا زَادَ وَبَاعَهُ وَهَلْ يَسْقُطُ الرَّهْنُ قَوْلًا وَهُوَ عَلَى الْحَالِ
يَسَاوِي دَرِيمًا هُوَ رَهْنٌ بِهِ بِلَا قَضَا إِذَا مَاتَ التَّشْلُوهُ الْمَيْتَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَبِيعُ جَلَدَهَا

حيث لا يعود البيع بقدره على المشهور والفرق ان الرهن يتقرر بالملك والبيع قبل القبض
يفسخ به ولو ابقى عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يبيع الرهن خلافا لفرق الرهن
كالولد والتمر والبن والصوف والوبر والادش ونحو ذلك للرهن لقوله من ملكه ويورثه مع الاصل
تبعاله بخلاف ما يورثه من المنفعة كالسب والاجر وكذا الهبة والصدقة فانها غير باطلة
في الرهن وتكون للرهن الاصل ان كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا
يجمع القسوى واذا هلك المأذون هلك مجازا لانه لم يضر تحت العقد بقصود او اذا بقي
النماى ولو كان بالاذن فانه لا يستقط حصة ما اكل منه ورجع به على الراهن كذا هلك
الاصول بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فيستأى كذا كرم بقوله بعد هلاك الاصل فك
حصته من الدين لانه صار بقصود ابا الفكاك والتبع لثابت له شيء اذا كان بقصود او حينئذ
يقسم الدين على قيمته يوم الهلاك وقيمة الاصل يوم القبض ويستقط من الدين حصة الاصل
وفكر النما حصته كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النما يوم
الفك خمسة ثلثا العشرة حصة الاصل فيستقط وثلث العشرة حصة النما فيفك
به ولو اذن الراهن للرهن في اكل الزوايد اى اكل زوايد الرهن بان قال له بما زاد فكله
فاكلها ظاهر يعم اكل ثمنها وبه ابقى المص قال الان يوجد ثقل يخص حقيقته الاكل
فيستبع فلا ضمان عليه على المرتن لانه اتلفه باذن المالك والا فلا تلاف يجوز له
تقليقه بالشروط والخطر خلاف التملك ولا يستقط شيء من الدين قال في الجواهر رجل
رهن دارا باح السكنى للمرفق فوق بسكناء دخل وخرب البعض لا يسقط شيء من الدين
لانه باح له السكنى اخطأ حكم العارضة حتى لو اذاد منه كان له ذلك وفي المص
ولو رهن شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له في شق
العتبان هذا كذا ككل الراهن ثم نقل عن الهندية انه يكون للرهن ان يقتنع بالرهن
وان اذن له الراهن قال الم وعليه يحمل ما عن محمد بن مسلم من انه لا يجزى للرهن ذلك ولو بالاذن
لانه ربما قلت وتعليل به فيد انها غير متممة قسائله وان لم يملك الراهن الرهن بل انفق عند
المرتن على حاله حتى هلك في يد المرتن قسم الدين على قيمة النما اى الزيادة التي اكلها المرتن
وعلى قيمة الاصل فما اصابه الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذ المرتن من الراهن كذا
في المدائنية والعماني والمخانية وغيرها وفي الجواهر الاصل ان الخلاف باذن الراهن كذا في
الراهن بنفسه لتسليطه ومنها باح المرتن نفقه من المرتن ان يوجع قال لا يقل فلو
اجع ومضت للذئب فالاجر له ام للراهن قاله ان اجع بلا اذن وان باذنه فلا ملك وبطل
الرهن وفيها رهن كرم وتسليم المرتن ثم دفعه للراهن ليسقيم ويقوم بمصلحه لا يبطل
الرهن رهن كرم ولو اباح ثم لم يبيع الكرم قبض المرتن النما ان ثمنه حصل بعد البيع للمشتري

وان قبل للرهن ان يفتى من المرتن والا يكون رهنا ويجعل البيع رجوعا عن الا باقة
فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها ذرع المرتن ابيع له الانتفاع لا يبي شيء وان لم
يبيع لزمه نقصان الارض وثمان الما من قساة مملوكة قليلا حفظ رعاها الراهن او غيرها
بازن المرتن ينبغي ان يفتى رهنا ولا يبطل الرهن فنية استحق الرهن ليس للمرتن طلب
غيره فانه استحق بعضه ان شايما يبطل الرهن فيما بقي وان مضى ابقى فيما بقي ويجوز
بكل الدين لكن ملكه حصته اجره ان غيره ثم رهنا منه مع وبطلت الاجارة ولو اذنت
ثم ارجع من رهنه فالاجارة باطله ابق الرهن سقط الدين كذا قاله فان عاد سقط
بحسب تقصه لانه لا باق عيب حدث فيه ثم ما فرغ من الزيادة الفنية ذكر الزيادة
القصدية فقال والزيادة في الرهن نصح وتغير قيمتها يوم القبض ايضا في الدين
لا تقع خلافا لما في الاصل ان الاحتياق باصل العقد لما ينصور اذا كانت الزيادة
في معقود به او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن فسخ والشرح بالفا
مع انه يبي في شرحه على انه اعطىها بالواو لا بالفا ليقيدانها سيلة مستقلة
لا فرع للاولى فتدبره عبد الف دفع عبد اخر رهنا فكان الاول وقيمة كل من العبدان
الف فالاول رهن حتى يبره الى الراهن والمرتن في الاخر ايسر حتى يحصل مكان الاول
بالثاني يرد الاول الى الرهن حينئذ يصير الثاني بقصود ابر المرتن الراهن عن الدين
او ذهب منه هلك الرهن في يد المرتن هلك بغير شيء استقسانا لسقوط الدين الا اذا
منعه من صاحبه فيصير عاصيا بالمنع ولو قبض المرتن دينه كله او بعضه من رهنه او
غيره كمنطوع او شرى المرتن بالدين عينا او صالح عنه اى عن دينه على شيء لانه به
استيفا او احال الراهن مرتنه بدينه على اخر ثم هلك رهنه معه اى في يد المرتن
هلك بالدين ورد ما قبض اى من ادى في صورة ابقاها رهن او منطوع او شرى او صلح وبطلت
الحالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الا برابط يبق الادا هدايه ومعاذه عدم بطلان
الصالح وان الرهن ليس بالكثير من قيمة الرهن والا فيلغى ان لا تبطل المواة في قدر الزيادة
فتمتسنى وكذا اى كجملك الرهن بالدين في العمارة المذكورة بملك به ايضا
لوتصا دقا على ان لا دين عليه ثم هلك الرهن بالدين لتوهم وجوب الدين لتصادقهما
على قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الا بر فانه يستقط الدين اصلا كل حكم
عرف في الرهن الصحيح هو الحكم في الرهن الفاسد كما في العارية قال وذكر الكرخي
ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به العمان وفيها ايضا من كل موضع كان الرهن
مالا والمقابل به بقصودا لانه فقد بعض شرائط الجواز رهن المشاع بقصد الرهن
لوجود شرط الانقضاء لكن بصفة القصاص كالفاسد من البيع وفي كل موضع لم يكن

م

الرهن كذا لم يكن ما لا يمكن المقابلة به مضمونا لا ينفق الرهن أصلا وحينئذ
فلا أهلك هلك بغير شيء بخلاف الفاسد فإنه يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ومن مات
ولم يرهما فالمرتهن اتق به كما في الرهن الصحيح **فروع** رهن الرهن بالهلكة حرره في العارية
معزيا للوهبانية وفي معانيها

وأي رهن لا يرام انفكاكه ويحتمل لو مات بالموت يسطر

هذا التغيير كل نفس بما اكتسبت رهينة والعنف كل نفس ترهن بكسبها عند الله تعالى

كتاب الجنائيات

مناسبتة ان الرهن لصيانة المال وحكم الجنائية لمعناية النفس والمال وسيلة للنفس
بعدم ثم الجنائية لغة اسم لما يكتسب من الشر وسرعا اسم لفعل محرم حل بالانفس وخص الفقهاء
العصب والسرقة بما حل بالجنائية بما حل بنفسه وأطراف القتل الذي يتعلق به الاحكام
الائتية من قود ودية وكفارة وأثم وجرمان ارت حنقة والا فانواعه كثيرة كجرم وصدب
وقتل حرز والاول عمد او سوء نية صر به في موضع من جسد بالة تفرق الاجزاء مثل
سلام ومقتل او من حديد جوهرة ومحمد من خشب وزجاج وجر واربعة في مقتل برهان
وليطة وقوله ونار عطف على محدد لا بما تشق الجلد وتعمل عمل الكوفة حتى لو وضعت في المربع
فاحرقت العروق اكل يعني ان سال لها الدم والا لا في الكفاية قلت وفي شرح
الوهبانية كلما به الذكوات به القود والالا انتى ومن المجتبى واحا التنوير كفى للقود
وان لم يكن فيه نادر في معين الفتى للام الابن اذا اصابته القتل ففيه القود والا فلا
انتى فليحفظ وقالوا لا ثلاثة ضربه قصدا بما لا نظيفه البينة خشب عظيم عمد
وموجبا لا كيم طاز حرمته انفس من حرمة اجرا كلة الكفر الجوان لمكره بخلاف القتل وموجبه
القود عينا فلا يصير ما لا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ابن كمال عن الحقايق
لا الكفارة لانه كبرية محضه وفي الكفارة عن العبادة فلا يباح بها قلت كن في الخاتمة
لو قتل ملوكا وولد الملوك لغير عمد كان عليه الكفارة والثاني بشبهة وموان يقصد
ضربه بغير ما ذكرى بالافراق الاجزاء ولو بجرح وخشب كبير من عنده خلا الفروع وموجبه
الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة سيحى تفسير ذلك لا القود لشبهه بالخطا
نظر الاكثه الا ان ينكر منه فلا مان قتلها في سياسة اختيار وهو اي شبه العمد
ينادون النفس من الاطراف عمد موجب للقصاص فيليس فيما دون النفس شبه عمد
والثالث خطأ وموتو عان لانه اما خطا في ظن الفاعل كان يرمى شخصا ظنه صيدا او حرييا
او مرتدا فاذا هو سلم او خطا في نفس الفعل كان يرمى عزضا او صيدا فاصاب ادميا او ذكرا
عزضا فاصاب ثم رجع عنه او تجاوزه او راه فاصاب رجلا او قصده رجلا فاصاب

غيره

غيره او اراد يدر رجل فاصاب غنق غيره ولو عتقه فخذ قطعا او اراد رجلا فاصاب
حايطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه اخطا في اصادة الحايط ورجوعه
سبب امر والحكم ايضا لا لاشباهه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده
خشيبة او لينة فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة
فيه ما فيه ونز الوهبانية

وقاصد شخص ان اصاب خلافة قتل خطأ والقتل فيه مقدر

وقاصد شخص طالة النوم ان كنت فيقتصر ان يفر ما منه يهدله

والرابع ما جرى مجراه مجرى الخطا كنظيم انقلب على رجل فقتله لانه معذور بالخطا
وموجبه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى مجراه الكفارة والدية على
المأقولة والا ثم دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يودن بالاثم لترك العزيمة والخاس
قتل بسبب كحافرا ليمر وواضع الحجر في غير ملكه يفر من السلطان ابن كمال وكذا واضع
خشيبة على قارعة الطريق ويجوز ذلك الا اذا مشى على اليمر وغوى بعد علم بالحفر وغوى
درو وكذا يوجب حرمان الارث لو الحايي مكلفا ابن كمال الا هذه الية القتل بسبب

لعدم قتله والحقة الشافعي بالخطا في احكامه **فصل**
فيما يوجب القود وما لا يوجب القود اي القصاص يقتل كل محقق للدم بالنظر
لقاقله درر وسيلتفع عند قوله ولو قتل القاتل اجنى على التائب عمد او سوء المسلم
والا في المستامن والحرى بشرط كون القاتل مكلفا لما تقرره الله ليس يصي ويحجونه
عمد في البرازية حكم عليه بقود وجن قبل دفعه للو في انقلاب دية من يمن ويفيق قتل في
اذا قتله قتل فان جرح بعد ان يطبقا سقط وان غير مطبق قتل عبد مولا عمدا لارواية
فيه وقال ابو جعفر يقتل قبل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل خنثه عمدا وبنته في نكاحه
سقط القود انتهى وبشرط انتفاء الشبهة لولا داو ملك بينهما كما سيحى فيقتل
الحربا الحر وبالعمد خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس
فانه ناسخ لقوله تعالى الحربا الحر بارواه السيوطي في الدر المنثور عن الخاس عن
ابن عباس على انه تحميم بالذكر فلا ينبغي ما عداه كيفه ولودل لوجب ان لا يقتل
الذكر بالانثى ولا القابل به وقيل ولا الحربا لعمد ورد بدخوله بالاولى والمسلم بالدمى
خلافا له لا بما يستامن بل بيو بئله قيا سال المساواة لا استحقاقا لقيام المبيع
هداية ويجبى ودرر وغيرها قال الم ويبنى ان يقول على الاستحصان لتفريقهم
بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصرنا لا خسر وفي منته
على القياس انتهى يعني فليبعه المرحه الله تعالى على عاقته قلت وبعضه

عامته المتون حتى يلتقي ويقتل العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والمصحح بالاعمى والركن
وفاقت الاطراف والرجل بالراية بالاجاع والفرع باصله وان علا لا يعكسه خلافا لما لك
فيما اذا دبح ابنه ذبحا اي لا يقتض ولا اصول وان علوا معلقا وانما من قبل الام في نفس
او اطراف بغروهم وان سقطوا القوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولد وهو
وصفه معلل بالجرثومة فيتعدي الى علا لا هم اسباب احياكم فلا يكون سببا لانها بهم
وحينئذ فقيبه الدية في مال الاب ثم ثلثي سبب لان هذا عهد والعاقلة لا تقبل العهد
وقالوا انما في حقه حاله كبد الصلح زيلعي وجرت في المعاقلة وفي المنتقى
ولا فضا من على شريكه الاب او المولى او المخطي او الصبي او المجنون وكل من لا يجي القصاص
بقتل لما تقر من عدم تجزئ القصاص فلا يقبل العاقل عندنا خلافا للشافعي
برهان لا سيد بعينه اي بعيد نفسه ومدبره وكاتبه وعبد له هذا داخل تحت
قولهم ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كما يسمى ولا بعيد ذلك بعينه لان القصاص لا يتجزئ
ولا بعيد الرهن حتى يجتمع العاقدان وقال محمد لا قود وان اجتمعا جرت وفيه حمل ما في
الدرر معزيا للكان في المعج لكن في التشرية انهم اقرب الى القصة بقى لو اختلفا
فلما القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجاق فالقول للجور واما المبيع اذا قتل
في يد بايعه قبل القبض فان اجاز المشتري المبيع فالقول له وان رده فله بايع القود
وقيل القيمة جوتة ولا يملكه ولا ابنه وعبده شر بل لا يملك قتل عدا لا حاجة لفقيه
العهد لانه شرط في كل قود عن وفا ووارثه وسيد وان اجتمعا لا خلاف في صحابه في موته
حر او رقيقا فاستنبطوا في ما ارتفع القود فان لم يدع وارثا غير سيده سوا تركه وفا
اولا او ترك وارثا ولا وفا اقا سيده لتعينه في اول الصور الاربع خلاف محمد
ويستقط قود قدرته على ابيه او اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله
وصورة المشيلة فيما اذا قتل الاب امراته سلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة
فانما بها منه يرد القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما نفوس برصد الشرع
فيموت فيموت لابن ابنا عندنا في حقيقته وان اتخذ الحكم لا يجتبي وفي الجوسرة
لو عفى المجروح او وارثه قبل موته صح استخسنا لان عقاب السبي لا قود تقبل مسلم
مسما ظنه مشركا بين الصفيين لما مرانه من الخطا وانما اعاده ليبيين موجب بقوله
بلا القاتل عليه كفارة ودية قنا وهذا اذا اختلفوا فان كان في صف المشركين لا يجب
شي لمسقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كفر سواد قوم فهو منهم قلنا
فاذا كان اكثر سوادهم وان لم يتزك بزيهم فكيف بمن تزكيا قاله الزاهد قال المم
حتى لو تشكل جز بياح قتل كية فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى

فلا شيء على القاتل والله اعلم ولا يقاد الاب بالسيف وان قتله بغيره خلافا للشافعي
الدرر عن الكان المراد بالسيف السلاح قلت وبه مرم في حج المخبرات حيث قال
والقصاص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به لا ترى انا الحقنا المرمي والخنجر بالسيف
في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الاب بالسيف لما في السراجية من له قود قاده بالسيف
فلما القاه في يده وقلته بجر او بنوع اخر غير ذلك كان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف
السلاح والله تعالى اعلم ولا في المعنوم القود تستقيم للمصدر اذا ملكه ملك الصلح
بالاول لا العفو بقطع يده اي يد المعنوم وقتل وليه لانه ابطال حق ولا يملكه وتقيده
صلح بقدر الدية او اكثر منه وان دفع باقل منه لم يبع الصلح وحيه الدية كاملة لاننا نطهر
المعنوم والقاضي كالأب في جميع ما ذكرنا في الامع كن قتل ولا ولي له للمالك قتله والمسلم لا افو
لانه ضرر للعامة والوصي كالأب يصلح عن القتل فقط بقتل الدية وله القود من الاطراف
استخسنا لانه يسلبها مسلكه الاموال والصبي كالمعنوم فيما ذكره للكبار والقود قبل كبر
الصغار خلافا لما لا صراحتا لا يتجزئ اذا وجد سبيبه كاملا ثبت لكل على الكال كولاية
انكاح وامان الا اذا كان الكبر اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا
ذميع فليجف قودا ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل العمد لانه محقون
الدم بالنظر لقا قتل كمر والدية على العاقلة اي القاتل في الخطا ولو قال في القتل بعد
القتل اي بعد قتل الاجنبى كتبت امرته بقتله ولا يينة له على قاتله لا يصدق ويقبل
الاجنبى درر خلاف من حفر بيرا في دار رجل فثابت فيها شخص فقال رب اذراك كتبت امرته
بالخمر صدق بجنتي يعني لانه يملك استينافه للحال فيصدق بخلاف الاول لقوات المحل
بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق الولي يستقط رأسا كالموت القاتل خنق
انته ولوا استوفاه بعض الاوليا لم يعز نسيان في الدرر والمجتمعي دم بين اثنين فعفى
احدهما وقتله الاخران علم ان عفو بعضهم يقتضي عفا والا فلا والدية في ماله
بخلاف مسك رجل ليقبل عدا قتل ولما القتل المسك فطيه القود لانه ما يشكل
على قاتل من جرح انما دعات المجروح فاقام اوليا المقتول بينة انه مات بسبب الجرح
واقام اصحاب بينة انه بري من الجراحة ومات بعد مدة فبينته المقتول ادلى كذا
في القضي الحكم سريا للحاوي اقام اوليا المقتول بينة على انه جرحه ريد وقتله واقام
ريد البينة على ان المقتول قاتل ان ريد لم يجز حتى ولم يقتل في بينة ريد او ك
كذا في المشغل سريا لجمع الفتاوى قال المجروح لم يجز حتى فلان ثم مات المجروح ليس لورثته
الدعوى على الجاني بهذا السبب مطلقا وقيل ان المجروح مرفوعا عند القاضي والناس
قبلت قتيته وفي الدرر عن المسعودي لو عفى المجروح او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز

جرحه

العفو استقصانا وفي الوصية منه جريح قال قتلني فلان ومات فنهض وارثه على آخر
الله قتلته لم تسمع لانه حق المورث وقد اكذبهم ولو قال جرحني فلان ومات فنهض
ابنه على ابن اخيه جرح خطا قبلته لقيامها على حرمانه الارث سفاه سماحي مات
ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لا فضا من ولدانية لكنه يجلسه ويعزره
ولو اوجع السم ايجارا نجية الدية على عاقلته وان دفعه له في شرية فشره ومات
منه فكا لاول لانه شر باختياره الا ان الدفع خوجه فلا يلزم الا التفرير
والاستغفار وكاينة وان قتلته بمر بفتح اليم ما يعمل به في الطين يقتصر ان اصابه
حد الحديد او ظهر وجرحه اجاعا كما تقرر الم عن المجنبي والا يصيبه حد بل قتلته
بظهره ولم يخرج له لا يقتصر في رواية الطحاوي ولما هرا الرواية انه يقتصر بجرم في حديث
ومحاصر ذهب ونحو وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن تقرر الم عن الخلاصة ان الامح اعتبارا
لجرم عند الامام لو جرح القود وعليه جرم من الكمال وفي المجنبي ضرب بسيف في غدة فخرق
السيف القود وعده فلا قود عندنا في حقيقته كالحق والتعريق خلافا لما والشافعي
ولو ادخله بيننا فمات فيه جوعا لم يعتبر شيئا وقال نجيب الدية ولو دفعه خيا فمات من محمد
بياد به مجنبي بخلاف قتلته بولا لانه ضرب السوط كما سيأتي ومنه لو اغتاضا في الحق
قتل سيما منه ولا تقتل ثوبته لو بوسمكه كالساحر وفيه قطار جلا وطرحه قدام
اسد او سبع قتلته فلا قود فيه ولا دية ويعزر ويغيب ويحبس الى ان يموت زانية
الزانية وعز الامام عليه الدية ولو قط صبيبا وانقاه في الشمس والبروق فمات
فعل عاقلته الدية وفي الثانية قطار جلا وانقاه في البحر فمات وعرق كالقاه فعل
عاقلته الدية عندنا في حقيقته ولو سبع ساعة ثم عرق فلا دية لانه عرق بعجم وفي
الاول عرق بطرحه في الماء قطع عنقه ويؤمن الملقوم قليلا وفيه الروح قتلته آخر
فلا قود عليه لانه حكم الميت ولو قتلته وهو من حالة الزرع قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش
منكدا في الخائبة وفي الزانية شق بطم جديدة وقطع امر عنقه ان تويم بقاوم حيا
بعد الشق قتل فاطع الفتق والا قتل الشاق وغرر الفاطم ومن جرح رجلا عمدا
فضا وذا فراس ومات يقتصر الا اذا جرح ما يقطع كحر الرقبة والبرق منه وقدمنا انه لو غنى
المجروح او اوليا قبل موته صح استقصانا وان مات شحم بفعل نفسه ورايد واسد
وحية ضرر يدر قتل الدية في ماله ان كان القتل عمدا او الا فعل عاقلة لان فضل الاسد
والحيتة حبس واحد لانه هدر في الدارين وفضل ريد معتبر في الدارين وفضل نفس هدر في
الدنيا لا العقبى حتى يات بالاجاع فماتت ثلاثة اجناس وماداه ان يعتبر في المقتول
الكلية ليكون قتله حيا اخر غير حبس فضل الاسد والحيتة وان لا يدر على الثلث لو غدر

قاتله

قاتله لان فعل الكل حبس واحد ابن كمال وجب قتل من شهر سيف على المسلمين يعني في الحال
كما فعل عليه ابن الكمال حيث كاد غير عيان الوفاية فقال وجب دفع من شهر سيف على
المسلمين ولو يقتله ان لم يكن دفع ضرر الا به صرح به في الكفاية اي لانه من باب
دفع الصايل صرح به الشنقي وغيره ويا في ما يورد ولا شئ يقتله بخلاف الجمل الصايل
ولا يقتل من شهر سلاحا على رجل ليل او يار في مصر وغيره او شهر عليه عصى ليل في مصر او
بهارا في غير قتلته المشهور عليه وان شهر المحزون على غير سلاحا قتلته المشهور
عليه عدا نجيب الدية في ماله وشمله الصبي والراثة الصايلة وقال الشافعي لا مات
في الكمال لانه دفع الشر ولو ضره الشاهر فانصره وكفه عنه على وجه لا يبريد ضرره
ثانيا فقتله الاخر المشهور عليه او غير كذا سمع ابن الكمال بتملكه في الكفاية
قتل الطائل لانه بالاضرار عاقلة عصمة قتل قهر رانه مادام شاها هو السيف له
ضربه والاله فليحفظ ومو دخل عليه غير ليل فاجرح السرققة من يمينه فابتعته
رب البيت قتلته فلا شئ عليه لقوله عليه الصلاة والسلام فانك من ماله وكذا لو قتله
قبل الاخذ اذا قصدا خذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا باقتل صدر الشر يقتل في الصغير
قصدا ماله ان عشرة او اكثر له قتلته وان اقل قاتله ولا يقتله وهل يقتل قوله
انه كابر ان ببينة نعم ولا فان المقتول يعرف بالسرقة والشر لم يقتصر استقصانا
والدية في ماله لو رثة المقتول بزارية هذا اذا لم يعلم انه لو صاح عليه طرح ماله
وان علم ذلك قتلته مع ذلك وجه الفضا من لقتله بغير حق كالمصوب منه
اذا قتل انما صبه فان نجيب القود قدرته على دفعه بالاستغفارة بالمسلمين والقاضي
مباح الدم القبا الى الحرم لم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه القتل لكن يمنع عنه
المعام والشرب حتى يمشي فخرج من الحرم فقتل خارجا فمات دون النفس
فيقتصر منه في الحرم اجماعا ولو انشا القتل في الحرم قتل فيه اجماعا سراجية ولو
قتل في البيت لا يقتل فيه ذكر الم في الحج ولو قال اقتلني قتلته بسيف فلا فضل
ويجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجرى في النفس وسقط القود
لشبهة الا ذلك وكذا الوفا لقتل في ابني قتلته الدية استقصانا كان الزانية عن
الكفاية وفيها عن الواقات لو انها تصغير صغيرا يقتصر وفي الثانية بعنك دمي
بفلس او باله فقتله يقتصر وفي شجر اني فشجرة لاشئ عليه فان مات فعليه الدية
وقيل لا نجيب الدية ايضا وصح ركن الاسلام كان العداية واستظهر ابن طرسوك
لكن رده ابن وهبان كما لو قال اقتل عدي او اقطع يدك ففعل فاحمار عليه اجماعا
كقود اقطع يده او رجل وان سري لنفسه ومات لان الاطراف كالاموال فصاح لاسد

ولو قال قطع على ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ان يرد الفؤد
وبطل الصلح جزاوية **فروع** هتمة القصاص لغير القاتل لا يجوز ولا فيه لا يجري فيه التخييل
عفو المولى عن القاتل افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا اعطوا المجروح ان يرضى
توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود وهما نيئة الا ان شرط استيفاء القصاص كالحذود
عند الاصوليين وقرئ القصاص اشباه وفيها في قاعة الحدود قدرها بالشبهات
القصاص كالحذود الا في سبع مجوز القصاص بطله في القصاص دون الحدود والقصاص يورث
والحد لا يصح عفو القصاص لالحد المنتقام لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى
حد القذف ويثبت باثباته اخرى وقفا بغيره بخلاف الحد بخود الشفاعة في القصاص
لا الحد السابغ لا بد في القصاص من ان دعوى بخلاف الحد سوى حد القذف اثبت وفي القيمة
تطرح بام دار رجل ففقد الرجل عينه لا يضمن ان لم يكن له ثمنه لثمنه من غير قيمتها وان
امكنه من قال ان شافعي رحمه الله تعالى لا يضمن ماله ولو ادخل اسده فماله يجر ففقد ماله
لا يضمن اجماعا انما الى ان يضمن من خارج ما

الفؤد فيما دون القصاص وهو كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المائتة وخمسة
فيقتل قاطع اليد عمد من الفصل فلو قطع من نصف ساعد او ساق او من قصبة انفام
يقتل لا متاع حفظ المائتة وهي الاصل في جريان القصاص وان كانت يده اكبر منها لا اتحاد
الشفعة وكذا الحكم في الرجل والمال والاذن وكذا عين ضربت فزال ضوها وهي قائمة غير
مقسفة فيعمل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرارة تحام ولو قلعت لا تصالح لتقدر
المائتة في الجنبى فقاء اليمنى ويسرى الفاق في اهبة اقتصر منه وترك اعى عن الثاني لا قود
في فقي عن حولا وكذا هو ايضا في كل شجة يراعى ويتحقق فيها المائتة كوضعة لا قود في عظم
الا السن وان تقاوتنا طول وكبر الامر فقلعت ان قلعت وفيل تبرد الى اللحم موضع اصل السن ويستقط
ما سواه لتقدر المائتة اذ رما تقسدها مائة وبها خرضا حب الكا في قال المم وفي المجنبى وجه
يقول لا تبرد الى ان يتساويا وان كسرت وفي الجنبى ويوجع حولا فان لم يثبت يقتصر وقيل
يوجع الصبي لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برك وقال ابو يوسف فيه حكومة عملا لا امر اجر
القلع والطيبا تهره يستحقه ويوجد الثغمة بالثغمة والبناء بالناب ولا يوجد
الا على الاسفل ولا الاسفل لا على الجنبى والحاصل امر لا يوجد عضوا لا بمثل ولا قود
عندنا في طرف رجل وامرأة وطرف عبيد لتقدر المائتة بديل الاختلاف في قيمتهم وقيمتهم به
والاطراف لا موال قلت هذا هو المشهور لكن في الواقعات لو قطعنا لمرأة يد رجل كان له
القود لان الناقص يستثنى بالكمال اذا مضى صاحب الحق فلا فرق بين حردعه ولا بين عبيد
واقعه القهتستان والبر جرد وطرف المسلم والكافر سببان للنسابة في الارش وقال الشافعي

كل ما يقتل به يقطع به وما لا فلا ولا في قطع يدين نصف الساعد لما مر ولا في جانيته يرب
ولم يرافك سارية يقتص ولا لا يتنظر البراء او السرقة ابن كمال ولسان وذكر لو من
اصلها به يقتل شرح وهما نيئة واقدم المم لانه ينقبض وينبسط قلت لكن جرم قاضي كان
يلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه قال ابو حنيفة ان قطع ذكره من اصله
او من الحشفة اقتصر منه اذله حد معلوم واقدم في الشرب لانية فليحفظ الا ان يقطع
كل الحشفة فيقتص ولو بمضمها لا وسيجي ما لو قطع بمض للسان وجب القصاص
في الشفان استقصاها بالقطع لا مكان المائتة والا يستقصها لا يقتص بجنبى
وجوبه وفي لسان اخرى وصبي لا يتكلم حكومة عدله وان كان القاطع اسنل وان قص
الاصابع او كان راس الشاح اكبر من المشجوع خير المجنبى عليه بين القود واخذ الارش
وعلى هذا في السيف وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب والفاطع جميعا يتخير
المجرب عليه بين اخذ المعيب والارش كمالا قال برهان الدين هذا هو الشلا يتنعم بها فلو لم
يتنعم به لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خيار وعليه القود مجنبى وفيه لا تقطع
الصبيته بالاشلا ويستقط القود بموت القاتل لفوات المحل ويعفو الا وليا ويصلح عن
ماله ولو قليلا ويجب حلا عند الاطلاق ويصلح احدهم وعفوه لمن بقى من الورثة
حصته من الدين في ثلاث سنين على القاتل موال المعصية وقيل المائتة ملتقى امر القاتل
وسيد القاتل رجلا بالصلح عن دمها الذي اشتركا فيه على الف ففعل المامور
الصلح عن دمها فاللف على الحر والسيد الامر من نصهان لانه تقابل بالقود وهو عليهما
سوية فله كذلك ويقتل جمع بمفرده ان جرح كل واحد جرحا مملكا لان رهوق الروح يتحقق
بالمشاركة لانه غير متجزئ الاطراف كما سيحى والا لا كذا في جميع العلامة قاسم وفي
المجنبى انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لرهوق الروح فاما اذا كانوا انظار او مقرين
او معينين باسك واحد فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل
فرد اجمع احدهم ابوه او محبوب سقط القود فمستثنى ويقتل فرد اجمع اكتباه للباقيين
خلا قال الشافعي ان حضر ولهم فان حضر ولي واحد قتل له وسقط عندنا حق البنينة كوت
القاتل حقه انقه لفوات المحل كما مر قطع رجلا فاكمل يد رجل او رجلا او ثلما سنده ونحو
ذلك مما دون النفس جوع بان احد سكينها وامرها على يده حتى انفصلت ولا قصاص
عندنا على واحد منهما او منهم لانعدام المائتة لان الشرط في الاطراف المساواة في المتعة
والقيمة بخلاف النفس فان شرط فيها المساواة فالعصمة تقطع در روضتها او صموا
ديتها على عدهم بالسوية وان قطع واحد من رجلين فلما قطع يمينه ودية يديهما
ان حضر احدهما فان حضر احدهما وقطع له فلا خر عليه اي على القاطع نصفه الدية لما مر ان

الحر

الاطراف ليست كالنفوس ولو قضي بالقصاص بينهما ثم عا أحدهما قبل سنيها الدية
فلا حر الفؤد وعنه محمد لا يرش ويقاد عمد امر يقتل عدا خلا فلو فؤد أو فؤد أو عدا
لم ينفذ اقراؤه على مولاه بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله المصنف عن الجوزية قال وظاهر
كلام الزيلعي بطلان اقراؤه بالخطا اصلا يعني لا يخرجه ولا في حق سبكه ونحوه في احكام العبيد
من الاشياء معللا بان يوجب الرفق والهدوء انتهى قتاله لكن علمه القهستاني بان اقراؤه بالدية
على العاقلة انتهى فتدبر ان قد اجمع العلماء على العمل بقتضى قوله عليه الصلاة والسلام لا تقتل
للعواقل عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا حتى لو اقر الحرب بالقتل خطا لم يكن اقراؤه اقرا اعلى
العاقلة الا ان يجد قوم ولذا اقره القهستاني في العاقلة فقتلته رضى رجلا عدا فقتل السهم
منه الاخر فانا يقتضيان الاول لانه عمد والثاني الدية على عاقلة لانه خطا وقفت حجة
عليه تدبرها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها عن نفسه فوكت على ثالث فلسفه
اي الثالث فذلك فعل من الدية هكذا اسيل ابو حنيفة رحمه الله تعالى في جنة جامعة فقال لا يقتل
الاول لان الجنة لا تقتل الثاني وكذا لا يقتل الثاني والثالث لو كثر اذاما الاخير فان لسقته
مع سقوطها فورا من غير مهلة ففعل الدافع له به لورثة المالك والالتسعة فورا لا
يقتل دافعها عليه اي طافا سننصوبهم جميعا وهذا من مناقبه رضي الله تعالى عنه جبرية
ودمج القناوى قال المصنف في هذا التفصيل حيث في خاتمة القنوى ومان كلبا عقورا وفتح على اخر
فالقاه على الثاني والثالث على الثالث والله تعالى اعلم **فروع القحية** او عقربا في الطريق
فلدغته رجلا من اذ انحلت ثم لدغته وضع بسط في الطريق فقتل به الغنا فوطته وكسر
السيف فدينه على رب السيف وقتلته على الماثر نور يطوح سيره لادعي فنتطع تورعير فمات
ان شهد عليه حتى والا وقال البديع لاضمان لان الاشهاد انما يكون في الحايطة لا في البيوت ان
ناحية واعلم انه اذا اشتكره قاتل العمد من لا يجيبه علم القود كاجبي شاركه الاب قتل ابنه
وكا جبر شارك الزوج في قتل زوجته ولد منها ولد وكما مد مع محمل وعاد قتل مع مجنون وبالنس
مع صغير وشريكه جنة وسبع كان في الخانية فلا قود على احدهما اي لا قصاص على واحد منهما فاما
ذكور رجلا بدينه فواى بطل مع امراته او جارية فقتله حل ذلك ولا قصاص عليه هذا
ساقط من نسخ المتى ثابت في نسخ الشرح معر بالسرح المصنوعة وقد حققناه في
باب التعزى **فروع** صبي مجنون قال له رجل شدي فسي فارادته ها فرفسته فمات
فدينه على عاقلة الا سر وكذا الواعظ صبي اعصى او سلا حاد او اسر بجمل شئ وكسر حطبة
وغر ذلك بلا اذن وليه فانه ولو اعطاه السلاح ولم يقل امسكه **فروع** صبي على حايطة
صاح به رجل فوق فمات ارمحاح به فقال لا تقع فوقه لا يقتل ولو قارفع فوقه فمات به
يقتل ويقتل لا يقتل مطلقا **فروع** في الفعليين قطع رجل ثم قتلته

بالامر من اي بالقطع والقتل ولو كانا عمدا او كانا خطا من او كانا مختلفين اي احدهما
عمدا والاخر خطا تحلل بينهما برء او لا فيؤخذ بالامر من في انكلا لا تدخل الا في خطا من
لم يتحلل بينهما برء فانهما يتداخلا في قتيب فيهما دية واحدة وان تحلل برء لم يتداخلا
كل علمت في اصل ان القطع اما عمد او خطا والقتل كذلك صارا دية ثم اما ان يكون بينهما برء
او لا صارت ثمانية وقد علم حكم كل منهما لكن ضربا مائة سوط فدى من تسعين ولم يبق اثرها
اي اثر الجراحة ومات من عشرين فقيمة دية واحدة لانه لما برء من تسعين لم يبق بقية الا
في حق النضر برء كذا كل جراحة اندمكت ولم يبق لها اثر عند اي خيفة وعذاب يوسف
في مثله حكومة عدو عن محمد عبيد اجر الطيب ونحو الادوية درر ودرر رتبة
وهذا دية وغيرها ونحو حكومة عدو مع دية النفس في مائة سوط جرحه ونحو اثرها
بالاجماع لنسب الاثر وجوب الارش باعتبار الاشهادية وغيرها وفي جواهر الفتاوى
رجل جرح رجلا فحجر المجرع عن الكسب فداواة المصروب وتفقته على الذي جابا لوان
انتهى زال المم والظاهر انه مفرع على قول محمد قلته وقد قدما مبريا للمجنى عن اي
يوسف وسقطه في الشجاع ومن قطع اي عمد او خطا بديل ما في وبه صرح في الزهراء
كان في السر بناية لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي انه الدية على عاقلة في الخطا ومن
قتل ابناء على العاقلة في الخطا فمات خطا وكذا الوشع اوجع فغنى عن قطعه ثلاث ضمن
قاطعه الدية في ماله خلافا لما قلنا انه عفى عن القطع ومويز القتل ولو عفى عن الجناية
او عن القطع ولا يجد منه فهو عفو عن النفس فلا يقتل شيئا وجنبية في الخطا يقتل من
ثلاث ماله فان خرج من الثالث فيها والا فلع العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي
فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا قطعاً ومغاده ان عضو الصحيح لا يقتل من الثلث ذكره
القهستاني والعهد من كله لتعلق حق الوزيرة بالدية لا بالقود لانه ليس بماله والشبهة
مثله اي مثل القطع حكما خلافا قطع امرأة يد رجل عدا اي او خطا لما في قول اطلق كما
سبق وكالمقتل وغيره كان اولي قنا مل فقتلها المقتول يد على يد ثم مات فلم يمت
من السراية في جمرها الارش ولو عدا اجاعا عبيد عند اي خيفة مبرئها والدية في
ما لها ان تعمدت وتقع المقامعة بين المهر والديتان نسبا وبيا والا تراوا الفضل وعلى
عاقلة ان اخطات في قطع يد ولا يتفادان لان الدية على العاقلة في الخطا خلافا
العهد فان الدية عليها والمهر على الزوج فينقصان قلت وقال صاحب الدرر ينبغي ان
تقع المقامعة في الخطا ايضا لانها عليها دول العاقلة على القول المختار في الدية لكنه
ليس على الاطلاق بل في العمد والمطلقة لا كالتة لمحلة فليحفظ وان نكحها على اليد وما
يجوز منها او على الجناية ثم مات منه وجبه له في العهد والمثل ولا شئ عليها لرضاها بالسقوط

ولو خطا رفع عن العاقلة من مثلها والباقي وصية لم اى لعاقلة فان خرج من ثلث سقط
والاسقط ثلث الماله فقط ولو قطعت يده فاقص له ثلث المقطوع الاول قبل الثاني
قتل الثاني به لسرايته وعزالي يوسف لا قود لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه عاوداه وظاهر
اشكال ابن الامام يفيده نفوية قول ابي يوسف قال المم ولومات المقتص منه فدينه على عاقلة
المقتص له خلافا لما قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم اما الحاكم والجماع والحنابلة
والقصار والنزاع فلا يفتقد فعلهم بشرط السلامة كالاخير وتامة في الدرر قلت
والاصل ان الواجب لا يفتقد بوصف السلامة والمباح بتفتيد به ومنه ضرب الاب ابنه به
ناديبا والامام او الوصي من الاول ضرب الاب او الوصي او المعلم باذن الاب تعليمهما فانت
لا ضمان لضرب الناديبه بغيره لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب وحمله في الضرب
المضاد اما فيموج فوجبه للضمان في الكل وتامة في الاشياء وان قطع ولي القتل يدي
القاتل بعد ذلك عمن عن القتل ضمنه القاطع فدية اليد لانه استوفى غير حقه لكن
لا يقتصر للشبهة وقال الاشعري عليه وصار العبي اذا مات من ضرب ابيه او وصيه ناديبا
لف وشرف الضمان على المعلم اجماعا وان الضرب باذنه لا ضمان على المعلم اجماعا قيل هذا رجوع من
الى حقيقته الى قول الامام وكذا يقتضى زوج امرأة مملوك ناديبا لان ناديبها للولي كذا عزاه
المع شرح الجمع للعيني قلت وصوت الاشياء وغيرها الاقداسه وحيوات المجتنبى
الزوج والوصى كالب تفصيله وخلافا فعليه المدة والكفاية وقيل رجع الامام الى
قولهما وتامة ثم **فروع** ضرب امرأة فاقصا هل كان كانت تستمسك به لما فيه ثلث
الدية والافل الدية وان اقتصر بكبرا بالزنا فاقصاها فان لم يوطع حداد لا غرم وان مكرهه
فعلية الحد وادش الاقتصالا العفر طوى القدسي قطع اجماع لحسن عيونه وكان غير حاد في قيمته
فعلية نصف الدية اشباه وفي القنية سئل عليم الدين عن صبينة سقطت من سرج فانفق
راسها فقال كثير من الجراحين ان تسقط راسها تموت وقال واحد منهم ان لم تسقطه
اليوم تموت وانما استقصا وبرها فتسقم فماتت بعد يوم او يومين هل يعنى فماتت مملوكة
قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الوسم قيل له فلو قال ان
ماتت فاما ضل من هل يعنى قال لا انت قلت ان لم يعثر شرط الضمان لما اقر ان شرطه
على الامين باطل على ما عليه الفتوى انتهى والله تعالى اعلم **باب**

الشهادة في القتل واعتبار حالته اى حاله القتل القود يثبت للورثة
ابتدا بطريق الخلافة من غير سبق ملك المورث لان شرعية القود للشخص الصدور وورث
النار والميت ليس باهل له وقوله تعالى فقل جئنا لوليكم سلطانا نرضيكم والابطريق
الارث كلوا لقلب ما لا وشمع الخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احدهم اى احد الورثة خصما

عن البقية فما سنيها القصاص خلافا لما والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الورثة
فاحد من خمس عن الباقي ثم فرع عليه بقوله فلو قام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة الجنيه
يريد القود لا يقيده اجماعا حتى يحضر الغائب لكن يحبس لانه صار مستمرا فان حضر الغائب
يعيد هاتفا فيا ليقتل القاتل وقال لا يقيده وفي القتل الخطا والدين لا يحتاج الى اعادة
البيعة بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل عن عذر الغائب فالخاضر خصم لا تقبله مالا وسقط
القود وكذا لو قتل عبدا عمدا او خطا والحال ان السبي من احد الغائب فهو على التفصيل
السابق ولو اخبر وليا قود بعفو الجنيه الثالث هو اى اخبارهما عفو للقصاص منهما مالا
بزعيمهما او باعية فالاول منهما ان صدقهما اى المجبر من القاتل والاخ الشريك فلا شيء له
او للشريك عالا بتصديقه ولهما ثلث الدية والثاني ان كذبا مما لا شيء للمجبر ولا لاجنهما
ثلث الدية والثالث ان صدقهما القاتل وحده فكل منهما ثلثها والرابع ان صدقهما الاخر
فقط فله ثلثها لان اقرار ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجبه له ثلث الدية ولكنه يبرون
ذلك الى المجبر من استحقاقا ولو لا صريح زبني لانه صار مقرا لما بما اقر له به القاتل وان شهدا
انه ضربه بشي جرح فليزله صاحب فراس حتى مات يقتص لان الثاني بالبيعة كالثابت
معانته ولا يحتاج الشاهد ان يقول انه مات من جراحته بزارية ولو خلف شهدا قتل في
الزمان او في المكان او في التت او قال احدهما قتله بمعنى وقال الاخر لم ادر كذا قتله او شهد
احد على معانته القتل والاخر على اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا تبطل
الشهادة لو كل المصاب في كل واحد منهما للتيقن القاضي بكذب احدهما بغير دليل ولا اولوية
ولو كل احدهما بغير دليل دون الاخر قبل الكامل منهما لعدم المعارض ولو شهدا بقتله وقال
جهلنا الله بغير الدية في ماله في ثلاث سنين شريكية استحقاقا جلا على الادب
وهو الدية وكانت في ماله لان الاصل في القتل العمد وان اقر كل واحد منهما او برجلين
انه قتله وقال الولي قتلناه به قتلها عالا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار والمنشئة
بكلها شهادة لقتل الشاهدان لان النكديب تفسيره وقتل الشاهد سيطرته بده
اما فسق المقر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي في صورة الاقرار السابقة صدقهما ليس
له ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه بانفراد كل يقتله لا تصديق فيقتلها باقرارهما
رايلى ولو اقر رجل بانه قتله وقامت البيعة على اخر انه قتله وقال الولي قتله كلاهما كان
له الولي قتل المقرود والشهود عليهم لان بيته تكذيبا لبعض موجب كسر ولو قال الولي
لا احد المقرين صدقت قتلته وحده كان له قتله لتصادقهما على وجوب القتل
عليه وحده كما قال ذلك لاحد الشهود عليهما كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه
وانما كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكره الرايلى شهدا على رجل بقتل خطا وحكم

بالدية على العاقلة في المشهود بقتله جازما على العاقلة التي لفبضه الدية بلا حق
 او المشهود وجعوا المشهود عليه على التي لتلكهم المفعول الذي في يد الولي والشهادة على
 القتل العمد في هذا الخطا فاذا جازما بخير لورثة بين تعيين التولية التي الدية او المشهود
 الا في الرجوع فلا رجوع للمشهود على لولي لانهم اوجوا له القود وهو ليس بما لا
 يرجع له كخطا ولو شهدوا على اقراره اقرارا قاتل بالخطا او العمد ثم جازما او شهدا
 على شهادة غيرهما بالخطا ونفى بالدية على العاقلة ثم جازما لم يضمن اذا لم يظهر كذبهما
 في شهادتهما ومن لولي الدية في الصورتين للعاقلة اذا ظهر انه اخذها منهم بغير حق
 والمعتبر حالة الرمي في حق المرحل والضمان لا الاصول وحينئذ في الدية في ماله وسقط
 القود للثبوت برده المرمي اليه قبل الوصول وقالا لا شيء عليه لا يجب دية المرمي اليه باسلامه
 بالاجاع ويجب القيمة بعقده بعد الرمي بعد الامانة ويجب الجزا على مرمي صيد الخيل فوصل
 لا على حاله فانه فاحرم فوصل ولا يصح من رمي بقصبا عليه يرمي فخرج شاة هذه فوصل وحل
 صيد رماه مسلم فتمس فوصل لا يجزى ما رماه بجوسي فاسلم فوصل لما عرفت ان المقترحة حالة
 الرمي **الفصل** في جاز لومات تجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل خات
 ققطع الحشفة باذن ابيه اي انسان يقطع اذنه يجب نصف الدية ويقطع راسه
 عشرها فقل جين خرج راسه فقطعه ففيه الغرم اي يجب بالثلاثة دية وثلاثة
 اخاسها فقل دية الانسان **كتاب**

نهي

الديات الدية في الشرع اسم لما لا الذي هو بدل النفس لانتمية للمفعول بالصدر
 لانه من المنقولات الشرعية والادنى اسم للواجب فيما دون النفس دية شبه العمد دية
 من الابواب اعما من بنت مخاض وبنت لبون وحقة الى جرة عذرا بالغاية وهي الدية
 المفظة لا غير والدية في الخطا اخاسا منها ومن ابن مخاض والدف دينار من الذهب وعشرون
 الف درهم من الورق وقال الشافعي ثني عشر الفا وقال لا منها ومن البقر ما يتاقرم ومن الغنم
 الفاشاة ومن الخيل ما يتاحل ثوبان ازار وردا ومن المختار وكفارتهما الى الخطا وشبه
 العمد عشق قن من فاذ عجز عنه صام ولا ولا اطعام فيما اذ لم يرد به النفس والمقادير
 توقيفية ومع اعناق رضيع احدا بويه مسلم لانه مسلم به لالبين ودية المرأة على النصف
 من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن عائشة تعالى عمنه موقوف ومرفوعا
 وانما من المتنا من المسلم في الدية سواء اخلافا للنساء في وصح في الجورق انه لادية في
 المتنا من اقرع في الشتم بلانية لكن بالتسوية خرم في الاختيار وصح الزيلعي في النفس
 خراستدا وموقوف الا في الدية والالف وما رنه اربنته وقيل في اربنته حكومة عدل
 على الصحيح والرك والحشفة والعقل والشتم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع

السطر

الناطق اذ ان في لسان الاخرس حكومة جوهرة وهذا ما فطر من نسخ الشرح فتنبه
 او منع اذ اكثر الحروف والاقصمت الدية على عدد حروف المجاز التامة والعشرين او مرون
 اللسان الستة عشر فاصابا بالغاية يلزمه تمامه في شرح الوهابية وغيرها
 ولحية خطقت لم تثبت ويوجد ستة فان مات فيها برى ونصفها نصف الدية وفيما دونها
 حكومة عدل كشارب ولحية عبد في الصحيح ولا شيء في لحية كوسبح على ذنبه شحات معدودة
 ولو على خلع ايضا ولكن غير متصل بحكومة عدل ولو متصلا فكل الدية وشعر الراس كذك
 اي اذا حلق ولم يثبت كذا روى عن علي رضي الله تعالى عنه وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم
 انه لا قصاص في الشعر بطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم يثبت فليس عليه كشعر صدر ومناق
 والعندين والشفتين والماجين والرجلين والاذنين والانيبين اي الخصيتين
 وشعر المرأة وحليتها والانيبين فاستسا صلهما والاف حكومة عدل وكذا فوج المرأة من
 الجانيبين الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء المذروحة
 وفي اشعار البعير الاربعة جمع شعر بضع الشين وتفتح الجحر والذهب الدية اذا
 قلها ولم تثبت وفي احدى رجليها ولو قطع جفون اشعارها ودية واحدة لانها كشي
 واحد وفي جنين لا شعر عليه حكومة عدل وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها
 وما فيها مفصل ففي احدى اربعة الاصبع ونصفها اي نصف دية الاصبع لو فيها
 مفصلان كالا بهام وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوقة
 خمس من الابو خمس من دينار او حشماية درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل
 سن خمس من الابو يعني نصف عشر دية لوجرا ونصف عشر فينه لو عبدا فان قلت
 تزيد جنيته دية الانسان كلما على دية النفس بثلاثة اخاسها قلت نعم ولا بأس
 فيه لانه ثابت بالنفس على خلاف القياس كاني العاينة وغيرها في العناينة وليس في البدن
 ما يجبه تقويته اكثر من قدر الدية سوى الانسان وقد يوجد نواحد اربعة فمكون
 اسنانها ستا وثلاثين ذكر القيساني وجنيته فللكوسج دية وخمسماية ولغيره
 اما دية ونصف او ثلاثة اخاس او اربعة اخاس وعلمت ان المرأة على النصف فتبصر
 ونجاسة دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيد ثلث وعين ذهب صورها
 وعلب انقطع ما وع كذا سلس بوله او احده ولو زالت الحدوة فلا شيء عليه ولو بقي اشر
 الصرابة فحكومة عدل ونجاسة حكومة عدل بالثلاث عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جماله
 كايده المشلا او ارشد كاملا ان كان فيه جماله كالاذن الشا خصته هو الطرش وسيجي
 ما لو لصقه فالتم في اخر هذا الفصل انتهى والله تعالى اعلم **فصل** في الشجاج
 وتخص الشجة بما يكون بالوجه والرأس لغو ما يكون بغيرهما فمما حجة اي يسمى براحه

وفيها حكومة عدل مجتبي وسمى الشجاع عشق الحارصة بمملكتهم وهي التي تخرج من
الجلد اي تحدد شد والداقة بمملات التي تظهر الدم كالدمع ولا تفسله والداقة التي
تسيله والباضة التي تبضع للجلد اي تقطعه والملاحة التي تاحد في اللحم والسمحاق
التي تصل الى السمحاق اي حلقه رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة التي توضح العظم
اي تظهر والهاشمة التي تسمى العظم ايم تكسر والمنقلة التي تنقله بعد الكسر
والامة التي تصل الى ام الدماغ ولم يذكرها بعد الموت بعدها عادة فنكون قتلا لا شجا فعمل
بالاستقرار حسب الاناها لا تزيد على المشي ويجب في الموضحة نصف عشر الدية
اي لو غير اصلع والاقيصها حكومة لان جلد نقص زينة من غير قمتان عن الذخيرة
ونالهاشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الامة والملاحة ثلثها فان
فقدت الجافية ثلثها لانها اذا فقدت نصارت جافيتين اي كل ثلثها وفي الحارصة
والرماقة والباضة والملاحة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس فيه ارش بقدر سن
جهة السمع ولا يكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وسمى اي حكومة العدل ان يتخذ
كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية قاله الكرخي رحمه
شيخ الاسلام وقيل قايده الطحاوي يقوم المشجوج عبد الله الاثرع قد ربه
التفاوت بين القيمتين والحر من الدية وفي العبد من القيمة فان نقص العشر قيمته
اخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث هو اي هذه التفاوت هي اي حكومة العدل به يقتضى
كأن الوقاية والنقابة والملق والدرر والحانية وغيرها ومزج به في الجمع والخاصة انما
يستقيم قول الكرخي في النقابة في وجهه ورأسه مخيئذ يقتضى به ولو في غيرها او يفسر على
المقتضى بقول الطحاوي مطلقا لانها ليس انتهى ونحو في الموتى بزيادة وقيل تفسير الحكومة
هو ما يحتاج اليه من النقطة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولا قصاص في جميع
الشجاج الا في الموضحة عما والا فود فيه يسوى فيه العمد والخطا لكن ظاهر المذهب
وجوب القصاص فيما قبل الموضحة ذكر محمد في الاصل وهو الاصح درر مجتبي وابن الكمال
وغيرها لا مكان المساواة بان يسرعورها بمسار ثم يتخذ حديد بقدره فيقطع وتثقب
في الشرايين السمحاق فلا يغداه اجماعا كما لا فود فيها بعد ما كالمشمة والمنقلة بالاجماع
وعزاه للمجته فليعقظ ثم قال في المجتبي ولا فود في جلد راس وبرن ولحم خرد بطن وظهر
ولا في لظه ودرن ووجهه في سلاح جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد الواحدة نصف
دية ولو مع الكف لانه نبع للاصابع ومع نصف ساعد نصف دية للكف وحكومة عدل
نصف الساعد كذا الساق وفي قطع كف دية اصبع او اصبعان عشرها او خمسها
لقد نسر مرتب ولا شيء في الكف عند ابي حنيفة روى انه تعالى عنه كالمو كان في الكف ثلاث

فيجب

اصابع

اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع اذ لاكثر حكم الكل من جواهره لفتاوى ضرب يد رجل وبركه
الا انه لا تصل يد الى فضاء فبقدر النقطة ان يوح من جلد الدية ان نقص المثلثان ثلثا
الدية وهذا اقرع المص ولو قطع مفصلا من اصبع فمثل الباقي او قطع الاصابع فمثل الكف
لو فردية المفنوع فقط وسقط القصاص فانهم وان خالفوا لدر ذكره الشربلة في سيجي
متناون الاصبع الزاوية وعين الصبي وذكره ولسانه انه لم يعلم صحته بتعلم في العين
وحركة في الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان علت العضة فكما لغ في خطا او عدا اذا
ثبت بيمينه او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهره
ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شمر راسه في الدية لدخول الجرح في الكل كن قطع اصبع
فثلث اليد واذ ذهب سمع او بصره او لطفه لا تدخل لانه كاعضا مختلفة بخلاف
العقل لعود نفعه للكل ولا فود ان ذهبت عيناه في الدية فيها خلافا لما ولا يقطع اصبع
شجاع خلافا لما ولا اصبع قطع مفصلا الا على فسل ما بقي من الاصابع بادية المفصل
والحكومة فيما بقي ولا فود بكسر نصف سن اسودا واصفرا واحمر باقيها بعد كسر بركة دية
السن اذا كانت منقعة المصنع والا فلو بما يرى في الدية ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول
الدرر والا فلا شيء فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت في مجلن متباينين حقيقة
فارش احد ما لا يمنع قودا الاخر ومنى وقعت على محل واتلفت شيبين فارش احد ما يمنع
القود ويحب الارش على ان اقاد سنه بعد مني حوله ثم نعت بعد ذلك لتبين الخطا هينئذ
وسقط القود للشبهة ولا الملتق وبستان في اقتصاص السن والموضحة حولا ولا الوضحة
سنه فتحركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يبرح بناه لا يبرح به يقتضى قلت وقد يوق
بما نقله المم وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل البالغ لير الى ستة لان بها ته نادر او قلها
فردت اي ردها صا جرها الى مكانها وثبت عليها اللحم لعدم عود الورق كما كانت وفي النهاية
قال شيخ الاسلام ان عادت الى حالها الاولى في المنقعة والجراح لا شيء عليه كالموت وكذا
الاذن اذا منقعه فانقته بيمينه الا ارش لانه لا يعود الى مكانه عليه درر لان قلعت السن
فثبتت اخرى فانه يستقط الارش عند كسر الصغير خلافا لما ولو ثبتت معوجة فحكومة
عدل ولو ثبتت الى المنقعة فعليه نصف الارش ولا شيء في ظفر ثبت كما كان او النجم شجة او
النجم جرح حاصل اذ كى بضرب ولم يبق له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارش الالم
وفي حكومة عدل وقال محمد قد رما الحق من النقطة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب ومن دوا وفي
شرح الطحاوي خسر قول ابو يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعليه لا خلاف
بينهما قاله المم وغيره قلت وقد مناخوخ عن المجتبي وذكر هنا روايتين فتنسب
ولا يقاد جرح الا بعد بريد خلافا للشافعي وعبد الصبي والمجنون والمعنوع خطا بخلاف

السكان والمغني عليه وعلى عاقلته الدية ان بلغ نصفه العشر فاكثروا من العجز الا فني ماله
درر ولا كفارة ولا حرمان ارنه خلافا للشافعي صبي ضرب سن صبي فانتزعاها يقتطع
بلوغ المصروب ان بلغ ولم يثبت فاعاقلته الدية ولو من العجز فني ماله درر وسحقه
في العاقلته **مسألة** حكمونة العدل لا تتجملها العاقله مطلقا على الصحيح
كما في تنوير البصائر من بابا للشرع خاتمة **فصل في الجنين ضرب**
بطن امرأة حرق حامل خرم الامة واليهيمة وسيجي حكمها قلنت بل الشرط ضرب الجنين
دونها مائة كامة علق من سبيلها ومن العزود فحيتها العزة على العاقلة درر عن الزيلعي
والعجز من المم كينه لم يذكر فلو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجه فالتقت جنينا
ميتا حرج على العاقلة غرق غرق الشراوله وهذه اول خلاف دياليات نصف
عشر الدية اى دية الرجل لو جنين ذكر او عشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما حيا مائة درهم في
سنة وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فعله صل الله عليه وسلم
فان القته حيا ثلثه فدية كاملة وان القته ميتا كانت الام فدية في الام وغرق في الجنين لما
تقرر ان الفعل يتجدد بتعدد اثم ومصرح في الذخير بتعدد الغرم لو ميتتين فاكثر اثم قلنت
وظاهر تعدد الدية ولم ارع فليراجع وان كانت فالتقت ميتا فدية فقط وقال الشافعي
غرة ودية وان القته حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وماتا وما يجب
فيه من غرق او دية يورث عنه وترث منه امه ولا يرث من ابيه منها فلو ضرب بطن امراته فالتقت
ابنه ميتا فاعاقلته الاب غرق ولا يرث منها لانه قاتل وفي جنين الامة الرقيق المذكور
نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انثى لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يرث من ابيه
الا انى لزيادة قيمة الذكر كالبوا فيه اشاق الى نفاذ لم يكن الوقوف على كونه ذكر او انثى
فلا شيء عليه كما ان الفتي بلا راس لانه انما يحس القيمة اذا انفج فيه الروح ولا تنفع من عجز راس وحيث
في نال الضارب للامنة حلا ولا لولا القته حيا وقد تعصتها الولادة فعليه قيمة الجنين لا نقصا
كالهيمته وقال الشافعي فيه عشر قيمته الام صدر ربيعة فان حرره اى الجنين سيد بعد ضربه
ضرب بطن الامة فالقته حيا فانه قيمته حيا لولا لادينه وان مات بعد العتق
لان المقبر حالة الفرب وعند الثلاثة يجب دية وموراثية عنا ولا كفارة في الجنين عندنا
رجو بابل ندبا زيلعي ان وقع ميتا وان خرج حيا ثم مات فقيمة الكفارة كما اصرح به في الحاوي
القدسى وموسمهم كى كلامهم لتعريضهم بوجوب الدية حينئذ فنجب الكفارة فيه
لا لا يخفى فليحفظ ما استنبأه بعض خلفه كظفر وشعر تمام فيما ذكر من الاحكام وعذر
دنيا من كسوف بابه وممن الغرم عاقله لمرأة حرق في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة متى
مالها في سنة ايضا صدر ربيعة ولم تأثم لم يستبين بعض خلفه وممن الخضر نطا اسقطه

380 ميتا عاقله او فعل كضربها بطنها بلا اذن زوجها فان اذن او لم تقتله لا غرق لعدم التعدد
ولو امرت امرأة فقتلت لا تنضم المأمورة واما ام الولد اذا قتلته بنفسها حتى اسقطته فلا شيء
عليها لا سقط له الدية على ملكه ما لم يستحق حينئذ يجب لولي الغرة لانه مغرور في الواقعة
شرب درر اسقطه عدان القته حيا فانه فعليه والكفارة وان ميتا فالغرة ولا قرينة في الحائض
يجب في جنين الهيمته ما نقصت الامان لنقصت وان لم تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجيه
خروج في البرازية ضرب بطن امراته بالسيف والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت
ايضا يقتص لاجل الزوجة لانه عمد على عاقلته دية الولد الى اذاماته ويغى غرق الولد
الميت لانه لا ضرب ولم يعمل بالولد في بطنها كان الضرب خطا **باب**
ما يحدث الرجل في الطريق وغيره لما ذكر القتل ما شرع شرع فيها تنسيها فقال
اخرج الى طريق العامة كنيها هو بيت الخلا او ميرابا او جرحا كبرج وجذع وممر علوه
وحوض طاقه دعوها عيني او دكانا جارا احدا انه ان لم يضرب بالعامه ولم يمنع منه فاذ ضرب
لم يعمل كاسيحي وكل واحد من اهل الخصومة ولو دميما منعه ابتداء وطالبتة بنقصه ورفع
بعد اى بعد البنا سوا كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقص بخصومة اذا لم يكن له مثل ذلك والا
كان لغتسا زيلعي هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام زاد الصغار ولم يكن الطالب مثله
واذا بنى للمسلمين كسجود وخروج او بنى في الامام لا ينقص وان كان يضرب بالعامه لا يجوز احدا
لغول عليه الصلاة والسلام لاضرر ولا ضرار في الاسلام والقعود في الطريق لبيع وشرا يجوز
ان لم يضرب احدا الا على هذا التفصيل السابق وهذا في النافذ في غير النافذ لا يجوز
ان ينصرف باحداثا مطلقا اضرهم ولا الابادتهم لانه كالمالك الخاص بهم ثم اصل فيما جمل حاله
ان يعمل حديثا لولي طريق العامة فدية لولي طريق الخاصة بزوجته فان مات احد من
الناس لسوقه عليه فدية على عاقلته اى عاقلة المخرج لنفسه كما بدى بالعاقلة
لوحريه في طريق او وضع حجرا او نرابا او طينا ملتقى قتل به انسان لانه سيب
فان تلف به اى بواحد من المذكورات بهيمة حتى في ماله ان لم يذون به الامام فان اذن
الامام في ذلك او مات واقع في طريق جوعا او عطشا او غما لا ضمان به يقتل خلاصه
خلافا لمحمد ولو سقط الميراب كاصاب ما كان من الراخل رجلا فقتله فلا ضمان اصلا لكونه
في ملكه فلم يكن تغديا وان اصاب المارح او وسطه بزازية فلا ضمان على واضعه لتعديبه
ولو مستاجر او مستعير او غاصبا ولا يبطل ضمان بالبيع لبقا فقله وموالموج للضمان
بل كان الحايض المايل كالبسطه الزيلعي ولو اصابه المارح فان من الميراب وعلم ذلك وجب
على واضعه النصف وهدر النصف ولو لم يعلم اى طرف اصاب به من النصف اسقطا
زيلعي ومن حجرا وضعه اخر فخطب به رجل منى لان فعل الاول شنع بفعل الثاني

كمن جاز راسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط منه على خراود غل يجبر او قد يبل او حصاه
في مسجد غير اى جعل فيه حصي او بوازي بن كالد وحلب فيه لالصلوة ولو لقران او تعليم
فقط به احد كاعمر بن خلفا لما لا يصير من سقط منه وبالبسة عليه او ادخل هذه الاشيا
المذكورة في مسجد حيه اى محله لا تدبر المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح به
فيستفيد بالسلامة او جلس فيه للصلوة الحاصل ان المبالس للصلوة في مسجد حيه او غير
لا يصير ولا يغير الصلوة بغير مطلقا خلافا لما واستظهر في الشرع لا ينعزل بالزبيل و غيره
قوله وقد حققته في شرح المتن وفيه لو استأجر ليعمل له في فناء حائوته
او داره ففعل به شيئا قبل فراغه ففعل الاجر وان بعد من الامر كما لو كان في غير فناء بمولم يعلم
به الاخير فان عمله فعليه كالوامر بالنبا في وسط الطريق لفناء الامر ولو قال الامر بمولم
وليس له حق الحفر ففعل الاجير قيا سا اى عمله بفناء الامر ما اعز ومن المستأجر استغسانا انتهى
قلت وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره ترجيحهما على رواية صاحب المتن
من تقديمه الاقوى فامل ومن حفر بالوصة في طريق بامر السلطان او في ملكه او وضع
خشبته فيها اى الطريق او قطع بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق العامة ففعل
رجل المروءة لم يضر لان الاضاقه للمباشر اولى من المتعصب وهذا يبين ان المتعصب انما يضر
في حفر اليد ووضع الحجر اذ لم يتعد الواقع المور كذا في المجتبي وفيه حفر في طريق مكة او غير
من النبا في يضر ولا في الامصار قلت وهذا يعرف ان المراد بالطريق في الكتب الطرق في
الامصار دون النبا في الامصار لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا دون الامصار
ولو استأجر حفر لربقة ليحضر يبر له فوكت البير عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم ففعل
كل واحد من الثلثة الباقيين ربع الدية ويتسقط ربعها لان البير وقع بفعلهم ففعل
من جانيته وجانيته اصابه فيسقط ما قبل فعله خاتمة وغيره اذ زاد الموتى وهذا البير
الطريق فلو ملك المستأجر فينبغي ان لا يجيب شي لان الفعل مباح فما عثر غير مضمون انتهى قلت
ويؤيده جواب خاتمة هو ان رجلا له كرم وارضه نارية تكون مملوكة وعليها الخراج كارض
بيته الماله نارية تكون للوقف ونارية في يده مرق طويلة يودي خراجها ويملك لا تنفع
بها بغيره ويغير ففعل هذا الرجل جماعة يجفرون له بغير البير ففعل اشجارا لعب وغيره
فسقط على احد من هؤلاء ثم سطا بسم بديته قال له لم والحكم فيها وشبهها عديم وجوب
شي على الشنا جر كذا على الاجر لا يفيد كلام الموتى وعمل الخلاق الفتاوى على ما وقع فيه
لا تعاد الحكم والحادثه والله سبحانه وتعالى اعلم **فروع** لو استأجر حفر الدار الفعلة لاخراج
جناح او خلقة فوكت فقتل انسانا ان قبله فاعلم من عمله فلعلمان عليهم لانه جليل لم يكن
مسلوبا الدار ويضرب لورث الما يجيش بزلق واستوعب الطريق ففعل حائوته باذن صاحبه

فالعنان على الامر استغسانا وتما منه في المتن **فصل في الحايطة المايل**
ما لا حايطة الى طريق العامة من ربه اى صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان
او مال ان طالب ربه حقيقة او كما كالاتف والقيم ولو حايطة المسجد ففعل عاقلة الوقت
وكالقيم الولى والراهن والمكاتب والعبد الناجر وكذا احد الشر كادوا لوزنة استغسانا
نعم في الطيرة لو مات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق مع الاشهاد على الابن وان لم يملك
الدار برجندى وغيره ينقصه مكلف مسلم او ذمي حرا ومكاتب وان لم يشهد والحال
انه لم ينقصه وهو يملك ينقصه فيها في مرق يقدر على نقصه فيها لان دفع الضرر
العامة واجب ثم ما تلف به من النفوس ففعل العاقلة ومن الاموال فعليه لان العاقلة
لا تنقل الما ولا ضمان الا بالاشهاد على ثلاثة اشيا على التقدم اليه وعلى استهلاك
بالسقوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له ان من دقة الاشهاد الى دقة التسقوط ولذا قاله
ولو تقدم الما لم يملك ينقصه من يسكنها باجاء او عارضة او الما المزهر الى المورد لا يقد
به لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لم يذكر ما تلفه شيئا كالممان
اصلا لا على ساكن ولا على مالك كالمخرج الحايطة عن ملكه يبيع او غيره كمنه حاوى القدسي
وكذا الوجز مطيعة او ارنه وحق وحكم بلحاظه ثم عاد او افاق خاتمة بعد الاشهاد ولو قبل
القبض لزال ولا يبيعه بالبيع ويصح وان عاد ملكه بعد طرده خاتمة بخلاف الجناح لبقا
فعله كامر وان مالا الى دار انسان ملكه او ساكن باجاء او غيرهما فالاصا قد لادى بلا بسة
فهيستأجر فالحايطة اليه لان الحق له فيصح فاجله وارباع منها اى من الجناية وان ماله الى
الطريق فاجله القاصي ومن طلب النقض لا يبر لانه حق العامة ونصرف القاصي في حق
العامة فاقد منها ينفعهم لا فيما يضرهم وخير خلاف تاويل من بالدار ولو مال بعضه
للطريق وبعضه للدار فاعلى طلبه في الكل برجندى فان بنى ما يلا ابتداء حتى لا يطلب كائن
اشراع الجناح وغيره كغيره لتعديه به حايطة بين خمسة اشهر على اصدى فسقط على
رجلين حتى عاقلته حشر لدية اى حشرا ما تلف به من مال او نفس لتمكنه من اصلاحه
بمرفقته للمالك باربعين ثلاثة حفر اصدى منها بيرا او مني حايطة فقط به رجل من
ثلث الدية لتعديه في الثلثين وقد حصل التلف بطل واحد فيقسم بالحصة وقاله
انصافا لان الظلمة فثمان معتبر وهذا لا يشهد على الحايطة اشهاد على النقض بالكرسر
ما ينقص من الجدار وحينئذ فلو وقع الحايطة على الطريق بعد الاشهاد ففعل انسان ينقصه
فمات حتى لان النقض ملكه ففعل به علمه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوط اى الحايطة
لا يضمنه لان تفرغه لا لولا لاله بخلاف الجناح حيث يقتل ربه القاتل الثاني انصافا
لبقا جانيته فيلزم تفرغ الطريق عن القاتل ايضا يوجب انه لو باع الحايطة او النقض

يرى ولو باع الجناح لا يبيع الاشهاد قبل ان يبي الحايط لانعدام التقوى ابتداء
 وانما وقبل فيه شهادة رجل امرأتين لانه شهادة على التقوم لا على القتل **فروع**
 حايط بمضنه صحيح وبمضنه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل النساء ضمه الا انه يكون
 الحايط طويلا فيضربا اصاب الواهي فقط لانه حينئذ كل يبين فالاشهاد يبيع في الواهي
 لا في الصحيح حايط ان احدهما يبل والآخر صحيح فاشهد على المايل فسقط الصحيح فانلف
 شيئا كان هدر اذ انية مسجد لا حايط فالاشهاد على من بناء والذبة على عاقلة من بناء
 وحايط الوقف على المساكين على عاقلة الواقف وحايط المبد التاجر على عاقلة الواقف
 وحايط المبد التاجر على عاقلة مولاة ولو استغنى استغنى اقال ولو القليل اذا جاعده
 عفوت عن القصاص لا يبيع لانه يملك دار عليه مسئلة الاصل جارية قتلت رجلا عذرا فزني بها
 ولو القليل قبل ان يقتل لا يجزى لانها صارت مملوكة ولو الجينة **باب**
جناية البهمة والجناية عليها الاصل ان المروء في طريق المسلمين باع بشرط السلا
 فيما يمكن الاختراعه من تركه في طريق العامة ما وطئت دابته وما اصاب يدها او
 رجلها او راسها او كرمته بغيرها او حيطت يدها او صدمت فلو حدثت المذكورات في
 السير ملكه لم يمتن الا في الوطى وهو ركبها لانه باشتق لقتله بقتله فيجوز الميراث ولو
 حدثت في بلد غيره باذنه فهو ملكه فلا يمتن كما اذا لم يكن صاحبها معها فمتى كان ولا يكون باذنه
 من تلف مطلقا لتقديره لا يمتن الركب ما نفتح برجلها او ذنبها سائر خلاف الشافعي
 او عطبه انسان بمارثا وبالت في الطريق سائر او واقفه لاجل ذلك لان بعض الرواب
 لا تفعله الا واقفا فلو واقفها لغيره بآلت ضمن لتعديده بايقافه الا في موضع اذن الامام
 بايقافها فلا يمتن ومنه سوق الرواب وما باب المسجد فكل طريق الا اذا اعد لها موضع فان
 اصاب يدها او رجلها حصاة او نواة او اثارا ثعبانا او حجر صغيرا ففقا حينئذ او اقتصد
 ثوبا لم يمتن لعدم اكلان الاختراعه ولو حجر كبير ضمن لا مكانه ومنه السابق والقاييد
 ما ضمنه الركب وصح في المروء انه مطرد ومنعكس الرابطة عليه الكفاية في الوطى كما مر
 لا عليها اي لا على سابق وقاييد ولو كان سابقا ركب لم يمتن السابق على الصحيح خلافا
 لما جزم به الفقهاء من غير لان الامانة الى المباشرة الى من الخسب كما مر اذا كان
 سببا لا يعمل بافراده انلا فالا هنا اما في سبب يعمل بافراده فيلزم ان كايات في مسئلة
 تحسن الدابة باذن ركبها فليحفظ ومنه عاقلة كل فارس او راجل ذية الاخران اصطدموا وكانا
 منه فوقع على القضا لو كانا حارين ليستأمن العجم ولا عامدين ولا واقفا على وجههما
 ولو كانا عجميين او قضا على الوجهين كالبهيمه درهمهما في العمد والخطا ثم يلاية ولو كانا
 من العجم فالذية في ما لهم كاسررا ولو كانا عامدين فكل نصف الذية ولو وقع احدهما

على وجهه هدر من سقط ولو واحد سما حرارا الاخر عبد المملع عاقلة الحر قيمة العبد
 في الخطا وتضمنها في العهد كالتجاذب رجلان جلا فالتقط الجبل فسقطا ومانا على
 القفا هدر لهما موت كل تقوى نفسه فان وقع على الوجه وجب ذية كل واحد منهما على
 عاقلة الآخر لونه بقوة صاحبه وهو دم من وقع على القفا لونه تقوى نفسه ولو قطع انك
 الجبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فمانا فذيتهما على عاقلة القاطع لتيسيره بالقطع
 وسابق ذبته وقع ادائها اي الا انها كسبح ونحوه على رجل ذات وقاييد قطار بالكسر قطار
 الابل وحى يغير منه رجلا الذية وان كان معه سابق ضمنا لا يستوفى بهما في التسيب لكن
 ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في ما له هذا الواسع سابق من جانب من الابل فلو سقطا
 واخذ برامهما واحد من ما خلقه وضمانا قداه وراكب وسطح يبعثه فقط ما لم يأخذ
 برامهما خلقه فان قتل بغير ربط على قطار سائر بلا علم قاييد رجلا سقط قتل ضمن
 عاقلة القفا تل الذية ورجعوا على عاقلة الرابطة لانه ذية لا ضمان كاتومر صدر
 الشر بغير ربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القاييد بلا رجوع لغوده بلا اذن
 ومن ارسل بهيمة او كلبا وكان ظمها شيئا لها فاصابت في فورها ضمن لانه لظلمها
 وان لم يضر خلفها فادامت في فورها فقتل حكا وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق
 المشي خلفها والمراد بالدابة الكلب ويبيع وان ارسل طيرا ساقه او لا وادبته او كلبا دلم
 يكن سائقا لهما وانفعلت دابة بنفسها واصابت ما لا او ادبها بها او وليلا لاهما
 في القول عليه الصلاة والسلام العجا حياراى المنقلته هدر كالجحش الدابة به اى
 بالراكب ولو سكران ولم يقدر الرابك على ردها فانه لا يمتن كالمقلته لانه حينئذ ليس
 بمسير لها فلا يمتن في سيرها اليه حتى الملقا لئلا فانه هدر عدا ذية ومن ضرب دابة
 عليها ركب او تحسها بعور بلا اذن الرابك فمتى او ضربت يدها شخصا اخر غير الطاعن
 او فرقته فضرمته وقتلته ضمن يواى الناحى لا الرابك وقال ابو يوسف يمتنان نصفين
 كما لو كان موقفا دابته على الطريق لتعديده في الايقاف ايضا وكالو كان باذنه ووطئت احدا
 في فورها فدمه عليها ولو نفضت الناحى فدمه هدر ولو اقلت الرابك فقتلته فذيتيه
 على عاقلة الناحى ثم الناحى انما يمتن لو اوطى فور الناحى والافاضان على الرابك
 لانقطاع اثر الناحى درر وبارية ومن في عين دجاجة او شاة فقتل او غيرهم
 ما تضمنها في عينها بغير ركبها ان شأتركها على الفاق في ذمتهم قيمتها واسكنها ومنه
 النقصان ويبيع في عين بقر جزاء جزاءه اي ابله فايذ لا اضافة عدم اعتبار
 الاعداد للجم ابن كالد وجراد بقر وفس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن بربع عين
 عينها وعينا مستعملها فصار ذكاتها ذات اربع وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه

كالشاة والتمزق ما قدمناه لكن بر عليه انه لو قفا عن حارسه ان يضمن نصف قيمته به
وليس كذلك كما مر فلا دلالة التمسك بما روى انه عليه العتلة والسلام قضى في عين الدابة
بربع القيمة والتقييد بالعين لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا السان الثور
والخمار وقيل جميع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعلية الفتوى ان لا يضمن ما كوله
وان ما كولا حركا من العينين كقطعهما **فروع** نقل المص عن الدرر له كلبه ياكل عنب
المكرم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهره عليه
فيما كان فيه تلف بغير ادم كالحايط المايل ونخل الثور وعقر كلب عفور فيضمن اذا لم يحفظ
انتوقا للمد وبكفه حل التلف في قول الزيلعي وان تلف الكلب فكل صاحبه الضمان ان كان
تقدم اليه قبل الاكل والا فلا كالحايط المايل انتهى على الادنى يحصل التوفيق قلنا
وقد وقع الاستقفا عن له خل يضره في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم
هل يضمن رب النخل ما انلفه النخل من العنب وعقره لم يضمن بل هو من يتجول به عنهم الى مكان اخر
ام لا وجوابه ان لا يضمن به شيئا مطلقا اشهدوا عليه ام لا اخذ من مسئلة الكلب بل اولى وكذا
ذكر المص في معينه لكن رايته في قنأ وله انه اتى بالضمان في مسئلة النخل لرجعه عند الفتوى
واما تحويله من كلب لا يضمن على ما هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يومر بتحويله
اذا كان الضمير بينا على ما عليه الفتوى وفي الصير فيه حكم ما كل خطئة انسان فلم ينعده حقة
الكل الصحيح طمانه اذ لم يضمنه او لور او فرسا او حمارا او زرع او كرم ان ساقط من ما انلف
والالا وقيل يضمن تمامه في الزاوية انتهى **باب**
حماية المملوك وجباية عليه اعلم ان جباية المملوك لا توجب الادب واخذ لو
مخلدا لا قيمة واحدة ولو قد القى ثم جنى فلا لاول ثم ثم جلى المذبذبة فانهما
لا يجزا لا قيمة واحدة وسيستفهم جنى عيبه خطا التقييد بالخطا هنا انما يقيد في العقس
لان بغيره يقتصر واما في ذنبها فلا يفيد لاستوا خطاه وعدم فيها ذنبها ثم انما يثبت الخطا
بالبيضة وقرار مولاه وعلم القاضي لا باقرار اصلا بد ابع قلت كقول له او علم القاضي عن
عمر المقتني به فانه لا يعمل بعلم القاضي في زمانا شر بلا لية عن الاشياء وتقدم دفعه
مولاه ان شأها فيملكه وليها وان شأ فداه بارشها طال لكن الواجب الاصلي وهو الرفع على
الصحيح ولنا سقط الواجب بموته على موت الموكا ذكر المص وعمر كثر في الشر بلا لية عن
السراج واليوتق عن البردوي ان القاضي انما الفدا حتى لو اختار ولم يقدر عليه ما راه متى
وجد ولا يبرأ بهلاك العبد وعلله الزيلعي وعمر بانه اختار اصل ختمه بطل ختمه فانه العبد
عند الجحيفة انتهى ومفاده ان الاصل عند الفدا لا الدفع وانما لا يشترح المجمع في تبديل
الامام ان الواجب احد ما دامه متى اختار احد ما نقيض لكنه قدم ان الدفع هو الاصل

وانه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه فحتم بغيره كالاول حكما فان جنى جانيه
دفعه بهما الى وليهما او فداه بارشهما فان وصيه المولى او باعه او اعتقه او بصره او
استنولدها غير عالم بها بالجناية فحتمه الاقل من قيمته والاقل من الارش وان علم بها فم
الارش فقط اجا عا كيبعه عالما بها وكفيل عتقه يقتل او يداو عليه او شجر فمقتل
العبد كذلك كما يصير كما را بقوله ان مرضته فانت طالق وان قطع عبيد عموه او دفع اليه
فاعتقه فانت من السراية والعبد صلح لها بالجناية لا يعتقه دليل نفي الصلح
وان لم يعتقه وقد سري برود على سيده فيقتل ويغني لطلان الصلح فان جنى ما دون
له مد يود خطا فاعتقه سيده بلا علم بها غرر له من الدين الاقل من قيمته ومن يذنه
وعمر لوليها الاقل منها اي القيمة ومن الارش ولو انلفه اي العبد الجاني اجنى قيمته
واحرق لمولاه لا غير فان دلته ما دونه مديونة ببعته وحولها في الدين ان كانت
المولادة بعد لحوق الدين فلو دلته ثم كفها دين لم يتعلق حق المولود بالولد لجلال
الكسبهما فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اولى الجناية لتعلقها بذمة المولى
لا ذمتها بخلاف الدين عبد لرجل رجم رجلان سيده حرره فقتل العبد المقتنى وليه
اي الزاعم عتقه خطا فلا شيء للمر عليه لانه بزمه عتقه اقرانه لا يستحق العبد
بل الدية لكنه لا يصدق على الما قلة الاجرة فان قال مفتق قد سمره فالحرج قلت اذاك
يجاطب به مولاه الذي اعتقه خطا قبل عتقه فقال لاغ انتم هو المولى لا يبرأ بصدق الاول
لان منكر للضمان وان قال لها قطعت يدك وانت اتمت وقالت هي لا بلفعلته بعد الفتى فاقول
لها لانه اقر ببيع الضمان ثم ادعى ما يبرئ به فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذ
المولى منها من المال لما ذكرنا استقفا نا الا الجاح والغلة فالقول له لاسانه بحالته موهودة
مناخية للضمان عبد سمح راوصي امر صبيما بقتله فذنبه على عاقلة القاتل لان عهد
الصبي خطا ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا على الصبي لاسراية القصور اهليته
فان كان ما مور العبد عبد امثله دفع السيد القاتل او فداه في الخطا ولا رجوع له على
الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقل من الفدا وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزبارة
لا مضطرا وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل صغيرا لان عهد خطا كان كبيرا
اقتصر منه عبد حفر بيرا فا عتقه مولاه ثم وقع فيه انسانا او اكثر فمك فلا شيء عليه
لان جناية العبد لا ترجع عليه شيئا ويحب على المولى قيمة واحدة ولو اوقع القاتل يلقى
فان قتل عبد عدا ارجل حرس لكل منهما وليان فحتم احدهم لى كل منهما دفع السيد نصته
الى الحرس المذنب لم يعفوا وفداه بدية كاملة لانه بذل العفو بسقط القود وانقلب
حالا وهو دينان وقد سقط دية نصيبه العا فيين وبقي دية نصيبه السالكين

او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد احدهما عدا والآخر خطا او قتل العبد في يد غيره
المولى الخطا ونصفها للاحد وللعبد الذي يعنف او دفع اليهما وقسم ثلثا عولا عند
وارباعا ثلثا رعة عندهما فان قتل قريبهما وعنف احدهما بطل كله وقالا يدفع الذبيح
عن نصفه بغيره للآخر او يدفع ربع الدية وكيل محمد مع الامام ووجهه انه
انقلب بالعضو لا والمولى لا يستوجب على عبده دينا فلا يخلط الورثة فيه
فصل في الجناية على العبد ذنب العبد قيمته فان بلغت هي دية
المرو بلغت قيمة الامة دية الحر تقصر من كل من دية عبد وامة عشرون دراهم اظهارا
لاخطا لربنة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة باثني عشر مسعود ورضي الله تعالى عنه
وعنه من الامة خمسة وتكون على العاقلة في ثلاثة سنين خلا لا في يوسف وفي
العصب بحسب القيمة ما بلغت بالاجاع وما قدر من دية الحر قدر من قيمته وحيث
فقر به نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصبيح درو وقيل لا يزداد على خمسة الاف
الا خمسة وحرره في الملتقى بحسب حكومة عدل في حينه في الصبيح وقيل كل قيمته
قطع يد عبده فحرم سيده فمات منه دله للعبد ورثة غيره غير المولى لا
يقصر لا شتبا من له الحق ولا يكن له غير المولى اقتصر منه خلا ما لم يحد له عبده
احد كما حرق في بين المولى العتق في احدهما بعد الشبع فارشها للسيد لانه
البيان كالنساء ولو قتل قدية حر وقيمة عبد لوانا قتل واحدا معا وقيمتها سوا
وان قتل كلا واحدا او على النعاقب ولم يدنا الاول فقيمة العبد من دليها فقط رجل
عن عبد حر مولا ان شأ دفع مولا عبده المفقود للفا في واخذ منه قيمته كاملة
او اسكه ولا يخذل التقصان وقالا له اخذ التقصان وقال الشا في ضمنه القيمة
وامسك الحية العيا ولو جنى مديرا وام ولد من السيد الاقل من القيمة ومن لا ريش
لقيام قيمتها مقامها فان دفع القيمة بقصا فقصي المديرا وام الولد جناية اخرى يشارك
الثاني الاول اذ ليس في جانياته كلها الا القيمة واخذت ولا شيء على المولى لانه مجبور على
الرفع ولو دفع القيمة للمولى لا يغير قصا اتبع السيد بحسبه من القيمة ورجع بها
على الاول لانه قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة او اتبع في الجناية الاولى
وقالا لا شيء على المولى الا قيمة واحدة علم بالجناية قبل العتق ولا لانه حتى المولى يتعلق بالعبد
فلم يكن مفوتانا لا عتاق رام الولد كالمدير فيما اقر المديرا وام الولد جناية توجب المالم بحسب
اقراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا قتل عبدا فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل
به ولو جنى المديرا خطا فان لم تستقط قيمته عن مولاه ولو قتل المديرا مولاه خطا سعى في
قيمه ولو عدا قتل الوارث او استنساها قيمته ثم قتله در **فصل**

في غصب القرض او غيره قطع يد عبده فغصبه رجل وسرى فمات منه ضمن
الغاصب قيمته او قطع وان قطع يد وهو في يد غاصب فمات منه برى الغاصب
لصيرورته منلفا فيصير مستردا غصبه عبدا محجورا مثله فمات في يده ضمن لان المحجور
مواحد يا فاعله لا باقوا له الا بعد عتقه مديرا جنى عند غاصبه فرد ثم جنى عند سيده
اخرى ضمن السيد قيمته اما لتقصير ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اى
دفع المولى نصف قيمته الى ولي الجناية الاول لان حقه لم يجبه الا والراحم قائم
ثم رجع المولى به على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وبكسره ان
جنى عند مولا ثم عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب بدنا لانه الجناية الاولى
كانت في يد مالكه والقرض في الفضلين كالمديرة المولى يدفع العبد بنفسه هنا
ونما اى في المديرة القيمة كما مود بر جنى عند غاصبه فرد فغصبنا نيا جنى عند
كان على سيده قيمته لهما رجع بغيره على الغاصب لكونه عندك ودفع المولى نصفها
اى القيمة الماخوذة ثانيا الى ولي الجناية الاول ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب
وام الولد في كلهما كد بر غصب رجل صبي حرا لا يبر عن نفسه والمال بغيره الزهاب
ببلاذن وليه فان هذا الحر في يده فجاءه او يحس لم يضمن والامات بصاعقة او
نهش حية ذبيته على عاقلة الغاصب استحقا بالتسببه بنقله لكان الصوق
اول الحيات حتى لو نقله لموضع يقبل فيه الحى والامراض ممن فجب فيه الدية على العاقلة
لكونه قتلا تسبها دية وغيرها قلت بقر لو نقل الحر اليك هذه الاماكن تعديا او
مقيدا ولم يكنه التفرغ عنه ضمن وان لم ينعه من حفظ نفسه لانه بتقصيره
نظم صغير ككبير بغير عناية ولو غصب صبيبا فغاب عن يده حبس الغاصب حتى
يجى به او يعلم موته خائبة كالوخرج رجل حتى دفنت الفرقة بينهما فانه يحبس
حتى يردا او يموت خلاصة ارضانا بالتقصر صبيبا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته
ومات المبي من ذلك لمط عاقلة الختان نصفه دية وان لم يمته ففعل عاقلة كلها
وقد تقدمت في باب ضمان الاجير وفي معاينات الوهابية
ومن الذي انما من مجنيته فاعليه اذامات بالموت بشرط
كمن حل صبيبا على دابة او قال اسكها لي فسقط الصبي ولم يكن منه تسيير فان كان
على عاقلة من حمله ذبيته اى دية المبي كان الصبي من ركب مثله اولا يركب
وتما منه في الجناية لصبي ودع عبدا قتلته اى قتل المبي العبد المودع ضمن عاقلة
الصبي قيمته وان اودع طعنا بلاذن وليه وليس ما ذواله في التجرع فاعله لم
يضمن لانه سلطه عليه وقالا ابو يوسف والشا في ضمن وكذا الوادع عبد محجورا لا

فاستهلكه صفيه بعد عتقه وعند ابي يوسف في الخلافة لواعير او اقراضا ولو
كانا باذن او ما دونها ضمن الاجاع كالمواستهلكت لصبي الا لغيره ولا دية من الخيال
قلت وهذا كله لو لم يصب عاقلا ولا فلا يضمن بالاجاع وتاممه في العاقبة والشرط لايه
عن الشبلي وممكن على خلافه ما في المتن والهداية والزبيعي فيلحقه والله اعلم
باب القسامة لغة بمعنى
القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدة مخصوص
على شيء مخصوص على وجه مخصوص سببا في بيانه مبني ولو دعي او مجنون او شر نكاحية
بمخرج او اثر او خرق او جروح دم من اذنه او من عينه وجد في محلة او وجد به ولو
اكثر ما ينفذ راسه والتقصه وان ورد في البدن لكن الاكثر حكم الكرخي لو وجد اقل من
نصفه ولو من راسه لا يلا يودي التكرار القسامة في قبيل واحد وهو غير مشروع
ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو القم وستقط القسامة وادعي وليه القتل على اهلها
اي المحلة كلهم وادعي على بعضهم طرفة جسون رجلا منهم بخارم الى الله ما قتلناه ولا
علمناه قاتلا بان يخلص كل منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا لا يخلص لولي وقال
الشافعي ان كانت ثمة لو استخلف الاوليا خمسين مينا اهل المحلة قتلوا ثم يقضي
بالدية على المدعي عليه وقضى بالدية القود لو ادعى بالعدو ثم قضي على اهلها بالدية لا يخلص
بران دفعت له عوى بقتل عمدا وان دفعت الدعوى بخلاف فعل اي فيقضي بالدية على
عوا قلم كان شرح المجمع معزيا للخير في الحاشية ونقل ابن الملك عن المبسوط ان في ظاهر
الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عوا قلم اي في ثلاث سنين وكذا في حاشية القن
توخذ في ثلاث سنين شريفا لينة وان لم يتم العدد كذا للمف على لقيم خمسين مينا
وان تم العدد واداد الوالي تكراره لا ومن نكل منهم جسد حق يخلصه على الوجه المذكور هنا هذا
في دعوى القتل العمد ما بالخلاف فيقضي بالدية على قاتلهم ولا يجسون ابر كالمعز بالخاشية
ولو اقر على نفسه او عبه قبل اقراره ولو على غيره قصده الوالي ستقط الخلف على اهل المحلة
ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وممرد ولا قسامة ولا دية في ميتة لا اثر له ليس
بقتيل لان القتييل عرفا هو قد لجا في سبب مباشرة الحوالة مات خنقا انقه والفرامة
تتبع فعل العبد او يسبل دم من ندمه وانقه او دبره وذكره لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل
احد بخلاف الاذن واليمين ونصف منه اي ولا قسامة في نصف ميت شق طول او اقل
منه اي من نصفه ولو سمعه الراس المار او على رقبته اي الميت حية ملتوية لان الظاهر
انه ملته بها وان لم يخلقه كلبير اي وجد سقط تمام الخلقة به اثر الضرب وجبته به
القسامة والدية في الظهيرة ما جالفه فان ادعى الوالي على واحد من غيرهم كان ابرامنه

لاهل

لاهل المحلة وستقطت القسامة عنهم فان ادعى الوالي على غيرهم منهم لا تستقط وقيل
تستقط قتيلا على دابة معها سائر فايد او راكب قد ينه على عاقبته دون اهل المحلة
لان في يد فصار كانه في دابة ولو اجتمع فيها سائر فايد وراكب فالدية عليهم جميعا
وان لم تكن ملكا لم يجلب عليهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدابة وقيل
لاية على السائق الا اذا كان يسوقها مختفيا وبه جزم في الجوسق وان سرت دابة عليها
قتيل بين قريتين او قبيلتين فعلى اقرهما الماروي انه صلى الله عليه وسلم امر في
قتيل وجد بين قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اقرب فتشعر فقتل على اهلها بالقسامة
ولو استولى عليها وقيد الدابة اتفاقا في قسامة بشرط سماع الصوت منهم هكذا
عبارة الزبيعي وعبارة الدرر وغيرهما منه وعبارة البرجدي تفلا عن الكافي لا
يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الفتوة فيلنسبون الى التقصير في النضرة
والا بان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزم نصرته فلا يلسبون الى التقصير
فلا يجملون قاتلين تقديرا او باع حال المكان الذي وجد فيه القتيلا لان ملكا يجه
القسامة على الملاك والدية على عاقلتهم وكذا لو وقفوا على ارباب معلومين لان الحق
للملك واليد اذا ما لم يستند التولوجية والبرازية قلت وسيجي التفرج به في
المتن بقا الدرر وغيرها وجبته فلا صفة للقرية الا اذا وجد في مكان يباع ملكا لاحد ولا
يد والافضل ذى الملك واليدر والمراد بالولاية والخصوص ولو جماعة يجسون فلولقامة
المسليين فلا قسامة ولا دية على احوه بايع لكن سيجي وجوبها في بيته المالك قاتل
والمراد باليدر ايضا المحققة واما الاراضي التي لها مال اخذها والى ظلالا فينبغي ان يكون
القتيل فيها هدر لانه ليس على الفاضل دية فتستأ في عن اكرط في ظهور وان سباحا
لكن في ايدي المسلمين تجسد الدية في بيته المالك لما ذكرنا انه اذا كان عال يسمع منه به
الصوت يجي عليه القود كذا في التولوجية وفيه ولو وجد قتيلا في ارض رجل الجاني
قرية ليس صاحب الارض منها ابر اهل القرية هي عليه على ارض الا على اهل القرية
اي القرية لان العمة للملك والولاية انتهى قلت فهذا صريح بان القرية انما يقدر اذا وجد
في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لا رايه وسيجي متنا فتنبه وان
وجد في دار انسان فعليه القسامة ولو عاقلته حضورا بطوا في القسامة ايضا فلا
لاي يوسف ملحق والدية على عاقلته ان ثبت انها له بالحق لا سيجي وكان له عاقلة والا
فعليه عوى الدية والقسامة على اهل الخطة الذين خط لهم الامام او القم ولو قتل منهم
واحد دون السكان والمنسرين وقال ابو يوسف كلهم مشتركون فان باع كلهم فعلى
المنسرين بالاجاع وان وجد في دار بين قوم لبعض الكدني على عدد الروس كالشفقة

وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قبيل فباعا قلة ذى اليد خلاصا لها ولا تعقل
عاقلة حتى يسهل اليهود انها اى الدار الذى فيها قبيل لذى اليد وهو القليل كاسيحي
ولا يكفى مجرد اليد حتى لو كان يولد تدعا قلة ولا نفسه درر محلا باه لا يكن الايجاب على
الورثة شئ ثم الورثة يملكون فيكون الايجاب على الورثة لبيت لا للورثة كذا قيل قلت
وقد يقال لما كان هو لنفسه لا به فيخرج لقوة التهمة قسما وان وجد في القتل
فالنسابة والورثة رد على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة
وكذا المحلة حكمها كنهك وفي مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كاداه ابن الكمال
مستند للبدائع وقد حققه من احضر وارقم المص على اهلها وسوق ملوك على الملاك
وعند ابي يوسف على السكان ملحق في غير اى غير الملوك وانتارح الاعظم هو المالك قد
والسجن والجامع وكلما يكون التفرقة فيه لعامة المسلمين لا الواحد منهم ولا جماعة يحصلون
لاقسامة ولا دية على احد من كمال وانما الدية على بيت المال لان الفرع بالقيم ثم انما
تجبه الدية فيما ذكر على بيته المال اذا كان ثانيا عن المحلة ولا يكن ثانيا بل قريبا منها
فعل اقرب المحلة اليه الدية والنسابة لا بد بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية
على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها في الدنيا او كان لاحد فيها دار مملوكة
يكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيومنها بالتغيير فيجب
عليه وجوب التفسير كالمناية عزى اليها دية قلت دية اقل المرحوم ابو السعود
افتدى مفتى الروم واعتمد المص وان خلا عنه الموت لانه يبرح به في غلب القنارى
والشروع بل يحفظ به ولو وجد في برية او وسط القرية اذا كان يبرح الما مختلصا
كاسيحي لا يلد لاحد زيل اذا كان موضع ابحاث ما يثبته في دار الاسلام تجبه الدية
في بيت المال لانه في ايدي المسلمين من كماله وفيه من صغير هو ما يستحق به الشفعة
على اهل لا خصاصهم به ولو كانت البرية مملوكة او وقفا لاحد من ربيحي او كانت
قريبة من القرية او الاخيصة او الفسطاط بحيث يسمع منه صوت تجبه على المالك
او ذى اليد او على القرية او اقرب الاخيصة زيل على لو محتجسا بالنسبة او بالجريرة
او بروطا او ملحق على الفسطاط على اقرب الموضع اليه من القرى والامصار وادنى الخاينة
والاراضى وارقم المص اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والالا كما مر وان التقى
قوم بالسبوت فاجلوا اى نفر قوا من قبيل من اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان يدعى
على اوليك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شئ ولا على اوليك حتى يبرهن لان
يجوز الدوى لا يثبت الحق ويا اهل المحلة لان قوله مجت عليه ومستخلف على صيغة
اسم المفعول قال قتلته زيد خلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد ولا

اي يعيد امو

يقبل

يقبل قوله في حق من يزعم انه قتل وبطل شهادته بعض اهل المحلة بقتل غيرهم خلافا
لما او بقتل واحد منهم بعينه للثبته ومن جرح في حق فقتل منه فبقى ذافر اس حتى
مات فالدية والنسابة على ذاك المحل خلافا لابي يوسف فلو جرح به رفق محله
انرا لصله فمكت مدة فمات لم يقتل الحامل عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة
يعتق وفي رجلين بلانث وجد احدهما قتيلا ضمن الاخر لان الظاهر ان الانس
لا يقتل نفسه دية عند ابي يوسف خلافا للمجد وفي قتل قرية لمرأة كركل خلف
عليها وتدى عاقبتها وعذرا في يوسف القسامة على الما قلة ايضا قال
الناخرون والمرة تدخل في القتل مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في الملتقى
وهو الاصح ذكره الزيلعي واذا وجد قبيل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته
عند ابي حنيفة وعند سماعه وزفلا في ايها القليل المذكور به يفتى كذا ذكر
منا حشر وتبع لما كان محم صدار الشريعة وتبعها المص وكذا فهم ان كمال فقال اهلها
ان الدار في يد جرح فيجرح فقتل نفسه فيكون مملوكا عدرا ولعل القسامة
انما تجب بظهور القتل وخال ظهور الدار للورثة فديتهم على عاقلة لا يقال العاقلة
انما يتحملون ما يجبه على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى
منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوق ان قتل
اباه تجبه الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتنبه ولو وجد في ارض موقوفة او دار
كذلك يعفى موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبير
العلم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كالو وصد فيه اى في المسجد
زيلعي ودرر وسراجية وغيرها وقد قدسناه قلت والتقييد يكون الارباب
الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كالو كان وقفا على الفقراء والمساكين فان
الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه جليل تكون مراحلة ما اعد لصالح المسلمين
فانسيه الجامع قاله شيخنا وان وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط
ط على من يسكنها وفي خارجها اى الخيمة والفسطاط اذا كانوا اى ساكنوا خارجها قليل
فعل لبيبة وجد القليل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمهما من بين القرنيين ولو نزلوا
جملة مختلفين فعل كل المسكر ولو كانا قد قاتلوا عدوا فلا قسامة ولا دية ملحق
فلو كانت الارض التي تزارها المسكر مملوكة فعل المالك بالاجاع لانهم سكان ولا مراحون
المالك في القسامة والدية درر يكن في الملتقى خلافا لابي يوسف فتنبه فيها
لو وجد في قرية لا نيام لم يكن على الايام قسامة دى على عاقلة لانهم ليسوا
من اهل اليمن ولو كان منهم مدرك فطبه لانه من اهل اليمن **فروع** لو وجد في ارض صبي

او معتوق فاعل عاقلتهما ولو في دار ذي حلف جنسوك ويدي من ماله ولو لم اقلوا فاعل عاقلتهما
ولو من رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولم يدر من اين ومات منه فاعل اهل المحلة القسامة
والدية سراجه وثمانية ووجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد مكانه
او مذبوا او ام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على قوا قتلهم في ثلاث سنين ولو وجد
العبد قتيلا في دار مولاه فمولا لا يدينون بقيمة قتلته على مولاه لغيره حالة والامكانا
فقيمتها على مولاه موطنة ولو وجد المولى قتيلا في دار مولاه مديونا ولا فاعل عاقلته
المولى ولو وجد المولى قتيلا في دار ابيه او امه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية
على العاقلته ولا يجرم من الميراث انتهى **كتاب**
العاقل جمع معقله بفتح فسكون فضم وفي الدية وتسمى عقلا لانها تعقل الرما
من ان تشعل اي تمسك ومنه العقل لانه يمنع القبايح والعاقله اهل الديوان وهم
المسكون عند الناس اهل العيشة وهم المصبات لمن يوشم فقب عليهم كادية وجبت
بتقس لقتل خرج ما تغلبه ما لا يصلح او يشبهه الابن عدا فديته في ماله كما في الجنايا
تؤخذ من عطياهم ومن اراهم والرق بين العطية والرق في ما يفر من في بيته
الماليقة والحاجة والكفاية مشاهرة او بيا ومة والعطما يعرف من في كل سنة لا يفدر
الحاجة بل الصبح وعنايته في امر الدين في ثلاث سنين من وقت الفضا وكذا ما يجب
في ملاقاته بعد اياك قتل الابن يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند النساء في عيه
حالا كان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم
يكن القاتل من اهل الديوان فاعقلته في قبيلته واقاربه وكل من يتناصر له وجبه
تنوير البصائر وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين ثم السنين بمعنى العطاس
فتمت في فليحفظ لا يؤخذ في كل سنة الا درهم وثمة ولم ترد على كل واحد من كل الدية
في ثلاث سنين على اربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل سببا
على ترتيب المصبات والقاتل عندنا كاهنهم ولو القاتل امرأة او صبيا او مجنونا فيشاركهم
على المصير وعاقلته المقتول قبيلة سيده ويعقل عن مولى المولاة مولاه وقبيلة
مولاه واعلم انه لا يعقل عاقلته جناية عده ولا عداؤه سقط قوده بيشه او
قتله ابنه عدا امه ولا ملزم بصالح واعتراف ولا مادون نصف عشر الدية لقوله
صل الله عليه وسلم لا تقفل العواقل عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون
ارشر الموضحة بل الجاني الا ان يصير قوم في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البيعة
بما سمع الاقرار مع انها لا تقبل معه لانه ثبتت بالبس بياث باقرار المدعي عليه
وهو الوجوب على العاقلته ولو قضا موقا القاتل او ماليا المقول على ان قاضي بلد كذا

فقى

فقى بالدية على عاقلته بالبيعة وكذبها العاقلته فلا شيء عليها على العاقلته لان
تقاضيها ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تقاضيها حجة في حقها
لا يعلم واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابو الجاني
قلت يؤخذ من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلته جواب حادثة القتل وهي
ان صبيا تقاضي عن صببية فانت فاراد وليها تخلف العاقلته على تقضي فعل الصبي
والجواب انه لا يحلف لانه لا دفع صحة الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلته
وبقي هنا شيء وهو ان العاقلته لو اقر او انقض الجاني هل يصح اقراره بالنسبة
اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم يلغى اقراره بحرف الحلف في حقهم
لظهور فايدته قاله المصنف جثا في بصره وان جرحه على تقضي عدا خطا في على العاقلته
يعني اذا قبلته لان العاقلته لا تنقض اقراره العبد وقال الشافعي لا تنقض التقاضي
ايضا ولا يبرئ صبي وامرأة ومجنون في العاقلته اذا لم يتناصروا يقولوا القاتل
غيرهم والا فبطلت على الصحيح كاهن ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعكسه لعدم
التناصروا والكفار يتبعوا قلوب فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله مله
واحده يعني ان تناصروا ولا فقي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كالبسطة في المجني
واذا لم يكن للعاقلته عاقلته كقبط وحزب اسلم طالدية في بيت المال في ظاهر
الرواية وعليه القتل ورواية جارية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في مسيلة رواية
شادة قلت وظاهر ما في المجني عن خوارزم من ان تناصروا من قدامهم وبيت
المال قد انهم يبرح وجوبها في ماله يتودي في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة
كما نقله في المجني عن الشافعي قال وهذا حسن لا بد من حفظه واقر المصنف فليحفظ
فقد دفع في كثير من المواضع انها في ثلث سنين فاقم وهذا اذا كان القاتل
مسلم فلو دميما فماليها جارية ومزله وارثه موقوف مطلقا ولو عبدا او
محرورا براقا وكفر لا يعقله ببيت المال وهو المصير كالبسطة في الخائفة والعاقلته
للعم وبه جزم في الدرر قال المصنف لعدم تناصروهم فبطلت لهم عواقل لانهم يتناصرون
كالاساكفة والصيادين والصرايين والسرايين فاهل محلة القاتل وصنعتهم
عاقلته وكذا طلبة العلم قلت وبه اقنى الحلواني وعين خائفة زاد في المجني
والحاصل ان التناصروا في هذا الباب ومعنى التناصروا ان اضر به امر فواضعه
في كفائته وتعامده فيه وفي تنوير البصائر معنى بالحافضية والحق ان التناصروا
بالحرف ثم عاقلته او فليحفظ واقره الغزنستاني في كل من يبيع شيئا الحلواني
ان التناصروا لان لغلبة الحسد والبغض وتسمى كل واحد المكرر لمصاحبه

تنبه قلت وحيث لا قبيلة ولا ناصر فالدية في ماله او بيتا لالا انتهى والله اعلم
كتاب الوصايا يعي الوصية والايضا
يقال او وصي فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية ويسمى في باب مستقل ووصي
فلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ هو تملكه مضاف الى ما بعد الموت عينا كان او
دينا قلت يعنى بطريق التبرع ليخرج عن الاقرار بالدين فانه فاذ من كل المالك ما يسيح
ولا ينافيه وجوب الحقة نعم الى قتاله وصى على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة
كالزوجة والكفارات وقديمة الصيام والصلوة التي فرط فيها وبما حقه لغنى وكرهه
فسوق والا فتسقط ولا يجب للوالدين والاقرين لانه اية التبرع منسوخة
بآية النساء سيبها ما هو سيبه القبر عات وشرايطها كون الوصي اهل التملك فلم يخرج
من صغير وجنون ومكاتب الا اذا ضاف لمقتضاه كما سيجي وكون الوصي له حيا وقتها
تحقيقا او تقدير البطل الموحي له فافهمه فانه يشترط ايراد الشر بلا حية
وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهو يشترط كونه حيا ما قلت نعم كذا كرم
ابن سلطان ويخرج في الباب الا ان يكون الوصي به قابلا للتملك بعد موت الوصي
بمقتضى العقود مالا او تمعا موجودا للحال او معدوما وان يكون بقدر الثلث
وهو كنها او وصيت بكذا فلان ولا يجري بجزاه من الالفاظ المستعملة فيها وفي الباري
ركنها الايجاب والقبول وقال زفر الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعي المبرح
والدلالة بان يموت الوصي له بعد موت الوصي لا بقوله كما سيجي وكلها كون الوصي به ملكا جديدا
لوصي له كافي الحقة فيلزمه استبدا الجارية الوصي لها ويجوز بالثلث الاجبى عند عدم
المانع وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عينا لا ان يجز وراثته بعد موته فلا تعتبر
اجازتهم حال حياته اصلا بعد وفاته وهم كبار يعنى يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت
الموت لا وقت الوصية على عكس اقرار الميراث وندبت باقل منه ولو عند غنى وراثته
او استيفائهم حصصهم كثر كما لا يندب تركها بلا احد مما اعني او استغنا لانه
حينئذ صلة وصدق وفقر عن الدين لتقدم حق العبد وصحت بالكل عند عدم وراثته
ولو حكم المستامن لعدم المزاحم والملوك بثلث ماله انما قازنك ووصية كالاعتققات
خرج من الثلث فيها والاسمى في بقية قيمته وان فضل من الثلث شئ فهو له او بدله
او بدله من مرسلة لا تفتح في الاصح كما لا تفتح بعين من اعيان ماله وصحت لمكان
نفسه او لمدين اولاد ولد استخسانا لا لمكانته وراثته وصحت الميراث به كقول
او وصيت بحمل جاريتي او دابتي هذه فلان ثم انما تصح ان ولد الحمل لا قل من سنة اشهر
فلو وجع الحمل حيا ولو ميتا دهى نفية من الوصية فلا قل من سنتين به ليل ثبوت

نسب

اختيار وجوه ولا فرق بين الادنى وغيره من الحيواناته فلو اوصى لما في بطر دابة
فلان لا ينفق عليهم صح ودية الحمل للادنى سنة اشهر وللغير سنة واحدة وللبل
والجمل والحمار سنة وللغير تسعة اشهر وللشاه خمسة اشهر وللشاه سنة وللشاه سنة
وللمكبة اربعون يوما وللغير احد وعشرون يوما فثبتنا في مغازي لا ستيها من
وقتها اي وقت الوصية وعليه المتكون وفي النهاية فمن وقت موت الوصي وفي
الكا في ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به زاد في الكفر ولا تصح
المبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض عنه رطبي وغيره فلو صالح ابو الحمل
عنه بما اوصى له لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين ولو اجمعت قلت وبه علم
جواب حادثة الفتوى وصى انه ليس للوصي ولو مختارا التفرع فيما وقف
للميراث فلو اوصى له لا يولي عليه وصفت بالامة الاحكام لما تقرر ان كل ما صح
اقراره بالتصدق صح استقنا من ماله وما لا قل من المسلم للدمى وبالعكس لاخره
فردان قيد بدان لان المستامن كالدنى كما افاده المتلا جملنا قلت وبه صرح الهادي
والزيلي وغيرهما وسيجي منتها في وصايا الدمى ولا وارثه وفاته مباشرة لا شبيها
كما مر الا باجازه وراثته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يجزها
الورثة يعنى عند وجود وارث اخر كما يفيد اخر الحديث ويستحقه وهم كبار عقلا
فلم تجز اجازة صغير وجنون واجازة المريض كابتد او وصية ولو اجاز البعض ورد البعض
جار على المجز بقدر حصته او يكون القائل صبيبا او مجنونا فتجوز بلا اجازة
لانها ليسا اهلا للعقوبة او لم يكن له وارث سواء كان الحائث اى سوى الوصي له
القاتل والوارث حتى لو اوصى لزوجته او لى له ولم يكن ثم وارث اخر تصح الوصية من كماله
زاد في المحسوس او وصفت لزوجها بالصف كان له الكل قلت وانما قيد بالزوجين
لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لان ميراث الكل ميراث واحد وفقد ماله في الاقرار مغريا
للميراث بلا يبرق والقنا وكما نوارده اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته
فان لم تجز فلها السدس والباقي للوصي له لان له الثلث بلا اجازة فبقى الثلثات
فلها ربعها وبعدها من الكل ولو كان مكاها زوج فان لم يجز فلها الثلث والباقي للوصي له
ولان صبي غير ميراث اصله ولو في وجع الخير خلا فالشاه فذ لا تصح من ميراثه
تجهيزه وامر دقته فيجوز استحسانا او عليه عمل الجا قل عمر رضى الله تعالى عنه لوصيه
ما فاع يعنى الميراث وان وصية مائة بعد ادراك او اضافها اليه كان ادركت فقلنى
فلان لم يجز لفصور ولايته فلا يملكه تفيها او فعليا كما في الطلاق بخلاف الميراث
كما افاده بقوله ولا من عبده ومكانه وان ترك المكا تب وفاد قيل عنه ما نصح في

صورته ترك الوفاة في الاصل فيها كل منهما عباة في الدرر ايضا فاهالي الغنى فتمنع
لولا المانع وهو حق الموتى ولا من مختل اللسان بالاشارة الا اذا امتدته عقلته حتى
صار له اشارة معهودة فهو كخرس وقد لا يمتداده ستة وقيل ان امتدته لموته جاز
اقراره بالاشارة والاشارة عليه وكان كخرس قالوا وعليه الفتوى درر وبسبب في مسائل
شقي وانما يصح قبولها بعد موته لا اذا كان يتوفى حكمها بعد الموت فيقبل قبولها وررها قبله
وانما تلك بالقبول الا اذا كانت موصية ثم هو لا يقول له واهي المال الموصى به لو رثته بل يقول
استغسانا لعم من يمل عليه ليقبل عنه كما مر في كتاب الموصي الرجوع عنها بقول صرح او فعل
يقطع حق المالك عن المقصود بارتيزيل اسمه واعظم منافعه كما عرفت في المصيب او فعل
يزيد في الموصي به ما يمنع تسليمه الا به كلفه السويق الموصى به بسمن والبناء في الموصي
بها بخلاف تجسيمها وهدم بنائها لانه تصرف في البايع وتصرفه عطفه على بقول
صرح وعطف امر الكمال يتبع الدرر باو عليه فواصل ثالث نكون فعله يفيد
رجوعه عنها كما يفيد من الدرر فقد برز بملكه فانه رجوع عاد ملكه ثانيا
ام لا كما يبيع والحقبة وكذا اذا خطه بغير بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعا بقبل
توب او موصى به لانه تصرف في التمتع واعلم ان التغير بعد موت الموصي لا يضر اصلا ولا
يحدوها درر وكثرة وفاية وفي الجمع به يفتق وشاله في العينة ثم تقل عن العيون ان
الفتوى على انه رجوع في السراجية وعليه الفتوى واقرب المص وكذا لا يكون راجعا
بقوله كل وصية او صيتها في باطلة او الذي او صيتها به لا يرد هو لعمر او فلان وارث
نكرك رجوع عن الاول وتكون بالاجاز كما مر ولو كان فلان الاخر ميتا وقها بالاول
من الوصيتين بحاله لبطلا الثانية ولو جاز وقتها فانه قبل الموصي بطلا الاول
بالرجوع والثانية بالموته وتبطل هبة المبرور وصيته لمن نكحها بعدها اي بعد الحقبة
والوصية لما تقر انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصي له وارثا او غير وارث يوم الاقرار
فلو اقرها فتمكها فانه جاز ويبطل اقراره وصيته وصيته لا ينفك كافر او عبدا او به
مكاتب او اسلم او اغترب بعد ذلك لقيام البنوة وقت الاقرار فيبوزن ثمة الاشارة وصية
مفقدة وفلوح واسا ومسلول به علم السل وهو قرح في الرتبة من كماله ان طالت
مدته ستة ولم يحق مرقه منه والابطال وخيف مرقه في ثلثة لانها امراض رمنه لا فانك
قبل من الموت ان لا يخرج لواجب نفسه وعليه اعتمد في الجرح بوزانية والمختار انه
انه ما كان الطالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قهستان في عينة المرحوم
واذا اجتمع الوصايا تقدم الزمن وان اخرج الموصي ان نفسه وقوة قدم ما قدم

اذا صاقر الملك عنها قال لا يلزم كفارة قتل وطهارا ويمن منه في الفطرة لوجوبها
بالكتاب دون الفطرة والفطرة على الاصلية لوجوبها اجماعا دون الاصلية
وفي القهستان في عن الظهيرة عن الطوايبي بيدا بكفارة قتل ثم يمين ثم طهار
ثم افطار ثم المند ثم الفطرة ثم الاصلية وقدم العشر على الخراج وفي البرجندى
مذهب اليه حنيفة اخراجه النفل افضل من الصدقة او موصى في اي حجة الاسلام
اجح عندها كما لم تبلغ النفقة من بلد فقال رجل اننا اجماع عنه كذا المال ما نشأ
لا يجره قهستان في مربي للتمتة ان كفى نفقته لك ولا فخر حيث تكفى رزاقه
حاج في طريقه وادوى بالحج عنه حج من بلده راكبا وكذا لا من حيث طالت استحقاقا
هناية وجبتي وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان القياس
هنا المعمد فانهم ان بلغ نفقته ذلك والا فخر حيث تبلغ ومن لا وطن له فخر حيث مات
اجماعا وموصى بان يشتري بكل ماله عبد فيفتق عنه عن الموصي ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا
او موصى بان يشتري له عبد ماله درهم وزاد الالف على الثلث وقال لا يشتري بكل الثلث
في المسبطين جميع مربي او موصى بصدية ثم مربي من ماله ذلك وعاش سنين ثم مربي
موصيا به باقية ان لم يقبل ان منه من ماله هذا فقد او صيت بكذا كذا في الثانية
او موصية ثم من ان طبق الجون حتى بلغ ستة اشهر بطلت والا لا وكذا الوصية
ثم اخذ بالوسواس فصار معتوها حتى مات بطلت خاتبة او موصى بان يعار بينه من فلات
او بان يسقى عنه الماشي في الموسم او في سبيل الله فهو باطل في قول الي حنيفة
رحم الله تعالى خاتبة كذا الوصية كذا التبن لدواب فلات فان الوصية باطللة
ولو نال يعلق لها دواب فلات جاز ولو او موصى بان يفتق على فرس فلات كل شهر كذا
جاز وتبطل بيعها ولو او موصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها جاز وله به
سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثها او قال ابو يوسف له ذلك ولان
يقاسم الورثة ايضا ويقر الثلث للوصية خاتبة ولو او موصى بقنطه لرجل وجبه
لاخر او موصى بلم شاة معينة لرجل ويجدها لآخر او موصى بخبطة في سبيلها لرجل
وبالتبن لا فخر جاز الوصية لهما وعلى الموصي ان يدرس ويسلح الشاة او موصى بثلث
ماله لبيت المقدس جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجة وعموم
قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من وقف المسجد على قنديل وسرجه وان يشتري
به ذلك الرتبة والنقط القنديل في رمضان خاتبة وفي المجتبى او موصى بثلث ماله
للكعبة جاز ويصرفه لفقر الكعبة لا غير وكذا المسجد والقدس وفي الوصية
لفقر الكوفة جاز لغيرهم وفي الخاتبة او موصى بعبك يخدم السلطان ويوزن

فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الموصي ولو اوصى بثلث ماله لا عا ليرث ثلثه
 لهذا السبب لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس
 ثلاثة ايام فلو وصية باطلة كائن الثانية عزاء بكر النكاح وفيها عزاء الوصي بالتخاذ
 الطعام بعد موته ويعلم الذين يحضرون التفرقة جاز من الثلث ويجوز لخالق مقامه
 اوسا قد لا يلز بطل ولو فضل طعام ان كثير ايعتبر والا لا انتهى وحل المص الاول على طعام
 تجتمع له الناجية ببقية ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فبطلت والثاني على
 ما كان يغير ما في **فروع** اوصى بان يصير عليه فلان او يجز بعد موته الى بلد اخر ويكفي
 في ثوب كذا او يطين قبره او يصب على قبره فبقية اول من يقرأ عند قبره شيء معين فهو باطلة
 سراجية وسحقه اوصى بثلث ماله له تعالى في باطلة وقال محمد بن جعفر لوجوه
 البر وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا افضه الفان ودينار
 وجواهر فكله له ان خرج من الثلث بحيثى قال ليرثه اذا مت فانت برى من ديني
 عليك صحت وصيته ولو قال ان مت لا يرث لي بطر فيخرج المخرجون في الوصي الوصي
 وفي الوصية للعلماء يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلاد ما وواوصى للعقل
 يعرف للعلماء الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنته واعلم ان الوصية في يد الموصي
 او ورثته بمنزلة الوديعة سراج انتهى **باب**
الوصية بثلث ماله اذ اوصى بثلث ماله لزيد ولا يرث ثلث ماله ولم تجز ثلثه
 لما نص في نقا قان اوصى بثلث ماله لزيد ولا يرث ثلث ماله فالثلث بينهما
 الاثنا اتفاقا وان اوصى لاحد ما بجميع ماله ولا يرث ثلث ماله ولم تجز الورثة ذلك
 ثلثه بينهما نصان لان الوصية باكثر من الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيحصل
 لانه اوصى لكلها بثلث فينصف وقال ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل
 في الثلثين فيجعل اربعة يعمل ثلث المال ولا يضر الموصي باكثر من الثلث عند ارب
 خيفة الماراد بالمرتب المصطلح بين الحساب فنصف سهام الوصية اثنيان فاضرب
 الكل في الثلث يكون سدس فكل سدس المال وعند ما اربعة كما قد ساء الا في المحاباة
 والسماوية والدرهم الرسالة الى المطلقة غير المفيدة بثلث او نصف او نحوهما
 ومن مورد ذكر ان يومى رجل بالغ درهم سلا او جارية في بيع بالماء درهم او يومى
 يعقوب عبد قيمته المائة درهم وصى بثلث ماله ولا يرث ثلث ماله ولم تجز ثلثه
 بينهما اثنان ابا عا وبطل نصيب ابنه صحت كما هو الاول وبصيب ابنه لا لوله
 ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت غناية جوهه زاد في شرح التكملة وصار كالواوصى
 بنصيب ابن لو كان انتهى في المجتبى اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى

ثلاثة مسائل
 وصى

وتقل

وتقل المص عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في الموقر الاولى ثلث ان اوصى من ابين
 ونصف من ابن واحد ان اجاز وشهد البينات والاصل انه متى اوصى بمثل نصيب بعض الورثة
 يتراد مثله على سهام الورثة بحيثى ويجز او سهم من ماله فالبينات الى الورثة يقال لهم
 اعطوهم ما شئتم فشر النسوة بين الجزء والسهم عرفا والاصل الرواية فخلا فيه
 وان قال سدس ماله ثم قال ثلثه لي واجازوا له ثلث اى حقه الثلث فقط وان اجازت
 الورثة له خلا السدس في الثلث من ماله او مورا اخذ بالثبوت ولم يرد دفع صدر
 الشريعة واشكاله في كماله وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المرفق قد اعيدت معرفة
 وثلث دراهمه او عهده او ثيابه متفادته فلو متحقة فكالدرهم او عهده ان هلك ثلثه
 فله جميع ما بقي في الاولين اى الدرهم والفقير ان خرج من ثلثه باقى جميع اصنافه ماله اخر
 وثلث الباقي في الاخرى اى الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلثه كالا لاه وكل اول كل
 متحدا الجنس ككيل وموزون وثياب متعلقة وصانط بطر ما يقسم جيرا ولا لثاني كل مختلف
 الجنس وصانطه ما لا يقسم جيرا وبالف وله من جنس لالف وعين فان خرج الالف من
 ثلث العين دفع اليه والا يخرج ثلث العين يدفع له وكذا خرج شيء من الدين يدفع اليه ثلثه
 حتى يستوفى حقه وهو لالف وثلثه لزيد وعمر وهو اى عمر وصيته لزيد كله اى كل الثلث
 والاصل ان الميت او المعدم لا يستحق شيئا فليخرج من غير وصية كالواوصى لزيد وجدار
 هذا اذا خرج المراه من الاصل اما اذا اخرج المراه بعد صحة الاجاب يخرج بحصته ولا
 يسلم الاخر كالثلث لثبوت الشريعة كالوقال ثلث مالى لفلان وفلان بن عبد الله ان
 مت وسوقير فانت الموصي وفلان بن عبد الله عني كان لفلان نصف الثلث وكذا لو مات
 احد ما قبل الموصي وفردعه كثيره واصله المولى عليه انه متى دخل في الوصية ثم جرح لفقد
 شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخل في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر
 ذكره الرابعي وقبل العبرة لوقت موت الموصي رايه يشير كلام الدرر تبعه الكافي حيث قال
 اوله ولو لم يكره فانه ذلك قبل موت الموصي لكن قول الرابعي فيما ساء اذا اخرج المراه بعد
 صحة الاجاب مخرج في اعتبار حالة الاجاب وقيل فيه روايتان ولو قال بين زيد
 وعمر وهو بيت لزيد نصفه لان كلمة بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين
 زيد وسكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو اى الوصي فقير وقت وصيته له ثلث
 ماله عند موته سواء اكتسبه بعد الوصية او قبله لما تقر بان الوصية اجاب بعد الموت
 اذا لم يكن الموصي به عينا او نوعا عينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله كثلث غنم
 فملك قبل موته بطلت لتعلقها بالعين قبطل بقواتها وان اكتسب غيرها ولو لم
 يكن له غنم عند الوصية فاستفادها اى الغنم ثم ماتت صحت في الصحيح لان تعلقها

بالنوع كتملكها بالمال ولو قال له شاة من كمالى وليس له غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف
 قوله له شاة من غنمى ولا غنم له يعنى لا شاة له فانها تبطل وكذا لو لم ينفذها لاله ولا غنم
 له وقيل تنصع وكذا الحكم في كل نوع من انواع المال كالنقود والثوب ونحوها زيلعي وبطلته لاهات
 اولاده ومن ثلاث وللفقراء المساكين لمن ارادها بالاولاد ثلاثه اسمهم من خمسة
 وسمهم للفقراء وسمهم للمساكين وعند محمد ينقسم اسبابا لفقير المساكين جمع
 واقله اثنان قلنا الجنسية تبطل الجمعية وثلاثة لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولم نصفه
 وعند محمد انك ما كرم ولو اوصى بثلاثة لزيد وللفقراء والمساكين قسم اثلاثا عند الامام
 وائضا فاعند ابى يوسف واخا ساعد عند محمد اختيار ولو اوصى بالمساكين كان له صرفه الى
 مسكين واحد قال محمد لاثنين على امر فلا يجوز صرفه للمساكين الا من اثنين عنك والحد في
 فيما اذا لم يشر لمساكين فلو اشترى لهما عتقه وقال ثلث ما لى هذه المساكين لم يجوز صرفه لواحد
 اتفاقا ولو اوصى لفقير بالبحر فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه القنوى خلاصة
 وشر بثلاثة وبما ية لرجل وبما ية لآخر فقال لا خراش كرك معهما له ثلث كل مائة تساو
 نصيبهما فامكت المساواة فكل ثلثا مائة ولو بار بمائة مثالا وبما يتغير لآخر فقال
 لا خراش كرك معهما له نصف ما لكل منهما لتفاوت نصيبهما فيساوى كلاهما وبثلاث
 ماله لرجل ثم قال لا خراش كرك او ادخلتك معه فالثالث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته
 فلان على من قصد قوم فله يصدق وجوبا الى الثلث استقضا ما بخلاف قوله كل من ادعى
 على شيا فاعطوه لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان رأى الوصى ان يعطى يجهز من الثلث
 ويصير وصية ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى في شيء معلوم
 بنوله والا لا يجزى فان اوصى بوصايا مع ذلك اى مع قوله لورثته فلان على من قصد قوم
 عزلا لثلاث اصحاب الوصايا والثلث ان للورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة
 صدق فيما شئتم وما بقى من الثلث للوصايا وادى وان كان مقدما على الخفين الا انه
 مجهول طريق قيمته ما ذكر فيوخذ الورثة بثلاث ما اقروا به والموصى لم بثلاث ما اقروا به
 وما بقى فلم ويجلف كل على العلم لو ادعى الزيادة قلت بقى لو كانت الوصايا دون الثلث
 هل يوزل الثلث كله ام بقدر الوصايا اى ان يعطى بها هل يلزم ان يصدق قوم في اكثر من الثلث
 براجع ابن الكمال والاجنبى وادى اوقاقله له نصف الوصية وبطل وصيته للتوارك
 والقاتل لانها من اهل الوصية على ما مر وكذا تنصع باجازة الورثة بخلاف ما اذا اقرب بين
 او بين لوارثا والاجنبى حيث لا يسمع في حق الاجنبى ايضا لانه اقرار بعقد سابق بينهما
 فاذا لم يسمع له في باقية موقوف قبل هذا اذا نصا دفا فان انكر احد مما شركه الاخر
 صح اقراره في حصته الاجنبى عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا زيلعي ولو اوصى

بثلاث

بثلاث متقارنه جيد ووسط ودرى لثلاثه انفس لكل ثوب قضاع منها ثوب ولم
 يور اى مورو الوارث يقول لكل منهم ذلك حقه بطلت الوصية لجهالة المستحق وصيته
 لاحد هذين الا ان يسا محو او يسلم اما بقى منها فتعود بحجته لواله المانع وهو المحو
 فتقسم لى الحية ثلثاه ولدى الورى ثلثاه ولدى الوسط ثلث كل واحد منهما لاث
 التسوية بقدر الامكان ولو اوصى باحد الشريكين يبيت بعين من دار مشتركة وقسم
 ووقع في حظه فهو لوصى والا يقع في حظه فلا مثل ذرعه مرمم من ربيعة وغيره بوجوب
 القسمة فلو قال قسم فلو وقع في حظه اولى والاقرار يبيت بعين من دار مشتركة مثله
 اى مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عيى اى بعين بان كانت ودبعة عند الوصى من مالاخر
 فاجاز رب المال الوصية بعد موت الوصى ودفعه اليه صح وله المنع بعد الاجازة لان اجازته
 تبرع فله ان يتبع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له بشرح تكمله بخلاف ما اذا اوصى
 بالزيادة على الثلث او لثلاث او لوارثه فاجازتها الورثة حتى لا يكون لهم المنع بعد
 الاجازة باجبر واعطى التسليم لا تقدر ان المجاز له بملكه من قبل الوصى عندنا وعند الشافعى
 من قبل المجبر ولو اقر احد الابنين بعد القسمة وصية ابنه بالثلث صح اقراره في ثلث
 نصيبه لانفسه استقضا لانه اقر له بثلث شيايع في كل التركة وبعيها فيكون مقرا
 بثلث ماسعه وبثلث مانع اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ايتهما حيث يلزم كله
 لتقدم الدين على الميراث وماتت قوله بعد موت الوصى ولو اقر كلاهما بدين جاز من الثلث
 فيما للموصى له والا يجزى ان اخذ الثلث منهما ثم منه لان البيع لا يراحم الاصل ولا لا يخله
 منهما على السوا هذا اذا دللت قبل القسمة وقبولا للموصى له فلو بعد ما فهو للموصى له لانه
 لما ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القندى ولو قبل موت الوصى فلو ورثته

باب

العتق في الميراث يعتبر حال القندى في تصرفه بمنجز هو الذى وجب حكمه في الحال فان كان
 في الصحة في حكم ماله والا ففى ثلثه والمراد القندى الذى هو انساويكون فيه معنى التبرع
 حتى ان الاقرار بالدين من الميراث ينفذ من كل المال والنكاح فيه ينفذ بقدره المثل من كل المال
 والمصا الى موته وسوما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد موت او هذا الراب بعد موت
 من الثلث وان كان في الصحة ومريض منه كالصحة والمقعد والمفلوج والمسلول
 اذا انطاول ولم يقعه في الراش كالصحيح يحتجى ثم من هذا التناول يستند في المرض
 الاعتبار المبيع لم يقرنه فاعدا انما قد ومحابا نه وهبته ودققه وضمانه كذا ذلك
 حكمه حكم وصية فيعتبر من الثلث قدمناه في الوقف ان وقف المريض المديون بحيث
 باحل فيحفظ ويحرم ويبرأ من اصحاب الوصايا اى الاثر به ولم يسمع العبد ان اجيز

عقته لان المنع لحقه فيسقط بالاجازة فان حابا محرر وضايق الثلث عنها في الحيازة
احق بعكسه بان حرر حابا في استويا وقال لا عقته اولى منهما ووصيته بان يعتق عنه
هذه الحاقبة عبد لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان القرينة تتفاوت وتتفاوت
قيمة العبد بخلاف ما في وقال لا يمسوا وبطل الوصية بعتق عبد بان اوصى بان يعتق
الورثة عبد بعد موته ان جنى بعد موته فدمع بالحقايق كما لو بيع بعد موته بالدين
وان فدع الورثة العبد لا تبطل وكان العداء اموالهم بالتراتبية دون اوصى بثلثه اى
ثلث ماله ليكره تركه عبد اذ قل من الورثة ويكره ان الميت اعتق هذا العبد فادعى بكر
عقته في الصحة لينفذ من كل المال وادعى الورثة عقته في المرفق لينفذ من الثلث ويقدم
على بكره فالقول للورثة مع اليقين لا ينكر استحقاق بكره ولا شيء يزيد كذا في نسخ المختص
والشرح قلت صوابه ليكره لانه المذكور ولا حاجة الامر ان القوم مثلوا الزيد بغير المص
اوى ونسبه ثابوا والله تعالى اعلم الا ان يفضل من ثلثه سى من قيمة العبد ولو
ادعى رجل ديننا على الميت وادعى العبد عقدا في الصحة ولا مال له غير قصدهما الورثة
يسعى في قيمته ويدفع الى الغير وقال لا يعتق ولا يسمي وشي هذا الخلاف لو تركنا
والفردم فاعطاهما رجل ديننا واخرود يعتق وصدهما الا ان قاله بينهما نصطان عنه
وقالا الوديقه قلت وعكس في الهداية فقال عنه الوديقه اقوى وهذا مما سوا الاصح
ما ذكرنا كذا في الكافي وثم ما في الشرح بلانية فيلحفظ انتهى باب

الوصية للقارب وغيرهم جاء من لصوبه وقال لا يمسك في محله وجميعهم
مسجد المحلة وهو استحقاق وقال الشافعي الجار الى ريعين ما من كل جانيه وصهر
كردى رحم محرر من عرسه كبايها واعماها واخوالها واخواتها وغيرهم بشرط موته وى
منكوحة او معتقدة من رجعي فلوس يابن لا يستحقها واروتت منه قال الخواص
هذا في عرفهم ما في عرفنا فيختص بابويها عنابة وغيرها واقرب القربى قلت
كفر حرم زاهران وغيره بالاول واقرب في الشرع بلانية ثم نقل عن العيني ان قول الهداية
وغيرها انه صل الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت الحارث قلت فيلحفظ هذه القايده
وختمه روي كذا في كذا النسخ قلت الموافق لعامة الكتب ذات رحم محرر منه
لا زواج بانه وعمانه كذا وكردي رحم من ازواجه من قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا الصهر
ابو المرأة دامها والختن زوج المحرم فقط ويبيع وغيره اذا القربى في ديني في ديارها
ان يختص الصهر بابي الزوج والختن زوج البنت لانه المشهور واهله زوجته وقال لا
كمن في عياله وقولها استحقاقا ناسخ تكله قال ابن الكمال وهو مويد بالنسخ قال
تعالى فيجبنا واهله لامراته انتهى قلت وعجابه في المطولات والله اهل بيته

وقيل انه القى ينسب اليها وحينئذ يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الى
اقصى اب له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه فينسب الى غير الكرماني الاقرب
والاجد والذكور والافق في المسلم والكافر والصغير والكبير فيه سوا ويدخل فيه القنى
والفقير اذ كانوا لا يحصون كافي الاختيار ويدخل فيه ابوع وجده وابنه وزوجه كافي
شرح التكملة يعني اذا كانوا لا يرثون ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات
ولا احد من قرابة امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لأمه وحسبه اهل بيت ابيه
لان الانسان ينسب بابيه لا بامه وكذا اهل بيته واهل نسبه كاله وحسبه فكله
حكمه ولو اوصت المرأة لنفسها او لاهل بيتها لا يدخل ولها اى ولد المرأة لا ينسب
الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابوع اى الولد من قوم ابيها حينئذ يدخل لانه من جنسها درر
وكافي وغيرهما قلت ومفاده ان الشرف من الام فقط غير معتبر كذا في آخر فتاوى ابن نجيم
وبه افتى شيخنا الرطلى نعم له مزية في الجملة وان اوصى لا قاربه او لذي قرابته كذا في النسخ
قلت صوابه لذوى اولاد رحمه اولاد نسبه في الاقرب فالاقرب من كل ذى رحم محرر
ولا يدخل الوالدان قيل من قال للولد ذى نسبه او عاق والولد ولو منعين بكفر ورق كافي
فيحبه عموم قوله والوارث واما الجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا يختص
في الاختيار ويكون للابنتين فصاعدا يعني اقل الجمع في الوصية ثمان كافي الميراث
فان كان له اى الوصى عان وكذا لان نهي لم يمه كذا في لارث وقال لا اربا على ولده عم وطلان
كان له النصف ولها النصف وقال لا لثلاثا ولو عم واحد لا غير فله نصفها ويرد النصف
الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عم وعمه استويا لاستويا قرابتهما ولو اقدم
المحرر بطلت خلافا لما في الولد فلان في الذكر والانثى سوا لان اسم الولد المذكر الحبل
ولا يدخل ولد ابن مع ولا صلب فلوله بنات لصلبه وبنو ابن في البنات عملا بالحققة
فلو نفذت صرف الجار عزرا عن النطفة لا يدخل اولاد البنات وعز محمد يدخلون اختيار
ولو رثت فلان للذكر من حظ الانثيين لانه اعتبار الورثة بشرط صحته اى الوصية
هنا اى في الوصية لورثة فلان وما في معناها كعقب فلان موت الوصى لورثته اولى
لعقبه قبل موت الوصى لان الورثة والعقب انما يكون بعد الموت ثم ان كان معهم وصى له اخر
كقوله اوصيت لفلان ولورثته او عقبه كانت الوصية كلها لفلان الوصى له دون
ورثته وعقبه لان الاسم لا ينسب ولهم الا بعد الموت وتامة في السراح وفيه عقبه
ولله من الذكور والاناث فان ماتوا فولد له كذا في ذلك ولا يدخل له ولولا لان
لانهم عقبه ابايهم لانه في ايتام بنيه اى بنى فلان والبنين اسم لزمان ابوع قبل
الحلم قال صل الله عليه وسلم لا يتم بعد البلوغ وعيانتهم وزمائمهم واراملهم الا من الذي

لا يقدر على شيء رجلا كان أو امرأة و يودع قوله دخل في الوصية فغيرهم وغيرهم
وذكرهم بالثلاثين وانما هم وقسم سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب فانه حينئذ
يكون تليكم كالم والالفقراهم يعطى الوصى من ثلثاتهم شرح التكملة لتقدير التليكم
فيراد به القرينة وهي بنى فلان يختص بذكرهم ولو اعتيا الا اذا كان فلان عيا رة
عن اسم قبيلة او اسم فخذ فبنتا والاناث لان المراد حينئذ مجرد الانثى ب
كافى من ادم ولهذا يطر فيه ايضا سوى العناقته ومولى الموالاة وحلفاؤهم يعني ومنهم
يحصون والا فالوصية باطله والاصل ان الوصية متى وقعت باسم بنى عن الحاجة
كاتبهم بنى فلان وان لم يسموا على ما مر لو وقعها لله تعالى وهو معلوم وان كان لا يبنى
عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل تليكم والابطلت وتعلمه في الاختيار او صى من
له معتقون ومعتقون لو اية بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة
تدل على احد مما لا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين المتقين النقي وجينئذ فقولهم لو
حلف لا يكمى الى اهلان يعم الا على الاسفل لا لوقوعه في النقي بل لان اللفظ على اليمين بمعنى
وهو غير مختلف عناية واقرب المص الا اذا عينه اى الاعلى والاسفل قبل موته حينئذ
تصح لزوال المانع ويصدق فيه اى في الموالي من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه
مدبروه واهل ائ اولاده وعزالي يوسف يدخلون او صى ثلث ماله الى الفقهاء دخل فيه
من يدق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلث مسائل مع اذلتها كذا في التقنية
قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية او صى بان يطين قبره او
يغرب عليه قبة نهى باطله كافي الحاشية وغيرها قد سماه عن السراجية وغيرها لكن قدما
فيها في الكراهية انه لا يكون تعيين القبور في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية
بالعقدين مبنى على القول بالكراهية لانه حينئذ وصية بالمكروه قال المم قلت
وكذا ينبغي ان يكون القول بطلان الوصية لم يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية
القرأة على القبور او بعدم جواز الا جاز على الحاجات لا المفتى به من جواز مما فينبغي
جوازها مطلقا وتامه في خواشي الانساب من الوقف وحرر في تنوير البصائر انه
يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن او للتدريس فلو لم يباشر فيه لا يستحق
المشروط له كافي شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف وبالباشرة في غير المكان
الذي عينه الواقف يفوت غرضه من ايام تلك البتقة قال وتحقيقه في الدرر
السنية في مسئلة استحقاق الجارية انتهى باب
الوصية بالخدمة والسكنى والتمرق صحت الوصية بخدمته عياد وسكنى
داره مدة معلومة وابدأ ويكون محبوسا على ملك الميتة في حق المتعة كافي الوقف

كما بسطه في الدرر وبطلتها كان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه اى الى الوصى له
بما اى لاجل الوصية والا تخرج من الثلث تقسم الدار اى ثلثاى في مسلة بالسكنى
اما في الوصية بالخدمة فلا تقسم على الظاهر كافي ونهاى بالعبد فيخدمهم اى ثلثا
هذا اذا لم يكن لهم مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد وقسمة الدار بقدر ثلث جميع
المال كافي اذ اده صدر الشريعة وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر
لشون حقه في سكنى كلها بظهور ما لاخر او جراب ما في يده حينئذ يزاحمهم في باقيها
والبيع ينافيه فتعوا عنه وعزالي يوسف لم ذلك وليس للوصى له بالخدمة او
السكنى ان يوجر العبد او الدار لان المنفعة ليست بالاصل فلو ملكها بعوض
كان مملوكا اكثر مما ملكه يعقد هو لا يجوز ولا للوصى له بالخدمة استحقاقا له اى العبد
او سكنها اى الدار في الاصح ومثله الدار الموقوفة عليه والفقوى شرح وهابية
لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الوق بينهما ولا يخرج الوصى له العبد
الموصى بخدمته من المكوفة مالا الا اذا كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر اخرج
من الثلث والا فلا يخرج الا باذنه الوز لتطبيقا حقهم فيه وبوته اى الوصى له
في حيوة الوصى بطلت الوصية بعد موته يعول العبد والدار الى الورثة اى ورثة الوصى حكم
المالك ولو ائلفه الورثة ضمنوا قيمته ليسترى لها عبد يقوم مقام الاول ولهذا يمنع
المريض من النزع باكثر من الثلث كذا ذكر المص في الرهن ولو اوصى بهذا العبد فلان
ويجده من لاخر وهو يخرج من الثلث مع تمامه في الدرر وفي الشريعة والفقهاء اذا
لم يطبق الخدمة على الوصى له بالخدمة الى ان يدرك الخدمة فيصير كالكيك ونفقة الكيكر
على من له الخدمة وان اجمالا اتفاق عليه ردا الى من له كما استنصر مع المعبر فان جفت فاقدا
على من له الخدمة ولو ما فراه صاحب الرقبة او ايداعه وبطلت الوصية وتبرق بستانه
فان ذلك ان فيه ثمر له هذه الثمرة فقط وان اذ ابداله هذه الثمرة وما
يستقبل كافي الوصية بخدمة بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابد او لا وان لم
يكن فيه اى البستان والمنفعة بجلها ثمره حين الوصية نهى كالوصية بالخدمة
في تناولها الثمر المعدومة ما عاش الوصى له زيلعي وفي العناية السفوح والخراج وما
فيه اصلاح البستان على صاحب الخدمة لانه هو المختص به نصا ركا لنفقة في
فصل الخدمة **تليكم** الغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكربها واخرج
الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة قلت وظاهر دخول ثمر الحور ونحوه في
الغلة فيجوز ويصون غنمه وولدها وليها له ما بقى في وقت موته سواء قال
ابدا او لا لان المعدم منها لا يستحق بشيء من المعقود فكذا بالوصية بخلاف الثمر

بدليل صحة المساقاة اوصى بحمل دار مسجد ولم يخرج من الثلث واجاز واجتمع
مسجد الزوال المانع باجازتهم وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجد رعاية بجانب الوارث
والوصية ومظهر مركبة في سبيل الله بطلته لان وقف المنقول باطل عنده فكذا
الوصية وعندهما يجوز ان رد وقال المص وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف
في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو ذلك كما مر اوصى بشي للمسجد لم يخرج
الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد قال المص ويقول محمد اقلتي مولانا صاحب الصبح الا ان
يقول الموصي يتفق عليه فيجوز انفاقا قال وصيتي ثلثي لفلان او فلان بطلت
عند ابي حنيفة لمخالفة الموصي له وعند ابي يوسف لما ان يصطالحا على اخذ الثلث
وعند محمد بخير الورثة قالهما شيا وااعطوا **فصل**
في وصايا الذمي وعيهم ذمي حمل دار بيعة او كنيسة او بيت نازر في محنة
فانه ذمي ميراث لانه كوقف لم يسهل واما عند مالكية ومعصية وليس بوكا مسجد
لانهم يسهلون ويدفون مؤنهم حتى لو كان المسجد ذكرا يورث قطعا قاله المص وغيره
لانه حينئذ لم يصح حرز اخلاصا لله تعالى وان اوصى الذمي ان يبني دار بيعة او كنيسة
لمعينين فهو جائز من الثلث ويجعل ثلثها وان اوصى بذار ان تبني كنيسة او بيعة
فما القرية فلو في المص لم يخرج انفاقا لقوم غير مسلمين صحت عنه لا عند مالكية
معصية وله انهم يتركون ويطلبون فتصح كوصية خزي مستامن لا وارث له هنا
بكل ما له مسلم اوصى كذا في الوقاية ولا عتق بمن ثمة لانهم اوتوا في حقنا ولو اوصى
بنصفه مثلا نفذ ورد باقيه لورثته لانه مستحق له في دارنا وكذا لو
اوصى لسننا من مثله ولو اعتق عبده عند الموت اودع من نفذ من الكل لما قلنا ولو اوصى
له مسلم اوصى جاز على الاظهر فيلزم وصاحب الموصي اذا كان لا يكره فهو غير له المسلم في
الوصية لانا امرنا ايضا الاحكام على ظاهر الاسلام وان يكره فهو غير له المرتد فتكون
موقوفة عنده نافذة عند ما شرع المجمع والمرد في الوصية كذمية في الامم لانها
لا تقبل الوصية المطلقة لقوله هذا القدر من مالي وثلث مالي وصية لا تخل للفتي
لانه صدقة وهي على الفتى حرام وان عتقه كقوله ياكل منها الفتى والفقير لان اكل الفتى
منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح ليعين والفتى لا يعين ولا يصح ولو
خصت الوصية به اي بالفتى كقوله هذا القدر من مالي وصية لزيد وهو عتق او بقوم
اغنيا محصورين هل لم يمتحن تملكهم وكذا الحكم في الوقف كما حرم من لا خسر وروى
جامع الفصولين التولي على الوقف كالوصي **فروع** اوصى بثلث ماله للمملوكات جاز
لولا صفة الورثة ولو محتاجين يعني لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف

مطلق

مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حرم يعني لو محتاجين حاضرين
بالغير راضين فلو فيهم صغيرا وغاييب او حاضر غير راض لم يجز اوصى بكفاة صلواته
لرجل معين لم يجز لغيره به يقضي لنفسه والربان اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على
المعسر من قرضها الوصي لم عز الفدية لم يجز ولا بد من القبض ثم التصديق عليهم ولو
امران يتصدق بالثلث فانه فغصبه غاصبه ثلثا سلا واستهلكه فتركه صدقة
عليه وهو مصر بخبريه لحصول قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي
لجواهر اوصى لرجل بقطار ومات فقسمت التركة والموصي له في المبلد وقد علم بالقسمة
ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسع ولا يبطل بالتأخير ان لم يكن رد الوصية او اوصى له بدار
فبا عا بعد موته ثلث القبض مع لجواز التفرغ في الوصي به قبل قبضه وقفت
ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد متوليا وللولد اب فالتولي اولى من الاب شري
دارا اوصى لهما الرجل فاحدهما الشفيع من يد الوصي له فوخذ الثمن ولو استحق
الدار لا يرجع الوصي له على الورثة بشي لانه ظهر انما اوصى بماله الغير انتهى والله اعلم
باب الوصي وهو الموصى اليه اوصى الى زيد اوصى له
وصيا وقبل عنده مع فان رد عنه اى علمه يرثه والا لا يصح الرد بغير ثبته ليد بصير
مردا من جهته ويصح اخراجه عنها ولو في عينته عند الامام خلافا للثاني بزارية
فان سكنت الوصي له فانه موصيه فله الرد والقبول ولازم عقد الوصية ببيع شي
من التركة وان جهل به اى يكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة
تصرفه بخلاف الوكيل فان علم بالوكالة شرط فان سكنت ثم رد بعد موته ثم قبل مع
الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو اوصى الى صبي وعبد غير وكافر
وفاسق بلا اى بدلم القاضي بغيرهم تمام للمطر وللفظ بدل يفيد صحة الوصية
فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجية فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر المرتد
وثاب الفاسق بجنتي وفيه فرض ولاية الوقف لصبر صح استحسانا لم يخرجهم القاضي
عنه اى عن الوصايا والواجب للملح الا ان يكون غير ايبين اختيارا والى عبد والحال
ان ورثته صغار مع كايصا به الى مكاتبه او مكاتب غير ثم ان رد في الرق فكالعبد
والا لا ولا لا يصح مطلقا دررد من غير عز القيام بها حقيقة لا بخر داجا
صم القاضي اليه غير رعاية حق الوصي والورثة ولو ظهر للقاضي عجز اصلا استبد
غير ولو عز له اى الوصي المختار والقاضي مع اهليته لما نفذ عزله وان جاز القاضي
وانهم في الاشياء اختلفوا في صحة عزله ولا كره على الصحة كما في شرح الوصاية لكن
يجب الا قبا بعدم الصحة كما في الفصولين من الفصل السابع والعشرين من الوصي من

الحال يجوز ان ياتي الوصي في ماله اي ليقوم لنفسه فان فعل تصدق بالروح وجاز
لو اجر من مال اليتيم لليتيم وتما في الدرر قلت وفي الاشياء لا يملك الوصي بيع شي باقل
من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية يبيع عنه من فدان في الكل واجر المثل للمولى اجر
مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي الميت فلا اجر له على المصحح وهذا اذا عين القاضى
للمولى اجرا فان لم يعين وسعى فيسنة فلا شيء له وعمره للفقهاء ثم ما ذكرنا لفسده
فانهم وقد مر في الوقف واما وصي القاضى فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي القهستان
معزى بالذخيرة ولو كان اوصافا او كبرا رابع حصته المنظار كما مر وكذا الكبار على ما مر من
التفصيل وتدل على العادة ان في بيعه للعقار واما اختلاف المشايخ وجوز صاحب
الحداثة لان فيه استتفا ملكه مع دفع الحاجة وان لغير الوصي التعرف لحرف متطلب عليه
القنوى وتما في علقته على الملتقى ولا يجوز اقراءه بين عا الميت ولا بشرى من تركته
انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح في حصته ولو اقر الوصي بغيره لا شيء ادعى له
للمصغر لا تسع درر ووصي اب الطفل احق بما له من جده وان لم يكن وصيه فالجد كالمقر
في الحجر وفي الميتة ليس للمجديع العقار والعروض لقضا الدين وتنفيذ الوصايا
بخلاف الوصي فان له ذلك انتهى **فصل في شهادة الاوصيا**
وبطلت شهادة الوصيين لو ارث غير صغير بمال مطلقا او كبير بمال الميت وصحة
شهادتهما بغيره اي بغير مال الميت لا تقطاع ولا يتهما عنه فلا تهمة حينئذ
كشهادة رجلين لاخرين يدين الف على ميت وشهادته الاخرين للاولين بمثل خلاف
شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في
الشهادات او شهادة الاولين بغيره والاخرين بثلاث ماله او الدرهم المرسل
لا ثباتها للشركة فتقبل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بغيره لا شركة
فلا تهمة زيلعي شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لغت لا ثباتهما لفسهما
معينا وحينئذ فيضم للقاضي لهما ثلثا وجوبا لا قرارهما باخر فيمتنع نصرهما بدونه
كأنقر الا ان يدعى زيد ذلك اي يدعى انه وصي معهما حينئذ تقبل شهادتهما استحضانا
لانما استقطاوة التبيين عند ولنا ابنا الميت اذا شهد ان ابائهما اوصى رجل اخر
فما للنصب حافظ للتركة وهذا لو لم يكر ولو يدعى تقبل استحضانا بخلاف
شهادتهما بازائهما وكل زيدا بغير ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيدا وكالة
ام لا لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلبهما ذلك بخلاف الوصية لانه ولو بعد التولية
وان لم يخاص ملتقى وصي نقد الوصية من مال نفسه رجع مطلقا وعليه القنوى درر
كوكيل ادعى الثمن من ماله فان له ان يرجع ذلك الوصي اذا اشترى كسوق للمصغر او

اشترى ما يتفق عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهد على ذلك في البرازية واما شرط
الشهادة لان قول الوصي في الاتفاق يقبل لا في حق الرجوع بلا اشهاد انتهى فليحفظ
قلت لكن في القنية والخلاصة والحداثة له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف
الابون ويسعى ما يفيد ختمته او قضى دين الميتة الثانية ثمرها او لقنه او ادى
خراج اليتيم او عشرين من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير
او كفى الوارث الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون منطوعا ولو كفى
الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فيه قبل هو مستدر كبقوله او كفى ولو باع الوصي
شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باعه رجع القاضي فيه الى اهل البصيرة
والامانة ان اخبر اثنان منهم انه باع بغيره وان قيمته وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي
الى من يزعم وان كان في المراجعة يشترى باكثر في السوق باقل لا يتقصص بيع الوصي
لذلك اي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ
بقولهما عند محمد وكفى قول واحد في ذلك عند ما كان التركة وعلى هذا قيم الوقف
اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزعم ان الاجر الكلي من الدرر من ماله الخاوية **فروع**
يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلا يمينه الا في ثلث عشرة مسئلة على ما في
الاشياء ادعى قضا دين الميت او ادعى قضا من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها وان
اليتيم استهلك مالا اخر فدفعت ثمنه او اذ له بنجاح فركبه ديون فقضاها عنه او ادى
خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة او جعل عبدا الا بقا وفدى عبده الجاني اوجه
لا اتفاق على محرمه او على رقيقه الذين ماتوا او الاتفاق عليه ما في ثمنه وكذا ان مال
نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع او انه روج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وبيع
ميتة الثامنة عشر تجرد ربح ثم ادعى انه كان مضاربا والاصل ان كل شيء كان مسلطا عليه
فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب القاضي وصيا في سبعة مبسوطة في الاشياء
منها انه كان له دين او عليه او لتنفيذ وصية وزاد في الزواجر بوصيين اخرين شرعي
الاب من طمعه شيئا فوجع معيلا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه واذا خشي لا ثبات
حق مضاربوع غيبته منقطعة ينصب والا فلا وعزاهم لجمع القنادي وصي
القاضي كوصي الميتة لان ثمان ليس بوصي القاضي الشرع لنفسه ولان يبيع من
لا تقبل شهادته له ولا ان يقبض الا باذن مبتدئ من القاضي ولا ان يوجر الصغير لعلما
ولا ان يجعل وصيا عنه عدمه ولو خصصه القاضي تخصص ولو نهاه عن بعض
التصرفات صح نهيها وله عزله ولو عدل لاجل وصي الميتة في ذلك كله وفي الخزانة
وصي وصي القاضي كوصيه لو الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق في القنوى

الصغير تبرعه في مرضه انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع
فينفذ من الكل بان اجزا قل من اجزا مثل لانها تبطل بوجه فلا اثر على الورثة وفي حياته
لا ملك لم يكن في العدة انما من الثلث فلعنه روايتان باع مالا ليقيم او ضيقته به
والمنشترى ينطق بوجوه ثلاثة ايام فان فقد ولا فصح فان انكر الشراء وقد قبض برفع
الوصى الامر لهما فيقول ان كان بينكم بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم ادعى لنفسه
لم يجز الا عند الحكم دفع للقيم مالم يعد بلوغه واشهدا لبيته على نفسه انه لم يبق له من
تركة والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في الوصى انه من تركة ابى وبرهن تسمع للوصى
الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بالعرف وله ان ينفق في
تعليم القرآن والادب انما اهل لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتكلم القراءة الواجبة في
الصلوة يجتنب وفيه جعل للوصى من نفقته بدونه وقيل للشرع ان يتصرف وفيه
لاباطاق طفله انفاقا لانه على الاكثر وفيه ملك الاب لا الجد عند عدم الوصى ما يملكه
الوصى يملك الاب قسمته ماله مشترك بينهما وبين الصغير بخلاف الوصى يملك الاب
والجد بيع مالا احد طفليه للاخر بخلاف الوصى ولو باع الاب والجد مالا للصغير من الاجبي
بمثل قيمته جازا لم يكن فاسدا الراي ولو فاسدة فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول
روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهدا انه يرجع عليه به لو لم يملكه والا
لا لوجوبها عليه حينئذ وبمثله لو اشترى له دارا او عبدا يرجع سواء كان له مالا او لا
وان لم يشهد لا يرجع كذا عن ابي يوسف وهو حسن عيب حفظه انتهى والله اعلم

كتاب الخنى

لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود هو ذوقه وذكر اوسى عن الاثني جميعا
فان بالسر الدكر فقام وان بالسر الفرج فانني وان بالسرهما فالحكم للاسبق وان استويا
فشكل ولا تغيب الكثرة خلافا لهما هنا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت بحيته ووصل
الى امرأة او اختم كل يحتمل الرجل فرجل وان ظهر له لدى اولين او طاهر او جمل او مكر وطوع
فامرأة وان لم تظهر له علامة الحمل او تما رصف العلامات فشكل لعدم المرحح
وعز الحسن انه تغد اضلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكوى الزيلعي
وحينئذ فيوجه باسم يا هو الا حوط في كل الاحكام قلت لكن قد مناة لا يجب
الفصل بابلح فيه دانه لا يتعلق القهرم بلبنته فتنبيه فيقف بين صف الرجال
والنساء اذا بلغ حد الشهوة تبعا له امة تحتته من ماله لتكون اتمه او
مثله ويلزم ان يختمه رجل او امرأة احتياطا ولا ضرورة لان الختان عند ناسنة
وان لم يكن له ماله من بيت المالك ثم تباع او يزوجه امرأة ختانه لتختنه لانه ان كان

ذكو اصح النكاح وان اثني فنظر الجنس اختلف فطلقها وتنفذ ان خلى بها احتياطا
ويكون لبسه الحر والحرى ولا يجلبه غير حر وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة
ولا يسا فربما حر لا محال انما امرأة وان قال انما رجل او امرأة لا عسر به في الصحيح
لانه دعوى بلا دليل وقيل يعتبر لانه لا يقف عليه غير كذا في المتن في بعد تقرير
اشكاله لا يقبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل التوقيف ويضعف ما نقله القسستان
عن شرح العراف للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولومات قبل ظهور حاله لم
يقبل ويقيم بالمصعيد لتعد الفصل ولا يحضر حال كونه من اهلها غسل ميتة ذكرا وانثى
وندر ويكون تسجئة قبس ويوضع الرجل بقرب الامام ثم يوثق المرقاة اذا صلوا عليهم به
وعاية الحق الترتيب وتام فروع في احكامه من الاشياء بل عدى فيه تا ليف بحله
منيف وله في الميراث اقل النصيبين يعني اسود الحالين به ينفق كاستحقاقه وقال
نصف النصيبين فومات ابوه وترك معه ابنا واحدا له سهمان وللخنثى سهم واحد
ابي يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد له خمسة من اثني عشر وعند ابى حنيفة
له سهم من ثلاثة لانه اقل وهو من يتقرب به فيقتصر عليه لانه لا يجيب بالشك
ختم لو كان الاقل فمقدم ذكر اقدرا ايضا كزوج وام وشقيقه من خنثى فله السدس
على انه عصبة لانه اقل ولو اقل انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما
على احد التقديرين فلا شيء له كزوج وام ووليها وشقيق خنثى فلا شيء له لانه عصبة
ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عمه وولدا خنثى قدر انثى
وكان المالك للم ولله سبحانه وتعالى اعلم **مسألة** ليني جمع شذيت
بمعنى منفقة وهو من دابة المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما كان يحق ان يذكر فيه
قلت وقد اختلفت غالبها بما اهاه الله لحد عرق من المخرج خارج خمس هذه نقدة
صغرى في تسلمها الام قد وعدت به في اوله نوافل الوضوء وكل خارج خمس ينقص الوضوء
هذه مقدمة ليري ويؤمسلة عندنا فتنبج ان عرق من المخرج ينقص الوضوء لكنه يحتاج
لابيات الصغرى وطاصله ما في الاخبار الا شرفية لابن الشحنة عزها بالمجتبى عرق الدجاجة
الحلالة خمس قال وعليه فممن خمس من المخرج بل اولى ثم قال وما اسمح من كان عرقه
كعرق الكلب والخنثى قال ابن العرج ينقص الوضوء وهو فرع عزيب وتخرج ظاهر
فان الم والم وظهر عولنا عليه قلت قال شيخنا حفظه الله تعالى كيف يعول عليه
ويومع عزابته لا يشهد له رواية ولا رواية اما الاولى فطاهرا لم يرو عنه احد من تعبد
عليه واما الثانية فلعدم تسليم المقدمة الاولى ويشهد لجلالها مسيلة الجدى
اذ عدى يلزم الختم وقد علوا حل الكه بمسورته مستهلكا لا يبقى له اثر فذلك

تقول في عرق مد من الخمر ويكفيها في ضعفه غرابته وخرج من الجاهه فيجب طهره
عن الشرح من متن وشرح خبر وجد في خلا له خرفه فان كان الخمر صلبا روى به
واكل الخبز ولا يفسد خروا الفارة الدهن والماء والخنطة للضرورة الا اذا ظهر طعمه اولونه
في الدهن ويحرم الخمره وامكان التفرغ عنه حينئذ خائفة في الستة الرواية لا يعمل
ولا يستفح تقدم في باب الوتر العوق المستحابة عندنا وقت العصر على قول عامة
مشايخنا انسابه وقد قدمناه في الجملة عن الفتر خائفة الخروج من الصلوة لا يتوقف
على قوله كليلكم وحينئذ فلو دخل رجل في صلوته بعد لا يصير داخل فيه قدسناه في
صفة الصلوة لف ثوب خمس رطب في ثوب طاهر باس فظهر رطوبته على ثوب طاهر
كذا السنج وعبارة اكثر على الثوب الطاهر لكن لا يسهل لوعصره لا يتنجس قدسناه
قبيل ثوب الصلوة كالوشن الثوب المبلول على جل خمس بايس او غسل رجله
وشن على ارض خمسة اوقاف خمس فخرج ولم يظهر اثره لا ينجس خائفة
نوى الزكاة الا انه سماه فضا جاز في الامع لان الصلوة للقلب لللسان من له حظ
في بيت المال كالحمل فظهر بما وجد ليبتدئ الماله اقله اقله دية قدسناه قبيل
باب المصروف فطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم اخر فليطه كفارة واحدة
ولو في رمضان على الصحيح قدسناه في الصوم ولو نوى فضا رمضان ولم يمين اليوم صح
ولو عز رمضان في كفضا الصلوة صح ايضا وان لم ينو في الصلوة او صلوة عليه او اخر
صلوة عليه كذا في اكثر قال الم قال الزيلعي والاصح اشتراط تعيين في الصلاة وفي
مضاين قلت وهكذا قدسناه في باب فضا الفوايت تبعا للدرر وغيرها ثم
رايت في البرقييل باب اللعان مانصة ونية النعيم لم تسترط باعتبار ان
الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه
مراعاته الا بنية النعيم حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوايت يكفيه
نية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوة ينبغي حفظه انتهى
بلفظه ثم رايته نقله عنه في الانسابه في بحث تعيين النوى ثم قال وهذا
مشكل وما ذكره اصحابنا تقاضى ظان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين
اشهر حروفه فليثبتته لذلك راس شاه منطع يوم احرق الراس وراعه الدم
فانخذ منه سرقه جاز استعماله كالغسل وقد قدسناه من المطهرات سلطان
جل الخراج لربا لارض جاز وان جعله العشر لانه ذكوه قلته وقد قدمه في الجهاد
وقدمته في الزكوة ايضا بحج اصحاب الخراج عن راعه لارض واد الخراج ودفع
الامام الاداضي الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج من اجرتها المستحقة جاز فان

فضل

فضل شيء من اجرتها دفعة للاكراهية المحققين فان لم يجد الامام من يتساجر بها بها
لقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو عليهم خراج ورد الفضل لاربها وبلغت قلت وقدسنا
في الجهاد ترجيح سقوطه بالتدخل فيجعل على المخرج او على ان مراده اخذ خراج الستة
الماضية فقط غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة الكثر تحرى واكل والا بان
كانت الميتة اكثر واستويا لا يتحرى لوى حاله الاختيار بان يجد ذكوة والا تحرى
واكل مطلقا وسمى اياما الاخرى وكتابتها كالبيان باللسان بخلاف معتقل اللسان
وقال الشافعي بما استوفى وصية ونكاح وطلاق وبيع وشرا وفود وغيره من
الاحكام اياما الاخرى فيما ذكره مغنم ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته
وامتدت عقلته الى موته به يبقى قلت وسمى في الوصايا وذكره هنا الاكره ابن
الكلال والزيلعي وغيرهم ثم بعد ذلك اجماع انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلا توقف
فان مات على عقلته نفذ مستندا ولا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له
وطبها لعدم تمامه لكنه اذا مات بحاله حلها المهر من تركته قال الم لكن ذكر ابنه
في الزواجر عنه ذكر في الانساب الاحكام الاربع ان قوله والضابط للمقتصر
والمستند ان ما صح تعليقه بالشروط يقع مقتصر او لا يصح تعليقه مستندا
كان في ابع من باب التعليق بخلاف ذلك ان مقتضاه وقوع الطلاق والعناق ونحوهما
ما يصح تعليقه بالشروط مقتصر فتختبه لا تكون اشارته وكتابتها كالبيان
في حد لانها تدعى بالشبهة لكونها حقالة تعالى ولا في شهادة تامسية
وهو يصح اسلامه بالاشارة طاهر كلامهم نعم ولم اره صريحا انسابه ابتلع
الصائم بصاق محبوبة يقضى ويكفر والا يكن محبوبة لا يكفر وسمى في الصوم قتل بعض
الحجاج عذر في ترك الحج مرنى الحج شعها وجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في
بيتها تسو زحكا حرناه في باب النفقة ولو كان المنع لينقلها الى سرله به
فليست ناشئة لوجوب السكنى عليه او كذا يسكن في بيته الغصب فاستفت
منه لا تكون ناشئة لانها محقة اذا السكنى فيه حرام بخلافه لو كان فيه شبهة
قالت لا اسكن مع امته واربيد بينا على حدة ليس لها ذلك وكذا ام ذلك وكلمه
في النفقة قال لعبد ياملكي او قال لعبد انا عبدك لا يفتق لانه ليس بصريح
ولا كناية بخلاف قوله لعبد يامولاى لانه كناية على طهر محل العمار المتنازع
فيه لا يخرج من يد يامولاى بيد مال بيده من المدعي وفق دعواه بخلاف المنقول او يعلم
بما القاضى ولا يكفى تصديق المدعي عليه ان يبقى في يده في الصحيح لاحتمال المصلحة
قلت قدسنا غير متفرق اخرها في باب جنائنه المملوك ان المقتضى به في زمانه ان يعمل

القاضي قائل هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشرا من ذي اليد واقراره بانه
في يده فانكوا الشرا او اقر بكونه في يده لم يحتج لبرهان على كونه في يده لان دعوى
الفعل لا تنفع على ذي اليد فتصح على غيره ايضا كما بسطه في البرازية عقار لا في ولاية
القاضي يصح فضاؤه فيه كمنقول هو المصحح وتقدم في القضا ان المصلي ليس بشرط
فيه به يقتضي ويكتب بالحكم القاضي تلك الحاجة ليا مع بالتسليم وقيل لا يصح وشي
عليه في الكفر والملتقى قضى القاضي بيئته في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلا
او غير ذلك او رجعت في تبليس الشهود او ابلغت حكمي وغو ذلك لا يعتبر قول القاضي
في ذلك لتعلق حق الفير به وهو المدعى والقضا ما خزان كان بعد دعوى صحيح وشهادة
مستقيمة الا في ثلاثة مرت في القضا لو علمه او جلا من مذهب او ظهر خطأ او اذا قال
الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول له به يقتضي قاله ابن الغرس في الفواكه البربرية
زاد في البرازية خلافا لمحمد زاد في البصر ما لم ينقض قاض اخر جديدا لا يكون القول
قوله في انه لم يقض لوجود قضا الثاني به قال الم وهو قيد حسن لم اقف عليه
لغير صاحبه البع شرط قضا القضا في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة
بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم ماضى شرعي ولو برهن على آخر
عند قاض قضي به يبرهانه بدون مازعة ونحافة شرعية وتذاع بينهما لم ينقض
قضاؤه لفقد شرطه وهو التذاع بصفوة شرعية وكان اقتنايكم بمذهبه
لا غير كما قدمناه في القضا واذا بقوله فلورفع اليه الى الخلق قضا ما لم يكن
دعوى لم يثبت اليه وعمل الخلق يقتضي مذهبه لعدم تقدم الخصومة الشرعية
التي هي شرط التقاد القضا في حق العباد اذا ارقا به القاضي في حكم القاضي الاول
له طلب شهود الاصل من القضا قيد بارتيا به في حكم الاول فاذا دانه اذا لم يرتاب فيه
لا يتعرض له قال في الفواكه البربرية قالوا قضا العدل العالم لا ينقض وعمل على السداد
خلافا لقضا غير معين اذا تبين وجه فساد بطريقه فذلك في نقضه اذا رتب
بيع التفاضل على بيع باطل او فاسد لا يتقدم من الاول البيع عن الخلاصة والبرازية
والبحر جاقوم ثم سأل رجلا عن شيء فاقربه ومن يرويه ويسمعون كلامه ومن لا يراهم
جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار او سمعوا كلامه ولم يروه لا تجوز شهادتهم عليه
لان النعمة تشبهه فتقع التهمة الا اذا علموا انه ليس فيه عيب فادخلوا
اليست ثم خرجوا وجلسوا على يديه ولا مسك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم
يروعه وقتد باع عقارا او حيوانا او ثوبا وابنه وامراته او غيرهما من اقراره
حاضر يعلم به ثم ادعى الابن سلا انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكفر والملتقى

وجل سكوتهم كالا فصح قطعاً للتزويج والحيل وكذا الوضع الدرك او تقاضي الثمن
وقالوا فيمن زوجه بلا جهاز ان سكوتهم عن طلب الجهاد عند الزفاف رضى فلا يطلب
الجهاز بعد سكوتهم كما من باب المهر بخلاف الاجمعي فان سكوتهم ولو جارا لا يكون رضى
الا اذا سكنت وقت البيع والتسليم ونقض المشتري فيه زرعاً وبنياً فحينئذ لا تسمع
دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطاع الفاسقة وخلاف ما اذا باع العوض لملك رجل
والملك ساكت حيث لا يكون سكوتهم رضى عندنا خلافا لابن ابي ليلى بزازية اخر الفصل
الخامس عشر وعجزه باع ضيقة ثم ادعى انها وقف عليه او حل مسجد كذا او كتب وقفها
واراد تخليفها المدعى عليه ليس له ذلك اتفاقا للتناقض وان اقام بيئته تقبل على الاصح
لا لعمدة الدعوى بل لقول البيئته في الوقف بلا دعوى خلافا لما صوبه الرطبي وقد حققناه
في الوقف وباب الاستحقاق وهبت مهرها الزوجها ثمانية ومطالبت ورثتها بمهرها
وقالوا لو كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة هذا ما اعتمد في الثانية
بما لرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى النسائي ان القول للزوج فقالوا لا اعتبار
على تلك الرواية لانهم تصادقوا بما وجب المهر واختلفوا في سقوط القول المنكر المقتل
واقم في تنوير البصائر واعتمد شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى كالكتبت من ان
القول للزوج وازجر مزارحه كالزبيعي وابن سلطان بانه الاستحقاق فتنبه
قلت واستظهر ابن الممام في اخر المهر فقال رحمه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل
لها ومن يدعونها لا تقسم والزوج ينكره فالقول له وكلها بطلانها لا يملك عزها لانه
يحين من جهة وكلها بكنة على اي معنى عزلتك فانت وكيلي فطريقه ان يقول في عزله
عزلك ثم عزلتك لان معنى العوم الاوقات واما كمالا فلعوم الافعال فالقول له كل ما عزلك
فانت وكيلي يقول في عزله رجعت عن الوكالة المخلقة وعزلك عن الوكالة المخرج
الحاصل من لفظ كمالا فيجوز قبضه بدل الصالح شرط ان كان ديناً بين باصالح
على دراهم عن دنائره او عن شيء اخر من الذمة ولا يكون ديناً بين لا يشترط قبضه لان الصلح
اذا وقع على عين معين لا يبقى ديناً والذمة فجاز الافتراق عليه قال المدعى لا يبيته في برهن
ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى وكذا الوقال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت
برئ من المال الذي لي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضي له بالمال خاتمة او قال
الشاهد لا شهادة لي فشهد تقبل لا مكان التوفيق بالنسب ان ثم التذكر كالمالك ليس
في عند فلا شهادة ثم جابه فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل
لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للتناقض للمام الذي له الخليفة
ان يقطع من الاقطاع انساناً من طريق الجاهل ان لم يضر بالماز لان اللامام ولاية ذلك

نكاحا ناييه صادر السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فكره الان ياخذ الفس طوعا قهرا
ماله بسبب المصادرة مع بيعه لانه غير مكرم كالمزني الاكواه كالمزني اذا جلس بالدين فباع
ماله لفضايه مع اجاعا خوفها زوجها او غير بالضرر حتى وهبت مهرها لم يصح ان قدر
على الضرب لانه مكرهة عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المالك لان طلاق
المكره واقع ولا يلزم المالك به لما قلنا ولو طالت نسفا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح
قالوا وهي الجيلة قلت انما يتم بقبول فيعلم جيلتها الا ان يقال انه يتكهن المحال من مطالبة
برفعه الى من لا يشترط قبوله اتخذ ييرا في ملكه او بالوعة فترجها حايط جازم وطلب
جاءه تخويله لم يجبر ومخاذه انه يوم بالرفق دفعا للاذوان سقط الحايط منه لم يصح
لعدم تعديده اذ احضر في ملكه فكان تسيبا ومرفقا الا جازم انه لو سقى ارضه سقيا
لا تختمه فتعدي لجازم من عمر دار زوجته بماله باذنها فالعاق لها والنفقة دين عليها
لصحة امرها ولو عمر لنفسه بلاذنها فالعاق له ويكون غاصبا للعرصة فيومر بالنفريق
بطلبها ذلك ولها بلاذنها فالعاق لها ويومر بطوع في البنا فلا رجوع له ولو اختلفا
في الاذن وعدمه ولا يثبتة قالوا لم نكره بيمينه وفي ان العاق لها اوله قالوا له
لانه هو المملوك كما افاد شيخنا وتقدم في الفصيص قال هذه رضية في ثم اعترف بالخطا
وصدقته في خطابه فله ان يتزوجا اذا لم عليه بانه قاله اذا دانه لا يثبت الا بالقول
كقوله هو حق اصدق او كما قلت اذا شهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من البينات
اللفظ الدال على البينات النفسى وهل يكون نكرا اقرارا بذلك شيئا خلافا لمبسوط في
المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اصرر رجل عزيمة فترعه النساء
من يده لم يصح لانه تسيب وكذا اذا دار السارق على مال غيره او اسكها ربا من عذوه حتى
قتله عذوه لما قلنا في بيع مال انسان فقار له سلطان ارفع الى هذا المال والاندفعه
الى اقطع يده او اضر بك خمسين فدفعه لم يضمن الدافع لانه مكرم قال دعوى على فلان
دعوت امرى الى اخره لا تسمع دعواه بعده اى بعد هذا القول ذكره في الفتية
الاجازة تلحق الافعال على الجميع فلو غصب عينا لانسان فاجاز المالك غصبه مع اجازته
وحيفه في غير الغاصب عن الصمان ولو انتفع به فامس بالحفظ لا يبرأ عن الصمان
مالم يحفظه كما في العارية وضع مجالا في المهر ليصيده به حار وحش وسمى عليه
نجا في اليوم الثاني قيد اتفاقا اذ لو وجد ميتا من ساعته لم يجز ليلى ووجد
الحار ميتا مجروحا لم يوكلا لان الشرط ان يذبحه انسان او يجرحه والافهوكا لم يطهر
كره تخريبها وقيل تنزهها والاولا وجه من الشاة سبع الحيا والخصية والمعزة والمثانة
والمرارة والدم المسفوح والذكر لا يشر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت

واحد فقال
 فقل ذكروا الانبياء ثمانية كذا كرم ثم المراق والغدد
 وغير
 اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع فقيهن الوبال
 فحائم خاء ثم عجين ودال ثم سيجان وذال
 للقاضي اقراض مال الغائب والطفل والمقطة بشرط تقديمه في القضاء بخلاف الاب
 والوصى والمقتطع الا اذا انشدها حتى تشاع تصدقه فاقرا منه ويبلغ فان كان الله
 يعذب المشركين فامراته طالق لان طلاق امراته لازم من المشركين من لا يعذب كذا في الحانية
 وظاهر توجهه ان المراهق البعوض من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمر
 ثم يجتم له بالحسن او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واثبت ان البعض
 لا يعذب ومن سألته جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القابلة كل مشرك يعذب قاله المص
 وغلوا وهذا اللغز على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال
 وهذا قابل لا يدخل النار كافر ولكنها بالمؤمنين نعم
 قال وسماه ان الكفار لا يردون النار يومنون بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال
 تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما راوا باسنا ولعجزا لبيته معنى اخر وهو ان عمارا اخرتها
 القاييمون بامرهم يومنون فلي ابيته سوالا قال ابن السكينة ان هذا ما ينكر
 ذكره وانما لفظه ولا ينبغي ان يدون ويسطو ولا يقبل تاويل قاييله انتهى قلت
 هناك وضوح وجه نظم فيه فكيف الاود طه تغفل ثم رابت شيخنا قال قد قضى ثقله
 عن نفسه بالانكار وان كان له ان يدونه وبالله التوفيق صبر حشفته ظاهرا
 بحيث لو راه انسان ظنم بحونا ولا تقطع جلق ذكره لا يشهد بدم تركه على حاله
 كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطيق الختان تركا ايضا ولو ختن ولم تقطع الجلد كلها ينظر
 فان قطع اكثر من النصف كان خنا فان قطع النصف فما دونه لا يكون خنا فابعد به
 لعدم الختان حقيقة وحكمه لا اصل ان الختان سنة كما جاز الخبر وهو من شعائر الاسلام
 وخفا يصبه فلو اجتمع اهل بلدة على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا لعذر وعذر شيخ لا يطبق
 ظاهره ووقته غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل عشر وقيل اقصاه اثني
 عشر سنة وقيل العبرة بطاقته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم له بوقته ولم يرد عنها
 فيه شي فذا اختلف المشايخ فيه وختان المرأة ليس سنة بل كرامة للرجال وقيل سنة
 وقد جمع السيوطي من ولد حنونا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فقال
 وفي الرسل حنونا لعمرك خلقته ثمان وتسع طييون اكارم

وديم زكريا شيت ادريس يوسف وحظلة عيسى وموسى وادم
 ونوح شعيب سام لوط وصالح سليمان يحيى يهودا يونس خاتم
 ويجوز في الصغير وبطرقه وغيره من المداواة للصحة ويجوز قصد الهائم وكيفية
 وكل علاج فيه منقحة طهارة قتل ما يضر منها ككعب عقور وورق نصر ويزجها في الهرة
 زجها ولا يضرها لانه لا يفيد ولا يضرها في المستغنى كورق جراد وقلة وعقرب ولا يابس
 باحراق حطب فيها نمل والفاقلة ليس يادب وجازت المسابقة بالابل والارجل والرمي ليرتاض
 الجهاد وحرر شرط العمل للجانيين الا اذا دخل محله بشرطه كما في الخطر لا يحرم من احد
 الجانيين استئصاله ولا يجوز الاستباق في غير هذه الاربعة لا بطل بالجمل والابل جعل
 فيجوز في كل شيء وتامة في الزيلعي ولا يصح على غير الانبياء ولا على غير الملائكة الا بطريق المنع
 وهل يجوز الترم على النمل ولا يذلي قلت وفيه خيرة انه يمكن وجوز السبوطي تعالى استغلا لا
 فليكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحب الترضي للمعانة وكذا من اختلف في نبوته كذري
 الترمين ولقد قلنا في الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للمقرمات في
 والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاحياء وكذا يجوز عكسه وهو الترم
 للمعانة والترضي للتابعين ومن بعدهم على التراجع ذكر القرمان في وقال الزيلعي الاول ان يدعوا
 للمعانة بالترضي للتابعين بالرحمة ولمن بعدهم بالمعقور والفقير والاعطاب باسم النبي و
 والمهرجاني لا يجوز اي الهدايا باسم هذين النبيين حرام وان قصد تعظيمهما لا يعظمه المشركون
 يكفر قال ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لشركه يوم النبر وزنه
 بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم ولم يرد تعظيم اليوم
 بل جرى على عادة الناس لا يكفر ويمنع ان يفعل قبله او بعده نفيا للمشتهق ولو شرب فيه
 مالم يشتر قبله ان اراد تعظيمه كفر وان اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر زميلعي
 ولا يابس بلبس القلا من غير حرير وكوباس وعليه ابراهيم فوق اربع اصابع سراجية وصح
 انه حرام لبسها وتعب لبس السواد وارسال ذنب العائمة بين كنفية الى وسط الظهر
 وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر ويكره اي للرجال كما في باب الكراهية لبس المعصفر والمزفر
 لقول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر
 وقارواياكم والاحمر فانها روى الشيطان ويستحب البقل وابعاد الله الزينة بقوله تعالى قل
 من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الاية وخرج صلى الله عليه وسلم وعليه زينة الله الف
 دينار ويلي ذلك ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرشيا قال تعالى والذين
 اتوا العلم ليجات ظواهره فواته في يفعه يصنع الله في جنم دم اولو الامر على الامم وورثته
 الانبياء بلا خلافا اختصت لاجل التزين للنساء والمجاهدين في الامم ويكره بالسواد وقيل

بالفرس مو

لا ويرى الخطر كما يجوز ان ياكل شيئا في المصيص لما روى انه صلى الله عليه وسلم اكل شيئا
 جمع القنادي اخرته الزلزلة في بيته فقرا الى الفضا لا يكره بل يستحب لفرار النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الحائط المائل واذا خرج من بلد بها الطاعون فان علم ان كل شيء بقدر
 الله تعالى فلا يابس بان يخرج ويدخل وان كان عليه ان لا يخرج بخلافه ولو دخل ابتلى به كرم
 له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده عليه من النبي في الحديث الشريف جمع القنادي
 قفيه في بلد ليس فيها غير اقمه منه يريد ان يغزو فليس له ذلك بزارية وغيرها
 قضى المديون الدين الموحل قبل الحلول او مات قبل موته فاخذ من ترقه لا ياخذ من
 المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين قفية
 وبه اثنى المرحوم ابو السمو دا قندي نقلي الروم وعلله بالرقول للجانيين وقد
 قلنا في فصل الفرض **فرع** في اخر الكثرين في حائط القنادي في كل ربيعين يوما
 ان يختم **كتاب** **الفريض** علم باصو
 من فقد وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقرار الان
 الحق اما لليت او عليه او لا ولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالامته وهو
 الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما الاختيار وهو الوصية او لا
 ا صطوري وهو الميراث وسمى فريض لان الله تعالى قسمه بنفسه وادخله
 وضوح النهار بشمسه قلت ولذا سماه صلى الله عليه وسلم نصف العلم لنبوته بالنص
 لا غير واما عين فبالنص تارة وبالقيا من اخرى وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحقوق
 او بالضرورة وغيره بالاختيار وهما اثنان من الميراث من الميت المعترف الثاني به
 شرح وهما نيقة يده من تركه الميت الخالصة عن تعلق حق الغير ببعضها كالرضي والعباد
 الجاني والمأذون والمديون والبيع المحجوس بالنكح والدار المستأجرة وانما قدمت على التكفين
 لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه بتجهيزه مع التكفين من غير تقييد ولا تبيد
 ككفر الستة او قدما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفته فلو قبل نفقته كفت
 مرة بعد اخرى وكله من كل ما له ثم تقدم ديونه التي لها مطالب من جهة العباد ويقدم
 دين المعسر على دين المرحل من اجل سميته والافسيان لا يسطر السيد المدين الله
 كان اوصى به وجب تنفيذه من الثلث الباقي والا لا ثم تقدم وصيته ولو مطلقا على
 الصحيح خلافا لما اختار في الاختيار من ذلك ما بقي بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت
 في الاية اعتمادا لكونه نظمة التقريب ثم رابعا بلحاظ ما يقع الباقي بعد ذلك بين
 ورثته اي الذين ثبتت اربهم بالثواب والستة كقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا
 الجذات السدس والاجامع كجمل الجذات والابن كالا بن ويستحق الارث ولو

لصنف به يبقى وقيل لا يورث وانما هو للمقاري من ولديه صيرفية باخذ ثلاثة برحم ونكاح
صحيح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا ودلا والمستحقون للثلاثة عشر عشرين اصلا فمرتبة
كما افاده بقوله فيسبب ابزوي الفروض اي السهام المقدرة وم اثنى عشر عشرين من النسب ثلاثة
من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهما الزوجان ثم بالعصبات الى الجنس فليست
فيه الواحد والجمع وجميعه للزوج النسبية لانها اقوى ثم بالمقتضى ولو اثنى وهو العصبة
السببية ثم عصبة الذكور لانه ليس للنساء من الولا الا ما اعتقض ثم الرد على ذوى الفروض
النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولى المولاة ثم مولى كلاب الولا وله اليه
بعد فومن احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بنسب ما غير لم يثبت فلو ثبت بان
صدق المقر عليه او قبل اقرا او شهد رجل اخر ثبت نسبه حقيقة وزام الورثة
وان رجع المقر كذا لو صدقه المقر له قبل رجوعه وعلمه في شرح السراجية سيما روم
الشرح وقد خصته فيها علقته عليها ثم بعدهم المولى بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما
قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة لجلان المولى لم يوضع في بيت المال لا اربابا لحياءه
للمسلمين وموانعه على ما هنا الرقة الرق ولو ما فضل ككاتب وكذا بعض عداي حنيفة
ومالك رحمهما الله تعالى قال ابو حنيفة ويحب وقال لا يورث بل يورث وقال احمد يورث
ويورث ويحب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية مسيلة يورث فيها الرقيق
مع رقب كله صورتهما متسا من جدي عليه فالحق بهما الحرب فاشترق ومات رقيقا بصرية تلك
الجانية فذرية لورثته ولم ارجع لا يتسا بغيره والقتل الوجه للفقود والكفار وان سقطا
بحرمة الابوع على ما مر عند الشافعي لا يورث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول
ورصد المقتول اجماعا واختلاف الدين اسلاما وكفرا وقال احمد اذا سلم الكافر قتل قسمة
التركة ورث اما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت ذكر الشافعية مسيلة يورث
فيها الكافر صورتهما كافر مات عن زوجته حاملا ووقعنا ميراثها المرافعة ثم ولدت الولد
ولم اراه مرجحا لا يتسا والرابع لاختلاف الدين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي حقيقة
لحرى اودى وحكاكتنا من ودى وكحريريين من دار من تخلفين كتركه هدى لا نقطع
العصمة فيما بينهم بخلاف قلت وفي من الموانع جهالة تاريخ الموتى كالفرق في الحرقي واليهوي
والقتل كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس سبيل او اكثر بسبوطه في المجتبى منها
ارضعت صبيها ولم يها وماتت وجره ولها فلت توارث وكذا الوارث شنبه ولا مسلم
من ولد غيري عند الظهور كبير انهما مسلمان ولا يورثان من ابويهما زاد في الميتة الا ان
يصلطها فلها ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفروض مقدما للزوجة لانها اصل
الولاد اذا منها يتولد فقال في غير ذلك لزوجته فضا عدا الثمن مع ولدا وولدين وان سفل

والربع

والربع لها عند عدمهما فللزوجان كالثان الربع بلا ولد والثمن مع الولد والربع للزوج فاكتر
كالولاد على جلان فاكتر نكاح مبتنة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منهما ولا دخل بها فانهم
يقسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية مع احدهما اي الولد وولد الابن والنصف له
عند عدمهما فللزوج كالثان النصف والربع والاب والجد ثلاثة احوال الفرض المطلق
وهو السدس وذلك مع ولده او ولدين والنقصيب المطلق عند عدمهما والفرض والنقصيب
مع البنت او بنتي لابن قلت وفي الانبهاه الجد كلاب الا في ثلاثة عشر مسئلة
حنس في الزواجر وباقيها في غيرها وزاد ابن المص في ذواهم اخرى من الفصولين فمن
الاب ميرصية تاوى الرجوع رجوع لو شرط والا لا ولو لم يغير اود صيا رجع مطلقا
انتهى فقوله او لم يغير يعم الجد فيرجع كالوصي بخلاف الاب والام ثلاثة احوال
السدس مع احدهما ومع اثنين من الاخوة او من الاخوات فضا عدا من اي جهة كانا ولو
مختلفين ثالث الباقي مع الاب واحد الزوجين والسدس للجد مطلقا كام ام او ام اب
فضا عدا ينسب كز فيه اذ ان ثلثات اي صحبات كالزكوزين فان الفاسدة من ذوى
الارحام كما سيجي متحاذيات في الدرجة لان القرابة تحجب البعدية مطلقا كما سيجي والسبب
لبنت الابن فاكتر مع البنت الواحد تكملة الثلثين والسدس للاحقة لاه الواحدة مع
الاخت لابوين تكملة الثلثين السدس للواحد من ولد الام والثلث لاثنين فضا عدا
من ولد الام وكودهم كاشتم والثلث الام عند عدم من لها معه السدس كما مر لها ثلث
الباقى بعد فرض احد الزوجين كما قد ساذك في زوج وابوين وام فلها حصة الربع او زوج وابوين
وام فلها حصة السدس وسمى ثلثا ناديا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والثلاثان
لكل اثنين فضا عدا من فرضه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين
والاخت لاه الزوج الا الزوج لانه لا يتعد **فصل في العصبية**
العصبات النسبية ثلاثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره يجوز
العصبة بنفسه وهو كل ذكر لا نثى لا تكون عصبة بنفسها بل بغيرها ومع غيرها
لم يدخل في نسبته الى الميت انتهى فان دخلت لم يكن عصبة كولد الام فانه ذو فرض وكاب
الام ومن البنت فانها من ذوى الارحام ما البنت الفريضة اي حبسها وعند الانفراد يجوز
جميع المال بجهته واحدة ثم للعصبات بانفسهم اربعة اصناف جزا الميت ثم اصله ثم
جزاويه ثم جزءه ويقدم الاقرب فالأقرب بينهم بهذا الترتيب فيقدم جزا الميت
كالاب ثم ابنته وان سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت فاكتر عصبة وذو سهم ثم من الجد
الصحيح ومواب الاب ثم ابنته لابوين ثم لاه وان سفل تلخير الا فرق عن الجد وان
علا على قول في حنيفة وهو المختار للقوى خلافا لما هو المشافعي قيل وعليه القوى ثم جزء

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
بنت	ابن بنت	بنت
	بنت	بنت

فالمعلم من الفرعين الاول لا يوارى بها احد فلها النصف والوسطى من الفرق الاول ثلثا رايها
 المعلم من الفرق الثاني فيكون لها السدس من كمله الثلثين ولا شيء للسفليات الا ان يكون
 مع واحد من غلام فيعصمها ومن جازيها ومن فوقها سهم لا تكون صاحبة فرض وسقط السفليات
 ويأخذ ابن العم كذا في ستم المثل والشرع وعباقة السيد وغيره ويأخذ ابن عم بواحد من
 السدس بالعرض وكذا لو كان الاخر زوجا فله النصف ويقسمان الباقي بينهما نصيبين بالعصبة
 حيث لا مانع من ارثه بهما يترتب جهته فرض وتعصيب اما بفرض وتعصيب بطريقتين واحدة
 فليس الا بالاب والابن قلت وقد يجتمع جهتا تعصيب كما هو بيننا وعم بان تتكلم ابن عم فاعلم
 ابتداء كما هو معتق وقد يجتمع جهتا فرض وانما يتصور في الجوز لذكاهم المحارم ويتوارثون
 بها جميعا عندنا وعند السافعي باقوى الجهتين وتعلمه في كتب الفرائض وثاني الاشياء
 اليه في الفرع في ولو تركت زوجا واما اوجه واخوة لا يورثون اخذ الزوج النصف والام والجد
 السدس ولو الام الثلث ولا شيء للاخوة لا يورثون لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك
 والسافعي للاختة الابون والاب النصف والجد السدس مع زوج وام فتعقل الى تسعة وعند ابى
 حنيفة واحد تسقط الاخت قلت وحاصله ان ليس عند الحنفية مسئلة المشركه اتفاقا
 ولا مسئلة الاكثرية على المقتضى كما سرتني **باب**

العول وضع العول ليعيى بزيادة السهام اذا كثرت الفروض على مخرج الفريضة ليدخل
 النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص ارباب الديون بالمحاصة والاول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى
 عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تعول الا ثلثان والثلث ثمة والاربعة والتمانية وثلاثة قد نقول
 بالاختلاف لا يبيى في باب الخارج فستة تعول اربع عولان الى عشرة وتراو شفعنا فتعول
 لسبعة زوج وستين اثنين وام خمسة عشر كسهم واخ لام والسبعة عشر كسهم والخر لام واربعة
 وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط كما مرقة وبنين وابوين وتسمى المبرقة والوردية
 كما مر وحقيقة فان فضل عنها اي من الفروض والمال انه لا عصبة ثمة يرد ذلك الفضل عليهم
 بقدر سهامهم اما عا لفساد دينه المال الا على الزوجين فلا يرد عليهما وقال عثمان رضي الله تعالى
 عنه يرد عليهما ايضا قال المم وغيره قلت وجزم في الاختيار بان هذا ومن من الراوى فراجع

قلت

قلت ومن الاشياء انه يرد عليهم في زمة تالفها بيت المال وقد مناه في الولا ثم سائل
 الرد اربعة اقسام لان الردود عليهم اما نصف او اكثر وعلى كل ما ان يكون شيء لا يرد عليه او لا يكون
 فالاول ان اخذ الجسر المردود عليهم كبنين او اخيين او جدتين قسم المسئلة من عدد رؤسهم
 ابتدا قطعا للقطول والثاني ان كان الردود عليه جنسين او ثلاثة لا اكثر بالاستقرار من عدد
 سهامهم فربا ثلثين لو سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وخمسة
 كثلثين وسدس تقصير المسافة والثالث ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد
 عليه وهو الزوجان اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل بخارجه وقسم الباقي على رؤسهم يرد
 عليه كزوج وثلاث بنات في اربعة للزوج بقية ثلاثة وتقسيم عليهم فلا حاجة الى
 الضرب وان لم يستقم فان وافق رؤسهم اي رؤسهم يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب
 وقفا وهو هنا انسان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا اربعة تبلغ هنا ثمانية
 فلزوج اثنان والبنات ستة والا يوافق بل يابن ضرب كل عدد رؤسهم فيه اي المخرج
 المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقية ثلاثة ثمانية الخمسة
 فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكن خمسة
 فرب له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة عشر لكل بنت ثلاثة والرابع لو
 كان مع الثاني اي الجنسين فقط لا اكثر هنا حكم الاستقار اذ لا رد مع اربع طوائف اصل
 بالاستقار ولعل هذا نكتة اقتضاها من هنا من متاع الجنسين والافراد بالثاني بعينه
 لانه قسامة من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه ان استقام كزوجته واربع جهات
 وست اخوات لام فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوج واحد بقية ثلاثة تقسم على رؤسهم
 الميزات وسهم الاخوات لكنه منكسر على احدى كل فرق كما ينبغي وان لم يستقم ضرب جميع
 مسئلة من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه فالمبلغ الحاصل لجهة الضرب مخرج وودع الزين
 كما ربع زوجات وتسع بنات وست جهات فخرج من لا يرد عليه وهي هنا خمسة
 لان الفرضين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي مخرج فرض
 الفرعيين ثم ضرب سهم من لا يرد عليه وهو سهم الزوجات في خمسة مسئلة من لا يرد
 عليه يكن خمسة ثم تقوز الزوجات من الاربعين واضرب سهام كل فرق من يرد عليه وهي
 اربع البنات وسهم الميزات فيما بقي في السبعة الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه
 يكن للبنات ثمانية وعشرون والميزات سبعة فاستقام فرض كل فرق لكنه منكسر على احدى
 كل فرق فصحح بالاموال السبعة لاثنية في باب الخارج نقص من الفم واربعة واربعين
 وتصح الاول من ثمانية واربعين ولو لا خمسة الاطالة لا وسقته الكلام هنا

باب **توزيع ذوي الارحام**

موكل قريب ليس يذى سهم ولا عصبة فهو قسم ثالث جليل ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبة
 سوى الزوجين لعدم الردي عليهما فبذلك المقتدر جميع المال بالفراقة ونحوه اقربهم الابعد
 ترتيب العصبان فم أربعة أصناف جزاء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدية
 وحيث يقدّم جزء الميت ومن اولاد البنات واولاد البنات الابن وان سقطوا ثم اصله ومن
 الجد الفاسد والجدات الفاسدات وان علوا ثم جزء ابويه ومن اولاد الاخوات لابوين اولاد
 واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوات لابوين اولاد وان نزلوا او يقدم الجدة
 عليهم فلا لها ثم جزء جدية او جدية ومن الاخوال والحالات والاعمام والعمات وبنات الاعمام
 واولاد مولاهم ثم عمات الاباء والامهات واخوالهم وخالاتهم واعمامهم والعمات والامهات
 كلهم واولاد مولاهم وان بعدوا بالعلو والسقوط ويقدم الاقرب من كل صنف واذ استووا في
 درجة واحدة لجهة قدم ولد الوارث فلو اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولو قرابة الام
 الثلث وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة اعتبر ابا
 الفروع انفا قايما اذا اختلفت الفروع والاصول كبنات ابن بنت وابن بنت بنت
 اعتبر محذو في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطر اختلف بالذكورة والانوثة وهو هنا
 البطران الثاني في سبيل تقسيم عليهم ان لا يعلوا على من الفروع نصيب اصله مجتهد
 يكون ثلثا له بنت ابن الميت نصيب ابيها وثلثه لابن بنت الميت لانه نصيب
 امه وتامه في السراية وشوحيها وما اعتبر الفروع فقط لكن قول محمد بن شهر
 الروايين عن اب حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى كذا في السراية لصنمها
 وفي المتن بقول محمد بن يحيى سبيلت عن ترك بنت شقيقة وابن بنت شقيقة كيف تقسم
 باجبت بانهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول الجليل شقيقة كلسن شقيقتين فيقسم
 المال بينهما تقسمان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها ثلثا والثلث لغيرها اعلم
فصل في الغرة والحرق ولا توارث بين الغرة والحرق الا اذا علم ترقيب
 الموت فيرث المتأخر ولو جعل عينه اعطى كل باليقين ووقفه المشكوك فيه حتى يقين او
 يتطالحوا شرح جمع قلت واقره المم لكن نقل شيخنا عن صفوة السراج عن محمد بن احمد
 مات احداهما ولم يبرأ بينهما موكل كل منهما ما ساء التحقيق التعارض بينهما وهو مخالف لما مر
 قد برز اذا لم يعلم ترتيبهم يقسم بالكل منهم عورثة الا حيا اذا توارث بالشك والكافر يرث
 بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجمع له فرائضه لو تفرقتا في شخصين حيا احدهما الآخر
 فانه يرث بالحاجب وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرابتين عندنا كما قد ساء ولا يرث بالجهة
 مستقطعة عندهم اي يستعملونها كزوج جوسي كذا في الموتى قال وكل نكاح لو اسلم يقران
 عليه تيوارثان ومالا فلا انتهى وصح في الظهيرة ويرث ولد الرضا واللعان بجهة الام

فقط

فقط لما قدمنا في العصبان انه لا يلاب لها ووقفه للمحل خط ابن واحد او بنته واحدة
 ايها اكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكلفوا احتياطا كالورثة ابوين وبنتا وزوجة
 جلي فلان المسئلة من اربعة وعشرين ان فرض المحل ذكر او تقول لسبعة وعشرين ان
 فرض انثى لان للمنتهين الثلثين قلت هذا على كون المحل من الميت والاثلة كثير
 كما لو تركت زوجا وامام جلي فللزوج النصف وللأم الثلث والمحل ان قدر ذكر السدس لانه
 عصبة فيقدر انثى لغيره من له النصف وتقول لثمانية كالا يخفى قلت ولم ارها لو كان على احد
 التقديرين يرث وعلى الآخر لا كسهم اخوان لام كان قدر ذكر الم يبق له شيء فينبغي ان يقرر
 انثى وتقول لتسعة احتياطا وفي الوهبانية

وحاملة ان تلت باين فلم ترث وان ولدت بنتا لها الثلث بقدر
فصل في المناسحة مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة معقبة المسئلة
 الاولى واعطيت سهام كل وارث ثم الثانية اذا اخذوا ايات عن عشرين بين مات
 احدهم عنهم كان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فيها ونعت وان لم يستقم فان كان
 بين سهامه وسبيلته موافقة ضربت وفق التصحيح في كل الصحيح الاول والاخير بينهما
 موافقة بل ما ينقضت في كل الثاني في كل الاول يحصل طرح السليتين فيضرب سهام ورثة
 البيت الاول في المزدية اي في التصحيح الثاني او في وقفه وسهام ورثة الميت الثاني
 في كل ما في يده او في وقفه من التصحيح الاول وان كان منهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه
 من الاول في الثاني او وقفه ونصيبه من الثاني في الثاني او وقفه ولو مات
 ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالث مقام الثانية في العمل
 وهكذا الكليات واحدة تقسم مقام الثانية والمبلغ الذي قبله مقام الاول الى ثلاثين
 وهذا العمل لا تقبل انتهى **باب**
مخرج الفروع المذكورة في القرآن نوعان الاول النصف ومخرج كل كسر سميت كالربع من اربعة الا النصف
 فانه من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كلاهما
 من ثلثة والسدس من ستة على التبعيض والتبعيض تقوله مثلا الثلث وضعفه
 وضعفه ضعفه او تقوله النصف وضعفه وضعفه قلت واخر الكل ان الربع
 والثلث وضعفه كل وضعفه اذ اجاز في المسئلة من هذه الفروع اذ يخرج كل فرض منفر
 سميه الا النصف كما مر واذا اجاز في اربعة ومائة نوع واحد لكل عدد يكون مخرج الجزء
 قد ذكرنا ايضا يكون مخرج الضعف واضعافه كالسنة هو مخرج للسدس وضعفه
 وضعفه ضعفه فاذا اختلف النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني والثلثة
 الاخر او بعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس فزوج وشقيقتين

واختين وامرأته ستة كثرتهما ضرب اثنين في ثلاثة او اختلط الربع من النوع الاول
بكل الثمن او ببعضه فاذا كان في المشيلة زوجة من ذكر ثلثي عشر لثمنها من ضرب الاربعة
في ثلاثة لموافق الستة بالنصف او اختلط الثمن من النوع الاول ببعض الثاني واما بكله
فغير متصور الا على رأي ابن مسعود او في الوصايا بالحق فقط حتى اربعة وعشرين في زوجة
وبنتين وامرأته لثمنها من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجمع
اكثر من اربع فزوج في مشيلة واحدة ولا يجمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكسر على
اكثر من اربع فرق فاذا انكسر سهام زوجة عليهم ضربت عددهم في اصل المشيلة وهو لها ان
كانت عاتلة كما مر اثني واخوين للمرأة الربع يبقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب
اثني في اربعة فتخرج من ثمانية وان وافق سهامهم عددهم ضربت وتوافق عددهم في اصل المشيلة
وهو لها كرامة وست اخوات فلم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتخرج
من ثمانية ايضا فاذا انكسر سهام زوجين او اكثر وعددهم ثمانية ضربت احد الاعداد
في اصل المشيلة ككلا ثمانية واعام فتكفي باحد المتماثلين فاضرب ثلاثة في
اصل المشيلة تكن تسعة منها تضع وان انكسر على ثلاثة فرق او اربع فاطلب المشاركة او لا بين
السهام والامراء ثم بين الاعداد والامراء ثم اقل كما فعلت في الوقيين والمخالطة والمماثلة
والموافقة والمباينة فما حصل يسمى جز السهم فاضرب في اصل المشيلة انما الى بقوله
وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة زوجات وثلاث جرات واثني عشر عا ضربت اكثر الاعداد
لثمنها في اصل المشيلة وسوا اثني عشر تكن مائة واربعة واربعين منها تضع وان وافق بعضها
بعضا كاربعة زوجات وخمسة عشر جرة وثمان عشرة وثلاث وستة اعام ضربت وتوافق احداهما
اي احد الاعداد في جميع الاخر الخارج في وفق الثالث ان وافق والا في جميع ثم الرابع كذلك
ثم المجتمع وهو جزء السهم وهو في مشيلتنا مائة وثمانون في اصل المشيلة وهو هذا اربعة
وعشرون يحصل اربعة الاف وثلاث مائة وعشرون منها تضع وان ثباتت اعداد روس
من انكسر عليهم سهامهم كما مر اثني عشر ثمانية وست جرات وسبعة اعام ضربت احداهما
احد الاعداد في جميع الثمانية والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل جزء السهم
وهو هنا مائة وعشرون توافق روس الثبات والجدة لسهامهم بالنصف فاضرب في اصل المشيلة
وهو هذا اربعة وعشرون يحصل خمسة الاف واربعون ومنها تستقيم اذا اردت معرفة
الثمانية داخل التوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم
التركة فمثلا ثل العددين كون احداهما مساويا لآخر كلاثة وثلاثة وثلاثة داخل العددين المختلفين
باحدا من على ما هنا اما ان يعدا قلها الاكثر اي يغنيه او يكون اكثر العددين مستقيما
على الاقل تسعة صحيح بلا كسر كقسمة الستة على ثلاثة واثني وتوافق العددين ان لا يعدا

اي لا ينفوا قلها الاكثر لكن يعدا عددا ثالثا كالثمانية تقسم العشر من بعد ما مع اربعة
فيتوافقان بالربع وثباين العددين ان لا يعدا العددين المختلفين بما عد ذلك
اصلا كالتسعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والتباين بين العددين
المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مرارا حتى اذا انفقا درجة واحدة
فان توافقا في واحدة ثباتا ولا فرق وان توافقا في اثنين فبالنصف او
ثلاثة فبالثالث هكذا الى العشرة وتسمى الكسور المنطقة او احد عشر فخرج من
احد عشر وهكذا او يسمى الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالبناات والجدات
والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل
المشيلة فيما اي جزء السهم الذي ضربته في اصل المشيلة يخرج نصيبه اي ذلك الفريق
ثم اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من واحد ذلك الفريق ضربت سهام كل وارث في جز السهم المطرب
يخرج نصيبه والافصح طريق النسبة وسواء نصيب سهام كل فريق من اصل المشيلة الى عدد
روسهم وطرح ثم تعطي ثل تلك النسبة من المصوب لكل واحد من اعداد ذلك الفريق واذا اردت
قسمة التركة بين الورثة والفرع ما يعني ولا وحده لامعا لتقدم الفرع على قسمة الموارث
كان شرح المراجعة لحد وان كان بين التركة والتصحيح مماثلة فطاهروا موافقة ضربت
سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة كذا في نسخ المتن والشرح والموافق للمراجعة
وغيرها في وفق التركة فانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا معرفة نصيب
كل فرد وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضا الديون فان وثق فيها وان
لم يفد وتعد الفرع ما يتركه مجموع الدين كالتصحيح للمشيلة ويترك دين كل عزم كسهام وارث
وتعمل ما مر ثم شرع في مشيلة التقارب فقال ومن صالح من الورثة والفرع ما على شي معلوم
منها طرح اي طرح سهم من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح
او الديون على سهام من بقى منهم فتخرج منه كزوج وامر فصالح الزوج على في ذمته من المهر
وخرج بين الورثة فاطرح سهام من التصحيح في ثلثة واقسم باقي التركة وهي
ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها من التصحيح قبل التقارب وحيث
يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل الزوج كاذم يكن ليلا يتقبل فضل الام
من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي لانه جنيث يكون للام سهم وللعم سهمان وهو
خلاف الاجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا هو الصواب وقد غلط في قسمة
هذه المشيلة صاحب المختار وصاحب الجمع الجوز وغيرهما على ما عدا من النسخ
فانما قسموا الباقي للام سهم وللعم سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال
العلامة قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله فاجعله كانه لم يكن فيه نظر

ثم ذكره ما تحرر قد برقا بولغا العبد الفقير العاجز الخجير محمد علا الدين بن الشيخ
 علي الحصري العباسي الامام جايغ بنجامية بدمشق المحمية قد فرغت من تاليفه واخر شهر
 محرم الحرام سنة احدى وتسعين قالق من بجمته على صاحبها افضل الصلاة وازكى
 التحية وقد ما بلغت في التخصيص وتحريم وتنقيح وتبقيت المرحمة الله تعالى
 في تعيين المواضع كثير من منته وتصحى ونهت عليها غالبا وعلى مواضع
 سواها وباجللة فالسلامة من هذا الخطر امر يعجز على البشر فستر الله على من ستر
 وعفوا الله لمن عفر وان تجد عيبا فسد الخلالا جليس لا فيه عيب وعلا

كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والاولاد والافراد
 ما يفتت الاكباد فوحى الله تعالى التقصير الى حية اعتذر واجاد
 يوم يخرج ويوما بالعقيق وبال عذيب يوما ويوما بالحيصا
 لكن لله الحمد اولاد اخر او طاهر او باطنا فلقد مرت بانبا تبييضه تجاه وجه صاحب
 الرسالة والقدر الخفيف وجته تجاه قبر صاحب هذا الحق الشريف فلعله
 علامة القول منهم والتشريف

فيما نشر في ان كنت زوي قبلته وان كان كل الناس ردوم عن حد
 فتقبلني مع مائق واسا تذ وتغشينا جميع المصطفى احمد
 واخواتنا المسد لنا الخير دايما وقال لنا داع لنا طالب الرشيد

وهذا اخرا علقه المرحم الله تعالى في ررح شايحه وتلاذته والافذ عنهم والاخذين عنه
 بمنه وكرمه اين وصل الله على سيدنا محمد وعلاه ومحبه وسلم كلما ذكره الاكرون وعقله
 من ذكره الفا فلو سجا في ركب الغرة عما

يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

